



الدليل

AL - D A L E E L

01

مجلة فصلية فكرية تعنى بالدراسات والبحوث العقديّة تصدر عن مؤسسة الدليل التابعة للعتبة الحسينية المقدسة - العدد الأول، السنة الأولى، خريف ٢٠١٧

محور العدد: الإنسان والرؤية العقديّة

- مقالات
- العقيدة وموقعها في الفكر البشري
- معايير صحة العقيدة
- دور العقيدة في بناء الأيديولوجيا
- الواجب الاعتقادي الأول

- دراسات
- المنهج التكاملي والرؤية الوجودية
- العلاقة بين العقيدة والسلوك.. عقيدة الإرجاء المعاصر نموذجاً
- المنهج القرآني في تأصيل العقيدة.. دراسة تحليلية تطبيقية

- أبواب
- حوار مع الأستاذ البروفسور جون أندرو مورو
- مصطلح الرؤية الكونية
- قراءة في كتاب (الإنسان والعقيدة)
- ضرورة البحث عن الدين والعقيدة؛ شبهة وردود
- أعلام علم الكلام.. الفضل بن شاذان الأزدي

مجلة فصلية فكرية تعنى بالدراسات والبحوث العقدية
تصدر عن مؤسسة الدليل التابعة للعتبة الحسينية المقدسة

المشرف العام	سماحة الشيخ صالح الوائلي
رئيس التحرير	الدكتور علي شيخ
مدير التحرير	السيد محمداقر الخрсان
هيئة التحرير	الدكتور صفاء الدين الخزرجي الشيخ فلاح العابدي الدكتور كمال مسعود ذبيح الدكتور مصطفى عزيزي الدكتور يحيى آل دوشي
المراجع اللغوي	علي كيم - عبد الله الشاهين
تصميم الغلاف	محمدحسن آزادگاني
الإخراج الفني	عباس كبير - فاضل السوداني

magazine@aldaleel-inst.com

البريد الإلكتروني



CONTACT US:

Website: www.aldaleel-inst.com
Email: magazine@aldaleel-inst.com

Aldaleel.Inst
 aldaleel_com

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق الوطنية العراقية

2265 لسنة 2017

حقوق الطبع والنشر محفوظة

شروط النشر في المجلة

1. تتبني المجلة نشر الموضوعات ذات العلاقة بالبحوث الفكرية العقديّة، التي تخضع للمعايير العلميّة، وتتوفّر فيها شروط النشر المعلن عنها في المجلة.
2. تهتمّ المجلة بمخاطبة الطبقة المثقفة والمتخصّصين في العلوم العقديّة.
3. تعتمد المجلة الحوار الهادف والهادئ القائم على أسس علميّة سليمة وتدعو له.
4. لا ينشر في المجلة أيّ موضوع يعتمد الخطاب الطائفيّ أو القوميّ، بل وكلّ ما فيه من إساءةٍ لشخصيّةٍ أو مؤسّسةٍ أو جماعةٍ.
5. الآراء والأفكار التي تنشر في المجلة تحمل وجهة نظر كتّابها، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي المجلة.
6. تعرض البحوث والمقالات المقدّمة للنشر في المجلة على محكّمين من ذوي الاختصاص؛ لبيان مدى موافقتها لشروط النشر المعمول بها في المجلة، وصلاحيّتها للنشر، ويتمّ إشعار الكاتب بقبول البحث من عدمه أو تعديله وفقاً لتقارير المحكّمين.
7. لا تلتزم المجلة بإعادة النتائج المقدّمة للنشر إلى أصحابها، سواء قبلت للنشر أم لم تقبل، كما لا تلتزم المجلة بإبداء الأسباب الداعية لعدم نشر بحثٍ أو مقالٍ.
8. لا يجوز نشر البحث أو المقالة في مكانٍ آخر بعد نشرها في المجلة إلاّ بعد الحصول على إذنٍ كتبيّ من رئيس التحرير.
9. ترتيب البحوث في المجلة يخضع لاعتباراتٍ فنيّةٍ، ولا علاقة له بمكانة البحث وقيّمته.

محتويات العدد

05 _____ كلمة رئيس التحرير
الدكتور علي شيخ

محور العدد: الإنسان والعقيدة

مقالات:

17 _____ العقيدة وموقعها في الفكر البشريّ
الشيخ فلاح العابدي

39 _____ معايير صحتة العقيدة
الدكتور مصطفى عزيزي

63 _____ دور العقيدة في بناء الآيديولوجيا
السيد الدكتور كمال مسعود ذبيح

85 _____ الواجب الاعتقادي الأول
رضا برنجر - مهدي نصرتيان أهور

دراسات:

- 107 ————— المنهج التكاملي والرؤية الوجودية
صالح الوائلي
- 139 ————— العلاقة بين العقيدة والسلوك.. عقيدة الإرجاء المعاصر نموذجًا
الدكتور صفاء الدين الخرجي
- 169 ————— المنهج القرآني في تأصيل العقيدة.. دراسة تحليلية تطبيقية
الدكتور يحيى آل دوشي

أبواب:

- 207 ————— حوارات فكرية
البروفسور جون أندرو مورو
- 217 ————— مصطلح الرؤية الكونية
الدكتور عادل لغريب
- 227 ————— قراءة في كتاب (الإنسان والعقيدة)
الشيخ علي الأسدي
- 249 ————— ضرورة البحث عن الدين والعقيدة؛ شبهة وردود
الدكتور محمد علي أردكان
- 261 ————— أعلام علم الكلام.. الفضل بن شاذان الأزدي
الشيخ صفاء المشهدي

ملحق:

- 285 ————— مشروع التأهيل الفكري العقدي
رئيس مؤسسة الدليل الشيخ صالح الوائلي
- 334 ————— الخلاصة الإنجليزية

كلمة رئيس التحرير

د. علي شيخ

مع كل ولادة جديدة لمشروع فكريّ تربويّ إنسانيّ في أيّ حقلٍ من حقول المعرفة، تتفتح آفاقٌ جديدةٌ ونافذة نورٍ مضيئةٌ تحمل مشعل الهداية الفكرية والمعرفية على مختلف المجالات الإنسانية؛ لتزيح ظلام الجهل المانع من التكامل على مختلف الأصعدة، وهذا ينطبق على الولادة الميمونة لمجلّتنا الفكرية العقديّة التي تسعى لتأصيل مشروعنا الجديد الساعي إلى البناء والتأهيل الفكريّ العقديّ في الحقل المعرفي، الذي حملت مؤسّسة الدليل على عاتقها مسؤولية إنجاحه، وفي الوقت نفسه نسعى إلى مواجهة التحدّيات الفكرية في عالمنا المعاصر، والعمل على تعميق مستوى الوعي العقديّ بين المسلمين في العراق والعالمين العربيّ والإسلاميّ، بل وفي كلّ أرجاء المعمورة على أسسٍ ومعايير علميّة رصينة، عبر انتهاج أسلوب البحث العلميّ، والاستعانة بالطاقات العلميّة المتخصصة في هذا المجال، ويعتمد هذا التأهيل على منظومة إلهيّة متعالية تعتمد على العقل ومتبنياته المعرفيّة، وعلى النصوص الدينيّة الصحيحة الواردة عن النبيّ وأوصيائه (صلوات الله عليهم أجمعين)، التي جاءت لتنبيه العقل إلى ما يغفل عنه، وتتميم النقص في إدراكاته للمعارف التي يعجز عن إدراكها بنفسه؛ لتدعيم البناء الفكريّ للإنسان الذي

يعدّ الهدف النهائي لكلّ تعاليم الأديان والنظريات الفكرية والفلسفية؛ ولإيصاله إلى كماله المنشود الذي خُلق من أجله؛ بوصفه الخليفة وحامل الأمانة والمهيمن على كلّ الكائنات بسلطة الخالق تعالى.

وهذا النهج هو الذي أكّد عليه الهداة المعصومون عليهم السلام في الكثير من الروايات الواردة عنهم، ففي الخبر عن الإمام الكاظم عليه السلام أنّه قال: «يا هشام، إنّ لله على الناس حجّتين: حجّة ظاهرة وحجّة باطنة، فأما الظاهرة فالرسل والأنبياء والأئمة عليهم السلام، وأما الباطنة فالعقول». [الكليّ، الكافي، ج 1، ص 16]

كما تلتزم المجلّة في إطار السعي إلى تحقيق رؤيتها المنشودة بطرح المواضيع التي تتطابق مع الفكر الإسلاميّ الأصيل بإطارها العامّ؛ لتلامس احتياجات الساحة الفكرية والعقدية في الأمتّة، مع التركيز على المواضيع الحيويّة الجديرة بالبحث والدارسة، ومعالجة الشبهات الفكرية والعقدية المطروحة بهذا الخصوص بشكلٍ علميٍّ رصين، بعيداً عن أسلوب الجدل العقيم الذي لا يسمّن ولا يغني عن جوع، ولا يثمر سوى التفرقة والبغضاء.

وكلّ هذا يسير وفق منهجية دراسة ملفّ خاصّ لكلّ عددٍ من أعداد المجلّة، يسلّط الضوء على كلّ الأبعاد المعرفية للموضوع المراد بحثه مع مراعاة الترتيب المنطقيّ للمواضيع التي تتناولها قدر المستطاع؛ لتنتج - عبر أعدادها المتلاحقة - منظومةً عقديّةً متكاملةً.

إنّ نظرة الإنسان إلى فلسفة الحياة ونشأة الكون تستند بشكلٍ أساسيٍّ على محور العقيدة التي يتبنّاها ويؤمن بها، والتي تسهم في بنائه الفكريّ والأخلاقيّ والسلوكيّ العمليّ، وتعدّ العقيدة الأصيلة هي المنطلق في تربية الإنسان وكمالهِ وإرساء دعائم الحضارة الإنسانية، وغياب الوعي العقديّ الصحيح أو امتلاك صورة غير متكاملة عن معالم هذه العقيدة سيؤدّي بلا شكّ إلى الوقوع في الانحراف الفكريّ وبالتالي السلوكيّ، وهو ما نشاهده اليوم في عالمنا الإسلاميّ أسفًا؛ لذا ارتأت مجلّة الدليل تسليط الضوء على هذا الملفّ بشكلٍ معمّقٍ في باكورة أعمالها؛ لبيان أهميّة العقيدة

في حياة الفرد، وإيصاله الى كماله المنشود، ولايضاح أثرها المتعالي في بناء الصرح الحضاري للمجتمع.

وإذا كانت الفلسفات الوضعية والمادية قد حققت بعض النجاح في ميادين الحضارة المادية، فقد أثبتت فشلها الذريع في تلبية حاجة الفرد لحياة ذات معنى حقيقي، وتقديم الإجابات العقلية لأسئلته الحائرة حول المبدأ والمعاد، وأخفقت في تحرره من قيود العبيية، وجعلته يدور في حلقة مفرغة، فكان التفسخ الأخلاقي والانحدار السلوكي بسبب الفراغ العقدي. ولعلّه من أبرز معطيات الحضارة المادية التي صنعها الإنسان، هذه الحضارة البعيدة كل البعد عن العقيدة التي تحكمها العقلانية وأسسها على صعيد الحياة الفكرية والاجتماعية بكل تجلياتها، فعندما يحكم الإنسان عقله ويخضع قواه الأخرى لحكومته يرى أنّ العقيدة الصحيحة تشكّل نظاماً متكاملًا للحياة البشرية بمختلف أطوارها، وينكشف له أنّ العقيدة النقية من الأوهام والخرافات، والبعيدة عن الانحراف المنسجمة مع الفطرة الإنسانية؛ تضمن تحقيق حاجات الفرد الروحية ورغباته المادية بشكل متوازن، وتكون السلم الذي يرتقي من خلاله لنيل كماله.

إنّ حاجة الإنسان إلى العقيدة حاجة ماسّة وملحة لكشف سر الحياة وفلسفتها، ومعرفة مبدأ وجوده، وفهم الهدف من وجوده في هذا الكون الواسع. كذلك هناك ضرورة لمعرفة المصير بعد هذه الحياة وبعد الموت، فهذه الأسئلة تختلج صدور البشر وتجول في عقولهم، بغض النظر عن الزمان والمكان والانتفاء، وتكفي مطالعة التاريخ الفكري للبشر للتأكد من هذه الحقيقة، فالإنسان يتطلّع للحصول على الجواب الذي يطمئنّ إليه وجدانه ويقنع عقله، ولا سبيل إلى ذلك إلا بالعقيدة الخالصة؛ لأنّ هذه العقيدة هي التي تكشف للإنسان عن حقيقة نفسه فيعرفها، وعن مصيره المحتوم الذي سيؤول إليه عاجلاً أم آجلاً، وتكون طوق النجاة له في خضمّ التلاطمات المهلكة التي يواجهها في الحياة منذ ولادته فيها حتى خروجه منها.

كما تحمل العقيدة السليمة أيضًا في منظومتها عواطفَ وأحاسيسَ خيرةً، تساعد في بناء الإنسان الكامل والمساعدة في تكوين الشخصية الإنسانية، فتتمتع بعقلية هادفة وسلوكٍ قويمٍ، وتهب له الهدفية في الحياة؛ لذا فإنَّ العقيدة ضروريةٌ في حياة الإنسان، وتؤثر فيه من جهاتٍ مختلفةٍ، منها ما هو فرديٌّ وشخصيٌّ يتعلق بالبعد النفسي للإنسان، ومنها ما هو اجتماعيٌّ يتعلق بالبعد الاجتماعي، وهنا نشير باختصارٍ إلى تأثيرات العقيدة في هذين البعدين.

أولاً: البعد الفردي

مما لا شك فيه أنَّ الفصل المقوم للإنسان الذي يجعله يختلف عن جنسه العام هو الناطقية والتفكير، وعقائد الإنسان وتصديقاته بغض النظر عن صحتها أو سقمها هي التي تحدّد مستوى أفكاره وهيئته الباطنية، وتصوغ حقيقته الواقعية، ومن خلالها يتمكن الإنسان من معرفة نفسه، وفهم دوره في الحياة الدنيا، فهي التي تؤطر بشكلٍ واقعيٍّ رؤية الإنسان إلى الكون والحياة، وتحدّد اتجاهه في الحياة.

كذلك فإنَّ العقيدة هي التي تمنح الإنسان تصوّرًا وفهمًا منطقيًا عن بدايته ومسيرته في الحياة، وما هو صائر إليه من الموت بعد حياته الدنيوية، فكل مدرسة فكرية أو عقيدة يتبنّاها الإنسان تقوم حتمًا على أساس نظره وتفسيره للكون والعالم، وما يقتضيه التأمل العقليّ الفكريّ من استنتاجاتٍ تشكّل بمجموعها عقيدته نحو كاشفية السرّ الأعظم في الحياة، سرّ الخلق ومبدأ الكون والإنسان، ومصيره الذي سيلاقيه.

يقول عالم الفلك الأمريكي كارل ساجان الذي يعدّ من أبرز المساهمين في تبسيط علوم الفلك والفيزياء الفلكية وغيرها من العلوم الطبيعية: «إنَّ أبسط تأملٍ في الكون يحرك مشاعرنا، ويخفت بداخلنا الصوت، ويسيطر علينا إحساسٌ بالدوار، كما لو نتذكّر أشياء بعيدة أو نسقط من ارتفاعٍ ما، فنحن نعلم أننا نقرب من أعظم الأسرار. إنَّ حجم الكون وعمره خارج إدراك الإنسان العادي،

ففي مكانٍ ما باتّساع الفضاء وخلود الزمن يضيع كوكبنا... ومع ذلك فإنّ جنسنا البشريّ فتّيّ وفضوليّ وشجاعٌ وواعدٌ... إنّ الكائنات البشريّة خلقت لكي تفكّر، وإنّ الفهم متعةٌ، والمعرفة شرطٌ لاستمرار الحياة» [كارل ساجان، الكون، ص 19]. ولهذا التفكير للوصول الى هذه المعرفة نراه ملازمًا لعقليّة الجنس البشريّ منذ الأزل، وحاول المفكّرون والفلاسفة تقديم تفسيراتهم عن أصل الكون وخلق العالم، وقدّموا نظريّاتهم المختلفة، واتفقت عقيدة كلّ الأديان السماويّة على معتقديّ مشتركٍ يفيد بأنّ هذه المنظومة نشأت نتيجة تدخّل وإبداع إلهيّ علويّ من قبل ذاتٍ فوق طبيعيّة، أوجدت الكون والإنسان.

ويجب الالتفات إلى أنّه كلّما كانت العقيدة خاضعةً لمنطق العقل وأسسهِ ولقواعد التفكير الرصينة، كانت أجوبتها على هذه التساؤلات الفكرية للإنسان أعمق وأدقّ، ومن هنا وضع بعض المفكرين معايير لصحة العقيدة من خلال بيانها للفهم والتصور الواقعيّ الخاضع للمنطق والعقل، وهي باختصار:

1. أن تكون قابلةً للإثبات والاستدلال، وبعبارةٍ أخرى أن تكون موافقةً للعقل والمنطق، وبذلك توقّر الأرضيّة العقلية لتقبلها، وتزيل الإبهام والغموض عن طريق العمل، قال الإمام الكاظم عليه السلام: «يا هشام، ما بعث الله أنبياءه ورسله إلى عباده إلّا ليعقلوا عن الله، فأحسنهم استجابةً أحسنهم معرفةً، وأعلمهم بأمر الله أحسنهم عقلًا، وأكملهم عقلًا أرفعهم درجةً في الدنيا والآخرة» [الكليّ، الكافي، ج 1، ص 16].

2. أن تمنح الحياة معنى، وأن تزيل من الأذهان عبثيّة الحياة وخواء المسيرة الإنسانيّة.

3. أن تبعث في النفوس الاندفاع والشوق والهدفية البناءة؛ لتكون لها قدرة الجذب، وتفجير الطاقة النفسيّة في طريق الإعمار والبناء والإصلاح.

4. قدرتها على إعطاء طابع التقديس للأهداف الإنسانيّة والاجتماعيّة؛

لتبعث في نفوس معتنقيها الاستعداد للتضحية، وتجاوز الذات، وبذلك توفر عنصر ضمان التنفيذ للمدرسة الفكرية القائمة على ذلك الاعتقاد.

5. قدرتها على خلق روح الالتزام والإحساس بالمسؤولية في ضمير الأفراد

أمام أنفسهم ومجتمعهم. [مطهري، المفهوم التوحيدي للعالم، ص 7]

فالمعيار الحقيقي من الناحية المعرفية الإستمولوجية، هو أن تكون العقيدة موافقة للعقل والنصوص المدعمة بالعقل، أما بالنسبة لثمرات صحة العقيدة، فمن الجانب الأنطولوجي الوجودي فإن العقيدة الصحيحة والسليمة تحاول إشعار الإنسان من ناحية وجودية بأنه موجود مكرم، له مكانة مهمة في هذا الكون، وأن هذه الكرامة الإنسانية تمثل القيمة الحقيقية للذات الإنسانية، وهذه القيمة تتلخص بالموهبة العظيمة التي وهبها الخالق لهذا الموجود وهي العقل، وتعني كذلك قيمة الإنسان واحترام حقوقه العامة المتعلقة بكونه إنساناً، وهذا التكريم شامل لكل البشر من دون استثناء، وهذا ما أكدت عليه بعض العقائد الصحيحة، وعلى قمتها العقيدة الإسلامية، فجعلته خليفة الله في أرضه وحامل أمانته؛ ولهذا كرمه الله - تعالى - فقال: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ [سورة الإسراء: 70]. ووفقاً للرؤية العالمية والشاملة للعقيدة الإسلامية جعل هذا التكريم الإلهي عامّاً لكل البشر، بغض النظر عن العرق واللون والجنس والوضع الاجتماعي، فالإنسان أكرم المخلوقات الموجودة في هذا العالم، وهو الخليفة الحامل للأمانة الإلهية التي أبت بقية الموجودات على حملها، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ [سورة الأحزاب: 72]. إن هذه الأمانة هي الاعتقاد الذي يقسم الإنسان إلى مؤمن ومنافق ومشرِك، يقول بعض المفسرين: «هذه الأمانة المذكورة في الآية شيء أئتمن الله الإنسان عليه؛ ليحافظ على سلامته واستقامته، ثم يرده إليه - سبحانه - كما أودعه، ويستفاد من قوله: "لِيُعَذِّبَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ..." أنه أمرٌ يترتب على حمله النفاق والشرك والإيمان، فينقسم حاملوه باختلاف كيفية حملهم إلى منافق ومشرِك ومؤمن،

فهو لا محالة أمر مرتبط بالدين الحق الذي يحصل بالتلبس به وعدم التلبس به النفاق والشرك والإيمان، فهل هو الاعتقاد الحق والشهادة على توحيدة تعالى؟ أو مجموع الاعتقاد والعمل بمعنى أخذ الدين الحق بتفاصيله مع الغض عن العمل به؟... إنها الكمال الحاصل له من جهة التلبس بالاعتقاد والعمل الصالح وسلوك سبيل الكمال، بالارتقاء من حضيض المادة إلى أوج الإخلاص الذي هو أن يخلصه الله لنفسه، فلا يشاركه فيه غيره، فيتولى هو - سبحانه - تدبير أمره» [الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، ج 16، ص 351].

كذلك تؤثر هذه العقيدة على البعد الأخلاقي والسلوكي الفردي؛ لأن السلوك والفعل الإنساني ليس إلا ثمرة للفكرة التي تصوّرها الإنسان، والفكرة لا تصبح باعثاً ودافعاً للفعل إلا إذا أصبحت محلّ قناعة ويقين في قيمتها، بمعنى إذا أصبحت عقيدة راسخة في النفس، فإنها إذ ذاك تكون باعثاً على الفعل الأخلاقي، ولهذا فالرؤية العقدية التي يحملها الإنسان هي التي تؤثر في سلوكه الفردي، وكلما كانت هذه العقيدة صحيحة فإنها تنتج سلوكاً أخلاقياً أفضل؛ ولهذا قال نبي الإسلام: «إن أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم أخلاقاً» [المجلسي، بحار الأنوار، ج 74، ص 151؛ مسند أحمد، ج 6، ص 99].

فالعقيدة هي التي ترفد السمو الروحي الذي ينطلق بالإنسان إلى آفاق الله خالق الكون أولاً، ومن ثم إلى تهذيب شخصيته وسلوكياته ثانياً، وهي التي تجعل الإنسان واثقاً بالتوازن في حركته التكاملية داخله، وفي الوقت نفسه توحى إليه كيفية التعامل مع من حوله في خضم التعقيدات الحياتية التي يواجهها.

ثانياً: البعد الاجتماعي (السياسي)

أمّا في البعد الاجتماعي، فلا ريب أن للعقيدة التي يحملها الإنسان أثراً فاعلاً في توجيه سلوكه وتصرفاته، وأن أي انحراف في هذه العقيدة، يبدو واضحاً في حياة الإنسان العملية والاجتماعية؛ ولذلك تؤثر العقيدة بشكل ملموس في حياة

المجتمع؛ لأننا لا نستطيع الفصل بين المجتمع وأفراده؛ ولأنّ كلّ عقيدةٍ يحملها الفرد - سواءً أكانت صحيحةً أم باطلةً - لا يقتصر أثرها على الناحية الفكرية والمعرفية والأخلاقية للفرد، بل لا بدّ وأن يظهر أثر هذه العقيدة في جوانب الحياة المختلفة، ومن هنا جاءت ضرورة العقيدة السليمة في بناء الصرح الحضاري للمجتمع؛ لأنها الغذاء الروحي لنمو الفرد والمجتمع وتكاملهما في وقتٍ واحدٍ، وبمقدار تماسك الإنسان بالعقيدة السليمة، سنرى مقدار ما يكتب للمجتمع من التقدّم والتطور والسلامة الاجتماعية؛ لأنّ العقيدة توفر للإنسان القاعدة الفكرية التي يسري أثرها إلى داخل المجتمع الإنساني الذي يعيش كلّ أفراده في نطاق الرابطة الإنسانية التي تجمع كلّ تنوّعاتهم؛ بسبب العلاقة الوثيقة بين الفرد والمجتمع.

والعقيدة هي المحرك الحقيقي نحو تغيير المجتمع، ليصطبغ بالصبغة التي تعكسها العقيدة عليه، فإن كانت سليمةً وصحيحةً ومتوافقةً مع العقل والفطرة، ولها رؤيةٌ متكاملةٌ تنتج مجتمعاً حضارياً راقياً، شرط الالتزام بالتعاليم المنبثقة عن تلك العقيدة، أي بتوافق التطبيق مع النظرية، والعكس صحيحٌ أيضاً، فإذا كانت العقيدة فاسدةً ومنحرفةً فإنّها تؤدي إلى تفكيك تماسك المجتمع، وتمنعه من النهوض، وتعرقل تقدّمه ونموّه وسيره التكاملي، فما نعيشه اليوم في العراق من مآسٍ حقيقيةٍ هو نتيجةٌ طبيعيةٌ لتأثير العقيدة المنحرفة لبعض الذين اعتنقوا عقائد منحرفةً بعيدةً عن روح الدين وتعاليمه على سلوكيات هؤلاء الأفراد وأفعالهم؛ ممّا أدّى إلى ضياع القيم الضرورية للتقدّم الحضاري للمجتمع، ونتج عن هذه السلوكيات المنحرفة تدمير المجتمع وتحلّفه وضياع مستقبله.

فالتعاليم الإسلامية المنبثقة من العقيدة الصحيحة - على سبيل المثال - تركز على العلاقة الإنسانية في دائرة التعارف، وتدعو المؤمنين والمؤمنات إلى التعاون على البرّ والتقوى، وتؤكد على مبدأ العدل والتكافل الاجتماعي؛ لدوره في تماسك المجتمع وسلامته، وتبعدهم عن التعاون على الإثم والعدوان اللذين يمثلان الشرّ في نطاقه الفكري والاجتماعي، فترى في العدل الاجتماعي قيمةً إنسانيةً تركز

عليها هذه العقيدة في كل خطوطها وامتداداتها وتشريعاتها، وتؤكد على سلامة المجتمع فترك تأثيرها الإيجابي في الاجتماع الإنساني.

من هنا، يمكن القول إن العقيدة هي التي تقيم التوازن بين حركة الفرد والمجتمع؛ لأن المجتمع ليس وجوداً متميزاً في الواقع، بل هو في حقيقته يتوقف وجوده على وجود الأفراد الذين يعيشون في ظل الرابطة الاجتماعية التي تتمثل بالتزام الإنسان بالآخر، ما يجعل من طاقة الفرد طاقةً للمجتمع، وتكامله تكاملاً للمجتمع.

أما في عالمنا المعاصر وما نشاهده من تقدم العلم وتطوره وانعكاساته على مجمل نواحي الحياة البشرية الفكرية منها أو الاجتماعية، وهذا التطور العلمي لا يتقاطع مع الرؤية العقلية والاعتقاد الديني إطلاقاً، بل هي عاملٌ مساعدٌ على فهم حقيقة الحياة بشكل أفضل وأعمق، هذا الفهم بدوره يساعد على فتح آفاق جديدة أمام العقل لتفسير الكون بشكلٍ علميٍّ ومنطقيٍّ؛ لذا يمكن القول إن العلم التجريبي أداةٌ جد فاعلة في كشف حقيقة الكون وقوانينه الطبيعية. يقول عالم الفيزياء الألماني ألبرت أينشتاين: «دينٌ بلا علمٍ [دينٌ] أعرج، وعلمٌ بلا دينٍ [علمٌ] أعمى» [الشهري، ثلاث رسائل في الإلحاد والعقل والإيمان، ص 180]؛ إذ إن الاعتقاد الديني الصحيح والعلم أمران متناغمان، ومع أنهما يمتلكان مهمتين مستقلتين، بيد أنهما مكملتان لبعضهما، فالعلم يساعدنا على فهم التركيب المادي للكون، بينما يتعامل الاعتقاد الديني مع الفكر والعقل والقيم والمعاني الإنسانية.

ولا يقال إن جهل الإنسان بأسرار عمل الطبيعة كجهله بأسباب حدوث الأمراض والزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى، هو الذي دفعه لتبني العقيدة الدينية بكل أنواعها، والتجأ لقوى ميتافيزيقية جعلها تحل محل الأسباب، كاعتقاده بوجود (إله الفجوات)؛ لأننا نرى اليوم الكثير من علماء الفلك والأحياء والفيزياء - مع اكتشافهم لكثير من الحقائق والأسباب الطبيعية لبعض الظواهر الكونية - مؤمنين ويصرّحون بإيمانهم بوجود خالقٍ عاقلٍ لهذا الكون، وهو المدبر له، والمقولة

التي يتبجح بها بعض الجاهلين أسفًا، وتذاع على ألسنتهم شططًا هي أنّ أكثر العلماء ملحدون، وهذه مقولةٌ مجانيةٌ للصواب وللواقع القائم، فقد جاء استطلاعُ لبعض الأبحاث الاجتماعية كتلك التي أجرتها جامعة راييس خلال السنوات الأخيرة بإرشاد إيلين هاورد إيلاند التي قامت بتحليل الموقف الديني لآلاف العلماء، فتبين أنّ وجود الإيمان بالعقيدة الراسخة والبحث العلمي لا يتعارضان في حياتهم.

نعم، ممّا لا شكّ فيه أنّ الواقع العلميّ للبشرية أصبح بفضل التطور العلمي والتقنيّ اليوم أكثر معرفةً بأسباب ظواهر الكون، وساعد بشكلٍ ملفتٍ على كشف الكثير من أسرارهِ، وأصبح الواقع الاجتماعيّ أكثر تحررًا كذلك، لكن بالمقابل فإنّنا نرى الناس بعيدين كلّ البعد عن الحياة المعنويّة والروحيّة، ونرى ظاهرة الانتحار بسبب الشعور بالعبثيّة تزداد في تلك المجتمعات التي تعدّ متطورةً علميًا وتقنيًا، وعلى العكس نرى هذه الظاهرة أقلّ بكثيرٍ في المجتمعات الأقلّ تطورًا علميًا، وهذا مؤشّرٌ ودليلٌ على أنّ المجتمع البشريّ مهما تطوّر علميًا فإنّه لا يستغني بحالٍ من الأحوال عن العقيدة أيّا كانت، فالعقيدة هي ما يهب للإنسان الهدفيّة في حياته، ويشعره بقيمته ووجوده، سيّما إذا كانت تلك العقيدة مبنيّةً على الأسس الفكرية والعقلية السليمة، كالعقيدة الدينيّة الإلهيّة السماويّة، فهي تدعو إلى طلب العلم وتحثّ عليه، وإلى إعمار الأرض والاستفادة من الثروات التي أودعها الله - تعالى - فيها، وفي الوقت نفسه تؤمّن الجانب القيميّ والمعنويّ والروحيّ للإنسان؛ ليستمتع بالحياة من خلال الطمأنينة النفسيّة والمعنويّة التي تمنحه وفق تعاليمها.

مقالات

17

الشيخ فلاح العابدي

العقيدة وموقعها في الفكر البشري

39

الدكتور مصطفى عزيزي

معايير صحتة العقيدة

63

الدكتور كمال مسعود ذبيح

دور العقيدة في بناء الآيديولوجيا

85

رضا برنجكار - مهدي نصرتيان أهور

الواجب الاعتقادي الأول

1894

Received of Mr. J. H. Smith

the sum of \$100.00

for the year 1894

for the year 1894

for the year 1894

for the year 1894

for the year 1894

العقيدة وموقعها في الفكر البشري

الشيخ فلاح العابدي

الخلاصة

يحتوي الفكر البشري على كم هائل من المفاهيم والقضايا المتعلقة بمختلف الموضوعات، ولأجل صحة الاستفادة منها، اهتم الحكماء والباحثون بتصنيف قضايا الفكر البشري إلى مجموعة علوم بحسب موضوعاتها وحيثية البحث فيها، وحاولوا اكتشاف الترتب الطبيعي بين تلك العلوم على حسب ترتب موضوعاتها؛ للخروج بمنظومة معرفية مترابطة، فيها ما هو سابق وما هو لاحق بحسب الواقع ومقام الشبوت، أو بحسب التعليم ومقام الإثبات، ولا شك أن من بين تلك المفاهيم والقضايا ما هو متعلق بتصوّرات الإنسان ورؤيته عن علة العالم وصفاتها وأفعالها، وهو الذي تمّ تصنيفه باسم الرؤية الكونية أو العقيدة، ونحن في هذه الصفحات نريد أن نبين مفهوم العقيدة وموقعها في هذه المنظومة المعرفية الإنسانية، ومرتبها بين مجموع علومها.

المفردات الدلالية: العقيدة، الرؤية الكونية، الفكر البشري، الحكمة النظرية، الحكمة العملية.

مفهوم العقيدة

العقيدة في اللغة مصدرٌ أو اسم مصدرٍ للفعل اعتقد، يعتقد، اعتقاداً وعقيدةً، وهو فعلٌ مزيدٌ أصله الفعل عَقَدَ، والعَقْد في اللغة ما يقابل الحَلَّ، يقال: عقدت الحبل، فهو معقودٌ، وكذلك العهد، ومنه عُقْدَةُ النكاح؛ وانعقدَ عَقْدُ الحبل انعقاداً. [ظ: ابن منظور، لسان العرب، ج 3، ص 296، مادة عقد]

وقد استعملت كلمة الاعتقاد بمعنى ما يعقد عليه القلب، أي الأمور التي يعتقد بها الإنسان، قال الطريحي: «واعتقدت كذا: أي عقدت عليه قلبي وضميري. وله عقيدةٌ حسنة: أي سألته من الشك» [ظ: الطريحي، مجمع البحرين، ج 3، ص 106].

وأما اصطلاحاً:

فالاعتقاد يستعمل بمعنيين: أحدهما التصديق الجازم المطابق للواقع الثابت، وهو ما يسمّى باليقين بالمعنى الأخص.

والثاني: هو مطلق التصديق، الذي يشمل المعنى الأول بالإضافة إلى الظن والجهل المركّب والعلم المستفاد من التقليد، ويسمّى عند بعض المتأخرين باليقين بالمعنى الأعم.

قال العلامة الحلّي: «والتحقيق هنا أن نقول إنّ الاعتقاد أحد قسمي العلم؛ وذلك لأنّا قد بيّنا أنّ العلم يقال على التصوّر وعلى التصديق كأنّه جنسٌ لهما، والاعتقاد هو التصديق وهو قسمٌ من قسمي العلم» [الحلّي، كشف المراد، ص 235].

وقال الاستربادي: «المراد أنّ الاعتقاد يطلق على التصديق الذي هو أحد قسمي العلم؛ وذلك لأنّا قد بيّنا أنّ العلم يقال على التصوّر وعلى التصديق؛ لأنّه جنسٌ لهما، والاعتقاد هو التصديق، وهو قسمٌ من قسمي العلم. ولكن لا يخفى أنّ التصديق - الذي جعله المصنّف أحد قسمي العلم - كان مقيّداً بكونه جازماً مطابقاً ثابتاً - أعني اليقين، والاعتقاد يطلق على مطلق التصديق جازماً كان أم لا،

مطابقاً كان أم لا ، ثابتاً كان أم لا » [الأسترابادي، البراهين القاطعة، ج 1، ص 430].

كما تستعمل العقيدة والعقائد في الأمور التي يتعلّق بها الاعتقاد، وهي تلك القضايا التي يطلب التصديق بها لأجل الاعتقاد نفسه، أي أنّ الكمال المتحصّل بها هو أن تكون من معتقدات الإنسان، وشاع في الاستعمال أنّك حينما تسأل شخصاً عن عقيدته، فإنّك تقصد بذلك الأمور التي يعتقد ويصدّق بها، وعندما تقول مثلاً: (كتب العقيدة) فإنّك تقصد بها الكتب التي تبحث في الأمور التي تطلب لأجل الاعتقاد بها، ويطلب من الإنسان أن يصدّق بها ويعتقدها، قال الجرجاني: «العقائد: ما يقصد فيه نفس الاعتقاد دون العمل» [الجرجاني، التعريفات، ص 66].

نعم قد لا يترتب عليها عملٌ بشكلٍ مباشرٍ، إذ إنّ المطلوب فيها والكمال المترتب عليها هو التصديق بها، ولكن قد تستلزم العمل بشكلٍ غير مباشرٍ، كمن يعتقد بوجود الله - تعالى - وأنّ لديه تشريعاتٍ عمليّةٍ يطلب من العبد امتثالها بنحوٍ جزميٍّ، فإنّ مثل هذا الاعتقاد يحتم على العبد أن يلتزم بتلك التشريعات عملاً.

وهذا المعنى الأخير هو الذي نقصده في هذا المقال، وينبغي على الإنسان أن يحصل على مرتبة اليقين بالمعنى الأخصّ التي تقدّمت في الأمور التي يريد أن يتّخذها معتقداً له.

الفكر البشري

الفكر في اللغة هو اسمٌ للتفكير والتأمّل، قال الفراهيديّ: «الفكر: اسم التفكير. فكر في أمره وتفكر. ورجل فكّير: كثير التفكير. والفكرة والفكر واحدٌ» [الفراهيديّ، كتاب العين، ج 5، ص 358].

وقال الجوهريّ في مادّة (فكر): «التفكير: التأمل. والاسم الفكر والفكرة. والمصدر الفكر بالفتح... ورجل فكّير، مثال فسيق: كثير التفكير» [الجوهريّ، الصحاح، ج 2، ص 783].

وأما في الاصطلاح المنطقي فهي تستعمل بمعنى عملية التفكير، كما قال الجرجاني: «الفكر: ترتيب أمور معلومة للتأدي إلى مجهول» [الجرجاني، كتاب التعريفات، ص 155]. وقال الطوسي: «هو حركة من جملة الحركات المذكورة، تتوجه النفس بها من المطالب، مترددة في المعاني الحاضرة عندها، طالبة مبادي تلك المطالب المؤدية إليها، إلى أن تجدها، ثم ترجع منها نحو المطالب» [الطوسي، شرح الإشارات والتنبيهات، ج 1، ص 11]. وتستعمل في الزمن الحاضر كثيراً بمعنى نفس الفكرة، وهي المعقولات والأفكار التي يملكها الإنسان، قال الدكتور جميل صليبا: «وجملة القول إن الفكر يطلق على الفعل الذي تقوم به النفس عند حركتها في المعقولات، أو يطلق على المعقولات نفسها... وإذا أطلق على المعقولات دلّ على الموضوع الذي تفكر فيه النفس، وهو مرادف للفكرة» [صليبا، المعجم الفلسفي، ج 2، ص 156].

وهذا المعنى هو المقصود في هذا البحث، حيث إنّ المراد من الفكر البشري هو جميع الأفكار والمعقولات التي يحملها ذهن البشري عن مختلف الموضوعات ومن مختلف الطرق والمناشئ، إذ لا يشك أحد في أنّ الإنسان يختلف عن بقية أنواع الحيوانات، فالملاحظ من خلال نمط حياته التي يعيشها وسلوكه فيها أنّه متقدّم ومتطورّ بدرجة كبيرة، فهو الذي اكتشف قوانين الطبيعة عبر العصور، وأسّس لمختلف العلوم الطبيعية كالفلك والفيزياء والكيمياء والطب والهندسة وغيرها، واستفاد منها لراحته وتوفير احتياجاته الحياتية؛ لذلك اختلفت أنماط حياته وتطوّرت عبر الزمن، حتّى وصل إلى ما وصل إليه من الرقي والتقدّم الحياتي، بينما نلاحظ أنّ بقية الحيوانات ظلت تعيش على النمط الذي كانت عليه منذ أن وجدت على هذه الأرض، وإذا ما كان هناك تطوّر فهو بسيط للغاية لا يكاد يذكر.

كما أنّ الإنسان فكر منذ البدء بإيجاد نظام قانوني - ولو بنحو بسيط - يحكم حياته الاجتماعية ويضبط حركته؛ لأجل حفظ الحقوق وتعيين الواجبات على كلّ فرد من أفراد الجماعات التي كانت تعيش معاً، ثمّ طوّر هذا الأمر كثيراً ليكون الإمبراطوريات والممالك والبلدان.

ونجد كذلك أنّ الإنسان تأمل وفكر في وجود هذا الكون بكلّ دقائقه، وحاول أن يعرف مبدأ وجودها ويكتشف عللها القريبة والبعيدة، ونجده قد استجاب لدعوة الأنبياء واهتدى بهداهم وسار بنهم، لما رأى أنّ دعوتهم تنسجم مع متطلّبات فطرته - التي عجز عن تأمينها من خلال قواه الإدراكية والمعرفية - وتجيبه عن الأسئلة الملحة التي كان يسعى وراء إيجاد أجوبة مقنعة لها.

لعلّ السرّ في هذا واضح لكلّ متأملٍ، وهو يكمن في ما آتاه الله من قوّة على التفكير والانتقال من مجموعة المعلومات الحاضرة لديه؛ ليصل من خلالها إلى معلوماتٍ كانت غائبةً عنه، فلا شكّ أنّ الفكر البشريّ بكلّ أبعاده ونتاجاته وليد عملية التفكير هذه.

أبعاد الفكر البشريّ

بعد أن آمن الإنسان بثبوت أصل الواقع، وأنّ العالم الذي يعيش فيه هو عالم حقائق لها وجوداتٌ تختصّ بها، وبعد أن عرف أنّه قادرٌ على إدراك هذا الواقع بنحوٍ مفيدٍ، وأنّ العلوم التي يكتسبها عنه لها قيمةٌ معرفيّةٌ تتجلّى بقدرته على إدراك الواقع على ما هو عليه، وتمييزه للموجودات الحقيقية عن غيرها من الأمور الوهميّة والخياليّة والخرافيّة، وأنّه قادرٌ على تسخير الظواهر الطبيعيّة بمختلف أشكالها، والانتفاع منها في تطوير حياته وتحسينها، وتلبية متطلّبات معيشته، وأنّه قادرٌ على تحديد منهج سلوكيّ تابعٍ لتحديد الحسّن والقبح في الأفعال التي تصدر عنه؛ انفتح باب العلم والتعلّم عند الإنسان، وسعى جاهداً لاكتشاف الواقع والتعرّف على حقائق الموجودات فيه، وتشعّبت لديه العلوم والمعارف، وقد حاول منذ الأوّل أن ينظّمها في مجموعةٍ من العلوم تبدأ بما هو كليّ، وينشعب عنه جزئياته وهكذا؛ لأجل أن لا تختلط عليه المسائل ومقدّماتها وطرق إثباتها.

وقد أطلق الحكماء على مجموع العلوم الحقيقية^(*) مصطلح الحكمة، وقد عرّفوها بلحاظ الهدف المتحصّل منها بكونها: استكمال النفس الإنسانية بتصور الأمور، والتصديق بالحقائق النظرية والعملية على قدر الطاقة البشرية [ظ: ابن سينا، عيون الحكمة، ص 16]

حيث إنّ استكمال النفس إنّما يكون في قوّتها: العاملة التي بها تدرك الأشياء، والعاملة التي بها تدبّر البدن، وكمال القوّة العاملة إنّما يكون في أن تدرك الأشياء على ما هي عليه في الواقع، وكمال العاملة إنّما يكون بتدبيرها للبدن على الوجه الأصح، وذلك بأن تبتعد عن طرقي الإفراط والتفريط في أفعالها الإرادية، وتبقى على الحدّ الوسط الذي هو العدل. [ظ: الرازي: شرح عيون الحكمة، ج 2، ص 3]

وقد قسّم الحكماء الفكر البشريّ بشكلٍ عامٍّ إلى قسمين رئيسيّين: البعد النظريّ وسمّوه بـ (الحكمة النظرية)، والبعد العمليّ وسمّوه بـ (الحكمة العملية)، يسبقها بعض العلوم الآلية التي تبحث عن القواعد العامة للتفكير، وتحديد المنهج المعرفيّ والبحثي للعلوم.

أ. البعد النظريّ

العلوم النظرية هي العلوم المتعلقة بالأمر النظرية التي لنا أن نعلمها وليس علينا أن نعمل بها، وهي تلك الأمور التي وجودها ليس باختيارنا وفعلنا، كالحيوانات والنباتات والجمادات والأفلاك، ويطلب بهذه العلوم استكمال قوّة الإدراك النظرية من قوى النفس.

(*) وهذا في قبال العلوم الاعتبارية المحضة كعلوم اللغة كالنحو والصرف والبيان؛ إذ تُوجد موضوعاتها بالجعل والاعتبار المحض من قبل الواضع للغة، وليس وراء اعتبارها أيّ مصلحة واقعية غير المصلحة الكلية لوضع اللغات، وهي حصول التفاهم ونقل المعلومات بين أبناء البشر، أمّا لماذا جعل الفاعل مرفوعاً في لغة العرب والمفعول منصوباً فهذا راجع للوضع المحض، وليس وراءه مصلحة واقعية بخصوصه، إلّا ما قلنا من المصلحة الكلية في حصول التفاهم وتمييز من صدر عنه الحدث عمّن وقع عليه.

كما أنّ أقسام الحكمة النظرية منها ثلاثة: هي الطبيعية والرياضية والإلهية؛ لأنّ البحث فيها إمّا أن يتعلّق بما فيه الحركة والتغيّر، وهو الأمور المادّية، وتسمّى حكمةً طبيعيّةً؛ وإمّا أن يتعلّق بما من شأنه أن يتمكن الذهن من تجريده، وإن كان وجوده مخالطاً للتغيّر، وهو الأعداد والخطوط والسطوح والمجسّمات، فتسمّى حكمةً رياضيّةً، وإمّا أن يتعلّق البحث فيها بما وجوده مستغنٍ عن مخالطة التغيّر والمادّة فلا يخالطه أصلاً،: وإن خالطه فبالعرض، لا أنّ ذاته مفتقرةٌ في تحقيق الوجود إليه، وهي الفلسفة الأوليّة، والفلسفة الإلهيّة جزءٌ منها، وهي معرفة العلل العالية للوجود [ظ: ابن سينا، عيون الحكمة، ص 17]، وهنا نشير باختصارٍ إلى أقسام العلوم النظرية:

1. العلوم المعرفيّة

وهي العلوم التي يستفاد منها القواعد العامة للتفكير الصحيح ويختصّ هذا بعلم المنطق، أو البحث عن المناهج والطرق المعرفيّة وحجّيتها وحدود تلك الحجّية، ومعالجة حالات التعارض في معطياتها، وهذا ما يسمى حديثاً بعلم المعرفة. والكثير من مسائل علم المعرفة كانت متفرّقةً في أبواب علم المنطق وخاصّةً صناعة البرهان، ولكن وبعد الهجمة الشرسة التي تعرّضت لها المناهج المعرفيّة العقلية والدينيّة في الغرب، وتغليب المنهج التجريبيّ عليها في كلّ العلوم - حتّى الإنسانيّة منها - دعت الحاجة إلى فرز مسائل المعرفة وبحثها بشكلٍ مستقلٍّ في علمٍ يسمّى بعلم المعرفة، أو نظرية المعرفة.

وقد عدّ الشيخ الرئيس علم المنطق في ضمن العلوم الحكميّة [ظ: ابن سينا، إلهيات الشفاء، ص 6]، فتدخل في قسمها النظريّ، قال صدر المتألّهين: «فظهر من هذا الكلام أنّ علم الميزان عند الشيخ من جملة أقسام الحكمة، فتكون داخلةً في الحكمة النظرية؛ إذ من الظاهر أنّه ليس من أقسام الحكمة العملية بناءً على التعريف والتقسيم المذكورين، وإن كان متعلّقاً بكيفية عملٍ، وغايته أيضاً ليست

نفس الرأي والعلم، بل الإصابة في الفكر والعصمة من الخطأ، وقد علمت أنه لا منافاة بين كون العلم نظريًا وبين كونه متعلقًا بكيفية عمل، كما لا ملازمة أيضًا بين كونه متعلقًا بكيفية عمل وكونه علميًا؛ فالمنطق يشارك سائر العلوم النظرية في الموضوع المشترك، ويخالفها في الغاية، ويوافق العلوم العملية في الغاية المشتركة - وهي نفس العمل، سواء كان ذهنيًا أو خارجيًا - ويخالفها في الموضوع؛ لأن موضوعاتها الأعمال والأفعال التي بقدرتنا واختيارنا من حيث هي كذلك، وموضوعات المنطق المعقولات الثانية التي ليست بقدرتنا واختيارنا، ومن رام إدخاله في العمليات فعليه أن يغير منشأ تقسيم العلم إلى العلمي والعملية [صدر المتألهين، الحاشية على إلهيات الشفاء، ج 1، ص 5].

2. العلوم الطبيعية

العلم الطبيعي له موضوعٌ يشتمل على كلِّ الطبيعيات، ونسبته إلى ما تحته نسبة العلوم الكلية إلى العلوم الجزئية. وذلك الموضوع هو الجسم من حيث الحركة والسكون، والمباحث فيه عنه هو الأعراض اللاحقة من حيث هو كذلك، لا من حيث هو جسمٌ مخصوصٌ. [ابن سينا، التعليقات، ص 171]

وتخصّصاته - حسب تقسيم العلوم عند الحكماء في السابق - ثمانية: أولها: السماع الطبيعي، ويبحث فيه عن الأحوال العامة للجسم المطلق، وثانيها: السماء والعالم، ويبحث فيه عن أحوال الأجسام البسيطة والحكمة في صنعها، وثالثها: الكون والفساد، ويبحث فيه عن أحوال عالم الكون والفساد، ورابعها: الآثار العلوية، ويبحث فيه عن أحوال كائنات الجو والمركبات الناقصة، وخامسها: المعادن، ويبحث فيه عن أحوال المركبات الجمادية، وسادسها: علم النبات، ويبحث فيه عن أحوال النبات، وسابعها: طباع الحيوان، ويبحث عن أحوال الحيوان، وثامنها: النفس، ويبحث فيه عن أحوال النفوس [ظ: صدر المتألهين، الحاشية على إلهيات الشفاء، ج 1، ص 6].

وأما تخصصاته الحالية فكثيرة جدًا بحسب تطوّر العلوم وتشعبها، وكثرة الاكتشافات الحديثة فيها، ولعلّها قد توافقت الأسماء القديمة لها أو تخالفها.

3. ما وراء الطبيعة

وهو العلم الذي يبحث فيه عن أحوال العلل الأولى والعالية للموجودات، ويسمّى أيضًا بالعلم الإلهي، قال الشريف الجرجاني: «العلم الإلهي: علم باحث عن أحوال الموجودات التي لا تفتقر في وجودها إلى المادّة» [الجرجاني، كتاب التعريفات، ص 67]، والعلم الإلهي كما تقدّم جزء من الفلسفة الأولى التي يبحث فيها عن الموجود من حيث هو موجود، فتشمل جميع الموجودات الإمكانية من حيث هي موجودة، بالإضافة إلى الأمور العامة التي يكون البحث فيها كالمقدمة في تحديد الأصول العامة للاستدلال في ما هو المهمّ فيها، وأعني العلم الإلهي.

والموجودات التي لا تحتاج إلى المادّة في وجودها هي المجردات، وهي واجب الوجود والعقول عند الحكماء، أو الباري - سبحانه وتعالى - والملائكة في لسان الشرع.

والبحث في هذا العلم في غاية الأهميّة؛ لأنّ نتائجه هي الأساس في بناء الرؤية الكونية حول وجود الكون والإنسان، وتعطي الأجوبة عن الأسئلة المهمّة التي لا بدّ للإنسان أن يعلمها بنحو قطعيّ، وهي (من أين؟ في أين؟ إلى أين؟)، وبالتالي تبني عليها أسس العقيدة التي يحملها الإنسان.

روي عن الإمام الصادق عليه السلام أنّه قال: «إنّ أوّل الأمور ومبدأها وقوتها وعمارتها التي لا ينتفع شيء إلاّ به، العقل الذي جعله الله زينةً لخلقه ونورًا لهم، فبالعقل عرف العباد خالقهم، وأنّهم مخلوقون، وأنّهم المدبر لهم، وأنّهم المدبرون، وأنّهم الباقي وهم الفانون، واستدلّوا بعقولهم على ما رأوا من خلقه، من سمائه وأرضه، وشمسه وقمره، وليله ونهاره، وبأنّ له ولهم خالقًا ومدبرًا لم يزل ولا يزول، وعرفوا به الحسن من القبيح، وأنّ الظلمة في الجهل، وأنّ النور في العلم، فهذا ما دلّهم عليه

العقل» [الكليّني، أصول الكافي، ج 1، ص 29].

ولهذا نجد أنّ أصحاب الشرائع الحقّة قد اهتمّوا اهتماماً بالغاً في إرشاد العقول وتنبيهها عن الغفلة في مثل هذه المسائل، بل عد ذلك من وظائف الأنبياء ﷺ، يقول أمير المؤمنين عليه السلام: «... فبعث فيهم رسله وواتر إليهم أنبياءه؛ ليستأدوهم ميثاق فطرته، ويذكروهم منسي نعمته، ويحتجّوا عليهم بالتبليغ، ويثيروا لهم دفائن العقول» [الرضي، نهج البلاغة، ج 1، ص 23].

وقال المجلسي معلقاً عليه: «والإضافة في دفائن العقول بتقدير (في) أي العلوم الكامنة في العقول، أو بيانيّة أي العقول المغمورة في الجهالات» [المجلسي، بحار الأنوار، ج 11، ص 61].

وقد استفاد حكماء الإسلام ومتكلموهم من التنبيهات والإرشادات في النصوص الشرعيّة الشريفة من القرآن والسنة، قال ابن سينا في تعداد أقسام الحكمة النظرية: «وحكمة تتعلّق بما وجوده مستغنٍ عن مخالطة التغيّر فلا يخالطه أصلاً، وإن خالطه فبالعرض، لا أنّ ذاته مفتقرة في تحقيق الوجود إليه، وهي الفلسفة الأوليّة، والفلسفة الإلهيّة جزءٌ منها وهي معرفة الربوبيّة، ومبادئ هذه الأقسام التي للفلسفة النظرية مستفادةٌ من أرباب الملة الإلهيّة على سبيل التنبيه، ومتصرّفٌ على تحصيلها بالكمال بالقوّة العقلية على سبيل الحجّة» [ابن سينا، عيون الحكمة، ص 17].

ب. البعد العمليّ

العلوم العمليّة هي المتعلّقة بالأمر العمليّة التي يجب أن نعلمها لأجل أن نعمل بها، وهي تلك الأمور التي يكون وجودها وتحققها باختيارنا وفعلنا، كالعدل والظلم والصدق والكذب والأمانة والخيانة، ويطلب في هذه العلوم استكمال القوّة العاملة في النفس أولاً، بحصول العلم التصوّريّ والتصديقيّ بأمرٍ ينبغي أن تكون أفعالنا مطابقةً لها؛ ليحصل منها ثانياً استكمال القوّة العمليّة بأن تكون

في استنباط ما ينبغي فعله عند العمل منفعةً دائماً عن الإدراكات الكلية للقوة النظرية^(*)، فتكون الغاية من المعرفة العملية هي تكميل النفس بأن تعلم ما ينبغي عمله لتعمل به، وبتكرّر العمل به تحصل في النفس هيئات نفسانيةً يسهل معها صدور تلك الأفعال عنها على تلك الكيفية؛ حتى تتمكن من النفس ملكات راسخة وأخلاق ثابتة، فلا تنفعل النفس عن مقتضيات القوى الشهوية والغضبية والوهمية، وتحصل فيها هيئة استعلائية على البدن وقواه الحيوانية، وتحصل للنفس ملكة العدالة التي هي الغاية القصوى للحكمة العملية.

والعلوم العملية على ثلاثة أقسام أيضاً؛ لأنها إما أن تتعلق بتعلم الآراء التي ينتظم بها المجتمع العام، وتسمى بعلم السياسة أو تدبير المدينة؛ أو بتعلم الآراء التي ينتظم بها المجتمع الخاص، ويسمى بتدبير المنزل؛ أو بتعلم الآراء التي ينتظم بها حال الشخص من حيث هو شخص في تزكية نفسه، ويسمى بعلم الأخلاق.

قال ابن سينا: «ومبدأ هذه الثلاثة مستفاد من جهة الشريعة الإلهية، وكمالات حدودها تستبين بالشريعة الإلهية، وتتصرف فيها بعد ذلك القوة النظرية من البشر بمعرفة القوانين العملية منهم، وباستعمال تلك القوانين في الجزئيات» [ظ: ابن سينا، عيون الحكمة، ص 16].

موقع العقيدة في هذا الترتيب

يتّضح ممّا سبق أنّ العقيدة ببعديها العقلي والديني تقع في قمة العلوم النظرية شرفاً؛ لأنّ شرف العلم يكون بشرف معلومه وموضوعه، وعلم العقيدة يتعلق بأشرف موجود على الإطلاق وأكملّه، وهو الله - سبحانه وتعالى - وصفاته وأفعاله، فهو متقدّم على كلّ العلوم ثبوتاً، أي من حيث الواقع، فموضوعه متقدّم على كلّ

(*) هذا بناء على ما هو المشهور عند الحكماء، فالعقل العملي هو قوة مدركة ومحركة، ولكن مدركاته جزئية عملية دائماً؛ لأجل أن تكون مبدأ علمياً محرّكاً للإنسان في أفعاله الاختيارية.

المواضيع من الناحية الواقعية؛ إذ إنه المبدأ والموجد لها جميعاً.

نعم قد يتأخر من الناحية الإثباتية، ونسق العلوم في النظام التعليمي، وقد تقدم أنه يقع من الناحية العقلية في العلم الإلهي الذي تتقدم عليه العلوم المعرفية والطبيعية، فمن هذه الجهة يتأخر عن بعض العلوم التي تدخل في إثبات مبادئه، كالعلوم المعرفية وبعض مسائل العلوم الطبيعية؛ إذ إن التدرج المنطقي في التعليم يفرض مثل هذا التأخر؛ لأن كل شيء يتأخر عن مبادئه، وعلم العقائد ونتائجها تفرض على الباحث في مختلف العلوم منهجاً مختلفاً إذا أخذت بالحسبان، عما لو أهملت وغض الطرف عنها، فمن يرد الوصول إلى تحديد ومعرفة المبادئ العليا للموجودات، لا بد له أن يعرف كيف يمكن له أن يكمل التحقيق في العلم الذي هو متخصص فيه ليصل إلى ذلك، فإن أرسطو طاليس مثلاً عندما كان منشغلاً في العلم الطبيعي والبحث عن الحركة في الأجسام، توصل إلى أن جميع حركات عالم الطبيعة لا بد أن تنتهي إلى محرك لا يتحرك، وقد اقتضت معرفته العقلية عن المبدأ الأول على هذا المقدار، ولكنه يعدّ تقدماً علمياً وسموياً عن التعلق والدوران في عالم الأجسام والمتحركات.

كما أن لمعطيات علم العقيدة ونتائجها أثراً بالغاً في العلوم العملية، وتأسيس ما يسمى بالأيديولوجيا، وهذا نتعرض إليه فيما سيأتي إن شاء الله.

دور العقل في بناء الرؤية العقدية

لا بد من الالتفات هنا إلى أن لكل من الدين والعقل دوراً مهماً في بناء الرؤية الكونية والعقدية للإنسان، وما يترتب عليها من أيديولوجيات، فالمهمة الأساسية التي يقوم بها الدين الحق هي هداية الناس إلى المعتقدات الحقّة، التي من أهمّها توحيد الخالق جلّ وعلا، ونبذ الشرك على مختلف ألوانه، وذلك بتنبيه العقل وإرشاده إلى البراهين الفطرية الدالة على وجود الله وتوحيده وبقية العقائد الأساسية، كما أن للخطاب الديني الدور الكبير والمهم في ملء المنطقة التي يعجز

عن إدراكها العقل، وهي منطقة العقائد الجزئية، كتشخيص مرجع الأمة بعد رحيل النبي، وحال الإنسان بعد الموت، ومواقف البرزخ والقيامة وما شابه ذلك، وعادةً ما يكون لها الأثر البالغ في تحقق الهداية العامة والدافع القوي لدفع الناس للتعبّد بالأحكام والتوجيهات الشرعية.

وأما العقل فله دورٌ مهمٌّ في إثبات أسس العقائد الكلية، كإثبات وجود الخالق وتوحيده وصفاته وأفعاله، وإثبات النبوة والإمامة وشرائطها ووجوب المعاد، بنحوٍ مفصّلٍ ومعتمِدٍ، وله دورٌ في إثبات الأسس الكلية والمباني العامة للأخلاق والسلوك العملي، وهذا له أهميّةٌ كبرى في البناء المعرفي الاعتقادي للناس، وتحصينهم عن الشبهات والتشكيكات التي قد تطرأ من هنا أو هناك، فإنّ من عرف عقيدته على هذا النحو يصعب تسرّب الشبهات والشكوك إليه مهما كان مصدرها.

فلا شكّ في أنّ هناك علاقةً وثيقةً ومتبادلةً بين العقل والدين، فكلاهما يؤدّيان دوراً مهمّاً في بناء المعرفة الإنسانية بركنيها المعرفي والآيديولوجي؛ إذ إنّهما يعدّان القناتين المعرفيتين المهمتين للإنسان في هذا المجال، وقد أكّدت الشريعة المقدّسة عليهما كثيراً، ففي الرواية عن الإمام الكاظم عليه السلام أنّه قال: «يا هشام، إنّ لله على الناس حجّتين: حجّةٌ ظاهرةٌ وحجّةٌ باطنةٌ، فأما الظاهرة فالرسل والأنبياء والأئمة عليهم السلام، وأما الباطنة فالعقول» [الكافي، ج 1، ص 16].

مدخلية العلوم المعرفية في بناء الرؤية العقديّة

إنّ للعلوم المعرفية مدخليةً كبيرةً في بناء العقيدة التي يحملها الإنسان وتحديد طبيعتها، فالمنطق منها يبحث عن القواعد العامة للتفكير الصحيح، ويعلم الإنسان طرق الاستدلالات وشرائطها، فيعلّمه ذلك كيف يسلك أفضلها، ويعلّمه كذلك المغالطات وأصنافها وأسبابها؛ ليتجنّب الوقوع فيها، وهي حاجةٌ تعمّ جميع العلوم العقديّة وغيرها.

وأما علم المعرفة، فلمّا كان يبحث عن المناهج المعرفية وحجّيتها وحدود

حجّيتها، ومقدار المعرفة التي تستحصل عن طريقها، وهذا له أهمية كبيرة لتوضيح الطريق أمام الباحث عن العقيدة الحقّة، في تحديد المنهج الذي يسلكه في طريق البحث، وإلى أيّ حدّ يمكن أن يوصله هذا المنهج، وتعيين أيّ منهج يتّبع بعد الوصول إلى حدود دائرة المنهج الأوّل، وتعيين الحلّ عند التعارض بين معطيات المناهج المختلفة في مسألة واحدة.

والعلوم المعرفيّة تحدّد الدرجة المعرفيّة التي تستحصل عن طريق المناهج المختلفة، أي: هل هي على نحو القطع واليقين، وهل هويقين خاص أو عام، أو بدرجة الاطمئنان أو الظنّ الضعيف، فيترتب ذهن الإنسان ويعرف ما يقدم وما يؤخّر.

مدخلية العلوم الطبيعيّة في بناء الرؤية العقديّة

إنّ المتخصّص في العلوم الطبيعيّة - كالفيزياء أو الكيمياء أو الفلك والطب وغيرها - أكثر وقوفاً واطّلاعاً على أسرار هذا الكون المحسوس بالنسبة إلينا، يطلع على الكثير من أنظمتهم وقوانينهم وحيثيّاتهم؛ ولهذا يمكن له من خلال التفكير في هذا العالم أن ينفذ منه إلى عالم الغيب، وفي كثير من الآيات المباركة نجد أنّ القرآن يرشد الإنسان إلى التفكير في الخلق للوصول إلى الإيمان بالخالق له، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [سورة آل عمران: 190]، وقوله: ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ ۝ وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [سورة الذاريات: 20 و21].

وقد سار على ذلك في الماضي الكثير من نوابغ الإنسانيّة، فأرسطو - مثلاً - عندما كان يبحث في الطبيعيات، ولاحظ أنّ كلّ الموجودات المادّيّة في هذا العالم تتحرّك - والحركة هنا بالمعنى الفلسفي وهي مطلق التغيّر والخروج من القوّة إلى الفعل، سواءً كانت أينيّة أم وضعيّة، في الكمّ أم في الكيف - فإنّه حاول أن يخرج عن عالم الطبيعة بنوع من الاستدلال العقلي بالاعتماد على تلك الحركة، وذلك باعتبار أنّ موجودات هذا العالم لمّا كانت تتحرّك فهي تحتاج إلى محرّك، ومحرّكها إن كان

يتحرك فهو أيضاً يحتاج إلى محركٍ وهكذا إلى أن ننتهي بالمحرك الذي لا يتحرك، وسَمي بالمحرك الأول، وهو خارجٌ عن عالم الطبيعة؛ وذلك لأنه لا يتحرك، وبحسب أرسطو ذلك في الجزء الثامن من (السماع الطبيعي)، وكذلك في (ما بعد الطبيعة) [ظ: ابن رشد، تفسير ما بعد الطبيعة، مفرقٌ في فصول الكتاب]، وقد تبعه في ذلك القس الكاثوليكي الإيطالي توما الأكويني (Thomas Aquinas)، إذ جعل برهان الحركة المنهج الأول من مناهجه الخمسة التي ذكرها في الخلاصة اللاهوتية لإثبات وجود الله سبحانه وتعالى [ظ: الأكويني، الخلاصة اللاهوتية، ج 1 ص 32]، وكذا المتكلمون الذين اعتمدوا على الحدوث في إثبات وجود الله - سبحانه - بعنوان المحدث الذي لا محدث له، فهم أيضاً اعتمدوا على الحركة في حدوث العالم، يقول صدر المتألهين الشيرازي: «وأما المتكلمون فطريقتهم تقرب من طريقة الطبيعيين المبتنية على الحركة؛ لأنَّ طريقتهم تبني على الحدوث، قالوا: إنَّ الأجسام لا تخلو عن الحركة والسكون، وهما حادثان وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادثٌ، فالأجسام كلّها حادثٌ، وكلّ حادثٍ مفتقرٌ إلى محدثٍ، فمحدثها غير جسمٍ ولا جسمانيٍّ، وهو الباري - جلّ ذكره - دفعاً للدور والتسلسل. وهذا أيضاً مسلكٌ حسنٌ؛ لأنَّنا قد بينّا أنَّ تجدد الحركات يرجع إلى تجددٍ في ذوات المتحركات، وأنَّ حامل قوّة الحدوث لا بدّ أن يكون أمراً مبهم الوجود، متجدد الصور الجوهرية، والأعراض تابعة في تجدها وثباتها للجوهر، فالعالم الجسماني بجميع ما فيه زائلةٌ دائرةٌ في كلّ آنٍ فيحتاج إلى غيرها» [صدر المتألهين، الأسفار، ج 6، ص 47].

ونحن هنا لسنا في صدد تقييم ما ذكره أرسطو أو من تبعه في هذا الباب، بل مجرد الإشارة إلى أنَّ هناك محاولةً جادةً منه للخروج عن عالم الطبيعة وفتح نافذةً على عالم الغيب (ما بعد الطبيعة).

وكذلك هناك برهانٌ اعتمد عليه المتكلمون كثيراً من مختلف الأديان، وهو يعتمد على مقدّمةٍ حسّيةٍ تنطلق من ملاحظة الطبيعة، وهي قضية وجود النظام بين أجزاء عالم الطبيعة، لينفذ منه العقل إلى القول بوجود منظمٍ لهذا العالم، له علمٌ

وحكمةً وقدرةً تتناسب مع دقة هذا النظام، ويسمى هذا البرهان ببرهان النظم، يقول الشيخ سبحاني: «يبتني هذا البرهان أساساً على دلالة النظام الدقيق الموجود في الكون، على وجود مبدع عظيم أبدعه، بحكم عقليّ بوجود رابطة منطقيّة بين النظم ودخالة الشعور، وأنّ من الممتنع أن يكون النظم البديع وليد الصدفة أو خصوصية في المادّة... فعالم الوجود متشكّل من عالمي شهودٍ وغيبٍ، وقد تبين للإنسان جزءٌ من ذلك العالم المشهود عن طريق التجربة وغيرها، وأمّا العوالم الغيبية، فهي مغمورةٌ تحت عالم الشهود، والطريق إليها هو بالتدبّر في الظاهر المشهود والعبور منه إلى الباطن: الإمعان في الجسم والتجاوز منه إلى الروح، ومطالعة مجموع الكون والانتقال منه إلى وجود خالقٍ مدبّرٍ» [سبحاني، نظرية المعرفة، ص 261].

ومن هنا كان لا بدّ لعلماء العلوم الطبيعيّة في مختلف التخصصات الأكاديمية أن لا يقفوا عند معطيات تلك العلوم المحسوسة، فصحيحٌ أنّ تلك المعطيات هي المطلوبة لهم في تخصّصاتهم وما يترتب عليها من خدمةٍ يقدمونها لمجتمعاتهم وللإنسانية بشكلٍ عامٍّ، ولكن يمكن الاستفادة منها كثيراً كما فعل أسلافهم في فتح نوافذ عالم الغيب بمعونة العقل وقواعده البديهية اليقينية، والاستفادة منها في بناء الرؤية الكونية والعقدية التي يحملونها، والدفاع عنها وترصينها، وردّ شبهات المنحرفين، فليس وجوب هذا الأمر منحصراً في طلبة العلوم الدينية، بل لا بدّ لكلّ واحدٍ من تحمّل مسؤوليته تجاه دينه وعقيدته من موقعه وتخصّصه.

تأثير طبيعة الرؤية العقدية على العلوم العملية

إنّ لطبيعة الرؤية الكونية التي يحملها الإنسان والعقيدة التي يعتقدها تأثيراً كبيراً على طبيعة العمل والسلوك الذي يسلكه في حياته، ولذلك تتأثر العلوم التي تهتمّ بالجانب العمليّ من الفكر الإنسانيّ، والسّر في ذلك يعود إلى أنّ الفعل الاختياريّ للإنسان يعتمد على مجموعة علليّ مترتبة طويلاً، أولها صورة علمية

لقضية عملية جزئية، متعلقة بحسن الفعل الخاص وضرورة أدائه أو قبحه وضرورة تركه، يدركها العقل العملي^(*) ويستنبطها من ما يحمله العقل النظري من حكمة عملية مستلّة و مترشحة من الرؤية الكونية والعقدية التي يحملها الإنسان، ويلبها ما يسمى بقوة الشوق وهي تترشح وتوجد من القوى المدركة السابقة عليها، وهي إمّا تكون شوقاً نحو طلب أداء الفعل، وهو عندما يحصل إدراك ملائمة ذلك الفعل لكونه لذيذاً أو نافعا، وتسمى عندها شهوة، أي تحصل في النفس شهوة نحو ذلك الفعل، إمّا أن تكون شوقاً إلى الدفع نحو الترك والإحجام عن الفعل، وهي تكون عند إدراك منافاة في الفعل أو الشيء المكروه والضار، وتسمى غضباً، فالرئيس في القوة المحركة هو هذه القوة، تليها قوة الإجماع وهو العزم الذي يتعين بعد التردد في الفعل أو الترك، وهو ما يسمى بالإرادة أو الكراهة، وهذه القوة تختلف عن قوة الشوق؛ لأنّ الإنسان قد يريد تناول ما لا يشتهيهِ كالدواء المرّ للعلاج، وقد يكره تناول ما يشتهيهِ، كالسكر بالنسبة للمصاب بداء السكري، وبعد وجود هذا الإجماع يترجّح أحد الطرفين إمّا الفعل أو الترك، بعد أن كانا متساويين بالنسبة إلى القادر عليهما، ثم تنبعث قوة في العصب والعضلات لتحرك الأعضاء نحو أداء الفعل [ظ: الطوسي، شرح الإشارات والتنبيهات، ج 2، ص 411 و 412].

وإلى هذا الأمر أشارت بعض الأحاديث الواردة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام، فمثلاً يقول أمير المؤمنين عليه السلام في وصيته لكميل بن زياد: «يَا كَمِيلُ، مَا مِنْ حَرَكَةٍ إِلَّا وَأَنْتَ مُحْتَاجٌ فِيهَا إِلَى مَعْرِفَةٍ» [الحراني، تحف العقول، ص 171].

(*) هذا بناءً على المشهور عند الحكماء من كونه قوة مدركة ومدبرة للبدن، وهو إمّا يدرك القضايا الجزئية العملية، التي يصح وقوعها مبدأً للحركة؛ إذ إنّ القضية الكلية - كحسن العدل - لا يتولد عنها حركة وانبعثت إلى الفعل، نعم مثل قضية هذا الفعل الخاص عدلٌ فهو حسنٌ ينبغي فعله، يصح وقوعه مبدأً للفعل الإرادي.

وعن حسين الصيقل قال: «سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: لَا يَقْبَلُ اللَّهُ عَمَلًا إِلَّا بِمَعْرِفَةٍ، وَلَا مَعْرِفَةً إِلَّا بِعَمَلٍ فَمَنْ عَرَفَ دَلَّتْهُ الْمَعْرِفَةُ عَلَى الْعَمَلِ، وَمَنْ لَمْ يَعْمَلْ فَلَا مَعْرِفَةَ لَهُ، إِلَّا إِنَّ الْإِيمَانَ بَعْضُهُ مِنْ بَعْضٍ» [الكليني، الكافي، ج 1، ص 44].

ولا شك في أن تحديد حسن الأفعال أو قبحها يعتمد على مبادئ علمية يحملها الإنسان، تسمى بمجموعها بالآيديولوجيا، أو ما ينبغي أن يكون، وهي تعتمد بالدرجة الأساس على طبيعة الرؤية الكونية والعقدية التي يحملها الإنسان.

فالإنسان الذي يحمل رؤية كونية إلهادية تنفي وجود إله خالق للكون، ويعتقد بأن حدود الموجودات بحدود المادة، سيكون الجانب العملي عنده متأثراً بهذه النظرة لا محالة، وتحسن عنده الأفعال والسلوكيات التي تحافظ على الجانب المادي من الإنسان من الراحة، وتفعيل الشهوات البدنية وما إلى ذلك.

وهكذا من يؤمن بالدين، ولكن يعتبره مجرد نظام يحدد حركة الإنسان تجاه ربه، وتفعيل العلاقة بينه وبين خالقه، ولا علاقة للدين ببقية السلوكيات التي تحكم حركة الإنسان على الأرض، وتحدد طبيعة علاقته مع بقية أبناء نوعه كأفراد أو جماعات ودول وبلدان، وهو ما قد يسمى بالمذهب العلماني، الذي يدعو إلى فصل الدين عن الدولة والسياسة؛ فإن مثل هذه الرؤية سوف تؤثر تأثيراً كبيراً في الجانب العملي والسلوكي عنده، وربما سيختار دائماً أن تكون العلاقات مبنية على المصالح المشتركة حصراً.

وأما الإنسان الذي يحمل رؤية كونية إلهية تثبت وجود إله خالق ومدبر للكون، بعث الرسل والأنبياء ليهدوا الناس إلى طريق الحق، وهو طريق الكمال اللائق بالإنسان، فالأمر يختلف بالنسبة إليه كثيراً؛ إذ إن الحكمة العملية عنده أو الآيديولوجيا التي تحكم سيره وسلوكه في الحياة لا بد أن تمثل انعكاساً لما يحمله من عقيدة، وبالتالي تكون مبنية على التعاليم والاعتبارات الشرعية التي كان مصدرها الإله المدبر له.

الخاتمة

بعد أن تمّ البحث ووصلنا إلى ختامه لا بدّ لنا أن نلخص مجموعة النتائج التي توصلنا إليها من خلاله، وهو ما يمكن أن يلخص لنا البحث ويسهل على القارئ الكريم الاستفادة منها:

أولاً: أنّ العلوم التي يتعلّمها الإنسان ويحملها، تشكّل منظومة معرفيّة، أي أنّها مترابطة بنحوٍ من الترابط المعرفي، ولها ترتّبٌ طبيعيٌّ فيما بينها، فبعضها متقدّمٌ وبعضها متأخّرٌ، وإنّ إدراك هذا الترتّب والنظام له فائدةٌ كبيرةٌ بالنسبة للدارسين؛ إذ يمكن لهم أن يعرفوا تخصّصهم في أيّ رتبةٍ يقع ضمن هذه المنظومة، وبالتالي يستطيع أن يحدّد العلوم التي تسبق التخصّص الذي يدرسه والعلوم التي تلحقه.

وهذا الأمر ينفع الباحث في معرفة مواضع أخذ مقدمات تخصّصه كأصول موضوعه، وأي العلوم التي يهيئ تخصّصه أصولها الموضوعية، إذ إنّ العلوم لما تطوّرت وتشعبت أصبح من الصعب على شخصٍ واحدٍ أن يلمّ بكلّ التخصّصات ليكون موسوعةً علميّةً كما كان قد يحدث في السابق، فأصبح من اللازم أن يختار تخصّصاً منها لبدء فيه، ولكن لأجل أن يكون واقعياً في أبحاثه لا بدّ أن يأخذ مقدمات بحثه ممّن يعتمد عليه في التخصّصات التي تسبقه، ويعطي نتائج تخصّصه لأصحاب التخصّصات التي تلحقه، ولا يتدخل هو في تعيين ما يسبق تخصّصه ونتائج ما يلحقه؛ لأنّه عملٌ غير تخصّصيٍّ، وقد لا يؤدي إلى نتيجةٍ واقعيّةٍ.

ثانياً: أنّ هناك من العلوم ما ينبغي لكلّ الباحثين على مختلف تخصّصاتهم أن يتعلّموها ويجيدوها؛ لأنّ لها نفعاً عاماً في كلّ تلك التخصّصات، وهي العلوم المعرفيّة.

ثالثاً: أنّ جميع العلوم بحسب طبعها تمثّل كمّالاً للإنسان، وتدخل في تحصيل راحته وسعادته، ولكن قد توجّه وتستعمل من قبل الأشرار والظلمة في تحقيق أطماعهم وغاياتهم، فيكون أثرها عكسياً على سعادة الإنسان.

رابعًا: أنّ علم العقيدة يمثل أشرف العلوم وسنامها؛ إذ إنّ البحث فيه يتعلق بأشرف معلوم وهو الخالق والصانع لهذا العالم بكلّ ما فيه، هذا من حيث الشبوت والواقع، وربّما يتأخّر البحث في العقيدة - أي من الناحية الإثباتيّة - بعد معرفة مجموعة من العلوم باعتبار أنّها تثبت بعض مقدّمات مسائل العقيدة، كالعلوم المعرفيّة والطبيعيّة.

إنّ الرؤية التي يخرج الإنسان بها لها أثر كبير على نمط حياته وتحديد مصيره، فلا بدّ لكلّ إنسانٍ - ومهما كان تخصّصه - أن يتعلّم الطريق الذي يمكن أن يسلكه للخروج من موضوع تخصّصه إلى البحث عن الخالق بنحو علميّ موضوعيّ، كما هو المتعارف عند أصحاب العلوم والصناعات العلميّة، فإذا توصّل إلى إثباته جعل من تخصّصه طريقًا ومنازلًا للآخرين لتعزيز هذا الأمر وإثباته في قلوب الناس، وأن لا يبقى يدور في فلك موضوع تخصّصه، ولا يعرف شيئًا غيره.

قائمة المصادر

القرآن الكريم.

نهج البلاغة، مجموع ما اختاره الشريف الرضي من كلام سيّدنا أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، شرح: محمد عبده، نشر: دار المعرفة، لبنان - بيروت.

1. ابن رشد، تفسير ما بعد الطبيعة، بيروت، منشورات الحكمة، 1990.
2. ابن سينا، أبو عليّ الحسين بن عبد الله، إلهيات الشفاء، قم المقدسة، مكتبة آية الله المرعشي النجفي، 1368 ش.
3. ابن سينا، أبو عليّ الحسين بن عبد الله، التعليقات، قم المقدسة، مكتب الإعلام الإسلامي، 1419.
4. ابن سينا، أبو عليّ الحسين بن عبد الله، عيون الحكمة، بيروت، دار القلم، 1423.
5. ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، قم المقدسة، أدب الحوزة، 1379.
6. الاسترآبادي، محمد جعفر، البراهين القاطعة في شرح تجريد العقائد الساطعة، قم المقدسة، مكتب الإعلام الإسلامي، 1425.
7. الأكويني، توما، الخلاصة اللاهوتية، بيروت، ترجمه إلى العربية الخوري بولص عواد، المطبعة الأدبية، بيروت، 1887.
8. الجرجاني، عليّ بن محمد، كتاب التعريفات، طهران، ناصر خسرو، ط 4، 1369.
9. الحرّاني، الحسن بن عليّ بن شعبة، تحف العقول عن آل الرسول، قم المقدسة، مؤسسة النشر الإسلامي، ط 2، 1380.
10. الجوهري، إسماعيل بن حماد، تاج اللغة وصحاح العربية، بيروت، نشر: دار العلم للملايين، ط 1، 1999.

11. الحلي، حسن، كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، مع تعليقات آية الله حسن زاده آملی، قم المقدسة، مؤسسة النشر الإسلامي، ط 4، 1374.
12. الرازي، فخر الدين، شرح عيون الحكمة للشيخ الرئيس، قم المقدسة، مؤسسة الإمام الصادق، 1381 ش.
13. سبحاني، جعفر، نظرية المعرفة، تقرير: حسن مكي العاملي، قم المقدسة، مؤسسة الإمام الصادق 1385 ش.
14. الشيرازي، صدر الدين محمد، الحاشية على إلهيات الشفاء، قم المقدسة، منشورات بيدار، 1376 ش.
15. الشيرازي، صدر الدين محمد، الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة، بيروت، دار إحياء التراث، 1992.
16. صليبا، جميل، المعجم الفلسفي، قم المقدسة، ذوي القربى، ط 1، 1388 ش.
17. الطريحي، فخر الدين، مجمع البحرين، طهران، مرتضوي، ط 2، 1379 ش.
18. الطوسي، نصير الدين، شرح الإشارات والتنبيهات مع المحاكمات، قم المقدسة، البلاغة، 1380 ش.
19. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، قم المقدسة، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، ط 2، 1388 ش.
20. الكليني، محمد بن يعقوب بن إسحاق، الكافي، طهران، دار الكتب الإسلامية، ط 3، 1373 ش.
21. المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، بيروت، مؤسسة الوفاء، ط 2، 1989.

معايير صحتّ العقيدة

د. مصطفى عزيزي

الخلاصة

إنّ العقيدة حجر الأساس في المعارف الدينيّة؛ إذ تعتمد عليها جميع القيم الأخلاقيّة والسلوكيّات الفرديّة والاجتماعيّة؛ فإذا صحتّ العقيدة صحّ جميع ما يبتنى عليها، وإذا فسدت العقيدة فسد كلّ ما يعتمد عليها؛ فلا بدّ لنا من معرفة معايير مقبولة وموازن مدروسةٍ نميّز في ضوئها العقيدة الصحيحة من العقيدة السقيمة.

فقد بحثنا في هذه المقالة عدّة معايير ومقاييس لتمييز الحقّ من الباطل في الاعتقادات؛ منها: ملائمة العقيدة للفطرة السليمة، وملاءمتها للعقل السليم، والتلاؤم والانسجام الداخليّ بين عناصر المنظومة العقديّة، وتلاؤم العقيدة مع الثمرات والنتائج العلميّة والعملية المطلوبة.

وبما أنّ هذا البحث يتوقّف على المبادئ والأبحاث التمهيدية، فقد تطرّقنا قبل تبين المعايير إلى أقسام القضايا العقديّة وغاياتها؛ تمهيداً للوصول إلى النتيجة المطلوبة.

المفردات الدلالية: العقيدة، معايير الصحة والسقم، العقل، الفطرة، الانسجام الداخليّ.

مقدمة

إذا تيقنا بأن جزءاً من معتقدات الإنسان خاطئ؛ والجزء المتبقي منها صحيح، فلا مناص من وجود معيارٍ لتمييز العقيدة الصحيحة عن العقيدة الخاطئة؛ لتعرف على صدق إحداها وكذب الأخرى؛ إذ يستحيل اجتماع النقيضين وارتفاعهما.

ومن أهمّ الأبحاث في (نظريّة المعرفة) هو العثور على المعيار لتمييز المعرفة الصادقة والصحيحة عن المعرفة الكاذبة والسقيمة، فهل هناك معياراً أو معايير لتقييم المعارف البشرية أو لا؟

الإجابة عن هذا السؤال المفصليّ تميّز بين التيار السوفسطيّ - والشكّائيّة - الذي ينفي أيّ معيارٍ وميزانٍ للمعرفة، ويعتقد بنسبيّة المعرفة ونفي أيّ معرفة مطلقة ثابتة؛ وبين التيار الذي يركّز على وجود معيارٍ ومقاييس في المعارف البشرية، ويعتقد بأنّ هناك معرفةً مطلقةً ثابتةً ولو بنحو الإجمال.

ونحن في هذه المقالة نحاول الإجابة عن السؤال التالي: كيف نميّز بين العقيدة الصحيحة الصادقة والعقيدة السقيمة الكاذبة؟

40

لكن هناك سؤالٌ مهمٌّ يشغل ذهن الباحث قبل الإجابة عن السؤال المذكور وهو: ما معيار الصحة والسقم في المعرفة؟ وفي ضوء أيّ ملاكٍ وميزانٍ نتعرف على صحّة رأيٍ أو سقمه، أو صدقه أو كذبه؟ إذن لا بدّ لنا في الخطوة الأولى أن نعرف معيار الصحة والسقم في المعرفة، ثمّ نكتشف على ضوء هذا المعيار العقيدة الصحيحة والسقيمة باعتبارها نوعاً من المعرفة.

هنا ينبغي التفريق والتمييز بين مسألتين وهما:

1. ما معيار صدق العقيدة أو كذبها؟

2. كيف نميّز بين العقيدة الصادقة والعقيدة الكاذبة؟

هناك فرقٌ دقيقٌ بين السؤالين؛ فالسؤال الأول يبحث بشكلٍ عامٍّ عن معايير

تمييز المعرفة الصحيحة عن المعرفة الخاطئة، ويقترح عدّة أمورٍ وملاكاتٍ لنتعرّف في ضوءها على الصحيح من العقائد وعلى الخطأ منها.

لكنّ السؤال الثاني يرتبط بمقام تطبيق المعايير على المصاديق؛ بمعنى أننا بعد أن عرفنا المعايير العامّة لتمييز الصحيح عن الخطأ في مجال العمل، كيف نطبّق تلك المعايير على معتقداتنا لنميّز الصحيح منها عن الخطأ؟ علم المنطق يتكفّل بهذه المهمّة، ويساعد الإنسان في مقام تطبيق المعايير على المصاديق، ويعينه على تشخيص الصحيح عن السقيم. [مطهري، مجموعة الآثار، ج 9 ص 584]

موضوع بحثنا في هذه المقالة هو الإجابة عن السؤال الأوّل بمعنى: أننا في هذا المضمار نريد أن نسلّط الضوء على معيار الحقّ والباطل بشكلٍ عامّ، ونبحث عن الموازين والمقاييس التي تعيننا على تمييز العقيدة الصحيحة عن العقيدة السقيمة. هناك معايير مختلفة لتمييز الحقّ والصدق عن الباطل والكذب؛ المعيار المقبول والمطلوب عند قدماء المفكرين المسلمين هو (مطابقة القضايا مع الواقع) ونسمّيه بنظريّة (المطابقة)؛ كلّ فكرة وعقيدة تطابق الواقع الخارجي فهي صادقةٌ وحقّةٌ؛ وكلّ فكرة وعقيدة تخالف الواقع العينيّ فهي كاذبةٌ وباطلةٌ.

هناك نظريّاتٌ أخرى تتعارض مع نظريّة المطابقة في مجال الصدق والكذب؛ المدرسة الوضعيّة - وهي تعدّ من أهمّ التيارات التجريبية - تعتقد أنّ معيار الصدق والكذب ليس الانطباق والمطابقة مع الواقع الخارجي؛ بل المعيار هو اتّفاق الأذهان وتواطؤها على شيءٍ خاصّ. فإذا اتّفقت الأذهان البشريّة على قبول شيءٍ فهو صادقٌ وحقٌّ؛ وإذا رفضت الأذهان شيئاً فهو باطلٌ وكاذبٌ. [المصدر السابق، ص 589]

تركّز المدرسة البراغماتيّة على أنّ كلّ عقيدة وفكرة لها نتائج وثمراتٌ عمليّةٌ على أرض الواقع وتفيد الإنسان وتنفعه في حياته فهي حقٌّ وصدقٌ، وكلّ عقيدة لا تنفع الإنسان والمجتمع ولا جدوى فيها ولا فائدة فهي باطلٌ وإن كانت مطابقة للواقع. [المصدر السابق، ص 588]

هناك مدرسة أخرى في مجال الصدق، وهي (المدرسة الأنسجامية أو الاتساقية) التي تعتقد أنّ معيار الصدق هو الانسجام والتلاؤم مع مجموعة من القضايا المرتبطة؛ بحيث لا تكذب قضية من القضايا الموجودة في تلك المنظومة سائر قضاياها. [حسين زاده، درآمدی بر معرفت شناسی و مبانی معرفت، ص 112]

تعتقد المدرسة الحسّية أنّ الحقيقة هي ما أثبتته التجربة الحسّية، بمعنى أنّ كلّ معرفة وعقيدة تثبتتها التجربة الحسّية عبر المختبرات والمجهريّات وتقتنصها الحواسّ الخمس فهي صادقة وصحيحة وإلا فهي كاذبة. [حسين زاده، معرفت شناسی، ص 71]

ولسنا في عجلة لنقد هذه المعايير ودراستها؛ بل ذكرنا النظريّات المنافسة للنظريّة المتوخّاة؛ حتّى ندرس الموضوع بكلّ انفتاح.

1. تعريف المفردات

قبل الدخول في صلب الموضوع ينبغي لنا أن نوضّح بعض المصطلحات والمفاهيم الرئيسة المرتبطة بالبحث لبيان المعنى المراد من تلك المفاهيم.

أ. مفردة العقيدة

العقيدة لغةً من مادّة (عقد) بمعنى إبرام الشيء وشدّه وتثبّته ووجوبه والتصلّب فيه؛ واعتقدت كذا أي عقدت عليه قلبي وضميري، واعتقد الإخاء: ثبت. [ابن السكّيت، إصلاح المنطق، ج 1، ص 227؛ الخليل بن أحمد، ترتيب كتاب العين، ج 2، ص 1245؛ الجوهري، الصحاح، ج 2 ص 111؛ الطريحي، مجمع البحرين، ج 2، ص 220]

أمّا العقيدة اصطلاحاً فهي تعني «عقد القلب على ثبوت أمرٍ أو نفيه» [المرتضى، رسائل الشريف المرتضى، ج 2، 263].

كما ذهب بعض من المتكلمين إلى القول في تعريف العقيدة إلى أنّ: «الاعتقاد

هو من الأعراض النفسانية، وهو ما يتصوره العاقل ويصدق به تصديقاً جازماً»
[فاضل المقداد، الاعتماد في شرح واجب الاعتقاد، ص 42].

كذلك يعرف صدر المتألهين الاعتقاد بقوله: «الاعتقاد هو المعروف بعقد القلب المعنوي على الدين الحق، بحيث يجمع التشكيك والتشكك، ومعه يتصور صدور المعاصي وترك الطاعات والواجبات وارتكاب المنكرات والمحرمات بالسهولة في الأغلب لضعف هذا العقد» [ملا صدرا، شرح أصول الكافي، ج 4، ص 419].

إذن يتضمن مفهوم العقيدة بعض الخصائص المهمة وهي:

1. التصديق الجازم
2. أن تكون مقرونة بعقد القلب
3. للعقيدة مراتب متعددة شدة وضعفاً، كمالاتاً ونقصاً
4. أن تسكن النفس إلى المعتقد به

ب. مفردة المعيار

(المعيار) جمعه معايير، في اللغة يعني الذي يُقاس به غيره؛ فالمعيار هو المكيال والميزان وما جعل قياساً ونظاماً للشيء. [معلوف، المنجد في اللغة، ص 540]

أما المعنى الاصطلاحي فالمقصود من (المعيار) في هذا البحث هو المقياس والنبراس الذي نميز في ضوئه بين الحق والباطل؛ أو بين الصدق والكذب في العقائد.

2. مباحث تمهيدية

بعد أن تناولنا باختصار تعريف المفاهيم المرتبطة بالبحث، من الضروري الإشارة باختصار أيضاً إلى بعض الأبحاث الضرورية المرتبطة بمعايير صحة العقيدة وسقمها، لتتلاءم والمنهج العلمي والمنطقي.

أولاً: تقسيم القضايا العقدية

لا يمكن لنا أن نتعرف على معايير الصدق والكذب في الاعتقادات إلا بعد أن نعرف سنخ القضايا العقدية وجنسها ونوعيتها، فهناك تقسيمات متعددة للقضايا العقدية من جهات مختلفة نتطرق إلى بعضها:

1. التقسيم بحسب محمول القضية

القضايا تنقسم بحسب المحمول إلى أنواع مختلفة هي:

أ. القضايا التي تبحث عن مفهوم الشيء وتعريفه، مثل بيان معنى النبوة والإمامة والعصمة وغير ذلك.

ب. القضايا البسيطة التي تخبر عن أصل وجود الشيء ووقوعه، كوجود الله تعالى، ووجود الملائكة ووجود الحياة الأخروية، ووجود الوحي، ووجود المعجزة، ونفي شريك الباري وما شابه ذلك. هذه القضايا هي التي نعبر عنه (بِالْهَلِيَّاتِ البسيطة) حسب الاصطلاح المنطقي.

ج. القضايا التي تحكي عن آثار الشيء وخصائصه الوجودية وكيفية كسباسة الله - أي كونه غير مركب من أجزاء - وحكمته وعلمه وقدرته تعالى، وكجسمانية المعاد وغير ذلك. وهذه القضايا هي التي تسمى بِالْهَلِيَّاتِ المركبة في علم المنطق.

د. القضايا التي تكشف عن أسباب الشيء وعلله وأساره، كأسباب خلق الكون وسر وجود الشرور في نظام الكون، وأسباب الحاجة إلى الأنبياء والرسول، وغيرها، وهذا هو مطلب (لِمَ) في المنطق.

هـ. القضايا التي تدل على ارتباط شيء بأشياء وأمور أخرى، مثل دور الملائكة والأسباب غير المادية في نظام العالم، دور إرادة الله في الأفعال التي تصدر عن الإنسان، وهل أنه مختار أو مجبر أو غير ذلك.

[شاكرين، روش شناسی عقاید دینی، ص 65]

2. التقسيم حسب آليات الإثبات

تنقسم القضايا العقديّة من جهة آليات الإثبات إلى ثلاثة أقسام:

أ. القضايا التي يتكفل العقل لوحده بإثباتها وإقامة البرهان عليها كإثبات وجود الله تبارك وتعالى؛ إذ لا يجوز أن نستفيد في إثبات وجود الله - تعالى - من الأدلة النقلية، سواء كانت آيات قرآنية أو من السنة الشريفة؛ لأنه يستلزم الدور؛ إذ إن إثبات حجّة الأدلة النقلية تتوقف على إثبات وجود الله؛ فإذا كان وجوده - تعالى - متوقفاً على الأدلة النقلية فإنه يستلزم الدور، وهو محال عقلاً. والنقطة التي ينبغي الإشارة إليها هي أننا إذا وجدنا النصوص الدينية تدلّ على وجود الله تعالى، فهذه النصوص من حيث إنها تحتوي على دليل عقلي وبرهان منطقيّ يجوز الاعتماد عليها، ولكن من جهة أنها نصّ ديني لا يجوز التعبد بها؛ لأنه يستلزم الدور المحال.

ب. القضايا التي تثبتها الأدلة النقلية والنصوص الدينية بوحدها، كإثبات الإمامة الخاصّة وتفصيل المعاد، لا يحقّ للعقل أن يتدخل في إثباتها والاستدلال عليها نفياً وإثباتاً؛ إذ شأن العقل ومهمّته هي إثبات القضايا الكلّية مباشرة، وليس من صلاحيّته أن يثبت الأمور الجزئية بنحو مباشرٍ إلا بتوسّط أدواتٍ أخرى.

ج. القضايا التي يتعاقد العقل والنقل في إثباتها وإقامة البرهان عليها؛ كصفات الله - تعالى - وأنها عين ذاته المقدّسة، وتوحيده الذاتي والصفاتي والأفعالي وكثير من الأبحاث العقديّة التي يتعاقد العقل والنقل في إثباتها، فإنّ العقل لوحده يتكفل بإثبات صفات الله الكمالية وعينيّتها مع الذات المقدّسة، ولكن هناك منبهات ومؤيّدات نقلية من الكتاب والسنة تدعم العقل في إثبات هذه الأمور.

إنّ التعرّف على أقسام القضايا العقديّة يساعدنا على تطبيق معايير صحّة العقيدة وسقمها على تلك الأقسام، على سبيل المثال القضية العقلية البحتة ينبغي عرضها على المعيار والمقياس العقليّ المحض وعلى البرهان القويم، دون المعيار النقليّ من الكتاب والسنة القطعية. والعكس بالعكس؛ فإنّ القضية الجزئية النقلية ينبغي عرضها على المعيار النقليّ الواقع تحت إشراف المعيار العقليّ وحجّيته.

ثانيًا: غاية العقائد الدينية وأهدافها

إنّ معرفة غاية العقائد الدينية في حياة الإنسان الفردية والاجتماعية ودورها في منظومة المعرفة الدينية، يساعدنا في التعرّف على معايير صحّة العقيدة وسقمها بشكلٍ أوضح، فالذي يتعرّف على الدور الحيويّ والمهمّ للعقيدة في حياته الفردية والاجتماعية يسعى حثيثًا للبحث والتمعّن في اختيار العقيدة الصحيحة، ويبحث عن المعايير والمقاييس الصحيحة لمعرفة الحقّ من الباطل في عقيدته، وأمّا أهداف العقيدة يمكن بيانها كما يلي:

أ. العقيدة تمنح معنى للحياة

الذي لا يمتلك عقيدةً صحيحةً مبنيةً على الرؤية التوحيدية، يقع في ورطة العدمية والعبثية، والوقوع في هاوية العدمية يسوّغ للإنسان أن يرتكب أيّ جريمةٍ تؤدّي إلى تضييع طاقاته وقواه الروحية والجسميّة، بل قد تؤدّي به إلى الانتحار، والقرآن الكريم يصرّح بأن الإنسان لم يخلق عبثًا ولم يترك سدّي: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [سورة المؤمنون: 115]، إذن العقيدة الصحيحة والرؤية الكونية التوحيدية تمنح للمعتقد حياةً طيبةً مفعمة بالمعنى والروح واللذة، بحيث يقدر على ضوئها تحمّل مشاقّ الحياة الدنيوية وصعوباتها ومصائبها.

ب. العقيدة تحدّد الموقف من الوجود

المقصود من الرؤية الكونية هو تفسير الإنسان وتصوّراته عن عالم الكون، والرؤية الكونية تبنى على (الأسس المعرفية)، فمن يعتقد أنّ المصدر الوحيد للمعرفة هو الحسّ والتجربة، يفسّر عالم الكون تفسيراً حسّياً مادّياً، ويرفض ما وراء الطبيعة برمّته، والذي يعتقد بأنّ للمعرفة أدوات أخرى غير الحسّ كالعقل والوحي والشهود القلبيّ، فهو ينظر إلى عالم الكون من منظارٍ أوسع وأشمل، فهو يعتقد بما وراء الطبيعة والمادّة معاً، وهذا الدور للعقيدة مهمّ وحيويّ في تصحيح الرؤية الكونية.

ج. العقيدة ضمان تطبيق الدين

للعقيدة دورٌ حيويٌّ ومهمٌّ في إيجاد ضمانٍ لتطبيق تعاليم الدين على الصعيدين الفردي والاجتماعي، فمن يعتقد بوجود الله تعالى وأنّه على كلّ شيءٍ رقيبٌ وبكلّ شيءٍ عليمٌ، ويعتقد بيوم القيامة والحساب، يجهد في الالتزام بحدود الله وتطبيق شريعته وأحكامه في المجالات الفرديّة والاجتماعيّة، فالعقيدة تدفع الإنسان باتجاه تطبيق تعاليم الدين.

د. العقيدة تدعم الفضائل الأخلاقيّة

للعقيدة دورٌ مهمٌّ في الأخلاق ونشر الفضائل الأخلاقيّة في المجتمع، فالإنسان مهما ارتقى في إنسانيّته يبقى بحاجةٍ إلى ضمانةٍ فعليّةٍ وعمليةٍ محرّكةٍ للفضائل الأخلاقيّة، وهذا ما تضطلع به العقيدة التوحيدية؛ فهناك علاقةٌ وثيقةٌ بين الدين والأخلاق عبر المعتقدات الدينيّة.

هـ. العقيدة تبثّ الاطمئنان والهدوء النفسيّ

فالعصر الذي نعيش فيه هو عصر القلق والاضطراب؛ ويحتاج الإنسان فيه إلى ما يعطيه السكينة والطمأنينة والأمن، وهذا أيضاً غاية

من غايات العقيدة التوحيدية؛ قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ﴾ [سورة الرعد: 28].

فالعقيدة التي تنتج وتثمر هذه الثمار القيّمة والطيّبة - أعني السلامة الروحية والفوز والأمن في الدنيا والآخرة - لا بدّ أن تبني على أسس يقينية وقطعية، لا على شفا جرفٍ هارٍ فينهار بالإنسان إلى هاوية الضلالة والحيرة.

ثالثاً: مصادر العقيدة

المصادر التي يعتمد عليها المتكلمون في استنباط القضايا العقدية والمعارف التوحيدية هي أربعة مصادر:

1. الحسّ

2. الشهود

3. الوحي

4. العقل

السؤال الأساسي الذي يُطرح هنا هو: ما هو ملاك الترجيح لاستخدام هذه المصادر المعرفية في استنتاج القضايا العقدية؟

للإجابة عن هذا السؤال لا بدّ أن نتعرّف على سنخ القضايا العقدية وهويتها؛ أي نحلّل القضايا الاعتقادية إلى الموضوع والمحمول والحكم الموجود فيها، ثم نرى أن موضوع القضية العقدية من أيّ سنخ وجنس هي، فإذا كان موضوع القضية العقدية أمراً مجرداً غير ماديّ، كوجود الله وأسمائه وصفاته، فلا محيص من استخدام العقل والبرهان العقليّ في إثبات المحمولات والأحكام المتلازمة مع ذلك الموضوع.

وإن كان موضوع القضايا العقدية هو الأمور المحسوسة والتجريبية فينبغي الاستفادة من الحس والتجربة في إثباتها؛ كإثبات الصغريات في برهان النظم، وكالتعرف على أبعاد الإعجاز العلمي للقرآن الكريم وغير ذلك.

وإن كان موضوع القضية العقدية من القضايا التاريخية والنقلية والنصوص الدينية، فلا بد من التوصل إلى القضايا العقدية من النصوص القطعية، كمسألة معجزات الأنبياء، ومعراج النبي الأعظم ﷺ. وبشكل عام فإن جميع ما يتعلق بالنبوة والإمامة الخاصة وتفاصيل البرزخ والمعاد، مصدره الوحي، وأداته النص الصحيح.

هناك نقطة مهمة يجدر أن تؤخذ بنظر الاعتبار وهي: أن هناك سنجية وتلاؤماً بين موضوع القضايا العقدية وبين مصادرها من ناحية، وبين مصادر المعرفة العقدية ومناهجها من ناحية أخرى؛ بمعنى أن مصدر المعرفة هو الذي يحدد منهج المعرفة؛ إذا كان مصدر المعرفة هو العقل فالمنهج المتبع هو البرهان والاستدلال العقلي، وإذا كان مصدر المعرفة هو الوحي والإلهام، فالمنهج المستعمل هو الأدلة النقلية المعتبرة والنصوص القطعية سنداً ودلالة.

وإن كان مصدر المعرفة هو الحس والتجربة الحسية والمشاهدة وتكرارها.

كما ينبغي الإشارة إلى أن المنهج المتبع في إثبات القضايا العقدية لا ينحصر في المنهج العقلي البرهاني فحسب؛ بل إن القضايا والأحكام العقدية ذات مناهج تركيبية وتلفيقية؛ من هنا نستنتج أن الدور الرئيسي في مجال الاعتقادات والقضايا العقدية للعقل والنقل الصحيح؛ وإن كان الحس يلعب دوراً في شطر من العقائد.

3. أهمّ معايير صحة العقيدة

بعد تبين هذه المقدمات الضرورية، نبين معايير صحة العقيدة؛ لنكتشف الحق من الباطل، وهذه المعايير كالتالي:

أ. ملائمة العقيدة للفطرة الإنسانية

ينبغي تعريف (الفطرة) هنا لنعرف حقيقة هذا الملاك؛ يقول ابن الأثير في (النهاية) في ذيل قوله ﷺ: «كل مولود يولد على الفطرة»: «الفطر: الابتداء والاختراع. والفطرة: الحالة منه، كالجلسة والركبة. والمعنى أنه يولد على نوع من الجبلة والطبع المتهيئ لقبول الدين، فلو ترك عليها لاستمر عليها ولم يفارقها إلى غيرها، وإنما يعدل عنه من يعدل لآفة من آفات البشر والتقليد» [ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج 3، ص 457].

يطرح موضوع (الفطرة) على مستوى المعرفة وعلى مستوى الميل والنزعة، ويعتقد الحكماء أن المعارف والقضايا البديهية هي التي إذا تصوّر الإنسان طرفيها من الموضوع والمحمول لا يلبث إلا ويصدقها من دون أي تفكير واكتساب وتأمّل، كقضية (الكل أعظم من الجزء). وهذا غير ما ذكره بعض الفلاسفة أمثال إفلاطون وديكارت وغيرهم حول الفطريات؛ إذ يعتقدون أن ذهن الإنسان مفطور ومجبول منذ ولادته على شطر من المفاهيم والقضايا، وهذه أمور ذاتية في نفس الإنسان وتفكر الإنسان إنما هو تفكر لهذه المفاهيم والقضايا، بينما لا يعتقد حكماء المسلمين بل وكل حكماء المشاء بهذه القبلات الذاتية والفطرية، ويؤيده قول الله تعالى في القرآن الكريم: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [سورة النحل: 78]. [انظر: مجموعة آثار الشهيد مطهري، ج 3، ص 477]

وجميع المعارف البشرية بنيت على أساس هذه المعلومات التي يكون التصديق بها فطرياً وأولياً، ونسميها بالبدهيات الأولية، وإنكارها يستلزم هدم جميع العلوم

البشرية والتورط في السفسطة والشكّاية.

كما أنّ الفطريّات على مستوى الميول والنزعات تختلف عن الفطريّات المعرفيّة، فهي مرتبطة بالميل والنزعات الباطنيّة للإنسان نحو شيءٍ خاصّ، هذه النزعات الفطريّة والميل الباطنيّة تنقسم إلى النزعات الجسميّة كالميل إلى الطعام والنكاح وغيرها، سواءً أسمىنا هذه الأمور بالغرائز أو بالأمور الفطريّة، والنزعات الروحيّة كحبّ الاطلاع وكشف الحقائق والبحث عنها، وحبّ الكمال، وحبّ الخضوع والتذلّل أمام الكمال المطلق، وحبّ الجمال وغيرها.

فكلّ إنسانٍ يحبّ الجمال والكمال المطلقين في نفسه، من دون أن يكتسب هذا الحبّ والميل من خارج ذاته. [المصدر السابق، ج 3، ص 483]

والمقصود من ملائمة العقائد للفطرة السليمة هو أعمّ من الفطريّات على الصعيد المعرفيّ أو على صعيد النزعات والميول، أعني يجب أن تتطابق العقيدة مع البدهيّات الفطريّة والنزعات الفطريّة السامية عند الإنسان.

51

على سبيل المثال تميل فطرة الإنسان إلى الطهارة والقدااسة، فلو صدرت المعاصي عن الأنبياء ﷺ لكانت طباع النفوس البشريّة تتنفر عن اتّباعهم والاقتداء بهم؛ لأنّ فعل المعصية منفرّ عن الاتّباع. [المحقّق الحليّ، المسلك في أصول الدين، ص 304]

إنّ الفطرة السليمة لا تقبل أن تُظلم ولا تقبل أن تُظلم، قال تعالى: ﴿لَا تُظْلَمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ [سورة البقرة: 279]، فإذا وجدنا دينًا يدعو الناس للرضوخ إلى الظلم وقبوله، مع كونه مرفوضًا عند الفطرة السليمة التي تسعى إلى نيل العزّة والكرامة؛ فهذا يدلّ على بطلان هذه العقيدة وسقمها.

ب. ملائمة العقيدة للعقل

يعدّ العقل ميزانًا دقيقًا لتمييز العقيدة الصحيحة من السقيمة؛ إذ إنّ للعقل حجّيّة ذاتيّة، والنصوص الدينيّة تأخذ حجّيتها من العقل، مع الواسطة أو بلا

واسطة؛ ففي مصادر النصّ الإسلامي مثلاً ، تأخذ السنّة حجّيتها من الكتاب في قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [سورة الحشر: 7]، والكتاب يأخذ حجّيته عن طريق الإعجاز الذي يُثبت بالعقل، لكنّ العقل لا يأخذ اعتباره وحجّيته من مصدرٍ آخر، بل إنّ حجّية العقل الخالص ذاتية وأصيلة.

والعقل يمنع من إثبات أصول الدين والمعتقدات الأساسية بالنصوص الدينية؛ إذ يستلزم الدور - كما أشرنا - لذا نرى العلماء يرفضون التمسك بالنصّ في إثبات العقائد الدينية الأساسية، يقول العلامة الطباطبائي: «وبالجملة أصول الدين، وهي التي يستقلّ العقل ببيانها ويتفرّع عليها قبول الفروع التي تتضمنها الدعوة النبويّة، تستقرّ المؤاخذه الإلهيّة على ردّها بمجرد قيام الحجّة القاطعة العقلية من غير توقّف على بيان النبيّ والرسول؛ لأنّ صحّة بيان النبيّ والرسول متوقّفة عليها، فلو توقّفت هي عليها لدارت» [الطباطبائي، الميزان، ج 13، ص 59].

لذا نرى أنّ القرآن الكريم يعرف العقل كآلة صحيحة لتمييز الحقّ من الباطل ويقول: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [سورة الزمر: 18].

نسبة القضايا العقديّة إلى العقل السليم لا تخلو من ثلاثة احتمالات:

1. القضايا العقديّة التي إذا عُرضت على العقل لا يخالفها العقل ولا يرفضها، بل يؤيدها ويدعمها؛ وهذه القضايا نسمّيها القضايا البرهانيّة التي يقبلها العقل، فكثير من المعتقدات الحقّة في علم الكلام من هذا القبيل، كالاعتقاد بوجود الباري - تعالى - ووحدانيّته وعلمه وقدرته المطلقة، وكضرورة المعاد وضرورة بعثة الأنبياء والرسول وما شابه ذلك.

2. القضايا الاعتقاديّة التي إذا واجهها العقل يرفضها ويردّها ولا يعترف بها؛ كونها مخالفة للبرهان العقليّ القويم، كالاعتقاد بالثنويّة والتثليث، والاعتقاد بتجسيم الله تعالى، ونسبة الفساد والفحشاء للأنبياء عليهم السلام الذين هم قدوة البشريّة، وغيرها.

هذه القضايا التي يرفضها العقل في هذا المجال ويردّها، تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

أ. القضايا المعرفيّة التي تعدّ من الأسس والمبادئ لبعض المعتقدات، كقاعدة الحسن والقبح الشرعيّ، وهي تعدّ من أهمّ الأسس العقديّة التي يثبت في ضوئها مسائل اعتقاديّة كثيرة، فالقائلون بالحسن والقبح الشرعيّين يعتقدون بأنّ الحُسن هو ما يحسنه الشارع، والقبح هو ما يقبحه الشارع، ولا يستقلّ العقل في فهم الحسن والقبح في بعض الأفعال. ولكنّ هذه النظريّة خاطئة ومرفوضة، فما دمنا لم نثبت قبح الكذب عقلاً لا يجوز التمسك بقول الشارع في مجال التحسين والتقبيح.

ب. القضايا التي تُعدّ من المسائل العقديّة، كمسألة تجسّد الله - تعالى - أو تجسيمه، أو مسألة رؤية الله - سواءً كانت في الدنيا أو في الآخرة - فهي محالّ عقلاً؛ إذ إنّ كلّ مرئيٍّ جسمٌ، وكلّ جسمٍ فهو محدودٌ في الجهات الثلاث (الطول والعرض والعمق)، وكلّ محدودٍ ممكنٌ وناقصٌ، والله غنيٌّ مطلقٌ لا حدّ له؛ لذا يؤيّد القرآن حكم العقل هنا كما في قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [سورة الأنعام: 103].

ج. القضايا التي يرفضها العقل على مستوى اللوازم والتداعيات العقديّة من باب الالتزام بالشيء التزاماً بلوازمه؛ كاعتقاد بتجسيم الباري تعالى، فمن زعم أنّ الله - تعالى - جسمٌ، فلا بدّ أن يلتزم بلوازم الجسميّة من التركيب والتغير والتكامل والامتداد في الجهات الثلاث، وقابليّة الانقسام وغيرها من اللوازم العقليّة. والعقل الصريح يرفض ترتيب هذه اللوازم على الله تعالى؛ لأنّه - تعالى - غنيٌّ مطلقٌ لا نقص فيه ولا حاجة، وحسب هذا الدليل العقليّ لا يجوز حمل الصفات الخبريّة التي تدلّ على الوجه واليد والاستواء، على معانيها الظاهريّة؛ إذ يستلزم الوقوع في ورطة التجسيم ولوازمها؛ فلا بدّ من حملها على المعنى المجازي بأحسن وجهٍ ممكنٍ.

3. المعتقدات التي لا ينفها العقل ولا يثبتها، بل يتوقف

بالنسبة إليها؛ إذ إنَّ العقل لا يمتلك دليلاً على ردها ولا قبولها؛ لأنَّه قاصرٌ وعاجزٌ عن نيلها مباشرة، وهذه القضايا نسميها القضايا التي يفهمها العقل تصوّراً، ولكن ليس لديه حكمٌ مستقلٌّ في مقام التصديق بها فيوسّط النصوص، كالاكتفاء بالرجعة وتفاصيل الأحداث التي تتحقّق في عالم القبر والبرزخ والقيامة؛ فإنَّ العقل لا يستطيع أن يردّ هذه الأمور، ولا يقيم برهاناً عليها حسب موازينه؛ لأنَّ العقل لا يتدخّل في الجزئيات والتفاصيل، بل شأن العقل هو إثبات القضايا الكلّية، فيضعها العقل في حيّز الإمكان ويكون ثبوتها رهن قوة الدليل النصّي الدالّ على إثباتها، إلّا إذا كانت تخالف ضرورةً من ضرورات العقل، فيرفضها ويردّ دليلها، أو يحمل على معنى مقبولٍ عنده.

إذن من أهمّ معايير صحّة العقيدة وسقمها هو عرضها على العقل والبرهان؛ فما وافق عليه العقل ولم يرفضه حسب موازينه فهو صحيحٌ، وما لم يقبله العقل فهو مرفوضٌ وسقيمٌ، وكما أشرنا من خلال الاحتمالات الثلاثة.

ونرى في بعض الأديان والمذاهب من يقلّل من دور العقل والتعقل، ولا يسمح للإنسان أن يتفكّر ويتعمّق ويتدبّر في أصول العقائد، وهذه علامة سقم ذلك الدين أو المذهب.

كما ينبغي في هذا المجال أن نشير إلى مسألة تعارض العقل والنقل وطريقة العلاج لهذا التعارض بشكلٍ عابرٍ، فالمشهور بين علماء الإماميّة تقديم الدليل العقلي القطعيّ على الدليل النقليّ الظنيّ عند تعارضهما، وتأويل الدليل النقليّ وفقاً للدليل العقليّ. قال بعض العلماء: «قد اشتهر بين أكثر أصحابنا الاعتماد على الأدلّة العقلية في الأصول والفروع وترجيحها على الأدلّة النقلية؛ ولذا تراهم في الأصولين - أصول الدين وأصول الفقه - متى تعارض الدليل العقليّ والسمعيّ قدّموا الأوّل واعتمدوا عليه، وتأولوا الثاني بما يرجع إليه، وإلّا طرحوه بالكلية» [البحراني، الحقائق الناطقة، ج 1، ص 125].

ج. الانسجام الداخلي في المنظومة العقدية

من أمارات صحة العقيدة وعدم سقمها الملاءمة والتناسق بين عناصر المنظومة العقدية وركائزها. يمكن القول في تعريف مفردة (المنظومة): إنها المجموعة التي تتألف من عناصر وأجزاء مترابط وتتعاقد لأجل الوصول إلى الغاية المتوخاة. فإذا وجدنا عنصراً أو عناصر من هذه المجموعة لا يتلاءم ولا ينسجم مع سائر أجزاء المنظومة العقدية نحكم بسقمها؛ إذ إن هذا التلاؤم والانسجام الداخلي في المنظومة العقدية يكشف عن وجود مبدأ ومصدر عالم وحكيم صدرت عنه هذه المنظومة، وعن مقصد وغاية مطلوبة تنتهي إليها هذه المجموعة المتسقة، ويتحقق هذا التلاؤم والانسجام في المنظومة العقدية على مستويات عدة نذكرها في التالي:

المستوى الأول: التلاؤم والانسجام بين المبادئ العقدية ومسائله

لا بدّ من الانسجام بين المبادئ العقدية ومسائله، وإلا كان لها تداعيات خطيرة من قبيل عقيدة الجبر التي لا تتلاءم مع نظام المجازات والثواب والعقاب، والوعد والوعيد ولا تنسجم معها؛ لذا يجيب الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام في الردّ على من يعتقد بالجبر: «ويحك! لعلك ظننت قضاءً لازماً وقدرًا حتمًا، لو كان كذلك لبطل الثواب والعقاب والوعد والوعيد والأمر والنهي» [الطبرسي، الاحتجاج على أهل اللجاج، ج 1، ص 208].

المستوى الثاني: الملاءمة والانسجام بين المنظومة الفكرية ولوازمها

إذا كان منصب النبوة - على سبيل المثال - سفارة إلهية بين الله وبين عباده، فهو ليس بأمر هيّئ، بل هو مكانة عالية ومنصب رفيع، فالنبي يجب أن يكون معصوماً عن الذنوب والزلات، ويحظى بأعلى الكمالات الروحية والإنسانية؛ لكي يستطيع أداء رسالته بأحسن وجه.

كما أنّ خليفة هذا النبي يجب أن يكون أشبه الناس به في الطهارة النفسانية

والفضائل والكمالات الإنسانية من العلم والشجاعة ومكارم الأخلاق، فإذا اعتقدت مدرسة فكرية بجواز أن يخلف النبي إنساناً فاسد فاسق فاجر يتسلم مقاليد أمور المجتمع، فهذه العقيدة لا تتلاءم مع قداسة منصب الرسالة وجلالته وعظمته، وهذا يدل على سقم هذه العقيدة وبطلانها.

المستوى الثالث: الملاءمة والانسجام الداخلي بين مسائل المنظومة العقديّة

نفسها

إذا كان ملاك الشرك مطلق الخضوع والتذلل لغير الله كما زعم بعضهم، فالتوسّل والتبرّك شرك؛ لأنّه نوعٌ من الخضوع لغير الله بزعمهم. هذا المعيار لا يتلاءم مع أجزاء أخرى من المنظومة العقديّة؛ إذ إنّ القرآن الكريم ينسب نهاية الخضوع والتذلل لغير الله إلى نبيٍّ من أنبيائه العظماء ولا يعدّه شركاً؛ يقول الله - تعالى - حول سجدة النبي يعقوب عليه السلام ليوسف عليه السلام: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا﴾ [سورة يوسف: 100]، وبقرينة رؤية النبي يوسف: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [سورة يوسف: 4]، فالسجود كان ليوسف، والسجود نهاية الخضوع والتذلل، فكيف يعدّ مطلق الخضوع والتذلل معياراً للشرك ونبيٍّ من أنبياء الله يسجد ويتذلل لغير الله؟ من هنا نعرف أنّ هناك قيّداً آخر مأخوذاً في ملاك الشرك، وهو الاعتقاد بالوهيّة المعبود واستقلاله بالفعل دون الله تعالى.

المستوى الرابع: الوئام والانسجام بين الأبعاد الموجودة في العقيدة

كانسجام البعد العقديّ مع البعد الأخلاقيّ والسلوكيّ والعمليّ. هذا الانسجام يعدّ من علامات صدق العقيدة؛ فإذا زال الوفاق والوئام بين العقيدة والأخلاق، أو عدم الانسجام بين مجال الأخلاق والقوانين والأحكام المرتبطة بالسلوكيات الفرديّة والاجتماعيّة، فهذا يكشف عن سقم هذه المجموعة الفكرية، فالعقيدة الصحيحة تثمر القيم الأخلاقية الصحيحة، وهي تثمر الأعمال الصالحة والسلوكيات الصحيحة.

المستوى الخامس: ملائمة العقيدة للوسطية والاعتدال

إحدى طرق معرفة سقم العقيدة وصحتها هي النظر إلى الثمار والنتائج العملية التي تترتب على تلك العقيدة، وأهمها الوسطية والاعتدال، فالعقيدة التي تثمر الإرهاب والتطرف والتكفير والتبديع وذبح الأبرياء والأطفال فهي عقيدة فاسدة منبوذة؛ لأن ثمار هذه العقيدة ونتائجها فاسدة؛ يقول القرآن الكريم: ﴿وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرِجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَالَّذِي خَبَثَ لَا يَخْرِجُ إِلَّا نَكِثًا﴾ [سورة الأعراف: 58]، ويقول: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾ [سورة الإسراء: 84].

وما أجمل قول المسيح عليه السلام الذي ينقله إنجيل متى فيقول: «من ثمارهم تعرفونهم، هل يجتنون من الشوك عنبًا، أو من الحسك تينًا؟!» [العهد الجديد، إنجيل متى، 7: 16].

وما أروع كلام الإمام أمير المؤمنين علي عليه السلام: «واعلم أن لكل ظاهر باطنًا على مثاله فما طاب ظاهره طاب باطنه وما خبث ظاهره خبث باطنه» [الرضي، نهج البلاغة، الخطبة: 154] فخبث الظاهر يكشف عن خبث العقيدة الفاسدة في الباطن، كما أن صلاح الظاهر يدل على صلاح العقيدة وحسنها.

فهناك بعض التيارات المنحرفة تدعو الشباب في ضوء عقائد فاسدة نحو الفساد والتهتك والفجور وعدم الالتزام بالقيم الأخلاقية والإنسانية، فهذه الثمار النتنة والفاصلة تدل على فساد الأسس العقديّة لهذه التيارات المنحرفة، وإن دعت الناس إليها باسم المعنويات والعقيدة والدين.

فملاءمة العقيدة للوسطية والاعتدال هي إحدى معايير صحة العقيدة وسقمها؛ لذا يقول الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام: «لا يرى الجاهل إلا مفرطًا أو مفرطًا» [الرضي، نهج البلاغة، الكلمات القصار: 69].

واجتناب التطرف والتشدد يحصل في ضوء التعقل المنطقي واتباع النصوص القطعية الصادرة من الكتاب والسنة.

الخاتمة

من خلال ما استعرضناه من بحث يمكن القول إنّ هناك معايير ومقاييس مقبولة عند العقلاء حول تمييز العقيدة الصحيحة من العقيدة السقيمة وهي عبارة عن:

1. مقياس أحكام العقل.
2. مقياس أحكام الفطرة.
3. مقياس التلاؤم والانسجام الداخلي للعقيدة.
4. مقياس الثمرات العلميّة والعملية المطلوبة والمتوقعة من العقيدة.

فعليه يجب على كلّ إنسانٍ وباحثٍ حرّاً أن يطبّق هذه المعايير والمقاييس على فكرته وعقيدته، فإذا كانت عقيدته منسجمة ومنطبقة على هذه المعايير الأربعة فعقيدته صحيحة، وإلاّ ينبغي له أن يعيد النظر في عقيدته من دون أيّ تعصّب وعنادٍ ويجعلها وفق هذه المعايير، كما أنّ معايير صحة العقيدة لا تنحصر في هذه المعايير الأربعة فقط، ولكنّ ما ذكرناه يعدّ من أهمّها.

قائمة المصادر

القرآن الكريم.

نهج البلاغة.

1. ابن السكّيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، إصلاح المنطق، القاهرة، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط 4، 1949.
2. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، ترتيب كتاب العين، قم المقدسة، تحقيق مهدي المخزومي، أسوة، ط 1، 1414 هـ.
3. الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حمّاد، الصحاح، بيروت، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط 1، 1420 هـ.
4. الطريحي، فخر الدين، مجمع البحرين، قم المقدسة، تحقيق السيد أحمد الحسيني، مكتب نشر الثقافة الإسلامية، ط 2، 1408 هـ.
5. أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، بيروت، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399 هـ.
6. المصطفوي، حسن، التحقيق في كلمات القرآن، طهران، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، ط 1، 1368 ش.
7. مطهري، مرتضى، مجموعة الآثار، قم المقدسة، انتشارات صدرا، ط 2، 1375 ش.
8. آل ياسين، جعفر، الفارابي في حدوده ورسومه، بيروت، عالم الكتب، ط 1، 1405 هـ.
9. الفارابي، أبو نصر، المنطقيات للفارابي، قم المقدسة، مكتبة آية الله

المرعشي، ط 1، 1408 هـ

10. اليزدي، عبد الله بن شهاب الدين الحسين، الحاشية على تهذيب المنطق، قم المقدسة، مؤسسة النشر الإسلامي، ط 2، 1412 هـ

11. الطوسي، الخواجة نصر الدين، قم المقدسة، شرح الإشارات والتنبيهات للمحقق الطوسي، نشر البلاغة، ط 1، 1375 ش.

12. ابن سينا، أبو عليّ الحسين بن عبد الله، الشفاء (المنطق)، قم المقدسة، مكتبة آية الله المرعشي، ط 1، 1404 هـ

13. شاكرين، حميد رضا، روش شناسی عقاید دینی، قم المقدسة، سازمان انتشارات پژوهشگاه فرهنگ و اندیشه اسلامی، 1394 ش.

14. الطباطبائي، محمد حسين، الميزان في تفسير القرآن، قم المقدسة، مكتب المنشورات التابعة لجامعة المدرسين، ط 5، 1417 هـ

15. الأنصاري، مرتضى بن محمد أمين، فرائد الأصول، قم المقدسة، مجمع الفكر الإسلامي، ط 9، 1428 هـ

16. البحراني، يوسف، الحقائق الناطرة، النجف الأشرف، دار الكتب الإسلامية، 1376 هـ

17. الجزائري، نعمة الله، الأنوار النعمانية، تبريز، مطبعة شركة چاپ، بي تا.

18. المرتضى، الشريف، رسائل الشريف المرتضى، قم المقدسة، تحقيق سيد مهدي رجائي، دار القرآن الكريم، ط 1، 1405 هـ

19. الجزري، ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، بيروت، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، 1399 هـ

20. الطبرسي، أحمد بن علي، الاحتجاج على أهل اللجاج، مشهد المقدسة، تحقيق

- محمد باقر الخرسان، نشر المرتضوي، ط 1، 1403 هـ
21. الحلي، حسن، المسلك في أصول الدين وتليه الرسالة الماتعية، مشهد المقدسة، تحقيق رضا أستاذي، العتبة الرضوية المقدسة، ط 2، 1421 هـ
22. المقداد، الفاضل، الاعتماد في شرح واجب الاعتقاد، قم المقدسة، تحقيق ضياء الدين البصري، مجمع البحوث الإسلامية، ط 1، 1412 هـ
23. الشيرازي، صدر الدين محمد، شرح أصول الكافي، طهران، تصحيح محمد خواجهوي وتحقيق علي عابدي شاهرودي، مؤسسه مطالعات وتحقيقات فرهنگي، ط 1، 1366 ش.
24. حسين زاده، محمد، درآمدی بر معرفت شناسی و مبانی معرفت دينی، قم المقدسة، مؤسسه آموزشی پژوهشی امام خميني، ط 9، 1393 ش.
25. حسين زاده، محمد، معرفت شناسی، قم المقدسة، مؤسسه آموزشی پژوهشی امام خميني، ط 7، 1385 ش.
26. معلوف، لويس، المنجد في اللغة، طهران، ناشر اسلام، ط 37، 1371 ش.
27. العهد الجديد، إنجيل متى.

12. *Agave americana* L. (Century plant)
Common in the tropics and subtropics.

13. *Agave sisalana* (Pursh) Robinson
Common in the tropics and subtropics.

14. *Agave schottii* (Lam.) Robinson
Common in the tropics and subtropics.
Also known as *Agave schottii*.

15. *Agave parviflora* (Lam.) Robinson
Common in the tropics and subtropics.

16. *Agave attenuata* (Lam.) Robinson
Common in the tropics and subtropics.

17. *Agave americana* L. (Century plant)
Common in the tropics and subtropics.

18. *Agave americana* L. (Century plant)
Common in the tropics and subtropics.

دور العقيدة في بناء الآيدولوجيا

د. كمال مسعود ذبيح

الخلاصة

البحث عن الكمال - الذي يلزم الوجود الإنساني الباحث عن ذاته وانتمائه الحقيقي - لا يتأتى إلا في ظل رؤية كونية، هذه الأخيرة هي التي يحتكم إليها العقل البشري في تأسيس آيدولوجيا تساهم في تشخيص مبدأ حركته ومنتهاه؛ وذلك لطبيعة العلاقة التوليدية بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون، ولن يتمكن الإنسان من وجدان هويته الحقيقية، وحل الاستفهام المعرفي - من أين، إلى أين وفي أين - إلا في ظل الواقعية الوجودية والمعرفية للرؤية الكونية الإلهية (العقيدة)، والتي تعدّ بدورها الأساس لبناء الأحكام والأخلاق والقانون مما تعكس حالة الترابط الوثيق بين البعد العقدي والبعد العملي. ومن هنا تأتي هذه المقالة لتسلط الضوء على دور الرؤية الكونية الإلهية (العقيدة) في تأسيس الرؤية الآيدولوجية من خلال دراسة المفاهيم التصورية الدخيلة في تكوين الاتجاه المعرفي للمقالة عبر أهمّ حدين

يلازمان جميع مفاصلها وهما: الرؤية الكونية والآيديولوجية للانتقال بعد ذلك إلى تناول قضايا الرؤية الكونية والمتمثلة في خصوص القضايا الواقعية الكلامية؛ وبناءً على ذلك يمكن تقسيم الرؤية الكونية إلى الإلهية والمادية لنخلص إلى الدور التوليدي بين الرؤية الكونية الإلهية والرؤية الآيديولوجية، ثم تختتم هذه المقالة بالتعرض إلى المدخل والمنهج المعرفيين المستخدمين فيهما.

المفردات الدلالية: الرؤية الكونية، الآيديولوجيا، أصول الدين، الرؤية الكونية الإلهية، الرؤية الكونية المادية.

تمهيد

إنّ أيّ أسلوبٍ وأيّ فلسفةٍ في الحياة لا بدّ أن يكونا مبنيّين - شئنا ذلك أم أبينا - على لونٍ خاصٍّ من الاعتقاد والنظر والتقييم للوجود، وعلى لونٍ خاصٍّ من التفسير والتحليل. ويوجد لكلّ مبدأٍ انطباعٌ محدّدٌ وطرارٌ للتفكير معيّنٌ في الكون والوجود، ويعدّ هذا أساساً وخلفيةً فكريةً لذلك المبدأ. ويصطلح عادةً على هذا الأساس وتلك الخلفية اسم (الرؤية الكونية). ويعتمد كلّ واحدٍ من الأديان والشرائع والمبادئ والفلسفات الاجتماعية على رؤيةٍ كونيةٍ معيّنة، فكلّ الأهداف التي يعلنها مبدأً ما ويدعو الناس إلى الحرص عليها، وكلّ الأساليب التي يعينها، وكلّ الواجبات والمحرمات التي ينشئها، وكلّ المسؤوليات التي يوجدها؛ ليست إلّا نتائج لازمةٌ وضروريةٌ للرؤية الكونية التي تشكّل القاعدة الأساسية له.

من هنا نحتاج إلى دراسة المفاهيم التصورية الأساسية لهذه الرؤية قبل الخوض في تفاصيل القضايا والمسائل التي ترتبط بها:

1. تعريف الرؤية:

في اللغة تأتي الرؤية بالضم بمعنى إدراك المرئي، ولذلك أربعة أضربٍ بحسب قوى النفس:

الأول: النظر بالعين التي هي الحاسة، وما يجري مجراها، ومن الأخير قوله تعالى: ﴿وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ﴾ [سورة التوبة: 105]، فإنه مما أجري مجرى الرؤية بالحاسة، فإن الحاسة لا تصح على الله تعالى، وعلى ذلك قوله: ﴿يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾ [سورة الأعراف: 27].

الثاني: بالوهم والتخيل، نحو: أرى أن زيدًا منطلقًا.

الثالث: بالتفكر، نحو: ﴿إِنِّي أَرَى مَا لَا تَرَوْنَ﴾ [سورة الأنفال: 48].

الرابع: بالقلب، أي: بالعقل، وعلى ذلك قوله: ﴿وَلَقَدْ رَأَاهُ نَزْلَةً أُخْرَى﴾ [سورة النجم: 13]. [انظر: الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج 19، ص 343؛ الراغب الأصفهاني، معجم مفردات ألفاظ القرآن، ص 374]

إذن يتضح مما سبق أن المدلول اللغوي لكلمة (الرؤية) هو المشاهدة ونحوها، وإن اختلف طريقها، فقد يكون بالحاسة أو بالعقل أو بالإلهام، ونحو ذلك.

أما الرؤية اصطلاحًا فلما كان محل دراسة هذه المقالة هو الرؤية في البعد النظري والعملي بالنسبة للإنسان كما سيتضح، فإن المراد بها: (إدراك الإنسان الأشياء على ما هي عليه في نظر المدرك) (*).

2. الكونية:

الكونية في اللغة مأخوذة من الكون، وهو (مصدر كان التامة، يقال: كان يكون كونًا، أي: وجد واستقر) [ابن منظور، لسان العرب، ج 13، ص 366]، وقيل هو الحث كما في تاج العروس [الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج 18، ص 487] والقاموس المحيط [الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ج 4، ص 264]؛ وبناءً عليه: الكون مرادف لكل من الوجود والحدوث والتحقق والثبوت.

(*) إن أخذ قيد (في نظر المدرك) في تعريف الرؤية لعدم اشتراط مطابقة الإدراك للواقع في صدق مفهوم الرؤية. [العبود، الرؤية الكونية الإلهية، ص 17]

أما الرؤية الكونية اصطلاحاً فهي النظرة الفكرية التي يحملها الإنسان حول الكون والإنسان بل حول الوجود بصورة عامة بحيث تكون دخيلةً في تكوين رؤيته الاعتقادية مما يعكس النظام العقدي والأصولي لكل دين [مصباح يزدي، دروس في العقيدة الإسلامية، ج1، ص 28 - 29]، وغايتها تأسيس وعي كونيٍّ يزيل اغتراب الإنسان في هذا الكون [مراد وهبة، المعجم الفلسفي، ص 563]. وينبغي أن لا يختلط علينا الأمر في تعبير الرؤية الكونية فنحملها على معنى الإحساس بالكون؛ وذلك بسبب استعمال كلمة (الرؤية) المأخوذة من (النظر) الذي هو جزء من الإحساس، وإنما معنى (الرؤية الكونية) هو (معرفة الكون)، وبهذا المعنى فهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمشكلة (المعرفة)، والمعرفة من مختصات الإنسان، والإحساس ليس كذلك؛ ولهذا كانت معرفة الكون من مختصات الإنسان، ومن المواضيع التي تتعلق بقوة العقل والتفكير [مطهري، الرؤية الكونية التوحيدية، ص 8].

3. الأيديولوجيا (Ideology):

66

يبدو أن من يتابع مفردة الأيديولوجيا في المعاجم والقواميس اللغوية يجد أنها لا تخلو من غموض أو اختلاف في التفسير والبيان، ويمكن أن يعزى هذا الأمر لسببين:

الأول: أعجمية المفردة الدخيلة، ويعني الجزء الأول منها: (idea): العقيدة أو الفكرة، والجزء الثاني: (logy): العلم، وبالتالي بالترجمة الحرفية تعني: علم العقيدة أو علم الفكرة.

والثاني: سلامة استخدام هذه اللفظة ولو غالباً على معطيات ومنظومات فكرية متعددة، قد يتيح لكل مفسر تفسيرها وبيانها على ضوء ما يراه مناسباً في إيضاها. وهذا ما أشار إليه صاحب كتاب (مفهوم الأيديولوجيا) عندما ذهب إلى القول إن

كلمة (آيديولوجيا) دخيلة على كل اللغات الحيّة. فهي تعني لغويًا في أصلها الفرنسي علم الأفكار، لكنّها لم تحتفظ بالمعنى اللغوي؛ إذ استعارها الألمان وضمّنها معنى آخر، ثم رجعت إلى الفرنسية، فأصبحت دخيلة حتّى في لغتها الأصلية. [العروي، مفهوم الأيديولوجيا، ص 5]

أمّا الأيديولوجيا اصطلاحًا فإنّ كل استعمال لمفردة الأيديولوجيا مرتبطٌ بمجالٍ وبعلةٍ وبوظيفةٍ ويقود حتمًا إلى نظريّةٍ ويخلق نوعًا من التفكير [المصدر السابق، ص 9 و10]، فيختلف مفهومها في مجال النظام السياسي عن مجال النظام الاجتماعي إلى الكائن الإنساني، وكذلك المشترك بين المجالات السابقة، لكنّها إذا استعملت في معنى معرفيٍّ يكون رؤيةً كونيةً، فإنّها تحتوي على مجموعةٍ من المقولات والأحكام حول الكون [المصدر السابق، ص 14]، وقد تستعمل مفردة الأيديولوجيا في السلوك والأفعال الإنسانية التي تساهم في تحقيق غاياتها. [عباس حاجي، نظرية المعرفة في الإسلام، ص 53 و54]

إذن يتّضح مما سبق أن للآيديولوجيا معنيين اصطلاحيين أحدهما أعمّ من الآخر: أولهما مطلق (النظام الفكري والعقدي) الشامل للأفكار (النظريّة)، أي الأفكار المبيّنة للواقعيات الخارجيّة التي لا ترتبط بشكل مباشر بسلوك الإنسان، والأفكار (العملية)، أي الأفكار المتعلّقة بسلوك الإنسان والمحتوية على (الوجوب) و(المنع).

وثانيهما يختصّ بالنظام الفكري المحدّد لشكل سلوك الإنسان.

فعندما تستخدم الأيديولوجيا في قبال الرؤية الكونية، فالمقصود منها هو المعنى الخاصّ الذي يعني مجموعة الأفكار العملية التي تحدّد الشكل العامّ لسلوك الإنسان [مصباح يزدي، نظرية المعرفة، ص 10]. وبعبارةٍ أخرى أنّ الرؤية الكونية والأيديولوجيا مصطلحان إذا اجتمعا افترقا وإذا افترقا اجتمعا.

الرؤية الإنسانية: كونية وأيديولوجية

لكي يتّضح الدور الأساسي الذي تنهض به الرؤية الكونية والأيديولوجية في حياة الإنسان على مختلف مستوياته وطبقاته على مرّ التاريخ الإنساني الطويل، لا بدّ من الوقوف للتعرف على بعض خصائص هذا الموجود الحي وما امتاز به عن الموجودات الحية الأخرى التي تشاركه في كثير من الخصائص.

إنّ الإنسان - من خلال ما نعرفه من خصائص - لا نظير له في عالم الوجود المكاني، وهذا التفاوت هو ملاك إنسانية الإنسان التي كانت منشأ لبناء الحضارات والثقافات المتعددة على مسرح التاريخ. ويمكن تلخيص هذا التفاوت والامتياز الذي يفصل هذا الموجود الحي عن باقي الحيوانات في أمرين أساسيين:

✽ الأول: يرتبط بسعة معلومات الإنسان وعمقها.

✽ الثاني: بالميل التي تحكم وجوده ويصوب للوصول إليها.

فالإنسان قادراً على النفوذ من ظواهر الأشياء إلى حقائقها وماهياتها واستكشاف العلاقات الواقعية التي تحكمها وتحدّد مسيرتها، فله أن يترقّى من الموارد الجزئية والفردية للوصول إلى القوانين الكلية التي تحكم مسار هذا العالم. وهذه المرتبة هي التي يطلق عليها بـ (مرتبة الإدراك العقلي). وأمّا البعد الثاني في شخصيته التي امتاز بها فهي ميوله وإحساساته الفطرية التي تنبع من كيانه بوصفه موجوداً مفكّراً؛ ذلك أنّ الميول والأهداف والغايات، إنّما تنبع من خلال المعلومات التي يملكها الإنسان، ولعلّ أهمّ هذه الإحساسات الفطريات هو حبّ الكمال «وبالجملة الإنسان بفطرته عاشق الكمال المطلق، ويتبع هذه الفطرة فطرةً أخرى هي فطرة الانزجار عن النقص، أي نقص كان» [الخميني، حديث الطلب والإرادة، ص 152].

وعلى أساس هاتين الفطرتين الأصلية والتبعية يحاول الإنسان من خلال ما يعتقد أنّه كماله، أن يرسم لنفسه الأهداف والغايات التي ينشد الوصول إليها.

تأسيساً على ذلك يكون الجوهر المائز بين الإنسان وغيره، هو كونه موجوداً

مفكرًا يدرك المعقولات العامة، أي أنه يستطيع أن يستفيد من معلوماته التي يحصل عليها من خلال المسيرة الطويلة للجهد البشري في مختلف مجالات الحياة، للكشف عن المجهولات التي تواجهه والتي تكون عائقًا للوصول إلى الأهداف والغايات التي يروم تحقيقها، وهذه المعقولات (المدركات) التي يدركها العقل البشري على قسمين:

❖ الأول: المدركات النظرية

❖ الثاني: المدركات العملية

ويفرق بينهما الحكماء بأن الأولى هي علم ما هو كائن، والثانية علم ما ينبغي أن يكون، قال الشيخ الآملي: «المراد بالأول هو العلم بما هو خارجٌ عن حيطة قدرتنا وتحت اختيارنا، والثاني هو العلم بما يكون من أفعالنا وفي حيطة قدرتنا واختيارنا» [الآملي، تعليقه على شرح المنظومة للسبزواري، ج 1، ص 6].

والأول هو الحكمة النظرية، وهي تلك المعارف التي تتعلق بأمور خارجة عن اختيار الإنسان؛ لأنها عبارة عن أمور واقعية ونفس أمرية، لا دور للعقل فيها إلا الكاشفية. والثاني هو الحكمة العملية وهي تلك المعارف التي تتعلق بأمور تكون داخلية في دائرة قدرة الإنسان وفاعليته، فإن العقل لا يحكم بالانبغاء وعدمه إلا إذا كان الفعل مقدورًا وداخلًا تحت اختيار الإنسان. يصطلح بعض الفلاسفة في العصر الحديث على بحث الإلهيات من الحكمة النظرية بـ (الرؤية الكونية) وعلى الحكمة العملية بـ (الآيدولوجيا)؛ لأن الرؤية الكونية عبارة عن «النظرة الكلية التي تدور حول ما هو موجودٌ وتتكون فقط من (الأفكار النظرية)، وبهذا المعنى تصبح (الآيدولوجيا) في مقابلها، لأنها تتكون من مجموعة من (الأفكار العملية) التي تحدّد الشكل العام لسلوك الإنسان» [مصباح يزدي، نظرية المعرفة، ص 10].

ومن ذلك يتّضح ضرورة مباحث الإلهيات من الحكمة النظرية (الرؤية الكونية)، فما لم يبحث عن وجود الشيء وعدمه وآثاره وأحواله، لا يمكن الوصول

إلى مقام (ينبغي ولا ينبغي) الذي هو مفاد الحكمة العمليّة (الأيديولوجيا)؛ لأنّ الشخص ما لم يقف على وجودات الأشياء وآثارها ودورها في الرقيّ الإنسانيّ، لا يستطيع عقله أن يحكم بـ (ينبغي أو لا ينبغي) [الحيدري، شرح الأسفار الأربعة، ج1، ص 344؛ مطهري، الرؤية الكونية التوحيدية، ص 9]؛ لذا فإنّ الرؤية الكونيّة ذات ماهيّة معرفيّة، حيثيّتها إدراك الشيء بما هو كائنٌ وواقعٌ، دون أن يكون للإنسان دوراً اختياريّاً في ثبوته وواقعيّته، بينما الرؤية الأيديولوجيّة ذات ماهيّة عمليّة، حيثيّتها إدراك الشيء من جهة ما ينبغي فعله، وما لا ينبغي فعله، وبالتالي تكون المدركات الكونيّة (قضايا واقعيّة) والمدركات الأيديولوجيّة (قضايا انبغائيّة) [العبود، الرؤية الكونية الإلهية الدوافع والمناهج، ص 25].

العقل النظريّ والعقل العمليّ

هناك عدّة اتجاهات في تفسير أساس تقسيم العقل إلى نظري وعملي، وأهمّها:

الاتّجاه الأوّل: إنّ الأساس في هذا التنويع إنّما هو عائد لمدركات العقل، حيث إنّ بعضها يرتبط بالنظر فيسمى عقلاً نظريّاً، وبعضها الآخر يقتضي العمل فيسمى عقلاً عمليّاً، وهذا هو الاتّجاه الذي اختاره جملةٌ من الفلاسفة والأصوليّين كالفارابيّ والسبزواريّ والشيخ الأصفهانيّ والشيخ المظفر والسيد الصدر [لاحظ: السبزواري، المنظومة، ج 5، ص 167؛ الأصفهاني، نهاية الدراية في شرح الكفاية، ج 2، ص 9؛ المظفر، أصول الفقه، ج 1، ص 215؛ الصدر، دروس في علم الأصول، ح 3، ق 2، ص 288].

الاتّجاه الثاني: إنّ هناك اختلافاً جوهريّاً بين القوتين، فالقوّة التي تدرك الأحكام النظرية هي غيرها التي تكون مدركةً لأحكام العمل الجزئية؛ إذ إنّ القوّة التي تدرك الكلّيّات سواءً كانت هذه الكلّيّات ترتبط بالنظر أم بالعمل فهي التي تسمى بالعقل النظريّ، وأمّا القوّة التي تدرك الجزئيّات العمليّة، فهي التي تسمى بالعقل العمليّ، وهذا الرأي يمكن أن يقتنص من كلمات الشيخ الرئيس [لاحظ: ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ج 2، ص 352؛ الشيرازي، الحكمة المتعالية، ج 9، ص 82]، وصدر المتأهلين.

[لاحظ: الشيرازي، الشواهد الربوبية، ص 200 و201]

الاتجاه الثالث: هناك اتجاه آخر يظهر من كلمات جملة من الأعلام كبهمنيار وقطب الدين الرازي والنراقي في (جامع السعادات) [لاحظ: ابن المرزبان، التحصيل، ص 789 و 790؛ النراقي، جامع السعادات، ج 1، ص 58]، يذهب أتباع هذا الاتجاه إلى أن القوة العملية هي القوة التي لا يوجد فيها أي إدراك على الإطلاق، بل هي قوة عمالة ترتبط بتصرف الأمور، أما القوة النظرية فهي التي تملك الإدراك، سواء كان هذا الإدراك من سنخ الإدراك النظري أم العملي، كلياً كان هذا الإدراك أم جزئياً، فلا يوجد أي اشتراك بين هاتين القوتين سوى أنهما من قوى النفس البشرية.

قضايا الرؤية الكونية ومسائلها:

بعد أن اتضح لنا هدف الإنسان المفكر، وهو الوصول إلى الكمال المطلق - كما مرّ - يواجهنا السؤال التالي:

ما هو الطريق للوصول إلى ذلك الهدف والغاية التي يريجوها الإنسان؟ فهل هناك سبيل لنيل تلك الغاية وبلوغ شاطئ الاطمئنان النفسي والقلبي الذي تبتغيه الفطرة الإنسانية، أم أنه كتب على المسيرة البشرية الطويلة والشاقة أن لا انتهاء ولا هدف لها؟

إذا فتشنا الأدوار المختلفة لقصة الحضارة الإنسانية على مر التاريخ، نجد أن القافلة البشرية انقسمت إلى فئتين:

الفئة الأولى: هي التي أنكرت أن يكون لهذا العالم غاية وهدف، وانتهت - بتبع ذلك - إلى إنكار العلة الفاعلية للعالم؛ وذلك للترابط الوثيق بين الإيمان بالعلة الغائية والإيمان بالعلة الفاعلية، ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ﴾ [سورة الجاثية: 24]، وهي قصة إنسان عصرنا الحالي الذي حقق تقدماً تكنولوجياً هائلاً فأصابته الحيرة ولم يدر من أين جاء؟ وإلى أين هو ذاهب؟ وإلى أية جهة لا بد أن يتجه؟ وأي سبيل لا بد أن يسلك؟ وهكذا انتشرت في عصرنا مذاهب العبث والعدمية، فهي تدب كالسرطان في فكر الإنسان المتمدد

وروحه، وكدودة الأرض تنخر أسس الإنسانيّة وتحطّمها [مصباح يزدي، المنهج الجديد في تعليم الفلسفة، ج 1، ص 131]، وقد عبّر الشهيد محمّد باقر الصدر عن هذه المشكلة بقوله: «إنّها - أي مشكلة الضياع واللا انتماء - تعيق حركة الإنسان عن الاستمرار الخلاق المبدع الصالح؛ لأنّ مشكلة الضياع تعني بالنسبة إلى الإنسان أنّه صيرورة مستمرة تائهة لا تنتمي إلى مطلق يسند إليه الإنسان نفسه في مسيرته الشاقّة الطويلة المدى، فالتحرّك الضائع بدون مطلق تحرّك عشوائي، كريشة في مهب الريح، تنفعل بالعوامل من حولها ولا تؤثر فيها» [الصدر، الفتاوى الواضحة وفقاً لمذهب أهل البيت عليه السلام، ص 707].

الفئة الثانية: وهي التي أخذت على عاتقها البحث عن المبدأ والمنتهى والطريق المستقيم الموصل إلى الغاية، وهؤلاء هم العلماء الواعون الذين كانوا يتمتعون بالاستعداد الكافي للتفكير الجادّ في هذه التساؤلات، وقدّموا للبشريّة أجوبة متعدّدة عن ذلك، وهذه الإجابات هي التي كوّنّت الأسس المنطقيّة لأنواع الرؤية الكونيّة التي يزخر بها قاموس الحضارات البشريّة، ويمكن تقسيم هذه التساؤلات إلى ثلاثة أقسام:

1. معرفة الوجود.

2. معرفة الإنسان.

3. معرفة السبيل. [مصباح يزدي، نظرية المعرفة، ص 15]

إذ تحتلّ هذه القضايا الصدارة في رهانات البحث المتعلقة بموضوع الرؤية الكونيّة والنظرة الشموليّة للعالم، وتحظى بأولويّة محوريّة قياساً بالقضايا والمسائل الأخرى المتعلقة بهذا الموضوع، فهذه القضايا تناغم المقولات المركزيّة في وعي الإنسان، وتستحضر الأسئلة المحوريّة في الكينونة البشريّة؛ إذ تسعى تلك الأسئلة إلى التنقيب عن النقاط التي كانت وما زالت تقلق البشريّة وتحتمّ عليها العثور على ردودٍ وعلاجاتٍ مقنعة. ففي مجال معرفة الوجود يقع البحث عن بعض المواضيع

التي تؤهل لكسب رؤية تفسيرية وشمولية حول الكون والعالم والوجود بقطع النظر عن ألوان الظواهر الخاصة، ليتّضح لنا إن كان الوجود مساوياً للمادة وظواهرها المتنوعة، أم ليست المادة إلا جانباً ضئيلاً من جوانب الوجود؟ وعلى الفرض الثاني، فهل ثمة رابطة بين عالم المادة وما وراءها أو لا؟ إن الإجابة على هذه التساؤلات تؤدّي إلى معرفة الله.

وفي مجال معرفة الإنسان، يقع البحث عن حقيقة الإنسان، أهو هذا البدن المحسوس، أم هو - بالإضافة إلى ذلك - يملك روحاً غير مادية ولا محسوسة؟ وعلى الفرض الثاني، هل تبقى الروح بعد الموت وتلاشي البدن؟ وهل من الممكن أن يبعث الإنسان مرةً أخرى؟ وأخيراً حياة الإنسان، أهى محدودة أم خالدة؟ ثم هل توجد علاقة بين الحياتين؟ إن الإجابة على هذه التساؤلات تقودنا إلى معرفة المعاد.

وأما في المجال الثالث، فيقع البحث عن مواضيع تربط مبدأ الإنسان بمعاده وتبيّن دور الخالق في هداية الإنسان نحو سعادته الأبدية. وبفضل الإجابات الموضوعية لتلك الأسئلة سوف نصل إلى نتيجة فحواها أننا نملك سبيلاً مضمونة لمعرفة المنهج الصحيح للحياة الفردية والاجتماعية، وأنّ نسلوك السبيل لا يوفر لنا السعادة الدنيوية المحدودة والسريعة الزوال فقط، بل يوفر لنا - بالإضافة إليها - السعادة الأبدية والخالدة. إن هذا السبيل هو: (الوحي) الذي ينزل على الأنبياء من قبل الله تعالى، والذي يوضع في متناول أيدي الناس بواسطة هؤلاء، وهي سبيل مضمونة الصحة من قبل الله تعالى. [مصباح يزدي، نظرية المعرفة، ص 15-16]

مما تقدم يتّضح أنّه ليس اعتباطاً ولا عبثاً أن يطلق علماء الأديان اسم (أصول الدين) على هذه المسائل الثلاث. فمعرفة الله تقع جواباً للسؤال الأول: (من أين؟)، ومعرفة المعاد تقع جواباً للسؤال الثاني: (إلى أين؟)، ومعرفة الوحي والنبوة تقع جواباً للسؤال الثالث: (في أين؟)، فهي تشكّل الأركان الأساسية التي تتكوّن منها الرؤية الكونية الدينية. [مصباح يزدي، دروس في العقيدة الإسلامية، ج1، ص 31]

الرؤية الكونية: إلهية ومادية

يمكن تقسيم أنواع الرؤى الكونية على أساس الإيمان بما وراء الطبيعة وإنكاره إلى قسمين جامعين:

1. الرؤية الكونية الإلهية

2. الرؤية الكونية المادية

ويرتكز تصنيف الرؤية الكونية إلى الإلهية والمادية على النظرة التفسيرية حول (الكون) و(الإنسان) وتحليل العلاقة بينهما، وهذه النظرة بدأت مع بداية التفكير البشري، ومواجهته لأهم وأعقد ثلاثة أسئلة معرفية واجهت العقل الإنساني، وهي: من أين، في أين، إلى أين؟ وفي هذه الثلاثة يكمن الفرق بين الرؤيتين الإلهية والمادية، فإن الرؤى الإنسانية بمختلف مشاربها تستمد أصولها وأهدافها ومقاصدها في نظرتها للكون، من وجهة نظر الإنسان التي تحمل معها طابعه ولون ثقافته وعوامل بيئته الزمانية والمكانية. أما في الرؤية الإسلامية مثلاً فإنها تستمد أصولها وغايتها ومقاصدها من العقل الصرف والوحي المنزهين المتعالين عن التأثير بوجهات النظر الإنسانية، والمتعالين على عوامل الزمكان، وبالتالي فإن وظيفة الإنسان في الكون ليست مرتبطة بتحقيق غايته وأهدافه الشخصية بقدر ما هي مرتبطة بتحقيق أهداف الوحي ومقاصده من خلال رسم علاقة شاملة بين الإنسان والكون. إن الفرق الأساسي بين الرؤية المادية والإلهية يكمن في موضوعه الوجود والعالم الماورائي، فالنظرة الإلهية تعتقد بنوع من الوجود المجرد عن المادة، وبالتالي ترى أن هناك عالماً خارج الأطر والحقول التجريبية، بينما تنكر الرؤية الكونية المادية وتعدّ كل شيء خارج الدائرة التجريبية ليس سوى وهم؛ وعليه تعدّ العلل والأسباب الطبيعية التي نالتها التجربة العناصر الأولية للوجود، ولا شيء يمكن أن يكون علّة له، وتعدّ الطبيعة المظهر الوحيد للوجود، وهنا لك أن تتخيل - عزيزي القارئ - النتائج التي تنبثق عن هاتين النظرتين في صياغة رؤية عن العالم والإنسان ومصيرهما، وما ينتج عنهما من تفسير لصفحات الوجود

وتفاصيله المعقدة [الصدر، فلسفتنا، ص 253 و 254]، بينما تنتهي النظرة الإلهية حول الكون إلى النتائج التالية:

1. مجال البحث المعرفي حول الكون يتجاوز الظواهر المادية، ليصل إلى العوالم العليا التي تنتهي إلى المبدأ الأول وصفاته، وأفعاله، وهو الله تعالى.

2. الكون نفسه، ليس قائماً بذاته، ولا يمتلك خصوصية الاستقلالية الوجودية المطلقة، بل هو وجود تعلق.

3. ثمة مراتب متعددة للكون والعالم تغاير الوجود المادي في الحقيقة والأحكام، وإن كانت جميعها تشترك في ضرورة انتهائها إلى سنخ حقيقة قائمة بذاتها، وهي الحقيقة الإلهية المطلقة التي تترشح عنها تلك العوالم، وتفتقر إليها حدوثاً وبقاءً.

أما النظرة الإلهية حول الإنسان، فإنها تنتهي إلى أهم نتيجتين اثنتين:

1. تبعية الإنسان لإرادة عليا، وافتقار وجوده إليها، وعدم استقلاليته عنها.

2. أن المبدأ الحركي والغائي للإنسان هو كمال وجودي يفوق اللا تناهي، ويجد الإنسان معه هويته وذاته، وانتماءه الحقيقي، بحيث لا يطلب غيره. [العبود، الرؤية الكونية الإلهية، ص 34 و 35]

وهذا كله بخلاف النظرة المادية التي تؤمن: بـ «أن المادية بمفهومها الفلسفي، تعني أن المادة بظواهرها المتنوعة هي الواقع الوحيد الذي يشمل كل ظواهر العالم، وألوان الوجود فيه. وليست الروحيات وكل ما يدخل في نطاقها من أفكار ومشاعر وتجريدات إلا نتاجاً مادياً، وحصيلة للمادة في درجات خاصة من تطورها ونموها. فالفكر مهما بدا رفيعاً وعالياً على مستوى المادة، فهو لا يبدو في منظار المادة

الفلسفة إلا نتاجاً للنشاط الوظيفي للدماغ. ولا يوجد واقع خارج حدود المادة، ووجوهها المختلفة، وليست هي بحاجة إلى أي معنى لا مادي. فأفكار الإنسان ومحتوياته الروحية، والطبيعة التي يمارسها على أساس هذا المفهوم الفلسفي، ليست كلها إلا أوجهاً مختلفة للمادة، وتطوراتها ونشاطاتها» [الصدر، اقتصادنا، ص 55].

علاقة الآيديولوجيا بالرؤية الكونية:

إن سلوك الإنسان الاختياري ينطلق من مبادئ علمية واعية؛ لأن العلم هو المبدأ الأول للفعل الاختياري، يقول العلامة الطباطبائي: «نوع الإنسان، بل كل إدراك، لا يكتمل إلا بأفعال تتوقف على الإرادة، والإرادة لا تتم إلا عن علم» [انظر: الطباطبائي، مجموعة رسائل العلامة الطباطبائي، ص 344]. فمعرفة حسن الفعل وقبحه وخطئه من صوابه هو الوازع لإرادة الفعل وقصده، ومن ثم تحققه خارجاً، وهذه المبادئ العلمية هي التي تسمى بالآيديولوجيات أو القضايا التي يعبر عنها بما ينبغي أن تكون، وما لا ينبغي أن تكون، وما يجب منها وما لا يجب، في حين تعتمد تلك القضايا العلمية على منظومة أخرى من القضايا وهي التي يعبر عنها بالقضايا النظرية الكلية التي تشكل ما يسمى بالرؤية الكونية، وفي الاصطلاح الشرعي يعبر عن الرؤية الكونية بـ (أصول الدين) وعن الآيديولوجيات بـ (فروع الدين) [المصري، أصول المعرفة والمنهج العقلي، ص 22؛ مصباح يزدي، دروس في العقيدة الإسلامية، ج 1، ص 29]، إذن يتضح مما سبق الترابط المنطقي بين الرؤيتين، فالرؤية الآيديولوجية ذات صلة وثيقة بالرؤية الكونية، ولا يمكن فك الارتباط بينهما بنحو مطلق، وهذا المدلول يترجم تلك الصياغة المعرفية (الابستمولوجية) التي تنص على علاقة ما هو كائن بما ينبغي أن يكون، والصياغة الفلسفية الأخلاقية التي تنص على علاقة الواقعية بالقيمية، ولتحديد ملامح تلك العلاقة الترابطية طرحت عدة افتراضات حول ماهية تلك العلاقة التي من أبرزها:

1. علاقة المعلول بالعلّة التامة.

2. علاقة المشروط بشرطه الكافي.

3. علاقة المعلول والمشروط بعلّته الناقصة وشرطه اللازم^(*).

يذهب أحد رواد الفكر الإسلامي المعاصر إلى تماميّة الافتراض الثالث؛ لأنّ الرؤية الكونيّة وحدها غير قادرة على تعيين الآيديولوجيا بشكلٍ ذاتيّ [مصباح يزدي، نظريّة المعرفة، ص 13]، وبالتالي يستلزم توقّر مقدّماتٍ صحيحةٍ، واتّباع طريقةٍ تنظيم المقدّمات واستنتاجاتها بشكلٍ صحيحٍ، حتّى يتسنى لنا إمكانية التوصل إلى آيديولوجيا سليمةٍ وواقعيّةٍ؛ لذا لم يكن بالاستطاعة استنتاج قضيّة (يجب عبادة الله) من مجرّد الاعتقاد بالقضيّة القائلة: (إنّ الله موجودٌ). إنّ هذه العلاقة يمكن التعبير عنها وفق القانون الفلسفيّ بالقول: إنّ افتقار الآيديولوجيا للرؤية الكونيّة في مقام البقاء والاستمرار، وعدم كفاية الرؤية الكونيّة وحدها في مقام حدوث الآيديولوجيا وتحقيقها، ما لم تتمّ المقدّمات الانضماميّة، وهذا ما تمّ التعبير عنه بـ (علاقة المعلول بعلّته الناقصة وشرطه اللازم) [العبود، الرؤية الكونيّة الإلهيّة الدوافع والمناهج، ص 92]. ومن هنا ندرك تمامًا ما ذهب إليه العلامة مطهري في سياق بيان العلاقة الوطيدة التي تربط الآيديولوجيا بالرؤية الكونيّة عندما قال: «لماذا نرى هذا الفرد يدافع عن هذه الآيديولوجيا، بينما يدافع الآخر عن آيديولوجيا أخرى. ولو سألنا هذا الفرد أو ذاك عن السبب الذي أدّى به إلى الاعتقاد بهذه الآيديولوجيا دون تلك، لوجدنا أنّ الجواب يأتي من خلال الرؤية الكونيّة التي يحملها الفرد عن الإنسان والعالم والتاريخ والوجود. فالآيديولوجيات هي وليدة الرؤى الكونيّة، فإذا اختلفت هذه الرؤى بعضها عن بعض فإنّها ستؤدّي إلى تفاوت الآيديولوجيات واختلافها فيما بينها؛ لأنّ الأساس الفكريّ الذي تنطلق منه الآيديولوجيا هو التفسير الذي يملكه الإنسان عن العالم والإنسان والوجود» [مطهري، مسئلة شناخت، ص 13].

(*) الاشتراك بين العلة التامة والعلّة الناقصة في أنّ كلّاً منهما يتوقّف وجود المعلول عليهما حدوثاً وبقاءً، والامتياز بينهما في أنّ العلة التامة يلزم من وجودها وجود المعلول، وليس كذلك بالنسبة إلى العلة الناقصة.

النتائج:

ممّا سبق ذكره يمكن للقارئ الكريم الوقوف على النتائج التالية التي تمخضت عنها هذه المقالة:

1. للرؤية الكونية والآيديولوجية دورٌ كبيرٌ في حياة الإنسان على مختلف مستوياته وطبقاته.

2. يتميز الإنسان عن باقي مفردات الوجود بمخصلتين أساسيتين: إحداهما: سعة معلوماته وعمقها، والثانية: الميول التي يهدف للوصول إليها.

3. أنّ مدركات الإنسان على قسمين: نظرية وعملية.

4. أنّ الرؤية الكونية ذات ماهية معرفية، بينما الآيديولوجيا ذات ماهية عملية.

5. القضايا الواقعية ناشئة عن القوة النظرية للنفس، وتسمى بالعقل النظري، بينما القضايا الانبغائية والآيديولوجية ناشئة عن القوة العملية للنفس.

6. أنّ الرؤية الكونية تبحث عن القضايا الواقعية، وهي على قسمين: قضايا واقعية فلسفية وكلامية^(*)، وتحلّ قضايا معرفة الوجود والإنسان والسبيل الصادرة في البحوث المتعلقة بموضوع الرؤية الكونية.

7. أنّ علم أصول الدين (العقيدة) هو العلم الذي يتكفل بمعالجة المسائل الثلاث (الوجود والإنسان والسبيل).

(*) رأيت من المناسب تسميتها بـ(الكلامية) للتناسب بينها وبين علم الكلام الذي يهتم بالبحث فيها، وتجنّبت تسميتها بـ(القضايا الإلهية)؛ لشمول الرؤية الكونية للإلهية والمادية، كما سبق وأن أشرنا في طيات هذه المقالة.

8. تقسم الرؤية الكونية إلى إلهية ومادية بحسب النظرة التفسيرية حول الإنسان والكون وتحليل العلاقة بينهما.

9. أنّ علاقة الآيدولوجيا بالرؤية الكونية من قبيل علاقة المعلول والمشروط بعلة الناقصة وشرطه اللازم.

10. أنّ المدخل المعرفي والمنهجي الصحيح لدراسة الرؤية الكونية يبدأ من التصديق بالواقعيتين الوجودية والمعرفية وبالاعتماد على المنهج العقلي البرهاني، وهذا ما أهمل في أكثر الدراسات الكلامية.

قائمة المصادر

القرآن الكريم

1. ابن سينا، أبو علي الحسين، الإشارات والتنبيهات، طهران، مع شرح الكوسي وشرحه للرازي، نشر كتاب، ط4، 1403 هـ.
2. ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، لبنان، دار إحياء التراث، ط1، 1422 هـ.
3. ابن المرزبان، بهمنيار، التحصيل، طهران، تصحيح وتعليق: الشيخ مرتضى مطهري، نشر جامعة طهران، ط2، 1375 هـ.ش.
4. ابن المطهر، جمال الدين (العلامة الحلي)، كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، لبنان، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، 1998.
5. ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، قم المقدسة، أدب الحوزة، 1379.
6. الأصفهاني، محمد حسين، نهاية الدراية في شرح الكفاية، بيروت، تحقيق الشيخ أبي الحسن القائم، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ط1، 1415 هـ - 1998 م.
7. الأملي، محمدتقي، تعليقة على شرح المنظومة للسبزواري، قم المقدسة، مؤسسة دار التفسير، 1383.
8. الجوهري، إسماعيل بن حماد، تاج اللغة وصحاح العربية، بيروت، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط4، 1407 هـ - 1987 م.
9. حائري يزدي، مهدي، كاوش های عقل عملی (بحوث في العقل العملي)، طهران، مؤسسة بحوث الحكمة وفلسفة إيران، ط1، 1347 هـ.ش.
10. الحلي، الحسن بن يوسف، الجوهر النضيد، قم، انتشارات بيدار.
11. الحيدري، كمال، الفلسفة، شرح الأسفار الأربعة، بغداد، تقرير: قيصر

- التميمي، مؤسسة الإمام الجواد للفكر والثقافة، 1435 هـ ق.
12. الخميني، روح الله، حديث الطلب والإرادة، ترجمة أحمد الفهري، قم المقدسة، مركز انتشارات علمي وفرهنگي، 1377 ش.
13. الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد، مفردات غريب القرآن، قم المقدسة، نشر كتاب، ط2، 1404 هـ.
14. الزبيدي، محب الدين، تاج العروس من جواهر القاموس، بيروت، تحقيق: علي شيري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1414 هـ - 1994 م.
15. السبزواري، ملا هادي، المنظومة، طهران، تحقيق حسن حسن زاده آملی، نشر كتاب طهران، ط1، 1413 هـ - 1992 م.
16. الشيرازي، صدر الدين محمد، الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة، بيروت، دار إحياء التراث، 1992.
17. الشيرازي، صدر الدين محمد، الشواهد الربوبية، طهران، تصحيح: جلال الدين الآشتياني، مركز النشر الجامعي، ط2، 1360 هـ ش.
18. الصدر، محمدباقر، دروس في علم الأصول، قم، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرسين بقم المقدسة، 1371.
19. الصدر، محمدباقر، الفتاوى الواضحة وفقاً لمذهب آل البيت عليهم السلام، بيروت، دار التعارف للمطبوعات، ط8، 1403 هـ.
20. الصدر، محمدباقر، فلسفتنا، لبنان، بيروت، دار التعارف للمطبوعات، ط4، 1433 هـ - 2012 م.
21. الصدر، محمدباقر، اقتصادنا، لبنان، بيروت، دار التعارف للمطبوعات، 1430.

22. الطباطبائي، محمد حسين، أصول الفلسفة والمنهج الواقعي، بيروت، ترجمة: عمار أبو رغيف، مؤسسة أم القرى للتحقيق والنشر، ط1، 1412 هـ
23. الطباطبائي، محمد حسين، نهاية الحكمة، قم المقدسة صححه وعلق عليه: السيد عباس علي الزارعي السبزواري، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرسين بقم المقدسة، ط15، 1420 هـ
24. الطباطبائي، محمد حسين، مجموعة رسائل العلامة الطباطبائي، قم المقدسة، مكتبة فذك لإحياء التراث، 1371.
25. الطريحي، فخر الدين، مجمع البحرين، إيران، نشر فرهنگ اسلامي (نشر الثقافة الإسلامية)، 1383.
26. الطوسي، نصير الدين، تلخيص المحصل المعروف بنقد المحصل، بيروت، دار الأضواء، ط1، 1985.
27. عباس حاجي، جعفر، نظرية المعرفة في الإسلام، الكويت، مكتبة الألفين، ط1، 1407 هـ ق - 1986.
28. العبود، علي، الرؤية الكونية الإلهية، قم، مؤسسة الكوثر للمعارف الإسلامية، ط1، ربيع الأول 1433 هـ ق.
29. العروي، عبد الله، مفهوم الآيديولوجيا، بيروت، المركز الثقافي، ط5، 1993 م.
30. العسكري، أبو هلال، الفروق اللغوية، قم، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرسين بقم المقدسة، 1379.
31. الفارابي، أبو نصر، فصول منتزعة، بيروت، دار المشرق، 2006.
32. الفيروز آبادي، مجد الدين محمد، القاموس المحيط، بيروت، دار العلم للجميع، 1989.

33. المجلسي، محمداقر، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1421.
34. مصباح يزدي، محمدتقي، نظرية المعرفة، بيروت، ترجمة عبد المنعم الخاقاني، دار المحجة البيضاء، ط1، 1422 هـ.
35. مصباح يزدي، محمدتقي، دروس في العقيدة الإسلامية، قم، مؤسسة الهدى للنشر والتوزيع، ط3، 1423 هـ.
36. مصباح يزدي، محمدتقي، فلسفه ی اخلاق (فلسفة الأخلاق)، قم، شركة نشر الدولية، ط1، 1381 هـ.ش.
37. مصباح يزدي، محمدتقي، المنهج الجديد في تعليم الفلسفة، ترجمة: محمد عبد المنعم الخاقاني، قم، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرسين بقم المقدسة، ط4، 1416 هـ.ق.
38. المصري، أيمن، أصول المعرفة والمنهج العقلي، المغرب، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط1، 2010 م.
39. مطهري، مرتضى، الرؤية الكونية التوحيدية، قم، المترجم: عبد المنعم الخاقاني، معاونة العلاقات الدولية في منظمة الإعلام الإسلامي، ط2، 1409 هـ.
40. المظفر، محمدرضا، المنطق، تعليق غلام رضا الفياضي، قم، مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة العاشرة، 1434 هـ.ق.
41. المظفر، محمدرضا، أصول الفقه، قم، مركز الإعلام الإسلامي، ط2، 1415 هـ.ق - 1373 هـ.ش.
42. الزاقي، محمد مهدي، جامع السعادات، قم، مطبعة الزهراء، 1368 هـ.
43. وهبة، مراد، المعجم الفلسفي، القاهرة، دار قباء، 1998 م.

1. The first part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

2. The second part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

3. The third part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

4. The fourth part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

5. The fifth part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

6. The sixth part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

7. The seventh part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

8. The eighth part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

9. The ninth part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

10. The tenth part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

11. The eleventh part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

12. The twelfth part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

13. The thirteenth part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

الواجب الاعتقادي الأول

رضا برنجنكار - مهدي نصرتيان أهور

المترجم: حيدر الحسيني

الخلاصة

مسألة الواجب (*) الاعتقادي الأول (**) واحدة من أكثر المسائل إثارة للنقاش والجدل في علم الكلام، ومن أهم نظريات هذا البحث: الشك، والقصد والإرادة، والنظر والاستدلال، ومعرفة الله. فإذا كان المقصود من الواجب الأول هو الأول بحسب المقصود الأصلي فيجب القول إن مصداقه هو معرفة الله، وإذا كان المقصود من الأول هو الأول بأي عنوان كان، فالقصد هو الواجب الاعتقادي الأول. وإذا كنّا نعتقد بمعرفة الله الفطرية والقلبية، فلاعتقاد بالله والإيمان به سيكون أول واجب.

المفردات الدلالية: النظر، المعرفة العقلية، الواجب الاعتقادي، معرفة الله، الشك المنهجي، الإرادة.

(*) هذا وجوب عقلي لا شرعي، أي ما يحكم العقل بوجوبه أولاً في سلم الاعتقادات.

(**) قد يعتبر عنه في كتب الكلام بـ "أول الواجبات على المكلف" ... [التحرير].

مقدمة

تعرضت كتب علم الكلام لبحث أول واجب اعتقادي، وطرحت السؤال عن الواجب الاعتقادي الأول بين سائر التكليف الاعتقاديّة، وقد تحوّل هذا البحث إلى بحثٍ مثيرٍ للنقاش، وأخذ حيّزاً واسعاً في علم الكلام، وكلّ واحدٍ من الباحثين انطلق من زاويته ليقدم رؤيته الخاصّة للواجب الأول.

ويعتقد أبو هاشم الجبائي أنّ الشكّ هو الواجب الأول. وذهب معتزلة البصرة وأبو إسحاق الإسفراييني والسيّد المرتضى وابن نوبخت إلى أنّ الواجب الأول هو الاستدلال والنظر. ويرى الأشاعرة ومعتزلة بغداد أيضاً أنّ معرفة الله هي الواجب الأول. ويعتقد إمام الحرمين وأبو بكر الباقلاني أنّ القصد هو الواجب الأول؛ إذن توجد في هذا المجال أربع نظريّاتٍ معروفة. وقد حاول البعض الجمع بين هذه النظريات والآراء وذلك بالقول بالتفصيل، وفرّق بين الواجب الأول الأصلي، والواجب الأول المطلق وإن كان مقدّمياً. ومن هنا قال أصحاب هذا الجمع بأنّ معرفة الله هي الواجب الأول الأصلي، والنظر أو القصد هو الواجب الأول المقدّم والآلي.

وفي هذا المقال سننتعّض لهذه الآراء الخمسة دراسةً ونقدًا، وفي النهاية نقدّم نظريّةً أخرى وهي نظريّتنا المختارة.

النظرية الأولى: الشكّ

يعتقد أبو هاشم الجبائي بأنّ الواجب الأول في الأمور الاعتقاديّة هو الشكّ [العبدي، إشراق اللاهوت: 29؛ العلامة الحلي، أنوار الملوك: 86؛ الجويني، الشامل في أصول الدين: 22؛ التفتازاني، شرح المقاصد، 1: 271؛ حمود، الفوائد البهية: 1: 29؛ العلامة الحلي، مناهج اليقين: 192]؛ لأنّ الإنسان إنّما يبدأ بالاستدلال والتفكير في أمرٍ إذا كان عنده شكٌّ في قضية، وأمّا إذا كان عالمًا بأحد طرفي القضية^(*)، فلا معنى لسعيه وراء الاستدلال؛ ولهذا ذكر في أكثر كتب علم الكلام أنّ من شروط النظر والاستدلال عدم علم (يقين) المستدلّ بمفاد القضية؛ لأنّه مع فرض العلم لا يمكن تصوّر وجوب النظر [الجويني، الشامل في أصول الدين: 22؛ التفتازاني، شرح المقاصد، 1: 271؛ حمود، الفوائد البهية: 1: 29].

(*) سواء الثبوت أو العدم. [التحرير]

نقد ودراسة

إنَّ أحد الإشكالات التي أوردت على هذه النظرية هو أنَّ الشكَّ إنما يمكن أن يكون من الواجبات فيما لو كان مقدورًا للإنسان، بينما الشكَّ ليس مقدورًا للإنسان؛ لأنَّ الشكَّ من جملة الكيفيات النفسانية، والكيف النفساني ليس باختيار الإنسان. فتحصيل الشكَّ أو الاستمرار فيه مقدورٌ للإنسان؛ يعني إذا تصوّر شخص طرفي القضية ولكنّه امتنع عن تصوّر النسبة بينهما، ففي مثل هذه الحالة يحدث عنده شكٌّ. [التفتازاني، شرح المقاصد، 1: 272؛ الخواجه نصير الدين الطوسي، تلخيص المحصل: 59]

وهذا الإشكال مخدوش؛ لأنَّ الخارج عن قدرة الإنسان هو الشكَّ الواقعي، وأمّا الشكَّ المنهجيّ فإنّه يقع تحت اختياره، من قبيل ما فعله ديكارت في التأمل الأول من تأملاته [ديكارت، تأملات در فلسفه اولی: 17-23]. وأمّا الاختلاف بين الشكَّ المنهجيّ والشكَّ الواقعيّ فهو: أحيانًا لا يستطيع الإنسان الاختيار بين أحد طرفي القضية، ولا ترجيح لأحدهما على الآخر، بل كلاهما محتملٌ عنده، ولكن في الشكَّ المنهجيّ لا يلزم عدم امتلاك الإنسان أيّ اختيارٍ أو ميلٍ لأحد طرفي القضية، بل من الممكن أنّه مع قبوله أحد الطرفين أن يضع نفسه في مقام الشخص الذي يتساوى عنده طرفا القضية، ويريد أن يختار أحدهما.

والإشكال الآخر هو أنّه حتّى إذا كان الشكَّ مقدورًا للإنسان، لكنّه ليس مقصودًا لأيّ عاقلٍ، وبعبارة أخرى على فرض كونه مقدورًا، فإنَّ سوق المكلف نحو تحصيل الشكَّ أمرٌ عبثيٌّ ولغوٌ، ولا يمكن أن يكون واجبًا؛ لأنَّ فرض الوجوب يتنافى مع اللغوّة [ديكارت، تأملات در فلسفه اولی: 17-23].

وهذا الإشكال مرفوضٌ أيضًا؛ لأنَّ تحصيل الشكَّ الواقعيّ لغوٌ وبلا ثمرةٍ ولا يأمر العاقلُ غيره بتحصيل مثل هذه الحالة، ولكن لأيّ سببٍ يكون الشكَّ المنهجيّ لغوًا؟ حينما يضع الإنسان نفسه محلّ شخصٍ خالي الذهن، ولا يحمل أيّ حكمٍ قبليّ [مُسَبِّق] تجاه الموضوع، فإنّه يستطيع الاستدلال والتوجّه إلى الأدلة بنحوٍ أفضل،

إذن مثل هذا الشك لا يخلو من فائدة.

الإشكال الثالث هو: في هذا المقام يجب إثبات أن الشك من الواجبات؛ سواء كان مقدّمة واجبٍ أو واجباً مستقلاً، ولكنّ تقرير الدليل يوصل إلى خلاف ذلك. فكما هو ظاهرٌ من بيان الدليل فإنّ النظر والاستدلال مقيّدٌ ومشروطٌ بالشك؛ لأنّ الاستدلال غير ممكنٍ بدون الشك، والإنسان إنّما يستدلّ بعد أن يصنع لنفسه شكاً منهجياً ويريد الإجابة عنه، لكنّ هذا القيد، قيدٌ لوجوب النظر والاستدلال؛ يعني إذا حصل للإنسان شكٌ في مسألة معرفة الله تعالى، يصبح وجوب النظر والاستدلال فعلياً عليه. وفي بحوث الأصول والفقه أيضاً بيّنوا أنّ تحصيل مقدّمة الوجوب ليست واجبةً على المكلف، ولا يمكن عدّ الشك من الواجبات [التفتازاني، شرح المقاصد، 1: 272].

وهذا النقد مبنيٌّ على الشك الواقعي، ففي حالة كون المقصود من الشك، الشك الواقعي والحقيقي لا المنهجي، يمكن عدّه مقدّمة وجوبٍ للنظر والاستدلال، لكن إذا كان المقصود هو الشك المنهجي وهو كذلك فالشك مقدّمةٌ للواجب؛ يعني من أجل أن يحصل نظراً واستدلالاً يجب على المكلف أولاً أن يضع نفسه في مكان الشخص الخالي الذهن أو الشاك، وبعد ذلك يبدأ الاستدلال^(*).

(*) إنّ افتراض الشك (الشك المنهجي) إنّما يمكن أن يكون في مقام الاستدلال والإثبات للآخرين، فيفترض الإنسان الشك ويرتب عليه الدليل، وليس للإنسان المعتقد واقعاً بشيءٍ أن يطلب الدليل لنفسه، فما هي فائدة الدليل بالنسبة إليه وهو معتقدٌ واقعاً، وهل يمكن أن نفترض أنّ كلّ إنسانٍ يعتقد بشيءٍ ثم يقيم الدليل لنفسه على ما يعتقد، وهل سيكون موضوعيّاً في إقامة الدليل؟ أو سوف يجزّه اعتقاده الواقعي إلى أن يوجّه الاستدلال نحوه، ولو أثبت الدليل خلاف ما يعتقد في الواقع، فهل سيغيّر اعتقاده على طبق ما ساقه الدليل إليه. إنّ الإنسان بطبيعة الحال لو كان يعتقد بشيءٍ في واقعه، فإنّ اعتقاده الواقعي سوف يؤثر عليه ويشكّل في نفسه جدلاً داخليّاً يبعده عن الموضوعيّة في الاستدلال، ويجعله يتصرّف في الدليل بالشكل الذي يؤدّي إلى ما يعتقد به ويميل إليه واقعاً، حتّى لو بدأ بافتراض الشك؛ لعدم قدرته على تخطي ما يعتقد به واقعاً، إلّا بأن ينزل إلى حالة الشك الواقعي بالنسبة إلى ذلك المعتقد.

فلا يكون الافتراض المذكور للشك نافعاً بالنسبة إليه في تحديد الاعتقاد الواقعي، والمطلوب في هذه

كما رأينا فإن جميع الانتقادات الموجهة إلى النظرية الأولى كانت مبنية على فرض خاطئ، وهو أن المراد من الشك هو الشك الواقعي، بينما المقصود من الشك هو الشك المنهجي، يعني وضع الاعتقادات القبليّة جانباً، وفي هذه الصورة يكون معنى وجوب الشك هو أن الأحكام القبليّة يجب وضعها جانباً. وهنا يوجد فرضان: أحدهما: أن لا يمتلك المكلف حكماً قبلياً وهو في بداية مسيره الاعتقادي، ويكون الأمر بالشك هنا تحصيلًا حاصلًا ولغوًا، وهذا هو فرض المتكلمين، أو أن المكلف عنده أحكام قبليّة، وفي هذه الحالة إذا كانت أحكامه القبليّة منهجيّة ومنطقيّة فلماذا يضعها جانباً؛ ولهذا السبب تكون النظرية الأولى غير صحيحة.

هذا مضافاً إلى أن الشك المنهجي من الأفعال الاختيارية، وكل فعل اختياريّ مسبوق بالإرادة والقصد، إذن الشك المنهجي سيكون مترتباً على الإرادة، ولا يمكن القبول بكونه أول واجب اعتقاديّ.

النظرية الثانية: القصد والإرادة

يؤمن بعض المعتزلة كالجويني [العلامة الحلي، مناهج اليقين: 192؛ العبيدي، إشراق اللاهوت 29]؛ وابن فورك [الجرجاني، شرح المواقف، 1: 276؛ الأسدآبادي، التعليقات: 60] وأبي بكر الباقلاني [التفتازاني، شرح المقاصد، 1: 272؛ الأسدآبادي، التعليقات: 60]؛ بأنّ القصد هو أول واجب في الأمور الاعتقاديّة؛ لأنّ الأفعال الاختيارية وأجزائها مبنية دائماً على القصد والإرادة. وكذلك النظر والاستدلال هما من الأفعال الاختيارية للإنسان وبمحااجة إلى القصد [التفتازاني، شرح المقاصد، 1: 271؛ الأسدآبادي، التعليقات: 60؛ الجرجاني، شرح المواقف، 1: 276؛ الجويني، الشامل، 22؛ الملاح صالح المازندراني، شرح أصول الكافي، 5: 62]؛ وعليه فأول واجب اعتقاديّ هو القصد والإرادة.

المسألة هو تحديد الواجب الأول والخطوة الأولى في ما يريد اعتقاده هو واقعاً، لا في إثبات معتقده للآخرين، وهذا لا يتأتى إلا بأن يكون شكّه واقعياً، كمن يتزلزل لديه اعتقاده لاكتشافه عدم وجود الدليل عليه، بل أخذه أخذ المسلّمات للشهرة القائمة في مجتمعه أو غيرها، أو لاكتشافه بطلان دليله أو وجود ما يضاذه، فإنه ينزل إلى مرتبة الشك، ولكن هذا سيكون شكّاً واقعياً لا افتراضياً و(منهجياً). [التحرير]

نقد ودراسة

يرى القاضي عبد الجبار المعتزلي أنه لا ينبغي تسرية الاستدلال القائل: «بما أن الاستدلال مقدّمٌ لمعرفة الله، فهو إذن أول الواجبات» إلى مورد القصد والإرادة، والقول: بما أن القصد مقدّمٌ للاستدلال، فهو إذن أول الواجبات؛ لأنّ هذا قياس مع الفارق، يقول القاضي عبد الجبار:

«فإن قيل: يلزم على هذا أن يكون القصد إلى النظر واختياره أول الواجبات، فإنّ النظر لا يحصل إلّا به، قلنا: ليس كذلك لأنّ النظر مجرد الفعل، ومجرد الفعل لا يحتاج إلى القصد والإرادة، وحيث يقع مع القصد فالقصد يقع تبعاً له، وصار الحال فيه كالحال في إرادة الأكل مع الأكل، فكما أنّ الأكل لا يحتاج إلى الإرادة، وحيث تقع معه إنّما تقع تبعاً للأكل، والمقصود هو الأكل، كذلك ههنا.

وكذلك فإنّ أحدنا لو كان على شفير الجنة والنار وهو عالمٌ بما في الجنة من المنافع وبما في النار من المضارّ، وسلبه الله - تعالى - إرادة دخول الجنة وخلق فيه إرادة دخول النار، فإنّه يدخل الجنة لا محالة دون النار من غير قصدٍ وإرادةٍ، فعلم أنّ مجرد الفعل لا يحتاج إلى القصد والإرادة.

يبين ما ذكرناه ويوضحه أنّ الواحد ممّا لو كلف بالنظر ومنع عن المقصود والإرادة، لكان يحسن تكليفه بالنظر فلو كان النظر يحتاج إلى القصد والإرادة، لكان تكليفه بالنظر تكليف ما لا يطاق، وليس كذلك المعرفة؛ لأنّ المعرفة محتاجة إلى النظر، حتّى لو منع عن النظر لما حسن تكليفه بالمعرفة؛ لأنّ تكليفه بها تكليف ما لا يطاق» [القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة: 39 40].

يقول العلامة الحلّي في هذا المجال: «إنّ النظر فعلٌ اختياريٌّ للمكلف، وكلّ فعلٍ اختياريٌّ يضطرّ فيه إلى القصد إليه، والأمور الإجمالية لا يقع بها تكليف، فلا يكون القصد حينئذٍ مكلفاً به، فلا يكون هو أول الواجبات، بل يكون النظر هو أول الواجبات» [الفاضل المقداد، إرشاد الطالبين: 113].

يبدو أنّ إشكال القاضي والعلامة ليس صحيحاً؛ لأنّ القصد والإرادة في الأفعال

الاختيارية ليس قهريًا، والإنسان حتى مع وجود العلم بالوجوب أو المصلحة في شيء يمكنه ألا يختاره ولا يقصده. إذن إذا لم تصدر الإرادة من الإنسان بحرية لا يبقى فرق بين الفعل الاختياري والفعل غير الاختياري؛ لأن هذه هي ميزة الفعل غير الاختياري؛ إذ لا يوجد فيه إرادة حرة^(*)، سواء أصدر الفعل بدون إرادة أو صاحبه إرادة قهرية^(**) واضطرابية^(***).

(*) لا يخفى هنا الإبهام في معنى الإرادة الحرة التي يذكرها الكاتب، ولعل المقصود أن الإرادة والقصد فعل اختياري للنفس كما هو مقتضى مقابلتها مع القصد القهري في كلامه، ولكن هذا غير ممكن؛ لأنها لو كانت فعلًا اختياريًا لاحتاجت إلى قصد وإرادة متعلقة بها، وهكذا يتسلسل، فالصحيح هو ما ذكره العلامة الحلبي، حيث ذكر في محله في علم النفس الفلسفي أن الفعل الاختياري له مبادئ أربعة مترتبة بعضها عن بعض، هي: صورة علمية جزئية تحدد المصلحة أو المفسدة في خصوص ذلك الفعل، وترشح منها شوق أو كراهة نحو الفعل، وترشح منهما إرادة له، بشرط أن يكون قادرًا على إنجاز ذلك الفعل، فقد يحصل شوق شديد للفعل، ولكن لا تحصل إرادة له؛ بسبب تخلف شرطها وهو القدرة، ثم تنفعل القوى المحركة للأعضاء عن هذه الإرادة، والإرادة هنا تقع قهراً بعد حصول الشوق الشديد أو الكراهة الشديدة لذلك الفعل، نعم ما هو مقدمة لحصول هذه الإرادة هو اختياري للإنسان؛ إذ إن تحديد المفسدة أو المصلحة الجزئية في ذلك الفعل تكون بيد الإنسان، وتبعاً لانفعال عقله العملي عن عقله النظري أو ميول الشهوة والغضب، وهو أمر واقع تحد إرادته، ولكن بعد تحييد تلك المصلحة أو المفسدة فيه، يحصل ترشح للشوق أو الكراهة وللإرادة بعده. التحرير.

فالصحيح في رد هذا الوجه هو أن الإرادة ليست اختيارية، فلا تقع متعلقاً للتكليف العقلي أو الشرعي، فإن قلت لماذا لا تقع مقدماتها الاختيارية متعلقاً للتكليف، نقول: إن المتبع عقلاً وعقلاً أن المكلف (العقل أو الشارع) عندما يريد أن يكلف شخصاً بأمر يجعل متعلق تكليفه هو نفس ذلك الأمر المطلوب له أولاً وبالذات، لا مقدماته، وخصوصاً تلك المقدمات النفسية، إلا في حالة ما إذا كان المكلف لا يعرف كيف يصل إلى ذلك الأمر المطلوب، فيكلفه بالمقدمة الموصلة له، والمطلوب هنا أولاً وبالذات هو معرفة المبدأ الأول للوجود والإنسان، والعقل يحكم بلزوم معرفته، ومقدمته الموصلة هي الاستدلال والنظر. [التحرير]

(**) لا يخفى أن لا معنى لوجود إرادة قهرية، إذا كان قصده المكروه على الفعل بالمعنى الفقهي، وهذا خلط بين الإرادة والجبر بالمعنى الفلسفي، والإرادة والجبر (الإكراه) بالمعنى الفقهي، وما له مدخلية في البحث هو ما كان بالمعنى الفلسفي لا الفقهي، فإن من يهدد بالقتل إن لم يفعل فعلاً معيناً، فهذا يسمى مكروهاً أو مجبوراً على الفعل بالمعنى الفقهي، ولكن لا يكون كذلك بالمعنى الفلسفي، فله أن يختار عدم الفعل، ولكن يترتب عليه أن يقتل. [التحرير]

(***) برنجكار، رضا، مقالة "حضور اراده در مبادئ عمل" [حضور الإرادة في مبادئ العمل].

النظرية الثالثة: النظر والاستدلال العقلي

يعتقد معتزلة البصرة، وأبو إسحاق الأسفراييني، والسيد المرتضى، وابن نونجت بأن الواجب الأول في الاعتقادات هو الاستدلال [العبيدي، إشراق اللاهوت: 24؛ المؤيدي، الإصباح: 20؛ البغدادي، أصول الإيمان: 168؛ الأسدآبادي، التعليقات: 60 و277؛ السيد المرتضى، جمل العلم والعمل: 36؛ العلامة الحلي، أنوار الملوك: 86؛ السيد المرتضى، 1411 هـ، 167، السيد المرتضى، رسائل، 4: 339؛ الملا صالح المازندراني، شرح أصول الكافي، 5: 62؛ الجرجاني، شرح المواقف، 1: 276؛ حمود، الفوائد البهية 1: 29؛ العلامة الحلي، مناهج اليقين: 192]. ولكي يستطيع هؤلاء إثبات أن النظر والاستدلال هو الواجب الأول، عليهم أولاً إثبات وجوب النظر وتقدمه على معرفة الله، ثم عليهم أيضاً إبطال كون القصد والإرادة أو الشك هو الواجب الأول. ومن هنا وبملاحظة نقد أدلة كون الشك أو الإرادة هما الواجب الأول، سنقتصر فيما يلي على ذكر أدلة وجوب النظر وتقدمه على معرفة الله.

أدلة الوجوب المقدمي للنظر

أ. الأدلة العقلية

92

1. دفع الضرر المحتمل

كل عاقل عاش بين عقلاء يدرك اختلاف آرائهم في مختلف المسائل ومنها المسائل الاعتقادية، فكل فريق يدعو الآخرين إلى اتباع رؤيته، وينهى عن مخالفة نظرياته، وأحياناً يخوف الناس من العذاب الإلهي في حالة المخالفة؛ لأنه يرى نفسه محقاً، وأن مذهبه مطابق للواقع.

والعقل حينما يلاحظ هذا التخويف من العذاب الإلهي يحكم بوجوب البحث عن طريق الخلاص والنجاة من الضرر. وطريق الخلاص هذا لا يخرج عن ثلاث حالات، الأولى: القبول بكلام جميع أصحاب الفرق والمذاهب وهذا أمر غير ممكن؛ إذ ينتهي إلى القبول بالأمور المتناقضة أحياناً. الثانية: ترك الجميع، وفي هذه الحالة يحتمل أن يكون أحد المذاهب على حق، وحتى أحياناً قد يرتكب محذور رفض الأمور المتناقضة. [الثالثة:] وكذلك يمكن ترجيح كلام بعضهم على غيره،

وهذا الترجيح إما بلا مرجح وهو قبيح، أو بمرجح، والمرجح أيضًا إما هو الاستدلال والنظر وفي هذه الصورة تحقق المطلوب، أو بالتقليد والاعتماد على كلام الآخرين ومعه ترجع جميع المحذورات السابقة، ويجب أن تنتهي إلى الاستدلال والنظر. إذن كما يُلاحظ هذا الاستدلال مبني على دفع الضرر المحتمل [أبو الصلاح الحلبي، تقريب المعارف: 66 65؛ السبزواري، الخلاصة: 348؛ ابن ميثم البحراني، كمال الدين: 29 28؛ القزويني، الآلوسي والتشيع: 253].

2. إفحام الأنبياء في تبليغ الدين

إذا لم يجب النظر عقلاً لزم إفحام الأنبياء أمام منكري الله والنبوة وفشلهم في الردّ عليهم؛ لأنّ النبيّ حينما يقول للمكلف: اتبعني، يستطيع المكلف أن يجيبه قائلاً لا أتبعك إلا بعد أن أعلم أنّك صادق، وبما أنّ صدق كلامك ليس ضروريًا ولا يثبت لي إلا عن طريق الاستدلال والنظر، إذن لا أنظر؛ لأنّ وجوب النظر لا يحصل إلا من كلامك، وكلامك ليس حجةً عليّ؛ لأنّه لم يثبت لي صدقه لحدّ الآن، وحينئذٍ لن يجد النبيّ جوابًا لذلك [الفاضل المقداد، إرشاد الطالبين: 111؛ الخواجة نصير الدين الطوسي، تلخيص المحصل: 58].

3. وجوب شكر المنعم

تتوفر للإنسان الكثير من النعم. إذن يجب الاعتراف بها بحكم البداهة العقلية، وكذلك يجب شكر المنعم عليها، والشكر بحاجة إلى معرفة. ومعرفة المنعم غير ممكنة دون استدلال؛ لأنّ التقليد في الاعتقادات غير جائز، وهذه المسألة ليست من الأمور الحسّية والشهودية، والطريق الممكن الوحيد لمعرفة المنعم وشكره ينحصر في النظر والاستدلال؛ ولذلك يجب النظر والاستدلال [أبو الصلاح الحلبي، تقريب المعارف: 66 65؛ السبزواري، الخلاصة: 348؛ ابن ميثم البحراني، قواعد المرام: 29 28؛ القزويني، الآلوسي والتشيع: 253].

ب. الأدلة النقلية(*)

1. النصوص الدينية

بعض الآيات الكريمة توجب النظر والاستدلال، من قبيل قوله تعالى: ﴿قُلِ انظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا تُغْنِي الْآيَاتُ وَالنُّذُرُ عَنْ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس: 101] وقوله تعالى: ﴿فَانظُرْ إِلَى آثَارِ رَحْمَتِ اللَّهِ كَيْفَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا إِنَّ ذَلِكَ لَمُحْيِي الْمَوْتَى وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الروم: 50] و"انظر" من الناحية اللغوية صيغة أمر، وصيغة الأمر تدل على الوجوب؛ إذن يجب الاستدلال والنظر. وكذلك حينما نزل قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: 190] على النبي الأكرم قال: «ويل لمن لا كها بين فكّيه ولم يتأمل ما فيها» [العلامة المجلسي، مرآة العقول، 2: 229؛ العلامة المجلسي، بحار الأنوار، 66: 350]. فالنبي الأكرم في هذه الرواية يتوعد من ترك النظر والاستدلال. وحينما يكون العذاب في ترك أمر، فهذا دليل على أنّ القيام به واجب. إذن الاستدلال والنظر واجب [العلامة المجلسي، مرآة العقول، 2: 229؛ العلامة المجلسي، بحار الأنوار، 66: 350؛ الأمدي، أبحار الأفكار، 1: 155].

2. الإجماع

دراسة آراء العلماء المسلمين وأفكارهم تدل على وجوب معرفة الله، ولا يحصل مثل هذا الوجوب بدون النظر؛ لأنّ معرفة الله ليست بدهية، وإنما كسبية، وفي هذه الصورة إمّا يجب الاستدلال أو التقليد. وبما أنّ التقليد أمر قبيح في الاعتقادات، فالطريق الوحيد لمعرفة الله هو النظر والاستدلال، وكلّ ما يحتاجه الواجب ولا يتحقق بدونه يصبح واجباً، وبما أنّ معرفة الله لا تتحقق دون نظر واستدلال، إذن الاستدلال واجب. [الأمدي، أبحار الأفكار، 1: 156؛ الجويني، الشامل: 20-21].

هناك الكثير من الواجبات في مجال الاعتقادات من قبيل معرفة الله، ومعرفة الأنبياء، ومعرفة الأئمة، ومعرفة المعاد وسائر المسائل الاعتقادية الأخرى. ومعرفة الله مقدّمة على كلّ هذه الواجبات، وسائر الاعتقادات فرع على إثبات هذه المسألة.

(*) لا يخفى أنّه لا معنى للاستدلال على هذا المطلب بالأدلة النقلية، كالنصوص والإجماع للزومه الدور الواضح؛ إذ لا تتحقّق حجّة لهذه الأدلة من الناحية المنطقية إلا بعد معرفة المبدأ، وما يترتب عليه من معرفة كتبه ورسله وأوصياء رسله، وواضح أنّ البحث هنا هو عن واجب متقدّم على ذلك كلّّه، على أنّ الكاتب سيذكر هذا الأمر في نقده للنظرية الرابعة.

وكما تقدّم فيما سبق فإنّ معرفة الله لا تتحقّق دون نظير واستدلال؛ لأنّ المسألة بنفسها ليست ضروريّة بدهيّة، بل من الأمور الكسبيّة النظرية ولا دور للمشاهدة فيها. وكذلك لا يمكن الاستناد إلى كلام المعصوم في معرفة الله؛ للزوم الدور منه، والتقليد في أصول الدين يستلزم الترجيح بلا مرجّح. إذن بملاحظة كلّ هذه الأدلة يجب القبول بأنّ النظر والاستدلال ما هو إلّا مقدّمة للوصول إلى معرفة الله. [المؤيدي، الإصباح: 23؛ العلامة الحلي، أنوار الملوك: 86؛ الأسدآبادي، التعليقات: 60؛ السيد المرتضى، جمل العلم والعمل: 36؛ السيد المرتضى، رسائل، 4: 339؛ الملا صالح المازندراني، شرح أصول الكافي، 5: 62؛ الفاضل المقداد، اللوامع الإلهية: 85؛ العلامة الحلي، المسك في أصول الدين: 97؛ الحمصي الرازي، المنقذ من التقليد، 1: 256]

نقد ودراسة

عند التطرّق لنقد الأدلة المتقدّمة يجب أن يقال: الأمر المفروض في كلّ هذه الأدلة هو نفي المعرفة الفطريّة والقلبيّة، أو بتعبير متكلمي مدرسة الكوفة المعرفة الاضطراريّة [الأشعري، مقالات الإسلاميين: 51]. لكنّ هذا المطلب هو أوّل الكلام؛ لأنّه على أساس الوجدان والنصوص فإنّ الناس عندهم معرفة فطريّة بالله^(*)، إذن سيكون أوّل واجب هو الاعتقاد بالله.

قال الإمام الصادق عليه السلام:

«ليس لله على خلقه أن يعرفوا، وللخلق على الله أن يعرفهم ولله على الخلق إذا عرفهم أن يقبلوا» [الكليني، الكافي، 1: 164؛ الشيخ الصدوق، التوحيد: 412].

وإذا غضضنا النظر عن هذا الإشكال وفرضنا أنّ الناس لا يمتلكون المعرفة الفطريّة والقلبيّة، فعلى أساس الاستدلالات المتقدّمة فإنّ الواجب الأوّل هو معرفة الله، والنظر واجب من باب المقدّمة وهو ما سيأتي في النظرية الرابعة.

(*) المعرفة الفطريّة في حدّ نفسها هي معرفة إجماليّة جدّاً، ولعلّها قد تكون على نحو الشعور الفطريّ بالارتباط بقوة عظيمة أوجدت هذا الكون، والمطلوب من معرفة المبدإ هي المعرفة التفصيليّة بذاته وصفاته التي تفضي إلى الاعتقاد بالرسول والأنبياء والمعاد إليه وما شابه ذلك، فهي لا تغني في مجال العقيدة عن الاستدلال والنظر، نعم يمكن أن تكون ممّا يرشد ويوجّه العقل إلى ما يجب البحث عنه. [التحرير]

النظرية الرابعة: معرفة الله

نُسبت هذه النظرية في الكتب الكلامية إلى أبي الحسن الأشعري ومعتزلة بغداد [الفاضل المقداد، إرشاد الطالبين: 113؛ العلامة الحلي، أنوار الملوك: 9؛ الخواجه نصير الدين الطوسي، تلخيص المحصل: 59؛ الجويني، الشامل: 21؛ العلامة الحلي، معارج الفهم: 91؛ العبيدي، إشراق اللاهوت: 24؛ الأسدآبادي، التعليقات: 59-60 و276؛ التفتازاني، شرح المقاصد، 1: 272؛ الجرجاني، شرح المواقف، 1: 276؛ حمود، الفوائد البهية 1: 29؛ العلامة الحلي، مناهج اليقين: 192]؛ ومن أجل تبين أن معرفة الله هي أول واجب، قالوا: إن وجوب سائر الواجبات وحرمة جميع المحرمات تقوم على أساس إثبات معرفة الله. وإذا ثبتت معرفة الله يمكن حينئذٍ القبول بوجوب سائر الأفعال ولزوم القيام بها، وكذلك حرمة بعض الأفعال وضرورة الابتعاد عنها، لكن إذا لم يثبت وجود الله، فمن الطبيعي أن لا يكون هناك أي معنى لسائر الفروع الاعتقادية والفقهية. فكون المسائل الاعتقادية والفقهية ذات معنى إنما هو في ظل معرفة الله؛ إذن هي أول واجب من الواجبات. [التفتازاني، شرح المقاصد، 1: 272؛ الجرجاني، شرح المواقف، 1: 276؛ الأسدآبادي، التعليقات: 59-60 و276]

وبملاحظة هذا الدليل يجب أيضاً تبين أصل وجوب معرفة الله؛ لأنه على فرض عدم وجوبها لا معنى لحصول مقارنة بينها وبين سائر الواجبات، ولهذا السبب سنشير فيما يلي إلى أدلة وجوب معرفة الله.

أدلة وجوب معرفة الله

لإثبات وجوب معرفة الله استُفيد من أدلة عقلية ونقلية مختلفة نشير إليها فيما يلي:

1. وجوب شكر المنعم

بملاحظة وفرة النعم حول الإنسان يجب ببداهة العقل القبول بوجوب شكر المنعم. فمن الضروري عقلاً شكر المنعم الذي وهب كل هذه النعم للإنسان. وشكر مثل هذا المنعم لا يمكن دون معرفته، إذن معرفة المنعم أي معرفة الله - سبحانه - واجبةٌ وضروريةٌ. [أبو الصلاح الحلي، تقريب المعارف: 65-66؛ السبزواري، الخلاصة: 348؛ ابن ميثم البحراني، قواعد المرام: 28-29؛ القزويني، الآلوسي والتشييع: 253]

2. دفع الضرر المحتمل

هناك آراء مختلفة حول وجود الله، والقبول بصانع العالم أو إنكاره يترتب عليه نتائج جدّ عظيمة في سعادة الناس وشقائهم. فإذا كان صانع العالم موجوداً وأنكره المكلف فإنه سيبتلى بالشقاء الأبدي، ويلحق به ضررٌ عظيمٌ. إذن العقل يحكم بوجوب معرفة الله من أجل دفع الضرر المحتمل. [أبو الصلاح الحلبي، تقريب المعارف: 65 و66؛ السبزواري، الخلاصة: 348؛ ابن ميثم البحراني، قواعد المرام: 28 و29؛ القزويني، الألوسي والتشيع: 253]

3. النصوص

اشتملت بعض النصوص أمراً للنبي بتحصيل العلم بوجود الله كما في قوله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾، وبحسب مفاد قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ يجب على الأمة الإسلامية اتباع النبي وتحصيل العلم في مسألة التوحيد أيضاً. ومن جهة أخرى يتفق المفكرون المسلمون على رؤية واحدة، وهي أنه لا يوجد فرق بين التوحيد وسائر أصول العقائد من هذه الجهة. إذن يجب في أصول العقائد كلها تحصيل العلم، والتقليد قاصرٌ عن إفادة العلم. [كاشف الغطاء، النور الساطع، 2: 107؛ بيارجمندي خراساني وآرام حائري، مدارك العروة، 1: 154]

4. الإجماع

تدل دراسة آراء العلماء والمفكرين المسلمين على وجوب معرفة الله. [الأمدي، أبحاث الأفكار، 1: 156؛ الجويني، الشامل: 20-21]

نقد ودراسة

بملاحظة أنّ البحث يقع في الواجب الأول، ولم يثبت القرآن ولا الأحاديث لحدّ الآن، فالاستدلال بالنقل والإجماع ليس صحيحاً في هذا البحث.

والأدلة العقلية أيضاً توجب شكر المنعم ودفع الضرر المحتمل، ومعرفة الله مقدّمةٌ لهذه الواجبات. إذن الواجب الأول هو شكر المنعم ودفع الضرر المحتمل ومعرفة الله مقدّمةٌ له^(*)، والنظر والاستدلال مقدّمةٌ لمعرفة الله، والإرادة والقصد مقدّمةٌ للنظر

(*) لا يخفى أنّ الكلام في تحديد الواجب الاعتقادي الأول، وأما وجوب شكر المنعم أو وجوب دفع الضرر

والاستدلال. وحينئذٍ إذا قلنا إنَّ العقل عن طريق هذين يسعى إلى إثبات وجوب معرفة الله والمقصود الأصلي هو معرفة الله، وبغض النظر عن أننا نعتقد بأن معرفة الله فطريَّة، سيكون أول واجب اعتقاديٍّ أصليٍّ هو الاعتقاد بالله والإيمان به^(*).

النظرية الخامسة: التفصيل

يعتقد بعض المتكلمين بالتفصيل، ويؤمنون بأنه إذا كان المقصود من الواجب الأول، هو المقصود بالأصالة والمقصود بالذات من الواجب، ففي هذه الحالة تكون معرفة الله هي أول واجب اعتقاديٍّ، وإذا كان المقصود من الأول، هو الأول من أي جهة كانت لا الأول بحسب المقصود بالأصالة، ففي هذه الحالة يكون النظر أو القصد هو الواجب الأول. [الفاضل المقداد، إرشاد الطالبين: 113؛ العلامة الحلي، أنوار الملوك: 9؛ العلامة الحلي، معارج الفهم: 91؛ العلامة الحلي، أنوار الملوك: 86؛ الأسدآبادي، التعليقات: 60؛ التفتازاني، شرح المقاصد، 1: 271؛ الجرجاني، شرح المواقف، 1: 276؛ حمود، الفوائد البهية 1: 29؛ العلامة الحلي، مناهج اليقين: 192؛ ابن خلدون، لباب المحصل: 301]

وكان للفخر الرازي مثل هذه الرؤية، مع وجود اختلافٍ هو إذا كان المقصود من الواجب الأول هو المقصود بالأصالة، ونقول إنَّ معرفة الله فعلٌ اختياريٌّ، فلا ريب في أنَّ معرفة الله هي أول واجب، وإذا لم تكن معرفة الله اختياريةً فيجب حينئذٍ الإذعان بأنَّ النظر والاستدلال هو أول الواجبات. ولكن إذا كان المقصود من الأول هو الأول من أي جهة كانت ففي هذه الحالة يكون القصد هو الواجب الأول. [الخواجة نصير الدين الطوسي، تلخيص المحصل: 59]

المحتمل فهي واجباتٌ عمليةٌ يحكم بها العقل بنحو عامٍّ، نعم هي طبقت في المقام لأجل أن تشكّل دافعاً للإنسان نحو البحث عن معرفة المبدأ لهذه النعم أو الضرر المحتمل، وهذا لا يعني أنها أصبحت الواجب الاعتقادي الأول؛ إذ إنها من مفردات الحكمة العملية وليست من قضايا الحكمة النظرية لتكون واجباً اعتقادياً أولاً أو ثانياً، فالمطلوب الأول للإنسان في مجال الرؤية الكونية والعقيدة هو معرفة المبدأ الأول لهذا الوجود بكل تفصيلاته، بغض النظر عما كان سبباً لحصول ذلك. [التحرير]

(*) إذا كان المقصود من الاعتقاد هو الاعتقاد بالمعنى المنطقي - أي بمعنى التصديق - فهو من مقولة العلم والمعرفة، وهو غير الإيمان؛ لأنه عبارة عن حالة نفسانية توجب المطاوعة والانفعال القلبي الذي يوجب التقيد بالأعمال المناسبة للمعرفة المفروضة؛ ولهذا قد يتخلف الإيمان عن المعرفة والعلم كما في قوله تعالى: {جَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلُمًا وَعُظْمًا}. ويقابلها الكفر والجحود، وهو حالة غير إرادية وإن كانت مقدماتها إرادية ومنها المعرفة، فلا يصح جعل الإيمان الواجب الأول. [التحرير]

يعتقد البيجوري أيضًا أنه إذا كان المراد من الواجب الأول، هو الأول بحسب المقصود ففي هذه الحالة تكون معرفة الله هي الواجب الأول، ولكن إذا كان المراد من الأول ناظرًا إلى أول وسيلة ففي هذه الحالة يكون النظر والاستدلال أول واجب، وإذا كان ناظرًا إلى الطريق والوسيلة البعيدة فيجب الإذعان بأن الواجب الأول هو القصد. [البيجوري، حاشية الإمام البيجوري على جوهرة التوحيد: 37 و38؛ الشيرازي، الإشارة: 372]

يعترض السيّد عميد الدين العبيدي على هذه النظريّات قائلاً: «إذا كانت معرفة الله واجبةً من باب شكر المنعم ودفع الضرر المحتمل، ففي هذه الحالة لا يمكن عدّ معرفة الله أول الواجبات بحسب المقصود أولاً وبالذات؛ لأنّ المقصود بالأصالة والمراد بالذات هو شكر المنعم أو دفع الضرر المحتمل، إذن يجب أن يكون هو الواجب الأول؛ لا معرفة الله» [العبيدي، إشراق اللاهوت: 29].

النظرية المختارة

يتّضح من نقد النظريّات الأربع الأولى، وكذلك من نقد النظرية الخامسة التي هي أقرب النظريّات إلى الواقع، أنّ هناك فرضين في هذا البحث، أحدهما أنّ الإنسان يحمل معرفة الله الفطريّة والقلبيّة، والآخر هو أنّ الإنسان حين الولادة يشبه الورقة البيضاء. وعلى أساس الفرض الأول فإنّ الواجب الاعتقادي الأصليّ الأول هو الاعتقاد والإيمان بالله، وأول واجب مقدّم هو إرادة الإيمان بالله^(*). وكذلك على أساس الفرض الثاني، إذا كان المقصود من الواجب الأول هو الأول بحسب المقصود الأصليّ والواجب الأول الأصليّ، ففي هذه الحالة تكون معرفة الله أول واجب، وإذا كان المقصود من ذلك الأول بحسب أول فعل صادر من المكلف، ففي هذه الحالة يجب أن يكون القصد هو الواجب الأول؛ لأنّ الشكّ المنهجيّ من جملة الأفعال الاختياريّة أيضًا، وهو مسبوق بالإرادة والاختيار^(**).

(*) وقد تقدّم في تعليقاتنا السابقة أنّ هذا الفرض لا يمكن الالتزام به. [التحرير]

(**) قد تقدّم أيضًا ما فيه في جملة التعليقات السابقة، والصحيح الذي لا بدّ أن يقال: إنّ الواجب الاعتقادي الأول النفسي هو معرفة المبدأ الأول للوجود، ولا تكفي فيه المعرفة الفطرية كما تقدّم، ومقدّمته هو النظر والاستدلال، فيكون واجبًا بالوجوب المقدّم، فيجب تحصيله. [التحرير]

قائمة المصادر

1. الأمدي، سيف الدين، (1423 هـ)، أبعاد الأفكار في أصول الدين، أحمد محمد مهدي، القاهرة، دار الكتب.
2. ابن خلدون، عبد الرحمن، (1425 هـ) لباب المحصل في أصول الدين، أحمد فريد مزدي، بيروت، دار الكتب العلمية.
3. ابن ميثم البحراني، كمال الدين، (1406 هـ)، قواعد المرام في علم الكلام، السيد أحمد الحسيني، قم، مكتبة آية الله المرعشي النجفي.
4. أبو الصلاح الحلبي، تقي بن نجم، (1404 هـ)، تقريب المعارف، قم، انتشارات الهادي.
5. الأسدآبادي، سيد جمال الدين (1423 هـ)، التعليقات على شرح العقائد العضدية، السيد هادي خسروشاهي والدكتور عماره، بلا مكان.
6. الأشعري، أبو الحسن (1400 هـ)، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، ألمانيا، فرانس شتاينر.
7. برنجكار، رضا، (ربيع 1375 هـ)، "حضور اراده در مبادئ عمل" [حضور الإرادة في مبادئ العمل].
8. البغدادي، عبد القاهر، (2003 م)، أصول الإيمان، إبراهيم محمد رمضان، بيروت، دار ومكتبة الهلال.
9. بيارجمندي خراساني، يوسف وآرام حائري، شيخ محمد يوسف (1381 هـ)، مدارك العروة، النجف، مطبعة النعمان.
10. البيجوري، إبراهيم، (1429 هـ)، حاشية الإمام البيجوري على جوهر التوحيد، تحفة المريد على جوهر التوحيد، محمد الشافعي، القاهرة، دار السلام.

11. التفتازاني، سعد الدين، (1409 هـ)، شرح المقاصد، عبد الرحمن عميرة، قم، الشريف الرضي.
12. الجرجاني، مير سيد شريف، (1325 هـ)، شرح المواقف، بدر الدين النعساني، أفتست قم، الشريف الرضي.
13. الجويني، عبد الملك، (1420 هـ)، الشامل في أصول الدين، بيروت، دار الكتب العلمية.
14. الحمصي الرازي، سديد الدين (1412 هـ)، المنقذ من التقليد، قم، مؤسسة النشر الإسلامي.
15. حمود، محمد جميل، (1421 هـ)، الفوائد البهية في شرح عقائد الإمامية، بيروت، مؤسسة الأعلمي.
16. ديكارت، رينه، (1369 هـ)، "تأملات در فلسفه اولی" [تأملات في الفلسفة الأولى]، أحمد أحمدي، طهران، مركز نشر دانشگاهی.
17. السبزواري، قطب الدين، (1373 هـ)، الخلاصة في علم الكلام، رسول جعفریان، قم، مكتبة آية الله المرعشي النجفي.
18. السيد المرتضى، السيد أبو القاسم علي، (1387 هـ)، جمل العلم والعمل، النجف الأشرف، مطبعة الآداب.
19. السيد المرتضى، السيد أبو القاسم علي، (1405 هـ)، رسائل الشريف المرتضى، السيد مهدي الرجائي، دار القرآن الكريم، قم.
20. السيد المرتضى، السيد أبو القاسم علي، (1411 هـ)، الذخيرة في علم الكلام، السيد أحمد الحسيني، قم، مؤسسة النشر الإسلامي.
21. الشيخ الصدوق، محمد بن بابويه، (1398 هـ)، التوحيد، قم، دفتر

انتشارات اسلامي.

22. الشيرازي، أبو إسحاق، (1425 هـ)، الإشارة إلى مذهب أهل الحق، محمد حسن إسماعيل، بيروت، دار الكتب العلمية.

23. الطوسي، الخواجة نصير الدين، (1405 هـ)، تلخيص المحصل المعروف بنقد المحصل، بيروت، دار الأضواء.

24. العبيدي، سيد عميد الدين، (1381 هـ)، إشراق اللاهوت في نقد شرح الياقوت، علي أكبر ضيائي، طهران، ميراث مكتوب.

25. العلامة الحلي، الحسن بن يوسف، (1363 هـ)، أنوار الملكوت في شرح الياقوت، محمد نجمي الزنجاني، قم، الشريف الرضي.

26. العلامة الحلي، الحسن بن يوسف، (1386 هـ)، معارج الفهم في شرح النظم، قم، دليل ما.

27. العلامة الحلي، الحسن بن يوسف، (1414 هـ)، المسك في أصول الدين والرسالة الماتعية، رضا أستاذي، مشهد، مجمع البحوث الإسلامية.

28. العلامة الحلي، الحسن بن يوسف، (1415 هـ)، مناهج اليقين في أصول الدين، طهران، داره الأسوة.

29. العلامة الحلي، الحسن بن يوسف، (1426 هـ)، تسليك النفس في حظيرة القدس، فاطمة رمضاني، قم، مؤسسة امام صادق (ع).

30. العلامة المجلسي، محمد باقر، (1403 هـ)، بحار الأنوار، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

31. العلامة المجلسي، محمد باقر، (1404 هـ)، مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، السيد هاشم الرسولي، طهران، دار الكتب الإسلامية.

32. الفاضل المقداد، أبو عبد الله المقداد، (1405 هـ)، إرشاد الطالبين إلى نهج المسترشدين، السيد مهدي الرجائي، قم، انتشارات مكتبة آية الله المرعشي النجفي (ره).

33. الفاضل المقداد، أبو عبد الله المقداد، (1422 هـ)، اللوامع الإلهية في المباحث الكلامية، الشهيد القاضي الطباطبائي، قم، دفتر تبليغات إسلامي.

34. القاضي عبد الجبار، ابن أحمد، (1422 هـ)، شرح الأصول الخمسة، أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

35. القزويني، سيد أمير محمد، (1420 هـ)، الآلوسي والتشيع، قم، مركز الغدير للدراسات الإسلامية.

36. كاشف الغطاء، علي، (1422 هـ)، النور الساطع في الفقه النافع، النجف الأشرف، منشورات مؤسسة كاشف الغطاء العامة.

37. الكليني، محمد بن يعقوب بن إسحاق، (1407 هـ)، الكافي، علي أكبر الغفاري ومحمد الآخوندي، طهران، دار الكتب الإسلامية.

38. المؤيدي، إبراهيم بن محمد بن أحمد، (1422 هـ)، الإصباح على المصباح في معرفة الملك الفتاح، عبد الرحمن شايم، صنعاء، مؤسسة الإمام زيد بن علي.

39. الملا صالح المازندراني، محمد، (1388 هـ)، شرح أصول الكافي، العلامة الشعراني وعلي أكبر الغفاري، طهران، دار الكتب الإسلامية.

1. The first part of the document

2. The second part of the document

3. The third part of the document

4. The fourth part of the document

5. The fifth part of the document

6. The sixth part of the document

7. The seventh part of the document

8. The eighth part of the document

9. The ninth part of the document

10. The tenth part of the document

11. The eleventh part of the document

12. The twelfth part of the document

13. The thirteenth part of the document

14. The fourteenth part of the document

15. The fifteenth part of the document

16. The sixteenth part of the document

17. The seventeenth part of the document

18. The eighteenth part of the document

19. The nineteenth part of the document

20. The twentieth part of the document

21. The twenty-first part of the document

22. The twenty-second part of the document

23. The twenty-third part of the document

24. The twenty-fourth part of the document

25. The twenty-fifth part of the document

دراسات

107 صالح الوائلي

المنهج التكاملي والرؤية الوجودية

139 الدكتور صفاء الدين الخرجي

العلاقة بين العقيدة والسلوك..
عقيدة الإرجاء المعاصر نموذجًا

169 الدكتور يحيى آل دوشي

المنهج القرآني في تأصيل العقيدة..
دراسة تحليلية تطبيقية

المنهج التكاملي والرؤية الوجودية

صالح الوائلي

الخلاصة

البحث هو دراسة تحليلية جادة لعملية التفكير المنهجي في الوصول إلى الحقائق الكونية العليا التي يعبر عنها بالرؤية الكونية أو الفلسفية التي تشكل عقيدة الإنسان الإدراكية حول هذا الوجود، والهدف من هذا البحث هو إعطاء رؤية حول السلوك المنهجي الإيجابي في عملية بناء المنظومة العقدية من خلال استثمار الأدوات المعرفية كافة والاستفادة القصوى من معطياتها في إثبات الحقائق الوجودية، وتقديم معالجة حقيقية للتعارض الحاصل بينها بدوًا، كما ونسعى من خلال البحث التوصل إلى رؤية واضحة في جعل الأدوات المعرفية تكاملية لا تهادمية؛ وذلك بالرجوع إلى مصدر حجيتها الوحيد الذي هو العقل الإدراكي الحاكم العلمي المطلق في مستويات الفكر كافة.

المفردات الدلالية: المنهج، المعرفية، التكاملية، العقيدة، الأدوات.

مقدمة

ليس ثمة كائنٌ عاقلٌ يعيش في هذا الكون لا يحمل رؤيةً عمّا حوله، وهذه الرؤية قد يعبر عنها في المصطلح الفلسفيّ بالرؤية الكونية أو رؤية العالم (World View) وصورته، ويعبر عنها أيضًا في المصطلح الكلاميّ بالعقيدة.

وقد تعرّف الرؤية الكونية بأنها مجموعة الآراء والأفكار الكلية حول مبدأ الوجود ومنتهاه والواسطة بينهما [انظر: مصباح يزدي، دروس في العقيدة الإسلامية، ص 22]، وينبغي الإشارة هنا إلى أنّ مصطلح الرؤية الكونية يوهّم الاختصاص بالكون (Universe) دون الوجود الإلهي، بيد أنّ الصحيح شموله لهذا الوجود. ولدفع هذا أفضل استخدام مصطلح الرؤية الوجودية بدلًا من الرؤية الكونية، وقد ورد عن أمير المؤمنين عليه السلام: «رحم الله امرئًا أعدّ لنفسه واستعدّ لرمسه وعلم من أين وفي أين وإلى أين» [الفيض الكاشاني، الوافي، ج 1، ص 116]. فمن رحمة الله - تعالى - على العباد أن جعل لهم حاجات تسوقهم لمعرفة المبدأ والمنتهى والوسيلة التي من خلالها يصلون إلى هدفهم الوجودي وينالون كمالاتهم المنشودة.

108

والسبب الذي يجعل الإنسان مضطّرًا لتبني رؤية وجودية أو عقيدة ما، هو أنّه كائنٌ مفكّرٌ بطبعه، مدركٌ لنفسه ولحاجاتها التي تصنع هدفه الوجودي، ذلك الهدف الذي يقف وراء الدوافع والمواقف الإنسانية كافة، هو السعادة والاستقرار النفسي.

في الوقت ذاته يدرك الإنسان أنّ حاجاته النفسية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال تفاعله الوجودي مع محيطه، فيضطرّ إلى التعرّف على نواميس محيطه الوجودي، ليتسنى له من خلال تلك المعرفة التوصل إلى كيفية التعااطي معه للحصول على مقتضيات السعادة واللذة وتجنّب منافياتها من مقتضيات الشقاء والألم، فمن جهل محيطه الوجودي اصطدم بقوانينه الصارمة، ومما لا شك فيه أنّ الاصطدام بالقوانين يكلف - لا محالة - فقدان جملة من الإمكانيات التي من شأنها تأمين جانب من سعادة الإنسان، وتدفع عنه جانبًا من شقائه، وقد يكون الجهل بالمحيط الوجودي سببًا لفواته فرص الاستفادة منه واستثماره على الوجه المطلوب،

فيفقد بذلك الكثير مما يسعى لتحقيقه.

وهذا - في الحقيقة - هو ما يدفع الإنسان بنحوٍ فطريٍّ غريزيٍّ للتعرف على قوانين الطبيعة وأسرارها، فباكتشاف قانون الجاذبية والحركة في الفيزياء النيوتنية - مثلاً - أمّن الإنسان الكثير من المنافع التي لم يكن يتمتع بها، ودفع عن نفسه الكثير من الأضرار الحياتية التي كان يعاني منها قبل هذه الاكتشافات، وهكذا في كل قانونٍ جديدٍ يكتشف في عالم الطبيعة وفي أيّ حقلٍ من حقولها، فإنه يدفع الحياة إلى الأمام.

فالمتتبع يعرف مقدار ما ساهمت به الاكتشافات العلمية المتلاحقة لقوانين الطبيعة في تسخير إمكانياتها لخدمة البشرية، وبفضلها انخفض معدّل الوفيات في المجتمعات البشرية، وارتفع معدّل متوسط الأعمار، وأصبحت الحياة أكثر رفاهيةً من ذي قبل، وبدون شكّ أنّ الجهل بهذه القوانين كان سبباً لفقدان الكثير من تلك المنافع والوقوع في الكثير من الأضرار، فالطبيعة في العصور السالفة كانت تفتك بالإنسان بأوبئتها وكوارثها المختلفة، والسبب هو جهل الإنسان بقوانين الطبيعة، وبتعبيرٍ فلسفيٍّ الجهل بالرؤية الوجودية لعالم الطبيعة، الذي يجعله يجهل سبيل التعاطي مع الطبيعة، والتخبّط في مجاراتها سلوكياً، فتسحقه.

من هنا يتبيّن مدى أهميّة الرؤية الوجودية والعقدية للإنسان؛ لأنّها معرفة لقوانين الوجود ونظامه، وعلى ضوءها يحدد الإنسان مواقفه العملية السلوكية، فمن يعتقد أنّ الوجود هو في حدود عالم الطبيعة فحسب، فإنّ أهدافه الوجودية تتحدّد بحدودها، ويكفيه البحث عن القوانين المتعلقة بالطبيعة ليؤمن بذلك منفعه ومصالحه المادية. أمّا من يعتقد بأنّ الوجود يتعدّى أفق الطبيعة، وأنّ هناك عالماً ما وراءها، فإنّ اكتشاف القوانين المتعلقة بالطبيعة - وإن كانت تؤمّن له مقداراً من مصالحه - لا تجعله مطمئناً مستقراً، بل يبقى يعيش القلق من تلك المساحة الوجودية اللامتناهية، وأنّى له أن يؤمّن مصالحه فيها ويدفع المضار المترتبة على جهله بقوانينها، خصوصاً مع اعتقاده بأنّ لها تأثيراً مباشراً على وجوده وخلوده. من هنا يدرك هذا الإنسان لا بدّية السعي لمعرفة تلك القوانين المتعلقة بذلك العالم

الماورائي العظيم.

وبطبيعة الحال إذا كان اكتشاف قوانين الطبيعة وعلاقاتها معقدًا وعسيرًا ويحتاج إلى جهودٍ حثيثةٍ في التوصل إليها، فإنّ قوانين عالم ما ورائها سوف لا يكون أقلّ من ذلك، إن لم يكن أشدّ تعقيدًا، بل قد يستحيل اكتشافها وفق أدواتنا المعرفيّة المتاحة لنا، فلعلنا نعجز كبشر عن استكشاف ذلك العالم وقوانينه بنحوٍ تفصيليّ، فلا محيص من البحث عن وسيلةٍ تمتلك عينًا قدسيّةً قادرةً على مشاهدة الغيب الماورائي؛ لمعرفة تلك القوانين وسبل التعااطي معها، وسوف تأتي الإشارة إلى هذه المطالب في طيّات البحث.

من هنا ندرك ضرورة أن تكون تلك العقيدة والرؤية مطابقةً للواقع؛ كي لا يُضللّ السبيل إلى الغاية المطلوبة.

وفيما لو فكّر الإنسان في إنشاء حضارةٍ مجتمعيّةٍ ناهضةٍ، فإنّه لا يجد بدءًا من تبني رؤيةٍ كونيّةٍ منسجمةٍ مع الواقع. قال ألبرت شفيتر - أحد المفكرين الغربيين - في معرض حديثه عن الرؤية الوجوديّة: «إنّ أعظم الواجبات الملقاة على عاتق الروح إيجاد نظرةٍ إلى العالم، فيها جذور كلّ الأفكار والمعتقدات وألوان النشاط المتّصلة بالعصر، ولا نستطيع الوصول إلى الأفكار والمعتقدات التي هي أسس الحضارة عامّةً، إلّا بالحصول على نظرةٍ للعالم تتفق مع الحضارة... إذ إنّها مضمون أفكار المجتمع والأفراد الذين يؤلّفون أفكارهم عن الطبيعة وعن موضوع العالم الذي يعيشون فيه، وعن مكانة الإنسان والأفراد ومصيرها...» [شفيتر: فلسفة الحضارة، ص 67].

والعقيدة - أيّ عقيدةٍ - على مرتبتين، مرتبةٍ أولى تشكّل أصول العقيدة بنحوٍ كليّ، ومرتبةٍ أخرى متفرّعةٍ عن الأصول، وهي تفاصيل العقيدة العليا.

ولأجل هذا كلّهُ احتجنا إلى البحث عن الأدوات المعرفيّة وطبيعة العلاقة الجدليّة بينها؛ لتحديد حجّيتها ومدى حاكميّة بعضها على بعض؛ لنستكشف من

خلالها حدود عالمنا والقوانين التي تحكمه؛ علّنا نصل إلى معرفة كيفية التعاطي معها وتطويرها في خدمة تحقيق أهدافنا الوجودية.

والبحث يتضمن نقاطاً أساسية تمثل مقدماتٍ لنتيجة تأتي بعدها، وهي كالتالي:

أولاً: أدوات تكوّن المعرفة البشرية (Cognitive Tools)

قال الله تعالى في محكم كتابه العزيز: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [سورة النحل: 78].

لو عدنا في ذاكرتنا القهقري لوجدنا أنّ صورها يضعف تماسكها شيئاً فشيئاً، ثم تتبعثر لتصل إلى نقطة يتلاشى فيها كلّ شيءٍ حتّى ذواتنا، وهذا يعني أنّ الإنسان كان في مرحلةٍ ما يغمره الجهل المطلق، وحسب تعبير الآية الشريفة «لا تعلمون شيئاً».

والسؤال هنا هو كيف استطاع الإنسان إخراج نفسه من مرحلة الجهل المطلق إلى مرحلة العلم والمعرفة؟ كيف حصل لديه هذا الركام الهائل من الإدراكات والمعارف؟

الآية الشريفة أشارت بوضوح إلى الأدوات التي خرج بها الإنسان من ظلمة جهله المطلق إلى عالم النور والمعرفة، ﴿وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ﴾، والآية تبدأ بأداة الحسّ؛ لأنّها - كما سيأتي - أول وسيلة يستخدمها الإنسان، لا سيّما السمع فقد ذكرت بعض الأبحاث العلمية أنّ هذه الحاسة تعمل عند الجنين قبل كلّ الحواسّ في بطن أمّه، فهو يسمع الأصوات ويتأثر بها، والسمع طريق لمدرجات الإنسان السمعية، وبطبيعة الحال فإنّ المدرجات السمعية تشمل المنقولات الدينية والتاريخية والأدبية التي تحصل عادة بالنقل الشفويّ؛ ولذا ومن باب التغليب يعبر أحياناً عن النصوص حتّى المكتوبة منها بالمسموعات.

وأما الأبصار والأفئدة التي جاءت بصيغة الجمع في الآية بخلاف السمع الذي جاء بلفظ المفرد، فقد ذكر بعض المفسرين أسباباً وجيهةً لذلك، وليس محلّ ذكرها هنا، ويمكن أن يقال إنّ للبصر استعمالين، أحدهما بمعنى النظر والإدراك الحسيّ

الذي يحصل من انعكاس الموجات الضوئية واللونية على العين، والآخر بمعنى الوعي والإحاطة العلمية والفهم، قال تعالى: ﴿وَإِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى لَا يَسْمَعُوا وَتَرَاهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [سورة الأعراف: 198]، وعلى المعنيين فإنّ البصر يعطي مفهوم الإدراك الحسيّ أو الإدراك الفهمي.

وكذلك الأفتدة جمع فؤاد بمعنى القلب، الذي ذكر المفسرون له معاني متعدّدة منها العقل، وهو أنسب لأصل اللغة؛ فإنّ الفؤاد سمّي بذلك لتفوّده أي توقّده [انظر: الفراهيدي، كتاب العين، ج 8، ص 79]، فهو للعقل أقرب مأخذًا، فهذه هي الطرق التي أشار القرآن إليها في تشكيل منظومة الإنسان المعرفيّة وخروجه من الجهل المطلق.

فالأدوات المعرفيّة وجدانًا وقرآنًا ثلاث:

الأولى: الحسّ (Sense): وهو الأداة التي تؤمّن للإنسان مدركاته الحسيّة سواءً الداخليّة منها كاللذّة والألم الحاصلة عن طريق الحسّ الباطن والخيال والوهم، أو الخارجيّة كالمريّيات والمسموعات... التي تؤمّن الحواسّ الخمس الظاهريّة مباشرة.

❖ الثانية: النصّ: يتبادر من مفردة النصّ خصوص المكتوب كما في اللغة الإنجليزيّة (Text)، بيد أنّ مرادنا منه هو كلّ ما يؤمّن المدركات المنقولة، منقوشة كانت أو ملفوظة، وسواءً كان النصّ دينيًّا أم أدبيًّا أم تاريخيًّا.

❖ الثالثة: العقل (Mind): وهو الأداة التي تؤمّن للإنسان المدركات المستنتجة بالتحليل والتركيب الذهنيّ اعتمادًا على مدركاتٍ أوليّةٍ بسيطةٍ حاصلةٍ فيه يطلق عليها (البدهيّات).

وتجدر الإشارة إلى أنّ هناك من يصنّف هذه الأمور على مصادر المعرفة ويجعل الأدوات أمورًا أخرى، ومن نافلة القول أنّه لا مشاحة في الاصطلاح، لو لم يترتب

عليه أثر علمي أو عملي، ومن وجهة نظري فإن هذه أدوات المعرفة وليس منها مصادر معرفية سوى العقل الذي فيه الحثيثان معاً؛ وذلك لأن المصدر يعطي إيجاء بأنه يشتمل على معلومات خاصة به ونحن نستقي منه، بينما الحقيقة أن الحس يستخدم وسيلة للحصول على معلومات منفصلة عنه، وكذا النص هو ليس معلومات، وإنما وسيلة قولية أو كتابية تشكل رموزاً تدل على معلومات يدركها العقل وفق مقارنات خاصة، وهناك من يخلط بين الوحي والنص الديني، فالوحي مصدر للمعرفة، وهذا لا شك فيه، بيد أنه خاص بفئة محددة من البشر وهم الأنبياء، أما النص فهو وسيلة لنقل تلك المعرفة الوحيانية، فليس من الصحيح مقارنة بعضهم بين الوحي والعقل وهو في الواقع يشير إلى النص والعقل.

أما العقل فهو مصدر للمعرفة وأداة لها؛ لأن فيه معلومات خاصة به، ومن نتاجه فيمكن أن يكون مصدرًا معرفيًا من هذه الحثية، مضافاً إلى أنه أداة يستخدم للكشف عن معلومات خارجة عنه.

ثانياً: حجية الأدوات المعرفية

من الضروري دراسة كل أداة معرفية على حدة للتحقق من قيمتها العلمية وحدود حجيتها؛ ليتسنى لنا تحديد مدى القيمة المعرفية التي تحظى بها معطياتها.

بدايةً ينبغي التنويه إلى أن (الحجّة) أو القيمة العلمية لها معانٍ مختلفة، ومن أشهر معانيها في أصول الفقه (المنجزية والمعدّرية) سواءً أ حصلت من الدليل العلمي (القطع) أم لم تحصل منه، وهناك معنى آخر مشهور أيضاً هو جعل الطريقة، أي أن الدليل الظني يكون بحكم الدليل العلمي، وهو يستلزم المعنى الأول المنجزية والمعدّرية، بيد أن مرادنا من الحجّة هنا هو خصوص الكاشفية التكوينية للدليل، ولسنا ناظرين إلى الأثر الشرعي (المنجزية والمعدّرية)، ولا الاعتبار الشرعي (جعل الطريقة).

بعد أن تبين هذا نشرع بالبحث حول حجّية أدوات المعرفة الثلاث حسب الترتيب التالي:

الأولى: أداة الحسّ: لا شك أنّ الحسّ بكلّ قسميه الباطني والظاهري يوفّر لنا مدركاتٍ هائلةً نتعاظم معها - عادةً - على أنّها حقائق غير قابلةٍ للشكّ، فعندما يدرك الإنسان جوعه باحساس باطني لا يفكر في أنّ ما أدركه وهم أم حقيقة بل يتحرّك بطبيعته لكي يسدّ جوعه الذي يشعر به، وكذا عندما يدرك لون السماء الزرقاء، فإنّه يحكم بثبوت اللون لها دون أي تأمل أو تروي، ويعدّ الإدراك الحسيّ المبدأ الأول للعلم الحسوبيّ؛ لأنّ العلم بالخارج يحصل به [انظر: الطباطبائي، مجموعة رسائل العلامة، كتاب البرهان، ص 224]، ولذا قال المعلّم الأوّل أرسطو: «إن فقدنا حسّاً ما فقد يجب ضرورةً أن نفقد علماً ما لا يمكننا تناوله» [أرسطو، منطق أرسطو، كتاب البرهان، ج 2، ص 385]، والذي يختصر عادةً بمقولة (من فقد حسّاً فقد علماً).

بيد أنّ هذا لا يمنع من حصول الخطأ في الأحكام الحسيّة أحياناً، كما في الحكم على السراب أنّه ماء، والقلم في قدح ماءٍ أنّه مكسور، في المشاهدة الأولى لهذه الظواهر.

114

والسؤال هو من الذي يحكم في الإدراكات الحسيّة، فيصيب تارةً ويخطئ أخرى؟ ومن الذي يحكم بأنّ هذا خطأ من الادراكات وهذا صواب؟ فلا زال الحسّ ينقل لنا السراب على شكل الماء، والقلم في قدح الماء على شكلٍ أنّه مكسور، ومع ذلك فإنّنا لا نحكم بمائيّة السراب ولا بانكسار القلم في قدح الماء إلّا في مشاهداتنا الأولى.

وعلى هذا فإنّه بعد الفراغ من سلامة الأداة الحسيّة لا يوجد لدينا حسّ صحيحٌ وحسّ خاطئٌ، بل الحسّ أداةٌ تدرك لنا الشيء المحسوس وتنقله بكل ملابسته في ظرفه، فمائيّة السراب وانكسار القلم ليست صورةً حسيّةً خاطئةً، بل هي صورةٌ بشروطٍ خاصّةٍ متأثرةٌ بقانونٍ طبيعيّ.

فإذن هناك حاكمٌ وراء الحسّ هو من يتولّى عمليّة الحكم بالإثبات أو النفي

ويميز بين ما هو صحيح من الإدراكات الحسية وما هو خاطئ منها، وهذا الحاكم هو ما يطلق عليه في الاصطلاح المعرفي بالعقل.

وهناك توهم لدى أتباع المنهج الحسي أن التجربة قائمة على أساس المعطيات الحسية لا غير، وليس للمدركات العقلية المسبقة أي دخل في نتائجها - كما أشار إلى ذلك ديفيد هيوم [انظر: هيوم، تحقيق في ذهن البشري، ص 62 - 67] - وبالعودة إلى حقيقة التجربة نجد أنها لا يمكن أن تنتج لنا شيئاً بالاعتماد على المشاهدات الحسية فحسب، بل لا بد أن تعتمد في مقام التعميم على شيء وراء الحس لتبرير التعميم، وبناءً على المنطق الأرسطي فإنه توجد كبرى عقلية يعبر عنها بـ (الاتفاقي لا يكون دائماً ولا أكثرية)، فلو حصل لنا ركام من المشاهدات الحسية لظاهرة ما، لا يمكن أن نخلص إلى حكم كلي لهذه الظاهرة دون الاعتماد على تلك الكلية، فلو شاهدنا تمدد الحديد بالحرارة لآلاف المرات، لا نحصل على مبرر تعميم الحكم لكل الأفراد، بحيث يسوغ لنا أن نقول: (كل حديد يتمدد بالحرارة) ما لم ينضم إلى مشاهداتنا حكم عقلي بدهي يسمح بالتعميم، وهذا الحكم البدهي - كما في المنطق الأرسطي - هو (الاتفاقي لا يكون دائماً ولا أكثرية) [انظر: ابن سينا، الشفاء، البرهان، ص 95].

وأما بناءً على المنهج الاستقرائي فإن المبرر للتعميم هو تراكم الاحتمالات التي تضعف من احتمال أن يكون الحكم صدفة، وكلما ضعف احتمال الصدفة كلما اشتد حكم التعميم، والذهن لا يتعاطى مع الاحتمال الضعيف وإن كان موجوداً واقعاً [انظر: الصدر، دروس في علم الأصول، ح 3، ص 121]. ولكن أحكام العقل لا تهمل أي احتمال مهما كانت ضآلته، فالقضية لا تصبح ضرورية ولا تخرج من إمكانها ما لم ينتفي احتمال الصدفة واقعاً.

وبهذا يتضح أن المنهج الحسي التجريبي فاقد لأي قيمة علمية ما لم يستعن بأداة العقل والمنهج العقلي.

وكذا ما يتعلق بالحس الباطني المعبر عنه بالعلم الحضورى، فإنه لا يتجاوز عن كونه مشاهدة محسوسة لحالات النفس، وبالتالي ليس فيه قابلية الحكم على شيء،

أو التعميم ما لم يمرّ عن طريق قناة العقل، أمّا في ما يرتبط بالشهود والمكاشفة فقد احتار بعض العرفاء في مصدر حجّيتها، فذهب بعضهم إلى أنّ مصدر حجّيتها النصّ الدينيّ [انظر: ابن عربي، الفتوحات المكيّة، ج 1، ص 31]، وبعضهم ذهب إلى أنّ مصدرها شيخ الطريقة أو المرشد [انظر: الإسكندري، مفاتيح الفلاح، ص 30؛ الشعراني، لوائح الأنوار القدسيّة، ج 1، ص 51]، وآخر إلى أنّ كلّ عارفٍ فمُشاهدته حجةٌ له [انظر: القيصري، شرح فصوص الحكم، ص 101]. وكلّ هذه في الحقيقة تخرّصاتٌ لا تنتهي إلى قرارٍ؛ لأنّ النصّ الدينيّ كما سوف يأتي ليس له حجّة ذاتيّة، ومبتلى بمشاكل سنديّة ودلاليّة، وشيخ الطريقة بشرٌ لا حجّة لكلامه ما لم يكن معصوماً، والعصمة محصورةٌ في أهلها، وكون كلّ مكاشفة حجةً على صاحبها فهو اعتراف بالنسبيّة المطلقة وسقوط في وحل السفسطة، وفقدانٌ لأيّ قيمة علميّة.

فليس هناك طريقٌ لتصحيح حجّة المكاشفة والشهود سوى العقل البرهانيّ، وهذا ما تمسّك به بعضهم لتصحيح المكاشفات حين فقدان المعيار. [انظر: ابن تركه، تمهيد القواعد، ص 589]

الثانية: أداة النصّ: ونقصد بها كلّ ما يعبر عن مقصود المتكلّم بدلالات قوليّة أو كتابيّة، وما يعنينا هو النصّ الدينيّ، أي الصادر من جهة مقدّسة (الإله أو النبيّ أو الوصي)، والمعبر عنه بالتراث الدينيّ بالآية أو الرواية أو الحديث، وفي خصوص الدين الإسلاميّ الكتاب (القرآن الكريم) والسنة المحكيّة (أقوال المعصومين).

النصّ الدينيّ كأيّ نصّ خاضعٌ لمعايير في تحديد مدى صدقه، والمعايير - كما يذكرها الفقهاء والأصوليون - على قسمين: سنديّة ودلاليّة، ونعني بالمعايير السنديّة الخصائص الكميّة والكيفيّة لوسائل نقل الخبر (المخبرين)، فقد ينقل الخبر مجموعةً كبيرةً من الناس يمتنع تواطؤهم على الكذب لاختلاف مشاربهم وحالاتهم، ويطلق على هذا النوع من الخبر بالمتواتر، وهنا لا يوجد داعٍ لمعرفة أحوال المخبرين الفرديّة الدخيلة في صدق الخبر أو كذبه، وقد ينقل الخبر بدرجةٍ كميّة أدنى من ذلك، بحيث لا يمتنع تواطؤهم على الكذب، ويطلق عليه الخبر الواحد، وفي هذا النوع

نحتاج إلى معرفة أحوال المخبرين الفردية.

ولا شك أن الخبر المتواتر قطعي من حيث الصدور، لامتناع الكذب فيه عقلاً^(*)، وحجية القطع ذاتية، أما الخبر الواحد فإنه دون ذلك، فقد يكون ظنيًا أو مشكوكًا أو حتى محتملاً.

فلو كانت السلسلة الرجالية الناقلة للخبر الواحد ثقةً عدولاً فإن الخبر يدخل ضمن دائرة الظن المشهور حجته بين الأصوليين.

أما المعايير الدلالية فهي التي يستكشف منها مدلول النص ومراد المتكلم أو كاتب النص، وهي معايير عرفية، من قبيل أن في كل نص دلالة تصويرية أولية تحصل من خلال المفردات أو الجمل المؤلفة منها، ودلالة تصديقية وهي على نحوين: تصديقية أولى، ويعبر عنها بالاستعمالية، أي أن المتكلم أو الكاتب أراد استعمال هذه المفردات وقصد إحضار معانيها في ذهن السامع أو القارئ؛ وتصديقية ثانية، ويعبر عنها بالجدية، حيث يستفاد من حال المتكلم ومجموع الكلام والقرائن المتصلة والمنفصلة أن ما يقوله يريد به جدًا. [انظر: الهاشمي، بحث في علم الأصول مباحث الدليل اللفظي، ج 1، ف 4]

فمن خلال المعايير السندية والدلالية يمكن أن نتوصل إلى معرفة نصية، بيد أن المشكلة في القيمة العلمية لهذه المعرفة، فالنص قد يبتلى بمشكلة سندية فيما لو كان خبرًا واحدًا، وفي السلسلة قطع أو مخبرون غير ثقة أو غير ذلك، ومع تسليم

(*) وقوع الكذب في الخبر المتواتر ممتنع عقلاً - بناءً على المنطق الأرسطي - وذلك لاعتماده قياسًا كبراه عقلية، إما بحسب القاعدة العقلية (الاتفاقي لا يكون أكثرًا)، وفرض تكرار الكذب من مخبرين كثيرين مختلفة أحوالهم يكون من الاتفاقي الأكثر المنفي وفق الكبرى المتقدمة، فالتواتر بناءً على هذا المنطق يقترب من التجربة فيكون ضروري الصدق، وإما بحسب حساب الاحتمالات، فإنه يضعف احتمال وقوع الكذب في الخبر المتواتر إلى درجة لا تكاد تنوهم، بيد أن العقل لا يحكم بضرورة القضية؛ لأن احتمال الخلاف مهما ضعف فهو لا يزول واقعًا فتكون القضية ممكنة ولا تصل حد اليقين الثابت.

كون المخبرين ثقة فإنّ الخبر يصبح مظنون الصدور، وتأتي مشكلة أنّ الظنّ حجة. ومع تسليم بحجّة السند لكون النصّ متواتراً أو بناءً على حجّة خبر الواحد سنداً، فهناك مشكلة الدلالة، فأغلب النصوص دلالتها ليست قطعية، أي أنّها ليست نصّاً في المعنى، بل ظاهرة أو مجملّة فيه، والظاهرة منها تحتمل ولو ضعيفاً معنى أو معاني أخرى، أمّا المجملّة فتتساوى فيها احتمالات المعاني المتعدّدة، وكلّ ذلك لا ينتج لنا دلالة قطعية في إرادة الاستعمال ولا مراد المتكلم الجدّي، وقد وقع الكلام بين الأصوليين في حجّة ظواهر النصوص كون الدلالة فيها ظنيّة، وحتى من قالوا بحجّيتها لم يعدّوها في المسائل العقديّة، لا سيّما المرتبة الأولى (أصول العقيدة)، إلّا من شدّ، علماً أنّ ممّا يستدلّ به الأصوليون على حجّة النصوص في أخبار الآحاد هو السيرة العقلائيّة وكون منشئها عقليّاً؛ وذلك للزوم عسر التفاهم بدون اعتماد أخبار الآحاد، وأيضاً يستدلّ بدليل الانسداد القاضي بلزوم الإطاعة الظنيّة في التكاليف المعلومة، بناءً على مقدّمات عقلية صرفة [الأنصاري، فرائد الأصول 1: 228]، قال في الكفاية: «دليل الانسداد، وهو مؤلّف من مقدّمات يستقلّ العقل مع تحقيقها بكفاية الإطاعة الظنيّة... ولا يكاد يستقلّ بها بدونها». فقد ركب صاحب الكفاية دليل الانسداد من مقدّمات خمس كما يلي:

الأولى: العلم إجمالاً بثبوت تكاليف في الشريعة.

الثانية: انسداد باب العلم والعلمي في مقام تعيينها.

الثالثة: عدم جواز إهمالها رأساً لمجرّد انسداد باب العلم.

الرابعة: عدم جواز الرجوع إلى القواعد والأصول المقرّرة أو المحتمل تقرّرها في كلّ

مسألة من أصالة البراءة أو الاحتياط أو الاستصحاب أو القرعة.

الخامسة: عدم جواز الأخذ بالموهومات في مقابل المظنونات. [الآخوند، كفاية الأصول:

ص 311]

ومن هنا فإنّ العقل يستقلّ بلزوم الإطاعة الظنيّة لتلك التكاليف المعلومة.

وينبغي الالتفات إلى أنّ كلام علماء الأصول في حجّة النصوص يراد منه ما أشرنا إليه آنفاً المنجزية والمعدّرية أو جعل الطريقيّة، لا الكاشفيّة عن الواقع، والحديث في العقائد وحجّة الطرق الموصلة لها حديثٌ عن كاشفيّة هذه الطرق عن الواقع؛ ولذا فإنّ العقل لا يرى للظنّ أيّ حجّة في الكشف عن الواقع لاحتمال النقيض، وهو ما يرشد إليه القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [سورة الإسراء: 36] وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [سورة النجم: 28].

وعلى هذا فإنّ حجّة النصّ الديني ليست ذاتيّة، وإنّما تكتسب من مقدّماتٍ عقلية، سواءً كان النصّ متواتراً أم أخباراً آحاداً، ومن ناحية أخرى فإنّه في مقام العقائد ومعرفة الحقائق غير تامّ الكاشفيّة، وبالتالي فإنّه لا يكون حجّة إلا بمقدار ما جوّزه العقل كما سيأتي.

الثالثة: العقل: بناءً على ما تقدّم، فإنّ أداتي الحسّ والنصّ ليستا من القوى الحاكمة في مملكة الإنسان، بل توقّران معلوماتٍ خاصّة في دائرة محدّدة، ما يوفّرانه من معلوماتٍ مشوبة بجملة من الملابسات بحاجة إلى قوى تميّزه وتحاكمه وتحكم عليه، وليست إلا العقل، وقد تقدّم أنّ العقل له حيثيتان: الأولى أنّه أداة توقّر معلوماتٍ خاصّة لا يمكن لأيّ أداة أخرى توفيرها، والثانية أنّه يقوم بعملية الفرز والحكم انطلاقاً من الأحكام الفطرية المبتنية على القضايا الأوليّة البديهية الواضحة عند كلّ العقول، والصادقة بذاتها، مثل امتناع اجتماع النقيضين والضدين، وأصل العلّية، وقانون الهوية، وغيرها، وتعدّ هي الميزان المعرفي، والأساس الحقيقي لمنظومة الإنسان المعرفيّة، وبدون الاتّكاء على هذه القضايا ليس أمامنا إلا بحرٌ متلاطمٌ من الجهل والأوهام، وهذا لعمرى هو التيه العظيم! فالعقل هو تلك القوة التي تعتمد السير الفكريّ وفق قواعد محدّدة للوصول إلى نتائج حقيقيّة واقعيّة، وهذا معنى أنّ حجّيته ذاتيّة، فهو لا يحتاج في أحكامه إلى معيارٍ خارجٍ عن نطاق حكومته.

ثالثاً: المنهج المعرفي ودوره في تصنيف المدارس الفكرية

المنهج المعرفي (Cognitive Approach):

يمكن تعريف المنهج المعرفي بأنه رؤية معرفية في صلاحية أداة أو أدوات معرفية محدّدة لتشكيل منظومة فكرية أو رؤية كونية أو اكتشاف حقائق خاصّة.

لم يكن البحث حول المناهج المعرفية بحثاً مستقلاً ولم يكن مثاراً عند القدماء، ولعلّ السبب هو أنّ المناهج تعدّ من المسلّمات لديهم، نعم يمكن عدّ بحث (الصناعات الخمس) في المنطق الأرسطي بحثاً معرفياً حول المناهج، وإن لم يكن معنوّاً بهذا العنوان، بيد أنّ مفكّري العصر الحديث بسبب الجدل الدائر حول أصالة الإيمان أو العقل، وعلاقة اللاهوت بالعلم أثاروا مسألة المعايير في المعرفة الدينية، ومن أبرز هؤلاء فرانسيس بيكون وجون لوك وديفيد هيوم وغيرهم، وقد أولوا هذا البحث اهتماماً كبيراً، حتّى أصبح علماً مستقلاً يطلق عليه علم المناهج أو (نظرية المعرفة). [انظر: فرانكلين، الفكر الأوربي الحديث، ص 79]

وقد اختلف المفكرون والحكماء في الطرق التي تصلح منهجاً لتأمين الفكر المطابق للواقع، وأدّى هذا الاختلاف في تشخيص المنهج إلى الاختلاف في الرؤى والأفكار المترتبة عليها، ونتج عن ذلك ظهور مذاهب ومدارس شتى، ومن أبرز المناهج المعرفية الرائجة التي اعتمدتها مدارس عريقة هي التالي:

الأول: المنهج الحسيّ: وهو على نحوين:

1. المنهج الحسيّ الظاهريّ: الذي يعتمد على معطيات أدوات الحس الظاهرية الخمس وما ينتج عن مشاهداتها، ويعدّ أتباع هذا المنهج أن لا قيمة معرفية لغير معطيات الحواس والتجربة القائمة عليها، وقد ظهر هذا الاتجاه الحسيّ في بداية القرن السابع عشر الميلاديّ على يد العالم الإنجليزي فرنسيس بيكون الذي كرّس جلّ جهده لنقد المنطق الأرسطي واستبدال ما أسماه (المنهج العلمي) الذي هو

اعتماد التجربة طريقاً للوصول إلى الحقائق، معتبراً المنطق الأرسطي سبب تأخر عجلة العلم، ومما قاله في هذا الصدد: «لأجل تكوين العقل الجديد لا بد من منطقي جديد يضع أصول الاستكشاف، فقد كانت الكشوف العلمية وليدة الاتفاق، وكان المعول على النظر العقلي، فلم يتقدم العلم» [يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الحديثة، ص 47]، وألف بالفعل كتابه المشهور (الأورجانون الجديد) لتحقيق هذا الهدف، وفي إطار المقارنة بين المنهجين قال بكون: «هذا المنهج هو القسم الإيجابي من المنطق الجديد والحاجة إليه ماسة؛ لأنّ تصوّر العلم قد تغيّر. كان العلم القديم يرمي إلى ترتيب الموجودات في أنواع وأجناس، فكان نظرياً بحثاً، أمّا العلم الجديد فيرمي إلى أن يتبين في الظواهر المتعددة عناصرها البسيطة وقوانين تركيبها؛ بغية أن يوجد بالإرادة، أي أن يؤلف فنوناً علمية» [المصدر السابق، ص 48]. ومن أبرز رواد هذا المنهج الذين جاءوا بعد فرانسيس بيكون هما العالم الإنجليزي جون لوك (John Locke) والعالم الاسكتلندي ديفيد هيوم أصحاب ما يسمّى بمذهب (الأمبيرية) (*) أو المدرسة الحسية، وفي مجال المعرفة العقدية اللاهوتية فقد ورد في كتاب (تحقيق في ذهن البشري) لديفيد هيوم أنّ المعرفة تنقسم مطلقاً إلى مستويين، المعرفة المتعلقة بالعلاقات بين التصورات، والمعرفة المتعلقة بالواقع، وبناءً على هذا التقسيم قسّم البراهين على نحوين: براهين يصطلح عليها قبلية وهي القائمة على البديهيات الضرورية، وتفيد معرفة يقينية، وبراہين يصطلح عليها بعدية، وهي التي تحصل بالتجربة والاستنتاج العليّ من خلال مراجعة العالم الخارجي واكتشاف قوانينه، ويعدّ المعتقدات الدينية اللاهوتية مثل الإيمان بوجود إله واحد للعالم قادرٍ وخيرٍ مطلقٍ معتقداتٍ حول أمورٍ واقعيةٍ خارجيةٍ، وبالتالي لا طريق للحكم عليها سوى التجربة، ووفقاً لمنهج الاستدلال العليّ، ومن هنا عدّ البراهين - من قبيل البرهان الوجودي وبرهان الإمكان والوجوب - براهين قبلية لا تجدي في الاستدلال على إثبات وجود المبدأ والمفترض أنّه من المعرفة الواقعية، كما عدّ المعاجز براهين بعدية؛ لأنّ تقبّل الأخبار - من وجهة نظره - يعتمد على

(*) جاء هذا المصطلح في مقالٍ لعبده حلّو تحت عنوان (المعرفة بين كانط وابن سينا).

استدلالاتٍ تجريبيةٍ واستنتاجاتٍ عليّةٍ تكون درجة الثقة بها منوطةً بدرجة مراعاة ضوابط الاستنتاج العليّ فيها، بيد أن رصانتها رهينة عدم معارضتها بأخبارٍ أخرى، فهي مهددةٌ بالأخبار المعارضة؛ ولذا فإنّه لا يعدّ أيّ برهان يستحق الدراسة والنقد غير برهان التخطيط والتدبير، أو ما يسمّى ببرهان النظم؛ باعتبار أنّه برهانٌ تجريبيٌّ بعديٌّ يهدف إلى إثبات وجود المبدأ الأوّل عن طريق التجربة والاستدلال العليّ التمثيليّ. [انظر: هيوم، تحقيق في الذهن البشري، ص 62 - 67]

2. المنهج الحسيّ الباطنيّ: الذي يعتمد على الحسّ الباطن، أو ما يسمّى بالشهود الوجدانيّ، والأداة المعرفيّة في هذا المنهج (القلب) حسب اصطلاح العرفاء [انظر: ابن عربي، تفسير ابن عربي، ج 1، ص 54]، حيث يرى أتباع هذا المنهج أنّ المعرفة الحقّة لا طريق لها غير الشهود والحسّ الباطنيّ. قال محي الدين ابن عربيّ: «قد نبهتك على أمرٍ عظيمٍ لتعرف لماذا يرجع علم العقلاء من حيث أفكارهم، ويتبيّن لك أنّ العلم الصحيح لا يعطيه الفكر، ولا ما قرّرتّه العقلاء من حيث أفكارهم، وأنّ العلم الصحيح إنّما هو ما يقذفه الله في قلب العالم، وهو نورٌ إلهيّ، يختصّ الله به من يشاء من عباده من ملكٍ ورسولٍ ونبيٍّ ووليٍّ ومؤمنٍ» [ابن عربي، الفتوحات المكيّة، ج 1، ص 218]، ثمّ أضاف عبارةً خطيرةً حيث قال: «ومن لا كشف له لا علم له» [المصدر السابق]، وقد عدّ صدر المتألّهين أنّ ما يحصل بالكشف أقوى وأحكم من سائر العلوم، فقد قال: «إنّ كثيراً من المنتسبين إلى العلم ينكرون العلم الغيبيّ اللدنيّ الذي يعتمد عليه السّلاك والعرفاء، وهو أقوى وأحكم من سائر العلوم» [الشيرازي، مفاتيح الغيب: ص 142]، وهذا ما يتطلّب - حسب نظرهم - القيام بسلوكيّات ورياضاتٍ خاصّةٍ تعمل على جلاء مرآة القلب ممّا يشوبها بسبب الرذائل والآثام، عند ذلك يشرق عليها نور المعرفة الحقّة، فترى الأشياء على حقيقتها، والملفت للنظر هو دعوة بعض أتباع هذا المنهج إلى أنّ تفريغ القلب عن العلوم والقوانين يعدّ شرطاً لحصول المعرفة الصحيحة، قال الفناريّ نقلاً عن القونويّ: «اتّضح لأهل البصائر أنّ لتحصيل المعرفة الصحيحة طريقين: طريق البرهان بالنظر وطريق العيان بالكشف. وحال المرتبة النظرية قد استبان أنّها لا تصفو عن خللٍ، وعلى تسليمه لا يعمّم، فتعيّن الطريق الآخر، وهو التوجّه إلى الله - تعالى - بالتعريّة

الكاملة والالتجاء التام وتفريغ القلب بالكليّة عن جميع التعلّقات الكونيّة والعلوم والقوانين» [الفناري، مصباح الأنس: ص 26]. وعلّل بعضهم عدم اعتبار النظر الفكريّ عندهم بقوله: «إنّما كان صاحب النظر الفكريّ غير معتبرٍ عند أهل الله؛ لأنّ المفكّرة جسمانيّةٌ يتصرّف فيها الوهم تارةً والعقل أخرى، فهي محلّ ولايتهما والوهم ينازع العقل» [القيصري، شرح فصوص الحكم، ج 1، ص 282].

الثاني: المنهج النصّي:

وقد يعبر عنه بالمنهج النقليّ، والمقصود منه اعتماد النصّ طريقاً للمعرفة، وما يهتمنا هنا هو النصّ الدينيّ (الوحيانيّ)، فالنصّ الدينيّ وبحسب أتباع كلّ دينٍ يعدّ مقدّساً، وهو أصدق ما يعبر عن الواقع لديهم، وليس لأحدٍ أن يشكّك بمضمونه من وجهة نظر المؤمنين به، وقد صرح أتباع هذا المنهج بما مؤدّاه أنّ المعرفة منحصرّة بالنصوص، فكلّ ما أثبتته النصّ الدينيّ فهو الواقع، وكلّ ما نفاه فليس بواقع، والذي لم يأت به نصٌّ فهو مسكوتٌ عنه، وليس لأحدٍ أن يفتي فيه، فقد قال بعضهم في مسألة رؤية الحقّ تعالى: «الرؤية حقٌّ لأهل الجنة بغير إحاطةٍ ولا كيفيّةٍ كما نطق به كتابنا: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ﴾ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ» [سورة القيامة: 22 و 23]، وتفسيره على ما أراد الله - تعالى - وعلمه، وكلّ ما جاء في ذلك من الحديث الصحيح عن الرسول فهو كما قال ومعناه على ما أراد، لا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا ولا متوهمين بأهوائنا» [الطحاوي، العقيدة الطحاوية، ص 31]. فهو يرفض أيّ تأويلٍ لظاهر النصّ، ويتّضح هذا المنهج جليّاً من خلال ردّ أحد كبار هذا الاتجاه من المعاصرين، حينما سئل عن إمكانية لزوم خلوّ عرش الباري بناءً على قبول رواية أنّ الله - تعالى - ينزل إلى السماء الدنيا، حيث ردّ بقوله: «نقول: أصل هذا السؤال تنطع^(*) وإيراده غير مشكورٍ عليه مورده؛ لأنّنا نسأل هل أنت أحرص من الصحابة على فهم صفات الله؟ إن قال: نعم. فقد كذب. وإن قال: لا. قلنا فليسعك ما وسعهم، فهم ما سألوا رسول الله ﷺ، وقالوا: يا رسول الله إذا نزل هل يخلو منه العرش؟ وما لك ولهذا السؤال؟! قل ينزل واسكت يخلو منه العرش أو ما يخلو، هذا ليس إليك، أنت مأمورٌ

(*) التنطع في الكلام أي التعمّق فيه، والتنطع في الصنعة إظهار الحداقة فيها. [انظر: ابن فارس،

معجم مقاييس اللغة، ج 5، ص 440] وكأنّ ابن عثيمين يريد أن يقول للسائل إنّ كلامك هذا تكلفٌ وتحذلقٌ لاداعي له، بقرينة بقيّة الكلام الذي فيه تعنيفٌ وتقريعٌ للسائل.

بأن تصدّق الخبر، لا سيّما ما يتعلّق بذات الله وصفاته؛ لأنّه أمرٌ فوق العقول» [العثيمين، مجموع الفتاوى، ج 1، ص 204 و 205]. فما في هذا النصّ كفاية لفهم طريقة تفكير أصحاب هذا المنهج.

وجديرٌ بالذكر أنّ هذا الاتجاه لا يختصّ باتباع دينٍ محدّد، بل هي طريقة تفكيرٍ قد نجدّها عند بعض أتباع الديانات المختلفة ممّن لا يرون غير النصّ طريقاً للمعرفة الحقّة، فقد تجد هناك من يرفض أيّ علاقة بين العقل والدين، كما في القول المشهور لرتوليان: «ما شأن أثينا بأورشليم؟!» إشارة لفصل الفلسفة عن الدين، وكذا في القرن السابع عشر وظهور اتجاه ما يسمّى بالإيمانيّة، الذين هم أنصار الكنيسة الكاثوليكيّة والممثل الرسمي للاتجاه النصّي، بعد ارتداد الكنيسة عن الآراء الأكويينية^(*)، حينما كان الصراع بينهم وبين البروتستانت محتدماً في أنّ الأصالة للإيمان أم للعقل، ويعني مصطلح الإيمان في تلك الحقبة تقبّل أيّ شيءٍ لأنّ الله أوحى به [انظر: فرانكلين، الفكر الأوربي الحديث، ص 79] فالحدّ الأوسط لتقبّل الحقائق عندهم هو النصّ الدينيّ.

ومن أبرز أتباع هذا المنهج في عالمنا الإسلاميّ السلفيّون أمثال ابن تيمية وتلميذه ابن قيّم الجوزيّة، ومن معاصري السلفيّين الألبانيّ وابن باز وابن عثيمين، وغيرهم، وكذا هناك بعض أخباريّ الشيعة^(**)، وقد نشأت في الغرب مدارس فكريّة تهتمّ بالنصّ وتعطيه أهميّة تفوق كلّ المعطيات، منها البنيويّة والتفكيكيّة^(***).

(*) كانت الكنيسة الكاثوليكيّة آنذاك تتبنّى الآراء الفلسفيّة لتوما الأكويينيّ، وتعتمد براهينه العقلية، بخلاف التيار الإصلاحيّ المتمثّل بالبروتستانت التي كانت تناصر الشكّ البيرونيّ في أنّ العقل البشريّ عاجزٌ عن إدراك الحقيقة، لا سيّما الحقيقة الدينيّة، ومن هنا فإنّها ترفض تدخّل العقل البشريّ في إنتاج المعرفة الدينيّة، والمفارقة أنّ الأمور بعد ذلك انعكست تماماً. [انظر: فرانكلين، الفكر الأوربي الحديث، ص 80]

(**) كالأمين الأسترابادي الذي صرح بأن لا يعصم عن الخطأ في مادّة العلوم التي مبادؤها بعيدة عن الإحساس إلا أصحاب العصمة عليه السلام، ويقصد بذلك الرجوع إلى النصوص الواردة عن المعصومين عليهم السلام، والمنطق والعقل ليسا عاصمين عن الخطأ فيها. [الأسترابادي، الفوائد المدنية، ص 471]

(***) البنيوية: اتجاه فكريّ نشأ في فرنسا منتصف ستينيات القرن العشرين، أمّا التفكيكيّة فهي مصطلح

الثالث: المنهج العقلي:

طرحت دعوات كثيرة لمناصرة العقل والمنهج العقلي، بيد أن هذه الدعاوى - في الأعم الأغلب - لا تتفق إلا في الشعار دون المضمون، وما نعينه هنا من المنهج العقلي هو اعتماد السير البرهاني القائم على البدهيات المعرفية في الوصول إلى الحقائق بنحو يقيني مانع من النقيض، وهذه البدهيات المعرفية ترجع إلى أولية (استحالة اجتماع النقيضين واستحالة الثالث المرفوع) التي لا يشك فيها إلا سوفسطائي، ولسنا معنيين بالحوار معه، ويقينية هذه الأولية بسبب أنها تعلم مباشرة بذاتها بدون أي واسطة في الثبوت أو الإثبات، وليست قائمة على تجربة أو حس - كما توهم بعضهم - بل العكس هو الصحيح، وبذلك يعدّ المنهج العقلي قائماً على مقدمات يقينية لتوليد نتائج يقينية، وهذا السير العقلي يدعى (البرهان)، وقد جاء في منطق أرسطو «أعني بالبرهان القياس المؤتلف اليقيني، وأعني بالمؤتلف اليقيني الذي نعلمه بما هو موجود لنا» [أرسطو، منطق أرسطو، ج2، ص333]. ووضح الشيخ ابن سينا معنى المؤتلف اليقيني بقوله: «المراد بهذا قياس مؤلف من يقينيات» [ابن سينا، كتاب الشفاء، البرهان، ص79]. وهو ما جاء في تعريف العلامة الحلي في (الجوهر) بأنه: «قياس مؤلف من يقينيات، ينتج يقينياً بالذات اضطراراً، والقياس صورته واليقينيات مادته واليقين المستفاد غايته... ونعني باليقين: اعتقاد الشيء على ما هو عليه مع اعتقاد امتناع النقيضين، فكل حجة مؤلفة من مقدمتين يقينيتين لإنتاج يقيني يسمى برهاناً» [العلامة الحلي، الجوهر النضيد، ص199]. كما أن المنهج العقلي يعتمد المقدمات التي تكون علّة أو بمثابة العلّة لحصول النتيجة؛ انطلاقاً من القاعدة العقلية القائلة: (ذوات الأسباب لا تعلم إلا عن طريق أسبابها الذاتية) [ابن سينا، كتاب برهان الشفاء، ص85]، يعني استحالة تحقق العلم بكلّ ما له سبب ما لم نعلم بسببه؛ ومن هنا فإنّ الحدّ الأوسط في القياس البرهاني لا بدّ أن يكون واسطة في الإثبات والثبوت معاً، أي يكون علّة في ثبوت الحدّ الأكبر للأصغر في العلم وفي

قدّمه الفيلسوف الفرنسي جاك دريدا في كتابه (في علم الكتابة)، ويمكن القول: إنّ التفكيكية منهج فلسفي، يرى أنه لا يوجد تفسير واحد للمعنى في النص، بل تفسيرات غير محدودة.

الواقع^(*)، ويرى أصحاب هذا المنهج أنّ العقل هو الحاكم الوحيد في مملكة الإنسان، بيد أنّه لا يستقلّ في أحكامه المعرفيّة إلّا في إطار الكلّيات، أمّا في الجزئيات فإنّه يحتاج إلى وسائط أخرى ليتمّ حكمه. [المصدر السابق: ص 123]

ومما ينبغي الإشارة إليه أنّ هناك من صُنّفوا على العقلانيّة بيد أنّهم في واقعهم نصيّون سلفيّو المنطق؛ لأنّهم لا يسمحون بتقديم العقل على النصّ الدينيّ حال المعارضة بينهما بأيّ حالٍ من الأحوال، أمثال فرانسيس بيكون من أشهر المفكرين الغربيّين، والداعي الأوّل لفصل الدين عن العلم وكذا ديكارت الملقب بأبي الفلسفة الغربيّة المتصديّ الأقوى لتيّار الشكّ البيرونيّ، قال فرانسيس بيكون: «إذا رغبتا في دراسة اللاهوت المقدّس فيجب مغادرة زورق العقل البشريّ الصغير والركوب في سفينة الكنيسة التي تمتلك هي وحدها بوصلة المسار الصحيح» [نقله: محمد فتح علي خاني، فلسفة الدين عند ديفيد هيوم، ص 35]، وقال ديكارت: «إذا أوحى الله حول نفسه بأشياء مثل رمز التجسّد والتثليث، هي فوق القوّة الطبيعيّة لعقلنا، فيجب أن نتقبّلها دون تريث حتّى لو لم نستطع إدراكها بوضوح؛ لأنّ وجود أشياء فوق حدود إدراكنا فيما يخصّ عظمة الله ومخلوقاتة يجب أن لا نعتبرها أمراً عجيّباً» [المصدر السابق]، وقال في موضع آخر: «ينبغي أن نرجّح المرجعيّة الإلهيّة على إدراكاتنا [وهذا في الموضوعات التي يكون لعقلنا وللوحي الإلهيّ كلاهما حكمٌ ورأيٌ فيها]، وفي غير هذه الحالة يجب عدم تصديق شيءٍ لا ندركه بوضوح. كلّ ما أوحى به الله أكثر يقينيّةً من الأشياء الأخرى، ويجب أن نسلم للحجّة الإلهيّة لا لأحكامنا، حتّى

(*) للتوضيح: إنّ الاستدلال القياسيّ في المنطق الأرسطيّ يتألف من مقدّمتين، صغرى وكبرى، والصغرى فيها الحدّ الأصغر الذي هو موضوع النتيجة والمراد إثبات الحكم له، والكبرى فيها الحدّ الأكبر الذي هو محمول النتيجة والمراد إثباته للأصغر، وهناك حدّ مكرّر بين المقدّمتين يسمّى الحدّ الأوسط، مثال ذلك: الصغرى (كلّ أ، ب)، الكبرى (كلّ ب، ج) فإنّ (أ) هو الحدّ الأصغر، و (ج) هو الحدّ الأكبر، و (ب) هو الحدّ الأوسط، والحدّ الأوسط في البرهان لا بدّ أن يكون علّة للعلم بالنتيجة (كلّ أ، ج)، وأيضاً علّة في الواقع لثبوت (ج) إلى (أ)، ومن أراد المزيد ليراجع كتب المنطق في باب البرهان.

لو عرض علينا نور (العقل) الطبيعي شيئاً بأعلى درجات الوضوح والدليل يخالف كلام الله. أمّا في الحالات التي لم توح لنا حجة الله بشيء فلا يجوز للفيلسوف أن يعتبر الشيء حقيقة وهو لم يدرك حقيقته بوضوح وتحقيق [المصدر السابق]، ولعلنا سمعنا في عالمنا الإسلامي بعض هؤلاء.

المحصلة:

بناءً على هذه المناهج والتوليف بينها تشكّلت مدارس ومذاهب فكرية مختلفة، فهناك مدارس الحكماء الذين يعدّون العقل الطريق لتحقيق المعرفة، بيد أن بعضهم تمسك بهذا المنهج ولم يشرك به غيره كالمدرسة المشائية، وهناك من لفق أو وفق بين المنهج العقلي وبين غيره، من قبيل المدرسة الإشرافية ومدرسة الحكمة المتعالية.

فالمدرسة الإشرافية بريادة شيخ الإشراق السهروردي الذي وصف قارئ كتابه بقوله: «وأقل درجات قارئ هذا الكتاب أن يكون قد ورد عليه البارق الإلهي وصار وروده ملكة له، وغيره لا ينتفع به أصلاً. فمن أراد البحث وحده، فعليه بطريقة المشائين؛ فإنها حسنة للبحث وحده، محكمة» [السهروردي، مجموع مصنفات شيخ الإشراق، ج 2، ص 12]؛ قد عدّت الطريق إلى المعرفة لا يتم إلا بطريقتين أحدهما العقل والآخر القلب.

ومدرسة الحكمة المتعالية بريادة صدر الدين الشيرازي، قرنت القلب والنص مع العقل في تحقيق الحكمة - على حدّ تعبيرهم [انظر: المصدر السابق: ج 2، ص 13] - وقد أكّد على أولوية الممازجة بين المناهج في قوله: «فأولى أن يرجع إلى طريقتنا في المعارف والعلوم الحاصلة لنا بالممازجة بين طريقة المتأهلين من الحكماء والمليين من العرفاء» [الشيرازي، المبدأ والمعاد، ص 178]، وفي موضع آخر قال: «ولا تستحقرن يا حبيبي خطابات المتأهلين فإنها في إفادة اليقين، ليست بأقل من حجج أصحاب البراهين» [الشيرازي، الشواهد الربوبية، ص 221] وفي بيان التوافق بين العقل والنص قال: «حاشا الشريعة الحقّة الإلهية البيضاء أن تكون أحكامها مصادمة للمعارف اليقينية الضرورية، وتباً لفلسفة تكون قوانينها غير مطابقة للكتاب والسنة»

[الشيرازي، الأسفار العقلية، ج 4، ص 75].

وأما أتباع النص الديني فمنهم من رفض أي معطى آخر غير النص، وهناك من قبل بمعطيات العقل ولكن مقيّد بأن لم يصدر نص من الشارع يخالفه، فجعل النص حاكمًا على العقل، وهذه المدارس قد يطلق عليها السلفية أو الإخبارية.

رابعًا: المنهج التكاملي

بعد أن استقصينا الأدوات المعرفية المتوفرة لدينا بوصفنا بشرًا، وتبين أن حجّة تلك الأدوات وقيمتها العلمية بالعرض وترجع إلى العقل الذي حجّيته ذاتية، وكلّ ما بالعرض يرجع إلى ما بالذات، كما عرفنا أن اختلاف المناهج المعرفية يكون باختلاف تبنيها صلاحية أدوات معرفية محدّدة لبناء المنظومة العقديّة، ما نتج عنه مدارس فكرية مختلفة.

يصل بنا المقام إلى ما نريد طرحه من رؤية بهذا الصدد الذي يعدّ نتيجة لما تقدّم، وهو ما اصطلحنا عليه (المنهج التكاملي)، ونعني به أسلوب الاستفادة القصوى من الأدوات المعرفية المتوفرة لدينا وكلّ حسب دائرة فاعليته، في سبيل ملازمة الحقيقة والكشف عن الواقع لبناء الرؤية الوجودية العقديّة بصورة محكمة، فقد تقدّم أن أدوات المعرفة متعدّدة ومتنوّعة ومن الطبيعي حصول التعارض بين معطياتها أو يقصر بعضها عن درك الحقيقة، فقد يدرك الإنسان بعقله شيئًا - كما سيّضح - يتعارض مع المعطى النصّي ظاهرًا، أو يقصر الحسّ عن دركه، فما هو السبيل لمعالجة هذا التعارض وتكميل ما تقصر بعض الأدوات عن دركه؟

والبحث المتقدّم في القيمة العلمية للمناهج المعرفية الذي تمّ تحديد حجّة أدوات المعرفة فيه، هو المدخل الطبيعي لتشييد المنهج التكاملي في المعرفة العقديّة، فالعقيدة - كما تقدّم - تتألف من مرتبتين: مرتبة أولى يعبر عنها أصول العقيدة، ومرتبة ثانية ويمكن التعبير عنها بتفاصيل العقيدة أو فروعها.

المرتبة الأولى: وهي التي تدور مسائلها حول معرفة الوجود بنحو كلي، أعني مبدأ الوجود وشؤونه العامة، وباعتبار أن هذه المرتبة هي الأصل الأول الذي تبنى عليه مجمل المنظومة المعرفية للإنسان، فلا بد أن يكون العلم بها يقينياً مانعاً لاحتمال الخلاف، وإلا فإن المنظومة المعرفية بمجملتها تكون في حالة تزلزل وعدم استقرار. واليقين بالمعنى المتقدم لا يحصل إلا بأحد طريقين:

الأول: أن تكون القضية معلومة بذاتها مباشرةً بداهةً بدون واسطة في الإثبات والشبوت مطلقاً، كعلمنا بأن النقيضين لا يجتمعان، أو أن الاثنين نصف الأربعة.

والثاني: أن تُعلم بحدٍّ أوسط (واسطة في الشبوت والإثبات) وهذا على نحوين: أما النحو الأول: هو أن يكون الحد الأوسط علّة لوجود موضوع النتيجة، ويسمى هذا النحو ببرهان اللّم المطلق، فذوات الأسباب لا تعلم إلا عن طريق أسبابها [انظر: ابن سينا، كتاب الشفاء، البرهان، ص 86]، حسب صياغة المناطقة لهذه القاعدة العقلية، من قبيل علمنا بالحرارة النارية، فإنه يستحيل معرفة حقيقتها ما لم نعلم حقيقة علّتها التي هي النار، نعم يمكن معرفة الحرارة بوجه دون الاحاطة بحقيقتها. والنحو الثاني: هو أن يكون الحد الأوسط أحد اللوازم الذاتية للموضوع - أي التي لا تنفك عن ماهيته مطلقاً - أو اللوازم الوجودية للموضوع، ونعني اللوازم التي لا تنفك عنه بشرط الوجود الخارجي، فإذا علم اللازم علم الملزوم حتماً، كعلمنا بأن (الزاوية الأعظم من المثلث يوترها الضلع الأعظم)، أو أن (مجموع زوايا الشكل المثلث يساوي زاويتين قائمتين)، فإنما تحصل هذه النتائج بواسطة معلومات لازمة للموضوع والمحمول في النتيجة، وقد يطلق على هذا النحو من العلم برهان اللّم أو برهان الملازمات، وأكثر المباحث الإلهية تثبت بهذا البرهان؛ باعتبار أن الذات الإلهية لا سبب لها، فلا سبيل إلى إثباتها وشؤونها يقيناً إلا من خلال هذا البرهان. [انظر: ابن سينا، كتاب الشفاء، البرهان، ص 86 و 87]

وسنبحث ضمن أدواتنا المعرفية التي تقدم الكلام عنها؛ لنعرف أيها الذي يصلح الاعتماد عليه في إثبات المرتبة الأولى من العقيدة بنحو يقيني.

أولاً: الأداة الحسّية سواءً منها الظاهرية المؤلفة من الحواس الخمس، أو الباطنية التي هي الخيال والوهم وكذا الدرك الحسّي الوجداني المحصل للقضايا المعبر عنها بالوجدانيات، هذه كلّها لا يمكن الاعتماد عليها في إثبات مبدأ الوجود حتى لو فرضنا المبدأ محسوساً؛ وذلك لعدم قدرة هذه الأداة على الحكم أصلاً، ولو تنزلنا وقلنا إنّها حاكمة في دائرة المحسوسات فإنّها غير قادرة على إثبات أيّ وصف لأيّ موضوع بدون الاستناد إلى أحكام العقل الأوليّة، فلو أدرك الحسّ البصريّ زرقة السماء فإنّما اعتمد في حكمه هذا على حكمٍ عقليّ مسبقٍ، وهو استحالة أن لا تكون كذلك، وإلاّ اجتمع النقيضان أو ارتفعاً، هذا في دائرة المحسوسات، وأمّا خارجها فلا يمكن لأداة الحسّ أن تثبت شيئاً ولا أن تنفيه؛ لأنّه خارج دائرتها موضوعاً وحكماً. وحصر الوجود بالمحسوس أول الكلام؛ وذلك لأنّ المدركات الحسّية لا تثبت إلاّ بمعونة أداة العقل - كما ذكرنا - فهي مفتقرة إلى بدهياته حتماً، وأحكام العقل لا تمنع من وجود عالم وراء المحسوس؛ لعدم لزوم أيّ محذورٍ من قبيل التناقض، فالأمر كالمبصرات بالنسبة للأعمى من حيث هي مبصّراتٌ، فليس من حقّ الأعمى إثباتها أو نفيها اعتماداً على أداة سمعه؛ لأنّها خارجة عن دائرتها، وكذا المسموعات من حيث هي مسموعاتٌ بالنسبة للأصمّ اعتماداً على أداة البصر.

نعم يمكن للحواس أن تتحسّس الآثار ويدرك العقل من خلالها أن هناك مؤثراً لها، كما في برهان النظم أو برهان الحركة، ولكنّ المعوّل في مثل هذه البراهين ليس على الحسّ منفرداً، وإنّما على الكبرى العقلية، فالإدراك الحسّي يشكّل المقدّمة الصغرى في قياسٍ كبراه عقليةً، كما هو مبينٌ في محله.

ثانياً: الأداة النصّية: من الممكن بل من الواقع أنّ النصّ الدينيّ ينقل لنا معارف تتعلّق بمبدأ الوجود وشؤونه، ولكن يبقى ما تقدّم الحديث عنه، هل يمكن الاعتماد على هذه المعرفة، ونعدها حقّاً واقعاً غير قابلٍ للتزلزل والزوال؟ وقد انتهينا إلى أنّ النصّ مطلقاً مبتلى بمشاكل سنديّة ودلاليّة، وحتى لو قطعنا بصحة السند ونصّية الدلالة، فإنّ مدلولاتها لا تتحوّل إلى معارف يقينية، غاية ما يمكن القول إنّها من

المقبولات بتعبير المناطقة، وقد تكون مداليلها يقينية بيد أن يقينيتها ليست من حيث إنها مقبولات بل من حيث إنَّ العقل أيدها وفقاً للسير البرهاني.

من هنا لم يبق أمامنا سوى أداة العقل والأحكام العقلية في استيفاء هذا النوع من المعارف؛ لأنه ينطلق من بدهيات مسلّمة قابلة لتجاوز أفق المادّة وتلامس عالم ما وراءها؛ ولذلك فإنَّ المدركات الحسّية لا يمكنها أن تعارض أحكام العقل القطعية؛ لأنَّ المدركات الحسّية تستند على العقل، بل الحاكم فيها العقل وهو لا يمكن أن يناقض نفسه، وكذا المدركات النصّية إن تعارضت مع أحكام العقل، فهي إمّا كاذبة وإمّا بحاجة إلى تأويل؛ لأن حجّيتها كما تقدّم مبتنية على مقدّمات عقلية.

المرتبة الثانية: وهي التي تدور مسائلها حول معرفة الوجود التفصيلية أو فروع العقيدة، من قبيل تشخيص مصاديق النبوة والإمامة وعالم البرزخ وأحوال يوم القيامة والجنة والنار وما يتعلّق بهذه المسائل.

وإن رجعنا إلى أدواتنا المعرفية فسنجد أن الأمر قد تغيّر، ولنبدأ هذه المرّة من أداة العقل، فسنرى أنّه وبكلّ ما لديه من إمكانيّات غير قادرٍ على توظيف أحكامه لنيل هذا النوع من المعرفة بنحو مباشر، ولا بدّ له من الاستعانة بأداة أخرى لتحقيق تصوّر الموضوع والحكم، وهنا يمكن لأداتي الحسّ والنصّ أن يكون لهما دورٌ فاعلٌ في تحقيق هذه المعرفة.

فمسألة إثبات نبوة شخص ما تعتمد أساساً على المشاهدة الحسّية الخارجيّة والنصّ المتواتر، فالنبيّ هو من يدّعي أنّه مرسلٌ من السماء، وهذه الدعوة بحاجة إلى أن تقترن بأمرٍ يدلّ على أنّه مرتبطٌ بالسماء فعلاً، وليس إلّا أن يأتي بأمرٍ خارقٍ لقوانين الطبيعة يعجز البشر أن يأتي بمثله، وهو ما يطلق عليه بـ (المعجزة)، والمعجزة يصدّق بها يقيناً إذا شوهدت بالحسّ بالنسبة للحاضرين، وبالنصّ المتواتر بالنسبة للغائبين.

وكلا الطريقتين - أعني الحسّ والتواتر - قد تقدّم أنّهما يعتمدان في حكمهما

على مقدّمات عقلية بدهية يحصل منها اليقين، وبغير هذه الصورة لا يقين بدعوى النبوة، وبالتالي يبقى احتمال الكذب قائماً.

وأما في إثبات تفاصيل ما وراء الطبيعة من الموت وما بعده، فإنه يثبت عن طريق النصوص الدينية فحسب على نحو الظن أو الاطمئنان دون اليقين كما تقدّم، والسبب هو أنّ النص وإن كان متواتراً من حيث السند، لكنّه ظنيّ من حيث الدلالة، والمعاني الما ورائية تكون لها مقاربة من خلال دلالة النصوص بمساعدة مخيلة الإنسان ووهمه، ومع هذا فمن الضروري أن تكون الحاكمة هنا للعقل بواسطة المدلول النصّي؛ لأنّ تحييد العقل أو تقييد حاكميته في هذا المجال سوف يطلق عنان مخيلة الإنسان ووهمه في رسم ذلك العالم بصورة قد تتعارض مع أحكام العقل الأوليّة، وأي شيء يتعارض مع أحكام العقل الأوليّة سوف ينتهي إلى إلغاء نفسه؛ لأنّ حجّيته - كما تقدّم - مستمدّة من حجّية العقل.

يبقى هناك إشكالٌ أثير قديماً حول مرتبة المدركات العقلية بالنسبة إلى الحسيّة، أيّهما أسبق مرتبةً، وقد أوهم هذا الإشكال البعض فتصوّروا أنّ المدركات العقلية الأوليّة ناشئة من التجربة الحسيّة، لا من الفطرة - أي العقل البسيط - كما تدّعي المدرسة العقلية.

وهذا الخلاف نشب في فترة متأخرة بين المدرستين العقلية والتجريبية، ويبدو أنّ الجميع يسلم بالقاعدة الأرسطية التي تقول: «كلّ تعليم وكلّ تعلّم ذهنيّ إنّما يكون من معرفة متقدّمة الوجود» [أرسطو، منطق أرسطو، ج 2، ص 329]. فالكلّ متفقٌ على أنّ العلم مسبوّق بمعرفة، وبطبيعة الحال لا بدّ أن يكون هناك متقدّم لم يسبقه سابق (واجب العلم)، بيد أنّهم اختلفوا في أيّهما الأسبق في الوجود، وتذهب المدرسة العقلية بريادة ديكارت وسبينوزا وليبنتز^(*)، إلى أنّ المدركات العقلية لها الأسبقية والقدم بالنسبة

(*) يرى بعضهم أنّ الاتجاه العقلي يرتبط تاريخياً بأفلاطون. [انظر: السكري، نظرية المعرفة من

سماء الفلسفة، ص 46]

للمدركات الحسية، بينما تؤمن المدرسة التجريبية - بريادة جون لوك وجورج باركلي وديفيد هيوم - بأن المصدر الأول للمعرفة هو التجربة، فليس هناك شيء يصل للعقل بدون أن يمرّ على الحس والتجربة. [انظر: المصدر السابق، ص 50]

وأعتقد أنّ ثمة خللاً في المسألة مغفولاً عنه، وهو عدم تنقيح معنى التقدّم والأسبقية بين المدركات، والظاهر من كلماتهم أنّ الأسبقية زمانية؛ لعدم أخذ أيّ قيد في الأسبقية، والحق استحالة التقدّم الزماني بين المدرك العقليّ الأول المفروض والمدرك الحسيّ الأول المفروض؛ وذلك لأنّ فاعلية العقل تحتاج إلى منشأ، وليس هناك إلا الإدراك الحسيّ، باطنياً كان أم ظاهرياً، وفي الواقع فإنّ الإدراك الحسيّ لا فعلية له بدون الإدراك العقليّ الأول (استحالة اجتماع النقيضين)؛ وذلك لأنّ الإدراك الحسيّ يتضمّن قضية فيها حكم، وكلّ حكم لا يتمّ بدون الإدراك العقليّ المشار إليه، فعلاقة الإدراك العقليّ الأول بالإدراك الحسيّ الأول كالعلاقة بين الصورة والمادة في الفلسفة، فكما أنّ الصورة مشروطة بوجود مادة، والمادة متوقّفة على الصورة في وجودها، وكما أنّ الصورة متقدّمة رتبة لا زماناً؛ كذلك بين المدركين المذكورين، فلو فرضنا أول إدراك حسيّ كان باطنياً وهو (أنا موجود) فإنّه لا يمكن للنفس أن تحكم جزماً بهذا الإدراك دون التعويل على قاعدة (استحالة اجتماع النقيضين)؛ لأنّه بدون هذه القاعدة سوف يكون احتمال تحقق نقيضه وهو (أنا لست موجوداً).

إلى هنا نكون قد انتهينا من وضع الحدود للمنهج التكاملي، وخلاصته هو أن نعتد العقل أساساً وحاكماً يستعين بالأدوات الحسية والنصية لكي يتكامل معرفياً.

خلاصة الكلام: أنّنا من خلال أدوات المعرفة المختلفة يمكن أن نحدّد مسارات بناء الرؤية الوجودية العقدية، ففي المرتبة الأولى من العقيدة ليس أمامنا إلا أحكام العقل مستقلاً عن أيّ أداة أخرى، وإلا وقعنا بمحاذير الدور والتسلسل واستحالة الوصول إلى اليقين المطلوب، وفي مقام المرتبة الثانية يمكننا اعتماد أداتين هي الحسّ في إثبات دعوى النبوة من خلال مشاهدة المعجزة أو اعتماد الخبر المتواتر،

واعتماد النص في إثبات عالم ما وراء الطبيعة بشكل تفصيلي، ولكن كل ذلك تحت مظلة العقل وأحكامه، فليس هناك استقلالية للأدوات الأخرى في أي حكم من الأحكام؛ لأنها مستندة في حجيتها إلى العقل.

قائمة المصادر

القرآن الكريم

1. ابن تركة، صائن الدين علي، تمهيد القواعد، إيران، تصحيح جلال الدين الأشتياني، انجمن حكمت وفلسفه 1355 هـ ش.
2. ابن سينا، الحسين بن عبد الله، كتاب الشفاء، بيروت، تحقيق حسن زاده آملي، دار الأضواء، 2001.
3. ابن عربي، محي الدين، الفتوحات المكيّة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة، 1987.
4. ابن فارس، أحمد، معجم مقاييس اللغة، دمشق، دار الفكر، 2003.
5. أرسطو، منطق أرسطو، ترجمة إسحاق بن حنين، القاهرة، تقديم وشرح د. عبد الرحمن بدوي، مكتبة وهبة، 1996.
6. ألبرت شفيتر: فلسفة الحضارة، القاهرة، ترجمة عبد الزمن بدوي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة، بلا تا.
7. الأمين الإسترابادي، نور الدين، الفوائد المدنية، قم، مؤسسة النشر الإسلامي، ط1، 1424 هـ.
8. الأنصاري، مرتضى، فرائد الأصول، بيروت، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، 1419 هـ.
9. باومر، فرانكلين، الفكر الأوربي الحديث، القاهرة، ترجمة أحمد حمدي محمود، الهيئة المصرية العامة، 1989.
10. الخراساني، محمد كاظم، كفاية الأصول، بيروت، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، 1993.

11. يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الحديثة ببيروت، دار كلمات عربية للترجمة والنشر، 2012.
12. ديفد هيوم، تحقيق في ذهن البشري، بيروت، ترجمة د. محمد محبوب، المنظمة العربية للترجمة، 2008.
13. السكّري، عادل، نظرية المعرفة من سماء الفلسفة إلى أرض المدرسة، بيروت، الدار المصرية اللبنانية، 2008.
14. الإسكندري، ابن عطاء، مفاتيح الفلاح ومصباح الأرواح، بيروت، دار الكتب العلمية، 2001.
15. السهروردي، شهاب الدين، مجموعة مصنفات شيخ الإشراق، المجموعة الأولى، بيروت، دار الفكر، 1999.
16. الشعراني، عبد الوهاب، لواقح الأنوار القدسية، سوريا، دار اقرأ، 1383.
17. الشيرازي، صدر الدين محمد، الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة، بيروت، دار إحياء التراث، 1992.
18. الشيرازي، صدر الدين محمد، شواهد الربوبية، طهران، ناشر اسلامي، 1371.
19. الشيرازي، صدر الدين محمد، المبدأ والمعاد، طهران، مؤسسة الدراسات والبحوث الثقافية، 1987.
20. الشيرازي، صدر الدين محمد، مفاتيح الغيب، طهران، انتشارات مولي، 1377.
21. الطباطبائي، محمد حسين، مجموعة مقالات، طهران، مؤسسة تاريخ علوم فرهنگ، 1387 هـ.ش.

22. الطحاوي، أبو جعفر، العقيدة الطحاوية، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1997.
23. العثيمين، محمد بن صالح، مجموع الفتاوى، الرياض، دار الوطن، 1413.
24. الحلي، الجوهر النضيد، طهران، وزارت فرهنگ وارشاد اسلامي، 1373.
25. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، دمشق، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، 1409.
26. الفناري، محمد بن حمزة، مصباح الأنس، طهران، تحقيق محمد خواجه، مؤسسة الدراسات والبحوث الثقافية، 1374.
27. الفيض الكاشاني، محمد بن مرتضى، الوافي، بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، 1983.
28. القيصري، داود، شرح فصوص الحكم، طهران، تحقيق جلال الدين الأشتياني، نشر انتشارات علمی و فرهنگی، 1375 هـ.ش.
29. محمدفتح علي خاني، فلسفة الدين عند ديفيد هيوم، ترجمة حيدر نجف، طهران، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، 1437 هـ.
30. مصباح يزدي، محمدتقي، دروس في العقيدة الإسلامية، طهران، الشركة العالمية للطباعة والنشر، ط2، 1995.
31. الهاشمي، محمود، بحوث في علم الأصول، طهران، المجمع العلمي للشهيد الصدر، 1998.

38.

1999

39.

40.

41.

42.

43.

44.

45.

46.

47.

48.

49.

50.

العلاقة بين العقيدة والسلوك عقيدة الإرجاء نموذجًا

د. صفاء الدين الخزرجي

الخلاصة

البحث في هذه الدراسة يدور حول العلاقة بين العقيدة والسلوك، وبيان نوعها ودراسة تأثيراتها المتبادلة بينهما، وتحديد موقع هذه العلاقة في المنظومة المعرفية للإسلام، وتأثيرها في الرقي المعنوي والتكامل الروحي للإنسان الذي قد يوصله إلى مقام التوحيد التام (الذاتي والصفاتي والأفعالي)، كما درس البحث الذي بين أيديكم الجانب السلبي لظاهرة الانفكاك بين العقيدة والسلوك، وسلط الضوء على عقيدة الإرجاء نموذجًا.

المفردات الدلالية: العقيدة، السلوك، المنظومة العقديّة، المنظومة السلوكيّة،

العلاقة بين العقيدة والسلوك.

مقدمة

جاء الإسلام بمنظومة معرفية متكاملة الأبعاد لحلّ المشكلة البشرية، وقد نجح في ذلك الى حدّ كبير، سيّما في عهد التجربة النبوية المباركة، إذ مثّلت التطبيق الأوّل للإسلام، وقد تلخّصت المنظومة المعرفية للإسلام في ركيزتين:

✽ الأولى: المنظومة النظرية.

✽ الثانية: المنظومة العملية.

أمّا المنظومة النظرية فقد اتّجهت لمعالجة مشكلة العصر الفكرية العقدية آنذاك، أعني مشكلة الشرك التي كانت ضاربةً بجرانها في المجتمعات الإنسانية، سيّما في الجزيرة العربية، وذلك من خلال تأسيس منظومة عقديّة متكاملة (من المبدأ حتى المعاد) بمحورية التوحيد.

أمّا المنظومة العملية فقد تمثّلت في بعدين هما: البعد التشريعيّ والبعد الأخلاقيّ؛ وذلك لغرض ضبط إيقاع السلوك البشريّ كي يكون متوائماً ومتطابقاً مع المنظومة المعرفية العقدية الجديدة التي جاءت على أنقاض المنظومة العقدية الجاهلية السابقة المتمثلة بالشرك، وقد أراد الإسلام أن تقوم حياة الإنسان - فرداً وجماعة - وفق هاتين المنظومتين؛ ولذا ورد الحثّ الأكيد في الآيات القرآنية على الإيمان والعمل الصالح معاً بوصفهما منظومتين متلازمتين، وأوضح الآيات في ذلك ما جاء في سورة العصر المباركة التي نسبت - رغم اختصارها - الخسران لكلّ من تخطّى أو تجاهل هاتين المنظومتين، وانعكس هذا الاهتمام على تشريعات الإسلام أيضاً، حيث عني بهما أشدّ عناية منذ اللحظات الأولى لخلق الإنسان في هذه الدنيا، وحتى نشأته فيها ثم رحلته عنها، بل وحتى بعد قبره وبعثه، ولهذا ما نلاحظه بوضوح في التشريعات أو الخطوات التالية التي تعبّر عن عناية الإسلام بهاتين المنظومتين ضمن برنامج دقيق:

الخطوة الأولى: تلقين الإنسان منذ ولادته هاتين المنظومتين عبر عقله

اللاشعوري والباطني من خلال فصول الأذان والإقامة، التي تعدّ دورة عقديّة كاملة تتمثل بالشهادتين، ودورة سلوكيّة كاملة تتمثل بالدعوة للصلاة، التي تمثل المحور في السلوك الإنساني؛ إذ إنّ كلّ شيء في السلوك تابع لها، قال أمير المؤمنين عليه السلام: «اعلم أنّ كلّ شيء تبعٌ لصلّاتك، فمن ضيّع الصلاة فهو لغيرها أضيع» [المفيد، الأمالي، 267].

قال أحد العلماء: «الأذان على قلة الفاظه مشتملٌ على مسائل العقيدة؛ لأنّه بدأ بالأكبريّة وهي تتضمّن وجود الله وكمالهِ، ثمّ ثنّى بالتوحيد ونفي الشريك، ثمّ بإثبات الرسالة... ثمّ دعا إلى الفلاح وهو البقاء الدائم وفيه إشارةٌ إلى المعاد، ثمّ أعاد ما أعاد توكيداً» [العسقلاني، فتح الباري، ج 2، ص 62].

على كلّ حالٍ فإنّ هذا التلقين في اللحظات الأولى من حياة الإنسان الهدف منه استذكّار ما أخذ عليه في ميثاق الفطرة، من الإقرار بالآلوهيّة في عالم الذرّ؛ كي لا يحيد عن ذلك في عالم الدنيا [ظ: الطباطبائي، الميزان، ج 16، ص 279].

الخطوة الثانية: أن يحصل الإنسان على هاتين المنظومتين عن طريق عقله الظاهر، بواسطة مدرّكات العقل النظريّ والعمليّ؛ كيما يتكامل من خلالهما.

الخطوة الثالثة: تلقين العقل الظاهر للإنسان وهو في حال الاحتضار قبل انتقاله إلى عالم البرزخ المنظومة العقديّة خاصّة^(*)؛ كي يستذكر أساسيات تلك المنظومة ولا ينساها في عالم البرزخ.

الخطوة الرابعة: تلقين العقل الباطن للإنسان (اللا شعور) المنظومة العقديّة خاصّةً بعد وضعه في قبره مرّةً، وبعد انصراف الناس عن قبره مرّةً أخرى، لهذا يستحبّ تلقين الإنسان حال احتضاره وبعد قبره وبعد دفنه وانصراف الناس وبقائه وحده، فتكون مجموع التلقينات للإنسان منذ ولادته إلى ما بعد موته أربعة

(*) قال السيّد اليزدي في (أحكام المحتضر): «يستحبّ تلقينه الشهادتين والإقرار بالأئمة الاثني عشر، وسائر الاعتقادات الحقّة على وجه يفهم، بل يستحبّ تكرارها إلى أن يموت». [اليزدي، العروة الوثقى 1: 374]

تلقيناتٍ، والفارق بينها هو أنّ التلقين الأوّل بعد الولادة يمثل عملية استذكارٍ لما هو مودعٌ في فطرته، ولما أخذ عليه في الميثاق، بينما التلقينات الأخرى هي عملية استذكارية وترسيخية لما اكتسبه وحصله بعقله الظاهر في هذه الحياة من عقائد حقّة. [المصدر السابق، ص 443]

الخطوة الخامسة: مرحلة المحاسبة على كلا المنظومتين كمّا وكيفاً، فقد روي عن النبي ﷺ أنّه قال: «لا تزول قدما عبدٍ حتّى يسأل عن أربعة أشياء: عن جسده فيما أبلاه، وعمره فيما أفناه، وماله من أين اكتسبه وفيما أنفقه، وعن حبنا أهل البيت» [الهيثي، مجمع الزوائد ج 10، ص 346]، والظاهر أنّ فقرة (وعمره فيما أفناه) عامّة تشمل تحصيل المنظومتين معاً.

الخطوة السادسة: تعيين مصير الإنسان الأبديّ من خلال مرحلة الجزاء على كلا المنظومتين بالثوبة أو العقوبة عليهما.

في هذا المقال سندرس نوع العلاقة بين هاتين المنظومتين والتأثير المتبادل بينهما، لكنّ تنبغي الإشارة قبل ذلك إلى أنّ هذا البحث يرجع شطراً منه - وهو العقيدة - إلى علم الكلام، وشطراً منه - وهو السلوك - إلى علم الفقه والأخلاق، بيد أنّ دراسة العلاقة بين العقيدة والسلوك بقيت مهملةً في البحث العقديّ والفقهيّ والأخلاقيّ، ولم تدرس لا من قبل هذا العلم ولا من قبل ذاك، كما أنّ الدراسات حولها نادرةٌ جدّاً، وهذا ما دفع إلى دراستها في هذا البحث.

أولاً: مبادئ تصوّريّة عامّة

1. تعريف مفهومي (العقيدة) و(السلوك)

أ. العقيدة

لغة: هي من فعل (عقد) بمعنى الإبرام والربط والشّد بقوة، ومنه اليقين والجزم، واعتقد الشيء أي: اشتدّ وصلب واعتقد كذا بقلبه [ابن منظور، لسان العرب، ج 3، ص 399؛ الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ج 1، ص 299، مادة (عقد)].

وللعقيدة بحسب الاستعمال إطلاقان: فهي إمّا بمعنى الاعتقاد نفسه والجزم - أي الإيمان - وإمّا بمعنى ما يُعتقد به أي متعلّق الاعتقاد.

أمّا اصطلاحًا فهي عبارة عن الاعتقاد أو الجزم بوجود المبدأ الأعلى وصفاته والرسول والمعاد وما يتفرّع على ذلك، وهو المعبر عنه في اصطلاح المتكلمين بـ (أصول الدين)، وفي الفلسفة الحديثة بـ (الرؤية الكونيّة)؛ ولذلك فالعقيدة اصطلاحًا أخصّ من معناها اللغويّ؛ لأنّها ليست مطلق الاعتقاد والجزم، بل الجزم الخاصّ بما ذكر.

ب. السلوك

لغةً: هو من المصطلحات الحديثة التي لم ترد في النصوص الدينيّة، وقد ذهب بعض اللغويّين إلى أنّه ليس له أصلٌ في اللغة؛ لأنّ السلوك لغةً هو التجاوز [ابن منظور، لسان العرب، ج 5، ص 327]، وهو بمعنى السيرة والتصرّفات [قلعجي، معجم لغة الفقهاء، ص 249]، وما ذكرناه من معنًى فهو معنًى عرفيٌّ مستحدثٌ.

أمّا اصطلاحًا فهو يرادف لفظ السلوك في القرآن والسنة (العمل)، وبعض علمائنا يجعل العمل جزءًا من الإيمان والاعتقاد، وستقف على مصطلحي الإيمان والعمل الصالح وتلازمهما في الاصطلاح القرآنيّ والروائيّ لاحقًا، كما ينبغي أن يشار هنا في مقام التعريف إلى ثلاثة تنبيهات:

الأوّل: أنّه لم يرد - على ما يبدو - مصطلح (العقيدة) في القرآن الكريم ولا في السنة الشريفة، وإنّما الوارد فيهما وفي كثيرٍ من كتب العقائد ما يعادله وهو مصطلح (الإيمان) الذي هو عبارة عن (التصديق بالقلب) على رأي [انظر: المرتضى، الذخيرة، ص 536؛ الطوسي، الاقتصاد، ص 140]، وعلى رأي آخر هو: «الإيمان هو التصديق بالقلب واللسان والعمل بالجوارح، وعليه دلّت كثيرٌ من الأخبار المروية عن الأئمة» [الطوسي، الاقتصاد: ص 141]، وعلى رأي ثالث هو «العلم مع الالتزام بمقتضاه وعقد القلب على مؤداه، بحيث تترتب عليه آثاره العمليّة ولو في الجملة» [انظر: الطباطبائي، الميزان، 18،

ص262]، فعلى الأول يكون العمل خارجاً عن الإيمان لا زمّاً له، ويكون شرط كمالٍ في قبول العمل في الآخرة، وأمّا في الدنيا فالذي يخرج الإنسان من الكفر إلى الإيمان هو الاعتقاد القلبي والإقرار اللساني ولا يشترط العمل في ذلك [انظر: سبحاني، الإيمان والكفر، ص15]، وعلى الثاني وكذا الثالث - على ما يظهر من عبارته - يكون جزءاً من الإيمان داخلاً فيه.

وللإيمان معنى عامٌ يشمل الإيمان بالله ورسله وكتبه وملائكته واليوم الآخر: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ﴾ [سورة البقرة: 285]، وعليه (فكل من كان عارفاً بالله وبنبيه وبكل ما أوجب الله عليه معرفته مقراً بذلك مصداقاً به فهو مؤمن) [الطوسي، الاقتصاد، ص140] على الخلاف المتقدم في مدخلية العمل في الإيمان، وفي مقابل ذلك الكفر بالمذكورات: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [سورة النساء: 136].

وكما أنّ مصطلح الإيمان عامٌ يشمل الإيمان بالله وكتبه ورسله وملائكته، فكذلك مصطلح (العقيدة)، فهو عامٌ يشمل هذه العقائد وغيرها، أي كلّ ما يعتقده الإنسان بقلبه؛ لأنّ العقيدة هي كلّ ما ينعقد عليه القلب.

الثاني: تمرّ العقيدة حسب التحليل العقليّ بمرحلتين، المرحلة المعرفيّة وآلتها العقل، والمرحلة القلبيّة أي إذعان النفس والقلب بما عرفه وأدركه العقل. وبعبارة أخرى تمرّ العقيدة بمرحلة التصور والتصديق اللذين هما حقيقتا العلم الكسبيّ (الحصوليّ) في قبال العلم الحضوريّ، فالإنسان يعلم أولاً بالعقيدة في أفق التصوّر عبر الإدراك العقليّ وربما النقليّ أحياناً، ثمّ يُسلم ويذعن بما تصوّره وأثبتته العقل أو النقل، ويصطلح على المرحلة الأولى التي تمثّل الجانب المعرفيّ - أو قلّ النظريّ - للعقيدة حسب الاصطلاح المعاصر (الرؤية الكونيّة)، وأمّا المرحلة الثانية فهي المصطلح عليها بالإيمان.

ومن الفوارق بين المرحلتين أنّ المرحلة الأولى لا تختصّ بالمؤمن، بل يشترك فيها المؤمن والكافر، فالكافر قد يعرف العقيدة الحقّة من الناحية النظرية، ولكنّه

يجحد بها وينكرها لموانع تمنعه، قال تعالى: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [سورة النمل: 14]، وأيضًا قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ﴾ [سورة الجاثية: 23]، وقال أيضًا: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَى الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَى لَهُمْ﴾ [سورة محمد: 25].

فالعلم قد يجتمع مع الجحود وبالتالي فإنه لا يجتمع مع الإقرار والإيمان؛ لأن الإقرار والإيمان قد يكون بسبب الدليل الظني، وبعبارة أخرى أن النسبة بين العلم والإيمان هي عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ، وهذا بعكس المرحلة الثانية فإنها مختصةٌ بالمؤمن وحسب.

الثالث: ثمة مصطلحات ذات صلة بمصطلح العقيدة كمصطلح (الملّة) أو (الدين) والنسبة بينهما وبين (العقيدة) هي نسبة العموم والخصوص المطلق.

2. أقسام العقيدة:

تنقسم العقيدة حسب اصطلاحها اللغوي إلى عقيدة خقة صحيحة وعقيدة باطلة، ولكلٍّ من القسمين محدّاتٌ ومعايير ليس هنا محلّ بحثها، كما تنقسم العقيدة من جهةٍ أخرى إلى عقيدة قطعية ثابتة بالدليل القطعي، وعقيدة ظنية ثابتة بالدليل الظني، وثمة بحثٌ بين المتكلمين وعلماء العقيدة في اشتراط تحصيل العقيدة الحقّة بالقطع واليقين، أو كفاية الظنّ فيها، كما ثمة بحثٌ بينهم أيضًا في اشتراط تحصيل العقيدة عن طريق الاجتهاد أو كفاية التقليد، وكلّ ذلك خارجٌ عن هدف المقال [ظ: الشهيد الثاني، حقائق الإيمان، ص 56؛ شبر، حق اليقين، ص 571 و575؛ الجرجاني، شرح المواقف، 8، ص 331]، وإنّما المهمّ عندنا بعد تحصيل العقيدة الصحيحة بيان ضرورة ارتباطها بالسلوك، وعدم كفاية العقيدة لوحدها بمعزلٍ عن السلوك والعمل الصالح في تحقيق الكمال البشريّ خلاف ما تذهب إليه العقيدة الإرجائية.

3. أقسام السلوك:

ينقسم السلوك البشريّ بلحاظ الوحدة والاجتماع إلى:

أ. السلوك الفرديّ.

ب. السلوك الجمعيّ.

كما ينقسم بلحاظ قوى النفس التي يصدر عنها إلى عدّة أقسام:

1. السلوك الغريزيّ: هو السلوك الصادر عن الإنسان بمقتضى غريزته، كغريزة الأكل والشرب والتناسل وغيرها، ويمارس الإنسان هذا السلوك عن طريق القوى الشهويّة المرغبة في وجوده.

2. السلوك الاجتماعيّ: وهو عبارة عن الرابطة في العلاقات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة وغيرها ممّا يتواصل به الإنسان مع الآخر البشريّ. ويمارس الإنسان هذا السلوك لتنظيم حياته بمقتضى غريزة حبّ البقاء وحفظ النوع عن طريق القوّة العاقلة (عقل المعاش).

3. السلوك المعرفيّ والعلميّ: وهو كسب وتحصيل الإنسان للعلوم الدينيّة والدينيّة ليعمّر بها حياته الدينيّة والأخرويّة، ويمارس هذا السلوك انطلاقاً من غريزة حبّ العلم من خلال القوّة العاقلة (عقل المعاد وعقل المعاش)^(*).

4. السلوك العباديّ: ويمثّل علاقة الإنسان بخالقه سبحانه، ويمارس الإنسان هذا السلوك بمقتضى غريزة حبّ العبادة التي هي أمرٌ فطريٌّ مركّبٌ في فطرة كلّ إنسانٍ - كما تشهد به التجربة البشريّة عبر أجيالها - ولكنّه قد يخطئ في المعبود من جهة تحديد المصدق.

(*) المراد بعقل المعاد القوّة العاقلة المستخدمة في تدبير أمر المعاد والآخرة، والمراد بعقل المعاش القوّة

العاقلة المستخدمة لتدبير أمر المعاش في الدنيا. [انظر: المجلسي، بحار الأنوار 1: 161؛ شبر، شرح الزيارة

الجامعة: 69]

وتتبلور رؤية الإسلام تجاه هذه الأنماط الأربعة للسلوك في إخضاعها بتمامها للعقيدة، بحيث تتأطر هذه السلوكيات بإطار العقيدة التي تكون هي المنطلق الحقيقي أو قل الحثيئة التعليلية لهذه الأنماط السلوكية، يقول الإمام أمير المؤمنين لكميل: «يا كميل، ما من حركةٍ إلّا وأنت تحتاج فيها إلى معرفةٍ» [الكلي، أصول الكافي، ج 2، ص 310، ح 1431]، ويقول الإمام زين العابدين عليه السلام: «اعلم أنّ الله - عز وجل - عليك حقوقًا محيطّةً بك في كلّ حركةٍ تحرّكتها، وسكنةٍ سكنتها، أو حالٍ حلتها، أو منزلةٍ نزلتها، أو جراحةٍ قلبتها أو آلةٍ تصرّفت فيها، فأكبر حقّ حقوق الله - تبارك وتعالى - عليك ما أوجب عليك لنفسه من حقه الذي هو أصل الحقوق» [الصدوق، الخصال، ص 565].

وبما أنّ محور العقيدة الإسلامية يقوم على أصل التوحيد، فإنّ السلوك البشري في كلّ أنماطه المشار إليها يجب أن يتّصف أو يصطبغ بصبغة التوحيد «صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ» [سورة البقرة: 138]، فتكون الصبغة التوحيدية هي المحور في الاعتقاديّات وفي العمليّات معًا، أي في المنظومتين العقديّة والسلوكيّة، وهذه هي أعلى مراتب التوحيد التام الكامل (التوحيد الذاتي والصفاتي والأفعالي).

ثانيًا: علاقة العقيدة بالسلوك في المنظور الدينيّ

تتبلور صياغة الشخصية الإسلامية من خلال ثلاث مراحل:

1. مرحلة التدبّر والتفكّر وتكوين القناعة بالدين قبل اعتناقه، وقد وردت نصوص قرآنيّة وروائيّة كثيرة تحثّ على التدبّر والتعقل والتفكّر في الأنفس والآفاق، وهذه هي المرحلة الأولى للعقيدة كما تقدّم.

2. مرحلة الاعتقاد والإيمان والجزم، وهذه هي المرحلة الثانية للعقيدة.

3. مرحلة العمل والسلوك الصالح المؤكّد، أو المحقّق للإيمان على الخلاف السابق، فالعمل الصالح هو مرآة العقيدة وترجمانها الصادق، وقد تقدّم أنّ

البعض يعدّه جزءاً منه.

وقد وردت المرحلتان الثانية والثالثة بشكلٍ متلازمٍ لا ينفكّ في الآيات والروايات، وقد يتجاوز عدد الآيات في ذلك الخمسين آية، وأمّا الروايات فهي كثيرةٌ قد تجاوزت حدّ التواتر [الحَرّ العاملي، الفصول المهمّة، ص 440]، وهذه الآيات والروايات واردةٌ على نحو الكبرى الكلّية، ولكن هناك نصوصاً أخرى أشارت للتطبيقات والصغريات، وسنذكر نماذج لكلّ من الصنفين على نحو الاختصار.

لكن ينبغي الإشارة قبل ذلك إلى أنّ هذا التلازم واضحٌ؛ بناءً على القول بمدخلية العمل والسلوك في تحقق الإيمان، والاعتقاد بنحو جزء المقتضي، كما هو صريح القول الثاني وظاهر القول الثالث المتقدّمين؛ إذ لو لم يتحقّق العمل فلا يتحقّق الاعتقاد والإيمان من الأساس، وأمّا بناءً على خروجه من حقيقة الإيمان والعقيدة وكونه شرطاً في الكمال - كما عليه القول الأوّل - فالتلازم ثابتٌ بناءً على القول بكون الإيمان يتّصف بالشدّة والضعف كما هو رأي الإماميّة، خلافاً لبعض علماء الجمهور الذين قالوا إنّ الإيمان لا يزيد ولا ينقص [الطباطبائي، الميزان، ج 18، ص 260]، ففي صورة الاشتداد يتحقّق التلازم وفي صورة الضعف يتحقّق الانفكاك والتخلّف، كما في سلوك كثيرٍ من العصاة والمنحرفين من المسلمين، مع صحّة عقيدتهم من الناحية النظرية، لكنّها ضعيفةٌ في مرحلة الإذعان والتصديق واليقين؛ ولذا تنتج سلوكاً ضعيفاً، إذ «ليس الإيمان بشيءٍ مجرد إدراك أنّه حقّ مثلاً، بل مطاوعةٌ وقبولٌ خاصٌّ من النفس بالنسبة إلى ما أدركته يوجب تسليماً له ولما يقتضيه من الآثار، وآيته مطاوعته لسائر القوى والجوارح وقبولها له كما طاوعته النفس وقبلته، فترى المعتاد^(*) يبغض الأعمال المذمومة، وربما يدرك وجه القبح أو المساءة فيه، غير أنّه لا يكفّ عنه؛ لأنّ نفسه لا تؤمن به ولا تستسلم له» [المصدر السابق، ج 11، ص 354].

(*) هو المدمن على تعاطي المخدرات.

على كل حال، فأما الصنف الأول - وهو الآيات الواردة على نحو الكبرى - فهو من قبيل النصوص التالية:

1. الآيات القرآنية:

﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ [سورة النساء: 122].

﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [سورة البقرة: 25].

﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [سورة البقرة: 277].

وفحوى الآيات الكريمة هو التأكيد على الترابط الوثيق بين العقيدة والعمل الصالح وترتيب الجزاء الأخروي، أي السعادة الأبدية على ذلك الترابط المفاد بالفاظٍ وعباراتٍ مختلفةٍ من قبيل قوله تعالى: ﴿سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾، ﴿أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾، ﴿أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾، ﴿لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾.

إنّ الآيات واضحة الدلالة على التلازم بين الإيمان والعمل الصالح، فإنّ العقيدة بمفردها أو العمل الصالح بمفرده لا يحقق السعادة والفوز الأخروي، بل الملاك في السعادة هو حقيقة الإيمان والعمل الصالح معًا [الطباطبائي، الميزان، ج 1، ص 216]، وسيتضح ذلك أكثر في البحث الروائي، نعم يمكن - بناءً على بعض الأقوال المتقدمة - الحكم بإيمان الفرد وإسلامه في الدنيا بمجرد إيمانه واعتقاده، وإن لم يقترن بالعمل؛ لترتب بعض الأحكام الشرعية على ذلك.

كما لا يقتصر أثر العقيدة في السلوك على السعادة الأخروية فقط، بل يعمّ حتى السعادة الدنيوية المتمثلة بتحقيق العدالة الاجتماعية وبناء المدينة الفاضلة وتنمية

المجتمع البشري وتحقيق مكارم الأخلاق وتحكيم المعايير الإنسانية فيه، وأدّل دليل على ذلك هو التجربة النبوية رغم قصر مدتها، فإنّها استطاعت أن تحدث تحولاً عظيماً في مجتمع الجزيرة وأن تقدّمه أشواطاً كبيرة، بحيث جعلته في الصدارة من ركب الإنسانية بعد أن كان في مؤخرته، فبنت العقيدة الإسلامية لذلك المجتمع حضارة إنسانية لا نقول إنّها تجاري الأمم وحسب، بل وتتقدّم عليها.

وهناك دليل آخر على تأثير العقيدة في السلوك، وهو التجربة الاجتماعية للمجتمعات الغربية المعاصرة، فإنّ هذه المجتمعات بالرغم من التقدّم المادّي والتكنولوجي الذي تشهده، بيد أنّها تعاني الكثير من الأزمات على المستوى الروحي وعلى مستوى تحقيق السعادة الحقيقية؛ وذلك نتيجة ضعف عامل العقيدة وضموره في الحياة الفردية والأسرية والاجتماعية، ولا شكّ فإنّ لضمور عامل العقيدة تداعياته الخطيرة على المجتمع، هذا كلّ في الكبرى.

أمّا الصغرى فهي من قبيل قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ ۖ فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ ۖ وَلَا يَحْضُ عَلَىٰ طَعَامِ الْمُسْكِينِ﴾ [سورة الماعون: 1-3]، فإنّ العقيدة الفاسدة كالتكذيب بيوم الدين (إنكار المعاد)، تقود إلى السلوك الفاسد، وهو دَعُّ اليتيم وردّه بعنفٍ وعدم حضّ الغير على إطعام المسكين [الطوسي، التبيان ج 10، ص 415].

2. الروايات:

لقد بيّنت الروايات أهميّة العقيدة والسلوك والترابط بينهما ببياناتٍ عديدة، خصوصاً بعد قولهم إنّ العقيدة هي الإيمان نفسه حسب الاصطلاح الديني، ففي خبرٍ عن رسول الله ﷺ يؤكّد فيه عدم قبول العقيدة أو العمل منفردين لوحدهما، بل يعدّهما شريكين لا يفترقان، قال ﷺ: «الإيمان والعمل أخوان شريكان في قرن، لا يقبل الله أحدهما إلّا بصاحبه» [ريشهري، ميزان الحكمة، ج 1، ص 193]، بل في خبرٍ آخر عدّ رسول الله ﷺ العمل جزءاً من الإيمان وليس قسيماً له، حيث قال: «الإيمان قولٌ وعملٌ، يزيد وينقص» [المصدر السابق]، ولعلّ هذا الخبر أحد الأدلة على

مدخلية العمل في مقولة الإيمان، وهذا ما يؤكد قوله الآخر ﷺ: «لُعِنَتِ المرجئة على لسان سبعين نبياً، الذين يقولون: الإيمان قولٌ بلا عملٍ» [المصدر السابق]، وأوضح من ذلك كله خبر أبي عمر الزبيري، عن أبي عبد الله، قال: «قلت له ألا تخبرني عن الإيمان، أقول هو وعمل أم قول بلا عمل؟ فقال: الإيمان عملٌ كله، والقول بعض ذلك العمل، مفترضٌ من الله مبيّنٌ في كتابه، واضحٌ نوره، ثابتٌ حجته، يشهد له بها الكتاب ويدعو إليه، ولما أن صرف الله نبيه إلى الكعبة عن بيت المقدس قال المسلمون للنبي: رأيت صلاتنا التي كنّا نصلي إلى بيت المقدس ما حالنا فيها؟ وما حال من مضى من أمواتنا وهم يصلّون إلى بيت المقدس؟ فأنزل الله: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرُءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [سورة البقرة: 143]، فسَمِيَ الصلاة إيماناً، فمن اتقى الله حافظاً لجوارحه موفياً كلّ جارحةٍ من جوارحه ممّا فرض الله عليه، لقي الله مستكماً لإيمانه من أهل الجنة، ومن خان في شيءٍ منها أو تعدّى ما أمر الله فيها لقي الله ناقص الإيمان» [العياشي، تفسير العياشي، ج 1، ص 64].

هذه الوفرة الوافرة من الأخبار في التأكيد على الترابط بين الإيمان والعمل لم تأت من فراغ، بل هي في مقام الردّ على فكرة خطيرة كانت في المجتمع آنذاك، ألا وهي فكرة الإرجاء التي كانت تستهدف هذا الترابط وتعكس مدى خطورة فكر المرجئة على المجتمع الإسلامي، حتّى أنّ بعض الرواة قد اشتبه عليه الأمر - كما في رواية الزبيري - فسأل عن الإيمان هل هو قول بلا عمل أو هو مع العمل؛ ممّا يعكس اهتمام المجتمع بهذه الظاهرة الفكرية الخطيرة، حتّى ورد أنّ المرجئة ملعونون على لسان سبعين نبياً قبل الإسلام، بل في بعض الأخبار وجود فكرة الإرجاء في الأمم السابقة وعلى عهد الأنبياء السابقين أيضاً، وأنّ المرجئة هم يهود هذه الأمة؛ ولذا نجد اهتمام النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام في التحذير من هذه الفكرة الأموية التي كان يراد لها نقض الدين من الداخل، بعد أن عجز الخط الأموي عن الوقوف بوجه الإسلام في العلن، فقدّم منظومة عقديّة وتشريعيّة مشوّهة باسم الدين.

السّر في هذا الترابط بين العقيدة والسلوك هو الدور التكاملي لكلّ منهما بالنسبة

للآخر، فإنّ الإنسان ما لم يمتلك رؤيةً كونيةً صحيحةً، فإنّه لا يمتلك منظومةً فكريةً منسجمةً عن العالم، كما أنّ سلوكه إذا لم يكن مطابقاً لمنظومته الفكرية التي يؤمن بها لوقع في فوضى التناقض في المنظومة السلوكية، وسيأتي بيان ذلك في البحث التالي.

ثالثاً: نوع العلاقة بين العقيدة والسلوك

ثمّة علاقة تبادلية (تخادمية) بين المنظومتين العقدية والسلوكية، فالعقيدة من جهة تعتبر العلة والأساس الذي يقوم عليه بناء السلوك الإنساني بشكل عام، سواء كانت عقيدة صحيحة أو فاسدة، ولعلّه إلى هذه القاعدة العامة يشير قوله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَى سَبِيلًا﴾ [سورة الإسراء: 84]، أي كلّ يعمل على اقتضاء عقيدته ورؤيته الكونية [الطبرسي، جوامع الجامع، ج 2، ص 390]، سواءً كانت عقيدته إلهية أو وضعيّة؛ ولذلك فإنّ العقيدة هي بمنزلة الحيثية التعليلية التي يصدر عنها السلوك الإنساني في فرض المطابقة بينهما، وأمّا في فرض المخالفة فلا سنخية حينئذٍ، كما لو كانت العقيدة حقّة وكان السلوك ناشئاً من اتباع الهوى مثلاً.

152

أدلّ دليل على هذه العلية والملازمة هو الوجدان المغني عن إقامة البرهان، فإنّا نجد تأثير العقيدة إلى حدّ أنّ الإنسان يفديها بأعزّ الأمور وهي نفسه، حتّى لو كانت عقيدته هي حبّ الوطن مثلاً، أو ربّما كانت عقيدةً فاسدةً، بل ربّما تدعوه العقيدة للإقرار على نفسه والتضحية بحياته الدنيوية كسباً للسعادة الأخروية كما في قضية ماعز الأسلمي الذي أقرّ بالزنا ليرجم^(*)، وهذه الميزة من مختصات العقيدة، ولا نجدّها في القوانين الوضعيّة؛ فإنّ القوانين الوضعيّة لا تحمل الإنسان على التضحية

(*) حاصل القصة أنّه بعد أن زنى ماعزُ جاء فأقرّ بذنبه بين يدي النبي ﷺ، فأعرض عنه فجاء من شقّه الآخر، فأعرض عنه، وهكذا أربع مرّات فأمر به، فأخرج إلى الحرّة فرجم.

[البيهقي، السنن الكبرى، ج 8، ص 227]

بالنفس أو المال وإنما تحمله على الالتزام القهري بالقانون، والفرق هو أن العقيدة تنبع من الداخل وتمتزج بعقل الإنسان وضميره وعواطفه ومشاعره، فلذا تتحكم بالتصرفات الظاهرة والباطنة للإنسان، كما أن لها سلطانًا دنيويًا وأخرويًا؛ ولذا إذا صلحت العقيدة عمر الظاهر والباطن معًا وتحققت السعادة الدنيوية والأخروية معًا، والحال أن القانون سلطانه دنيوي، ويصلح الظاهر فقط.

ومما يدل أيضًا على هذا الترابط والتلازم بين المنظومتين هو ما نراه من انقلاب السلوك الجاهلي لدى المشركين قبل البعثة إلى سلوك توحيد قائم على معايير الدين، كالأمانة والصدق والعدل والوفاء والأخوة وغيرها من القيم الإنسانية الرفيعة، وما ذلك إلا لتبدل القاعدة المعرفية التي يقوم عليها السلوك، ومما يدعم ويؤكد هذا الترابط - أيضًا - أن الارتداد عن الدين وعن التوحيد يقتضي بطبعه التخلي عن السلوك التوحيدي والرجوع إلى السلوك الجاهلي، وما ذلك إلا لتبدل القاعدة المعرفية عند الشخص الواحد قبل التدين وبعده، كما يدل على هذا الترابط من القرآن الكريم أيضًا قوله - تعالى - في النهي عن أكل الربا: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [سورة البقرة: 278].

وهذه العلوية والمعلوية لا تعني انتفاء دور السلوك في التأثير المتقابل على العقيدة وترسيخها، فالسلوك - وإن كان معلولًا للعقيدة، وليس له دور في حدوثها ووجودها كما يقتضيه قانون العلوية - يعد مؤثرًا في بقائها وقوتها وترسيخها، ولعل هذا هو السر في اقتران العمل الصالح في آي كثيرة من القرآن الكريم بالإيمان والاعتقاد، إذ اقترن الإيمان بالعمل الصالح في نحو خمسين آية كما تقدم، وأصرح منه في الدلالة على تأثير السلوك في العقيدة قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [سورة فاطر: 10]، فدور العمل الصالح هو رفع الكلم الطيب وتعظيمه، يقول بعض المفسرين: «والمراد بالكلم ما يفيد معنى تامًا كلاميًا، ويشهد به توصيفه بالطيب، فطيب الكلام هو ملاءمته لنفس سامعه ومتكلمه، بحيث تنبسط منه وتستلذه وتستكمل به، وذلك إنما يكون بإفادته معنى حقًا فيه

سعادة النفس وفلاحها، وبذلك يظهر أنّ المراد به ليس مجرد اللفظ، بل بما أنّ له معنى طيباً، فالمراد به الاعتقادات الحقّة التي يسعد الإنسان بالإذعان لها، وبناء عمله عليها، والمتيقّن منها كلمة التوحيد التي يرجع إليها سائر الاعتقادات الحقّة» [الطباطبائي، الميزان، ج 17، ص 23]، فالكلم الطيب هو الاعتقاد الحقّ، والعمل الذي يناسبه هو الذي يرفع الإنسان ويمدّ في تكامله، وكلّما تكرر العمل زاد الاعتقاد رسوخاً وجلاءً وقوي في تأثيره، فقوّة الإيمان بمزاولة الطاعات وضعفه بارتكاب المعاصي؛ ولذا ربّما يؤدّي الانحراف السلوكيّ والعمل بالمعاصي وسوء العمل إلى الانحراف العقديّ والتكذيب بآيات الله تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّوْأَى أَنْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَكَانُوا بِهَا يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [سورة الروم: 10؛ انظر: الطباطبائي، الميزان، ج 1، ص 190؛ وج 9، ص 350؛ الحميني، تفسير القرآن الكريم ج 5، ص 56].

والعلاقة بين هاتين المنظومتين هي إمّا علاقة تكاملية تصاعديّة، وإمّا علاقة تنازليّة انحطاطيّة، تبعاً لصحّة العقيدة وفسادها أو ضعفها وقوتها، فالمنظومة العقديّة الحقّة إذا التزمنا بمؤدّاها تؤدّي بطبيعة الحال إلى السلوك التوحيديّ الحقّ؛ لأنّ العقيدة تنعكس على الجوارح فتأخذ كلّ جارحة حظّها من العقيدة والإيمان، فمثلاً عقيدة التوحيد الأفعاليّ تؤثر إيجابياً على جزئيات سلوك الإنسان في التعامل مع الأسباب (البعيدة والمتوسّطة) وعدم الاعتماد عليها، وإنّما يكون الاعتماد على مسبّب الأسباب والمبدإ الأعلى، بعكس الإنسان الفاقد للتوحيد الأفعاليّ فإنّ سلوكه يختلف تماماً عن الإنسان الأوّل، وفي المقابل فإنّ المنظومة السلوكيّة الصحيحة تؤدّي إلى تقوية الإيمان والعقيدة، جاء في تفسير العياشي: «فمن اتقى الله حافظاً لجوارحه موفياً كلّ جارحة من جوارحه ممّا فرض الله عليه، لقي الله مستكماً لإيمانه من أهل الجنّة، ومن خان في شيءٍ منها أو تعدّى ما أمر الله فيها لقي الله ناقص الإيمان» [العياشي، تفسير العياشي، ج 1، ص 64]، وبكلا الأمرين يحصل الكمال الإنسانيّ.

كما أنّ فساد العقيدة يؤدّي إلى انحراف السلوك كما هو واضح في عقيدة الشرك

الفاسدة فسادًا كليًا، وكذلك الأمر في العقائد الفاسدة فسادًا جزئيًا، وفيما يلي بعض النماذج التطبيقية لذلك:

الأول: عقيدة الإرجاء التي تعني الاكتفاء بالإيمان القولي، وإن ارتكب الإنسان ما ارتكب فإن أمره مرجأ إلى ربه في الآخرة، مما يبرر للإنسان الانحراف السلوكي في الدنيا، وسيأتي تفصيل الكلام في هذه العقيدة.

الثاني: عقيدة الجبر التي تعني صدور الفعل من الإنسان قهراً وجبراً عليه، ولازم هذا إعفاء الإنسان من المسؤولية والعقوبة، مما يخلق مبرراً للانحراف السلوكي تحت ذريعة أن هذا فعل الله، وإنما ينسب للإنسان مجازاً، وقد كانت طبقة من المجتمع فيما مضى تعمل بهذا المبدأ الفاسد، فقد كتب ابن عباس إلى قراء المجبرة بالشام: «أما بعد، أتأمرون الناس بالتقوى وبكم ضلّ المتّقون، وتنهون الناس عن المعاصي وبكم ظهر العاصون؟!» [سبحاني، الإلهيات، ج 2، ص 163].

الثالث: عقيدة القضاء والقدر بناءً على تأويلهما تأويلاً خاطئاً يبرئ ساحة الإنسان من الفعل القبيح ويجعله مقدراً عليه، فقد حذر النبي ﷺ من خطر هذا التأويل فقال: «سيأتي زمانٌ على أمتي يؤوّلون المعاصي بالقضاء، أولئك بريئون مني وأنا منهم براء» [العالمي البياضي، الصراط المستقيم، ص 32].

وقد دار حوار بين الإمام الكاظم ﷺ والنعمان أبي حنيفة حيث قال للإمام ﷺ: «مَن المعصية؟ قال ﷺ: يا شيخ لا تخلو من ثلاثٍ: إمّا أن تكون من الله وليس من العبد شيءٌ فليس للحكيم أن يأخذ عبده بما لم يفعله، وإمّا أن تكون من العبد ومن الله والله أقوى الشريكين فليس للشريك الأكبر أن يأخذ الشريك الأصغر بذنبه، وإمّا أن تكون من العبد وليس من الله شيءٌ، فإن شاء عفا وإن شاء عاقب» [المجلسي، بحار الأنوار، ج 5، ص 27].

الرابع: تفسير الشفاعة تفسيراً خاطئاً يؤدي إلى الاتكالية في العمل والانحراف في السلوك.

الخامس: تفسير ولاية أهل البيت عليهم السلام ومحبّتهم تفسيرًا يؤدي إلى الاتكالية في العمل والانحراف في السلوك.

وعلى كلّ حالٍ وردت الإشارة إلى هذه العلاقة التبادلية بين العقيدة والسلوك في الأحاديث الشريفة، فعن الإمام الصادق عليه السلام قال: «لا يقبل الله عملاً إلا بمعرفة، ولا معرفة إلا بعملٍ، فمن عرف دلّته المعرفة على العمل، ومن لم يعمل فلا معرفة له». ثمّ قال عليه السلام: «ألا إنّ الإيمان بعضه من بعضٍ» [الكليّ، الكافي، ج 1، ص 44]. فعّد العمل جزءاً من الإيمان، وقد تقدّم في تعريف الإيمان أنّ بعض متكلّمينا من يرى ذلك، ولا يكتفي في الإيمان بالإقرار القلبيّ فقط.

كما أشار العلامة الطباطبائيّ إلى هذه العلاقة التبادلية بقوله: «إنّ الاعتقاد والإيمان إذا كان حقّ الاعتقاد صادقاً إلى نفسه صدّقه العمل ولم يكذبه، أي يصدر عنه العمل على طبقه، فالعمل من فروع العلم وآثاره التي لا تنفك عنه، وكلّما تكرّر العمل زاد الاعتقاد رسوخاً وجلاءً، وقوي في تأثيره» [الطباطبائيّ، الميزان، ج 17، ص 23]، بل يمكن القول إنّ تأثير حقيقة العقيدة لا يقتصر على السلوك التكوينيّ لدى الإنسان خاصّةً، بل يصل أحياناً في تأثيره إلى النظام الكونيّ العامّ، وهذا ما يمكن فهم أبعاده من خلال الرواية التالية عن الإمام الصادق عليه السلام: «سئل عليه السلام: لم سميّ الكعبة كعبة؟ قال: لأنّها مربّعة، ف قيل: ولم صارت مربّعة؟ قال: لأنّها بحذاء البيت المعمور وهو مربّع، ف قيل له: ولم صار البيت المعمور مربّعاً؟ قال: لأنّه بحذاء العرش وهو مربّع، ف قيل: ولم صار العرش مربّعاً؟ قال: لأنّ الكلمات التي بني عليها الإسلام أربع: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، وهذه الكلمات الأربع أولاها تتضمّن التنزيه والتقديس، والثانية التشبيه والثناء، والثالثة التوحيد الجامع بين التنزيه والتشبيه، والرابعة التوحيد الأعظم المختصّ بالإسلام» [الصدوق، علل الشرائع، ج 2، ص 398]، ويمكننا أن نفهم هذا التأثير أكثر فيما لو أخذنا بنظر الاعتبار كون الكعبة تمثّل نقطة المركز في الكرة الأرضيّة على وجه الدقّة [حسين كمال الدين أحمد، إسقاط الكرة الأرضيّة بالنسبة لمكّة المكرمة، مجلّة البحوث

الإسلامية، ع 2، ص 292؛ مجلة البحوث الإسلامية، ع 6، ص 225، فكان الكرة الأرضية كلها قائمة على نظام التوحيد.

رابعًا: جدلية العقيدة والسلوك في الفكر الكلامي

بالرغم من التلازم الواضح الذي يطرحه القرآن الكريم بين العقيدة والعمل الصالح، بيد أنه قد أثارت إشكالية العلاقة بينهما على بساط البحث الكلامي والجدل العقدي في مسألة مرتكب الكبيرة، فقد وقعت المسألة بين إفراطٍ وتفريطٍ من أقصى اليمين إلى أقصى الشمال، فبين قائلٍ بأن ارتكاب الكبيرة يُخرج الإنسان من الإيمان إلى حدّ الكفر، كما عليه بعض فرق الخوارج، وبين قائلٍ بأن الإنسان مهما ارتكب من الكبائر والموبقات فذلك لا يضرّ بإيمانه وعقيدته، كما عليه الكرامية وبعض المرجئة، وبين قائلٍ بأن مرتكب الكبيرة لا مؤمنٌ ولا كافرٌ، بل منزلةٌ بين منزلتين، كما عليه المعتزلة. [ظ: المفيد، أوائل المقالات، ص 15؛ الطوسي، الاقتصاد، ص 140]

ولعلّ الأخطر من هذه الاتجاهات الفكرية هو ما ذهبت إليه المرجئة؛ لأنّ من شأنه سياسيًا أن يبرّر للحكام ظلمهم وجورهم من جهة، ومن شأنه اجتماعيًا أن يشيع في المجتمع الإسلامي التفكك الخلقي والانحراف السلوكي من جهة أخرى، فالمرجئة - سواء أقلنا إنها مذهبٌ سياسيٌ ألبس لباس العقيدة، أو قلنا إنه مذهبٌ عقديٌّ وظفت أفكاره لصالح السياسة - يدعون إلى انفصال العقيدة عن السلوك، والأصل عندهم كفاية الإيمان والاعتقاد بالشهادتين مهما انحرف الإنسان في سلوكه، فهم يذهبون إلى أنّ «الإيمان قولٌ بلا عملٍ، وأصل ما هم عليه أنهم يدينون بأنّ أحدهم لو ذبح أباه وأمه وابنه وبنته وأخاه واخته وأحرقهم بالنار، أو زنى أو سرق أو قتل النفس التي حرم الله أو أحرق المصاحف أو هدم الكعبة أو نبش القبور أو أتى أيّ كبيرةٍ نهى الله عنها، فإن ذلك لا يفسد عليه إيمانه ولا يخرج منه، وأنّه إذا أقرّ بلسانه بالشهادتين فهو مستكمل الإيمان، إيمانه كإيمان جبريل وميكايل عليهما السلام، فعل ما فعل وارتكب ما ارتكب ممّا نهى الله، ويحتجون

بأن النبي ﷺ قال: أمرنا أن نقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله» [النيسابوري، الإيضاح، ص 45]، وهذه هي المسألة المعروفة بكون مرتكب الكبيرة كافراً أولاً، ولا شك في خطورة هذا الفكرة من جهتين:

الأولى: أنها تبرر الانحراف وتشعرنه باسم الدين، كما شرعن آل أمية للظلم باسم الدين في نظرية حرمة الخروج على الجائر التي أوجدت حصانة للجائرين من الخروج والثورة عليهم لمدة طويلة تجاوزت الألف عام، حيث خدروا الأمة وشلّوا حركتها وتقدمها بهذه النظرية، حتى وصلت الأمة إلى ما وصلت إليه اليوم من التخلف والارتكاس.

الثانية: خطورة المنهج الذي يقوم عليه استدلالهم، ألا وهو منهج الاجتهاد الاجتزائي والانتقائي الذي يقوم على انتقاء بعض الأدلة لإنتاج نظرية بهذا المستوى من الخطورة، كلّ ذلك تحت مقولة الاجتهاد، التي هي الأخرى أخطر نظرية عرفها الفكر الإسلامي على الإطلاق؛ لأنها الآلية الوحيدة التي اعتمدها لتمزيق الدين وتفتيت الأمة باسم الدين واسم شرعية الاجتهاد، ولا زالت الأمة تدفع ثمن هذه النظرية القاتلة باختلافها وحروبها الطائفية المقيتة.

158

أجل، إنّ الدليل الوحيد الذي استندت إليه المرجئة هو قول الرسول ﷺ: «أمرنا أن نقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله»، غاضين الطرف عن سائر النصوص الأخرى الواردة عنه ﷺ التي تؤكد أنّ الإيمان هو «معرفة بالقلب وإقراراً باللسان وعمل بالأركان» [المتقي الهندي، كنز العمال، ج 1، ص 273، ح 1361]، وأنه «بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأنّ محمداً عبده ورسوله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصوم رمضان» [النيسابوري، صحيح مسلم، ج 1، ص 34].

مضافاً إلى أنّ هذا الحديث الذي تمسكوا به - وهو وارد من غير طرقنا - مخالف لصريح الكتاب الذي يؤكد أن لا إكراه في الدين، فالنبي ﷺ دعا الناس إلى أن يقولوا لا إله إلا الله، لا أن يقاتلهم على قول ذلك إكراهاً، وإنما هم الذين قاتلوه لمنع هذه الدعوة.

من جهةٍ أخرى فإنَّ الإرجاء مخالفٌ للقرآن الكريم الذي يقسم الناس إلى ثلاثة أصناف: كافرٍ ومؤمنٍ ومنافقٍ، فطبقًا للإرجاء يكون التقسيم ثنائيًا إلى: مؤمنٍ وكافرٍ؛ لأنَّ المنافق عندهم مؤمنٌ في الدنيا، مرجأٌ أمره إلى الله في الآخرة.

على كلِّ حالٍ، فالاجتهاد المجتزأ القائم على الانتقائية في التعامل مع الأدلة، وكذلك الاجتهاد الإقصائي الذي يقصي سائر الأدلة الأخرى هما من أخطر المقولات التي تعرض لها الفكر الإسلامي، والتي نقضت الإسلام عروةً عروةً باسم الدين، حتى لبس الإسلام لبس الفرو مقلوبًا، كما قال سيّد العترة أمير المؤمنين عليه السلام [الرضي، نهج البلاغة، الخطبة 108].

خامسًا: انعكاسات الفكر الإرجائي في عصرنا

بالرغم من انقراض المرجئة كفرقةٍ كلاميةٍ، بل انقراض الفكر الإرجائي بشكلٍ عامٍّ، نرى ثمة أفكارًا تنتشر في عصرنا بين فترةٍ وأخرى في قطاعاتٍ من مجتمعاتنا تحمل بصمات الفكر الإرجائي وامتداداته التي تفصل بين العقيدة والسلوك، كالأفكار التي تشيع بين فئات الشباب ذكورًا وإناثًا - سيما في الأوساط الدراسية والجامعية والمجتمعات المفتوحة - تدعو إلى عدم ضرورة الالتزام بالتكاليف الدينية، وإلى التفلّت من الالتزام بشيءٍ من الواجبات أو المحرّمات، تحت ذريعة أنّ صفاء القلب ونقاءه يغني الإنسان عن العمل بالتكاليف؛ أو ما تدعو إليه بعض الفرق الصوفية التي تذهب إلى أنّ من بلغ مرحلة اليقين سقط عنه التكليف استنادًا إلى قوله تعالى: ﴿وَأَعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾ [سورة الحجر: 99]، بمعنى اكتفاء الإنسان بالإيمان وسقوط التكليف عنه، فهذه كلّها مقولاتٌ منحرفةٌ تلتقي مع المرجئة في ما يدعون إليه من التفكيك بين العقيدة والسلوك، وهي مردودةٌ بالآيات والروايات السابقة المؤكدة على ضرورة التلازم بين العقيدة والسلوك، يضاف إلى ذلك أنّه لو كان الاعتقاد كافيًا أو نزاهة الباطن والقلب مغنيًا، لاكتفى النبي صلى الله عليه وآله والأئمة الطاهرون من بعده بالاعتقاد دون العمل، مع أنّ سيرتهم قائمةٌ على العمل، بل وعلى الاجتهاد في العمل والعبادة، بل نجدهم عليهم السلام يعتذرون لله -

تعالى - من التقصير في العمل، كما يقول سيّد الموحّدين في دعاء كميل: «وقصرت بي أعمالي»، أو قول الرسول الأعظم ﷺ: «ما عبدناك حقّ عبادتك» [المجلسي، بحار الأنوار، ج 68، ص 23].

لقد استهدفت المرجئة السلفية التي أنتجتها يد السياسة الأموية سلوك المجتمع الإسلامي سابقاً في طبقة الحاكمة والمحكومة معاً؛ ليفعلوا ما يفعلوا تحت عباءة الدين والاكتفاء بالشهادتين، واليوم تدعو المرجئة المعاصرة التي أنتجتها يد الثقافة الغربية الشباب إلى التحلل والتخلي عن الأخلاق والقيم والسلوك النزيه، وإن لم تدعهم إلى الكفر الصريح، بحيث تتحوّل الشخصية الإسلامية إلى شخصية خاوية ومفرغة من الداخل، ومتناقضة في معتقداتها وسلوكياتها، فتكون شخصية مركبة من خليط غير متجانس من الاعتقادات والسلوكيات المتضادة فيما بينها، بحيث يفقد الإيمان والاعتقاد معناهما.

سادساً: أثر العقيدة والسلوك الصحيحين في التكامل المعنوي

تلعب العقيدة والسلوك دوراً أساسياً في التكامل الروحي والتقدم المعنوي للإنسان، فهما جناحان يحلق بهما نحو مراتب الكمال، فالعقيدة الصحيحة يمكن أن تغير مجرى حياة الإنسان بأكمله، وترفعه من حضيض المادية إلى قمة السمو المعنوي، كما حصل ذلك للسحرة من قوم فرعون، الذين لم يكن مطمح نظرهم قبل هدايتهم يرتقي إلى أكثر من الحصول على مصالحهم المادية والأجر الدنيوي: «وَجَاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوا إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ» [سورة الأعراف: 113]، لكنهم بعد أن أدركوا الحقيقة واستوعبوا العقيدة الحقّة تغيّرت رؤيتهم الكونية للحياة، وعرفوا أنّ ثمة شيئاً آخر هو أرقى من الأجر المادي الذي طلبوه من فرعون، بحيث استرخصوا معه الموت واستهزؤوا بفرعون وتهديده: «قَالُوا لَنْ نُؤْثِرَكَ عَلَى مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالَّذِي فَطَرَنَا فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا» [سورة طه: 72].

فكلّما كانت العقيدة صحيحة نقيّة من الأباطيل والانحرافات، كان الإنسان أقرب

إلى الكمال والتكامل، سواءً كان ذلك في أساسيات العقيدة أو في تفاصيلها، ومن هنا ورد التحذير من أن العامل على غير بصيرة لا يزيده عمله إلا بعدًا، الأمر الذي يعكس أهميّة سلامة العقيدة والبصيرة في مسيرة الإنسان التكاملية؛ وذلك لأنّ العقيدة بمنزلة خارطة الطريق التي يسير الإنسان على ضوئها وعلى هديها، فإذا كانت قويمَةً بلغت به الغاية والمقصود، وإذا كانت على خلاف ذلك لم يزد السير عليها - مهما كان المرء مجتهدًا في مقام الطاعة والعبادة - إلا بعدًا وشططًا: ﴿وَالْوِاسْتِقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَهُمْ مَاءً غَدَقًا﴾ [سورة الجن: 16]؛ ولذا كان الأجلاء من أصحاب الأئمة عليهم السلام يعرضون عقيدتهم ودينهم على الأئمة للتأكد من سلامة المعتقد.

ولا شك أن أمر العقيدة مقدّم على السلوك؛ لأنّ العقيدة هي الأساس وحجر الزاوية، فقد ورد في الخبر الذي رفعه ابن أبي عمير عن أحد الأئمة عليهم السلام: «بعضكم أكثر صلاةً من بعض، وبعضكم أكثر حجًّا من بعض، وبعضكم أكثر صدقةً من بعض، وبعضكم أكثر صيامًا من بعض، أفضلكم إيمانًا أفضلكم معرفةً» [المجلسي، بحار الأنوار، ج 14، ص ح 38].

هذا كلّ من جهة العقيدة، كما أنّ لصلاح السلوك في المقابل الأثر البالغ في تكامل الإنسان ورفقته المعنوي، فصياغة الشخصية الإسلامية إنّما تتم بالتطابق التام بين السلوك والعقيدة، فقد يحرم الإنسان من كثير من المقامات والمراتب بسبب القصور في العمل، وإن صحّت عقيدته؛ لأنّ مقام العمل مقام آخر غير مقام العقيدة، فكلّ من هذين المقامين دوره وفاعليته واقتضاؤه الخاص به الذي لا يقوم مقامه الآخر، فمثلاً من يتهاون بالصلاة أو يؤخّرها عن وقتها أو لا يؤدّها في جماعة ولا في مسجد، يكن محروماً من كثير من الفيوضات والمقامات، وإن كانت عقيدته صحيحة من الناحية النظرية، بل ربّما يترك ضعف العمل أثراً سلبياً على عقيدته أيضاً، إذ تتحوّل عقيدته بذلك المقدار الذي فاتته من العمل إلى عقيدة لا أثر لها ولا فاعلية، كما تقدّم في حديث الإمام الصادق عليه السلام: «ومن لم يعمل فلا معرفة له، ألا إنّ الإيمان بعضه من بعض» [الكليّني، الكافي، ج 1، ص 44]،

وحيثُ تتحوّل العقيدة - أحياناً - مع ضعف العمل إلى مجرد معلوماتٍ محفوظةٍ على غرار علم الإنسان - مثلاً - بوجود كوكب المريخ أو غيره من الكواكب؛ لهذا كان الأئمة عليهم السلام يوصون أتباعهم بأمرين مهمّين:

1. حفظ هويّتهم العقديّة من التشويه والتحريف والتزوير الوافد إليهم من التيارات المنحرفة والضالّة التي كانت تكيد بهم.

2. حفظ سلوكهم من الانحراف والتناقض مع العقيدة، وذلك بأن يكون سلوكهم منسجماً معها؛ ولهذا كانوا عليهم السلام يرفعون من سقف المطالبة لأصحابهم في مجال السلوك إلى أعلى المستويات، فلا يكتفون منهم بالعبادة والطاعة لله تعالى فحسب، بل كانوا يحثّونهم على تحصيل (الاجتهاد في العبادة) و (الورع في العبادة).

وربّما كانوا يصارحون أتباعهم في تصحيح سلوكيّاتهم ويفنّدون بعض مزاعمهم التي كانوا يزعمونها لأنفسهم، مثل دعوى (الشيعة والتشيّع)، فينهونهم من التسمّي بذلك نتيجة ما يلاحظونه من ضعفٍ في السلوك وقصورٍ في العمل، وكانوا عليهم السلام يعلّلون ذلك - كما سيأتي - بأنّ (التشيّع مرتبةٌ شريفةٌ) لا يليق بها مثل هذا السلوك الذي عليه أتباعهم، فالتشيّع عندهم - وكما هو معناه اللغويّ أيضاً - هو المشايعة والمتابعة في العمل؛ ولذلك فإنّ الأئمة عليهم السلام كانوا دقيقين في التوصيف وفي استعمال العناوين وإطلاقها غاية الدقّة؛ لذا كانوا ينصحون أتباعهم أن يتسمّوا بالمحبّين دون الشيعة، وقد ورد هذا التأكيد على لسان بعض الأئمة كما سيأتي، وهذه إشكاليّةٌ كبيرةٌ في واقعنا الشيعيّ، سواءً الماضي منه أو المعاصر، إذ كان لهذه الإشكاليّة الأثر الكبير في عدم نجاح تجربة الأئمة عليهم السلام؛ نتيجة عدم توقّر القاعدة الجماهيريّة الصالحة لإنجاح مشروعهم الإلهيّ، كما تعدّ هذه الإشكاليّة اليوم من أهمّ العوامل في تأخير مشروع الظهور في عصر الغيبة، وفيما يلي بعض النصوص الواردة عن أهل البيت عليهم السلام في هذا المجال:

1. قال رجلٌ لرسول الله صلى الله عليه وآله: «يا رسول الله، فلانٌ ينظر إلى حرم

جاره، فإن أمكنه مواجهة حرام لم يرع عنه، فغضب رسول الله ﷺ وقال: ائتوني به، فقال رجل آخر: يا رسول الله، إنه من شيعتكم ممن يعتقد مولاتك وموالاة عليٍّ، ويرأ من أعدائكما، فقال رسول الله ﷺ: لا تقل إنه من شيعتنا، فإنه كذبٌ، إن شيعتنا من شيعنا وتبعنا في أعمالنا، وليس هذا الذي ذكرته في هذا الرجل من أعمالنا» [المجلسي، بحار الأنوار، ج 65، ص 155]. ومن المعلوم أن لا خصوصية للنظر كمعصية، فيعم الأمر كل مخالفة.

2. قال رجل لامرأته: «اذهي إلى فاطمة بنت رسول الله فاسألها عني، من شيعتكم أم ليس من شيعتكم؟ فسألته فقالت قولي له: إن كنت تعمل بما أمرناك، وتنتهي عما زجرناك عنه، فأنت من شيعتنا وإلا فلا، فرجعت فأخبرته، فقال: يا ويلى! ومن ينفك عن الذنوب والخطايا؟! فأنا إذن خالدٌ في النار، فإن من ليس من شيعتهم فهو خالدٌ في النار، فرجعت المرأة فقالت لفاطمة ما قال زوجها، فقالت فاطمة: قولي له: ليس هكذا، شيعتنا من خيار أهل الجنة، وكلّ محبينا وموالي أوليائنا ومعادي أعدائنا والمسلم بقلبه ولسانه لنا ليسوا من شيعتنا إذا خالفوا أوامرنا ونواهيها في سائر الموبقات، وهم مع ذلك في الجنة، ولكن بعد ما يطهرون من ذنوبهم بالبلايا والرزايا أو في عرصات القيامة بأنواع شدائدّها، أو في الطباق الأعلى من جهنم بعذابها، إلى أن نستنقذهم بحبنا منها وننقلهم إلى حضرتنا» [المصدر السابق].

3. وعن الأصبغ بن نباتة قال: «خرج عليٌّ عليه السلام ذات يوم ونحن مجتمعون فقال: من أنتم وما اجتماعكم؟ فقلنا: قومٌ من شيعتك يا أمير المؤمنين، فقال: مالي لا أرى سيماء الشيعة عليكم؟ فقلنا: وما سيماء الشيعة؟ فقال: صفر الوجوه من صلاة الليل، عمش العيون من مخافة الله، ذبل الشفاه من الصيام، عليهم غبرة الخاشعين» [المصدر السابق].

151]. وقال أيضًا في وصف شيعته: «شيعتنا رعاة الشمس والقمر - يعني التحفظ من مواقيت الصلاة - شيعتنا ذبل شفاههم، خمص بطونهم، تعرف الرهبانية في وجوههم» [النوري، مستدرك الوسائل، ج 1، ص 128].

4. وقال رجل للحسن عليه السلام: «إني من شيعتكم، فقال الحسن بن علي عليه السلام: يا عبد الله: إن كنت لنا في أوامرنا وزواجرنا مطيعًا فقد صدقت، وإن كنت بخلاف ذلك فلا تزدد في ذنوبك بدعواك مرتبة شريفة لست من أهلها، لا تقل لنا: أنا من شيعتكم، ولكن قل أنا من مواليكم ومحبيكم ومعادي أعدائكم، وأنت في خير وإلى خير» [المجلسي، بحار الأنوار، ج 65، ص 156].

5. وعن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كان علي بن الحسين قاعدًا في بيته، إذ قرع قوم عليه الباب فقال: يا جارية انظري من في الباب، فقالوا: قوم من شيعتك، فوثب عجلان حتى كاد أن يقع، فلما فتح الباب ونظر إليهم رجع وقال: كذبوا، فأين السم - أي استقامة الطريقة والهيئة - في الوجوه؟ أين أثر العبادة؟ أين سيماء السجود؟ إنما شيعتنا يعرفون بعبادتهم وشعثهم، قد قرحت العبادة الأناف، ودثرت الجباه والمساجد» [النوري، مستدرك الوسائل، ج 4، ص 468].

والنقطة المشتركة في هذه الأحاديث أمران، الأول التركيز على السلوك والعمل، والثاني التفكيك بين عنوان (الشيعة) وعنوان (المحب أو الموالي)، فالأئمة عليهم السلام كانوا دقيقين كثيرًا في إطلاق وصف التشيع، ولا يسمحون بإطلاقه جزافًا، أو التسامح في استعماله؛ وذلك حفاظًا على المراتب من جهة، وارتقاءً بسلوك أتباعهم إلى تلك المرتبة من التشيع من جهة أخرى، وبالطبع فإنه لا ينحصر خطابهم هذا بالمشافهين في عصرهم، بل يشمل غير المشافهين أيضًا، ولم يكن الغرض من إيراد هذه الأحاديث والأخبار زرع اليأس في النفوس، بل للحث على الارتقاء بها إلى حيث يريد منا أهل البيت عليهم السلام من بلوغ المراتب العالية.

من هنا يمكن توصيف موقف الأمة تجاه أهل البيت عليهم السلام بأنه عانى ولا زال يعاني من إشكالتين: الأولى إشكالية عقديّة، إذ أنكر شرطاً من الأمة القول بإمامتهم، والثانية إشكالية عمليّة ترجع إلى أتباعهم في مقام العمل والطاعة والاتباع، وهذا هو الذي أشارت له الأحاديث السابقة.

الخاتمة:

نختم بذكر أهمّ نتائج البحث السابقة:

1. اتّضح ممّا سبق مدى الترابط الوثيق بين المنظومة العقديّة والمنظومة السلوكيّة في الإسلام، وتأثيرهما المتقابل في تكوين شخصيّة الإنسان المسلم وشخصية المجتمع المسلم في آنٍ واحدٍ، إلّا أنّ التحدّيات الثقافيّة المعاصرة تحاول اختراق هاتين المنظومتين أوّلاً، ومن ثمّ تغييرهما بشكلٍ كاملٍ ثانياً، وذلك عبر أدوات الحرب الناعمة؛ الأمر الذي يستدعي يقظةً أكثر ترتقي إلى مستوى التحدّي من قبل الجهات المعنيّة بالشأن الدينيّ والتربويّ والاجتماعيّ، وعلى رأسها المؤسّسة الدينيّة، وندعوها لتحمل مسؤوليّاتها في هذا المعترك الخطير.

2. من جملة المؤثرات السلبية التي أثّرت في انحراف السلوك عقيدة الإرجاء التي أصّلت عقديّاً للانحراف والفوضى السلوكيّة قديماً، وعادت اليوم تحت شعاراتٍ تحمل البراءة ظاهراً ولكنّها تفسح المجال للانحراف السلوكيّ من ناحية عمليّة.

3. أن قوام الكمال الإنسانيّ والسعادة البشريّة إنّما هو بالعقيدة الحقّة والسلوك الصحيح الذي يعدّ الترجمة العمليّة للعقيدة.

قائمة المصادر

1. الطبرسي، الفضل بن الحسن، جوامع الجامع، قم، نشر جماعة المدرسين، 1418هـ.
2. البيهقي، أحمد بن الحسين، سنن البيهقي، بيروت، دار الفكر، 2001.
3. الخميني، مصطفى، تفسير القرآن الكريم، قم، مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني، 1418.
4. العاملي البياضي، محمد علي بن يونس، الصراط المستقيم، قم، تحقيق محمد باقر البهبودي، المكتبة المرتضوية، ط1، 1384.
5. الصدوق، محمد بن علي، علل الشرائع، قم، المكتبة الحيدرية، 1387.
6. الصدوق، محمد بن علي، الخصال، قم، تحقيق علي أكبر الغفاري، نشر جماعة المدرسين، 1403.
7. المفيد، محمد بن محمد، أوائل المقالات، بيروت، دار المفيد، ط2، 1993 م.
8. المفيد، محمد بن محمد، الأمالي، قم، تحقيق علي أكبر الغفاري، نشر جماعة المدرسين، 1374.
9. المتقي الهندي، علي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1989 م.
10. مسلم، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، بيروت، دار الفكر، 1421.
11. النوري، حسين، مستدرک الوسائل، بيروت، مؤسسة آل البيت عليه السلام، 1987 م.
12. ابن حجر، أحمد بن علي، فتح الباري، بيروت، دار المعرفة، ط2، 1995.
13. الطباطبائي، محمد حسين، الميزان في تفسير القرآن، بيروت، منشورات الأميرة للطباعة والنشر والتوزيع، 1384 ش.
14. الهيثمي، علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد، بيروت، دار الكتب العلمية، 1424.
15. اليزدي، محمد كاظم، العروة الوثقى، بيروت مؤسسة الأعلمي، ط2، 1988.

16. ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، قم المقدسة، أدب الحوزة، 1379.
17. الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، بيروت، دار العلم، 1997.
18. قلعه جي، محمد، معجم لغة الفقهاء، بيروت، دار النفائس، ط 2، 1988م.
19. الطوسي، محمد بن الحسن، الاقتصاد، طهران، مكتبة جهل ستون، 1382.
20. الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، طهران، تحقيق علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية، ط 3، 1403.
21. المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار، بيروت، مؤسسة الوفاء، ط 2، 1983م.
22. شبر، عبد الله، الأنوار اللمعة في شرح الزيارة الجامعة، بيروت، مؤسسة الوفاء، ط 1، 1983.
23. الحر العاملي، محمد بن الحسن، وسائل الشيعة، قم، مؤسسة آل البيت، 1414.
24. الطوسي، محمد بن الحسن، التبيان، تحقيق أحمد قصير العاملي، بيروت، إحياء التراث، 1999.
25. الرিশهري، محمد، دار الحديث، قم، مؤسسة آل البيت، ، 1416.
26. العياشي، محمد، تحقيق هاشم رسولي محلاتي، طهران، المكتبة العلمية، 2003.
27. الشهيد الثاني، زين الدين بن علي، حقائق الإيمان، قم، تحقيق مهدي الرجائي، مكتبة المرعشي، ط 1، 1409 م.
28. شبر، عبد الله، حق اليقين، بيروت، منشورات الأعلمي، 1352 هـ.

1. The first part of the paper

is devoted to a discussion

of the main results of the

paper.

The second part of the paper

is devoted to a discussion

of the main results of the

paper. The third part of the

paper is devoted to a

discussion of the main results

of the paper. The fourth

part of the paper is devoted

to a discussion of the main

results of the paper.

...

The fifth part of the paper

is devoted to a discussion

of the

main results of the

paper. The sixth part of the

paper is devoted to a

discussion of the main

results of the paper. The

seventh part of the paper

is devoted to a discussion

of the main results of the

المنهج القرآني في تأصيل العقيدة دراسة تحليلية تطبيقية

د. يحيى آل دوشي

الخلاصة

في هذا البحث نتناول المنهج القرآني الذي يرسخ العقيدة عند الإنسان، وذلك بطرحنا للأدوات التي يتألف منها المنهج القرآني أو التي استعملها القرآن الكريم، وهي منهج الفطرة والعقل والجدل والقصة، فبحثنا هو دراسة هذه المناهج بموضوعية وعلمية، وذكر التطبيقات لكل منهج من القرآن نفسه، فالفطرة بعد تعريفها عرّجنا على مجالها التطبيقي، كظاهرة الرزق وظاهرة الحياة والموت وظاهرة علم الغيب، فهذه المجالات تخلق عند الإنسان هاجساً يدفعه بالوجدان والفطرة إلى توحيد الله والإيمان به، وهكذا المنهج العقلي، فالعقل في النص القرآني والروائي هو الحجّة الباطنة، كما أنّ الرسل الحجّة الظاهرة، فهو أداة التفكير عند الإنسان، ومعيّار التمييز بين الخير والشر، بل إنّ إدراك الخير كلّ يكون بواسطة العقل، وقد حدّدنا تعريفه وذكرنا أيضاً تطبيقاته، ومن ضمنها، الاعتقاد بالصانع الحكيم المدبّر، والاعتقاد بالنبوة والمعاد، وهكذا الحال في بقية المناهج الأخرى، كالجدل الذي هو غاية وهدف وليس وسيلة للوصول إلى الحق وتمييزه عن الباطل، والمنهج

القصص التاريخي ففيه من السنن الربانية والعبر والدروس ما لا يخفى، ونتيجة هذه البحوث هي الوصول إلى أن القرآن غرس وأصل في نفس الإنسان العقيدة التي هي أساس الإيمان بالله جلّ شأنه.

وأما مفردة المنهج القرآني الذي تضمنته هذه الدراسة، فنقصد بها فهمنا للأسلوب والطريق الذي سلكه القرآن الكريم، من خلال آياته الشريفة؛ لتأصيل وترسيخ العقيدة في نفس الإنسان، فقد يكون المنهج المتبع لدلالة هذه الآيات هو إثارة العقل أو الفطرة أو الإقناع؛ لكي يصل الإنسان إلى معرفته - جلّ وعلا - ومعرفة أنبيائه ورسله والبعث والمعاد، وهكذا في بقية المنظومة العقديّة.

المفردات الدلالية: المنهج، القرآن، العقيدة، الفطرة، العقل، الجدل، الإقناع.

مقدمة

القرآن الكريم كتابٌ إلهيٌّ لهداية الناس كافةً يهدي للتي هي أقوم، يشتمل على رؤية كونية ونظام سلوكي يحمل خطاباً عالمياً للناس كافةً، وهو شموليٌّ لكل زمانٍ ومكانٍ دون أن يقيّد بفئةٍ دون أخرى، أو بفاصلةٍ زمنيةٍ ومكانيةٍ، بل خطابه عامٌ مطلقٌ، وقد جعله الله - تبارك وتعالى - خاتمة كتبه، ولعلّ أهم ما يمتاز به هذا الكتاب الشريف، هو:

أولاً: أنّه نورٌ، فليس بين دفتيه إبهامٌ أو غموضٌ أو التباسٌ، وكلّ موضوعاته قابلةٌ للفهم، فهو نورٌ يستضاء به ﴿جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ﴾ [سورة المائدة: 15].

ثانياً: أنّه بيانٌ وتبيانٌ، وأنه وعاءٌ لترسيخ القواعد والبراهين التي يحتاج إليها الإنسان، قال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [سورة النحل: 89]، وقال: ﴿هَذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ...﴾ [سورة آل عمران: 138].

ثالثاً: أنّه أحسن وأفضل وأدقّ الكلام، بل ليس هناك أفضل منه على الإطلاق، فمحتواه الحقّ وقوله الصدق، ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ﴾ [سورة الزمر: 23]، وكونه أحسن

الحديث تلازمه صفة الصدق، ﴿وَمَنْ أَضْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ [سورة النساء: 87].

رابعاً: أنه يهدي للتي هي أقوم وأفضل وأصلح، وإنّ الهداية - بطبيعة الحال - تكون باختيار الإنسان، والمولى - جلّ وعلا - أعطاه ملكة العقل والتفكير ليصل إلى الحق، قال تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [سورة الإسراء: 9].

بل قد يزيد هداه إلى مرتبة أكمل، ﴿وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى﴾ [سورة مريم: 76]. وهذه الحقيقة يؤكدّها رسول الله ﷺ في هذا النصّ النبوي: «الْقُرْآنُ هُدًى مِنَ الضَّلَالِ وَتَبْيَانٌ مِنَ الْعَمَى وَاسْتِقَالَةٌ مِنَ الْعَثَرَةِ وَنُورٌ مِنَ الظُّلُمَةِ» [الكليني، الكافي، ج 2 ص 601].

وأيضاً ما نجده في نصّ آخر للإمام الصادق عليه السلام: «كَانَ فِي وَصِيَّةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَصْحَابِهِ: اَعْلَمُوا أَنَّ الْقُرْآنَ هُدًى النَّهَارِ وَنُورُ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ» [المصدر السابق، ج 2 ص 600].

بعد هذه المقدمة القصيرة لكشفية القرآن ونوريته وصدقه في القول والحديث، بل وهدايته للبشرية كافة يأتي التساؤل العقلاني: هل رسم الله - تبارك وتعالى - لنا منهجاً قرآنياً لتأصيل ما نؤمن به؟ ليكون أساساً ومرتكزاً لبناء الدين، ومن ثمّ يكون هذا الإنسان منضبطاً سلوكاً وعملاً تجاه خالقه، بل والطبيعة والكون ونشأته ووجوده وغايته.

إنّ القرآن لم يترك الإنسان يسير على غير هدى قط، بل رسم له منهجاً لبيان العقيدة وما يؤمن به، ولكن قبل أن نلج في بيان تلك المناهج، نرى من خلال السبر لأي الذكر الحكيم أنّ هناك بناءً فوقياً لتقرير العقيدة، يتجلّى تارة بالهدم وتارة بالتأسيس. هدم للموروث العشوائي القبلي الفوضوي، قال تعالى: ﴿إِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾ [سورة البقرة: 170].

أو قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلًا﴾ [سورة الأحزاب: 67] وهناك بناءً وأساسٌ عقلائي، وهو هداية الإنسان للأقوم والأصلح، فالله - تعالى - خلق له هذا الكون ليُعمل عقله وفق سننه التي سخرّها له، كما تقدم ذلك في أول البحث.

وبعد أن ألمنا بصورة مقتضبة لهذا الأسلوب الرباني في الاعتقاد، يفرض البحث علينا أن ننتقل إلى المناهج التي يمكن أن نلاحظها في بيان التأصيل القرآني في نفس الإنسان - بحسب استقراءنا - وهي كالتالي:

1. المنهج الفطري الوجداني

قبل الورود لبيان المنهج القرآني في الفطرة، يحسن بنا أن نعطي توضيحاً مختصراً لمعناها في اللغة والاصطلاح.

أ. الفطرة في اللغة:

قال الفراهيدي في كتاب (العين): «وَفَطَرَ اللَّهُ الْخَلْقَ، أَي: خلقهم، وابتدأ صنعة الأشياء، وهو فَاطِرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ» [الفراهيدي، العين، ج 7، ص 417]. وأشار ابن منظور إلى الفطرة بقوله: «الفطرة، بالكسر: الخلقة، وقد فطره يفطره، بالضم، فطرًا أي خلقه» [ابن منظور، لسان العرب، ج 12، ص 56].

فالفطرة التي أوجدها الله في الإنسان تعني (الخلقة)، ولهذا ينسجم مع قوله تعالى «فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا» [سورة الروم: 30] ففطرة الله هي ما ركز فيه من قوته على معرفة الإيمان بالله تبارك وتعالى.

ب. الفطرة في الاصطلاح:

الفطرة: هي صفة تكوينية، غير اكتسابية، موجودة مع جبلة الإنسان وطبيعته، في عقله ووجدانه؛ لذا نجد من يطلق عليها العقل، بمعنى أنه لا نحتاج إلى استدلال للوصول إلى الحقيقة ولا نحتاج إلى أستاذ أو معلم. فالفهم الفطري في مجال المعرفة الإلهية من هذا القبيل، فالإنسان حينما يتدبر في أعماق روحه يبصر نور الحق، ويسمع نداءه بقلبه يدعوه إلى مبدأ العلم والقدرة التي لا مثيل لها في عالم الوجود، مبدأ الكمال المطلق ومطلق الكمال، وهو حاضر في الفهم الوجداني. [ظ: الشيرازي، نفحات القرآن، ج 3 ص 92، 93]

والإنسان كسائر الأنواع المخلوقة مفطورٌ بفطرةٍ تهديه إلى تتميم نواقصه ورفع حوائجه، وتهتف له بما ينفعه وبما يضره في حياته، فللإنسان فطرةٌ خاصةٌ تهديه إلى سنةٍ خاصةٍ في الحياة. فمن الضروري حينئذٍ أن يكون تجاه عمله سنةٌ واحدةٌ ثابتةٌ يهديه إليه هادٍ واحدٌ ثابتٌ، وليكن ذلك الهادي هو الفطرة. [ظ: الطباطبائي، الميزان، ج 16، ص 79]

ويرادف لفظ الفطرة بمعنى الخلقة أو الطبيعة لفظٌ آخر لا يختلف عن معنى الفطرة، وهو مفردة (الصبغة) الواردة في قوله تعالى: «صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً» [سورة البقرة: 138] وهي اللون الرباني الذي لَوَّنَ الله به الناس في بداية التكوين، فالقرآن يبين أن للبشر فطرةً وصبغةً وهي فطرته الدينيّة، ودينه الإسلام، من آدم إلى الخاتم ﷺ. [ظ: مطهري، الفطرة، ص 16]

القرآن ونداء الفطرة

والله - تبارك وتعالى - يخاطب ويناغم الفطرة التي غرسها في الإنسان، فيغذيها وينمّيها، فالبارئ لهذه النفس لا يخاطبها بكونها منكراً له، بل يلفت الإنسان إلى قدرته وعظيم إبداعه وجليل حكمته في صنعه، وجزيل نعمه على خلقه، فالخطاب القرآني يدغدغ غفلة الإنسان، ويشعره أنه ليس منكراً له جلّ شأنه، فالاعتراف واقعٌ، ولكن الداء في الغفلة، فيؤصل فيه فطرته.

لذا نجد الشيخ جوادي آملي يؤكد هذه الحقيقة، بقوله: «إنّما يحاول الوحي الإلهي أن يوقظ ويحرك الفطرة الإنسانية؛ لكي يزدهر ويثمر ما عجنه الله - سبحانه - في فطرة الإنسان وطينته وهذا ما يسمّى بالتذكيرة» [الآملي، العقيدة من خلال الفطرة في القرآن، ص 14].

لذا فإنّ أغلب المفسرين يذهبون إلى فطريّة الإيمان بالله، ويجعلون الإيمان به كسائر الغرائز المتأصلة في البشر، فيبحث عنه فطريّاً وذاتيّاً، ويريد معرفة ما وراء الطبيعة فطريّاً أيضاً، وما كل ذلك إلّا لأنّ البحث عن الله والتفتيش عن

الخالق أمرُ جُبل عليه الإنسان، وفطر عليه تكوينه، وعجنت به سريرته، فيميل إلى الإذعان بالله ذاتيًا، بينما يكره الإلحاد ونكران الله ذاتيًا كذلك. [سبحاني، مفاهيم القرآن، ج1 ص41]

فالنفوس جُبلت وفُطرت على معرفة خالقها منذ أن أخذ الله - تعالى - العهد والميثاق على أبناء آدم، قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا...﴾ [سورة الأعراف: 172].

وقد فسّر السيّد الطباطبائي مفردة (الإشهاد) في هذا النصّ القرآنيّ أنّه إشهاد على ربوبية الله تبارك وتعالى، فقلوه: «أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ» يوضح ما أشهدوا لأجله وأريد شهادتهم عليه، وهو أن يشهدوا ربوبيته سبحانه لهم فيؤدوها عند المسألة. [الطباطبائي، الميزان، ج 8 ص 307]

فالله - سبحانه وتعالى - نصب لهم دلائل ربوبيته، وركّب في عقولهم ما يدعوهم إلى الإقرار بها حتّى صاروا بمنزلة الإشهاد؛ على طريقة التمثيل، نظير ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [سورة النحل: 40]، وقوله جلّ وعلا: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [سورة فصلت: 11]. [الكاشاني، الآصفي في تفسير القرآن، ج1 ص 411]

عندما نتأمّل في بعض الآيات القرآنيّة، نجد أنّ نداء الفطرة يتجلّى بأمرين:

الأوّل: فطرة الإيمان بأصول الدين

وهذا ما نجده واضحًا في قوله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ﴾ [سورة الروم: 30].

في هذه الآية الكريمة إشارةٌ إلى فطريّة الدين بشكلٍ مطلقٍ، وليس الأمر مقتصرًا على معرفة الله والإيمان به فقط، بل وصف الدين بأصوله التي تعني تلك الكليّات التي تولّف أساس الدين الإلهيّ بكونه فطريًا جبليًا [ظ: سبحاني، مفاهيم القرآن، ج1

ص 41]، ومنها فطرية التوحيد وغيره.

وهذا الإطلاق في معرفة الدين وجبلتيته نجده في مفردات محمد عبده، بحيث فسّر هذه الفطرة بكونها الجبلّة الإنسانيّة الجامعة بين الحياتين: الجسمانيّة الحيوانيّة، والروحانيّة الملكيّة، والاستعداد لمعرفة عالم الشهادة وعالم الغيب فيهما، وما أودع فيها من غريزة الدين المطلق، الذي هو الشعور الوجدانيّ بسلطانٍ غيبيّ فوق قوى الكون والسنن والأسباب التي قام بها نظام كلّ شيء في العالم. [ظ: محمد رشيد، تفسير المنار، ج 12، ص 245]

ومن النصوص التي فسّرت الفطرة بشكلٍ عامٍّ، كالإسلام والتوحيد والولاية والمعرفة، هو ما نجده في بعض من رواياتنا الحديثيّة كالرواية الواردة عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قلت: ﴿فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾؟ قال: التوحيد» [الكلي، الكافي، ج 2، ص 12].

وعن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألته عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾، ما تلك الفطرة؟ قال: هي الإسلام» [المصدر السابق، ج 2، ص 12].

وعن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام في قوله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا﴾ قال: «هي الولاية» [المصدر السابق، ج 1، ص 419].

وعن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: «سألته عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿حُنَفَاءَ لِلَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِ﴾؟ قال: الحنيفيّة من الفطرة التي فطر الله الناس عليها، لا تبديل لخلق الله، قال: فطرهم على المعرفة» [المصدر السابق، ج 2، ص 12].

ووجه الجمع بين هذه النصوص هو أنّ المراد من الفطرة مجموع تعاليم الإسلام الأساسيّة، وهي كامنّة داخل الفطرة الإنسانيّة، بدءًا من التوحيد وانتهاءً بالقيادة الإلهيّة وخلفائهم الصادقين؛ لذلك يقول أمير المؤمنين عليه السلام في حديث موجز العبارة غزير المعنى: «فبعث فيهم رسولاً، وواتر إليهم أنبياءه؛ ليستأدوهم ميثاق فطرته، ويذكروهم م نبيّ نعمته، ويحتجّوا عليهم بالتبليغ، ويثيروا لهم دفائن

العقول» [الرضي، نهج البلاغة، الخطبة الأولى ص 34].

فطبقاً للتعبير الوارد في نهج البلاغة، فإنَّ عمل الأنبياء هو إثارة الفطرة، وتذكير الناس بالنعم الإلهية المنسية، ومن جملة هذه النعم الفطرة على التوحيد، واستخراج كنوز المعرفة الدفينة في روح الإنسان وأفكاره. [ظ: الشيرازي، الأمثل، ج 12، ص 529]

وهناك جمع آخر ذكره الإمام الخميني بقوله: «وهنا لا بدّ من معرفة أنّ الفطرة، وإن فُسرت في بعض النصوص بالتوحيد، إلّا أنّ هذا من قبيل بيان المصداق، أو التفسير بأشرف أجزاء الشيء، كأكثر التفاسير الواردة عن أهل بيت العصمة عليهم السلام، وفي كلّ مرّة تفسّر بمصداقٍ جديدٍ بحسب مقتضى المناسبة، فيحسب الجاهل أنّ هناك تعارضاً، والدليل على أنّ المقام كذلك هو أنّ الآية الشريفة تعدّ الدين (فطرة الله)، مع أنّ الدين يشمل التوحيد والمبادئ الأخرى» [ظ: الخميني، التوحيد والفطرة، ص 2].

ثانياً: فطرة الإيمان بوحداية الله

من الآيات التي تشير إلى نداء الفطرة وتجلياتها في أعماق وجود هذا الإنسان، وأنّ الإيمان به - تعالى - مزروعٌ في فطرته، غاية ما في الأمر أنّه غير ملتفتٍ لذلك، ولكن عندما يطرأ حدثٌ ما يهدّد حياته وكيانه ووجوده سرعان ما تعود به الفطرة إلى خالقه، فإنّ الإنسان لو خَلّي ونفسه، فإنّه سوف يتّجه للإيمان بالله واحدٍ أو بقدرة غيبية واحدة، إليها يرجع الأمر كلّ، ولا يستغني عنها أحدٌ من الناس، وهذا الإحساس الفطري بوحداية الله هو الذي يوقظ فطرة الإنسان ويقوده في الشدائد، ويدفعه إلى التخلّي عن كلّ الآلهة المصطنعين والتوجّه إلى الله الواحد القهار، وإن كان هذا الإحساس قد يخبو مرةً أخرى، ويعود الإنسان إلى التعلّق بالآلهة والشركاء الموهومين بعد ارتفاع الشدائد والخلاص من المكاره. [ظ: الحشن، الدين والفطرة، الموقع الإلكتروني للمؤلف]

ومن هذه الآيات التي ذكرت في هذا الصدد قوله تعالى: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلْكَ دَعَوْا

اللَّهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [سورة العنكبوت: 65]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ النَّاسَ ضُرٌّ دَعَوْا رَبَّهُمْ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ﴾ [سورة الروم: 33].

وقوله تعالى ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْتَرُونَ﴾ [سورة النحل: 53].

تشير الآيات الشريفة إلى أنّ الإنسان مقبلٌ على خالقه وموحدٌ له بفطرته ووجدانه، فبمجرد تعرّضهم للخطر دعوا الله بإخلاص، فهم أناسٌ لم تنطفئ شمعة فطرتهم، وتذكّرهم الله خالٍ من الشوائب، ودعائهم مقترنٌ بالإخلاص لله الواحد الأحد الذي هو المنقذ لهم في جميع أمورهم. [آمل، العقيدة من خلال الفطرة في القرآن ص 46]

فقوله - تعالى ذكره - يشير إلى أنّ هؤلاء المشركين إذا ركبوا السفينة في البحر، وخافوا الغرق والهلاك فيه دعوا الله مخلصين له الدين، وأخلصوا لله عند الشدة التي نزلت بهم بالتوحيد، وأفردوا له الطاعة، وأذعنوا له بالعبودية، ولم يستغيثوا بألهتهم وأندادهم [ظ: الطبري، جامع البيان، ج 21، ص 17] إذ يوجد في داخل قلب الإنسان دائماً نقطة نورانية، وهي خطّ ارتباطه بما وراء عالم الطبيعة، والطريق إلى الله، غير أنّ التعليمات الخاطئة والغفلة والغرور - وخاصةً عند السلامة ووفور النعمة - تلقي عليها أستاراً، غير أنّ طوفان الحوادث يزيل هذه الأستار، وتتجلّى نقطة النور آنذاك.

وعلى هذا، فإنّ أئمة المسلمين كانوا يرشدون المترددين في مسألة (معرفة الله) الغارقين في الشكّ والحيرة، إلى هذا الأصل. [ظ: الشيرازي، تفسير الأمل، ج 12، ص 449] أي أنّهم يذكرونهم بهذه الآيات الشريفة، التي تتجلّى فيها الفطرة والارتباط بالله - تعالى - من خلال الشدائد التي يمرّ بها الإنسان، وسرعان ما تعود فطرتهم إليه جلّ شأنه.

شبهة عدم فطرية الاعتقاد بالله

هناك شبهة قد تكون عالقة في بعض الأذهان ومفادها: من قال إنّ جذور الدين عميقة في فطرة الإنسان ووجدانه؟ مع العلم أننا نجد بالحس والمشاهدة أنّ مختلف الأديان والملل تؤصل وتبحث عن الدين وعن الإله، وهذا ما نجده على طول التاريخ البشري، فإذا كان الأمر فطرياً لما كانت هناك حاجة لكل هذه الأدلة على وجود الإله؟

الجواب:

قد تقدّم أنّ الإنسان مقرّ بربوبية الله بمقتضى العهد والميثاق الإلهي، وأيضاً ما نجده في الواقع الخارجي عندما يستشعر الإنسان بالخطر الحقيقي فيلجأ بفطرته إلى الله تعالى، والسبب في غياب الفطرة هو الركام الثقافي الذي ينشأ تحته الإنسان وفي محيطه الأسري والاجتماعي.

فالمنطق العقلاني يرشدنا إلى أنّه في قرارة كلّ إنسان ميل إلى الحقيقة والقدرة المطلقة، والعلم المطلق، ففطرة الإنسان تبحث عن الوجود المطلق، وغايته هو الحي الذي لا يموت، وسريرة الإنسان تنزع إلى تلك الحقيقة. [ظ: جوادي آملي، العقيدة من خلال الفطرة في القرآن، ص 29]

ومن هنا نعتقد أنّه لا خلاف في أصل (وجود الله) والالتفات إلى ما وراء المادة، وإنّما الخلاف وقع في خصوصيات هذا الاعتقاد، وليس في جوهره وأصله. وبهذا يتّضح أنّ الصراع قائم حول التفاصيل والخصوصيات، وأمّا أصل العقيدة والإيمان بوجود الله فقد اتّفقت عليه كلمة البشرية على مدار التاريخ الإنساني الطويل [سبحاني، مفاهيم القرآن، ج 1 ص 38]؛ لذا نجد بعض علماء الغرب يقرّ بهذه الحقيقة.

يقول ماكس مولر: «لقد خضع أسلافنا (لله) في عصور لم يكونوا قادرين فيها حتّى على إطلاق اسم على الله» [المصدر السابق، ج 1 ص 38].

ويقول ويليم جيمز: «إنّي أقرّ تمامًا بأنّ القلب هو المصدر للحياة الدينيّة» [ظ: الشيرازي، نفحات القرآن، ج 3 ص 98] ويقصد بالقلب الفطرة، بمعنى (الوجدان).

وهناك قراءة وتأصيل للشهيد مطهري حول فطريّة المعرفة بالله تعالى، وناقش أفكارًا كثيرة لفلاسفة الغرب [أفلاطون وهيوم وجون لوك وكانط] وغيرهم. ووصل إلى نتيجة مؤدّاها: أنّ في الإنسان فطرة وأن ما أتى به الأنبياء كان استجابة لنداء هذه الفطرة، وللرغبة الكامنة في أعماق الإنسان. فالعلماء قد يختلفون في تعبيراتهم عن الفطرة ولكنّ مبدأ القول بوجود اسم الفطرة، وأنّ التوحيد في طبيعة الإنسان، فذاك ممّا لا يختلف عليه. [مطهري، الفطرة، ص 196 و 197]

إذن هناك نزوع فطريّ نحو بارئ هذه النفس، يدركه كلّ فرد من بني الإنسان، وهذا الإدراك وجدانيّ قلبيّ، يتحسّس ويشعر بوجود صانع لهذا الكون، ويعلم به علمًا حضوريًّا؛ ولذا نجد هذا المعنى جليًّا في كلام الإمام عليّ عليه السلام حينما قال: «لا تدركه العيون بمشاهدة العيان، بل تدركه القلوب بحقائق الإيمان» [محمد عبده، شرح نهج البلاغة، خطبة 174]. وقول الإمام الحسين عليه السلام في دعاء عرفة: «متى غبت حتّى تحتاج إلى دليل، عميت عينٌ لا تراك» [القي، مفاتيح الجنان، ص 339]، من هنا يتبيّن أنّ الشبهة واهية وغير تامّة.

تطبيقات المنهج الفطريّ في القرآن

نقصد بالتطبيق في هذا البحث الحقل والنطاق الذي نرى للفطرة مساحةً له، وإنّ الوجدان البشريّ ينفعل ويتفاعل مع ما يراه من آيات الكون وظواهره التي تدفعه دفعًا للإيمان بخالقٍ لهذه الحياة، ولعلّنا نلمس ذلك من خلال الظواهر القرآنيّة التالية:

1. ظاهرة الرزق:

القرآن الكريم يُلفت الأنظار إلى قدرته - تعالى - وجليل حكمته في صنعه، فيحيي فطرته ويمهّد الإنسان إلى العود إلى ربّه وخالقه، ومن الآيات في هذا المجال:

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [سورة فاطر: 3]، وقال تعالى: ﴿أَمْ مَنْ هَذَا الَّذِي يَرْزُقُكُمْ إِنْ أَمْسَكَ رِزْقَهُ﴾ [سورة الملك: 21]، وغيرها من الآيات.

فلو تأمل الإنسان منطوق هذه الآيات الشريفة واستنطقها بعقلٍ مجردٍ، سيجد أنّ الفطرة تدلّه على الإيمان والتصديق بخالقٍ وهب له الحياة والرزق، فأفاض عليه من نعمه التي لا تُعدّ ولا تُحصى، فالخطاب القرآنيّ يناغم الفطرة الإنسانيّة، ويؤكد لها أنّ الله لا يغفل عنكم، وهو الذي يرسل لكم من السماء نور الشمس الذي يهب لكم الحياة، وقطرات المطر التي يحيي بها الأرض، والنسيم الذي يُنمي الأرواح، ومن الأرض يُنبِت لكم أنواع النباتات والفواكه، وفي باطنها أنواع المعادن والثروات. فلا بدّ لكم أن تعرفوا أن لا معبود سواه، وهو وحده الجدير بالعبادة، فكيف تنحرفون عن الصراط المستقيم وتجعلون هذا الخالق العظيم واهب الرزق وراء ظهوركم، وتسجدون لغيره. [انظر: الشيرازي، نفحات القرآن، ج 2 ص 277]

إنّ فطرتكم التي أوجدها فيكم تأبى ذلك ولا بدّ أن تستجيب لهذا النداء الربّانيّ، فحديث القرآن يلفت انتباه الإنسان إلى فطرته، ويمهّد له الطريق لعودته إلى ربّه، وذلك بإشعاره أنّه ليس من شأنه أن يكون منكراً، نعم، قد يكون غافلاً، ولكن عندما ينبّههم يعترفون بالحقّ، فعندما يستفهمهم - جلّ وعلا - عن الرزق أو الموت، تجدهم يذعنون، ﴿فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [سورة يونس: 31].

وفي معرض تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ...﴾ [سورة فاطر: 3] ينقل عن بعض المفسّرين قولهم: «لما قرّر في الآية السابقة أنّ الإِعطاء والمنع لله سبحانه لا يشاركه في ذلك أحدٌ، احتجّ في هذه الآية بذلك على توحيده في الربوبيّة، وتقرير الحجّة أنّ الإله إنّما يكون إلّها معبوداً لربوبيّته، وهي ملكة تدبّر أمر الناس وغيرهم، والذي يملك تدبیر الأمر بهذه النعم التي يتقلّب فيها الناس وغيرهم ويرتزقون بها هو الله - سبحانه - دون غيره من الآلهة التي اتخذوها؛ لأنّه - سبحانه - هو الذي خلقها

دونهم، والخلق لا ينفك عن التدبير ولا يفارقه، فهو - سبحانه - إلهكم لا إله إلا هو؛ لأنه ربكم الذي يدبر أمركم؛ بهذه النعم التي تتقلبون فيها، وإثما كان رباً مدبراً بهذه النعم؛ لأنه خالقها وخالق النظام الذي يجري عليها» [الطباطبائي، الميزان، ج 17 ص 15].

2. ظاهرة الحياة والموت

تتناول ظاهرة الحياة والموت الفكر الإنساني بشكل عام، ففكرة الموت وانتهاء الحياة، تشكل هاجساً عند الإنسان؛ لذلك تجده دائم التفكير بها، فتراه يستفهم ويسأل نفسه: لماذا جئت إلى الدنيا؟ ولماذا أذهب؟ وماذا سأواجه بعد الموت؟

هنا يأتي دور الفطرة والوجدان ليعود الإنسان إلى خالقه، والقرآن الكريم في آيات كثيرة يلفت الإنسان إلى حقيقة وجود الله تبارك وتعالى، وأنه هو المدبر والرب والوارث، وبذلك يزيل عنه ما كان يثيره من تساؤلات، فيهز وجدانه بها ويوقظه نحو بارئه، ومن الآيات التي جاءت لبيان هذه الحقيقة، قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ [سورة الروم: 40]، وقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [سورة البقرة: 28].

عند التأمل في منطوق هذه الآيات الشريفة نجد أن القرآن يناغم فطرتهم، ويلامس وجدانهم؛ ليبعدهم عن الشرك بالله؛ ولذا نجد أن القرآن الكريم وجه الخطاب إلى المشركين كذلك، وقد أشار بعض المفسرين قائلًا: «لعل هذا التعبير هو لأن مسألة المعاد والحياة بعد الموت لها "جنبه" فطرية، والقرآن هنا لا يستند إلى معتقداتهم، بل إلى فطرتهم» [الشيرازي، الأمثل، ج 12 ص 543].

هذا خطاب للفطرة بكل تجلياتها، وهو حاضر في وجدان الإنسان ونفسه، فيقبله شيئاً فشيئاً؛ ليكون راسخاً ومغروساً في عقيدته.

2. المنهج العقلي:

لقد اهتم القرآن بالعقل وأعطاه ميزة كبيرة؛ لأنّ العقل هو أداة التفكير، والأداة التي يعقل بها الإنسان، فهو الحجّة الباطنة، كما أنّ الرسل هم الحجّة الظاهرة [ظ: الكليني، الكافي، ج 1 ص 16]، وهو المعيار للتمييز بين الخير والشر، بل إنّ إدراك الخير كلّه يكون بواسطة العقل، فعن رسول الله ﷺ، قال: «إنّما يدرك الخير كلّه بالعقل، ولا دين لمن لا عقل له» [ظ: الحراي، تحف العقول، ص 44]، «فالعقل جعله الله زينةً لخلقه ونوراً لهم، فبالعقل عرف العباد خالقهم، وأنّهم مخلوقون، وأنّه المدبّر لهم، وأنّهم المدبّرون، وأنّه الباقي وهم الفانون، واستدلّوا بعقولهم على ما رأوا من خلقه، من سمائه وأرضه، وشمسه وقمره، وليله ونهاره، وبأنّ لهم خالقاً ومدبّراً، لم يزل ولا يزول، وعرفوا به الحسن من القبيح، وأنّ الظلمة في الجهل، وأنّ النور في العلم، فهذا ما دلّهم، عليه العقل» [ظ: الكليني، الكافي، ج 1 ص 29].

والإسلام هو دين العقل والتعقل والفكر، فالعقل نعمة كبيرة وهبها الله لنا، وهذه الهبة العظيمة هي وسيلة ربّانية لتسديد خطوات الإنسان نحو الأصلاح والأكمل، ولعلّنا لا نجد سورة من القرآن إلّا ونجد للعقل نصيباً فيها؛ ومن هنا لا بدّ لنا أن نفهم أولاً ماهيّة العقل؟ ومن ثمّ نلج في تطبيقاته في العقيدة من القرآن.

تعريف العقل

العقل كأيّ مفهوم آخر له معانٍ مختلفة في أصل اللغة، اختصرها ابن منظور في ثلاثة موارد، هي: المنع، والجمع، والحبس والإمساك [ظ: ابن منظور، لسان العرب، ج 11، ص 458 و 459]. وكلّها تعطي معنىً واحداً وهو المنع، سوى مفردة الجمع، وبالتأمل فهي تعود أيضاً إلى المنع، قالوا: «عَقَلْتُ البَعِيرَ إِذَا جَمَعْتُ قَوَائِمَهُ» [المصدر السابق، ص 458]، أي منعت قوائمه ولا يستطيع الحركة. ولعلّ وجه التسمية بالمنع هي كونه يمنع صاحبه عن التورّط في المهالك، ويحبسه عن ذميم القول والفعل [ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج 4 ص 69]. فالعقل يمسك ما علمه، ويضبط ما فهمه فهو عقولٌ وعاقِلٌ.

وللعقل في الاصطلاح أيضاً تعريفات مختلفة، فهناك من يصفه: بأنه «غريزة يلزمها العلم بالضروريات عند سلامة الآلات» [الخواجة الطوسي، كشف المراد، ص 251]. وهناك من يرى أن: «لفظ (العقل) مشترك بين قوى النفس الإنسانية وبين الموجود المجرد في ذاته... أما القوى النفسانية فيقال عقل علمي وعقل عملي. والعلمي هو الذي من شأنه الاستعداد المحض من غير حصول علم ضروري أو كسبي.. وأما العملي فيطلق على القوة التي باعتبارها يحصل التميز بين الأمور الحسنة والقبيحة وعلى المقدمات التي يستنبط بها الأمور الحسنة والقبيحة وعلى فعل الأمور الحسنة والقبيحة» [المصدر السابق، ص 251 و 252].

وهناك من فسره: بأنه القوة المهيئة لقبول العلم، ويقال للذي يستنبطه الإنسان بتلك القوة (عقل) [ظ: الغزالي، إحياء علوم الدين، ص 124]، وهناك من يذهب إلى أنه: أداة الإدراك والفهم، والنظر والتلقي والتمييز والموازنة، وهو وسيلة الإنسان لأداء مسؤوليته الوجود والفعل، في عالم الشهادة والحياة [أبوسليمان، أزمة العقل المسلم، ص 119]. ومن خلال ما تقدم، فالعقل هو ملكة وقوة مودعة في النفس؛ لإدراك حقائق الأشياء وتمييزها وفهمها بشكل صحيح.

العقل في النص القرآني

العقل في القرآن يمكن تعريفه بأنه: النور الذي أفاضه الله سبحانه على الأرواح الإنسانية، فهو ملاك التكليف والثواب والعقاب، وبه يجب الإيمان وما يترتب عليه وتصديق الأنبياء والإذعان لهم، وبه يتميز الحق من الباطل والشر من الخير والرشد من الغي، وبه يعرف الحسن والقبح والجيد والردى والواجبات والمحرمات الضرورية العقلية الذاتية، ومكارم الأخلاق ومحاسنها ومساوئ الأعمال ورذائلها [انظر، الملكي، توحيد الإمامية، ص 21].

ومن هنا نجد النص القرآني يخاطب العقل ويحثه على إعماله؛ لإدراك معرفة الله تبارك وتعالى، فتارة يأتي الخطاب بلفظ (الألباب)، وتارة بلفظ (النهي)، وأخرى

(التفكر) أو (التفقه) وعلى سبيل المثال نذكر منها:

قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [سورة البقرة: 242].

وقوله تعالى: ﴿وَلْيَعْلَمُوا أَنَّ مَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ وَلِيَذَّكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [سورة إبراهيم: 52]،

وقوله تعالى: ﴿كُلُوا وَارْعَوْا أَنْعَامَكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِأُولِي النُّهَى﴾ [سورة طه: 54].

وقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ﴾ [سورة الأنعام: 50]، وقوله

تعالى: ﴿أَنْظِرْ كَيْفَ نَصَرَفُ لَهُمُ الْآيَاتِ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ﴾ [سورة الأنعام: 65].

منطوق هذه الآيات الكريمة يشير إلى أن الله وهب لهذا الإنسان العقل، ولا بد أن يتأمل ويفكر لينال الحقائق، ومن ثم يفقهها بشكلٍ منطقيٍّ؛ لأن معرفة الله - تعالى - بالأساس حكمٌ عقليٌّ، ولا يجوز التقليد في مسائل الاعتقاد من التوحيد والنبوة والمعاد، فلا بد من التأمل في نظام الكون بشكلٍ عامٍّ، والتأمل في جمال الخلق من خلال ما أبدعته اليد الإلهية، وهذا كله كاشف عن أن العقل له أهميةٌ كبيرةٌ، بحيث يعدّ الطريق والأداة لمعرفة جُلِّ وعلا؛ لذلك فالقرآن يعدّه مصدرًا أساسيًا لاستنباط الكثير من المعارف وفي كلِّ مناحي الحياة. يقول بعض المفسرين: «إنَّ الله - تعالى - أمر الناس بإعمال العقل والفكر في الآيات الآفاقية والأنفسية إجمالاً في موارد من كلامه، وتفصيلاً في موارد أخرى كخلق السماوات والأرض والجبال والشجر والدواب والإنسان واختلاف ألسنته وألوانه، وندب إلى التعقل والتفكر والسير في الأرض، والنظر في أحوال الماضين وحرّض على العقل والفكر ومدح العلم بأبلغ المدح» [الطباطبائي، الميزان، ج 3 ص 57].

هكذا نجد الشهيد الصدر يؤكد على العقل الاستدلالي ومكانته في الإسلام، يقول: «في رأي الإسلام لإنشاء الفكر الحرّ يجب أن ينشئ في الإنسان العقل الاستدلالي أو البرهاني الذي لا يتقبل فكرة دون تمحيص، ولا يؤمن بعقيدة ما لم تحصل على برهان؛ ليكون هذا العقل الواعي ضماناً للحرية الفكرية، وعاصماً للإنسان من التفريط بها، بدافع من تقليد أو تعصب أو خرافة. وفي الواقع إنَّ هذا

جزء من معركة الإسلام لتحرير المحتوى الداخلي للإنسان، فهو كما حرّر الإرادة الإنسانية من عبودية الشهوات كما عرفنا سابقاً، كذلك حرّر الوعي الإنساني من عبودية التقليد والتعصب والخرافة. وبهذا وذاك فقط أصبح الإنسان حرّاً في تفكيره وحرّاً في إرادته» [الصدر، المدرسة القرآنية، ص 106].

العقل في النصّ الروائي

وأما النصّ الروائي: فأنقل في هذا المجال روايةً للشيخ الكليني - طيب الله ثراه - في كتابه (الكافي) بسنده عن الإمام الصادق عليه السلام، قال:

«دعامة الإنسان العقل، والعقل منه الفطنة والفهم والحفظ والعلم، وبالعقل يكمل، وهو دليله ومبصره ومفتاح أمره، فإذا كان تأييد عقله من النور كان عالماً، حافظاً، ذا كراً فطناً، فهماً، فعلم بذلك كيف، ولم، وحيث، وعرف من نصحه ومن غشّه، فإذا عرف ذلك عرف مجراه وموصوله ومفصوله، وأخلص الوجدانية لله، والإقرار بالطاعة، فإذا فعل ذلك كان مستدرّكاً لما فات، ووارداً على ما هو آتٍ، يعرف ما هو فيه، ولأيّ شيء هو ها هنا، ومن أين يأتيه، وإلى ما هو صائرٌ، وذلك كلّ من تأييد العقل» [الكليني، الكافي، ج 1 ص 25].

والتأمل في دلالة هذا النصّ الذي يتواءم ويتوافق تماماً وينسجم مع روح القرآن ومضمونه يكشف أنّ العقل هو الدعامة والأساس لكلّ المعارف والعلوم، بل إنّ إثبات الإنسانية للإنسان وتحقيقها وقيام معناها إنّما هو بالعقل، كما أنّ إثبات السقف وقيامه بالعماد؛ لظهور أنّ الإنسان ليس مجرد هذا الهيكل المخصوص، وإلا لما كان بينه وبين الصور المنقوشة على الجدار أو المصنوعة من الحجر والخشب فرقٌ، بل الإنسان إنسانٌ بما وجد فيه من العقل الذي هو منشأ المعارف والكمالات ومبدأ العلوم والملكات. [انظر، المازندراني، شرح أصول الكافي، ج 1 ص 305]

تطبيقات المنهج العقلي في القرآن

من الأمور التي تكاد تكون واضحة هي أنّ خطابات القرآن للإنسان تأتي بمنطق سهل ومؤثر، بحيث يخاطب العقل بلغته والوجدان بلغته، ولعل سرّ الإبداع في القرآن يكمن في هذه الصفة، صفة الوضوح والجاذبية ومن ثمّ الإيمان والتصديق. وفي هذا المجال سوف نذكر بعض الآيات القرآنية التي تصبّ في ترسيخ عقيدة الإنسان من خلال هذا المنهج.

1. الاعتقاد بالصانع المدبّر

وهذا ما نلمسه في قوله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَّاءٍ فَأَخْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [سورة البقرة: 164].

الآية الكريمة تشير إلى نظام العلية والمعلول، فحركة الشمس والقمر والنجوم وتقلب الليل والنهار وكيفية إنبات النبات، وإحياء الأرض وحركة الرياح، كلّها تكون خاضعة لنواميس وقوانين تحكمها، وإنّ من ورائها مدبراً حكيماً قديراً، فلا بدّ للإنسان من إعمال العقل للوصول إلى الإيمان بهذه الحقائق، وبأنّ لها موجدًا وصانعًا ومدبرًا. قال السيّد الطباطبائي في تفسير هذا النصّ القرآني: «إجمال الدلالة أنّ هذه السماوات التي قد علتنا وأظلتنا على ما فيها من بدائع الخلقة، والأرض التي قد أقلتنا وحملتنا مع عجيب أمرها وسائر ما فيها من غرائب بالتحوّلات والتقلّبات كاختلاف الليل والنهار، والفلك الجارية، والأمطار النازلة، والرياح المصروفة، والسحب المسخرة؛ أمورٌ مفتقرةٌ في نفسها إلى صانعٍ موجدٍ، فلكلّ منها إلهٌ موجدٌ، وهذا هو الحجّة الأولى» [الطباطبائي، الميزان، ج 1 ص 396].

كما نجد التفاتةً للفخر الرازي في ترتيب هذه الموارد (خلق السماوات والأرض، ثمّ اختلاف الليل والنهار، ثمّ الفلك التي تجري...)، بقوله: «وأظنّ أنّ سبب هذا الترتيب أنّه قيل إن كنتم من المؤمنين فافهموا هذه الدلائل، وإن كنتم لستم من

المؤمنين بل أنتم من طلاب الحق واليقين فافهموا هذه الدلائل، وإن كنتم لستم من المؤمنين ولا من الموقنين، فلا أقل من أن تكونوا من زمرة العاقلين، فاجتهدوا في معرفة هذه الدلائل» [الفخر الرازي، التفسير الكبير، ج 27 ص 260].

فالآية ترسخ بشكل واضح عقيدة الإنسان وتأصيلها في النفس الإنسانية، من خلال حجّة العقل، والنصوص الروائية لا تبتعد عن روح القرآن، فالإمام الكاظم عليه السلام يخاطب هشام بن الحكم بقوله:

«يا هشام، إنّ الله - تبارك وتعالى - أكمل للناس الحجج بالعقول، ونصر النبيين بالبيان، ودلهم على ربوبيّته بالأدلة، فقال: ﴿وَإِلَهُكُمْ إِلَهُ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَّاءٍ فَأَخْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ» [سورة البقرة: 163 و 164] [الكلي، الكافي، ج 1 ص 13].

2. الاعتقاد بالنبوة

القرآن الكريم له أسلوب خاص في ترسيخ الاعتقاد بعقيدة النبوة، بحيث يرسخها في عقول بعض المشركين من خلال إنكاره لنمط تفكيرهم الساذج، فقد كانوا يرون أنّ النبي يجب أن لا يكون بشراً من سنخهم، ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبْعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا﴾ [سورة الإسراء: 94] فعقلهم لا يتقبل ذلك؛ لذلك طالبوا بأن يكون لهذا الرسول ملك يسدده بالإنذار؛ لكي يؤمنوا به، كما نجده في بعض الآيات الكريمة التالية:

قال تعالى: ﴿لَوْ لَا أَنْزَلْ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونُ مَعَهُ نَذِيرًا﴾ [سورة الفرقان: 7].

كذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾ [سورة الأنعام: 8]؛ لذلك جاء الإنكار القرآني لإثارة عقولهم، ﴿قُلْ لَوْ كَانَ فِي الْأَرْضِ مَلَائِكَةٌ يَمْشُونَ مُطْمَئِنِّينَ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ مَلَكًا رَسُولًا﴾ [سورة الإسراء: 95].

فكلمة (قُل) جواب لشبهتهم، لو كان في الأرض ملائكة يمشون كما يمشي بنو آدم مطمئنين ساكنين فيها؛ لنزلنا عليهم من السماء ملكاً رسولاً؛ لتمكّنهم من الاجتماع به والتلقي عنه. وأمّا الإنس فعامتهم عماء عن إدراك الملك والتلقف منه، فإنّ ذلك مشروط بنوع من التناسب والتجانس، وليس إلّا لمن يصلح للنبوّة. [الفيض الكاشاني، تفسير الأصفى، ج 3 ص 223]

ثم يخاطبهم تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبَسُونَ... قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ ثُمَّ انظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ﴾ [سورة الأنعام: 9-11]، فهذه دعوة صريحة للعقول، التي لا بد أن تتعاطى وتفكر وتهتدي للإيمان بالنبى الذي جاء لخيرهم وهدايتهم إلى الطريق المستقيم.

كذلك الحال نجد إنكار القرآن عليهم في مسألة السحر والشعر الذي اتهم به النبى الأكرم ﷺ، قال تعالى: ﴿قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾ [سورة الشعراء: 27] والقرآن يدحض هذه الدعاوى من خلال العقل، ويرسخ مفهوم النبوّة في فكرهم، وهذا ما نجده صريحاً في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعْظُمُ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مثنًى وَفُرَادًى ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِكُمْ مِنْ جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ [سورة سبأ: 46]، والمعنى أنّ رسول الله أمرهم بإعمال العقل، وذلك بأن تنهضوا وتنتصبوا لوجه الله، متفرّقين حتى يصفو فكريكم، ويستقيم رأيكم اثنين اثنين، وواحدًا واحدًا، وتتفكّروا في أمري، فقد صاحبكم طول عمري على سدادٍ من الرأي وصدقٍ وأمانةٍ ليس فيّ من جِنَّةٍ، ما أنا إلّا نذيرٌ لكم، فصحتي ممتدّة أربعين عامًا من حين الولادة إلى حين البعثة، ولم تعهدوا منّي اختلالاً في فكرٍ أو خفةٍ في رأيٍ أو أيّ شيءٍ يوهم أنّ بي جنوناً [انظر: الطباطبائي، الميزان، ج 16، ص 388] أليس هذا دليلاً عقلياً لصحة نبوّتي التي أنبأكم الله بها؟!!

3. الاعتقاد بالبعث والحساب

القرآن الكريم يؤصل لنا بالدليل العقلي مسألة البعث والحساب؛ ومن العيب أن يكون وجود هذا الإنسان في هذه الدنيا للهو واللعب، بل هناك حسابات إلهية دقيقة، فلا يترك سدى أبداً، ولا بد من تكليفه ومن ثم الجزاء الإلهي. ومن الشواهد على ذلك:

قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِّنْ نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِّنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِّنْ مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقَرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ﴾ [سورة الحج: 5].

وهذا خطاب عام وشامل للناس، بعدم الشك والريب بيوم البعث، وإن فرض هذا الريب، فدلائل العقل واضحة وشاهدة في خلقتكم على هذا التدرج الرتبي، وهذا دليل على قدرته وحكمته جل شأنه، وإن من قدر على خلق البشر من التراب والماء أولاً، ثم من نطفة ثانياً، مع أنه لا تناسب بين التراب والماء، ثم قدر على أن يجعل النطفة علقة، وبينهما تباين ظاهر، ثم يجعل العلقة مضغة والمضغة عظماً، فهو إذن قادر على إعادة ما بدأه، بل هو أدخل في القدرة من تلك وأهون، وأفعاله هذه يتبين بها من قدرته وعلمه ما لا يحيط به الوصف ولا يكتنهه الذكر. [انظر: خطيب شربيني، السراج المنير، ج 2 ص 596]

فالله - تعالى - من خلال هذه الآثار التي يراها الإنسان بعينه المجردة، يسوق لنا دليلاً عقلياً ليرسخ عقيدة الإنسان، وأن البعث ممكن، وذلك بإزالة الريب عنكم، فإن مشاهدة الانتقال من التراب الميت إلى النطفة ثم إلى العلقة ثم إلى المضغة ثم إلى الإنسان الحي، لا تدع ريباً في إمكان تلبس الميت بالحياة. [انظر: الطباطبائي، الميزان، ج 4 ص 344]

فالدلائل كلها تشير لهذه الحقيقة، وهذا ما نجده في آية صريحة أخرى، وذلك في قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَن يُتْرَكَ سُدًى ۚ أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِّن مَّنًى يُمْنَى ۚ ثُمَّ كَانَ عَلَقَةً

فَخَلَقَ فَسَوَّى ۝ فَجَعَلَ مِنْهُ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى ۝ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُخَيِّقَ الْمَوْتَ؟
[سورة القيامة: 36-40].

فالعقل هنا يمنع أن تكون الحياة عبثًا بلا مدبرٍ وخالقٍ لهذه النفس الإنسانية، فهو الحكيم القادر على أن يحييها ثم يميتها ثم ينشرها، وكل ذلك عليه يسير.

أيضًا من الأدلة التي ساقها الله - تبارك وتعالى - في هذا المجال، إخراج الأشياء من أضدادها، كإخراج الحي من الميت والميت من الحي، قال تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَيُخَيِّقُ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَكَذَلِكَ تُخْرَجُونَ﴾ [سورة الروم: 19].

هذه الآية الكريمة يذكر فيها خلقه الأشياء وأضدادها، ليدل خلقه على كمال قدرته، فمن ذلك إخراج النبات من الحب، والحب من النبات، والإنسان من النطفة والنطفة من الإنسان، والمؤمن من الكافر والكافر من المؤمن [ظ: الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، ج3 ص 438]، فميدان المعاد وميدان نهاية الدنيا المتمثل أحدهما بخروج الحي من الميت، والآخر بخروج الميت من الحي، يتكرران أمام أعين الناس، فلا مجال للتعجب من أن تحيا الكائنات جميعًا، ويعود الناس في يوم القيامة إلى الحياة مرةً أخرى. [انظر، الشيرازي، الأمثل، ج 12 ص 489]

3. المنهج الجدليّ الإقناعي

من يتأمل في آيات القرآن ويتدبر فيها يجد أن قواعد الإيمان والعقيدة لم تفرض بشكلٍ قسريٍّ وإلزاميٍّ، بل الله - جلّ وعلا - أعطى للذهن البشريّ الفسحة في إجماله الفكر وإعمال الذهن، فأعطى للجدل والمناقشة دورًا كبيرًا، لا سيما في الأمور التي تمسّ عقيدة الإنسان، فأسلوب الإقناع من خلال الجدل المنطقيّ والحجة والبرهان هو المنهج المتبع للوصول إلى الحقيقة، ولكن يجب أن يكون بالتّي هي أحسن وأرفق بالآخر، ولعلّ أوضح مثالٍ على ذلك قوله تعالى للمشرّكين الذين قالوا: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّقْتَدُونَ ۝ قَالَ أَوْلَوْجُتُكُمْ بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ﴾ [سورة الزخرف: 23 و 24]، فهذا الرفق والتلطّف في قوله تعالى:

﴿أُولَٰئِكَ جُنُودٌ يُؤَيَّدُونَ﴾ يدعم الحجّة ويشفع لها عند من كان له قلبٌ أو ألقى السمع وهو شهيد. [ظ: الشيرازي، الأمثل، ج 12 ص 489]

ومعلوم أنّ منهجية الجدل والإقناع قوامها العقل، والمفترض أن نُلحق هذا البحث بالمنهج العقلي، ولكنّ إنّما أفردناه باستقلالٍ هنا؛ لكي نوضح للقارئ أنّ للقرآن أكثر من أسلوبٍ في طرح العقيدة والإيمان بها، ولبيان أنّ هذا الأسلوب القرآني أكثر رسوخًا وتعميقًا للنفس في زرع العقيدة عند الإنسان.

تعريف الجدل:

للجدل في اللغة معانٍ كثيرة منها: اللدد في الخصومة والقدرة عليها.. ومنها شدة الفتل، ومنها المناظرة والمخاصمة. والمراد به الجدل على الباطل وطلب المغالبة به لإظهار الحق، فهو محمودٌ لقوله تعالى: ﴿وَجَادِلْهُمْ بَالِغِي أِحْسَنٍ﴾ [ابن منظور، لسان العرب، ج 11، ص 103 - 105] ومنها: التخاصم بما يشغل عن ظهور الحق ووضوح الصواب، ثمّ استعمل على لسان حملة الشرع في مقابلة الأدلة؛ لظهور أرجحها، وهو محمودٌ إن كان للوقوف على الحق، وإلاّ فمذمومٌ. [الزبيدي، تاج العروس، ج 14 ص 102]

أمّا الجدل في الاصطلاح فهو ما استعمل في لسان حملة الشرع كما تقدّم في المعنى اللغوي، في مقابلة الأدلة، وهو محمودٌ إن كان للوقوف على الحق، وإلاّ فهو مذمومٌ، وقد وردت عدّة أحاديث في ذمّ الجدل والنهي عنه، وجدل القرآن ومناقشاته تختلف عمّا هو مألوف من المنازعة والصراع، بل هو جدلٌ مبنيٌّ على براهين واضحة يفهمها المخاطب، وبالتي هي أحسن ﴿وَجَادِلْهُمْ بَالِغِي أِحْسَنٍ﴾ [سورة النحل: 125].

أيضًا نجد أنّ القرآن الحكيم سلك في تقرير العقيدة منهجًا يقوم على تصريح وتفصيل الآيات وبيانها بشكلٍ منطقيٍّ وموضوعيٍّ، قال تعالى: ﴿انْظُرْ كَيْفَ نَصَرَفُ الْآيَاتِ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ﴾ [سورة الأنعام: 65]، وتصريف الآيات أي: انظر كيف نوضح لهم المعالم والدلائل؛ على أمل أن يفهموا الحقائق ويعودوا إلى الله. [الشيرازي، الأمثل، ج 4 ص 326]

تطبيقات المنهج الجدلي الإقناعي في القرآن

الجدل القرآني يقوم على أساس العقل كما تقدّم ووضحنا ذلك، والهدف منه اظهار الحق والإيمان به، وبأسلوب مقنع ومرص عند الآخر، لا سيما من أراد طلب الحق، وقد سجّل القرآن الكريم عدداً من الوقائع والاعتراضات من المشركين وغيرهم وأبطل حججهم ببيانٍ شافٍ ووافٍ، ومن الطرق التي سلكها القرآن لغرس العقيدة في هذا المجال:

1. وجود الله تعالى

وذلك من خلال الاستدلال على وجود الله - تعالى - بوجود الأثر على وجود المؤثر، وهذا ما نلاحظه في سيرة النبي إبراهيم عليه السلام في مناظرته مع قومه، حينما قال لهم: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أَحِبُّ الْآفِلِينَ ۝ فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِغًا...﴾ [سورة الأنعام: 76 و77]، فكانت محاجته على سبيل الافتراض أو المجازاة والمماثلة والتسليم، ليصل إلى المبتغى، وهو إثباته لوجوده تبارك وتعالى، في هذه الآية استدلّ بالكواكب والقمر وغير ذلك، فحقيقة هذه الموارد الحدوث، والحادث محتاجٌ إلى محدثٍ ينتهي إليه وليس إلّا الله، وإلا للزم الدور أو التسلسل في المؤثرين إلى ما لا نهاية وهذا ممتنع عقلاً، وقد علّق السيّد الطباطبائي على هذه الآية بقوله: «يدلّ على أنّه عليه السلام إنّما كان يأخذ ما يلقيه من الحجّة على أبيه وقومه ممّا كان يشاهده من ملكوت السماوات والأرض، وقد أفاض الله - سبحانه - اليقين الذي ذكره غايةً لإراءته الملكوت على قلبه بهذه المشاهدة والرؤية. وهذا أوضح شاهدٍ على أن الذي ذكره عليه السلام من الحجّة كانت حجةً برهانيةً ترتفع من ثدي اليقين، وقد أورد في ذلك قوله: لا أحبّ الآفلين» [الطباطبائي، الميزان، ج 7 ص 184].

2. وحدانية الله تعالى ومدبريته

إثباته في الجدل القرآني نراه من خلال قانون وبرهان التمانع، الذي يدحض قول المشركين في التوحيد، حينما ردّ عليهم بقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [سورة الأنبياء: 22]، فذكر - سبحانه وتعالى - الدلالة على توحيده، وأنه لا يجوز أن يكون معه إله سواه، فلو كان في السماء والأرض آلهة سوى الله، لفسدتا وما استقامتا، وفسد من فيهما، ولم ينتظم أمرهم. وهذا هو دليل التمانع الذي بنى عليه المتكلمون مسألة التوحيد، وتقرير ذلك: أنه لو كان مع الله - سبحانه - إله آخر، لكانا قديمين، والقدم من أخص الصفات، فالاشتراك فيه يوجب التماثل، فيجب أن يكونا قادرين عالمين حيّين. ومن حق كل قادرين أن يصحّ كون أحدهما مريدًا لصدّ ما يريده الآخر من إماتة وإحياء... فإذا فرضنا ذلك، فلا يخلو إمّا أن يحصل مرادهما، وذلك محال، وإمّا أن لا يحصل مرادهما، فينتقض كونهما قادرين، وإمّا أن يقع مراد الآخر فينتقض كون من لم يقع مراده من غير وجه منع معقولٍ قادرًا، فإذا لا يجوز أن يكون الإله إلا واحدًا. [ظ: الطبرسي، مجمع البيان، ج 7 ص 80]

وبذلك تمتنع ما تدّعيه الوثنية لامتناع الفساد، وتثبت الوحدانية لله الواحد الأحد.

3. معرفة النبي والتصديق برسالته

من الأساليب التي تتّبع في طرق الإقناع هي الإلزام بما كان يؤمن به الخصم، ومن الآيات التي نرى فيها هذا الأسلوب هو ما نزل في شأن اليهود، الذين رفضوا الاعتراف برسالة الخاتم محمد ﷺ، وأنه لم ينزل فيها شيء من ذلك، قال تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا وَعُلِّمْتُمْ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ﴾ [سورة الأنعام: 91]، وفي سبب نزول هذه الآية روى الواحدي بسنده

عن ابن عباس: «قالت اليهود: يا محمد أنزل الله عليك كتابًا، قال: نعم، قالوا: والله ما أنزل الله من السماء كتابًا فأنزل الله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ﴾» [الواحي النيسابوري، أسباب نزول الآيات، ص 147]، فمقتضى الآية الكريمة يدل على إلزامهم بما كانوا يؤمنون به سابقًا، وهو أن الله - تعالى - أنزل على بشر وهو موسى عليه السلام الذي تعترفون به، فهم في الحقيقة كذبوا وادّعوا سلبًا مطلقًا ﴿إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ﴾ والله - تعالى - فند هذه الدعوى، بما يعترفون به هم أنفسهم، بإيجاب جزئي مناقض لذلك السلب الكلي؛ لأنهم يعترفون بالتوراة وهي حاضرة بين أيديهم كما أنهم أصحاب كتاب، وبهذا تبطل دعواهم بهذا المنهج الإقناعي في إلزامهم، بحيث يسقط ما في أيديهم ويعترفوا برسالة النبي محمد ﷺ ويصدقوا برسالته.

4. إثبات المعاد

الإقناع هنا يثبت من خلال برهان التمثيل، ونقصد به إلحاق أحد الشيئين بالآخر، وذلك بأن يُفَرَّع المستدل الأمر الذي يدّعيه على أمر معروف عند من يخاطبه، أو على أمر بدهي لا تنكره العقول. وقد سلك القرآن هذا الدليل بدقّة وحكمة متناهية مقربًا بين الحقائق القرآنية والبداهة العقلية، وهذا ما نراه جليًا في قوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ۖ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [سورة يس: 78 و 79].

فاحتج بالإبداء على الإعادة وبالنشأة الأولى على النشأة الأخرى، وهذا نوع مماثلة بين شيئين؛ إذ كل عاقل يعلم ضروريًا أن من قدر على هذه، قدر على تلك، وإنه لو كان عاجزًا عن الثانية لكان عن الأولى أعجز، ولما كان الخلق يستلزم قدرة الخالق على المخلوق وعلمه بتفاصيل خلقه، فأتبع ذلك بقوله: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾، فهو عليم بتفاصيل الخلق الأول وجزئياته ومواده وصورته، فكذلك الثاني، فإذا كان تامّ العلم كامل القدرة، كيف يتعذر عليه أن يحيي العظام وهي رميم؟!

[ظ: ابن القيم الجوزية، إعلام الموقعين، ج 1 ص 140]

مما تقدم اتضح أن المنهج الجدلي هو منهجٌ معظمه قائمٌ على البرهان العقلي الدقيق، والأصل في هذا الجدل هو الإقناع بالتي هي أحسن، وهي خير وسيلة لبيان وإثبات الحق وإبطال الباطل.

4. المنهج القصصي التاريخي

لقد عني القرآن الكريم بالمنهج القصصي، لما تحويه القصة من خصائص كثيرة، ولعل أهمها هو الأثر النفسي الذي تتركه القصة في وجدان وذهن الإنسان، لهذا نرى أن القصة أخذت مساحةً واسعةً في المحتوى القرآني، بحيث تصل إلى ربع أو ثلث القرآن، والهدف الأسمى لها هو تقرير مسائل العقيدة وتجديرها وتعميقها في النفوس، وذلك من خلال الأسلوب العقلي أو العاطفي الوجداني الذي يتناغم مع فطرة الإنسان وشعوره بوحداية الله تبارك وتعالى.

تعريف القصة

القصة لغةً تعني تتبّع الأثر، وتقصّص الخبر: تتبّعه، واقتبصت الحديث رويته على وجهه [ابن منظور، لسان العرب، ج 7 ص 74]. والقصص الأخبار المتبّعة، قال تعالى: ﴿لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ [الراغب الأصفهاني، مفردات غريب القرآن، ص 404]. فالمعنى اللغوي للقصة هو الإخبار عن الشيء أو تتبّع الأثر، أي أن الثاني يتبع الأول.

أما القصة في القرآن فهي كلّ خبر موجود بين دفتي المصحف، أخبر به الله تعالى رسوله محمدًا ﷺ بحوادث الماضي، بقصد العبرة والهداية، سواءً أكان ذلك بين الرسل وأقوامهم، أو كان بين الأمم السابقة أفرادًا وجماعاتٍ. [العدوي، معالم القصة في القرآن الكريم، ص 36]

وللقصص القرآنية نهجٌ في موضوعها وفي أسلوب أدائها ومقاصدها وغاياتها، فهي في موضوعها نسيجٌ من الصدق الخالص وعصارةٌ من الحقيقة المصفاة، لا تشوبها شائبةٌ من وهم أو خيال، إنها لبننةٌ من لبنات الواقع بلا تزيفٍ ولا تمويهٍ

[ظ: الخطيب، القصص القرآني في منطوقه ومفهومه، ص 9]. فالقصة التي تعرض في القرآن ليس فيها شيء من الخيال ولا الشعر، بل هي قصة واقعية وصادقة، فالقرآن لا يريد منا أن نقرأ التاريخ والقصص فحسب، بل يقول أمعنوا النظر في بداية القصة وبداية التاريخ، سيروا في الأرض شاهداً واشهدوا، فالقرآن لا يقص قصة (من هو) بل يقص قصة (ما هو) وفرق كبير بينهما، والأول يشمل الزمان والمكان، أي متى وقعت القصة وكيف، أما الثاني (ما هو) فهو يسأل عن التاريخ، والتاريخ يدور فيه على الذي قام في الأمر، بأي دافع ولأي هدف، وبأي شكل تشكّل، وبهذا نميّز القصص القرآني عن غيره. [ظ: جوادي آملي، القصة في القرآن، ص 23؛ مجلة التوحيد، العدد 30، لسنة 1366 هـ ش]

والذي يتتبع القصص القرآنية يجد أحداثها كلّها تقريباً تدور في محيط الدعوة إلى الله، وإلى ترسيخ العقيدة وتصفياتها من العبودية لغير الله، وتوجيهها إلى عبادة الإله الواحد الخالق رب العالمين؛ ولذلك كانت دعوات الأنبياء هي الشخصية الغالبة في القصص القرآني، بحيث ساغ أن تسمّى القصص باسم صاحب الدعوى، فيقال قصة يوسف، وقصة موسى وقصة نوح. [ظ: الخطيب، القصص القرآني في منطوقه ومفهومه، ص 43]

تطبيقات المنهج القصصي في القرآن

ومن التطبيقات لهذا المنهج القرآني في ترسيخ الاعتقاد:

1. وحدانية الله تعالى في قصة نوح

وحدانية الله - تعالى - هي التطبيق الأبرز في هذا المنهج، وهذا ما نجده في قصة نوح عليه السلام مع قومه. والله - سبحانه - بدأ بقصته، وهو أول رسول يذكر الله قصته في القرآن، فقد أرسله - تعالى - ليحيي عبادة الله بعدما انتشرت عبادة الأصنام، قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [سورة الأعراف: 59]، فعندما نقرأ النص القرآني في قوله: (يا قوم) فأضافهم إلى نفسه، ليكون جرياً على مقتضى النص، الذي سيخبرهم به

الرازي، التفسير الكبير، ج 30 ص 139]

2. وحدانية الله في قصة إبراهيم

في قصّة نبي الله إبراهيم عليه السلام يتكرر المشهد ولكنّ الأسلوب يختلف، فالمخاطب هو العقل الإنسانيّ، يخاطب قومه في حوار مجادليّة أو محاجة، أو قل هو حوار توجيه وإرشاد ونصح، وخطابه يدور بين الفرد أو الجماعة، قال تعالى: ﴿وَآتِلْ عَلَيْهِمْ نَبَأَ إِبْرَاهِيمَ ۖ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا تَعْبُدُونَ ۖ قَالُوا نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَاكِفِينَ ۖ قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ۖ أَوْ يَنْفَعُونَكُمْ أَوْ يُضُرُّونَ ۖ قَالُوا بَلْ وَجَدْنَا آبَاءَنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ ۖ قَالَ أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ ۖ أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ ۖ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة الشعراء: 69-77]، في هذه اللوحة القصصيّة القرآنيّة التي نجد أنّ

إبراهيم النبي يدعو قومه إلى عبادة الله تعالى، ويستفهم لتقرير الحجّة عليهم، بدليل عقلي واضح وجليّ، فقال لهم: (هل يسمعونكم) أي هل يسمعونكم الجواب عن دعائكم، وهل يقدرّون على ذلك؟

وتقرير هذه الحجّة التي ذكرها إبراهيم عليه السلام: أنّ الغالب من حال من يعبد غيره أن يلتجئ إليه في المسألة؛ ليعرف مراده إذا سمع دعاءه، ثمّ يستجيب له في بذل منفعة أو دفع مضرة، فقال لهم: فإذا كان من تعبدونه لا يسمع دعاءكم حتّى يعرف مقصودكم، ولو عرف ذلك لما صحّ أن يبذل النفع أو يدفع الضرر، فكيف تستجيزون أن تعبدوا ما هذا وصفه؟ [الفخر الرازي، التفسير الكبير، ج 24، ص 142]

وبذلك سقط من يد قومه ما كانوا يتمسّكون به من حجج واهية، فقد بهتوا لصناعة الحجّة لعلمهم أنّ أصنامهم لا تنطق، وأولى بهم أن يؤمنوا بالله الواحد الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد.

الخاتمة

من خلال ما تقدّم من بحثنا يمكن أن نقول: إنّ القرآن الكريم قد أعطى للعقيدة دوراً كبيراً في حياة الإنسان، وعمّق في النفس البشرية مناهجَ ليسلكها الإنسان فتتّير دربه وتضيء طريقه، ليبصر النور ويسير على هدًى، وقد أسهم بحثنا في بيان تلك المناهج وتحديد تطبيقاتها، من خلال الآيات القرآنية والرؤى التفسيرية، ونلخص ذلك بما يلي:

1. **المنهج الفطريّ:** دلّاه على أصول الدين العامّة والخاصّة بوحداية الله تعالى، وقد ذكرنا تطبيقاته المهمّة، من خلال ظواهر تدلّ عليه كالرزق وعلم الغيب وغير ذلك. فكلّها تتناغم مع هذا المنهج وتدفع الإنسان للإيمان برّبّه وخالقه.

2. **المنهج العقليّ:** يكاد يكون هو البارز في ترسيخ العقيدة، فالإيمان والاعتقاد بالله والنبوة والمعاد، شاخصها الرئيس هو العقل، فمعياريّة العقل حاضرة في كلّ بحثنا، وقد ذكرنا دوره في الاعتقاد بصانع الحياة والنبوة والمعاد، من خلال تطبيقات القرآن وتحليلها وفق منطق العقل.

3. **المنهج الجدليّ الإقناعيّ:** قوامه العقل أيضاً، ويستهدف الحقائق لذاتها، ويقدم الحجج والبراهين الدامغة بحيث تكون تامّة وواضحة، وتلزم الخصم بموضوعيّة يعترف بها الخصم نفسه، وقد قدّمنا تفصيلاً لمجالاته في مسألة التوحيد ومدبريّة الخالق، ومعرفة النبيّ والتصديق به، وغير ذلك.

4. **المنهج القصصيّ:** للقصة ومنهجها الدور الفاعل في تجذير العقيدة، من خلال أثرها النفسيّ والوجدانيّ في النفس البشرية، والقرآن أولاها أهميّة كبيرة في هذا المجال، فجاءت قصة نوح وإبراهيم وداود لتؤكد هذا الغرض.

قائمة المصادر

1. ابن أبي الحديد، محمد أبو الفضل، شرح نهج البلاغة، بيروت، دار إحياء الكتب العربية، ط1، 1378هـ.
2. ابن القيم الجوزية، إعلام الموقعين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1411هـ.
3. ابن فارس، أحمد بن الحسين، معجم مقاييس اللغة، بيروت، مكتبة الإعلام الإسلامي، ط، 1404هـ.
4. ابن كثير أبو الفداء، تفسير القرآن العظيم، بيروت، دار المعرفة بيروت، 1412هـ.
5. ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، قم المقدسة، أدب الحوزة، 1379.
6. أبو سليمان، عبد الحميد أحمد، أزمة العقل المسلم، بيروت، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، 1425.
7. الأزهرى، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، بيروت، دار إحياء التراث العربى، 1421هـ.
8. آملي، جوادى، العقيدة من خلال الفطرة في القرآن، بيروت، دار الصفوة، ، 1429هـ.
9. جوادى آملي، القصة في القرآن، مجلة التوحيد، العدد 30، لسنة 1366 هـ ش.

10. الحرائي، ابن شعبة، تحف العقول، قم، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرسين، ط 2، 1404 هـ.

11. الخشن، حسين، الدين والفطرة، <http://www.al-khechin.com/article>

12. خطيب شربيني، محمد، السراج المنير، بيروت، دار الكتب العلمية، ط 1، 1425 هـ.

13. الخطيب، عبد الكريم، القصص القرآني في منطوقه ومفهومه، بيروت دار المعرفة، 1395 هـ.

14. الخواجة الطوسي، نصير الدين، كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، قم، انتشارات شكوري، ط 3، 1372 هـ.

15. الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد، مفردات غريب القرآن، قم، دفتر نشر كتاب، ط 2، 1404 هـ.

16. رضا، محمد رشيد، تفسير المنار، بيروت، دار المعرفة، 1414 هـ.

17. الريشهري، محمد، ميزان الحكمة، قم، دار الحديث، ط 1، 1416 هـ.

18. السبحاني، جعفر، مفاهيم القرآن، قم، مؤسسة الإمام الصادق، قم، ط 5، 1430 هـ.

19. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الإتيقان في علوم القرآن، بيروت دار الفكر، 1416 هـ.

20. الشيرازي، مكارم، الأمثل، قم، مدرسة الإمام علي بن أبي طالب، ط 1،

1426هـ

21. الشيرازي، مكارم، نفحات القرآن، قم، منشورات الإمام علي بن أبي طالب، ط1، 1426هـ.

22. الطباطبائي، محمد حسين، تفسير الميزان، بيروت، مؤسسة الأعلمي، ط5، 1403هـ.

23. الطبرسي، الفضل بن الحسن، مجمع البيان، بيروت، مؤسسة الأعلمي، ط1، 1415هـ.

24. الطوسي، محمد بن الحسن، التبيان في تفسير القرآن، بيروت، مكتب الإعلام الإسلامي، ط1، 1409هـ.

25. عبده، محمد، شرح نهج البلاغة، قم، دار الذخائر، ط1، 1412هـ.

26. العدوي، محمد خير محمود، معالم القصة في القرآن الكريم، الأردن، دار العدوي، 2002.

27. الغزالي، محمد بن محمد، إحياء علوم الدين، القاهرة، دار الفجر للتراث، 1999م.

28. الفخر الرازي، محمد بن عمر، التفسير الكبير، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط3، 1420هـ.

29. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، بيروت، مؤسسة دار الهجرة، ط2، 1410هـ.

30. القمي، عباس، مفاتيح الجنان، بيروت، مؤسسة الأعلمي، ط3،
1430هـ

31. الكاشاني، محسن، الأصفى في تفسير القرآن، بيروت، مكتب الإعلام
الإسلامي، ط1، 1418 هـ

32. الكليني، محمد بن يعقوب، طهران، دار الكتب الإسلامية، ط5،
1363هـ.

33. المازندراني، محمد صالح، شرح أصول الكافي، بيروت، دار إحياء التراث
العربي، 1421هـ

34. المطهري، مرتضى، الفطرة، بيروت، مؤسسة البعثة، ط1، 1411هـ.

35. الملكي، محمد باقر، توحيد الإمامية، بيروت، وزارة الثقافة والإرشاد،
ط1، 1415هـ

36. نهاوندي، محمد، نفحات الرحمن في تفسير القرآن، قم، مؤسسة البعثة،
ط1، 1427هـ.

37. الواحدي النيسابوري، علي بن أحمد، أسباب نزول الآيات،
القاهرة، مؤسسة الحلبي، 1388هـ

أبواب

التحرير 207

حوار مع الأستاذ البروفسور جون أندرو مورو

الدكتور عادل لغريب 217

مصطلح الرؤية الكونية

الشيخ علي الأسدي 227

قراءة في كتاب (الإنسان والعقيدة)..

الدكتور محمد علي أردكان 249

ضرورة البحث عن الدين والعقيدة؛
شبهة وردود

الشيخ صفاء المشهدي 261

أعلام علم الكلام.. الفضل بن شاذان الأزدي



حوار مع البروفسور جون أندرو مورو

أجرت مجلة الدليل حوارًا مع البروفسور جون أندرو مورو، وفيما يلي النص الكامل للحوار.

﴿﴾ ابتداءً نتقدّم إليكم بوافر الشكر والامتنان والتقدير لقبولكم إجراء هذا الحوار مع مجلة الدليل، الرجاء ذكر مقدّمة مختصرة عن حياتكم الشخصية، وانتقالكم من المسيحية الكاثوليكية إلى دين الإسلام الحنيف.

أنا الدكتور جون أندرو مورو (John Andrew Morrow) وُلدت في مونتريال بكندا عام 1971. كنت مسيحيًا كاثوليكيًا، وأكملت دراستي الابتدائية باللغة الفرنسية، ودراستي الثانوية باللغة الإنجليزية، ودراستي الجامعية باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية. اعتنقت الإسلام في السادسة عشرة من عمري، وبعد ذلك اتخذت اسم (إلياس عبد العليم إسلام). حصلت على شهادة البكالوريوس، والماجستير، والدكتوراه في جامعة تورونتو، حيث تخصصت في الدراسات الإسبانية، والدراسات الإسلامية، ثم تابعت دراستي العليا في اللغة العربية في المغرب والولايات المتحدة. وإلى جانب تعليمي الغربي، أكملت دورة كاملة من الدراسات الإسلامية الحوزوية التقليدية بشكل (شخصي) مستقل،

وكذلك تتلمذت على يد مجموعة من علماء أهل السنة، والشيعة. أمضيت أكثر من عقد ونصف في الولايات المتحدة، عملت خلالها في مختلف الجامعات بما فيها جامعة بارك (Park University)، وجامعة الولاية الشمالية (Northern State University)، وجامعة نيو مكسيكو الشرقية (Eastern New Mexico University)، وجامعة فرجينيا (University of Virginia)، وكلية آيفي التقنية (Ivy Tech)، حيث تمّ تعييني بالإجماع أستاذًا جامعيًا بدرجة كاملة. عملت أستاذًا للإسبانية المتقدمة، والثقافة الإسلامية، والأدب العالمي في المعهد العائم للتعليم الفصلي (Institute for Shipboard Educations Semester). وبعيدًا عن التزاماتي الأكاديمية، أدير مؤسسة العهود (Covenants Foundation)، وهي مؤسسة مكرّسة لنشر الإسلام التقليدي الحضاري، وتعزيز الوحدة الإسلامية، وحماية المسيحيين المضطهدين، وتحسين العلاقات بين المسلمين وأتباع الديانات الأخرى، وأنا أسافر باستمرارٍ إلى أنحاء العالم لتعزيز مبادئ السلام والعدالة.

منذ عام 1987 وحتى الآن واصلت دراساتي الإسلامية التمهيدية والمتوسطة والمتقدمة في النحو والصرف، والبلاغة، والأدب، والمنطق، والعقائد، والفقه وأصوله، والتفسير، والدراية، والرجال، والكلام، والفلسفة، والحكمة، والعرفان، والأخلاق، والتاريخ... إلخ.

وقد ألّفت عددًا من الكتب طبع منها:

1. عهود النبي محمدٍ مع مسيحيي العالم.
2. الإسلام الشيعي: أصل أم بدعة؟
3. كلمات الله للنبي محمدٍ: أربعون حديثًا قدسيًا.
4. صور وأفكار إسلامية: مقالات حول الرمزية المقدسة.
5. الدين والثورة: الإسلام الروحي والسياسي عند إرنستو كاردنال.

6. بصائر إسلامية: كتابات ومراجعات.

7. موسوعة طب الأعشاب الإسلامي.

8. عناصر الهندو الحمر في شعر إرنستو كاردنال: الأسس الأسطورية في الرواية الشعبية.

9. العربية، والإسلام، ومعجم الله: كيف تشكّل اللغة مفهومنا عن الله.

ومن كتبي التي لم تطبع بعد:

1. العثور على دبليو دي فارد: كشف هوية مؤسس أمة الإسلام.

2. الشيعة في المغرب والأندلس.

3. الإسلام للناس المحليين.

4. ما ليس هو الإسلام.

5. طعم الأحاديث.

وغيرها...

كنت مثل الجميع مؤمناً عندما جئت إلى هذا العالم. فكما قال رسول الله ﷺ: «كل مولود يولد على الفطرة». ونتيجة لذلك نحن جميعاً مؤمنون بطبيعتنا، وليس سوى أسرنا ومجتمعاتنا هي التي تحوّلنا إلى يهود أو مسيحيين أو مجوس أو مشركين أو زنادقة أو ملحدين.

كنت أشعر دائماً بحبّ الله، وأشعر دائماً بوجود الله. لم أكن أصلي سوى للإله الواحد. لم أكن أوّمن أنّ يسوع هو الله، ويمكن أن أقبل أنّه "ابن الله" بالمعنى الروحي، ولكنّي لم أكن أرى قط أنّه خالداً لا يموت. كنت أعبد خالق الكون

وليس خلقه. كنت أرى يسوع مصدرًا للشفاعة، وبالتأكيد لم أكن أعتقد أن الله يتكوّن من ثلاثة أقانيم حسب الاعتقاد المسيحيّ (الأب - الابن - الروح القدس) بالنسبة لي، كان الله ولا زال وسوف يكون دائمًا وأبدًا واحدًا أحدًا. عندما كنت في سنّ المراهقة، وعندما فهمت اللاهوت المسيحيّ بصورة أفضل، أدركت أنني لم أكن مسيحيًا؛ بل كنت في الحقيقة أبحث عن طريق يوصلني إلى الله. درستُ جميع الأديان بتعمّقٍ ووجدتُ أن الإسلام - أي التسليم للواحد الأحد - هو بيتي. لقد كانت رحلةً إلى عمقٍ روحيّ.

وهذا لا يعني الازدراء بأي دينٍ أو معتقدٍ، فأنا أحترم الكنيسة الكاثوليكية الرومانية بشكلٍ كبيرٍ، وقد تعلّمت أن أحبّ الله وأعبده. تعلّمت الكثير عن أنبياء الله ورسله ﷺ، تعلّمت الوصايا العشر وشريعة موسى ﷺ، تعلّمت الآداب والأخلاق، تعلّمت القانون الطبيعي والقانون الكنسيّ.

أنا لست جاحدًا للمسيحية الحقيقية لأنها شريعةٌ وتعاليم أنزلها الله تعالى، وهذا الأمر أكّده الله - سبحانه - في وحيه المنزل على النبيّ الخاتم ﷺ إذ قال: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [سورة الشورى: 13]. نعم لدينا اختلافاتٌ عقديّةٌ وتشريعيّةٌ ولكنّها اختلافاتٌ لا تدعو إلى القطيعة، بل القرآن الكريم أكّد على ضرورة حلّ تلك الاختلافات بالحكمة والحوار المتمدّن، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [سورة العنكبوت: 46]، وهذا الأمر الإلهي في ضرورة الحوار والمجادلة معهم بكلّ احترام نابعٌ من الإيمان بضرورة الاعتراف بعناصر الحقيقة، واحترامها أينما وجدت. وهذا هو السبب الذي جعل رسول الله ﷺ يعطي عهود الأمان والحماية لأهل الكتاب.

﴿ ما هي دواعي اختياركم لمذهب أهل البيت عليه السلام دون المذاهب الإسلامية الأخرى؟ ﴾

أنا أحترم جميع المذاهب في الإسلام، ولكني أعتقد أنّ مدرسة أهل البيت عليه السلام لها وضعٌ خاصٌّ؛ إذ إنّها وصلت إلينا من خلال أئمة آل البيت عليه السلام، وسنتهم امتدادٌ لسنة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله الذي أمرنا باتّباعهم في حديث الثقلين، إذ قال صلى الله عليه وآله: «إني تاركٌ فيكم الثقلين: أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به»، فحثّ على كتاب الله ورغب فيه، ثمّ قال: «وأهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي» [مسلم، صحيح مسلم، ج 2، ص 238]. فسنتهم عريقةٌ وغنيّةٌ وحيّةٌ في الاجتهاد، ولها القدرة على استيعاب كلّ المستجدات في حياتنا المعاصرة.

﴿ نرجو منكم تقديم بيانٍ مختصرٍ لضرورة العقيدة بشكلٍ عامٍّ وأهمّيّتها في حياة الإنسان. ﴾

الإيمان مثل الهواء والماء وضوء الشمس، فهو ضروريٌّ للحياة، وبدونه يموت الإنسان موتاً روحياً، فالعقيدة والدين ليسا ضرورةً فحسب، بل هما فطرةٌ تفرض نفسها، وتعدّ جزءاً من حياة الإنسان ووجوده وكيانه، كذلك فإن الدافع الأساسي للكثير من أفعالنا وسلوكياتنا هو الرغبة في الكمال، ولن نجد إنساناً يرغب في النقص في وجوده؛ ولهذا يسعى وبحسب وسعه لإزالة كلّ النقائص عن نفسه؛ ليلبغ كماله المنشود، وكذا فإنّ رغباته الفطريّة لا تتحدّد بمحدود الحاجات الطبيعيّة، بل تتجاوزها، ومن جهةٍ أخرى يملك قوّة العقل الذي يمكنه الحكم على الأفعال الاختياريّة وتقويمها، فيما لو كان مطلقاً على كمالات الإنسان ومستوياتها، وهذا لا يتمّ إلاّ برؤيةٍ صحيحةٍ شاملةٍ للكون والحياة، فهذه المعارف النظرية التي نسميها العقيدة تشكّل المسائل الرئيسة للرؤية الكونية، وهي بدورها تشكّل الحاجة الأساسية للإنسان في مسيرته الدنيويّة لنيل الكمال، أدعو الله أن يروي ظمأنا من ماء الكوثر.

﴿الأستاذ الدكتور كما تعلمون فإنّ عالمنا الإسلاميّ يتعرّض إلى هجمة فكرية وعقدية شرسة من قبل فئات من خارج المنظومة الإسلامية، ما هي برأيكم أهم الأسباب لذلك؟ وما هي سبل معالجتها؟﴾

الإسلام يتعرّض للهجوم، والأخلاق تتعرّض للهجوم، والعدالة تحت الحصار؛ لأنّ القدرة والسلطة في عالمنا اليوم تنحصر في يد ثلّة من الانتهازيين الفاسدين الذين يرون في تعاليم دين الإسلام والأخلاق والعدالة تهديدًا حقيقيًا لمصالحهم الضيقة؛ لهذا يحاولون بشقّى الوسائل والطرق تشويه صورة الإسلام الناصعة.

فيجب على المسلمين الجهاد الفكري؛ وأعني به جهاد الكلمة بالكلمة، والفكرة بالفكرة، والثقافة بالثقافة، والعلم بالعلم. نحن بحاجة إلى استلهاً نهضة إسلامية، فلا توجد هناك حاجة لحلول ساذجة وبسيطة، بل نحن بحاجة إلى تنفيذ استراتيجية شاملة لإحياء الحضارة الإسلامية والمشروع الثقافي الإسلامي، وهذه المسؤولية تقع على عاتقنا جميعًا، كلّ بحسب إمكانيّاته.

﴿كيف يمكن مواجهة الفهم الإنحرافيّ لتعاليم الإسلام من الناحية الفكرية والعقدية التي يطرحها بعض المغرضين والجاهلين بتعاليم الإسلام من داخل المنظومة الإسلامية؟﴾

الإسلام نظامٌ منفتحٌ، فينبغي أن نسمح لحرية الفكر ضمن أوسع المعايير الممكنة، وإلا فإنّ كلّ تقدّم سيختنق. وطالما أنّ المرء سيتّفق على المبادئ الأساسية، فإنّ الإسلام سيوفر له قدرًا كبيرًا من الحرية والمرونة. الإسلام طيع إلى حدّ كبير وقابل للتكيف مع تغيّر الأزمنة والظروف، وينتمي بالفعل إلى كلّ عصرٍ، ولا يمكننا فرض المعتقدات والممارسات على الناس، فالإنسان خلق حرًا.

نحن بحاجة إلى تثقيف الناس، وبخاصّة إلى تعزيز التفكير الانتقاديّ، نحن بحاجة إلى تقديم الإسلام كنموذج اجتماعي وسياسي واقتصادي سليم، نحن بحاجة إلى التأكيد على أنّ الإسلام ملتزمٌ بالعدالة بكلّ معانيها وتجليّاتها.

﴿ انطلاقة من السؤال السابق، ما هو الدور الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات العلمية الدينية العقديّة المختصّة، وكذلك النخب الفكرية بهذا الخصوص؟

أعتقد أنّه يجب أن نستخدم الإقناع المنطقيّ العقليّ في الحوار مع الآخر، فبدلاً من عرض الإلحاد على أنّه أمر سلبيّ، يمكننا استخدام علم النفس المضادّ، والتعامل مع الإلحاد على أنّه أمر إيجابيّ. إنّ إعلان "لا إله" هو النصف الأول من الشهادة، والملحدون في نصف الطريق هنا، ونحن بحاجة فقط لإدخال "إلا الله"، وإقناعهم أنّ "محمّداً رسول الله". وهذه هي طبيعة الناس؛ إذ هم يتبنّون معتقداتٍ، فإمّا أن يعتقدوا بشيءٍ صحيحٍ أو أن يعتقدوا بشيءٍ خاطئٍ. فإذا كان الناس يرفضون الدين بناءً على العقل، فإنّهم على الأقلّ يفكّرون، وبالتالي هناك أمل.

في بعض الحالات، لا يرفضون الدين في حدّ ذاته أو ينكرون الله في حدّ ذاته، بل يرفضون التفسيرات التي أعطيت لهم. فلو كان الخيار بين الدين والعقل، فعلى المرء أن يختار العقل؛ لأنّ العقل سوف يقود دائماً إلى الدين، ومع أن الدين يؤدي دائماً إلى العقل، ولكنّ الفهم الخاطئ لتعاليم الدين يؤدي إلى الابتعاد عن حكم العقل.

وهذا هو السبب في أنّ كتب الشيعة الحديثيّة تبدأ بـ "باب العقل"، في حين أنّ كتب أهل السنّة الحديثيّة تبدأ بـ "باب الإيمان". وليس علينا سوى النظر إلى السلفيّين، والوهابيّين، والتكفيريّين لمعرفة مدى خطورة التخلّي عن العقل، والاستدلال المنطقيّ، والتفكير الانتقاديّ.

ولا شكّ أنّ المؤسسات الدينية تلعب دوراً حاسماً في إحياء الإسلام، فهي الطليعة، وهي بحاجة إلى أهداف قابلة للتحقيق وقابلة للقياس والتقييم. إنّها بحاجة إلى العمل من خلال التعاون بدلاً من التنافس، ويجب عليها استخدام كلّ الوسائل لإيصال الرسالة إلى عامّة الناس.

﴿ الأستاذ الدكتور.. من العضلات الفكرية والعقدية التي أصابت بعض المجتمعات البشرية هي مسألة الإلحاد واللا دينية، ما هي بنظركم أهم الأسباب التي أدت إلى انتشار هذه الظاهرة والطرق المثلى لمواجهة هذه المشكلة والحد منها؟

هناك ارتباط واضح بين العلمانية والمادية، وهناك صلة واضحة بين الحداثة والإلحاد. فنحن بحاجة لمحاربة الإلحاد بالإيمان، ورد الشر بالخير، ونحن بحاجة إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بأفضل طريقة ممكنة. نحن بحاجة إلى أن نبين للناس طريقة أفضل للحياة. فالحياة بدون الروحانية مثل وردة ونبت من دون مطر يذبل ويموت. ستكون حياة فارغة لا معنى لها، جوفاء لا قيمة لها.. إنها حياة ليست سوى مقدمة لموت أبدي.

التوجه إلى الإسلام وتعاليمه الإنسانية الراقية أفضل من التوجه إلى زخرف هذا العالم الزائل؛ فالإسلام يهب الحياة الأبدية. يقدم الإسلام للأفراد الفرصة ليعيشوا حياة مثمرة هادئة، أن يكونوا في هذا العالم المادي ولكنهم ليسوا منه.

﴿ كيف يتسنى لنا ونحن نعيش عصر التطور التقني والعلمي تأصيل الفكر العقدي لدى شبابنا المسلم، والحفاظ عليهم من الانزلاق والانحراف الفكري والعقدي؟

تحدثوا إلى الناس بلغتهم، تواصلوا مع الشباب وتحدثوا إليهم، أشركوهم واعهدوا إليهم بالأمر، الشباب هم مستقبلنا، مستقبل ديننا، ومستقبل كوكبنا يعتمد عليهم. امنحوهم حرية التعبير عن الرأي وحرية الاختيار. يجب أن نحب لهم الدين وتعاليمه السامية بوسائل يفهمونها، الطريقة والوسيلة لا يصلح لتعاليم الدين للشباب مهمة جداً.

﴿ من أهداف المشروع الفكري والعقدي لمؤسسة الدليل تشييد المنظومة الفكرية على أسس محكمة، من وجهة نظركم ما هي الطرق والأساليب والآليات لتحقيق هذا الهدف؟

أناشد جميع المؤسسات والمفكرين والعلماء والمثقفين والناس العاديين لتوطين

أنفسهم على المبادئ الأساسية والحقوق والحريات الموجودة في عهود النبي مع أهل الكتاب من اليهود والنصارى، حيث فيها لآلى الحكمة. نحن بحاجة إلى مشاركتها مع العالم بكل فخر واعتزاز؛ إذ إنها يمكن أن تثرينا جميعًا. إنها تمثل سندًا لأمة محمد ﷺ، وتمهد الطريق لعودة المنجي العالمي في آخر الزمان الإمام الغائب المنتظر ﷺ، وتمهد للرجوع المبارك للمسيح ﷺ.

﴿ ما هي وسائل الارتباطات الحديثة المؤثرة في العقلية الغربية؟ ﴾

الناس هم نتاج بيئتهم، ومن أجل فهم الفكر الغربي، تحتاج إلى فهم التاريخ بأوسع معانيه. فإذا كان الغربيون قد وصلوا إلى مكان ما من خلال الفكر، فإنما هو نتيجة لمسار معقد، والمسارات المختلفة تؤدي إلى اتجاهات مختلفة. فالكثير من الغربيين تحولوا عن الدين لأنه تحدى العقل وناقض العلم. وقد كانوا مستائين من الدين؛ لأنه كان عنصريًا ومبغضًا للنساء وقمعيًا، بل أكثر من ذلك، فإنه كان مستغلًا من قبل أصحاب السلطة. وباختصار كان لهم كل الحق في رفض الدين كمؤسسة.

يتعين على القادة المسلمين أن يتعلموا من هذه الدروس، وإلا فإنهم قد يأخذون الناس عن غير قصد بعيدًا عن الإسلام. السياسة والخطط السياسية لها عواقب طويلة المدى وغير مقصودة. ومع أن الكثير من الغربيين أصبحوا علمانيين، غير أن الكثير منهم أعادوا ارتباطهم مع مختلف الديانات الروحية، بما فيها اليهودية والمسيحية والبوذية والإسلام؛ من أجل أن يعيشوا حياة أكثر توازنًا. هناك الكثير من المشاكل في الغرب، ولكن هناك الكثير من المشاكل في العالم الإسلامي أيضًا.

ما لدينا من القواسم المشتركة هو الأمل: الأمل في مستقبل أفضل وأكثر عدالة، وأن لا نبتعد عن الدين ولا نتخلى عنه أبدًا.

﴿هل يوجد اليوم في العالم الغربي تفكيكٌ بين القراءات المختلفة للدين الإسلامي، وتمييزٌ بين الفهم المتشدد الذي يتبناه الفكر السلفي الوهابي لتعاليم الإسلام وبين الفهم المعتدل الوسطي الذي يتبناه مذهب أهل البيت عليه السلام لدى غير المسلمين؟﴾

بالنسبة للكثير من الغربيين، يُعدّ الفكر التكفيريّ الإسلام بعينه، والإسلام هو الفكر التكفيريّ بعينه، والمسؤول عن هذا التشويه هو وسائل الإعلام؛ نظرًا لأنّها تخدم مصالح أسياها. والكثير من رموز المسلمين أيضًا يتحملون مسؤولية تعزيز هذه المفاهيم الخاطئة. ولحسن الحظّ هناك العديد من المجموعات، مثل مبادرة العهود [عهود النبيّ مع أهل الكتاب] التي تعمل جاهدةً لتصحيح هذه المفاهيم الخاطئة؛ لبناء جسور التقارب والتفاهم، وتعزيز التسامح والتعددية. نحن بحاجة إلى تعزيز الوحدة في إطار التنوع، مع وضع القضايا الثانوية جانبًا، والتركيز على القواسم المشتركة والعالمية.

نعم ظهرت بوادر لدى بعض المفكرين والمتخصصين في الدراسات الدينية في التمييز بين الفهم المتشدد الذي يتبناه الفكر السلفي الوهابي لتعاليم الإسلام وبين الفهم المعتدل الوسطي الذي يتبناه مذهب أهل البيت عليه السلام، ولكننا بحاجة إلى العمل أكثر لا يصلح تعاليم الإسلام وفق رؤية أهل البيت إلى مناطق العالم كافة.

﴿هل من كلمةٍ أخيرةٍ لمجلة الدليل؟﴾

أتقدم لمجلتكم الموقرة بوافر الشكر والامتنان.

وندعو الله - سبحانه وتعالى - أن يوفقنا جميعًا في تجاوز هذه الأزمنة الصعبة. وضمن كلمات الوداع مع قرائكم الكرام، فإنني في الحقيقة أناشدهم وأحثهم على قراءة عهود النبي محمد عليه السلام؛ إذ إنّ هذه المصادر الأساسية توفر حلولًا للمشاكل التي نواجهها في العالم اليوم.

مصطلح الرؤية الكونية

د. عادل لغريب

مقدمة

مصطلح (الرؤية الكونية) بالألمانية (Weltanschauung) وبالإنجليزية (Cosmic Vision) - أو ما يرافقه - شاع في العقود الأخيرة في كل الكتابات التي تتعلق بالأسئلة الكبرى في الدين والفلسفة والعلوم، حتى أصبح مفهومًا مفتاحيًا في إدراك حقيقة الوجود الإنساني، بل أضحي يحتل - في نظر الكثيرين - مكانة عميقة في فهم جوهر النشاط العلمي؛ إذ يقوم هذا المفهوم بدور حاسم في الممارسة العلمية.

وبالرغم من أن مفهوم الرؤية الكونية يتخلل مختلف حقول وأنساق المعرفة الإنسانية؛ من فلسفة وعلوم اجتماعية وطبيعية، وفنون وجماليات، وعلوم تطبيقية وغيرها. بيد أن الدارس يلحظ المكانة المركزية التي يحتلها الدين في بلورة وبناء الرؤية الكونية.

من هنا نسعى ضمن هذا الباب، إلى تقديم رؤية إجمالية حول مصطلح (الرؤية الكونية) في إطار توظيفه الفلسفي والعقدي والديني.

المفردات الدلالية: الرؤية الكونية، العالم، الأيديولوجيا.

تعريف الرؤية الكونية:

"الرؤية الكونية" ترجمة عربية للاصطلاح الألماني (Weltanschauung)، ومعناه في لغته الأصلية المنظور أو النظر إلى العالم. المفهوم ذاته مستخدم في لغات أخرى بتعبيرات متعددة، من قبيل: صورة العالم، والنظرة إلى العالم، وفرضيات العالم، والنظرة الخارجية إلى العالم، والتخطيط التصوري، والنظرة الكلية، وغيرها.

ظهر هذا المصطلح لأول مرة في كتاب كانط (1724-1804م) (نقد ملكة الحكم)، باسم بدهيات العالم (World Intuition) بمعنى تأمل العالم الراجع إلى الإحساسات. لكن هذا الاستعمال سرعان ما انتهى تحت نفوذ معنى جديد أعطي لتعبير (Weltanschauung) بواسطة الرومانسيين، وتحديدًا بواسطة شيلنغ الذي ذهب إلى أن هذا الاصطلاح لا يرجع مباشرة إلى الملاحظة الحسية، بل إلى الوعي والمعرفة غير الحسية [أبو زيد، العلم والنظرة العربية إلى العالم، ص 81]. فأصبحت الكلمة تقترب من المعنى الذي تعودنا عليه اليوم كما سيأتي. لكن استخدامه على نطاق واسع وبصورة تشير إلى الدلالات المعاصرة ينسب إلى الألماني وليم دلتاي (1833-1911).

وفي العالمين العربي والإسلامي، استخدمت العديد من الاصطلاحات التي تعادل المصطلح الألماني: (Weltanschauung) نظير (الرؤية الكونية)، أو (النظرة إلى العالم)، أو (رؤية العالم) أو (التصور الكلي للعالم) وغيرها. ونحن في هذا المقال سنعتمد مصطلح (الرؤية الكونية)؛ لأنه الأكثر استعمالاً في المحافل العلمية والفكرية.

دلالة المصطلح

مع أنّ هذا المصطلح حديثٌ نسبياً، بيد أنّ دلالاته ومفهومه قديمان، ومتجذران في العقلية الإسلامية والفكر الإنساني بشكلٍ عامّ.

إنّ أسئلةً من قبيل: من أنا؟ ومن أين جئت؟ وماذا أفعل في هذا العالم؟ وإلى أين سأنتهي؟ تسمى بالأسئلة الكلية أو الأسئلة الغائية أو الأسئلة الكبرى والمصيرية، وهي أسئلةٌ شغلت الفكر الإنساني على مدى التاريخ، والسبب في ذلك أنّ هذه الهواجس ترتبط بالرغبة العميقة والحاجة الأصلية من فطرة الإنسان في البحث عن إجاباتٍ لتلك الأسئلة، لكنّ أمر هذه الأسئلة لا يبقى مجرد إحساسٍ فطريّ، بل يتحوّل إلى جهودٍ عقلانيةٍ منظمّةٍ تبني عليها نظريّاتٌ، ويُلتزم وفقها بآيديولوجيات. فالإجابة عن تلك الأسئلة هي (الرؤية الكونية). وهذه هي الدلالة.

لكنّ المصطلح كان يستخدم في سياقاتٍ مختلفةٍ للدلالة نفسها. ففي تراثنا الإسلاميّ مثلاً، كانت قضايا الإيمان، وكان الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله و... هو الإجابة عن تلك الأسئلة، ومع تطوّر البحث الفكريّ والفقهيّ استخدمت مصطلحاتٌ جديدةٌ فكانت العقيدة - على سبيل المثال - بحثاً في قضايا الإيمان، ثمّ تحوّل البحث في العقيدة إلى علم الكلام، حيث وظّف علم الكلام للعقيدة. وهكذا بالنسبة للرؤية الكونية، فقضايا الإيمان أو قضايا العقيدة أو الرؤية الكونية هي مصطلحاتٌ سادت الفكر الإسلاميّ في سياق تعبيرها عن إجابات الأسئلة الكبرى.

قبل الشروع بالتعريف يجدر بنا الإشارة إلى أنّ المراد من (الرؤية) ليس (الإحساس) بالكون أو العالم، بل المراد من (الرؤية) هنا هو (المعرفة). فالرؤية الكونية هي رؤيةٌ ولكنها ليست رؤية بصرٍ، بل هي إدراكٌ عقليٌّ عميقٌ متجذّرٌ في ضوء هذا المعنى ستكون (الرؤية الكونية) مرتبطةً ارتباطاً وثيقاً بمشكلة (المعرفة).

وهكذا أيضاً بالنسبة إلى مفردة (الكونيّة)، حيث ينبغي عدم الخلط بينها وبين (الكونيّ)، وإن اشتركا في النسبة إلى الكون. فـ (الكونيّ) يهتم بالبحث عن القوانين العامّة للظواهر الكونية على صعيد النشأة، وطبيعة العلاقة بينها، وهو ما يعرف

بـ (علم الكون)، بينما ترمز مفردة (الكونية) إلى تساؤل الإنسان حول مبدأ وجود العالم [صليبا، المعجم الفلسفي، ج2، ص 248].

تعريف بعض العلماء للرؤية الكونية

بناءً على ذلك، قدّمت للرؤية الكونية عدّة تعريفاتٍ نذكر منها: ما جاء في المعجم الفلسفي لمراد وهبة، بأنّها: «تصوّر عامٌّ عن العالم وعن مكانة الإنسان في هذا العالم وتفسير الكون والحياة. والرؤية الكونية تفترض نسقاً من القيم» [وهبة، المعجم الفلسفي، ص 335]، وقد عرّفها الشيخ مصباح يزدي في كتابه دروس في العقيدة الإسلامية بأنّها: «مجموعة من المعتقدات والنظرات الكونية المتناسقة حول الكون والإنسان، بل وحول الوجود بصورة عامّة» [مصباح يزدي، دروس في العقيدة الإسلامية، ص 35]. أمّا الأستاذ مرتضى مطهري فيذهب إلى أنّ الرؤية الكونية هي «الأساس والخلفية الفكرية التي يستند إليها اعتقادٌ معيّنٌ ليصيغ بها نظره إلى الكون والوجود، ويقوم بتفسيره وتحليله» [مطهري، الرؤية الكونية التوحيدية، ص 8].

220

أنواع الرؤى الكونية

تنتشر بين الناس الكثير من أنواع الرؤى الكونية، ولكن يمكن تقسيمها جميعاً على أساس الإيمان بالغيب وإنكاره إلى قسمين جامعين: الرؤية الكونية الإلهية، والرؤية الكونية المادّية.

وقد أطلق على من يتبنّى الرؤية الكونية المادّية في العصور السابقة اسم (الطبيعي) و(الدهري)، وأحياناً (الزنديق) و(الملحد)، وأمّا في عصرنا فيطلق عليه (المادّي).

أ. الرؤية الكونية المادّية: يعتقد بعض الأفراد أنّ الوجود يساوي المادّة، وأنّه لا وجود لشيءٍ آخر وراء المادّة والمادّيات. في تصور هؤلاء لا يوجد هناك هدفٌ من خلق العالم ووجوده، بل لا حاجة - في نظرهم - إلى القول بوجود خالقٍ للعالم. تسمّى هذه النظرة والرؤية التي يتبنّاها

هؤلاء الأفراد ب (الرؤية الكونية المادّية). [مصباح يزدي، پاسداری از سنگرهای
ایدئولوژیک، ص 289، 379، 380]

ب. الرؤية الكونية الإلهية: يرى بعض آخر أنّ العالم تركيب من
المادة وغير المادة، وأنّ له هدفاً ونظماً، وأنّ مختلف ظواهره لا تستغني
عن وجود الخالق المبرّأ من المادة والمادّيات. وهذه النظرة تسمى (الرؤية
الكونية الإلهية). [مطهری، مجموعه آثار، ج 1، ص 406].

وعلى أساس ذلك نقول: إنّ مجال الرؤية الكونية لا يتحدّد بمحدود المعتقدات
الدينية؛ لأنّ كلمة (الرؤية الكونية) شاملة للمعتقدات الإلحادية والمادّية، والإلهية.

معيّار قبول الرؤية الكونية:

وحيث إنّ هناك رؤى كونية متعدّدة في معرفة الوجود، فمن اللازم أن يكون بين
أيدينا معياراً يمكننا من خلاله قبول رؤية معيّنة وترجيحها على غيرها. والشروط
التالية معياراً لانتخاب الرؤية الكونية المناسبة:

1. أن تكون قادرة على الإجابة عن الأسئلة الكبرى التي تواجه
الإنسان مثلما ذكرنا.

2. تمتلك قيمة علمية وواقعية.

3. ثابتة، بحيث يمكن الاعتماد عليها دائماً.

هذه الشروط الثلاثة في غاية الحساسية والأهمية، خاصّة إذا تعلّق الأمر
بالترجيح بين مختلف الرؤى الكونية الموجودة، فالبعض مثلاً يولي العلم التجريبيّ
مكانة عالية؛ ولذلك يظنّ بأنّ الرؤية الكونية العلمية التي تشبه كثيراً (الرؤية
الحسيّة) هي المفيدة والأفضل. والأمر ليس كذلك.

4. لا بدّ أن تكون الرؤية الكونية مستندة إلى العقل: بمعنى أنّها

تقبل الإثبات والاستدلال.

5. تضي على حياة الإنسان والعالم معنًى.

6. تبعث على النشاط والحيوية.

7. يتوجب أن يكون لها القدرة على خلع الأهداف الإنسانية والاجتماعية بغطاء القدسية.

8. أن تبعث على الانضباط والالتزام وتحمل المسؤولية. [مطهري، المذكرات، ج2، ص 358]

الرؤية الكونية والأيديولوجيا:

يجدر بنا قبل الشروع في تحديد نوعية العلاقة القائمة بين الرؤية الكونية والأيديولوجيا، أن نبين المراد من مفردة (الأيديولوجيا)؛ لأنّ فهم العلاقة بين الطرفين لا يتأتّى إلا بعد فهم كلّ واحدٍ منهما.

222

(الأيديولوجيا) مصطلحٌ دخيلٌ على اللغة العربية، وقد استعمل في عدّة معانٍ مختلفة؛ وذلك نتيجةً لاختلاف المجالات والوظائف السياسية والاجتماعية والقيمية وغيرها. [العروي، مفهوم الأيديولوجيا، ص 10 - 13؛ مجموعة من المؤلفين، الأيديولوجيا، ص 20]

لكن يمكن القول إنّ لمصطلح الأيديولوجيا معنيين، أحدهما أعمّ من الآخر:

أولهما: مطلق النظام الفكري والعقدي، والمقصود بذلك أنّها تشتمل على الأفكار النظرية التي تبين الواقعيّات الخارجيّة التي ليس لها ارتباطٌ مباشرٌ مع سلوك الإنسان، والأفكار العمليّة المتعلّقة بسلوك الإنسان. [مصباح يزدي، ايدئولوجي تطبيقى، ج1، ص 3]

ثانيهما: النظام الفكري المحدّد لنمط سلوك الإنسان. والمقصود بذلك مجموعة

من الآراء الكلية المتناسقة حول سلوك الإنسان وأفعاله. [المصدر السابق].

وعندما تستخدم الأيديولوجيا في قبال الرؤية الكونية، فالمقصود منها هو المعنى الخاص الذي يعني مجموعة الأفكار العملية التي تحدّد الشكل العام لسلوك الإنسان. [مصباح يزدي، آموزش عقائد، ص 12].

بعد تعرّفنا على المراد من معنى الأيديولوجيا، والمعنى المراد من الرؤية الكونية، نقول:

إنّه من دون الإجابة عن تلك الأسئلة الكبرى المتقدمة، لا يبقى لدينا أيّ أساس لتكوّن الرؤية الكونية، ومع انتفاء الرؤى الكونية العامة لا يصل المجال كذلك إلى الأيديولوجيا؛ لأنّ الأيديولوجيا هي القضايا المتضمّنة لعبارة: (ينبغي أن تفعل كذا) و(ينبغي أن لا تفعل كذا). فعلى سبيل المثال نرى أنّ الحكم الأيديولوجي العملي الذي يقول: (يجب أو ينبغي عبادة الله تعالى) منبثق عن رؤية كونية مستندة إلى الحكم العقلي النظريّ القائل: (إنّ الله خالق كلّ شيء).

223

ولذلك فإنّ الظفر بأيديولوجيا صحيحة - بمعنى النظام السلوكي - يتوقّف على التمتع برؤية كونية صحيحة، وما لم تتحدّد الرؤية الكونية بصورة واضحة وبعيدة عن الشبهات فلا أمل في الحصول على الأيديولوجيا المطلوبة التي تعبّد الطريق وتنشّط العمل، فما دمنا لا نعرف (ما هو الموجود) فإنّنا لا نستطيع أن نعرف (ما ينبغي أن يوجد).

مما ذكرناه تتّضح العلاقة الوطيدة التي تربط الأيديولوجيا بالرؤية الكونية، فإذا كانت الأخيرة قائمة على أساس الرؤية التوحيدية والإيمان بالله - تعالى - والمعاد والنبوة والوحي، فإنّ السلوك العملي الذي تتطلّبه مثل هذه الرؤية يختلف تماماً عن السلوك العملي الذي تتطلّبه الرؤية الكونية الماديّة التي تتبنّى إنكار تلك المحاور الثلاثة.

يقول العلامة مطهري: «لماذا نرى هذا الفرد يدافع عن هذه الأيديولوجيا، بينما

يدافع الآخر عن أيديولوجيا أخرى، ولو سألنا هذا الفرد أو ذاك عن السبب الذي أدى به إلى الاعتقاد بهذه الأيديولوجيا دون تلك لوجدنا أنّ الجواب يأتي من خلال الرؤية الكونية التي يحملها الفرد عن الإنسان والعالم والتاريخ والوجود. وعليه فالأيديولوجيات هي وليدة الرؤى الكونية، فإذا اختلفت هذه الرؤى بعضها عن بعض فإنّها ستؤدّي إلى تفاوت واختلاف الأيديولوجيات فيما بينها؛ لأنّ الأساس الفكريّ الذي تنطلق منه الأيديولوجيا هو التفسير الذي يملكه الإنسان عن العالم والإنسان والوجود» [مطهري، المعرفة، ص 13].

فإن لم يؤسّس الإنسان رؤيته الكونية، فسيقع في تخبّط وتناقض وانحرافٍ من الناحية العملية والسلوكية.

إنّ حياة الإنسان لا يمكن أن تتسم بالطابع الإنسانيّ ما لم تكن مستندةً على رؤية كونية واقعية وأيديولوجيا سليمة. وعلى ضوء هذين المعنيين يمكن أن يعدّ النظام العقديّ والأصوليّ لكلّ دين رؤيته الشاملة، ونظام أحكامه العملية الكلية أيديولوجيا، ويتمثّلان في أصول الدين وفروعه.

وكلّما اشتدّ اعتقاد الإنسان ورؤيته الكونية انعكس ذلك على مستوى سلوكه وعمله، فمثلاً جاء في قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ ۖ فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ﴾ [الماعون: 1 و2]، والتكذيب بالدين يمثل جانباً اعتقادياً ورؤيةً كونيةً خاصّةً تولّد عنها فعلٌ وسلوكٌ وهو أكل مال اليتيم.

قائمة المصادر

1. العروي، عبد الله، مفهوم الآيديولوجيا، بيروت، المركز الثقافي العربي، ط5، 1993م.
2. عبد الله العبود، علي، الرؤية الكونية الإلهية، بيروت، نور للدراسات، ط2، 2012م.
3. أبوزيد، سمير، العلم والنظرة العربية إلى العالم، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009م.
4. مصباح يزدي، محمدتقي، دروس في العقيدة الإسلامية، طهران، المشرق للثقافة والنشر، ط2، 2007م.
5. مصباح يزدي، محمدتقي، نظرية المعرفة، بيروت، ترجمة عبد المنعم الخاقاني، دار المحجة البيضاء، ط1، 2001م.
6. وهبة، مراد، المعجم الفلسفي، بيروت، دار القباء الحديثة، ط1، القاهرة، 2007م.
7. المطهري، مرتضى، الرؤية الكونية التوحيدية، بيروت، ترجمة عبد المنعم الخاقاني، منظمة الإعلام الإسلامي، ط2، 1989م.
8. المطهري، مرتضى، المعرفة، قم، صدرا، ط2، 1385.
9. صليبا، جميل، المعجم الفلسفي، قم، ذوي القربى، ط1، 2006م.
10. مجموعة من المؤلفين، الآيديولوجيا، بيروت، ترجمة: محمد سبيلا و عبد السلام بنعبد العالي، دار توبقال للنشر، ط2، الدار البيضاء، 2006.

1. *Chlorophyll a* and *Chlorophyll b* were determined by the method of Arar and Collins (1971) using a Shimadzu 1010 spectrophotometer.

100

قراءة في كتاب (الإنسان والعقيدة) للعلامة السيّد محمد حسين الطباطبائيّ

الشيخ علي الأسدي

الدافع وراء اختيار هذا الكتاب ليكون كتاب العدد لقراءته وتسليط الضوء عليه هو أنّه يمتاز بثلاث ميزاتٍ مهمّة: الأولى: المؤلّف، والثانية: المنهج المتّبع في هذا الكتاب والثالثة: المؤلّف.

أمّا الأولى: فالمؤلّف هو العلامة النحرير والفيلسوف الإلهيّ السيّد محمد حسين الطباطبائيّ رحمه الله صاحب تفسير (الميزان في تفسير القرآن) الذي يعرفه القاصي والداني.

أمّا الثانية: التنوّع في المنهج، فإنّه اتّبع في تحقيق مسأله مناهج تختلف من رسالةٍ إلى أخرى ومن فصلٍ لآخر، فقد نجده في بعض الفصول اتّبع المنهج العقليّ الصرف، وفي آخر النقليّ الصرف، وفي بعضها لفق بين المنهجين؛ ولهذا فهو لم يعتمد على منهج واحدٍ في هذه الرسائل.

أمّا الثالثة: وهي المؤلّف فالكتاب البالغ (350) صفحةً، يضمّ في طيّاته وصفحاته خمساً من الرسائل المهمّة، وإن كانت صغيرةً في حجمها، ولكنها كبيرةٌ

في محتواها ومادتها، وقد كانت متفرقة في كتيبات صغيرة فُجِعت في كتاب واحد سمي (الإنسان والعقيدة)، والهدف من ذلك هو الحفاظ عليها من الضياع، ولتشكّل من مجموعها منظومة علمية ومعرفية متكاملة، هدفها الأساس الإجابة عما يدور في ذهن الإنسان من أسئلة يطرحها بين الحين والآخر حول مراحل وجوده ونشأته ومآله وما يحصل له من كمالات في النشاطين؛ لهذا أصبحت معرفة هذه المراحل محل اهتمام كبير من قبل بعض فئات المجتمع التي تبحث عن الحقيقة لغرض الارتقاء من عالم الانحطاط إلى عالم الرقي والتكامل، وفيما يلي ذكرٌ لعناوين رسائل هذا الكتاب مع ما تضمنته من مطالب وفصول بصورة موجزة ومختصرة؛ ليطلع القارئ الكريم على مضمونها وهي:

الرسالة الأولى: الإنسان قبل الدنيا

اشتملت هذه الرسالة على فصلين وخاتمة:

الفصل الأول (العلّة والمعلول):

إنّ العلة تقتضي قيام المعلول في وجوده وكمالاته الأولى، وهنالك عالمٌ يسبق عالم المادة، ولكن فيه أحكامها - وهو علته - وعالمٌ آخر يسبقه مجردٌ عن المادة وأحكامها يسمى بعالم العقل - وهو علة علته - والعالمان يسميان بعالمي البرزخ والروح، وقد استنتج العلامة في هذا الفصل أنّ الإنسان بكلّ خصوصيات ذاته وصفاته وأفعاله موجودٌ في عالم المثال من دون تحقّق الأوصاف الرذيلة والأفعال السيئة ولوازم النقص وجهات العدم فيه.

الفصل الثاني (بين الخلق والأمر):

هناك فرقٌ بين الخلق والأمر يتّضح من خلال بعض الآيات القرآنية، إذ إنّ أمره هو إيجاده بكلمة (كن) سواءً كان عيناً أو أثر عين، وبما أنّ وجود الشيء هو نفس الشيء فيكون في كلّ شيء أمرٌ إلهي، وإنّ لمجموع الموجودات الجسمانية وآثارها

وجهين في الوجود الفاضل من الحق سبحانه، الأول: وجهٌ أمرّي غير تدريجيّ، والثاني: وجهٌ خلقيّ تدريجيّ.

فعالم الأمر مؤلّف من عوالم كثيرة مترتبة، بعضها لا تحديد ولا تقدير لموجوداتها، وهي موجوداتٌ طاهرةٌ نوريّةٌ متعاليةٌ غير نافذةٍ ولا محدودةٍ، وبعضها الآخر يشتمل على موجوداتٍ نوريّةٍ طاهرةٍ غير نافذةٍ لكنّها محدودةٌ، والجميع مشتملٌ على كمالات هذه النشأة الجسمانيّة ولذاتها ومزاياها، ولكن بنحوٍ أعلى وأشرف وغير مشوبٍ بنواقص المادّة وأعدامها وكدوراتها وآلامها. وهناك ثلاثة فوارق بين الروح والملائكة، فالروح من الأمر، وهو أرفع درجةً من الملائكة ومهيمنٌ عليهم.

وخاتمة الفصل تناول فيها موضوعين قرآنيين:

أحدهما: استخلاف آدم عليه السلام وتعليمه الأسماء، وأنّ اعتراض الملائكة على خلافة الإنسان ناتجٌ من مقايستهم لخلافة خليفة الأرض على خلافتهم السماويّة؛ لأنّ خلافة السماء تامّةٌ تظهر تنزّه الحق سبحانه، بخلاف خلافة الأرض؛ فإنّها تظهر الفساد وسفك الدماء، فاعتراضهم كاستفسار منهم لكيفيّة جعل الخلافة مع وجود هذه النواقص، من دون الاعتراض عليه وتخطئته سبحانه، وحقيقة الأسماء التي علّمها الله - تعالى - لآدم عليه السلام كلّها موجوداتٌ حيّةٌ عالمةٌ عاقلةٌ، وهي عين المسمّى، وليست الألفاظ قطعاً، بل هي ذواتٌ من حيث اتّصافها بصفات الكمال، وهي خزائن الغيب غير المحدودة، وفيها كلّ شيءٍ، فما علّمه - سبحانه - لآدم عليه السلام هو علمه المحجوب عن الملائكة، وهو لا يتحقّق بغير الولاية، فما صنعه - سبحانه - أن وضع في جبلة آدم الولاية.

ثانيهما: حقيقة معصية آدم عليه السلام، فالآيات تبين أنّ معصية آدم لم تكن بالمعصية المنافية لعصمته، وإنّما هي عصيانٌ جبليّ ذاتيّ، وهو اختياره الهبوط إلى الدنيا عالم الظلمة والكدورة، وترك عالم النور والطهارة. ثمّ إنّ ماهيّة الشجرة التي أكل منها آدم عليه السلام وأصلها كانا يستوجبان الهبوط إلى الأرض. وإنّ الإنسان مقسّمٌ إلى: مؤمنٍ

يحمل الأمانة ظاهراً وباطناً، ومنافقٍ يحملها ظاهراً لا باطناً.

الرسالة الثانية (الإنسان في الدنيا):

اشتملت هذه الرسالة على فصلين:

الفصل الأول: صور علومنا الذهنية

وقد قسّم صور العلوم الذهنية إلى قسمين:

الأول: هي المعاني التي تقع على الموجودات الخارجية في نفسها وكونها مطابقةً معها، فهي في نفسها موجودةٌ، سواءً انتزعنا منها تلك المعاني وتعقلناها في أذهاننا وأوقعنا المنتزعة عليها أو لا، كما في معنى الأرض والسماء والكواكب وغيرها من الموجودات، فإنّ مطابقات هذه المعاني موجودةٌ في الخارج في نفسها وتسمى بالحقائق، وهي غير قابلةٍ للتبدّل والاختلاف بحسب اختلاف أنظار العقلاء، فالإنسان إنسانٌ عند الكل سواءً أتعلّلوا معناه أم لم يتعلّلوا.

الثاني: وهي المعاني التي نوقعها على الأمور الخارجية، ولكن لو قطعنا النظر عن تعقلها وتصوّرها لم يكن لها تحقّق في الخارج ولا لها وقوعٌ، كما في معنى المُلِك الذي من خلاله يتمكن المالك من التصرفات في العين المملوكة، وهذا القسم من المعاني قابل للتغيّر والتبدّل والاختلاف بحسب اختلاف أنظار العقلاء، ثمّ إنّ الموجود الواحد ينقسم إلى أمرٍ ثابتٍ في نفسه كالأصل، وأمور أخرى تدور عليه وتقوم به كالفروع، فالأصل يسمّى (الذات) بينما تسمّى الفروع (العوارض واللواحق).

الفصل الثاني: حياة الإنسان ظرف نفسه

إنّ الله - تعالى - بعد إتمام ذات كلّ شيءٍ هداه إلى كماله المختصّ به هداية تتفرّع على ذاته، وبذلك تتمّ كمالات الذات، وهذا هو النظام الحقيقيّ لكلّ موجودٍ،

فمن قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ۝ ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ ۝ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ [سورة التين: 3-5] يتّضح أنّ الإنسان مردودٌ بعد تماميّة الخلق إلى أسفل سافلين، باستثناء المؤمنين الصالحين؛ فإنّ أجرهم غير ممنون، وهو لم يتحقّق في الدنيا بعد، وإنّ المؤمن مرفوعٌ بعد الموت وهو ما دلّت عليه الآيات، وإنّ الحياة الدنيا لا غاية فيها إلّا الخيال؛ لأنّها لعبٌ وهوٌ كما يصفها القرآن، فإذا انشغل الإنسان بها ترك غيرها، ونسي ما كان عليه من الجمال والجلال والبهاء والنور قبل نشأة البدن، وكذلك نسي ما خلفه من مقامات القرب ومراتب الزلفى وفضاء الأُنس والقدس، فانشغل بما كان غايةً خياليّةً وهميّةً فأصبحت أعماله كالسرّاب، فلمّا بلغه لم يجد ما قصده ووجد ما لم يقصده، وقد ذكر مولى الموحّدين أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام في بعض خطبه ذلك فقال: «فمن شغل نفسه بغير نفسه تحيّر في الظلمات وارتبك في الهلكات». فيتّضح أنّ الإنسان لا حياة له في غير ظرف نفسه، ولا معاش له دون وعاء وجوده.

الرسالة الثالثة: الإنسان بعد الدنيا

وهي مشتملة على ستّة عشر فصلاً وخاتمة تناول فيها أكثر المراحل التي يمرّ بها الإنسان، وقد سمّي كلّ فصلٍ بالمرحلة والموقف الذي يواجهه الإنسان فكانت:

الفصل الأوّل: في الموت والأجل

إنّ الآيات تدلّ على محدوديّة الأجل لكلّ موجودٍ في السماء والأرض وما بينهما، ولا يمكنها تعديّه، وهو الوقت الذي ينتهي إليه، وهنالك أجلٌ مسمّى عنده وحاضر لديه، لا يتطرّقه النفاذ ولا يلحقه تغيرٌ، ولا يعرضه كونٌ ولا فسادٌ، والموت رجوع إلى الله ومصيرٌ إليه، وخروج عن نشأة الدنيا وورودٌ في نشأةٍ أخرى أبقي وأدوم، والروايات تصف الموت وعلاماته، وأتّه نوعٌ من النوم، وأنّ ما يملكه الإنسان ويخالطه في عالم الدنيا على قسمين: أحدهما ما يزعم أنّه يملكه من زينة الحياة الدنيا وزخرفها، ويستعين به في مآله وأمانيه فإنّه يذهب، وأشار إلى ذلك قوله

تعالى: ﴿وَتَرَكْتُمْ مَا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ﴾ [سورة الأنعام: 94]، وثانيهما ما يرتبط به بزعمه أنهم شفعاء لا يتمكن من بلوغ مآربه إلا بشراكتهم وتأثيرهم من أزواج وأولادٍ وأقارب، وقد أشار الله - تعالى - إلى بطلانه.

وبالجملة فإن ما في الدنيا يبقى فيها، وتشرع من حين الموت حياةً أخرى للإنسان، فاقدة لكل ما في الدنيا، ولهذا سمي الموت بالقيامة الصغرى كما في الأحاديث، وإنّ النفس إذا فارقت الجسد فقدت صفة الاختيار والتقوى على طرفي الفعل والترك، ومعه يرتفع موضوع التكليف، فيقع الإنسان في أحد طريقين: إمّا السعادة وإمّا الشقاء، والآيات ناطقة بأنّ المؤمنين لا خوفٌ ولا حزنٌ عليهم، ولهم البشرى في الدارين.

الفصل الثاني: في البرزخ

بين عالم الأجسام والجسمانيّات وأسمائه - سبحانه - عالمان هما: عالم العقل وعالم المثال، وإنّ عالم المثال كالبرزخ بين العقل المجرد والموجودات الماديّة، فهو موجودٌ مجردٌ عن المادّة، ويفتح إلى قبر الإنسان بابٌ إمّا من النعيم وإمّا من الحميم، وهذا المعنى قد ورد كثيراً في الأخبار، فالبرزخ مثالٌ للقيامة كما ورد في الأخبار، واعلم أنّ السؤل في القبر سوف يشمل المؤمن المحض والظالم المحض، ويُسكت عن المستضعفين، وهو ما يُتحصّل من الروايات، وأنّ عالم البرزخ أوسع من عالم الدنيا لكون المثال أوسع.

الفصل الثالث: في نفخ الصور

تحدّث الآيات عن نفختين في الصور: الأولى للإماتة والأخرى للإحياء، والمراد بمن في الأرض في آيتي الفزع والصعقة ليس من كان على ظهرها ممّن هم على قيد الحياة الدنيا، بل الذين ذكرهم في سورة الروم في الآيتين 55 و56، فهؤلاء

هم أهل الأرض وإن حلّوا البرزخ، وأمّا آيات فناء الدنيا وخرابها فمنزلة على انطواء نشأة الدنيا وانقراضها وأهلها، وبالجملة فإنّ أولياء الله مستثنون من حكم الصعقة والفرع، لا يموتون بالنفخة حين يموت بها مَنْ في السماوات والأرض، وإنّهم ممّن خلصوا من الشرك بذاتهم، فلا يرون لغيره - سبحانه - وجودًا ولا يحسّون لغيره اسمًا ولا رسمًا ولا يملكون لأنفسهم نفعًا ولا ضرًا ولا موتًا ولا حياةً ولا نشورًا، وهذا هو مفهوم الولاية.

الفصل الرابع: في صفات يوم القيامة

تصف بعض الآيات يوم القيامة، وأنّ الملك والقوّة والأمر لله تعالى، والموجودات بارزة له غير خافية عليه، ولا عاصم ولا ملجأ منه إلّا إليه، فتتقطع الأسباب والروابط، وتزول جميع التأثيرات التي بين الموجودات في نظام عالم الجسمانيّات، فلا يؤثر شيء في شيء، ولا ينتفع ولا يستضرّ شيء بشيء، وظهور حقيقة الأمر أن لا وجود ولا ملك ولا تأثير إلّا له تعالى، وهو ما شهدت به الآيات والروايات، ومع ارتفاع الأسباب يرتفع كلّ حجابٍ يحجب شيئًا عن شيء، ومع بطلان الأسباب وزوال الحجب وظهور الباطن الذي هو محيط بالظاهر، يوجب ظهور الحقّ - سبحانه - يومئذٍ.

الفصل الخامس: في قيام الإنسان إلى فصل القضاء

هو ما يعرف بالمعاد، ورجوع الأشياء بتمام ذاتها إلى ما بدأ منها، وهو واجب بالضرورة، فمن كان وجوده ذا مراتب متّحدة يرجع إلى هناك بتمام وجوده، فله حقّ بدن الإنسان بنفسه في المعاد ضروريّ، وهو ما دلّت عليه الآيات والروايات، وهناك تبدّلات للإنسان المادّي أو لبدنه حتّى يصل إلى الغاية التي أرادها سبحانه له.

الفصل السادس: في الصراط

يستظهر من الآيات أنّ الصراط ممدودٌ على جهنم، وأنّه ممّرٌ لكلّ الخلائق من برّ أو فاجر، ثمّ ينجي الله الذين اتّقوا ويذر الظالمين فيها جثيًا، والطغيان إفراط في الظلم والاستكبار، والظلم إمّا تفريط في جنب الله أو في جنب الناس أو في جنب النفس، والجميع يحصل باتّباع الهوى والشيطان، وأصله الاغترار بزينة الدنيا وأوهامها.

الفصل السابع: في الميزان

إنّ الوزن حقٌّ ثابتٌ يوم القيامة، وهو ما بيّنته الآيات، وإنّ الجمع في الموازين من حيث الزنات، والثقل بالحسنات والخفة بالسيئات، وأنّ الموازين القسط هو العدل في مقابل الظلم، ولا معنى لوضع الميزان والوزن مع حبط الأعمال، فيتبيّن أنّ الوزن بالميزان يختصّ بالأعمال غير المحبّطة، وجاء في الأخبار أنّه ينصب لأهل الإسلام دون أهل الشرك، بل في بعضها أنّ الميزان هو رجحان العمل، أو هو الأنبياء والأوصياء.

234

الفصل الثامن: في الكتاب

إنّ الطائر الذي يُلزم الإنسان به هو عمله الذي يتفاعل به أو يتشامم منه، وهذه الأعمال المحفوظة غير محسوسة ولا ظاهرة، فكما أنّها تحضر بأنفسها كذلك تحضر بحقائقها التي ظهرت منها، ومن الكتاب المبين تستنسخ الأعمال في نشأة ظهورها، وهو المشتمل على حقائقها، والحجّة على الكلّ، ويظهر من الآيات أنّ اللوح المحفوظ يحاسب به العباد كما يحاسبون بالألواح المخصوصة، وليس المراد بإيتاء الكتاب باليمين والشمال جارحة الإنسان، وإلاّ لعدّاه (باللام) فقال ليمينه ولشماله، وليس (بالباء) المفيدة للواسطة، فيمينه إمامه الحقّ الذي يدعى به، وهو نورٌ واهتداءً في الآخرة، وقد وصف القرآن الكتاب المُحصى لكلّ شيءٍ بالإمامة، فالإمام الذي هو الكتاب حاكمٌ على الفريقين السعداء والأشقياء، ويحتمل أنّ

الكتاب غير الطائر الملزم في العنق، وأنّ الكتاب وقراءته يومئذٍ غير ما هو في عالم الدنيا من كتابٍ وقراءةٍ.

الفصل التاسع: في الشهداء يوم القيامة

أعدّ - سبحانه - أصنافاً من الشهداء على الأعمال يوم القيامة، وأنّ الشهادة هي التلقّي بالحضور والرؤية وليست على مجرد صورها الظاهرة؛ لأنّها لا بدّ أن تكون على الطاعة والعصيان والسعادة والشقاوة، إذن فالشهادة تشريفٌ للشاهد، وهي تتحقق ممّن حفظ أعمال العاملين على حقيقتها من غير خطأ ولا عوج، وقد بيّن - تعالى - من يرون الأعمال فقال: ﴿وَقُلْ اْعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [سورة التوبة: 105]، فهو خطابٌ عامٌّ غير مختصّ بالمنافقين، ويقتضي خصوصية المراد بقوله (المؤمنون)، وقد ذكرت الروايات أنّ المراد بهم هو الأئمة عليهم السلام، فالشهداء من هذه الأمة شهداء على الناس، والرسول شهيدٌ عليهم، فالأمة الشهيدة وسطٌ بين الرسول ﷺ والناس، والأئمة عليهم السلام هم الأمة الوسطى، والشهداء على الناس وحجج الله في أرضه؛ كلّ ذلك دلّت عليه الروايات، ومن الشهداء الملائكة الكتبة والجوارح والأعضاء، وقد شهد بذلك القرآن، وممّن ثبتت شهادته أيضاً: الزمان والمكان والأيام الشريفة والشهور والأرض والبقاع والمساجد والقرآن وغيرها.

الفصل العاشر: في الحساب

وهو كشف المجهول العدديّ باستعمال الطرق الموصلة إليه، فيحصل بلحاظ ظرف العلم والجهل، وأمّا فرض الواقع مع الغضّ عنهما فلا موضوع له ليُسَمّى حساباً، فما في الواقع والخارج هو ترتّب النتيجة على المقدمات، وبما أنّ علمه سبحانه بالأشياء الواقعيّة عين تلك الأشياء الواقعيّة، فحسابه عين حساب الواقع، والآيات والبراهين دلّت على أنّ نتائج الأمور تتبعها في الدنيا والآخرة؛ وأنّ الأمور ونتائجها لا توجد بنفسها ولا بإيجادها، بل بإفاضة منه سبحانه، فكما أنّ ارتزاق المرزوقين استفادة منه سبحانه ليدوم به بقاءهم في الوجود، وهو دائمٌ مستمرٌّ

وضروري، فكذلك الحساب، فعن مولى الموحدين عليه السلام أنه قال: «إن الله يحاسبهم على كثرتهم من غير أن يرونه كما يرزقهم على كثرتهم من غير أن يرونه» [الرضي، نهج البلاغة: 528]. ثم إن حساب المؤمنين خفيف، ويطول على الكافرين، فالاختلاف من جانب الناس، فكلما كان قرب الإنسان من طريق السعادة كان حسابه يسيراً، وكلما بُعد كان حسابه عسيراً.

الفصل الحادي عشر: في الجزاء

وهو المجازاة بالجنة للمحسن وبالنار للمسيء، وإن أفعال الله كلها مغياً، ولها نتائجها المتولدة من فعله، فيستحيل أن يهمل أمر جماعة بالمجازاة، وإن صور الأفعال تبدل أطراداً في جانبي الطاعات والمعاصي، فالشرك بالله والمعاصي على اختلاف تصوراتها توجب خروجهم من النور إلى الظلمات، فيضلّهم الله فيها، وإن الثواب والعقاب إنما هما على الطاعة والمعصية، أي موافقة الأمر ومخالفته.

236

الفصل الثاني عشر: في الشفاعة

هنالك آيات نافية لقبول الشفاعة، بينما توجد آيات أخرى تنص عليها، فتكون الثانية مخصصة للأولى، فلا تقع الشفاعة يومئذٍ للشافع إلا بإذن من الله تعالى، وإذنه رضاه، فالشافعون إذن هم الذين رضي الله عنهم ورضي قولهم، وهو يعني كمال قولهم، فلا يشوبه نقص ولا خطأ، فالشفاعة نوع تصرف في الأعمال بتبديلها، وهي لا تتم إلا بكمال القرب منه تعالى، ثم إن مقام الرسول ﷺ أرفع من مقام الشفاعة؛ لأنه شفيع الشفعاء وشهيد الشهداء، فمقامه المحمود مقام متوسط بينه - سبحانه - وبين الحمد، وهذه هي الولاية الكبرى؛ ولهذا يعطى النبي ﷺ حتى يرضى، ومن الشافعين بعد الأنبياء والأولياء الملائكة، بل دلت الروايات على أن من الشفعاء القرآن والرحم والأعمال الصالحة.

الفصل الثالث عشر: في الأعراف

الأعراف أعالي الحجاب أو التلال المرتفعة، واتّصالة في الآية بالحجاب يؤيد المعنى الأوّل، وكون الرجال عليه يؤيد المعنى الثاني، فالرجال في مقام عالٍ مرتفع مطلّ على أهل الجنّة وأهل النار مشرفٍ على المقامين، والحجاب والسور شيءٌ واحدٌ ذو ظاهرٍ وباطنٍ، وإنّ أصحاب الأعراف هم المخلصون الذين حفظهم الله - سبحانه - من الصعقة والفرع، وهم أهل البيت عليه السلام، وهو ما دلّت عليه الأخبار.

الفصل الرابع عشر: في الجنّة

إنّ وصف الجنّة قد ورد في الآيات والروايات الكثيرة، وهناك ارتباط وثيق بين الأرض والجنّة، ثمّ إنّ الأرض تورث وتتبدّل يوم القيامة وتشرق بنور ربّها، ثمّ سيُعلم لمن عاقبة الدار، والعاقبة فُسرت بجنّات عدنٍ يدخلونها. وإنّ الجنّة مسكن العباد المتّقين، وهي مطهّرةٌ وأهلها من الكدورات والظلمات؛ وقد نفى - سبحانه - عن أهلها كلّ خوفٍ ونقيصة، وإنّ للإنسان كمالاً فوق مرتبة الفهم يمكن أن يملكه بالعمل.

الفصل الخامس عشر: في النار

وقد ورد فيها آياتٌ كثيرةٌ، بل تكاد لا تخلو منها سورةٌ إلّا بعض السور القصار، وأهلها محرومون من الحياة الحقيقيّة الأخرويّة، فهم في عين مشموليّةهم للرحمة محرومون منها؛ لكونها في باطن حجابٍ لا يتجاوزون ظاهره، والحجاب هو الذي يمنعهم من النعيم، وهو الذي يعذبون به، وأعمالهم أنواع عذابهم، والأصل الذي تنشعب منه هذه الأنواع هو أصل الحجاب لهم، وهو الغفلة، فهم متوقّفون في حجاب أعمالهم، فمقامهم سراب الأوهام دون الحقيقة.

الفصل السادس عشر: في عموم المعاد

إنّ خلق ما في السماوات وما في الأرض وما بينهما مقرونٌ بالحق والأجل المسمّى، وتقدّم أنّ الأجل المسمّى هو الحياة عند الله التامة السعيدة من غير فناء وزوالٍ، ولا يشوبها مزاحمات الدنيا وآلامها، فمنبع حياة الموجودات على كثرتها وتفصيلها حياةٌ تامةٌ غير محدودةٍ، ومعادها إلى ما بدأت منه، فالحشر والمعاد يعمّ جميع الموجودات، سواءً الحيّة وغيرها والعاقلة وغيرها، وإنّ دوابّ الأرض والطيور تحشر لكونها أممًا أمثالنا، فعمّ حكمها كلّ ذي روح في السماوات والأرض؛ وقد بيّن - سبحانه - في آياته حشر الفرد، والجمع أنّ البعث ملازمٌ للحياة والعلم؛ لسرايتهما إلى كلّ الموجودات، فهو يشمل غير البشر والملك كذلك.

الخاتمة: ذكر المؤلف - طيّب الله ثراه - أنّ ضيق المجال وتراكم الأشغال منعه من أن يخصّص فصلًا مستقلًّا في آخر الرسالة للكلام في معنى المغفرة، ثمّ إنّ عدم الغور في أكثر فصول الرسالة إثارة للاختصار.

الرسالة الرابعة: رسالة الولاية

تتكون هذه الرسالة من خمسة فصولٍ تدور مباحثها حول الكمال الإنسانيّ الذي يبلغه أولياء الله والدرجة الرفيعة التي يتسنّمونها.

الفصل الأوّل:

في أنّ لظاهر هذا الدين باطنًا ولصورته الحقّة حقائق

إنّ الموجودات تنقسم بالاعتبار إلى قسمين، فكلّ معنى عقلناه إمّا أن يكون له مطابق في الخارج موجودٌ في نفسه كالجواهر الخارجيّة من الجماد والنبات والحيوان وأمثالها، وإمّا أن يكون مطابقه موجودًا في الخارج بحسب ما نعقله، ولولا التعقل لم يكن له وجودٌ كالملك، الأوّل يسمّى بالحقيقة والثاني بالاعتبار، ودلّ البرهان على أنّ كلّ اعتبارٍ هو متقومٌ بحقيقةٍ تحتها، وأنّ كلّ المعارف والأحكام المتعلقة بالمبدأ

وبعد نشأة الدنيا قد بيّنها بلسان الاعتبار، فمعارف الدين المتعلقة بها تحكي عن حقائق أخرى بلسان الاعتبار، وأنّ الأمور الموجودة فيما بعد هذه النشأة مترتبة على مرحلة الأحكام والأعمال ومنوطة بها، والربط بين الشيئين حقيقةً يوجب اتّحادهما في نوع الوجود وسنخه، وحيث إنّ الموجودات أمورٌ حقيقيّةٌ خارجيّةٌ، فالنسب إنّما هي بينها وبين الحقائق التي تحت هذه الأمور الاعتباريّة لا نفسها، فثبت أنّ لظاهر الدين هذا باطنًا، وقد دلّت الآيات والروايات على وجود معارف وأسرارٍ وعلومٍ خفيّةٍ ومخفيّةٍ عنّا، منها أنّ الحياة الحقيقيّة الصادقة هي الحياة الآخرة، وأنّ ظاهر الدنيا هو لعبٌ وهوٌ، ومن قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [سورة الروم: 7] يُعلم أنّ خلف ظاهر الحياة الدنيا شيئًا آخر.

الفصل الثاني:

في أنّه حيث لم يكن النظام نظام الاعتبار فكيف يجب أن يكون الأمر في نفسه؟

بتعبيرٍ آخر ما هو سنخ الأسرار الباطنيّة الكامنة في الشريعة؟ فإنّ البراهين العقليّة مطبقة على أنّ العليّة والمعلوليّة تكون بنحو الكمال والنقص والترشّح، وأنّ النواقص من لوازم المعلوليّة، وأنّ هذه النشأة مسبوقة الوجود بعوالم أخرى، فجميع الكمالات فيها موجودةٌ فيما فوقها بنحو أعلى وأشرف، والنواقص مختصة بهذه النشأة؛ لأنّها راجعةٌ إلى المادّة، فالنفس بعد الانقطاع عن المادّة تشرف على الصور الملائمة لذاتها من عالم الأنوار المثاليّة، فتتضاعف صورها الكماليّة وتزداد في عالم التجرد علومها فتشاهد أنوارًا وأسرارًا، وينقطع ألمها المادّي والوهمي، والآيات والروايات قسّمت الناس من حيث الانقطاع إلى ثلاث طبقاتٍ هي، الأولى: إنسانٌ تامّ الاستعداد يمكنه الانقطاع قلبًا عن هذه النشأة مع تمام الإيقان باللازم من المعارف الإلهية والتخلّص إلى الحقّ تعالى، فيمكنه شهود ما وراء هذه النشأة المادّيّة، والإشراف على الأنوار الإلهيّة، وهذه طبقة المقرّبين. والثانية: إنسانٌ تامّ الإيقان غير تامّ الانقطاع من جهة ورود هيآتٍ نفسانيّةٍ قاصرة تؤيسه

من إمكان التخلّص إلى ما وراء النشأة المادّية وهو فيها، وهذه طبقة المحسنين في عملهم. والثالثة: غير أهل الطبقتين الأوليين من سائر الناس وعامّتهم فهم - باستثناء المعاند والمكابر - يمكنهم الاعتقاد بالعقائد الحقّة الراجعة إلى المبدأ والمعاد، ولكتّها أخذت إلى الأرض واتبعت الهوى، ثمّ إنّ هنالك أحكاماً نظريّة وعملية لكل طبقة.

الفصل الثالث:

وسائل الاتصال بالعالم الغيبي وطرق معرفته

لا شك أنّ للأنبياء اتّصالاً بما وراء هذه النشأة، واطّلاعاً على الأمور الباطنية على اختلاف مراتبهم، والسؤال هو: هل أنّ هذا الأمر مخصوص بهم وليس لغيرهم في هذه النشأة إلّا بعد الموت، أو هو أمرٌ اكتسابيٌّ؟ الثاني هو الصحيح؛ لأنّ النسبة بين هذه النشأة وما وراءها نسبة العلة والمعلول والكمال والنقص أو ما تسمّى بنسبة الظاهر والباطن، وحيث إنّ الظاهر مشهود بالضرورة، فالباطن لا يخلو من الشهود لكون وجوده من أطوار وجود الظاهر، ورابطاً بالنسبة إليه؛ ولذلك يمكن للإنسان أن يقف وهو في هذه النشأة على الحقائق المستورة التي تستقبله فيما بعد الموت الطبيعي في الجملة، وهذا المعنى تثبته البراهين القاطعة، ويشهد عليه ظواهر الكتاب والسنة.

240

الفصل الرابع:

في أنّ الطريق إلى هذا الكمال - بعد إمكانه - ما هو؟

إنّ نسبة الحقائق إلى ما في هذه النشأة المادّية والنفس البدنيّة نسبة الظاهر إلى الباطن، وإنّ الحقيقة التي في باطن النفس أقدم إدراكاً عند النفس من نفسها، وما في باطن باطنها أقدم منها، حتّى ينتهي إلى الحقيقة التي تنتهي إليها كلّ حقيقة.

وحيث إنّ الوجود صرفٌ عندها لا يتصور له ثانٍ ولا غيرٌ، وإنّ كلّ حقيقة موجودةٍ فهي مقتضيةٌ لتمام نفسها في ذاتها وعوارضها، وهو ما يسمى بالكمال والسعادة، والكمال الحقيقي للإنسان وصوله إلى كماله الأخير ذاتاً ووصفاً وفعلاً، أي فنائه في الحقّ سبحانه، وهو التوحيد الذاتي والاسمي والفعلي، فمعرفة النفس هي أقرب الطرق لمعرفة شهود الحقائق، وهو يحصل بالتوجّه إلى الله والإعراض عن غيره، وإنّ المعرفة بقدر الطاقة الإمكانية غير مستحيلة، والعبادة على ثلاثة أقسام: إمّا طمعاً في الجنة أو خوفاً من النار أو لوجه الله، فالأوليان إنّما هو تحصيل مشتهى النفس والثالث هو العبادة الحقّة، ثمّ إنّ المعرفة تحتاج إلى العمل وتحصيله على وجهين: سيرٍ آفاقيٍّ وسيرٍ أنفسيٍّ، والمتحصّل أنّ طريق معرفة النفس هي الموصلة إلى الغاية، وهي معرفة الحقّ سبحانه، والطريق المتعيّن للمعرفة هي تصفية القلب عن الدنيا وعن كلّ حجابٍ غير الله.

الفصل الخامس:

فيما يناله الإنسان بكماله

إنّ كمال الإنسان قربه من الحقّ - سبحانه - على قدر حدود ذاته، فالسير إلى الحقّ - تعالى - لا بدّ أن يعبر من كلّ مراتب الأفعال والأسماء والذوات لينال التوحيد الحقيقي بكلّ مراتبه، فهو في كلّ مرتبة واقفٌ على مجرى كلّ أنواع الفيوضات المترشّحة من تلك المرتبة إلى ما دونها، ودلّت الآيات والأخبار على مقامات الأولياء، وخاصّةً أسرارهم مع الله، فأصل الإيمان هو الإذعان في الجملة، ثمّ الإيمان بالرسول والتسليم التامّ له ﷺ، وإنّ اليقين لا بدّ معه من عملٍ صالحٍ حتّى يثمر.

الرسالة الخامسة: عليّ والفلسفة الإلهية

وقد تضمّنت مجموعة من البحوث المختصرة:

الأول: ما معنى الفلسفة والفلسفة الإلهية؟

إنّ قضاء العقل وحكم الوجدان بالواقعية، والإذعان بالوجود الخارجي هو من العلوم الأوليّة والمعارف الأصليّة وتتطابق فيه جميع صفات البداهة، فالمولود حديث السنّ يتناول الثدي ليتغذى باللبن ويتناول غيره لنفس الغرض، ثمّ يقتصر على الثدي في ذلك؛ لأنّ تصديقه الأوليّ بالواقعية الخارجية والوجود الحقّ يضطرّه إلى تمييز الحقّ من الباطل والصواب من الخطأ، أي تمييز كلّ واقعيّة من غيرها، ثمّ التزام الواقعية والإعراض عن غيرها، ولو تصفّحنا أحوال أبناء نوعنا لوجدناهم يسلكون عين هذا المسلك ويسیرون نفس هذا الطريق، وهذه البحوث وغيرها نبّهت الإنسان إلى الانتقال من عالم الطبيعة إلى ما وراءها، وحملته على التوغّل في البحث عن الوجود الأوّل عندما وجد أنّ العالم المادّيّ في نفسه محتاجٌ ومفتقرٌ إلى غيره، فلا يقوم وجوده بنفسه من دون الاعتماد على ما يدفع عنه حاجته، منتهياً إلى ما لا يكون وجوده محتاجاً ومنتهياً إلى شيءٍ آخر، فلا يحتاج إلى شيءٍ في استقلال وجوده، بينما تحتاج إليه جميع الأشياء في وجودها المستقلّ، وهذه البحوث الفلسفيّة تفوق كلّ بحثٍ آخر؛ لأنّ الحصول على النتيجة فيها يحوّل الأبحاث الفلسفيّة من التفرّق والتشتّت إلى حالة التوحّد والترابط والتآلف، وهذه الحقيقة يجدها الباحث في الفلسفة القديمة والحديثة، ويرى أنّ البحث في اللاهوت ينمو ويتطوّر ويتكامل.

الثاني: الدين والفلسفة

لا يمكن التفريق بين الدين الإلهي والفلسفة الإلهية؛ لأنّ الدين مجموعة معارف اعتقاديّة إلهيّة يعبر عنها بالأصول، وأخرى فقهية وأخلاقيّة يعبر عنها بالفروع، والأنبياء عليهم السلام يهدون بأمر الله المجتمع البشريّ إلى الحياة الفضلى

والسعادة الحقيقية، وهذه السعادة لا ينالها الإنسان إلا بنيل حقائق المعارف بما منحه الله من جهازٍ دقيقٍ لفهمها وإدراكها، وهو العقل، وهو جهازٌ مرتبطٌ بأصل خلقه الإنسان، وهو جزءٌ من وجوده، وأن يسير بعد نيل المعارف في حياته العملية على طريق العدل والاستقامة. ثم إنّ المعارف لا يمكن تحصيلها إلا عن طريق الاستدلال والبرهان، وأنّ الإنسان مدعوٌ إلى عدم السمع والقبول بلا بينة، وأنّ معارف الأنبياء ودعوتهم مستمدةٌ من المبدأ الغيبي، والقرآن أعَدل شاهدٍ في دعوة المجتمع الإنساني إلى معارف المبدأ والمعاد والمعارف الإلهية، فالدين إذن يدعو الإنسان إلى نيل الحقائق الإلهية بشعوره الاستدلالي الذي جهّز به، وما أصرّ عليه الباحثون الأوربيون واستحسنه بعض المسلمين من مقابلة الدين للفلسفة، وأنّهما معاً يقابلان العلم المعتمد على الحسّ والتجربة؛ فلا قيمة له.

الثالث: فلسفة الإسلام الإلهية أو كمال الفلسفة

استمرت الفلسفة الإلهية في الاتّساع والقيام بعملية الجمع والربط بين مختلف المسائل والموضوعات التي تبحث عنها الفلسفة العامة - على شدة تفرّقها وتشتتها حتّى ظهر الإسلام، فأخذ على عاتقه مهمّة تعليم البشرية وتثقيفها، واستطاع أن يسمو بالفلسفة الإلهية إلى أوج كمالها، وانتهى بها إلى غاية عظمتها، ولا مبالغة أو غلو في هذا الكلام، فإنّ الإسلام جعل المعارف الإلهية أساساً وقاعدةً للأخلاق الفاضلة والصفات الحميدة، ثمّ جعلهما أساساً للتشريع، فيسير الإنسان إلى نيل ما يحتاج إليه في حركاته الجسميّة والروحيّة من المعارف والعلوم وكلّ ما يرتبط بعمله، فلا يصفوله علمٌ بلا عملٍ، فالإسلام جمع بين العلم والعمل، ووضع قوانينه العملية على أساس الأخلاق المبنية على أصل التوحيد.

الرابع: القضاء قضاءً: حقوقي وعلمي

إنّ القاضي في الحقوق يمكنه معرفة ماهيّة الموضوع الذي وقع فيه الخلاف، ويطلع على أطرافه وجوانبه، فيقضي بما يتلاءم والقوانين الموضوعية والمتبعة، وليس

عليه إلا أن يعدل في قضائه، وأمّا القاضي في مسألة علمية فإنه أشدّ محنةً وأعظم بلاءً، لا سيما إذا كانت المسألة فلسفيةً، فمن جهةٍ يجذبه الحسّ إلى المحسوسات الجزئية المتشخصة في الخارج ولا يدعه يتوجّه إلى الكليات ومن جهةٍ ثانيةٍ تدفعه عواطفه الباطنية الداعية له إلى اتباع الهوى، فتصرفه عن الحقّ الذي هو بغيته، فمن الطبيعي أن لا يصل إلى المعارف الحقيقية إلا بعض الأفراد ممّن تبرّأ من سيئات الأفعال، وتنزّه عن رذائل الملكات والأعمال، ونذر نفسه ووجوده لله، وأوضح مثال لذلك الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وهو صاحب الصفات الذي لا يدانيه فيها أحدٌ، وهو الذي علّمه رسول الله ﷺ ألف بابٍ من العلم، وهو القائل: «ما رأيت شيئاً إلا ورأيت الله قبله» [السبزواري، شرح الأسماء الحسنى: 4:1]، والقائل: «لو كشف الغطاء ما ازددت يقيناً» [بحار الأنوار، 40: 153]، وقد قال في حقّه النبي الأكرم ﷺ: «لا تلوموا علياً فإنه مسموحٌ في الله» [انظر: القندوزي، ينابيع المودة، 2: 84]، كلّ هذا بسبب وصوله إلى المعارف الحقيقية وفهمه للفلسفة الإلهية.

الخامس: قياس المأثور من كلامه عليه السلام بكلام غيره

بُعِثَ رسول الله ﷺ في عصر سمّاه القرآن (عصر الجاهلية)، وكان الكثير من العرب آنذاك أميين لا يقرؤون ولا يكتبون ويتّصفون بصفات الهمجية والتفاخر والمباهاة بسفك الدماء، فكانت الأمة مرتعاً خصباً للعصبية الجاهلية العمياء، وأمّا الصحابة فكلّ ما وصل إلينا منهم أخبار تتحدّث عن عرض لأعمالهم الصالحة واتباعهم السنّة، وأمّا ما يشير منها إلى المعارف الحقيقية فلم نجد إلا في كلام الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام الذي كان يفيض المعارف الحقيقية والفلسفة الإلهية ما تحار فيه النفس الواهة، فكان لا يشقّ له غبارٌ، ولا تناله الأوهام ولا الأفكار، فكلامه ذو سياقٍ واحدٍ منسجمٍ كل الانسجام، مترابطٌ كل الترابط، يصدّق بعض أجزائه البعض الآخر.

السادس: نماذج من كلامه عليه السلام في الفلسفة الإلهية

من الواضح أنّ البحث الفلسفي لا يتيسر إلا بالاستنتاج من البراهين المحضة المؤلفة من مقدمات بديهية وقضايا ضرورية يضطرّ الإنسان إلى التصديق بها، أو مقدمات نظرية مستنتجة من البديهية ومنتهية إليها، وهو لا يؤتي ثماره إلا بالالتزام بالترتيب والتدرّج في السير العلمي من السابق رتبةً إلى اللاحق، وهو ما نراه في كلامه عليه السلام الزاخر بالمقاصد الفلسفية الدقيقة والمعارف الإلهية السامية، ومن نماذج كلامه عليه السلام في المعارف الحقيقية ما يلي:

1. أسلوب التحقيق العلمي وطريق السير إلى الحقيقة، من كلامه عليه السلام: «رأس الحكمة لزوم الحق» [الأمدي، غرر الحكم: 59، الحديث 631]، وقوله: «لا تنظر إلى مَنْ قال، وانظر إلى ما قيل» [المصدر السابق: 438، الحديث 10037]، وقوله: «لا علم كالتفكير» [الرضي، نهج البلاغة: 488، الحديث 113].

2. المراحل الخمس لمعرفة الله تعالى: وهو ما ذكر في أوّل خطبة في (نهج البلاغة): «أوّل الدين معرفته، وكمال معرفته التصديق به... ومن حدّه فقد عدّه» [المصدر السابق: 39].

3. فلسفة رائعة في كلام له عليه السلام في التوحيد: «دليله آياته، ووجوده إثباته، ومعرفته توحيده، وتوحيده تميّزه عن خلقه... كل ما تصوّر فهو خلافه»، وقوله: «التوحيد ظاهره في باطنه، وباطنه في ظاهره، ظاهره موصوف لا يرى، وباطنه موجود لا يخفى، يُطلب بكلّ مكانٍ، ولا يخلو منه مكانٌ طرفه عينٍ، حاضرٌ غير محدودٍ، وغائبٌ غير مفقودٍ» [المجلسي، بحار الأنوار: 4: 253، الحديث 7].

4. في علمه - تعالى - بغيره وعلم الغير به وتقدّمه على الأشياء: «الحمد لله الذي أعجز الأوهام عن أن تنال إلا وجوده، وحجب العقول عن أن تتخيّل ذاته، في امتناعها عن الشبه والشكل... فسبحانه وتعالى عن قول مَنْ عبّد سواه، واتخذ إلهاً غيره علواً كبيراً» [الصدوق، التوحيد: 71، الحديث 27].

5. في بيان معنى صفاته - تعالى - العليا قوله عليه السلام: «مستشهدٌ بكلية الأجناس على ربوبيته، وبعجزها على قدرته، وبفطورها على قدمته، وبزوالها على بقاءه... تعالى عن ضرب الأمثال والصفات المخلوقة علوًّا كبيرًا» [المصدر السابق: 69، الحديث 26].

6. توضيح صفاته الثبوتية والسلبية من كلامه عليه السلام: «ما وحده من كيّفه، ولا حقيقته أصاب من مثله، ولا إتياءه عنى من شبهه، ولا صمده من أشار إليه وتوهمه، كلٌّ معروفٍ بنفسه مصنوعٌ، وكلُّ قائمٍ في سواء معلولٌ، فاعلٌ لا باضطراب آله... الذي لا يحول ولا يزول، ولا يجوز عليه الأفول» [الرضي، نهج البلاغة: 272، الخطبة 186].

7. في رؤيته تعالى: من كلامٍ له خاطب به رجلًا يقال له ذعلب، إذ قال له: «يا أمير المؤمنين، هل رأيت ربك؟ فقال عليه السلام: ويلك! لم تره العيون بمشاهدة الأبصار، ولكن رأته القلوب بحقائق الإيمان. ويلك يا ذعلب! إن ربي... لطيف اللطافة فلا يوصف باللفظ، عظيم العظمة فلا يوصف بالعظم، كبير الكبرياء لا يوصف بالكبر... ليُعلم أن لا حجاب بينه وبين خلقه غير خلقه، كان ربًّا إذ لا مربوب، وإلهًا إذ لا مألوه، وعالمًا إذ لا معلوم، وسميعًا إذ لا مسموع» [الصدوق، التوحيد، 301، الحديث 2].

8. في معنى الخلقة: قوله عليه السلام: «لم يخلق الأشياء من أصولٍ أزليّة، ولا من أوائلٍ أبدية، بل خلق ما خلق فأقام حده، وصوّر ما صوّر فأحسن صورته، ليس لشيءٍ منه امتناعٌ، ولا له بطاعة شيءٍ انتفاعٌ» [الرضي، نهج البلاغة: 233، الخطبة 163].

إنّ كلامه عليه السلام المختار في الفلسفة الإلهية على قلته ووجازته يتلخص بثلاثة أمور:

❖ الأول: أنّه عليه السلام أوّل من برهن واستدلّ في الفلسفة الإلهية في هذه الأمة، فله الفضل والمنّة على كلّ من سواه من العلماء والباحثين في هذا العلم.

❖ الثاني: يُعطى الباحثون علومًا ذات أهميّة كبرى، ليتيقّنوا بما لا مجال معه للشكّ في أنّه ﷺ قد أتى بمسائل في الفلسفة الإلهيّة لم يسبقه في التنبيه إليها أحدٌ، كما أنّه أقام عليها البراهين، ووضع لها الحلول، وكان رائدًا متفردًا، لم يسبقه إليها الأوّلون، ولم ينتبه لها الآخرون.

❖ الثالث: أنّه أوّل من استخدم الألفاظ العربيّة لبيان المقاصد الفلسفيّة التي لا تفي بها الألفاظ بمعانيها الشائعة واستعمالاتها المتعارفة.

ملاحظات حول الكتاب:

إنّ هذه الملاحظات التي سنذكرها ليست من باب النقد، وإنّما هي من باب التقويم الذي يظهر الكتاب معه بصورة أكمل، ومجلّة أجمل، والملاحظات هي:

❖ الأولى: بالرغم من إيجاز البحث في هذه الرسائل بيد أنّها كانت رائعة في مجموعها، سواءً من جهة المادّة العلميّة أو الموضوعات المختارة.

❖ الثانية: التباين في أسلوب طرح الموضوعات وبيانها في الرسائل، خصوصًا في الرسالة الثالثة كما صرح هو بذلك ﷺ.

❖ الثالثة: خلوّ بعض المباحث من الشواهد القرآنيّة والروائيّة خصوصًا في الرسالة الأولى، بل إنّ ذكر فيها بعض الروايات بالمعنى لا بالنصّ، وأمّا في الرسالة الرابعة فقد جعل عنوانًا (تتمة: فيما يدلّ على ما مرّ من الكتاب والسنة)، ولم يذكر فيه آيةً واحدةً وذكر خبرًا واحدًا استطرادًا.

❖ الرابعة: كثيرًا ما يحيل بيان بعض المطالب إلى كتبه ورسائله الأخرى.

✽ الخامسة: خلّو بعض الفصول من العتّوان كما في الرسالة الرابعة الفصل الثالث.

✽ السادسة: عدم التركيز في البحث على عنوان الرسالة، إذ إنّ العنوان جزئيٌّ والبحث كلّيّ كما في الرسالة الأولى، فالعنوان هو (الإنسان قبل الدنيا) وكان البحث عن عموم الموجودات.

✽ السابعة: بعض المطالب المطروحة تحتاج الى بيانٍ أكثر لأهمّيّتها، كما في الرسالة الثالثة في الفصل الثالث - في قوله (إنّ أهل البيت من الوجه) في قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [سورة القصص: 88].

✽ الثامنة: وجود بعض العبارات الموهمة التي قد تسبّب الشبهة، كما في الفصل الثاني من الرسالة الأولى: (إنّ معصية آدم لم تكن بالمعصية المنافية لعصمته، وإنّما هي عصيانٌ جبليٌّ ذاتيٌّ).

✽ التاسعة: التشابه في مباحث بعض الفصول كما في الفصل الأوّل من الرسالة الأولى والرابعة.

ضرورة البحث عن الدين والعقيدة؛ شبهة وردود

د. محمد علي أردكان

الخلاصة

يشكك البعض بفائدة البحث عن العقيدة لأسبابٍ وذرائعٍ مختلفةٍ. وحاولنا في هذه المقالة التركيز على الشبهة القائلة بعدم فائدة بحث كهذا وبأنه لغو، وذلك من خلال تعميم هذه الشبهة وتوسيع دائرتها لتشمل الدين. ومع أن هذه الشبهة يمكن أن تنشأ من عوامل مختلفة، بيد أن العامل الذي ركزت عليه هذه المقالة هو اليأس من الوصول إلى نتيجةٍ معيّنةٍ وقطعيةٍ في البحث عن الاعتقادات الصحيحة. وقد أثبتت التجربة أن الإنسان يصل إلى نتيجةٍ معيّنةٍ في بحثه في أيّ علمٍ، وأنه يستفيد من النتائج المستخلصة من بحثه. وإذا ما نظرنا نظرةً أوسع فسنرى أن الإنسان يسعى وراء الأشياء ذات النتيجة القطعية بالنسبة له، أو تلك التي يأمل أن تكون ذات نتيجةٍ قطعيةٍ، ولا يبدو البحث عن العقيدة والدين - حسب وجهة النظر هذه - بحثًا هادفًا.

في معرض جوابنا النقضي عن هذه الشبهة، نرى أنها واردة على النتائج التي

يمكن الحصول عليها من العلوم الأخرى، خصوصاً العلوم التجريبية. فمواضيع مثل احتساب مقدار المُحْتَمَلِ إلى جانب مقدار الاحتمال في تعيين قيمة أي عمل، وحكم العقل والفطرة بضرورة جلب المنفعة ودفع الضرر المحتمل، وعدم وجود يقينٍ منطقيٍّ بعدم فائدة البحث الديني، وإمكان الوصول إلى اليقين في المسائل الأساسية للدين الصحيح عن طريق المصادر والمعايير المعتمدة، بل تحقق هذا اليقين؛ وكون البحث عن الحقائق - ومن جملتها الدين والحقائق الدينية - أمراً فطرياً، وإرجاع مواضيع التدين والبحث عن الإله وعبادته إلى الفطرة؛ ولزوم البحث عن الكمال بين الرؤى الكونية والآيديولوجيات المرتبطة بها وضرورة الوصول إليه على أساس الميول الفطرية لدى البشر؛ تعدّ مفاتيح حلّ الشبهة المذكورة.

المفردات الدلالية: العقيدة، الدين، اليقين، العقل، الفطرة، الكمال، السعادة.

مقدمة

إنّ سلوكيات الإنسان المختلفة تنشأ عن معتقداته، ولا يخفى على الباحثين الدور الذي تلعبه الاعتقادات في انتخاب الأفعال، وإثنا في هذه المقالة بصدد بيان ضرورة البحث في الاعتقاد، وبطلان إنكار هذه الضرورة. يرجّح كاتب البحث توسيع نطاق هذا البحث، وطرحه في مجال البحث الديني؛ حيث إنّ الاعتقادات تشكل جزءاً من الدين.

دعونا نبين قصدنا من (الدين) بصورة واضحة، فهذا الاصطلاح ذو معانٍ عدّة؛ ولذلك فإنّ عدم تشخيص المعنى المقصود سيؤدّي إلى مغالطات بسبب الاشتراك اللفظي، ولن يصل البحث إلى نتيجة معيّنة.

وبالنظر إلى كون التعريف المنطقي للدين ممتنعاً أو مشكلاً، فقد سعينا من خلال توضيح هذا المصطلح وشرحه إلى بيان الموضوع أكثر. فالمقصود من الدين في هذه المقالة هو مجموعة الاعتقادات والأوامر العملية والأخلاقية المناسبة معها والتي تضمن السعادة الحقيقية للإنسان؛ ولذلك فإنّنا سنطرح الشبهة المثارة حول

هذا الموضوع من دون تعيين مصداق لهذا الدين، وسنجيب عنها؛ لأنّ هذه الشبهة لا تخصّ الدين الإسلامي وحده، بل يتّسع نطاقها ليشمل كلّ الأديان؛ فالجواب عن الشبهة يقع في إطار الدفاع عن أصل الدين [أي دين كان]، وأمّا تشخيص الدين الحقّ فإنّه موضوعٌ بحاجةٍ إلى بحثٍ آخر. في هذه المقالة سنجيب عن الشبهة بعد بيانها بجوابٍ نقضيّ وعدّة أجوبةٍ حلّية.

أولاً: بيان الشبهة

إنّ البحث عن الدين بحثٌ عقيمٌ ولغوٌ؛ إذ لا توجد أيّ ضماناتٍ للوصول إلى نتيجةٍ معيّنةٍ وقطعيةٍ يمكن من خلالها تنظيم السلوك الإنساني؛ ولذلك يجب أن نسعى في أن يكون بحثنا عن أشياء نطمئنّ من أنّها توصلنا إلى النتيجة المطلوبة أو نأمل ذلك على الأقل. ويجب أن نعرف أنّ الادّعاء بأنّ البحث الديني لغوٌ هو ادّعاءٌ ناشئٌ عن عواملٍ مختلفةٍ، وكلّ عاملٍ منها يستحقّ أن يكون بحثاً مستقلاً بحدّ ذاته، بيد أنّنا في هذه المقالة سنركّز على [شبهة] عدم قطعية النتائج في البحث الديني، وعدم إمكانية حلّ مسائلها، وسنسعى في المقالات التالية إلى بحث الذرائع الأخرى لمنكري ضرورة البحث الديني والمشكّكين فيها، مع استقصائها. ويجدر بالذكر أنّ هذه الشبهة ناتجةٌ عن التيارات التشكيكية الثلاثة في تاريخ الفلسفة الغربية، وظهور وانتشار الإسمانية (أصالة التسمية) (Nominalism) وإنكار الكلّيات [المنطقية] في القرن الرابع عشر وما تلاه. وكذلك ترجع إلى ظهور أشخاصٍ تجريبيين (Empiricist) كديفيد هيوم (David Hume)، وصعود التيارات الإنسانية (Humanism)، وغضّ الطرف عن المسائل الإلهية ومسائل ما وراء الطبيعة، والتوجّه صوب التحرّر المفرط، ومن الطبيعي أن يقع أتباع التيارات الفكرية المذكورة في شراك هذه الدوّامة المعرفية والمعضلات الفكرية.

هذه الشبهة التي بلغت في طرحها مستوى الذروة في أوائل القرن التاسع عشر الميلادي، وخصوصاً في آراء أغوست كونت (August Comte)، يمكن بحثها على أساس المذهب التجريبي المتطرّف الذي عرف بالمذهب الوضعي (Positivism)،

الذي عدّ المفاهيم الاستنتاجية للعلوم مفاهيم غير علمية وليست ذات معنى. ويزعم أغوست كونت في شرحه للمرحلة الثالثة (Positive Stage) من مراحل الفكر البشري أنّ البحث في كيفية بزوغ الظواهر والعلاقات التي تحكم هذه الظواهر بما سواها هو بحث علمي (إثباتي). ونتيجة لهذا النمط من التفكير هي أنّ المعتقدات الدينية - على أساس فهم كونت - لغو محض، وأنّ البحث فيها عبث كذلك.

ثانيًا: الجواب عن الشبهة

سوف نتطرّق في البداية إلى الجواب النقضي، ثمّ سنجيب بعدّة أجوبة حلّية:

1. الجواب النقضي

من المستبعد أن لا يفكر الإنسان العاقل بحلّ لمشاكله اليومية، وأن يقضي حياته في ظلّ ظروف صعبة دون أن يفكر بصورة حلّ لها، فالإنسان [العاقل] يسعى بكلّ ما أوتي من قوّة لتسهيل ظروف حياته؛ ومن هنا فإننا نراه أحيانًا قد رسم من خلال قواه العقلية خارطة طريق، ويسعى من خلال التجارب العملية أن يصل إلى تحقيق أهدافه. كما أنّ البحث في القوانين الطبيعية - بل وأيّ قاعدة [علمية] يمكن أن تساعد في حلّ مشكلات الإنسان - مستمرّ، فكم وصل الإنسان إلى النتائج التي يطمح إليها بعد قرونٍ من السعي والبحث العلمي.

وهنا سنواجه سؤالاً أساسياً ومهمّاً، وهو أنّه على الرغم من اعتراف العلماء بعدم قدرة البشر حاليّاً على حلّ مسائل علمية كثيرة، وتأخّر إتيان البحوث العلمية ثمارها، واعترافهم بعدم قطعية كلّ أو بعض النتائج التي يتوصّل إليها الإنسان عن طريق العلوم التجريبية، فلماذا يستمرّ البحث عن القوانين الطبيعية والعمل بموجب ما تمّ اكتشافه منها إلى الآن؟

إنّ الأمل بحلّ المسائل الأساسية في الدين لا يقلّ عنه في المسائل العلمية الأخرى، وإذا كان الإنسان يسعى في حلّ المسائل التجريبية والتطبيقية عقوداً أو

قرونا من البحث على أمل حلّها، فإن سعيه في حلّ المسائل الأساسيّة في الدين في مدّة محدودة - قد تكون جزءًا من عمر أيّ إنسانٍ - سيكون أكثر وجاهةً ومقبوليّةً.

2. الجواب الحَلّيّ

وعلاوةً على الجواب النقضيّ، يمكننا أن نردّ الشبهة المعنيّة بعدّة أدلّة، بل ونستطيع نفيها من أساسها من خلال إثبات الضرورة العقلية للبحث الدينيّ في النقاط التالية:

أولاً: قوة الاحتمال والمحتمل للمنفعة ودفع الضرر

لقوّة المحتَمَل دورٌ أساسيٌّ في تعيين قيمة الاحتمال. فقيمة الاحتمال تابعةٌ لمقدار الاحتمال وقوّة المحتَمَل. على هذا الأساس، بما أنّ النفع المحتَمَل في البحث عن الدين والالتزام العمليّ به غير متناهٍ، فالعقل يحكم بلزوم المحاولة في هذه المنفعة ولو كان الاحتمال - الحصول على النتيجة القطعية - ضعيفاً. [انظر: مصباح يزدي، آموزش عقايد، ص 43]

ولتعيين قيمة الاحتمال، يجب أخذ عاملين بنظر الاعتبار:

أ. مقدار الاحتمال: كلّما كان احتمال الوصول إلى المنفعة أو دفع الضرر أعلى في فعلٍ ما، فإنّ قيمة القيام بذلك الفعل تزداد، بغضّ النظر عن العامل الثاني [أي مقدار المحتَمَل].

فالذي يتقدّم للعمل في شركتين مختلفتين، وتكون مقابله في كلا الشركتين متزامنتين، فإنّ هذا الشخص سيرجّح الشركة التي يكون احتمال قبوله فيها أعلى، وذلك لأسبابٍ كقلّة المنافسين وغير ذلك.

وفي حياتنا اليومية يتكرّر هذا المشهد، فإذا أردنا انتخاب عملٍ من بين عدّة أعمالٍ، فسنتخب العمل الذي يكون احتمال الحصول على المنفعة فيه أعلى؛ وكذا هو الحال إذا أردنا أن ننتخب محصولاً زراعياً جديداً لنزرعه لأول مرة، فإننا

سننتخب المحصول الذي نحتمل أن يكون ربحنا فيه أكثر لأي سبب كان، كملاءمة المحصول للتربة والجو وغيرها.

كذلك، إذا كان احتمال ربحية نشاط اقتصادي ما 10%، واحتمال ربحية نشاط اقتصادي آخر 20%، فإن الأخير سيحظى بقيمة أعلى عندنا؛ لأن احتمال كونه مربحاً أعلى من الأول.

هذه القاعدة نفسها جارية في الأمور غير المادية.

ب. مقدار المحتمل: إن قيمة القيام بعمل ما لا تتبع مقدار الاحتمال فقط، بل يتعداه إلى قيمة الفائدة الناجمة عن المحتمل أيضاً. فإذا تلقينا مثلاً رسالة من مصدر رسمي موثوق تقول: "إذا اشركتم في الاستبيان الخاص بنوعية السلع التي تنتجها الشركة الفلانية المعتبرة والمعروفة، فسوف تكونون ضمن المشاركين في قرعة توزيع ألف منزل سكني مؤثث مجاًناً"؛ فإن المشاركة في هذا الاستبيان البحثي للشركة ستكون أمراً قيماً وعقلانياً، على الرغم من أن عدد المشاركين سيكون كبيراً في أنحاء البلد، وأن احتمال الحصول على المنفعة المرجوة قليل.

254

وفي مثال آخر نفرض أن طالباً أراد اختيار قسمه الدراسي في الجامعة، ففي الظروف الطبيعية التي يكون فيها احتمال قبول هذا الطالب في قسم إدارة الأعمال بنسبة 40%، وفي قسم الطب النووي بنسبة 20%، ونفرض أن المردود المادي والموقع الاجتماعي لقسم إدارة الأعمال بعد التخرج هو عشر ما عليه في الطب النووي، نرى أنه يفضل قبوله في القسم الثاني. وفي الواقع يرجح هذا الطالب الطب النووي مع علمه بأن نسبة قبوله فيه هي نصف ما عليه في قسم إدارة الأعمال. وللسبب نفسه أعلاه نرى في المثال الوارد في الفقرة (أ) أنه إذا كان مقدار الربح الناشئ عن النشاط الاقتصادي الأول يساوي عشرة أضعافه في النشاط الثاني، فإن أفضلية العمل الأول ستكون خمسة أضعافها في العمل الثاني، على الرغم من أن احتمال استحصال المنفعة في العمل الثاني تصل نسبته إلى الضعف.

بناءً على هذه المقدمة يمكننا أن نقول إنه حتى إذا كان احتمال الوصول إلى نتيجة قطعية في البحث الديني ضعيفاً، بيد أن المحتمل - وهو الوصول إلى النعم الأبدية في حال الالتزام النظري والعملي بالتعاليم، والخلود في العذاب الأبدية في حال التخلف عن الطاعة عناداً [سورة آل عمران: 85؛ سورة إبراهيم: 8] - قويٌّ إلى درجة تجعل قيمة البحث الديني غير قابلة للوصف، وتجعل السعي المبذول في البحث في هذا الموضوع أكثر قيمةً من أي سعي آخر إلى نتائج محدودة.

ومن الشواهد على ضرورة البحث عن العقيدة الصحيحة وفائدة التمسك بها هي ما ورد في كلام الإمام الصادق عليه السلام مع رجلٍ كافرٍ يدعى ابن أبي العوجاء إذ قال له: «إِنْ يَكُنِ الْأَمْرُ كَمَا تَقُولُ - وَلَيْسَ كَمَا تَقُولُ - نَجُونَا وَنَجُوتَ وَإِنْ يَكُنِ الْأَمْرُ كَمَا نَقُولُ - وَهُوَ كَمَا نَقُولُ - نَجُونَا وَهَلَكْتَ» [الكليني، الكافي، ج 1، ص 78].

إضافةً لما سبق - واستناداً إلى عقائدنا - فإننا لو فرضنا أن شخصاً لم يصل في البحث الديني إلى نتيجة معينة قطعية، فإنه لن يحرم من السعادة الأبدية بشكلٍ كليٍّ. وإذا سلم شخص للحقيقة [انظر: سورة الشعراء: 88 و 89؛ سورة البقرة: 112؛ الكليني، الكافي، ج 2، ص 45]، وبحث عنها، ولم يستطع لأسبابٍ ما الوصول إلى النتيجة المطلوبة، فإن هنالك أملاً بأن تشمله العناية والرحمة الإلهية كما وعد - سبحانه - في كتابه الكريم: «إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ۝ إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا ۝ فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَغْفِرَ عَنْهُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا» [انظر: سورة النساء: 97 - 99]؛ لأن السعادة الإلهية والخلود في النعيم الأخروي يقع في إطار (الحسن الفعلي)، قال تعالى: «لِيَبْلُوكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا» [سورة هود: 7؛ سورة الملك: 2]، و(الحسن الفاعلي) قال تعالى: «وَمَا أَمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ» [سورة البينة: 5؛ انظر: البخاري، صحيح البخاري، ج 1، ص 2؛ الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج 1، ص 46 - 49]، وإتمام الحجة على الإنسان، قال تعالى: «مَنْ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ

أُخْرَى وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا» [سورة الإسراء: 15] وطبيعة تفاعل الإنسان مع كل ذلك، «وَاللَّهُ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ» [انظر: سورة التوبة: 120؛ سورة هود: 115؛ سورة يوسف: 56 و90]. إذن الإنسان في بحثه عن الدين واختياره للدين الحق مسؤول، بيد أنه لن يعذب إذا لم يصل إلى الدين الحق لسببٍ خارج عن إرادته.

ثانيًا: حكم العقل بدفع الضرر وجلب المنفعة

إنَّ كلَّ إنسانٍ بحكم عقله وفطرته يسعى إلى اجتناب الضرر، والسعي وراء المنفعة. ولنتصوّر أنّ طفلًا أخذ بالنطق حديثًا، ولا يعرف إلّا بعض أسماء الحيوانات، فإذا قال هذا الطفل لنا: (هناك عقرب!) فماذا ستكون ردّة فعلنا؟ هل سنفكر باحتمال الضرر الذي سيلحق بنا على فرض صحّة كلام الطفل، أو ستبدر منا ردّة فعلٍ حتّى بدون البحث عن حقيقة الأمر من عدمه؟ أو سننكر أصل وجود الخطر والضرر؟

لقد ذكرنا هذا المثال لتوضيح أنّ عقل الإنسان بمحض أن يشخص احتمال وجود الضرر، فإنّه سيحكم بضرورة دفع ذلك الضرر، سواءً كان هذا الاحتمال من طفلٍ أو بالغ. وحتّى إن كان احتمال حصول الضرر قليلًا، فإنّ عقل الإنسان يحكم بضرورة دفع الضرر المحتمل، وبوجوب اجتناب الخطر. ومما يذكر أنّ الآلاف من أفضل الناس الذين كانوا على درجةٍ عاليةٍ من العلم والعمل والمقبوليّة، دعوا البشريّة إلى قبول الدين؛ وأنّ قبوله على مستوى العلم والعمل سيفضي إلى السعادة الأبدية، وأنّ رفضه عنادًا لن يؤدّي إلّا للشقاء والخلود في العذاب، بيد أنّ البعض يتركون البحث الديني والتحقيق عن الوجود وماهيّته بدعوى أنّه يحتمل ألا يصل بحثٌ كهذا إلى نتيجةٍ يقينيّة.

والخلاصة هي أنّ وجوب جلب المنفعة ودفع الضرر وجوبٌ عقليٌّ يضاعف ضرورة البحث الديني. هذا كلّ مع أنّنا لم نلاحظ عصمة المرسلين، بل سعيًا أن نجيب عن الإشكالات المطروحة بأجوبةٍ خارج النطاق الديني، مع أنّنا إذا سلّمنا بوجود الله وكمالاته على أساس البراهين العقلية، وقبلنا بالدليل العقلي على ضرورة

وجود طريق [إلى الله] ووجود هداية إلى هذه الطريق، يمكننا إذ ذاك أن نقرّ بعصمة الأنبياء والأئمة عليهم السلام بشكل لا يقبل الشك، ومن هنا سيزيد هذا في قوة الجواب عن الشبهة المطروحة.

علاوة على ما سبق فإنّ تحمّل أصعب الظروف في سبيل دعوة الناس إلى الهداية، وعدم طلب أيّ أجرٍ أو منصبٍ دنيويٍّ منهم، وتحمّل بعضهم القتل في هذا السبيل، إضافةً إلى وحدة المحتوى في دعوتهم؛ لمن أهمّ الأدلة على أهميّة البحث عن الدين الذي يدعو إليه أناس كهؤلاء.

ثالثاً: ارتفاع القطع بعدم جدوى البحث عن الدين

بما أنّ يقين الإنسان وقطعه بعدم جدوى البحث عن الدين والالتزام العمليّ به غير متوفّر، فيبقى احتمال الحاجة إليه قائماً؛ وبالتالي فإنّ ترك البحث عنه غير معقول. وبعبارة أخرى يمكن القول إنّ البحث الدينيّ يمكن أن يكون بحثاً عقيماً وميؤوساً منه ومشكوكاً فيه إذا قطعنا بخطأ المسائل الدينيّة، أو بكونها مسائل غير قابلة للحلّ، بيد أنّه لا يوجد قطع كهذا، بل يوجد ما ينافيه لدى الجهة المخالفة.

رابعاً: الاستعانة بالبراهين العقلية

إذا قبلنا أنّ العقل هو أهمّ مصادر المعرفة، فلن يبقى شكٌّ ولا ترديدٌ في حلّ المسائل الأساسيّة في الدين، ولا في نتيجة البحث الدينيّ. وبغضّ النظر عن مصداق الدين الصحيح - وهو الإسلام - فإنّ الأجزاء الرئيسيّة التي تؤلّف الدين يمكن إثباتها من خلال البراهين العقلية، ولن يبقى مجالٌ للشكّ والترديد في قبولها. ومن هنا فإنّه يمكن الوصول إلى رؤية صحيحة ويقينيّة في هذا الصدد، وذلك يتمّ من خلال البحث عن الدين ودراسة الخيارات الموجودة على أساس الضوابط العقلية، وعلى أساس ابتنائها على الأمور البيّنة أي البدهيّة، أو المبينة أي ما يرجع إلى الأمور البدهيّة، وتفصيل هذا الكلام يتطلّب مجالاً آخر.

خامسًا: البحث عن الدين أمرٌ فطريٌّ

على أساس نتائج البحوث النفسية، فإنَّ الإنسان يميل إلى معرفة الحقائق واكتشافها بصورة فطريَّة وغريزيَّة، ولا يستثنى موضوع الدين من هذه القاعدة؛ ولذلك فإنَّ البحث الدينيَّ أمرٌ ضروريٌّ وليس لنا تخطيه، بل يمكن أن نقول أكثر من ذلك، فعلى أساس الجواب الأوَّل سيكون البحث الدينيَّ صاحب الأولويَّة بين البحوث العلميَّة في الحياة العلميَّة لأيِّ إنسانٍ. وإذا كان حسَّ البحث واكتشاف الحقائق لدى البشر لا يقع تحت تأثير عوامل خارجيَّة مخربَّة، فسيكون للإنسان الدافع الأسمى ليقوم بالبحث الدينيِّ.

إنَّ أحد عوامل انتشار الإسلام في السنوات الأخيرة، وقبوله بعنوان دينٍ صحيحٍ من قبل بعض الباحثين، هو نهوض هذا الحسِّ الداخليِّ لدى هؤلاء، ووصوله إلى الذروة في موضوع البحث الدينيِّ.

لذلك لم يعد بحث قضية الدين لغوًا، بل أضحت ضرورةً مضاعفةً، وبحثًا ذا ثمرةٍ في عالم الواقع. وليس البحث الدينيَّ أمرًا فطريًّا لوحده، بل هناك أمورٌ أخرى كالتدين والبحث عن الإله ومعرفته، وكلُّها تقع ضمن الأمور الفطريَّة، وإنَّ التخلُّف عنها هو تخلفٌ عن الفطرة، وهو خلافٌ لما يطلبه الحسُّ الداخليُّ للإنسان، فأحاسيس وطلبات كهذه تلازم كلَّ أفراد البشر، وفي حال عدم وجود المانع عن تلبيتها كالعوامل التربويَّة والمحيطيَّة - فإنه سيلبِّي هذه الاحتياجات الفطريَّة من خلال عبادته لله، وإنَّ هذه الغريزة الفطريَّة لدى بني الإنسان كافيةٌ لدفع الإنسان لتبرير البحث عن الدين.

سادسًا: الإنسان طالبٌ للكمال

إنَّ الإنسان كائنٌ يطلب الكمال فطريًّا، وطلب الكمال يتوقف على معرفة الكمال، ولا يمكن معرفة الكمال إلَّا من خلال البحث عن الرؤى الكونيَّة، والأيديولوجيَّات المتفرعة عنها؛ ولذلك لا يوجد أيُّ خيارٍ آخر للإنسان الباقي على

فطرته السليمة غير بحث قضية الدين. وهنا نشير إلى قضية مهمة في هذا الصدد، وهي أن كل إنسان مسؤول على قدر ما أوتي من فهم وقدرة، وهو مسؤول عن مصادر المعرفة التي منحها له الله تعالى. ولا شك أن الله يهدي الشخص الذي يبحث الخطى في البحث عن معرفة دينه، وهناك مصاديق تاريخية كثيرة لما نقول، ويمكن أن نجدها على مر الأزمان والعصور.

النتيجة

على أساس الأجوبة السابقة يمكن أن نصل إلى نتيجة مفادها أن البحث في موضوع الدين أمر لا بد منه، وأن كل إنسان يشعر بالحاجة إلى الوصول إلى الدين الحقيقي والسعادة الأبدية والبقية شعورًا دائمًا، وهذا الشعور نابع من الحاجات النفسية والوجودية للإنسان، التي هي الميول الباطنية والحقائق العقلية. ومن الواضح أن الكسل والسعي وراء الراحة واتباع هوى النفس لا يمكن أن يكون دليلًا مقنعًا لترك الأدلة العقلية القطعية على ضرورة البحث الديني وتحليل الحقائق واستيعابها.

والحق أن الإنسان قد يتحمل بعض الصعاب من أجل الحصول على لذة أفضل وأكثر دوامًا، وقد يغض النظر عن بعض الملذات من أجل تجنب الوقوع في مشاكل وعذابات تسببها هذه الملذات الوقتية؛ فإنكار ضرورة البحث الديني بدعوى أنها تستلزم منع اتباع هوى النفس وبعض المحدوديات الأخرى، مشابه لإنكار ضرورة مراجعة الطبيب بدعوى أنه قد يصف دواءً ذا طعم مرّ.

قائمة المصادر

القرآن الكريم.

1. البخاريّ، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاريّ، بي جا، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1981.

2. الحرّ العامليّ، محمّد بن حسن، قم، تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة (وسائل الشيعة)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليه السلام، مؤسسة آل البيت عليه السلام، 1409 هـ.

3. الكلينيّ، محمّد بن يعقوب بن إسحاق، الكافي، طهران، تحقيق: علي أكبر غفاري ومحمد آخوندي، دار الكتب الإسلامية، ط 4، 1407 هـ.

4. مصباح يزدي، محمّد تقي، آموزش عقايد، قم، مؤسسه ي آموزش و پژوهش امام خميني، ط 7، 1391 ش.

أعلام علم الكلام.. الفضل بن شاذان الأزديّ

الشيخ صفاء المشهدي

مقدمة:

إنّ للبحث في حياة القدماء من متكلمينا، واستشراف سيرتهم وما يتّصل بحياتهم، أهميّة فائقة، تتجسّد في الكشف عن معالم تلك المرحلة المتقدّمة ومعطياتها من تاريخ علم العقائد والكلام، وتتضاعف قيمة البحث عندما يكون الحديث عن أعلام المتكلمين من أصحاب الأئمة الطاهرين عليهم السلام؛ وذلك لقربهم وإدراكهم عصر النصّ، والفترة التي احتدم فيها الصراع الكلامي بين المدارس والتيارات الفكرية والكلامية.

ارتأينا هنا أن ندرس حياة أحد أشهر متكلمي عصر الحضور، الذين اضطلعوا بدورٍ علميٍّ مرموقٍ في رفد حركة الدفاع عن الدين، وهو الشيخ الأجل المتكلم والفقيه والمحدّث الكبير الفضل بن شاذان النيسابوري رحمته الله.

اسمه وكنيته:

هو الفضل بن شاذان بن الخليل أبو محمّد النيسابوريّ الأزديّ [انظر: الشوشتری،

قاموس الرجال، ج 8، ص 418^(*). وقد شاركه في هذا الاسم الفضل بن شاذان الرازي من العامة، وتوهم ابن النديم أنه فضل الشيعة، وأن له كتباً على المذهبين [ابن النديم، الفهرست: 287]، بيد أن الشيخ الطوسي قد تنبه بعد نقله عنه أن لابن شاذان الشيعي كتباً على مذهب العامة؛ لذلك قال: «وأظن أن هذا الذي ذكره هو الفضل بن شاذان الرازي الذي يروي عنه العامة، لا الأزدي النيسابوري» [الطوسي، الفهرست: 125]. وادّعى بعض المحققين أن اسم والد الفضل هو (الخليل)، وأنه يلقب بشاذان [القهبائي، مجمع الرجال 5: 23].

أسرته:

يبدو أن أسرة آل شاذان أسرة عربية من الأزد، بيد أنه لم يُعلم على وجه الدقة منحدرها وموطنها الأصلي، وأمّا النسبة إلى (النيسابوري) - إذ يطلق هذا اللقب على الفضل وأبيه وغيرهما من أفراد هذه الأسرة في جملة من الأسانيد وكتب الرجال - فلم يتحدّد مبدؤها والمنشأ فيها؛ إذ إنّ نشأة الفضل كانت بالعراق في بغداد والكوفة، وقد كان في تلك البرهة برفقة أبيه شاذان، وقد دامت هذه النشأة نحوًا من خمسين عامًا أو يزيد؛ ولذلك فإنّ نسبة الأب إلى نيسابور قد تكون بلحاظ تواجده فيها قبل قدومه إلى بغداد، أو بلحاظ تواجده من سبقه من آبائه في تلك البلاد، ويمكن أن تكون ولادة الفضل فيها ثمّ قدم العراق مع أبيه. نعم من المتيقّن المعلوم توجه الفضل إلى نيسابور - بعد مغادرته العراق - ومكثه فيها إلى أن أدركته المنية هناك، حيث قبره وبقعته الآن.

(*) واستغرب العلامة التستري من قول المامقاني في أول فوائده كتابه «إنّ الفضل بن شاذان اثنان: النيسابوري، والراوي الذي يروي عن النيسابوري» قائلاً: إنه صحّف «الرازي» في فهرست الشيخ بـ «الراوي»، فتوهم أن الثاني يروي عن الأول، وهو توهم فاحش.

مكانته في الطائفة الإمامية:

وردت في حقّه الكثير من الكلمات في جلاله أمره، حتّى وصفه العلامة الحليّ برئيس الطائفة كما سيأتي، وقبل كلّ ذلك ثناء الأئمة عليهم السلام عليه، وإليك لمحة من ذلك:

❖ أثنى عليه الإمام الحسن العسكري عليه السلام بعد عرض كتابه عليه، حيث قال فيه: «أغبط أهل خراسان بمكان الفضل بن شاذان وكونه بين أظهرهم» [الطوسي، اختيار معرفة الرجال 2: 820]، وكفاه بذلك فخراً كما قال ابن داوود [ابن داوود، رجال ابن داوود: 152]. وذكر الكشيّ أنّه عليه السلام ترخّم عليه ثلاثاً ولأء [الطوسي، اختيار معرفة الرجال 2: 820].

❖ وقال عنه النجاشي: «أحد أصحابنا الفقهاء والمتكلمين، وله جلالة في هذه الطائفة، وهو في قدره أشهر من أن نصفه» [النجاشي، رجال النجاشي: 306].

❖ وأثنى عليه شيخ الطائفة بقوله: «الفضل بن شاذان فقيه متكلّم جليل القدر» [الطوسي، الفهرست: 124].

❖ وأطراه ابن داوود فقال: «كان أحد أصحابنا الفقهاء العظام والمتكلمين، حاله أعظم من أن يشار إليها» [ابن داوود، رجال ابن داوود: 151].

❖ وبجّله العلامة بهذه العبارة: «كان ثقة جليلاً فقيهاً متكلماً، له عظم شأن في هذه الطائفة. وهذا الشيخ أجلّ من أن يغمز عليه؛ فإنّه رئيس طائفتنا» [الحلي، خلاصة الأقوال: 133].

نشأته وبيئته:

ليس فيما نملكه من معلوماتٍ حول بدايات نشأة المترجم له ما يلقي الضوء على الخطوط التفصيليّة للأدوار الأولى لحياته وما اكتنفها من ملابساتٍ، غير أنّ ثمة معلوماتٍ يسيرةً تكشف عن بدايات نشأته في دراسة العلوم الشرعيّة، وتعرّفه

على الحسن بن علي بن فضال الذي كان من خواص الإمام الرضا عليه السلام، والموصوف بجلالة القدر وعظيم المنزلة والزهد والورع والوثاقة. [النجاشي، رجال النجاشي: 34]

والمستند في ذلك هو ما أورده النجاشي في ترجمة ابن فضال في حديث عن ابن شاذان فصل فيه قصة تعرّفه على ابن فضال ولحوقه به في الكوفة وقراءته عليه كتاب ابن بكير، وكذلك يتضمّن الخبر قراءته في مبتدأ أمره على يد إسماعيل بن عبّاد في مسجد الربيع في قطيعة الربيع، ثمّ التحق بعد ذلك بالكوفة، وقد كانت قطيعة الربيع - بالكرخ من بغداد - مركزاً هاماً لتلقي الحديث والفقه، تخرّج منها عشرات المحدثين سيّما من الجمهور، كما يظهر هذا من تراجم كثيرين ممّن ترجم لهم الخطيب البغدادي في تاريخه.

وعلى كلّ حال، فإنّ لهاتين البيئتين (بغداد والكوفة) الأثر البالغ في تكوين شخصية الفضل وتنضيجها؛ إذ إنّ معظم مشايخه العظام - كيحيى بن صفوان وابن أبي عمير ومحمّد بن إسماعيل بن بزيع ويونس بن عبد الرحمن - كانوا من الكوفة أو بغداد.

وأما بيئته ومجتمعه في نيسابور - التي انتقل إليها بعد مدّة دراسته وأخذه عن مشايخه في الكوفة وبغداد - فقد كانت معهداً علمياً كبيراً في العالم الإسلامي آنذاك، قد تخرّج منها من أئمة العلم من لا يحصى، كما نصّ عليه الحموي، وقد وصفها هو بأنّها «مدينة عظيمة ذات فضائل جسيمة، معدن الفضلاء ومنبع العلماء، لم أر فيما طوّفت من البلاد مدينة كانت مثلها» [المصدر السابق 5: 331].

ولا ريب في أن يكون لمتكلم بارع كالفضل الدور الفاعل والأداء المطلوب في النهوض بالمسؤولية العلمية التي على عاتقه لترسيخ دعائم الحق، ومن هنا جاءت مصنّفات الفضل منسجمة مع الهدف المذكور، ومتأثرة بالجوّ العلمي في نيسابور، المتلون بمختلف العقائد والآراء والفرق، وهذا ما سوف نعود إليه عند البحث في البعد الكلامي من شخصية الفضل بن شاذان.

رحلاته

سافر الفضل الى أكثر من بلد طلباً للعلم أو نشرًا له، فقد عرفنا من ثنايا الكلام عن بيئته أنه ذهب إلى بغداد والكوفة وقد أخذ من أعلامها ومشايخها الأجلاء من أمثال ابن أبي عمير وصفوان بن يحيى ومحمد بن إسماعيل بن بزيع ويونس بن عبد الرحمن والحسن بن علي بن فضال كما سيأتي في ذكر مشايخه، وقد استفاد من ابن عمير وصفوان فترةً طويلةً بلغت الخمسين عامًا [الطوسي، اختيار معرفة الرجال 2: 818]، كما أنه قد دخل واسط أيضًا، كما صرح به هو في ترجمة هشام بن الحكم، إذ ذكر أنه رأى داره بواسط [المصدر السابق: 526]، واستقر أخيرًا بنيسابور التي كان له فيها دورٌ علمي بارزٌ إلى أن توفي بها.

سيرته العلمية:

أولاً: تتلمذه وتكوينه العلمي

لقد تميّزت مشيخة الفضل بن شاذان بوجود نخبةٍ من أعيان أصحاب الأئمة عليهم السلام والرواة عنهم، ونحن نذكر طائفةً من هؤلاء المشايخ العظام:

1. محمد بن أبي عمير الأزدي. [المصدر السابق: 821]

قال النجاشي في حقه: «جليل القدر عظيم المنزلة فينا وعند المخالفين، لقاء الفضل وروى عنه، وكان ذلك في أيام شيخوخة ابن أبي عمير وبعد قضية تعذيبه وضربه من قبل هارون الرشيد».

قال الفضل: «أخذ يوماً شيخي بيدي، وذهب بي إلى ابن أبي عمير، فصعدنا إليه في غرفةٍ وحوله مشايخ له يعظّمونه ويبجلّونه، فقلت لأبي: من هذا؟ قال: هذا ابن أبي عمير، قلت: الرجل الصالح العابد؟ قال: نعم» [الطوسي، اختيار معرفة الرجال 2: 855].

وحدّث الفضل أيضًا عن ابن أبي عمير بقصة ضربه وما جرى له فيها فقال:

سمعت ابن أبي عمير يقول: «لما ضربت فبلغ الضرب مئة سوطٍ أبلغ الضرب الألم إليّ، فكدت أن أَسْمِي، فسمعت نداء محمد بن يونس بن عبد الرحمن يقول: يا محمد بن أبي عمير، أذكر موقفك بين يدي الله تعالى، فتقوّيت بقوله فصبرت ولم أخبر والحمد لله» [المصدر السابق].

2. صفوان بن يحيى

ووردت رواياتٌ عنه في (الاستبصار) و(التهذيب) [انظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: 13، قسم (طبقات الرواة)]، روى الكشي عن جعفر بن معروف قال: «حدثني سهل بن بحر الفارسي قال: سمعت الفضل بن شاذان آخر عهدي به يقول: أنا خلف لمن مضى؛ أدركت محمد بن أبي عمير وصفوان بن يحيى وغيرهما، وحملت عنهم منذ خمسين سنة» [الطوسي، اختيار معرفة الرجال 2: 818].

3. يونس بن عبد الرحمن (المتوفى 208 هـ)

والظاهر أنه قليل الرواية عنه، ومن رواياته عنه ما رواه في الكافي، وقد كان يونس وجهًا متقدمًا عظيم المنزلة، قد روى عن أبي الحسن موسى والرضا عليهما السلام، وكان الرضا عليه السلام يشير إليه في الفتيا والعلم [الخوئي، معجم رجال الحديث 9: 7].

4. أبوه شاذان بن الخليل

نصّ عليه الكشي [الطوسي، اختيار معرفة الرجال 2: 821]، وله رواياتٌ عنه في الكتب الأربعة وغيرها، وهو من أصحاب الجواد عليه السلام. [الخوئي، معجم رجال الحديث 9: 10]

5. الحسن بن علي بن فضال (المتوفى 224 هـ) [المصدر السابق].

6. محمد بن إسماعيل بن بزيع

من أصحاب الكاظم والرضا والجواد عليهم السلام، كوفي ثقةٌ صحيح [الطوسي، رجال الطوسي: 360 و 386 و 405].

7. فضالة بن أيوب

كان ثقةً في حديثه مستقيماً في دينه، قد روى عن أبي الحسن موسى عليه السلام، وكان قد سكن الأهواز [المصدر السابق: 310].

8. عثمان بن عيسى

أبو عمرو العامريّ أو الكلابي، كان شيخ الواقفة ووجهها، وأحد المستبدين بأموال موسى بن جعفر عليه السلام، ثمّ تاب وبعث المال للرضا عليه السلام، وترك منزله بالكوفة، وأقام بالحائر لرؤيا رآها. [المصدر السابق: 300]

ثانياً: تلامذته والرواة عنه

1. علي بن محمد بن قتيبة النيسابوري

قال النجاشي فيه: «عليه اعتمد أبو عمرو الكشي في كتابه (الرجال). صاحب الفضل بن شاذان وراوية كتبه. له كتب منها: كتاب يشتمل على ذكر مجالس الفضل مع أهل الخلاف» [المصدر السابق: 259].

2. محمد بن إسماعيل أبو الحسن النيسابوري البندقي

يدعى بندفر، يروي عنه الكليني والكشي. [انظر: الخوئي، معجم رجال الحديث 15: 90؛ النمازي الشاهرودي، مستدركات علم الرجال 6: 456]

3. علي بن شاذان

وقد روى ابنه أبو نصر عنه عن الفضل، ذكره الشيخ في طريقه إلى ابن شاذان. [الطوسي، الفهرست: 125]

4. جعفر بن معروف

من مشايخ الكشي، من أهل كش، وكان وكيلاً مكاتباً. ذكره الشيخ في من

لم يرو عنهم، يروي تارة عن الفضل بواسطة سهل بن بحر الفارسي، وتارة بلا واسطة. [المصدر السابق 5: 102]

5. علي بن محمد الحداد

يكنى أبا الحسن، وهو صاحب كتب الفضل، وروى عنه التلعكبري إجازة. [الطوسي، رجال الطوسي: 483]

6. سهل بن بحر الفارسي

كان مقيماً بكش، ذكره الشيخ في من لم يرو عنهم. [الطوسي، اختيار معرفة الرجال 2: 756 و 818؛ الطوسي، رجال الطوسي: 473]

وهناك جملة أخرى من الرواة عنه لم نتعرض لهم للاختصار.

ثالثاً: آثاره العلمية

تميّز العطاء العلمي للفضل بن شاذان بالوفرة والكثرة في مختلف الاتجاهات والعلوم، وقد بلغت مؤلفاته وكتبه مئة وثمانين مؤلفاً، ولم يبق منها شيء حتى اليوم سوى كتاب (الإيضاح).

وقد أقرّ الإمام العسكري عليه السلام بعض كتبه عند عرضه عليه، وهو كتاب (يوم وليلة)، إذ قام بعرضه (بورق البوشنجاني) عند توجهه إلى سامراء، قال بورق: «دخلت على أبي محمد عليه السلام وأريته ذلك الكتاب، فقلت له: جعلت فداك، إن رأيت أن تنظر فيه، فلما نظر فيه وتصفحه ورقة ورقة قال: هذا صحيح ينبغي أن يعمل به، ثم ترحم على الفضل بعد ذلك» [الطوسي، رجال الطوسي: 818].

والظاهر وصول كتبه إلى زمن الشيخ الطوسي ومن بعده، إذ إنّ للشيخ (كتاب النقض على ابن شاذان في مسألة الغار) [ابن شهر آشوب، معالم العلماء: 115]، كما أنّ كتاب (الغيبة) للفضل قد وصل للسيد علي بن عبد الحميد، وهو ينقل عن أصل هذا الكتاب. [المجلسي، بحار الأنوار 100: 234]

رابعًا: أبعاده العلميّة (البعد الكلامي)

وهو من أبرز الأبعاد في النشاط العلمي للفضل، بل إنّ لهذا البعد ظهورًا مبكرًا لديه، وهو بعد في أوائل أمره، ممّا لفت نظر شيخه الحسن بن علي بن فضال، إذ كان - كما يقول الفضل - يغري بينه وبين أبي محمّد الحجال الذي كان من أجدل الناس وأكثرهم تمكّنًا من الكلام والجدل، وذلك في أكثر البحوث حساسيّة وهو موضوع (المعرفة)، ويكفي لإثبات اقتداره وغوره في هذا المجال ملاحظة مصنّفاته وكتبه، إذ اتّسمت بالطابع الكلامي في أكثر من مفردة من مفرداتها، وقد يبدو هذا تعبيرًا طبيعيًا عن المناخ العلمي الساخن الذي كانت تعيشه نيسابور، حيث اختلاف المذاهب والفرق، ممّا يدعو إلى تركيز الجهد باتجاه تثبيت الخطّ الفكري والعقدي والفقهّي للمذهب من جهة، ونقد العقائد الأخرى ودراستها من جهة ثانية.

أمّا كتاباته في البحوث الكلاميّة فقد بحث مسائل التوحيد والإمامة - وله فيها ثلاثة كتب - والرجعة والوعد والوعيد والإيمان والاستطاعة وغيرها من مباحث العقيدة والكلام. [انظر: النجاشي، رجال النجاشي: 306]

كما أنّ له عدّة مصنّفاتٍ نقدية لآراء ومعتقدات المذاهب الإسلاميّة الأخرى على طريقة النقض، ومن تراثه الكلامي الواصل إلينا كتاب (الإيضاح) الذي ألفه في الردّ على القول بالاجتهاد والرأي والاستنباطات الظنيّة، وقد ناقش فيه جملةً من المدارس والتيارات الفكرية والكلامية في عصره، كالمرجئة والخوارج والغلاة والمجسّمة والحشوية المعتزلة وغيرها، وذلك من خلال نقدها في عدّة مسائل مختلف فيها في التفسير والفقه والحديث والتاريخ، سالكا في ذلك كلّ طريق الاحتجاج والإلزام والتحاكم إلى نفس ما رواه الجمهور في تلك المسائل؛ لتكون الحجّة ألزم وأقوى.

إنّ المنهج الذي اتّبعه الفضل في كتابه هذا هو من أمتن المناهج وأكثرها فائدةً ونفعًا، وقلّما يوجد في كتب الكلام من سلك هذا المنهج، وكلّ من وقف على كتابه

هذا وأمعن النظر فيه يجد القدرة التامة والكفاءة العلمية التي يتمتع بها مؤلفه في مقام المحاجة وإلزام الخصم واستدراجه ثم النقض عليه، وإطلاعه الوافر على ما رواه وقاله علماءهم في كل مسألة يردّ فيها عليهم، فيلزمهم بذلك كله.

ومن الأمور الأخرى التي نلاحظها في البعد الكلامي لدى الفضل هو تصديده لمواجهة خطّ الغلو، وذلك من خلال الكتب التي كتبها في الردّ عليهم ونقدهم، وكذلك من خلال تضعيفه لبعض رواة خطّ الغلو ورموزه وشخصياته، مثل تضعيفه لابن بابا القميّ وأبي الخطّاب ويونس بن ظبيان وأبي العباس الطبرنانيّ وأبي سمينة، حتّى أنّه قال فيه: «كدت أقنت على أبي سمينة، فقال له القتيبيّ: ولمّ استوجب القنوت من بين أمثاله (أي من الغلاة)؟ قال: لأنّي أعرف منه ما لا تعرفه» [انظر: الحلي، خلاصة الأقوال: 141، 253، 268، 212].

وقال الفضل بن شاذان في بعض كتبه: «الكذّابون المشهورون: أبو الخطّاب، ويونس بن ظبيان، ويزيد بن الصايغ، ومحمّد بن سنان، وأبو سمينة أشهرهم وجميع هؤلاء - سوى يزيد الصائغ - قد نُصّ على غلوهم» [انظر: المصدر السابق: 250، 251، 266، 212].

وأخيراً، فإنّ الفضل قد تعرّض لبعض المضايقات نتيجةً لتشيعه وعقائده المذهبيّة، فقد ذكروا أنّه قد نفاه والي نيسابور عبد الله بن طاهر بعد أن دعاه واستعلم كتبه وأمره أن يكتبها، فكتب الفضل تحته: الإسلام الشهادتان وما يتلوهما.

خامساً: مؤلفاته في العقائد والكلام

شارك الفضل في أكثر من علم وفنّ، ومن الملاحظ في تراثه الكلامي مواكبته لما يدرج في الساحة العلميّة أوّلاً بأوّل، لا في ما يكتب ويؤلف أو ينشر ويقال، بل حتّى ما يترجم من الحضارات الأخرى، كما في ردوده على الفلاسفة، وعلى كلّ حال فنحن نقتصر هنا على ذكر كتبه الكلاميّة فقط، وهي ما يلي:

1. كتاب النقض على الإسكافي في تقوية الجسم.
2. كتاب الوعيد.
3. كتاب الردّ على أهل التعطيل.
4. كتاب الاستطاعة.
5. كتاب مسائل في العلم.
6. كتاب الأعراض والجواهر، وفي الفهرست: كتاب النقض على من يدّعي الفلسفة في التوحيد والأعراض والجواهر والجزاء.
7. كتاب الإيمان، ويحتمل (الإيمان) فيكون في الفقه.
8. كتاب الردّ على الثنويّة.
9. كتاب إثبات الرجعة.
10. كتاب الرجعة.
11. كتاب الردّ على الغالية المحمّدية.
12. كتاب تبيان أصل الضلالة.
13. كتاب الردّ على محمّد بن كرام.
14. كتاب التوحيد في كتب الله، وفي فهرست الشيخ: كتاب التوحيد من كتب الله المنزلة الأربعة، وهو كتاب الردّ على يزيد بن بزيع الخارجي.
15. كتاب الردّ على أحمد بن الحسين، وفي الفهرست للشيخ: كتاب الردّ على أحمد بن يحيى، ولعله نفس هذا الكتاب.

16. كتاب الردّ على الأصمّ.
17. كتاب في الوعد والوعيد.
18. كتاب الردّ على البيان (اليمان) بن رثاب، وفي فهرست الشيخ:
يمان بن رباب الخارجي.
19. كتاب الردّ على الفلاسفة.
20. كتاب محنة الإسلام.
21. كتاب الأربع مسائل في الإمامة.
22. كتاب الردّ على المتانيّة - وفي النسخة الحجرية الردّ على المثلثة.
23. كتاب الردّ على المرجئة.
24. كتاب الردّ على القرامطة - وفي الفهرست: على الباطنية
والقرامطة.
25. كتاب الردّ على البائسة.
26. كتاب اللطيف - وفي بعض النسخ الحجرية: اللطف.
27. كتاب القائم عليه السلام.
28. كتاب الملاحم.
29. كتاب حذو النعل بالنعل.
30. كتاب الإمامة.
31. كتاب فضل أمير المؤمنين عليه السلام.

32. كتاب معرفة الهدى والضلالة.

33. كتاب الخصال في الإمامة.

34. كتاب المعيار والموازنة.

35. كتاب الردّ على الحشويّة.

36. كتاب الردّ على الحسن البصريّ في التفضيل.

37. كتاب النسبة بين الجبريّة والثنويّة - وفي النسخة الحجرية:
الخيريّة والشريّة.

38. المسائل في العالم وحدوثه، ولعله كتاب (مسائل العلم) نفسه
المتقدّم في كلام النجاشي.

39. كتاب الردّ على الغلاة

40. كتاب الردّ على الدامغة الثنويّة.

41. كتاب الحسنيّ.

42. كتاب الردّ على المثلثة.

43. كتاب التنبيه في الجبر والتشبيه.

هذه القائمة من مؤلّفات الفضل مع حذف ما أبهم موضوعه، وهي قائمةٌ يندر وجود مثلها لتكلم من متكلمي الشيعة من الناحيتين الكميّة والكيفيّة، وقد أخبر بجملة كتبه هذه غيرها أبو العباس بن نوح قال: حدّثنا أحمد بن جعفر قال: حدّثنا أحمد بن إدريس بن أحمد قال: حدّثنا عليّ بن أحمد بن قتيبة النيشابوريّ (النيسابوريّ) عنه بكتبه [المصدر السابق: 308]، وزاد الشيخ في الفهرست كتباً أخرى له. [الطوسي، الفهرست: 125]

والملاحظ لمجموع هذه المؤلفات يدرك أنّ الطابع العام فيها يتّسم بالعناية فيما اختلف فيه الفريقان في الكلام، وسوف نتوقف عند هذه النقطة بشيء من التحليل والبحث.

وأما كتاب (الإيضاح) الموجود فعلاً بأيدينا فلا شكّ في نسبته إلى الفضل بن شاذان، بيد أنّه لم يرد نصّ عليه في مصدرٍ من المصادر الموجودة، كما أنّ تسميته بالإيضاح لم ترد في كلام مؤلّفه فيه على الإطلاق، وكلّ ذلك لا يبعد أن تكون التسمية من مؤلّفه، وإن لم يُنصّ عليه لا في مطاوي بحوثه ولا في فهرستي الشيخ والنجاشي، وإن كان عدم ذكرهما له مع شهرة هذا الكتاب وتنوّع بحوثه وفوائدها الغزيرة أمراً لا يكاد يخلو من الغرابة، وحينئذٍ يظهر ضعف ما احتمله البعض في أن يكون كتاب الديباج - الذي قال عنه الشيخ: جمع فيه مسائل متفرّقة للشافعي وأبي ثور والأصفهاني وغيرهم سمّاها تلميذه علي بن محمّد بن قتيبة: كتاب الديباج - هو نفس كتاب الإيضاح؛ لاتّفاق وصفه مع ما ذكره الشيخ في اشتمال مسائله على ما عدّه في كلامه، وللتقارب بين اللفظتين، بيد أنّه يمكن تضعيف هذا الاحتمال بأمور:

274

الأوّل: أنّ الظاهر من نعت الشيخ لمحتوى كتاب الديباج أنّه في الفقه؛ لاشتماله على ذكر مسائل من ذكره من فقهاء العامّة، والإيضاح فيه من الفقه والكلام والحديث وغيرها، بل يغلب عليه الكلام والمحاجة.

الثاني: أنّه لم يرد في مقدّمة كتاب الإيضاح ولا في تضاعيفه تصريحٌ أو تلويحٌ بمثل ما ذكره الشيخ الطوسي من تبرّع تلميذ الفضل بتسميته، مع أنّ المناسب في مثل هذه الموارد التنويه بذلك حفظاً للأمانة، خصوصاً من مثل تلميذ المؤلّف.

الثالث: أنّه لم يتعرّض لمثل هذا الاحتمال أحدٌ من أرباب الفنّ كالنجاشي والشيخ الطوسي.

سادسًا: دور الفضل في التصدي للتيارات المنحرفة

إنّ المتصفح لعناوين الكتب والمصنّفات التي كتبها الفضل في المجال الكلامي والعقدي والتي ضبطتها كتب التراجم يقف على الدور الهام الذي اضطلع به هذا المتكلم العظيم في الذبّ عن حياض الدين مقابل الفئات المشركة والملحدة الخارجة عن الدين من جهة، وفي مقابل الفئات المنحرفة أو الضالّة داخل الدين من جهة أخرى، ونحن نشير إلى كلا الصنفين من هذه التيارات في ضوء ما ورد من تراثه الكلامي الذي لم يصلنا منه أسفًا سوى كتاب الإيضاح:

أ. الرد على التيارات من خارج الإسلام

1. الردّ على الثنوية

كتب الفضل كتاب (الردّ على الثنوية) [النجاشي، رجال النجاشي: 306]، والثنوية هي الديانة الزرداشتيّة التي تؤمن بإلهين اثنين للعالم، إله الخير وإله الشرّ أو إله الظلمة والنور، وموطنها هو بلاد فارس؛ ولذا فإنّ من المنطقي جدًّا أن يكون الفضل قد كتب هذا الردّ دفاعًا عن التوحيد بنيسابور حيث مدفنه الآن.

ويعكس هذا الردّ عدم انشغال الفضل بالسجال المذهبي، إذ كانت نيسابور بيئةً سنيّةً آنذاك، فقد يستغرق بعض المتكلمين بمثل هذه السجلات الداخلية غافلاً الدفاع عن حفظ باقي الثغور، والردّ على باقي التحديات الخارجية.

2. الردّ على المانوية

كتب الفضل كتاب (الردّ على المانوية) [المصدر السابق]، وقد ذكر المحقق الطهراني أنّ (المانوية) هي نفسها (المانوية) [الطهراني، الذريعة 10: 229]، وأتباعها هم أتباع (ماني)، والمانوية هي من الثنوية التي تؤمن بأصلين للعالم الظلمة والنور، وقد كتب الفضل في الردّ عليها أيضًا؛ لإثبات أنّ الشرور أمورٌ عدميّة وإضافيّة كما ثبت في علم العقول؛ ولذلك فهي لا تحتاج إلى خالقٍ موجدٍ، وأنّ الخير مساوٍ للوجود.

3. الردّ على النصارى

كتب الفضل كتاب (الردّ على المثلثة) [المصدر السابق، 10: 222]، كتبه الفضل في الردّ على النصارى.

4. الردّ على الفلاسفة

كتب الفضل كتاب (الردّ على الفلاسفة) [النجاشي، رجال النجاشي: 306]، وكتاب (النقض على من يدّعي الفلسفة في التوحيد والأعراض والجواهر والجزاء)، وجاءت ردوده هذه على المقولات الفلسفية في حركة الترجمة التي تبنتها الدولة العباسية؛ إذ ترجمت الفلسفة من اليونانية إلى العربية، الأمر الذي يكشف من جانب آخر عن مدى مواكبة الفضل كمتكلم ضليع للمشهد العلمي والثقافي القائم آنذاك، ورصده والردّ على الأفكار الوافدة بسرعة، وهذه من خصائص علمائنا السابقين في مواكبة حركة العلم والنقد والردّ السريع لما يرونه وافداً أو شبهةً أو انحرافاً.

ب. الردّ على المذاهب من داخل الإسلام

1. الردّ على المجسّمة

كتب الفضل كتاب (الردّ على الحشوية والمجسّمة) [المصدر السابق]، والمجسّمة هي من التيارات المنحرفة التي ابتلي بها الإسلام والمسلمون، التي تثبت الجسم لله - تعالى - استناداً لظاهر بعض الآيات والروايات، وهي لا شك قراءة قاصرة مجتزأة للنصوص، وتفتقر إلى الجامعة والشمولية في عملية الاستنتاج من النصوص وقراءتها، وهذه الآفة الفكرية هي من إفرازات الابتعاد عن خطّ الثقلين الأصيل، وقد تصدّى الأئمة من أهل البيت عليهم السلام وتلامذتهم لمثل الانحرافات، ويأتي الفضل في الطليعة من أولئك المتكلمين الذين تصدّوا للردّ، ومنه يظهر زيف ما اتهم به الفضل من القول بالتجسيم، وأسفاً نرى بعض النسخ المغلوطة لكتاب (الإيضاح) تنسب له ذلك أيضاً، وإن كان البعض الآخر ينفي عنه ذلك، والحق مع الثاني،

بشهادة ما كتبه في الردّ على المجسّمة أولاً، وبشهادة أنّه هو الرأى المعروف من مدرسة أهل البيت عليهم السلام.

وقد أفرد الفضل باباً خاصّاً في كتابه (الإيضاح) في الردّ على المجسّمة تحت عنوان (أقاويل أصحاب الحديث)، تعرّض فيه لقراءتهم المجتزأة للنصوص فنقل بعضها، ثمّ شرع في الردّ عليها فذكر: «وإنّما تأوّلوا ذلك لجهلهم وقلة معرفتهم باللغة التي خاطب الله بها خلقه» [ابن شاذان، الإيضاح: 24]، ثمّ فصل القول في الردّ على نصوصهم.

2. الردّ على المرجئة

كتب الفضل كتاب (الردّ على المرجئة) [النجاشي، رجال النجاشي: 306]، والمرجئة فرقة اصطنعتها يد السياسة الأمويّة ترى عدم إخلال المعصية مهما كانت بالإيمان، فالإيمان باقٍ مهما انحرف الإنسان سلوكيّاً وارتكب من المعاصي ما ارتكب، وأمره مرجأً وموكولٌ إلى الله في الآخرة، وهو في الدنيا مؤمنٌ، قال الفضل في بيان معتقدهم أنّهم: «الذين يقولون: الإيمان قولٌ بلا عملٍ، وأصل ما هم عليه أنّهم يدينون بأنّ أحدهم لو ذبح أباه وأمّه وابنه وأخاه وأخته وأحرقهم بالنار، أو زنى أو سرق أو قتل النفس التي حرّم الله، أو أحرق المصاحف، أو هدم الكعبة، أو نبش القبور، أو أتى أيّ كبيرة نهى الله عنها، فإنّ ذلك لا يفسد عليه إيمانه ولا يخرج منه، وإنّه إذا أقرّ بلسانه بالشهادتين فإنّه مستكمل الإيمان، إيمانه كإيمان جبرئيل وميكائيل عليهما السلام، فعل ما فعل وارتكب ما ارتكب ممّا نهى الله، ويحتجّون بأنّ النبي صلى الله عليه وآله قال: أمرنا أن نقاتل الناس حتّى يقولوا: لا إله إلا الله» [ابن شاذان، الإيضاح: 45]. وهذا النوع من الفكر من أخطر الأنواع التي شرّعت الظلم والجور باسم الإسلام، وساعدت في بقاء الحكومتين الأمويّة والعبّاسيّة قرونًا متماديّةً، ولذلك فإنّ المرجئة فرقةٌ كلاميّةٌ في الظاهر، ولكنّها سياسيّةٌ بامتياز؛ فالردّ على هذه الفرقة يعدّ نوعاً من الجهاد العلميّ والسياسيّ معاً، وهذا ما قام به الفضل بن شاذان، وقد تعرّض للردّ عليهم في كتابه (الإيضاح) أيضاً. [المصدر السابق: 44، 93]

3. الردّ على الخوارج

كتب الفضل كتاباً في الردّ على يزيد بن بزيع الخارجي [الطوسي، الفهرست: 361]، وقد أشار الفضل إلى فكر الخوارج في كتابه (الإيضاح) فعرفه بأنه فكر «يكفر فرق المسلمين جميعاً، ويستحلّ دماءهم وأموالهم وسبي نسائهم وذرائعهم، ومن الخوارج من يستحلّ قتل النساء والولدان، ويقولون منزلتهم منزلة النطف في أصلاب المشركين، ويقولون لا حكم إلاّ لله، وهم يعملون الرأي في جميع ما هم فيه، فبالرأي يقتلون ويستحيون ويحلّون ويحرمون» [ابن شاذان، الإيضاح: 48]. ولم يسلم الفضل من غضب الخوارج الذين قصدوه وهو ببيهق من لواحق نيسابور، ففرّ منهم إلى نيسابور ومات مرضاً وإعياء في الطريق، وهو يواصل جهاده العلمي ضد الانحرافات الفكرية والعقدية.

4. الرد على أهل السنة والجماعة في الإمامة

كتب الفضل كتاب (الردّ على الحسن البصري في التفضيل)، وتعدّ مسألة التفضيل بين الصحابة حجر الزاوية ومحور الخلاف في مسألة الإمامة، فإذا ثبتت صغرى الأفضلية ثبتت كبرى الإمامة والخلافة؛ لذا تعدّ مسألة التفضيل بمنزلة الحيثية التعليلية للإمامة بلا شك.

5. الردّ على المجبرة والمفوضة

كتب الفضل كتاب (الاستطاعة) والمراد بها الاختيار، حيث وقع البحث في أنّه - سبحانه - هل يزود العبد بالاختيار والاستطاعة على الفعل أو يجبره عليه، وهو البحث المعروف بالجبر والاختيار، وهو من البحوث الكلامية الدقيقة التي تناولها الفضل في كتابه هذا، ولم يتعرّض لها في الإيضاح.

ج. الرد على التيارات الفكرية المنحرفة داخل المذهب

1. الرد على الغلاة

يعدّ الغلاة من أخطر التيارات المنحرفة التي ابتلي بها مذهب الإمامية، وقد تصدّى أئمة أهل البيت عليهم السلام لهذا التيار بشكلٍ واسع؛ لأنّه يقدم قراءة متطرّفة عن المذهب الإمامي، وقد كتب الفضل كتابين في الردّ على الغلاة تحت عنوان:

❖ الردّ على الغلاة. [الطوسي، فهرست: 197]

❖ الردّ على الغالية المحمّدية [النجاشي، رجال النجاشي: 306]، وهم الذين ينفون موت النبي صلّى الله عليه وآله كما ذكر الشيخ المفيد رحمته الله. [المرتضى، الفصول المختارة: 314]

2. الردّ على الزيدية

كتب الفضل كتاب (الردّ على اليمان بن رثاب) [المصدر السابق] ويسمّى أتباعه باليمانية، وهم فرقة من الزيدية تشبه الله بالإنسان، تعالى الله عما يصفون.

3. الردّ على الباطنية والقرامطة [النجاشي، رجال النجاشي: 306]

والباطنية هم الإسماعيلية أتباع إسماعيل ابن الإمام الصادق عليه السلام، والقرامطة أتباع حمدان بن الأشعث القرمطي، وهم يرون للدين ظاهرًا وباطنًا، فالظاهر هو القشر والباطن هو اللباب.

خاتمة المطاف

لقد وقفنا من خلال ما تقدّم من حديث على الدور المرموق الذي نهض به هذا المتكلم الكبير، وعلى الجهد المعطاء الذي قدّمه خدمةً للدين الحنيف، ولئن كانت ثمة نقاط وضاءة في حياته وشخصيته، فإنّ تشرفه بصحبة ورفقة الأئمة الأطهار عليهم السلام تبقى هي الأكثر إشراقاً وتلألؤاً في حياة هذا المتكلم والفقيه العالم، الذي نال بجميل خصاله وسيرته رضاهم عليهم السلام في حياته، حتّى أنّهم ليغبطون أهل بلاده في خراسان على وجوده بينهم، ثمّ كان ذلك أيضاً وقت رحيله، إذ ترخّم عليه الإمام العسكري عليه السلام وهو بسامراء.

وكانت وفاته سنة (260 هـ)، حيث كان في بيهق، فورد عليه خبر الخوارج فهرب منهم؛ لأنّهم كانوا يطلبونه بسبب تصديّه العلميّ لهم، ولكن أعياء التعب من خشونة السفر، فاعتلّ ومات مجاهدًا في طريق العلم والحقيقة، وقد صلّى عليه أحمد بن يعقوب أبو عليّ البيهقيّ [المصدر السابق: 820]، وقبره على فرسخ من نيسابور خارج البلد [القي، سفينة البحار 2: 369]، حيث بقعته اليوم.

فسلامٌ عليه يوم ولد ويوم جاهد بعلمه ودافع عن الحقيقة ويوم ارتحل ويوم يبعث حيًّا.

قائمة المصادر

1. الشوشتري، محمدتقي، قاموس الرجال، قم، جامعه مدرسين حوزة علميه قم، دفتر انتشارات اسلامي، 1410 هـ
2. ابن النديم، محمد بن إسحاق، الفهرست، بيروت، دار المعرفة، 1997.
3. الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست، إيران، مطبعة المكتبة المرتضوية، 1376 هـ
4. القهپائي، عناية الله، مجمع الرجال، قم، مؤسسة إسماعيليان، 1364 هـ
5. الطوسي، محمد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال، بيروت، مؤسسة آل البيت عليه السلام، 1367 هـ
6. ابن داوود الحلي، محمد حسن، رجال ابن داوود، النجف، دار المطبعة الحيدرية في النجف الأشرف، 1975.
7. النجاشي، أحمد بن علي، رجال النجاشي، بيروت، مؤسسة النشر الإسلامي، 1375 هـ
8. العلامة الحلي، حسن بن يوسف، خلاصة الأقوال في معرفة أحوال الرجال، قم، مؤسسة نشر الفقاهة، 1417 هـ.
9. الخوئي، أبو القاسم، معجم رجال الحديث، قم، مركز نشر الثقافة الإسلامية في العالم، 1372 هـ.
10. النمازي الشهرودي، علي، مستدركات علم الرجال، بيروت، مؤسسة النشر الإسلامي، 1415 هـ.
11. ابن شهر آشوب، محمد بن علي، معالم العلماء، النجف، دار المطبعة الحيدرية في النجف الأشرف، 1980.

12. المجلسي، محمدباقر، بحار الأنوار، بيروت، طار إحياء التراث العربي،
1413.

13. آقا بزرگ الطهراني، الذريعة إلى تصانيف الشيعة، بيروت، دار الأضواء،
1975.

14. ابن شاذان، الفضل، الإيضاح، تحقيق سيد جلال الدين محقق، بيروت،
دار العلم، 1430 هـ.

15. الشريف المرتضى، الفصول المختارة، المؤتمر العالمي لألفية الشيخ
المفيد، بلا تا.

16. القمي، عباس، سفينة البحار، إيران، بنیاد پژوهشهای اسلامی آستان
قدس رضوی، 1375 هـ.

17. آقا بزرگ الطهراني، الذريعة إلى تصانيف الشيعة، بيروت، دار الأضواء،
1975.

18. ابن شاذان، الفضل، الإيضاح، تحقيق سيد جلال الدين محقق، بيروت،
دار العلم، 1430 هـ.

19. الشريف المرتضى، الفصول المختارة، المؤتمر العالمي لألفية الشيخ
المفيد، بلا تا.

20. القمي، عباس، سفينة البحار، إيران، بنیاد پژوهشهای اسلامی آستان
قدس رضوی، 1375 هـ.

ملحق



رئيس مؤسسة الدليل الشيخ صالح الواصل

مشروع التأهيل الفكري العقدي

2000
1000
500
0
1000
2000
3000
4000
5000
6000
7000
8000
9000
10000
11000
12000
13000
14000
15000
16000
17000
18000
19000
20000
21000
22000
23000
24000
25000
26000
27000
28000
29000
30000
31000
32000
33000
34000
35000
36000
37000
38000
39000
40000
41000
42000
43000
44000
45000
46000
47000
48000
49000
50000
51000
52000
53000
54000
55000
56000
57000
58000
59000
60000
61000
62000
63000
64000
65000
66000
67000
68000
69000
70000
71000
72000
73000
74000
75000
76000
77000
78000
79000
80000
81000
82000
83000
84000
85000
86000
87000
88000
89000
90000
91000
92000
93000
94000
95000
96000
97000
98000
99000
100000

مشروع التأهيل الفكريّ العقديّ

﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ﴾ [سورة إبراهيم: 24].

مقدّمة

تعدّ المنظومة الفكرية العقدية التي يحملها الإنسان من أهمّ دعائم شخصيته وتميّزه البشريّ؛ فهي التي تحدّد مساره السلوكيّ وطبيعة تعاويه مع محيطه ونمط الحياة التي يعيشها، بل تحدّد مصيره الوجوديّ بأكمله - هذا على صعيد الفرد - وأمّا على صعيد المجتمع فإنّ المنظومة الفكرية العقدية تحدّد طبيعة العلاقات والتعامل بين أفراد من جهة، وبينه وبين سائر المجتمعات من جهة أخرى، وهي ما يحدّد نوع النظم (السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة) التي تحكم تلك العلاقات والتعاملات؛ فالمنظومة العقدية إذن تحدّد مكانة هذا المجتمع في سلّم المجتمعات البشرية.

والمنظومة العقدية للإنسان هي بمثابة الجذر والمقتضي للمنطلقات السلوكيّة كافّة؛ لأنّ سنجية الأفكار العقدية تفرض - بطبيعة الحال - نمط النظام الفكريّ العمليّ (الأيديولوجيّ) للسلوك الإنسانيّ؛ فالإنسان في سلوكيّاته يستهدف تحقيق

غاياتٍ تنسجم ورؤيته للواقع - أعني الرؤية الكونية وبنحوٍ أخصّ الرؤية العقدية - والسبب هو أنّ سعي الإنسان الحقيقي إنما يكون لطلب سعادته الوجودية التي لا تتحقق إلا من خلال تحصيل المنافع الواقعية ودفع المضارّ كذلك.

ومما لا شكّ فيه أنّ تشخيص مناط وملاك النفع والضرر عند الإنسان يعود إلى رؤيته العقدية للواقع، فمن يعتقد أنّ الواقع لا يتجاوز حدود المادة لا يمكن أن يتصوّر المنافع والمضارّ إلا ضمن هذه الحدود، بل إنّه يعدّ كلّ ما وراءها ضرباً من الوهم والخرافة، ولذلك فإنّ صاحب هذه الرؤية يبحث عن قوانين الطبيعة وحسب؛ لكي يستثمرها ويوظفها لتحقيق منفعه المادية ودفع المضارّ المادية عنه.

بيد أنّ من يعتقد تجاوز الواقع حدود المادة، وأنّ كلّ منافع عالم المادة ومضارّه لا تعني شيئاً بالقياس إلى ما وراءه، فلا شكّ أن نظره سوف يمتدّ إلى ما وراء ذلك الأفق؛ ممّا يضطره إلى التخلّي عن جملة من المنافع المادية الضيقة؛ من أجل الحصول على منافع معنوية عظيمة لا حدود لها ولا زوال، ويدفع مضارّ مهولة لا انتهاء لها، وكلّ هذا ينعكس - في الواقع - على المنظومته السلوكية والأخلاقية، وطبيعة تعاويه مع من حوله.

كما أنّ الرؤية العقدية الاجتماعية تصنّف المجتمع وأولوياته ونتاجاته، فلا يتوقع من المجتمع الذي يعيش في ظلّ منظومة فكرية متهرئة تتشكّل من خرافات وأساطير وأوهام أن يسلك سلوكاً حضارياً في تعاويه مع المجتمعات الأخرى، ولا يمكن أن تتسم مواقفه بالعقلانية، ولا ينتظر منه أن يضيف شيئاً ذا قيمة إلى المنتج البشري.

وكذا الحال في من بنى منظومته الفكرية وفق الرؤية المادية، فليس بإمكانه تجاوز هذا الإطار في تحديد أهدافه ورسم استراتيجياته، ومن البدهي أنّها ستلقي بظلالها على رؤيته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتصطبغ بلونها وتتأطر بأطرها، ويستبعد - في المحصلة - أن ينتج لنا هذا النوع من الرؤى ممارسات حياتية وسلوكيات ذات طابع أخلاقيّ وقيميّ سليم تنسجم مع مبادئ الإنسانية

وقيم الأديان السماوية العليا، وفيما لو تراءى ثمة تعامل إنساني وأخلاقي في بعض المجتمعات ذات الصبغة المادية، فمن المؤكد أن منشأه يعود إلى نزعة إنسانية إيمانية راکزة، جذرها الفكري يعبر حدود عالم المادة؛ أو إلى كون هذا التعامل الإنساني يؤمن لهم مصالح مادية معينة.

من هنا نعتقد أن العامل الرئيسي الذي يقف وراء الأنشطة والسلوكيات البشرية كافة، هو العامل الفكري، خصوصاً المنظومة العقديّة التي يحملها الإنسان، من أيّ طريق تشكّلت. ومتى ما صلحت المنظومة العقديّة للفرد والمجتمع وكانت منسجمة مع الواقع، فإنّ سلوكياته تسير وفقها في الانتظام، وتشده في حركة تصاعديّة نحو كماله المنشود، ومتى ما كانت تلك المنظومة هزيلة ومرتبكة فإنّ السلوكيات تكون على شاكلتها ومن سنخها، فلا تنتج إلا مزيداً من الفوضى والفساد، ولا تخلف إلا الاضطراب والضياّع.

فالفكر العقدي هو الرافد الذي تتدفّق عنه حياة الإنسان بكلّ صورها وأشكالها، وهو المفتاح الذي تفتح به مغاليق الكون والوجود، وهو الأداة التي تتحكم بسلوكيات الإنسان ومواقفه، فالفكر العقدي بمثابة المقتضي للدوافع التي تقف وراء سلوكيات الإنسان وممارساته كافة.

وهذا ما يفسّر اهتمام المصلحين وعنايتهم الفائقة بالمجال الفكري العقدي للإنسان، فالمتتبّع لتاريخهم - سيّما تاريخ الرسل والأنبياء وما ورد في صحفهم - يرى بوضوح هذا الاهتمام والعناية، وأنهم ركّزوا في حركتهم الإصلاحية وخطاباتهم على تشكيل المنظومة العقديّة وتنميتها، أكثر من تركيزهم على أيّ مجال آخر.

ومن جهة أخرى استغلّ المفسدون والسلطويّون عامل الإفساد العقديّ كسلاح لتحقيق مآربهم وأطماعهم الدنيئة، فوظفوا أدواتهم من وعاظ سلاطين وأقلام رخيصة ووسائل إعلام مأجورة؛ لرسم عقيدة المحكومين في ظلّ سياسة الهيمنة على مقدّرات الشعوب واستغلال ثرواتهم، واستدامة ملكهم على رقاب الناس، فما فتئوا عن استخدام سلاح الاختلافات الفكرية، والعمل على توجيه

أنظار الناس إلى نقاط الاختلاف والتعمية على نقاط الاشتراك؛ لإذكاء الفتن بين الأطراف المتخالفة، من أجل تفتيت وحدتهم وكسر شوكتهم وإضعاف عزيمتهم؛ وإخماد أي ثورة أو حراك يهدف إلى التغيير، ومن أجل السيطرة على مشاعرهم والتحكم في مواقفهم وإخضاعهم لسلطتهم.

من هنا ينبغي لنا بوصفنا متصدّين للشأن الفكري الديني أن نعطي هذا العامل اهتمامًا كبيرًا، وأن يكون في أعلى سلم أولويات مشاريعنا الفكرية التي نسعى لتنفيذها، وعلينا أن نرسم استراتيجية مدروسة لتنفيذ هذا المشروع المهم الذي يقع ضمن وظائفنا كطلبة علوم دينية؛ لنتمكن من خلاله من ترسيخ ونشر ما نعتقد أحقيته - وأعني العقيدة الإسلامية وفق رؤية مدرسة أهل البيت عليه السلام الامتداد الطبيعي لنبي الإسلام محمد صلى الله عليه وآله - كما ينبغي أن نجتهد في طرح هذه الرؤية ضمن صياغة معاصرة رصينة، تتناسب ومستوى عراقه وأصالة مدرسة أهل البيت عليه السلام، مستفيدين من معطيات العقل والنصوص الدينية المعتمدة مقطوعة الدلالة، مع قرائنها العقلية والعرفية، وكذلك من وسائل الإثبات المعتمدة الأخرى.

فكرة المشروع:

المشروع هو نهضة فكرية في مجال العقيدة، تهدف إلى بناء وإعادة تأهيل المنظومة العقدية للفرد والمجتمع وفق الرؤية الإسلامية لمدرسة أهل البيت عليه السلام، كما وتهدف إلى تحقيق الحصانة الفكرية من خلال خلق القدرة الذاتية على مواجهة الظواهر والمتغيرات الثقافية الطارئة، من خلال التركيز على عامل التربية الفكرية للفئات كافة وبأساليب مختلفة، وسيتم تنفيذ هذا المشروع ضمن استراتيجية تعتمد أسسًا ومنطلقات علمية، وتركز على تفعيل دور العقل باعتباره الأداة المعرفية التي وهبها الله - تعالى - لنا؛ ليمكننا من التمييز بين مبادئ الحق والباطل في المعتقدات وبين مبادئ الخير والشر في الأفعال والسلوكيات.

كما ويهدف المشروع إلى رفع مستوى الوعي العاطفي الديني بما يخدم الرؤية

العقدية الحقّة، وفق آليات تمّ تحديدها في متن المشروع.

ومن ضمن الأهداف المهمّة التي يسعى المشروع إلى تحقيقها نشر العقيدة الإسلامية الحقّة في أرجاء العالم بصياغةٍ معاصرةٍ مستساغةٍ، محاولين بذلك الكشف عن وجه عقلانيّة هذا الفكر وانسجامه مع الواقع والفطرة الإنسانيّة، وفي الوقت ذاته نسعى إلى محو وإزالة الصورة المشوّهة التي رسمتها أيدي المغرضين والضالّين والجهلة عن إسلامنا المحمّديّ الأصيل.

مبشرات المشروع:

هناك جملةٌ من الأمور الداعية لتبني هذا المشروع وإرساء قواعده على أرض الواقع، منها:

أولاً: ضعف وهشاشة البنية العقدية لدى عموم المجتمع المسلم، وهذا الضعف ناتجٌ من عوامل متعدّدة، من أهمّها:

أ. السياسات الظالمة: فقد تعرضت مجتمعاتنا إلى سياساتٍ ظالمةٍ عملت على تزييف الفكر الإسلاميّ في أذهان الناس من خلال جملة أساليب وممارساتٍ مختلفةٍ، كاعتماد سياسة التجهيل والتضليل، ومحاصرة رموز المجتمع من مفكرين وقادة دينيين، بل وتصفيتهم جسدياً - إن تطلّب الأمر ذلك - وتكميم أفواه النخب المثقفة بكلّ الطرق الاستبدادية، وصنع بدائل زائفة ونصب مرجعيّات هزيلة مهمّتها تبرير ممارسات السلطة وشرعنتها، وتوظيف أقلام مأجورة تعمل على ترويج الأفكار الضالّة والمنحرفة التي تتماشى وتوجّهات سلطة الحاكمين، وتسعى لتغيب الحقائق والتعمية على المرجعيّات والرموز الحقيقيّة.

ب. الاستعمار التعليمي: من خلال هيمنة منظمة (اليونسكو) العالمية على القرار التعليمي في العالم، وتوليّها مهمّة تحديد المناهج التعليميّة ضمن أطرٍ خاصّة، وقد أدّى هذا إلى تدهور المنظومة العقدية الدينيّة في المجتمع عمومًا،

فهذه المنظمة لا تؤمن بغير الحس والتجربة مبدأً وطريقاً للمعرفة الواقعية؛ لذا فإنها تعمل على ترويج النزعة الوضعية المسخفة للحقائق الوجودية غير المحسوسة، الأمر الذي سلب المناهج المعرفية الأخرى فاعليتها وقيمتها عند المتعلمين.

وقد حاولت الحكومات في العالم الإسلامي تدارك الموقف لحفظ ثقافة المجتمع الدينية، من خلال إقحام مادة التربية الدينية ضمن مفردات التعليم، بيد أن الوضع ازداد سوءاً بسبب هزالة الطرح، والرؤية المشوشة للدين من خلال ما تضمنته هذه المادة. ولم توضع هذه المادة وفق منهج معرفي علمي رصين، بل اقتصر على أسلوب التلقين من خلال النصوص الدينية غير المدعمة بأي استدلال منطقي أو علمي، وبالتالي أصبح الدين في الدراسات الأكاديمية مادة تشكّل عبئاً ثقيلاً على المتعلمين، وتدعو للضجر والملل، وقد تركت في أذهانهم انطباعات خاطئة عن الدين، فقد فهموا الدين أنه مجرد إرث اجتماعي يشتمل على طقوس وممارسات فلكلورية، ويشتمل على مجموعة قصص ومواعظ وإرشادات الهدف منها جعل السلوك الفردي والاجتماعي على نمط معين، والمحصلة ألا جدوى من الدين في الحياة العملية!

وليس من المستبعد أن عملية إقحام الدين بهذه الطريقة تقف وراءها دوائر مشبوهة غرضها الانتقاص من الدين وإضعافه، والقضاء على الشعور الديني لدى المتعلمين، وطمس الهوية الدينية لمجتمعاتنا؛ تمهيداً لعملية استعمار فكري شامل، هو أخطر أشكال الاستعمار؛ لأنه يستعبد عقول الناس لا أبدانهم.

إن تكريس المنهج الحسي في عقول أبنائنا المتعلمين وإغفال المناهج الأخرى - سيما المنهج العقلي - وافتعال جدلية العلم والعقل، أو العلم والدين، هو ما جعل ذهنية المتعلمين لا تستسيغ فكرة الدين، ولا تتعاطى مع مسائل ما وراء الطبيعة على أنها حقائق علمية، فأصبحت مفردة العلم في العرف الأكاديمي تساق المعطيات الحسية والتجربة حصراً؛ مما خلق فجوة كبيرة بين الواقع العلمي والدين في أذهان المتعلمين.

ومن هنا فإن المتعلم في المدارس الأكاديمية لا يجد - حسب ما تعلمه في تلك

المدارس - أي صفة علمية لمعطيات العقل والدين، بل يرى أنها نتائج متمرّدة على القانون العلمي (منهج الحس والتجربة) ومتعالية عليه، وهذا ما جعل الأكاديمي في المجتمعات المتديّنة يعيش أزمة المنهج في الموروث الديني، فغاية ما يستطيع فعله إيجابياً احتضان الثقافة الدينية بطريقة دراماتيكية، كونها تمثل إرث الآباء والأجداد، كما ويتلقّى الطقوس والممارسات الدينية كنوع من الفلكلور الشعبي بمؤثرات العقل الجمعي، ومتى ما تغيّرت الظروف وثقل الكاهل، يكون الدين أوّل المتغيّرات وأوّل حملٍ يلقي على قارعة الطريق.

وقد أنتجت لنا هذه الأزمة اتجاهاتٍ فكريةً مختلفةً في الوسط الديني، فهناك من يعيش حالة ازدواجية الفكرية والتذبذب بين المنهج والمعتقد، وهناك من طغت عليه حالة الاستسلام والتبعية للنموذج الغربي والتمرد على التراث الديني بكلّ أشكاله، وهناك من أوصد الباب أمام معطيات العلم كافّة واتّخذ سبيل السلفية طريقاً، وغلّف العقل بالفهم العرفي الساذج للنصوص الدينية، وفضل الانكفاء على المورث الديني بكلّ ما فيه من غثّ وسمين.

والذي يقف وراء هذا الإرباك المعرفي في فهم الحقيقة هو فقدان انسجام الرؤية العقديّة - التي تحظى بقدسيّة في المنظور الاجتماعي - مع المنهج الحسيّ التجريبيّ الذي رافق مسيرة الأكاديمي التعليمية طيلة حياته.

ج. غياب المشروع الفكري للإسلام المحمديّ الأصيل: لا يخفى أنّ رسول الإسلام جاء للبشريّة بمشروعٍ فكريّ منسجمٍ ومتكاملٍ، وقد حمل هذا المشروع المؤمنون به حقّاً، وكان على رأسهم أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب (عليه السلام)، والأئمة الهداة من بعده، ومن سار على هديهم ونهجهم من أخصيار الصحابة والتابعين.

بيد أنّ السلطة التي حكمت المجتمع الإسلامي بعد وفاة الرسول الأكرم أهملت هذا المشروع الفكري العظيم - جهلاً أو عمداً - وحلّ محله المشروع العسكريّ التوسّعيّ، فكان التوجّه العام للسلطة هو زيادة الموارد المالية للدولة، والاستحواذ على الممتلكات والمقاطعات، من دون أن يكون إلى جانب ذلك اهتمامٌ بالرؤية

العقدية الإسلامية، إلا بمقدار ما يحقق الشعار العام للإسلام، وقد حاول أمير المؤمنين عليه السلام إبان فترة حكمه القصيرة استعادة مكانة المجتمع الإسلامي إلى سابق عهده أيام رسول الله صلى الله عليه وآله، فبعد أن وأد الفتنة في حروبه الثلاث أعطى مساحة واسعة للاهتمام بالناحية الفكرية، وترسيخ المفاهيم والقيم الإسلامية، وهذا واضح لكل من قرأ خطبه عليه السلام في نهج البلاغة، غير أن أصحاب المشروع السلطوي العسكري لم يمهلوه، فكانت النتيجة اغتياله في محراب صلاته ليقضي شهيداً.

وقد استمر غياب المشروع الفكري إلى يومنا هذا، بالرغم من الجهود التي بذلها الأئمة عليهم السلام وعلماء الإسلام المخلصين في سبيل استعادته، بيد أن قمع السلطات الحاكمة والتشويش الذي اعتمدته أجهزتها حال دون تحقيق ذلك، ولا زال المجتمع الإسلامي في تقهقر فكري رهيب، يصاحبه انحدارٌ سحيقٌ في المجالات السلوكية كافة، سواء الفردية منها أم الاجتماعية.

د. الفوضى الفكرية المفتعلة: لا يخفى على المتابع ما تشهده ساحتنا الفكرية والثقافية من غياب أو تغييب تامٍّ للمعايير الفكرية، واختلال في الموازين العلمية في التعاطي مع الفكر العقدي الديني والرؤى الكونية، واعتبار المناهج التي تعتمد العقل في إثبات مسائلها من الأمور المرتبطة بالماضي السحيق الذي ينبغي مغادرته، فتصوّر للمتلقّي على أنها آلياتٌ عفا عليها الدهر - وبهذا تُقدّم صورةً مشوهةً حول فكرة الدين وعالم ما وراء الطبيعة - وأنها إلى الخرافة أقرب منها إلى الحقيقة، وفي المحصلة يصبح المتلقّي بين خيارين إمّا قبول الدين الذي توارثه من آبائه وأجداده، فيعدّ سلوكه خروج عن إطار العلم، فيرمى بالتخلّف والخرافة، أو يقبل العلم ولازمه أن لا يعتمد غير الحسّ والتجربة وسيلةً للمعرفة، فينتهي إلى ضرورة التخلّي عن الدين.

ثانياً: الماكنات الإعلامية الضخمة التي تمارس عملية تشويش فكريٍّ مستمرٍّ، وزرع الأفكار المنحرفة الداعية إلى التسافل والانحطاط الخلقي والقيمي، والترويج للتيارات المناهضة للفكر الإسلامي الأصيل، معتمدين على ما يمتلكونه من

وسائل التطور التكنولوجي في المجال السمعي والبصري والمقروء، من شبكات تلفزة وإذاعات ومطبوعات، ووسائل الاتصال السريع (الإنترنت)، وإنشاء مراكز إعلامية في بلداننا تحت عنوان مؤسسات المجتمع المدني التي تقوم بمهمة نشر الفكر المناوئ وبث الإشاعات المغرضة؛ هذا وغيره مما يطول الحديث عنه مكنهم من اختراق المنظومة الفكرية لمجتمعاتنا، والاستحواذ على عقول الكثير من شبابنا المثقف بيسر وسهولة، فاليوم أصبح العالم - بوجود هذه الوسائل - متداخلاً إلى حد كبير، كقرية واحدة كما يعبرون، وليس ثمة مكان آمن من الرواشح الفكرية!

ثالثاً: تنامي الظواهر الفكرية الطارئة على ساحتنا الفكرية، لا سيما ظاهرة الإلحاد واللا دينية التي أخذت بالانتشار السريع في السنوات الأخيرة، والتي يتم الترويج لها بوسائل مختلفة، فهناك مؤسسات تعمل ليل نهار على نشر هذه الظاهرة، من خلال إنشاء مواقع إلكترونية وقنوات تلفزيونية، ومقاطع فيديو تنشر في الإنترنت، وتأليف الكتب وإصدار المجلات، وترجمات ضخمة لما يكتب باللغات الأخرى.

وتكمن خطورة هذه الظاهرة في أنها تستغل انجذاب الشباب إلى العلم والمعرفة، فتطرح مسألة الإله والدين على أنها مناقضة للعلم والمعرفة؛ مما يولد لديهم نفوراً وإحجاماً عن الالتزام الديني، وتوجّهاً إلى الإلحاد أو التعاطف معه، ولدينا متابعات لهذه الظاهرة، ونشعر أن الوضع يحتاج إلى وقفة جدية، فخطورة الواقع الفكري يستدعي منا أن نسخر كل ما نمتلك من إمكانيات علمية ومادية وإعلامية؛ عسى أن نوفق لإنقاذ الموقف.

رابعاً: ضعف عامل المقاومة لدى الذهنية الفردية والمجتمعية لمواجهة الهجمة الثقافية الشرسة، ناجم عن فقدان المنهج، أو ضبابيته في تبني الرؤية العقديّة.

خامساً: عدم توفر مشاريع واستراتيجيات جادة للنهوض بالواقع الفكري، وعدم طرح معالجات بمستوى التحديات الكبيرة التي يمرّ بها واقعنا الفكري والثقافي. نعم هناك محاولات، بيد أنها لا ترقى لمستوى ما يحصل، ولا تمتلك مؤهلات كافية لخوض معركة بهذا الحجم، والكثير من المؤسسات الإسلامية التي تعنى بالجانب الفكري تأخذ نمط تحقيق التراث، وهي في غفلة عن هذا الخطر المحدق، وفي الأعم الأغلب

ليس في سلم أولوياتها غير الصراعات الطائفية والمذهبية. —

سادساً: غياب الرقابة والرصد للظواهر الفكرية وما يطبع وما ينشر من كتب وأفكار، وعدم وجود قاعدة بيانات للمستوى التعليمي والثقافي للمجتمع ضمن جغرافيا العراق، ولا تتوفر دراسات موضوعية خاصة لمنشأ هذه الظواهر وسبب تناميها في مجتمعاتنا.

ومن هنا مسّت الحاجة إلى أن نكتب استراتيجية جديدة، آملين أن نكون قد وفقنا فيها، على أننا سوف نعيد النظر فيها كلما توفرت لنا دراسات أكثر دقة حول الواقع الموضوعي للساحة الفكرية والثقافية.

استراتيجية المشروع

إذا أردنا رسم استراتيجية أي مشروع، فلا بدّ من تحديد رؤية المشروع والأهداف التي يراد تحقيقها بالدقة، ومن ثمّ دراسة الواقع من جهة مستوى التحديات، ومستوى الإمكانيات، وبعدها يتم إعداد الخطة بناءً على تلك المعطيات والأهداف التي يرام الوصول إليها، وأخيراً يأتي تحديد آليات التنفيذ، وعلى هذا فإنّ استراتيجيتنا تقوم على العناصر الأربعة التالية:

العنصر الأوّل: الرؤية وتحديد الأهداف:

أولاً: رؤية المشروع:

الرؤية التي نتطلع لتحقيقها تتمثل في تبني المجتمع الإنساني عمومًا عقيدة الإسلام الحقّة التي نادى بها الرسول الأعظم وأهل بيته عليهم السلام، والتي تدركها الفطرة الإنسانية، ويقرّها العقل البرهاني.

ثانياً: أهداف المشروع:

لا شكّ أنّ تحديد الأهداف وطبيعتها يفرض نوع المسار الموصل إليها، والآليات

الصالحة لتحقيقها، وفي مشروعنا هذا لدينا هدفٌ أساسيٌّ وهو إيجاد السبل الكفيلة والقادرة على تأمين الفكر العقدي وفق مدرسة أهل البيت عليه السلام، وإبقائه نابضاً بالحياة وفاعلاً في أذهان الناس دون تشويش؛ إذ إنّ الفكر العقدي هو الذي تركز عليه السلوكيات الحياتية كافة، ومتى ما كانت العقيدة تسير وفق الرؤية الواقعية فإنّها تكون ضماناً لاستقامة الفرد والمجتمع وتماسكه ومتانة نسيجه، فوحدة المجتمع مرهونة ببقاء الفكر العقدي حياً نابضاً في عقول الناس. وهناك أهدافٌ تنضوي تحت الهدف الأساس ويمكن تحديدها ضمن النقاط التالية:

1. الخروج من الفوضى في مرحلة التفكير؛ لتحقيق مستوى من الحصانة الفكرية والقدرة على مواجهة المتغيرات الفكرية والتيارات الطارئة، من خلال تسليط الضوء على القواعد والملاكات الطبيعية في عملية التفكير الموصل إلى بناء الرؤية الكونية المتسقة الحقّة.

2. تحقيق الاستقرار العقدي في ذهنية الفرد والمجتمع، من خلال إعادة تأهيل وتأسيس العقيدة، وبناء منظومة فكرية عقديّة متماسكة، منسجمة مع الواقع والفطرة وخالية من الشغرات، وتلك هي عقيدة الإسلام الأصيل وفق رؤية أهل البيت عليه السلام.

3. جعل العقيدة الحقّة مادةً علميّة تدرّس في المراكز التعليمية الأكاديمية منها والحوزية.

4. نشر العقيدة الحقّة في أرجاء العالم، من خلال تقديم صورة منطقية سليمة عن الفكر الإسلاميّ الأصيل، وبيان مدى واقعيته وانسجامه مع حاجات الإنسان وتطلّعاته.

5. الحدّ من تنامي الأفكار الضالّة ومواجهة المشاريع المشبوهة والمنحرفة التي تنخر في الوسط الفكري والثقافي.

العنصر الثاني: الواقع

والمطلوب في هذا العنصر بيان حجم التحديات والأزمات الفكرية، ومدى القدرة والإمكانيات المتوفرة لدينا على المواجهة.

أولاً: التحديات والأزمات:

لا شك أننا بحاجة إلى رصد ودراسة شاملة للواقع الفكري والثقافي؛ لمعرفة حجم التحديات والأزمات على نحو الدقة، ومن هنا ندعو إلى تفعيل مشروع (رسم الخريطة الثقافية في العراق).

بيد أن ما لا يدرك كله لا يترك جله، فإننا من خلال الرصد والمتابعة بالإمكانيات المتاحة تبين أن هناك جملة من التحديات على الصعيد الداخلي والخارجي تواجه تحقيق المشروع الفكري، وينبغي أخذها بعين الاعتبار، وهي على قسمين:

التحديات الداخلية:

التحديات الداخلية التي توجه مشروعنا جد كثيرة، لعل أبرزها:

1. المستوى الثقافي للمجتمع

إن المتتبع للواقع الثقافي يرى بوضوح انخفاض المستويات الثقافية في مجتمعاتنا، فلم تعد المكتبات العامة كسابق عهدها تستهوي قراءها المتعطشين للمعرفة، ولا المحافل العلمية والثقافية تستقطب حضارها المتطلعين للثقافة والأدب، فقد ضعف إقبال الناس على مطالعة المطبوعات بكل أشكالها، وفقدوا الرغبة في الإنصات إلى المنابر الفكرية والثقافية، وأصبحوا حبيسي المؤثرات السمعية والبصرية من شاشات التلفاز والهواتف الحديثة، والألعاب الإلكترونية والإنترنت والتواصل الاجتماعي الحديث ووسائله المختلفة؛ الأمر الذي خلق فاصلة كبيرة يصعب معها التواصل الفعال مع الناس، وبالتالي نحتاج إلى قدر كبير من عوامل الجذب، والعمل على ابتكار آليات ووسائل مؤثرة تستهوي الأنظار والأسماع؛ حتى

يمكن أن نؤمن من خلالها الأجواء المناسبة لإيصال الفكر العقدي الحق وضمان تفاعل الناس معه، وهذا ما يتكفله مشروعنا في جانبه الإعلامي.

2. المستوى التعليمي للمجتمع

لا يخفى أن المستوى التعليمي لعموم مجتمعنا في حالة تدهور، فهناك تصاعد في نسبة الأمية والجهل، وانخفاض في المستوى العلمي بالنسبة للطلاب، والنتائج المتدنية للامتحانات الوزارية في السنوات الأخيرة خير شاهد على ذلك، وهذا يرجع إلى جملة من العوامل والأسباب الخارجية والداخلية، والتي تقدم الإشارة إلى بعضها. وفي المحصلة نرى أن انخفاض مستوى التعليم سيكون عائقاً كبيراً أمام النهوض بالواقع الفكري العقدي عند المتعلمين؛ من هنا ينبغي أن تقوم شعبة التعليم في المؤسسة وبالتعاون مع المؤسسات التعليمية في العراق بدراسة هذه المشكلة، ومحاولة إيجاد حلول لها، علماً أن لنا رؤية واستراتيجية طويلة الأمد في كيفية الخروج من الأزمة في مجال التعليم الديني.

3. أزمة التفكير

تعاني عملية التفكير لدى أغلب الناس من إرباك بسبب وقوعها تحت تأثير الركam الثقافي الموروث، الأمر الذي ينعكس على مجمل العمليات الفكرية وما تنتجه من فكر.

ولا شك أن الله - تعالى - خلق الإنسان وأودع فيه القدرة على التفكير ضمن قانون فطري، بيد أن الموروث الثقافي الذي ينشأ عليه الإنسان من محيطه الأسري والاجتماعي يجعله في دائرة صارمة يصعب عليه تخطي حدودها، بحيث يجعله يفقد بوصلة التفكير ضمن القانون الفطري المودع من قبل الله تعالى، فتجد أن كثيراً من الناس يعاند الحق مع شدة وضوحه؛ لأنه يصطدم مع مسلمات توارثها من الآباء والأجداد، قال - تعالى - في وصف هذا النمط من الناس: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئاً وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [سورة البقرة: 170].

لذا تعدّ العملية التفكيرية الحجر الأساس في عملية التغيير والإصلاح الفكري والسلوكي، فينبغي العمل على إصلاحها مقدّمةً لتقبّل العقائد الحقّة، وهذا ممّا يتكفّله مشروعنا إن شاء الله - تعالى - ضمن مجال (التربية الفكرية).

4. القراءة الخاطئة للفكر الإسلامي

لا شك أنّ هناك إفراطًا وتفريطًا في التعاطي مع الفكر الإسلامي الذي جاء به الرسول الأكرم ﷺ وأهل بيته الكرام عليهم السلام، وبطبيعة الحال فإنّ كلّ صاحب قراءة يرى أنّه على صواب، وأنّ غيره على خطأ، وهذا ما يحول دون الوصول إلى أفقٍ مشتركٍ يتمّ التفاهم على ضوئه، وهذا يجتمّ علينا أن ننطلق من أسس عقلية مشتركة لا تختلف ولا تتخلف عند كلّ إنسانٍ بحسب الواقع، وإن اختلف فيها بحسب الظاهر والادّعاء؛ لتكون ملاكاتٍ يحتكم إليها؛ ومن ثمّ الاستعانة بما هو مسلمٌ من التراث الإسلامي لطرح الرؤية الإسلامية الحقّة.

5. النزعة الانتمايية العمياء

إنّ العرب عمومًا - والعراقيين خصوصًا - تعشّشت فيهم النزعة الانتمايية العمياء للعشيرة أو القومية أو الطائفة أو الحزب، وهذه الأفكار الانتمايية تؤثر بشكلٍ كبيرٍ على الفكرة المركزية المتضمّنة في (العقيدة) فكلّما ضعفت الفكرة المركزية تنامت النزعات أو الأفكار الانتمايية، والعكس بالعكس. من هنا علينا توجيه أنظار الناس باستمرارٍ إلى الفكرة المركزية (العقيدة) لاستبعاد الأفكار الانتمايية الضيقة، ولضمان رسوخ العقيدة الحقّة، وهذا في الواقع يتطلّب منا عملاً دؤوبًا وحملاتٍ تثقيفيةً واسعةً في هذا الصدد، ولا بدّ من تضافر الجهود كافّة من أجل تحقيق الغاية المنشودة، سيّما الجهد الحكومي الرسمي، ومن الآليات ضمن الخطة المعدة لحملات التثقيف هي إقامة ندواتٍ ومؤتمراتٍ ودوراتٍ مكثّفةٍ لتحقيق هذا الهدف.

6. عقدة النقص المعرفي

الكثير من مثقفينا يعاني من عقدة النقص المعرفي أمام النموذج الغربي، والسبب في ذلك هو تعلق الغرب في مجال التكنولوجيا والعلوم الطبيعية؛ مما جعل المتلقي في مجتمعاتنا يعتقد أن هذا مؤشر على تقدّمهم في مجالات المعرفة بكل أصنافها، ونرى في الواقع أن هذا التصور خاطئ؛ لعدم وجود ملازمة بين تقدّم الغرب مادّيًا وتكنولوجياً وبين تقدّمهم في المجال الفكري والرؤية الكونية، بل إنّ اهتمام الغرب المفرط في مجال التكنولوجيا جعلهم في شغلٍ عن التوجّه لمباحث الفلسفة والأديان، والثابت تاريخيًا أن الغرب انقطع عن تراثه الثقافي والفلسفي إبان عصر النهضة، إلى حين انبثاق نجم ديكارت الذي يعدّ أبا للفلسفة الغربية.

وهذا ما نأمل التأكيد عليه ولفت الأنظار إليه ضمن استراتيجيّة مشروعنا، من خلال كتابة مقالاتٍ وإقامة الندوات للمقارنة بين الفكر الغربي والفكر الإسلامي.

7. الوضع الأمني والسياسي

الفلتان الأمني في واقعنا والأزمات السياسية وما يستتبعها من تداعيات تؤثر بشكل كبير على استعداد الناس لتلقي أيّ مشروع فكريّ، فهذه العوامل من شأنها أن تجعل الناس في دوامةٍ لا تعرف ما هو الأصلح لها، حتّى تعيش حالة الإحباط، ويكون همّها الخلاص من واقع ملموس بأيّ طريقة، وليس الفكر - بحسب النظرة الاجتماعية الساذجة - حلًا لمثل هذه الأزمات؛ لذا لا بدّ من البحث عن أجواءٍ مستقرّة نوعًا ما من أجل طرح هذا المشروع.

8. الإمكانيات المادّية

مع توفر المادّة العلميّة والإعلاميّة فلا شكّ أن المخرجات لهذه المادّة تحتاج إلى إمكانياتٍ مادّيّة ضخمة، ونعلم أن الوضع المادّي للمؤسسة حرج، وهذا يتطلّب منّا أن نسعى مع الجهة الممولة للمشروع في تأمين ما أمكن من الإمكانيات المادّيّة لضمان سير المشاريع التفصيليّة المطروحة، وتنفيذ خططها حتّى لا يتعثّر المشروع.

9. القدرات والطاقات العلميّة

من المسلّم أنّ المشروع الفكريّ يحتاج إلى كادرٍ علميّ مؤهّلٍ للنهوض بمهامّه على الوجه والأهداف المطلوبة، وكلّنا يدرك ندرة المتخصّصين في المجال الفكريّ والعقديّ، ومع ذلك نعتقد أنّنا في مؤسّسة الدليل وفّقنا إلى حدٍّ كبيرٍ بتأمين مجموعةٍ من المتخصّصين ممّن يحملون همّ المشروع الفكريّ الإسلاميّ، ولكن لا زال هناك حاجةٌ إلى زيادة العدد نأمل توفيره في المستقبل القريب.

10. القدرات والطاقات الفنيّة والتكنولوجيّة

هناك شحّةٌ في القدرات والطاقات البشريّة القادرة على التعااطي مع الوسائل التكنولوجيّة بتخصّصٍ وحرفيّةٍ، من مبرمجين ومصمّمين وغيرهم، ومن المسلّم أنّ مشروعنا بحاجةٌ ماسّةٍ لهذه الطاقات من أجل ابتكار الطرق الإخراجيّة والتسويقية للمادّة العلميّة المنتجة في المؤسّسة على شكل مادّةٍ إعلاميّةٍ مستساغةٍ، ومن فضل الله - تعالى - تحقّق بقدرٍ يسيرٍ بمقدار ما لدينا من إمكانيّاتٍ مادّيّةٍ.

التحدّيات الخارجيّة:

يمرّ واقعنا الفكريّ والثقافيّ بأزماتٍ كبيرةٍ وإخفاقاتٍ متتاليةٍ؛ وكلّ هذا ناتجٌ عن هيمنة القوى الظلاميّة على وسائل التنمية البشريّة من التعليم والمراكز العلميّة والثقافيّة وما كنات الإعلام، وبهذا أصبح بمقدورهم التحكم بالواقع الفكريّ والثقافيّ، ولديهم الإمكانيّة على صياغة عقول الأجيال المتعلّمة والثقافة بصورةٍ يسهل معها السيطرة عليها وتوجيهها بما يخدم مصالحهم.

وهذا هو التحديّ الخارجيّ الأعظم، ولم يعد خافيّاً اليوم مشروع العولمة الذي اختزل كلّ المجالات الحياتيّة ضمن منظومةٍ محدّدةٍ، ومما يؤسف له أنّ الكثير من مثقّفيّنا ومؤسّساتنا - حتّى الإسلاميّة منها - استدرج إلى هذه الدائرة، وأخذ بالتعااطي معها بشعورٍ أو بغير شعورٍ، ففي المجال المعرفيّ يتفاخر البعض أنّه يكتب أو يترجم كتب ومقالات عصر التنوير والحداثة وما بعدها، وأصبحت كتبنا ومجلّاتنا

تزخر بالمفردات والأسماء الغربية، وما أكثر الاستشهاد بأسماء لمعت في سماء الغرب لا شيء إلا لشدة معاداتها للأديان، وحملها شعار التحرر من قيود الأخلاق والقيم، وكثير منهم متهمون بانتماهم إلى الماسونية العالمية، ولكن المؤسف أن نرى بعض مجلاتنا الإسلامية والشيعة اليوم وهي تغص بثرثراتهم الفارغة، فهناك بعض المجلات متخصصة بترجمة ونشر مقالات المفكرين الغربيين مع نقد باهت؛ لذا فإن كل ما ينشر إنما هو ترويح مجاني وإهدار للمال والجهود.

فالسبيل لمواجهة التحديات الخارجية هو أن نتوقف أولاً عن التعاطي مع أطروحات الغرب والترويح لها، وأن نعمل على تحصين مؤسساتنا التعليمية والثقافية، وترسيخ العقيدة الحقة وقيم الإسلام الأصيل، وترشيد الإعلام وتفعيل دور الرقابة الفكرية والثقافية؛ لتنقية الأجواء مهما أمكن من التلوث الثقافي.

ثانياً: الإمكانيات الأساسية:

1. نمتلك الفكر والرؤية الواقعية التي تعد أهم عامل في نجاح أي مشروع.
2. لدينا خطة نسير على وفقها.
3. نمتلك اسماً عظيماً ننتمي إليه، ألا وهو الإمام الحسين عليه السلام.
4. لدينا مجتمع يحمل عاطفةً وحباً فطرياً لأهل البيت عليهم السلام.
5. لدينا دعم معنوي مباشر من ممثل المرجعية الدينية العليا.
6. لدينا كوادر علمية ذوو خبرة عالية وتخصص في المجال الفكري العقدي، يمتلكون القدرة على التأليف والكتابة وإلقاء المحاضرات وإقامة الندوات والتعليم، والتنظير في مجال العمل المؤسسي، وهؤلاء بمثابة المخ والعمود الفقري الذي تركز عليه المؤسسة لتنفيذ مشروعها.
7. لدينا كادر إداري وإعلامي وفني متخصص يمتلكون القدرة على توفير

الخدمات والوسائل الكفيلة في إظهار المنتج العلمي.

8. لدينا إمكانية مادية توفرها لنا العتبة الحسينية المقدسة.

اقتراح:

بخصوص النقطة الأخيرة أقترح على الجهة الممولة تخصيص مشاريع استثمارية لرفد هذا المشروع والمشاريع الفكرية كافة، بمعنى أن يكون بإزاء كل مشروع فكري مشروع استثماري يخصص له كادر مرتبط بالمشروع الفكري نفسه، يتكفل توفير المستلزمات المالية دون الاتكال الكامل على موارد العتبة، وبهذا نؤمن أمراً مهماً لاستمرارية المشاريع الفكرية، وعدم تأثرها بالتذبذب المالي.

العنصر الثالث: خطة المشروع:

بعد تحديد الأهداف الأساسية المراد تحقيقها في هذا المشروع، والتي انبثقت من تشخيص ما يعانيه الواقع الفكري والثقافي - بشكل عام - من هستيريا وفوضى معرفية، استدعى ذلك اتخاذ القرار بضرورة قيام مشروع فكري ناهض، يحمل على عاتقه مسؤولية التصدي، ضمن رؤية واقعية قادرة على دحض الشبهات ومعالجة الإشكاليات الفكرية، وبحسب عقيدتنا فإن النموذج المثالي للرؤية العقدية التي تصلح لإعطاء حلول ومعالجات حقيقية منسجمة مع الواقع، هي الرؤية القائمة على أساس المنهج العقلي المنسجم مع القرآن الكريم وكلمات أهل بيت العصمة والطهارة عليهم السلام، الذين أثبت العقل مرجعيتهم.

لذا فإنه يتطلب منا تقديم خطة تحدد فيها المشاريع الكلية ومراحل إنجازها وآليات تنفيذها. والآلية الرئيسة التي نعتمدها في تنفيذ خطتنا هي إنشاء مؤسسة ذات هيكلية متماسكة، تتألف من كادر علمي متخصص بالعقيدة بكل مجالاتها، وكادر إداري وإعلامي تقع على عاتقه مسؤولية تهيئة متطلبات العمل العلمي ومستلزمات إخراجه بالشكل المناسب، وتسويقه ضمن خطط مدروسة.

والخطة تطرح ضمن المجالات الثلاثة التالية:

1. مجال التحقيق والبحث العلمي.

2. مجال التعليم.

3. مجال التبليغ والإعلام.

المجال الأول: التحقيق والبحث العلمي

إن طبيعة مشروعنا الفكري تفرض على المؤسسة طابعاً علمياً تحقيقياً، يعدّ الأساس والمنطلق للمشاريع الأخرى التي تتبنّى المؤسسة تنفيذها ضمن خطتها العامة.

فالتحقيق العلمي هو الأداة الرائدة في صياغة رؤية متكاملة منسجمة تعبّر عن النظام العقدي الذي ينبغي الإيمان به والعمل على وفقه، وليس ثمة ما يمكن التعويل عليه - في مقام دراسة الرؤى المختلفة وتقييمها وفرزها بنحو موضوعي - غير الأسلوب العلمي التحقيقي.

على هذا الأساس ارتأى القائمون على هذا المشروع أن يكون (التحقيق والبحث العلمي) قوام المؤسسة الذي يعدّ رصيدها ومصدر قوّتها الجانب التحقيقي؛ ولذا تمّ تشكيل شعبة خاصة للبحوث والدراسات ضمن هيكلية المؤسسة؛ للقيام بهذا الدور المهم والضروري، وقد تمّ ترتيب وحداتها ترتيباً منطقيّاً يتناسب مع الترتيب الموضوعي للأحكام العقدية.

منهجنا التحقيقي:

تختلف المناهج المعرفية المعتمدة في استنباط الأحكام العقدية وتحقيق مسائلها بحسب الأدوات المستخدمة في عملية البحث، فهناك المنهج التجريبي الحسي، والنصي النقلي، والكشفي السلوكي، والبرهاني العقلي، واختلفت المدارس الكلامية والفلسفية تبعاً لهذا الاختلاف المؤدي - بطبيعة الحال - إلى رؤى فلسفية وعقدية مختلفة، ونحن لسنا معنيين بالمدارس الفلسفية والكلامية، ولا يهمننا مقدار

اختلافهم بقدر ما يهتمنا مدى التزامهم بالمنهج الواقعي في تحقيق المسائل العقدية.

ومنهجنا المعتمد في مؤسّسة الدليل هو المنهج العقلي، ولسنا نعني من المنهج العقلي الاقتصار على معطيات العقل المجرد وما تجود به البراهين المنطقية من دون الاستعانة بالأدوات المعرفية الأخرى، وإنما نعني بالمنهج العقلي ما يكون العقل فيه أساساً وحاكماً في تقييم المناهج المعرفية ومعطياتها، والاستفادة من الأدوات المعرفية بأنواعها كافة، وكلّ حسب دائرة موضوعه، فالأحكام الحسية (دائرة المحسوسات) نرى أن الحاكم فيها العقل ولكن بواسطة الأدوات الحسية، وأمّا أحكام الحس الباطن أو الكشوفات العرفانية فالعقل هو الحاكم بواسطة ما يسمّى (القلب) في اصطلاحهم، وكذا الأحكام القانونية التشريعية، والأحكام العقدية الجزئية ليس للعقل طريق لها سوى النصوص القانونية أو الدينية، بمعنى أن العقل هو الذي يمنحها الحجية، ويسمح باعتمادها والجري على طبقها؛ لأنّ العقل منقاد إلى مصدرها قهراً بعد ما ثبتت له وفق رؤيته الكونية أنّ له هذا المقام وتلك الشأنية.

وأما الأحكام العقدية الكلية فليس ثمة واسطة للعقل في إدراكها، وإنما يدركها بنفسه مباشرة، نعم يمكن أن يكون هناك منبهات من النصوص الدينية أو غيرها.

إذن منهجنا التحقيقي، الذي يرى القائلون على المؤسّسة اعتماده في مقام البحث والتحقيق هو المنهج العقلي بالوصف الذي تقدّم، وهذا المنهج محلّ قبول واعتماد من أغلب أساطين متكلمي مدرسة أهل البيت عليه السلام، هذا في مقام الثبوت، وأمّا في مقام الإثبات والجدل والإقناع، فيمكن الاستعانة بكلّ الوسائل التي تقرب وجهة النظر والمعتقد إلى ذهن المخاطب.

مشاريع هذه الشعبة على ثلاثة أصناف:

1. المشاريع طويلة الأمد:

وهي المشاريع الأساسية التي لا تقلّ مدّة إنجازها عن سنتين، ويتمّ العمل عليها بشكل متوازٍ من قبل الواحدات كافة، وتتمثّل في الموسوعات والكتب الكبيرة نسبياً، ومخاطبتها الرئيسي المتخصّصون والنخب.

2. المشاريع متوسطة الأمد:

وهي المشاريع التي لا تزيد مدة إنجازها عن السنة، وتكون على شكل كتب متوسطة الحجم أو كتيبات أو مجلّة، بحيث لا يزيد عدد صفحاتها عن مئتي صفحة، ومخاطبها المتخصصون والنخب والمثقفون.

3. المشاريع قصيرة الأمد:

وهي المشاريع التي لا تزيد مدة إنجازها عن الثلاثة أشهر، وهي عبارة عن الكراريس لا تتجاوز عدد صفحاتها عن الخمس والعشرين، ومخاطبها عامة المثقفين.

المجال الثاني: التعليم

ضمن الرؤية العقدية التي تتشكّل ملامحها في المجال الأول، تبرز ضرورة توفير آليات تؤمّن وصول هذه الرؤية للفئات المستهدفة، ويعدّ التعليم - بدون أيّ منازع - العنصر الأهمّ في تأمين وصول الأفكار وترسيخها في ذهنيّة المخاطبين، بل ومن أكثر الآليات الفاعلة والمؤثرة في تكوّن قناعات الناس وسلوكياتهم.

فمجال التعليم الذي تنشأ في أحضانه عقول الأجيال وتنمو على مائدته كفاءات المجتمع وقياداته، له الدور الأبرز في عملية صياغة الشخصية المجتمعية؛ لأنّه يمثل كمّاً تراكمياً من المفاهيم يتلقاها المتعلّمون منذ نعومة أظفارهم حتّى كهولتهم؛ لذا فإنّ التعليم هو من يرسم لهم سلوكيّة تفكيرهم الذي ينعكس على مجمل تعاطيهم مع قضاياهم المختلفة وبلورة مواقفهم.

ومن هنا ينبغي الالتفات إلى أنّ الأمن الفكري يتأثر سلبيّاً وإيجاباً بالممارسة التعليمية والمنهج الذي يتّبع في التعليم، فالذي يريد رسم استراتيجية الأمن الفكري المجتمعي عليه أن لا يغفل بحالٍ من الأحوال الجانب التعليمي والمنهج المتّبع في هذا المجال، بل لا بدّ من البدء بدراسة المفردات التعليمية، سيّما مادة

الدرس الديني من حيث المنهج والمضمون، وطبيعة الأساليب المتبعة في إيصال تلك المضامين.

ومن ثمّ العمل على تنقيتها، وتعديل المنهج أو تبديله بما يتناسب والأهداف التي منها صياغة الفكر العقديّ والرؤية الفلسفية التي يراد غرسها في أذهان الجيل المتعلّم، وإلاّ سوف تنمو الشخصية المتعلّمة بنحوٍ مشوّهٍ تعيش الازدواجية في كلّ مفاصل حياتها.

فمن كان يهدف إلى بناء نظامٍ مجتمعيّ يرتكز على فكرة مبدئية المادّة وأصالة المنفعة المادّية ومحوريّة اللذائذ الحسّية، فإن ما يناسبه هو تكريس حالة الحسّ والاتّكاء على المنهج التجريبيّ والاستقرائيّ؛ باعتباره الطريق المؤدّي إلى تحصيل تلك الأهداف المنسجمة مع رؤيتهم.

وأما من يهدف إلى تشييد نظامٍ قائمٍ على أساس أنّ الواقع أعظم من المادّة، وأنّ الأهداف تتجاوز أفق المنافع المادّية، فعليه أن يبحث عن منهجٍ يؤدّي إلى هذه الرؤية وتلك الأهداف؛ لأنّ المنهج الحسّيّ التجريبيّ لا يفي بهذه المطالب؛ وأنّ يعتمد إلى صياغة المضامين وأساليب إيصالها بما ينسجم مع ذلك.

306

والمنهج الذي تقوم على أساسه عمليّات التفكير في الواقع هو ما ينبغي التركيز عليه ومعالجته، وبإصلاحه يسهل إصلاح أو بناء المنظومة الفكرية بالنحو المطلوب، وتنشأ الشخصية وفق المعادلات السليمة؛ وستكون بالتالي ذات تأثيرٍ إيجابيّ فاعلٍ في الحركة التكامليّة للمجتمع.

بيد أنّ الناظر في الواقع التعليمي لبلداننا العربيّة والإسلاميّة - لا سيّما التعليم الدينيّ - يرى بوضوح حالة الهزلة وفقدان بوصلة الهدف، وكأنّ المناهج الدينيّة كتبت لإيصال رسالة واحدة، وهي أنّ هناك شيئاً اسمه الدين، ولكن ما هي حقيقة هذا الدين؟ وهل هو علمٌ أو ليس بعلمٍ؟ وهل له منهجٌ في إثبات مسائله؟ وهل لمنهجه قيمة علميّة؟ كلّ هذه الأسئلة لا يجد المتعلّم أجوبة عنها؛ الأمر الذي يؤثر سلباً على بناء الشخصية الفكرية بل والعلمية، ويجعلها تعيش حالة من الازدواجية، فمن

جهة العلوم الطبيعية التي يدرسها المرء يرى أنها تخضع لمعيار الحس والتجربة وهو منهج رصين في إثبات الواقع المحسوس أو المادّي، ومن جهة مسائل الدين يرى أنه ملزم بالتصديق بنصوص يكون الطريق إلى مؤدّاها شيء اسمه الوحي، وليس لهذا الوحي طريق حسي، ولا يقع تحت التجربة لكي يتعاطى مع المعارف الناتجة عنه، فمسألة الإيمان بتلك المعارف تحتاج إلى طريق غير الحس والتجربة، وأي طريق آخر ليس له قيمة علمية بنظر المتعلم، خصوصاً وأنه قد تعلّم منذ الصفوف الأولى - في درس العلوم بالتحديد - أن العالم عبارة عن وجودات أربعة لا خامس لها (الجماد، والنبات، والحيوان، والإنسان)، وليس ثمة وسائل إدراك لهذه الوجودات غير الحس والتجربة؛ فلم يعهد منهجاً علمياً يتمّ تحصيل المعارف به غير الحس والتجربة؛ لذا فإنّ أي فكرة وراء هذا تعدّ خروجاً عن الضوابط والمعايير العلمية حسب منظاره.

فمفردة الدين - في الواقع - أقحمت في التعليم المدرسيّ دون دراسة مسبقة وبدون تحديد هدف استراتيجي، ويبدو أنّ سبب طرح الدين كمادة علمية جاء لإرضاء المجتمعات الإسلامية؛ ليرسلوا أبناءهم ويتقبّلوا المشروع التعليمي الغربي الذي يهدف إلى نشر النزعة المادّية والمنهج الوضعي، والقضاء على الرؤية الدينية والقيم الإنسانية العليا.

ولأنّ الدين أقحم بشكل غير مناسب بين المواد العلمية في المدارس الأكاديمية؛ فقد أصبح مادة هجينة غير منسجمة مع النظام المدرسي؛ الأمر الذي جعل هذه المادة مصدر إزعاج للمتعلّمين وليس لها قيمة ولا أية جاذبية؛ ولذا نجد أنّ الذي يكلف بتدريس التربية الإسلامية لا يكون بالضرورة متخصصاً، ولا ضرورة لإيمانه بالدين، وكثيراً ما شاهدنا وسمعنا أنّ هناك من يدرّس التربية الإسلامية ولديه نزعة ماركسيّة مادّيّة، وقد لا يؤمن بوجود إله فضلاً عن الدين، وليس من المستبعد أنّ ثمة نوايا مسبقة لكل هذه الممارسات؛ وذلك لإظهار الدين بصورة مشوهة هزيلة، لا يعتنقه إلا المتخلّفون الذين لا تهّمهم المعايير العلمية.

والمشكلة تكمن - من وجهة نظرنا - في عدم وضوح الرؤية لدى المتصدين

لكتابة المناهج الدينية في المدارس الأكاديمية، والشاهد على ذلك هو عدم تفريقهم بين الدين كطقوس ومواعظ وتعاليم ينتفع بها المؤمنون، وبين الدين كعلم له معياره ومنهجه الرصين في إثبات مسأله، وله علم آلي يتقدم عليه ويتكفل إثبات مبادئه.

فما يطرح اليوم في المدارس عبارة عن مواعظ وطقوس لا يجد المتعلم فيها جاذبيّة، ولا يحفظها إلا لأداء الامتحان ونيل الدرجة، فليس لما يطرح أية علاقة بالعلم الديني؛ لافتقاره أهم العناصر المقومة للعلم، ألا وهو المنهج المتبع في إثبات مسأله.

فالمناسب للتعليم المدرسي الأكاديمي هو أن يكون التعليم الديني علماً معيارياً يتم فيه إثبات مبادئ الدين ومسأله، وهذا ما يتطلب تشخيص المنهج في مراحل التعليم الديني كافة.

وفي الحقيقة لدينا رؤية مقترحة في التعليم الديني، وهي أن تكون مادة التربية الإسلامية على مستويات ثلاثة هي: التربية الفكرية، والتربية الدينية، والتعليم الديني.

المستوى الأول: (التربية الفكرية)، وهذا يعدّ من أهم المستويات على الإطلاق، حيث يدرس الطالب فيه أصول التفكير وقواعده ومناهجه، وبنحو يتناسب مع كلّ مرحلة عمرية؛ وذلك لتعريف الطالب أنّ المنهج العلمي الموصل للحقائق ليس منحصرًا في المنهج التجريبي الحسي؛ تمهيدًا له لقبول المسائل الإلهية وتفاصيل العقيدة، ومن الخطأ الفادح أن يدرس الطالب العقيدة والدين قبل أن يدرس أصول التفكير ومناهجه؛ لأنّه سوف يكون بعد ذلك أحد شخصين: إمّا مفرط متزمت متعصب، أو مفرط متنكّر للدين وزاهد فيه، والسبب ما أشرنا إليه؛ لأنّ الطالب إمّا أن يتشبّب بما تلقاه تقليديًا فيعيش الانغلاق ولا يتحمّل أي نقاش فيما اعتقده، وإمّا أن يتمسك بالمعيار التجريبي الحسي والمنطق الوضعي؛ فيستخف بمسائل ما وراء الطبيعة، ويعدها قضايا ليس ذات معنى، ولا قيمة علمية لها.

لذا ينبغي أن تبدأ التربية الفكرية من المرحلة الأولى وتستمر إلى الأخيرة، وأن يلزم الطالب بامتحانات فيها؛ لأنها المادة الخام والأساس لبناء الرؤية الفكرية العقدية بعد ذلك.

المستوى الثاني (التربية الدينية): وهي عبارة عن النشاط الديني والممارسة العملية للدين، وتشمل الأخلاق والعبادات والنشاطات القرآنية من حفظ وتلاوة. وإن التربية الدينية لا بد أن تستمر في طول المسيرة التعليمية من المرحلة الأولى إلى المرحلة الأخيرة في الإعدادية، ويفضل أن لا يلزم الطالب بامتحانات، بل يكون ضمن مسجد المدرسة ويشرف عليه أحد المعلمين أو أحد من رجال الدين، المهم أن يكون المشرف مرشدًا دينيًا وخلوقًا.

المستوى الثالث (التعليم الديني): يدرس الطالب في هذا المستوى كيفية الاستدلال على العقيدة وأحكامها، ومصادر الشريعة وأحكامها، وأصول التفسير وأحكامه، كل هذا يعلم بنحو يتناسب وكل مرحلة عمرية.

والتعليم الديني يبدأ من مراحل متأخرة نسبيًا كالمرحلة المتوسطة مثلاً؛ لأنها تحتاج إلى مقدمات يطوئها الطالب في التربية الفكرية، فهي مرحلة صعبة على الطالب المبتدئ مهما بسّطت، ولا بد أن يكون فيها امتحانات.

ينبغي الإشارة هنا إلى ضرورة تجنب إقحام النصوص الدينية بدون منطق فهم النص؛ لأنه يؤثر سلبًا على البناء الفكري للمتعلم، فمع كون المنهج التعليمي المدرسي قائمًا على الحس والتجربة، لا ينفع أن نقحم النصوص الدينية؛ لأن الطالب لا يأخذها إلا بنحو تقليدي ساذج، ولا يرى في نفسه بحسب الواقع إيمانًا بهذه المعارف بقدر إيمانه وتصديقه بالمعارف الحاصلة لديه من طريق الحس والتجربة، نعم قد يتعاطف ويتعصب للمعارف الدينية لأنها تمثل رمزية معينة في نفسه؛ كونه توارثها من آباءه وممن يحبهم ويرتبط بهم ارتباطًا عضويًا، ولكن في المحصلة قد يصبح هذا النمط وبالأعلى على مجتمعه، ولعلنا نشاهد الكثير من هذه النماذج في ساحتنا العراقية، من الذين هم نتاج وضحية الانحدار المنهجي في التعليم.

فإذا ما أردنا إيصال المعارف الحقّة التي ترتبط بملوراء الطبيعة، فعلينا أن نوجّه ذهن المتلقّي إلى تلك الجهة من خلال بناء عمليّة التفكير لديه على وفق المنهج العقليّ الواقعيّ، ضمن إطار (التربية الفكرية) التي أشرنا إليها سلفاً، بعد ذلك لا نحتاج إلى عمليّة تكثيف النصوص الدينيّة، بل إنّ المتعلّم سوف يصل بشكلٍ طبيعيٍّ ومنهجٍ إليها.

من هنا ندعو إلى ضرورة إعادة النظر في التربية الدينيّة، وأن نطلق مشروع التربية الفكرية كمقدّمةٍ للتربية الدينيّة والإسلاميّة؛ ليتعلّم الطفل من أوّل دخوله المدرسة أنّ الحسّ واحدٌ من مصادر معرفته، وليس هو المصدر الوحيد، وقد وضعت هذه الفكرة قيد الدراسة الجدّيّة في مشروع مؤسّستنا الواعد.

ونهب بالمعنيّين وأصحاب الشأن أن تكون لهم وقفةٌ جادّةٌ لإعادة النظر في مفردة التعليم الدينيّ؛ ليتسنى طرحه ضمن رؤيةٍ واقعيّةٍ وفي قالبٍ علميٍّ متينٍ؛ ليكسب ثقة المتعلّم أوّلاً ويحظى باحترام المعلّم ثانياً.

المجال الثالث: الإعلام

تعدّ وسائل الإعلام - بكلّ أشكالها المرئيّة والمسموعة والمقروءة - من أهمّ آليات البناء الفكريّ والثقافيّ، وهي تسهم بشكلٍ كبيرٍ وفاعلٍ في بلورة قنوات الناس وتشكيل ثقافتهم، فمن الممكن أن يستغلّ هذا العامل الحيويّ بصورةٍ إيجابيّةٍ في تحقيق أهدافٍ إنسانيّةٍ ساميةٍ، وفي الوقت ذاته يعدّ عامل الإعلام من أخطر التحديات تهديداً للمجتمعات، وأقدرها على زرع الفوضى وعلى زعزعة الأمن الفكريّ والاجتماعيّ، ولا يمكن الوقوف أمام هذا المارد إلّا من خلال مشروع تأهيل المجتمع فكريّاً وعقديّاً، وإيجاد حصانةٍ ذهنيّةٍ، وهذا ما نطرحه ضمن مشروعنا الواعد بعنوان (التربية الفكرية).

فالنافذة التي يصعب غلقها ومواجهتها في إطار الصراع الثقافيّ هي نافذة الأعلام؛ ولذا تسعى حكومات الدول المؤدلجة وفق رؤى دينيّة أو فلسفيّة معيّنة إلى اعتماد سياساتٍ تعسفيّةٍ وممارساتٍ قهريّةٍ كمحاولةٍ لاستقرار الأمن الفكريّ الذي ينسجم

مع سياستها، وتعيش حالة التوجس والتوتر من شيء اسمه (الإعلام الحر)، وتحاول بكل جهدها السعي للهيمنة على وسائل الإعلام ومصادره، وترصد ميزانيات ضخمة لإنشاء مؤسسات ومراكز إعلامية خاصة بها؛ لأنها تدرك مدى خطورة هذه الوسائل وما تخلفه من آثار على أمنها الفكري والاجتماعي، فتري أن هذه الحكومات لا تفتأ محاولة منع وغلق المنافذ الإعلامية الخارجة عن سيطرتها، والتي قد تأتي رياح التغيير الفكري من خلالها فتؤدي إلى تغيير نمط الحكم والسلطة.

وعلى هذا فمن الضروري أن يكون لهذا المجال عناية خاصة، وأن لا يهمل مجال من الأحوال في إطار رسم استراتيجية الأمن الفكري والتأهيل العقدي الذي نسعى إلى تحقيقه، فالمنطق يحتم علينا استثمار هذه الوسيلة بأقصى درجة ممكنة، وأن نرصد جزءاً كبيراً من إمكانياتنا لذلك، كما وينبغي لنا أن نبني خبرات علمية إعلامية قادرة على التعاطي مع هذه الوسائل؛ من أجل تحقيق أهدافنا وطموحاتنا المشروعة.

وهذا ما تم إقراره فعلاً ضمن خطة المشروع، ووضعت جملة من الأفكار والرؤى الناضجة لإنجاز أعمال إعلامية من شأنها نشر مضامين المشروع الفكري العقدي بصورة فنية لائقة وجذابة، ومواجهة الإعلام المضلل وفضح مخططاته بصورة ذكية مدروسة.

العنصر الرابع: آليات التنفيذ:

من أجل ضمان تنفيذ المشروع وتحقيق أهدافه وفق الخطة المرسومة لا بد من توفير عدة عناصر تعدّ الآليات الكلية للتنفيذ:

1. العنصر العلمي:

يحتاج تنفيذ المشروع إلى كادر علمي متخصص في المجال الفكري العقدي، قادر على كتابة البحوث وتحقيق التراث العقدي، ومخاطبة الجمهور في الندوات والمؤتمرات.

2. العنصر الإداري:

يحتاج المشروع إلى كادر إداري ناجح يقوم بمهمة تسهيل الإجراءات الإدارية للعاملين كافة؛ من أجل ضمان سير العمل دون تلوّك.

3. العنصر الإعلامي:

الإعلام أداة إظهار للمنجز بأفضل وجه، وطريق لترويج المشروع بين الأوساط المستهدفة، وهذا أمر ضروري لحيوية المشروع وفاعليته جماهيريًا.

4. العنصر المالي:

كل العناصر المتقدمة لا يمكن تفعيلها بدون توفير عنصر المال النظيف؛ ولذا نرى لزامًا تحديد الجهة الممولة للمشروع.

الخاتمة: توصيات

توصيات المشروع نوجّها إلى فئاتٍ مختلفة:

1. نرجو أن يبادر المعنيون في مجال التوعية الفكرية والثقافية إلى إقامة مؤتمرات خاصة بالأمن الفكري.
2. نأمل أن يقوم المسؤولون في مجال التعليم بإعداد لجنة خاصة تحمل على عاتقها مسؤولية دراسة المفردات التعليمية في المجال الفكري والديني، وكشف الخلل فيها.
3. نقترح تشكيل لجنة مؤلفة من خبراء متخصصين في مجال الفكر والعقيدة والتربية، تقوم بكتابة مناهج تعليمية وتربوية في المجال الفكري العقدي.
4. نقترح إقامة دورات وورشات خاصة بالتربية والتعليم الديني العقدي؛ بناءً على ما ذكر في المشروع، وينبغي أن يكون المشاركون فيها من الكوادر التعليمية والتربوية، لا سيما المعنيين بالتعليم الديني، وذلك للاستفادة منها في مجال التعليم.
5. ندعو إلى إقامة ندوات وملتقيات لنشر مشروع التأهيل والتعليم العقدي في أوساط المثقفين والناشطين في المجال الإنساني.
6. نرى ضرورة الاستفادة من وسائل الإعلام بأقصى درجة ممكنة؛ من أجل الترويج للثقافة العقدية وفق المنهج المذكور؛ لكي يصبح ثقافة عامة في أوساط المجتمع.
7. نأمل من القائمين على المشروع والعاملين فيه الجِدَّ والإخلاص لتحقيق الأهداف النبيلة التي تضمّنها المشروع.

الخلاصة الإنجليزية

.....

10/11

10/11 10/11 10/11 10/11

3 – Persuasive dialectical approach: the basis of this approach is reason too. It seeks the facts for its own sake, and provides clear, irrefutable arguments and proofs that make opponents objectively accept and acknowledge them. We have also offered an elaborated discussion on its fields in the question of monotheism, administration of the Creator, knowing the prophet, and believing in him, and so on.

4 – Story and its method has active role in rooting and establishing of faith, through its psychological and emotional impact on human soul. The Holy Qur'an has given to story a great importance in this concern. So, has come the stories of Prophet Noah, Abraham and David to confirm this purpose.

narrative approach, which has so many divine lessons and examples. The result of this study is to get to the fact that the Qur'an has rooted in man certain beliefs that form the basis of the faith in Almighty Allah.

As to the term of Qur'anic approach included in this study, we mean by it our understanding of the method and the way which the Holy Quran followed through its holy verses, to consolidate and root faith in the soul of man. The method used in these verses may be to raise reason, common sense, or persuasion, so that man may get to know well Almighty Allah, know His prophets and messengers, and know resurrection and the Afterlife. And so on in the rest of the doctrinal system.

The Holy Quran has given to faith a great role in man's life, and deepened in the human soul certain methods that man can follow with light and guidance. Our study tries to show these methods and define their applications through Quranic verses and exegetic views.

Here, we brief the methods as the following:

1 - Innate approach: its reference to the general fundamentals of religion concerning the oneness of Almighty Allah. We have talked about the important applications of this approach through phenomena leading to it, such livelihood, knowledge of the unseen, and so on. And all of them are in harmony with this approach. They take man to believe in his Lord and Creator.

2 - Rational approach: this approach may be the most important one in the consolidation of faith. Surely, the main axis for the belief in Allah, prophethood, and the afterlife is reason. So, reason, as a criterion, is present throughout this study. We have discussed its important role in believing in the maker of life, prophethood, and resurrection, through Qur'anic applications and their analysis according to reason.

Qur'anic approach to rooting of Faith

Applied analytical study

Yahya Aal Dukhi

Summary

In this study, we discuss the Qur'anic approach that establishes faith in man, by offering the tools that form the Quranic approach or that the Quran has used

It is the approach of common sense, reason, debate and story. So, our study discusses these methods objectively and scientifically, and shows the applications of every approach taking them from the Qur'an itself. After defining common sense, we deal with its applicable area, such as the phenomena of livelihood, life and death, and Knowledge of the Unseen. These areas cause to man an obsession that drives him, by common sense and conscience, to believe in the oneness of Allah. So is the rational approach. Reason in the Qur'anic and Hadith texts is the implicit authority, while prophets are the explicit authority. Reason, for man, is the tool of thinking, and the measure of distinguishing between good and evil. In fact, the realizing of all good is done by reason. We have defined reason and mentioned its applications, including the belief in the Wise Maker and Administrator, and the belief in prophethood and afterlife, and so on with the rest of the other approaches, such as debate which is just a goal and purpose, but not a means to get to the right and distinguish it from falsehood. Then comes the historical

when they fabricated the theory that said it was illegal to rise against unjust rulers. This theory had given oppressive rulers immunity in the face of any revolt against them that lasted for more than a thousand years. With this theory, they numbed the Umma and stopped its progress and development, until it has reached what it is in nowadays of backwardness and decline.

The Second is the danger of the method they follow in their reasoning. It is the method of selective ijtiḥad based on selecting certain evidences to produce such a dangerous theory. And all of that comes under the argument of ijtiḥad, which is also the most dangerous theory known to Islamic thought at all; because it is the only tool they have adopted to tear up religion and break up the Umma in the name of religion and the name of legality of ijtiḥad, where the Umma is still paying the price of this deadly theory with its animosity and disgusting sectarian wars.

In spite of the extinction of the Murji'ah as a theologian sect, and, in fact, the extinction of deferment thought in general, we see that there are ideas spreading from time to time in our nowadays societies, having the impressions of this thought and its extensions that separate faith from behavior, like the thoughts spread among the youth, especially in schools, universities, and open societies, that call for the unnecessary of committing to religious obligations, under the pretext that purity of heart makes man in no need of committing to those obligations, being unaware of the role of faith and behavior in spiritual perfection and moral progress for man. In fact, faith and behavior are two wings with which man does fly to the ranks of perfection. So, true faith can change the entire course of man's life, and lift him from the bottom of material life to the top of moral height.

The Relation between Faith and Behavior

The doctrine of modern deferment as an example

Safa'uddin al-Khazraji

Summary

This study deals with the relation between faith and behavior, showing its kind, discussing the mutual effects, and defining the position of this relation in the cognitive system of Islam, and its influence in moral progression and spiritual perfection of man, which may take him to the position of full monotheism (essence, attributes, and actions). The study also discusses the negative side of the phenomenon of separation between faith and behavior.

321

Perhaps the most dangerous of these intellectual trends is that which the Murji'ah believe in, because it would politically justify the rulers' injustice and oppression on the one hand, and socially will spread in the Muslim society moral degeneration and behavioral deviation on the other hand. The Murji'ah – whether we say it is a political creed assuming religious faith, or it is a doctrinal creed whose thought has been employed for politics – call for the separation of faith from behavior, and believe that faith and belief in the two testimonies (shahadatayn) are sufficient, no matter how deviated man is in his behavior.

There is no doubt how dangerous this Umayyad thought is from two sides:

The first is that it justifies deviation and considers it legal in the name of religion, just as the Umayyads made injustice legal in the name of religion,

Integral Approach And Ontological Vision

Salih Al - Waeli

Summary

This article offers a serious analytical study of systematic thinking process to get to the highest universal facts, which are called as the universal vision or philosophical vision that constitutes man's cognitive belief about this existence. The aim of this study is to offer a view on positive methodological behavior in the process of building the doctrinal system by making use of all cognitive tools, and to make the most use of its data in proving the existential realities, and provide a real discussion of the contradiction between them. We also try, in this study, to get to a clear vision in making the cognitive tools integrative and not destructive, through the reference to their only authentic source, which is reason; the absolute scientific perceptual dominating tool in all levels of thought.

Through the various tools of knowledge, we can define the paths of making the universal doctrinal vision. In the first rank of faith, we have only the judgments of reason independent of any other tool; otherwise, we are faced by the imperatives of period, sequence, and the impossibility of getting to required certainty. As to the second rank, we can depend on two tools; the first is sense to prove the claim of prophethood by seeing the miracle or relying on recurrent traditions, and the second is to depend on text in proving the supernatural world in details. However, all that should be under the shade of reason and its judgments, for any other tool has no independence in any judgment; because they all depend, in their authenticity, on reason.

First Doctrinal Necessity

Reza Berenjkar

Mahdi Nusratiyan Ahour

Summary

The question of first doctrinal necessity is one of the most controversial issues in theology. The books of theology have discussed it and raised the question about it among all other doctrinal obligations. This matter has turned into a controversial topic, taking a very scope that every scholar has come to offer his own vision about the first doctrinal necessity.

From the most important theories in this study are: doubt, intent and will, consideration and reasoning, and the knowing of Allah. So if it is meant by first doctrinal necessity the first according to the original meaning, then it must be said that one of its evidences is the knowing of Allah. But if first is meant to be the first in any case, then it is meant to be the first doctrinal necessity. Thus, if we believe in innate and heartfelt knowing of Allah, then the belief in Allah and having faith in Him will be the first necessity.

So, any way and any philosophy in life must be built – like it or not – on a particular type of belief, view, and evaluation of existence, and on a special type of interpretation and analysis. To each principle, there is a specific impression and a certain pattern of reflection on the universe and existence. And this is the basis and intellectual background of that principle. This basis and that background is usually called the "universal vision". Every one of religions, laws, principles and social philosophies depends on a particular universal vision, and all the goals that some principle proclaims and calls people to keep to, all the methods it assigns, all the obligations and forbidden acts that it issues, and all the responsibilities that it founds are not but essential and necessary consequences of the universal vision that forms the main basis for that principle.

The Role of Faith in Building Ideology

Kamal Mass'oud Thabih

Summary

Seeking perfection – which is inseparable from man who tries to find his self and his real association – does only come under a universal vision, to which human reason appeal in founding an ideology that contributes to diagnosing the beginning and the end of his movement; because of the nature of the growing relationship between what exists and what should exist. Man cannot find his real identity and solve the cognitive question – where from, where to, and wherein – except under the existential and cognitive realism of the divine universal vision (faith), which in turn is considered as the basis for the construction of judgments, ethics, and law, and which reflects the firm coordination between the doctrinal dimension and the practical dimension. Hence, this article comes to shed light on the role of the divine universal vision (faith) in establishing the ideological vision by studying extraneous conceptual notions to form the cognitive orientation of the article through the two most important axes that are inseparable from all their joints: the universal vision and the ideological vision, and then to move on to discussing the universal vision issues, in terms of real theological issues; and then according to that, to divide the universal vision into divine and material visions. After that, we come to the generative role between the divine universal vision and the ideological vision. Then, we end the study with discussing the cognitive introduction and approach used in it.

It can be said that there are standards and measures acceptable to the wise about the distinction between true faith and false faith. Here are they:

1. the measure of sound reason
2. the measure of common sense
3. the measure of internal compatibility and harmony of faith
4. the measure of scientific results required and expected from faith

Therefore, every human being and every free scholar must apply these standards and measures to his idea and belief, and if his belief is consistent and applicable to these four criteria, then his faith will be true; otherwise, he should reconsider his faith without any fanaticism and obstinacy and make it in accordance with these criteria. In fact, the truthfulness of faith is not limited to these four criteria, but what we have mentioned are the most important of them.

impossible for contraries to meet together.

One of the most important studies in “Epistemology” is to find the standard to distinguish true knowledge from false knowledge. So, is there a criterion or criteria for evaluating human knowledge or not?

The answer to this very important question distinguishes between the sophistic current – and skepticism – which denies any criterion and standard of knowledge, and believes in the relativity of knowledge and the denial of any certain absolute knowledge; and between the current that focuses on the existence of a standard and measure in human knowledge.

In this article, we try to answer the following question: How do we distinguish between the true, correct faith and the false, incorrect faith?

Here, we should distinguish between two questions:

1. What is the standard for faith truthfulness and falsehood?
2. How do we distinguish between true faith and false faith?

There is a critical difference between the two questions; the first question generally looks into criteria and standards to differentiate between correct and incorrect knowledge, and suggests several things through which we can know true beliefs and false beliefs, whereas the second question is related to the application of standards to the evidences; it means that after knowing the general criteria for practically differentiating between true and untrue beliefs, how do we apply those standards to our beliefs to distinguish the true ones from the false? Logic undertakes this task and helps man in the application of standards to evidences, and guides him to see which is true and which is not.

The subject matter of our study in this article is the answer to the first question. That is to say, we want to shed light on the criterion of truth and falsehood in general, and look for standards and measures that may help us to distinguish true faith from false faith.

Standards of the Validity of Faith

Mustafa Azizi

Summary

Faith is the cornerstone of religious knowledge; for on which all moral values and individual and social behaviors depend.

If faith is true, all what is based on it will be true, and if faith is corrupted, all that is based on it will be corrupted too. So, we must know acceptable standards and fully considered criteria in whose light we can distinguish between true faith and corrupted faith.

In this article, we have discussed several criteria and standards to distinguish the right from falsehood in beliefs, including: the appropriateness of faith for common sense, its aptness to sound reason, the compatibility and internal harmony between the elements of doctrinal system, and the compatibility of faith with the scientific results required.

Since this study depends on preliminary principles and studies, we have discussed, before showing the criteria, the doctrinal issues and their purposes, in order to reach the desired result.

If we realize that a part of man's beliefs is wrong and incorrect, and the remaining part is true and correct, then there must be some standards and criteria to distinguish true faith from untrue faith; in order to know the truthfulness of one of them and the falsehood of the other, since it is

used by evildoers and the unjust to achieve their interests and goals, and thus, their consequences would be against the happiness of mankind.

Fourthly: the science of faith is the best and most important among all sciences; for it concerns the most exalted fact; it is the Creator and Maker of this world with all it has, and this is in terms of reality. Studying of faith may be delayed, in terms of evidencing, until after knowing some sciences that prove some prerequisites of faith questions, such as cognitive and natural sciences.

The vision that one gets to has a great impact on the way of man's life and fate. So it is a must for every one – whatever his /her specialty is – to learn the path that can be followed in order to get out of his /her own specialty into the research about the Creator in an objectively scientific way, as common to the people of sciences and scientific professions. So, if one gets to proving that, he would make his specialty as a path and a guidepost for others to promote and prove it in the hearts of people, and not to remain in the circle of the subject matter of his specialization, knowing nothing else.

Firstly, the sciences that one learns and holds form a cognitive system, and this means that they are cognitively interconnected in a way or another, and have a natural hierarchy among themselves. Some of them are earlier and others are later. The understanding of this hierarchy and system is of great benefit to learners; for they can know in which rank their specialization lies within this system, and thus can determine the sciences that precede the specialization they study and the sciences that come later.

This matter is useful to a scholar to know from where to take the prerequisites of his specialty as established fundamentals, and which sciences can take their established fundamentals from his specialty; for when sciences have developed and been branched, it has become difficult for one person to know all specializations to make a scientific encyclopedia as it might have happened in the past. So it has become necessary for one to choose only one specialty to be creative in it. But in order to be realistic in his studies, one should take the prerequisites of his studies from one whom he trusts in and relies on in the specialties that have been before his one, and gives the results of his specialty to the people of specialties that come after him. He should not interfere in determining what has preceded, nor the results of what may come after his specialty, because this is not a specialized act, and may not lead to a realistic result.

Secondly, there are some sciences that all scholars – in various specialties – should learn and know well, because they have common advantage in all specialties, and those sciences are the cognitive sciences.

Thirdly, all sciences in their nature represent perfection for man, and involve in providing his welfare and happiness. However, they may be directed and

Faith and its position in the human thought

Falah Al-Aabidi

Summary

Human thought contains a great number of concepts and issues related to various topics, and to make use of which, scholars and researchers have paid too much attention to classifying them into groups of sciences according to their subject matter and the way of studying them, trying to discover the hierarchy between these sciences due to the order of their subjects; to get at a coherently cognitive system, including what is former and what is later according to reality and possibility, or according to learning and evidence. No doubt that among those concepts and matters, there is what is related to man's perceptions and visions about the cause of the world and its characteristics and actions, which has been classified as world view or faith. In these pages, we want to show the conception of faith and its position in this human cognitive system, and its rank among all sciences in that system.

Faith, in its two rational and religious dimensions, is at the top of theoretical sciences as to honor; for the honor of science is due to the honor of its facts and subject matters, and surely the science of faith is related to the most honorable and most perfect being at all; it is Almighty Allah, and His attributes and doings. So science of faith is prior to all sciences in terms of reality, and its subject matter are prior to all subject matters in terms of reality; for it is the starter and founder of them all.

Thus, we can infer the following:

It is this approach that has been confirmed by the infallible Imams (peace be on them) in many hadiths narrated from them. In a tradition related to Imam al-Kadhim (peace be on him), he said: «O Hisham, Allah has two authorities on people: explicit authority and implicit authority; the explicit one is the messengers, prophets and imams, and the implicit one is reason».

In order to achieve its sought vision, the magazine, in its general framework, is committed by offering topics compatible with the genuine Islamic thought to meet the needs of the intellectual and doctrinal arena in the Ummah, focusing on vital topics worthy of being researched and studied, and discussing, in a grave scientific manner, the intellectual and doctrinal spurious arguments raised in this concern, away from useless disputing method that can only result in separation and hatred.

All this goes according to the methodology of studying a special one topic for each issue of the magazine, shedding lights on all cognitive dimensions of the subject being discussed, taking into account the logical order of the subjects dealt with in the magazine as much as possible; to offer – through its successive issues – an integrated doctrinal system.

Editor's word

Summary

With each new birth of any human educational, intellectual project in any field of knowledge, new horizons open, with a luminous window of light carrying the lantern of intellectual and cognitive guidance in all sides of man's life, to dispel the darkness of ignorance that prevents perfection at all levels. And surely, this applies to the auspicious birth of our intellectual, doctrinal magazine that seeks to establish our new project, which tries to build and adapt an intellectual and doctrinal mission in the field of knowledge, that the al-Daleel Foundation has undertaken the responsibility of its success. At the same time, it seeks to face the intellectual challenges in today's world, and work to raise the level of doctrinal awareness among the Muslims in Iraq, in the Arab World, Muslim world, and everywhere in the world on equable scientific bases, following scientific research methods, and depending on specialized experts in this field. This task rests on a transcendent divine system based on reason and its adopted cognitive fundamentals, and on true religious texts taken from the Prophet and the infallible Imams (Allah's blessing and peace be upon them all), that have come to alert the mind to what it might neglect, and complete the shortcoming in understanding sciences that it is unable to understand by itself; to strengthen the intellectual construction of man who is the ultimate goal of religions' teachings, and intellectual and philosophical theories; and get man to the desired perfection for which he has been created to be Allah's deputy on earth, to undertake the trust, and dominate over all creatures by the will of the Almighty Creator.

Summary

.....

.....

AL-DALEEL

INTELLECTUAL MAGAZINE
SPECIALIZED IN DOCTRINAL STUDIES



مؤسسة الدليل
للدراسات والبحوث العقيدية
Al-Daleel Foundation
for Doctrinal Studies

Contact Us:

Website: www.aldaleel-inst.com
Email: magazine@aldaleel-inst.com

 Aldaleel.Inst
 aldaleel_com



* 1 1 9 5 9 *

مجلة فصلية فكرية تعنى بالدراسات والبحوث العقدية تصدر عن مؤسسة الدليل التابعة للعتبة الحسينية المقدسة - العدد الثاني، السنة الأولى، شتاء ٢٠١٨

محور العدد: الإنسان والرؤية العقدية (02)

مقالات

- جدلية الرؤية الأنسية والرؤية العقدية
- برهان التلازم وبعض تطبيقاته في الاستدلال العقدي
- عقيدة التوحيد في ضوء حساب الاحتمالات
- ماهية الكشف وحجته في إثبات المسائل العقدية
- أثر الوهم في الرؤية العقدية

دراسات

- دور الأوليات العقلية في البناء العقدي
- المعرفة بين الإطلاق والنسبية وأثرها في العقيدة
- الانحرافات العقدية.. قراءة في الأسباب وآليات العلاج

أبواب

- حوارات فكرية.. حوار مع العلامة الشيخ صادق أخوان
- مصطلح اليقين
- قراءة في كتاب اللوامع الإلهية
- التكنولوجيا موجب كافٍ للسعادة.. شبهة وردود

مجلة فصلية فكرية تعنى بالدراسات والبحوث العقدية
تصدر عن مؤسسة الدليل التابعة للعتبة الحسينية المقدسة

سماحة الشيخ صالح الوائلي

الدكتور علي شيخ

السيد محمداقر الخрсان

الدكتور صفاء الدين الخزرجي

الدكتور فلاح السبتي

الدكتور كمال مسعود ذبيح

الدكتور مصطفى عزيزي

الدكتور يحيى آل دوشي

علي كيم - عبد الله الشاهين

محمدحسن حسين

فاضل السوداني

المشرف العام ●

رئيس التحرير ●

مدير التحرير ●

هيئة التحرير ●

المراجع اللغوي ●

تصميم الغلاف ●

الإخراج الفني ●

magazine@aldaleel-inst.com

البريد الإلكتروني

CONTACT US:

Website: www.aldaleel-inst.com

Email: magazine@aldaleel-inst.com



Aldaleel.Inst



aldaleel_com

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق الوطنية العراقية

2265 لسنة 2018

حقوق الطبع والنشر محفوظة

شروط النشر في المجلة

1. تنبئى المجلة نشر الموضوعات ذات العلاقة بالبحوث الفكرية العقديّة، التي تخضع للمعايير العلميّة، وتتوفّر فيها شروط النشر المعلن عنها في المجلة.
2. تهتمّ المجلة بمخاطبة الطبقة المثقّفة والمتخصّصين في العلوم العقديّة.
3. تعتمد المجلة الحوار الهادف والهادئ القائم على أسس علميّة سليمة وتدعو له.
4. لا ينشر في المجلة أيّ موضوع يعتمد الخطاب الطائفيّ أو القوميّ، بل وكلّ ما فيه من إساءةٍ لشخصيّةٍ أو مؤسّسةٍ أو جماعةٍ.
5. تعرض البحوث والمقالات المقدّمة للنشر في المجلة على محكّمين من ذوي الاختصاص؛ لبيان مدى موافقتها لشروط النشر المعمول بها في المجلة، وصلاحيّتها للنشر، ويتمّ إشعار الكاتب بقبول البحث من عدمه أو تعديله وفقاً لتقارير المحكّمين.
6. لا تلتزم المجلة بإعادة النتائج المقدّمة للنشر إلى أصحابها، سواءً قبلت للنشر أم لم تقبل، كما لا تلتزم المجلة بإبداء الأسباب الداعية لعدم نشر بحثٍ أو مقالٍ.
7. لا يجوز نشر البحث أو المقالة في مكانٍ آخر بعد نشرها في المجلة إلّا بعد الحصول على إذنٍ كتبيّ من رئيس المؤسّسة.
8. ترتيب البحوث في المجلة يخضع لاعتباراتٍ فنيّةٍ، ولا علاقة له بمكانة البحث وقيّمته.



محتويات العدد

05 كلمة رئيس التحرير

محور العدد: الإنسان والرؤية العقدية (02)

مقالات

- 15 جدلية الرؤية الأنسية والرؤية العقدية
د. سيد روح الله الموسوي
- 41 برهان التلازم وبعض تطبيقاته في الاستدلال العقدي
د. سعد الغزي
- 71 عقيدة التوحيد في ضوء حساب الاحتمالات
د. نائل الحسيني
- 113 ماهية الكشف وحجته في إثبات المسائل العقدية
د. نوفل بنزكري
- 159 أثر الوهم في الرؤية العقدية
د. فلاح السبتي

دراساتُ:

183 دور الأوليّات العقليّة في البناء العقديّ
د . محمد ناصر

225 المعرفة بين الإطلاق والنسبيّة وأثرها في العقيدة
د. أيمن المصري

267 الانحرافات العقديّة... قراءة في الأسباب وآليات العلاج
السيد عبدالعزيز الصافي

أبواب:

313 حواراتُ فكريّة
حوارٌ مع العلامة الشيخ صادق أخوان

339 مصطلح اليقين
د. كاظم المالكي

361 قراءة في كتاب (اللوامع الإلهية)
د. مصطفى عزيزي

379 التكنولوجيا موجبٌ كافٍ للسعادة... شبهةٌ وردودُ
د. محمد علي أردكان

437 الخلاصة الإنجليزيّة

كلمة رئيس التحرير

د. علي شيخ

تعدّ مسألة فهم فلسفة الحياة والهدف من الحلقة من القضايا التي ما زال يكتنفها الغموض لدى أغلب أعضاء الأسرة البشريّة، بالرغم من التطوّر الحاصل في مختلف المجالات العلميّة الدنيويّة وعلى مختلف الأصعدة، فالإنسان في عالمنا المعاصر ما زال يدور في فلك العبثيّة القاتل.

والإنسان - هذا المخلوق المتميّز عن باقي المخلوقات بما يمتلكه من قدراتٍ كبيرةٍ - يعيش اليوم حالةً من الحيرة والضياع، فهو يتقلّب في هذه الحياة من دون رؤيةٍ كونيّةٍ وعقيدةٍ واضحةٍ ومنسجمةٍ مع فطرته، تستند على الأسس العقلية الثابتة، هذا كلّ مع امتلاكه للوسائل التي يمكن أن تساعد للخروج من هذا الضياع والتيه، وأشرف تلك الوسائل نور العقل الذي يميّزه عن باقي المخلوقات الأخرى، الذي بإمكانه إمطة اللثام وكشف حقيقة فلسفة خلقته في هذه الدنيا في أوضح صورةٍ ممكنةٍ، والتعرّف على خالقه الذي أوجده والذي أودع في فطرته هذا الميل لمعرفة، وعلى حدّ التعبير الديكارتيّ: «إنّ الله بعد أن خلق الإنسان وقّع على وجوده، كما يفعل الفنّان

حين يوقع أسفل اللوحة بعد أن يفرغ من رسمها، وهذا التوقيع الإلهي هو الذي يلح على الإنسان للسعي والبحث للوصول إلى الله» [إمام عبد الفتاح، معجم الديانات، ج1، ص 19].

فالعقل السليم هو الذي يميز للإنسان سبيل سعادته الحقيقية التي يبتغيها ويمنح للحياة الهدفية العقلانية التي تجعله يعيش السعادة الحقيقية، وقد منّ الله على الإنسان بأن بعث له بين الحين والآخر رجالاً اصطفاهم لهدايتهم، يحرّكون تلك الفطرة المودعة في صميمه كلما اندثرت وضاعت في خضمّ منعطفات الحياة وهو تطوّرها.

ولأجل ضرورة العقيدة الصحيحة وأهمّيتها في حياة الإنسان المعاصر؛ لذلك أرتأت أسرة تحرير المجلة أن تخصص ملفّ العدد الثاني أيضاً لموضوع الإنسان والعقيدة؛ لما لهذا الموضوع من انعكاس معرفي وأثر سلوكي كبير على حياة الإنسان في مختلف المجالات، الدنيوية منها والأخروية، وكذلك الفردية منها والاجتماعية.

وقد تمّت مناقشة جملة من المواضيع المهمة التي تتعلّق بالإنسان والعقيدة، سواءً في المجال المعرفي أم في المجال السلوكي، كالتأثير السلبي لقوّة الوهم - التي هي من القوى الإدراكية للنفس الإنسانية - على البحث العقدي، فبالرغم من كونها تساعد الإنسان في إدراك المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات، وتساعده كذلك في الحكم المتعلّق بالأشياء المحسوسة ويكون حكمه صحيحاً، ولكنها تتعدّى لتحكم في الموضوعات المجردة فيكون حكمها خطأ؛ لأنها تحكم على الموضوع المجرد على غرار ما هو ثابت للموضوع الماديّ المحسوس.

ومن المسائل المعرفية التي تمّ تسليط الضوء عليها بشكلٍ مفصّلٍ كذلك مسألة المعرفة بين الإطلاق والنسبية وأثرها في العقيدة، وهي مسألةٌ أساسيةٌ لها أكبر الأثر على الرؤية العقديّة عند أيّ إنسانٍ، وكان من الضروريّ بيان مباني المعرفة المطلقة وموضوعيّتها وواقعيتها في نفسها، وكيفية اعتمادها على المبادئ العقلية البديهية الصادقة بذاتها، وإثبات أنّ القول بالمعرفة النسبية يوقعنا لا محالة في الشكّ والسفسطة.

ومن البحوث التأصيلية المهمة التي تطرّق إليها ملفّ العدد، والتي كانت بحاجةٍ إلى فكّ رموزها وإشكاليّاتها مسألة دور الأوّليات العقلية في البناء العقديّ، فالعقل البرهانيّ هو المصدر الرئيسيّ، بل الوحيد في بناء الاعتقادات المتعلقة بالوجود الإلهي وصفاته، فجعله كثيرون أساساً لتحديد ما يعتقد وما يتوقّف فيه، ولطالما وقع النزاع حول قدرة العقل على تقييم اعتقاداتٍ كهذه، ورفض بعضهم تبعيّة العقيدة لتقييم العقل وتحكيمه إلّا في حدود الأوّليات أو ما يسمّونه بالفطريّات، فإنّ قوام عملية الاعتقاد يتمثّل بالبناء على كون معرفتنا صائبةً، فكان من الطبيعيّ والضروريّ أن يكون موقف العقل البرهانيّ من كلّ الاعتقادات هو ضرورة استنادها في نشوئها وطبيعتها مضمونها إلى معايير الممارسة العقلية البرهانية.

هكذا بالإضافة إلى مسائل معرفيةٍ أخرى لها دورٌ مهمٌّ في بناء المنظومة العقديّة في حياة الإنسان، وترتبط ببعض البراهين العقلية كبرهان التلازم (الملازمات)، والإشارة إلى بعض تطبيقاته في الاستدلال العقديّ، عن طريق استخدام الأسلوب المنطقيّ والبرهانيّ وبيان أثره في تحصيل اليقين بالمعنى الأخصّ في إثبات الواجب.

ولم نغفل عن المناهج المعرفية غير البرهانية العقلية اليقينية وأثرها في

الاستدلال العقديّ، من هنا كانت هناك دراسةً مستفيضةً حول ماهيّة الكشف وحجّيته، أو ما تسمّى بالمعرفة الشهوديّة في إثبات المسائل العقديّة، وبسبب الغموض الذي يكتنف هذه المعرفة أحياناً، واختلاطها أحياناً أخرى بالأوهام؛ صارت خارجةً عن دائرة العقائد التي يُطلب فيها الوضوح واليقين؛ فكان لزاماً البحث عن حقيقة الشهود، وعلاقته بالمسائل الاعتقاديّة، ودراسة حجّية هذا الطريق، ومستوى هذه الحجّية.

كذلك حاولنا أن نسبر أغوار البحث في إحدى النظريّات الرياضيّة العقلية الدقيقة والمهمّة، وهي نظريّة حساب الاحتمالات، فهي نظريّة عقلانيّة عرفيّة، وأشرنا إلى كيفيّة إمكان الاستفادة منها في إثبات العقيدة، ومنها وجود الخالق ووحدانيّته.

وأما في جانب السلوك المعرفي، فكانت هناك بحوثٌ مهمّة ترتبط بالانحراف السلوكي المعرفي العقديّ - منها ظاهرة الانحراف العقديّ - مع بيان أهمّ الأسباب أو الدواعي المعرفيّة أو النفسيّة أو الاجتماعيّة التي تقتضيها أو تمهّد لنشوتها وانتشارها، ومعرفة العلاج المناسب والمتلائم مع تلك الأسباب والدواعي، وذلك من خلال السعي للوصول إلى ضوابط وأسس ثابتة للعقيدة الحقّة من جهة، والعمل على صياغة الطرق والأساليب النظريّة والتطبيقيّة الكفيلة في القضاء على ظاهرة الانحراف العقديّ، أو التقليل من أضرارها وعواقبها الوخيمة في واقعنا المعاصر من جهةٍ أخرى.

وكان لزاماً التطرّق إلى مواضيع مرتبطة بالواقع اليومي للإنسان المعاصر، ومدى الحاجة إلى العقيدة في عصر التكنولوجيا وتطوّر العلوم البشريّة المحير للعقول، وهل يستطيع الإنسان فعلاً أن يكتفي بالتكنولوجيا والتطوّرات الحديثة باعتبارها عنصراً يخلق له السعادة والراحة، ويضع العقيدة أو الدين

جانباً؟ وأثبتنا أنّ للعقيدة دوراً محورياً وأساسياً في هوية الإنسان وحياته، بل تتضاعف حاجته إلى العقيدة كلما واکب التطور العلمي؛ لأنّ الوصول إلى السعادة الحقيقية والأبدية لا يمكن إلاّ باعتماد العقيدة الصحيحة والعمل في ضوئها.

ولا تزال هناك مجموعة من الأسئلة تتبادر إلى أذهان كثير من الناس حول حقيقة الإنسان والحياة، وكلّ يجيب عنها بشكل يتناسب مع إدراكه وشعوره؛ لماذا خلق الله الإنسان؟ وإلى أين سيؤول مصيرنا بعد هذه الحياة؟ وما هي الحياة الحقيقية وكيف ننالها؟ ولا يخفى أنّ هذه التساؤلات هي من اقتضاءات العقل البشري، وأنّ شوق البحث عن الحقيقة هو جزء لا يتجزأ من طبيعة الإنسان، فمن مزايا العقل أن يتساءل عن حقيقة الأشياء وعلتها. ويمكن القول إنّ الإجابة عن هذه الأسئلة هي ما يوجّه الحياة ويعطيها استمراريةً وحيويةً، ولكنّها في الوقت نفسه تتوقّف على فهم حقيقة الإنسان بشكلٍ صحيح وعميق، وكذلك على فهم فلسفة الحياة، سواءً كانت الحياة بالمعنى الفسيولوجي والبايولوجي الذي يهتم بدراسة الحياة الجسمانية وأشكالها المختلفة ووظيفتها وكيفية تكاملها، وفي هذا المعنى يشترك الإنسان مع سائر الكائنات الحيّة الأخرى، ويضدّ هذا المعنى من الحياة الموت والإخلال في وظائف الجسد؛ أم الحياة المعنوية التي يُنظر فيها إلى معنى ينسجم مع الوجود الإنساني وحقيقته، وهي الحياة التي تكون مسرحاً لتحقيق الكمالات الكامنة في الإنسان التي من خلالها يتذوّق معنى السعادة المنشودة للإنسان، وبها تتحقّق إنسانية الإنسان، ويقابل هذا المعنى للحياة الهلاك المعنوي والعبثية المقيتة التي تفقد الحياة قيمتها ومعناها الحقيقيّ؛ لذا فإنّ الحياة المعنوية أكثر احتياجاً للهدفية وأشدّ اقتضاءً لها؛ لأنّها مرتبطةً بجوهر الإنسان وحقيقته الخالدة.

فالإنسان مخلوق مركّب من بُعدين هما الجسد والروح (النفس)، وحقيقته الجسديّة ترتبط بالمعنى الأوّل للحياة، وحقيقة الروح ترتبط بالمعنى الثاني للحياة وهي الحياة المعنويّة، والسعادة الحقيقيّة هي التكامل في كلا الجانبين الجسديّ والروحيّ، ولكن يبقى الجانب المعنويّ وحقيقة الروح هو الأشرَف والأرفع، وتكاملها هو الغاية الحقيقيّة التي تتحقّق من خلالها سعادة الإنسان، وحقيقته الإنسانيّة المتعالّيّة هي التي تؤهّله ليتربّع على قمّة عالم الخلق.

لقد أثبتت تجارب حياة الإنسان بشكل لا يقبل الشكّ والترديد أنّ الحياة من دون هدفٍ حياةٌ فاشلةٌ وعبثيّةٌ وتعيّسةٌ، والإنسان بدون هدفٍ كسفينةٍ بدون دفةٍ تتلاعب بها الرياح كيف تشاء. ولا شكّ في أنّ كثيراً من الناس لا يفقهون لحياتهم معنىً؛ بسبب افتقارهم إلى الهدف المنطقيّ والعقلانيّ في حياتهم، أو اقتصرهم على الأهداف الدنيويّة المحدودة والزائلة التي لا تُضفي على الحياة الروحيّة معنىً؛ ولذلك نجد مثل هذا الشخص يشعر بالعبثيّة؛ ولذا فإنّ نوعيّة الحياة وكيفيّتها تعتمد على نوعيّة الهدف الذي يروم تحقيقه الإنسان فيها، والحياة رحلةٌ قصيرةٌ، ولكنّها مهمّةٌ للغاية؛ لأنّها المَعْبَرُ للحياة الخالدة التي نعيشها بعد الموت، وهي التي تحدّد نوعيّة تلك الحياة من سعادةٍ أو شقاءٍ، فإنّما سعادةٌ أبديّةٌ، أو شقاءٌ أبديٌّ.

إنّ معرفة الإنسان لحقيقته المتعالّيّة ومدى طاقاتها الكامنة تضيء طريقه ومسيرته نحو الكمال والسعادة، وترشده إلى تبني الرؤية الكونيّة السليمة، وهي أفضل المعارف حسب تعبير الإمام أمير المؤمنين إذ يقول: «أفضل العقل معرفة الإنسان نفسه، فمن عرف نفسه عقل، ومن جهلها ضلّ» [الريشهري، ميزان الحكمة، ج 3، ص 1881]. هذه المعرفة هي في الواقع الكمال الذي يحقّق للإنسان السعادة

الأزليّة، ولا يمكن إدراك هذا الكمال ونيله إلا بالقدرة العقلانيّة، ومن هنا جاءت كلمات الفلاسفة والحكماء في التأكيد والحثّ على معرفة حقيقة النفس الإنسانيّة، وكلّما اكتملت معرفة الإنسان بنفسه، استطاع فهم حقيقة الحياة وفلسفتها بشكلٍ أكمل وأتمّ، واقترب أكثر من تبني رؤية كونيّة عقلانيّة منسجمة مع حقيقته، وهذه المعرفة هي التي تمنح الإنسان الاطمئنان والسكون والراحة، وتخرجه من حالة العبثيّة والحيرة التي يعاني منها في زماننا هذا؛ بسبب التشتت الفكريّ والضياغ المعرفيّة وغياب النظرة العقلية المنطقيّة لحقائق الحياة وفلسفتها.

بالإضافة إلى أنّ هذه المعرفة تساعد الإنسان في التغلّب على كثيرٍ من الصعوبات التي تواجهه في مسيرة الحياة، وأنّ معرفة النفس وملاحمتها ومكافئتها وضعفها تعدّ مفتاح التطوّر والنجاح في الحياة الدنيويّة القصيرة، وكذلك في الحياة الأخرويّة اللامتناهية، ولكن للأسف! فإنّ ما نشاهده اليوم من ضياع وانحرافٍ عن سبل العقل والوحي هو نتاج الغفلة عن هذه المعرفة المتعالية، فيعيش الإنسان في الجهل والضلال، كما قال أمير المؤمنين: «عَجِبْتُ لِمَنْ يُنْشِدُ ضَالَّتَهُ وَقَدْ أَضَلَّ نَفْسَهُ فَلَا يَطْلُبُهَا» [الآمديّ، غرر الحكم ودرر الكلم، ص 233]. والواقع أنّ سبب انحراف الإنسان هو غفلته عن حقيقة نفسه، وجهله بالهدف السامي الذي خُلِق من أجله.

مقالات

15 د. سيّد روح الله الموسويّ

جدليّة الرؤية الأنسنيّة والرؤية العقديّة

41 د. سعد الغريّ

برهان التلازم وبعض تطبيقاته
في الاستدلال العقديّ

71 د. نائل الحسيني

عقيدة التوحيد
في ضوء حساب الاحتمالات

113 د. نوفل بنزكري

ما هيّة الكشف وحجّيته في إثبات
المسائل العقديّة بين النفي والإثبات

159 د. فلاح السبتي

أثر الوهم في الرؤية العقديّة

جدلية الرؤية الأنسنية والرؤية العقدية

د. سيد روح الله الموسوي

الخلاصة

الأنسنة هي مدرسة فكرية ظهرت في الغرب بالتزامن مع النهضة الغربية، تؤكد على محورية الإنسان وليس الله، وتأمين سعادته الدنيوية وليس الأخروية، بالاعتماد على العقل الإنساني التجريبي وليس الوحي السماوي. والعقيدة هي الحكم الذهني الجازم الذي ثبت لصاحبه بأنه صادق بالبرهان. والمراد من النسق العقدي هو تلك المنظومة الفكرية الحاصلة من المنهج البرهاني الذي هو عبارة عن الطريقة الاستدلالية على أساس النظرية المبنائية. عالجت في هذه المقالة شبهة جدلية الرؤية الأنسنية والرؤية العقدية العقدية وأشرنا إلى المشاكل التي تعاني منها الأنسنة في بعديها النظري والعملي حول رؤيتها الخاطئة للإنسان، التي تؤدي إلى أزمة الهوية والإفراط والتفريط في التعاطي مع الإنسان وفق المنهج العقلي. وفي المقابل وضحنا أيضًا صورة

الإنسان في النسق العقدي الصحيح المرتكز على المبنائية والبرهان، وبينما مدى صحتها وانسجامها مع الواقع والفطرة الإنسانية.

المفردات الدلالية: الأنسنة، العقيدة، العقل، البرهان، النسق العقدي، الإنسان، الله.

مقدمة

أصبحت النظرة الأنسنية ومفاهيمها اليوم شائعة في الغرب، بحيث فرضت نفسها ورؤيتها على أغلب الاتجاهات والفعاليات الفكرية هناك. وليست الأنسنة مجرد مدرسة من المدارس الفكرية والفلسفية أو في عرضها، بل تُعدّ الخلفية الفكرية لكثير من المدارس والنظريات الفلسفية كالليبرالية والعلمانية والماركسيّة وغيرها من المذاهب التي نشأت عن الأنسنة. أثّرت الأنسنة بشعاراتها الخلابة على البعض في عالمنا الإسلاميّ، فادّعوا بأنّ الأنسنة التي جعلت الإنسان في مركز اهتمامها وتركزت التعبد لله، كرّمت الإنسان وضمنت له السعادة والأمان وجعلته حراً، وأتت له بمكتسباتٍ مثل قانون حقوق الإنسان، واستطاعت أن تقود البشرية إلى هذا التطور الهائل في العلوم والتكنولوجيا، كلّ ذلك نتيجة استغنائها عن الوحي، واكتفائها بما يملكه البشر من الطاقات، ولا سيّما العقل التجريبيّ؛ ولذلك فهم يعتقدون بأنّ الأنسنة أو مذهب الإنسان أفضل وأكثر فائدة من الدين والعقيدة. بل ادّعى بعض المتنوّرين بأنسنة الدين أو بقراءة أنسنية للدين. تسعى هذه المقالة وبمنهج عقليّ بحث أن تدرس مدى صحة هذا الادّعاء، وتحاول أن تجيب عن هذا التساؤل: هل علينا أن نقوم بأنسنة العقيدة، أو ينبغي أن ننقد الأنسنة ونقيّمها اعتماداً على المنظومة العقديّة؟

أولاً: التعريفات

1: الأنسنة

الأنسنة (النزعة الإنسانية) هي مصطلحٌ عربيٌّ يُستخدم ليعبر عن humanism، وهي رغم تعدد معانيها [Law, Humanism: A Very Short Introduction, 16] بيد أنها في معناها العامّ نظامٌ فكريٌّ احتلت فيه القيم والنفعيّة والكرامة الإنسانية مكانةً بالغةً بصورةٍ خاصّةٍ [المصدر نفسه]. ظهرت هذه النزعة بصورةٍ تدريجيّةٍ في الغرب في عصر النهضة لتصبح الرؤية العامّة والنظرة النموذجيّة والموقف المهيمن (Superparadigm) الذي ظهرت في أحضانه وترعرعت سائر المدارس الفكرية الغربيّة. ومن المثير أننا إذا راجعنا الاشتقاق فسندري أنّ للمصطلحين human بمعنى الإنسان وhumble بمعنى المتواضع جذراً واحداً وهو مفردة humus في اللاتينية بمعنى التراب، ومنها humanus في اللاتينية بمعنى الترابيّ أو الإنسان [Davies, Humanism, 126]. في المقابل تستخدم مصطلحات deus, divus, divinus في اللاتينية بمعنى الآلهة وسكّان السماء. كان العلماء ورجال الدين في نهايات القرون الوسطى يميّزون بين divinitas (العلوم والأنشطة المستنبطة من الكتاب المقدّس) وhumanitas (ما يرتبط بالأمر العمليّة في الجانب غير الدينيّ للحياة)، وبما أنّ القسم الأخير كان يستقي أغلب مصادره وإلهاماته من اليونان القديمة، فقد أطلق مترجمون إيطاليّون على هذه المصادر ومعلّمها عنوان umanisti بمعنى humanist أو إنسانيّ [المصدر نفسه]، أمّا الأنسنة اصطلاحاً فهكذا عرّفها معجم وبستر:

«هي عقيدةٌ أو موقفٌ أو طريقة حياةٍ تتمحور حول المنافع أو القيم الإنسانية، أو الفلسفة التي ترفض عادةً ما وراء الطبيعة، وتشدّد على كرامة الفرد وقيّمته وقدرته على تحقيق الذات من خلال العقل» [Webster, 2005].

2: العقيدة

العقيدة في اللغة مأخوذة من العقد نقيض الحلّ [ابن سيّده، المحكم والمحيط الأعظم، ج 1، 165] والعقيدة على وزن فَعِيلَةٌ بمعنى مَفْعُولَةٌ، وتعني الْمُعْتَقَدَ أو الشيء الْمُعْتَقَدَ، وقيل إنّها ما يَدِينُ الإنسان به [الفَيَوِيّ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، ج 2، ص 421].

أمّا بالنسبة إلى التعريف الاصطلاحيّ، رأى بعض المحقّقين أنّ العقيدة أمرٌ وجدائيّ، فيكون غنيّاً عن التعريف، في حين حاول البعض أن يقدّموا تعريفاً للعقيدة بقولهم: «ما يقصد فيه نفس الاعتقاد دون العمل» [الجرجاني، كتاب التعريفات، 66]. والبعض الآخر عرّفها بأنّها الرأي المشترك بين أتباع مذهبٍ واحدٍ، مثل العقيدة الرواقية أو العقيدة الماركسيّة. وقدّم البعض تعريفاً للعقيدة مع ذكر تقسيماتها، فبعدما عدّ العقيدة أو الاعتقاد تصديقاً قال: «حيث هو (الاعتقاد) تصديقٌ فلا بدّ فيه من الحكم بمتصوّرٍ على متصوّرٍ، فذلك الحكم إن كان جازماً مطابقاً ثابتاً فهو العلم، وإن كان جازماً مطابقاً غير ثابت فهو التقليد المحقّق، وإن كان جازماً غير مطابق فهو جهلٌ مرّكبٌ» [الفاضل المقداد، إرشاد الطالبين إلى نهج المسترشدين، 97].

وذهب بعض المؤلّفين إلى وجود اختلافٍ جذريٍّ بين العقيدة والاعتقاد، فأوردّهما في مدخلين منفصلين من معجمه الفلسفيّ، وعدّ العقيدة بمعنى Dogma (*) والاعتقاد بمعنى belief (**). [صليبا وصانعي، فرهنگ فلسفي، 147] ولكنّ

(*) عرّف معجم أكسفورد لفظ dogma :

a principle or set of principles laid down by an authority as incontrovertible

(**) هكذا عرّف معجم أكسفورد لفظ belief :

an acceptance that something exists or is true, especially one without proof – a firmly held opinion or conviction – a religious conviction

الظاهر ترادفهما كما صرح به المؤلف نفسه في مدخل العقيدة. نعم يمكن القول إن العقيدة هي مورد الاعتقاد وموضوعه، في حين أن الاعتقاد هو حالة الذهن والنفس بالنسبة إلى العقيدة.

وأخيراً، إن مفهوم العقيدة في أذهان المتكلمين اليوم - الذي نقصده هنا - هو ذلك الحكم الذهني الجازم الذي ثبت صدقه على أساس المنطق والبرهان، والمراد من النسق العقدي هو تلك المنظومة الفكرية الحاصلة من المنهج البرهاني أو الطريقة الاستدلالية المرتكزة على البنائية التي تنتج هذا النوع من العقيدة.

ثانياً: الإنسان و النظرة الأنسنية

1. تاريخ الأنسنة

إن الأنسنة والنهضة توأمان؛ ولذلك فإن كل العوامل المؤثرة في ظهور النهضة مؤثرة في تكوين الأنسنة أيضاً. وهذه العوامل ترجع أساساً إلى القرون الوسطى المسيحية، التي تؤدي دراستها إلى فهم كيفية وصول ذلك المناخ الثقافي والسياسي إلى النهضة والنظرة الأنسنية. لقد كانت القرون الوسطى الأوربية تعرف بهيمنة الكنيسة على الحياة الفكرية والثقافية في العالم الغربي، فلقد كانت تنظر إلى الإنسان على أنه مذنّب يولد بالخطيئة الأصلية، كما أنها كانت تحكم بتمايز الدين والدنيا وتعارضهما، وأن العقل يوصف كالعدو اللدود للإيمان عند المسيحيين في الأعم الأغلب [Wilkins, Faith and Reason: Three Views, 9]. كأن على الإنسان أن يختار بين الدين والدنيا والمعنويات والماديات ولا مجال للجمع بينهما. هذا بالإضافة إلى مواجهة الكنيسة القاسية للعلماء،

ونقصان المفاهيم الدينية والكلامية المسيحية أو ضعفها، والاعتقاد بتساوي النظريات الفلسفية والعلمية القديمة مع المعطيات الوحيانية، كل ذلك مهد الأرضية لتغيير رؤية الإنسان الغربي، وخلق الأجواء المناسبة لتجاهاه نحو الأنسنة. كان رجال الدين المسيحيون الذين يُعرفون بالعلماء البروتستانتين هم الرواد في الاتجاه الذي كان يدعو إلى التغيير، ولكن المفكرين اللادنيين هم الذين قاموا بعدهم بالدور الأساس في تغيير وجهة الناس من السماء إلى الأرض، ومن الدين إلى الفلسفة العلمانية. وعلينا أن لا ننسى الدور الاستثنائي للفنانين والنخب المثقفة في هذا التغيير، وفي حدوث هذا المنعطف التاريخي الخطير. فهم كانوا المحرك الأول والعامل الأقدم في تغيير رؤية الناس الكونية وذوق المجتمع الفكري^(*). لقد كانت الأنسنة في بداياتها في عصر النهضة حركة ثقافية وفنية وأدبية، وتختلف الرسوم التي كانت على جدران الكنيسة في عصر النهضة عما كانت عليه في القرون الوسطى. لقد عُرض الإنسان في هذه الرسوم بصورة غير مسبقة في عرض الإله، وبصورة عارية تشبه الفن اليوناني القديم، ومن المثير أن يقظة العقل الأنسي أيضاً كانت تؤخذ بعين الاعتبار في الرجوع إلى مدرسيات اليونان وروما ودراساتها [Lamont, The Philosophy of Humanism, 22]. وقد لمحت أولى شرارات هذه الرؤية الثقافية في إيطاليا، كما ترجع الجذور الفلسفية لها إلى البلد نفسه، وإلى عالم شاعرٍ باسم فرانسيسكو بترارك (Francesco Petrarch). ومع أنه كان رجلاً مسيحياً كاثوليكياً متديناً، إلا أنه جاء بآراءٍ جديدةٍ في الفكر المسيحي أصبحت موضع النقاش بين المفكرين، ومرجعاً للأنسنين في القرون اللاحقة. وقد

(*) للاطلاع التفصيلي الفلسفي على كيفية تأثير الفن على النهضة العلمية في أوروبا راجع المصدر التالي:

The role of art in the Scientific Renaissance' by Giorgio de Santillana 'In Critical Problems' in the history of Science', edited by Marchall Clagett, Univ of Wisconsin Press, 1969

كان يقول: «إنَّ الإله قد أعطى البشر قدراتهم الفكرية والإبداعية الواسعة لاستخدامها على أكمل وجه، وهذا ممَّا كان يدعو إلى تسليط الضوء على دور الإنسان وإرادته وقدراته في تعيين مصيره» [Faryde, Humanism and Renaissance]. وقد كان بترارك من جملة الباحثين المهتمين بإحياء الآثار المتبقية من اليونانيين القدامى وتفسيرها.

ولا تخفى في هذه الفكرة بؤادر الفكر العلماني كذلك، ومع كلِّ هذا كان الوجه الفني والثقافي هو الغالب على الأنسنة حتَّى أواسط القرن الثامن عشر، إذ بدأت دورةً جديدةً للأنسنة تسمَّى بالأنسنة التنويرية غلب عليها الطابع الفلسفي والفكري أكثر من الطابع الفني والثقافي، وتبدلت إلى نظامٍ فلسفيٍّ أو مدرسةٍ فكريةٍ تنحصر العناية فيها على تنظيم الحياة الدنيوية والمجتمع الإنساني بالعقل الإنساني المادي. وهذا التيار الفلسفي كان يتعامل مع المسيحية كأنها أسطورةٌ تنسجم مع أوهام الناس العاديين وحوائجهم الأخلاقية، إذ لا ينبغي لأصحاب الفكر أن يأخذوها - أي المسيحية - على محمل الجد. ومع أنَّهم كانوا يعدّون أنفسهم مسيحيين، لكن كانوا ينظرون إلى العقل على أنَّه المصدر الأفضل والأولى للمعرفة. وبلغ الأمر في تطوّر هذا التيار الفلسفي إلى التصريح الصارخ بما كان يضمّره سابقاً، وهو إنكار وجود الإله والحقائق الميتافيزيقية؛ الأمر الذي جعل سقوط هذا التيار في يد الملحدّين أمراً حتمياً، وهم اليوم الذين يُعرفون بمن ينادي للأنسنة بتفسيرهم الخاص لها، ويدافعون عنها وينظرون لها. لقد ترك فكر الأنسنة أثره العملي على المجتمع الغربي بالتدريج، فأخرج هذا التيار الفكري الحكومة من يد الكنيسة على الرغم من أنَّ المنهج الغالب المتبع في دراسة الأمور بشكلٍ عامٍّ لا زال قائماً على النظرة المسيحية. وعلى

سبيل المثال عارض المذهب البروتستانتي المتأثر بالاتجاه الأنسي غاليلو فيما ذهب إليه من محورية الشمس؛ على اعتبار أن ذلك غير منسجم مع المنهج المسيحي. ولكنّ تغَيَّرَ هذا المنهج شيئاً فشيئاً، وفي خطوة ثانية أصبح المنهج التجريبي هو المنهج الوحيد المعتبر في دراسة الأمور في ظلّ الإنجازات العلميّة والتطوّرات الصناعيّة الهائلة في الغرب. ثمّ تزامنت الخطوة الثالثة للأنسنة مع عصر التنوير والحداثة، حيث انصبت كلّ اهتمامات الغرب على الإنسان وتلبية حوائجه المادّية. وفي عام 1933 أصدر التيار الأنسيّ أوّل بيانٍ رسميٍّ له، وخلافًا للبيانات اللاحقة عُرِفَت الأنسنة فيه دينًا جديدًا بدلًا من الأديان السابقة التي كانت تتبنّى الوحي أساسًا لها. وقد أعدّ مسوّدَ البيان كلّ من روي وود سلارز (Roy Wood Sellars) ورايموند براك (Raymond Bragg) ووقع عليه 34 شخصًا من جملتهم الفيلسوف المعروف جون ديوي (John Dewey). يشير الأصل الأوّل من هذا البيان إلى أنّ العالم غير مخلوقٍ [311-Lamont, The Philosophy of Humanism, 315]. ثمّ صدر البيان الثاني عام 1973 تحديثًا للبيان الأوّل، وأُعرِبَ فيه عن أنّ النازيّة والحرب العالميّة الثانية أثبتتا بأنّ البيان الأوّل كان متفائلًا أكثر من اللازم. فكان من أكثر العبارات نقلًا ممّا جاء في البيان الثاني هي: «لن ينجينا إله، يجب علينا أن ننجي أنفسنا بأنفسنا» [318-ibid, 327]. وأخيرًا أصدر المنتدى الأنسيّ الأمريكيّ البيان الثالث للأنسنة عام 2003 بصورة أكثر إيجازًا بالنسبة إلى البيانين السابقين [www.americanhumanist.org]. كان الملحد المعروف الفيلسوف أنتوني فلو، الذي رجع عن إلحاده عام 2004، من الموقعين المعروفين على البيان الثاني والثالث، ورأس الإلحاد ريتشارد دوكينز، العالم الفيزيائي، من الموقعين على البيان الثالث.

2. عناصر الأنسنة وميزاتها

توجد أنواع متعددة من الأنسنة في عالمنا المعاصر مثل الأنسنة العلمانية (Secular Humanism)، والأنسنة الدينية (Religious Humanism)، والأنسنة الماركسية (Marxist Humanism)، والأنسنة الأخلاقية (Ethical Humanism)، والأنسنة الطبيعية (Naturalistic Humanism)، والأنسنة الديمقراطية (Democratic Humanism)، والأنسنة العلمية (Scientific Humanism) [Pinn, What is Humanism and Why Does it Matter?, 134] ... وقد استخدم مصطلح في معانٍ متعددة يصعب على المرء إحصاؤها [Vaughn & Dacey, The Case for Humanism: An Introduction, 5] يبدو أنّ كل المدارس التي تتسم بصفة الأنسنة تشترك في بعض الميزات التي سنذكرها فيما يأتي، خاصةً وأننا نقصد بالأنسنة هنا تلك المدارس التي تشترك في تلك المواصفات^(*).

3. الميزات المشتركة للأنسنة

أ. الإنسان هو المحور في الأنسنة وليس الإله على عكس ما تعتقد به الأديان. فليس في الوجود شيء - حتى الله - أهمّ وأعلى من الإنسان، بل إنّ «استبدال محبة الإله بمحبة الإنسان هي في طريق تطوّر النوع الإنساني» كما يعتقد إريك فروم (Erich Fromm) المفكر الأنسني المعروف [Fromm, The Art of Loving, 73-74]. فالإنسان هو مالك الكون وكلّ شيء يبدأ منه وينتهي إليه، كلّ شيء، حتى الإله هو للإنسان ويتوجّب أن يكون تحت تصرّفه؛ وبناءً

(*) للاطلاع على بعض التعاريف المعروفة للأنسنة راجع الصفحة 7، وللاطلاع على 17 موردًا من المعتقدات الفلسفية لأتباع مدرسة الأنسنة راجع الصفحة 9 من كتاب:

The Case for Humanism: An Introduction, by Lewis Vaughn, Austin Dacey

على هذا ليس على الإنسان تكليف تجاه غيره، ولا يحق لأحد أن يجعل له قيّدًا أو حدًّا. وليس هناك قيم مطلقة وراء الإنسان. هكذا يحتل الإنسان في الأُسنة مقام الإله، والإله إما يُحذف أو يكون تابعًا للإنسان الذي أضحي مصبوغًا بنوع من القداسة. بل بلغ الأمر إلى الحد الذي قبل فيه أوغست كونت بأن الإنسان في كل الأزمان يستحق العبادة [Committee, The Experiences and Challenges of Science and Ethics, 61]. وبهذا تتعارض الأُسنة مع الأديان، وتؤدي هذه الرؤية إلى الدور المحوري للفردية ومحورية الـ "أنا" الإنسانية في بلورة رؤانا عن الوجود والمعرفة والأخلاق.

ب. الحياة الدنيوية هي حياتنا الوحيدة [Law, Humanism: A Very Short Introduction, 2] وفرصتنا الأولى والأخيرة، فيجب أن يكون هدف الإنسان الأساسي تنظيم حياته الفردية والاجتماعية في هذه الدنيا، وليس الاهتمام بما يريده الله منه، أو الالتفات إلى السعادة الآخروية. في الواقع، قيمة الإنسان وأفضليته تتحدد بهذه القدرة التي تمكنه من تنظيم حياته الدنيوية وتديرها، وليس بأن يكون له بُعد ملكوتي؛ فالهدف من الحياة هو بناء الدنيا والحصول على حياة دنيوية أفضل، وليس الوصول إلى الرقي المعنوي والقرب الإلهي.

ج. يعدّ العقل القائم بالذات هو البعد الأساسي في الوجود الإنساني [Luik, Humanism, 3672]؛ ولذا يستغني الإنسان بعقله في معرفة نفسه والوجود والسعادة وطريق الوصول إليها. فإمكان العقل الإنساني معرفة القيم الأخلاقية والحقوقية، ولا يحتاج إلى الدين والوحي لمعرفة كيفية تكون الحياة الأخلاقية. وللعقل القدرة على وضع معايير الحقوق والدستور والحكومة الصالحة أيضًا، وهذا يُغني الإنسان عن الدين والتعاليم الوحيانية، وبهذا تكون العلمانية عنصرًا من عناصر الأُسنة.

د. أن العقل المقصود في الأنسنة هو العقل التجريبي والاستقرائي المستخدم في المنهج العلمي؛ ولذلك يعدّ الاعتماد على المنهج العلمي دون الرجوع إلى الدين والوحي اعتماداً عقلائياً [Norman, On Humanism, 53]. وفي الواقع، تعتقد الأنسنة أن الأمر الذي لا ينكشف بالعقل التجريبي غير قابل للكشف مطلقاً، بل يعتقد بعضهم بعدم وجوده؛ لأنّ ما لا يمكن كشفه للإنسان فهو غير موجود حسب اعتقادهم، وبهذا يغدو الأنسنيون ملحدين، أو على الأقل لا أدريين [المصدر السابق].

هـ. يملك الإنسان وجوده ومصيره، وهو موجود عالم مريد ومختار، وليس خاضعاً للطبيعة والتاريخ. والاعتقاد التام بقدرة الإنسان على المعرفة ومن ثم التحكم في مصيره وفي الطبيعة يقع في صلب اهتمام كلّ مدارس الأنسنة [Soper, Humanism and anti-humanism, 14]. «يستطيع الإنسان أن يغيّر الطبيعة مع أنّه منها» [Kurtz, Embracing the Power of Humanism, 4]. فهو يستطيع أن يغيّر رؤيته وسلوكه ويستطيع أن يتسلّط على الطبيعة والتاريخ. ويعتقد الأنسنيون أنّ البشر يشكّلون السلطة العليا، وبالتالي فإنّهم مسؤولون أمام أنفسهم فقط. والإنسان موجود قائم بالذات، وهو بنفسه الفاعل والغاية، وهو المسؤول عن أفراحه وأتراحه، ومصيره يكون بيده، وينبغي أن يغيّر مصيره والطبيعة بالالتكاء على ذاته فحسب.

ثالثاً: نقد الأنسنة

تعاني الأنسنة من مشاكل عديدة من الناحية النظرية والعملية. فمن الجانب النظري، تعاني من الضعف المعرفي والافتقار إلى رؤية كونية صحيحة. ولا يسعى أتباع الأنسنة إلى تقديم دليل منطقيّ رصين لإثبات مدّعاهم،

بل يتشبّهون بالأنسنة في سياق ردّ فعلٍ على تسلّط الكنيسة الظالم على الشعوب الغربيّة من جانبٍ، واشتياق الناس إلى أفكار الروم واليونان المكتفية بالعقل من جانبٍ آخر، والحال أنّ الأنسنة ليست هي الطريق الوحيد للتخلّص من تلك المعاملات القاسية والظالمة من قبل الكنيسة، وليس اشتياق الناس إلى العقل الروماني واليوناني دليلاً صحيحاً على الحقّانيّة.

وأما من الناحية العمليّة، فليس من الصعب ملاحظة إخفاق العقل الأنسنيّ الحاكم على الغرب في ضمان السعادة للبشر. فضعف عقل الإنسان العمليّ وفقدان المعرفة الصائبة بالقيم سبّب الكثير من المشاكل والمآزق العمليّة التي تركت بصماتها الواضحة على حياة الإنسان. فالإنسان الغربيّ المبتعد عن الدين بدعوى تمسّكه بقيم الأنسنيّة ارتكب أوضاع الجرائم الإنسانيّة، مثل الحربين العالميّتين، واستعمار البلدان الضعيفة، وإنتاج أسلحة الدمار الشامل واستعمالها و...، حتّى وصل الأمر بالأنسنيين إلى أن ينعنوا البيان الرسميّ الأوّل للأنسنة بأنّه متفائل للغاية، وقاموا بتعديله في بيانٍ ثانٍ.

نشير فيما يلي إلى بعض المشاكل المعرفيّة التي تعاني منها الأنسنة:

1. لعلّ أهمّ المشاكل التي تعاني منها الأنسنة هي رؤيتها الخاطئة تجاه الإنسان، هذه الرؤية التي تبعد عن حقيقة الإنسان كثيراً، وهي مثقّلة بأعباء من الاغتراب وأزمة الهوية، فالإنسان يدرك بفطرته أنّ هناك إلهاً ويبحث عن طرق الارتباط به؛ لكي يرجع ويأوي إلى مبدئه اللامتناهي، في حين تعمل الأنسنة على قطع هذه الصلة الذاتيّة، وترك الإنسان ونفسه وتبعده عن هويّته المملكوّتيّة. وفي الحقيقة أنّ من ابتعد عن الإله، فقد ابتعد عن هويّته الحقيقيّة، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ فَأَنْسَاهُمْ

أَنْفُسَهُمْ﴾ [سورة الحشر: 19]. ومن جانبٍ آخر، تركت الأنسنة الجانب الروحي على الرغم من أنه البعد الأهم في الإنسان المتشكّل أساساً من الجسم والروح. وأيّ اغتراب أفجع من أن يكون الإنسان غريباً عن أهمّ أبعاده الوجودية، إضافةً إلى ذلك فإنّ الأنسنة، مع تجاهلها للروح الإنسانية، تكون قد غفلت عن العنصر الرئيسيّ في سعادة الإنسان وتحصيل الكمالات والفضائل؛ بناءً على ذلك، تتّصف الرؤية الأنسنية تجاه الإنسان بأنها محدودة النطاق تتمحور حول السعادة الدنيوية فقط، في حين أنّ الدين لا يحصر اهتمامه بالإنسان في تحصيل السعادة الدنيوية فحسب، بل يُقدّم تعاليمه للوصول بالإنسان إلى السعادة الأخروية أيضاً، والتي لها الأولوية على السعادة الدنيوية؛ لأنّ عالم الآخرة هو مكان الحياة الأبدية، وليست الحياة الدنيوية التي ما هي إلّا لعبٌ ولهوٌ. إنّ نظرة الأنسنة الخاطئة والسطحية حول حقيقة الإنسان ترك آثارها على منظومة المفاهيم المتعلقة بالإنسان، مثل حقوق الإنسان، وكرامته، وسعاده و...، فتصبغها بالسطحية وتجعلها خاطئة أيضاً؛ ولذلك يصرّح إريك فروم بأنّ الإنسان الغربيّ يعاني من أزمة الهوية؛ حيث تبدّلت حقيقة الإنسان إلى شيءٍ آخر في المجتمع الصناعي فاقد للهوية [Fromm, The Art of Loving, 90].

2. ليست المعرفة التجريبية هي المنبع الوحيد للمعرفة. بل هناك طرقٌ أخرى لكسب المعرفة كالعقل والشهود والوحي، بيّد أنّنا وجدنا أنّ الرؤية الأنسنية تعتمد على المنهج التجريبي فقط، وتعوّل عليه على نطاقٍ واسعٍ يشمل حتّى العلوم الإنسانية، مثل علم الاجتماع وعلم النفس وغيرهما. ومن جانبٍ آخر فإنّ عالم العين والواقع ليس محدوداً بالعالم المادّي، بل يشمل العالم الميتافيزيقيّ الذي تقصر يد التجربة عن نبيله أيضاً، أضف إلى ذلك القول إنّ "القضية التي تقبل التجربة لها معنى دون غيرها" - والتي تقول بها الوضعية المنطقية - نفسها ليست قضيةً تجريبيةً ولا تقبل التجربة، فليس لها معنى

أيضاً، وهكذا تبطل نفسها بنفسها. أم نحن فنعتقد مبدئياً بإمكانية حجية كل من الحس والعقل والشهود والوحي في الدائرة الخاصة بكل منها، ولا يصح استبدال أي منها بالآخر.

3. تؤدي الأنسنة في بعدها المعرفي إلى السفسطة؛ لأن الإنسان عندهم هو محور الحقائق فيها، وليس هناك معيار أو ميزان فوق معيار الإنسان الذي هو المرجع في المعرفة الصحيحة. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه بقوة هو: أي إنسان هو المرجع والمعيار؟ تجيب الأنسنة بأن أي إنسان بمفرده هو المعيار. ويتمخض عن هذه الرؤية القول بالتعددية المعرفية من جهة والفردية من جهة أخرى، وهما من الميزات والخصوصيات الأساسية في الأنسنة. أما التعددية المعرفية فتستدعي النسبية المعرفية التي تؤدي بدورها إلى الشكائية المعرفية التي يرفضها كل عقل سليم. وهذه النسبية المعرفية، بعدما سرت إلى الأخلاق والقيم والحقوق، أنشأت الفردية التي تتعدد معايير الحس والقبح على أساسها. وبناءً على ما سبق يتعدّر الوصول إلى التفاهم والوئام بين الناس؛ لأنهم منغمسون في عوالمهم الخاصة بهم، ومنبهرون بقناعاتهم، وهكذا يبعد الوصول أيضاً إلى السلام العالمي والتماسك بين مختلف شرائح المجتمع. فالأنسنة بالنظر الدقيقة لا تؤدي إلا إلى الواقع المضاد لما تتطلع إليه وتهدف إليه.

4. تعاني الأنسنة من الإفراط والتفريط في رؤيتها إلى الإنسان، فمن جهة تسقط في الإفراط حينما تجعل الإنسان في منزلة الإلهية وتفرضه مستقلاً غنياً، والحال أن الإنسان ممكن محتاج في أصل وجوده. ومن جهة أخرى، تقع في التفريط بالنظر إلى التركيز على البعد غير الروحي للإنسان، والسعي لتلبية حوائج المادية فقط، وانحصار الاهتمام بميوله الطبيعية، وهكذا تكون الأنسنة قد أنزلت مقام الإنسانية إلى الحيوانية. والنتيجة المتحصنة من

الجمع بين هاتين الجهتين هو أنّ الأنسنة قد جعلت البعد الحيواني للإنسان إلهه، وهذا المعنى قريبٌ من مضمون الآية المباركة القائلة: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهُهُ هَوَاهُ﴾ [سورة الفرقان: 43]. ولا غبار على وهن النظرية في إفراطها وتفريطها، فكيف يمكن للإنسان الممكن المحدود المحتاج الذي أوله نطفةً وآخره جيفةٌ أن يكون إلهًا؟ والحال أنّ الله هو الموجود الواجب المطلق الغني. نعم! قد كرم الله الإنسان ونفخ فيه من روحه وجعله خليفته في الأرض، بينما جعل الأنسنيون الإنسان بديلاً عن الله مع الاقتصار على جانبه الطيني فقط! هذا التعامل الإلهوي مع الإنسان الذي تسافل إلى موجودٍ ذي ميولٍ حيوانيةٍ، وحصر الجهد لتأمين منافعه المادية سبب الكثير من المشاكل والتناقضات للإنسان الحديث، منها:

أ. اغترار الإنسان بنفسه والوقوع في الليبرالية الطائشة التي تُعدّ مصدرًا لكثيرٍ من المشاكل السياسية والاقتصادية والبيئية المعاصرة. فالإنسان الذي يرى نفسه محور الكون، ويرى أنّ تأمين حوائجه المادية هو غاية الحياة، يشعر بأنّ له الحق في أن يتوسّل بالوسائل والطرق بما فيها الاحتيال والخداع للوصول إلى أكثر المنافع، مثل ما تقوم به بعض الدول اليوم التي ترفع شعار الأنسنة باستغلال مفاهيم مثل حقوق الإنسان والاختباء خلفها لسحق حقوق الشعوب سياسيًا واقتصاديًا. أو مثلما قام الإنسان اليوم بتدمير البيئة بغية الانتفاع منها أكثر فأكثر.

ب. مفارقة الجانب النظري والعملي: فمن جهةٍ تطمح الأنسنة إلى سعادة الإنسان في الدنيا مع توفير منافعه المادية، وتؤسّس لها في مقام النظر والادّعاء، ومن جهةٍ أخرى وعلى المستوى

العمليّ، تُلحق أضرارًا هائلةً بالإنسان والإنسانية، وذلك حينما تقتضي منافع الإنسان أن يظلم أخاه الإنسان من خلال الدفاع عن الاستبداد والديكتاتورية وتأييدها، والوقوف إلى جانب الإرهاب والأعمال الإجرامية والتعسفية، وحتى القيام بهذا النوع من التصرفات وشنّ العدوان على سائر البلاد كما نراه اليوم بأمر أعيننا من جانب بعض الدول الاستكبارية والاستعمارية.

ج. غفل الفكر الأنسي عن الكمال الحقيقي للإنسان الذي يتحقق من خلال نبذ الأهواء والميول النفسانية، بل وجدنا أنّ هذا الفكر يساعد على ترسيخ الرذائل مثل المجون والظلم والتوحّش والفساد وسفك الدماء والعدوان...

د. أنّ الإنسان الذي يعدّ نفسه وهواها إلهاً له، لا يعتقد بالتكليف ولا يعترف إلاّ بحقوقه الشخصية، فهو يعيّن حقوقه بنفسه ولا يرى نفسه محكوماً بمن يعيّن له التكليف، فله حقّ وليس عليه تكليف وفق هذه الرؤية. وهكذا تصل الأنسنة إلى الحرية المطلقة التي تنتهي بدورها إلى هتك حقوق الآخرين وممارسة الظلم عليهم، كما وصلت إلى ذلك عملياً النازية والفاشية في أوروبا. ولكنّ هذا الإنسان غير الملتزم بقيود الدين والعقل والأخلاق ليس حرّاً حقيقةً كما تدّعي الأنسنة، بل هو مقيّد بميوله، وعبد لأهوائه، ومستعدّ لكي يقوم بأيّ عملٍ إجرائيّ من أجل الوصول إلى غاياته الشخصية. إنّ العقل والقلب هما اللذان يميّزان الإنسان عن الحيوان، وليست شهواته، ولن

يكون الإنسان إنساناً حقيقياً إلا بتحرير عقله وقلبه، وليس بتحرير ميوله وشهواته التي تقيّد عقله وتختّم على قلبه.

هـ. لقد سعت الأنسنة إلى تحرير الإنسان من عبادة الله ﷻ، ولكن أرغمته في المقابل على عبادة الأصنام المتعدّدة؛ لأنها - مع جعل الإنسان في مكان الله - تدعو إلى عبادة «أناه» بدلاً عن الله، في حين أنّ عبادة الـ "أنا" هي المبدأ الذي يؤدي إلى كلّ نوع من أنواع عبادة الأصنام [Burggaeve, Desirable God?, 129].

رابعاً: الإنسان في النسق العقديّ

إنّ للإنسان - بغضّ النظر عن البلد الذي وُلد فيه، والعصر الذي يعيش فيه، وخلفيّاته الأسرية والبيئية والثقافية، وبغضّ النظر كذلك عن شخصيته الخاصة ورغباته وطموحاته - أسئلة أساسية يبحث عن إجابات لها، ولا يحصل على السعادة والكمال إلا مع الحصول على صورة واضحة وصحيحة حول نفسه والعالم الذي هو فيه، ويعتمد ذلك على الوقوف على إجابات صحيحة عن هذه الأسئلة الأساسية عن العالم: عن مبدأ العالم، وغايته، وحقيقته، والهدف من إيجاده. ومن جانب آخر يتمتع الإنسان بقوة فريدة تميّزه عن الحيوان، وهو العقل الذي يساعده على طرح هذه الأسئلة وفهمها، والعشور على الإجابة الصحيحة لها. فالعقل - وبالحجج المعتمدة المتعدّدة - يُدرك ويحكم بلزوم وجود خالق غنيّ مطلق لهذا العالم الممكن المحتاج، ويحكم بوجود البعد الروحيّ الثابت غير الفاني حتّى بعد موت الإنسان إلى جانب بعده الجسمانيّ، كما يحكم العقل بنقصان علمه ومحدوديّته وجهله بكثيرٍ من الحقائق، ولا سيّما بتفاصيل الطريق إلى سعادته وكماله، وضرورة

وجود الدليل وإرسال الرسل من قبل الله للإيفاء بهذا الغرض أيضًا. فالعقل كافٍ لوحده في مدّ الإنسان بالإجابات اليقينية عن هذه الأسئلة، وإقناعه بها لتنبثق منها منظومة عقديّة تنظّم معارفه ورؤاه، وتنسّق حياته ونشاطاته في ضوئها. إنّ النسق العقديّ القائم على المنهج العقليّ لا يمكن أن يكون سدًّا أمام وصول الإنسان إلى السعادة والكمال، بل هو الطريق الوحيد الحقيقي للوصول إلى السعادة، ويتّضح ذلك من خلال الإمعان في النقاط التالية:

1. لا يمكن للإنسان أن يكون خاليًا من العقيدة، وإن لم يسمّها كذلك، فإنّه لا ينطلق من فراغ، بل يحكم على أساس مفترضاتٍ قبليّة تلقّاها والتزم بها أو اعتقد بها من قبل. والأنسنة أيضًا لها نسقٌ ومنهجٌ وخلفياتٌ عقديّة خاصّة بها تنطلق منها وتحكم على أساسها، وإن لم يجب أتباع الأنسنة أن يُنعتوا بالمعتقدين، ولكنّ المشكلة هي أنّ الأسس النظرية والمنطقية للأنسنة ضعيفة وهشة لا تصمد أمام التقييم العقليّ؛ لأنّها بُنيت على الميول والأهواء كما مرّ بنا سابقًا، والحال أنّ منهج النسق العقديّ يفرض علينا أن نبني رؤيتنا الكونية من خلال الإجابة عن الأسئلة الأساسية على أساس القطع واليقين الناتج من الاستدلال العقليّ والمنهج البرهانيّ. فمما لا يختلف فيه اثنان أنّ الأصول في الدين والعقيدة ينبغي أن تكون مبنية على العلم واليقين، ولا اعتبار للعقيدة الظنيّة الحاصلة من التقليد أو أيّ طريقة غير علميّة. نعم بعدما أثبت الإنسان حقانيّة دينٍ أو نظامٍ عقديّ ما وأثبت صدقه ومطابقته للواقع، يعتمد على تعاليمه في التفاصيل والجزئيات بطريقٍ علميّ.

2. أنّ للإنسان محوريّة في النسق العقديّ أيضًا، بمعنى أنّ الغاية والهدف من النسق العقديّ هو أن يصل الإنسان إلى السعادة والحقيقة، فليس هناك قيمة للشعارات الفارغة والادّعاءات الوهميّة التي تمجّد الإنسان بعيدًا عن

سعادته الحقيقية، بل من الواضح أن الذي يُعدّ أكثر إنسانيةً هو ذلك الطريق الذي يأخذ بيد الإنسان إلى الحقيقة والسعادة الحقيقية، وهذا ما يرمي إليه النسق العقديّ، وإن لم يسمّ بمدرسة الإنسان أو الأنسنة. وأي مدرسة فكرية أبعد من الإنسانية من مدرسةٍ تخدع الإنسان وتبعده عن الحقيقة تحت ستار الإنسانية المزيف، وإن سمّت نفسها بأسماءٍ جذابةٍ وجميلةٍ. نعم، يعتقد النسق العقديّ بمحورية الله أيضًا، ولا تنافي بين محورية الله ومحورية الإنسان لاختلاف معانيهما، فمحورية الله تعني أنه هو المبدئ للوجود ومالكة وغايته، وهو المعبود والمشرّع الحقيقي، ومحورية الإنسان تعني أن الخلق والإيجاد والتشريع وإرسال الرسل كلّها جاءت في سياق وصول الإنسان إلى الكمال والسعادة.

3. أن النسق العقديّ يعطي الحرية الفكرية للإنسان بخلاف ما يعلنه أتباع الأنسنة أو سائر المدارس المناهضة للدين، ولكن الرؤية الأنسنية تقيد الإنسان، وتجعله يفكر في إطارٍ محدودٍ، وينظر من زاويةٍ ضيقةٍ رغم ما يدّعيه من حرية الرأي والفكرة. ولا يلزم من يتأمل في المنهج الذي تتبعه كلٌّ من مدرسة العقيدة والأنسنة ومنطلقاتهما بذل عناءٍ كثيرٍ لإثبات هذه القضية؛ فالنسق العقديّ يدعو إلى المنهج البرهاني والعقل القطعي والابتعاد عن التقليد الأعمى والفكر الذي يفتقد إلى الدليل، كما يعطي للعقل السلطة العليا في اختيار المدرسة الفكرية الصحيحة أو الدين الصحيح، ويحرره من قيود الأوهام والظنون والخرافات. لكن الأنسنة تبني فلسفتها وتوجيهاتها على مبانٍ فكرية غير ثابتة، ورؤية كونية غير محققة، وتريد من الإنسان أن ينطلق من خلفياتٍ قبليةٍ من دون التدقيق فيها، وأن يقبل بتوصياتها للوصول إلى السعادة الدنيوية، وأن يعطي مجالاً واسعاً للميول والأهواء. وليس هذا - في الحقيقة - إلا تقييد للعقل، وحوّل دون حريته في البحث والنقد.

4. أن للنسق العقدي رؤية شاملة حول الإنسان، وينظر إليه على أنه كائن مركّب من الجانبين المجرّد والمادّي، وهذه الرؤية تتطلّب التوجّه والاهتمام بكلا الجانبين، وإعطاء كلّ ذي حقّ حقه، في حين أنّ الأنسنة تغفل الجانب الروحي للإنسان مع أنّه البعد الأهمّ والجانب الأساس فيه. ومن جانب آخر، يثبت المنهج العقدي حجّة مصدر الوحي بالدليل والبرهان، وهكذا يفسح المجال المعرفي أمام الإنسان، ويجعله يتمتع بمصادر معرفيّة أكثر ممّا لدى القائلين بالأنسنة.

5. أنّ النسق العقدي إذا كان صحيحاً ويسعى من أجل سعادة الإنسان، يؤمّن الفضاء لإجراء برامج وتوصياته وتطبيق فلسفته؛ إذ إنّ مشروعه بُني في الأساس على اليقين والعلم. فالإنسان أكثر التزاماً بالمعتقد اليقينيّ منه بالظنيّ أو الوهمي، وأقرب إلى تطبيق مشروع مبنيّ على أسس واضحة متينة منه إلى تطبيق المشروع الأنسني القائم على أسس نظريّة مبهمّة. ومن جانب آخر، فإنّ الإنسان في النسق العقدي يُعدّ عبداً لله ومحكوماً بتبعيّة أوامره واجتناب نواهيه، وإنّ الله - سبحانه وتعالى - غني عن عبادة الإنسان وتبعيّة له، بل يريد الله ﷻ سعادة الإنسان وفلاحه، فالتزام الإنسان بعقيدته يضمن له السعادة خاصّة مع الالتفات إلى أنّ هذا النظام العقديّ الصحيح، والرؤية الكونيّة الحقّة تنتهيان إلى نظام أيديولوجيّ سليم وبرامج علميّة حقّة لتنظيم حياته.

وعلى الرغم من أنّ النسق العقديّ له منهج واحد في البحث ومعالجة الأمور، وهو المنهج البرهاني والعلمي، إلّا أنّ له شؤوناً مختلفة ووظائف متعدّدة، فبينما يهتمّ بالتأسيس والإثبات حيناً، يهتمّ بتبيين العقيدة المختارة أو بالدفاع عنها أو بنقد المدارس المنافسة لها حيناً آخر. وكما أنّ الإنسان يستطيع أن يدرس

عقيدةً من بُعدٍ استعلائيٍّ (لَمَيٍّ) من خلال مناشئها ومبادئها، فإنّه يستطيع أن يدرّسها من الأسفل (إِنْتِيًّا) بملاحظة نتائجها وثمراتها. ويستطيع الإنسان أن يتساءل عن تعاليم مدرسةٍ ما هل هي متماسكةٌ ومتّسقةٌ أم تتنافى بعض تعاليمها مع البعض الآخر؟ هل تنسجم تعاليم مدرسةٍ معيّنةٍ ما مع الأصول الفكرية والنظرية لتلك المدرسة؟ هل تتناغم تعاليم نظامٍ عقديٍّ أو فكريٍّ ما مع الفطرة الإنسانية السليمة؟ و.... فيمكن - على سبيل المثال - المقارنة بين مدرسة الأُنسنة والمدرسة الإسلامية في إجابتهما عن هذه الأسئلة. لقد قمنا بهذه المهمة بالنسبة إلى مدرسة الأُنسنة بصورةٍ مجملةٍ حينما كنّا نقدها، أمّا بالنسبة إلى الدين الإسلامي، ولا سيما تعاليمه تجاه الإنسان، يتّضح للباحث ومن خلال دراسة مصادر هذا الدين مدى تلاؤم تعاليم الإسلام مع الفطرة الإنسانية. فلن يجد الباحث حتّى حكمًا واحدًا مخالفًا للفطرة الإنسانية، والشبهات المحتملة في البين ترفع بأدنى تنبّهٍ وتأمّلٍ.

النتيجة

تعاني مدرسة الأُنسنة من مشاكل نظريةٍ كثيرةٍ، لا سيّما في الصورة التي تُقدّمها عن الإنسان، فهي صورةٌ ناقصةٌ أحادية الجانب لا تهتمّ بكلّ أبعاد الإنسان الوجودية، ومن أهمّها البعد الروحي والإلهي. هذا بالإضافة إلى أنّها لا تستطيع أن تضمن السعادة الدنيوية لكلّ أبناء الإنسان؛ لعدم وجود مرجعيةٍ عليا غير الآمال والأهواء الإنسانية التي تتزاحم وتتعارض مع تزايد المجتمعات وتعدّد الحضارات والثقافات، فما استطاعت الأُنسنة عمليًا أن تحمّد نيران الحروب، بل أتت بدمارٍ أكثر وباستعمارٍ أوسع للشعوب والأمم الأخرى. وفي المقابل يسعى النسق العقديّ الصحيح بمنهجه البرهانيّ أن يسبر أغوار الحقيقة؛ ولذلك يحاول أن يحصل على صورةٍ صحيحةٍ عن الإنسان مع

معالجة كل أبعاده الوجودية بالاعتماد على العقل والوحي - هذا المنبع المعرفي الزاخر - الذي ثبتت حجته بالعقل. وبناءً على ذلك فإن الخريطة التي يرسمها النسق العقدي لسعادة الإنسان وكماله تنسجم مع الحقيقة وتنطبق مع الواقع أكثر وتؤمن الشعارات - الصحيحة منها - والخلاصة للأنسنة بصورة واقعية وبطريقة أفضل بكثير من الأنسنة التي تسير أحياناً على طريق كبت الغايات التي تهدف إليها وسحقها.

قائمة المصادر

1. ابن سيّده، علي بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم ج 1، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، 1421هـ .
2. ابن فارس، أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة ج 4، مكتب الإعلام الإسلامي، قم، الطبعة: الأولى، 1404هـ.
3. الجرجاني، علي بن محمد الجرجاني، كتاب التعريفات، ناصر خسرو، طهران، الطبعة الرابعة، 1412هـ .
4. جوادى آملی، عبدالله، دين-شناسی، مركز نشر اسراء، مطبعة جامعة المدرّسين، الطبعة الأولى، 1381ش.
5. الحسيني الزبيدي، محمد بن مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، ج 5، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، 1414هـ .
6. الحميري، نشوان بن سعيد، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، ج 7، دار الفكر، دمشق، 1420هـ .
7. الحمصي الرازي، سديد الدين، المنقذ من التقليد، ج 2، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة الأولى، 1412هـ .
8. خسروپناه، عبدالحسين، كلام جديد، قم، نشر مركز مطالعات و پژوهش های فرهنگي حوزه ی علمیه، الطبعة الأولى، 1379ش.
9. دغيم، سمیح، مصطلحات الإمام الفخر الرازي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى، 2001م.

10. الشريف المرتضى، الذخيرة في علم الكلام، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، 1411 هـ.
11. صليبا، جميل وصانعي دره بيدى، منوچهر، فرهنگ فلسفى، منشورات الحكمة، طهران، الطبعة الأولى، 1408 هـ.
12. الطوسي، نصير الدين، تلخيص المحصل المعروف بنقد المحصل، دارالأضواء، بيروت، الطبعة الثانية، 1405 هـ.
13. الفاضل المقداد، إرشاد الطالبين إلى نهج المسترشدين، منشورات مكتبة آية الله المرعشي، قم، 1405 هـ.
14. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، ج 1، نشر الهجرة، قم، الطبعة: الثانية، 1409 هـ.
15. الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، قاموس المحيط، ج 1، دار الفكر، بيروت، 1403 هـ.
16. الفيومي، أحمد بن محمد، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، ج 2، مؤسسة دار الهجرة، قم، الطبعة الثانية، 1414 هـ.
17. الكليتي، محمد بن يعقوب بن إسحاق، الكافي (ط - الإسلامية)، ج 2، دار الكتب الإسلامية، طهران، الطبعة الرابعة، 1407 هـ.
18. مصباح، محمدتقى، چكیده ای از اندیشه های بنیادین اسلامی، قم، مؤسسه ی پژوهشی امام خمینی، الطبعة الأولى، 1380 ش.

1. Burggaeve Roger, Desirable God?: Our Fascination with Images, Idols, and New Deities, Peeters Publishers, 2003.
2. Committee on the Experiences and Challenges of Science and Ethics in the United

States and Iran, Policy and Global Affairs, In cooperation with the Academy of Sciences and the Academy of Medical Sciences of the Islamic Republic of Iran, National Research Council, The Experiences and Challenges of Science and Ethics: Proceedings of an American-Iranian Workshop, Washington, National academic press, 2003.

3. Davies Tony, Humanism, New York, Routledge, second edition published 2008.
4. Erich Fromm, The Revolution of Hope, New York, American Mental Health Foundation Ink, 2010.
5. Fromm Erich, The Art of Loving, New York, A& C Black, 2000.
6. Kurtz Paul, Embracing the Power of Humanism, Lanham, Rowman & Littlefield, 2000.
7. Law Stephen, Humanism: A Very Short Introduction, New York, OUP Oxford, First published, 2011.
8. Luik, John C., Humanism entry of Routledge Encyclopedia of Philosophy, London and New York: Routledge, Version 1.0, (1998).
9. Norman Richard, On Humanism, London and New York, Routledge, First published, 2004.
10. Pinn Antony B., What is Humanism and Why Does it Matter? New York, Routledge, 1 edition 2014.
11. Soper Kate, Humanism and anti-humanism, Hutchinson and Co. (Publishers) Ltd, First published, 1986.
12. Vaughn Lewis & Dacey Austin, The Case for Humanism: An Introduction,

Lanham, Rowman Littlefield Publishers, 2003.

13. Webster Merriam, Merriam-Webster's Collegiate® Dictionary, U.S.A, Merriam-Webster, Incorporated, 8th edition, 2005.
14. Wilkens Steve, Faith and Reason: Three Views, InterVarsity Press, 2014.
15. Faryde E.B., Humanism and Renaissance Historiography, The Hambledon Press 1983.
16. Lamont Corliss, The Philosophy of Humanism, New York, Humanist press., 8th edition, 1997.
17. www.americanhumanist.org

برهان التلازم وبعض تطبيقاته في الاستدلال العقدي

د. سعد الغري

الخلاصة

لقد خُصَّ الإنسان بنعمة العقل الذي يمكّنه من الوصول إلى المعارف الحقّة؛ لتحصيل الكمالات التي في ضوئها يرتقي الإنسان. وهذه المعارف تتمايز في درجة التصديق بها، فمرة يتم التصديق بها مع احتمال الطرف المرجوح، وأخرى مع عدم احتماله، والأخير هو القطع، وهو الذي على أساسه تشكّل الأسس المعرفيّة لبننة لبقية الاعتقادات.

إنّ الاعتقادات الإنسانيّة التي تحصل في النفس وليدة مقدّماتٍ تختلف من شخصٍ لآخر تبعاً لثقافته والموادّ المستخدمة في قضاياها، وعن طريقها يحصل على رؤى كونيّة تتناسب مع قوّة المقدّمات، ودرجة استحكامها في

النفس، والنتيجة المتوخاة منها، وبالتالي تكون قاعدةً يرتكز عليها الشخص في سلوكه العملي.

ومن أهم ما له دورٌ في بناء المنظومة المعرفية لحياة الإنسان هو العقيدة عموماً، وعقيدة التوحيد خصوصاً، فهي التي ترسم خريطة سيره وسلوكه، وفي ضوءها تكون رؤيته الكونية، ولأهميتها الفائقة لا بد أن تُطلب على نحوٍ يورث القطع واليقين بالمعنى الأخص.

في هذا المقال حاولنا الإشارة إلى مسألةٍ عبر بيان تعريف الدليل وأنواعه، وأيّ منها يحصل القطع واليقين بالمعنى الأخص، وكذلك أجبنا عن تساؤلٍ مهمٍّ، وهو لماذا تقتصر في العقيدة على اليقين بالمعنى الأخص؟ وما هو الطريق الموصل إليه وما هي أقسامه؟ ثمَّ أشرنا إلى المفيد من هذه الأقسام في إثبات الواجب، وفي ضوءه ظهرت لنا أهمية برهان التلازم الاستدلالية، وكيف يعيننا في إثبات العقائد، وما هي الأصول التي ينفعنا في إثباتها، كلّ ذلك عن طريق استخدام الأسلوب المنطقي البرهاني مع ذكر كلماتٍ للحكماء والمناطق عند الحاجة، وتوصلنا إلى الأهمية الكبرى لبرهان شبيه اللم (برهان الملازمات) وانحصاره في تحصيل اليقين بالمعنى الأخص في إثبات الواجب - تعالى - وبعض صفاته الجلالية، أمّا كيف؟ فهذا ما سنبيّنه في السطور القادمة.

المفردات الدلالية: البرهان، برهان التلازم، برهان اللم، اليقين، الاستدلال

العقدي.

تمهيد

الإنسان كائن اجتماعي باحث عن الكمال بالفطرة، والكمال يحتاج إلى حركة، والحركة تحتاج إلى معرفة وفكر. قال أمير المؤمنين عليه السلام لكميل: «يا كميل، ما من حركة إلا وأنت محتاج فيها إلى معرفة» [تحف العقول، ابن شعبة الحرّاني، ص 171]. فللوصول إلى غايته لا بدّ من تكامل عقله، والتكامل العقلي إنّما يحصل باكتساب المعارف الحقّة من الاعتقادات والأفكار العملية.

وتصحيح اعتقادات الإنسان يعتمد على منهجه المعرفي الذي له أثر مباشر في رؤيته الكونية، التي ترسم له أيديولوجيا تؤثر على سلوكه العملي، فمتى ما كان منهجه المعرفي مبتنيًا على أسس متينة قيّمة، كانت رؤيته الكونية محكمة، ومن ثم تكون أيديولوجيته قويّة، فيستقيم سلوكه.

إنّ الرؤية الكونية الموافقة للواقع، لا يمكن تحصيلها إلا عن طريق يؤدّي إلى الاعتقاد، ودرجة حصول النفس على الاعتقادات تختلف؛ لأنّها تارة تكون ظنيّة وأخرى يقينيّة، ومن الواضح أنّ اليقين في أمور كهذه هو المرجو؛ لأنّ الظن لا يغني عن الحق شيئًا، واحتمال نقيضه يبقى واردًا، كما أنّ التصديق القطعي مع عدم احتمال الطرف الآخر يجبر النفس على الإذعان للنتيجة، فلا بدّ في الأمور الخطيرة - كتعيين مصير الإنسان - من الاعتماد على هذه الدرجة من التصديق؛ لذا يشترط في الرؤية الكونية أن تكون محصّلة على نحو القطع؛ لأنّها من الاعتقادات، والاعتقاد الذي لا يسمح لتأثير نقيضه في الإدراكات ليس إلاّ اليقين بالمعنى الأخصّ، ولا يمكن تحصيله إلاّ من خلال البرهان، ومن المعروف أنّ البرهان فيه أنحاء وأقسام، وأحد أهمّ الطرق التي تورث اليقين بالمعنى الأخصّ هو برهان التلازم، الذي سنحاول تسليط الضوء عليه وبيان فائدته وثمرته في الاستدلال العقديّ.

تعريف الدليل

يُطلق الدليل في علم المنطق ويُراد به ما يعم الاستدلال والحجة، أي الصورة التي تتألف من قضايا يتجه بها إلى مطلوبٍ يستحصل به، فالصورة التي يستحصل بها المطلوب هي الدليل، والدليل ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

القياس: هو قولٌ مؤلفٌ من قضايا متى سلمت لزم عنه لذاته قولٌ آخر، وهو الاستدلال بدءاً من حكمٍ كليٍّ للوصول إلى حكمٍ جزئيٍّ تحته.

الاستقراء: الاستدلال بدءاً من أحكام جزئية للوصول إلى حكمٍ كليٍّ يشملها. [الفارابي، المنطقيات، ج 1، ص 173]

التمثيل: الاستدلال من حكمٍ جزئيٍّ إلى جزئيٍّ آخر لوجود شبهة. [القزويني، الرسالة الشمسية، ص 42؛ الحلي، الجوهر النضيد، ص 189]

ولأنّ المراد هو الوصول إلى مطلوبٍ يقينيٍّ؛ فلا بدّ من أن تكون صورته يقينيةً؛ لذا لا يمكن الاعتماد على الاستقراء والتمثيل؛ لأنّ كليهما يورث الظنّ، وهو هنا لا يفيد.

إذن ماينفع من الدليل في الاعتقادات هو ما يعطي الصورة التي توصل إلى اليقين، وليس ذلك إلّا القياس من حيث الصورة.

تعريف اليقين

استعمل الحكماء والمناطققة اليقين بمعنى واحدٍ وهو المطابقة للواقع وعدم احتمال الخلاف، وعلى هذا عرّفه الجرجاني في (التعريفات) بقوله: «اليقين في اللغة العلم الذي لا شكّ معه، وفي الاصطلاح اعتقاد الشيء بأنّه كذا مع اعتقاد أنّه لا يمكن إلّا كذا مطابقاً للواقع غير ممكن الزوال، والقيد الأوّل

جنسٌ يشتمل على الظنّ أيضًا، والثاني يخرج الظنّ، والثالث يخرج الجهل، والرابع يخرج اعتقاد المقلد المصيب» [الجراني، التعريفات، ص 113].

وإنّ متأخري المنطقة المتكلمين جعلوا لليقين معنيين:

1. المعنى الأوّل، اليقين بالمعنى الأعمّ: هو مطلق الاعتقاد الجازم، فيما إذا وصل التصديق إلى درجةٍ لا يبقى للطرف المخالف من احتمال تحقّق ولو كان بسيطًا، أي الجزم بطرف القضية مع جزمٍ بعدم احتمال الطرف الآخر.

خواصّ اليقين بالمعنى الأعمّ:

- يكون في قبال الظنّ الذي فيه احتمالٌ للطرف المقابل؛ لأنّ الجزم هنا مع عدم وجود أيّ احتمال لوقوع الطرف المقابل.
- يشمل الجهل المركّب؛ لأنّ القاطع بالشيء ويجهل بأنّ قطعه مخالفٌ للواقع، عنده يقينٌ أيضًا ولكن بالمعنى الأعمّ.
- يشمل التقليد من دون معرفة الأسباب؛ فإنّ الجازم بخبرٍ نتيجةً لحسن ظنّه بالمخبر حصل عنده يقينٌ، ولكنّ هذا اليقين غير معروف الأسباب، وإنّما صدّق به لاعتقاده بالمخبر.
- ملاك إطلاق اليقين عليه هو حصول المعلومة بدرجة 100%، وحصول احتمال خلافاً 0%، فلا يبقى أيّ احتمالٍ معتدّ به لحصول نقيضه، بقطع النظر عن كون الحكم إثباتيًا أم سلبيًا.

قال الشيخ المظفر رحمته الله: «اليقين: وهو أن تصدّق بمضمون الخبر ولا تحتمل

كذبه، أو تصدّق بعدمه ولا تحتل صدقه، أي: أنّك تصدّق به على نحو الجزم، وهو أعلى قسمي التصديق» [الاسترابادي، البراهين القاطعة، ج 1، ص 430؛ المظفر، المنطق، ص 17].

2. المعنى الثاني من اليقين، وهو اليقين بالمعنى الأخصّ: والمراد هنا الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع لا عن تقليدٍ، فتطابق مع اليقين بالمعنى الأعمّ في كونه اعتقاداً جازماً، ولكن امتاز عنه بكونه مطابقاً للواقع، ثابتاً، لا عن تقليدٍ.

خواصّ اليقين بالمعنى الأخصّ:

- يشابه اليقين بالمعنى الأعمّ من كونه في قبال الظنّ؛ لأنّ الأخير فيه احتمالاً للطرف المقابل، مع أنّ الجزم هنا يدلّ على عدم وجود أيّ احتمالٍ لوقوع الطرف المقابل.
- هذا اليقين يخرج منه الجهل المركّب؛ لأنّ شرطه مطابقة الواقع، وأمّا الجهل المركّب فغير مطابقٍ للواقع.
- يخرج منه التقليد من دون معرفة الأسباب المطابقة للواقع؛ لأنّه مشروطٌ بمعرفة الأسباب.

التمييز بين اليقين بالمعنى الأعمّ والمعنى الأخصّ

من خلال التعريفين المتقدمين لليقين وخصائصهما يمكن تحصيل ما يلي:

أولاً: هناك اشتراكٌ بين اليقين بالمعنى الأخصّ والأعمّ، وهو تصديق الخبر على نحو الجزم، ولا يحتمل الطرف المقابل، فالجزم هو القدر المشترك بينهما؛

فكلُّ منهما يعتقد بالطرف الموافق بدرجة 100%، ولا يوجد أيُّ احتمالٍ للطرف المخالف.

ثانيًا: هناك عدّة امتيازاتٍ لليقين بالمعنى الأخصّ:

الأوّل: مطابقته للواقع، فيختلف عن الاعتقاد غير المطابق للواقع كيقين أهل العقائد المنحرفة، فهو يمتلك القطع ولكنّ متعلّق قطعه غير مطابقٍ للواقع، ولهذا ما يسمّى باصطلاح المناطقة بالجهل المركّب، ففي الجهل المركّب الجاهل هنا عنده يقينٌ بالمعنى الأعمّ؛ لأنّ اعتقاده جازمٌ ولا يحتمل نقيضه.

الثاني: يُعرف من أسبابه الذاتية، فلا يكون عن تقليدٍ، فيختلف عن تقليد العوامّ، فإنّ يقين العوامّ المطابق للواقع ناتجٌ عن ثقةٍ بالشخص الذي أخبرهم بالخبر، أمّا هنا فقد تعلّق القطع عن طريق أسبابه.

الثالث: أن يكون ثابتًا، وغير متغيّرٍ.

فما لم يكن كذلك لا يطلق عليه يقينٌ بالمعنى الأخصّ، بل بالمعنى الأعمّ. فالفارق بين اليقين بالمعنى الأخصّ واليقين بالمعنى الأعمّ هو المطابقة وعن طريق الأسباب والثبات. [انظر: الحاشية، ص 111؛ شرح الشمسية، ص 166؛ شرح المنظومة، ص 88؛ القواعد الجليّة، ص 394]

كيفية الوصول إلى اليقين بالمعنى الأخصّ

يدرك الذهن بعض القضايا من دون فكرٍ، فتكون بيّنةً، يمكنه استخدامها لتكون مقدّمةً ضمن صورةٍ يقينيةٍ للحصول على نتيجةٍ يقينيةٍ، وهذه النتيجة تكون قطعيّةً أيضًا ولكنّها مبنيّةٌ، يمكنها أن تقع مقدّمةً مع مقدّمةٍ أخرى

يقينية، للحصول على نتيجة قطعية مبيّنة، وهكذا تستمرّ المعارف اليقينية وتتسع قاعدة البيانات اليقينية التي تعدّ رأس مال التفكير اليقيني.

فالطريق الوحيد للحصول على يقين بالمعنى الأخصّ من مقدّمات بيّنة أو مبيّنة، وثمّ ترتيبها بصورة صحيحة ضمن الشروط التي ذكرت في محلّها، هو البرهان، فهو المرجع للحصول على اليقين بالمعنى الأخصّ (جزم، مطابق للواقع، لا عن تقليد، لا يتغيّر) للقضايا النظرية، ولكن وفق شروط البرهان (مقدّمات بيّنة أو مبيّنة، وصورة قياس منتجة، وبقية الشروط التي تُذكر في محلّها).

البرهان تعريفه وأقسامه

أشرنا إلى أهميّة اليقين بالمعنى الأخصّ الذي نرمي الوصول إليه ونبغي الحصول في التصديقات على نتائج يقينية بالمعنى الأخصّ من العلوم الحقيقية التي لا غنى لنا فيه عن البرهان.

وأما ما هو البرهان؛ فقد عرّفه الفارابيّ بلحاظ الحدّ الأوسط والنتيجة التي نحصل عليها بواسطته بأنّه: «سببٌ لعلمنا بوجود شيء ما وسببٌ لوجود ذلك الشيء، وبعبارة أخرى البرهان ما يكون واسطةً للإثبات والشبوت» [آل ياسين، الفارابيّ في حدوده ورسومه، ج 1، ص 124].

ومن لحاظ الغاية: «هي المقاييس التي تسوق الذهن إلى الانقياد لما هو حقٌّ و يقينٌ» [المصدر السابق، ج 1، ص 123].

وعرّفه الشيخ الرئيس بلحاظ المقدّمات وشرطها بأنّه: «قياسٌ مؤلّف من يقينياتٍ لإنتاج يقينيٍّ» [ابن سينا، النجاة، ص 126].

وعرّفه الأمدي بلحاظ الحد الأوسط والأقسام المتوخّاة منه بقوله: «وأما البرهان؛ فعبارة عن قياس يقينيّ المادّة؛ فإن كان الحد الأوسط منه هو العلة الموجبة للنسبة بين طرفي المطلوب، سميّ برهاناً (لميّاً)، كما لو كان الاحتراق هو الحد الأوسط في قولنا: هذه الخشبة اشتعلت فيها النار. وإن لم يكن هو العلة الموجبة لنفس النسبة، مع موجبها للتصديق بوقوع النسبة، سميّ برهاناً (إنّيّاً)، كما لو كان الحد الأوسط هو الاشتعال في قولنا: هذه الخشبة محترقة» [الأمدي، المبين في اصطلاحات الحكماء والمتكلمين، ص 340 و341].

وقد عرّفه الجرجانيّ بأنّه: «القياس المؤلّف من اليقينيّات، سواءً كانت ابتداءً، وهي الضروريّات أو بواسطة: وهي النظريّات، والحدّ الأوسط فيه لا بدّ أن يكون علةً لنسبة الأكبر إلى الأصغر، فإن كان مع ذلك علةً لوجود تلك النسبة في الخارج أيضاً فهو برهانٌ لميّ... وإن لم يكن كذلك، بل لا يكون علةً للنسبة إلّا في الذهن، فهو برهانٌ إنّيّ... وقد يقال على الاستدلال من العلة إلى المعلول برهانٌ لميّ، ومن المعلول إلى العلة برهانٌ إنّيّ» [الجرجانيّ، التعريفات، ص 40].

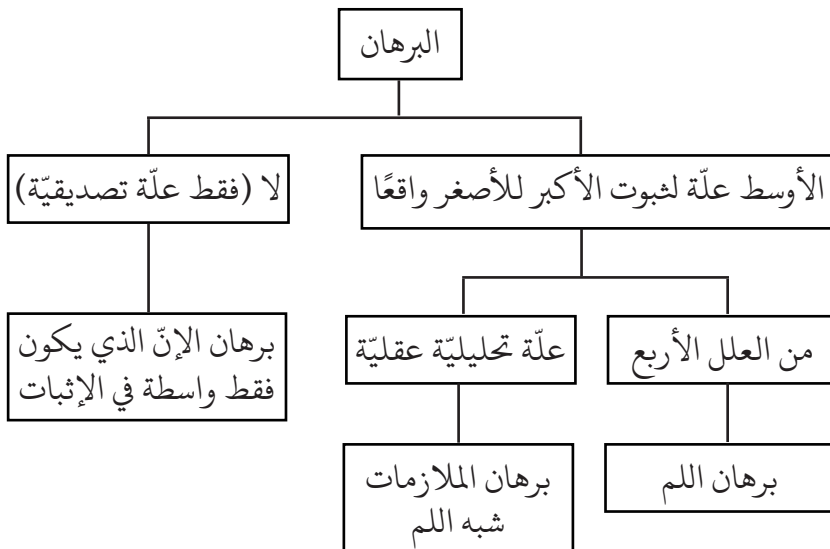
فيمتاز البرهان بأمور:

1. معرفة الحق من جهة ما هو حقّ.
2. مقدّماته يقينيّةٌ وصورته يقينيّةٌ وينتجان يقيناً بالمعنى الأخصّ.
3. يطلبه الإنسان لنفسه، لا لغيره، فحتّى لو لم يكن على وجه الأرض أحدٌ سواه فإنّه يطلب البرهان.

أقسام البرهان

إنّ روح البرهان وحقيقته بالحدّ الأوسط، فمن خلال الترابط الموجود بين الأوسط والأصغر من جهة، وبين الأوسط والأكبر من جهة أخرى - ضمن الشروط - يحصل الربط بين الأكبر والأصغر، فنحصل على قضية يقينية جديدة. فهو الواسطة والرابطة بين الأكبر والأصغر، فمن خلال الأوسط نصل إلى النتيجة.

فالبرهان على كلّ حال يعطينا العلم بالنتيجة، وهذا ما يصطلح عليه (علّة إثباتيّة للنتيجة)؛ فبحسب طبيعة العلاقة بين الحدّ الأوسط والأكبر ينقسم البرهان إلى ثلاثة أقسام، مع اشتراك هذه الأقسام بكون الأوسط فيها علّة لليقين؛ بالنتيجة فهو على كلّ حال واسطة في إثبات الأكبر للأصغر؛ فالأوسط إمّا أن يكون علّة لثبوت الأكبر للأصغر واقعاً، أو لا، والثاني هو برهان الإنّ، والأوّل إمّا أن تكون هذه العلّة من العلل الأربع أو لا، والأوّل هو برهان اللّم، والآخر هو برهان الملازمات.



قال الشيخ الرئيس: «إنَّ الحدَّ الأوسط إن كان هو السبب في نفس الأمر لوجود الحكم وهو نسبة أجزاء النتيجة بعضها إلى بعض كان البرهان برهان لِمَّ؛ لأنَّه يعطي السبب في التصديق بالحكم ويعطي اللَّمَّة في التصديق ووجود الحكم، فهو مطلقاً معطٍ للسبب، وإن لم يكن كذلك بل كان سبباً للتصديق فقط فأعطى اللَّمَّة في التصديق ولم يعط اللَّمَّة في الوجود فهو المسمَّى برهان إنَّ؛ لأنَّه دَلَّ على إتيَّة الحكم في نفسه دون لَمَّيته في نفسه؛ فإن كان الأوسط في برهان إنَّ - مع أنَّه ليس بعلةٍ لنسبة حدِّي النتيجة - فهو معلولٌ لنسبة حدِّي النتيجة، لكنَّه أعرف عندنا سَمي دليلاً» [ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ص 53].

ويمكن توضيح هذه الأقسام بالشكل التالي:

1. البرهان اللَّمِّي:

وهو ما يكون الأوسط فيه - علاوةً على كونه علةً لليقين بالنتيجة (واسطةً في الإثبات) - علةً واقعيةً خارجيةً لثبوت الأكبر للأصغر، أي واسطةً في الثبوت، فهو يعطي سببيةً التصديق وسببيةً الوجود خارجاً كذلك.

مثاله: هذه الحديدية ارتفعت حرارتها، وكلّ حديدية ارتفعت حرارتها فهي متمدَّدة، إذن هذه الحديدية متمدَّدة.

فهنا ارتفاع درجة الحرارة هو علةٌ لثبوت التمدد للحديدية، فالأوسط علةٌ لثبوت الأكبر للأصغر.

كما أنَّه علةٌ واقعيةً لثبوت التمدد للحديدية، وهذا ما يضمن التطابق بين مقامي الإثبات والثبوت، أي مطابقة النتيجة الحاصلة منه للواقع.

2. برهان الإن (الدليل)

هو ما يكون الأوسط فيه - علاوة على كونه علةً لليقين - معلولاً لثبوته للأصغر بواسطة الأكبر، أي أن الأكبر هو علة لثبوت الأوسط للأصغر.

فهو على عكس برهان اللّم، فمن خلال العلم بالمعلول نتوصل للعلة، أي من خلال معلوليته للأكبر نستكشف ثبوت الأكبر للأصغر.

مثاله: هذه الحديدية متمددة، وكل حديدية متمددة مرتفعة درجة حرارتها، إذن هذه الحديدية مرتفعة درجة حرارتها.

فهنا لا توجد علاقة واقعية بين الأصغر والأكبر إلا التمدد الذي هو معلول للأكبر (ارتفاع درجة الحرارة)، فالأوسط هنا معلول للأكبر في ثبوته للأصغر؛ أي أن التمدد ثبت للحديدية بواسطة ارتفاع درجة الحرارة، فارتفاع درجة الحرارة علة لثبوت التمدد للحديدية، فالأكبر علة لثبوت الأوسط للأصغر.

3. برهان الملازمات (شبيه اللّم)

قد لا يؤدي الاستدلال الإنّي (من المعلول إلى العلة) للقطع بالمعنى الأخصّ، وكذا لا يمكن للبرهان اللّمّي الحقيقي (من العلة إلى المعلول) إثبات المدعى في بعض الموارد (كمورد إثبات الخالق)؛ لأنه يلزم إثبات الشيء قبل إثباته وهذا مصادرة - أي فرض النتيجة قبل تحصيلها - ففي هذه الموارد يبقى العلم الحاصل غير قطعي، وهذه مشكلة كبيرة، بيد أننا على يقين غير قابل للتزلزل في قرارة أنفسنا بوجود خالق عاقل، فمن أين حصل هذا اليقين؟

الجواب: أنه حصل عن طريق برهان الملازمات، وهو نوع من الإنّ

المطلق، وذلك عن طريق تحليل بعض المقدمات العقلية الكلية التحليلية للوصول إلى يقينٍ بالمعنى الأخص فيها، وهذا ما يبينه الشيخ الرئيس في مقام بيان إثبات الواجب؛ قال: «... إشارة إلى أنّ لنا سبيلاً إلى إثبات المبدأ الأول لا من طريق الاستدلال من الأمور المحسوسة، بل من طريق مقدماتٍ كَلِيَّةٍ عقليةٍ توجب للوجود مبدءاً واجب الوجود، وتمنع أن يكون متغيراً أو متكتراً في جهةٍ، وتوجب أن يكون هو مبدءاً للكل، وأن يكون الكل يجب عنه على ترتيب الكل. لكنّا لعجز أنفسنا لا نقوى على سلوك ذلك الطريق البرهاني، الذي هو سلوكٌ عن المبادئ إلى الثواني، وعن العلة إلى المعلول...» [ابن سينا، إلهيات الشفاء، ص 21].

فهنا يبين أنّ هناك طريقاً آخر لإثبات الخالق وعلة العلل، لا يحتاج فيه إلى الأمور المخلوقة والمحسوسة فيكون من البراهين الإنيّة، ولا يحتاج فيه إلى إثباته - تعالى - من قبل نفسه؛ لأنّه يلزم العلم به قبل الاستدلال عليه، وهو دورٌ باطلٌ، بل من طريق التحليل العقليّ للموجود. ولكن لصعوبة هذا الطريق واحتياجه إلى مقدماتٍ عقليةٍ وتجردٍ في المعقولات لا يستطيع كلّ أحد الوصول إلى هذه البراهين، ويحصل هذا بالتربية التعليمية والفكرية ودراسة الأمور المجردة عن المادة بالسلوك الطبيعي؛ الذي هو عن طريق التحليل العقليّ للمعقولات الثانية الفلسفية.

وقد عرّف الجرجاني الملازمة: «لغةً امتناع انفكاك الشيء عن الشيء، واصطلاحاً: كون الحكم مقتضياً للآخر على معنى أنّ الحكم بحيث لو وقع يقتضي وقوع حكمٍ آخر اقتضاءً ضرورياً كالدخان للنار في النهار، والنار للدخان في الليل» [الجرجاني، التعريفات، ص 193].

وكما هو واضح هنا أنّ التعريفات السابقة إنّما عرّفت الملازمة، وليس

برهان الملازمات، ولهذا ظاهر من المثال الذي جاء به، فإن الدخان معلول للنار، فخلطه للمثالين دليل على إرادته الملازمة بمعناها الواسع، وهي صرف الارتباط بين الشيئين، فإنه جاء ببرهان الإن الذي يكون فيه الأوسط معلولاً للأكبر، وهو غير ما نريد.

وأما التعريف لبرهان الملازمات فهو: «ما يكون الأوسط فيه بالإضافة إلى كونه عليّة إثباتيّة للنتيجة فهو علّة تحليليّة ثبوتيّة لها أيضًا، لا أنّه علّة خارجيّة، فهو ليس من العلل الأربع.

فهو مثل البرهان اللّمّي في كون الأوسط علّة واقعيّة للنتيجة؛ إلا أنّ اللّم هو علّة واقعيّة خارجيّة للنتيجة، إمّا شبيه اللّم فهو علّة واقعيّة تحليليّة للنتيجة، أي أنّ الأوسط لازم بين للأصغر، والأكبر لازم بين للأوسط، مثاله: العالم متغير، كلّ متغيرٍ حادث، العالم حادث (النتيجة)» [ابن سينا، برهان الشفاء؛ الداماد، تقديم الإيمان وشرحه كشف الحقائق، ص 223؛ العابدّي، ميزان الفكر، ص 93].

السير التطوّريّ في تطبيق البرهان في إثبات الواجب

الأدلة على إثبات الواجب - تعالى - كانت على أنحاءٍ ثلاثةٍ تختلف من علم إلى علمٍ آخر:

النحو الأول أدلة المتكلمين الذين كانوا يستدلّون ببرهان الحدوث على وجود محدثٍ لهذا العالم، وهو واضحٌ بكونه برهاناً إنّيّاً.

النحو الثاني أدلة الطبيعيين الذين استدلّوا ببرهان المحرك الذي لا يتحرك على وجود العالم، وهو أيضًا برهانٌ إنّيّ.

والنحو الثالث أدلة الفلاسفة من خلال وجود الممكنات واحتياجها إلى علّة واجبة، وهو برهان شبيه اللّم. ولكنّها تشترك في كونها تثبت الحادث والحركة والممكنات عن طريق الحسّ، ثمّ يستدلّ على وجود الخالق تعالى.

أ. الفارابي

وبحسب التتبع والاستقصاء وجدنا أنّ أوّل من أشار إلى برهان الملازمات في الاستدلال من الخلق إلى الخالق، والمعروف ببرهان الصديقين هو الفارابي، حيث قال: «لك أن تلاحظ عالم الخلق فترى فيه أمارات الصنعة، ولك أن تعرض عنه وتلاحظ عالم الوجود المحض، وتعلم أن لا بدّ من وجود بالذات، فإن اعتبرت عالم الخلق فأنت صاعدٌ، وإن اعتبرت عالم الوجود المحض فأنت نازلٌ تعرف بالنزول أن ليس هذا ذاك، وتعرف بالصعود أنّ هذا هُذا ﴿سَرُّهُمْ آيَاتُنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ * أو لم يكف برّبك أنّه على كلّ شيءٍ شهيدٌ» [الفارابي، فصوص الحكم، الفصل 18، ص 62 و63]

فهو في بداية كلامه أشار إلى برهان النظم وإتقان الصانع في قوله: «لك أن تلاحظ عالم الخلق فترى فيه أمارات الصنعة»، فإنّ عظيم الخلق دالٌّ على وجود خالقٍ عالمٍ حكيمٍ، وهو استدلالٌ من المعلول إلى العلّة (برهان إنّ)، ثمّ بعد ذلك يشير إلى برهان الملازمات حينما قال: «لك أن تعرض عنه...»، فإنّه بلحاظ عالم الوجود المحض وتحليل الوجود وتقسيمه إلى واجبٍ وممكنٍ وممتنعٍ، لا يخفى أنّه لا يريد بذلك برهان اللّم؛ لأنّه ليس في مقام الاستدلال من العلّة إلى المعلول؛ لعدم إمكانه فيما نحن فيه؛ بل المراد له شبيه اللّم.

ويظهر ذلك من خلال شرح عبارة الفارابي هذه في (شرح الفصوص): «لما كان للقوم في إثبات وجود الباري - تعالى - مسلكان... وثانيهما: وهو اعتبار

الموجود من حيث هو والنظر في أحواله؛ ولهذا هو طريقة الحكماء المتأهلين؛ وأشار إليه بقوله: "وتلحظ" أي ولك أن تلحظ (عالم الوجود المحض)، [و] سمّاه عالمًا لأنّه يعلم منه الصانع كما يعلم من الآيات "وتعلم أنّه لا بدّ من وجود بالذات" أي موجود لا يكون وجوده مستفادًا من الغير؛ ... "تعرف بالنزول أنّ ليس هذا ذلك" يعني أنّك تعرف بالنزول من الوجود المحض إلى مراتب الإمكان أنّ هذه باطلة في حدود ذاتها وذلك حقّ محض؛ لأنّ الطريقة التي سلكها الإلهيون اعتبروا فيها كون الوجود عين الواجب؛ لأنّهم بعد ما أثبتوا أنّ في الوجود موجودًا هو الواجب بيّنوا أنّ وجوده لا يمكن أن يكون زائدًا عليه كما في سائر الموجودات، بل هو عينه بخلاف الطبيعيين و المتكلمين؛ فإنّهم لم يتعرّضوا لذلك، بل بعضهم نفاه، وبالجملة إنّك تعرف بالنزول الحقّ والباطل وتميّز بينهما. "وتعرف بالصعود" من الخلق إلى الحقّ "أنّ هذا هذا"، يعني أنّك تعرف بالصعود الباطل فقط ولا تعرف الحقّ المحض ولا تميّز بينهما؛ كما سيأتي بيانه عن قريبٍ [غازاني، فصوص الحكمة وشرحه، ص 89 - 91].

ويشبهه الفارابيّ تقديم برهان اللّم على الإنّ بالحقّ والباطل، قال: «إذا عرفت - أولًا - الحقّ عرفت الحقّ، وعرفت ما ليس بحقّ. وإن عرفت الباطل - أولًا - عرفت الباطل ولم تعرف الحقّ [على ما هو حقّه]. فانظر إلى الحقّ؛ فإنّك لا تحبّ الأفلين، بل توجّه بوجهك [إلى وجه من لا يبقى إلّا وجهه]» [الفارابي، فصوص الحكم، الفص 19، ص 63].

حيث أشار هنا إلى نوعين من البراهين برهان الإنّ، وبرهان الصديّقين الذي بيّن شرطه أن يكون من الخلق إلى الخالق.

وتوضيح مراده من أنّ تقديم برهان اللّم على الإنّ بالحقّ والباطل؛ باعتبار النزول من العلة التحليليّة (شبه اللّم) إلى المعلول، فهنا عرفنا الحقّ وهو

الواجب - تعالى - وعرفنا ما ليس بحقّ وهو جميع الممكنات، أمّا إذا عرفنا الممكنات فلا يستلزم من ذلك معرفة الواجب على وجهه، بل يبقى يدور في ضمن الممكنات، كما في تمثيل قضية إبراهيم عليه السلام، حيث انتقل في تشخيص الإله من ممكنٍ إلى ممكنٍ، فمعرفة الممكنات قد يطول لتشخيص الواجب، أمّا حينما نعرف الحقّ وهو الواجب وخصائصه نعرف أنّ ما عداه هو ممكنٌ.

ب. ابن سينا

وكذا أشار الشيخ الرئيس إلى برهان شبه اللّم في كتابه (الإشارات والتنبيهات) حيث قال: «تأمل كيف لم يحتج بياننا لثبوت الأوّل ووحدايته وبراءته عن الصّمات إلى تأمّلٍ لغير نفس الوجود، ولم يحتج إلى اعتبار من خلقه وفعله، وإن كان ذلك دليلاً عليه؛ لكنّ هذا الباب أوثق وأشرف، أي إذا اعتبرنا حال الوجود فشهد به الوجود من حيث هو وجودٌ، وهو يشهد بعد ذلك على سائر ما بعده في الواجب. إلى مثل هذا أشير في الكتاب الإلهي: ﴿سُرِّيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾. أقول: إن هذا حكمٌ لقوم. ثم يقول: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾. أقول: إنّ هذا حكمٌ للصّديقين الذين يستشهدون به، لا عليه» [ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، تنبيهٌ في بيان ترجيح طريقة الإلهيين على طريقة المتكلمين والحكماء في إثبات واجب الوجود، ص 102].

وذكر ابن سينا في كتاب (إلهيات الشفاء)، حينما أشار إلى استحالة التوصل إلى معرفة الباري - تعالى - ببرهان اللّم لاستلزامه الدور، ولا ببرهان الإين؛ لأنّه لا يفيد في معرفة الذات، بل للإشارة إلى وجود علّة ما؛ ف«برهان

إنَّ يعطي الوجود ولا يعطي علّة الوجود» [صدر المتألهين، الحاشية على الإلهيات، ص 17]، أي أنَّ برهان الإنَّ إنّما هو يخبرنا بوجود علّة ما فينبئنا بأصل العلّة، أمّا لماذا وكيف وما سبب هذه العلّة فلا يعطينا إيّاها كما أشرنا في تفصيل برهان الإنَّ فيما سبق، وهذا غير كافٍ، فأشار إلى برهان آخر وهو الذي سمّي ببرهان الصديقين [ابن سينا، إلهيات الشفاء، ص 21]. وكذلك ذكره في إثبات الواجب عن طريق برهان الوسط والطرف [المصدر السابق، ص 327 و 328].

وتبعاً له أشار الحكماء من بعده إلى هذا البرهان، من دون ذكر اسمٍ له، إلّا أنّه عُرف بهذا الاسم على يد الحكماء المتقدمين.

فمن ناحية القدم تطرّق إليه الفارابي، ولكن لم يذكره تفصيلاً، بل استدّل به الشيخ الرئيس.

➤ تقرير برهان الملازمات بصورة نظرية

إنَّ برهان الملازمات يعتمد على التحليل العقلي، فإنَّ الأوسط ليس علّة حقيقية للنتيجة، والعلل أربع: علّة فاعليّة، وغائيّة وصوريّة وماديّة، بل علّة تحليليّة لها، أي أنّها ليست من العلل الأربع، ولكن عن طريق التحليل العقلي يجد العقل أنّ هناك علّة وتلازماً بين الأوسط والأكبر من جهة، والأصغر والأوسط من جهة أخرى، فعن طريق ترتيبها تعطينا العلم بثبوت الأصغر للأكبر، فهو مثل البرهان اللَّيِّ في كون الأوسط علّة واقعيّة للنتيجة؛ إلّا أن اللَّم هو علّة واقعيّة خارجيّة للنتيجة، أمّا شبيه اللَّم فهو علّة واقعيّة تحليليّة - عن طريق التحليل العقلي - للنتيجة، أي أنَّ الأوسط لازم بيّن للأصغر، والأكبر لازم بيّن للأوسط، مثاله:

العالم متغيّر (صغرى)

كلّ متغيّرٍ حادثٌ (كبرى)

العالم حادثٌ (نتيجة)

فهنا التغير علة واقعية ولكنّها ليست من العلل الأربع، بل علة تحليلية عقلية.

■ القيمة المعرفية لبرهان التلازم

إنّ العلم بالشيء الذي له سببٌ خارجٌ لا يحصل إلّا عن طريق العلم بسببه؛ لأنّ هذا المعلول ما لم يجب لم يوجد، ووجوبه لا يمكن أن يكون إلّا عن طريق علته فقط؛ لأنّه في ذاته ممكنٌ، وعن طريق علته يحصل الوجوب. وهذا هو ما يُراد من قولهم: «إنّ ذوات الأسباب لا تُعرف إلّا عن طريق أسبابها» [صدر المتأهّلين، الأسفار الأربعة، ج 2، ص 363؛ صدر المتأهّلين، الشواهد الربوبية، ص 392، ص 454، ص 488].

وقد أشار إلى ذلك ابن سينا في قوله: «إنّ العلم بالأسباب المطلقة حاصلٌ بعد العلم بإثبات الأسباب للأمور ذوات الأسباب. فإنّ ما لم تثبت وجود الأسباب للمسبّبات من الأمور بإثبات أنّ لوجودها تعلّقاً بما يتقدّمها في الوجود، لم يلزم عند العقل وجود السبب المطلق» [ابن سينا، إلهيات الشفاء، ص 8].

أمّا برهان الإنّ فإنّ الأوسط فيه علةٌ للتصديق عند العقل فقط، وهو من طريق المعلول إلى العلة، فيكون العلم بالعلة متوقّفاً على العلم بالمعلول، فلا يمكن الاستدلال من حصول المسبّب على السبب؛ لعدم وجود اليقين المطابق للواقع إلّا إذا كان سبب التصديق عند العقل هو السبب في الواقع؛ لأنّ العلم

اليقيني بوجود الشيء الذي له سبب في الخارج لا يحصل إلا عن طريق العلم بسببه؛ لأنَّ المسبب ما لم يجب لم يوجد، ووجوبه إنما يكون من قبل علته، فلا يتيقن وجوده إلا من طريق تيقن سببه الموجب لوجوده في الواقع، ولو لم يكن السبب عند العقل هو عين السبب الواقعي أمكن عدمه في الواقع.

أما برهان شبيه اللّم (الملازمات) فإنه يعطي السبب في الوجود والعقل معاً وثبوت الأوسط للأصغر، والأكبر للأوسط لذاته بحسب التلازم الذي اكتشفه العقل بينهما في الواقع، لا لعلّة خارجيّة، وبالتالي فإنّ ثبوت الأكبر للأصغر في النتيجة يكون أيضاً لذاته، فالعقل يكتشف التلازم بين الأكبر والأصغر بتوسط الأوسط، وإنّما يكون الحدّ الأوسط فيه واسطة في الإثبات، وواسطة ثبوتية بحسب تحليل العقل واكتشافه لتلك التلازمات، ولا يلزم من ذلك كونه غير برهان؛ لانتفاء العلّة الخارجيّة من الأصل؛ لأنّا إنّما نحتاج إلى كون الأوسط في البرهان علّة في الخارج لذوات الأسباب فقط.

■ البرهان يورث اليقين بالمعنى الأخصّ كما أشرنا في تعريفه، ويبقى القدر المتيقن منه هو اللّم، وأمّا الآن فإنه لا يفيد اليقين مطلقاً كما ذكرناه عن العلامة؛ لأنه إمّا أن يستلزم الدور أو يستلزم خلاف الفرض، وأمّا برهان الملازمات الذي هو شبيه اللّم فله قيمة معرفيّة كبيرة؛ باعتباره المستخدم في الاستدلال على الباري - تعالى - وصفاته، وذلك لأنّ الأوسط علّة معرفيّة وتحليليّة واقعيّة للنتيجة.

■ تطبيقات البرهان في المباحث العقديّة

أقسام البرهان بأجمعها لا يمكنها أن تُستخدم في إثبات الواجب تعالى، بل لا يمكن الاستفادة إلا من برهان شبيه اللّم (الملازمات) وذلك للأسباب الآتية:

أولاً: لا يمكن استخدام البرهان اللَّمِّي - الذي هو استدلالٌ من العلة إلى المعلول - في إثبات الواجب تعالى؛ لأنَّه - تعالى - علة الوجود، واستخدام هذا البرهان يؤدي إلى أحد محذورين: الأوّل وجود علةٍ للخالق تعالى، وهذا باطلٌ، أو تقدّم معرفة الله على معرفته، وهو دورٌ باطلٌ.

ثانياً: لا يمكن استخدام البرهان الإلّئي بكلا قسميه؛ لأنَّ الإلّّ مطلقاً لا يفيد اليقين للزومه للدور أو تقدّم العلم على العلم؛ وذلك «كما يتّينا: أنّ الدليل لا يفيد يقيناً بنفسه. وليكن (ج ب)، (ب أ)، و(أ) علة لـ (ب)؛ وذلك لأنّ (أ) حيث كان علة لـ (ب) كان ضرورة (ج ب) متأخّرة عن (ج أ)، وضرورة (ج أ) المطلوب متأخّرة عن ضرورة (ج ب) الصغرى، فاليقين بـ (ج أ) متأخّر عن اليقين بـ (ج أ)، وهذا دورٌ؛ فإذن المطلوب ثابتٌ» [الطباطبائي، البرهان في المنطق، ص 136].

توضيحه

حين يكون الأكبر علةً للأوسط، يجب أن تكون الصغرى متأخّرة عن النتيجة؛ لأنّ الأوسط في الصغرى محمولٌ، والمحمول الذي هو الأوسط لا بدّ أن يكون متأخّراً عن علته (الأكبر).

ثمّ إنّ نتيجة ذلك القياس لا بدّ أن تكون متأخّرة عن الصغرى؛ لأنّ النتيجة هي اقتران الصغرى والكبرى، فلا بدّ من تأخّرها عن الصغرى.

فتكون النتيجة متقدّمة على الصغرى ومتأخّرة عنها وهو دورٌ واضحٌ.

إذن يتعيّن استخدام برهان شبه اللَّم في إثبات الواجب تعالى، قال العلامة (في نهاية الحكمة): «إنّ كون موضوعها أعمّ الأشياء يوجب أن لا يكون معلولاً لشيء خارج منه؛ إذ لا خارج هناك فلا علة له، فالبراهين المستعملة

فيها ليست ببراهين لَمِّيَّة، وأمَّا برهان الإنَّ فقد تحقَّق في كتاب (البرهان من المنطق) أنَّ السلوك من المعلول إلى العلة لا يفيد يقينًا، فلا يبقى للبحث الفلسفيّ إلَّا برهان الإنَّ الذي يُعتمد فيه على الملازمات العامَّة، فيُسلَّك فيه من أحد المتلازمين العامَّين إلى الآخر» [الطباطبائي، نهاية الحكمة، ص 6].

■ إثبات الواجب

إنَّ أحد أهمِّ البراهين التي يستدلُّ بها على إثبات واجب الوجود برهانُ الإمكان، ففيه بالإضافة إلى إثبات وجوده - تعالى - دلالةٌ على استغنائه عن غيره في وجوده، أمَّا بقيَّة الصفات الثبوتية والسلبية فلا يمكن إثباتها عن طريقه.

والبرهان متقومٌ على بيان مقدّماتٍ واستدلّالٍ، أمَّا المقدّمات فيبين فيها معنى الإمكان والوجوب، ومعنى الدور والتسلسل.

وأما الاستدلّال بدليل الإمكان فتقريره الإجمالي:

العالم موجودٌ ممكنٌ (صغرى)

كلٌّ موجودٌ ممكنٌ احتاج إلى علّةٍ واجبةٍ في إيجادهِ (لاستحالة الدور والتسلسل) (كبرى)

إذن العالم محتاجٌ إلى علّةٍ واجبةٍ في إيجادهِ (النتيجة).

وأما تفصيل الاستدلّال:

➤ بعد التسليم بوجود الممكنات، فوجودها لا يخلو من الاحتمالات التالية:

➤ أنّها وجدت من العدم.

➤ أن بعضها علّة للبعض الآخر.

➤ البعض الأوّل علّة للثاني، والثاني علّة للثالث، وهكذا.

➤ أن وجودها من قبل موجود واجب الوجود بنفسه أفاض عليها الوجود.

➤ ولا يمكن التسليم بالأوّل لأنّ فاقد الشيء لا يعطيه، ولا الثاني لبطلان الدور، ولا الثالث لبطلان التسلسل. فينحصر بالرابع والذي هو موجود.

وأيضاً عن طريق برهان الصديقين الذي أوّل من أسماه بالصديقين هو الشيخ في (الإشارات والتنبيهات)، وذكره في (إلهيات الشفاء) [الزرقاني، شرح الإلهيات من كتاب (الشفاء)، ج 1، ص 248]، وتقريره عن طريق قياس استثنائي:

لولا لم يكن واجب الوجود بذاته موجوداً لما تحقّق وجود الممكن.

والتالي باطل، فالمدّعم مثله، إذن واجب الوجود موجود.

فهنا الوجوب والإمكان ليس علّة من العلل الأربع، بل تقسيم تحليلي عقلي، فإنّ الإمكان يلزم الماهية، فلا يمكن أن تخرج الماهية بنفسها إلى الوجود، وإلاّ للزم الانقلاب، فاحتاجت إلى الوجوب من الغير، ولا بدّ أن يكون هذا الغير واجباً، وإلاّ يلزم التسلسل أو الدور.

▪ إثبات صفات الواجب

تقسّم صفات الواجب - تعالى - إلى الصفات السلبية والصفات الشبوتية، وكلّ منهما لا بدّ لنا من أن نستدلّ عليها بالبرهان.

أ. الصفات السلبية

وفي هذه الصفات لا بدّ من أن يكون الاستدلال عليها من خلال الاعتماد على برهان شبه اللّم (الملازمات)؛ لعدم إمكان استخدام اللّم ولا الإنّ هنا؛ باعتبار رجوع صفاته السلبية لكونه - تعالى - واجب الوجود، فحينما ننفي عنه الصفات التي لا تليق بقدسه فذلك يكون بالتحليل العقليّ لوجوبه تعالى، من هذه الصفات:

1. غير محتاجٍ إلى موجودٍ غيره (الفنى)

هنا نستخدم برهان الملازمات؛ عن طريق تحليل صفته - تعالى - في كونه واجب الوجود، على كونه - تعالى - غير محتاجٍ إلى أيّ موجودٍ آخر؛ لأنّه إن احتاج فمعناه ممكن الوجود، وهو خلاف فرض وجوب وجوده.

2. ليس مركّبًا من أجزاءٍ

فالاستدلال على بساطته بالرجوع إلى وجوب وجوده، فإنّ وجوب الوجود دليلٌ على عدم احتياج غيره، والأجزاء تحتاج إلى بعضها البعض، والمركّب يحتاج إلى الأجزاء في تركيبه، فهنا الاعتماد على إثبات عدم التركّب على التحليل العقليّ لوجوب الوجود؛ فهو استدلالٌ ببرهان شبه اللّم.

3. ليس جسمًا

الاستدلال هنا عن طريق برهان شبه اللّم كذلك، ولكن بالاعتماد على كونه - تعالى - غير مركّبٍ من أجزاءٍ، والجسم يحتاج إلى الأجزاء؛ لأنّ الجسم عبارةٌ عن أجزاءٍ، إذن لا يكون مركّبًا من جسم.

ب. الصفات الثبوتية

تنقسم صفاته - تعالى - الثبوتية إلى صفات الذات وصفات الفعل، وهذه الصفات له ﷺ يمكن الاستدلال عليها:

إمّا بالرجوع إلى صفاته الأخرى؛ فإنّها تُنتزع من نفس الذات والاختلاف مفهوميّ فقط، وهو كافٍ في المغايرة بين الصفات، ولا يلزم الكثرة فيه تعالى، وهذا الاستدلال يكون ببرهان التلازم.

أو عن طريق مقايضة وجود هذه الصفات في المخلوق فتكون دليلاً إتيّاً على وجوده عنده - تعالى - بنحوٍ أشدّ وأكّد؛ لأنّ فاقده الشيء لا يعطيه، فلاستدلال عليها من المعلول، فيكون البرهان إتيّاً.

فالمغايرة في استخدام الحد الأوسط هو الذي يشخص نوع البرهان، فيما لو استخدمنا وجوب وجوده حداً أوسط في البرهان؛ فيكون شبه اللّم (الملازمات)، أمّا لو استدللنا من المعلول باعتباره حاوياً لهذه الصفات (الحياة، العلم، القدرة) مثلاً، فلا بدّ أن يكون المعطي لها عنده بنحوٍ أتمّ وأكمل، فهنا البرهان يكون إتيّاً.

■ إثبات العدل

وأحد أهم البراهين التي تُستخدم لإثبات عدله - تعالى - هو نفي الظلم والجهل والجبر عنه تعالى، فإنّ الذي لا يعدل إمّا لكونه غير عالمٍ بالظلم، أو عالمًا ومجبوراً عليه، أو عالمًا وغير مجبورٍ عليه، ولكنه محتاجٌ له، أو عالمٌ وغير مجبورٍ عليه وغير محتاجٍ له لكنّه عابثٌ، وهذه كلّها صفاتٌ سلبيةٌ لا يمكن أن تتّصف بها الذات المقدّسة الإلهية، إذن الله - عظم شأنه - عادل.

فهنا الاستدلال إنّما هو عن طريق برهان الملازمات؛ لأنّ الأوسط علّة تحليليةٌ للنتيجة.

■ إثبات النبوة والإمامة والمعاد

وأحد أهم الاستدلالات المهمة على النبوة هو كونه - تعالى - حكيماً، والحكمة تقتضي إرسال الأنبياء؛ لأنّ خلق الخلق وإفناءه من دون بيان المراد منه عبثٌ، والعبث يستحيل عليه تعالى، فصارت هنا صفة نفي العبثية (الحكمة) واسطة تحليلية في إثبات النبوة.

وكذلك يمكن تسرية هذا البرهان بالنسبة للإمامة؛ فإنّ عدم تكميل رسالة النبي، وعدم توفير احتياج الخلق في الارتباط به - تعالى - عبثٌ، والعبثية لا تصدر منه جلّ وعلا.

وبالنسبة للمعاد يكون الأمر أوضح، فخلق الخلق من غير حكمة عبثٌ، وهو محالٌ عليه تعالى.

■ النتائج والخاتمة

1. الإنسان كائنٌ مفكّر يسعى لحصول التكامل في السلوك العملي.
2. لا يمكن للإنسان التكامل عملياً إلا إذا كانت هناك رؤى نظرية واضحة.
3. تتحصّل الرؤى الكونية إمّا عن طريق الظنّ أو اليقين.
4. بما أنّ الرؤى من الاعتقادات فلا يمكن الاعتماد على الظنّ في حصولها؛ لأنّ حركة الذهن لا تتوقّف، ولأنّه لا يغني عن الحقّ شيئاً، وكذا لخطورة المسألة، فلا بدّ من تحصيل اليقين.
5. ينقسم اليقين إلى يقينٍ بالمعنى الأعمّ، والمعنى الأخصّ، والمطلوب والمناسب للاعتقادات هو الثاني.

6. لأجل الحصول على اليقين في القضايا المعرفية والاعتقادية لا بدّ من الاعتماد على الاستدلال.
7. ليس كلّ أنواع الاستدلال يمكنها تهيئة اليقين بالمعنى الأخصّ، بل يختصّ بالقياس مع مقدّماتٍ بدهيّةٍ (بيّنةٍ أو مبينةٍ).
8. القياس المعتمد على مقدّماتٍ بدهيّةٍ يُسمّى بالبرهان، وهو الطريق الوحيد للوصول إلى اليقين بالمعنى الأخصّ.
9. ينقسم البرهان إلى لَمِّيٍّ وإِنِّيٍّ وشبيه اللّمّ.
10. لا يمكن أن نستخدم برهان اللّمّ في إثبات الواجب تعالى؛ للزوم الدور.
11. البرهان الإِنِّيّ لا يمكنه أن يوفرّ يقينًا بالمعنى الأخصّ.
12. لا يوجد طريقٌ للوصول إلى إثبات الواجب تعالى؛ إلّا ببرهان شبيه اللّمّ وهو ما يسمّى بالملازمات.
13. برهان الملازمات هو البرهان الذي يكون الأوسط فيه علّةً تحليليّةً للنتيجة، فهو ليس من العلل الأربع؛ لذلك ليس لَمِّيًّا، وهو استدلالٌ من العلّة إلى المعلول؛ لذلك هو لَمِّيٌّ، فهو شبيه اللّمّ.
14. يمكننا عن طريق برهان الملازمات إثبات أصل التوحيد وصفاته السلبية تعالى، وكذلك كونه - تعالى - عادلاً، وأنّه لا بدّ له من إرسال الأنبياء والأئمّة، ولا بدّ من يومٍ يرجع الناس فيه للحساب.

الخاتمة

من خلال ما تقدّم يظهر لنا جلياً أهميّة البرهان عمومًا في الوصول إلى الاعتقادات الحقّة، وفي الوصول إلى يقينيٍّ أخصّيٍّ (مطابقٍ للواقع، ثابتٍ، لا عن تقليدٍ) في إثبات الاعتقادات، وبرهان الملازمات خصوصًا في إثبات أصول الدين والرؤية الكونية الحقّة، وأنّه لا مكان في إثبات الواجب إلى برهان اللّم رغم شرفه للزوم الدور، وعدم إمكان برهان الإنّ للوصول إلى اليقين بالمعنى الأخصّ، بناءً على رأي بعض الأعلام، وكيف يمكننا الاستدلال ببرهان الملازمات على التوحيد وعلى صفاته - تعالى - وعلى الأصل الثاني من أصول التوحيد؛ ألا وهو العدل، وكذلك على النبوة والإمامة والمعاد. ولا غنى عن البرهان عمومًا، وبرهان الملازمات بالخصوص في إثبات الاعتقادات بنحوٍ يقينيٍّ ثابتٍ لا عن تقليدٍ.

قائمة المصادر

1. آل ياسين، جعفر، الفارابي في حدوده ورسومه، نشر: عالم الكتب، الطبعة الأولى، سنة الطبع: 1405 هـ، بيروت، لبنان.
2. الأمدي، علي بن محمد، المبين في إصطلاحات الحكماء والمتكلمين، نشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، مصر.
3. التهانوي، محمد علي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: 1996م، بيروت، لبنان.
4. الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، مصر.
5. جهامي، جبرار، موسوعة مصطلحات الفلسفة عند العرب، نشر: مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، سنة الطبع 1998م، بيروت، لبنان.
6. الحرّاني، ابن شعبة، تحف العقول، تحقيق: علي أكبر الغفاري، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: 1404 هـ، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، إيران.
7. الحلي، أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر، الجوهر النضيد، تصحيح محسن بيدارفر، نشر: انتشارات بيدار، الطبعة الخامسة، سنة الطبع: 1992م، قم، إيران.
8. السبزواري، المولى هادي، شرح المنظومة، تحقيق: حسن حسن زاده آمل، الطبعة الأولى، سنة 1410 هـ، منشورات ناب، طهران، إيران.
9. الشيخ الرئيس ابن سينا، أبو علي الحسين بن عبد الله، الإشارات والتنبيهات، الناشر: نشر البلاغة، الطبعة: الأولى، تاريخ الطبع: 1417 هـ، قم، إيران.
10. الشيخ الرئيس ابن سينا، أبو علي الحسين بن عبد الله، النجاة من الغرق في بحر الضلالات، نشر: جامعة طهران، الطبعة الثانية، سنة الطبع: 1421 هـ، طهران، إيران.
11. الشيخ الرئيس ابن سينا، أبو علي الحسين بن عبد الله، إلهيات الشفاء، الناشر: مكتبة آية الله المرعشي، تاريخ الطبع: 1404 هـ، قم، إيران.

12. صليبا، جميل، المعجم الفلسفي، الناشر: الشركة العالمية للكتاب.
13. الطباطبائي، محمدحسين، البرهان في المنطق، تحقيق: غالب الكعبي، الناشر مدين، المطبعة: رسول، الطبعة الأولى سنة 1428 هـ، قم، إيران.
14. الطباطبائي، محمدحسين، نهاية الحكمة، نشر: مؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران.
15. العابدي، فلاح، ميزان الفكر، الطبعة الأولى، سنة الطبع 2011م.
16. الفارابي، أبو نصر محمد بن محمد بن أوزلغ، المنطقيات، نشر: مكتبة آية الله المرعشي، الطبعة الأولى، سنة 1408 هـ، تحقيق محمد تقي دانش پژوه، قم، إيران.
17. الفارابي، أبو نصر محمد بن محمد بن أوزلغ، فصوص الحكم، تحقيق: محمدحسن آل ياسين، نشر: انتشارات بيدار، الطبعة: الثانية، سنة الطبع 1405 هـ، قم، إيران.
18. الفارابي، أبو نصر محمد بن محمد بن أوزلغ، فصوص الحكمة وشرحه، شرح السيد إسماعيل غازاني، تحقيق: علي أوجي، ناشر: انجمن آثار و مفاخر فرهنگي، الطبعة الأولى، سنة الطبع 1381 هـ، طهران، إيران.
19. الكاظمي القزويني، نجم الدين علي، الرسالة الشمسية، الناشر: انتشارات بيدار، الطبعة الثانية، سنة الطبع 2005م، تصحيح محسن بيدارفر، قم المقدسة، إيران.
20. المظفر، محمدرضا، المنطق، نشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرسين بقم المشرفة، إيران.
21. الملاً صدرا الشيرازي، صدر الدين محمد بن إبراهيم، الحاشية على الإلهيات، الناشر: منشورات بيدار، قم، إيران.
22. الملاً صدرا الشيرازي، صدر الدين محمد بن إبراهيم، الشواهد الربوبية، تحقيق: جلال الدين الآشتياني، الطبعة الثانية، 1401 هـ، المركز الجامعي للطباعة والنشر.
23. النزاق، محمد مهدي، شرح الإلهيات من كتاب الشفاء، الناشر: مؤتمر إحياء ذكرى الفضائل النراقين، الطبعة: الأولى، 1422 هـ، قم، إيران.

عقيدة التوحيد في ضوء حساب الاحتمالات

د. نائل الحسيني

الخلاصة

كل واحدٍ منا لا بدّ أنّه كان يوماً في مقام اتّخاذ قرارٍ ما، فبدأً بالتفكير به واضعاً جميع الاحتمالات ذات التأثير نصب عينيه، ونتيجة تفكيره وقراره الأخير ستكون قائمةً على أساس هذه الاحتمالات المتراكمة، وهذه العملية التفكيرية على إجمالها بدأت من تجميع الجزئيات وحتى الوصول إلى القرار النهائي، وهو ما يطلق عليه رياضياً حساب الاحتمالات.

إذن فنظرية حساب الاحتمالات قبل أن تكون إحدى النظريات الرياضية العقلية الدقيقة والمهمة التي لها رجالها وقوانينها، نظريةً عقلانيةً عرفيةً، يستعملها الناس كثيراً في حياتهم اليومية الاعتيادية، لكن بالطبع من دون أن يتوجّهوا إلى تطبيقها الرياضي.

سنحاول في هذه الدراسة جعل علم الرياضيات، متمثلاً بهذه النظرية المهمة، يتجاوز التدخل في الشأن الحياتي للإنسان إلى مرحلة العقيدة، والبحث في إمكان الاستفادة منها في إثبات وجود الخالق للكون، ووحانيته.

المفردات الدلالية: العقيدة، عقيدة التوحيد، حساب الاحتمالات، المنهج الاستقرائي.

أولاً: عقيدة التوحيد بين الفطرة والاستدلال

التوحيد هو القلب النابض للوجود، وتوأم الإنسان الذي لم يفارقه منذ هبوطه إلى هذه الدنيا في سفره نحو الخلود. لم يحل زماناً من نداء التوحيد ولم تمر على الإنسان فترة هداً فيها ذلك الشعور بوجود قوة متفردة مهيمنة على كل أجزاء الكون ومسيطرة عليه، تتحكم فيه وتسهل انسياب قوانينه المحكمة والدقيقة، إنه شعور جعل الإنسان يشد رحاله في سفر معرفي بحثاً عن خالقه وخالق الكون، فأوهمه عقله المحدود بمحدود المادة في بداية الأمر إلى أن خالقه هو الظواهر الطبيعية من حوله، كالرعد والبرق والنار والشمس والقمر ونحوها، فما كان من الخالق إلا أن بعث رسله إلى ذلك الإنسان التائه؛ ليهديه الطريق، ويؤكد له ما استقر في خفايا نفسه من وجود الإله الخالق الواحد الأحد الجبار المهيمن.

إذن معرفة الخالق ووحانيته أمر فطري في الإنسان، وليس شيئاً مجهولاً بالإطلاق، ودعوة الأنبياء إنما هدفها الأساس إزاحة الغبار عن ذلك الكنز الذي أودعه الله - تعالى - في نفس الإنسان، وهي فطرته على التوحيد.

قال تعالى: ﴿فَظَرَّ اللَّهُ الْآلِي فَظَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [سورة الروم، الآية 30].

عن هشام بن سالم عن الإمام الصادق عليه السلام قال: «قلت: ﴿فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾، قال: التوحيد» [الكافي، الكافي، ج 2، ص 12، باب فطرة الخلق على التوحيد].

وعن زرارة قال: «قلت لأبي جعفر الباقر عليه السلام: أصلحك الله، قول الله - عز وجل - في كتابه ﴿فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾. قال: فطرهم على التوحيد عند الميثاق على معرفته أنه ربهم. قلت: وخاطبوه؟ قال: فطأطأ رأسه ثم قال: لولا ذلك لم يعلموا من ربهم ولا من رازقهم» [الصدوق، التوحيد، ص 330].

وقول الامام عليه السلام: «عند الميثاق» إنما هو إشارة إلى قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾ [سورة الأعراف، الآية 172]، وقد سأل زرارة الإمام الباقر عليه السلام عن هذه الآية فأجابه: «أخرج من ظهر آدم ذريته إلى يوم القيامة فخرجوا كالذرّ فعرفهم وأراهم نفسه، ولولا ذلك لم يعرف أحد ربّه» [الكافي، الكافي، ج 2، ص 13، باب فطرة الخلق على التوحيد].

ولقد أشار النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى أنّ الإنسان - كلّ إنسانٍ - إنما هو مولودٌ على فطرة التوحيد ومعرفة خالقه، فقال: «كلّ مولودٍ يولد على الفطرة، يعني على المعرفة بأنّ الله خالقه» [المصدر السابق].

لكن على الرغم من فطرية مسألة وجود الخالق الحكيم ووحدانيته في النفس الإنسانية، وعدم احتياجها إلى مؤونة زائدة في الاستدلال عليها، أصبح إثبات هذه المسألة اليوم يحتاج إلى استدلالٍ علميٍّ يتناسب مع تطوّر العلوم واتّساعها، وتعدّد الاتجاهات المعرفية فيها، خاصةً مع طغيان الاتجاه التجريبيّ الحسيّ على الاتجاهات المعرفية الأخرى.

ومن المناهج العلميّة المتوافقة مع الحسّ والتجربة المنهج الاستقرائي القائم على حساب الاحتمالات من خلال تجميع المصاديق والحالات الجزئية؛ للوصول بها إلى قاعدة عامّة وقانونٍ كَيّ لا يقبل الخطأ، فهو استدلالٌ يسير من الخاصّ إلى العامّ؛ لذا تكون النتيجة فيه دائماً أكبر من المقدمات المشتركة في تكوين ذلك الاستدلال، ويمثّل له عادةً بتمدّد قطع الحديد بالحرارة في أماكن مختلفة من الأرض، فلو تمدّدت قطعة حديدٍ في شرق الأرض بالحرارة، وتمدّدت قطعة أخرى في غربها، وثالثة في وسطها، لأمكن أن نصل إلى النتيجة الكبرى التالية وهي أنّ الحديد يتمدّد بالحرارة على سطح الأرض.

ونرى أنّ هذا المنهج، كما اعتمد عليه في الكثير من العلوم، واستند فيها إلى النتائج المستحصلة من خلاله، كعلم الاجتماع والاقتصاد والإحصاء والفلك والطب والسياسة، وفي المجال العسكري والتعليمي والقضائي وغيرها من العلوم والمجالات، كذلك يمكن الاعتماد عليه في مجال العلوم الدينيّة أيضاً، وبخاصّة في ما يتعلّق بالعقيدة، كمسألة إثبات وجود الخالق ووحديّته، فهي ليست مسألة غيبيّة خارجة تماماً عن حدود المادّة والتجربة، بل يمكن إثباتها عن طريق تطبيق منهج تجريبيّ حسيّ للوصول من خلاله إلى نتيجة يقينيّة غير قابلة للخطأ، وإن لم يكن متعلّق النتيجة ممّا تدركه الحواسّ، فيكون حالها حال ما يصنعه الفلكيّون من اكتشاف النجوم والكواكب والمجرّات البعيدة جدّاً، والتي لن يمكن مشاهدتها - ربما - ولا الوصول إليها، وما اكتشفاهم لها إلّا عن طريق تجميع الآثار والقرائن التي يصلون من خلالها إلى اليقين بوجودها، بل وعلى أساس هذه النتائج يضعون خريطة للكون مع ما تحويه من نجوم ومجرّات مكتشفة.

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ القرآن الكريم في كثيرٍ من آياته اتّبع أسلوب المنهج الاستقرائي لإثبات وجود الله - تعالى - ووحدانيته من خلال تجميع بعض القرائن الحسيّة، فعلى سبيل المثال قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ * وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ * وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ * وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾ [سورة الغاشية، الآيات 17 - 20]، وقوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ * أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ * نَحْنُ قَدَرْنَا بَيْنَكُمْ الْمَوْتَ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ * عَلَى أَنْ نُبَدِّلَ أَمْثَالَكُمْ وَنُنشِئَكُمْ فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ * وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ النَّشْأَةَ الْأُولَى فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ * أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ * أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ * لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ * إِنَّا لَمُعْرِمُونَ * بَلْ نَحْنُ مُحْرِمُونَ * أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ * أَأَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنْزِلُونَ * لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ * أَفَرَأَيْتُمُ النَّارَ الَّتِي تُورُونَ * أَأَنْتُمْ أَنْشَأْتُمْ شَجَرَتَهَا أَمْ نَحْنُ الْمُنْشِئُونَ * نَحْنُ جَعَلْنَاهَا تَذَكُّرًا وَمَتَاعًا لِلْمُقْوِينَ﴾ [سورة الواقعة، الآيات 58 - 73]، إضافةً إلى الآيات الكثيرة في سورة الرحمن، وغيرها من سور القرآن.

ثانيًا: مصطلحات نظريّة حساب الاحتمالات

تحتوي نظريّة حساب الاحتمالات على مجموعةٍ من المفاهيم والمصطلحات التي لا بدّ أوّلًا من توضيحها قبل الدخول إلى القوانين الأساسيّة للنظريّة، وبيان مصطلحاتها وطريقة تطبيقها، ومن أبرز هذه المفاهيم [راجع: طيبة، مبادئ الإحصاء، ص 198؛ خواجه، أساسيات الاحتمالات، ص 4 - 5؛ الرياضيات التخصّصيّة، ص 126 - 131]:

1. مفهوم الاحتمال (Probability)

هو مقياس لإمكانية وقوع حدث (Event) معيّن لسنا على ثقةٍ تامّةٍ بحدوثه، ويلعب الاحتمال دوراً أساسياً في حياتنا اليومية بالتنبؤ بإمكانية وقوع حدثٍ ما، وتنحصر قيمة الاحتمال بين الصفر والواحد الصحيح، والصفر للاحتمال المحال، في حين أنّ الواحد الصحيح للاحتمال المؤكّد.

2. التجربة العشوائية (Random Sampling)

هي كلّ إجراءٍ نقوم به نعلم مكوّناته دون معرفة أيّ منها سيقع، كما في التجربة العشوائية بإلقاء قطعة النقود، فنحن نعلم أنّ هذه التجربة مكوّناتها هي المجموعة [صورة، كتابة] وقد يقع أيّ منهما وتعرف الصورة والكتابة بعناصر العينة. وكما في التجربة العشوائية بإلقاء حجر النرد الذي عناصره المجموعة [1، 2، 3، 4، 5، 6] وقد يقع أيّ منهم، وهكذا.

3. الأحداث (Events) وفضاء العينة (Sample Space)

افتراض أنّنا نقوم بإجراء تجربةٍ ما كرمي زهر النرد مثلاً، ونلاحظ كلّ النتائج الممكنة وهي ظهور أحد الأوجه الستة 1 أو 2 أو 3 أو 4 أو 5 أو 6 ونفترض أنّنا مهتمّون بظهور رقمٍ فرديٍّ أي 1 أو 3 أو 5 من التجربة. وهكذا فإنّ عمليّة رمي الزهر تسمّى تجربة (Experiment)، وظهور رقمٍ فرديٍّ هو محلّ اهتمامنا يسمّى حادثاً (Event)، ومجموعة كلّ الحالات الممكنة الظهور تسمّى بالفراغ العينيّ (Sample Space)، ويلاحظ أنّ الحادث قد يكون حالةً أو أكثر من الفراغ العينيّ.

4. الحالات الممكنة (Possible Cases)

هي الحالات أو النتائج المختلفة التي يمكن أن تظهر نتيجةً لإجراء تجربةٍ معيّنة، فمثلاً عند رمي قطعة نقودٍ تكون نتيجتها صورةً أو كتابةً، وعند رمي حجر نردٍ تكون نتيجته 1 أو 2 أو 3 أو 4 أو 5 أو 6 فيقال إنّ عدد الحالات الممكنة 2 في حالة رمي قطعة النقود، و6 في حالة رمي حجر النرد.

5. الحالات المواتية (Favorable Cases)

هي النتائج أو الحالات التي تؤدي إلى تحقيق الحادث الذي هو موضع اهتمامنا، فإذا كان الحادث هو الحصول على رقمٍ فرديٍّ في حالة رمي حجر النرد، فإنّ الحالات التي تحقق هذا الحادث هي الحصول على 1 أو 3 أو 5، هذه الحالات الثلاث تسمّى الحالات المواتية.

6. الحالات المتماثلة (Equally Likely Cases)

إذا كان لدينا عدّة كراتٍ معدنيّةٍ مصنوعةٍ من مادّةٍ واحدةٍ متجانسةٍ في الكثافة، ولها الوزن والحجم نفسه، ووضعناها في كيسٍ وسحبنا كرةً منها بعد خلطها جيّداً، فإنّ هذه الكرات تكون حالاتٍ متماثلةً، أي يكون لكلٍّ منها النصيب نفسه في السحب.

7. الحدث البسيط (Simple Event)

وهو الحدث المكوّن من عنصرٍ واحدٍ مثل [1] في تجربة إلقاء حجر النرد، أو سحب كرة حمراء من سلة مكونة من خمس كرات بيضاء وواحدة حمراء.

8. الحدث المركّب (Compound Event)

الحدث المكوّن من أكثر من عنصرٍ، مثل الحصول على الأعداد الزوجية [2 و 4 و 6] في تجربة إلقاء حجر النرد، أو سحب كرة حمراء من سلّة تحتوي ثلاث كراتٍ حمراء اثنتين بيضاوين، وفي الوقت نفسه سحب كرة زرقاء من سلّة أخرى تحتوي على ثلاث كراتٍ زرق وواحدة صفراء.

9. الحوادث المتنافية (Mutually Exclusive Events)

يقال عن الحادثين A و B إنهما متنافيان إذا استحال حدوثهما معاً، وتقاطعهم المجموعة الخالية أي $A \cap B = \varnothing$ ، فمثلاً عند رمي حجر النرد لا يمكن الحصول على وجهين في وقتٍ واحدٍ، أو عند رمي قطعة نقود لا يمكن الحصول على وجهٍ وصورةٍ في الوقت نفسه، وتعرف بالأحداث غير المتصلة.

10: الحوادث الشاملة (Exhaustive Events)

تُسمّى الحوادث A، B، C... حوادث شاملةً في تجربةٍ ما إذا كان لا بدّ من حدوث إحداها عند إجراء التجربة، فمثلاً عند اختيار طالبٍ من المدرسة لمعرفة حالته في درس الرياضيات ما إذا كان ناجحاً أو غير ناجحٍ تعدّ هذه الحالات حوادث شاملةً؛ لأنّه لا بدّ للفرد أن يكون ذا صفةٍ واحدةٍ من هذه الصفات. كذلك فإنّ الحصول على العدد 1 أو 2 أو 3 أو 4 أو 5 أو 6 عند رمي حجر النرد يعدّ حوادث شاملةً؛ لأنّه لا بدّ من حدوث إحداها.

فإذا كان S فضاء عيّنةٍ ما، فإنّ الأحداث A، B، C شاملة إذا تحققت الشروط الثلاثة الآتية:

(1) متنافية فيما بينها أي: $A \cap B = \emptyset$ و $A \cap C = \emptyset$ و $C \cap B = \emptyset$.

(2) ليس أي منها مجموعة خالية أي $A \neq \emptyset$ و $B \neq \emptyset$ و $C \neq \emptyset$.

(3) اتحادها يساوي S أي $A \cup B \cup C = S$

$$C = S$$

11: الحوادث المكملّة (Complementary Events)

الحدثان اللذان اتحادهما يساوي فضاء العينة فإذا كان حدث فإن الحدث المكمل، حيث:

$$S = A + \bar{A}$$

12: الحوادث المستقلة (Independent Events)

الحدثان اللذان لا يتأثر أي منهما بالآخر، أي أن وقوع أحدهما لا يؤثر أو يتأثر بوقوع الآخر أو عدم وقوعه، فمثلاً عند رمي قطعة عملة واحدة مرتين متتاليتين فإن نتيجة الرمية الثانية لا تتأثر بنتيجة الأولى.

وقاعدة ضرب الاحتمالات للأحداث المستقلة (كما سيأتي):

$$P(A \cap B) = P(B) \times P(A)$$

13: الحوادث غير المستقلة (المشروطة) (Conditional Events)

حدثان وقوع أحدهما يؤثر في وقوع الآخر، مثل سحب كرة بشكل عشوائي من كيس يحوي خمس كرات من دون إرجاع، مما يؤدي إلى تأثير سحب كرة جديدة لنقص الفرصة بنقص عدد الكرات (خمس إلى أربع)،

فالحديثان A, B نكتب حدث وقوع بشرط وقوع بالصورة A / B ويكون:

$$P(A \cap B) = P(B) \times P(A / B)$$

لاحظ أنّ العلامة / ليست علامة القسمة، بل شرط وقوع ما يليها من أحداث.

$P(A / B)$ هو احتمال وقوع الحدث A بشرط وقوع الحدث B، وقد ترد عبارة أخرى تفيد الشرط كالقول: (علماً بأن...).

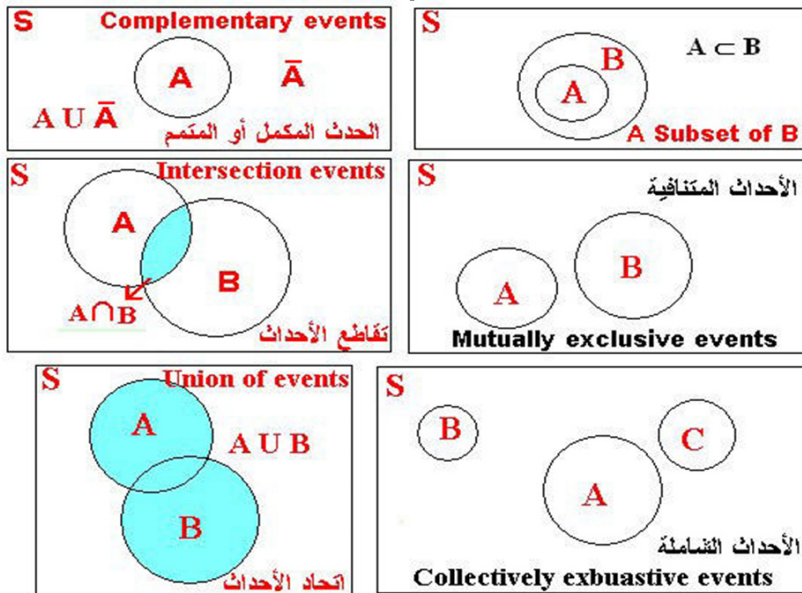
وفي حالة كون الحدثين مستقلّين - أي لا يؤثر وقوع أحدهما على الآخر

(when A and B are independent events) - يصبح القانون:

$$P(A \cap B) = P(B) \times P(A)$$

الأشكال التالية (أشكال فن) تبين ما سبق من أحداث بصورة مبسطة

[راجع: طيبة، مبادئ الإحصاء، ص 206]:



ثالثاً: قوانين نظرية حساب الاحتمالات

لنظرية حساب الاحتمالات قوانين عدّة، ما يهمنا منها في المقام اثنان:

أولاً: قانون جمع الاحتمالات (بدهية الانفصال) (Additional)

(Rule

يقع الكلام في هذا القانون في مطلبين:

المطلب الأوّل: قانون جمع الاحتمالات في الحوادث المتنافية

لو كانت لدينا مجموعة من الحوادث: $E1, E2, E3, E4, \dots$ وكانت هذه الحوادث متنافية بمعنى أنّ حدوث إحداها سيؤدّي إلى امتناع حدوث الأخرى، وبالتالي فإنّ احتمال حدوث كلّ الحوادث معاً سيكون معدوماً، وبالتالي فإنّ:

{احتمال وقوع أيّ حادثٍ من الحوادث المتنافية = مجموع احتمالات وقوع هذه الحوادث} [راجع: خواجه، أساسيات الاحتمالات، ص 11] فإذا كانت لدينا $E1, E2$ وهما حادثتان متنافيتان، فإنّ:

$$Pr (E1 \cup E2) = Pr (E1) + Pr (E2)$$

المثال 1:

حقيبةٌ تحتوي على عددٍ من الكرات، 50% منها كراتٌ حمراء، والباقي كراتٌ خضراء، ما هو احتمال أن تخرج كرة حمراء أو خضراء في سحبة واحدة؟

الحل:

ليكن E1 هو احتمال خروج الكرة حمراء.

وليكن E2 هو احتمال خروج الكرة خضراء.

$$\text{إذن: } E1 = \frac{\text{عدد الكرات الحمراء}}{\text{عدد الكرات الكلي}} = \frac{50}{100} = \frac{1}{2}$$

$$\text{إذن: } E2 = \frac{\text{عدد الكرات الخضراء}}{\text{عدد الكرات الكلي}} = \frac{50}{100} = \frac{1}{2}$$

إذن احتمال أن تكون الكرة المسحوبة حمراء أو خضراء = $\Pr(E2) + \Pr(E1)$

$$= \frac{1}{2} + \frac{1}{2} = 1$$

إذن الاحتمال هو 100%، أي أننا إذا سحبنا الكرة من حقيبة فيها كرات حمراء وخضراء، فستكون الكرة المسحوبة إما حمراء أو خضراء قطعاً.

المثال 2:

لدينا مجموعة من الأوراق المرقمة من (1-9)، ما هو احتمال أن تخرج ورقة تحمل رقمًا فرديًا في سحبة واحدة عشوائية؟

الحل:

إن الأرقام الفردية في هذه المجموعة ستكون (1، 3، 5، 7، 9)، ومن خلال هذه السحبة العشوائية لورقة من الأوراق التسع سيكون احتمال خروج رقم فردي منها كالتالي:

احتمال خروج رقم فردي = احتمال خروج الرقم (1) أو احتمال خروج الرقم (3) أو احتمال خروج الرقم (5) أو احتمال خروج الرقم (7) أو احتمال خروج الرقم (9)

$$= \Pr (1) + \Pr (3) + \Pr (5) + \Pr (7) + \Pr (9)$$

$$= \frac{1}{9} + \frac{1}{9} + \frac{1}{9} + \frac{1}{9} + \frac{1}{9}$$

$$= \frac{5}{9}$$

المطلب الثاني: قانون جمع الاحتمالات في الحوادث غير المتنافية

المقصود من حصول الحادث E1 أو الحادث E2 مع كون هذه الحوادث غير متنافية هو وقوع E1 على انفراد (أو) وقوع E2 على انفراد (أو) وقوع E1 و E2 معاً في وقت واحد [المصدر السابق]:

احتمال وقوع أي حادث من الحوادث غير المتنافية = مجموع احتمالات الحوادث الواقعة كل منها على انفراد - احتمال حدوثها معاً.

$$\Pr (E1 \cup E2) = \Pr (E1) + \Pr (E2) - \Pr (E1 \cap E2)$$

المثال 1:

حقيبة فيها عشر كرات، خمس منها حمراء، وخمس خضراء، سحبنا كرة بشكل عشوائي ثم أرجعناها وسحبنا كرة أخرى، ما هو احتمال أن تكون واحدة على الأقل من الكرتين المسحوبتين حمراء؟

الحل:

نلاحظ أنه يُراد في هذا المثال أن تكون كرة واحدة على الأقل من الكرات المسحوبة حمراء، وهذا معناه إما أن تكون الكرة الأولى حمراء أو الكرة الثانية المسحوبة حمراء أو يكون كلاهما حمراوين. وبالتالي فإن:

$$\frac{5}{10} = \text{احتمال خروج الكرة الأولى حمراء}$$

$$\frac{5}{10} = \text{احتمال خروج الكرة الثانية حمراء}$$

ونلاحظ أننا عندما سحبنا الكرة الأولى فإننا أرجعناها ثم سحبنا الثانية. فلم يتغير العدد الكلي للكرات في السحبة الثانية.

$$\frac{1}{4} = \frac{25}{100} = \frac{5}{10} \times \frac{5}{10} = \text{احتمال خروج كلا الكرتين حمراوين}$$

$$\frac{1}{4} - \frac{5}{10} + \frac{5}{10} = \text{إذن احتمال خروج كرة واحدة على الأقل حمراء}$$

$$\frac{3}{4} =$$

المثال 2:

إذا كانت لدينا حقيبتان، تحتوي الأولى على خمس كراتٍ زرقٍ، وخمس كراتٍ صفراءٍ، وتحتوي الحقيبة الثانية على ست كراتٍ زرقٍ وأربع كراتٍ صفراءٍ، سحبنا كرة واحدة من الحقيبة الأولى عشوائياً، وكرة أخرى من الحقيبة الثانية عشوائياً أيضاً، فما هو احتمال أن تخرج إحدى الكرتين على الأقل زرقاء؟

الحل:

$$\frac{5}{10} = \frac{\text{عدد الكرات الزرقاء في الحقيبة الأولى}}{\text{عدد الكرات الكلي في الحقيبة الأولى}} = \text{احتمال أن تكون الكرة الأولى زرقاء}$$

$$\frac{6}{10} = \frac{\text{عدد الكرات الزرقاء في الحقيبة الثانية}}{\text{عدد الكرات الكلي في الحقيبة الثانية}} = \text{احتمال أن تكون الكرة الثانية زرقاء}$$

$$\frac{3}{10} = \frac{6}{10} \times \frac{5}{10} = \text{احتمال أن تكون كلا الكرتين زرقاوين}$$

$$\frac{3}{10} - \frac{6}{10} + \frac{5}{10} = \text{إذن احتمال أن تكون واحدة على الأقل من الكرات المسحوبة زرقاء}$$

$$\frac{8}{10} =$$

المثال 3:

عند رمينا لزهرى نردٍ، فما هو احتمال أن يظهر العدد 3 في أحدهما على الأقل، أو أن يكون مجموع العددين الظاهرين 7؟

الحل:

نلاحظ في هذا المثال أنّ المطلوب هو حساب احتمال أن يظهر العدد 3 في أحد النردين على الأقل أو أن يكون مجموع العددين هو 7.

فعندئذٍ الرقم (3) إما أن يظهر على النرد الأول (أو) على الثاني (أو) على كليهما.

$$\text{احتمال أن يظهر الرقم (3) في أحد زهرى النرد على الأقل} =$$

$$\text{احتمال ظهوره على النرد الأول} + \text{احتمال ظهوره على النرد الثاني} - \text{احتمال ظهوره على كلا النردين.}$$

$$\left(\frac{1}{6} \times \frac{1}{6}\right) - \frac{1}{6} + \frac{1}{6} =$$

$$\frac{1}{36} - \frac{2}{6} =$$

$$\frac{11}{36} =$$

ثم إنَّ احتمال ظهور عددين في الترتين مجموعهما يساوي 7 سيكون $\frac{6}{36}$ وهذا واضحٌ بمراجعة مخطط الاحتمالات في نهاية المثال.

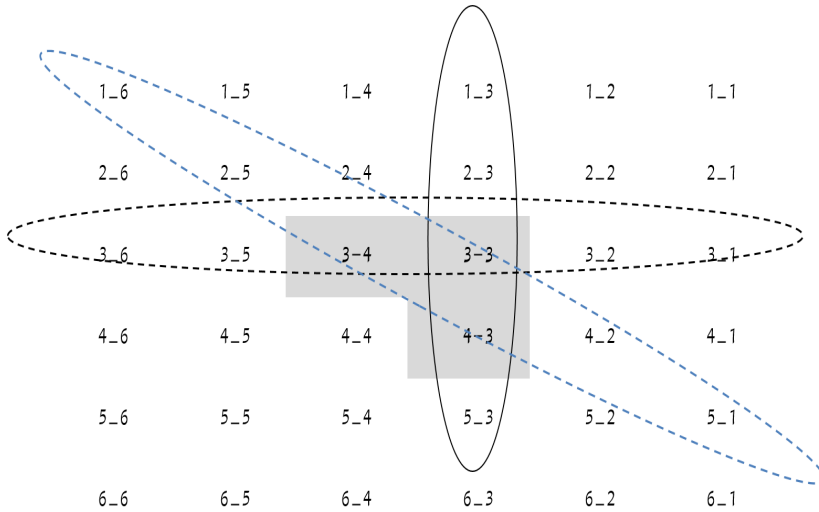
$$\frac{2}{36} = \text{احتمال ظهور العدد 3 في أحدهما والمجموع 7}$$

إذن احتمال ظهور العدد 3 في أحد الترتين على الأقل أو أن يكون مجموع العددين 7 =

احتمال ظهور العدد 3 + احتمال ظهور عددين مجموعهما 7 - (احتمال ظهور العدد 3 والمجموع 7)

$$\frac{2}{36} - \frac{6}{36} + \frac{11}{36} = \frac{15}{36}$$

مخطط الاحتمالات في هذا المثال:



ثانيًا: قانون ضرب الاحتمالات (بدهية الاتصال) (Multiplication Rule)

يقع الكلام في هذا القانون في مطلبين:

المطلب الأول: قانون ضرب الاحتمالات في الحوادث المستقلة

إنّ احتمال حدوث حادثين مستقلّين أو أكثر معًا يساوي حاصل ضرب احتمال حدوث كلّ واحدٍ من هذه الحوادث ببعضها بعضًا [المصدر السابق، ص 15].

فإذا كان لدينا الحادثان $E1$ و $E2$ فإنّ:

$$\Pr (E1 \ E2) = \Pr (E1) * \Pr (E2)$$

مثال:

حقيبة فيها 10 كراتٍ، ثلاثٌ منها حمراءُ والباقي صفر، سحبنا كرةً بطريقة عشوائيةٍ من هذه الحقيبة، ثمّ أرجعناها وسحبنا كرةً أخرى، ما هو احتمال أن تكون الكرة الأولى حمراء والكرة الثانية صفراء؟

الحل:

نلاحظ في هذا المثال أنّنا وبسبب إرجاع الكرة الأولى المسحوبة ستكون الحوادث مستقلةً، أي أنّ حصول الحادث الثاني لن يكون له أيّ ارتباطٍ بوقوع الحادث الأول، وبما أنّه أراد احتمال حادثين معًا فسوف نطبّق قانون الضرب في الحوادث المستقلة. فيكون:

$$\frac{3}{10} = \frac{\text{عدد الكرات الحمراء}}{\text{عدد الكرات الكلي}} = \text{احتمال أن تكون الكرة الأولى حمراء}$$

$$\frac{7}{10} = \frac{\text{عدد الكرات الصفراء}}{\text{عدد الكرات الكلي}} = \text{احتمال أن تكون الكرة الثانية صفراء}$$

$$\frac{21}{100} = \frac{7}{10} \times \frac{3}{10} = \text{إذن احتمال أن تكون الكرة الأولى حمراء والكرة الثانية صفراء}$$

المطلب الثاني: قانون ضرب الاحتمالات في الحوادث المشروطة

إذا كان لدينا الحادّان $E1$ و $E2$ وكان: $\Pr(E2)$ لا يساوي صفراً، فإنّ الاحتمال الشرطيّ للحدث $E1$ بشرط وقوع الحدث 2 يعطى بالمعادلة التالية:

$$\Pr(E1 / E2) = \Pr(E1 \cap E2) / \Pr(E2)$$

أي أنّ الاحتمال الشرطيّ للحدث $E1$ بشرط وقوع الحدث $E2$ يساوي حاصل قسمة الاحتمال المركّب لـ $E1$ و $E2$ على احتمال الحدث $E2$ [المصدر السابق، ص18].

وللتوضيح أكثر نأتي بالأمثلة التالية:

المثال 1: نفس المثال السابق في الحوادث المستقلة، ولكنّا إذا لم نعد الكرة الأولى المسحوبة، فكم يكون احتمال خروج الكرة الثانية صفراء عندئذٍ؟

الحلّ:

نلاحظ أنّنا في مثال الحوادث المستقلة أرجعنا الكرة فلم يتأثر سحب الكرة الثانية بالأولى، ولكنّا هنا سوف لا نرجع الكرة، فنلاحظ حصول تأثير في قيمة احتمال سحب الكرة الثانية كالتالي:

$$\frac{3}{10} = \frac{\text{عدد الكرات الحمراء}}{\text{عدد الكرات الكلي}} = \text{احتمال أن تكون الكرة الأولى حمراء}$$

$$\frac{7}{10} = \frac{\text{عدد الكرات الصفراء}}{\text{عدد الكرات الكلي}} = \text{احتمال أن تكون الكرة الثانية صفراء}$$

$$\frac{21}{100} = \frac{7}{10} \times \frac{3}{10} = \text{إذن احتمال أن تكون الكرة الأولى حمراء والثانية صفراء}$$

المثال 2: حقيبة تحتوي على 7 كرات بيض و 3 كرات سود، سحبنا منها 3 كرات بشكل عشوائي ومتتالي ومن دون إعادة المسحوب منها، فما هو احتمال أن تكون جميع الكرات المسحوبة بيضاء؟

الحل:

ليكن E1 هو الحصول على كرة بيضاء في السحبة الأولى.

وليكن E2 هو الحصول على كرة بيضاء في السحبة الثانية.

وليكن E3 هو الحصول على كرة بيضاء في السحبة الثالثة.

فعندئذٍ وبتطبيق قانون الضرب في الاحتمالات المشروطة سيكون:

$$\Pr (E1 \cap E2 \cap E3) = \Pr (E1) * \Pr (E2 / E1) * \Pr (E3 / E1 E2)$$

$$\frac{7}{10} = \Pr (E1) = \text{احتمال خروج الكرة الأولى بيضاء}$$

$$\frac{6}{9} = \Pr (E2 / E1) = \text{احتمال خروج الكرة الثانية بيضاء على تقدير خروج الأولى بيضاء}$$

احتمال خروج الكرة الثالثة بيضاء على تقدير خروج الكرتين الأولى والثانية بيضاوين

$$\frac{5}{8} = \Pr (E3 / E1 E2)$$

$$\frac{7}{24} = \frac{210}{720} = \frac{5}{8} \times \frac{6}{9} \times \frac{7}{10} = \text{إذن احتمال خروج الكرات الثلاث بيضاء}$$

المثال 3: كيسٌ يحتوي على 3 كراتٍ سودٍ و 7 كراتٍ بيضٍ، لنفرض أننا سحبنا منه كرتين كلاً على حدة وبدون إعادةٍ، فما هو احتمال:

أ- أن تخرج كلا الكرتين بيضاوين؟

ب- أن تخرج الكرة الأولى بيضاء والثانية سوداء؟

ج- أن تخرج الكرة الأولى سوداء والثانية بيضاء؟

د- أن تخرج الكرتان سوداوين؟

الحل:

أ. احتمال أن تكون الكرة الأولى بيضاء والثانية بيضاء أيضاً = احتمال خروج الكرة الأولى بيضاء × احتمال خروج الكرة الثانية بيضاء بشرط أن تكون الأولى بيضاء

$$= \frac{\text{عدد الكرات البيضاء المتبقية بعد سحب الكرة الأولى وكونها بيضاء}}{\text{العدد الكلي للكرات المتبقية بعد سحب الكرة الأولى}} \times \frac{\text{عدد الكرات البيضاء}}{\text{عدد الكرات الكلي}} = \frac{42}{90} = \frac{6}{9} \times \frac{7}{10} =$$

ب. احتمال أن تكون الكرة الأولى بيضاء والثانية سوداء = احتمال خروج الكرة الأولى بيضاء × احتمال خروج الكرة الثانية سوداء بشرط أن تكون الأولى بيضاء

$$= \frac{3}{9} \times \frac{7}{10} = \frac{21}{90}$$

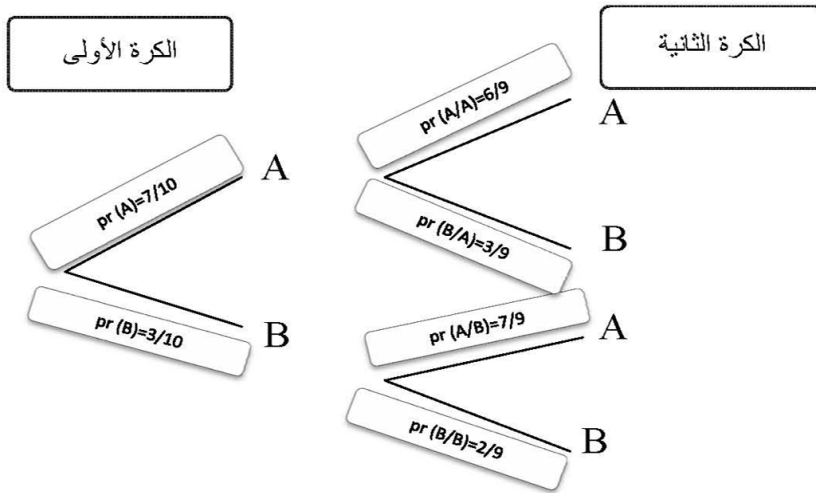
ج. احتمال أن تكون الكرة الأولى سوداء والثانية بيضاء = احتمال خروج الكرة الأولى سوداء × احتمال خروج الكرة الثانية بيضاء بشرط أن تكون الأولى سوداء

$$\frac{7}{9} \times \frac{3}{10} = \frac{21}{90}$$

د. احتمال أن تكون الكرة الأولى سوداء والثانية سوداء أيضًا = احتمال خروج الكرة الأولى سوداء × احتمال خروج الكرة الثانية سوداء بشرط أن تكون الأولى سوداء

$$\frac{2}{9} \times \frac{3}{10} = \frac{6}{90}$$

ويمكن توضيح الحل بالمخطط التالي:



حيث:

$\Pr(A)$ = احتمال خروج الكرة الأولى بيضاء.

$\Pr(B)$ = احتمال خروج الكرة الأولى سوداء.

$\Pr(A/A)$ = احتمال خروج الكرة الثانية بيضاء بشرط خروج الأولى بيضاء.

$\Pr(A/B)$ = احتمال خروج الكرة الثانية بيضاء بشرط خروج الأولى سوداء.

$\Pr(B/A)$ = احتمال خروج الكرة الثانية سوداء بشرط خروج الأولى بيضاء.

$\Pr(B/B)$ = احتمال خروج الكرة الثانية سوداء بشرط خروج الأولى سوداء.

المثال 4 : توجد لدينا بطاقات، كتب على إحداها حرف (ط) والثانية (أ) والثالثة (ل) والرابعة (ب)، ثم خلطناها وصَفَفناها على الأرض، فما هو احتمال خروج البطاقات مرتبة لتشكّل كلمة (طالب)؟

الحلّ : نلاحظ أنّه لكي تتشكّل كلمة (طالب) من هذه البطاقات فلا بدّ أن تكون البطاقة الأولى ذات حرف (ط) والثانية (أ) والثالثة (ل) والرابعة (ب) وبالتالي:

احتمال خروج البطاقات الأربع مشكّلة كلمة (طالب) = احتمال خروج البطاقة الأولى (ط) × احتمال خروج البطاقة الثانية (أ) بشرط خروج الأولى (ط) × احتمال خروج البطاقة الثالثة (ل) بشرط خروج الأولى (ط) والثانية (أ) × احتمال خروج البطاقة الرابعة (ب) بشرط خروج الأولى (ط) والثانية (أ) والثالثة (ل).

$$\frac{1}{1} \times \frac{1}{2} \times \frac{1}{3} \times \frac{1}{4} = \frac{1}{24}$$

رابعًا: القيمة المعرفية لحساب الاحتمالات

تظهر القيمة المعرفية لنظرية حساب الاحتمالات من خلال إفادتها اليقين (Certainty) أو الاطمئنان (Peaceful).

واليقين هو الجزم بمتعلّق لا يشوبه أيّ احتمال للخلاف مهما تضاءلت درجة هذا الاحتمال؛ لأنّ فيه انكشافاً تامّاً للمتعلّق ورؤية واضحة له، سواءً كان الحصول على هذا الجزم بالاعتماد على قضايا برهانية وملازمات عقلية وعقلانية، أو من خلال مناشئ أخرى حتّى لو كانت من قبيل الجدل والمغالطة والسفسطة.

وينقسم اليقين إلى تقسيمات عديدة بلحاظات مختلفة، والذي يهمنّا في بحثنا هو تقسيمه بلحاظ مناشئ هذا اليقين وأسبابه وإصابة القاطع في قطعه أو لا، بغضّ النظر عن مطابقة متعلّق اليقين للواقع، فينقسم بهذا اللحاظ إلى قسمين:

أولاً: اليقين الذاتي

ويطلق عليه أيضاً (القطع الشخصي وقطع القطّاع) [راجع: صنقور، المعجم الأصولي، ص 811] و(التصديق الذاتي والقطع الذاتي) [راجع: الصدر، دروس في علم الأصول، ح 3، ص 53]، وهو اليقين الذي لا يكون مستنداً في حصوله إلى أسباب موضوعية وعقلانية، بل يكون نابغاً من ذات الشخص وتأثره بالعوامل النفسية وغيرها [راجع: المنصوري، البيان المفيد، ج 2 ص 321]، بمعنى أنّ العقلاء بما هم عقلاء لو اطلعوا على مناشئ هذا اليقين لما أوجبت عندهم حالة اليقين، سواءً كان هذا اليقين مطابقاً للواقع أم لا.

والانحراف عن المبررات الموضوعية في هذا القسم من اليقين له درجات

ومراتب، فبعض هذه المراتب يكون الانحراف فيه قليلاً وجزئياً، كما هو الحال عند كثيرٍ من الناس الذين لا يفرّقون بين البرهان والمغالطة وبين الدليل والخطابة، فاليقين يحصل عندهم نتيجةً لبعض العوامل النفسية، أو نتيجةً للانبهار بالشخصيات أو الكلمات المنمّقة.

وبعض المراتب يكون الانحراف فيه عن المبررات الموضوعية كبيراً جداً، كقطع القطع الذي يحصل لديه اليقين والقطع سريعاً بأسبابٍ لا تورث اليقين بطبعها عند العقلاء.

ثانياً: اليقين الموضوعي

ويطلق عليه أيضاً (التصديق الموضوعي) [راجع: الصدر، دروس في علم الأصول، ح3، ص 53] و(اليقين النوعي) [راجع: سنقر، المعجم الأصولي، ص 823]، ويقصد به القطع الذي ينشأ من مبررات عقلائية، بمعنى أنّ العقلاء لو اطلعوا على مبررات هذا القطع لأوجبت لهم هذه المبررات القطع، واتفق عدم حصول القطع لهم إنّما يكون ناشئاً عن عدم اطلاعهم على مبرراته [راجع: المصدر السابق، ص 823].

وهذا اليقين الموضوعي ينقسم بدوره إلى قسمين:

1: اليقين الموضوعي الأولي

ويُقصد به اليقين بالقضايا الأولية البديهية التي يدركها العقل دون الرجوع إلى قضايا أخرى، ويُعبّر عنها في علم المنطق بالضروريات التي تنتهي إليها كلّ أشكال البرهان، كما في اليقين في أنّ الكلّ أعظم من الجزء، وأنّ النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان.

2: اليقين الموضوعي المستنتج

ويقصد به اليقين الحاصل في قضية نتيجة لليقين الحاصل من قضية أو قضايا أخرى، وهذا اليقين ينقسم بدوره إلى قسمين أيضاً:

الأول: اليقين الحاصل بقضية نتيجة وجود ملازمة عقلية بينها وبين قضية أخرى تتضمن أو تستلزم تلك القضية، كما في اليقين الحاصل من قضية (إنّ العالم حادث)؛ فإنّه مستنتج من قضايا أخرى وهي (العالم متغير) و(كلّ متغير حادث)، فالاستنتاج هنا سيكون قائماً على أساس قياس من الأقيسة المنطقية؛ ولذلك يُسمّى هذا اليقين باليقين الموضوعي الاستنباطي.

الثاني: اليقين الحاصل بقضية نتيجة لوجود قضايا أخرى لا تتضمن أو تستلزم القضية المستنتجة، لكنّ كلّ واحدة منها تشكّل قيمة احتمالية على ثبوت القضية المستنتجة، ومع تراكم هذه القيم الاحتمالية للقضايا يزداد احتمال ثبوت القضية المستنتجة، ويصبح احتمال نقيضها قريباً من الصفر؛ ولأجل ذلك يزول احتمال النقيض؛ لأنّ الذهن البشري مخلوق على نحو لا يحتفظ بالاحتمالات الضئيلة القريبة جداً من الصفر.

«ومثال ذلك أن نشاهد اقتران حادثة معينة بأخرى مرّات كثيرة جداً، فإنّ هذه الاقترانات المتكرّرة لا تتضمن ولا تستلزم أن تكون إحدى الحادثتين علّة للأخرى؛ إذ قد يكون اقترانهما صدفةً، ويكون للحادثة الأخرى علّة غير منظورة، ولكن حيث إنّ من المحتمل في كلّ اقتران أن لا يكون صدفةً وأن لا تكون هناك علّة غير منظورة، فيعتبر كلّ اقتران قرينةً احتماليةً على علّة إحدى الحادثتين للأخرى، وبتعدّد هذه القرائن الاحتمالية يقوى احتمال العلّة حتّى يتحوّل إلى اليقين» [الصدر، دروس في علم الأصول، ج3، ص 150].

ويُسمى هذا اليقين بـ (اليقين الموضوعي الاستقرائي) [المصدر السابق]؛ لأنه قائمٌ على استقراء مجموعة من القضايا وتجميع القيم الاحتمالية لكل واحدة منها على ثبوت القضية المستنتجة.

ومن خلال ما تقدّم يمكن بيان عدّة فروقٍ بين اليقين الذاتي والموضوعي:

1- أنّ اليقين الموضوعي له طابعٌ موضوعيٌّ مستقلٌّ عن الحالة النفسية والمحتوى السايكولوجي الذي يعيشه هذا الإنسان أو ذاك فعلاً، أمّا اليقين الذاتي فهو ليس كذلك.

2- لا بدّ في اليقين الموضوعي أنّ تكون مبرراته علّة تامّة لحصول اليقين، فلو كانت هذه المبررات تقتضي بنظر العقلاء حصول الظنّ القويّ مثلاً، فإنّ اليقين الناتج سيكون ذاتياً لا موضوعياً.

3- النسبة المنطقية بين اليقين الذاتي والموضوعي بلحاظ اجتماع المبررات العقلانية لليقين مع حصول اليقين الفعلي هي نسبة العموم والخصوص من وجه؛ إذ قد يوجد اليقين الذاتي دون وجود اليقين الموضوعي، بمعنى حصول اليقين الفعلي مع عدم وجود المبررات العقلانية لحصول هذا اليقين، كما في شخص حصل له اليقين بأنّه سيموت غداً نتيجة لرؤيا رآها في نومه.

وقد يوجد اليقين الموضوعي دون وجود اليقين الذاتي، بمعنى أنّ المبررات العقلانية لحصول اليقين موجودةً إلّا أنّه لم يحصل يقينٌ فعليٌّ، كما في قضية كان لا بدّ لشخص أن يصل فيها إلى الحزم واليقين نتيجة لوجود مبرراتها الموضوعية، ولكنّه لا يصل إلى هذا اليقين نتيجة لظروف نفسية معيّنة يمرّ بها.

وقد يوجد اليقين الموضوعي والذاتي معاً، كما في قضية مبرراتها العقلانية

لحصول الجزم موجوداً، ولكنّ الشخص تيقّن بها نتيجةً لعوامل نفسيةٍ خاصّةٍ. ثمّ إنّ اليقين بلا إشكالٍ حجةٌ، وحجّة اليقين منطقيةٌ بمعنى حصول (الطريقة والكاشفة) [راجع: سنقر، المعجم الأصولي، ص 502] بذلك اليقين عن الواقع؛ باعتبار أنّ اليقين هو الانكشاف التامّ للواقع - كما لاحظنا ذلك من تعريفه - فتكون عندئذٍ الطريقة والكاشفة هي عين اليقين وذاته، وليس اليقين شيئاً من صفاته الانكشاف، ولا يمكن أن تكون الكاشفة والطريقة مجعولةً لليقين لا بنحو الجعل المركّب ولا الجعل البسيط، أمّا من حيث استحالة الجعل المركّب فلا أنّه يستدعي التغير والمباينة بين الجعل والمجعول له؛ لأنّه عبارةٌ عن جعل شيءٍ لشيءٍ، والطريقة والكاشفة هي عين وذات اليقين، وثبوت ذات الشيء للشيء ضروريٌّ كثبوت الإنسانية للإنسان.

وأما من حيث استحالة الجعل البسيط الذي يعني جعل الشيء فلا أنّه سيكون تحصيلًا للحاصل بعد وجود القطع، نعم يكون الجعل البسيط للطريقة والحجّة متعلّقاً إن كان على نحو إيجاد القطع، إذ إنّ إيجاد القطع هو نفسه إيجاد الطريقة، وذلك في قبال رفع الطريقة وإعدامها بواسطة إعدام القطع.

إذن فالقطع هو عين انكشاف الواقع، وواضحٌ أنّ هذا الانكشاف حجةٌ بذاته، فتكون الحجّة لازمةً ذاتيةً لانكشاف الواقع، أي لازمةً ذاتيةً للقطع.

وأما الاطمئنان فهو لغةً بمعنى السكون والاستئناس، فقد جاء في كتب اللغة: «طمأن طمأنئةً وطمأن الشيء سكّنه.. اطمأنّ اطمئناً وطمأنينةً إليه: سكن وأمن له، والمطمئنّ الساكن» [الهنائي، المنجد في اللغة والأعلام، مادّة (طمن)، ص 473].

ومن المعلوم أنّ ما يحرز به ويكشف به عن الواقع (كحساب الاحتمال مثلاً) يؤدي تارةً إلى القطع بالدليل، وأخرى إلى قيمة احتمالية كبيرة، ولكنّ تناظرها في الطرف المقابل قيمةً احتماليةً معتدّ بها؛ وثالثةً إلى قيمةً احتماليةً كبيرةً تقابلها في الطرف المقابل قيمةً احتماليةً ضئيلةً جدّاً، وتسمّى القيمة الاحتمالية الكبيرة في هذه الحالة بالاطمئنان، وفي الحالة السابقة بالظنّ.

ولا إشكال ولا شبهة في حجّية الاطمئنان عند العقلاء؛ لاستقرار سيرتهم على العمل بالاطمئنان في عامّة أمورهم؛ ولذا قال بعضهم: «إنّ الاطمئنان من مراتب العلم المتعارف، حيث يصحّ إطلاق العلم عرفاً والاعتقاد على درجة الاطمئنان» [آل الشيخ راضي، بداية الوصول في شرح كفاية الأصول، ج 6، ص 122].

وقال بعض الأعلام: «لا يبعد أن يكون مراد من اعتبر خصوص العلم ما يشمل هذه المرتبة من الاطمئنان، إذ يطلق عليها العلم في العادة، ولا يعتنى باحتمال الخلاف الموجود في بعض أصقاع النفس مع عدم الالتفات إليه، الموجب لسكون النفس في غير النفوس الوسواسيّة» [الخوئي، أجود التقريرات (تقريرات أبحاث الميرزا النائيني الأصوليّة)، ج 2، ص 340].

ومنه يظهر الفارق بين الاطمئنان المسمّى بالعلم العاديّ وبين اليقين: فإنّ حجّية اليقين هي حجّية عقلية ذاتية لا يمكن سلبها عن اليقين أبداً، أمّا الاطمئنان فحجّيته حجّية عقلائية، فالعقلاء هم الذين يحكمون بحجّيته والعمل على وفق مؤداه فدرجة الرجحان فيه كبيرة، ولكن مهما كبرت هذه الدرجة من الرجحان يوجد في مقابلها احتمال للخلاف، وهذا الاحتمال وإن كان ضئيلاً جدّاً لا يعتني به العقلاء، ولكن مجرد وجوده كافٍ في إمكان سلب الحجّية عنه.

خامساً: التطبيق الرياضي لنظرية حساب الاحتمالات

قبل الدخول في تفاصيل التطبيق الرياضي للنظرية لا بأس من الإشارة إلى عدة أمور:

الأمر الأول: ذكرنا في بداية البحث أن منهج الدليل الاستقرائي القائم على حساب الاحتمالات مستخدمٌ كثيراً في حياتنا اليومية في مختلف المجالات لإثبات حقائق مختلفة، بحيث تكون النتائج المستحصلة من خلال تطبيقه موضع ثقة واعتماد، وما دمنا نثق بنتائج التطبيق لإثبات تلك الحقائق الحياتية اليومية فلا بد أن نثق بها أيضاً لإثبات وجود الخالق الذي هو الأساس لتلك الحقائق كلها.

«فأنت في حياتك الاعتيادية حين تتسلم رسالة بالبريد، فتتعرف بمجرد قراءتها على أنها من أخيك، وحين تجد أن طبيباً نجح في علاج حالات مرضية كثيرة، فتثق به وتتعرف على أنه طبيبٌ حاذقٌ، وحين تستعمل إبرة (بنسلين) في عشر حالات مرضية وتصاب فور استعمالها في كل مرة بأعراض معينة متشابهة فتستنتج من ذلك أن في جسمك حساسية خاصة تجاه مادة (البنسلين)، أنت في كل هذه الاستدلالات وأشباهها تستعمل في الحقيقة منهج الدليل الاستقرائي القائم على حساب الاحتمالات، والعالم الطبيعي في بحثه العلمي حينما لاحظ خصائص معينة في المجموعة الشمسية فيتعرف في ضوءها على أنها كانت أجزاء من الشمس وانفصلت عنها، وحينما استدل على وجود نبتون - أحد أعضاء هذه المجموعة - واستخلص ذلك من ضبط مسارات حركات الكواكب قبل أن يكتشف نبتون بالحس، وحينما استدل في ضوء ظواهر معينة على وجود الإلكترون قبل التوصل إلى المجهر الذري، فهو في كل هذه الحالات ونظائرها يستعمل في الحقيقة منهج الدليل الاستقرائي القائم على حساب الاحتمالات، وهذا المنهج نفسه هو

منهج الدليل الذي نجده فيما يأتي لإثبات الصانع الحكيم» [الصدر، الفتاوى الواضحة، ص 32].

الأمر الثاني: أنّ النتيجة المستحصلة من خلال تطبيق نظرية حساب الاحتمالات تعتمد على عاملين أساسيين، أحدهما هو العامل الكمي والآخر هو العامل الكيفي، والمقصود من العامل الكمي هي الكثرة العددية التي تؤدي إلى تقليل القيمة الاحتمالية أو تكثيرها بحسب القانون المتبع من الاتصال أو الانفصال^(*)، أمّا العامل الكيفي فالمقصود منه الحالات النوعية المؤثرة سلباً أو إيجاباً في نتيجة الحسابات.

الأمر الثالث: يجب أن يلاحظ أنّ الجزئيات لا بدّ أن يبتني إدراكها على الحسّ والتجربة، أي أنها أمور يقينية لا ظنيّة، كما يجب أن لا تكون هناك متبنيات قبلية أو شبهات في الذهن تمنع حصول اليقين من تطبيق حساب الاحتمالات.

ويذكر السيّد محمدباقر الصدر هذا الأمر ويعده شرطاً في التطبيق بقوله: «المتبنيات القبلية التي قد توقف ذهن الإنسان وتشلّ فيه حركة حساب الاحتمال، وإن لم تكن إلّا وهمًا خالصًا، لا منشأ موضوعيًا لها» [الصدر، دروس في علم الأصول، ح 3 ص 154].

الأمر الرابع: الخطوات المتبعة في مقام الاستدلال بنظرية حساب الاحتمالات أربع:

1 - مواجهة الجزئيات وملاحظتها.

(*) إنّ القيم الاحتمالية للجزئيات إنّما هي كسور عشريّة، فكّلما اجتمعت هذه القيم الاحتمالية مع بعضها في قانون الضرب قلّت القيمة الاحتمالية للنتيجة؛ لاعتماد القانون على ضرب كسور عشريّة مع بعضها، وكّلما اجتمعت في قانون الجمع ازدادت القيمة الاحتمالية للنتيجة؛ لاعتماد القانون على جمع هذه الكسور.

2 - افتراض تفسير يتلاءم مع طبيعة الجزئيات.

3 - البرهنة على صحة التفسير من خلال تطبيقه على كل الجزئيات (تطبيق نظرية حساب الاحتمالات).

4 - الخروج بقاعدة عامة وقانون كلي.

بعد اتّضح هذه الأمور نأتي إلى التطبيق الرياضي الذي سيكون في مرحلتين:

المرحلة الأولى: في إثبات وجود الخالق الحكيم للكون

سنسير في هذه المرحلة وفقاً للخطوات المتبعة آنفة الذكر في تطبيق نظرية حساب الاحتمالات، وأولى هذه الخطوات هي مواجهة الجزئيات التي هي الظواهر الكونية التي يمكن ملاحظتها، ورغم أنّ هذه الجزئيات والظواهر المعروفة والمكتشفة إلى الآن تعدّ بالآلاف بل ربّما أكثر، بيد أننا لأجل تبسيط العملية الرياضية سنختار أربع ظواهر لا على التعيين نرمز لها بالرموز (أ، ب، ج، د) على الترتيب.

الخطوة الثانية من خطوات الاستدلال هي افتراض تفسير يتلاءم مع هذه الظواهر الكونية، فيلاحظ أنّ الدقة غير المتناهية الموجودة في هذه الظواهر، بحيث لا تحتل أدنى خطأ تشير إلى فرضية تتبادر إلى الذهن بمجرد مواجهة عظمة هذه الظواهر والتعرّف على طبيعتها، وهي افتراض وجود خالق حكيم للكون، هو المتحكم بقوانينه، والمحافظ على دوام نظامه، والممسك بزمام الأمور فيه.

الخطوة الثالثة من خطوات الاستدلال هي البرهنة على صحة الافتراض والتفسير المذكور للظواهر من خلال تطبيق نظرية حساب الاحتمالات،

ولا بدّ أولاً من تخمين القيم الاحتمالية لوجود الخالق والصانع لكل ظاهرة من الظواهر الأربع المنتخبة، وتخمين القيمة الاحتمالية لهذه غير خاضع لضابطة معيّنة، بل يتحدّد من خلال الملاحظة العميقة والفاحصة للظاهرة ومعرفة أهميّتها ودقّتها، وملاحظة وجود حالة من الارتباط والتناغم بين هذه الظواهر وفق نظام خاصّ ومحكم^(*)، بحيث يتولّد لدى الإنسان شعوراً بوجود صانع لها، وأنها لم تأت وليدة الصدفة وتفاعلات المادّة، وهذا الشعور إذا أردنا أن نعطيه نسبةً مئويةً، فمقدار هذه النسبة هو القيمة الاحتمالية المتوقّعة الداخلة في الحسابات، ولفترض أنّ القيم الاحتمالية لوجود خالقٍ للظواهر الأربع كالتالي^(**):

القيمة الاحتمالية للظاهرة (أ) = 50 %

القيمة الاحتمالية للظاهرة (ب) = 55 %

القيمة الاحتمالية للظاهرة (ج) = 60 %

القيمة الاحتمالية للظاهرة (د) = 65 %

(*) من الثابت علمياً وجود ترابطٍ وثيقٍ بين الظواهر الكونية المختلفة؛ إذ إنّ النظام الكونيّ كلّ قائمٌ على قانون العلّية والمعلوليّة، فما من ظاهرةٍ إلّا ولها علّةٌ، وقد تكون بعض الظواهر عللاً قريبةً، ويكون بعضها عللاً بعيدةً تؤثر في ظاهرةٍ أخرى بواسطة سلسلةٍ من المعلولات تنتهي بتلك الظاهرة.

(**) القيمة الاحتمالية للظاهرة الأولى أخذت بمعزلٍ عن الظواهر الأخرى؛ فتكون نسبة وجود خالقٍ لها هي 50 %؛ إذ إنّ أمرها يدور حصراً بين وجود صانعٍ لها أو أنّها وليدة الصدفة، أمّا القيمة الاحتمالية للظاهرة الثانية فقد ازدادت عن نسبة الخمسين بالمئة؛ لإمكان ملاحظة الارتباط الدقيق بينها وبين الظاهرة الأولى بحسب النظام الحاكم للكون، وكذا الأمر بالنسبة إلى القيم الاحتمالية للظواهر الأخرى.

ثم إن الاستدلال لإثبات وجود خالق للظواهر الكونية بالاعتماد على القيم الاحتمالية أعلاه يمكن تطبيقه على نحوين:

النحو الأول: إثبات وجود خالق حكيم للظواهر بصورة مباشرة

لكي نثبت وجود خالق للظواهر الكونية يكفي أن تكون إحدى هذه الظواهر على الأقل قد حصلت بفعل خالق لها، ولم تأت عن طريق الصدفة، وبما أن الحوادث غير متنافية؛ لذا سنستعمل قانون الجمع في الحوادث غير المتنافية.

وبعبارة أخرى إثبات وجود الخالق يكفي فيه أن يثبت الخالق في الظاهرة (أ)، أو في الظاهرة (ب)، أو في الظاهرة (ج)، أو في الظاهرة (د)، أو ((أ) و (ب)) أو ((أ) و (ج)) أو ((أ) و (د)) أو ((ب) و (ج)) أو ((ب) و (د)) أو ((ج) و (د)) أو ((أ) و (ب) و (ج)) أو ((أ) و (ب) و (د)) أو ((أ) و (ج) و (د)) أو ((ب) و (ج) و (د)) أو ((أ) و (ب) و (ج) و (د)). (*)

(*) لا بد هنا من ملاحظة أمرين يتعلّقان بالحسابات:

الأول: أن كلمة (أو) في الحسابات الرياضية وقوانين نظرية حساب الاحتمالات نعوض عنها بعلامة الجمع، وحرف (و) نعوض عنه بعلامة الضرب.

الثاني: الأحداث المجتمعة اتّصاليًا وبدفعة واحدة إن كان عددها زوجيًا طرح حاصل ضربها في قانون الانفصال للحوادث غير المتنافية من مجموع القيم الاحتمالية لكل الحوادث المنفصلة، أمّا إن كان عددها فرديًا فيجمع حاصل ضربها مع مجموع القيم الاحتمالية للحوادث المنفصلة، فمثلاً لو كان لدينا حادثان (أ) و (ب) فقط، فسوف يكون التطبيق الرياضي بحسب بديهية الانفصال في الحوادث غير المتنافية: احتمال (أ) + احتمال (ب) - (احتمال (أ) × احتمال (ب))، أمّا إذا كان لدينا ثلاث حوادث (أ) و (ب) و (ج) فسيكون الحساب كالتالي: احتمال (أ) + احتمال (ب) + احتمال (ج) - ((احتمال (أ) × احتمال (ب)) - (احتمال (أ) × احتمال (ج)) - (احتمال (ب) × احتمال (ج)) + (احتمال (أ) × احتمال (ب) × احتمال (ج)). وهكذا.

وعليه يكون:

$$\begin{aligned} & - \left(\frac{65}{100} \times \frac{50}{100} \right) - \left(\frac{60}{100} \times \frac{50}{100} \right) - \left(\frac{55}{100} \times \frac{50}{100} \right) - \frac{65}{100} + \frac{60}{100} + \frac{55}{100} + \frac{50}{100} = \text{احتمال وجود الخالق} \\ & \times \frac{50}{100} + \left(\frac{65}{100} \times \frac{55}{100} \times \frac{50}{100} \right) + \left(\frac{60}{100} \times \frac{55}{100} \times \frac{50}{100} \right) + \left(\frac{65}{100} \times \frac{60}{100} \right) - \left(\frac{65}{100} \times \frac{55}{100} \right) - \left(\frac{60}{100} \times \frac{55}{100} \right) \\ & \left(\frac{65}{100} \times \frac{60}{100} \times \frac{55}{100} \times \frac{50}{100} \right) - \left(\frac{65}{100} \times \frac{60}{100} \times \frac{55}{100} \right) + \left(\frac{65}{100} \times \frac{60}{100} \right) \end{aligned}$$

$$0.165 + 0.39 - 0.3575 - 0.33 - 0.325 - 0.3 - 0.275 - 2.3 =$$

$$0.10725 - 0.2145 + 0.195 + 0.17875 +$$

$$97\% = 0.97 =$$

النحو الثاني: إثبات وجود خالقٍ حكيمٍ للظواهر بصورةٍ غير مباشرةٍ

وذلك من خلال استخراج القيمة الاحتمالية لوجود الظواهر الكونية صدفةً من دون وجود خالقٍ حكيمٍ لها، فلا بدّ حينها من افتراض عدم وجود الخالق في كلّ الظواهر بلا استثناءٍ، فيكون:

احتمال حصول الظواهر صدفةً = احتمال حصول الظاهرة (أ) صدفةً
وا احتمال حصول الظاهرة (ب) صدفةً واحتمال حصول (ج) صدفةً واحتمال
حصول (د) صدفةً

إذن فمن خلال أربع ظواهر استطعنا إثبات وجود الخالق الحكيم بنسبةٍ عاليةٍ جدًّا، فما بالك إذا أخذنا في الحسابات مجموع الظواهر الموجودة في الكون، فهل سيبقى شكٌّ في وجود الخالق؟!

$$\frac{50}{100} = \frac{50}{100} - \frac{100}{100} = \text{احتمال حصول الظاهرة (أ) صدفة} =$$

$$\frac{45}{100} = \frac{55}{100} - \frac{100}{100} = \text{احتمال حصول الظاهرة (ب) صدفة} =$$

$$\frac{40}{100} = \frac{60}{100} - \frac{100}{100} = \text{احتمال حصول الظاهرة (ج) صدفة} =$$

$$\frac{35}{100} = \frac{65}{100} - \frac{100}{100} = \text{احتمال حصول الظاهرة (د) صدفة} =$$

$$\frac{35}{100} \times \frac{40}{100} \times \frac{45}{100} \times \frac{50}{100} = \text{إذن احتمال عدم وجود خالق للكون} =$$

$$\% 3 = \frac{3}{100} =$$

$$\frac{100}{100} - \text{قيمة احتمال عدم وجود الخالق} = \text{فيكون احتمال وجود الخالق الحكيم} =$$

$$\frac{3}{100} - \frac{100}{100} =$$

$$\% 97 = \frac{97}{100} =$$

نعم يلاحظ هنا أنّ هذه الحسابات التي أجريناها إنّما تثبت وجود خالق للكون في الجملة، ولا تنفي أن تكون بعض الظواهر وليدة الصدفة المحضة، فإذا أردنا أن نثبت أن جميع الظواهر في الكون لها خالقٌ وصانعٌ حكيمٌ بالطريقة الرياضية نفسها التي اتبعناها فسوف نقع في مشكلة الإنتاج الرياضي المخالف للمطلوب؛ إذ في هذه الحالة لا بدّ أن نجتمع بين القيم

الاحتمالية لوجود الخالق للظاهرة (أ) وللظاهرة (ب) وللظاهرة (ج) وللظاهرة (د)، وجمع القيم الاحتمالية بحرف (و) معناه استخدام قانون الضرب، ومن المعلوم أنّ الكسور العشرية إذا ضربت مع بعضها البعض فالناتج سيكون كسرًا عشريًا ضئيلًا جدًّا، ويزداد ضآلةً كلما ازداد عدد الكسور العشرية المضروبة مع بعضها البعض.

نعم هناك طريقةً أخرى لإثبات ذلك، ولكي نقرب فكرتها لا بأس بذكر المثال التالي:

لو أعطينا لنا كتابًا لا يحمل اسم مؤلّفٍ وطُلب منّا التخمين بأن يكون الكتاب بأكمله من تأليف الكاتب الفلانيّ، فحينئذٍ تكون الطريقة الطبيعية التي سننتبّعها من أجل الحصول على النتيجة المطلوبة هي قراءة الكتاب قراءةً دقيقةً فاحصةً، ومحاولة جمع القرائن الداخلية والخارجية على كون مؤلّفه هو ذلك الكاتب المعين، كملاحظة أسلوب الكتابة مثلاً، أو التعابير المستعملة فيه، أو طريقة الإهداء، أو ملاحظة أنّ هناك كتابًا في نفس المضمون للكاتب المطلوب وهكذا، وكلّ قرينةٍ من هذه القرائن ستشكّل قيمةً احتماليةً تدخل في الحسابات، والقانون الذي يمكن اتّباعه في المقام هو قانون الانفصال في الحوادث المستقلة غير المتنافية؛ إذ إنّ كون الكتاب للمؤلّف (س) إمّا أن يكفي في إثباته القرينة الأولى فقط أو القرينة الثانية أو القرينة الثالثة أو القرينة الأولى والثانية أو الأولى والثالثة أو الثانية والثالثة أو الأولى والثانية والثالثة.

هذه الطريقة بعينها يمكن اتّباعها في ما نحن فيه، بأن ننظر إلى الكون بأكمله ثمّ نبحث عن القرائن على كونه مخلوقًا لخالقٍ حكيمٍ وأنّ الصدفة لا دخل لها في صنعه مطلقًا، كالدقّة المتناهية فيه والنظام المحكم المسيطر عليه، والارتباط بين ظواهره المختلفة من حيث العلّة والمعلول، وغيرها

من القرائن، فتشكّل كلّ قرينة قيمةً احتماليةً على أنّ الكون ككلّ له خالقٌ وصانعٌ حكيمٌ، ومع تطبيق قانون الجمع في الحوادث المستقلة غير المتنافية - بالأسلوب الرياضي نفسه الذي اتّبِعناه في الطريقة الأولى - سنحصل على قيمةً احتماليةً عاليةً تطمئنّ النفس بصدقها وتعتمد عليها، كما تعتمد عليها في غيرها من القضايا الحياتية الاعتيادية.

المرحلة الثانية: في إثبات وحدانية الخالق

أول ما يتبادر إلى الذهن لأجل الاستدلال بنظرية حساب الاحتمالات على كون الخالق للكون الذي تمّ إثباته في المرحلة الأولى خالقًا واحدًا غير متعدّد هو تطبيق بديهية الاتصال وقانون الضرب في الحوادث المستقلة، باعتبار أنّ إثبات وحدانية الخالق يستدعي أن يكون الخالق للظاهرة (أ) هو نفسه الخالق للظاهرة (ب) وهو نفسه الخالق للظاهرتين (ج) و(د)، وهذا معناه رياضياً ضرب القيم الاحتمالية مع بعضها، فإذا رمزنا إلى الخالق الأول (س) والخالق الثاني (ص) وفرضنا أنّ:

القيمة الاحتمالية لكون الخالق في الظاهرة (أ) هو (س) = 50 %

القيمة الاحتمالية لكون الخالق في الظاهرة (ب) هو (س) = 55 %

القيمة الاحتمالية لكون الخالق في الظاهرة (ج) هو (س) = 60 %

القيمة الاحتمالية لكون الخالق في الظاهرة (د) هو (س) = 65 %

وسيكون احتمال كون خالق الكون هو (س) وحده = احتمال كونه هو الخالق للظاهرة (أ) و(ب) و(ج) و(د)

$$\frac{65}{100} \times \frac{60}{100} \times \frac{55}{100} \times \frac{50}{100} =$$

$$10\% =$$

وكما ازدادت الظواهر قلّت النسبة أكثر، ومن الواضح أنّ هذا لن ينفعنا لإثبات المطلوب، بل إنّهُ سيثبت العكس تمامًا؛ فهذه الطريقة في الحساب غير مثمرة، فلا مجال إلاّ اتباع الطريقة الثانية في الحسابات التي أشرنا إليها في المرحلة الأولى، وهي ملاحظة الكون ككلّ وتجميع القرائن المختلفة على كون خالقه واحدًا غير متعدّد، وإعطاء كلّ قرينة قيمةً احتماليّةً تدخل في القانون المتّبع حينها للاستدلال، وهو قانون الجمع في الحوادث غير المتنافية؛ فإمّا أن تكون القرينة الأولى لوحدها كافيةً لإثبات الوجدانيّة أو القرينة الثانية أو القرينة الثالثة أو القرينة الرابعة أو القرينتين الأولى والثانية أو الأولى والثالثة أو الأولى والرابعة أو الثانية والثالثة أو الثانية والرابعة أو الثالثة والرابعة أو الأولى والثانية والثالثة أو الأولى والثانية والرابعة أو الأولى والثالثة والرابعة أو الأولى والثانية والرابعة والثالثة والرابعة

$$\begin{aligned} & \text{إذن احتمال وجدانيّة خالق الكون} = \frac{65}{100} + \frac{60}{100} + \frac{55}{100} + \frac{50}{100} - \left(\frac{65}{100} \times \frac{50}{100}\right) - \left(\frac{60}{100} \times \frac{50}{100}\right) - \left(\frac{55}{100} \times \frac{50}{100}\right) - \left(\frac{65}{100} \times \frac{60}{100}\right) - \left(\frac{65}{100} \times \frac{55}{100}\right) - \left(\frac{60}{100} \times \frac{55}{100}\right) \\ & + \left(\frac{65}{100} \times \frac{60}{100} \times \frac{50}{100}\right) + \left(\frac{65}{100} \times \frac{55}{100} \times \frac{50}{100}\right) + \left(\frac{60}{100} \times \frac{55}{100} \times \frac{50}{100}\right) + \left(\frac{65}{100} \times \frac{60}{100}\right) - \left(\frac{65}{100} \times \frac{55}{100}\right) - \left(\frac{60}{100} \times \frac{55}{100}\right) \\ & - \left(\frac{65}{100} \times \frac{60}{100} \times \frac{55}{100} \times \frac{50}{100}\right) - \left(\frac{65}{100} \times \frac{60}{100} \times \frac{55}{100}\right) + \end{aligned}$$

$$+ 0.165 + 0.39 - 0.3575 - 0.33 - 0.325 - 0.3 - 0.275 - 2.3 =$$

$$0.10725 - 0.2145 + 0.195 + 0.17875$$

$$97\% =$$

لهذه النتيجة التي حصلنا عليها من أربع قرائن كافيةً لحصول الاطمئنان، فإن لم تكف لذلك فلا بأس بإدخال عشرات بل مئات وربما آلاف القرائن المتوقعة في الحسابات ليتحقق المطلوب.

وصدق الشاعر حين قال:

فيا عجباً كيف يُعصى الإله أم كيف يجحده الجاحدُ
وفي كل شيءٍ له آيةٌ تدلّ على أنه واحدُ
ولله في كل تحريكٍ وتسكينٍ في الورى شاهدُ

وأسلوب جمع القرائن الخارجية وملاحظتها لإثبات الوجدانية قد أشار إليه القرآن الكريم في بعض آياته، كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [سورة الانبياء، الآية 22]، وقوله تعالى: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [سورة إبراهيم، الآية 10]، وقوله تعالى: ﴿أَمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا أَلَيْسَ مَعَ اللَّهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعِدُونَ * أَمْ مَنْ جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَالَهَا أَنْهَارًا وَجَعَلَ لَهَا رَوَاسِيَ وَجَعَلَ بَيْنَ الْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا أَلَيْسَ مَعَ اللَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ * أَمْ مَنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ أَلَيْسَ مَعَ اللَّهِ قَلِيلًا مَا تَدَّكَّرُونَ * أَمْ مَنْ يَهْدِيكُمْ فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَنْ يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ أَلَيْسَ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ * أَمْ مَنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَمَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَلَيْسَ مَعَ اللَّهِ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [سورة النمل، الآيات 60 - 64]، وقوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاقُوتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ

فُطُورٍ* ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ [سورة الملك، الآيات 3 - 4]، وغيرها من الآيات.

هذا وعلى الرغم من كلّ هذه الحسابات، وبغض النظر عن النتيجة الرياضية التي حصلنا عليها، تبقى مسألة وجود الخالق ومسألة التوحيد - كما أشرنا سابقاً - من الأمور الفطرية المودعة في النفس الإنسانية التي يمكن إدراكها بمجرد تخلص الإنسان من حجب الوهم المسيطر على نفسه.

يُروى أَنَّ رجلاً سأل الإمام الصادق عليه السلام: «يا ابن رسول الله دلّني على الله ما هو؟ فقد أكثر عليّ المجادلون وحيروني، فقال له: يا عبد الله هل ركبت سفينةً قط؟ قال: نعم، قال: فهل كسرتك حيث لا سفينة تنجيك ولا سباحة تغنيك؟ قال: نعم، قال: فهل تعلّق قلبك هنالك أنّ شيئاً من الأشياء قادرٌ على أن يخلصك من ورطتك؟ فقال نعم، قال الصادق عليه السلام: فذلك الشيء هو الله القادر على الإنجاء حيث لا منجى، وعلى الإغاثة حيث لا مغيث» [الصدوق، التوحيد، ص 231].

قائمة المصادر

القرآن الكريم.

1. _____، الرياضيات التخصصية، المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، المملكة العربية السعودية.
2. _____، المنجد في اللغة والأعلام، دار المشرق - بيروت، الطبعة الثامنة والثلاثون، 2000 م.
3. آل الشيخ راضي، محمد طاهر، بداية الوصول في شرح كفاية الأصول، أسرة آل الشيخ راضي، قم، الطبعة الأولى، 1425 هـ.
4. خواجه، الدكتور خالد زهدي، أساسيات الاحتمالات، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية - بغداد.
5. الخوئي، أبو القاسم، أجود التقريرات (تقارير أبحاث الميرزا النائيني الأصولية)، منشورات مصطفى - قم، الطبعة الثانية 1368 هـ. ش.
6. الصدر، محمد باقر، الفتاوى الواضحة وفقاً لمذهب أهل البيت (عليه السلام)، مركز الأبحاث والدراسات التخصصية للشهيد الصدر - قم، الطبعة الأولى 1423 هـ.
7. الصدر، محمد باقر، دروس في علم الأصول (الحلقة الثالثة)، مركز الأبحاث والدراسات التخصصية للشهيد الصدر - قم، الطبعة الأولى 1421 هـ.
8. الصدوق، التوحيد، تعليق: السيد هاشم الحسيني الطهراني، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
9. سنقر، محمد علي، المعجم الأصولي، المؤلف - قم، الطبعة الأولى 1421 هـ.
10. طيبة، الدكتور أحمد عبد السمیع، مبادئ الإحصاء، دار البداية - عمان، الطبعة الأولى 2008 م.

11. الفيض الكاشاني، المحدث الفاضل والحكيم العارف الكامل محمد محسن، الوافي، مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب العامة - أصفهان، الطبعة الأولى أول شوال المكرّم 1406 هـ.
12. الكليتي، أبو جعفر محمد بن يعقوب، الكافي، تصحيح: علي أكبر غفاري، دار الكتب الإسلامية - طهران، الطبعة الخامسة 1363 هـ ش.
13. المنصوري، إياد، البيان المفيد، مؤسسة إحياء الكتب الإسلامية - قم، الطبعة الأولى 1427 هـ.

1. Modern School Mathematics, Mary P.Dolciani, Houghton Mifflin Company,U.S.A 1970.
2. M. Grinstead, Charles, Introduction to probability, Random House, second edition.
3. J. Stephens, Larry, Schaum's outline of theory and problems of biginning statistics, Mc.Graw Hill, U.S.A 1998.
4. Modern Algebra, Mary P.Dolciani, Houghton Mifflin Company,U.S.A 1973.
5. Knill, Oliver, Probability and Stochastic processes with applications, 2008.
6. Statistics.I.Robert Parket, Random House, NewYork 1974.

ما هيّة الكشف ودجّيته في إثبات المسائل العقديّة بين النفي والإثبات

د. نوفل بنزكري

الخلاصة

تحتلّ العقيدة بدورٍ مهمّ في حياة الإنسان؛ إذ إنّها تشكّل الأساس الذي تبتني عليه جميع معارفه وأفعاله؛ وبالتالي، تُحدّد مساره في الدنيا ومصيره في الآخرة؛ ومن هنا، كان للبحث عن الطرق الموصلة إلى تحصيل العقائد أهميّةٌ وحساسيّةٌ بالغةٌ عند البشر عبر التاريخ؛ إذ سعى البعض إلى حصر هذه الطرق في العقل، وأضاف بعضهم الآخر طريق النقل. وأمّا بالنسبة للمعرفة الشهوديّة، فلم تلق اهتمامًا كبيرًا من طرف المتكلمين؛ ولعلّ السبب في ذلك يرجع إلى مجموعة من العوامل؛ منها اكتناف هذه المعرفة أحيانًا بالغموض، واختلاطها أحيانًا أخرى بالأوهام؛ ممّا أبعدنا نوعًا ما عن دائرة العقائد التي يُطلب فيها الوضوح واليقين؛ ومن هنا، كان لزامًا علينا البحث عن حقيقة الشهود، وعلاقته بالمسائل الاعتقاديّة، ودراسة حجّية هذا الطريق،

ومستوى هذه الحجية. هذا، وقد سعينا إلى إمطة اللثام عن هذه المسألة بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلنا إلى:

أن المعرفة الشهودية العرفانية لا تختلف من حيث الجوهر عن بقية المعارف التي يحصل عليها الإنسان من طرق أخرى، اللهم إلا من حيث الدرجة والوسيلة، وأن حجية هذه المعرفة ذاتية (لا تحتاج لأمر آخر)، وأنها ليست معرفة خاصة؛ لأنه يمكن حصولها للآخرين أيضاً، بل ويمكن نقلها للغير، خصوصاً إذا كانت تخضع لمجموعة من المعايير؛ وفي نهاية المطاف، تبين لنا أن حجية المعرفة الشهودية في مجال العقائد تقع في طول حجية المعرفتين العقلية والنقلية، من دون أن يوجد بينها أي تعارض.

المفردات الدلالية: الشهود، العقل، النقل، العلم الحضورى، المسائل العقديّة.

مقدمة

114

مع أننا سنسعى في هذه الدراسة إلى البحث عن حقيقة الكشف وحجّيته في إثبات المسائل العقديّة، لكن بدايةً، ينبغي علينا تقديم بحثٍ تصوّريّ نبين فيه معنى العقيدة وأقسامها والطرق المشهورة في إثباتها؛ أي العقل والنقل، فقد كان هذان الطريقتان معتمدين في مجال الأمور الاعتقاديّة، لكننا سنبيّن بعد ذلك أنّه ومع تطوّر الفكر الإسلاميّ، وبلوغه نضجاً كبيراً على مستوى الأسس والمبادئ، خاصّةً مع ظهور الحكمة المتعالية لصدر المتألّهين الشيرازيّ الذي عمد إلى المزاجية بين العقل والنقل والشهود، فإنّ المعرفة الشهودية صارت لا تختلف من حيث الجوهر عن بقية المعارف، اللهم إلا من حيث الدرجة والوسيلة، ممّا فتح لها المجال لإثبات المسائل العقديّة، بل وأعطاه

الفرصة لتعميق هذه المسائل، والبلوغ بها إلى مستوياتٍ لم يبلغها العقل، لا سيّما بملاحظة الخصوصيّات التي تميّز بها هذه المعرفة، لكن يبقى أنّ حجّية المعرفة الشهوديّة مشروطةٌ ببعض الشروط والمعايير الذاتيّة والموضوعيّة التي سنحاول بحثها في هذه الدراسة بقدر الإمكان. وتجدر الإشارة إلى أنّ أصل النزاع حول حجّية الشهود نفيًا وإثباتًا يرجع بالأساس إلى النزاع حول حقيقة الشهود؛ ولهذا ينبغي علينا قبل ذلك البحث عن ماهيّة الشهود وحقيقتها حتّى تتبيّن دائرة حجّيتها، وسنتناولها بنوع من التفصيل نظرًا لأهمّيّتها، كما أننا سنُفَرِّع على ذلك حجّية الكشف بوجهٍ عامٍّ؛ على أن نجعل من حجّية الشهود في مجال الاعتقاديّات خاصّةً نتيجةً وثمرَةً لكلّ البحث في نهايته.

العقائد وطرق إثباتها

قبل البدء في الحديث عن حقيقة الشهود وعلاقتها نفيًا أو إثباتًا بالمسائل العقديّة، نرى من اللازم علينا بيان بعض الأبحاث التصرّفية بخصوص العقيدة ومعناها في اللغة والاصطلاح، وأقسامها، والطرق التي اعتمدها العلماء في إثبات مسائلها؛ عسى أن يفتح لنا ذلك الطريق أمام البحث عن الكشف ودوره في هذه المسألة.

1. العقيدة لغةً واصطلاحًا

فمن الناحية اللغويّة، ورد في كتاب (مقاييس اللغة) لابن فارس - وهو من الكتب المعتمدة في هذا المجال - أنّ: «العين والقاف والدال أصل واحد يدلّ على شدّ وشدّة وثوق، وإليه ترجع فروعُ الباب كلّها. وعقد قلبه على كذا فلا يَنزِع عنه» [ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج 4، ص 86]، كما جاء أيضًا في

كتاب (المصباح المنير): «(عُقْدَةُ) التَّكَاحِ وَغَيْرِهِ إِحْكَامُهُ وَإِبْرَامُهُ... (اعْتَقَدْتُ) كَذَا (عَقَدْتُ) عَلَيْهِ الْقَلْبَ وَالضَّمِيرَ» [الفَيَّسِي، المصباح المنير، ج 2، ص 421]؛ فيظهر لنا إذن أَنَّ العقيدة في اللغة تدلّ على ذلك الأمر الراسخ في القلب الذي لا يتنازل عنه الإنسان بسهولة؛ ومن هنا فقد ورد تعريفها من الناحية الاصطلاحية بالنحو الآتي: «العقيدة هي الحكم الذي لا يقبل الشكّ فيه لدى معتقده، ويرادفها الاعتقاد، والمعتقد، وجمعها عقائد، وهي «ما يُقصد فيه نفس الاعتقاد دون العمل» [الجرجاني، التعريفات، ص 174] والعقيدة أيضًا هي الرأي المعترف به بين أفراد مذهبٍ واحدٍ، كالعقيدة الرواقية، وتطلق في الدين على ما يؤمن به الإنسان ويعتقده كوجود الله، وبعثه الرسل، والعقاب والشواب وغيرها» [صليبا، المعجم الفلسفي، ج 2، ص 92].

وعلى هذا، فإنّ المراد من العقيدة اصطلاحًا هي تلك الآراء التي عقد عليها الإنسان قلبه، والمطروحة بشأن الكون وخالقه، وعلاقته به وبقية المخلوقات، وهي التي تُشكّل أساسًا ومنطلقًا لفعله وسلوكه الدينيّ؛ وهو ما يُطلق عليه اسم (أصول الدين) في مقابل الفروع التي تُعنى بأفعال الإنسان المكلف، كما يُطلق عليها هذا العصر اسم الرؤية الكونية في مقابل الأيديولوجيا، ولو أنّ هناك فارقًا دقيقًا بينها وبين العقيدة يتمثل في أنّ «مصطلح الرؤية الكونية لا يشمل المعتقدات الجزئية» [مصباح (يزدي)، دروس في العقيدة الإسلامية، ص 29].

2. تقسيم العقائد

بوسعنا تقسيم العقائد وفقًا لعدّة تقسيمات: فقد نُقسّمها بحسب الديانة التي تنتهي إليها إلى إسلامية ومسيحية ويهودية وبوذية...؛ وقد نُقسّمها

بحسب عموميّتها أو اختصاصها بمذهبٍ معيّنٍ إلى: أصول الدين وأصول المذهب. لكنّ ما يهمّنا في هذا البحث هو تقسيمها بحسب درجة أهمّيّتها؛ لأنّ لذلك تأثيراً - كما سيتبيّن لنا لاحقاً إن شاء الله تعالى - في طريقة إثبات هذه العقيدة؛ بمعنى أنّه كلّما كان المعتقد مهماً كلّما تشدّدنا أكثر في طريقة إثباته والإيمان به.

ومن هنا، تُقسّم العقائد وفقاً لهذه الحيثيّة إلى: عقائد أصليّة (أو أساسيّة)، وعقائد فرعيّة (أو تفصيليّة)؛ فالمراد من العقائد الأساسيّة تلك العقائد الّتي تبتني عليها الرؤية الكونيّة - ومن ثمّ بقيّة المعارف الدينيّة - بشكلٍ أساسيٍّ، وتُشكّل ركيزةً ودعامةً صلبة للدين، بحيث يُؤدّي عدم الإيمان بها أو ضعفه أو انحرافه أو تشويبه إلى تقويض نظام المعرفة الدينيّة للفرد المسلم بأجمعه؛ ممّا سيستتبعه بالضرورة انحرافه حتّى على مستوى عمليّ وسلوكيّ. وأمّا العقائد الفرعيّة، فتعني مجموعة العقائد الّتي لا تبلغ هذه الدرجة من الأهميّة، ولا يُؤدّي عدم الإيمان بها أو ضعف هذا الإيمان أو انحرافه إلى هدم الكيان النظريّ والسلوكيّ للمسلم، ولو أنّه قد يكون لذلك تأثيرٌ على مستوى كماله ورفقيّه. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا التقسيم قد ورد بشكلٍ ضمنيٍّ في كلمات بعض الأعاظم تحت عنوان (أقلّ ما يجب اعتقاده على المكلف) [الفيض الكاشاني، الحقائق في محاسن الأخلاق، ص 46]، أو (فيما يجب على عامّة المكلفين من معرفة أصول الدين) [السّيوريّ، شرح الباب الحادي عشر، ص 11].

هَذَا، ويوجد خلافٌ بين العلماء بخصوص العقائد الّتي تُصنّف على أنّها أساسيّة وأصليّة؛ فمنهم من حصرها في الأصول الأربعة: التوحيد والنبوة

والإمامة والمعاد [المصدر نفسه، ص 12]، ومنهم من لم يرتض دخول الإمامة في هذا التقسيم [الإيجي، المواقف، ص 396]، وغير ذلك من الأقوال. لكن، وحتى نتجنب الإطالة في البحث؛ سنتحاشى التفصيل في هذه الآراء والحسم بشأنها ما دام ذلك لا يؤثر كثيراً في المسألة التي نريد التقصي عنها، إذ يكفينا معرفة وجود قسمين من العقائد: أساسية وفرعية، وأما ما هي العقائد التي تدخل في كل قسم، فيطلب تفصيله في مظانه.

3 . طرق إثبات العقيدة (العقل والنقل)

لا ريب أنّ الله - تعالى - زوّد الإنسان بمجموعة من الأدوات المعرفية التي تُمكنه من إثبات مختلف القضايا التي يواجهها في حياته من حسّ وعقلٍ وقلبٍ ووحىٍ و...، لكن يبقى أنّ استعمال هذه الأدوات رهينٌ بالمجال المعرفي الذي تنتمي إليه تلك القضايا؛ فإذا كانت القضية المطروحة أمام الإنسان تنتمي للعلوم التجريبية، فإنّ الوسيلة التي سيلجأ إليها الإنسان للتعامل مع قضية كهذه ستكون هي الحسّ، وأما إذا كانت المسألة التي يسعى الإنسان إلى إثباتها تدخل في العلوم الفلسفية، فإنّ الأداة المستعملة هنا ستكون العقل؛ وهكذا، نرى الإنسان ينوّع وسائله ومناهجه المعرفية بحسب مختلف أنواع المجالات المعرفية، بل وبلغ به الأمر إلى إنشاء علمٍ مستقلٍّ في هذا الشأن سمّاه علم المناهج أو الميثودولوجيا؛ ممّا أتاح له الفرصة لاكتشاف مناهج معرفية جديدة، كالمنهج الهرمنيوطيقي مثلاً؛ وهنا، علينا أن نرى ما هي الأداة أو المنهج المعرفي الذي يتسنى لنا التوسّل به لأجل إثبات المسائل العقديّة؟

من المعروف أنّ المتكلمين والباحثين في الشأن العقديّ قالوا بشكلٍ عامٍّ بوجود منهجين لإثبات المسائل العقديّة: المنهج العقلي والمنهج النقلي. يقول

أبو حيّان التوحيدّي في تعريفه لعلم الكلام: «وأما علم الكلام فإنّه بابٌ من الاعتبار في أصول الدين... والاعتبار فيه ينقسم بين دقيقٍ ينفرد العقل به، وبين جليلٍ يُفزع إلى كتاب الله فيه» [قدردان قراملي، الهندسة المعرفيّة للكلام الجديد، ص 22]؛ ومن هنا، علينا أن نبحث عن حجّية هذين المنهجين (الأداتين) وما مدى هذه الحجّية، لا سيّما بملاحظة التقسيم الذي ذكرناه آنفًا للعقائد؛ هذا مع أنّ الحجّية تُطلق على عدّة معانٍ، إلّا أنّ مرادنا منها هنا: ما يكون سببًا لتحصيل العلم [المشكّي، اصطلاحات الأصول؛ ص 114].

أ. العقل وحجّيته في العقيدة

العقل لغةً بمعنى الحصن والإمساك والحبس واللجوء؛ ولهذا يذكر ابن فارس في مقاييسه أنّ: «العين والقاف واللام أصلٌ واحدٌ منقاسٌ مطّردٌ، يدلّ عظمه على حُبسةٍ في الشيء أو ما يُقارب الحبسة، من ذلك العقل وهو الحابس عن ذميمة القول والفعل» [ابن فارس، معجم المقاييس في اللغة، ص 672]. وأما من حيث الاصطلاح، فللعقل معنيان: الأوّل أبستمولوجيّ (معرفيّ)؛ وهو تلك القوّة الدراكة الفاهمة في الإنسان (أو المرتبة من مراتب النفس الإنسانيّة) التي يستطيع من خلالها التعرّف على الأشياء والحكم عليها وتمييزها. والثاني أنتولوجيّ (وجوديّ)، والمراد منه مرتبةٌ رفيعةٌ من مراتب الوجود، أو عالمٌ من عوالم الوجود، أي عالم التجرّد عن المادّة وآثارها؛ ومن الواضح أنّ مرادنا من العقل هنا هو المعنى الأوّل الأبستمولوجيّ، الذي ينقسم إلى قسمين: العقل النظريّ؛ وهو الذي ينصبّ البحث فيه حول ما هو كائنٌ، أي تلك القضايا التي لا تجري عمليّ فيها، نظير: الله موجودٌ، الله قادرٌ، الملائكة كائناتٌ غير مادّيّة؛ والعقل العمليّ؛ وهو الذي يبحث حول ما ينبغي أن يكون، أي حول

تلك القضايا التي لها توجيه عمليّ ينصبّ حول الفعل والسلوك ويُطلق عليها عادةً بـ "المابنغيات"، نظير الكذب قبيحٌ والصدق حسنٌ.

ومن هنا، لا جرم أن يكون مرادنا من العقل (العقل النظريّ) ما دام أنّ العقيدة مدارها الأمور النظرية التي يعقد عليها الإنسان قلبه، فهل العقل حجةٌ في مجال الأمور العقديّة؟ وإذا كان كذلك، ما حدود حجّيته؟

لا شكّ أنّ للعقل (النظريّ) قدرةً على كشف مجموعة من الحقائق الكونية، وإثبات العديد من القضايا العقديّة؛ وهو بهذا يكون حجةً، لا سيّما في مجال المسائل الاعتقاديّة الأصليّة (نظير التوحيد والنبوة والإمامة)، وإلاّ لما كان هناك أيّ معنى لتكليف الإنسان بطلبها، واعتمادها قاعدةً تُبنى عليها جميع المعارف الدينيّة النظرية والعملية؛ ومرادنا من كونها قاعدةً أنّ حجّيتها ينبغي أن تكون تامّةً؛ أي أن يحصل بها يقينٌ تامٌّ (أي اليقين بالمعنى الأخصّ؛ وهو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع عن برهانٍ)، ولا يبقى هناك أيّ شكّ بشأنها؛ وهذا لا يتحقّق إلاّ إذا استعملنا المنهج العقليّ البرهانيّ الذي يعتمد على اليقينيّات في مادّته وصورته؛ وذلك بإرجاع النظريات إلى القضايا الأوليّة المعلومة بنفسها. ويُؤيّد الحجّة التي يمتلكها العقل ما ورد في الروايات الشريفة من أنّ: «لِلّهِ عَلَى النَّاسِ حُجَّتَيْنِ: حُجَّةٌ ظَاهِرَةٌ وَحُجَّةٌ بَاطِنَةٌ، فَأَمَّا الظَّاهِرَةُ فَالرُّسُلُ وَالْأَنْبِيَاءُ وَالْأَيُّمَةُ، وَأَمَّا الْبَاطِنَةُ فَالْعُقُولُ» [الصدق، الكافي، ج 1، ص 10].

يبقى أنّ اشتراط اليقين بالمعنى الأخصّ في المسائل الاعتقاديّة الأساسيّة لا يعني تساوي الناس في طرق تحصيل هذا اليقين؛ فقد يكون هناك من تكفيه أدلّةٌ بسيطةٌ تستند إلى الفطرة والوجدان، وهناك من يحتاج إلى أدلّةٍ أدقّ، كـ بعض الأدلّة العقلية الإتيّة؛ نظير الأعرابيّ الذي قيل له: ما الدليل على أنّ

للعالم صانعاً؟ فقال: ويحك إنّ البعرة تدلّ على البعير، وآثار القدم تدلّ على المسير، فهيكّل علويّاً بهذه اللطافة، ومركّزٌ سفليّاً بهذه الكثافة أما يدلّان على الصانع الخبير؟!» [الفتال النيشابوريّ، روضة الواعظين، ج 1، ص 31]. وهناك من لا يقنع إلاّ بأدلّة محكمة تخلو من الشبهات والإشكالات كبرهان الصديقين في إثبات الواجب تعالى.

إذن، عرفنا دور العقل في مجال المسائل العقديّة الأصليّة، لكن، هل بوسع العقل تجاوز هذا النوع من الاعتقادات، والخوض في القضايا الفرعيّة التفصيليّة أيضاً؛ نظير جزئيات المعاد، وتفاصيل التوحيد، وحقيقة الذات والصفات الإلهيّة؟

العقل يدرك أنّ المعارف التي يحصل عليها بنحو مباشرٍ محدودةٌ، وتنحصر في المعارف الكلّيّة، أمّا الجزئيات فإنّه يحتاج في تحصيلها إلى وسائل أخرى، فإنّ العقل في أحكامه الحسيّة مشروطٌ بالحسّ، إذ إنّ ما يتعقّله الإنسان ينقسم إلى تصوّراتٍ وتصديقاتٍ، والتصديقات تعتمد على التصرّوات، والتصرّوات تتكّئ على المفاهيم الكلّيّة، فنخلص في الأخير إلى أنّ المفاهيم الكلّيّة (بكلا قسميها الأوّليّة والثانويّة) هي المرجع في الأخير لكلّ المعقولات الإنسانيّة، وإذا أضفنا إلى هذه المقدّمة مقدّمة أخرى مفادها أنّ المفاهيم الكلّيّة مشروطة بالحسّ إمّا بشكلٍ مباشرٍ (وهي المفاهيم الأوّليّة) أو بواسطة (وهي المفاهيم الثانويّة)، فإنّنا سنصل إلى النتيجة التالية وهي أنّ جميع ما يتعقّله الإنسان مشروطٌ بتحقيق الحسّ؛ ولهذا يذكر الحكماء أنّ «من فقد حسّاً، فقد فقد علماً». يقول الشيخ جعفر سبحاني: «وكلا قسمي التصرّوات يشتركان في أنّ العقل لا يناهما من دون أعمال الحسّ والاتّصال بالخارج. فلو كان الإنسان فاقداً لعامة حواسّه لما قدر على تصوّر شيءٍ من التصرّوات البديهيّة حتّى الوجود والعدم. كما أنّه لو

كان فاقده الصلة بالخارج لما قدر على تجريد الجزئيات والأخذ بالقدر المشترك. ولهذا اعترافاً من الفلاسفة المسلمين باعتبار الحسّ والعقل في مجال المعرفة الإنسانية، [سبحاني، نظرية المعرفة، ص 89]، ويقول العلامة السيّد محمد حسين الطباطبائي رحمته الله: «إنّ البحث العميق في العلوم والمعارف الإنسانية يعطي أنّ علومه التصديقيّة تتوقّف على علومه التصوريّة، والعلوم التصوريّة تنحصر في العلوم الحسيّة أو المنتزع منها بنحوٍ من الأنحاء، وقد دلّ القياس والتجربة على أنّ فاقده حسّ من الحواسّ فاقده لجميع العلوم المنتهية إلى ذلك الحسّ، تصوريّة كانت أو تصديقيّة، نظريّة كانت أو بدهيّة» [الطباطبائي، الميزان، ج 5، ص 263]. كما أنّ المعرفة العقلية تقتضي أن تكون هناك إحاطة للعالم بالمعلوم، وأن توجد بينهما سنجيةً بحسب ما تفيده قاعدة (لا يعلم شيء شيئاً إلاّ بما هو فيه منه)، بينما نجد أنّ العديد من الحقائق العقديّة ترتبط بعالم الغيب والمجرّدات، بل وبالعالم الإله؛ فأنتى للعقل - والحال هذه - إدراك هذا النوع من الحقائق؟! وبالتالي، فإنّ للعقل حجّة في دائرة "سلطته"، وفي المجال المسموح له التحرك به، وأمّا في غير ذلك، فيأتي الدور لوسائل أخرى سيأتينا الحديث عنها لاحقاً إن شاء الله تعالى.

ومن هنا، نستنتج أنّ العقل لا يكون حجّة في بعض العقائد الفرعية بدون اعتماده على الأدوات الخاصّة بكشفها، بل سنجدّه يعترف هو بنفسه بقصوره في هذا المجال؛ نعم، يجب هنا أن نفرّق بين العقل والقواعد العقلية؛ فقد يكون القصور في هذه القواعد وليس في العقل؛ أي أنّ العقل (بما هو هو) يكون قادراً أحياناً على إثبات بعض القضايا الاعتقاديّة، بيد أنّه لظروفٍ معيّنة قد تخفى عليه القواعد والأسس العقلية التي تُمكنه من ذلك؛ فلا نستطيع القول هنا إنّ العقل ليس بحجّة. ومثالاً على ذلك، فإنّ الشيخ الرئيس لم يكن

قادرًا على إثبات المعاد الجسمانيّ بسبب افتقاده للقواعد العقلية المناسبة، إلى أن جاء صدر المتألّهين واستطاع، من خلال مبنى أصالة الوجود وتجرد الخيال والحركة الجوهرية، تقديم تفسير عقليّ لهذه المسألة العقديّة المهمّة. يقول الشيخ الرئيس: «يجب أن يُعلم أنّ المعاد منه ما هو منقول من الشرع ولا سبيل إلى إثباته إلّا من طريق الشريعة وتصديق خبر النبوة، وهو الذي للبدن عند البعث، وخيرات البدن وشروره معلومة لا يحتاج إلى أن تعلم، وقد بسطت الشريعة الحقّة التي أتاها بها نبينا وسيّدنا ومولانا محمدٌ حال السعادة والشقاوة التي بحسب البدن» [ابن سينا، الشفاء، الإلهيات، ص 423].

وتوجد ملاحظة أخرى هنا جديرة بالاهتمام؛ وهي: صحيح أنّه قد تكون عندنا مجموعة من العقائد التفصيليّة المستعصية على الإثبات العقليّ المباشر، لكنّ هذا لا يعني إلغاء دور العقل وحجّيته في دائرتها، بل قد نستفيد منه في إثبات إمكانية هذا النوع من العقائد وعدم استحالتها، ليبقى الباب مفتوحًا أمام البحث العقليّ عنها واكتساب القواعد والمباني المناسبة لها، أو فسخ المجال لوسائل وأدوات معرفيّة أخرى لإثباتها؛ وهذا ما يفعله المتكلمون عادةً في مثال مسألة الرجعة، حيث يُثبتون الإمكان العقليّ لوقوع هذه المسألة، ثم بعد ذلك يلجؤون لإثباتها من خلال النقل، إلى أن تتوفر بأيديهم القواعد العقلية التي بوسعهم الاستفادة منها لإثباتها عقلاً.

ب . النقل وحجّيته في العقيدة

ذكرنا سابقاً أنّ العلماء اعتمدوا على النقل أيضًا في إثبات المسائل العقديّة، لكن، علينا أن نرى هل يكون النقل حجّة في هذا المجال فعلاً؟ وإذا كان كذلك ما مقدار حجّيته؟ لا سيّما وفق التقسيم الآنف الذكر للعقائد إلى أصليّة وفرعيّة.

فالمراد من الدليل النقلي هنا هو الاستعانة بالقرآن الكريم والروايات الشريفة في الاستدلال على المسائل العقديّة؛ كأن نأتي إلى قوله تعالى: ﴿إِلَهُكُمْ إِلَهُ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [سورة البقرة، الآية 163]، ونستدلّ من خلالها على إثبات وحدانيّة الحقّ تعالى، بأن نقول: بما أنّ الله - تعالى - قال إنّّه واحدٌ، وهو لا يكذب، فإنّه واحدٌ. وهنا توجد ملاحظة مهمّة، وهي: إذا ورد في نصّ قرآنيّ أو رواييّ دليلٌ عقليّ على مسألةٍ عقديّة، فإنّ هذا يمكن أن يدخل ضمن الأدلّة النقلية باعتباره يرشد إلى حكم العقل، وإن كان يُعدّ بحدّ ذاته من الأدلّة العقلية.

فيما يخصّ المسائل العقديّة الأساسيّة، رأينا أنّ المطلوب فيها تحصيل اليقين بالمعنى الأخصّ؛ أي الناتج عن دليلٍ برهانيّ عقليّ، فلا تكفي فيها الأدلّة النقلية بالمعنى الذي بيّناه آنفاً؛ اللهمّ إلا أن تكون هذه الأدلّة محفوفة بقرائن خارجيّة تورث العلم واليقين بمعناه الأعمّ [راجع: عابدي شاهرودي، شرح أصول الكافي لصدر المتألّهين الشيرازي، المقدّمة، ص 141]؛ لكن تبقى حجّية الآيات والروايات في كلّ الأحوال متأخّرةً منطقيّاً عن عدّة مقدّمات لا يُمكننا إثباتها من خلال نفس الآيات والروايات، وإلا سيُفضي ذلك بنا إلى الدور.

بيانه:

إنّ القول بحجّية النصوص القرآنيّة والروائيّة متوقّفٌ بدايةً على إثبات أنّ هناك خالقاً لهذا الكون، وأنّ هذا الخالق واجب الطاعة، وأنّه بعث مجموعةً من الرسل والأنبياء للهداية إلى سبيل طاعته، وأنّ خاتمهم هو الرسول الأعظم، وأنّه معصومٌ وكلامه صادقٌ، وأنّه بعث بالقرآن الكريم، و...؛ فيتبيّن لنا أنّه لا يُمكننا الاستناد إلى الآيات والروايات، إلّا إذا أثبتنا في

رتبة سابقة عددًا من القضايا الاعتقاديّة التي وصفناها بالأساسيّة والأصليّة؛ ولهذا لا نستطيع أن نستند إلى هذه الآيات والروايات لإثبات هذه القضايا نفسها، وإلاّ سيجمع السابق واللاحق، وهو محالّ.

وأما بالنسبة للمسائل العقديّة الفرعيّة، فيرتفع فيها هذا المانع عن القول بحجّيتها؛ لأنّ المفروض أنّنا أثبتنا في رتبة سابقة وجود الخالق وبعثه للرسول الأكرم وصدقه، فيمكننا حينئذٍ أن نأخذ بكلامه إذا ثبت صدوره عنه؛ أي إذا كان متواترًا أو محفوفًا بقرائن قطعيّة؛ نظير النصوص الواردة في كثيرٍ من جزئيات المعاد، كالصراط والميزان وتطابير الكتب. وأما في غير ذلك - أي إذا كان من باب خبر الواحد غير المقترن؛ فلا حجّية له أيضًا حتّى في الاعتقادات التفصيليّة؛ لأنّه يُفيد الظنّ، وهذا الظنّ - وإن كان الشارع قد عبّده به بحسب ما ورد في الأدلّة على حجّية خبر الواحد الثقة - محدودٌ بالمجالات التي يكون فيها جريّ عمليّ، لا اعتقادٌ قلبيّ؛ أي في باب فروع الدين لا أصوله. يقول العلامة الطباطبائيّ: «والذي استقرّ عليه النظر اليوم في المسألة أنّ الخبر إن كان متواترًا أو محفوفًا بقرينة قطعيّة فلا ريب في حجّيته، وأما غير ذلك فلا حجّية فيه إلّا الأخبار الواردة في الأحكام الشرعيّة الفرعيّة إذا كان الخبر موثوق الصدور بالظنّ النوعيّ، فإنّ له حجّية؛ وذلك أنّ الحجّية الشرعيّة من الاعتبار العقلائيّة فتتبع وجود أثرٍ شرعيّ في المورد يقبل الجعل والاعتبار الشرعيّ؛ والقضايا التاريخيّة والأُمور الاعتقاديّة لا معنى لجعل الحجّية فيها لعدم وجود أثرٍ شرعيّ، ولا معنى لحكم الشارع بكون غير العلم علمًا وتعبيد الناس بذلك» [الطباطبائيّ، تفسير الميزان، ج 10، ص 351؛ سبحاني، رسائل أصوليّة، ص 184].

وتوجد ملاحظةٌ يجدر بنا أن نذكرها في الأخير: فصحيح أنّ هناك بعض

الاعتقادات يصعب على العقل الوصول إليها، فيتكفل النقل ببيانها، لكنّ هذا لا يعني أنّ هذا النوع من المعارف معارضٌ للعقل. يقول الفيض الكاشاني:

«الشرع عقلٌ من خارج، والعقل شرعٌ من داخلٍ، وهما يتعاقدان، بل يتحدان، ولكون الشرع عقلاً من خارج سلب الله اسم العقل من الكافر في غير موضع من القرآن، نحو: ﴿صُمُّ بُكْمٌ عُمًى فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾. ولكون العقل شرعاً من داخلٍ، قال - تعالى - في صفة العقل: ﴿فَطَرَتِ اللَّهُ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾، فسَمَّى العقل ديناً. ولكونهما متّحدين قال: ﴿نُورٌ عَلَى نُورٍ﴾، أي نور العقل، ونور الشرع، ثم قال: ﴿يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾، فجعلهما نوراً واحداً، فالعقل إذا فقد الشرع عجز عن أكثر الأمور، كما تعجز العين عند فقد النور [الفيض الكاشاني، علم اليقين، ج 2، ص 917].

والمراد من ذلك أنّ هناك فرقاً بين عدم توصّل العقل إلى إثبات بعض الاعتقادات، وبين كون هذه الاعتقادات معارضةً للعقل؛ فقد يعجز العقل عن الوصول إلى بعض النتائج العقديّة لعجزه، بل وأحياناً لضيق دائرة كشفه، لكنّ هذا لا يعني أنّ هذه العقائد معارضةٌ للعقل؛ ولهذا قد يأتي زمانٌ ويحصل تنبيهٌ للعقل عمّا غفل عنه، فيصبح العقل قادراً على الوصول إلى تلك النتائج العقديّة؛ ولهذا نظير ما ذكرناه سابقاً عن مسألة المعاد الجسمانيّ التي لم تتمكن المدرسة المشائيّة من حلّها؛ لضعف مبانيها في هذا المجال، إلى أن أتى الملا صدرا فقدّم لها تفسيراً عقلياً بديعاً، بعدما طرح نظريّاتٍ فلسفيّةً جديدةً؛ أو نظير وحدة الواجب - تعالى - بالصرافة التي لم تتضح عقلاً، إلّا بعد الألف الهجريّ، كما صرّح بذلك العلامة الطباطبائيّ.

[الطباطبائيّ، الميزان، ج 6، ص 105]

ماهية الكشف والشهود

بهذا، نكون قد أمطنا اللثام ولو جزئيًا وبحسب ما يسمح به المقام عن حجّية العقل والنقل في دائرة المسائل العقديّة، ويبقى علينا الآن أن نرى هل بمقدورنا أن نوسّع من دائرة الوسائل والمناهج المعرفيّة المعتمدة في باب الاعتقادات، لتشمل بذلك حتّى الشهود، أو لا؟ وإذا كان الجواب هو الإثبات، ما هي دائرة هذه الحجّية؟ لكن قبل ذلك، علينا أن نعترف بأنّ إدخال الشهود في المجال العقديّ ليس بالعملية السهلة؛ وذلك باعتبار اختلاط هذا النوع من المعرفة في كثيرٍ من الأحيان بالخيالات والأوهام، ممّا يبتعد بها كثيرًا عن دائرة العقيدة التي يُشترط فيها اليقين والعلم الجازم، لكن مع ذلك، وبالنظر إلى الخصائص المهمّة التي تميّز بها هذه الأداة، وإلى المستويات الواسعة من المعرفة التي بوسعها أن تفتحها لنا، بحيث يتسنى لنا اقتحام عقباتٍ لم يتمكن العقل من اقتحامها، سنحاول - إن شاء الله تعالى - فتح المجال للشهود لكي يلعب دوره أيضًا على مستوى إثبات المسائل العقديّة، وذلك عبر مراحل متعدّدة نبين فيها أولاً معنى الشهود وأقسامه وخصائصه، ثمّ نتناول بعد ذلك معايير صدق المعرفة الشهوديّة وكذبها، حتّى يسهل علينا في الأخير البحث عن حجّيتها.

1. تعريف الكشف والشهود

ورد في لسان العرب لابن منظور أنّ: «المشاهدة: المعاينة. وشهده شهودًا أي حضره، فهو شاهد» [ابن منظور، لسان العرب، ص 223]. كما ذكر الراغب الأصفهاني في مفرداته أنّ الشهود والشهادة تأتي بمعنى: «الحضور مع المشاهدة إمّا بالبصر أو بالبصيرة، وقد يُقال للحضور مفردًا. قال الله تعالى ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾، لكنّ الشهود بالحضور المجرد أولى، والشهادة مع المشاهدة أولى»

[الأصفهاني، معجم مفردات ألفاظ القرآن، ص 275]. ويقول ابن فارس في مقاييسه: «الشين والهاء والدال أصل يدل على حضورٍ وعلمٍ وإعلامٍ لا يخرج شيئاً من فروعه الذي ذكرناه» [ابن فارس، معجم المقاييس في اللغة، ص 539].

وعليه فإنّ الشهود من الناحية اللغوية - بحسب ما تفيدنا التعريفات السابقة - هو بمعنى الاطلاع على الأمر المشهود والعلم به ومعاينته حضوراً ومن خلال الاتصال المباشر به.

ونفس هذا المعنى نجده حاضراً أيضاً على مستوى المعنى الاصطلاحيّ للشهود، لكن بدائرة أضيق؛ إذ إنّ الشهود بحسب تعريف العرفاء الذين أوردوا هذا المصطلح للثقافة الإسلامية بحسب ما يبدو هو: معاينة المشهود (أي الحقّ تعالى) عن طريق نوعٍ خاصّ من الاتصال المباشر، أي الاتصال القلبيّ والوجودي. يقول الشيخ عبد الرزاق الكاشاني: «الشهود هو الحضور مع المشهود» [الكاشاني، لطائف الإعلام في إشارات أهل الإلهام، ص 343]، ويقول الشريف الجرجاني: «الشهود هو رؤية الحقّ بالحقّ» [الجرجاني، كتاب التعريفات، ص 107]. ومن الواضح أنّ هذه الرؤية المراد منها الرؤية القلبية لا مطلق الرؤية والمعاينة؛ وهي تلك الرؤية التي تحصل عن طريق جهاد النفس وتزكيتها، حتّى ترتفع الحجب القائمة بين الرائي والمرئي.

أ. بين الكشف والشهود

ومن بين المصطلحات الأخرى التي تُستعمل للتعبير عن العلوم الحاصلة عن طريق القلب هو مصطلح الكشف والمكاشفة، يقول القيصريّ في شرحه للفصوص: «اعلم أنّ الكشف لغة رفع الحجاب، يُقال "كشفت المرأة وجهها" أي رفعت نقابها، واصطلاحاً هو الاطلاع على ما وراء الحجاب من المعاني

الغيبية والأمور الحقيقية وجودًا أو شهودًا» [القيصري، شرح فصوص الحكم، ص 107]. فعلى هذا، يكون الشهود نتيجةً للكشف عن الحقائق والأسرار المرتبطة بعالم الوجود، لكن غالبًا ما يُطلق أحدهما على الآخر، فيُقال: علومٌ شهوديّةٌ أو علومٌ كشفيةٌ.

ب. بين الشهود والعلم الحضوريّ

يُقسّم العلم بحسب أحد تقسيماته إلى حصوليٍّ وحضوريّ: فالعلم الحسوليّ هو الذي يكون فيه المعلوم حاضرًا عند العالم بصورته وماهيّته، بينما العلم الحضوريّ هو الذي يكون فيه المعلوم حاضرًا بنفسه وبوجوده عند العالم، بمعنى أنّ الواسطة تنتفي في العلم الحضوريّ بين العالم والمعلوم (نظير علم النفس بنفسها ومجالاتها).

ومن هنا، إذا كان الشهود - بحسب ما ذكرنا آنفًا - هو بمعنى الحضور مع المشهود من خلال الاتصال المباشر به، فإنّ الشهود يُفيد نفس المعنى الذي يُفيدة العلم الحضوريّ؛ لأنّ كلاهما يدلّ على الاتصال الوجودي المباشر وانتفاء الواسطة بين العالم والمعلوم، وبالتالي يُمكننا استعمال أحدهما في مكان الآخر، لهذا على الرغم من الحساسية التي قد يُبديها البعض من ذلك، بدليل اقتصار الشهود على نوع خاصّ من المعرفة؛ وهي المعرفة التي تحصل عن طريق القلب فقط.

للإجابة عن هذا الإشكال نقول: صحيحٌ أنّ ما أورده العرفاء والمتصوّفة حول الشهود يتعلّق خصوصًا بالمعرفة الشهوديّة القلبية التي تحصل عن طريق القلب، لكنّنا عرفنا سابقًا أنّ الملاك في قبول العرفاء بهذا النوع من المعرفة وتمجيدها هو صدقها وكشفها الحقيقيّ عن الواقع والواقعيات، وما ذلك إلّا

لحصول الاتصال الوجودي المباشر في المعرفة الشهودية بين العالم والمعلوم، وهي المسألة التي تتحقق بعينها في العلم الحضورى، غاية الأمر أن العلم الحضورى حصره البعض في أمثلة محدودة: وهي علم النفس بنفسها وقواها وعلمها بجالاتها وأفعالها وعلمها بعلتها، بينما نستطيع نحن أن نوسع من دائرة العلم الحضورى ليشمل أيضاً العلم القلبي بالواقعات الخارجة عن النفس الإنسانية ما دام الملاك واحداً (أي فقدان الواسطة بين العالم والمعلوم). نعم، يوجد فارق دقيق بين الشهود العرفاني والعلم الحضورى يتمثل في خصوصية الأول، (أي أنه يختص بطائفة معينة من الناس من أرباب القلوب والمجاهدات، وهم العرفاء والمتصوفة أو الأنبياء والأئمة)، وعمومية الثاني لكل الناس، غير أن هذا الفارق لا يرجع في حقيقته إلى نفس مفهوم العلم الحضورى أو مفهوم الشهود (فإنهما يتحدان من حيث المفهوم)، بل يرتبط هذا الفارق بنفس المشاهد، حيث نلاحظ وجود تفاوت بين الناس في مسألة الشهود القلبي، وهذا التفاوت راجع إلى اختلافهم الإدراكي فقط (أي في مدى استفادتهم من القلب).

ونحن نلاحظ وجود نفس الأمر على مستوى العلم الحضورى أيضاً؛ إذ كثيراً ما يغفل الإنسان عن وجود نفسه أو إحدى قواه النفسية لصارف ما. ويمكننا - تنزلاً - حل هذه المسألة من خلال الجمع بين المسألتين وتقسيم الشهود (والعلم الحضورى) إلى قسمين: شهود عام (يحصل لكل الناس) وشهود خاص (يحصل لطائفة معينة منهم).

2. أقسام الكشف والشهود

في هذا البحث، سنتناول تقسيماً آخر للشهود نمهد له بتمهيد مختصر: حيث إن الحكمة المتعالية التي فتحت بأبحاثها القيمة باباً جديداً أمام العقل

والفلسفة يتجاوز أطرهما القديمة ، قد عرّفت العلم بأنّه حضور مجرّد لمجرّد [الحيدري، العقل والعافل والمعقول، ص 407؛ الطباطبائي، نهاية الحكمة، تعليقة الفياضي، ج 4، ص 933]، بمعنى أنّ العلم يُعبّر عن نوع اتّحاد وجودي بين النفس الإنسانيّة (المجرّدة) وبين المعلوم (المجرّد). فالصورة العلميّة بجميع أقسامها (الحسيّة، الخياليّة، العقليّة) هي صورة مجرّدة عن المادّة وإن كان لها نحو تعلّق بها؛ والدليل على ذلك هو عدم اتّصافها بالخواصّ المادّية (نظير الانقسام والإشارتين الزمانيّة والمكانيّة وعدم جواز انطباع الكبير في الصغير و...). ومن هنا، فإنّ العلم بجميع أقسامه لا يتحقّق إلّا حينما ترتفع الوساطة الموجودة بين العالم والمعلوم، ممّا يعني أنّ «العلم - برأي صدر المتألّهين - يساوي الكشف والشهود» [اميني نژاد و بابائي كرماني، مباني وفلسفه عرفان نظري، ص 203]. وعليه، تكون الحكمة المتعاليّة قد وسّعت من دائرة الشهود ليشمل بالإضافة إلى العلم الحضوريّ، حتّى العلم الحسوليّ، غاية الأمر أنّ الأوّل يكون علمًا شهوديًا قويًّا (عن قُرب) والثاني علمًا شهوديًا ضعيفًا (عن بُعد). يقول العلامة السيّد محمد حسين الطباطبائي: «العلم الحسوليّ اعتبارًا عقليّ يضطرّ إليه العقل مأخوذٌ من معلومٍ حضوريّ هو موجودٌ مجرّدٌ مثاليّ أو عقليّ حاضرٌ بوجوده الخارجيّ للمدرك وإن كان مدرّكًا من بعيدٍ» [الطباطبائي، نهاية الحكمة، ص 239].

إذن، نستطيع أن نقسّم الشهود - بشكلٍ مختصرٍ - إلى عدّة مراتب بحسب المراتب الوجوديّة التي يتّحد فيها المدرك (أي النفس الإنسانيّة) بالمدرك، وهي كالآتي:

أ. مرتبة الشهود الحسيّ: وهي التي تحصل من خلال ارتباط النفس بالشيء المحسوس عن طريق إحدى الحواسّ الظاهرة أو الباطنة، بحيث

يكون هذا الارتباط سبباً في إثارة النفس وإعدادها من أجل إدراك الصورة العلمية الحسية الجزئية المجردة.

ب. مرتبة الشهود المثالي (أو الخيالي): حيث يحصل الارتباط الوجودي بين النفس والمعلوم في مرتبة الخيال، ويظهر هذا العلم على شكل صورة خيالية جزئية (ومجردة بالطبع).

ج. مرتبة الشهود العقلي: ويتصل فيها المدرك بالمدرك على مستوى عالم العقل، لتنشأ من هذا الاتصال صورة عقلية كلية مجردة. يقول العلامة الطباطبائي^(رحمته الله):

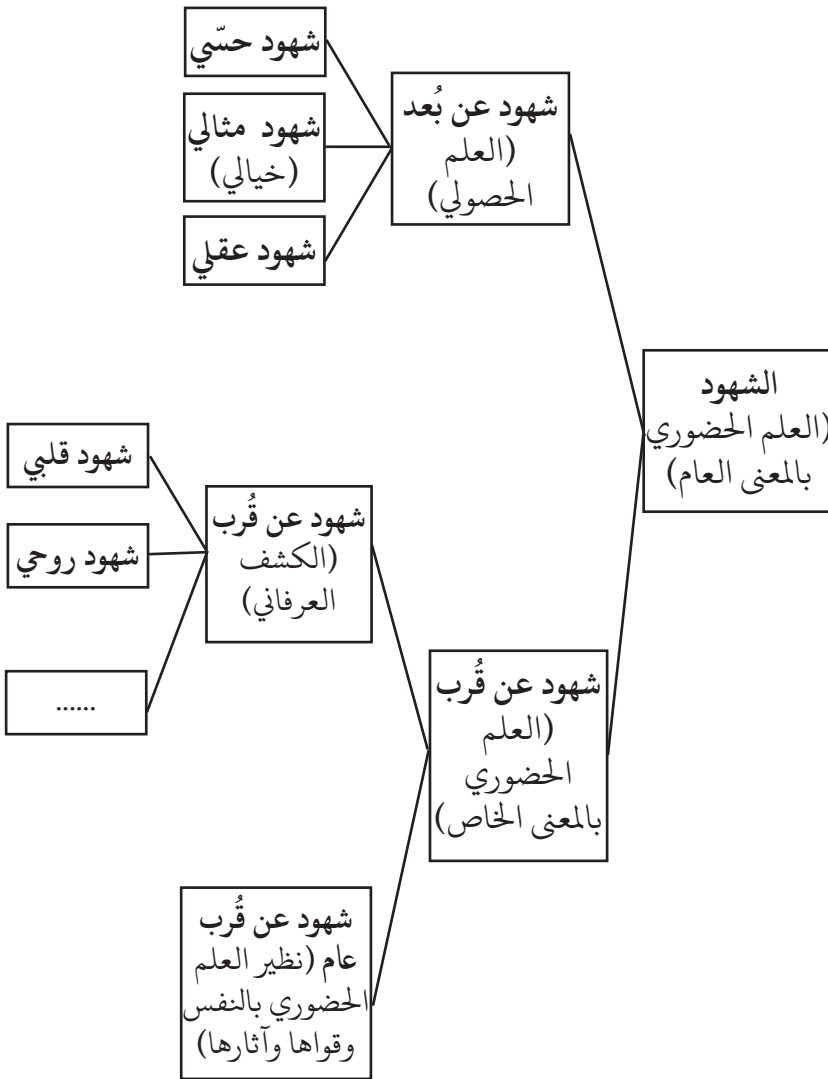
«وحقيقة الأمر أن الصورة المحسوسة بالذات صورة مجردة علمية. واشتراط حضور المادة واكتناف الأعراض المشخصة لحصول الاستعداد في النفس للإدراك الحسي، وكذا اشتراط الاكتناف بالمشخصات للتخيّل، وكذا اشتراط التقشير في التعقل للدلالة على اشتراط إدراك أكثر من فرد واحد لحصول استعداد النفس لتعقل الماهية الكلية المعبر عنه بانتراع الكلي من الأفراد» [المصدر السابق، ص 244].

د. مرتبة الشهود القلبي: ويحصل هذا النوع من الشهود من خلال الاتصال بجاسة القلب بين العالم والمعلوم، حيث يطلع العارف في هذه المرتبة على حقيقة المعلوم بشكل تفصيلي.

هـ. مرتبة الشهود الروحي: وتتحقق هذه المرتبة بعد حصول الاندكاك الروحي بين العالم والمعلوم، ليتعرّف العالم على الحقائق والمعاني الغيبية بشكل إجمالي. [مباني وفلسفه عرفان نظري، المصدر السابق، ص 204]

نتائج عامّة حول تقسيم الشهود

1. الشهود يُفيد نفس المعنى الذي يفيد العلم الحضوريّ، أي الاتّصال الوجوديّ المباشر وانتفاء الواسطة بين العالم والمعلوم.
 2. الشهود (أو العلم الحضوريّ بالمعنى العامّ) ينقسم إلى شهودٍ عن بُعد (وهو الذي يُعبّر عنه عند المشهور بالعلم الحصريّ) وشهودٍ عن قُرب (وهو الذي كان يختصّ باسم العلم الحضوريّ، أي العلم الحضوريّ بالمعنى الخاصّ).
 3. الشهود عن بُعدٍ له ثلاث مراتب، وهي الشهود الحسيّ والشهود المثاليّ والشهود العقليّ.
 4. الشهود عن قُرب له مرتبتان، وهما: الشهود عن قُرب العامّ والشهود عن قُرب الخاصّ.
 5. الشهود عن قُرب الخاصّ ينقسم بدوره إلى قسمين: الشهود القلبيّ والشهود الروحيّ (بل إلى أقسامٍ أخرى أيضًا).
 6. المكاشفات العرفانيّة تُطلق على القسمين الأخيرين، أي العلوم والمعارف الحاصلة عن طريق شهودٍ عن قُرب خاصّ (سواءً كان ذلك في مرتبة القلب أو الروح). وسوف نُطلق من الآن فصاعدًا على هذه العلوم اسم العلوم الشهوديّة العرفانيّة (أو الغيبية).
- ويمكننا أن نضع هذا التقسيم للشهود بالشكل الآتي:



7. بهذا التقسيم، نكون قد حاولنا دفع الاستيحاش الذي قد يشعر به البعض من مسألة المعرفة الشهودية العرفانية، وذلك بعد أن استنتجنا أنها لا تختلف في شيء عن بقية المعارف الأخرى (أي عن الحسية والخيالية والعقلية) سوى في المرتبة، وكذلك في الوسيلة المستخدمة لتحصيلها (أي القلب).

وقبل أن نختم هذا البحث، تجدر الإشارة إلى بعض الملاحظات الهامة:

1. ورد استعمال مصطلح الشهود العقليّ بمعنًى آخر (خصوصاً في فلسفة ديكرت [راجع: سعدي، شهود صدرائي: عقلاني يا عرفاني، ص 5]، كما نستطيع أن نجد آثاراً للحديث عنه عند ابن سينا وغيره) للإشارة إلى تلك المفاهيم البدهيّة (المفاهيم البسيطة نظير المعقولات الثانية)، والقضايا البدهيّة الّتي يُصدّق بها العقل من دون حاجةٍ إلى انتقالٍ وتفكيرٍ [راجع: أميري، منطق بيشرفته [المنطق المتطور]، ص 17]، بل بمجرد عمليّة شهودٍ باطنيّ عقليّ؛ إذ إنّ المعقولات الثانية هي تلك المعقولات الّتي لا تُنتزع من الخارج مباشرةً، بل بتوسّط المعقولات الأولى؛ وبذلك تُعدّ منتوجاتٍ عقليّةً صرفةً يدركها العقل من دون الحاجة إلى أيّ نوعٍ من أنواع التعمّل [المصدر السابق] (أي تُدرك بمشاهدةٍ عقليّةٍ صرفةٍ)، ونفس الشيء يُقال بالنسبة للقضايا البدهيّة الّتي ترجع كلّها إلى أمّ القضايا (استحالة اجتماع النقيضين)؛ إذ إنّ العقل يُصدّق بهذه القضية بشكلٍ باطنيّ (ومن دون الرجوع للخارج) بعد شهوده للحالات الّتي تعرض للنفس (مثل العلم وعدم العلم)، وإدراكه لعدم إمكانيّة اجتماع هذه الحالات في آنٍ واحدٍ. هذا، ويُمكننا إدراج هذا النوع من الشهود العقليّ في ضمن الشهود عن قُرب العامّ.

2. إذا لم نكن نؤمن باشتراك العلمين الحضوريّ والحصوليّ في نفس الحقيقة، وأنّهما قسمان من أقسام الشهود (أو مرتبتين من مراتبه)، كما برهنت عليه مدرسة الحكمة المتعالية، فنحن لا نشكّ - كحدّ أقلّ - في اتّكاء العلمين الحصوليّ والحضوريّ على الشهود ورجوعهما إليه. أمّا بالنسبة للعلم الحضوريّ، فمن الواضح جدّاً رجوعه إلى الشهود (كما بيّنا سابقاً) من دون أن نعتد في ذلك على المباني الجديدة الّتي طرحتها الحكمة المتعالية. وأمّا

فيما يخص العلم الحسولي، فمن المعلوم اعتماده (بكلا شقيه: التصورات والتصديقات) على المفاهيم والقضايا البديهية التي لا تحتاج في إدراكها إلى أي نوع من التفكير، وقد بينا فيما سبق أنّ هذه المفاهيم والقضايا البديهية تعتمد على نوع من أنواع الشهود يُسمى بالشهود العقلي أيضاً.

3. توجد بعض الآراء التي حاولت إرجاع المكاشفات العرفانية إلى نوع من أنواع الإدراك الحسي الباطني (أي أنّها جعلتها في مصافّ الوجدانيات، نظير الإحساس بالألم وإدراك الجوع والشعور بالمحبة ...) [المصدر نفسه، ص 16] وهي محاولة جيدة قد تُفيدنا في تفسير كيفية تحوّل المدركات العرفانية الشهودية إلى علمٍ حصوليٍّ (كما سيأتي معنا لاحقاً إن شاء الله)، لكنّها لا تُعطينا صورةً كاملةً عن هذا النوع من المدركات التي تحصل عن طريق وسيلة إدراكية أخرى غير الحسّ الباطني (أي القلب)، اللهمّ إلا أن نوسّع من دائرة الإحساس الباطني الوجداني ليشمل القلب أيضاً.

3. خصائص المعرفة الشهودية

يتّصف الشهود بمجموعة من الخصائص التي ميّزته عن الأدوات المعرفية الأخرى، ولها تأثيرٌ في حجّيته ومستوى هذه الحجّية، من بينها:

1. انتفاء الوساطة فيها بين العالم والمعلوم: وتُعَدّ هذه هي الخاصية الأبرز لهذا الطريق، وهي التي تجعله متعالياً عن بقية الطرق. وهذا الأمر وإن كنا أثبتناه حتّى للعلوم الحسولية (ولهذا أرجعنا جميع العلوم إلى الشهود)، لكنّه يتجلّى في العلوم الشهودية العرفانية بصورةً أجلي وأرفع؛ لأنّ الوساطة ترتفع فيها بين العالم والمعلوم في مراتب أعلى من المرتبة الحسية الظاهرية، ممّا يُمكن العالم من إدراك المعلوم والاتّحاد به على مستوى حقيقته وواقعته.

2. سلامتها عن الخطأ والكذب: إذ كيف يُتصوّر خطأً في العلم عند وجود اتحادٍ وجوديّ بين العالم والمعلوم على مستوى الحقيقة والواقعية؟! بل نستطيع القول إنّه لا يُمكننا حتّى وصفها بالصدق؛ لأنّ الصدق يُقابل الكذب فيما من شأنه الاتّصاف بهما (هما من قبيل الملكة وعدمها)؛ أي في العلوم الحصوليّة التي قد يوجد فيها اختلاف بين الواقع الذهني والواقع الخارجي. وأمّا في العلوم الشهوديّة العرفانيّة، فلا يوجد هذا الاختلاف أبداً؛ ولهذا تكون أرفع وأرقى من الصدق والكذب. يقول الشيخ جواد آملّي:

«الوجود وساطة بين العالم والمعلوم في العلم الحصوليّ - وهي وساطة مفهوميّة تكشف عن الواقع - يواجه هذا العلم الصواب والخطأ، والحقّ والباطل، والصدق والكذب. ولعدم وجود مثل هذه الوساطة في العلم الشهوديّ بين الشاهد والمشهود، فإنّ معنى الصواب والحقّ والصدق يتّخذ شكل الثبات والاستمرار والإتقان العينيّ، وليس الانطباق، بحيث لا يترك مجالاً للخطأ والباطل والكذب» [جواد آملّي، التجربة العرفانيّة والبنية المعرفيّة.. عرفان الإمام عليّ عليه السلام نموذجاً، ص 45].

ويقول صدر المتألّهين: «وأما العلم الحضوريّ الشهوديّ، فإذا حصل فينا، فلا بدّ من حصول شيءٍ للمدرك ممّا لم يكن حاصلاً له قبل ذلك، وهو الإضافة الإشراقيّة فقط، من غير افتقارٍ إلى المطابقة الواجبة حصولها في العلوم الصوريّة» [الشيرازي، المبدأ والمعاد، ص 110]. نعم، يمكن أن تحصل مشاهداتٌ خاطئةٌ يتصوّرها الإنسان صحيحةً، وهذا ما سنشير إليه لاحقاً. وعليه، فإنّنا نستخلص أنّ حجّية العلوم الشهوديّة حجّية ذاتيّة، أي أنّها لا تحتاج لأيّ أمرٍ آخر من أجل إثبات حجّيتها.

3. سعة دائرة المعلومات الشهودية: فإذا كانت دائرة المُدركات العقلية محدودةً لمحدودية العقل نفسه، فلا تتجاوز إطار المفاهيم الحسولية الضيقة، فإنّ دائرة المعارف الشهودية العرفانية تتسم بالشمول والسعة لجميع هذا الكون الفسيح بشقّي أبعاده ومستوياته، بحيث لا توجد هنا أيّ حدودٍ تقف في وجه العارف من أجل سبر أغوار عالم الوجود، اللهم إلا ما يكتنفه هو نفسه من ضعفٍ ونقصٍ.

وعليه، فكلّما امتلك الإنسان القدرة على التجرد أكثر (من خلال طريق العمل والمجاهدة والتزكية)، تمكن من رفع الحجب الفاصلة بينه وبين الموجودات أكثر (وهي حجبٌ موضوعَةٌ في الحقيقة على جوارحه وحواسّه الباطنية)، وبالتالي تُتاح له الفرصة أكثر للتعرف على حقائق أعلى وأعمق وأدق. وهكذا يمضي الإنسان في مسيرته المعرفية التي تنقله من مستوى إلى مستوى، ومن عالمٍ إلى عالم، فيتعرّف على حقائق عالم الناسوت والمملوكات والجبروت، ثمّ عالم الصفات والأسماء الإلهية، إلى أن يصل إلى مقام الذات الإلهية المتعالية.

ويُعبر العرفاء عن هذا النوع من السير المعرفي التكاملي بعدّة تعبيراتٍ، من ضمنها: علم اليقين، عين اليقين وحقّ اليقين. ف«علم اليقين هو ما كان ناشئاً عن البرهان، وعين اليقين ما نشأ عن الكشف والبيان، وحقّ اليقين ما نشأ عن الشهود والعيان» [حمدان، مصطلحات التصوف من كتاب مراجعة التشوّف إلى حقائق التصوف لابن عجيبة الحسني، ص 13]. ويقول القيصري في شرحه للفصوص: «قسّم أرباب هذه الطريقة المقامات الكلية إلى علم اليقين وعين اليقين وحقّ اليقين. فعلم اليقين تصوّر الأمر على ما هو عليه، وعين اليقين شهوده كما هو، وحقّ اليقين بالفناء في الحقّ والبقاء به علماً وشهوداً وكمالاً وحالاً» [القيصري، شرح فصوص الحكم، ص 148].

فالدرجة الأولى من المعرفة هي المعرفة النظرية الحسوليّة، ثمّ تتحوّل بعد ذلك هذه المعرفة (من خلال العمل والسير والسلوك ومجاهدة النفس) إلى معرفة شهوديّة ذات درجاتٍ عديدةٍ تُختصر في اثنتين: عين اليقين وحقّ اليقين، حيث تتخذ المعرفة هناك شكلاً آخر، يُعبّر عنه بالفناء.. يقول ابن تركة: «فإنّ لكلّ مرتبةٍ من علم اليقين وعين اليقين وحقّ اليقين مدارج في الكمال غير محصورة» [ابن تركة، شرح فصوص الحكم، ج 1، ص 517]؛ وعليه، فإنّ «المعرفة العرفانيّة تبدأ بالاتّصال والاتّحاد بين العالم والمعلوم وتنتهي بمرحلة فناء العالم في المعلوم» [إبراهيميان، معرفت شناسی در عرفان، ص 54]؛ وهذا ما يُحيلنا على الخصوصيّة التالية.

4. أنّ المعرفة الشهوديّة غايتها ونتيجتها الوصول إلى الحقّ تعالى: وبالتالي فهي تمتلك شرفاً كبيراً بشرفيّة غايتها، إذ إنّ طالب هذه المعرفة «يريد الحقّ الأوّل لا لشيءٍ غيره، ولا يُؤثر شيئاً على عرفانه وتعبّده له فقط لأنّه مستحقّ للعبادة، ولأنّها نسبةٌ شريفةٌ إليه لا لرغبةٍ أو رهبةٍ» [مطهری، مدخل إلى العلوم الإسلاميّة 2، ص 102]. نعم، يوجد من هؤلاء من يتوقّف في وسط الطريق دون أن يبلغ هذه الغاية القصوى، بل يوجد من الذين سلكوا سبيل المعرفة الشهوديّة من خلال التصفية والتزكية لا للوصول إلى الحقّ تعالى، بل لامتلاك القدرة على التصرّف في الكائنات وخوارق العادات (كبعض المرتاضين الهنود مثلاً أو المنحرفين من بعض الصوفيّة)، لكنّ كلامنا هو حول المعرفة الشهوديّة الحقيقيّة التي تجعل من الله - تعالى - ولقائه الهدف الأسمى الذي على الإنسان أن يصل إليه.

5. أنّ المعرفة الشهوديّة مأخوذةٌ من الحقّ - تعالى - مباشرةً؛ ولهذا نجد أنّ أصحاب هذه المعرفة يفتخرون على غيرهم بكونهم تلامذةً لله تعالى - إن صحّ التعبير - من دون واسطة. [جهانگيري، محي الدين ابن عربي، ص 209]

يقول صدر المتألهين: «وأعلى من الجميع أناس إلهيون ورجال ربانيون يأخذون علومهم الكشفية بالوحي والإلهام من العقل الفعال والملك الملقى للحقائق الموحى للأخبار والأحكام من غير وساطة هذه الأجسام» [الشيرازي، كسر أصنام الجاهلية، ص 162].

وقد ورد نظير لهذا المعنى في الكثير من الروايات الصادرة عن أهل بيت الوحي، نظير رواية عنوان البصري التي يقول الإمام الصادق فيها: «لَيْسَ الْعِلْمُ بِالتَّعَلُّمِ، إِنَّمَا هُوَ نُورٌ يَقَعُ فِي قَلْبٍ مَنْ يُرِيدُ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - أَنْ يَهْدِيَهُ» [العلامة المجلسي، بحار الأنوار، ج 1، ص 225].

بل نستطيع أن نجد له نظيراً في القرآن الكريم أيضاً من خلال قصة موسى والخضر الذي يقول عنه الحق تعالى: ﴿فَوَجَدَا عَبْدًا مِنْ عِبَادِنَا آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا﴾ [سورة الكهف: 65]؛ ولهذا نجد أن العرفاء يُطلقون على علمهم اسم العلم اللدني.

حجية المعرفة الشهودية بوجه عام

ما نستخلصه من كل الخصائص السابقة للكشف والشهود أن المعرفة الشهودية العرفانية تشترك مع بقية المعارف الإنسانية في الحجية والاعتبار (وكلُّ بحسبه)، يقول القيصري: «المراد بالذوق ما يجده العالم على سبيل الوجدان والكشف لا البرهان والكسب، ولا على طريق الأخذ بالإيمان والتقليد؛ فإنَّ كلاً منها وإن كان معتبراً بحسب مرتبته، لكنّه لا يلحق بمرتبة العلوم الكشفية؛ إذ ليس الخبر كالعيان» [الأملي، مَهْدُ الْهَمَمِ فِي شَرْحِ فَصُوصِ الْحُكْمِ، ص 654].

لكن يبقى أنّ حجّية هذا النوع من المعرفة هي حجّية شخصية، وبعبارة أخرى: نظراً لكون هذه المعرفة ذوقية وحضورية، فإنّها لا تتجاوز الشخص الذي يعيشها؛ وبالتالي من غير الممكن نقلها إلى الآخرين. وتُعدّ هذه المسألة من أبرز المسائل والإشكالات التي ترد على المعرفة الشهودية؛ فحتى مع أنّها لا تُبطل حجّية هذه المعرفة، غير أنّها تُحدّد من أثرها ودائرة اعتباريّتها، يقول الشيخ جعفر سبحاني: «لا يُكذّب مدّعي الشهود والكشف، غاية الأمر أنّه لا يُمكن تعدية ما انكشف له ليكون قاعدةً مطّردةً في مجالات العلم والمعرفة» [سبحاني، نظرية المعرفة، ص 189]. فتضحي المعرفة الكشفية عبارةً عن مجموعة من التجارب الشخصية المحدودة التي لا يجمعها أيّ رابط، ولا تخضع لأيّ ضابط، والشاهد على ذلك هو اختلاف الكثير من العرفاء في تجاربهم ومكاشفاتهم، بل - وباعتراف العرفاء بأنفسهم، يقول القيصري: «ومشاهدة الصور تارةً يكون في اليقظة وتارةً في النوم، وكما أنّ النوم ينقسم بأضغاث أحلام وغيرها، كذلك ما يُرى في اليقظة ينقسم إلى أمورٍ حقيقيةٍ محضةٍ واقعةٍ في نفس الأمر وإلى أمورٍ خياليةٍ صرفةٍ لا حقيقة لها شيطانيةٍ، وقد يخالطها الشيطان بيسيرٍ من الأمور الحقيقية ليضلّ الرأي» [القيصري، شرح فصوص الحكم، ص 100]؛ فتوجد الكثير من المكاشفات والمشاهدات الخاطئة التي يلتبس أمرها على العارف، فيظنّ أنّها رحمانيةٌ صادقةٌ، بينما هي شيطانيةٌ كاذبةٌ؛ إذ إنّ الشيطان لا يترك الإنسان حتّى في تلك العوالم العالية، بل يكون ترصّده له فيها أشدّ وحرصه على غوايته فيها أوكد. بالإضافة إلى أنّه يُشاهد عند المصابين ببعض الأمراض النفسية أو العضوية ادّعاء الاطلاع على هذا النوع من العلوم والمعارف والمكاشفات؛ نظير المصابين بالماليخوليا؛ وهي ضربٌ من الجنون، وهو أن تحدث للإنسان أفكاراً رديئةً ويغلبه الحزن والخوف، وربما صرخ ونطق الأفكار الرديّة وخلط في كلامه. [انظر: الداية، معجم المصطلحات العلمية العربية، ص 1199]

للجواب عن هذا الإشكال يمكن القول:

أولاً: يجب ألا نخلط في المقام بين شخصية المعرفة العرفانية وخصوصيتها [راجع: حسين زاده، كاوشى در ژرف‌های معرفت شناسی 2: منابع معرفت، ص 174]. فنحن نعتزف بأن هذه المعرفة شخصية ولا يمكن نقلها بعينها للآخرين، لكننا لا نقول بخصيصيتها وعدم إمكان حصولها للغير. وهذا الأمر ينسحب أيضاً حتى على العلوم الحسية المادية، فعندما أقول مثلاً (الشمس موجودة)، فأنا لا أستطيع أن أنقل ما أشاهده بعينه إلى الآخرين، غير أن بقية الناس يستطيعون بدورهم الحصول على هذه المعرفة من خلال أعمال حواسهم والنظر إلى الشمس لكي يكتشفوا بأنها موجودة، وما ذلك إلا لاشتراك جميع أفراد الإنسانية في نفس الحواس الظاهرية.

كما نستطيع تسرية هذا الأمر حتى إلى العلوم العقلية التي تكون بهذا المعنى شخصية (مرتبطة بشخص المدرك)، لكنها لا تكون خاصة؛ إذ بإمكان الجميع الوصول إليها من خلال اتباع القوانين العقلية المنطقية.

نفس الشيء نقوله بالنسبة للمعرفة الشهودية العرفانية التي يمكن للجميع الوصول إليها بسبب اتحاد كل بني البشر في وسيلتها وأداتها الإدراكية (أي القلب)، غاية الأمر أن الاستفادة من هذه الوسيلة مناط بتحقيق بعض الشروط الخاصة (أي التزكية والمجاهدة والسير والسلوك). ولهذا نجد حتى في المعرفة الحسية الظاهرة المشروطة بسلامة الحواس مثلاً، والمعرفة العقلية المشروطة مثلاً بسلامة العقل، وحسن الاستفادة منه من خلال تعلم القوانين والقواعد المنطقية.

ثانياً: أن العرفاء تحدّثوا بإسهاب عن المعايير التي يجب أن تخضع لها هذه

العلوم والمكاشفات؛ وهذه المعايير ملائكة في حجّة الكشوفات بالنسبة لمن تحصل له، وهي ملائكة أيضاً في حجّيتها بالنسبة للآخرين. ومن خلال تتبّع كلماتهم، يُمكننا تقسيم هذه المعايير إلى قسمين أساسيين: معايير موضوعيّة ومعايير ذاتيّة. والمراد بالمعايير الموضوعيّة تلك المعايير التي ترتبط بالمكاشفات بشكل مباشر من دون أن يكون لها أيّ نظير إلى المكاشف، وأمّا المعايير الذاتيّة، فهي المعايير التي لها ارتباط مباشر بشخص المكاشف.

1. المعايير الموضوعيّة للمعرفة العرفانيّة

ويُمكننا تقسيم هذه المعايير إلى عدّة أنواع:

أ. معيار العقل

ذكرنا سابقاً أنّ العقل (النظريّ) حجّة في مجال المعارف النظرية؛ بمعنى أنّه يُحصّل لنا العلم في معارف كهذه، لكن هل نستطيع القول إنّّه حجّة حتّى في مجال بقيّة العلوم الحسيّة والشهوديّة؟ الجواب هو: نعم، غاية الأمر أنّ حجّيته هنا لا تكون بمعنى تحصيل العلم؛ لأنّه قاصر عن الدخول في هذه المجالات، بل حجّيته هي بمعنى كونه معياراً في صحّة هذه العلوم أو كذبها. ويُمكننا أن نبيّن المراد من كون العقل معياراً في المعرفة الشهوديّة بالنحوين التاليين:

1. أن نعدّ العقل مقدّمةً أساسيّةً للدخول في غمار المعرفة الشهوديّة؛ بمعنى أنّ العارف في سلوكه الكشفّي القائم على المعاينة والمشاهدة القلبية إنّما يرمي إلى تحقيق حدّ من اليقين المعرفي بما كان قد ثبت لديه من معارف بالدليل والنظر والبرهان [المحمود، المعرفة وفقاً للمنهج العرفانيّ للسيد الخميني، ص 128]. يقول النسفيّ في كتابه (الإنسان الكامل): «فقد كان حتّى تلك اللحظة سائراً في

طريق نور العقل، وهو ذا عملُ العقل قد انتهى، وهو الآن سائرٌ في طريق نور الله، ويسير طوراً في طريق نور الله، حيث تُزال كلُّ الحُجُب النورانية والظلمانية من أمام السالك، فيرى الأخير الله ويعرفه [النسفي، الإنسان الكامل، ص 305]. ومن هنا نرى أنّ العرفاء يعترفون بالمراتب الثلاثة لليقين: علم اليقين وعين اليقين وحق اليقين، بحيث تكون كلُّ درجةٍ مقدّمةً لحصول الدرجة الأعلى منها.

2. صحيح أنّ المعرفة الشهودية العرفانية هي معرفة ما وراء العقل، وينالها الإنسان بـ "حاسة" أخرى أطلقنا عليها سابقاً اسم القلب، غير أنّ هذه المعرفة تتحوّل بعد ذلك (أي بعد أن ينتهي الإنسان من معاشتها) إلى معرفةٍ حصولية عقلية؛ فمن هذه الناحية، تكون هذه المعرفة قابلةً للخضوع إلى مبضع التشريح العقلي، ويمكننا إخضاعها إلى قواعد العقل وأسسها، وهذا لا يختلف في شيء عن المدركات التي ينالها الإنسان عن طريق الحس الظاهري، ثم بعد ذلك تتحوّل إلى علوم عقلية حصولية. يقول ابن تركة:

«إنّا لا نسلم أنّ العقل لا يدرك تلك المكاشفات والمدركات التي في الطور الأعلى الذي هو فوق العقل أصلاً، نعم، إنّ من الأشياء الخفية ما لا يصل إليه العقل بذاته، بل إنّما يصل إليه ويدركه باستعانة قوّة أخرى هي أشرف منه، واستبانة نور أضواء هو أتمّ منه، مقتبساً من مشكاة الزجاجة الإنسانية التي فيها المصباح، لكن بعد الوصول يدركه العقل مثل سائر مدركاته، كما في المدركات الجزئية، فإنّه في استحصائها يحتاج إلى قوّة أخرى، لكنّها أنزل وأخس منه، وبعد الوصول يدركها مثل سائر مدركاته على السواء» [التركة، تمهيد القواعد، المتن،

ص 249]

ومن هنا، نرى أنّ العرفاء الذين اكتشفوا حقيقة هذه المسألة عملوا على وضع كلّ مكشفاتهم ومدركاتهم الشهودية المرتبطة بنظام عالم الوجود (وعلى رأسه الحقّ تعالى) على شكل مجموعة من القواعد والمباني العرفانية التي سعوا إلى إثباتها بواسطة الدليل والبرهان، وإن كانوا قد حصلوا عليها عن طريق الكشف والشهود، وذلك في علم أصبح يُسمّى بعلم العرفان النظريّ. يقول القيصريّ في مقدّمة شرحه لتائيّة ابن الفارض المصريّ:

«وهذا العلم وإن كان كشفياً ذوقياً... ولكن لما رأيت أنّ أهل العلم الظاهريّون أنّ أهل هذا العلم ليس له أصلٌ يُبتنى عليه ولا حاصلٌ يوقف لديه، بل تخيلاتٌ وطاماتٌ ذكريّة لا برهان لأهله عليه... بيّنت موضوع هذا الفنّ ومسائله ومبادئه. وما ذكرت من البرهان والدليل هنا وفي مقدّمات شرح الفصوص وباقي الرسائل التي كتبت في هذه الطريقة؛ إنّما أتيت به إلزاماً لهم بطريقتهم وإفحاماً بشريعتهم؛ فإنّ كشف أهل الشهود ليس حجة عليهم» [التركة، التمهيد في شرح قواعد التوحيد، ص 6 و7].

وعليه، نستطيع القول إنّ البراهين العقلية للعرفان هي بمنزلة آلة المنطق إزاء الحكمة والكلام؛ إذ يُمكن بها تمييز الصحيح من السقيم، فيجب أن لا يكون الكشف مخالفاً للضرورة العقلية، كما يُمكن نقل تلك المعارف إلى الآخرين الذين لا يتلقونها إلّا حينما يُصبح المشهود العرفانيّ معقولاً فلسفياً. [الأمليّ، المصدر السابق، ص 51]

ب. معيار الشرع

حيث يُعدّ الشارع المقدّس كذلك ضماناً للمعرفة الشهودية من الوقوع في الخطأ والخلط. ويتمثّل ذلك في مجموعة من الأمور:

- عرض المشاهدات والمكاشفات على الكتاب والسنة، فما وافق الضرورات الشرعية يؤخذ به، وما عارض فيهما ذلك يُترك. يقول ابن عربي: «ولا يتعدى كشف الولي في العلوم الإلهية فوق ما يُعطيه كتاب نبيه ووحيه. قال الجنيد في هذا المقام: علمنا هذا مقيّد بالكتاب والسنة، وقال الآخر: كلّ فتح لا يشهد له الكتاب والسنة، فليس بشيء» [الغراب، الفقه عند الشيخ الأكبر، ص 33]. ويقول أبو سليمان الداراني: «إنّه ليقع في قلبي النكتة من نكت القوم، فلا أقبلها إلّا بشاهدين من الكتاب والسنة. وقال الجنيد: من لم يقرأ القرآن ويكتب الحديث، لا يصلح له أن يتكلّم في علمنا» [قاسم، المذاهب الصوفيّة ومدارسها، ص 103 و 104].

- الإيمان بأنّ الطريق الصحيح للوصول إلى المكاشفات والعلوم العرفانيّة الشهوديّة الصحيحة ينحصر في اتّباع الشريعة، يقول ابن عربي: «فأصل رياضتنا ومجاهدتنا وأعمالنا التي أعطتنا هذه العلوم والآثار الظاهرة علينا إنّما كان من عملنا على الكتاب والسنة» [ابن عربي، الفتوحات، ج 2، ص 162]. ويقول في موضع آخر: «اعلم وفقك الله أنّ الشريعة هي المحجّة البيضاء.. محجّة السعداء وطريق السعادة، من مشى عليها نجى ومن تركها هلك» [الغراب، الفقه عند الشيخ الأكبر، ص 14]. وهذا هو المبدأ الذي كان المرحوم السيّد عليّ القاضي يعتمد عليه كثيرًا؛ فكان يحسب للشريعة الغراء حسابها بدقّة كبيرة، وكان بنفسه رجلًا متشرّعًا بتمام المعنى، ومعتقدًا بأنّ الشريعة هي السبيل لإدراك الحقائق العرفانيّة والتوحيدية. وكان جادًا في هذا الأمر، بحيث لم يكن ليفوته أبسط سنّة وعملٍ مستحبّ. [الطهراني، الروح المجرد، ص 473]

- بل الأكثر من ذلك، فإنّنا نقول إنّ هناك عينيّة بين العلوم الكشفية والعلوم الشرعيّة؛ ولهذا نجد أصحاب الكشف والشهود يعتقدون أنّ

العلوم الشرعيّة والعلوم الشهوديّة الكشفية هما شيء واحد والاختلاف بينهما هو بحسب الظاهر والباطن فقط، ويُطلقون على الأولى اسم الشريعة والثانية اسم الحقيقة، بينما يُسمّون الطريق الرابط بين الشريعة والحقيقة وبين الظاهر والباطن (وهو التزكية والمجاهدة) اسم الطريقة. فالشريعة - إذن - تكليف الظواهر، والطريقة تصفية الضمائر، والحقيقة شهود الحق في تجلّيات المظاهر [حمدان، مصطلحات التصوّف، ص 20]، والجميع يشكّل وجوهاً ومظاهر لحقيقة واحدة.

- التبرؤ من المدّعين للمعرفة الشهوديّة الذين لا يخضعون لظاهر الشرع. يقول محيي الدين ابن عربيّ: «ونبغت طائفةً ثالثةً ضلّت وأضلّت، فأخذت الأحكام الشرعيّة وصرفتها في بواطنهم، وما تركت من حكم الشريعة في الظواهر شيئاً، تسمّى الباطنيّة» [ابن عربيّ، الفتوحات، ج 1، ص 334]. ويقول صدر المتألّهين أيضاً: «فكما أنّ الحشويّة والكراميّة ينظرون في الأحكام بالعين العوراء يقتصرون على الظواهر وينكرون عالم الأسرار ومعدن الأنوار، فكذلك الباطنيّة، حيث يهملون الأحكام والآداب الظاهرة ويتركون العمل بالشريعة الحقّة، ونبذوها وراء ظهورهم. وكلتا الطائفتين عماءٌ عوراء دجالون في إدراك حقائق الأشياء، إلّا أنّ عماء إحداها في يميني عينيه وعماء الأخرى في يسراهما» [الشيرازي، كسر أصنام الجاهليّة، ص 49].

ج. معيار الرجوع لأهل الخبرة

فنحن نعلم أنّ لكلّ علم أهلاً، ونحن مأمورون شرعاً وعقلاً بالرجوع إلى الخبراء وأهل الاختصاص من أجل تلقّي العلوم وتحصيلها، حيث يقول الله تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [سورة النحل: 43]. والمعرفة

الشهوديّة لا تخرج بدورها عن هذه القاعدة، حيث من الممكن عرض المكشفات والمشاهدات التي تحصل للسالك على الأشخاص الذين نطمئن بتضلّعهم في العرفان على مستوى نظري وعملي، من أجل تمييز الصحيح عن الباطل. يقول القيصري: «ومشاهدة الصور تارة يكون في اليقظة وتارة في النوم، وكما أنّ النوم ينقسم بأضغاث أحلام وغيرها، كذلك ما يرى في اليقظة ينقسم إلى أمور حقيقية محضة واقعة في نفس الأمر وإلى أمور خيالية صرفة لا حقيقة لها شيطانية، وقد يُخالطها الشيطان بيسير من الأمور الحقيقية ليضلّ الرأي؛ لذلك يحتاج السالك إلى مرشد يرشده وينجيه من المهالك» [القيصري، شرح فصوص الحكم، ص 100].

يبقى البحث هنا حول المواصفات والخصوصيات التي يجب أن يخضع لها هؤلاء الخبراء، غير أنّ ذلك ممّا يخرج عن طاقة هذه الدراسة.

2. المعايير الذاتية للمعرفة العرفانية

والمراد منها تلك المعايير المرتبطة بالمُشاهد؛ إذ من المعلوم أنّ نفس المُشاهد بما يحمل من خصوصيات ومواصفات له دورٌ أساسي في تلقي المشاهدة والحصول عليها، ثمّ تفسيرها ونقلها للآخرين بعد ذلك، حيث يقول القيصري في هذا الصدد: «الفرق بين الواردات الرحمانية والملكية والجنّية والشيطانية يتعلّق بميزان السالك المكشف» [القيصري، مقدّمة شرح فصوص الحكم، ص 112]. وعليه، كلّما كان الإنسان يتّصف بقوة العقل وإحكامه للقواعد العقلية، بالإضافة إلى تحليه بالزهد والتقوى وفضائل الأخلاق والتقيد بالأحكام الظاهرية وعدم الاقتصار على فعل الواجبات واجتناب المحرّمات، بل تعدّي ذلك إلى فعل المستحبات وترك المكروهات، وتمكّنه

أيضاً من مباني العرفان والسير والسلوك؛ كانت مكاشفاته أصدق، وعن الخيالات والأوهام أبعد. وتُعدّ هذه المعايير الذاتية من المعايير التي قد نتمسك بها ونلجأ إليها للتأكد من صحة المشاهدات المنقولة عن الآخرين. يقول السيّد الحسيني الطهراني:

«كيف يمكن لعالمٍ عظيم الشأن كالسيّد ابن طاووس أو السيّد مهديّ بحر العلوم أو السيّد عليّ الشوشتريّ الذي استلم مجلس درس الشيخ الأنصاريّ بعد وفاته لمدة ستّة أشهرٍ على أحسن وجهٍ وأفضل نحوٍ وأكمل، أو المرحوم الآخوند الملاحسين قلي همداني أستاذ الشيخ الأنصاريّ في الأخلاق... الذين كانوا جميعهم من الفقهاء العظام وأصحاب المقام العالي وأبطال ميدان التحقيق والتدقيق والمشار إليهم بالبنان من حيث الغزارة العلميّة والنبوغ الفكريّ... كيف يُمكن أن يُتوقّع من هؤلاء أن تكون مشاهداتهم ومكاشفاتهم على خلاف موازين ومباني الشريعة، وأن لا يحصل لهم اطلاعٌ على صحتّها وسقمها؟!»

وكيف يكون استنباط مجتهدٍ عاديٍّ موردًا للقبول وحائزًا على الحجّية؟ أمّا العلم واليقين بصحّة المدركات والواردات القلبية والمكاشفات المعنوية لهكذا مستوى من أعظم الفقهاء وأكابر الحكماء...

فإن قيل: إنّ ملاك حجّية فتوى الفقيه هو استناده إلى كلام المعصوم، وأمّا في شهود أهل العرفان ومكاشفات الأولياء الإلهيّين فلا يوجد مثل هذا الاستناد، بل تقوم فقط على

الواردات وإدراك الصور والمعاني المرتسمة في النفس؛ ولذلك من الممكن أن تكون مشوبةً باشتباهٍ ... ولذلك لم يقبل عظماء أهل المكاشفة والشهود بأيّ مكاشفةٍ، ولم يظنّ أحدٌ منهم أنّ أيّ إدراكٍ لصورةٍ أو معنىٍ هو منطبقٌ مع الحقيقة والواقع.

وجواب هذا الكلام: أنّه بالرغم من كون احتمال الاشتباه في الواردات القلبية وارداً بالنسبة إلى جميع الأفراد، إلّا أنّ تطبيقها على مصادر الوحي ومباني التشيع وأحاديث أهل البيت سينفي بنحوٍ قطعيٍّ احتمال الخطأ... وإذا كان هناك احتمالٌ للخطأ في بعض موارد الشهود، أو اشتباهٌ في الكشف المعنويّ، فلا ينبغي ترك الاحتياط فيها، كما هو الحال في السلوك الفقاهتيّ عند الشكّ والترديد؛ إذ لا بدّ حينئذٍ من التوقف في الفتوى والاحتياط في العمل» [الطهراني، حريم قدس، ص 69 و70].

نتيجة الكشف وحجّيته في دائرة المسائل الاعتقاديّة

تبين لنا إذن من كلّ ما سبق أنّ المعرفة الشهوديّة العرفانيّة التي ينالها الإنسان عن طريق القلب لا تختلف من حيث الجوهر عن بقيّة المعارف التي يحصل عليها الإنسان من طرقٍ أخرى (الحسّ، الخيال، العقل) اللهمّ إلّا من حيث الدرجة والوسيلة؛ إذ إنّ كلّ هذه المعارف تبتني على انتفاء الوساطة بين العالم والمعلوم (أي على الشهود بالمعنى العام). كما تبينّت لنا أيضاً حجّية هذه المعرفة الشهوديّة العرفانيّة، وأنها حجّيةٌ تعتمد على المعايير التي تقدّم ذكرها، لا سيّما العقل، واتّضحت لنا كذلك أنّها ليست معرفةً خاصّةً؛ إذ يُمكن حصولها للآخرين أيضاً، بل ويُمكن نقلها للغير، خصوصاً إذا كانت تخضع للمعايير التي تحدّثنا عنها بالتفصيل.

وعليه، لا يبقى علينا الآن إلّا أن نُفصّل الكلام عن دور هذه المعرفة في إثبات المسائل العقديّة، فنقول:

بالنسبة للاعتقادات الأساسيّة، فصحيحٌ أنّه يُشترط فيها تحصيل اليقين بالمعنى الأخصّ، وهو لا يتأتّى إلّا من خلال المنهج العقليّ البرهانيّ، إلّا أنّ الشهود يُمكنه أن يلعب دوراً مهمّاً في هذا المجال يتمثّل في تعميق الإيمان، وتركيزه، والوصول به إلى مستوياتٍ أعلى؛ لا سيّما بملاحظة الخصائص التي تميّز بها المعرفة الشهوديّة، وأنها تُمكن الإنسان من الاتحاد بحقيقة تلك المعتقدات وواقعيتها، وأنها تسلم من الخطأ والكذب، وغير ذلك من الخصائص التي ذكرناها آنفاً، غاية الأمر أنّ تلك المعرفة الشهوديّة يجب أن تكون خاضعةً للمعايير التي اعتبرناها سابقاً.. يقول الشيخ محمد تقي مصباح يزدي:

«وأخيراً، وبعد التوقّف على الرؤية الكونيّة والأيدولوجيّة الصحيحة، يُمكن التوصل إلى المكاشفات والمشاهدات من خلال السعي والرقى في مراحل السير والسلوك؛ ليتوصّل وبدون توسّط المفاهيم الذهنيّة إلى الكثير من الحقائق التي أثبتتها الاستدلالات العقلية» [اليزديّ، دروسٌ في العقيدة الإسلاميّة، ص 55].

ومن هنا، نرى الحقّ - تعالى - يقول في حقّ نبيّه إبراهيم: ﴿وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ﴾ [سورة الأنعام: 75]. فجعلَ الاطلاع الشهوديّ على ملكوت السماوات والأرض شرطاً في حصول اليقين؛ كما نجد هذا المعنى حاضراً في الروايات على مستوى العديد من الاعتقادات الأساسيّة؛ نظير المعرفة الشهوديّة بحقيقة التوحيد؛ مثلما يقول أمير المؤمنين: «ما رأيتُ شيئاً إلّا ورأيتُ الله قبله» [الطباطبائيّ، الميزان، ج 8، ص 263]، والمعرفة الشهوديّة بالإمامة والولاية، يقول الإمام عليّ: «إِنَّهُ

لَا يَسْتَكْمِلُ أَحَدُ الْإِيمَانِ حَتَّى يَعْرِفَنِي كُنْهَ مَعْرِفَتِي بِالتَّوَرَانِيَّةِ» [المجلسي، محمدباقر، بحار الأنوار، ج 26، ص 1]؛ إذ من الواضح جدًا هنا أن هذه المعرفة شهودية وليست حصولية.

ولهذا، فإن العديد من أصحاب الكشف والشهود إن كانوا صادقين في كشفهم وشهودهم تظهر لهم الكثير من الحقائق التي قد تكون أحيانًا مخالفة لما يؤمنون به خطأً؛ وفي هذا الصدد، كان المرحوم القاضي يقول: «من المحال أن يصل امرؤ إلى مرحلة الكمال فلا تصبح حقيقة الولاية مشهودةً لديه» [الطهراني، الروح المجرد، ص 341]؛ وهذا يعني أن الشهود له دورٌ أيضًا في تنبيه الإنسان إلى الأخطاء والمغالطات التي قد تحصل له حين استدلاله على مسألة عقديّة.

وأما فيما يخصّ المسائل العقديّة الفرعيّة، فالكلام أيضًا هو الكلام، حيث بالإمكان الاستفادة من الشهود هنا في الوصول إلى حقيقة تلك المعتقدات المستنبطة من العقل أو النقل، ومشاهدتها عيانًا، فيزداد الإيمان بها ويتعمق الاعتقاد بها؛ كأن يطلع الإنسان شهوديًا على حقائق عالم البرزخ والقيامة الواردة في الكتاب والسنة؛ وعليه نخلص في الأخير إلى أن حجّة المعرفة الشهوديّة في مجال العقائد تقع في طول حجّة المعرفة العقلية والنقلية، من دون أن يوجد بينها أيّ تعارض.

قائمة المصادر

1. ابراهيميان، سيّد حسين، معرفت شناسی در عرفان [علم المعرفة في العرفان]، مكتب الإعلام الإسلامي، قم، الأولى، 1387 هـ.ش.
2. الإيجي، عبد الرحمن بن أحمد، المواقف في علم الكلام، عالم الكتب، بيروت، بدون تاريخ.
3. ابن تركة، شرح فصوص الحكم، بيدار، قم، الأولى، 1378 هـ.ش.
4. ابن سينا، الإلهيات، الشفاء، منشورات المرعشي النجفي، قم، 1404 هـ.
5. ابن عربي، محي الدين، الفتوحات المكيّة، دار صادر، بيروت.
6. ابن فارس، أبو الحسين أحمد، معجم المقاييس في اللغة، دار الفكر، بيروت، الثانية، 1418 هـ.
7. ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الأولى، 1408 هـ.
8. الأصفهاني، الراغب، معجم مفردات ألفاظ القرآن، منشورات مرتضوي، طهران، الثانية، 1376 هـ.ش.
9. حسن زاده آملي، حسن، اتّحاد عاقل به معقول، نشر حكمت.
10. _____، ممّهّد الهمم في شرح فصوص الحكم، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، طهران، الأولى، 1378 هـ.ش.
11. جوادي آملي، عبد الله، التجربة العرفانيّة والبنية المعرفيّة.. عرفان الإمام عليّ نموذجًا، مجلّة المنهاج، السنة التاسعة، العدد 36، شتاء 1425 هـ.
12. أميري، عسكري سليمان، منطق بيشرفته (المنطق المتطوّر)، مركز المصطفى الدولي للترجمة والنشر، قم، الأولى، 1398 هـ.ش.

13. اميني نژاد، علي؛ بابائي، مهدي؛ كرمانى، عليرضا، مباني وفلسفه‌ى عرفان نظري، مركز دراسات دائرة المعارف، العلوم العقلية الإسلامية، قم، الأولى، 1390 هـ ش.
14. التركية، صائن الدين علي بن محمد، التمهيد في شرح قواعد التوحيد، تصحيح الشيخ حسن رمضاني، مؤسسة أم القرى، بيروت، الأولى، 1424 هـ.
15. التركية، صائن الدين علي بن محمد، تمهيد القواعد، منشورات وزارة الثقافة والتعليم العالي، طهران، 1360 هـ ش.
16. الجرجاني، الشريف، كتاب التعريفات، مؤسسة دار إحياء التراث العربي، لبنان، الأولى، 1424 هـ.
17. جهانگيري، محسن، محيي الدين ابن عربي، ترجمة عبد الرحمن العلوي، دار الهادي، بيروت، الأولى، 1424 هـ.
18. الحاج حسن، علي، الحكمة المتعالية عند صدر المتألهين، دار الهادي، بيروت، الأولى، 1426 هـ.
19. حسين زاده، محمد، كاوشى در ژرف‌هاى معرفت شناسى (غوص في أعماق علم المعرفة) 2: منابع معرفت، منشورات مؤسسة السيد الخميني للتعليم والتحقيق، قم، الأولى، 1386 هـ ش.
20. حمدان، عبد الحميد صالح، مصطلحات التصوف من كتاب مراجعة التشوف إلى حقائق التصوف لابن عجيبة الحسني، مكتبة مدبولي، القاهرة، الأولى، 1999 م.
21. الحيدري، السيد رائد، المقرّر في توضيح منطق المظفر، ذوي القربى، قم، الأولى، 1422 هـ.
22. الحيدري، السيد كمال، العقل والعقل والمعقول، دار فراق، قم، الأولى، 1431 هـ.
23. الداية، فايز، معجم المصطلحات العلمية العربية، دار الفكر، دمشق، الأولى، 1410 هـ ق.
24. زروق الفاسي، أحمد بن أحمد، قواعد التصوف، دار الكتب العلمية، بيروت، الثانية، 1426 هـ.

25. سبحاني، جعفر، رسائل أصوليّة. مؤسّسة الإمام الصادق، قم.
26. _____، نظريّة المعرفة، المركز العالمي للدراسات الإسلاميّة، قم، الأولى، 1411هـ.
27. سعدى، عباس احمد، شهود صدراي: عقلاني يا عرفاني، مجلّة الفكر الدينيّ الفصليّة التابعة لجامعة شيراز، المجلّد 2، العدد 4 والمجلّد 3، العدد الأول، صيف وخريف 2001م.
28. السيّوريّ، الفاضل المقداد، شرح الباب الحادي عشر، مؤسّسة النشر الإسلاميّ، قم، الأولى، 1426 هـ.
29. الشهرزوريّ، شمس الدين، شرح حكمة الإشراق، مؤسّسة الدراسات والبحوث الثقافيّة، طهران، الأولى، 1372 هـ.ش.
30. الشيرازيّ، صدر المتألّهين، كسر الأصنام الجاهليّة، تصحيح د. جهانگيري، بنياد حكمت صدرا، طهران، الأولى، 1381 هـ.ش.
31. _____، المبدأ والمعاد، تصحيح السيّد جلال الدين الآشتيانيّ، انجمن حكمت و فلسفهى ايران، طهران، 1354 هـ.
32. صليبا، جميل، المعجم الفلسفيّ، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982م.
33. الطباطبائيّ، السيّد محمدحسين، الميزان في تفسير القرآن، مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين في الحوزة العلميّة بقم، قم، الخامسة، 1417هـ.
34. _____، نهاية الحكمة، مؤسّسة النشر الإسلاميّ، قم.
35. _____، نهاية الحكمة، تعلّيقه الفياضيّ، مؤسّسة السيّد الخمينيّ للتعليم والتحقيق، قم، الرابعة، 1386 هـ.ش.
36. الطهرانيّ، السيّد محمّد الحسين الحسينيّ، الروح المجرّد، دار المحجّة البيضاء، بيروت، الثالثة، 1431 هـ.
37. _____، معرفة الله، دار المحجّة البيضاء، بيروت، الثالثة، 1431 هـ.

38. الطهراني، السيّد محمد محسن الحسيني، أسرار الملكوت، مكتب وحي، قم، الأولى، 1425 هـ.
39. الطهراني، السيّد محمد محسن الحسيني، حريم القدس، نشر عرش انديشه، قم، الأولى، 1428 هـ.
40. عابدي شاهرودي، علي، المقدمة على شرح أصول الكافي لصدر المتألهين الشيرازي، تصحيح محمد خواجوي، مؤسسة الدراسات والبحوث الثقافية، طهران، 2005 م.
41. عبوديت، عبد الرسول، النظام الفلسفي لمدرسة الحكمة المتعالية، تعريب علي الموسوي، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، الأولى، 2010 م.
42. الغراب، محمود محمود، الفقه عند الشيخ الأكبر، مطبعة نصر، الثالثة، 1420 هـ.
43. الفتال النيشابوري، محمد بن الحسن، روضة الواعظين، منشورات الرضي، قم.
44. الفيض الكاشاني، الملا محمد محسن، الحقائق في محاسن الأخلاق، مؤسسة دار الكتاب الإسلامي، قم، الثانية، 1423 هـ.
45. _____، علم اليقين، منشورات بيدار، الأولى، 1418 هـ.
46. الفيّوي، أحمد بن محمد بن علي، المصباح المنير، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2001 م.
47. قاسم، عبد الحكيم عبد الغني، المذاهب الصوفية ومدارسها، مكتبة مدبولي، القاهرة، الثانية، 1999 م.
48. قراملكي، أحمد، الهندسة المعرفية للكلام الجديد، ترجمة حيدر نجف وحسن العمري، دار الهادي، بيروت، الأولى، 1423 هـ.
49. القيصري الرومي، داوود بن محمود، شرح فصوص الحكم، تمّ تنظيمه بعناية السيّد جلال الدين الآشتياني، شركة النشر العلمية والثقافية، الطبعة الأولى، 1375 هـ.ش.

50. الكاشاني، عبد الرزاق، لطائف الإعلام في إشارات أهل الإلهام، نشر ميراث مكتوب، الأولى، طهران، 1421 هـ.
51. الكليني، ثقة الإسلام، الكافي، دار الكتب الإسلاميّة، طهران، 1365 هـ.ش.
52. المجلسي، محمّدباقر، بحار الأنوار، مؤسّسة الوفاء، بيروت، 1404 هـ.ق.
53. المحمود، حسن علي، المعرفة وفقاً للمنهج العرفانيّ للسيد الحمينيّ عليه السلام، مؤسّسة نشر آثار السيد الحمينيّ عليه السلام، قم، الأولى، 1421 هـ.
54. المشكيني، علي، اصطلاحات الأصول ومعظم أبحاثها، نشر الهادي، قم، السادسة، 1416 هـ.
55. مطهري، الشهيد مرتضى، مدخل إلى العلوم الإسلاميّة 2، ترجمة حسن علي الهاشمي، دار الكتاب الإسلامي، قم، الأولى، 1421 هـ.
56. النسفي، عزيز الدين، الإنسان الكامل، دار طهوري للنشر، طهران، الثالثة، 1993 م.
57. مصباح (البزدي)، محمّدتقي، دروس في العقيدة الإسلاميّة، مؤسّسة الهدى للنشر والتوزيع، قم، الثانية، 1421 هـ.

أثر الوهم في الرؤية العقديّة

د. فلاح السبتي

الخلاصة

لقد جعل الله - تعالى - في طبيعة الإنسان قوى إدراكية متعدّدة، تساعد النفس على إدراك مختلف الموضوعات، ومن هذه القوى قوّة الوهم، وهي تساعد الإنسان في إدراك المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات، وتساعدنا كذلك في الحكم المتعلّق بالأمر المحسوسة ويكون حكمها صحيحاً، ولكنّها تتعدّى لتحكم في الموضوعات المجرّدة فيكون حكمها خطأ؛ لأنّها تحكم على الموضوع المجرّد على غرار ما هو ثابت للموضوع المادّي المحسوس، ونريد من هذا البحث أن نبين التأثير السلبي لهذه القوّة على البحث العقديّ؛ لأنّ أساس البحث فيه هو عالم الغيب والتجرّد، وهو بحث الإلهيات، وكيف أنّها يمكن أن توقع الباحث في الغلط فينسب إلى الذات الإلهيّة ما لا يتناسب مع جلالها وتقديسها.

المفردات الدلاليّة: قوّة، إدراك، عقل، وهم، خيال، مجرّدات، إلهيات، الرؤية العقديّة.

تمهيدٌ في قوى الإدراك عند الإنسان

القوى المدركة: هي القوى التي تستعملها النفس في إدراكها للأشياء المختلفة، ولهذا النوع من القوى منه ما هو مشتركٌ بين أنواع الحيوان؛ لأنها تكون له من حيث هو حيوانٌ، ومنها ما هو مختصٌ بالإنسان، والبحث عن هذه القوى ووظائفها بنحوٍ مفصلٍ موضعه في علم النفس الفلسفي فمن شاء التفصيل فعليه الرجوع إلى الكتب والرسائل التي دونت في هذا العلم مثل: رسالة أحوال النفس، أو النفس من كتاب (الشفاء)، المقالة الثانية والثالثة والرابعة، وكلاهما للشيخ الرئيس ابن سينا، أو كتاب (الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة)، الباب الرابع والخامس لصدر الدين الشيرازي، ولكن نحن هنا سنأخذ منها ما ينفع ليكون مقدمةً ومدخلًا لبحثنا هذا.

أولاً: قوى الإدراك في النفس الحيوانية

وهي على نوعين: قوى تدرك من خارج وتسمى بالحس الظاهري، وقوى تدرك من الباطن وتسمى بالحس الباطني، وهو ما قد يسمى بالوجدان:

1 - الحس الظاهري

وهو عبارة عن جهازٍ يحتوي على مجموعة قوى تشكّل مجسّاتٍ لاكتشاف الخارج الماديّ، وكل واحد من تلك القوى يساعد النفس على التعرف على نوع من المدركات الخارجية المادية القابلة للإحساس بها، ومجموع هذه القوى تسمى بالحواس الخمس، وهي: اللمس، والذوق، والشم، والسمع، والبصر، وهي تساعد النفس على إدراك الكيفيات المادية المحسوسة، وهي: الملموسات كالخشونة أو الصقالة، أو الحرارة أو البرودة، والمذوقات كالمرورة والحلاوة، والمشمومات وهي الروائح المختلفة، والمسموعات وهي الأصوات المختلفة، والمبصرات كالألوان والأشكال المختلفة.

وهذه القوى تساعد النفس على إدراك الكيفيّات المحسوسة، وتحصيل ما يسمّى بالإدراك الحسيّ، وهو إدراك النفس للصور المحسوسة في حال مواجهة الحاسة للشيء المحسوس، قال صدر المتألّهين: «من شرائط الإدراك الحسيّ حصول نسبةٍ وضعيّةٍ بين آلة الإدراك والشيء الذي يؤخذ منه تلك الصورة، وهذه النسبة غير ثابتةٍ بين تلك الصورة وما يطابقه وتؤخذ منه، وذلك الشرط غير محتاجٍ إليه في غير الإدراك الحسيّ من الإدراكات الخياليّة والوهميّة والعقليّة» [صدر المتألّهين، الأسفار، ج 3، ص 299].

2. الحسّ الباطنيّ

وقواه على نوعين فبعضها قوى تدرك صور المحسوسات، وبعضها قوى تدرك المعاني في المحسوسات.

أ - القوى المدركة لصور المحسوسات

وهي القوى التي تدرك نفس الصور التي تمّ إدراكها بتوسّط الحسّ الظاهريّ، ولكنّه يدركها أولاً ثمّ يؤدّيها إلى تلك القوى في الحسّ الباطنيّ، وهي عبارةٌ عن ثلاث قوى، وهي على الترتيب:

الحسّ المشترك (فنتاسيا): وهي قوّةٌ وظيفتها قبول كلّ الصور التي تأتيها من الحواس الخمس الظاهريّة [ظ: ابن سينا، رسائل ابن سينا، ص 52]، فهي كالجمع الذي تجتمع فيه الصور المنطبعة في تلك الحواسّ.

الخيال أو المصوِّرة: وهي قوّةٌ تحفظ ما قبله الحسّ المشترك من صور بتوسّط الحواسّ الظاهريّة الخمس، وتبقى فيها بعد غيبة المحسوسات الخارجيّة [ظ: ابن سينا، عين الحكمة، ص 38].

وهذه القوة المسؤولة عن ما يسمى بالإدراك الخيالي، وهو عبارة عن استحقاق الصور المحسوسة بعد غياب المحسوس عن مقابلة الحواس ومباشرتها له، فتستطيع النفس أن تحضر تلك الصور متى شاءت عن طريق هذه القوة.

المتصرف: وهي القوة التي لها قابلية التصرف في الصور الخيالية بأن تركب بينها أو تفصل بعضها عن بعض بحسب الاختيار، وتسمى بالمتخييلة، وهذه إذا كان تصرفها في الصور المعقولة التي عند النفس الناطقة الإنسانية سميت مفكرة [ظ: المصدر السابق، ص 39].

ب - القوة التي تدرك معنى في المحسوسات

وهي القوة التي تساعد النفس في إدراك شيء في المحسوس لا يدركه الحس الظاهر، مثل إدراك الشاة لمعنى العدو الذي يجب الهرب منه في الذئب، أو المحبوب الذي يجب العطف عليه في الولد، وتسمى بالقوة الوهمية، وهي القوة التي تدرك المعاني غير المحسوسة الموجودة في المحسوسات الجزئية، ولها قوة تحفظ مدركاتها الجزئية تسمى بالحافظة أو الذاكرة.

وهذه القوة هي التي تعين النفس على ما يسمى بالإدراك الوهمي، وهو إدراك المعنى الجزئي الذي يكون متعلقاً بأمر محسوس أو صورة خيالية.

وهذه القوة تكون في الحيوانات بمنزلة العقل في الإنسان، قال ابن سينا: «نفوس الحيوانات غير الإنسان ليست بمجردة، فهي لا تعقل ذواتها، وإذا أدركت ذواتها فإنما تدركها بقوتها الوهمية، فلا تكون معقولة، والوهم لها بمنزلة العقل للإنسان» [ابن سينا، التعليقات، ص 82].

وقد اختلف في هذه القوّة فهل هي قوّة مستقلّة عن بقيّة القوى؟

ذهب إلى ذلك الشيخ الرئيس كما هو واضح في كلماته، وذهب صدر المتألّهين إلى أنّها نفس قوّة العقل إذا تعلّقت بصورة جزئيّة خياليّة، حيث قال: «اعلم أنّ الوهم عندنا وإن كان غير القوى التي ذكرت، إلّا أنّه ليس له ذات مغايرة للعقل، بل هو عبارة عن إضافة الذات العقلية إلى شخص جزئيّ وتعلّقها به وتديرها له فالقوة العقلية المتعلقة بالخيال هو الوهم كما أنّ مدرّكاته هي المعاني الكلّيّة المضافة إلى صور الشخصيات الخياليّة، وليس للوهم في الوجود ذات أخرى غير العقل» [صدر المتألّهين، الأسفار، ج 8، ص 217].

وليس لهذا الخلاف أيّ أثرٍ في بحثنا هذا ما دام الجميع متفقون على وجود هذا النوع من المدرّكات وأثر هذه المدرّكات، وهذا ما نراه في أنفسنا بالوجدان، وهو يكفي مهما كانت ذات القوّة وحقيقتها المسؤولة عن إدراكه.

ثانيًا: قوى الإدراك المختصّة بالنفس الإنسانيّة

تمتاز النفس الناطقة الإنسانيّة بقوّة العقل النظريّ والعمليّ، وهما قوّةتا الإدراك والتحريك المختصّة بها، ويقال لكلّ منهما عقلٌ بالاشتراك اللفظيّ، قال ابن سينا: «وأما النفس الناطقة الإنسانيّة فتتقسم قواها أيضًا إلى قوّة عاملة، وقوّة عالمة، وكلّ واحدة من القوّتين تسمّى عقلاً باشتراك الاسم» [ابن سينا، رسالة في أحوال النفس، ص 63].

وذلك لأنّ النفس الإنسانيّة جوهرٌ واحدٌ له نسبتان، أحدهما نسبةٌ إلى ما تحته وهو البدن، ونسبةٌ إلى ما فوقه وهو المبادئ العالية للوجود، ولها بحسب كلّ نسبة قوّةٌ تنتظم بها العلاقة بينها وبين طرف تلك النسبة، ويجب أن تكون النفس بحسب نسبتها للبدن غير قابلةٍ لأيّ أثرٍ يكون من جنس مقتضى طبيعة البدن، وبالعكس يجب أن تكون دائمة القبول بحسب النسبة

إلى ما هو فوقها، فمن الجهة السفلية تتولد الأخلاق، ومن الجهة العلوية تتولد العلوم.

والمهم هنا هو ما يسمى بالعقل النظري (القوة العاملة)، وهو القوة التي من شأنها أن تنتزع الصور العلمية الكلية المجردة عن المادة من الأمور الموجودة، وهو ما يسمى بالتعقل، فإن كان الموجود مجرداً بذاته فأخذها لصورته المعقولة أسهل، وإن لم يكن مجرداً في ذاته، بل مادياً فإنها تقوم بتجريدها حتى لا يبقى فيها شيء من علائق المادة، وهذه القوة لها مراتب أربعة تسمى بالعقل الهولاني، ثم العقل بالملكة، ثم العقل بالفعل، ثم العقل المستفاد.

الوهم في اللغة والاصطلاح

الوهم في اللغة: هو الغلط والسهو، والتوهم الظن، قال الجوهري: «وهم: وهمت في الحساب أوهم وهمًا، إذا غلطت فيه وسهوت. ووهمت في الشيء بالفتح أهمّ وهمًا، إذا ذهب وهمك إليه وأنت تريد غيره. وتوهمت، أي ظننت. وأوهمت غيري إيهامًا. والتوهم مثله» [الجوهري، الصحاح، ج 5، ص 2054].

وقد يستعمل بمعنى التخيل والتمثل، قال ابن منظور: «تَوَهَّمَ الشيء: تخيَّله وتمثَّله، كان في الوجود أو لم يكن. وقال: تَوَهَّمْتُ الشيءَ وتَفَرَّسْتُه وتَوَسَّمْتُه وتَبَيَّنْتُه بمعنى واحد؛ قال زهير في معنى التَوَهَّمَ: فَلَأَيَّا عَرَفْتُ الدار بعدَ تَوَهُّمٍ، والله - عز وجل - لا تُدْرِكُهُ أَوْهَامُ الْعِبَادِ» [ابن منظور، لسان العرب، ج 12، ص 643].

وأما في الاصطلاح: فيستعمل بعدة معانٍ، قال الجرجاني: «ومنها الوهم: وهو الاعتقاد المرجوح، وقد يقال إنه عبارة عن الحكم بأمور جزئية غير محسوسة لأشخاص جزئية جسمانية، كحكم السخلة بصداقة الأم وعداوة

الذئب، وقد يطلق على القوّة التي تدرك هذا المعنى وهي الواهمة» [الجرجاني، كتاب التعريفات، ص 11، ظ: صدر المتألهين، الأسفار، ج 3، 517].

وهذه المعاني التي ذكرت هي كالآتي:

أولاً: يستعمله المنطقة بمعنى الاحتمال المرجوح في القضية المصدّق بها تصديقاً ظنيّاً، فإنّ الظنّ هو عبارة عن ترجيح أحد طرفي النقيض في القضية مع احتمال الطرف الثاني، فهذا الاحتمال المتعلّق بالطرف الثاني هو ما يطلق عليه الوهم بحسب هذا الاستعمال.

ثانياً: يستعمل في علم النفس الفلسفيّ بمعنى الإدراك الوهميّ: وهو إدراك المعاني المجردة الجزئية المتعلّقة بصورة محسوسة أو متخيّلة، قال الجرجاني في (التعريفات): «الوهم: هو ادراك المعنى الجزئيّ المتعلّق بالمعنى المحسوس» [الجرجاني، كتاب التعريفات، ص 112].

ثالثاً: يستعمل كذلك في علم النفس الفلسفيّ بمعنى القوّة التي تدرك المعاني الجزئية المتعلّقة بالصور المحسوسة أو المتخيّلة، فتسمّى بالواهمة أو قوّة الوهم، قال الجرجاني: (الوهم: هو قوّة جسمانيّة للإنسان محلّها آخر التجويف الأوسط من الدماغ، من شأنها إدراك المعاني الجزئية المتعلّقة بالمحسوسات، كشجاعة زيد وسخاوته، وهذه القوّة هي التي تحكم بها الشاة أنّ الذئب مهروبٌ عنه، وأنّ الولد معطوفٌ عليه، وهذه القوّة حاكمةٌ على القوى الجسمانيّة كلّها، مستخدمةٌ إيّاها استخدام العقل للقوى العقلية بأسرها» [الجرجاني، كتاب التعريفات، ص 112].

فالمحصّل: أنّ قوّة الوهم في هذا البحث هي بمعنى المبدأ الذي يمكن النفس من الانفعال عن عالم المحسوسات، فيرتسم فيها معنّى جزئيّ متعلّق بصورة محسوسة أو متخيّلة، كحبّ الأمّ أو عداوة الذئب.

قوة الوهم ومدركاتها

قوة الوهم هي قوة إدراك جسمانية وظيفتها إدراك معانٍ متعلقة بالأشياء المحسوسة لا يدركها نفس الحس، قال بهمنيار: «وها هنا معانٍ لا يدركها الحس كالمعنى الذي ينفر الشاة عن الذئب، بل كالإنسانية والشكلية والعددية، لا مجردة بل مأخوذة مع شخص محسوس منتشر، ولا محالة أن النفس تدركها بواسطة قوة بدنية، والقوة التي بها تدركها تسمى وهماً» [بهمنيار، التحصيل، ص 782].

وهي مشتركة بين الحيوان والإنسان، قال الشيخ الرئيس: «قوة الوهم، وهي التي تدرك في المحسوسات معاني غير محسوسة، والدليل على أن في الحيوان مثل هذه القوة أن الشاة إذا رأت الذئب خافت وهربت، فقد أدركت لا محالة صورته وشخصه وأدركت عداوته ومضادته، وإذا رأت السخلة التي ولدتها حنت، فقد رأت إذن شخصها وأدركت ملاءمتها، وكذلك الحيوان يميز أليفه والمحسن إليه ويقصد متابعته، ويدرك مضادة المسيء إليه من الناس فيهرب منه ويقصده بالشر، ومحال أن يدرك الحس ما ليس بمحسوس أو الخيال. فبقي أن في الحيوان قوة مدركة لهذه المعاني غير المحسوسة الموجودة في المحسوسات، وتسمى هذه القوة الوهم» [ابن سينا، المبدأ والمعاد، ص 93].

وأما مرتبة الإدراك الوهمي، هي عبارة عن إدراك المعنى المجرد لا تمام التجرد، بل مخلوطاً بالعوارض المادية المحسوسة كاللون والشكل والرائحة، فإن قوة الوهم تتعدى على الخيال في التجريد؛ لأنها قوة تدرك من المحسوس ما لا يناله الحس، فإن من يرى الورد يدرك بحسه شكلها ولونها ورائحتها، ويدرك أيضاً شيئاً آخر وهو جمال هذه الورد، وهكذا إدراك معنى العدو أو الضار من صورة الذئب، فإن الحس لا يدرك إلا العوارض المحسوسة؛ وأما أن هذا جميل أو ضار أو عدو ومنفور عنه فالذي يدركه هو قوة الوهم، وهي وإن استثبتت وحفظت المعنى غير المحسوس بعد غياب المحسوس، لكنها لا

تجرّده تجرّيداً تامّاً، بل تحفظه مع ما تعلّق به من صورةٍ خياليّةٍ، فكان الوهم لا يدرك معنى صرفاً بل مخلوطاً.

فالوهم قوّةٌ تدرك من المحسوس ما لا يحسّ؛ مثل القوّة التي في الشاة إذا أشبحت صورة الذئب في حاسة الشاة... والوهم لا يدرك معنًى صرفاً بل خلطاً، ولكن يستثبته بعد زوال المحسوس... بزوائد وغواشٍ من كمّ وكيف وأين ووضع. [ظ: آل ياسين، الفارابي في حدوده ورسومه، ص 650]

القيمة المعرفيّة لمدركات الوهم

لا شك أنّ الوهم يساعد النفس على إدراك المعاني المجرّدة المتعلّقة بالأمر المادّيّة المحسوسة، كحبّ الأمّ والحنين إليها، والضارّ المخوف المتعلّق بالذئب، أو الجمال المتعلّق بالوردة وما شابه ذلك، ويمكن أن تكون مثل هذه الإدراكات الجزئيّة مبدأً لإدراك معانيها الكلّيّة، حيث تجرّدها القوّة العاقلة ممّا يعلّق بها من عوالم المادّيّات، فتنتزع معنى الحبّ والحنين والضارّ والمخوف وما شابه.

كذلك تساعد قوّة الوهم القوّة العاقلة في الحكم في الأمور المادّيّة المحسوسة، والعقل يوافق على حكمها ويؤيّد، كالحكم بضرورة أن يشغل الجسم مكاناً وحيّزاً من الفراغ، أو استحالة أن يشغل جسمان مكاناً واحداً في آنٍ واحدٍ، أو ضرورة أن يكون لكلّ جسمٍ زمانٌ يحدّد عمود تقادم ذلك الجسم.

ولكن لو أراد العقل الحكم في الأمور المجرّدة ليثبت لها ما يليق بها، أو ينفي عنها لوازم الأمور المادّيّة، فإنّ الوهم يعارض العقل أشدّ معارضةً، بل ويثبت لتلك الأمور المعقولة الأحكام التي ألفتها للأمور المادّيّة المحسوسة؛ وذلك لأنّ الوهم تابعٌ للحسّ في إدراكاته كما تبين ممّا سبق، إذ إنّ يدرك

معاني في الأمور المحسوسة أو المتخيّلة، فكان وبسبب الخلط في مدركاته، يؤثّر على العقول غير المدرّبة على إدراك المعاني المجردة تجريدًا تامًّا، فتثبت بعض أحكام المحسوسات للمعاني الصرفة، على وفق ما عهده الوهم في المحسوسات، كحكم العقول الواقعة تحت تأثير الوهم بكون كلّ موجود لا بدّ أن يكون في مكانٍ أو في جهةٍ أو في زمانٍ؛ وذلك تبعًا لما اعتاده الوهم في كلّ المحسوسات التي صادفها أنّها كانت كذلك، وهي أحكامٌ يكذبها العقل الصريح لمخالفتها لما قام عليه البرهان الجامع للشرائط عنده، ومثل هذه الأحكام هي المسماة بالوهميّات الصرفة.

قال الرازي: «الوهميّات: وهي قضايا كاذبةٌ يحكم بها الوهم في أمورٍ غير محسوسةٍ، وإتّما قيّد بالأمر غير المحسوسة؛ لأنّ حكم الوهم في المحسوسات ليس بكاذبٍ، كما إذا حكم بحسن الحسنة وقبح الشوّهاء؛ وذلك لأنّ الوهم قوّةٌ جسمانيّةٌ للإنسان تدرك بها الجزئيّات المنتزعة من المحسوسات، فهي تابعة للحسّ، فإذا حكم على المحسوسات كان حكمًا صحيحًا، وإن حكم على غير المحسوسات بأحكامها كانت كاذبةً، كالحكم بأنّ كلّ موجودٍ مشارٌ إليه، وأنّ وراء العالم فضاءً لا يتناهى» [القطب الرازي، تحرير القواعد المنطقيّة في شرح الرسالة الشمسيّة، ص 464 و465].

ومثل هذه الأحكام لها خصائص لا بدّ من الالتفات إليها والتنبّه لها، خصوصًا لمن يريد أن يبحث في عالم التجرد والإلهيّات، ومن أهمّها:

أولًا: إنّ هذا الضرب من الأحكام له تأثيرٌ قويٌّ في النفس، فتكاد أن تشابه الأحكام الأوّليّة البدهيّة؛ وذلك لتناظرهما في كون كلّ منهما بحسب الطبع الذي فطر عليه الإنسان، فإنّه فطر على إدراك الأشياء بحسب طبعه بتوسّط الحواسّ، وبتبّعها الوهم، وكذلك حكم النفس في الأوّليّات، فإنّ الحاكم فيها

هو قوّة العقل في طوره الفطريّ، ومرتبته البسيطة المشتركة بين كلّ الناس؛ ولهذا لا يعارض الوهم أحكام العقل الأوّليّة الفطريّة. [ظ: الطوسي، شرح الإشارات والتنبيهات، ج 1، ص 222]

الثاني: أنّ الوهميّات تكاد أن تكون مشهورةً لولا معارضة الديانات الحقيقيّة والعلوم الحكميّة لها، ولا يكاد غير المتأدّب بأحكامها أن يقاوم تأثير الوهم عليه؛ لشدة استيلائه وهيمنته عليه. [ظ: المصدر السابق]

التعارض بين المدركات الوهميّة والعقليّة وسببه

إنّ عمليّة التحليل والحكم بإثبات شيءٍ لشيءٍ على نحو الضرورة أو نفيه عنه على نحو الضرورة أيضًا، أو إمكان كلّ من الشبوت والنفي؛ إنّما هو فعل القوّة العاقلة في الإنسان، ولكن ما يجب الالتفات إليه أنّ ذلك لا يتمّ دائماً على أساس مدركات العقل الصرفة، بل في كثيرٍ من الأمور تحتاج القوّة العاقلة إلى أن تستعين بغيرها كالحوّس والخيال والوهم لإثبات الحكم أو نفيه؛ ولأجل ذلك قد يحصل التداخل في معطيات هذه القوى في كثيرٍ من الأحكام التي تريد أن تمارسها القوّة العاقلة في موضوعاتٍ شتّى، وخاصّة الموضوعات ذات الطبيعة المجردة التي لا تكون إلّا معقولةً صرفاً.

ولأجل أن يضبط الإنسان تفكيره ويضمن صحّة استدلالاته، فلا بدّ عليه أن يحفظ مراتب تلك الموضوعات وأحكامها، وأن يعرف ما له دخلٌ في اقتناص حقائقها وأحكامها من قواه الإدراكيّة؛ ليكون قادراً على فكّ التداخل الذي يحصل بين معطيات تلك القوى الإدراكيّة، فيثبت الأحكام للموضوعات أو ينفيها عنها على أساس ما لتلك الموضوعات من خصائص ذاتيّة وأحوالٍ واقعيّة.

والعقل هنا مثلاً عندما ينتقل من عالم المحسوسات الماديّة على أساس قواعد فطريّة أوليّة إلى إثبات مبدأ لهذا العالم المحسوس، تكون طبيعته خلاف طبيعة هذا العالم، فإن العقل يحكم بذلك وينفي عنه لوازم هذا العالم من الجسميّة ولوازمها، كقبول الإشارة الحسيّة والجهة والكون في زمانٍ ومكانٍ، وقبوله للحركة والصعود والنزول وما شابه ذلك، ولكنّ الوهم يعارض ذلك ولا يقبله أبداً؛ لأنّه على خلاف ما اعتاده، فهو يحكم بأنّ كلّ موجودٍ محسوسٍ، ويسلم أنّ للمحسوسات مبادئ، وأنّ مبادئ المحسوسات قبل المحسوسات وما يكون قبل المحسوسات لا يكون محسوساً، ولكنّه إذا وصل إلى النتيجة امتنع عن قبولها؛ لكون الوهم تابِعاً للحسّ في مدركاته، فهو لا يدرك إلّا المحسوس، وإن أدرك غير المحسوس فلا يدركه إلّا على نحو المحسوس، فيحكم عليه بأحكام المحسوسات فيغلط في حكمه، فهو لا يدرك موجوداً إلّا وهو في زمانٍ ومكانٍ ومتحرّكٍ وغير ذلك.

قال ابن سينا: «من المعلوم أنّ المحسوسات إذا كان لها مبادئ وأصولٌ كانت تلك قبل المحسوسات ولم تكن محسوسةً، ولم يكن وجودها على نحو وجود المحسوسات، فلم يكن أن يتمثّل ذلك الوجود في الوهم؛ ولهذا فإنّ الوهم نفسه وأفعاله لا يتمثّل في الوهم؛ ولهذا لا يكون الوهم مساعداً للعقل في الأصول التي ينتج وجود تلك المبادئ فإذا تعدّيّا معاً إلى النتيجة نكص الوهم وامتنع عن قبول ما سلّم موجبة» [الطوسي، شرح الإشارات والتنبيهات، ج 1، ص 222].

الدور السلبيّ للوهم في بناء العقيدة

إنّ هذا النوع من القضايا لها تأثيرٌ سلبيٌّ كبيرٌ على ابتناء رؤية الإنسان العقديّة، وخصوصاً فيما يتعلّق بعالم الغيب والإلهيّات، فصحيحٌ أنّ الإنسان

يمكنه أن يدرك الموجودات المحسوسة بحواسّه، والمعاني المجردة المتعلقة بها بوهمه، وهو إدراكٌ طبيعيٌّ له، ولكنّه لو أدرك بعقله الفطريّ أنّ لها مبادئ قبلها، وأنها لا تكون محسوسةً، ولم يكن وجودها على نحو وجود المحسوسات، عجز الوهم عن إدراك وجودها تبعاً لعجز الحسّ عن ذلك؛ ولهذا لا يكون الوهم مساعداً للعقل في الوصول إلى تلك المبادئ وإثبات أحكامها، بل يعارضه أشدّ معارضةً، فإنّ العقل يؤلّف قياساتٍ من قضايا لا ينازعه الوهم في صحّتها؛ لكون الاعتقاد بها بحسب العقل الفطريّ البسيط، ولا في كون التأليف منتجاً، ولكن لو تعدّى العقل الصريح إلى النتيجة، عارضه الوهم أشدّ معارضةً وامتنع عن التسليم بالنتيجة رغم قبوله مقدّماتها لمخالفتها للحسّ.

قال ابن سينا: «وأما القضايا الوهميّة الصرفة، فهي قضايا كاذبةٌ إلّا أنّ الوهم الإنسانيّ، يقضي بها قضاءً شديد القوة؛ لأنّه ليس يقبل ضدها ومقابلها بسبب أنّ الوهم تابعٌ للحسّ فما لا يوافق المحسوس لا يقبله الوهم» [ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ص 34].

فمن تعرّض إلى مسألة الذات الإلهيّة المقدّسة وصفاتها، وحيث كانت هذه الموضوعات من سنخ المعقولات المحضة التي لا يتعلّق الحسّ وما يتبعه من الخيال والوهم بها بوجهٍ، فمن لم تكن قواه العاقلة مدربةً على قبول مثل هذه الموضوعات وإثباتها فزع إلى خياله ووهمه، فما أمكنه تخيّل أو توهمه أثبتته وإن كان في نفسه محالاً بحسب حكم العقل، كإثبات الجوارح كاليد والعين، أو إثبات الصعود والنزول والحركة، وإثبات الجهة وما شابه ذلك للباري سبحانه وتعالى، وما عجز خياله ووهمه عن إدراكه رفضه وحكم باستحالته، ككون الباري ليس في زمانٍ أو مكانٍ بل هو خارج الزمان والمكان، وأنّ جميع الموجودات من أوّلها إلى آخرها مستويّة النسبة إليه، ليس فيها متقدّم ولا متأخّر عنده، فلا بدّ من تأويل النصوص الدينيّة التي تذكر مثل هذه الأمور

وتثبتها لله سبحانه وتعالى، وحملها على ما يتناسب مع تقدس شأنه الذي تثبته بديهته العقل، ونصت عليه محكمات النصوص الشرعية.

ولهذا حذر حملة الدين الإلهي القويم من تأثير الخيال والوهم عند الإنسان في معرفة الذات المقدسة وصفاتها وأفعالها، فعن الإمام الباقر عليه السلام أنه قال: «كلما ميّزتموه بأوهامكم في أدق معانيه مخلوق مصنوع مثلكم، مردود إليكم، ولعل النمل الصغار تتوهم أن الله - تعالى - زبانيتين، فإن ذلك كمالها، ويتوهم أن عدمها نقصان لمن لا يتصف بهما، ولهذا حال العقلاء فيما يصفون الله - تعالى - به» [المجلسي، بحار الأنوار، ج 66، ص 93].

وعن الإمام الرضا عليه السلام أنه قال: «ما توهمتم من شيء فتوهموا الله غيره» [الكليني، الكافي، ج 1، ص 101].

والأمثلة على الوقوع تحت تأثير الوهم في بحث الذات أو الصفات كثيرة جداً، ولأجل أن نخرج عن حالة التنظير المحض نذكر هنا مثلاً واحداً لذلك، وهو القول بنزول الله - تعالى - إلى السماء الدنيا، فهذا الشيخ ابن العثيمين وهو من كبار علماء السلفية المعاصرين عندما سئل عن حديث أبي هريرة الذي نسبته إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «يتنزل ربنا - تبارك وتعالى - كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر فيقول: من يدعوني فأستجيب له، من يسألني فأعطيه، من يستغفرني فأغفر له؟!» [البخاري، صحيح البخاري، ج 7، ص 149].

قال في الجواب: «هذا الحديث حديث عظيم ذكر بعض أهل العلم أنه بلغ حد التواتر عن النبي، ولا شك أنه حديث مستفيض مشهور، وقد شرحه شيخ الإسلام ابن تيمية بكتاب مستقل؛ لما فيه من الفوائد العظيمة، ففيه ثبوت النزول لله - سبحانه وتعالى - لقوله: "يتنزل ربنا"، والنزول من صفات الله

الفعليّة؛ لأنّه فعلٌ، وهذا النزول نزول الله نفسه حقيقةً؛ لأنّ الرسول إضافة إلى الله، ونحن نعلم أنّ الرسول أعلم الناس بالله، ونعلم كذلك أنّ الرسول أفصح الخلق، ونعلم كذلك أنّه أصدق الخلق فيما يخبر به، فليس في كلامه شيءٌ من الكذب، ولا يمكن أن يتقول على الله - تعالى - شيئاً لا في أسمائه، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، ولا في أحكامه، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾. ونعلم كذلك أنّ رسول الله ﷺ أنصح الخلق، وأنه ﷺ لا يساويه أحدٌ من الخلق في النصيحة للخلق، ونعلم كذلك أنّه ﷺ لا يريد من العباد إلا أن يهتدوا، وهذا من تمام نصحه أنّه لا يريد منهم أن يضلّوا، فهو ﷺ أعلم الخلق بالله، وأنصح الخلق للخلق، وأفصح الخلق فيما ينطق به، وكذلك لا يريد إلا الهداية للخلق، فإذا قال: "ينزل ربنا" فإنّ أيّ إنسانٍ يقول: خلاف ظاهر هذا اللفظ قد اتهم النبيّ ﷺ بما أنّه غير عالمٍ، فمثلاً إذا قال: المراد ينزل أمره. نقول: أنت أعلم بالله من رسول الله ﷺ فالرسول يقول: "ينزل ربنا" وأنت تقول: ينزل أمره أأنت أعلم أم رسول الله؟! أو أنّه اتهمه بأنّه لا يريد النصح للخلق حيث عمى عليهم فخاطبهم بما يريد خلافه، ولا شك أنّ الإنسان الذي يخاطب الناس بما يريد خلافه غير ناصحٍ لهم؛ أو نقول: أنت الآن اتهمت الرسول ﷺ بأنّه غير فصيح، بل هو عيٌّ يريد شيئاً ولكن لا ينطق به، يريد ينزل أمر ربنا ولكن يقول: ينزل ربنا؛ لأنّه لا يفرّق بين هذا وهذا، فكلامك هذا لا يخلو من وصمة الرسول ﷺ فعليك أن تتقي الله، وأن تؤمن بما قال الرسول ﷺ من أنّ الله - تعالى - نفسه ينزل حقيقةً [العثيمين، مجموع فتاوى ورسائل العثيمين، ج1، ص 203 و204].

هذا وقد أشار الهداة الميامين من آل محمد ﷺ إلى هذه الشبهة والوهم، فعن يعقوب بن جعفر الجعفريّ، عن أبي إبراهيم ﷺ قال: «ذكر عنده قومٌ

يزعمون أنّ الله - تبارك وتعالى - ينزل إلى السماء الدنيا، فقال: إنّ الله لا ينزل ولا يحتاج إلى أن ينزل، إنّما منظره في القرب والبعد سواء، لم يبعد منه قريب، ولم يقرب منه بعيد، ولم يحتاج إلى شيء، بل يحتاج إليه وهو ذو الطول لا إله إلا هو العزيز الحكيم، أمّا قول الواصفين: إنّّه ينزل - تبارك وتعالى - فإنّما يقول ذلك من ينسبه إلى نقص أو زيادة، وكلّ متحرّك محتاج إلى من يحركه أو يتحرّك به، فمن ظنّ بالله الظنون هلك، فاحذروا في صفاته من أن تقفوا له على حدّ تحدّونه بنقص أو زيادة، أو تحريك أو تحرّك، أو زوال أو استئزال، أو نهوض أو قعود؛ فإنّ الله جلّ وعزّ عن صفة الواصفين ونعت الناعتين وتوهم المتوهمين، وتوكل على العزيز الرحيم الذي يراك حين تقوم، وتقبلبك في الساجدين» [الكليني، الكافي، ج 1، ص 125].

فلسفة الصفات السلبية في مقابل مثبتات الوهم

يذكر في البحوث العقديّة الكلاميّة أو الفلسفيّة مصطلح الصفات السلبية للباري سبحانه وتعالى، ويقصدون بها الصفات التي تكون مسلوبةً عن الذات المقدّسة وسبب كونها مسلوبة أنّها تعبّر عن نقص لا يتناسب مع كمال الذات المطلق، ولكنّ هذا النقص قد يتوهم الإنسان اتّصاف الذات به تعالت وتقدّست، قال السيّد الكلبيكاني: «إنّ التجسّم من الصفات السلبية، وهي صفاتٌ يجب الاعتقاد بنزاهة ساحة قدس الله - تعالى - وبرأته عنها» [الكلبيكاني، نتائج الأفكار، ص 212].

خصوصاً بالنسبة لتلك الصفات التي تعبّر عن صفة كمالٍ بالنسبة إلى عالم المادّة والجسمانيّات، كالحركة؛ فإنّها تعتبر صفة كمالٍ بالنسبة للجسم؛ إذ إنّ الجسم المتحرّك كالحيوّن أفضل وأكمل من الجسم الساكن كالحجر والجمادات، فالحركة تساعد على إنجاز الأفعال والكمالات، وواضح بالوجدان أنّ الذي يمشي على رجليه أكمل من الشخص المُقعد.

فقد يُتوهم ثبوت مثل هذه الصفة لذات الباري سبحانه وتعالى، والحال أنّ هذا وهمٌ محضٌ؛ لأنّ ذات الباري من سَنخ المجرّدات الثابتة الّتي لا تحتاج إلى الحركة أبداً، بل إنّهُ ﴿إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [سورة آل عمران: الآية 47]، نعم الحركة كمالٌ بالنسبة للنشأة المادّيّة الجسميّة، ولكنّها تعدّ نقصاً بالنسبة للنشأة المجرّدة الثابتة.

قال صدر المتألّهين: «اعلم أنّ الصفات إمّا سلبيةٌ وإمّا ثبوتيةٌ، وقد عبّر القرآن عن هاتين بقوله: ﴿تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [سورة الرحمن: الآية 78]، فصفة الجلال ما جلّت ذاته عن مشابهة الغير، وصفة الإكرام ما كرمّت ذاته بها وتجلّت، فالأولى سلوب عن النقائص، وجميعها يرجع في حقّه - تعالى - إلى سلب واحدٍ هو سلب الإمكان عنه تعالى» [صدر المتألّهين، مفاتيح الغيب، ص 253].

وقال الشيخ سبّحاني في توضيحها: «إنّ صفاته - سبحانه - تنقسم إلى قسمين: ثبوتيةٌ وسلبيةٌ، أو جماليّةٌ وجلاليّةٌ. فإذا كانت الصفة مثبتةً لجمال في الموصوف ومشيرةً إلى واقعيّةٍ في ذاته سمّيت (ثبوتيةً ذاتيّةً) أو (جماليّةً)، وإذا كانت الصفة هادفةً إلى نفي نقصٍ وحاجةٍ عنه - سبحانه - سمّيت (سلبيةً) أو (جلاليّةً). فالعلم والقدرة والحياة من الصفات الثبوتية المشيرة إلى وجود كمالٍ وواقعيّةٍ في الذات الإلهيّة. ولكنّ نفي الجسمانيّة والتحيّز والحركة والتغيّر من الصفات السلبية الهادفة إلى سلب ما هو نقصٌ عن ساحتها سبحانه.

إنّ علماء العقائد حصروا الصفات الجماليّة في ثمانية، وهي: العلم، القدرة، الحياة، السمع، البصر، الإرادة، التكلّم، والغنى، كما حصروا الصفات السلبية في سبعٍ وهي أنّه - تعالى - ليس بجسمٍ ولا جوهرٍ ولا عرضٍ، وأنّه غير مرئيٍّ ولا متحيّزٍ ولا حالٌ في غيره ولا يتحدّ بشيءٍ.

غير أنّ النظر الدقيق يقتضي عدم حصر الصفات في عددٍ معيّن، فإنّ الحقّ أن يقال إنّ الملاك في الصفات الجماليّة والجلاليّة هو أنّ كلّ وصفٍ يعدّ كمّالاً، فالله متّصفٌ به، وكلّ أمرٍ يعتبر نقصاً وعجزاً فهو منزّهٌ عنه، وليس علينا أن نحصر الكماليّة والجلاليّة في عددٍ معيّنٍ [سبحاني، الإلهيات، ص 82 - 83].

نتائج البحث

بعد أن تمّ البحث فلا بدّ من الخروج بنتائج منه تنفعنا في أبحاثنا وتأملاتنا العقديّة، وهي:

1. أنّ الله - تعالى - قد زوّد النفس الإنسانيّة بمجموعةٍ من القوى الإدراكيّة، تنفع في التعامل مع مدركاتٍ شتّى، ولكلّ واحدةٍ نوعٌ من المدركات تخصّها، فمثلاً العين تدرك المبصرات كالألوان والأشكال ولا تدرك الملموسات مثلاً، فمن استعملها ليحكم مثلاً بكون الجسم ذا اللون الأحمر حارّاً، فقد يقع في الغلط؛ لأنّه قد استعمل الآلة غير الصحيحة؛ إذ ليس كلّ جسمٍ أحمر حارّاً.

2. من تلك القوى هي قوّة الوهم، وهي تنفع الإنسان وتساعد في إدراك المعنى المجرد الجزئيّ الذي يتعلّق بالأشياء المحسوسة، كحبّ الأمّ والحنين إليها، وعداوة الذئب وكونه ضارّاً، وكذلك بالنسبة إلى الأحكام التي تتعلّق بالأجسام المحسوسة، ككون كلّ جسمٍ يشغل حيّزاً من الفضاء وهو المكان الخاصّ به، وكون اجتماع جسمين في مكانٍ واحدٍ في آنٍ واحدٍ محالاً، ولكن لو تعدّى الإنسان واستعملها في الحكم على غير المحسوسات، فسيقع في الغلط لا محالة.

3. أنّ الأحكام التي تتمّ بمساعدة قوّة الوهم تكون تتبع الحسّ والخيال؛ ولذلك تكون شديدة التأثير على النفس بحيث تصدّق بها بقوّة، ولا تقبل ما يناقضها؛ ولهذا عدّها المنطقة من صنف القضايا المسلّمة.

4. أنّ الوقوع تحت تأثير قوّة الوهم عند البحث في الإلهيّات وخصوصاً الذات المقدّسة وصفاتها يوقع الإنسان في الغلط، ونسبة أمورٍ إلى الذات المقدّسة أو وصفها بصافٍ لا تتناسب مع شأنها تتعالى وتتقدّس عنها، فلا بدّ من الحذر الشديد عند التعرّض لذلك، وكلّ ما يرد من ذلك في النصوص الدينيّة الشريفة كيد الله وعين الله وما شابه يجب حمله على المعنى المجازي بما يتناسب مع تقدّس الذات الإلهيّة، والقرينة على ذلك تكون الأحكام العقليّة القطعيّة بعدم إمكان اتّصاف الذات بذلك، أو النصوص المحكّمة التي نفت ذلك عنه - تعالى وتقدّس - كقوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [سورة الشورى: الآية 11].

5. لا بدّ من التضرّع في العلوم والاستدلالات العقليّة المحضة قبل الدخول في أبحاث الإلهيّات؛ لأنّ موضوعاتها من سنخ المجرّدات التي لا تقع تحت إدراك الحسّ، ولا ما يتبع الحسّ كالخيال والوهم، ومن لا يستطع التخصّص في ذلك، فعليه أن لا يدخل التحقيق في تلك الأبحاث أو يتصدّى للإعطاء الرأي فيها؛ لأنّه سيكون في مضنّة الوقوع تحت أحكام الوهم والخيال.

قائمة المصادر

القرآن الكريم.

1. ابن سينا، الحسين بن عبد الله، الإشارات والتنبيهات، دار البلاغة للنشر والتوزيع، قم المقدسة، الطبعة الأولى، سنة النشر: 1418 هـ.
2. ابن سينا، الحسين بن عبد الله، التعليقات، مكتبة الإعلام الإسلامي، بيروت، سنة: 1404 هـ.
3. ابن سينا، الحسين بن عبد الله، رسائل ابن سينا، منشورات بیدار - قم، سنة النشر: 1400 هـ.
4. ابن سينا، الحسين بن عبد الله، رسالة أحوال النفس، دار بيليون - باريس، سنة الطبع: 2007م.
5. ابن سينا، الحسين بن عبد الله، عيون الحكمة، دار القلم بيروت، الطبعة الثانية، سنة النشر: 1980م.
6. ابن سينا، الحسين بن عبد الله، المبدأ والمعاد، مؤسسة الدراسات الإسلامية، طهران، سنة النشر: 1404 هـ.
7. ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، نشر أدب الحوزة - قم - إيران، 1405 هـ.
8. البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، صحيح البخاري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1981م.
9. بهمنيار بن المرزبان، التحصيل، منشورات جامعة طهران، 1417 هـ.
10. الجرجاني، علي بن محمد، كتاب التعريفات، نشر ناصر خسرو - إيران، 1412 هـ.
11. الجوهري، إسماعيل بن حماد، تاج اللغة وصحاح العربية، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، 1987م.

12. صدر المتألهين، محمد بن إبراهيم، الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة، دار إحياء التراث - لبنان، 1981م.
13. الطوسي، محمد بن محمد بن الحسن، شرح الإشارات والتنبيهات، دار البلاغة للنشر والتوزيع، قم المقدسة، 1417 هـ.
14. العثيمين، محمد بن صالح بن محمد، مجموع فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن صالح العثيمين، جمعها ورتبها: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، الناشر: دار الوطن - دار الثريا، 1413 هـ.
15. القطب الرازي، محمد بن محمد، تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية، منشورات بيدار - قم المقدسة، 1426 هـ.
16. الكليني، محمد بن يعقوب بن إسحاق، الكافي، صححه وعلق عليه: علي أكبر الغفاري، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران، الطبعة الثالثة، 1388 ش .
17. الكلبيكاني، محمدرضا، نتائج الأفكار في نجاسة الكفار، بقلم: سماحة الحجة الشيخ علي كريمي جهري، نشر دار القرآن الكريم، قم المقدسة، 1413 هـ.
18. المجلسي، محمداقبر، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، مؤسسة الوفاء - بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، 1983م.
19. آل ياسين، الفارابي في حدوده ورسومه، معجم فلسفي، دار الكتب للنشر والتوزيع - لبنان، 1405 هـ.

دراسات

183

د. محمد ناصر

دور الأوليات العقلية في البناء العقدي

225

د. أيمن المصري

المعرفة بين الإطلاق والنسبية وأثرها
في العقيدة

267

السيد عبدالعزيز الصافي

الانحرافات العقدية...
قراءة في الأسباب وآليات العلاج

دور الأوليات العقلية في البناء العقدي

د. محمد ناصر

الخلاصة

تسعى هذه المقالة إلى بيان حقيقة الدور الذي تلعبه الأوليات العقلية في بناء العقيدة، وذلك من خلال الإضاءة على كيفية دخولها وانبساط حاكميتها في الممارسة الفكرية من الاعتراف بالجهل والشك والسؤال، مروراً بمحاولة تحصيل المعرفة وبناء العملية الاستدلالية، وصولاً إلى عملية الاستنتاج في أي مجال أو مضمون من مجالات المعرفة ومضامينها. وبالتالي تصل المقالة في النهاية إلى نتيجة مفادها أنه لا يمكن للعقيدة أن تكون عقيدة إلا في طول توافقها مع الأوليات العقلية عامة وخاصةً، ونتيجة للبناء النظري الذي ينشأ من خلال مراعاتها. وقد تطلب بيان هذا الأمر عرض المراتب الثلاث لإدراك الأوليات العقلية، وتلخيص المراحل الثلاث بخطواتها التي يتشكل منها معيار المعرفة البرهانية، وأخيراً كان لا بد من وضع نموذج تطبيقي لكيفية دخول الأوليات العقلية تأسيس جملة من الاعتقادات.

المقدمة

لطالما قيل إنَّ العقل البرهاني هو المصدر الرئيسي - بل الوحيد - في بناء الاعتقادات المتعلقة بالموجود الإلهي وصفاته وتديره التكويني والتشريعي، فجعله كثيرون أساساً لتحديد ما يُعتقد وما يُتوقَّف فيه. وفي المقابل لطالما وقع النزاع حول قدرة العقل على مثل هذه الاعتقادات، فبينما أعرض كثيرون عن اعتبارها علمية وموضوعية، فلم يعدّوا البحث عنها بحثاً علمياً، ورفضوا جميع الاعتقادات المتعلقة بها^(*)؛ استعاض آخرون عن العقل - كلياً أو جزئياً - بالمنقولات والمرويات المسندة إلى الرسل وأئمة الأديان الإلهية، أو إلى ما يدّعى من إشراق وإفاضة مباشرة للمعرفة جرّاء الارتباط بالإله، ورفضوا تبعية العقيدة لتقييم العقل وتحكيمه، إلّا في حدود الأوليات أو ما يسمّونه بالفطريات^(**).

وغير خافٍ أنّ الرافضين لمطلق تأسيس عقلي للاعتقادات في الموضوع الإلهي، قد استندوا في ذلك إلى رفض امتلاك العقل لأحكام صادقة بنحو مطلق، فحتّى ما يسمى بالأوليات العقلية ليست معلومة الصدق في رأيهم إلّا في حدود المحسوس، ولا علم لنا - كما يدّعون - بشمولها لموضوعات كالإله وأفعاله التدبيرية والتشريعية [ديفيد هيوم، تحقيق في الذهن البشري؛ إيمانويل كانط، نقد العقل المحض]. وفي المقابل كان القابلون بالعقل بمحدود الأوليات رافضين لتحكيم العقل فيما عداها، ورفضهم هذا كان راجعاً إمّا إلى إنكار قدرة العقل على إرجاع المعرفة العقلية النظرية إلى المعرفة الأولية وعدم الثقة

(*) كما هو معلوم عن أتباع هيوم وكانط والوضعيين عمومًا.

(**) كما هو معلوم عن الأشاعرة وأهل الحديث والأخباريين.

بمحاولات الإرجاع التي قام بها غيرهم، كما يظهر عند بعضهم [الاسترابادي، الفوائد المدنية؛ التفتازاني، شرح المقاصد]، وإمّا إلى رفض عموم صدق الأوليات العقلية لكل الموضوعات والموجودات كما يظهر عن آخرين. [القيصري في مقدّمته لشرح الفصوص؛ القونوي في رسائله الموجهة للمحقّق الطوسي]

وقد تكرّرت الإشارة عبر القرون من قبل مؤسّسي المنهج العقلي البرهاني تأسيساً تعليمياً [أرسطو، كتاب التحليلات الثانية؛ الفارابي، صناعة البرهان]، إلّا أنّ الدراية بمنهج العقل البرهاني كفيلاً في حلّ هذه النزاعات؛ فليست كلّ ممارسة عقلية هي ممارسةٌ تضمن صواب نتائجها، بل إنّ للعقل خمسة أنواع من الممارسات، لكلّ منها غرضٌ خاصٌّ؛ وحدها الممارسة البرهانية من بينها تتكفّل ببيان ضوابط عمل العقل بالنحو المؤمّن لحصول المعرفة الصائبة حيث توقّرت المبادئ، وعدمها حيث لم تتوقّر. وقد تفرّع على ذلك الإشارة إلى أنّه بعد أن كانت غاية العقل في مقام الممارسة البرهانية تحصيل المعرفة الصائبة، وكان قوام عملية الاعتقاد يتمثّل بالبناء على كون معرفتنا صائبةً، كان من الطبيعي والضروري في آنٍ، أن يكون موقف العقل البرهاني من كلّ الاعتقادات هو ضرورة استنادها في نشوئها وطبيعتها مضمونها، إلى معايير الممارسة العقلية البرهانية.

ولمّا كانت المعايير البرهانية مؤسّسةً طبق أوليات العقل^(*)، فهي ليست إلّا عرضٌ لأوليات العقل العامة وما يتبعها من أولياتٍ خاصّةٍ بمقام المعرفة والإدراك، ومحدّدةٌ من جهة علاقتها بتحصيل غاية محدّدة هي المعرفة العلمية؛
(*) لقد حاولت بيان هذه النقطة بالتحديد والتركيز عليها واستقصاءها في كتابي (نهج العقل) في الباب الأول منه.

بل ولما كان دور أوليات العقل غير منحصِر بتحديد معايير الممارسة العقلية البرهانية أو غيرها من الأنحاء الخمسة، فهي تدخل مع التجريبيات - المتقومة هي الأخرى بها - في تحديد مضمون ما تتم عليه الممارسة العقلية البرهانية، بحيث تنحصر مضامين المعارف الحاصلة بالنحو الصحيح، والملازمة للصدق، بكونها مؤلفة من أوليات وتجريبيات مباشرة أو من أخرى مؤلفة منها، وما عدا ذلك يبقى في دائرة المتوقف فيه، طالما أنه ليس مخالفًا لهما أو لما نتج عن التاليفات الحاصلة منهما؛ كانت النتيجة لكل ذلك، وبنحو بين بنفسه، أن الأوليات العقلية - عامة وخاصة - هي العماد الأساس في دعوى قدرة العقل وحاكميته على مقام الاعتقاد^(*)، وهذا ما يجعل قيمة البناء النظري للعقل البرهاني تابعة لقيمة أولياته، ولا يمكن الفصل بينهما.

ولأجل الإضاءة أكثر على هذه النقطة بالتحديد، وبالنحو المناسب لهذه العجالة، سوف أعمد إلى بيان مختصر لمعنى دوران الاعتقادات النظرية مدار الأوليات العقلية، سواء في معايير حصولها، أو في طبيعة مضامينها، وهذا ما يستدعي بطبيعة الحال تقديم مجموعة من المبادئ تتعلق بكل من الأوليات العقلية والاعتقاد، والبناء النظري، فإذا ما تمت المبادئ تمهّدت الطريق لمعاينة الفكرة بوضوح، ورؤية بعض الاعتراضات وهي متفككة من نفسها، بعد أن كانت ناشئة إما عن خلل في التصور أو فساد في المنشأ التلقائي للتصديق والحكم.

(*) ليس المقصود إخراج مقام العمل عن التبعية للعقل البرهاني، ولكن هذه مسألة أخرى تعرضت إلى أسسها في (القانون العقلي للسلوك)، وكذا في (نقد الاتجاهات الأخلاقية)، وكلاهما طبع مكتبة ومضات.

مبادئ البحث

➤ الأوليات العقلية

➤ الاعتقاد

➤ البناء النظري

1. الأوليات العقلية

وفيما يلي بيان طبيعتها، وأنواعها ومراتب إدراكها، ومناطق واقعيتها وعمومها، وبعض ما يتعلق بها مما له دخل في الغرض.

أ. طبيعة الأوليات العقلية

الأوليات العقلية عبارة عن القواعد التي يتصور العقل أطرافها بنحو بين بنفسه، ويحكم ببعضها على بعض بنحو أولي، أي دون الحاجة إلى توسيط معرفة سابقة. ولهذا ما يعني أن منشأ الحكم بها ليس في أمر آخر غير محمولها وموضوعها، فيكون هذا الغير حدًا أوسط يربط بينهما، فتقلب الأوليات إلى ثانويات والمستقل عن غيره إلى مفتقر إليه؛ بل إن حكم العقل على موضوعها ينشأ من كون نفس تصور موضوعها بالتجريد أو بالنسبة، وبنحو بين متضمنًا لمحمولها في الموجبات، أو مقابله في السوالب، أو تصور محمولها بالتجريد أو بالنسبة، وبنحو بين متضمنًا لموضوعها في الموجبات أو مقابله في السوالب؛ وذلك مثل الحكم بأن النقيضين لا يجتمعان، والموجود بغيره لا يوجد بنفسه، وما بالعرض يرجع إلى ما بالذات، وكل علاقة فهي إما بالعرض وإما بالذات، وما للذات بذاتها فهو لها ما دامت هي، وكل وصف ليس للذات بذاتها فهو ليس لها ما دامت هي فقط. والاثنان ضعف الواحد، والأربعة

نصف الثمانية، والخمسة ليست ضعف الثلاثة، والممتدّ قابلٌ للانقسام، وغير ذلك الكثير.

وبالجملة، فإنّ الأوليات العقلية هي الأحكام التي يقوم بها العقل على موضوعاتٍ دون أن يحتاج في حكمه إلى توسطٍ أيّ شيءٍ آخر غير ذات الموضوع والمحمول اللذين يكونان يبين بنفسيهما في التصرّ عند العقل، سواءً كان مصدر التصرّ الحسّ أو الوجدان الباطنيّ أو العقل الصرف في طول ملاحظته للوجدانيّات والمحسوسات، وسواءً كان التصرّ لهما بصرفهما أو بالنسبة إلى غيرهما. [الفارابي، المنطقيّات، المجلد الأوّل، صناعة البرهان، الفصل الأوّل؛ ابن سينا، الشفاء، المجلد الرابع في المنطق، صناعة البرهان، المقالة الأولى]

ب. أنواع الأوليات العقلية

بعد بيان طبيعة الأوليات العقلية أنتقل إلى بيان أنّها على نوعين: أولياتٍ عامّةٍ وأولياتٍ خاصّةٍ.

أمّا الأوليات العامة فهي التي تكون أطرافها عامّة لا تختصّ بوجودٍ دون موجود، بل تكون معقولاتٍ عن الموجودات بما هي موجوداتٌ؛ ولذلك كانت تعبّر عمّا يمكن تسميته بالعلاقات الوجودية الأولية بين الموجودات، مثل: النقيضان لا يجتمعان، والموجود إمّا بالقوّة وإمّا بالفعل، والذي بالفعل إمّا هو بالفعل دائماً، وإمّا هو صار بالفعل بعد أن لم يكن كذلك، والذي بالقوّة إمّا مُعدّ بذاته نحو أن يكون بالفعل فقط، أو نحو أن يكون بالفعل ولا يكون على حدّ سواءٍ، والذي بالقوّة وهو مُعدّ نحو أن يكون بالفعل فقط، إمّا أن يكون بحيث يعيقه عائقٌ من خارجٍ أو لا؛ وأنّ الموجود أيضاً إمّا بالذات وإمّا بالعرض، وما بالذات دائميٌّ أو أكثرّيٌّ، وما بالعرض هو الذي يقبل التدبير

فقط، وما بالذات لا يقبله، والاتفاق (وهو ما بالعرض غير المدبر) إما متساوٍ أو أقلّي؛ وما بالقوة يحتاج في فعليته إلى ما هو بالفعل؛ والوحدة مبدأ الكثرة، والكثرة لا توجد بدون الوحدة؛ وطبيعة الموجود بالعرض تحددها طبيعة أسبابه، وخصوصية الفعل مناسبة لخصوصية الفاعل، وخصوصية الانفعال مناسبة لخصوصية المنفعل؛ وغير ذلك الكثير. [راجع: أبو نصر الفارابي، كتاب الحروف، الباب الأول، في بيان معنى الذات والموجود والعرض]

أما الأوليات الخاصة فهي التي تكون أطرافها معقولات بينة عن موجودات خاصة، مثل الأربعة نصف الثمانية، والجسم قابل للانقسام، كل الإنسان يتحرك نحو ما يراه كملاً، الأفكار قد تصيب وقد تخطئ، والمشاعر قد تكون زائفة وقد تكون غير زائفة، كل حركة في متحرك وغير ذلك الكثير الكثير، والأعم من الأعم أعم، والمساوي للمساوي مساوٍ، فإن لكل موجود من الموجودات - بما فيها الفعل الإدراكي إذا ما أدرك - أوليات خاصة به تكون منطلقاً لمعرفة أمور أخرى عنه، ولكل علم من العلوم أوليات خاصة بموضوعه وغايته، تكون ضمن مبادئه؛ إذ إن مبادئ العلوم أعم من أن تكون من الأوليات أو التجريبيات أو المبرهنات في علوم أخرى.

وبالجملة تحكي الأوليات العامة عن علاقات الموجودات بما هي موجودات بمعزل عما به موجود كل منها، أي بمعزل عن خصائصها وأسبابها وطبائعها، أما الأوليات الخاصة، فإنها تعبر عن علاقات الموجودات الخاصة فيما بينها بما لها من خصائص وطبائع، أي من حيث وجودها وما به هي.

ج. مراتب الإدراك للأوليات العقلية

لما كانت الأوليات العقلية العامة معبرة عن علاقات وجودية لا تختص

بمضمونٍ دون آخر وطبيعيةٍ (ماهيةٍ / ذاتٍ) دون أخرى، فهذا يعني أنّها منطبقة الأحكام على الموجودات كلّها على حدٍّ سواءٍ دون فرق بين طبيعةٍ وطبيعةٍ، إلّا من الجهة التي يكون بعضها بحسب طبيعته موضوعاً لأحد متقابلاتها دون الآخر. بيد أنّ تلك الأوليات العقلية العامة - مع ذلك - لا ينحصر إدراكنا لها وتوجّهنا إليها بأن يكون الفعل، وبنحوٍ مباشرٍ من خلال ألفاظها الاسمية، بل إنّ إدراكنا لها على ثلاث مراتب:

الأولى: أن نلاحظها باستقلالٍ تامٍّ، أي كمعانٍ اسميةٍ على عمومها، ونحكي عنها من خلال القيام بالحكم الكليّ العام، فنحكم بأنّ كلّ موجودٍ إمّا أن يكون بالفعل وإمّا بالقوّة، وإمّا بالذات وإمّا بالعرض، والسبب الفاعل يمكن أن يوجد دون أن يوجد مسببه، والسبب الصوريّ يوجد مسببه بوجوده، وهكذا.

الثانية: أن نلاحظها باستقلالٍ إضافيٍّ، أي بإضافة أسمائها قيوداً في تصوّراتنا عن موجوداتٍ بخصوصها، فنحكم على تلك الموجودات بأحكامها، مثل الطعام إمّا يكفي لإطعامنا جميعاً أو لا يكفي، وانفعال الورقة بالاحتراق مصدره النار، كلّ متحرّكٍ لا بدّ له من محرّكٍ يفعل حركته، وإلّا كانت الحركة للمتحرّك بالعرض وبالذات معاً، والخشب مادّةً بالعرض لعمل الكرسيّ لأنّنا يمكن أن نعملها من مادّةٍ أخرى كالحديد، اللون الذي أرى به هذا الحجر ناشئٌ من تأثير الضوء الأزرق، وإلّا فإتّه في ضوء النهار يكون بلونٍ آخر.

الثالثة: أن نلاحظها فقط بالإضافة إلى المعقولات الماهوية، أي نلاحظها من خلال الهيئات التي تكتنف الموادّ، وبالحروف الرابطة بينها، بحيث تكون ملحوظةً آلياً ضمن تصوّراتنا عن الموجودات دون أيّ توجّهٍ استقلاليٍّ فعليٍّ نحوها، بل بالقوّة القريبة من الفعل فقط؛ فالنار تحرق الورقة والورقة تحترق بالنار، ندرك ذلك ونعقله دون أن نلتفت باستقلالٍ إلى الإحراق على

أنه فعلٌ من فاعلٍ وسببٌ مسببٌ في موضوعٍ ومادّةٍ، وإلى الاحتراق على أنّه انفعالٌ ومسبّبٌ في موضوعٍ أو مادّةٍ؛ ندرك أنّ الشمس تضيء الغرفة فنرى ما فيها ونشاهد الأشياء أمامنا؛ ندرك ذلك بكلّ وضوح دون أن نلتفت باستقلالٍ بالفعل إلى السببية والقابلية والتأثير العرضي وما شاكل ذلك من علاقاتٍ ومعانٍ دلّت عليها الهيئات والحروف ضمن تعقّل المعقولات الخاصة بالموجودات وتصورها. ومن هنا يظهر أنّ هذا النحو من الإدراك للعلاقات الوجودية هو أولها زماناً بالنسبة لنا؛ لأنّه أوّل الأنحاء التي نتأهّل لإدراكها، وما عداه يحتاج إلى توجّهٍ مباشرٍ وتمييزٍ فعليٍّ استقلاليٍّ، ولهذا ما لا يكون إلّا مع النمو التدريجيّ، وتبعاً لأغراضٍ تستجدّ في شؤون الحياة، وما عدا ذلك فإنّ الإدراك الضمنيّ الآليّ للعلاقات الوجودية التي تحكي عنها الأوليات العقلية هو الذي يتيح بداية عملية المعرفة والسلوك مع الموجودات الوجدانية والمحسوسة، ومن خلالها تتم ممارسة الحكم والفعل الوجدانيّ والحسيّ، أي من خلال تضمّن العلاقات الوجودية في تعقّل صور الوجدانيّات والمحسوسات، فإنّ كلّ حكمٍ حسيٍّ وكلّ موقفٍ عمليٍّ مهما كان بسيطاً فهو يتضمّن عدداً من العلاقات الوجودية المتلائمة مع خصوصياته، وذلك كالفعلية والقابلية والتركيب والبساطة والجزئية والكليّة والوحدة والكثرة والشرطيّة والممانعة والسببية والذاتية والعرضية، وتعيين أحد طرفي النقيض، وتعليق المركّب على أجزائه؛ ولكن دون أن يكون أيّ منها مدرّكاً بنحوٍ مستقلٍّ بالفعل عن الموادّ والخصوصيات التي نعين الموجودات من خلالها، أي دون أيّ ملاحظةٍ استقلاليةٍ فعليةٍ لها، إلّا ضمن الموادّ التي يكون لها هذا النحو من العلاقات الوجودية؛ بدءاً من عملية الحكم نفسها التي نقوم بها، والعمل نفسه الذي نمارسه؛ إذ إنّنا في كليهما نقوم تلقائياً بترجيح أحد طرفي النقيض، ونبني ضمناً بتلقائيةٍ على دوران الصدق بينهما؛ كما أنّ كلّاً من الحكم والعمل

قائمان على أساس العلاقة السببية، سواءً بين الحدث الإدراكي والحدث الإحساسي والمحسوس نفسه، أو بين الحدث الإرادي والحدث الحركي والتغير في الموجودات الأخرى التي يقع عليها ومعها وبها وفيها الفعل والعمل الذي نقوم به.

وبعد هذا التنوع، يبدو واضحاً أنّ هناك فرقاً بين عدم الالتفات الفعلي الاستقلالي الاسمي إلى الأوليات العقلية، وبين عدم الالتفات مطلقاً، فمن لا يلتفت مطلقاً إليها لا يحكم مطلقاً ولا يلتفت إلى عدم التفاته أصلاً، فأصل الالتفات يقوم على أساس ممارسة العلاقات الوجودية بين الموجودات أعني الالتفات الذي هو فعل، والمُلتَفَت إليه الذي تعلّق به الفعل، والمُلتَفَت الذي هو الفاعل؛ فالأوليات العقلية العامة محيطٌ بكلّ عمليّات الإدراك والسلوك، بل بكلّ الموجودات بغضّ النظر عن الخصوصيّات التي تكون لهذه الموجودات؛ لأنّها علاقات بين الموجودات والذوات بما هي موجوداتٌ وذواتٌ بمعزل عن الخصوصيّات، وإنّما توجب الخصوصيّات تخصّصها بنحوٍ من تلك العلاقات دون آخر، ولأجل ذلك كانت العلاقات الوجودية عبارة عن الأنحاء التي تكون عليها الموجودات في أنّها موجوداتٌ استناداً إلى ما لها من خصوصيّاتٍ؛ لأنّ كلّ موجودٍ إنّما هو موجودٌ بما له من خصوصيّاتٍ، سواءً كان بالفعل أو بالقوّة.

وبالجملة، فإنّ العلاقات الوجودية من قبيل الدوران بين القوّة والفعل، وبالذات وبالعرض، والتركيب والبساطة، وكون التغير من القوّة إلى الفعل ومن الفعل إلى القوّة، وكون ما بالعرض راجعاً إلى ما بالذات، وكون ما بالعرض إنّما يكون (هو) بغيره الذي هو السبب، وكون السبب على أنحاءٍ أربعةٍ، تتعدّد بها أنحاء العلاقة السببية بين الموجودات، وكون الموجود

المسبب (الموجود بالعرض) حاصل أسبابه التي بها (هو)، أعني الصورة والمادة والفاعل والغاية.

ثم أنواع العلاقة بين الأسباب فيما بينها، من كون الفاعل مغيرًا ومحركًا، والمادة متصورة بفعل الفاعل وتغييره، والغاية فعليةً بفعليّة الصورة، وكون الموجود فعليًا بفعليّة الصورة، والمادة مناسبة للصورة ودخيلة في تحديد طبيعتها، وكون الكثرة من الوحدة، ولا كثرة بلا وحدة، وكون الموجود يفعل وينفعل بحسب ما هو في ذاته، والموجود يكون في فعله بحسب ما هو دائميًا وأكثرًا، والتدبير يحصل على الموجودات بأن يحلّ بها ما تقبله ولا يكون لها بذاتها، والموجودات التي يحصل لها ما ليس لها بذاتها دون تدبير فهو يحصل بنحوٍ متساوٍ في موارد، وبنحوٍ أقلّي في أخرى... إلى ما هنالك من علاقات وجودية، كلّها إنّما نعبر عنها بالأوليات العقلية العامة، من جهة إدراكنا لها على عمومها؛ لأنّها منبسطة بنفس مضمونها وبذاتها على كلّ الموجودات، ومن هذه الموجودات عملية المعرفة نفسها، بل الجهل والشكّ بنفسهما، ليس بجنبتهما التكوينية فقط، بل أيضًا بجنبتهما المعرفية، كما سيأتي.

د. الأوليات العقلية المنطلق الأول حتى للشكّ وادّعاء الجهل والسؤال

ليست الأوليات العقلية أساسًا لمعرفة الموجودات فقط، أو مجرد تعبير عن النحو الذي تكون عليه الموجودات في أنّها موجودة، بل إنّ الشكّ الذي نمارسه والجهل الذي ندعيه وعملية التساؤل والطلب التي نقوم بها، جميعها تقوم على أساس الأوليات العقلية، ليس تكوينًا فقط وكموجودات، بل ومعرفيًا أيضًا وبحسب مسوّغ القيام بهما في مقام الممارسة الإدراكية، أي أنّ القيام بالشكّ وادّعاء الجهل والسؤال عن المجهول يتضمّن استعمال مجموعة من الأوليات

العقلية، ولست أقصد عدم الالتفات إليها مباشرةً بالفعل، بل ملتفت إليها بالفعل والمباشرة، ولولاها لما أمكن معرفياً القيام بالشكّ وادّعاء الجهل وممارسة السؤال، بل لا معنى لشيء اسمه شكّ أو جهل أو سؤال حينئذٍ.

ففي كلّ اعترافٍ بالجهل البسيط: بناءً على مغايرة الجهل للعلم، وتعيينٍ لأحد طرفي النقيض، وبناءً على أنّ هناك موجوداتٍ مغايرةً للذات المدركة، وإقراراً بتوقف إدراكها على توقّف مبادئ مفقودةً فعلاً، وإذا حصلت حصل.

وفي كلّ شكّ: بناءً على مغايرة الشكّ لليقين، وترديدٍ بين النقيضين، وبناءً على دوران الصدق بينهما، وعلى توقّف التخلّي عن الشكّ بترجيح أحدهما على امتلاك المعرفة المفقودة فعلاً، وإقراراً بأنّ الشكّ مسبّبٌ عن فقدانها.

وفي كلّ سؤالٍ وطلبٍ بناءً على مغايرة السؤال للإجابة، وأنّ سبب السؤال غير سبب الإجابة، وأنّ في الإجابة تعييناً لأحد طرفي النقيض، فإن كان سؤالاً عن السبب، فهو بناءً على أنّ بين الموجودات سببيةً، وإن كان سؤالاً عن الاتّصاف فهو بناءً على تردّد الصدق بين النقيضين، وإن كان سؤالاً عن الماهية فهو بناءً على أنّ للموجودات ذواتاً وماهياتٍ بها كانت هي.

وبالجملة، وبغضّ النظر عن أنّ نفس الجهل والشكّ والسؤال هي موجوداتٌ ويجري عليها حكم الأوليات، فإنّها وبجسب مضمونها المعرفي، متوقّفةٌ في تحقّق مضمونها على البناء التلقائيّ الطبيعيّ على جملةٍ من الأوليات العامة أو الخاصة بمقام المعرفة، وبدونها لا معنى للجهل والشكّ والسؤال.

واستناداً إلى هذا يظهر أنّ كلّ ما يقال عن أنّ البداية تكون من الشكّ ليس إلّا كلامٌ جدليّ مشهور لا محصل له في ميزان المعرفة البرهانية؛ لأنّ كلّ شكّ متقومٌ معرفياً - فضلاً عنه تكويناً - بأولياتٍ منها يأخذ معناه كما

أخذ إمكانه، بل إن هذه الدعوى نفسها تتقوم بجملة من الأوليات المستعملة معرفياً بشكلٍ طبيعيٍّ وتلقائيٍّ.

ولكن مع ذلك، ورغم كون الأوليات العقلية محيطةً بعملية المعرفة، وفي كل ملاحظة للموجودات، فما الذي يجعل تلك الأوليات العقلية صادقةً، وهل العجز عن الخروج عن حدودها يعني واقعيتها؟ لهذا ما سيأتي تالياً.

هـ . واقعية الأوليات العقلية

بيّن بنفسه أنّ أي محاولة للكلام حول سبب واقعية الأوليات العقلية، سواءً بالنفي أو بالإثبات أو بالشك، فهي تتم من خلال استعمالها تكويناً ومعرفياً [راجع: أرسطو، التحليلات الثانية، الكتاب الثاني، الفصل الأخير؛ الفارابي، المنطقيات، المجلد الأول، صناعة البرهان، الفصل الأول؛ أرسطو، ما بعد الطبيعة، أواخر مقالة الجيم]، فالرافض أو الشاك أو الذي يرى واقعيتها، كلّهم يعبرون عن مواقفهم تكويناً ومعرفياً من خلالها، وبالتالي قد يبدو من العبث طرح مثل هذا التساؤل، إلا من خلال التخيل للألفاظ والربط الخيالي الظاهري بينها، دون أي تعقّل للمعاني على حقيقتها. [أرسطو، ما بعد الطبيعة، أواخر مقالة الجيم]

إلا أنّ ما أريد بيانه زائداً على ذلك هو نقطة واحدة فقط، وهي أنّ هذا السؤال نفسه وبمعزلٍ عن الجواب، يفترض مسبقاً أنّه حتى تكون الأوليات العقلية ملازمة للصدق بنحو تامٍّ ومطلق، فلا بدّ أن تكون بذاتها صادقةً غير محدودة الصدق بأيّ شيءٍ آخر، وبالتالي غير متوقّفة على أيّ شيءٍ آخر. ولهذا بنفسه إقراراً بقاعدة "كونيّة"، وهو أنّ ما بالذات هو للذات ما دامت هي؛ وأنّه حتى يكون هناك صدقٌ ضروريّ، فلا بدّ من كون العلاقة بالذات، وغير متوقّفة على سببٍ خارجٍ عنها.

أضف إلى ذلك، أنّ ابتناء السؤال على مثل هذا الأمر يعدّ إلغاءً للسؤال من أساسه؛ لأنّ ما يكون بذاته صادقاً بلا توقّف له على أيّ شيء آخر، كيف يبحث عن سببٍ لصدقه؟! فالسؤال عن السبب يأتي بعد بيان أنّه بالعرض، والحال أنّ السؤال هنا يدور بين كون الأوليات صادقةً بالذات أو بالعرض، وهذا ما يستدعي أولاً أن ننظر في نفس الأوليات ونحوّل السؤال عن السبب إلى السؤال عن كيفية حصول الحكم بها، فإذا ما لوحظت كيفية حصوله علّم حينها ما إذا كان بالعرض أو بالذات، فإذا علّم أنّه بالذات ألغي طلب السبب وأصبح تقييد صدقها على موضوعها ملغياً. وحيث إنّ الحكم بالأوليات العقلية قائم على أساس تضمّن ما نحكم به في تصوّر ما نحكم عليه بالتجريد أو النسبة، تضمّنًا بالذات، لم تكن الأوليات العقلية العامة إلّا وصفاً لحال المعقولات التي نعقلها عن الموجودات بما هي موجودات، أي بمعزلٍ عن خصوصيّة موجودٍ وموجود.

وحيث إنّ مصحّح الحكم بأصل صدق الأوليات العقلية العامة في الموجودات المحسوسة والوجدانية الشعورية والإدراكية، ليس خصوصيات تلك الموجودات، بل كونها مجرد موجودات، فإنّ لهذا المصحح نفسه متضمّن في موضوعاتها مهما اختلفت خصوصيات وطبيعة الموجود؛ ومن هنا، فكما كان مدّعي الشكّ يقبل بشكّه استناداً إلى الأوليات كما يقبل بمعرفته الرياضية والهندسية استناداً إليها، دون أيّ دخالةٍ لخصوصيات أيّ منها؛ فكذلك الحال يفترض أن يقبل بها بالنسبة إلى أيّ موجودٍ دون أيّ فرق، إلّا إذا اقتصر على ملاحظة الألفاظ دون معناها، أي خلط بين التخيّل والتعقل وبين الحكم العقليّ والحكم الوهمي. [محمد ناصر، الإلحاد أسبابه ومفاتيح العلاج، الفصل الثالث، المفتاح الثالث في الفرق بين التعقل والتخيّل] وقد استقصيت الكلام في هذه التفرقة في سلسلة (كيف أعقل) التي ستُنشر الحلقة الأولى منها قريباً إن شاء الله.

وتفريعاً على كل ذلك، يُتنبّه إلى أنّ الأوليات العقلية العامة ليست إلا حكايةً عن الموجودات كما هي في موجوديتها؛ ولأجل ذلك كان الكلام عن الموجودات - مهما كانت طبيعتها - إنّما يتم تعقّله وممارسة الإدراك له من خلالها، فكما كانت العلاقات الوجودية عبارةً عن الهيكل الوجودي للموجودات، كانت الأوليات العقلية عبارةً عن الهيكل الإدراكي لممارسة المعرفة على الموجودات، وإلا لم يمكن أن يكون الإدراك إدراكاً لموجود، بل اختراعاً وتقوُّلاً على الواقع؛ ولأجل ذلك وجب بالضرورة أن تكون كلّ الأحكام الخاصة بالموجودات وفي أي علمٍ من العلوم راجعةً إلى الأوليات العقلية وملاحظة العلاقات الوجودية؛ حتى تكون صحيحةً وواقعيةً، وإلا كانت كاذبةً بالضرورة.

و. الفرق بين التوقف التكويني والتوقف المعرفي على الأوليات العقلية

هناك فرقٌ بين كون العلاقات الوجودية - أو قل الأوليات العقلية - أساساً لكلّ الموجودات بما فيها الأفعال الإدراكية، فتكون عملية المعرفة في وجودها وتكوّنها مستندةً إلى الأوليات العقلية، وبين كون الأوليات العقلية أساساً لعملية المعرفة بحسب مضمونها، حيث تسير عملية اختيار المبادئ والمنطلقات وعملية الربط بينها سير العلاقات الوجودية القائمة بين الموجودات التي يتم إدراكها.

وهذا الفرق يتمثل في أنّ الأول تكويني لا دخل للاختيار فيه، والثاني اختياريّ يؤمّه الإنسان نحو غاية؛ فالأول يسير على وفق الأوليات تكويناً، والثاني يحتاج إلى أن تكون عملية تحديد مضامين المنطلقات والمبادئ وعملية الربط بينها التي تحدث بالاختيار، على أن تكون كلّها وفقاً للعلاقات الوجودية للموجودات.

إذ من المعلوم للدارس أنّ عملية المعرفة وبغض النظر عن تفاصيل مضامينها وبغض النظر عن الصواب والخطأ، إمّا أن تكون حاصلةً بلا فكرٍ ولا نظراً [أبو نصر الفارابي، المنطقيات، التوطئة، الفصل الثالث]، وإمّا أن تكون حاصلةً بعد فكرٍ ونظرٍ، والفكر والنظر إنّما هو عمل العقل على ما عنده من المعلومات ليربط بينها وينتقل إلى ما لم يكن معلوماً بالفعل، وهذا يعني أنّ عمل العقل إنّما يتمّ أول ما يتمّ على ما سبق أنّه علمٌ بلا فكرٍ ولا نظراً مباشرةً. وبعيداً عن تفصيل عمل العقل وأفعاله التي ستأتي الإشارة إليها حين الكلام عن هيكلية البناء النظري، يكفي هنا أن نشير إلى أهم هذه الأفعال، وهو الحكم، أي الربط بين تصوّرين في الحكاية والمقولة عمّا يحكيان عنه، فسواء في الحكم البسيط أو المركّب أو الاستدلال نحن نقوم بالأحكام، وتكون سائر أفعال العقل خادمةً للوصول إلى مرحلة الحكم. بل إنّ المبادئ التي نستعملها وننتقل منها عبارةً عن الأحكام التي نجدها عندنا دون أن يكون وجودها عندنا مسبقاً بالفكر والنظر.

إلا أنّ كلّاً من حصول الأحكام بلا فكرٍ ولا نظراً، وعملية الربط بين التصوّرات بفكرٍ ونظرٍ، لا يحصلان بالفعل الاختياري المرتبط بالمضمون بالذات فقط، بل قد يحصلان قهراً من خلال أسبابٍ مرتبطةً بالعرض بالمضمون؛ وذلك مثل الحكم على وفق التلقينيات والمشهورات التي تمّ تعويد الإنسان وتكرارها عليه منذ الولادة، ومثل الحكم على وفق الانفعالات المستحوذة، وكالحكم على وفق حالات القدرة والعجز والاضطرار التكوينية في مقام التخيل، أو الحكم على وفق حالات التداعي والخطور التكويني للمعاني والألفاظ في الخيال، وحالات الحضور السريع للأشياء والأمثال بصفاتها، وكذا حالات الأُنس والاعتیاد على الاستحضار مطلقاً أو لمعانٍ محدّدة للألفاظ المشتركة حقيقةً أو استعمالاً؛ ففي هذه الحالات جميعاً توجد

أسبابٌ تكوينيةٌ لحدوث أحكامٍ بلا فكرٍ ولا نظريٍّ، أو بالفكر والنظر، دون أن تكون مضامينها محدّدةً طبقاً للموجودات بعلاقاتها الوجودية؛ لأنّ أسباب هذه المضامين لم تكن الموجودات التي تحكي عنها ولا الفعل الاختياريّ المرعي فيه حال الموجودات كما هي في نفسها بحسب علاقاتها الوجودية، بل أسبابٌ عرضيةٌ غير مرتبطةٍ بالذات بها.

ولأجل ذلك لم تكن هذه الأسباب مرتبطةً بالذات بالأحكام بما هي أحكامٌ، بل بنحو حصولها، أي في كون الحكم حاصلًا بتلقائيةٍ وسلاسةٍ، أو في كونه يحضر بسرعةٍ، أو في كونه راسخًا ومستحوذًا. أمّا المضمون فلا ارتباط بالذات بينه وبين هذه الأسباب التي سبّته؛ ولذلك لم تكن أحكامًا قائمةً بحسب مضمونها على طبق أوليات العقل، وإنّما فقط في نحو حدوثها تكويناً بمعزلٍ عن مضمونها.

وبالجملة، فإنّ التفرقة بين ممارسة عملية المعرفة بالاختيار طبقاً لأوليات العقل انطلاقاً من الأسباب بالذات لتعيين مضامين المعرفة، وبين ارتباط حصول المعرفة كموجود من الموجودات بالأوليات العقلية، كفيلٌ في فهم السبب في حصول الخطأ. وسيأتي ما يتعلّق بذلك حين التعرّض إلى هيكلية البناء النظريّ.

2. الاعتقاد

وفيما يلي بيانٌ لمعناه وغايته ومصدره، والعوامل المؤثّرة في نشوئه.

أ. المعنى والغاية

الاعتقاد اسمٌ قد نستعمله لندلّ به على نفس عملية التبنّي والتمسّك بالأراء، وبذلك يكون مصدرًا مرادفًا في النتيجة للاعتناق الذي هو موقفٌ

نزوعيّ تجاه الأفكار والآراء، يتمثل بالتمسك والتشبّث بها. وقد نستعمله لنُدلّ به على ما تتعلّق به هذه العمليّة، أي المعتقد والمعتقد، والمتبنّي والتمسك به، فيقال على الرأي الذي يتمسك المرء به ويراه حقّاً وصواباً. وهو بهذا المعنى يجمع اعتقاداتٍ؛ وهذا ما يعني أنّ الغاية من الاعتقاد ليست إلاّ التوافق المعرفي والنزوعيّ مع الموجودات كما هي، ولا يتصوّر له غايةً بالذات وراء ذلك، بل إن كان فهو بالعرض، ولأجل أمرٍ آخر مرتبطٍ بمضمون ما ندركه ونعتقد به كما في الأعمال المرتبطة بالاعتقادات.

ب. مصدر الاعتقاد

طالما أنّ الغاية من الاعتقاد هي التوافق المعرفي والنزوعيّ مع الموجودات كما هي، فمن المفترض أن يكون مصدر الاعتقاد هو عين مصدر المعرفة الصحيحة، وهو ما يتمثل بالممارسة العقلية البرهانية التي تستعمل مبادئ صالحة للانطلاق منها، وهذه المبادئ حصراً تتمثل بالأوليات والتجريبيات في الأحكام الكلية [الفارابي، المنطقيات، المجلد الأول، صناعة البرهان، الفصل الأول]، وتنضمّ إليها الوجدانيات والحسيّات البسيطة في الأحكام الجزئية. فإذا ما حصلت المعرفة واستحوذت بالفعل على مقام الإدراك، تابع النزوع العقل بالتمسك بما قاد إليه واعتنقه حالةً تلقائيةً تجري وفق مجراها الطبيعي، أمّا إذا لم تصرّ فعليةً مستحوذةً، فلا يحصل الاعتقاد. وفعلية الإدراك والاستحواذ تحتاج إلى مزيد من العمل الإدراكي، أي إلى تكرار الاستحضار، ولأجل ذلك كانت كثيرٌ من الاعتقادات تحصل لا من طريق سبق العمل الإدراكي، بل بالتلقين والتكرار الموجب للأنس والاستحواذ الموجب للتمسك والاعتقاد، وفي مثل هذه الحالات تجد المعرفة المبنية على الممارسة الإدراكية ممانعاتٍ فيما إذا كانت على خلاف ما هو مأنوس، أو على

خلاف ما يستحوذ في حالات انفعالية خاصة وظروف محدّدة؛ ولأجل ذلك لم يكن يكفي في تحصيل الاعتقاد الاقتصار على صرف الممارسة الإدراكية والوصول إلى النتيجة، بل يحتاج ثباتها في النفس واستحواذها إلى التكرار الموجب لثبات استحضار الأدلة والنتائج وسرعة الالتفات. وتشتد صعوبة المسألة كلما وجدت في النفس أفكاراً مستحوذة مخالفة كالمشهورات الوهميات، ومشاعر وانفعالات تناسب أفكاراً مخالفة كما في الانفعالات والمقبولات. وهذا ما يدعونا إلى الكلام عن المصادر غير الصالحة للاعتقاد. [محمد ناصر، القانون العقلي للسلوك، الفصل الثالث]

ج. مصادر غير صالحة

رغم أنّ الاعتقاد في معناه وغايته يتّجه صوب التطابق المعرفي والنزوعي مع الموجودات كما هي، ورغم أنّ لهذا يوجب أن يكون مصدره منحصرًا بما كان ملازمًا للصدق والصواب من الممارسات المعرفية، إلّا أنّ البشر لا يسيرون في تكوين اعتقاداتهم بسير منهج البرهان، بل تسيّرهم جوانب أخرى في نفوسهم كأحوال مقام التخيل وأحوال مقام الانفعال^(*). فكثيرًا ما يتمسكون بالأفكار ويتبنون الآراء استنادًا إلى سلطان الانفعال والأنس النفساني الذي يلغي من الحسبان أي قدرة على المراجعة والمحاسبة والتفحص لمصدر الأفكار. خصوصًا عندما يتم شخصنة الأفكار الموروثة والمشهورة، بحيث تشكل هوية معتقديها وقيمتها، فيصير زوالها زوالًا له، فيتمسك بها كتمسكه بحياته، بل يبذل نفسه لتحيا عقيدته من بعده.

وبالجملة، مضافًا إلى ما يمكن أن يحدث من أخطاء في تطبيق الممارسة

(*) انظر: المصدر السابق، الفصل الثاني، حيث قمت بشرح مفصل لما يتعلق بالانفعالات والوهميات والمشهورات والمقبولات وكيفية حصولها وتأثيرها وقيمتها.

المعرفية البرهانية؛ نتيجة الغفلة الناتجة عن العجلة أو التعب، فيعتقد المرء ما ليس بصواب، دون أن يقوم بمعاودة الفحص والتثبت لاكتشاف ذلك الخطأ بأسبابه؛ وهذا ما يرجع في كل موارد إلى الخطأ في التصور وفقدان جودة التمييز؛ فإنّ هناك من يقوم بالاعتقاد بما هو خاطئ لا لأجل ممارسة معرفية وقع فيها الخطأ في التصور، وأعوز ممارستها جودة التمييز، بل لأنّ هناك ما أوجب تمسكه النزوعي بالأفكار والآراء بالتعويد والتكرار أو الارتباط الانفعالي أو التأثير لأحوال مقام الانفعال أو الخيال، بحيث لم يحصل الاعتقاد من طريق الفكر، بل وجد نفسه ينزع للتمسك بالأفكار والآراء فيحكم بها بتلقائية، إمّا لأجل رسوخها مسبقاً وأنس ذهنه بها، وإمّا لأجل توافقها التام مع الحالة الانفعالية التي تصيبه، وإمّا لأجل توافقها التام مع أحوال مقام التخيل التي لم تتميز عنده عن أحوال مقام العقل.

3. البناء النظري

فيما يلي بيان لماهيته وأنواعه وقيمة كل نوع.

أ. ماهيته وأنواعه

المراد من البناء النظري نفس عملية التوظيف للأحكام الكلية التي نمتلكها مسبقاً لتحصيل أحكام كلية أخرى مستفاداً منها غير معلومة مسبقاً بالفعل أو بالقوة القريبة من الفعل. ولكن كلاً من المعلومات الموظفة والغاية التي يؤمّها هذا البناء كفيلاً بتنويع البناء النظري إلى أنواع؛ وذلك لأنّ الغاية لا تكون دائماً معرفة الصواب، بل قد تكون غير ذلك، وهذا ما يستدعي اختيار أفكار وآراء متناسبة مع تلك الغاية؛ ولأجل ذلك انقسم البناء النظري إلى ثلاثة أقسام:

الأول: الفلسفي (البرهاني - العلمي) تستعمل فيه الأحكام الأولية والتجريبية حصراً ومن خلاله تتأسس العلوم.

الثاني: الجدلي، وهو نوعان: مشاوراً ومجاهدةً:

أما المشاورة فتستعمل فيه الأحكام التي لوحظ صدقها ولم يعلم لها مخالف، أو يندر تخلفها، والآراء المتعددة حول الموضوع التي يعبر كل منها عن جهة من الجهات؛ وذلك بداعي استقصائها وملاحظتها من جميع جهاتها، حتى نعرف جميع حدودها وجهاتها وضوابطها، فنرتقي بالمعرفة بالتدرج إلى مرتبة الفلسفة والعلم والبرهان. وهذا هو الجدل الذي يخدم المعرفة البرهانية ويتقدم زماناً على تأسيس العلوم، وهو ما يمكن أن يقوم به المرء بينه وبين نفسه، ومع غيره على حد سواء.

وأما المحاجة فتستعمل فيه الأحكام المشهورة والمسلّمة مطلقاً، أو بالنسبة إلى من يحاججه بالمجادلة بداعي الدفاع عن آراء المجادل أو إبطال آراء مجادله، وهذا هو الذي دأب المدافعون عن اعتقاداتهم من الوثنيين والماديين والمؤمنين المتدينين على استعماله؛ دفاعاً عن مبادئهم وعقائدهم وما يرتبط بها في مواجهة من يخالفهم ويخطئهم، أو يقدم بدائل عما عندهم.

الثالث: السفسطائي، وهو ما تستعمل فيه المبادئ التي يترأى أنها مشهورة ومسلّمة أو أولية أو مجربة؛ لأنها موافقة لأحوال مقام التخيل أو الانفعال أو الحس الساذج، فتشابهها في تلقائية التصديق لأجل الوضوح البدوي لما يصدق به، إلا أنها في الحقيقة وهميات وانفعاليات. وهذا ما دأب على ممارسته طوائف محدودة من البشر في الماضي والحاضر، وإليه ترجع كثير من الكتابات المسماة بالفلسفية خلال القرون القليلة الماضية وإلى الآن. وللفسطة دور

فعلاً في تحفيز العلماء والفلاسفة على التعمق وشحذ الأذهان والتدقيق، وهذا ما يكون له أثرٌ في بناء العلوم وتوسعتها وحمايتها من تأثير السفسطة في المستقبل. وهذا الأمر مُشاهدٌ ومعلومٌ في البحوث النظرية عبر التاريخ، تماماً كما هو معلومٌ بالنسبة إلى ما يحصل للبدن في تعامله مع الأمراض، أو للنفس في تعاملها مع المتاعب والمشكلات؛ فإنَّ الأمراض أو المتاعب أو المشكلات - رغم ما فيها من شرٍّ - تؤوّل إلى خيرٍ بقوة الجسم والنفس ومناعتها؛ ولذلك أعلن أرسطو طاليس ومنذ ألفين وأربعمئة عامٍ أنّه لا يشكر فقط أولئك الذين تركوا لنا معارف علميةً صحيحةً، بل حتّى أولئك الذين لم يتركوا لنا شيئاً صحيحاً؛ وذلك لأنّ تشكيكاتهم كانت محفّزاً وعاملاً للتعمق وشحذ الأذهان.

[أرسطو، ما بعد الطبيعة، مقالة الألف الصغرى، المقطع الثاني]

ب. قيمة كلّ نوعٍ من أنواع طرق البناء النظريّ

بعد أن لاحظنا أنّ للبناء النظريّ أنواعاً، لا بدّ أن ننظر فنلاحظ قيمة كلّ نوعٍ، ومن الواضح أنّ استعمال الطريق البرهانيّ هو وحده الذي يصلح لبناء الاعتقادات، أو لتعليم الآخرين ما يقودهم إلى حصولها. وإذا لم يكن العلم حاصلٌ بعد، فليس إلّا الجدليّ المشاوريّ؛ أمّا الجدليّ الحجاجيّ، والسفسطائيّ، فليس لهما مورد استعمالٍ في تحصيل المعرفة للإنسان بينه وبين نفسه، فضلاً عنه بينه وبين غيره. وإنّما يُستعملان بالذات لتحقيق أغراضٍ أخرى مع الغير، أمّا الجدليّ الحجاجيّ فللإلزام والإفحام والدفاع. وأمّا السفسطائيّ فللتغليب والتضليل والانتصار على الخصم، مهما كان مضمون الرأي.

ج. هيكلية البناء البرهاني

حيث إنّ البناء البرهاني هو الذي ينبغي سلوكه لتحصيل المعرفة الصحيحة، وبناء الاعتقادات على وفقها؛ فلا مناص من بيان الهيكلية التي يقوم عليها؛ وذلك ليعلم كيفية ارتباطها بالأوليات العقلية بشكل أكثر تفصيلاً. ويمكن تلخيص هيكلية البناء البرهاني بمراحل ثلاث:

المرحلة الأولى: المبادئ، أي المنطلقات التي عليها ترتكز عملية البناء والممارسة المعرفية، حيث يتم تمييزها وفرزها إلى صالحة للاستعمال وغير صالحة، طبقاً لكونها منطلقات ناشئة عن الموجودات دون تأثير للأحوال الغريبة التي تكتنف نفس الإنسان، سواء تلك التي تتعلق بأحوال مقام الانفعال أو أحوال مقام التخيل، وبذلك خرجت أربعة منطلقات من دائرة الصلاحية رغم أنّ كثيراً من البشر يستعملونها، وهي الوهميات والانفعاليات والمشهورات والمقبولات. فضلاً عن خروج التخييلات التي تستعمل في البيانات الشعرية. ويتم هذا التمييز على أساس الأوليات العقلية التي هي من نوع المنطلقات الملازمة للصدق، بل أساسها جميعاً، أعني الأوليات والوجدانيات والحسيات والتجريبيات، التي يكون الحكم فيها جميعاً ناشئاً من الموضوعات والموجودات كما هي في نفسها.

المرحلة الثانية: أفعال العقل حيث يتم تمييزها عن بعضها البعض، فتلاحظ مراحل الممارسة المعرفية التي يتنبه الدارس إلى أنّها ترجع إلى ثلاث خطوات رئيسية:

الخطوة الأولى: السؤال، الذي يقسم إلى ثلاثة أجناس رئيسية: (هل هو، ولم هو، وما هو). فيعمد إلى ملاحظة الأحكام الأولية العامة التي تتأسس عليها عملية السؤال عموماً، والأوليات العقلية العامة التي يتأسس عليها

كل سؤالٍ من هذه الأسئلة، لا سيّما السؤال بـلم هو، الذي يتمّ الإلفات إلى أنّه يتألّف من أربعة أسئلةٍ (بماذا، ومماذا، وعمّاذ، ولماذا)، فيتمّ الإلفات على إثر ذلك إلى الأحكام الأوليّة العامّة التي تقبع خلف واحدٍ من هذه الأسئلة، مضافاً إلى الأحكام الأوليّة الخاصّة بمقام الإدراك؛ ليتّم من خلال ذلك بيان الترابط والتخادم الموجود بين هذه الأسئلة جميعاً، والتوقف الذي لبعضها على بعض^(*).

الخطوة الثانية: التصرّور، الذي يلاحظ أنّه ينقسم إلى مراتب أربع: التجريد والتقييد والنسبة والاشتقاق، فيتمّ بيان الأحكام الأوليّة العامّة والخاصّة التي يقوم عليها كلّ واحدٍ من هذه المراتب، وهذا ما يقود إلى ملاحظة التنوع الموجود في علاقة التصرّورات بالموجودات، وعلاقة التصرّورات فيما بينها، فيتنبّه الدارس إلى مراتب علاقة التصرّورات بالموجودات، وإلى أنحاء العلاقات المتنوّعة بين التصرّورات، وهذا ما يقود إلى ملاحظة عمليّة الربط بين التصرّورات طبقاً لما بينها من علاقاتٍ مبنيةٍ على مبادئٍ أوليّةٍ عامّةٍ وخاصّةٍ؛ وهذا ما يقود مباشرةً إلى الانتقال نحو الخطوة الثالثة وهي الحكم.

الخطوة الثالثة: الحكم، الذي يتمّ ملاحظة أنّه ينشأ تبعاً لنوع العلاقات القائمة بين المعقولات، حيث تقود كلّ علاقةٍ إلى نوعٍ من الربط، وبذلك يظهر كيف أنّ الحكم ينقسم بانقساماتٍ عديدةٍ تبعاً لتنوّع العلاقات القائمة بين التصرّورات والموجودات، أو بين التصرّورات فيما بينها. واستناداً إلى ذلك يتمّ التنبّه إلى الأحكام الأوليّة التي يتأسّس عليها كلّ جنسٍ من أجناس الأحكام، ثمّ كلّ نوعٍ من أنواعه، بدءاً من الموجب والسالب مروراً بالكلّي والجزئيّ، وصولاً إلى الضروريّ والممكن، حيث يتبيّن كيف أنّ كلّ نوعٍ

(*) راجع حول أنواع الأسئلة: أبو نصر الفارابي، الباب الثالث، السؤال بما وهل ولم وكيف.

من هذه الأنواع يتخصّص حصوله ونشوؤه بعلاقاتٍ مخصوصةٍ بين التصورات على أساس الأوليات العقلية العامة والخاصة بمقام الإدراك. ولهذا ما يقود إلى الالتفات إلى ما يمكن أن يكون من علاقاتٍ بين الأحكام تبعاً للعلاقات بين التصورات، ولهذا ما يفتح الباب إلى الانتقال إلى المرحلة الثالثة وهي ملاحظة كيفية تطبيق الخطوتين الثانية والثالثة على الخطوة الأولى، أي العثور على أجوبة الأسئلة المتنوعة، من خلال فعليّ التصوّر والحكم المرتكزين على الأوليات العقلية بقسميها العام والخاص.

المرحلة الثالثة: الاستدلال، الذي يتمثّل بتوظيف أفعال العقل للعثور على منطلقاتٍ صالحةٍ للانتقال منها نحو تحصيل المعرفة بالموجودات كما هي في نفسها [أرسطو، التحليلات الأولى، مبحث كيفية اكتساب المقدمات؛ ابن سينا، الشفاء، كتاب القياس، مبحث كيفية اكتساب المقدمات] (*). فيلاحظ ابتداءً أنّ الاستدلال يكون نحو مطلوبٍ، ثمّ إنّ هناك نوعين من المطالب: مطالب يُفرض فيها ما يراد معرفة صدقه أو كذبه فيكون المطلوب مردّداً بين طرفي النقيض، ومطالب لا يُفرض فيها ذلك، بل يُسأل ابتداءً عما يكون للموضوع دون أن يكون للسائل تصوّراً فرضيّاً مسبقاً عنه مردّد بين النقيضين، وذلك كما في أسئلة السبب والسؤال بـ (ما) وما يلحق بها ويرجع إليها. فيلاحظ على إثر ذلك كيف أنّ الحالة الأولى تفتح أمام المستدلّ باب ملاحظة ما يعلمه عن الموضوع، وما يعلمه عن المحمول المفروض، على أن يكون ما يعلمه عنهما من المنطلقات التي يصلح الانطلاق منها، أي لا بدّ أن يكون ما يعلمه عن الموضوع وعن المحمول إمّا من الأوليات العقلية وإمّا من التجريبيات أو من التأليف منهما، طالما أنّ الكلام عن البناء النظريّ الذي يختصّ بالمعرفة

(*) ولكنّ أوسع وأفضل من تكلم في ذلك وأتسسه ليكون بحثاً مستقلاً هو أبو نصر الفارابيّ تحت عنوان (كتاب التحليل)، في المنطقيّات المجلّد الأوّل، خصوصاً إذا أضيف إليها التعليقات القيمة والنفيصة لابن باجة الأندلسي.

الكليّة، فإذا كان عنده ذلك انفتح باب الاستدلال وإلا كان مقفلاً؛ وإنّما يتوجّه الإنسان إلى ما يعلمه عن كلّ من الموضوع والمحمول من تصوّراتٍ وأحكامٍ من خلال استعمال العقل استعمالاً تأمليّاً، أي من خلال القيام بأحد الأفعال التصرّويّة التي مرّت في الخطوة الثانية من المرحلة الثانية، ثمّ ما تستتبعه من أحكامٍ تسوّغها التصرّوات الحاصلة، فيحصل عندئذٍ أن يلتفت الإنسان إلى أوّلِيّاتٍ وتجريبيّاتٍ، أي إلى تصوّراتٍ عن كلّ من الموضوع والمحمول معلومةٍ بالاستعمال التأمليّ للعقل باستقلالٍ، أو بمعونة الاستعمال التجريبيّ للحسّ عن كلّ منهما؛ فبذلك يصبح أمام مجموعةٍ من التصرّوات عن كلّ من الموضوع والمحمول بينها علاقاتٌ، وفي هذه الحال يجد المستدلّ نفسه أمام مبادئٍ لأنواعٍ محدّدةٍ من الأحكام التي تعرّف عليها في الخطوة الثالثة من المرحلة الثانية، فيتشكّل عنده الاستدلال الذي يقوده إلى الاستنتاج، وتصديق أحد طرفي النقيض في المطلوب؛ لتتمّ بذلك المرحلة الثالثة التي تحصل في نهايتها المعرفة الملازمة للصواب، طالما روعيت المعايير التي تُقوّم كلّ مرحلةٍ من المراحل بخطواتها. والأمر عينه بالنسبة إلى الاستدلال لا على مطلوبٍ مفروضٍ مردّدٍ بين النقيضين، ولكن في هذه الحال يكون أمام العقل أن ينظر في ما يعلمه عن الموضوع فقط، ثمّ النظر في ما يعلمه من مبادئ السؤال من الأحكام الأوّليّة، ثمّ بعد ذلك ما يجده فيما علمه عن الموضوع متضمّناً لما يعلمه من مبادئ السؤال.

4. توظيف المبادئ وحلّ الاعتراضات

أ. توظيف المبادئ

إنّ ملاحظة كلّ من الأوّليات العقلية بطبيعتها وقيمتها المعرفيّة، وهيكلية البناء النظريّ البرهانيّ بما له من معايير تضمن صواب عملية البناء وتصحّح

القيام بالاعتقاد؛ تقود مباشرة إلى ملاحظة كيف أنّ الأوليات العقلية هي اللبنة الوحيدة التي منها وعلى طريقتهما تُبنى المعرفة الصائبة؛ بحيث إنّ أيّ اختلال في الإدراك يرجع إمّا إلى الإخلال في الأحكام الأولية التي تحدّد صفة المنطلقات والمبادئ والمضامين، وإمّا إلى الإخلال بالأحكام الأولية التي تحدّد صفة الربط بين التصورات والأحكام. فكلٌّ من المنطلقات وعملية السؤال وعملية التعقل والاستدلال صورةٌ ومادّةٌ تقوم على أساس أوليات عقلية عامّة أو خاصّة بالإدراك أو خاصّة بالموضوع الذي يقع عليه الفعل التأملي للعقل.

وحيث إنّ الأوليات العقلية ملازمةٌ للصدق والصواب، ولا تقبل النقض والإبطال، بل إبطالها الظاهري نفسه يتمّ من خلال استعمالها، فهذا يعني أنّ كلّ ما يقود إليه تطبيق معايير البناء النظري البرهاني سيكون موضوعاً للاعتقاد، ولا يمكن أن يكون الاعتقاد زائداً على حدود ما يقود إليه أو ناقصاً عنه. [محمد ناصر، مجلّة (المعرفة العقلية)، العدد الثالث الصادر عام 2017، مقال (العقل والنص بين الإفراط والتفريط)، ص 119]

ولكنّ ملاحظة عملية التطبيق للمعايير توصلنا إلى أنّ هناك أمرين لا بدّ من ضمانهما، الأوّل المعرفة الكلية بهيكلية البناء البرهاني، والثاني حضور تلك المعرفة الكلية بالفعل عند ممارسة الإدراك النظري على الموضوعات، وهو ما يسمّى بالتطبيق. فكما هو الحال في أيّ عملٍ تدبريّ يقوم به الإنسان، إذ لا يكفي مجرّد المعرفة بالقواعد الكلية، بل يحتاج إلى أن تكون تلك القواعد حاضرةً بالفعل حين العمل، بحيث يلتفت بالفعل في كلّ مفاصل وخطوات العمل إلى ما ينطبق عليه من المعرفة الكلية، وهذا أمرٌ جارٍ في الفنون والصناعات الحرفية والمهارية، وفي سائر التدبيرات العملية^(*).

(*) المصدر السابق، حيث فصلت الكلام حول هذه النقطة فيه.

وممارسة التفكير والبناء النظريّ ليس مستثنى من هذا الأمر، فكما أنّ الغفلة والتعب والعجلة وعدم الأنس بالأفكار - وبالتالي فقدان التمييز - يمكن أن تصيب جميع المدبّرين في حرفهم وأعمالهم، فكذلك يمكنها أن تصيب ممارس التفكير. وكما أنّ رفع هذه الأمور بالنسبة إلى الصناعات الحرفيّة والعملية يتمّ من خلال التدريب والتمرين الذي يؤدي إلى حضور المعرفة الكلّية بالفعل في كلّ خطوات العمل، وهو ما يسمّى بحصول الملكة، فكذلك الأمر بالنسبة إلى هيكلية البناء النظريّ البرهانيّ ومعايير التفكير السليم، فإنّ صيرورة معرفتها الكلّية حاضرة بالفعل عند كلّ خطوات البناء النظريّ، والتحرّز التلقائيّ من الموانع والمفسدات لعملية المعرفة، وبالتالي صيرورتها ملكةً إنّما يتحقّق من خلال التدريب والتمرين على الممارسة المعرفيّة الخالصة من تأثير المبادئ غير الصالحة للاستعمال في التفكير، أعني المشهورات والمقبولات والوهميّات والانفعاليّات، وهو ما يحتاج إلى إخلاص شديد للحقّ والحقيقة، وتنزّه عن أن يكون الداعي في ممارسة المعرفة هو نصرّة آراء النفس أو آراء من تعظّمه النفس.

هذه النقطة الأخيرة بالغة الأهميّة؛ لأنّ الوقوع في شباكها ليس خاصّاً بمن لم يتعلّم المعرفة الكلّية لمعايير البناء النظريّ البرهانيّ - هذا إن وُجد من تعلّمها على حقيقتها بعيداً عن الاجترار والتقليد - بل هو أكثر ما يقع من أولئك الذين يرون أنفسهم متقنين للمعرفة الكلّية لمعايير التفكير، وذلك عندما تتحوّل المعرفة العقلية والبناء النظريّ البرهانيّ إلى مجرد مشهوراتٍ يستدلّ عليها في كثيرٍ من الأحيان بأقوالٍ ونصوصٍ لمن ساهم بقدر جهده في بناء مسيرة العلوم، التي اختلطت مسيرتها وتحوّلت منذ قرونٍ مديدة إلى مباحث جدليّة وخطائيّة، بل سفسطائيّة تحرسها ألقاب التفخيم والتعظيم والاعتداد بالنفس إلى حدّ العمى.

ب. حل الاعتراضات

تقدّم في المقدمة الإشارة إلى أنّ هناك من رفض قدرة العقل على تحصيل المعرفة الصائبة، وبالتالي حكم بامتناع بناء الاعتقادات السليمة حول مباحث الإلهيات، كالوجود الإلهي والتدبير التكويني والتشريعي، والسبب الذي حداهم إلى ذلك هو عدم القبول بأوليات العقل العامة أحكاماً مطلقة الصديق على نحوٍ ضروريٍّ يتجاوز حدود المحسوس بالفعل، ولا يستجدي واقعيته منه. وحيث إنّ جميع الاعتقادات المتعلقة بهذه الموضوعات يفترض بها أن تكون مبنيةً على الأوليات العقلية وراجعةً إليها، كانت النتيجة سقوط المباحث الإلهية من دائرة العلوم؛ لأنها مبنيةٌ على إعماماتٍ غير معلومة. [ديفيد هيوم، تحقيق في ذهن البشري؛ إيمانويل كانط، نقد العقل المحض؛ A.J.

[Ayer: Language, Truth and logic]

إلا أنّ دور الأوليات العقلية ليس خاصاً ببناء الاعتقادات المتعلقة بموضوعات الإلهيات، بل إنه يشكّل الأساس لمنهج التفكير، وللاستعمال التجريبي للحس، ورفض ضرورة واقعية تلك الأوليات بالذات يلغي علمية كل العلوم، بل حتى هذا القول لن يكون ممكناً؛ لأنه متضمنٌ لاستعمالها. فطالما أنّ كل حكم يقوم على أساس ترجيح أحد طرفي النقيض، وطبقاً لقانون الهوية، وتبعاً للتمييز بين ما بالعرض وما بالذات لن يستطيع أحد الكلام عن الأوليات رفضاً لها. بل إنّ رفض عموم أوليات العقل وضروريّتها يقوم على أساس القول إنّها ليست بذاتها ملازمة الصديق، وبالتالي لا يمكن التعدي في صدقها عن حدود ما شوهد من صدقها، وهو عالم الحس. فهذا الاحتياط في التعامل مع الأوليات العقلية هو نفسه تطبيقٌ لها، وبالتالي ينحصر حل النزاع في معرفة كيفية نشوء الحكم بالأوليات العقلية، وهو ما سبقت الإشارة

إليه وقلت حينها إنّ الحكم بها تابعٌ لذات التضمّن المباشر لمحمولها أو مقابله في تصوّر موضوعها أو العكس، تصوّرًا بالتجريد أو النسبة. فحكمنا بأنّه لا شيء من النقيضين يصدق مع الآخر، إنّما جاء من تصوّر النقيضين نفسه الذي هو معنىٌ بيّنٌ بنفسه، وأعطى تصوّره الذي تضمّن الافتراق في الصدق والترافع، ولهذا عين المحمول، مهما اخترنا الطريقة للتعبير عن هذا المتضمّن في معنى النقيضين. وحكمنا بأنّ كلّ ما لا يكون له المحمول بالذات فلا يكون على الإطلاق أو يكون بالغير؛ يرجع إلى أنّ تصوّرنا نفسه لما ليس له المحمول بالذات متضمّنٌ لفقد المحمول بحسب ذاته، وفقد المحمول بحسب ذات الموضوع مناقضٌ لوجدان المحمول بحسب ذات الموضوع، والاقتصار على الموضوع دون انضمام شيءٍ آخر إليه مع وجدان المحمول، فهو عين وجدان المحمول بحسب ذاته، فمع بقاء الموضوع دون تغييرٍ أو إضافة لا يمكن للمحمول أن يكون على الإطلاق إلّا نكون قد جمعنا بين النقيضين، فإنّما أن لا يكون المحمول أو يتغيّر الموضوع ولو بإضافة غيره إليه. ومن هذا الباب قولنا إنّ علاقة أيّ محمولٍ بموضوعٍ إمّا بالذات وإمّا بالعرض، ولا احتمال ثالث؛ لأنّ معنى بالذات هو عدم دخالة غير الموضوع، ومعنى بالعرض دخالة غير الموضوع، ولا وسط بين الدخالة وعدم الدخالة، فإذا لم يكن بالذات فهو بالعرض.

ولأجل هذا قلت - كما سيأتي مفصّلًا - إنّ الموجودات المتغيرة لا بدّ لها من مغيرٍ لا تغيّر فيه، وأنّ الموجودات بالقوّة لا بدّ لها من موجودٍ بالفعل لا قوّة فيه، وأنّ الموجودات التي بحسب ذاتها لا ترتبط بنحوٍ متخادِمٍ ومتّسقٍ، فلا بدّ أن يكون ارتباطها كذلك حاصلًا بغيرها الذي يجعلها على ذلك النحو من التخادِم والأتّساق. وبدون ذلك يكون ما بالعرض موجودًا بالذات وهو

سلبٌ للشيء عن نفسه، وقولٌ بصدق النقيضين معًا. وحتى يتجلى هذا الأمر أكثر، أقوم فيما يلي بالتعرّض إلى نموذجٍ من الأوليات العقلية التي تحيط بكلّ مسارات العلوم والاعتقادات.

ج. نموذجٌ تطبيقيّ: الدوران الوجودي بين ما بالذات وما بالعرض

1. تعريف القاعدة

سوف أقوم فيما يلي بالتعرّض بنحوٍ مجملٍ إلى قاعدةٍ أساسيةٍ من القواعد العقلية الأولى العامة، وإلى جملةٍ من تطبيقاتها في عملية المعرفة وتحصيل الاعتقاد. وهذه القاعدة هي عبارةٌ عن انقسام العلاقة بين أيّ موضوعٍ ومحمولٍ، وبين أيّ موجودٍ وموجودٍ، إلى بالذات وبالعرض. فالذي بالذات هو المستقلّ في علاقته والمستغني بذاته في أن تكون له تلك العلاقة، أي بلا دخالةٍ للغير. ومعنى بالعرض هو الذي لا يكون مستقلاً ومستغنياً بذاته في أن تكون له تلك العلاقة.

فالموضوع الذي يكون - بذاته - له المحمول، هو الموضوع الذي تكون ماهيته محتاجةً إلى ذلك المحمول في أن تكون هي. فالأربعة عددٌ بالذات، أي أنّ الأربعة تحتاج في أن تكون هي إلى العدد، فالعدد جزء ماهيتها. والحجر جسمٌ بالذات، أي أنّ ماهية الحجر وطبيعته هي أن يكون جسمًا. والمحمول الذي للموضوع بذاته هو المحمول الذي تكون ماهيته محتاجةً في أن تكون هي إلى الموضوع. فالأربعة نصف الثمانية بالذات، أي أنّ نصف الثمانية محتاجةٌ في أن تكون هي إلى الأربعة. والموجود مرتبطٌ بالذات عندما تكون ذات الموجود توجب باستقلال أن يكون له ذلك الارتباط بالموجود الآخر من الجهة التي يرتبط به فيها. فالخشب مادةٌ للكرسيّ بالذات، ولا تحتاج إلى شيءٍ

آخري تكون مادةً له، والنار فاعلة الإحراق بذاتها، ولا تحتاج في كونها موجبةً للإحراق إلى غيرها.

أمّا الموضوع الذي يكون له المحمول بالعرض هو الذي لو خيّ وذاته لما حمل المحمول عليه، وإنّما لأجل إضافة أمرٍ زائدٍ على ذاته كان له ذلك المحمول حاكياً عنه من جهة ذلك الأمر المضاف. والموجود مرتبطٌ بوجودِ بالعرض هو الذي لو خيّ وذاته لما كان له ارتباطٌ به، وإنّما لأجل اقترانه بأمرٍ له ذلك الارتباط بالذات كان مرتبطاً به بالعرض. فالماء يغلي بالعرض، أي أنّه يحصل له الغليان عندما يضاف إليه النار، وقولنا عنه أنّه يغلي تعبيرٌ عما يحدث باجتماع الماء مع النار؛ ولأجل ذلك كان وصف الماء بأنّه يغلي دون إضافة أيّ شيءٍ آخر، ورغم أنّه ليس بذاته يغلي، عبارةً عن القول بصدق النقيضين معاً.

وهذا الدوران بين بالذات وبالعرض من الأحكام العقلية الأولى؛ إذ إنّ تصور معنى بالذات ومعنى بالعرض يقود إلى تصوّر الانقسام والدوران بينهما للعلاقة التي يتضمّنهما كلّ منهما؛ لأنّ كلّاً منهما متضمّنٌ لنقيض الآخر، فلا يمكن إلّا أن يكون أحدهما فقط هو الصادق. وإذا كذب أحدهما صدق الآخر وإذا صدق أحدهما كذب الآخر.

ويلحق بهذه القاعدة قواعد أخرى، مثل أنّ ما بالذات من طرفه لآخر، فهو له حيث هو، فالنبات بذاته جسمٌ، فهو جسمٌ بالذات من طرفه، أي هو جسمٌ ما دام نباتاً، وفي المقابل الجسم ليس بالذات نباتاً، فليس الجسم نباتاً حيث هو جسمٌ، لأنّه نباتٌ بالعرض، أي بانضمام أمرٍ آخر به يصير الجسم نباتاً؛ ولهذا كانت القاعدة الأخرى القائلة إنّ ما بالعرض من طرفه لآخر فهو له ما دام غيره - إذ معنى بالعرض هو ليس بالاستقلال، بل بالغير - ولا

يكون له ما دام هو فقط. ومن هنا جاء ما سمي في أواخر القرون بقانون العلية، فإنه ليس إلا دوران ما بالعرض مدار غيره الذي يكون غيره دخيلاً في كونه هو، أي جزءاً ممّا به هو، وداخلاً بماهيته بوجه ما من الوجوه الأربعة المعلومة للسببية؛ ولأجل ذلك تناقض فرض ما بالعرض دون فرض أسبابه؛ لأنه ليس إلا حاصل أسبابه، وليس هو إلا حاصل موجوداتٍ أخرى نسميها أسباباً؛ لأجل دخالتها في صيرورة موجودٍ آخر، وإنّه هو.

2. تطبيقات القاعدة في تحديد معايير المعرفة البرهانية (العلمية)

لهذا وقد كان لهذه القاعدة عظيم الأثر بنحوٍ واسعٍ ومنبسطٍ بدءاً من معايير المعرفة والبناء النظري، مروراً بكلّ العلوم الجزئية والعملية التي تقوم على أساس التمييز بين ما بالعرض وما بالذات، ومن ذلك الاستعمال التجريبي للحسّ الذي يتلخّص قوامه بالبحث عمّا بالذات وتمييزه عمّا بالعرض من خلال التتبّع الكيفي والعثور على خواص ما بالذات على أنواعه من الأسباب والمسببات كلّ بحسبه [محمد ناصر، نهج العقل، الباب الأول، الفصل السادس، والباب الثاني الفصل الخامس]، وصولاً إلى العلوم النظرية كلّها كالرياضيات والهندسة والفيزياء والكيمياء والأحياء والفلسفة الأولى. بل إنّ المعرفة كلّها بقضّها وقضيضها قائمة على التمييز بين ما بالعرض وما بالذات، وحيث إنّ ما بالذات إمّا من الأسباب أو من المسببات، وحمل الأسباب من جهة سببيتها حملٌ للمقومات وحملٌ للمسببات من جهة مسببيتها حملٌ للأعراض الذاتية، وحيث إنّ البحث كلّ البحث في العلوم هو عن المقومات والأعراض الذاتية، أي الأسباب والمسببات بالذات، فهذا يعني أنّه لا يمكن لمعرفة أن تحصل مهما كان مضمونها إلا على أساس هذا التمييز. بل حتّى المعرفة الحسّية البسيطة

والمعرفة الوجدانية، كلاهما يقومان على أساس التمييز بين ما بالعرض وما بالذات؛ ولأجل ذلك نبحث عن مصدر الحالات الوجدانية وأسبابها، ونتساءل عما إذا كانت الإحساسات بالذات أو لأمرٍ بالعرض طراً واتفق.

3. تطبيقات القاعدة في العقيدة الإلهية

أ. ضرورة موجودٍ إلهيٍّ

من الاعتقادات التي تُستفاد من تطبيق هذه القاعدة بالمباشرة الاعتقاد بضرورة موجودٍ بالذات فعليٍّ، لا قوّة وإمكان فيه، مبدأً أوّلٍ للموجودات المتغيّرة التي يتألّف منها عالمنا، ومنه وبه خرجت من القوّة إلى الفعل؛ لأنّ ما لا فعليّة له بحسب ذاته، تكون بالتالي فعليته بالعرض، فلا بدّ أن تكون فعليته بحسب غيره الذي يكون فعليّاً بحسب ذاته.

بل يمكن التوسّع أكثر من ذلك لإظهار أنّ كلّ ما قيل من أدلّة على وجود الله، سواءً ما يسمّى بالدليل الوجوديّ أو دليل الإمكان الوجود أو دليل الصديقين أو دليل الحدوث أو دليل الغاية أو دليل النظم، جميعها بلا استثناءٍ ترجع إلى قاعدة الانقسام إلى ما بالذات وما بالعرض، واكتفاء ما بالذات بما هو له كذلك، وتقوم ما بالعرض في ماهيته بما بالذات، وتوقف فعليته عليه. فكلّ ما يبتدئ الكلام عنه من جهة وصفٍ ما، يتوقف في معقوليته وإمكانه العقلي لا الخيالي اللفظي على ملاحظة ما له الوصف بالذات؛ حتّى يتأتّى معرفيّاً وتكوينيّاً الانتقال إلى ما له ذلك الأمر بالعرض.

ومن هنا يمكن القول ابتداءً إنّّه بمجرد الكلام عن الموجودات فإنّ الموجود بالذات يشكّل منطلقاً وأساساً للكلام عليها، وإنّما الكلام كلّ في أنّ

العالم الذي نحن جزء منه هو موجودٌ بالذات أولاً، وفي هذا الصدد يمكننا أن ننطلق إحدى انطلاقتين: إمّا ممّا يوجبه نفس الموجود بالذات من صفاتٍ غير متوقّرة في العالم، فيُعلم أنّ الموجود بالذات ليس العالم، وإمّا غيره ومُبدؤه، وإمّا ممّا توجبه صفات العالم من مقابلةٍ للموجود بالذات، فيُعلم أنّ العالم موجودٌ بالعرض ومُبدؤه موجودٌ بالذات، دون الحاجة إلى تكثير كلامٍ وتسمياتٍ واصطلاحاتٍ تفاخرية.

أمّا النقاش حول إمكان أن يوجد العالم من العدم وبلا علّة، أو النقاش حول التسلسل والدور وسائر هذه الأمور، فهي نقاشاتٌ لا تنتهي إلى بحث الوجود الإلهي، بل إنّ الأمر محسومٌ برتبةٍ سابقةٍ في أصل تقرير قاعدة الانقسام إلى ما بالذات وما بالعرض، وتقوّم ما بالعرض في ماهيته وفعليته بما هو بالذات.

ب. ضرورة التدبير التكويني وحلّ ما يسمّى بمشكلة الشرّ

ومن الاعتقادات المستفادة من هذه القاعدة أيضاً، الحكم بالتدبير التكويني بالفعل للعالم من قبل هذا الموجود بالذات، انطلاقةً من أنّ علاقة الموجودات وارتباطها فيما بينها بنحوٍ متخادمٍ ومتّسقٍ ليس لها بالذات بنحوٍ مطلقٍ، بل هي قابلةٌ للفساد والتغيّر والتعطيل، ومع ذلك فهي وجدت، ولا زالت تسير بنحوٍ متخادمٍ وتطوّريٍّ رغم أنّ ذلك لها بالعرض، وهذا الأمر الذي بالعرض وهو التنظيم والترتيب للعلاقات التي بالعرض، هو ما نسمّيه بالتدبير، ويتضمّن بالذات الوعي والمعرفة بخصوصيات الموجودات وآثارها من المدبّر الذي يدبّرها بالنحو الحافظ لها والخادم لاستكمالها. فما بالعرض لا يكون إلّا بغيره الذي يكون له بالذات ما يعطيه للذي فيه ذلك الأمر بالعرض، وهو كما لها المتمثّل بالتخادم والتنظيم والاتّساق الذي يُسمّى بالتدبير.

ولكن حيث إنّ علاقة الموجودات بآثارها إمّا بالذات وإمّا بالعرض، والذي بالعرض يعتمد في تأثيره على ما ينضم إليه من أحوال وظروف، فيفعل في بعضها فعلاً وفي بعضها آخر وفي ثالثٍ ثالثاً وهكذا، تبعاً لتغيّر العارض، كان يُسمّى بمتساوي النسبة إلى كلّ تلك الآثار؛ إذ هو في ذاته فاقداً، وإنّما يكون واجداً لذلك الأثر إذا يصير ما يعرضه من حالٍ فعلياً. وبما أنّ الآثار التي بالذات للموجودات إنّما هي في غيرها، وغيرها موجوداً قابلاً له، إلّا أنّه متساوي النسبة أيضاً إلى ظروفٍ وأحوالٍ كثيرة، قد تكون ملائمةً ومناسبةً لحصول الآثار بالذات، وقد لا تكون ملائمةً، وكلٌّ منهما على مراتب، بين الملائم التام والملائم الأقلّ تماماً، والملائم المحايد، وغير الملائم بتشويهٍ قليلٍ أو بتشويهٍ كثيرٍ ثم غير الملائم إلى حدّ التعطيل. فإن كانت الأحوال الملائمة بمراتبها حاصلةً كانت الآثار حاصلةً، وإن كانت الأحوال غير الملائمة بمراتبها حاصلةً كانت الآثار حاصلةً بنحوٍ ناقصٍ أو معطّلةً، ولكن بما أنّ الأحوال الملائمة والمناسبة سواءً بنحوٍ إيجابيٍّ أو بنحوٍ محايدٍ أكثر من غير الملائمة التي ليست كلّها معطّلةً، وبالتالي فرغم أنّها جميعاً متساوية النسبة، كانت نسبة غير الملائم المعطل أو حتى المشوّه نسبةً أقلّ من الإيجابي والمحايد؛ ولذلك كان جريان الموجودات على مجراها الطبيعي في تأثيرها الذي بهذا النحو أكثرّياً، وكان الذي خلاف المجرى الطبيعي اتفاقياً وأقلّياً بذاته، فهو اتفاقياً بالنسبة إلى المجرى الطبيعي، إلّا أنّ اتّفاقيّته نفسها بالذات؛ ولذلك لم يكن النقص الأقلّي^(*) في موجودات العالم راجعاً إلى نقص التدبير؛ لأنّه أمرٌ بالذات للموجودات المجتمعة بما هي مجتمعة، وما بالذات لا يقبل التدبير

(*) فحصول النقص تابعٌ لاجتماع نوعين من الموجودات بالقوّة، وهما المعدّ نحواً أن يكون بالفعل فقط، والمعدّ نحواً أن يكون بالفعّل، ومن اجتماعهما يحصل ما يُسمّى الممكن الأقلّي الذي تتعطل فيه فعلية ما هو معدّ نحو الفعلية، وهو متضمّن بالذات للأقلّيّة، وهو أحد قسمي الاتّفاقيّ، وفي المقام تفاصيل كثيرة ليس محلّ ذكرها هنا.

والتغيير، وإنما يقبله ما بالعرض، فكلّ النقص الحاصل من جرّاء التصادم بين الموجودات المجتمعة لازمٌ بالذات؛ لخصوصياتها متى ما اجتمعت؛ ولذا كان آبياً عن الرفع بنفس ذاتها، فلا يكون وجود النقص منافياً لكمال التدبير طالما أنّ التدبير يتعلّق بما بالعرض ويمتنع أن يتعلّق بما بالذات^(*).

وبالجملة، لقد ظهر بنحوٍ مناسبٍ لهذه العجالة كيف أنّ هذه القاعدة التي أتيتُ بها لتكون مثلاً على كيفية دخالة الأوليات العقلية في بناء الاعتقادات بالنحو الصحيح، تشكّل أساساً وأرضيةً لاثنتين من أهمّ الاعتقادات في العقيدة الإلهية. ولو يناسب المقام لبيّنتُ كيف أنّ التدبير التشريعيّ الوضعي والإلهي اجتماعياً وفردياً ترجع ضرورتهما إلى ملاحظة ما تفرضه هذه القاعدة، إلّا أنّ هذا بيانٌ لهذا الأمر كما أنّ حقّه سوف يكون على عهدة فرصة^(**) أخرى إن شاء ربّي الموفق والكريم.

(*) إنّ تفصيل هذا الأمر وتشريحه سيكون على عهدة الباب الأول من موضوع الكتاب الثاني من سلسلة معالجة الإلحاد التي صدر منها الكتاب الأول، أعني (الإلحاد أسبابه ومفاتيح العلاج)، والعمل جارٍ على إتمام الكتاب الثاني.

(**) أعني الكتاب الثاني من سلسلة معالجة الإلحاد، الذي سبقت الإشارة إليه ضمن الحاشية السابقة.

الخاتمة

أصلُ إلى ختام هذا المقال المختصر المعروض على عجالٍ؛ لألخص أهم ما دار فيه من نقاطٍ؛ فبعد أن كانت الأوليات العقلية ملازمة للصدق بالضرورة، وبعد أن كانت عملية المعرفة الصائبة تُبنى على أساس معايير التفكير البرهاني المتقومة بالأوليات العقلية العامة والخاصة بالإدراك، وعلى أساس العلاقات الوجودية بين الموجودات، التي يُعبر عنها بالأوليات العقلية العامة، وبعد أن كان الاعتقاد واجب الخضوع لمقام المعرفة التي تُبنى على أساس معايير التفكير البرهاني، فما أسهل وأوضح أن يُفهم معنى كون الاعتقادات تابعةً للأوليات الآبية عن الكذب! لهذا مع الانتباه إلى نقطة بالغة الأهمية تتعلق بامتلاك الملكة لممارسة التفكير والبناء النظري وتحصيل الاعتقادات، ولا تكفي المعرفة الكلية بمعايير التفكير؛ ولأجل ذلك كان من القبيح عقلاً من عدة جهات أن يزج المرء بنفسه للبحث في ميدان الاعتقادات قبل أن تصبح معايير التفكير والبناء النظري البرهاني ملكةً عنده، فكيف بمن يجهل أصلاً المعرفة الكلية بها.

وأما ما يقال من تشكيك بالصدق المطلق لأوليات العقل، فقد تم تبين كيف أن التشكيك نفسه يقوم على الأوليات العقلية من ثلاث جهات: في نشوئه التكويني وفي صورته المعرفية وفي مضمونه؛ ولذلك كان المتحدّث به لا يعقل ما يقول، وإنما يخلط بين مقامي التعقل والتخيّل، أي بين الأحكام العقلية والأحكام الوهميّة [محمد ناصر، الإلحاد أسبابه ومفاتيح العلاج، الفصل الثالث، المفتاح الثالث؛ نهج العقل، الباب الثاني، الفصل الأول]، بل يسوق الأحكام بنحو ظاهري غير حقيقي،

سواءً كان ملتفتاً إلى ذلك أم لم يكن^(*).

وأما ما يقال من توسيع حدود مصدر الاعتقاد عن المعرفة البرهانية فقد بان منافاته ومناقضته لمقومات الاعتقاد، وبالتالي كان القائل به خالطاً بين الأحكام الانفعالية والأحكام العقلية.

(*) لقد تعرضت إلى هذه النقاط بأسلوب مبسّط مع طرح معتمق، وذلك في الحلقة الأولى من سلسلة كيف أعقل؟! "طريقك إلى العقلانية الصحيحة" وسوف يأتي في الحلقة الثانية منها بيانٌ طويلٌ حول الأحكام الوهميّة.

قائمة المصادر

1. ابن رشد، شرح البرهان وتلخيص البرهان، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بدوي، الطبعة الأولى 1984م.
2. ابن رشد، نص تلخيص منطق أرسطو، سبعة مجلدات، دار الفكر اللبناني، تحقيق: جبرار جيهاني، الطبعة الأولى 1992م.
3. ابن سينا، النجاة في المنطق والطبيعيّات والإلهيّات، مكتبة الثقافة الدينيّة، تحقيق: محمد عثمان، الطبعة الأولى 2013م.
4. ابن سينا، المنطق والإلهيّات من كتاب الشفاء، خمسة مجلدات، الطبعة الأولى 2007م.
5. أبو نصر الفارابي، المنطق عند الفارابي، أربعة مجلدات، دار المشرق، تحقيق: ماجد فخري ورفيق العجم، الطبعة الثانية 1986م.
6. أبو نصر الفارابي، المنطقيّات، نشر مكتبة المرعشي النجفي، ثلاثة مجلدات، 2015م.
7. أرسطو طاليس، منطق أرسطو، مجلدان اثنان، دار القلم، تحقيق عبد الرحمن بدوي، الطبعة الأولى 1980م.
8. أرسطو طاليس، ما بعد الطبيعة، مكتبة الأسرة، الطبعة الأولى 1995م.
9. إيمانويل كانط، نقد العقل المحض، ترجمة غانم هنا، المنظمة العربيّة للترجمة، 2013م.
10. محمد ناصر، نهج العقل.. تأسيس الأسس وتقويم النهج، نشر أكاديميّة الحكمة العقلية 2014م.
11. محمد ناصر، القانون العقلي للسلوك، نشر مكتبة ومضات 2017م.
12. مجلة المعرفة العقلية، نشر أكاديميّة الحكمة العقلية، 2017م.

1. _ Alexander Pruss, The Principle of Sufficient Reason: A Reassessment, Cambridge University Press (December 23, 2010).
2. _ David Hume , Treatise of human nature, Hard Press 2006.
3. _ John Locke, An Essay Concerning Human Understanding, the Pennsylvania State University 1999.
4. _ David Hume, An Enquiry Concerning Human Understanding, Hackett Publishing Company, Inc.; 2 edition (November 15, 1993)

المعرفة بين الإطلاق والنسبيّة وأثرها في العقيدة

د. أيمن المصري

الخلاصة

يدور هذا البحث حول موضوع طبيعة المعرفة البشرية، وحدودها المعرفية، من حيث كونها مطلقة أو نسبية، ومدى تأثيرها على العقيدة الدينية، ورؤية الإنسان عن الحياة.

وتتناول هذه الدراسة مسألةً أساسيةً وخطيرةً، لها أكبر الأثر على الرؤية العقديّة عند أيّ إنسانٍ، وهي كون المعرفة الإنسانيّة مطلقةً أو نسبيّةً، أي هل يمكننا أن نتعرّف على الأشياء كما هي عليه في الواقع ونفس الأمر، أو أننا لا ندرك إلا الأشياء من حيث هي ظاهرةً لنا، دون الواقع.

وقد اعتمدنا في تحقيق مسائل هذا البحث على المنهج العقليّ البرهانيّ؛

لأنه المنهج المعرفي الوحيد - كما ثبت في علم المنطق، وصناعة البرهان - الذي يمكن أن يضمن لنا اليقين الموضوعي الصادق الثابت في مثل هذه المسائل الأصولية، والمصيرية؛ إذ لا يحتمل مثل هذا البحث الاعتماد على المناهج الظنيّة الأخرى.

وقد قمنا بتلخيص النتائج الكليّة التي توصلنا لها من خلال البحث، من تأصيل قواعد البحث المعرفي، وبيان حجّة الأدوات المعرفيّة، وحدودها المعرفيّة، ومن بيان أنّ الدافع للقول بالنسبيّة المعرفيّة هو الجهل أو تجاهل المبادئ العقلية الأولى، والخلط بين المعرفة الاعتباريّة والظنيّة والإضافيّة من جهة وبين مطلق المعرفة، وأنّ الدافع للقول بالنسبيّة الدلاليّة، هو تأثر المفسّر دائماً بثقافته الخاصّة في فهم النصوص، لهذا بالإضافة إلى بيان مباني القائلين بالمعرفة المطلقة القائمة على البرهان العقلي، والتمييز بين الطرق العلميّة وغير العلميّة في التعرّف على الواقع في نفسه. وقمنا أيضًا بدفع شبهات النسبيّة المعرفيّة والدلاليّة، لتستقرّ بعدها موازين علميّة موضوعيّة مطلقة للمعرفة البشريّة.

هذا بالإضافة إلى بيان الآثار العقديّة الإيجابيّة للمعرفة المطلقة، الناشئة من وجود ميزانٍ علميٍّ موضوعيٍّ مطلقٍ في مجال معرفة العقائد الواقعيّة، وبيان الآثار العقديّة السلبية للمعرفة النسبيّة، من تضييع العقائد والقيم الأخلاقيّة، وتشتت الآراء العقديّة؛ ممّا يمهد الأرضيّة للصراع الفكريّ والمذهبيّ الرافض لهذه النسبيّة.

وفي نهاية البحث قدّمنا بعض التوصيات العلميّة والثقافيّة، كضرورة إحياء العلوم العقلية، والاهتمام بتدريسها، وبناء الكوادر العلميّة المتخصّصة، والكوادر المثقّفة بالثقافة العقلية الأصيلة؛ من أجل الوقاية

والعلاج للمشاكل التي أوجدتها المعرفة النسبية، لا سيما في المراكز الأكاديمية، وذلك عن طريق إصلاح النظامين التعليمي والثقافي في شتى المراكز التعليمية الدينية والأكاديمية؛ من أجل النهوض بالمجتمعات البشرية.

المفردات الدلالية: المعرفة، الواقع، الإطلاق، النسبية، العقيدة.

المقدمة

إنّ الواقف على طبيعة الإنسان بوصفه حيواناً عاقلاً مختاراً ينطلق في أفعاله الاختيارية من منظومته المعرفية وثقافته الاجتماعية، يدرك أهمية المعرفة الواقعية في حياته اليومية، ومدى تأثيرها العميق على رؤيته الكونية عن حقيقة ذاته ومبدئه ومنتهاه، وعلى منظومته القيمية الأخلاقية والاجتماعية، وانعكاس ذلك على أسلوب حياته، وبالتالي تعيين مصيره في هذا العالم، وما بعده، إما إلى السعادة أو إلى الشقاء.

وهذا البحث يدور حول كون المعرفة الإنسانية مطلقةً أو نسبيةً، في محاولة للتمييز المعرفي المنطقي بينهما بنحوٍ تفصيليٍّ، وبيان آثارهما الكبيرة والخطيرة على الاعتقاد النظري والعملي، والسعي للمحاكمة العلمية بين النظريتين، بنحوٍ موضوعيٍّ بالمنهج العقلي البرهاني؛ من أجل الوصول إلى النظرية الواقعية حول حقيقة المعرفة الإنسانية.

ولا تخفى أهمية هذا البحث بعد الإشارة إلى أهمية المعرفة في حياة الإنسان، وبعد شيوع نظرية المعرفة النسبية في المراكز العلمية الأكاديمية بمستوياتها المختلفة مع بداية عصر التنوير في الغرب في القرن الثامن عشر، وظهور أمثال ديفيد هيوم، وكانط، وراسل وأصحاب الوضعية المنطقية،

وحلقة فينّا، ومن تابعهم في العالم الإسلامي، كمحمد أركون، والجابري، ونصر حامد أبو زيد، وانتقالها إلى المراكز الجامعية في الشرق عن طريق البعثات التعليمية المكثفة في القرنين التاسع عشر والعشرين، التي عاد بعدها المثقفون العرب والمسلمون معبّئين بالثقافة المادية النسبية، ليروجوا لها في كلّ المحافل العلمية الأكاديمية والمنابر الإعلامية، بحيث أصبحت الآن تُعدّ من المسلّمات غير القابلة للنقاش في أوساطهم، بعد توهمهم أنّ هذه النسبية المعرفية هي مظهر العلم والحداثة الإنسانية، وأنّ المعرفة المطلقة مظهر التعصّب والدوغماتية (DOGMATISM).

وقد بدأت هذه الظاهرة - للأسف - تتسلّل تدريجياً إلى بعض المعاهد والحوارات العلمية الدينية؛ الأمر الذي أدّى إلى عواقب سلبية وخيمة على المستويين العقدي والأخلاقي، وسنشير إليها في مطاوي هذا البحث إن شاء الله تعالى.

وقد شرعنا في بداية البحث ببيان المبادئ التصورية لمسائله، ثم قمنا بتأصيل المبادئ التصديقية التي سنعتمد عليها في المحاكمة بين الاتجاهين المتقابلين، فشرعنا ببيان انقسامات المعرفة الإنسانية من حيثية أدواتها المعرفية، ومن حيثية طبيعتها في نفسها؛ من أجل بيان حجّة الأدوات المعرفية المختلفة، ودائرة حجّيتها المعرفية في الكشف عن الواقع.

ثم قسّمنا المعرفة النسبية إلى قسمين: يتعلّق الأوّل منه بنسبية الأدوات المعرفية مطلقاً، وهي النسبية المعرفية المشهورة، ويتعلّق الثاني منها بفهم النصوص، وهي النسبية الدلالية، وقد أشرنا بعدها إلى الدوافع التي أوقعت النسبيين في القول بالنسبية المعرفية والدلالية، وعلى رأسها الجهل، أو تجاهل المبادئ العقلية الأولية المطلقة.

ثمّ تعرضنا بعد ذلك إلى بيان مباني المعرفة المطلقة، وأوضحنا موضوعيّتها، وواقعيتها في نفسها، وأنها تعتمد على المبادئ العقلية البديهية الصادقة بذاتها، ثمّ قمنا بنقد مباني المعرفة النسبية بناءً على ما تمّ تأصيله مسبقاً من القواعد والأصول المنطقية والمعرفية. وأثبتنا أنّها بالإضافة إلى كونها آكلةً لذاتها، فهي توقعنا لا محالة في الشكّ والسفسطة. ثمّ أشرنا بعد ذلك إلى الآثار الإيجابية للمعرفة المطلقة، والآثار السلبية للمعرفة النسبية على العقيدة الإنسانية، وانعكاساتها على السلوك الفردي والاجتماعي.

وفي النهاية أوضحنا أسباب تفشي النسبية المعرفية في المراكز الأكاديمية، وتسلسلها إلى بعض المعاهد والحوزات العلمية، وكيفية الوقاية والعلاج منها. ثمّ ختمنا البحث بالنتائج التي توصّلنا إليها من خلال البحث، مع بعض التوصيات اللازمة للجهات المعنية بهذا الأمر.

التعريفات

من الطبيعيّ قبل الدخول في متن البحث، وبعد أن تعدّدت الاصطلاحات، وتباينت المعاني والإطلاقات، أن نتعرّض بالشرح والبيان لبعض المصطلحات العلميّة الواردة في البحث؛ لتتضح معانيها الدقيقة المقصودة لنا في هذا البحث:

1. المعرفة: قد يُقصد من المعرفة الإدراك الحسيّ الظاهريّ الجزئيّ في قبال العلم العقليّ الكلّيّ [ابن سينا، برهان الشفاء، ص58]، وقد يطلقه الصوفيّة أيضاً على الإدراك الحسيّ الباطنيّ الحضوريّ الجزئيّ (الوجدانيّ)؛ ولذلك يسمّون صاحب هذه المعرفة بالعارف.

ولكن مقصودنا نحن هنا في هذا البحث من المعرفة هو العلم
الحصولي بنحو عام، سواء كان حسياً أو عقلياً، بدهياً أو غير
بدهي، نظرياً كان أو عملياً، واقعياً كان أو غير واقعي، وسواء
كان يقينياً أو ظنيّاً، ثابتاً أو متغيراً، مطلقاً كان أو نسبياً،
وسياتي تفصيله إن شاء الله تعالى.

2. المعرفة المطلقة: المقصود منها المعرفة الموضوعية المطابقة
للواقع في نفسه دون أي فرض أو اختراع ذهني، بحيث تكون
مجردة عن أي تأثير بالخلفية الثقافية أو الدينية أو الاستحسانات
والانفعالات الشخصية.

3. المعرفة النسبية: المقصودة هنا المعرفة التي تفرّق بين وجود
الشيء في نفسه ووجوده لنا، وبالتالي فهي معرفة غير منفكة
عن خلفية الإنسان واعتقاداته السابقة، ومزاجه الخاص،
وبالتالي فهي ليست معرفة مجردة نزيهة بالواقع في نفسه.

4. المنهج العقلي البرهاني: هو الدليل القياسي الافتراضي أو
الاستثنائي المبني على المبادئ العقلية الأولية، أو ما يرجع
إليها من المبادئ النظرية، والذي يفيدنا اليقين الصادق المطلق
والثابت، وهو المسمّى باليقين بالمعنى الأخص.

أولاً: انقسامات المعرفة

إنّ البحث عن انقسامات المعرفة ليس مجرد بحث إضافي تكراري،
بل سيشكل لنا جزءاً مهماً من المبادئ التصديقية اللازمة لتحقيق المسألة
الرئيسية في الدراسة، والمتعلقة بالحاكمة بين القائلين بالمعرفة المطلقة،
والقائلين بالنسبية.

تنقسم المعرفة تارةً باعتبار أدواتها المحصلة لها، وتارةً باعتبار طبيعتها في نفسها:

1. أنواع المعرفة بلحاظ أدواتها

أ. المعرفة الحسية: وهي المعرفة الحاصلة عن طريق الحواس الخمس الظاهرية، بالارتباط المباشر بينها وبين ظواهر الأجسام الخارجية؛ لتعكس آثارها على الذهن مباشرةً، على هيئة الصور الحسية الجزئية، ليقوم العقل بعدها بانتزاع المعاني الكلية منها؛ ولذلك فقد كانت المعرفة الحسية هي المبدأ الأول للمعرفة، إذ تتدقق المعلومات والصور الحسية من خلالها تلقائياً بمجرد أن يفتح الإنسان عينيه على هذه الحياة، وتشكل المواد الخام الأولية التي يعمل عليها العقل بعد تجريدها عن عوارضها المادية.

قال المعلم الأول: «ويظهر أنّ مَنْ يفقد حسّاً من الحواسّ أنّه يفقد علماً من العلوم» [ابن رشد، شرح برهان أرسطو، ص 414]

كما أنّه بناءً على أصل العلية والسنخية فإنّ الصور الحسية في أصل وجودها وخصوصياتها الذاتية معلولة لمبدئها المنتزعة منه، ومشروطةً بالارتباط المباشر للأدوات الحسية مع منشأ انتزاعها الخارجي، ممّا يؤمّن مطابقتها لمحكيها ومنشأ انتزاعها بكلّ خصوصياتها الذاتية، بنحوٍ موضوعيّ، لا نسبيّ.

كما أنّه بناءً على أصل العلية والسنخية، فإنّ الصور المحسوسة في أصل وجودها وخصوصياتها الذاتية معلولة لمبدئها المنتزعة منه، ومشروطةً بالارتباط المباشر للأدوات الحسية مع منشأ انتزاعها الخارجي.

والمقصود بأصل العليّة هنا هو كون كلّ أثرٍ يحتاج إلى مؤثّرٍ، وإدراكنا لهذه الآثار الحسّية يكشف عن وجود مبادئها في الخارج بالضرورة؛ لأنّها لا تأتي من العدم.

وأما السنخية، فكما أنّ الأثر يحتاج إلى مؤثّرٍ، فكذلك خصوصيّة الأثر تنبع من خصوصيّة المؤثّر، وإلا لخرج أيّ شيء من أيّ شيء، وهذا أمرٌ واضحٌ في نفسه.

ومن أجل ذلك، فإنّ الصور الحسّية تتمتع بكلّ المواصفات الخارجية لمبدئها المحسوس من الجزئية وترتب الآثار والجهة والزمان والمكان، وتبقى حاضرة في الذهن ما بقي الارتباط المباشر بين الأداة الحسّية ومحسوسها، وتنعدم بانعدامه.

وبناءً على ما تقدّم، فلا معنى للخطأ في الصورة الحسّية، حيث تنقل ما وقع عليها في الخارج كما هو إلى الذهن بنحو انفعاليٍّ محض وبسيطٍ دون أيّ تدخلٍ أو تعمّلٍ، بناءً على الارتباط المباشر بالأشياء الخارجية، وأصل العليّة والسنخية العقلين، وقد أثبت الأطباء والعلماء انتقال هذه الآثار من خلال الأعصاب، والأدوات الحسّية إلى الدماغ، وانطباعها في مراكز الإحساس، وكلّ من حاول أن يشكّك في أمانة الحسّ في عكسه للآثار، فهو قد اعتمد على الحسّ نفسه، فلا يمكن التشكيك في الحسّ بالحس، ومثله كمن يشكّك في الأحكام العقلية بالعقل نفسه، هذا بالإضافة إلى أنّه بتكرار المشاهدات الحسّية للأشياء تحت ظروفٍ مختلفةٍ، كأن نرى النار صفراء ومحرقة دائماً، أو السكر أبيض وحلواً، والملح أبيض ومالحاً، وهكذا يحرز لنا اليقين بأنّها ليست أموراً اتّفاقيةً فيها، بل تنبع عن ذاتها، وتحكي عن خصوصياتها الذاتية.

بل نقول: إنّه لا معنى لوصفها بالصواب أيضًا؛ إذ إنّ الصواب والخطأ من مواصفات الحاكم الذي يحكم بثبوت المحمول للموضوع في القضية الحملية، أو بالتلازم أو الانفصال بين المقدم والتالي في الشرطية، وهو وظيفة العقل لا غير، كما سيأتي في محله إن شاء الله تعالى، وبالتالي فإنّ الحسّ ناقلٌ أمينٌ، وما نُسب إليه من أخطاءٍ هي أخطاء العقل العامّ، التي يتداركها بعد ذلك بوسائله اليقينية الصادقة القائمة على تكرّر المشاهدات اليقينية بأدواتٍ حسّية متعدّدة، وبالتحليل العقلية الأولى، التي لولاها ما عرفنا الخطأ.

فالحاصل أنّ الحسّ حجةٌ أمينةٌ في نقله للمدركات الخارجية، وصالحٌ للاعتماد عليه مبدأً أوليًا لسائر تصوّرات العقلية الأولى.

أمّا الكلام عن حدود صلاحيته العلمية للكشف عن الواقع، فنقول: بعد العلم بجسمانية الأدوات الحسّية أو ما يسمّى بالجوارح الخمس، وارتباطها المباشر بالمحسوس في الخارج، شرطًا للإدراك الحسّي، ندرك بوضوح ضرورة وجود علاقةٍ وضعيّةٍ مباشرةٍ بينها وبينه؛ ممّا يستلزم بالضرورة أن يكون المحسوس جسمانيًا مثلها، وبما أنّها متّصلةٌ بظاهر المحسوس لا غير، فهي لا تدرك إلّا ظواهر الأجسام وعوارضها المادّية الحالة فيها، ولا سبيل لها إلى إدراك كنه ماهياتها الذاتية.

كما أنّ الحسّ لا يدرك إلّا الشيء المرتبط به فقط، فيكون إدراكه جزئيًا، لا كليًا، وبما أنّ الموجودات المادّية متغيّرةٌ في الخارج، فالإدراك الحسّي يتغيّر كذلك بتغيّرها.

فيتبين ممّا تقدّم أنّ الإدراك الحسيّ إدراكٌ يقينيّ جزئيّ متغيّر للعوارض المادّيّة للأجسام الخارجيّة التي حولنا، ولا سبيل له إلى الإدراك الكليّ الثابت لمهيات الأجسام وحقائقها المادّيّة، فضلاً عمّا وراء المادّة.

ب. المعرفة التجريبيّة: التجربة هي تكرار المشاهدات الحسيّة لجزئيات متماثلة، تحت شرائط مختلفة؛ لاستبعاد الأسباب الاتّفاقية الخاصّة، وإحراز العلاقة الذاتيّة بين الأثر والمؤثر.

فتكرار صدور الأثر عن المؤثر تحت ظروف مختلفة ومتعدّدة بناءً على أصل العلّيّة العقليّ، وأنّ الأثر الاتّفاقيّ لا يكون دائماً أو أكثرثاً؛ يثبت هذه العلاقة الذاتيّة بينهما، بنحوٍ يُسوِّغ للعقل إصدار حكمٍ يقينيّ كليّ بدوام صدور هذا الأثر عن المؤثر دائماً أو في أغلب الأحيان.

وهذا الأصل العقليّ هو الذي يميّز التجربة عن الاستقراء، ويجعلها قياسيّةً يقينيّةً، كليّةً صادقةً وثابتةً، في قبال الاستقراء الظنيّ.

ولكنّ المنهج التجريبيّ - المسمّى في الغرب المعاصر بالمنهج العلميّ - من حيث اعتماده على الحسّ، فكاشفيّته محدودةٌ بمحدوده التي سبق وأنّ أشرنا إليها، وبالتالي، فموضوعات التجربة تبقى محصورةً بالظواهر الطبيعيّة للأجسام المادّيّة الخارجيّة، لا تتعدّاها إلى ما وراء الطبيعة، كما يتوهمه بعض علماء الغرب، كأصحاب الوضعيّة المنطقيّة، وبرتراند راسل، الذين يريدون أن يُخضعوا كلّ شيءٍ بما فيها الموضوعات الميتافيزيقيّة للمنهج التجريبيّ، ويعتبرونه المنهج العلميّ الوحيد.

ج. المعرفة العقلية البرهانية: وهي المعرفة الحاصلة بالتحليل العقلي المحض، والمبتنية على القياس العقلي البرهاني، المؤلف من صورة قياسية اقترانية أو استثنائية ملزمة الإنتاج، ومقدمات بديهية أولية تحليلية بينة الثبوت، أو مقدمات مبيّنة بها؛ ولذلك فهو الدليل المنطقي الكامل من ناحيتي المادّة والصورة، وهو الغاية والثمرة من المنطق الأرسطي.

ولهذا يقول المعلّم الأوّل أرسطو في مقدّمة كتاب (القياس): «فأمّا الشيء الذي عنه نفحص فهو البرهان، وغرضنا العلم البرهاني» [أرسطو، المنطق، ص 180].
والمعرفة الحاصلة عن هذا الطريق تكون تبعاً لمبادئها وصورها معرفة يقينية واقعية مطلقة وثابتة.

وسوف نتحدّث عنها بالتفصيل عند المحاكمة بين اتّجاهي المعرفة المطلقة والنسبية.

د. المعرفة النقلية الدينية: وهي المعرفة الحاصلة من خلال النصوص والكتب الدينية، والمبنية على الفهم العرفي لظواهر النصوص الدينية المنقولة إلينا والمنسوبة إلى الوحي الإلهي، أو أنبياء الله وأوصيائه، والتعبّد بمفادها وظواهرها.

وهذه المعرفة بمقتضى طبيعة النصوص المنقولة، من ناحية السند أو الدلالة، غالباً ما تكون معرفة ظنيّة، وقد تكون في بعض الأحيان نسبية متغيّرة، كما سنشير إلى ذلك عند الحديث عن أنحاء المعرفة النسبية.

قال الشيخ الأنصاري رحمه الله: «قال شيخنا الشهيد الثاني في (المقاصد العلية) بعد ذكر أنّ المعرفة بتفاصيل البرزخ والمعاد غير لازمة [وأما ما ورد عنهم

في ذلك من طريق الأحاد، فلا يجب التصديق به مطلقاً، وإن كان طريقه صحيحاً؛ لأنّ الخبر الواحد ظنيّ، وقد اختلف في جواز العمل به في الأحكام الشرعيّة الظنيّة، فكيف بالأحكام الاعتقاديّة العلميّة]، انتهى. ثم قال: «ظاهر الشيخ في العدة أنّ عدم جواز التعويل في أصول الدين على أخبار الأحاد اتّفاقيّ، إلّا عن بعض غفلة أصحاب الحديث»، والمقصود بـ"أصحاب الحديث" أصحاب الاتجاه الأخباريّ السطحيّ. وأضاف: وظاهر المحكي في السرائر عن السيّد المرتضى عدم الخلاف فيه أصلاً. انتهى كلامه رحمه الله [الأنصاريّ، فرائد الأصول، ص 556].

وإنّما أنقل هذا الكلام ليتبيّن للغافلين مدى عبثيّة هذا الصراع التاريخيّ القديم، الذي ما زالت آثاره موجودة بين الفلاسفة والمتكلّمين المتكلّفين لما لا يعنيهم؛ إذ كانوا يردّون براهين الحكماء اليقينيّة بأخبار الأحاد الظنيّة التي توهّموها برهانيّة، بل فوق البرهان، كما في مقدّمة (شرح المقاصد) للتفتازانيّ، ففرّقوا الأمانة وجعلوها طرائق قدداً.

236

وهذه المعرفة النقليّة تعدّ من مقولة المقبولات المشار إليها في الصناعات الخمس في المنطق. قال المحقّق الطوسيّ: مقبولات إمّا عن جماعة كما عن المشائين: أنّ للفلك طبيعةً خامسةً، أو عن نفرٍ كأصول الأرصاد عن أصحابها، أو عن نبّيٍّ وإمامٍ، كالشرائع والسنن [الطوسيّ، شرح منطق الإشارات، ج1، ص 316].

هـ. المعرفة القلبيّة الشهوديّة: وهي المعرفة الحاصلة من الرياضات النفسيّة الصوفيّة الخاصّة، والقائمة على الحسّ والشهود الوجدانيّ للصّور والمعاني الباطنيّة، والمعبر عنها بالمكاشفات الصوريّة والمعنويّة.

قال محي الدين بن عربي: «قد نبهتكم على أمرٍ عظيمٍ لتعرف لماذا يرجع علم العقلاء من حيث أفكارهم، ويتبين لك أنّ العلم الصحيح لا يعطيه الفكر، ولا ما قرّرتَه العقلاء من حيث أفكارهم، وأنّ العلم الصحيح إنّما هو ما يقذفه الله في قلب العالم، وهو نورٌ إلهيٌّ يختصّ الله به من يشاء من عباده من ملكٍ ورسولٍ ونبيٍّ ووليٍّ ومؤمنٍ، ومن لا كشف له لا علم له» [محي الدين بن عربي، الفتوحات المكيّة، ج 1: ص 218].

وقال القيصري: «اعلم أنّ الكشف لغةٌ: رفع الحجاب... واصطلاحاً هو: الاطلاع على ما وراء الحجب من المعاني الغيبية والأمر الحقيقية وجوداً أو شهوداً، وهو معنويٌّ وصوريٌّ، وأعني بالصوريّ: ما يحصل في عالم المثال من طريق الحواس الخمس...

[ثمّ قال]: وأمّا الكشف المعنويّ المجرد من صور الحقائق الحاصل من تجليات الاسم العليم والحكيم، فهو ظهور المعاني الغيبية والحقائق العينية» [القيصري، شرح الفصوص، ج 1، ص 282].

ولكن تبقى المشكلة المعرفية الكبيرة بالنسبة لهذا النحو من المعرفة هي فقدان الحجّة الذاتية؛ لكونها معرفةً وجدانيةً مجهولة المنشأ، متأثرةً بالمعارف والاعتقادات القبليّة، فتفتقر إلى الميزان الموضوعي، ويمكن المراجعة التفصيلية في كتابنا حول المعرفة الشهودية. [المصري، أيمن، منتهى المراد، ص 93]

2. أنواع المعرفة بلحاظ طبيعتها في نفسها

أ. حصوليةٌ وحضورية: مطلق العلم والمعرفة يعني انكشاف المعلوم عند العالم، وذلك المعلوم، إمّا أن ينكشف للعالم

بصورته وماهيته، وهو ما يسمّى بالعلم الحسولي، كعلمه
بالأشياء الخارجة عنه، أو ينكشف له بوجوده الخارجي، كعلمه
بذاته وقواها، وانفعالاتها الذاتية.

والعلم الحقيقي عند جمهور الفلاسفة والعلماء، والكاشف عن ماهيات
الأشياء وحقائقها الذاتية، والمتعلق بجميع موضوعات العلوم هو العلم الحسولي.
وأما ما يسمّى بالعلم الحسوري، فهو يمثل عندهم منشأ الإدراكات
الوجدانية الباطنية الجزئية، ويعبرون عنه بالمعرفة - كما نقلنا عن الشيخ في
برهان الشفاء - إذ لا يتمتع بأيّ محتوى علمي حقيقي بالحدّ والبرهان، سوى
تأثيره المباشر على العواطف والانفعالات النفسية، كعلم كلّ الناس بذواتها
وأحوالها النفسانية مباشرة، دون أن تعلم أيّ شيء عن حقائق نفوسها وقواها
المدرّكة أو المحرّكة.

وأوّل من أشار إلى هذا العلم الحسوري باصطلاحه الشائع الآن، ورفع
من منزلته العلميّة، بل وقدّمه على العلم الحسولي، هو شيخ الإشراق
السهروردي، ثمّ تابعه من بعده صدر الدين الشيرازي.

قال الشهرزوري تلميذ شيخ الإشراق: «إنّ العلوم الحقيقيّة تنقسم إلى
قسمين: ذوقيّة كشفية، وبحثيّة نظريّة، فالقسم الأوّل يُعنى به معاينة المعاني
والمجرّدات، وذلك على سبيل المكافحة، لا بفكرٍ ونظمٍ دليلٍ قياسيٍّ، أو نصب
تعريفٍ حدّيٍّ ورسميٍّ، بل بأنوارٍ إشراقيةٍ متتاليةٍ متفاوتةٍ تسلب النفس عن
البدن، وتنبّين معلّقةً، تشاهد مجرّدها ويُشاهد ما فوقها مع العناية الإلهيّة»
[الشهرزوري، شرح حكمة الإشراق: ص 4].

وقال شيخ الإشراق في مطارحاته: «فكأنّه استبشر وقال: أولئك هم

الفلاسفة والحكماء حقاً، ما وقفوا عند العلم الرسمي، بل جاوزوا إلى العلم الحضورى الاتصالي الشهودى، وما اشتغلوا بعلايق الهيولى، فلهم الزلفى وحسن مآبٍ [السهروردى، مصنفات شيخ الإشراق: ص 74].

وقال الملا صدرا: «قد يكون بين صورة الشيء وذات العالم كما في العلم الحصى المتحقق بمحصل صورة الشيء في نفس ذات العالم أو في بعض قواه حصولاً ذهنياً، والمدرَك بالحقيقة ها هنا هو نفس الصورة الحاضرة لا ما خرج عن التصوّر، وإن قيل للخارج إنه معلومٌ فذلك بقصدٍ ثانٍ كما سبقت الإشارة إليه؛ إذ العلاقة الوجودية المستلزمة للعلم في الحقيقة إنما هي بين العالم والصورة لا غير، بخلاف المعلوم بالعلم الحضورى بحسب وجوده العيى؛ إذ المعلوم بالذات حينئذٍ هو نفس ذات الأمر العيى؛ لتحقق العلاقة الوجودية بينه وبين العالم به، فالعلم الحضورى هو أتمّ صنفى العلم، بل العلم في الحقيقة ليس إلا هو، ومن ذهب إلى أن العلم بالغير منحصرٌ في الارتسام لا غير فقد أخطأ وأنكر أتمّ قسَمى العلم» [الملا صدرا، المبدأ والمعاد: ص 82].

وكلامنا عن المعرفة المطلقة أو النسبية في هذه الدراسة، إنما يتعلّق فقط بالعلم الحصى، لا الحضورى.

ب. بدهيةً ومكتسبة: لو حلّلنا المعلومات التى في أذهاننا، لوجدنا أنّ بعض المفاهيم واضحة، لا تحتاج إلى من يعرفها لنا، كمفهوم الوجود والعدم، والوجوب والإمكان والاستحالة، وبعضها غامضٌ كالمادة والطاقة، والنفس والروح، التى تحتاج إلى تعريف.

كما أنّنا نجد بعض القضايا واضحة الثبوت في نفسها، بحيث لا تحتاج إلى

دليل يدل عليها، كامتناع اجتماع الإثبات والنفي لقضية بعينها، المعبر عنها بمبدأ امتناع التناقض، أو أن الشيء هو نفسه، المعبر عنه بأصل الهوية، أو أن الشيء لا يخرج نفسه من العدم إلى الوجود، والمسمى بأصل العلوية، أو أن خصوصية المعلول من علته، المسمى بأصل السنخية، وكذلك امتناع الدور والتسلسل، وحسن العدل وقبح الظلم، وغيرها من القضايا الواضحة بنفسها التي لا تحتاج إلى دليل لإثباتها، في حين أن هناك قضايا أخرى غامضة، كوجود الإله ووجدانيته، وتجرد النفس الإنسانية، والحياة بعد الموت، وتحول المادة إلى طاقة، والطاقة إلى مادة، ووجود حياة على الكواكب الأخرى، وغيرها من القضايا.

فهذه المعلومات الواضحة - التصور والتصديق - التي تتمتع بالوضوح والصدق الذاتي تسمى بالمعارف البديهية، التي تمثل أساس العلم والمعرفة المطلقة الواقعية، والتي سنشير إليها لاحقاً، وما عداها من المعلومات غير الواضحة التي تفتقر في تحصيلها إلى التعريف والإثبات، تسمى بالمعارف المكتسبة.

ج. نظرية وعملية: هناك بعض القضايا تتعلق بما هو كائن في نفسه، لا باختيارنا، كوجود المبدأ الإلهي، وصفاته الذاتية والفعلية، ووجود الحياة بعد الموت، وحركات الكواكب والنجوم السماوية وأوضاعها، وتسمى بالقضايا النظرية، وتستكمل النفس الإنسانية بمجرد معرفتها فقط، كما هي عليه في الواقع ونفس الأمر، وتسمى معرفتها بهذا النحو بمعرفة الحق، أي المعرفة الحقيقية الواقعية المطلقة.

وهناك نوع آخر من القضايا موجود باختيارنا، ويتعلق بما ينبغي فعله

أو تركه، كحسن العدل وفعله، وقبح الظلم وعمله، وحسن الأمانة، وقبح الخيانة، وغيرها من القضايا المسماة بالقضايا العملية التي يسمو العلم بها بمعرفة الخير، ويستكمل الإنسان بعد العلم بها بالعمل على مقتضاها، ومثل هذه القضايا العملية كانت على مر التاريخ موردًا للترديد بين كونها مطلقة أو نسبية، حقيقية أو اعتبارية.

د. يقينية وظنية: كما هو معلوم انقسام المعرفة الحسولية إلى تصور وتصديق، وأنّ التصور يتعلّق بالمعنى التفصيلي للكلمة، والتصديق يتعلّق بالحكم على القضية، فإنّ الحكم يعني بكلّ بساطة ترجيح أحد طرفي القضية على نقيضها، وبالتالي إخراجها عن حالة الشك والاستواء.

وهذا الترجيح إمّا أن يكون تامًا مانعًا من وقوع الطرف الآخر، ويسمّى بالجزم أو اليقين، وإما يكون ناقصًا يحتمل معه وقوع نقيضه، ويسمّى ظنًا.

ومن هنا يتبيّن لنا أنّ اليقين والظنّ يتعلّقان بمقام الإثبات النفسي للمُدرِك، وبالتالي فهما بهذا اللحاظ أمران نسبيان في معرض التغيّر، أمّا كيف يكون لدينا يقينٌ مطلقٌ ثابتٌ من جهةٍ أخرى، أي من جهة الثبوت ونفس الأمر، فهذا ما سنبحث عنه لاحقًا إن شاء الله تعالى.

هـ. واقعيةٌ وغير واقعية: المعرفة الواقعية هي المعرفة التي يطابق فيها مقام الإثبات التصديقي مقام الثبوت الواقعي نفس الأمر، أي مقام ثبوت الشيء في نفسه.

فالمعرفة الواقعية هي نفسها المعرفة الصادقة، والمعرفة غير الواقعية هي نفسها المعرفة الوهمية الكاذبة.

وقد وقع اختلافٌ كبيرٌ بين العلماء والمحققين في معنى ثبوت الشيء في نفسه، ولا يسعنا هنا التعرّض له بالتفصيل؛ لكونه خروجًا عن محلّ البحث، ولكن سننتعّض بشيءٍ من التفصيل للبحث عن النظر التحقيقي في معنى نفس الأمر عند المحاكمة بين القائلين بإطلاق المعرفة ونسبتيها؛ لأنّ هناك - وكما سيتبيّن - ارتباطًا وثيقًا بينهما.

و. ثابتةٌ ومتغيّرة: ليس المقصود من المعرفة المتغيّرة الحسيّة المتغيّرة بتغيّر موضوعاتها الخارجيّة في الأعيان، فمن الطبيعي جدًّا أن تتغيّر الأحكام بتغيّر موضوعاتها، ولا الأحكام الظنيّة أو الاعتبارية التي قد تتغيّر بتغيّر شرائطها الزمانيّة والمكانيّة، بل المقصود هو تغيّر مطلق الأحكام العقلية مع ثبات الموضوعات مطلقًا في ظرف الحكم، وبالتالي تتغيّر الأحكام من الإثبات إلى النفي، أو العكس، فيصدق ما كان كاذبًا، ويكذب ما كان صادقًا، وبالتالي لن يكون لدينا اعتقادٌ كلّّيٌّ ثابتٌ على الإطلاق.

ولا شكّ في أنّ هناك نحوًا من الارتباط بين الثبات والمعرفة المطلقة، وبين التغيّر والمعرفة النسبيّة، وسنشير إليه لاحقًا.

ز. المعرفة المطلقة والنسبيّة: وهي المسألة الرئيسة في الدراسة، وسنكرّس لها القسم الثاني من البحث.

ثانيًا: المعرفة المطلقة والنسبيّة

هذه هي المسألة الرئيسة المطلوبة في البحث، وسوف نبحت أولاً عن المعرفة النسبيّة من حيث ماهيّتها، وأصنافها المختلفة، ثمّ دوافعها وأدلتها المتعدّدة، ثمّ نتقل بعدها للبحث عن المعرفة المطلقة، ومبانيها المعرفيّة، لنحقّق بعد ذلك القول الفصل بينهما بنحوٍ علميٍّ موضوعيٍّ.

1. المعرفة النسبية

أ. ماهية المعرفة النسبية: هي المعرفة التي ترفض عينية إدراك الأشياء، على النحو الذي يقول به جمهور الفلاسفة الإسلاميين، ويفرقون بين وجود الأشياء في نفسها، ووجودها لنا، وبالتالي لا يمكن إدراك الأشياء في نفسها بنحوٍ بريءٍ ومجردٍ عن أحوالنا الشخصية أو النوعية، بل تكون جميع تصوراتنا وأحكامنا النظرية والعملية مدركةً لا في نفسها، بل بالنسبة إلينا، ومن وجهة نظرنا، لا على الإطلاق.

ب. أصناف المعرفة النسبية: قبل الدخول في بيان أصناف المعرفة النسبية محلّ البحث، نشير إلى بعض معانيها المقبولة من الناحية العقلية والواقعية؛ حتى لا تختلط بغيرها من الأمور مورد الخلاف:

■ الأمور الاعتبارية: وهي التي يعتبرها المعبر باختباره، وليست منتزعةً من الواقع الخارجي كأكثر القوانين الوضعية العقلية، مثل أحكام المرور، وسعر العملات، والكثير من العادات والرسوم والتقاليد الاجتماعية، ولا شك في نسبية هذه الأمور الموضوعية، وتغيّرها بتغيّر الزمان والمكان، وأحوال الواضع لها.

■ الأمور الظنية: وهي الأحكام المكتسبة بغير البرهان العقلي، كالشهرة، وأخبار الثقات، والاستحسانات الشخصية، ونسبيتها تنشأ من نسبية أسبابها من المشهورات والمقبولات، والأذواق الشخصية.

■ المفاهيم النسبية كالصغير والكبير: ومن الواضح أيضاً أنّ نسبيتها ذاتيةٌ لها، من حيث كونها مفاهيمٍ إضافيةً.

■ بعض الظواهر الطبيعية كالحركة: حيث يرى الذي في القطار سقوط الجسم عمودياً، ويراها الخارج عنه منحنيًا، أو أن ثقل

الجسم في الأرض أكبر منه على القمر، وهي أمورٌ نسبيتها طبيعيةٌ أيضًا من حيث تغييرها بالنسبة إلى تغيير أحوال موضوع الحكم المدرك لها.

■ النسبية المنهجية: وهي التي تختلف باختلاف أدوات المعرفة، باختلاف الفلاسفة المعتمدين على العقل، مع الأخباريين المعتمدين على النقل، والعرفاء المعتمدين على القلب، وهو أمرٌ طبيعيٌ أيضًا لاختلاف مناهج المعرفة.

■ النسبية الفلسفية: وتتعلق بالإدراك الحسي الجزئي لعالم الطبيعة المتغير بتغير الزمان والمكان، ونحو الارتباط، وهو أمرٌ طبيعيٌ أيضًا، لتغير المدرك المادي.

■ النسبية الجمالية: كجمال صورة معينة، وترجع نسبيتها لنسبية الأذواق الحسية والمزاجية المدركة لها.

أما أصناف المعرفة النسبية محل البحث والخلاف، فمرجعها إلى صنفين أساسيين:

➤ النسبية المعرفية: وهي المتعلقة بإدراك مطلق الأشياء، وهي النسبية القديمة المشهورة.

➤ النسبية الدلالية: المتعلقة بفهم النصوص، لا سيما النصوص الدينية، وهي النسبية المستحدثة في القرن التاسع عشر، والمرتبطة بمباحث الهرمنيوطيقا.

وسنتعرّض لأدلة كلّ صنفٍ ودوافعه على حدةٍ في المبحث اللاحق إن شاء الله تعالى.

ج. أدلة النسبية المعرفية ودوافعها

إنّ المتأمل بعقله في كلمات القائلين بالنسبية المعرفية منذ بداية الشكّ والسفسطة، وإلى العصر الحديث، يدرك أنّ السبب المشترك الكامن وراء اعتقادهم هذا، هو الجهل بكامية العقل وأصالته، وجهلهم أو تجاهلهم للمبادئ العقلية الأولية - وعلى رأسها أصلا العلية والسنخية - التي سبق وأن أشرنا إليها، وبالتالي فقدانهم للميزان الموضوعي، وعليه فقد احتوتهم الشبهات الكثيرة المتعلقة بما يُسمّى بأخطاء الحسّ، وأخطاء العقل، واختلاف العلماء، والتأثر باختلاف الأمزجة والعقائد المسبقة، هذا بالإضافة إلى خلطهم بين الإدراكات الاعتبارية والظنية، والمفاهيم الإضافية، التي أشرنا إليها، وبين مطلق المعرفة البشرية.

وسنستعرض كلماتهم على مرّ التاريخ؛ لتتبين لنا هذه الأسباب كلّها:

➤ قال أناسيديموس: «إنّ الحواسّ تتعارض بإزاء الشيء الواحد، فالبصر يدرك بروزاً في الصورة، واللمس يدركها مسطّحةً، والشيء يكون ذا رائحةٍ لذيذةٍ للشمّ، ولكنّ طعمه مؤذٍ للذوق، وما يدرينا لعلّ تباين الإدراكات الحسية ناشئ من تباين حواسنا، وبالتالي نحن لاندرك إلّا الظواهر، لا الحقائق»

[بدوي، عبد الرحمن، الموسوعة الفلسفية، ص 237].

فهو هنا قد انطلق من تباين المدركات الحسية بالنسبة للحواسّ المختلفة إلى نسبية مطلق المعرفة، وأنها تتباين من تباين المدركين لها.

➤ قال بروتاجوراس: «إنَّ الأشياء هي بالنسبة لي على ما تبدو لي، وهي بالنسبة إليك على ما تبدو لك» [كرم، يوسف، تاريخ الفلسفة اليونانية، ص 47].

وعلى ذلك تبطل الحقيقة المطلقة، لتحلَّ محلَّها حقائق متعدِّدة بتعدّد الأشخاص، وتعدّد حالات الشخص الواحد.

وقد أشار أفلاطون في محاوره بروتاجوراس إلى أنَّ السبب الحقيقي وراء قوله بالنسبيّة المعرفيّة المطلقة هو اعتقاده بأصالة الحسّ واستقلاله في المعرفة.

➤ وذكر العارف صدر الدين القنويّ ما يشبه ذلك في قوله: «فإنَّ الأحكام العقليّة تختلف بحسب تفاوت مدارك أربابها، والمدارك تابعة لتوجّهات المدركين، والتوجّهات تابعة للمقاصد التابعة لاختلاف العقائد والعوائد والأمزجة والمناسبات» [القنويّ، صدر الدين، الرسالة المفصّحة، ص 183].

وهو قولٌ صريحٌ بالنسبيّة المطلقة نتيجة تفاوت أدوات الإدراك بين الناس، واختلاف أمزجتهم، وكذلك تباين اعتقاداتهم المسبقة، وتأثيرها المباشر على عمليّة الإدراك.

ثمّ عاد وشكّك في اعتبار البراهين العقليّة بقوله: «رأينا أيضًا أمورًا كثيرةً قرّرت بالبراهين قد جزم بصحّتها قومٌ بعد عجزهم، وعجز من حضرهم من أهل زمانهم عن العثور على ما في مقدّمات تلك البراهين من الخلل والفساد، فظنّوها براهين جليّة وعلومًا يقينيّةً، ثمّ بعد مدّةٍ من الزمان تفتّنوا هم أو من أتى من بعدهم لإدراك خللٍ في بعض تلك المقدّمات أو كلّها، وأظهروا وجه الغلط فيها والفساد... ثمّ إنَّ الكلام في الإشكالات القادحة، هل هي

شبهةً أو أمورٌ صحيحةٌ كالكلام في تلك البراهين، والحال في القادحين كالحال في المثبتين السابقين» [المصدر السابق: 184]. وقد تأثر باختلاف العلماء فيما بينهم وبين أنفسهم، وفيما بينهم وبين الآخرين.

➤ أمّا ديفيد هيوم فقال: «ويبدو من البين أيضًا أن يسلم البشر أبدًا، حينما يتبعون تلك الفطرة الطبيعية العمياء القويّة، بأنّ الأخيلة عينها التي تقدّمها الحواس هي الأشياء الخارجية... لكنّ هذا الرأي البدائيّ سرعان ما يتهاوى أمام أضعف فلسفة تعلّمنا أنّه لا يمكن أن يكون حاضرًا في الذهن سوى أخيلةٍ أو إدراكٍ، وأنّ الحواس هي مجرّد نوافذ تدخل عبرها هذه الأخيلة، من دون أن تكون قادرةً على إحداث صلةٍ مباشرةٍ بين الذهن والموضوع» [هيوم، ديفيد، تحقيقٌ في الفهم البشريّ، ص 204].

وهنا يشير بوضوح بين تفاوت المحسوسات عندنا في الإدراك، وبين المحسوسات في أنفسها في الخارج، الأمر الذي انعكس سلبيًا على سائر الإدراكات الأخرى؛ إذ إنّ الحسّ هو المبدأ الأوّل للإدراك، وقد تأثر به كلّ من جاء من بعده في الغرب، وعلى رأسهم إمانويل كانط.

➤ قال كانط: «إنّ كلّ حدسنا ليس إلّا تصوّرٌ للظاهرة، وإنّ الأشياء التي نحدسها ليست في ذاتها على نحو ما نحدسها... أمّا ما قد تكون عليه الموضوعات في ذاتها، وبمعزلٍ عن قدر تلقّي حساسيتنا، فهذا ما سيظلّ مجهولًا بالنسبة إلينا» [كانط، إمانويل، نقد العقل المحض، ص 89].

وهو تأكيدٌ على قول ديفيد هيوم بالفصل بين الشيء في نفسه، والشيء بالنسبة لنا.

وبعبارة أخرى يصبح الإنسان في الواقع - بناءً على هذه النظرية - بجوارحه وعقله معياراً للأحكام، بحيث يصبح الصواب ما رآه صواباً، والخطأ ما رآه كذلك، كما كان يقول بروتاجوراس في القرن السادس قبل الميلاد: الإنسان معيار كل شيء، معيار ما هو موجود فيكون موجوداً، ومعيار ما هو معدوم فيكون معدوماً. [كرم، يوسف، تاريخ الفلسفة اليونانية، ص 18].

د. أدلة النسبية الدلالية ودوافعها

ظهرت النسبية الدلالية في الغرب متعلقةً بفهم النصوص الدينية مع بدايات القرن التاسع عشر، وبعد سقوط المرجعية التفسيرية للكنيسة الكاثوليكية على يد مارتن لوتر في القرن السادس عشر، سميت بعد ذلك بالهرمنيوطيقا، أي علم التفسير أو التأويل، والدافع المشترك بينهم جميعاً هو عدم وجود ميزان موضوعي للفهم عندهم، ولها أقسامٌ مختلفة، نذكر منها:

➤ الهرمنيوطيقا الرومانسية: ظهرت على يدي رجل الدين المسيحي البروتستانتي "شلايرماخر"، وهو مؤسس التجربة الدينية، وسعى لوضع ضوابط لمنع سوء الفهم، وركز على الجانب اللغوي والنفسي للمؤلف لفهم كلامه، ثم جاء دلتاي ليضيف التأثير التاريخي على الفهم. [ايزدپور، محمدرضا، آسيب شناسی شناخت در پرتو شگاکیت مدرن، ص 9]

وكانت هذه هي البداية لإدخال تأثيرات في فهم النصوص وراء النص نفسه من العوامل النفسية والتاريخية، وبالتالي لا يمكن فهم النص إلا إذا عشنا هذه الظروف التي ربما يتعذر إحرازها في العصر الحالي.

➤ الهرمنيوطيقا الفلسفية: ظهرت مع بداية القرن العشرين

على يد مارتن هيدجر، الذي أعرض عن البحث المعرفي للفهم، وأثبت فلسفة الفهم، وأنها متقومةٌ بأمرين؛ التاريخية وأنها سيالةٌ متغيرةٌ» [المصدر السابق، ص 10].

وهنا تعامل هيدجر مع النصوص الدينية تعامله مع الظواهر الطبيعية المنفصلة عن الإنسان، وبالتالي يصبح المتن منفصلاً عن المؤلف، وقد هيأ الأرضية بعدها، لتأسيس الهرمنيوطيقا الانسجامية.

➤ الهرمنيوطيقا الانسجامية: لجادامر، وهو تلميذ هيدجر، وفيها ينفي كون التفسير معرفة مراد المؤلف، ويرى المتن مستقلاً عنه، وليس هناك طريقة خاصة للفهم، وإنما يتم الفهم عن طريق ديالوك (حوار) بين المفسر والمتن ليتّم الوصول بعدها إلى نوع من التوافق، وأنّ للفهم مراتب وطبقاتٍ تتنوّع بتنوّع المفسر، وأنّ الفرضيات المسبقة في ذهن المفسر المتشكلة من ثقافة المجتمع، لها أكبر الأثر على التفسير، وهو المطلوب - أي التوافق والانسجام - لا أفق المؤلف، وبالتالي سيكون لدينا تفاسير لا متناهية على أفق الزمان. [المصدر السابق، ص 11]

➤ ويقول أيضاً: «إنّه ليس هناك فهمٌ أصحّ من فهم، بل الصواب هو حصول الانسجام بين الأجزاء في إطار الكلّ» [المصدر السابق، ص 12].

بعد أن تلقّف جادامر فلسفة الفهم من أستاذه "هيدجر"، وأنها ظاهرةٌ طبيعيةٌ منفصلةٌ عن المؤلف، طبّق عليها بعد ذلك نظرية النسبية المعرفية سالفه الذكر، بحيث أصبح الفهم يتفاوت بتفاوت الأذهان والمدارك والخلفيات الاعتقادية، كما هو الحال مع إدراك آية ظاهرة طبيعية.

ثم انعكست نظريّات جادامر على بعض المفكرين في العالم الإسلامي، حيث ظهرت ثنائيّة الدين والمعرفة الدينيّة، وضرورة التفكيك بينهما؛ إذ اعتبروا الأوّل ثابتاً، والثاني متغيّراً، ولنا أن نشير إلى بعض هذه الآراء هنا:

➤ يقول حامد أبو زيد: «إنّ القرآن نصّ ديني ثابت من حيث منطوقه، ولكنّه من حيث يتعرّض له العقل الإنسانيّ ويصبح مفهوماً، يفقد صفة الثبات، إنّه يتحرّك وتعدّد دلالاته. إنّ الثبات من صفات المطلق، أمّا الإنسانيّ فهو نسبيّ متغيّر» [أبو زيد، حامد، نقد الخطاب الدينيّ، ط 1، ص 93].

➤ وقال أيضاً: «فمن الطبيعيّ - بل من الضروريّ - أن يعاد فهم النصوص وتأويلها، بنفي المفاهيم التاريخيّة الاجتماعيّة الأصليّة، وإحلال المفاهيم المعاصرة، والأكثر إنسانيّةً وتقدّماً» [المصدر السابق، ص 87].

➤ ويقول شبستري: «إنّ للمعنى واقعاً أوسع مما قصده المؤلّف، وذلك لأنّ الآفاق التاريخيّة للأشخاص متفاوتة، بمعنى أنّ لكلّ شخص تجرّبه عن ذاته وعن العالم تختلف عن تجارب الآخرين، وهذا يساعد بدوره على تباين المعاني التي ينتزعها الأفراد من النصّ الواحد» [شبستري، محمد مجتهد، قضايا إسلاميّة معاصرة، ص 68].

➤ وقال شبستري أيضاً متأثراً بهرمينيوطيقا جادامر: «لا يمكن تفسير الوحي الإلهيّ سواءً في علم التفسير أو في مجال الاجتهاد الفقهيّ بغير الاعتماد على فرضيّات العلوم والمعارف البشريّة» [شبستري، هرمينيوطيقا الكتاب والسنة، ص 40].

➤ وقال أيضًا: «إنّ خلفيات المفسّر تحدّد توقّعه من الدين؛ ولذلك فهي تعيّن وجهة التفسير» [شبستري، هرموتيك كتاب و سنّت، ص 23].

➤ وقال الجابري: «لا يتغيّر الدين مع التغيّرات الاجتماعية، وتلك هي طبيعة الدين؛ لأنّه خطابٌ مطلقٌ، وليس محدودًا بالزمان والمكان، أمّا الأيديولوجيا الدينيّة فهي مجموعةٌ من الاجتهادات والتأويلات البشريّة التي استفيد منها باسم الدين، لتبرير وضعيّة معيّنة، ومنحها المشروعيّة» [محدثي كرمي، برسي آراء وانديشه هاى محمد عابد الجابري، ص 220].

➤ أمّا سروش، فقال: «إنّ التمييز بين الفطرة وجوهر الدين من جهة، وفهمه وتفسيره من جهةٍ أخرى، ضرورةٌ لا بدّ منها، وإنّ ما هو في اختيار الناس بلا واسطةٍ هي المعرفة الدينيّة، وهي محكومةٌ بأحكامٍ بشريّةٍ» [سروش، قبض و بسط در شريعت، ص 11].

هذه خلاصة كلام القائلين بالنسبية المعرفية والدلالية، ودوافعهم واستدلالاتهم المختلفة، وسرّ نسبيتها هو تأثر ذهنية المفسّر بثقافته الخاصة، وهي ثقافةٌ نسبيةٌ متغيّرةٌ بتغيّر الأشخاص والزمان والمكان.

ونحن، قبل التعلّص للمعرفة النسبية، نقدّم الكلام عن المعرفة المطلقة ومبادئها واستدلالاتها؛ بسبب مدخليتها العلميّة في عمليّة نقد المعرفة النسبية بشقيّيه المعرفي والدلالي.

2. المعرفة المطلقة

لقد سبق وأن عرّفنا المعرفة المطلقة، بأنّها معرفة الأشياء كما هي في نفسها في الواقع ونفس الأمر.

والقائلون بالمعرفة المطلقة يعتمدون على مبادئ وأصولٍ منطقيّةٍ موضوعيّةٍ، يرون أنّها تكشف عن الواقع في نفسه، ولا علاقة لها بمجالات المُدرِك وخصوصيّاته، وسوف نستعرض هذه المبادئ بحسب ترتيبها المنطقيّ؛ ليتبيّن لنا مدى مصداقيّة أحكامهم المطلقة.

➤ الواقع ونفس الأمر: إنّ الحقّ عندهم، هو ما طابق الواقع في نفسه، بغضّ النظر عن خصوصيّات المُدرِك، وهذا التعريف يستدعي تعريف الواقع في نفسه، والذي بمطابقة الاعتقاد له، يصبح اعتقاداً حقّاً وصحيحاً.

وقد عرّفوا الواقع - وكما هو التحقيق عندنا - بأنّه ثبوت محمول القضية لموضوعها في نفسه، بدون أيّ تعلّل واختراعٍ عقليٍّ من المُدرِك [ميرداماد، القبسات، ص 39]. فمعنى حقانيّة اعتقادنا بأنّ "العالم حادثٌ" - مثلاً - معناها أنّ الحدوث ثابتٌ له بالفعل، لا أنّنا قد فرضنا أو توهمنا ذلك من عندنا، وبالتالي فرّقوا بين مقام الثبوت المتعلّق بالواقع في نفسه، ومقام الإثبات المتعلّق باعتقاداتنا، فإذا طابق مقام الإثبات مقام الثبوت، فهو الحقّ، وإن لم يطابقه، فهو اعتقادٌ باطلٌ.

➤ كيفيّة معرفة الواقع في نفسه: وهي مسألةٌ ضروريّةٌ هامّةٌ، ومرجعها إلى طرق إثبات المحمول للموضوع، التي سنشير إليها هنا؛ لنميّز بين الطرق العلميّة التي تكشف عن الواقع في نفسه، والطرق غير العلميّة:

الطرق العلميّة

وهي الطرق التي تضمن لنا العلم بالأشياء من حيث هي هي، أي من ذاتها بذاتها، دون أيّ إضافةٍ أو اختراعٍ أو افتراضٍ.

أولاً: المشاهدة الحسّية المباشرة: حيث يشاهد الإنسان ثبوت المحمول للموضوع بنفسه، كإدراكه لكون هذا المصباح منيراً، أو هذه النار محرقةً. وقد سبق وأن قلنا إنّ الحسّ ناقلٌ أمينٌ للصور الحسّية تحت إشراف العقل، ولهذا النحو من الإثبات اليقينيّ يتعلّق فقط بالأحكام الجزئية.

ثانياً: التجربة الحسّية: حيث يدرك الإنسان عن طريق تكرار المشاهدات الحسّية لصدور الأثر عن المؤثر تحت ظروفٍ مختلفةٍ، العلاقة الذاتية بينهما، ممّا يسوّغ له إصدار الحكم الكليّ، ككون كلّ نارٍ محرقةً، أو كلّ معدنٍ يتمدّد بالحرارة، فلا أثر يُعدّ من لوازم الوجود الذاتية للأثر، فيثبت له بذاته لذاته، من حيث هي موجودةٌ، ولكنّ هذه الأحكام الكلية تتعلّق فقط بالموضوعات المادّية المحسوسة.

ثالثاً: التحليل العقليّ البرهاني: حيث يدرك العقل بعد تحليل الموضوع والمحمول، أنّ أحدهما مأخوذٌ في حدّ الآخر، فيكون ثبوت المحمول للموضوع كثبوت الشيء لنفسه، وبالتالي يتيقّن بكون المحمول ثابتاً للموضوع في نفسه كذلك في مقام الثبوت؛ وذلك كإثباتنا لكون الأربعة زوجاً، أو لكون الإنسان ممكن الوجود، أو أنّ كلّ متغيّرٍ حادثٌ، وكلّ ممكنٍ يحتاج إلى علّة في وجوده.

وهذا النحو هو أرقى أنحاء الأحكام نفس الأمريّة وأشرفها، ويتعلّق بالقضايا غير المحسوسة، وينطلق من المبادئ العقلية الأولية كامتناع اجتماع النقيضين، وقوانين الهوية والسببية والسنخية، وامتناع الدور والتسلسل، وغيرها من المبادئ العقلية الصرفة البديهية التي تثبت لموضوعاتها أيضاً بذاتها لذاتها.

وهذا البرهان العقليّ هو الدليل الكامل من ناحية المادّة والصورة، فأما

صورته فهو القياس المنطقي المنتج الملزم للنتيجة بالضرورة العقلية.

قال ابن سينا: «وأما القياس فهو العمدة، وهو قول مؤلف من أقوال، إذا سلّم ما أورد فيه من القضايا لزم عنه لذاته قول آخر» [ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ص 233].

وأما مواده فهي القضايا البديهية البينة أو المبيّنة بها، كما أنّه مبني على أساس القانون العقلي العريق، وهي معرفة الأشياء عن طريق عللها الذاتية؛ ولهذا يقول ابن سينا: «ذوات الأسباب لا تُعلم إلا بأسبابها الذاتية» [ابن سينا، برهان الشفاء: ص 85].

وقال العلامة الحلي: «البرهان قياس مؤلف من يقينيات، ينتج يقينياً بالذات اضطراراً، والقياس صورته واليقينيات مادته واليقين المستفاد غايته. فكل حجة لا بدّ فيها من مقدّمتين، وتأنك المقدّمتان قد تكونان يقينيتين وقد لا تكونان، ونعني باليقين: اعتقاد الشيء على ما هو عليه مع اعتقاد امتناع النقيض، فكل حجة مؤلفة من مقدّمتين يقينيتين لإنتاج يقيني يُسمّى باليقين البرهاني» [الحلي، حسن بن يوسف، الجوهر النضيد، ص 199].

ومن الواضح أنّ هذه الأنحاء الثلاثة تثبت لنا صدق القضية بنحو موضوعي مطلق، ومجرد عن أي ميولات نفسانية، أو ارتكازات دينية أو عرفية؛ ولذلك حقّ لنا أن نسميها بالطرق العلمية الحقيقية.

الطرق غير العلمية:

وهي الطرق التي يسعى أصحابها للوصول إلى الواقع بنحو غير علمي، أي

بنحو غير ذاتيٍّ، بل بالاستعانة بأمورٍ عرضيةٍ غريبةٍ على طبيعة المحمول، مثل:
أولاً: اعتماد المشهورات العرفية أو الدينية في إثبات المحمول للموضوع،
كلاعتقاد بأن الرجل خيرٌ من المرأة، أو أنّ كلّ أصحاب النبيّ عدولٌ صالحون.
ثانياً: الاعتماد على المقبولات من أقاويل الأكاير من الآباء والأجداد، والمشايخ
والعلماء الموثوقين عندنا، كلاعتقاد بالحدوث الزمانيّ للعالم، أو أنّ النفس
الإنسانية قديمةٌ قبل البدن، أو معظم الأحكام والتعاليم الشرعية والمذهبية.
ثالثاً: الاعتماد على الاستقراء الناقص، كمعظم أحكام العلوم الإنسانية
المعاصرة.

رابعاً: الاعتماد على الاستحسانات الشخصية، والأذواق الوجدانية، التي
تميل إليها النفوس بحسب الأمزجة الشخصية.
ومن الواضح أنّ كلّ هذه الأنحاء لا يمكن أن تؤمّن لنا الواقع بنحوٍ يقينيٍّ
موضوعيٍّ مطلقٍ، بل هي أحكامٌ نسبيةٌ، وغالباً ما تكون في معرض التغيير.

ثالثاً: نقد المعرفة النسبية:

بعد أن فرغنا من بيان أقسام المعرفة النسبية المطلقة وأدلتها، يصل
الدور إلى نقد المعرفة النسبية، بناءً على ما تقدّم من أصولٍ عقليةٍ:

1: نقد النسبية المعرفية

لقد سبق وأن أشرنا إلى أنّ السبب الحقيقيّ الكامن وراء النسبية المعرفية
هو جهلهم أو تجاهلهم للمبادئ العقلية الأولى، وفيهم لأصالة العقل
البرهانيّ وحاكميته على سائر أنحاء الإدراك؛ الأمر الذي أفقدهم أيّ مناعةٍ

فكرية أمام الشبهات المختلفة التي سنتعرض لها بالردّ هنا، ثم نعرّج بعد ذلك إلى نقد أصل النسبية.

■ أخطاء الحسّ: إنّ الحسّ ناقل أمين، لا تتّصّله المباشر بالأشياء في الخارج، وكونه مدعوماً بقانوني العلية والسنخية اللذين يضمنان لنا مطابقة الصور المحسوسة للمحسوسات الخارجية، والغريب أنّ كلّ من يشكّك في الإدراكات الحسية ويخطئها يبني أحكامه وتشكيكاته على الحسّ أيضاً!

■ أخطاء العقل: نسلم بها في الجملة، ولكن هناك مرتبة عقلية خاصة معصومة من الخطأ يمكن تصحيح هذه الأحكام العقلية العامة على أساسها، وإلا لم يمكننا أن نكتشف وقوع الخطأ مطلقاً، حيث إنّ الخطأ عدم الصواب، ومعرفته مسبوقة بمعرفة الصواب.

■ اختلاف العلماء: إنّ اختلاف العلماء لا يثبت النسبية المعرفية؛ لاحتمال أن يكون أحدهم على حقّ مطلقاً، والآخرين على خطأ، فيقع الخلاف على أيّ حال، فدليلهم أعمّ من المدعى. وفي الواقع فإنّ السبب في اختلاف العلماء، إمّا اختلاف المناهج والأدوات المعرفية، كاختلاف الفلاسفة والأخباريين مثلاً، إذ يكون الحقّ مع صاحب المنهج المناسب للموضوع، أو الاختلاف في تطبيق المنهج الواحد كاختلاف الفلاسفة فيما بينهم، إذ يكون الصواب مع من راعى قوانين المنهج الواحد.

- اختلاف الأمزجة والأدمغة الشخصية: إنّ اختلاف الأمزجة والأذهان قد يؤثر في سرعة وبطء الفهم، لا في تناقض الفهم؛ إذ إنّ المبادئ العقلية الأولى التي أدركنا من خلالها أيضًا اختلاف الأمزجة والطباع، هي وراء المادة والانفعالات المادية، والتي تلعب دوراً إعدادياً لا غير في عملية الإدراك، فلا توجد أية اختلافات على هذه المبادئ العقلية الأولى إلا من باب الغفلة، أو عدم تصوّر طرفي القضية، فلا تحتاج أكثر من التنبيه إليها.
- تأثير الاعتقادات القبلية على الإدراك: نحن نسلّم بهذا الأمر، ولولا وجود مبادئ عقلية واضحة ومشتركة بين الكل، وصادقة في نفسها، ما استطعنا التخلص من تأثير تلك الاعتقادات السابقة.

والأمر الغريب أنّ بعض الصوفية والعرفاء المثيرين لهذه الشبهة مع تنكّرهم للأحكام العقلية الضرورية مبتلون بطبيعة الحال بالنسبية في مكاشفاتهم الشخصية، إذ نجد أنّها متأثرة بشدة بعقائدهم الدينية والمذهبية.

- نقد كلي للنسبية المعرفية: وهي أنّها آكلة لنفسها حينما عدّوا جميع الأحكام الذهنية نسبية، فتكون نظريتهم كذلك، وبالتالي فلا معنى للدفاع عنها وللتنظير لها وفرضها على الكل.

2: نقد النسبية الدلالية

ظهرت النسبية الدلالية مع مطلع عصر التنوير كما سبق وأن أشرنا، وتعلّقت أولاً وبالذات بتفسير النصوص الدينية، وهي نتيجة فقدان ميزان الفهم الموضوعي، ولا تخلو من النقد أيضًا، وإن كانت أكثر وجاهة من

النسبية المعرفية؛ لعدم وجود الميزان العقلي البرهاني بوصفه آلية موضوعية للفهم، وتسليمنا بتأثير الثقافة المسبقة على كل من المؤلف والمفسر.

■ إن هذه النظرية آكلة لنفسها أيضًا؛ إذ إنهم يريدون منا أن نفهم نصوص كتبهم بنحوٍ مطلقٍ يكشف عن مراد المؤلف!

إن غياب الميزان البرهاني الموضوعي عن منطق الفهم لا يعني بأي حالٍ تخلّيه عنّا بالكليّة، ووقوعنا في مستنقع الفهم النسبي، بل يرشدنا العقل إلى وجود آلياتٍ تهدينا إلى ما هو أقرب لمراد المؤلف.

■ إن المعارف السابقة ليست سواءً، بل منها معارف مفتاحيةٌ تعيننا على فهم النصّ الديني ومراد المؤلف، كالمعارف اللغوية والمنطقية والتاريخية المتعلقة بسيرة المؤلف مثلاً، ومنها معارف تحمليّة كعقيدة المفسر ومذهبه، وثقافته الخاصة التي ينبغي أن يسعى للتجرد عنها، وإلا أصبح تفسيره بالرأي تفسيراً نسبياً غير معتبر، ومنها معارف لا مدخلية لها بالتفسير الديني كالمعارف الفيزيائية والرياضية وغيرها.

■ لو كان طريق فهم مراد المؤلف في الواقع مسدوداً، فإنّ العقلاء بما هم عقلاء لم يكونوا ليسعوا إلى تدوين آرائهم ونظرياتهم في قراطيس وكتب؛ لأنّ غايتهم لن تتحقّق في إيصال ما يريدون إيصاله من معارف للآخرين.

■ إن انسداد باب فهم النصوص المكتوبة سيسري أيضًا إلى فهم النصوص المسموعة، وبالتالي ينسدّ باب التعليم والتعلّم مطلقاً.

إلى هنا نكون قد فرغنا من بيان فساد النظرية النسبية في المعرفة والفهم؛ لفساد ما ابتنت عليه من مبادئ ظنيّة وهميّة أدّت إلى وقوعهم في التناقض المحال. والآن قد حان وقت الانتقال للبحث حول الآثار العَقَدِيَّة الإيجابية للمعرفة المطلقة أوّلاً؛ ليتبيّن بعدها الآثار العَقَدِيَّة السلبية للمعرفة النسبية.

رابعاً: الآثار العَقَدِيَّة الإيجابية للمعرفة المطلقة

يمكن الإشارة إلى أهمّ الآثار الإيجابية النابعة من وجود موازين منطقيّة واقعيّة موضوعيّة، كالآتي:

1. إمكان المعرفة العَقَدِيَّة بنحوٍ يقينيٍّ واقعيٍّ ثابت.
2. التحرّر من الظنون والأوهام والخرافات الفكرية التي تؤدي إلى الانحرافات العَقَدِيَّة في ظلّ غياب الميزان المعرفي المطلق.
3. إمكان إثبات الأصول الاعتقاديّة للآخرين بنحوٍ منطقيٍّ بعيداً عن المباحكات الجدليّة العقيمة.
4. إمكان الدفاع بسهولةٍ ويسرٍ عن أصول الاعتقادات الدينية في قبال الشبهات المختلفة.
5. توحيد التوجّهات العَقَدِيَّة للدين الواحد على أقلّ تقديرٍ، ممّا يمنع التشتّت العَقَدِيّ، والصراع المذهبي الطائفي بين المؤمنين؛ نظراً لوجود ميزانٍ موضوعيٍّ مشتركٍ بينهم.
6. تحقيق التعايش السلمي بين المؤمنين داخل المجتمع البشري الواحد، بعد استبعاد التعصّب الأعمى النابع من الاعتقادات اللاعقلانيّة غير البرهانيّة.

خامساً: أسباب تفشي المعرفة النسبية في المراكز العلمية

1. هيمنة المنهج الحسي الاستقرائي على النظام التعليمي الأكاديمي، وسريانه إلى العلوم الإنسانية.
2. إقصاء العلوم العقلية من المناهج التعليمية في المدارس والجامعات، والتي تمثل المعيار الموضوعي المطلق والوحيد للمعارف الإنسانية، مما ألجأ المتعلمين إلى معايير نسبية ذاتية متغيرة، مثل الأعراف والمذاهب الدينية والاستقراء والاستحسانات الشخصية.
3. الجهل بقواعد التفكير المنطقي الصحيح، وتوهم عدم وجود قواعد علمية موضوعية للعقل في القضايا المعنوية.
4. التعامل التاريخي مع الفلسفة والمعارف العقلية، واعتبارها مجرد ممارسة حرة للتفكير بلا أي ضوابط علمية موضوعية.
5. توهم التلازم بين وجود الحق المطلق، وبين التعصب والدوجماطيقية، ورفض الآخر.
6. توهم أن القول بالمعرفة النسبية يمنع الصراعات المذهبية، ويساعد على الاستقرار الاجتماعي والتعايش السلمي.

سادساً: الآثار العقدية السلبية للمعرفة النسبية

1. ضياع الاعتقادات الدينية الحقة، بعد انتفاء معنى الحق المطلق.
2. فقدان الدين قداسته لفقدان موضوعيته، وكونه مجرد وجهة نظر شخصية.
3. ضعف الإيمان الشخصي، وتحوله إلى مجرد إعجاب بالرأي.

4. تحول الدين إلى مجرد حادثة تاريخية متعلقة بزمانها الخاص.
5. التغيير الجوهرية لسائر الأحكام الشرعية، بتغير الزمان والمكان والثقافات المختلفة.
6. تشتت الآراء والمذاهب، وعدم قناعة أكثر المتدينين بنسبية اعتقاداتهم الدينية؛ مما يهدد التعايش السلمي والأمن الاجتماعي.

سابعاً: طرق الوقاية والعلاج لظاهرة المعرفة النسبية

1. إصلاح النظام التعليمي، وذلك عن طريق إدخال العلوم العقلية من المنطق والمعرفة والفلسفة والأخلاق منذ البداية في المنهج الدراسي، مع إعادة ترتيب المواد الدراسية، وحذف المواد غير الضرورية.
2. تربية الكوادر التعليمية القادرة على الإرشاد والتوجيه العقلي لطلبة المدارس والجامعات.
3. إجراء دورات مكثفة في الثقافة العقلية لشباب الجامعات؛ من أجل التأصيل العلمي، ورفع شبهات النسيين.
4. تكثيف إنتاج برامج الثقافة العقلية، ونشرها بنحو واسع عن طريق الإعلام، ووسائل التواصل الاجتماعي.
5. تشجيع إقامة الحوارات والمناظرات والندوات العلمية بين النخب المثقفة والمؤثرة على الساحة؛ من أجل ترسيخ المبادئ العقلية الموضوعية، ونقد شبهات النسبية، وفضح عواقبها الوخيمة.

النتائج

توصلنا من خلال البحث إلى النتائج التالية:

1. تأصيل قواعد البحث المعرفي، ببيان حجّة الأدوات المعرفيّة، وحدودها المعرفيّة.
2. التمييز بين النسبيّة المعرفيّة المتعلقة بأدوات المعرفة، وبين النسبيّة الدلاليّة المتعلقة بفهم النصوص الدينيّة.
3. بيان أنّ الدافع للقول بالنسبيّة المعرفيّة هو الجهل أو تجاهل المبادئ العقلية الأولى، والخلط بين المعرفة الاعتباريّة والظنيّة والإضافيّة من جهة وبين مطلق المعرفة.
4. بيان أنّ الدافع للقول بالنسبيّة الدلاليّة، هو تأثر المفسّر دائماً بثقافته الخاصّة في فهم النصوص، وكذلك الخلط بين العلوم الآليّة التي لها مدخل في فهم النصوص، كقواعد اللغة والمنطق والتاريخ والسيرة، وبين سائر العلوم.
5. بيان مباني القائلين بالمعرفة المطلقة القائمة على البرهان العقليّ.
6. التمييز بين الطرق العلميّة وغير العلميّة في التعرّف على الواقع في نفسه.
7. دفع شبهات النسبة المعرفيّة بتبرئة الحسّ من الخطأ، وأنّه ناقل أمين، وتثبيت وجود ميزانٍ عقليٍّ برهانيٍّ صادقٍ في نفسه، ورفع الشبهات الأخرى التي دفعتمهم بالقول بالنسبيّة المعرفيّة كاختلاف العلماء، وتباين الأمزجة، والثقافات.
8. دفع شبهات النسبيّة الدلاليّة ببيان منشأ خطئها في الخلط بين العلوم المفتاحيّة وغيرها، وأنّ غاية الفهم هو معرفة مراد المؤلّف لا غير، وإلاّ انتفت

فلسفة التأليف والتدوين في حفظ الأفكار والعلوم والمعارف، لهذا بالإضافة إلى الإشكال الكلي على المعرفة النسبية بأنها آكلةٌ لنفسها.

9. بيان الآثار العَقَدِيَّة الإيجابية للمعرفة المطلقة، الناشئة من وجود ميزانٍ علميٍّ موضوعيٍّ مطلقٍ في مجال العقائد، من إثبات حقانية الاعتقاد وحفظه، وإمكان الدفاع عنه، والتحرّر من الظنون والأوهام، وإمكان تقريب وجهات النظر المختلفة، والتعايش السلمي الحقيقي.

10. بيان الآثار العَقَدِيَّة السلبية للمعرفة النسبية، من تضييع العقائد والقيم الأخلاقية، وتشتت الآراء العَقَدِيَّة؛ ممّا يمهد الأرضية للصراع الفكري والمذهبي الرافض لهذه النسبية.

11. بيان أسباب تفشي المعرفة النسبية في المراكز الأكاديمية؛ بسبب إقصاء المنهج العقلي، وهيمنة المنهج الحسي في المدارس والجامعات؛ الأمر الذي أدى إلى الجهل بقواعد التفكير الصحيح، واختلال المنظومة المعرفية عندهم.

قائمة المصادر

1. الإشارات والتنبيهات، منطق الإشارات، شرح الخواجة نصير الدين الطوسي، الناشر: نشر البلاغة، 2001م.
2. برهان الشفاء، الشيخ الرئيس ابن سينا، نشر ذوي القربى، الطبعة الأولى: سنة 1430 هـ.ش.
3. منطق أرسطو، المعلم الأول أرسطو، تقديم الدكتور: فريد جبر، نشر دار الفكر العربي، الطبعة الأولى 1999م.
4. اريخ الفلسفة اليونانية، يوسف كرم، دار المعارف، ط 5، 1986م.
5. شرح برهان أرسطو، ابن رشد، تحقيق: عبد الرحمن بدوي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الطبعة الأولى.
6. القبسات، ميرداماد، انتشارات دانشگاه تهران، 1374 هـ.ش.
7. رائد الأصول، الشيخ الأنصاري، الطبعة التاسعة، نشر: مجمع الفكر الإسلامي.
8. الفتوحات المكيّة، محيي الدين ابن عربي، بيروت.
9. شرح الفصوص، مقدّمة القيصري، تحقيق: سيّد جلال الدين آشتياني، انتشارات أمير كبير، تهران 1370 ش.
10. منتهى المراد، أيمن المصري، دفتر نشر المصطفى، قم، 2014م.
11. مجموعة مصنّفات شيخ الإشراق، تحقيق: هنري كورين، إيران مؤسسه مطالعات و تحقيقات فرهنگي، ط 2، 1372 هـ.ش.
12. المبدأ والمعاد، محمد بن إبراهيم الشيرازي (ملاً صدرا)، تقديم: جلال الدين الآشتياني، طهران، انجمن شاهنشاهی فلسفه ایران، 1356 هـ.ش.

13. الموسوعة الفلسفية، عبد الرحمن بدوي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1984م.
 14. الأجوبة النصيرية، الخواجة نصير الدين الطوسي، الناشر: پژوهشگاه علوم انسانی، ط1، 1383 هـ ش.
 15. تحقيق في الفهم البشري، ديفيد هيوم، ترجمة محمد محبوب، المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2008م.
 16. نقد العقل المحض، إمانويل كانت، ترجمة موسى وهبي، مركز الإنماء القومي، 2006م.
 17. الجوهر النضيد، الخواجة نصير الدين الطوسي، نشر: انتشارات بيدار.
 18. آسیب شناسی شناخت در پرتو شکاکیت مدرن - ایزد پور، مجله‌ی ذهن، شماره 45، 1390 هـ ش.
 19. العلمانية الإسلامية: منصور ميراحمدی، دار المعارف الحکمیة، بیروت، ط1، 2014م.
 20. نقد الخطاب الديني، حامد أبوزيد، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط3، 2007م.
- قضايا إسلامية معاصرة، محمد مجتهد شبستري.

الانحرافات العقديّة... قراءة في الأسباب وآليات العلاج

السيد عبدالعزيز الصافي

الخلاصة

تناولت هذه المقالة ظاهرة الانحراف العقديّ وبيان أهمّ الأسباب المعرفيّة والنفسيّة والاجتماعيّة التي تمهّد لنشوّها وانتشارها.

والغرض من كلّ ذلك الوصول لمعرفة منهجيّة العلاج المناسبة والمتلائمة مع تلك الأسباب والدواعي، وذلك من خلال السعي للوصول إلى ضوابط وأسس ثابتة للعقيدة الحقّة من جهة، والعمل على صياغة الطرق والأساليب النظريّة والتطبيقيّة الكفيلة في القضاء على ظاهرة الانحراف العقديّ أو التقليل من أضرارها وعواقبها الوخيمة في واقعنا المعاصر من جهة أخرى، فهذه هي البداية الصحيحة لتشخيص مشكلة انحراف العقيدة عن ينبوعها الصافي الأصيل، ومعالجتها.

وتبيّن أنّ للانحرافات العقديّة مآلاتٍ وآثارًا سلبيةً وخطيرةً تتشكّل بمظاهر وأشكالٍ مختلفةٍ على مستوى الفرد أو المجتمع، فتكون بمثابة الأعراض والآثار الدالة على حصول تلك الانحرافات.

ومن المهمّ أولاً - وقبل الدخول في أساليب العلاج - تشخيص طبيعة الانحراف العقديّ، إذ تبيّن أنّه يتلخّص في أمرين يجب معالجتهما: الأول مشكلة الفراغ العقديّ، والثاني مشكلة منافذ الفساد.

كما تبيّن أنّ هنالك ثلاث طرقٍ أساسيّةٍ في كيفة مواجهة هاتين المشكلتين، وهي الطريقة الإنمائيّة التأسيسيّة، والطريقة الوقائيّة التحصينيّة، والطريقة العلاجيّة.

وتمّ تصنيف الطرق العلاجيّة في معالجة الانحرافات العقديّة إلى أسلوبين أساسيين، أولهما العلاج النظريّ؛ ويتمّ تحقيقه من خلال معالجة الأسباب التي أدّت إلى شيوع فساد العقيدة فكرياً ونظرياً، وثانيهما العلاج العمليّ؛ ويتمّ تحقيقه من خلال معالجة الأسباب التي أدّت إلى فساد العقيدة ضمن خطواتٍ وآلياتٍ عمليّة لصيانة العقيدة الحقّة، وعلاج ما فسد منها وانحرف.

المفردات الدلاليّة: العقيدة، الانحراف العقديّ، أسباب الانحراف العقديّ، آليات العلاج، العلاج النظريّ، العلاج العمليّ.

المقدمة

إنّ في الدنيا طريقين: إمّا الاستقامة والصّلاح، وإمّا الغواية والاعوجاج. فمن استقام فقد اهتدى، ومن اعوجّ فقد ضلّ. وطريق الضلال والانحراف قديمٌ منذ الانحراف الإبليسيّ الأوّل، إذ تمزّد اللعين على الأمر الإلهي في السجود لأبي البشر آدم ﷺ، مروراً بعهد قابيل وهابيل، إذ تمّت في عهدهما أوّل جريمة قتلٍ، وبعدها تتالت بقيّة الانحرافات وعلى كلّ المستويات وإلى وقتنا الحاضر، وستبقى حتّى يرث الله الأرض ومن عليها، بدءاً من إنكار الإلهيّة أو الربوبيّة، وانتهاءً بالانحرافات السلوكيّة المختلفة، وما اصطفاها الأنبياء والرسل وبعثتهم من قبل الله ﷻ إلّا لتقويم تلك الانحرافات الطارئة في تاريخ البشريّة الطويل، قال تعالى: ﴿وَمَا تُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَيَجَادِلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ وَاتَّخَذُوا آيَاتِي وَمَا أُنذِرُوا هُزُوًا﴾ [سورة الكهف: 56].

والانحراف له مفهومٌ واسعٌ يشمل كلّاً من الانحراف الأخلاقي والسلوكي (الفسق والمعصية) والعقديّ (فساد العقيدة) وحتّى النفسيّ والبدنيّ والعقليّ؛ لأنّ الانحراف بمعناه العامّ هو الميل عن المقصد، أي الاعوجاج بعد الاستقامة.

وتتجلّى أهميّة البحث في خصوص الانحرافات العقديّة نتيجة مدى وخامة الآثار الناشئة والمترتبة عليها؛ إذ تتخذ تلك الانحرافات العقديّة مظاهر متنوّعة، وينشأ عنها آثار ضارّة تُعدّ كالدلائل والآثار على وجود تلك الانحرافات وانتشارها.

وهذه المظاهر والآثار على مستويين:

النّوّل: على مستوى الفرد:

وهي الانحرافات التي ترتبط بأشخاص محدّدين، وأهمّها:

1. ضعف الإيمان: فالعقيدة الفاسدة وباعتبار تناقضها وتهافتها وضعف حبّتها نتيجة منافاتها للأصول العقليّة والمنطقيّة السليمة، ومن مآلاتها المؤكّدة تزلزل الإيمان واليقين لدى معتنقيها، ويتبع ذلك التزلزل الكثير من الآثار الروحيّة والسلوكيّة السلبيّة والخطيرة؛ إذ يؤدّي الانحراف العقديّ إلى توجيه فكريّ وعمليّ قائم على موقف من الدين يتّسم بالعداء حينًا والاحتقار حينًا وعدم المبالاة في أحيانٍ أخرى.

2. الاضطرابات النفسيّة: وتتمثّل عادةً بالشعور بالتأزم النفسيّ، وعدم الاطمئنان، وشيوع حالة القلق نتيجة تبني العقيدة الفاسدة المتناقضة والمتهافّة في ذاتها ولوازمها.

ولعلّ السّرّفي ذلك يعود إلى أنّ صاحب الانحراف العقديّ يفتقر إلى وجود غاية واضحة لحياته، وهو معنّى مرتبط بالأساس بمعرفة الله وطاعته والسير على هدى نبيه ﷺ، قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾ [سورة طه: 124].

فالعقيدة الصحيحة إجمالاً أمنٌ وأمانٌ، وراحةٌ واطمئنانٌ، والمؤمنون الصادقون مطمئنون هانئون، وهم أقدر الناس على مواجهة المحن والخطوب، والإغراءات والابتلاءات، يمنحهم الله القوّة والهداية، ويرزقهم الصبر والثبات.

3. الانحراف الأخلاقي: تُعدّ العقائد الدينيّة الحقّة رصيّدًا وضمانًا للأصول

الأخلاقية السامية، يقول الشيخ سبحاني: «إذ التقيّد بالقيم ورعايتها لا ينفكّ عن مصاعب وآلام يصعب على الإنسان تحمّلها إلاّ بعاملٍ روحيٍّ يسهّلها ويزيل صعوبتها له، وهذا كالتضحية في سبيل الحقّ والعدل، ورعاية الأمانة ومساعدة المستضعفين، فهذه بعض الأصول الأخلاقية التي لا تُنكر صحتّها، غير أنّ تجسيدها في المجتمع يستتبع آلاماً وصعوباتٍ، والاعتقاد بالله سبحانه وما في العمل بها من الأجر والثواب خير عاملٍ لتشويق الإنسان على إجرائها وتحمّل المصائب والآلام» [سبحاني، جعفر، محاضرات في الإلهيات، ص 14].

4. **الغلوّ أو المجافاة:** وكلاهما بمعنى تجاوز الحدّ، والابتعاد عن التوسّط وحدّ الاعتدال في الدين والعقيدة، إمّا بالزيادة والتشددّ والإفراط، وهو المعبر عنه بالغلوّ والتطرّف العقديّين، وإمّا بالامبالاة أو المجافاة في الاعتقاد لما يجب الاعتقاد به، كأصحاب الفكر التنويريّ التفرّطيّ، الذين سعوا لعزل الدين عن العلم أسوةً بالغرب، وأصحاب الفكر التجديديّ الإفراطيّ الذين عدّوا الإسلام مجرّد مرحلةٍ زمنيّةٍ ماضيةٍ، وأصحاب الفكر التحديثيّ المبتدع في الدين باسم التجديد.

5. **التكفير:** وهو حاصلٌ غالباً لدى بعض المنحرفين عقديّاً من الغلاة والنواصب، حيث يقودهم انحرافهم الإفراطيّ في الاعتقاد بتكفير من خالفهم بالرأي والعقيدة من المسلمين.

ولا شكّ أنّ هذا الأمر في غاية الخطورة؛ لما يترتّب على تكفير المسلم من أحكام خطيرة، من قبيل الإفتاء بارتداده، والتفريق بينه وبين زوجته، وفقدانه حقّ الولاية على أبنائه، فلا يرث ولا يُورث، وعند موته لا يُغسّل ولا يُكفّن، ولا يُصلّى عليه، ولا يُدفن في مقابر المسلمين، وغير ذلك من الأحكام الفقهيّة.

6. الإرهاب: وهو مظهر آخر من مظاهر الانحراف العقدي الإفراطي، وثمره من ثمراته المرة ونتائجه السيئة.

والميزة الطاغية في عالمنا الإسلامي اليوم أن العمليات الإرهابية تتخذ في الغالب من الصبغة الدينية طابعاً ومبرراً لها؛ نتيجة لمؤثرات وعوامل متعددة، ولعل الغلو والتطرف الدينيين من أهمها.

ورحم الله الشاعر حين قال:

ابْتُلِينَا بِ(إِمَامٍ) ذَكَرَ اللَّهَ وَسَبَّحَ فَهُوَ كَالْجَزَارِ فِينَا يَذْكُرُ اللَّهَ وَيَذْبَحُ

فالانحراف العقدي بطبيعته لا بد وأن يتحول - متى ما توفرت له الظروف المناسبة - من مجرد تعصب لرأي أو عقيدة معينة إلى منهج تفكير وسلوك غالباً ما يستخدم أسلوب العنف وسيلة لتحقيق أهدافه أو معتقداته، من خلال استخدام الإرهاب الفكري أو النفسي أو المادي، حيث يبتدئ ذلك السلوك الإقصائي عادةً بالعزلة والمقاطعة لمحيطه، ثم يتدرج ليأخذ صورة أكثر عدائية وتطرفاً، يرى فيها ذلك المنحرف أو المتطرف الإرهابي أن هدم المجتمع ومؤسساته رسالته الأولى في الحياة، أو جهاده الذي به يتقرب إلى الله تعالى.

وتتضح خطورة الإرهاب فيما يُفرزه من مشكلات وآثار على حياة الفرد والمجتمع على السواء، فالإرهاب والجرائم المرتبطة به هما كالبوصلة الدالة على فساد فكر عقيدة حامله، ومدى خروجه عن جادة الصواب، وهو عامل هدم، وسبيل دمار، يُهدد أمن الناس، ويضر بممتلكاتهم وأرزاقهم.

وفي مقابل ذلك فإن الإيمان العميق بالله لا بد أن ينتج أمناً واطمئناناً للإنسان، سواءً على المستوى الشخصي أو الاجتماعي. قال تعالى: ﴿الَّذِينَ

آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ ﴿[سورة الأنعام: 82].

7. نسيان الهوية وفقدانها: ولعلّها من أخطر المآلات التي يعانيتها صاحب الخلل العقديّ؛ لأنّ الفكر المنحرف ضعيف الانتماء للوطن والأمة الإسلاميّة، شديد التعلّق والانبهار بما لدى الغرب. ومن ثمّ يصير فريسة سهلة للاصطياد لكلّ صاحب فكرٍ منحرفٍ أو مذهبٍ هدامٍ أو عقيدةٍ تكفيريةٍ.

الثاني: على مستوى المجتمع:

وتتلخّص مآلات الخلل العقديّ على مستوى المجتمعات المختلفة بثلاث مراحلٍ أساسيّةٍ يترتّب بعضها على بعضٍ:

فأمّا المآل الأوّل فيتمثّل بظهور البدع العقديّة وتفشّيها بين المسلمين، وتعدّ من أخطر أنواع البدع الدينيّة وأكثرها شيوعاً؛ ولذا جاءت أغلب إطلاقات الشرع في ذمّ البدعة منصبةً عليها، بل هي المتبادرة في السبق إلى الذهن من إطلاق اسم البدعة شرعاً. [انظر: عزّت علي عطية، البدعة.. تحديدها وموقف الإسلام منها، ص 403]

ومن هنا كان المبتدع ضالّاً عليه وزر عمله، ومضلاً عليه أوزار الذين اتبعوه في بدعته، قال تعالى: ﴿لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ * وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ * أَلَا سَاءَ مَا يَزُرُونَ﴾ [سورة النحل: 25].

ويترتّب على ظهور البدع العقديّة مآلٌ ثانٍ من مآلات الخلل العقديّ، وهو ظهور الفرق والأحزاب والجماعات المنحرفة عقديّاً.

فالمبتدع عندما ينعزل بفكره عن الفهم الإسلاميّ الصحيح لمسائل العقيدة وأصولها، تتكوّن لديه يوماً بعد يومٍ قناعاتٌ وتفسيراتٌ تختلف عمّا هو عليه

واقع العقيدة الحقّة. ثمّ تتّسع الهوة أكثر فأكثر بكثرة الأتباع، إلى أن تتكوّن الفرقة، وتتكوّن لديها تدريجيّاً منظومةً فكريّةً وعقديّةً مستقلةً في كثيرٍ من نواحيها، ويتبع ظهور الفرق الكلاميّة المتخاصمة تمرّق النسيج الاجتماعي وإضعاف اللحمة الوطنية، وبالتالي تهديد تماسك المجتمع ووحدته، نتيجة انحلال المبادئ والقيم التي تقوم عليها وحدة المجتمع؛ وهذا ما يقود إلى زعزعة البناء الأسريّ أيضاً. [انظر: رمضان الغنّام، الخلل العقديّ أسبابه ومآلاته، ص 1]

يقول الشيخ سبحاني: «إنّ العقيدة الدينيّة [أي الحقّة] تساند الأصول الاجتماعيّة التي تحفظ وحدة المجتمع؛ لأنّها تصبح عند الإنسان المتدين تكاليف لازمة، ويكون الإنسان بنفسه مقوِّداً إلى العمل بها وتطبيقها في واقعه الحيّاتي، أي إجراء التكاليف والقوانين الاجتماعيّة في شتّى الحقول» [سبحاني، جعفر، محاضرات في الإلهيات، ص 14].

كما أنّ تمرّق النسيج الاجتماعيّ يهيئ المجتمع ويجفّزه لتقبّل انتقال مذاهب الغرب وفلسفاته الماديّة والإلحاديّة إلى مجتمعاتنا الإسلاميّة، كالعلمانيّة والليبراليّة والشيوعيّة واللا دينيّة، بل وظهور جبهة من العملاء المفكرين المتبنّين لأفكار الغرب، والنتيجة المؤكّدة لكلّ ما سبق من مآلات الخلل العقديّ هي الانتكاسات الحضاريّة في هذه الأمة الإسلاميّة.

وهكذا كانت جذوة الانحراف العقديّ بين الخفوت حيناً، والاشتعال حيناً آخر، ممّا يؤكّد أنّ هناك مرحلتين:

المرحلة الأولى: مرحلة الضمور، وتكمن في شخصٍ قد استهوته نفسه، وهو يتحجّن الفرصة لإبراز انحرافه العقديّ في شكل بدعة، أو ما شابه ذلك.

المرحلة الثانية: مرحلة الظهور، وهي مرحلة إبراز الفكرة أو العقيدة المنحرفة علناً إلى حيّز التنفيذ والتطبيق في أجواءٍ مُمهّدة ومشجّعة، وذلك

حينما تخلو الساحة من الفكر، أو حينما يعمّ الخواء المعنويّ والمعرفي في الأمة؛ جرّاء تكاسل القيّمين في الأخذ بيدها إلى واحة الإيمان والعلم.

الأوّل: مفهوم الانحراف العقديّ

1. معنى العقيدة

إنّ لفظ (عقيدة) مشتقٌّ من المصدر (عَقَدَ)، الذي يعني الإحكام والشّدّ بقوة، فيقال: عقد الحبل يعقده: شدّه بقوة، ويقال: عقد العهد والبيع: شدّه [ابن منظور، لسان العرب، ج 3، 397]. ويقال: اعتَقَدْتُ كَذَا عَقَدْتُ عَلَيْهِ الْقَلْبَ وَالضَّمِيرَ [الفيوّ، المصباح المنير، ج 2، ص 575].

وتُستعمل مفردة العقيدة - عند المتكلّمين - بمعنيين، هما:

الأوّل: العقيدة بمعنى ما يُعتقد به، وهو الاستعمال الشائع في تعريفات السابقين للعقيدة، فالعقيدة: «ما يُقصد به نفس الاعتقاد دون العمل» [الإيجي، عبد الرحمن بن أحمد، المواقف، ج 1، ص 31].

ولذا عُرِفَت العقيدة الدينيّة بأنّها: «ما يؤمن به الإنسان ويعتقده كوجود الله وبعثة الرسل، والعقاب والثواب وغيرها» [صليبا، جميل، المعجم الفلسفي، ج 2، ص 92].
الثاني: العقيدة بمعنى حصول إدراكٍ وانعقادٍ وتصديقٍ في ذهن الإنسان، أي التصديق والجزم دون شكّ.

ولذا عُرِفَت العقيدة أيضًا بأنّها: «حصول إدراكٍ تصديقيّ ينعقد في ذهن الإنسان» [الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، ج 4، ص 117].

وهذا هو الاستعمال الشائع عند المتأخّرين، فالعقيدة لديهم عمومًا بمعنى «الحكم الذي لا يقبل الشكّ فيه لدى معتقده» [صليبا، جميل، المعجم الفلسفي، ج 2، ص 92].

2. الانحراف العقديّ

الانحراف، هو المصدر عن الفعل انحرف، ومعنى الانحراف لغةً هو الميل والعدول. يقال: انحرف وتحرف، أي: مال وعدل عن الطريق. [انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج 9، ص 49]

فإذا خرج السائق عن خطّ السير يقال عنه إنّه انحرف عن الطريق، وهكذا إذا خرج المسلم عن ضوابط الدين وقواعد الشريعة، نقول عنه كما نقول عن السائق، إنّه خرج عن خطّ السير أو منهج الشريعة.

والقدر المتيقّن من كلمة الانحراف هو: الميل، والعدول عن الشيء، ويكفي فيها أنّها حينما تطلق مجرّدةً فالتبادر منها عرفاً في المجال الدينيّ هو الزيغ والضلال والميل عن طريق الحقّ إلى طريق الباطل، سواءً في العقائد، أم في المفاهيم الدينيّة أم في السلوك. [الشرافي، زاهر مصطفى، دور العقيدة في علاج الانحرافات العقديّة والسلوكيّة، ص 3]

وقد عرّف خصوص الانحراف العقديّ بأنّه: «كلّ أمرٍ من شأنه أن ينحرف بالعقيدة الصحيحة عن أصلاتها وأصلها، فيسلك المرء سبيلاً غير سبيل الرسل والأنبياء، وينتهج نهجاً بدعيّاً مبتعداً عن هدي الرسل والأنبياء، في أمور الاعتقاد» [انظر: رمضان الغنّام، الحلل العقديّ أسبابه ومآلاته، ص 1].

3. أنواع الانحرافات العقديّة

ينقسم الانحراف العقديّ بحسب درجة بُعده عن العقيدة الحقّة ونبعها الصافي إلى قسمين أساسيين:

أ. الانحراف العقديّ المُخرج من الدين والملة (الكفر الصريح).

ب. الانحراف العقديّ غير المُخرج من الدين والمِلّة (فساد العقيدة وضلالها).
فأمّا الانحراف العقديّ المخرج من الدين والمِلّة، فقد اختلفت آراء فقهاء المسلمين في بيان سعيته أو ضيقه؛ نتيجة اختلافهم في حقيقة مصطلح الكفر المخرج من المِلّة، أو ما يُعبّر عنه بالاصطلاح الفقهيّ للكفر.

وقد اتفق أكثر فقهاء الشيعة المتأخّرين على أنّ الكفر بالاصطلاح الفقهيّ يُطلق على منكر الإلهيّة أو التوحيد أو الرسالة، أو منكر ضروريّ من ضروريّات الدين مع الالتفات إلى ضرورته، معلّلين ذلك بكون لهذا الإنكار يرجع في حقيقته إلى إنكارٍ وتكذيبٍ للرسالة نفسها. [اليزديّ، كاظم، العروة الوثقى، ج 1، ص 67]

وأمّا الانحراف العقديّ غير المخرج من الدين والمِلّة فمنشؤه فساد العقيدة وضلالها من دون أن يصل به ذلك الانحراف إلى حدود الكفر الصريح، ومن أمثلة ذلك الكثير من البدع العقديّة التي عُدت من المعاصي، وليست بكفرٍ أو اختلّف فيها أيّ كفرٍ أم لا؟ [انظر: الشاطبيّ، الاعتصام، ج 2، الباب السادس، ص 516]
ومما سبق يتّضح أنّ تحديد نوع الانحراف العقديّ يعتمد على أهميّة ما يجب الاعتقاد به من المفاهيم الدينيّة، وما لا يجب.

الثاني: بيان خصائص ومعايير العقيدة الحقّة

بعد أن تبين أنّ العقيدة بأبسط معانيها هي عقد القلب على مجموعة من القضايا عقدًا جازمًا بصحتها؛ سواءً كانت عقيدةً صحيحةً، أم عقيدةً باطلةً، لا بدّ من الإشارة إلى جملة من الأمارات والخصائص التي تميّزت بها العقيدة الحقّة عن سائر العقائد الوضعيّة أو الدينيّة المحرّفة.

وهذه السمات في حقيقتها تُعدّ ملاكاتٍ ومعايير لتمييز العقيدة الصحيحة من العقيدة الخرافية أو الباطلة، وأهمّ تلك الخصائص:

1. أنّها مبتنية على الأحكام العقلية البديهية

وهي العقيدة العقلانية التي تعتمد على الأوليات المعرفية والبراهين العقلية البرهانية ذات الحجّة الدامغة؛ فلا تشتمل تلك العقيدة على ما ينافي أحكام العقل ومبادئه الثابتة كاستحالة اجتماع النقيضين أو استحالة الضدين وغيرهما بعد أن أودع الله في عقل الإنسان وفطرته ما يدلّه ويوصله إلى الحقّ والصواب.

وبذلك يتّضح أنّ العقيدة الحقّة - ولأنّها قائمة على قواعد التفكير السليم ذات الأسس العقلية والمنطقية الصحيحة - هي العقيدة الوحيدة التي تمتلك رؤية فكرية واضحة تقوم على الإيمان بخالقٍ ومدبرٍ تتوحد فيه كلّ الغايات وكلّ التطلّعات البشرية، معتمدة في ذلك على الحجّة العقلية والبراهين الجليلة؛ إذ يأمر - تعالى - نبيّه محمّداً ﷺ أن يقول لمن أشرك بالله تعالى: ﴿وَأَنَا أَوْ يَأْكُم لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سورة سبأ: 24].

ويلاحظ أنّ العقيدة الإسلامية ونتيجة موافقتها للعقل والفطرة السليمتين هي عقيدة بيّنة ولم تكن عقيدة مبهمّة ومعقّدة كما هو الحال في العقيدة النصرانية المحرّفة التي لا يستطيع حتّى المتدين بها أن يجد تفسيراً معقولاً لمسألة التثليث والأقانيم الثلاثة في لاهوتها. [انظر: سبحاني، في ظلّ أصول

[الإسلام، ص 12]

2. ربّانيّة العقيدة

وتعني أنّها موحّى بها من الله تعالى؛ ولذا فإنّ العقيدة التي يأتي بها أيّ إنسان من عنده عقيدة باطلة لا محالة، قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا...﴾ [سورة الشورى: 52].

وتُعدُّ سمة الربّانيّة من الخصائص المهمّة للعقيدة الحقّة، كما أنّ أغلب خصائص العقيدة الصحيحة الأخرى في حقيقتها إنّما تنبثق وترجع إليها؛ فهي - أي العقيدة الحقّة - وباعتبار ربّانيّتها تتميّز بخصائص فريدة عن بقيّة التصورات الفلسفيّة أو العلميّة. [سميرة عمر، أثر العقيدة في الفرد والمجتمع، ص 62]

ويترتب على الاعتقاد برّبانيّة العقيدة جملة من الآثار واللوازم، وأهمّها:

أ. أنّها مبرّأة من كلّ نقص وجهل، سالمة من كلّ عيب، بعيدة عن الحيف والظلم؛ لأنّ الله تعالى: ﴿لَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [سورة الروم: 27].

ومن ثمّ فهي العقيدة الوحيدة التي يمكن أن ينبثق منها أو يقوم عليها أقوم منهج للحياة. ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [سورة الإسراء: 9].

ب. أنّها عقيدة خالدة: فالعقيدة الحقّة لما كانت ربّانيّة لزم أن تكون عقيدة ثابتة في أصولها أوّلاً، وشاملة لكلّ الناس وفي كلّ زمانٍ ومكانٍ ثانياً، وهذا يعني أنّها تمتلك مقومات الخلود والخاتميّة، قال الله تعالى: ﴿لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾ [سورة يونس: 64].

وكمال العقيدة وخلودها هو الذي يُطمئن النفس في أنّ السعادة الإنسانيّة بشقيّها المادّي والمعنويّ تكمن في اعتماد مثل هذه العقيدة وتنفيذ غاياتها، وأنّ الشقاء يترتب على جحودها وترك العمل بها.

ج. أنّها عقيدةٌ تخلق الإحساس المؤكّد بالمسؤوليّة في ضمير معتنقيها والمؤمنين بها تجاه خالقهم ومجتمعهم؛ وذلك باعتبار أنّ العقيدة الحقّة ليست من نتاج الإنسان وبنات تصوّراته وأفكاره، وهذا ما يوجب احترامها والالتزام بها. كما أنّ العقيدة الرّبّانيّة مثلها الأعلى هو الله تعالى، وهو واقعٌ عينيٌّ وواقعيٌّ منفصلٌ عن ذات الإنسان؛ وهذا ما يفرض وجود صلةٍ موضوعيّةٍ وواقعيّةٍ بين الإنسان وهذا المثل الحقيقيّ الأعلى [انظر: الصدر، محمّد باقر، المدرسة القرآنيّة، ص 152]، وهذا ما يفسّر لنا كيف أنّ الأنبياء والأولياء كانوا من أصلب الثّوار وأخلصهم على طول مسيرة التاريخ.

3. فطريّة العقيدة

ولعلّها من أجلى السمات؛ إذ إنّ العقيدة السليمة عقيدةٌ منسجمةٌ تمام الانسجام مع الفطرة البشريّة؛ لأنّها وببساطةٍ تلبّي كلّ الجوانب الأصيلّة فيها؛ كما أنّها تنسجم مع ما يدور في خلع الإنسان من أسئلةٍ وأفكارٍ ملحّةٍ حول وجود خالقٍ مدبّرٍ لهذا الكون العظيم، حتّى قبل أن يعرف الإيمان أو يتعلّمه.

وليس هذا بالأمر الغريب؛ إذ إنّ خالق الإنسان العليم بحاله هو الذي شرّع له من الدين ما يناسب فطرته التي خلقه عليها: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [سورة الملك: 14].

والتجربة الوجدانيّة أكبر شاهدٍ على موافقة الفطرة الإنسانيّة للعقيدة الحقّة القائمة على الإخلاص لله وحده، فما أن يصاب الإنسان بضراً أو يشرف على هلاكٍ، وتعجز أمام هذا الخطب كلّ القوى المادّيّة، فإنّه يلتجئ إلى الله - تعالى - في تذللٍ وخضوعٍ، ويستوي في ذلك الكافر والمؤمن على السواء.

4. واقعِيّة العقيدة

وهي إحدى مزايا العقيدة الحقّة وتعني أنّ متعلّق مثل هذه العقيدة هو حقائق موضوعيّة ذات وجود حقيقيّ، فهي ليست مجرّد تصوّرات عقليّة محضة أو مثاليّات لا توجد إلّا في داخل العقل الإنسانيّ كما يدّعي ذلك بعض أصحاب الفلسفات المثاليّة الباطلة [سميرة عمر جمجوم، أثر العقيدة في الفرد والمجتمع، ص 4].

فالإله الحقّ في تصوّر الإسلاميّ مثلاً موجودٌ مريدٌ وفعلٌ لما يريد، بل ويمكن إدراك آثاره الواقعيّة وتدبيره المستمرّ. والمؤمن الحقيقيّ هو من يتعامل مع الحقيقة الإلهيّة متمثّلة بآثارها الإيجابيّة وفاعليّتها الواقعيّة. [انظر: سيد قطب، خصائص تصوّر الإسلاميّ، ص 169]

وتنقسم العقيدة تبعاً لواقعيتها أو مطابقتها للواقع إلى عقيدة صحيحة، وهي المطابقة للواقع؛ مثل التصديق اليقينيّ بوجود الله - تعالى - ووحدانيّته، فهو اعتقادٌ بعقيدة صحيحة؛ لأنّها موافقةٌ للواقع، وعقيدة باطلة، وهي المخالفة للواقع؛ مثل اعتقاد النصارى أنّ الله ثالث ثلاثة، فهو اعتقادٌ، ولكنّه باطلٌ؛ لأنّه مخالفٌ للواقع.

5. الاعتدال والوسطيّة

ووسطيّة العقيدة الحقّة تعني أنّها عقيدةٌ تقع ما بين الغلوّ والمجافاة أو بين الإفراط والتفريط الاعتقاديّين، وهذه الوسطيّة هي ما عبّر عنها قرآنياً بقوله سبحانه: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [سورة الفاتحة: 5].

فالعقيدة الحقّة تنبذ التشدّد والغلوّ بغير الحقّ، وترفض في مقابل ذلك المجافاة؛ أي التساهل واللامبالاة في الاعتقاد.

وتُعدّ سمة الوسطية أو الاعتدال من أظهر خصائص العقيدة الصحيحة، قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [سورة البقرة: 143]، وقد جاءت هذه الآية في مقام الامتنان على المسلمين، ممّا يدلّ على صوابيّة المسلك الوسطي في الرؤية الإسلامية عمومًا.

6. شموليّة العقيدة

فالعقيدة الحقّة لا تقتصر على تنظيم علاقة الإنسان بخالقه فقط، أو تختصّ بقوم أو طائفة كاليهود أو غيرهم، بل من خلال تشريعاتها تنظّم علاقة الإنسان بخالقه وبأخيه الإنسان فردًا وجماعة معًا؛ فهي تلبيّ كلّ حاجات الإنسان الماديّة والمعنويّة، الفرديّة والاجتماعيّة. وهذه الحاكميّة الإلهيّة الشاملة من أهمّ ما امتاز به الدين الإسلاميّ وعقيدته الحقّة عن غيره من العقائد والديانات الأخرى.

الثالث: أسباب الانحراف العقديّ

إنّ معرفة أهمّ أسباب الانحراف العقديّ وأكثرها تأثيرًا في قضية فساد العقيدة وانحرافها هي مقدّمةٌ ضروريّةٌ لكيفيّة تشخيص ظاهرة الانحراف العقديّ وعلاجها؛ إذ لو لم تكن لدينا المعرفة الكاملة والصحيحة بتلك الأمور؛ فإنّ أيّ عمليّة تشخيص أو معالجة لظاهرة الانحراف العقديّ، وأعراضها وآثارها المترتبة عليها لن تكون مجديّة وفعالة. قال أمير المؤمنين عليّ (عليه السلام): «لكلّ ضلّةٍ علّةٌ، ولكلّ ناكثٍ شبهةٌ» [نهج البلاغة، الخطبة 148].

وبالنظر الشاملة المتوازنة نستطيع أن نجزم بأنّ الأسباب والدوافع متشابكة ومتداخلة، فالظاهرة التي أمامنا - الانحراف العقديّ - ظاهرة مركّبة ومعقّدة جدًّا.

إلا أنّ هذه الظاهرة وكأيّ ظاهرة أخرى لها أسبابٌ ودواعٍ تجب معرفتها وتحليلها؛ ولذا سوف أكتفي ببيان الأسباب العامّة للانحرافات العقديّة دون الدخول في تفاصيل الانحرافات العقديّة المختلفة؛ لأنّ ذلك سوف لا تسعه هذه الدراسة المختصرة، ويمكن تقسيم تلك الأسباب بشكلٍ عامٍّ إلى:

النوع الأوّل: الأسباب المعرفيّة

وهي ناشئةٌ عن الخروج عن المسالك المعرفيّة الصحيحة منهجاً ودليلاً وحقّةً، أو نتيجة اعتماد المبادئ غير الصالحة للاستعمال في تحصيل المعرفة. [محمد ناصر، الإلحاد أسبابه ومفاتيح العلاج، ص 55]

وتُعَدّ الأسباب المعرفيّة من أخطر الأسباب وأكثرها انتشاراً في حصول الانحرافات العقديّة في المجتمعات الإنسانيّة؛ ذلك أنّ أصحاب الفكر المنحرف معرفياً لا يكتفون بإعلان انحرافهم وهشاشتهم الفكرية فحسب؛ بل يسرفون في السعي لتضليل الناس أو تكفيرهم مستبشرين بذلك دماءهم. فالعقلية المنحرفة معرفياً عقليةٌ مؤدلجةٌ ومنغلقةٌ عن الآخر المخالف. ومن أهمّ مناشئ الانحراف المعرفيّة:

أ. ضعف البنية العقديّة وهشاشتها

قد يكون سبب انحراف بعض المنحرفين عدم امتلاكهم القدرة على التمييز والنقد لكلّ ما يُعرض أمامهم من أفكارٍ وشبهاتٍ، فيكون هذا الأمر باباً للوقوع في الانحراف العقديّ، بينما لو تریث حتّى يزداد علماً ورسوخاً لكان قراره مختلفاً تماماً، ومن هذا الباب تأتي المقولة المشهورة لفرانسيس بيكون (1561 - 1626م) رائد المنهج التجريبيّ: «إنّ جرعةً

ضئيلة من الفلسفة قد تميل بذهن الإنسان الى الإلحاد، غير أنّ التعمّق في دراسة الفلسفة يُلقِي بالإنسان في أحضان اليقين» [انظر: محمّد العوضي، ملاحظة من بلدي، ص 1].

ولعلّ من أهمّ الأسباب المنطقيّة لهشاشة الفكر والعقيدة:

أولاً: قصر المعرفة على البعد الحسّي، وهذا ما أدّى إلى إنكار وجود الله - تعالى - وكلّ ما وراء الطبيعة من عوالم، أو عدم الاعتقاد ببعض العقائد ذات البعد الغيبيّ المحض.

ثانياً: توهم التضادّ بين الدين والعلم. وهذا ما نجده من توظيف غير علميٍّ من قبل الملحدّين أو اللا دينيّين لبعض ما طُرِح من فرضيّات أو نظريّات علميّة، أو تطوير لها كنظرية النشوء والارتقاء، أو نظرية التطور لدى داروين - التي كان لها دورٌ كبيرٌ في العالم حين ظهورها - وبعض أبحاث الفيزياء الذريّة وعلوم الأحياء والجينات وغيرها، إذ قاموا باستغلالها بطريقة غير معرفيّة ولا علميّة في ادّعاء تضادّها مع العقيدة الدينيّة والهدف من كلّ ذلك إنكار وجود الله الخالق، والقول بالصدفة، وإشاعة الإلحاد واللا دينيّة والانحلال في المجتمعات المختلفة.

ثالثاً: تبني الأحكام الوهميّة؛ وهي جميع الأحكام التي ينشأ الحكم بها اعتماداً على حال خيالنا قدرةً وعجزاً واضطراباً. [ناصر، محمد، الإلحاد أسبابه ومفاتيح العلاج، ص 56]

رابعاً: الجهل بالمنطق، والاستئناس بالحسّ والعرف العامّ الاجتماعيّ، كالجهل بالفرق بين عدم العلم بالشيء الذي هو من الجهل بالشيء، وبين العلم بعدم الشيء [المصريّ، أيمن، نهاية حلم "وهم الإله"، ص 82]

ب. الجهل بالدين ومقاصده

يُعدّ الجهل الواضح بالدين ومقاصده من أقوى العوامل المؤدية إلى ظهور الانحرافات والشبهات العقديّة المختلفة؛ إذ إنّ البيئة الجاهلة تُعدّ مكانًا خصبًا لنمو البدع والخرافات البالية وانتشارها.

فكما أنّ سبيل الهداية والحقّ يستنير بالعلم الذي دلّ عليه العقل والنصّ الثابت عن المعصومين عليهم السلام، فإنّ سبيل الضلال والانحراف يكون بالجهل والإعراض عن منهج العقل والرسول وأئمة الحقّ. قال الإمام عليّ عليه السلام: «الجهل مضلٌّ» [الآمدي، غرر الحكم ودرر الكلم، ج 1، ص 12، 258].

إنّ أدنى تأملٍ في واقع أكثر المنحرفين عقديًّا من الغلاة والمتطرفين أو اللادينيين والملاحدين يقودنا إلى حقيقة أنّهم يتميّزون في الغالب بالجهل بالدين ومقاصده، ولعلّ أهم أسباب الجهل بالدين ومقاصده:

أولاً: التأويل الفاسد والتفسير الخاطئ لنصوص الكتاب والسنة، أو التمسك بظواهر النصّ دون النظر إلى المقاصد والغايات الدينيّة والشرعيّة.

ثانياً: الضعف المنهجيّ في كنيّة التعامل مع النقل والعقل، أو الجهل بالمنهج العقليّ البرهانيّ نتيجة عدم معرفة المساحات المشروعة لنفوذ العقل، والناس - كما قال أمير المؤمنين عليه السلام - أعداء ما جهلوا.

ثالثاً: التقليد الأعمى في العقيدة، ويشكّل مثل هذا التقليد المذموم مخاطر جمّة على عقيدة الفرد المسلم، فقد يكون سبباً للكفر والإلحاد، أو سبباً لموالة الكافرين والمنحرفين، أو مسخاً للشخصيّة أو الهوية الإسلاميّتين؛ نتيجة الاقتداء بالكفار والمنحرفين عقديًّا واتباع نهجهم في الحياة. قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهاً آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [سورة المؤمنون: 117].

كما أنَّ التقليد الأعمى للآخرين دليلٌ واضحٌ على عدم الثقة بالنفس، وكاشفٌ عن ضعف الإحاطة بالعقيدة الإسلامية وثوابتها؛ ولذا يُعدّ من أسباب فساد العقيدة المهمة في الماضي والحاضر.

وقد حذّر القرآن الكريم من التقليد غير الواعي والمجرّد عن كلّ عقلٍ أو ضابطٍ شرعيٍّ، وإن كان حقًّا في مواضع عدّة من كتابه الحكيم؛ ولذا لا بدّ من التفكير والنقد العقلاني والمطالبة بالدليل. قال تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [سورة النمل: 64].

كما رفض الإسلام التعصّب لما سار عليه الآباء والأجداد فكريًا وسلوكًا، والتمسك به وإن كان باطلًا؛ لأنّ ذلك من أجلى مصاديق التقليد الأعمى التي يرفضها العقل، كما قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [سورة البقرة: 170].

ج . اعتماد خطاب ديني غير عقلاني

يُعدّ الخطاب الديني من أكثر الخطابات تأثيرًا ووقعًا في نفوس المجتمعات المتديّنة، خصوصًا خطابات بعض الرموز الدينيّة المعروفة، ومن ضمنهم بعض الرموز المتطرّفة من ذوي الميول التكفيرية أو المغالية.

والمشكلة الأهمّ أنّ التأثير السلبيّ لهؤلاء المتطرّفين عقديًا لا ينحصر بذلك فحسب، بل يتعدّى تأثيره السلبيّ إلى الإضرار بالصورة النقيّة والأصيلة للدين والعقيدة الإسلامية.

فالخطاب الدينيّ عمومًا ينبغي أن يكون معتمدًا على التفكير العقلانيّ

البرهاني وموجّها للعقل والروح معاً، مبتعداً في كلّ ذلك عن البدع والخرافات العقديّة الموجبة لإثارة الفتن والعصبيّات؛ فإنّها حواضن التكفير والغلو والتطرّف والبغضاء.

ولذا لا بدّ من تجديد شرح المفاهيم العقديّة بلغةٍ عصريّة، وخطابٍ دينيّ معتدل، كما ينبغي أن لا تكون الأُمَّة أسيرةً لمفاهيم تاريخيّة مغلوطة، أو رهينةً لعقائد قديمةٍ وباليةٍ وإن أظهرت وزُيّنت في ثوبٍ جديدٍ.

النوع الثاني: الأسباب النفسيّة

وهي الدوافع النفسيّة التي يمكن أن تدعو الفرد إلى الانحراف العقديّ وإن لم يشعر بها في نفسه، ولكنّها سبقت إلى فكره وقلبه، فيعزّز عليه عند ذلك أن يتخلّى عنها حتّى وإن ظهر الحقّ.

وهي أسبابٌ منشؤها في الغالب اعتماد خبراتٍ وتجارب ذاتيّة ناقصةٍ وغير مكتملةٍ شكّلت عُقداً نفسيّةً لدى ذلك المنحرف، فلا تتضمّن جنبهً معرفيّةً أو علميّةً موضوعيّةً، بل تشكّل مجرد أسبابٍ ذاتيّةٍ ووهميّةٍ لها انعكاساتها ومظاهرها الروحيّة والسلوكيّة السيئة.

فالانحرافات العقديّة لا يشترط أن يكون سببها معرفيّاً كهشاشة الفكر، أو الجهل بالدين ومقاصده، بل ربّما تنشأ حتّى مع امتلاك المستوى العالي من العلوم العقليّة والدينيّة؛ وذلك نتيجة الافتقار إلى التوازن النفسيّ، فالنظرة الموضوعيّة والمنهج الوسط من بين الاتجاهات المتطرّفة أو المفرطة أمرٌ يتّسم بالصعوبة، ولا يمكن تحقيقه إلّا من خلال الذوق السليم، والاستعانة بالتوفيق الإلهيّ، قال رسول الله ﷺ: «مَنْ ارْتَدَادَ عِلْماً وَلَمْ يَزِدْهُ هُدًى لَمْ يَزِدْهُ مِنَ اللَّهِ إِلَّا بُعْداً» [الكشاف، المحجّة البيضاء، ج 1، ص 126].

ومن أهمّ عوامل تلك الأسباب النفسيّة:

أ. اتّباع الهوى:

وهو سببٌ أساسيٌّ، بل هو أساس كلّ خرافةٍ أو بدعةٍ عقديّةٍ ومنشؤها. واتّباع الهوى أصلٌ تتفرّع منه بقيّة أغصان شجرة الأسباب الأخرى، فالهوى قد يكون سبباً لرفض البدهيات العقلية، كما أنّ اتّباع الهوى قد يؤدي إلى التعسّف في التأويل والتفسير، وردّ النصوص الشرعيّة الصريحة والثابتة.

ولم أجد أروع من كلام الإمام عليّ عليه السلام في ذمّه للهوى وفي عدّة مواضع، يقول عليه السلام: «الهوى عدوّ العقل». [الأمدي، غرر الحكم ودرر الكلم، ج 1، ص 13 و321]، و«غلبة الهوى تفسد الدين والعقل» [الأمدي، غرر الحكم ودرر الكلم، ج 2، ص 508].

ويُعدّ الإعجاب بالرأي وما ينشأ عنه من تكبرٍ وغرورٍ معرفيٍّ وحبٍّ للظهور والشهرة من أكثر الأسباب النفسيّة المنتشرة في الأوساط الدينيّة والعلميّة تأثيراً في حصول الانحرافات العقديّة والسلوكيّة. وكلّها خصالٌ يؤدي طغيانها واستفحالها إلى الضلال والانحراف العقديّ والسلوكي، فقد روي عن عليّ بن أبي طالب عليه السلام قوله: «مَنْ أُعْجِبَ بِرَأْيِهِ ضَلَّ، وَمَنْ اسْتَغْنَى بِعَقْلِهِ زَلَّ، وَمَنْ تَكَبَّرَ عَلَى النَّاسِ ذَلَّ» [المجلسي، بحار الأنوار، ج 1، ص 160].

ب. الرغبة في التحرّر والانفلات من القيود التي يفرضها الالتزام بالعقيدة الحقّة؛ بسبب سطوة الشهوات والغرائز ومحاولة الهروب من الشعور بالذنب ووخز الضمير الناتج عن الكفر والمعصية والعصيان.

ويُعدّ هذا السبب من أبرز أسباب الانحراف العقديّ بين الشباب والمراهقين، إذ يتعارض الاستمتاع بالشهوة مع الشعور بالذنب ووخز الضمير، ويكون على المرء أن يختار بين طاعة الله أو الانخراط في الشهوات، فيكون

قراره هو التخلّص من الدين وعقيدته الحقّة، وما يستتبعهما من تكاليف والتزامات؛ وذلك لأنّ إثبات المبدأ الإلهي، والإيمان بخالق الله وحكمته يُعدّ منطقيًا لوجوب الالتزام بمجموعة من العقائد ولوازمها السلوكيّة التي تفرض على الإنسان الشعور بالمسؤوليّة في كلّ ممارساته وأفعاله الاختياريّة.

[انظر: مصباح (يزدي)، دروس في العقيدة الإسلاميّة، ص 120]

ج. ردّة فعلٍ نفسيّة ناشئة من التطرّف والجمود الدينيّ وسوء تصرّف بعض رجال الدين من الجاهلين بالدين الأصيل، أو المتبعين لأهوائهم وشهواتهم.

وهناك الكثير من الشواهد الواقعيّة والمسجّلة الّتي غالبًا ما يكون منشؤها مجرد ردّة فعلٍ نفسيّةٍ ساخطةٍ على بعض الرّؤى الدينيّة المتزمتة، أو صرخة احتجاج في وجه بعض الممارسات غير الإنسانيّة الّتي تقوم بها بعض الجماعات الدينيّة المتطرّفة. ومّا يدلّ على ذلك أنّ بعض الشباب المسلم الّذي يعيش حالة ضياع ونفورٍ من الدين عندما يتمّ الحديث معه بهدف رفع شُبّهاته العقديّة يفصح في كلامه أنّ أساس عدم قبوله للدين الحقّ إنّما هو نتيجة نفوره من تلك النسخة المشوّهة والفظيعة الّتي يُراد تقديمها عن الإسلام. وهناك الكثير ممّن ألحدوا كان إلحادهم ردّة فعلٍ نفسيّةٍ من التشدّد والتطرّف الدينيّ والتشدّد الاجتماعيّ الّذي يتربّي عليه الشخص، فيؤدّي به إلى نفورٍ من الدين والتدين. [انظر: البراء العوهلي، لماذا يلحد بعض شبابنا؟ ص 1]

النوع الثالث: الأسباب الاجتماعيّة

وتتمثّل بالظروف والأوضاع الاجتماعيّة السيّئة الّتي تظهر في بعض المجتمعات والشعوب، حيث تضيق الرّؤية الصائبة على قاصري النظر وضعاف التفكير منهم. [انظر: مصباح (يزدي)، دروس في العقيدة الإسلاميّة، ص 121]

فالإنسان يتأثر عادةً - إيجاباً أو سلباً - بالبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها، فإن كانت صالحةً، قادتته إلى الصلاح، وإن كانت فاسدةً قادتته إلى الفساد، وهو سببٌ مطردٌ تقريباً، ولهذا السبب لا يكاد ينكره إلا من خالف وجدانه، والوقائع والتجارب الحياتية تثبت ذلك.

فهناك من الأفراد من كانوا في بداية أمرهم من الصلحاء، ويملكون قدراً معتدّاً به من المقدمات الإيمانية، لكنّها لم تستطع مقاومة العقل الجمعيّ لمادّة الانحراف، وتتمثّل الأسباب الاجتماعية بمجملةٍ من العوامل من أهمّها:

أ. الإعجاب بالكفار والتشبه بهم

وهو أحد أسباب الانحراف العقديّ الكاشفة عن ضعف المناعة العقديّة والإيمانية في أفراد المجتمع، نظير ما قاله بنو إسرائيل لنبیهم ﷺ: ﴿قَالُوا يَا مُوسَى اجْعَلْ لَنَا إِلَهاً كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [سورة الأعراف: 138].

فالإعجاب بما عند غير المسلمين من أفكارٍ وعاداتٍ، وربطها بما لديهم من تطوّرٍ مادّيٍّ، أثر في نفوس البعض، ممّا حدا بهم إلى مجاراتهم والتشبه بهم، وتقليدهم في أفكارهم وسلوكهم، وأساليب حياتهم المختلفة؛ إعجاباً بهم وتأثراً بما وصلوا إليه من تقدّمٍ وتطوّرٍ مادّيٍّ، فكان ذلك عاملاً من عوامل الانحراف العقديّ التي أثرت في المجتمعات الإسلامية، وأفقدتها الثقة بما لديها من موروثٍ دينيٍّ وحضاريٍّ. [ضامري، إسهامات المسجد في مواجهة الانحرافات الفكرية والخلقية، ص 153]

ب. الحروب والصراعات الاجتماعية

وهي من العوامل المغذية لظهور الانحرافات العقديّة المتطرّفة أو المغالية

وانتشارها، خصوصاً في البيئات الاجتماعية التي تعيش حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، والحاصلة بسبب عدم ملائمة ظروف الحياة لحصول الصراعات والحروب والخصومات والمنازعات وشيوع الحرمان والفقر وحالة الفوضى، والمصائب والابتلاءات والبطالة.

ج . معايشرة وصحبة أهل الأهواء والبدع

وتعدّ الصحبة السيئة من أخطر العوامل الاجتماعية المؤثرة في حصول الانحرافات العقدية المختلفة. وقد بين النبي الأكرم ﷺ أثرها الكبير في ميل الإنسان واتجاهاته بقوله: «مثل المجلس الصالح وجليس السوء كحامل المسك ونافخ الكير، فحامل المسك إما أن يحذيك، وإما أن تبتاع منه، وإما أن تجد منه ريحاً طيبةً، ونافخ الكير إما أن يحرق ثيابك، وإما أن تجد منه ريحاً خبيثةً» [البخاري، صحيح البخاري، ج 3، ص 63، ح 2101].

ولا شك أنّ لرفقاء السوء - وهم مجموعة الأفراد المقارنين للإنسان في عمره ومنزلته الاجتماعية - دوراً كبيراً في عقيدة الفرد، خصوصاً مع وجود شخصية ضعيفة أو لديها الاستعداد الذاتي للانحراف [انظر: أبو عمرة، فايز حسان، أسباب الغلو الفكري وسبل علاجه في ضوء القرآن الكريم، ص 133]، قال رسول الله ﷺ: «المرء على دين خليله وقرينه» [الكافي، ج 2، ص 375].

ومن هذا المنطلق يتضح لدينا سبب اهتمام الإسلام بالمؤاخاة بين المسلمين، فالأخوة الإسلامية فكرة عظيمة تحمي المجتمع من الوقوع بالانحراف بكل أنواعه، وتضي على الحياة الطمأنينة والأمن بمحافظته كلّ أخٍ على أخيه من الوقوع في الأخطاء، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [سورة الحجرات: 10].

د. تفكك الأسرة وضعف الرقابة فيها

تمثل الأسرة المجتمع الصغير بالنسبة للأبناء، ومن خلالها ينطلقون إلى المجتمع الكبير حاملين معهم ما اكتسبوه من مجتمعهم الأول من عقائد وعادات وأفكارٍ.

وتنبع أهميّة الأسرة في أنها تلعب الدور الرئيسي في الإبقاء على نسق الحياة الاجتماعي واستمراريته، من خلال تنشئة أبنائها وتنميتهم وحمايتهم، ومن خلال غرسها ونقلها للعقائد والقيم الروحية والدينية والأخلاقية إليهم.

إنّ حرمان الطفل من حنان الأبوين أو أحدهما أو معاملته بالقسوة منذ صغره، أو سوء العلاقة بين الزوجين، يساعد كثيرًا على أن ينشأ الطفل قاسيًا ناقمًا على مجتمعه، وهذا ما يجعله يتخذ من الانحراف بمختلف أنواعه وسيلةً للثورة على كلّ التقاليد والأعراف لبيئته ومجتمعه.

وقد أشار النبي محمد ﷺ إلى أثر الوالدين في تنشئة أبنائهم العقديّة بقوله: «ما من مولودٍ إلّا يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه» [المجلسي، بحار الأنوار، ج 3، ص 281].

هـ. الأسباب الوراثية

وهذا ما أثبتته البحوث العلميّة المتأخّرة في علوم الوراثة وتطبيقاتها، التي أكّدت على أنّ الوراثة البايولوجيّة لا تختصّ بالخصائص والصفات الجسديّة فحسب، بل تشمل الكثير من الصفات النفسيّة والخلقية والعقلية أيضًا؛ لأنّها عبارة عن: «انتقال سماتٍ عقليةٍ وبدنيةٍ من الوالدين إلى الأبناء من خلال المورثات» [عبد المنعم الحفني، موسوعة علم النفس والتحليل النفسي، ج 1، ص 353].

والصحيح أنّ الصفات الوراثية البيولوجية أو الاجتماعية لا تتصف بصفة الحتمية، بل إنّها تسلك سلوك عاملٍ مساعدٍ فقط في سلوك الإنسان، فهي ليست قضاءً حتمياً و قدراً لازماً.

إنّ الأساليب التربوية وعوامل المحيط إن اتّفقت مع تلك الصفات الوراثية ظهرت بسرعةٍ وبقوّةٍ، وإن خالفها فإنّ التربية تتغلّب على الوراثة، والمحيط يكون أقوى من الصفات الموروثة؛ ولهذا فإنّ الإسلام يهتمّ بتربية الأفراد الذين يملكون تربةً مساعدة للفساد والانحراف، ويأمل باحتمال إصلاحهم وسلوكهم سبل السعادة [محمدتي فلسفي، الطفل بين الوراثة والتربية، ص 131].

الرابع: طبيعة الانحرافات العقديّة وطرق علاجها

بعد تلك الجولة السريعة في الأسباب المعرفية والنفسية والاجتماعية الشائعة والأساسية التي كانت منشأً لوجود الانحراف والتطرّف العقديين، والآثار الفردية والاجتماعية الضارة المترتبة عليها، يأتي الحديث في بيان حقيقة مشكلة الانحراف العقديّ وطرق وأساليب المعالجة الفعّالة للقضاء أو الحدّ من غلواء ظاهرة الانحراف العقديّ وتشكّلاتها ومظاهرها المختلفة.

1. أساليب علاج الانحراف العقديّ

إنّ مشكلة الانحراف العقديّ هي في حقيقتها مشكلتان وليست مشكلةً واحدةً، والمشكلتان هما: مشكلة الفراغ العقديّ، ومشكلة منافذ الفساد [الشيرازي، مناشئ الضلال ومباعد الانحراف، ص 199]؛ ولذا فإنّ هنالك حاجةً وضرورةً لوجود نوعين مختلفين من أساليب العلاج هما:

الأسلوب الأوّل: علاج مشكلة الفراغ العقديّ

أصل مشكلة الفراغ العقديّ تعود إلى أنّ النفس الإنسانيّة لا تقبل الجهل والفراغ أبداً، ولا تستأنس بهما، وترفض أن لا يكون لديها العلم بما تواجهه من أسئلة وقضايا ضروريّة، خصوصاً أسئلة الإنسان المصيريّة التي تحدّد موقفه من هذه الحياة: من أين جاء؟ وإلى أين ينتهي؟ ولماذا وُجد؟

فإذا لم تحصل النفس البشريّة على الأجوبة الصحيحة عن تساؤلاتها، أسرعّت إلى تعبئة ذلك الفراغ بما لديها من أهواء وأفكار، وبما يزوّدها به أصحاب العقائد الوضعيّة والدينيّة المحرّفة من شبهات وتصوّرات خاطئة.

وكما قال أبو العتاهية:

إنّ الشباب والفراغ والجدة مفسدة للمرء أيّ مفسدة!

ولا شك أنّ تلك الأفكار الخاطئة ستكون سبباً للضلالة ولا رتكاب الأخطاء واجتراح المعاصي؛ نتيجة غياب الغايات الكبرى والمقاصد العليا، خصوصاً في نفوس الشباب اليافع وعقولهم. فالفراغ الفكريّ من أخطر ما يهدّدهم؛ إذ يجعلهم عرضة لأيّ تغذية عقديّة منحرفة.

والنتيجة النهائيّة للفراغ الفكريّ هي أن يسود المجتمع خليط من الأفكار الفاسدة، والخرافات والتصوّرات الوهميّة والعادات الجاهليّة، ويصبح المجتمع مفتوح الشغور لكلّ فكرٍ ضالّ. فالفراغ الفكريّ والعقديّ لا يؤدّي إلى الجهل والفراغ فقط، بل يسمح أيضاً بدخول الآراء والمعتقدات الباطلة.

ويتمّ علاج مشكلة الفراغ الفكريّ في العقيدة من خلال:

أوّلاً: تقديم الأجوبة النظرية والعلميّة حول الأسئلة والشبهات المثارة

حول العقيدة الإسلامية، والتركيز على بيان محاسن الإسلام ومزاياه العظيمة، وتقوية الاعتزاز به.

ثانياً: التوصية بتعزيز الروافد المعرفيّة السليمة تقويتها، من خلال إقامة الدورات التعليميّة والتوعويّة المكثّفة، الّتي من شأنها توضيح الحقائق ونشر الوعي والفكر المستنير.

ثالثاً: إنشاء مراكز الدراسات التحليليّة والإرشاديّة والمدارس التخصصيّة بهدف تربية المبلّغين والخطباء والوعّاظ الصالحين والأكفاء، الّذين يتصدّون للضلالات والشبهات العقديّة وتفنيدها، وتغذية عقول الناس بالعلم والمعرفة الدينيّة الصحيحة. [المصدر السابق]

رابعاً: الاهتمام بمراكز سدّ الفراغ الفكريّ الأساسيّة وأهمّها:

➤ الأسرة: وهي المركز الأوّل والأقوى في ملء الفراغ الفكريّ في حياة الطفل، ولها الدور الأكبر في توجيهه وتكوينه عقديّاً، وسدّ الطريق أمام حصول الانحرافات العقديّة المختلفة.

وبالقدر الّذي تقدّمه الأسرة للطفل من مميّزات تربويّة، سيتمكن الطفل بالقدر نفسه من مقاومة الانحرافات العقديّة والسلوكيّة في المجتمع.

➤ المؤسّسات التعليميّة: وهنا تلعب المدرسة والمؤسّسات التعليميّة المختلفة عموماً دوراً كبيراً في ربط التعليم بعقيدة الأمّة وهويّتها الصحيحة، وتنقية عقيدتها من الشوائب المخالفة لأصول العقيدة الإسلاميّة ومسائله المختلفة.

ولذا لا بدّ من إصلاح الخلل في مناهج الدراسة الدينيّة الّتي لا تزرع

اليقين العقدي في النفوس، والاهتمام بترسيخ ملكة التفكير الناقد، وتنمية القدرة على إصدار الأحكام الصائبة.

فالتعليم الديني الذي لا يُنمي الفكر الناقد، والمفتقر للمنطق العقلي في مناقشة الموضوعات العقدية الخلافية، والمعتمد على أسلوب التسلط في إيصال المعلومات والأفكار، يؤدي إلى الإحساس بالقهر وروح التمرد، خصوصاً لدى الفئات العمرية المراهقة.

ومما لا شك فيه أنّ العملية التعليمية ما دامت تسير في طريقها السليم، فإنّها - بلا شك - ستُخرج أفراداً ذوي سلامة فكرية وعقدية، وذوي مقاومة كافية إلى كلّ التيارات الضالة والمنحرفة.

الأسلوب الثاني: علاج مشكلة منافذ الفساد

إنّ مشكلة فساد العقيدة وانحرافها ليست نتاج مشكلة الفراغ الفكري فحسب، بل هنالك منافذ وممّهات للفساد والإفساد، وهي ليست فكرية بالضرورة، بل إنها تهيبّ الأنفس لتقبل الأفكار المنحرفة، وهذه المنافذ يلزم أن تُسدّ قدر الإمكان، وإلا تحوّلت إلى أدوات بأيدي المدّعين يعبرون من خلالها إلى مآربهم وأهدافهم. [المصدر السابق، ص 200]

ولذا فإنّ العلاج الحقيقي للعقيدة الفاسدة لا يقتصر على نقد الأسس والمبادئ التي تقوم عليها تلك العقائد الضالة وتفنيدها ودحض حججها بالمناقشة العلمية؛ فهناك الكثير من المنحرفين يعلمون بأنهم على ضلال، لكنّ المشكلة أنّهم أصبحوا أسرى شبك حاجاتهم ومصالحهم المادية والدينية. فالمطلوب إذن هو سدّ كلّ هذه المنافذ، أو تقليل أثرها قدر الإمكان، ويتمّ

ذلك من خلال عدّة ممارساتٍ، فمن جانبٍ يتمّ تطعيم أفراد المجتمع المسلم ضدّ كلّ الأفكار الجاهليّة والمنحرفة التي يُخشى من تسلّلها إليهم، ومن جانبٍ آخر العمل على عزل المجتمع المسلم عن أفكار المجتمعات الضالّة والمنحرفة وثقافتها. ومن جهةٍ أخرى يجب العمل على طرح الضدّ النوعي لتلك العقائد الفاسدة، والمتمثّل بالعقيدة الإسلاميّة الحقّة وبيانها بأسلوبٍ يراعي حاجة العصر ومتغيّراته ومشكلاته وذهنيّته.

كما ينبغي العمل على توفير كلّ الحاجات الجسديّة الماديّة والروحيّة المعنويّة وبمختلف أنواعها؛ لأنّ غيابها أو نقصانها قد يُمهّد أو يهيئ الأجواء للانحراف والضلال العقديّ وشيوعه. [المصدر السابق]

خامساً: طرق معالجة الانحرافات العقديّة

إنّ طرق معالجة الانحرافات العقديّة أو مكافحتها ينبغي أن تكون منسجمة مع أسبابها ومناشئها، فالأسباب المعرفيّة للانحراف مثلاً يتمّ علاجها من خلال الدليل البرهانيّ العقليّ، والأسباب النفسيّة له يتمّ علاجها من خلال التهذيب وجهاد النفس والتربية، والأسباب الاجتماعيّة يتمّ علاجها من خلال التنشئة الاجتماعيّة الصحيحة. ولكن بشكل عامّ هنالك ثلاث طرقٍ أساسيّة في مواجهة أسباب الانحرافات العقديّة وآثارها الضارة:

الأولى: الطرق الإنمائيّة التأسيسيّة

وهي الطرق التي تعتمد استراتيجيّة التنشئة العقديّة السليمة، من خلال الاهتمام بالجانب الإنمائيّ التأسيسيّ في التربية الفكرية والدينيّة والتعليم الدينيّ، وتتمّ هذه الطرق من خلال ثلاث مراحل ومستويات:

المستوى الأول: التربية الفكرية

ويُعَدُّ هذا المستوى من أهمّ المستويات على الإطلاق، إذ يتمّ من خلاله معرفة المنهج العلميّ الموصل للحقائق العقديّة الصائبة. وفي هذا المستوى تتمّ تنمية التفكير العقلانيّ وترشيده بالعقيدة.

المستوى الثاني: التربية الدينيّة

وهي عبارة عن النشاط الدينيّ والممارسة العمليّة للدين، والتي تترك أثرها الواضح في عقيدة الفرد والمجتمع. ويجب العمل في هذا المستوى على تقوية ملكة الإيمان والتقوى في النفوس وتنمية الضمير الخلقيّ، وذلك عن طريق جهاد النفس وغرس القيم والفضائل والآداب والأخلاقيّات والعادات الاجتماعيّة الكريمة التي تدعم حياة الفرد وتحثّه على أداء دوره في الحياة بشكلٍ أفضل.

المستوى الثالث: التعليم الدينيّ

ويتمّ من خلال بناء وإعادة تأهيل المنظومة العقديّة للفرد والمجتمع، وتثبيتها في النفوس بالدلائل والبراهين الجليّة، من خلال بناء منظومة فكرية عقديّة متماسكة، ومنسجمة مع الواقع والفطرة، وخالية من الشغرات، وتلك هي عقيدة الإسلام الأصيل وفق رؤية أهل البيت عليه السلام. [انظر: صالح الوائلي، مشروع التأهيل الفكريّ، ص 40]

إنّ من نتائج وثمرات التعليم الدينيّ الفعّال زيادة الوعي الفكريّ، وزيادة التثقيف الذاتيّ والجمعيّ. فأما الذاتيّ فيتمّ من خلال مطالعة الكتب النافعة، والاطّلاع على حقيقة الأفكار والمبادئ الدخيلة والوافدة على مجتمعات المسلمين

وعقيدتهم، وأمّا التثقيف الجمعيّ فيتمّ من خلال الدرس والتدريس اليوميّ للعقيدة الحقّة في المراكز التعليميّة الأكاديميّة منها والحوزيّة، والمشاركة والاستماع إلى محاضرات الأساتذة والخطباء، وبذلك يستطيع الفرد المسلم أن يميّز جيّدًا بين الفكر الأصيل والفكر الدخيل. [انظر: القزويني، دروس قرآنيّة في تركية النفس وتكاملها، ص 33 و34]

الثانية: الطرق الوقائيّة التحصينيّة

وهذا الدور الوقائيّ هو في حقيقته مكملّ ومتممّ للدور الإنمائيّ التأسيسيّ، بل ولا يقلّ أهميّة عنه؛ إذ يظنّ كثيرٌ من الآباء والأمّهات أنّ دورهم في تربية أولادهم ينتهي عند بلوغ الولد أو البنت سنًّا معيّنّة، فيغفلوا عنهم ظنًّا أنّ أولادهم كبروا وحصلوا على التنمية والتوجيه الدينيّ والعقديّ الكافي، فلا حاجة لمتابعتهم ووقايتهم من أخطار الانحرافات العقديّة والأخلاقيّة، وهذا خطأ شائعٌ في التربية تنتج عنه مشاكل لا تُحمد عقباها؛ لأنّ الفكر الهدّام ينتقل بسرعةٍ كبيرةٍ، ولا مجال لحجبه عن الناس، فالحصانة العقديّة المتكاملة لا تحصل بمجرد منع الأفكار المنحرفة وحجبها عن الدخول إلى عقول الشباب واليافعين فحسب، فهذا يجعلهم في مزيدٍ من اللهفة لمعرفة، وإتّما يكون من خلال تبصير الناشئة بانحراف هذه الأفكار عندما تصل إليهم، فيعرفون بعد ذلك كيف يتعاملون معها. [انظر: أحمد سالم، الانحراف والتطرّف الفكريّ، ص 5]

ولا شكّ أنّ خطورة مشكلة الانحراف العقديّ والآثار الجسيمة المترتبة عليها تتطلّب منّا أن نضع آليّاتٍ للوقاية منها قبل التفكير في علاجها؛ وبذلك نحذّر من قابليّة وجود مثل هذه الظاهرة الخطيرة حتّى قبل وجودها. [المصدر السابق]

وأهم الطرق الوقائية الفاعلة في منع فساد وانحراف العقيدة الحقّة:

أ. الاهتمام بتفعيل دور مراكز الوقاية العقديّة في المجتمع وتقويتها، فالأسرة والمسجد والمؤسسات التعليميّة والتربويّة المختلفة لها دورٌ فعّالٌ في وقاية أفراد المجتمع وتحصينهم من الانحرافات العقديّة المختلفة، من خلال وظيفتها في التوجيه والإرشاد، والضبط والمتابعة والتقويم، وما تؤدّيه من دورٍ إيجابيّ في تعميق قاعدة الإيمان، وتأكيد مبدأ الوسطيّة والقدوة الحسنة في المجتمع، وشغل أوقات الفراغ بالعلم النافع، والأثر الذي يمكن أن تحدثه العبادات في نفوس أفراد المجتمع. [المصدر السابق]

ب. دور وسائل الإعلام المختلفة - ممثّلةً في الإذاعة المرئية والمسموعة، والصحف والمجّلات، ودور الرقابة الفكرية والثقافية - في تنقية العقيدة الحقّة من الانحرافات والشبهات العقديّة المختلفة، بما لها من تأثير كبير في تعرية الأفكار والعقائد المضلّة والدخيلة، والتحذير منها، وبيان آثارها الدينية والاجتماعية والأخلاقية الضارة على الفرد والمجتمع.

ج. دعم فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وكلّ ما من شأنه منع تسلسل الانحراف العقديّ وحفظ المجتمع من آثاره ومظاهره. [انظر: حسن ضامري، إسهامات المسجد في مواجهة الانحرافات الفكرية والخلقيّة، ص 5]

الثالثة: الطرق العلاجية

وهي تلي الطرق الوقائية في حماية الفرد والمجتمع من الانحرافات العقديّة، فإذا لم تؤدّ الأولى دورها في سدّ طرق الفكر المنحرف من التغلغل في عقول الناس، فلا بدّ حينئذٍ من استخدام وسائل علاجية يتمّ من خلالها معالجة من انحرف في فكره وعقيدته، وهنالك بصورة عامّة أسلوبان في معالجة فساد العقيدة وانحرافها، وهما:

الأسلوب الأوّل: العلاج النظريّ

ويتم تحقيقه من خلال:

أ. إثراء البحث الكلامي وتعميقه أسوةً بالبحث الفقهيّ، والهدف من ذلك إقامة البراهين والأدلة في الدفاع عن العقيدة الحقّة، ودحض الشبهات العقديّة المختلفة.

ب. فتح باب الاجتهاد الكلامي: وهذا يُسهم في إيجاد مناخ يقبل التنوّع، وحرّيّة الرأي، كما أنّه يسهم في تجاوز السطحيّة في فهم الدّين؛ نتيجة الجهل بأبعاده ومقاصده، وتجاوز كلّ التأثيرات السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة الدخيلة على البحث الكلامي. [محمّد شقير، طرق العلاج لظاهرة التكفير، ص 1]

ج. تحديد أصول الاستنباط العقديّ (قواعد الإثبات العقديّ)، وتدوينها، وتبويبها في إطار علم خاصّ أسوةً بعلم أصول الفقه؛ لأنّ بقاء القواعد الكلاميّة مبثوثة ضمن علم الكلام التقليديّ معناه عدم نضج علم الكلام الذي يخدم العمليّة الاجتهاديّة الكلاميّة. ومن جهة أخرى، فإنّ وجود مثل هذا العلم واعتماده قواعد صحيحة ومنضبطة من شأنه أن يحدّ من التخبّط الكلامي، والتعامل الملتبس مع بعض وسائل الاستدلال الكلامي وطرقه، كما نجد ذلك في الخلط الحاصل بين وسائل الإثبات العقديّ، وبين وسائل الإثبات الفقهيّ، مع أنّ البون شاسعٌ جدّاً بين العِلّمين في الموضوع والوظيفة والغرض، كما في قضية الأخذ بخبر الواحد. [انظر: الحشن، حجّة خبر الواحد في العقائد، ص 3]

الأسلوب الثّاني: أسلوب العلاج العمليّ

ويعني علاج ظاهرة الانحراف العقديّ وثقافته من خلال علاج أسبابه

ومبرراته وآثاره، باتخاذ جملة من الإجراءات والآليات العملية التنفيذية، وأهمها:

أ. العمل على غلبة التراث التفسيري والروائي الإسلامي في المجال العقدي، بهدف تشخيص الأحاديث الموضوعة وعزلها؛ إذ يتخذ منها أصحاب الدعوات الضالة والهدامة عادةً مبرراً لقبول دعواتهم الفاسدة.

والعلاج العملي لما فسد من ذلك التراث إنما هو بالعودة إلى كتاب الله وما صحّ من أحاديث النبي وعترته الطاهرة؛ ليكونا المصدر المعتبر في مجال العقيدة، وليكونا المعيار والميزان الذي يوزن بهما أيّ نتاج معرفي ديني. [انظر: محمد شقير، طرق العلاج لظاهرة التكفير، ص 1]

ب. يجب أن يُعمد إلى التراث العقدي الفاسد والرائج لدى التيارات المنحرفة في الساحة المعاصرة بهدف تشريحه وتفكيكه ونقده، ومحاولة تعريته من أيّ نظرة قدسية تهدف إلى جعله متعالياً على النقد؛ إذ إنّ هذا التراث تشكّل في معظّمه متأثراً بظروف وأجواء ومعطيات غير صحيّة. [المصدر السابق]

ج. تنفيذ الاستراتيجيات والخطط التي تتصدى للانحرافات العقديّة بمختلف أنواعها، والتي تتكفل بعلاج ما فسد من عقيدة المجتمع، أو لا أقلّ من أن تعمل على تقليل تأثير أخطار تلك الانحرافات وشرورها، وبالتالي تحقيق العلاج الشافي أو الاحتواء المناسب لها.

ومن جملة تلك الاستراتيجيات العملية وأهمها:

➤ تعزيز دور العلماء وطلبة العلوم الدينيّة في توعية الناس بالعقيدة الصحيحة والثقافة الإسلامية الأصيلة، وتصحيح المفاهيم الخاطئة في مسائل العقيدة المختلفة؛ لأنّ الفكر لا يعالج إلّا بالفكر، والعقيدة المختلة لا يمكن أن تعالج إلّا بالعقيدة الناصعة السديدة. [أحمد الشّيخ، استراتيجية علاج الفكر المنحرف، ص 1]

➤ تجديد أسلوب الخطاب الديني وتطويره؛ ليجمع بين الأصالة والمعاصرة، فيستمدّ أصالته وأصوله وقواعده وأحكامه من الكتاب والسنة الثابتة، ويواكب في أسلوبه وطريقة عرضه حاجة العصر ومتغيّراته ومشكلاته وذهنيّته، بحيث يكون قريباً من واقع الناس وقضاياهم، ملائماً لثقافتهم، يخاطبهم بما يعقلون، ويبيّن لهم الصواب فيما يحتاجون. [المصدر السابق]

كما يجب إشاعة التفكير العقلاني في ميادين العلوم الدينيّة، وتشجيع الأذكياء وأصحاب القابليّات العلميّة من طلبة العلوم الشرعيّة وغيرهم في مجال التأليف والتبليغ والالتحاق بالخطابة الدينيّة وذلك بهدف سدّ الفراغ في مجال الوعظ والإرشاد الدينيّ الذي قد يشغله بعض الجهلة والمنحرفين عقديّاً.

➤ ترسيخ ثقافة التعاون والتضامن والمسؤوليّة المشتركة بين الناس في مكافحة أسباب الانحراف العقديّ وآثاره. فليست مسؤوليّة الرقابة الاجتماعيّة للانحرافات العقديّة في المجتمع وعلاجها هي وظيفة علماء الدين والموجهين التربويين خاصّة، بل هي مسؤوليّة كلّ أفراد المجتمع، من علماء دينٍ ومربّين وآباء وأساتذة وأكاديميين وغيرهم. [المصدر السابق]

➤ احتواء المغرّرين بهم من أصحاب العقيدة المنحرفة، بمناقشتهم ومحاورتهم وبيان الحقّ لهم، ويتمّ ذلك من خلال إتاحة الفرصة الكاملة للحوار الحرّ الرشيد داخل المجتمع الواحد، وتقويم الاعوجاج بالحجّة والإقناع؛ وذلك لأنّ بديل التهاور هو تداول هذه الأفكار بطريقة سرّيّة وغير موجهة، وهذا ما يضيء عليها نوعاً من القدسيّة والأهميّة المزيّفة، فكلّ ممنوع مرغوب، والحوار العقديّ بلا شكّ ذو فوائد جمّة إذا اعتمد الأسلوب الأمثل الذي يزيل عن أبصار من غرّ بهم الغشاوة؛ لكي يُرشدهم إلى الطريق الصحيح، امثالاً لقول الله تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بَالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [سورة النحل: 125].

➤ التصديّ الأمني والعسكريّ لأصحاب الفكر العقديّ المنحرف من الذين حملوا السلاح، فأخافوا السبيل وأخلّوا بالأمن، وأحدثوا فساداً أو تدميراً في الأنفس أو الأموال أو الأعراض، كما يمكن العمل على تخفيف ضررهم وتقليل ضرورهم من خلال محاصرتهم وتحذير الناس من ضرورهم. [أحمد الشحّي، استراتيجية علاج الفكر المنحرف، ص 2]

الخاتمة

تبقى مسؤولية الإنسان في حماية نفسه وعائلته ومجتمعه من الانحراف من أهمّ المسؤوليات، فقد لا تنفع الدوائر الأخرى في حمل الشبّاب على تفادي الوقوع بالانحراف العقديّ وآثاره الوخيمة، ومن هنا تأتي ضرورة أن يعمد الشاب أو الفتاة إلى تربية نفسيهما منذ وقت مبكرٍ على معرفة الصواب من الخطأ في العقيدة، والرجوع إلى ذوي الخبرة والاختصاص في حال عجزوا عن ذلك، فالإنسان طيب نفسه، ويمكنه تفادي الانحرافات العقديّة بالمزيد من الرقابة الذاتية والتحسّب للنتائج والمخاطر المترتبة عليها، والتواصي فيما بينه وبين الآخرين من الأصدقاء والإخوة على مكافحتها والوقاية منها.

خلصت هذه الدراسة إلى جملةٍ من النتائج والتوصيات، وأهمّها:

1. أنّ فساد العقيدة وانحرافها، قد يصل بحامله حدّ الكفر والخروج من الملة، وهو المتمثل بإنكار أصول الدين الأساسيّة أو إنكار الضرورة الدينيّة مع استلزام ذلك الإنكار تكذيب الرسالة، وقد يُراد بها الانحرافات العقديّة التي لم ترتقِ إلى درجة الكفر مع كونها باطلاً وضاللاً ومعصيةً.

2. أنّ علاج الظاهرة - أيّ ظاهرة - جذرياً يكمن في علاج أسبابها والأصول المنتجة لها، وأيّ علاجٍ لأعراضها وآثارها فقط - رغم أهميّته - لن

يستأصلها من أساسها وجذورها. وثمة أسبابٌ متنوّعةٌ ومتعدّدةٌ معرفيّةٌ أو نفسيّةٌ أو اجتماعيّةٌ ساهمت في نشوء العقيدة الفاسدة واتّساعها.

3. أنّ العقيدة الفاسدة ليست نتاج الجهل والفراغ الفكريّ أو العقديّ فحسب، بل هنالك منافذ وممّهاتٌ يجري استدراج الناس من خلالها؛ ليصبحوا أسرى شبّاك حاجاتهم ومصالحهم الماديّة والدينيّة.

4. أنّ قضيّة الانحراف العقديّ في حقيقتها عبارةٌ عن مشكلتين وليست مشكلةً واحدةً؛ ولذا ينبغي معالجة مسألة الانحراف العقديّ ضمن مستويين من العلاج، وهما: علاج مشكلة الفراغ الفكريّ في العقيدة، والعمل على سدّ منافذ الفساد أو تقليل أثرها قدر الإمكان.

5. أنّ طرق معالجة الانحرافات العقديّة ينبغي أن تكون منسجمةً مع أسبابها ومناشئها، ومتّبعةً للطريقة العلميّة في تحليل أسبابها، والعمل على منع آثارها أو تقليلها. وكلّها تدخل في مصطلحاتٍ أربعةٍ هي: الوقاية والعلاج والاحتواء والتعزير.

قائمة المصادر

1. الإبيّ، عبد الرحمن بن أحمد، كتاب المواقف، تحقيق: عبد الرحمن بن عميرة، بيروت، دار الجيل، ط 1، 1997م.
2. ابن منظور، لسان العرب، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر، ط 6، 1996م.
3. الفيومي، أحمد بن محمد، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، القاهرة، المطبعة الأميرية، ط 5، 1922م.
4. الكندي، حسن، دروس في العقيدة الإسلامية، قم، دار أيتام عليّ، ط 2، 2017م.
5. الصدر، محمدباقر، المدرسة القرآنية، قم، مركز الأبحاث والدراسات التخصصية للشهد الصدر، ط 1، 1421 هـ.
6. عبد الحميد، عرفان، دراسات في الفرق والمذاهب الإسلامية، بغداد، مطبعة الرشد، ط 1، 1967م.
7. البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق: محمد بن زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط 1، 1422 هـ.
8. اليزدي، كاظم، العروة الوثقى، بيروت، دار الإرشاد، ط 1.
9. الهمداني، رضا محمد بن هاد: مصباح الفقيه، الهمداني، تحقيق: محمدباقر وزملائه، قم المقدسة، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، ط 1، 1416 هـ.
10. الكاشاني، المولى محسن، المحجة البيضاء في تهذيب الأحياء، صححه وعلّق عليه: علي أكبر الغفاري، بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط 2، 1983م.
11. الشيرازي، مرتضى الحسيني، مناشئ الضلال ومباعت الانحراف، نماذج من الصوفية ومنتحلي المهدوية والفرق المبتدعة، النجف الأشرف، مؤسسة التقى الثقافية، 2016م.

12. الكلبايكاني، علي الربّاني، محاضرات في الإلهيات، قم المقدّسة، مؤسّسة الصادق عليه السلام، ط 4، 1414 هـ.
13. الأنصاري، مرتضى، فرائد الأصول، تحقيق: لجنة تحقيق تراث الشيخ الأعظم، قم، مجمع الفكر الإسلامي، ط 1، 1419 هـ.
14. الحفني، عبد المنعم، موسوعة علم النفس والتحليل النفسي، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1975 م.
15. ناصر، محمّد، الإلحاد أسبابه ومفاتيح العلاج، قمّ المشرفة، مؤسّسة الدليل للدراسات والبحوث العقدية، ط 1، 2017 م.
16. عطية، عزّت علي، البدعة تحديدها وموقف الإسلام منها، بيروت، دار الكتاب العربي، 1973 م.
17. فاخر عقل، معجم علم النفس، بيروت، دار العلم للملايين، ط 4، 1985 م.
18. سيّد قطب، خصائص تصوّر الإسلامي، بيروت، دار الشروق، بدون تاريخ.
19. مصباح (يزدي)، محمّد تقّي، دروس في العقيدة الإسلامية، بيروت، دار الرسول الأكرم، ط 8، 2008 م.
20. مغنّية، فلسفات إسلامية، بيروت، دار ومكتبة الهلال، ط 6، 1993 م.
21. المجلسي، محمّد باقر، حقّ اليقين في معرفة أصول الدين، طهران، طبعة مؤسّسة الأعليّ.
22. المجلسي، محمّد باقر، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، مؤسّسة الوفاء، بيروت، ط 2، 1403 هـ / 1983 م.
23. الحرّ العاملي، محمّد بن الحسن: وسائل الشيعة، مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، ط 1، 1409 هـ.
24. الشاطبي، إبراهيم بن موسى، كتاب الاعتصام، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، السعودية، دار ابن عفّان، ط 1، 1412 هـ - 1992 م.

25. الطباطبائي، محمدحسين، الميزان في تفسير القرآن، قم المقدسة، مؤسسة النشر الإسلامي، ط 5، 1417 هـ.
26. سبحاني، جعفر، في ظل أصول الإسلام، بقلم: جعفر الهادي، قم، مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، ط 4، 1414 هـ.
27. صليبا، جميل، المعجم الفلسفي، قم، ذوي القربى، 1385 ش .
28. الآمدي، عبد الواحد، غرر الحكم ودرر الكلم، ترجمة: محمدعلي الأنصاري، 1367 ش.
29. فلسفي، محمدتقي، الطفل بين الوراثة والتربية، ترجمة: فاضل الحسيني الميلاني، بيروت، دار المعارف للمطبوعات، بدون تاريخ.
30. ابن هشام، عبد الملك الحميري، السيرة النبوية، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، بيروت، دار الجليل، 1411 هـ.
31. الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، الكافي، دار الكتب الإسلامية، طهران، د. ت.
32. الوائلي، صالح، مشروع التأهيل الفكري، قم المقدسة، مؤسسة الدليل للدراسات والبحوث العقديّة، 2017م.

الرسائل العلميّة

1. الشرافي، زاهر مصطفى، دور العقيدة في علاج الانحرافات العقديّة والسلوكيّة، غزة، الجامعة الإسلامية، 2010م.
2. جمجوم، سميرة عمر، أثر العقيدة في الفرد والمجتمع، غزة، الجامعة الإسلامية، 1980م.
3. ضامري، حسن بن يحيى، (إسهامات المسجد في مواجهة الانحرافات الفكرية والحلقية)، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، 1427 هـ.

الدوريات والمقالات

1. أبو عمرة، فايز حسان، (أسباب الغلوّ الفكريّ وسبل علاجه في ضوء القرآن الكريم)، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية، شؤون البحث العلمي للدراسات الإسلامية، غزّة، مج 25، العدد 1، 2017 م.
2. الغنّام رمضان، (سلامة العقيدة ودورها في أوقات المحن)، مركز التأصيل للدراسات والبحوث، www.taseel.com
3. الغنّام، رمضان، (الخلل العقديّ، أسبابه ومآلاته)، مركز التأصيل للدراسات والبحوث، www.taseel.com ... 1435 هـ.
4. عبد اللطيف، محمّد سعد، (الانحراف الفكريّ وانقسام الأمة)، مركز النور، www.alnoor.se
5. شقير، محمّد، (طرق العلاج لظاهرة التكفير)، شبكة المعارف، www.almaaref.org 1439 هـ.
6. سالم، أحمد مبارك، (الانحراف والتطرّف الفكريّ، تعريفه، أسبابه ودوافعه، آثاره وأبعاده، وسبل القضاء عليه)، www.policemc.gov.bh
7. الحشّي، أحمد محمّد، (استراتيجية علاج الفكر المنحرف)، الإمارات، صحيفة البيان، www.albayan.ae ... 2014 م.
8. العوضي، محمّد، (ملاحظة من بلدي)، الألوكة، www.majles.alukah.net ... 1439 هـ.
9. البراء العوهلي، (لماذا يلحد بعض شبابنا؟ محاولة لفهم ومقاربة ظاهرة الإلحاد)، www.almqaal.com ... 2012 م.
10. الخشن، حسين، (حول حجّة خبر الواحد في العقائد)، http://www.al_khechin.com ... 2017 م.

أبواب

313 التحرير

حوار مع العلامة الشيخ صادق أخوان

339 د. كاظم المالكي

مصطلح اليقين

361 د. مصطفى عزيزي

قراءة في كتاب (اللوامع الإلهية)..

379 د. محمد علي أردكان

التكنولوجيا موجب كافٍ للسعادة:
شبهة وردود

حوار مع العلامة الشيخ صادق أخوان

أجرت مجلة الدليل حواراً مع العلامة الشيخ صادق أخوان، أحد الأساتذة المعروفين في الحوزة العلميّة، ومتخصّص في البحوث الكلاميّة والعقدية، وكان محور الحوار يركّز حول موضوع (الإنسان والعقيدة) الذي يحظى بأهميّة كبيرة في عالمنا المعاصر، وله صلة وثيقة بمسائل الرؤية الكونيّة، فكانت الثمرة لهذا الحوار الفكريّ الشيق.

في البدء نتقدّم لكم سماحة العلامة الشيخ صادق أخوان بوافر الشكر والامتنان والتقدير لقبولكم إجراء هذا الحوار مع مجلة (الدليل).

﴿ ما هي مكانة البحث العقدي بين البحوث والدروس الحوزويّة؟ ﴾

ابتداءً أنا بدوري أشكر كلّ الساعين والمهتمين بالقضايا الفكرية وبالأخصّ العقديّة منها، سائلاً المولى العزيز أن يزيد في توفيقاتهم ويرفع من درجاتهم.

عندما نتحدّث عن مكانة الدروس العقديّة في الحوزة الدينيّة أحياناً نقصد

المكانة الحقيقية والذاتية، أي ما يعبر عنها بالمكانة "نفس الأمرية أو الحقيقية"، وأخرى بالمكانة الواقعية الفعلية، أي ما يعبر عنها بالمكانة "الخارجية".

أما المكانة الحقيقية فلا شك في أنّ العلوم العقديّة والكلامية - بما هي - تكون المصادقية البارزة لفقه الله الأكبر الذي به كمال النعمة وتمام الدين، وهي الدليل والفرقان والمائز بين الحقيقة والخرافة، والحقّ والباطل، وهي التي تتحمّل مهامّ رسم الخطط وتعيين الهدف ومنح الرتب لسائر العلوم، فهي تحتلّ أعظم المراتب وأشرف المواقع والدرجات بين العلوم الحوزوية من حيث الأهميّة والحساسيّة بصورة خاصّة، وبين جميع العلوم الإنسانيّة والتجريبية بصورة عامّة، وقد اتفق العلماء على أنّ شرف كلّ علمٍ بشرف المعلوم، وكلّ علمٍ يكون معلومه أشرف المعلومات يكون ذلك العلم أشرف العلوم؛ فأشرف العلوم العلم الإلهي؛ لأنّ معلومه الله تبارك وتعالى، وهو أشرف المعلومات بلا خلاف، فهو أعلى العلوم شموخاً وأكثرها تأكيداً وأهميّة، واحتلّ أعظم مساحة من القرآن الكريم والنشاطات الجهادية العملية الرسالية والتبليغية للأنبياء، خصوصاً سيّد المرسلين ﷺ، والأئمة الطاهرين عليهم السلام من بعده.

فمن الطبيعي أن يفسّر عظماء العلم والمعرفة "الآية المحكمة" الواردة في الحديث النبوي المشهور: «إِنَّمَا الْعِلْمُ ثَلَاثَةٌ: آيَةٌ مُحْكَمَةٌ، أَوْ فَرِيضَةٌ عَادِلَةٌ، أَوْ سُنَّةٌ قَائِمَةٌ؛ وَمَا خَلَاهُنَّ فَهُوَ فَضْلٌ» [الكليبي، أصول الكافي: ج 1، ص 32، حديث 1، كتاب فضل العلم] بالعلوم العقديّة والمعرفيّة.

يقول الميرداماد: «العلم بالآية المحكمة علمٌ نظريٌّ، وهو معرفة الله والأنبياء وحقيقة الأمر في البدء والعود، وهذا هو الفقه الأكبر» [الفيض الكاشاني، الوافي: ج 1، باب صفة العلم، تعليقة ص 37]. ويقول العلامة المجلسي: «المراد بالآية المحكمة البراهين العقلية على أصول الدين التي قد استنبطت

من القرآن؛ لأنها محكمة ولا تزول مع الشكوك والشبهات» [الصدوق، مرآة العقول: ج 1، ص 102 و103]. ويقول الفيض القاساني: «آية محكمة، إشارة إلى أصول العقائد؛ لأنّ براهينها آيات محكمات مأخوذة من العالم أو القرآن؛ ويقول - تعالى - في القرآن الكريم في كثير من الموارد التي يورد فيها ذكرًا عن المبدأ والمعاد: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ﴾ أو ﴿لَايَةً﴾» [الفيض الكاشاني، الوافي: ج 1، ص 37، باب صفة العلم].

وحاصل تفاسير جميع العلماء هو أنّ العلم الحقيقي المتقدم والمتّلق بين جميع العلوم إنّما هو علم معرفة الله وتوحيد ذات الله والمعارف التي يتضمنها علم الحكمة العالية والدروس العقلية، وهذه هي الدرجة الأولى من العلم؛ ويأتي بعدها سائر العلوم.

ومما يؤيد هذا المعنى صحيحة زارة عن الإمام الباقر: «قَالَ: بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسَةِ أَشْيَاءَ: عَلَى الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالْحَجِّ وَالصَّوْمِ وَالْوَلَايَةِ - قَالَ زُرَّارَةُ فَقُلْتُ وَآيُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ أَفْضَلُ - فَقَالَ الْوَلَايَةُ أَفْضَلُ لِأَنَّهَا مِفْتَاحُهَا وَالْوَالِي هُوَ الدَّلِيلُ عَلَيْهِنَ» [العالمي، وسائل الشيعة، ج 2، ص 18]. ومن الواضح أنّ الولاية تتميز عن الصلاة والزكاة والحج والصيام بأنها من العناصر المكوّنة للعلوم العقديّة.

والعلم الحاصل بالبحث العقديّ ربّما بلغ من الأهميّة حتّى أصبح في بعض الآيات القرآنيّة هو بالذات الغاية من نشأة نظام التكوين بما فيه من العجائب والعظائم، ففي سورة الطلاق قال الله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [سورة الطلاق: 12]، فجعل الغاية لهذا الإبداع العظيم والهدف من إنشاء هذه الكائنات العلم المعرفي والعقديّ، أي

أن جميع السماوات السبع والأرضين السبع ونزول الأمر بينهما مقدّمه لعلم البشر، ولكي يعلموا أن الله قادرٌ على كلّ شيء وأنّ علمه محيطٌ بكلّ شيء. فأصبح جميع نظام الخلقة مقدّمه للعلم المعرفي والعقدي.

فمن الناحية التاريخية، منذ بداية تأسيس الحوزات العلميّة بعد الغيبة الصغرى كان الطابع المتغلّب عليها البحوث العقديّة، حتّى أنّنا نشاهد أنّ المصنّفات والمؤلّفات الاعتقاديّة والكلاميّة كانت أضعاف سائر المؤلّفات، سواءً من الفقه أو غيرها من العلوم، وتصانيف الأعلام في تلك الدورة خير شاهدٍ على هذا المدعى كتصانيف الشيخين الجليلين محمد بن عليّ بن الحسين بن بابويه الشهير بالصدوق، والشيخ محمد بن محمد بن النعمان العكبريّ البغداديّ الشهير بالمفيد، وهما من أعلام القرن الرابع الهجريّ، وهكذا كان الأمر في الدورات التاريخية للحوزات والمدارس العلميّة لمدرسة أتباع أهل البيت، بل في بعض العصور كانت المباحث الفلسفيّة والكلاميّة، تشكّل الصورة المعروفة عن بعض الحوزات العلميّة، كحوزة أصبهان وسبزوار في بعض العصور.

وأما اليوم فبحمد الله نرى جميع مراجعنا وزعماء الحوزات العلميّة مهتمّين بهذا الجانب في شتّى المجالات، من تصنيف الكتب والإجابة عن الأسئلة والردّ على الشبهات، وتأسيس المراكز والمعاهد المختصّة بالبحوث الاعتقاديّة، بل وتعدّي الأمر إلى دعم بعض الوسائل الإعلاميّة المهمّة بهذا الجانب، كبعض المجلّات والصحف والإذاعات والقنوات الفضائيّة، ومجلّتكم الدليل هذه لخير دليلٍ على هذا المدعى.

ونحن اليوم نشاهد في الحوزات العلميّة المباركة في النجف الأشرف وكربلاء المقدّسة والمشهد الرضويّ وقمّ المقدّسة وغيرها مئات الحلقات من

الدروس العَقَدِيَّة الَّتِي تُعقد يومياً في شتّى المستويات، سواءً في إطار الدروس الكلامية أو الفلسفية أو التفسيرية.

وفي نطاقٍ أوسع وبصورةٍ محترفةٍ واختصاصاتٍ معمّقةٍ وفي مستوياتٍ اجتهاديةٍ عليا نشاهد تأسيس معاهد وجامعات حوزويةٍ قد اختصّت في التعمّق في الدراسات العَقَدِيَّة، وإعادة النظر في الأساليب التقليدية للعرض العَقَدِيّ ومواجهة ومقابلة الغزو الثقافي الناعم؛ لدرء الشبهات وإزالة الغموضات عن كثيرٍ من المفردات العَقَدِيَّة الَّتِي ربّما كادت أن تبقى في مستوى الألباز والطلّسات.

ولكن مع كلّ هذه الجهود الجبّارة المشكورة والمساعي الإلهية الخاصة، لا يخفى على أيّ مراقبٍ وباحثٍ في المجالات العَقَدِيَّة مع شدة الهجمات الشرسة المعادية للحقّ والحقيقة واستهداف التوحيد والولاية والمدّ الواسع للمدرسة المادّية التجريبية، واستخدام الآليات والوسائل المتعدّدة والخلافة لنشر الإلحاد وإبعاد الناس عن الصراط المستقيم، فالحاجة بمراتب تكون أكثر وأكبر ممّا نقدّمه اليوم، وتقوم بها الحوزات العلمية، سواءً من حيث المحتوى أم من حيث الأساليب والصورة، أم من حيث الأدوات والآليات.

﴿لَمَّا كَانَتْ طَبِيعَةُ الْحُوزَاتِ الْعِلْمِيَّةِ عَرْضُ الْوُظَائِفِ وَالتَّكَالِيفِ الْعَمَلِيَّةِ الْفَقْهِيَّةِ لِعَامَّةِ النَّاسِ، فَكَيْفَ تَنْسَجِمُ هَذِهِ الْمَهْمَةُ مَعَ الْبَحُوثِ وَالدَّرُوسِ الْعَقَدِيَّةِ فِي الْحُوزَاتِ الْعِلْمِيَّةِ؟﴾

من السذاجة التسرّع في الحكم وعدم ملاحظة الالتحام والانسجام بين الفقهاء الأكبر (العقيدة) والأصغر (التكاليف والوظائف العملية والسنن)، بل الأمر على العكس من هذا الظنّ، إذ نشاهد أنّ الديانة التوحيدية تعتمد في دعوتها العالمية على العقيدة والشريعة من دون تفريقٍ ولا فصلٍ بينهما.

ولا يكون واجب الحوزات العلميّة إلا تهئية الآليات والأدوات والموادّ لنجاح هذه الدعوة القيمية، فبالدعوة إلى العقيدة والمعرفة يُعدّ للعقل والفكر غذاؤه الروحيّ، ويساعد الإنسان للاقتراب من هدفه السامي للوصول إلى الكمال المطلوب: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ﴾ [سورة الانشقاق: 6] ، ويصونه عن السقوط في مهاوي الشرك والوثنية وعبادة غير الله سبحانه، ويلفت نظره إلى مبدئه ومصيره، ويعلمه من أين جاء؟ ولماذا جاء؟ وإلى أين يذهب؟

وبالدعوة إلى الثانية يمهد طريق الحياة له، ويضيء دروبها الموصلة إلى سعادته الفردية والاجتماعية الدنيوية والأخروية.

والجدير بالذكر أنّ الإسلام لا يفرّق بين العقيدة والشرعية (الفقه والالتزامات العملية بالأحكام الشرعية)، ويندّد بالذين يكرّسون اهتمامهم بالعقيدة دون الشرعية، ويختصرون الدين في الإيمان المجرد عن العمل والالتزام، بل إنّ اقتران هذين العنصرين يؤدي إلى النجاة والرقى إلى الكمال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَىٰ وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [سورة البقرة: 62]، بل يشير إلى أنّ ترك الالتزام العملي بالشرعية قد يؤدي إلى زوال العقيدة، قال تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّوْءَىٰ أَنْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَكَانُوا بِهَا يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [سورة الروم: 10]، وفي الوقت نفسه يندّد بالذين يحطّون من شأن العقيدة، ويعكفون على العمل والعبادة من دون تدبّر في غاياتها ومقاصدها، ودون التفكير في الأمر بها، وتتلخّص العبادة عندهم في السجود والركوع فقط، فذمّهم الله - تعالى - ورسم لهم الدين بأنّه مجموعة ومنظومة متكاملة من العقيدة والعمل الصالح الأخلاقي والعبادي

والجهادي، وبنقصان أحد هذه العناصر يعطب الدين ويصبح ناقصاً: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [سورة البقرة: 177]. وعدّ العمل الصالح المجرد عن الإيمان غير مؤدٍّ إلى النجاة: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [سورة النحل: 97]. ومدح وبجلّ الذين يجمعون بين عنصري العمل والعقيدة في زمنٍ واحدٍ، فقال عزّ من قائل: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ [سورة آل عمران: 191]. وتأكيداً لهذه الصلة بين علمي العقيدة والشرعية، قام لفيّف من علمائنا القدامى والمتأخرين بالجمع بينهما حتّى في التصنيف، فضمّوا الفقه الأكبر (العقائد) إلى جانب الفقه الأصغر (الأحكام).

ولعليّ أستغلّ الفرصة لأذكر ثلّةً من هؤلاء الأعلام:

1. السيّد الشريف المرتضى: من أعلام الشيعة وزعيمهم في القرن الرابع الهجري، فقد جمع بين العلمين في كتابه المسمّى (جمل العلم والعمل)، وقد تولّى تلميذه شيخ الطائفة محمّد بن الحسن الطوسي شرح القسم الكلاميّ منه، وأسماء: (تمهيد الأصول)، كما تولّى تلميذه الآخر القاضي عبد العزيز بن النحرير بن البرّاج شرح القسم الفقهيّ منه وأسماء: (شرح جمل العلم والعمل)، والكتابان متوقّران في المكتبات والأسواق.

2. الشيخ أبو الصلاح تقي الدين الحلبي: من أعلام القرن الخامس الهجري، فقد ألف كتاباً باسم: (تقريب المعارف في العقائد والأحكام).

3. أبو المكارم عز الدين حمزة بن علي بن زهرة الحلبي: من أعلام الطائفة في القرن السادس الهجري، وهو مؤلف (غنية النزوع)، وقد أدرج في كتابه (العقائد وأصول الفقه والأحكام)، فهذا الكتاب يشتمل على علوم رئيسة ثلاثة:

أ. الفقه الأكبر: وهذا القسم مشتمل على مهمات المسائل العقديّة والكلامية من التوحيد إلى المعاد.

ب. أصول الفقه: وهو حاوٍ لبيان القواعد الأصولية التي يستنبط منها الأحكام الشرعية، ألفه على غرار أصول القدماء، ومن فصوله النافعة والهامة بحثه عن القياس وآثاره السلبية في الفقه.

ج. الفروع والأحكام الشرعية: وهي دورة فقهية استدلالية كاملة، يستدل مؤلفها بالكتاب والسنة النبوية وأحاديث العترة الطاهرة.

4. الشيخ الفقيه المتكلم النبيه علاء الدين أبو الحسن علي بن أبي الفضل بن الحسن بن أبي المجد الحلبي: من أعلام القرن السادس الهجري، وقد صنف كتاب (إشارة السبق إلى معرفة الحق) في أصول الدين وفروعه.

5. المحقق الفقيه الشيخ جعفر النجفي المعروف بكاشف الغطاء: وهو من أعلام القرن الثاني عشر الهجري، ألف كتاب (كشف الغطاء) الذي ضم إلى جانب الفقه مباحث هامة كلامية وأصولية لا يستغني عنها الباحث، وبذلك أثبت أن العمل ثمرة العقيدة، وقرينها تكويناً وتشريعاً.

حتى أن بعض الفقهاء والمراجع المعاصرين قد قدم على رسالته العملية

الجامعة لفتواه الفقهيّة المجموعة لمقلّديه من عامّة الناس بجوئاً ثميناً وقيّماً من المسائل العقديّة.

﴿ كيف تجيبون عن الإشكاليّة التي تُطرح من قبل بعض اللادينيين والقائلة إنّ الحاجة إلى الاعتقاد بالإله ناشئة من الجهل بأسباب الظواهر والحوادث الطبيعيّة، فكّما اكتشف الإنسان سبباً لظاهرة طبيعيّة انتفت الحاجة إلى الإله هناك، وبتعبيرهم (إله الثغرات) الذي لم تعد هناك حاجة إليه في ضوء الاكتشافات العلميّة الضخمة والعلاقة؟

مغالطة إله الفجوات أو إله الفراغات أو إله سدّ الثغرات - على اختلاف الترجمة [God of the Gaps] - هو المصطلح الذي يستعمله الملحدون وبكثرة في حواراتهم مع المؤمنين؛ لزعة الأسس الإيمانيّة والقواعد الراسخة الاعتقاديّة، وهذا النقاش يتمّ خلاله جعل الفراغات الناشئة من النقص في المعرفة العلميّة بالكون دليلاً على وجود الإله. ويلخصّ بهذا التعريف «جعل الفراغات أو النقص في المعرفة العلميّة دليلاً على وجود الإله». وبمقتضى هذا التعريف يكون كلّ ما يمكن تفسيره بعلم الإنسان ليس من اختصاص الإله، وهذا يعني أنّ دور الإله يتحدّد في “الفجوات” التي لم يتمّ تفسيرها علمياً. وهذه الفكرة تتضمّن الدمج بين التفسيرات الدينيّة والتفسيرات العلميّة، بحيث يمكن القول إنّّه “كلّما تمكّن العلم من إعطاء شرح أدقّ للعالم قلّ دور الإله في هذا العالم”.

ففي ضوء ما قدّمناه اتّضح أنّ هذا المصطلح يُستخدم عند الملحدّين للإشارة إلى كون المؤمنين ينسبون ما يجهلون سببه أو يعجزون عن تقديم تفسيرٍ علميٍّ له إلى لإله، فهذه المغالطة يركّز عليها الملحدون بكثرة وبشكلٍ ملحوظٍ جدّاً في حواراتهم ومناظراتهم، حتّى أنّه لا تخلو مناظرة بين المؤمنين

والملاحظة من الحديث عن مفهوم “إله سدّ الثغرات”، فيتّهم الملحدون المؤمنين بأنّهم عندما يعجزون عن تفسير شيءٍ بأسلوبٍ علميٍّ فإنّهم ينسبون فعله إلى الإله لتغطية جهلهم، وفي الوقت نفسه ينطلقون من هذا الجهل للاستدلال على وجود الإله.

يعود هذا المصطلح إلى هنري دروموند (Henry Drummond) الذي كان محاضراً مسيحياً في القرن التاسع عشر. ينتقد دروموند المسيحيين الذين يركّزون على الأشياء التي لا يستطيع العلم تفسيرها “الفراغات التي يملأونها عن طريق الإله” ويحفّزهم لاعتناق الطبيعة بكاملها كخلقٍ مخلوقٍ للإله.

تمّ استعمال المصطلح لاحقاً في عام 1955 من قبل تشارلز ألفريد كولسون (Charles Coulson) في كتابه (العلوم والإله) كما تمّ استعماله في عام 1971 في كتاب ريتشارد بيوب الذي فضّل الحديث عن المصطلح في كتاب آخر عام 1978. إذ رأى فيه أنّ جزءاً من سبب الأزمة المعاصرة في الإيمان بالأديان يعود إلى تقلّص إله الفراغات بتطوّر المعرفة العلميّة. فبينما تقدّم فهم الإنسان للطبيعة، صغر بالمقارنة مجال الإله أكثر فأكثر. ويرى بيوب أنّ أصل الأنواع لتشارلز دارون كان إيذاناً حاسماً بنهاية إله الفراغات!

في الواقع هنالك ثلاثة تفسيراتٍ لهذا المصطلح: الأول ما أشار إليه إسحق نيوتن من أنّ الله قد خلق الكون ووضع فيه من القوانين ما يسيّره وينظّمه ويتركه ليدبر نفسه بنفسه، بيد أنّه أحياناً يتدخّل مباشرةً بشكلٍ أو بآخر إن أظهرت هذه القوانين عجزاً في ذلك، فيعيد الأمور إلى نصابها ثم تعود هذه القوانين لتسيّره مرّةً أخرى، أي أنّ الإله يتدخّل فقط في الحالات الطارئة عندما لا تستطيع قوانين العلم أن تسيّر الكون.

وهذا التفسير – وإن كان في نفسه خاطئاً وغير منسجمٍ مع البراهين

العقلية لا ينفي وجود الإله أو الحاجة إلى الإله، بل في الجملة يُثبت الحاجة إلى الإله.

التفسير الثاني: أنّ نظرية إله الفجوات والفراغات لا تعارض فكرة وجود الإله بحد ذاتها، وإنّما تؤكد أنّ هناك مشكلةً أساسيةً في فهم وجود الإله في فراغات معرفتنا في اليوم الحاضر.

وقد صرح بهذه الحقيقة بيوب قائلاً: إنّ إله الثغرات والفجوات ليس مقصوداً به إله الإنجيل أو ما يعبر عنه في علم اللاهوت بالله.

وأما التفسير الثالث والأخير والأكثر انتشاراً فهو الذي يستعمل علّة لتفسير ما لم يستطع العلم أن يفسّره، أي أنّ العلم تتكشف أمامه يوماً بعد يوم تفسيراتٌ لأُمورٍ كانت تُعدّ من المهام الإلهية. فعلى سبيل المثال كانت الأمراض قديماً وقبل اكتشاف الجراثيم المسببة لها تفسّر بأنها مسببةٌ بصورةٍ مباشرةٍ من قوّةٍ غيبيةٍ خارج النطاق البشري (ما يُعبر عنه بـ الآلهة أو الإله على اختلافه بين الثقافات والشعوب). فكلّ ما يفشل العلم في تفسيره يُنسب إلى الإله. ولعلّ هذه هي المصيدة التي يقع فيها بعض المؤمنين السدّج عندما يُسألون عن تفسيرٍ علميٍّ لظاهرةٍ معيّنة، فيسارعون بالحجّاب بأنّ الله هو الذي فعل ذلك. نعم، لا ننكر نحن المؤمنين أنّ الله قد فعل ذلك، ولكننا نؤمن بأنّ الله سخر قوانين العلم لنا كي نفهم آليّة الكون الذي نعيش فيه وسننه.

ونشاهد نماذج كثيرةً من النصوص الدينية وسيرة عظماء الدين ما يؤكّد هذه الحقيقة، فقد روي في الأثر هذا الحديث: «أبى الله أن يجري الأمور إلّا بأسبابها» [المجلسي، بحار الأنوار: 2/ 90، 168]، وروى البرقي في (المحاسن) بسنده عن الكاظم عليه السلام قال: «لَمَّا قُبِضَ إبراهيم ابن رسول الله ﷺ انكسفت الشمس فقال الناس: إنّما انكسفت الشمس لموت ابن رسول الله! فصعد رسول الله

المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: أيّها الناس إنّ الشمس والقمر آيتان من آيات الله يجريان بأمره مطيعان له، لا ينكسفان لموت أحدٍ ولا لحياته» [البرقي، المحاسن 2: 29 - 31؛ الكليني، فروع الكافي 3: 208].

ولعلّ منشأ مصطلح إله الشغرات هو الافتراض بوجود صراعٍ ضمنيٍّ بين الله والعلم، وكأنّ تدخل الله في الكون يكون فقط لتفسير ما يجهله الإنسان، ولهذا يؤدّي إلى مفارقةٍ عجيبةٍ تشير إلى أنّه كلّما ازداد جهل الإنسان زادت معرفته بالله! فكلّ ما يعجز هذا الإنسان عن فهمه فإنّه ينسبه لله، وبالتالي كلّما جهل أموراً أكثر ازداد قرباً ومعرفة بالله!

فالفكر الغربيّ الملحد حالياً يفترض قطعاً بأنّ هناك تعارضاً بين الله والقوانين العلميّة، وبأنّ الله - سبحانه - يعمل في مستوًى واحدٍ مع القوانين العلميّة، فهما يتعارضان باستمرارٍ. وكلّما اكتشف العلم شيئاً جديداً فإنّ نفوذ الله يتقلّص تدريجياً حتّى يصل إلى المرحلة التي تُمحي فيها الحاجة لوجود الإله بعد أن يكتشف العلم كلّ ما يسعى إليه ويفسّر كيف نشأ الكون، وكيف نشأت الحياة، وماذا سيكون مصير الكون وغيرها من الاستفهامات والاستفسارات.

غير أنّنا باعتبارنا مؤمنين، نعتقد يقيناً بأنّ القوانين العلميّة وطريقة عمل الكون ونظمه هي سنّة الله في الكون، وطريقة الله ليبين خلقه كيف يعمل هذا الكون، وإعانةً من الله لنا؛ كي نفهم هذا الكون ونرتقي بحياتنا ونصل إلى معرفةٍ يقينيّةٍ بالله، ولا تعارض بين الله والعلم مطلقاً. قال - سبحانه - في القرآن الكريم: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [سورة العنكبوت: 20]، و﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا﴾ [سورة الحج: 46]. إذ إنّ فهم الآليّة التي يسير بها الكون لا تُعني عن السبب الأوّل الموجد

له. ويبقى السؤال المطروح: إلى أي حد يستطيع العلم أن يأخذنا في فهم هذا الكون؟ وهل نستطيع بالعلم وحده دون الله تفسير كل أسرارهِ وظواهرهِ؟!

هَذَا الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ جَعَلَ آدَمَ مُمَيِّزًا عَنْ كُلِّ خَلْقِهِ بِإِحَاطَتِهِ الْعِلْمِيَّةِ بِكُلِّ شَيْءٍ حَتَّى أَصْبَحَ مُعَلِّمًا لِلْمَلَائِكَةِ: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ قَالَ يَا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ [سورة البقرة: 31-33].

فَقَوْلُ الْمُلْحِدِينَ «إِنَّ وَجُودَ الْإِلَهِ الْخَالِقِ لِلْكَوْنِ هُوَ اسْتِغْلَالٌ خَاطِئٌ لِعَدَمِ اسْتَطَاعَةِ الْعِلْمِ حَتَّى الْآنَ الْإِجَابَةِ عَنْ تَسْأُلَاتٍ مُعَيَّنَةٍ» قَوْلٌ خَاطِئٌ مَعَ كَوْنِ الْعِلْمِ يَعْجُزُ عَنْ تَفْسِيرِ كَثِيرٍ مِنَ التَّسْأُلَاتِ، لَعَلَّ أَزْرَهَا عَنْ كَيْفِيَّةِ خَلْقِ الْكَوْنِ أَوْ بَدْءِ الْحَيَاةِ. فَالْعِلْمُ يَقِفُ عَاجِزًا عَنِ التَّوَصُّلِ إِلَى كَيْفِيَّةِ بَدَايَةِ الْكَوْنِ. فَإِنَّ اللَّحْظَةَ مِنَ النَّاحِيَةِ التَّجْرِبِيَّةِ عِلْمِيًّا صَفْرٌ فِي عُمُرِ الْكَوْنِ (بَدَايَةِ خَلْقِهِ) لَا يُمْكِنُ أَنْ تَفْسَّرَ عِلْمِيًّا. وَمَا يَتِمُّ طَرَحُهُ لَا يَعْدُو كَوْنَهُ نَظَرِيًّا وَلَيْسَتْ حَقَائِقُ. وَالْعِلْمُ عَاجِزٌ كَذَلِكَ عَنْ تَفْسِيرِ السَّبَبِ الْأَوَّلِ وَكَيْفِيَّةِ نَشْوءِ أَوَّلِ خَلِيَّةٍ حَيَّةٍ، وَمَا زَالِ يَفْتَرِضُ الْعَدِيدُ مِنَ الْفَرْضِيَّاتِ حَوْلَ ذَلِكَ غَيْرَ أَنَّ أَثَمًا مِنْهَا لَا يَرُقُّ إِلَى مُسْتَوَى الْحَقِيقَةِ الْعِلْمِيَّةِ.

وَمِنْ نَاحِيَةٍ أُخْرَى يَدُلُّ مُصْطَلَحُ مِغَالِطَةِ إِلَهِ الْفَرَاقَاتِ عَلَى الْمَوْقِفِ الَّذِي يَفْتَرِضُ أَنَّ فِكْرَةَ الْإِلَهِ تَفْسَّرُ أَيُّ ظَاهِرَةٍ غَيْرِ مَفْهُومَةٍ، وَهَذِهِ الْمِغَالِطَةُ هِيَ نَوْعٌ مِنْ مِغَالِطَاتِ التَّوَسُّلِ بِالْمَجْهُولِ، وَيُمْكِنُ تَلْخِصُ هَذَا النُّوعِ مِنَ النِّقَاشِ بِالشَّكْلِ التَّالِي:

➤ هناك فراغٌ في فهم بعض جوانب العالم الطبيعي.

➤ لذا يجب أن يكون السبب والتفسير اعتماداً على ما وراء الطبيعة.

مثالٌ لهذا النقاش: بما أنَّ العلم الحالي لا يستطيع حتّى الآن تحديد كيفية بدء الحياة تماماً، فإنّ الإله يجب أن يكون قد سبّب بدء الحياة.

ومغالطة التوسّل بالمجهول (مغالطة عبء الإثبات)، وهذه المغالطة تحصل حينما يُنقل عبء إثبات الدعوى إلى جهةٍ خاطئةٍ. وتحصل أحياناً أخرى حينما يكون ضعف الإثبات في جهةٍ معيّنةٍ من الدعوى دليلاً على صحّة الجهة الأخرى بدون وجود إثباتٍ لصحتها. وتسير المغالطة على الشكل التالي:

1. يتم طرح دعوى (س) من جهة (أ)، وعبء الإثبات يقع في جهة (ب).

2. جهة (ب) تفرض أنّ دعوى (س) خاطئة؛ لأنّه لا يوجد دليلٌ عليها.

تفرض هذه المغالطة بأنّ الدعوى صحيحةٌ ما دام لم يثبت بالدليل أنّها خاطئةٌ، والعكس صحيحٌ أيضاً، أي أنّ الدعوى خاطئةٌ ما دام لم يثبت بالدليل أنّها صحيحةٌ. وفي كلا الحالتين فإنّ "عدم وجود الدليل" بحّد ذاته قام مقام "الدليل"، فيكون "عدم وجود الدليل" دليلاً على بطلان تلك الدعوى أو صحتها، وأحياناً تأخذ شكلاً آخر بأن يقال إنّ الخصم لا يستطيع أن يدحض تلك الدعوى، إذن الدعوى صحيحةٌ بالضرورة.

وفي الواقع لم يوجد ولم يقدّم مدّعو هذه النظريّة أيّ دليلٍ على إثبات نظريّتهم، وإنّما هي مجرد ادّعاءٍ فارغٍ مع ما يمتلكه الإلهيون مقابل هذه النظريّة - المعتمدة لدى الملاحدة، والمستندة والمعتّرة بنظريّة أصل الأنواع والتطوّر الداروينيّة - من البراهين القويمة الفلسفيّة والأدلة الدامغة في

نظرياتٍ علميّةٍ معتمَدةٍ عليها في المجتمع الغربيّ كنظرية التصميم الذكيّ أو الرشيد (Intelligent Design) وخلاصته أنّ «بعض الميزات في الكون والكائنات الحيّة لا يمكن تفسيرها إلّا بمسبّب ذكيّ، وليس بمسبّب غير موجّه كالاصطفاء الطبيعيّ»، لهذا المفهوم عبارةٌ عن شكلٍ معاصرٍ للدليل الغائيّ لوجود الله، يقدّم على أنّه قائمٌ على أدلّةٍ علميّةٍ بدلاً من الأفكار الدينيّة. وتمّ تعديله لتجنّب الحديث حول ماهيّة المصمّم أو طبيعته، وهي نظريّة علميّة تقف على قدم المساواة، بل تتفوّق على النظريّات الحاليّة التي تتعلّق بالتطوّر وأصل الحياة.

إنّ منظري فكرة التصميم الذكيّ المعاصرة مرتبطون بمعهد دسكفري، وهو منظّمة أمريكيّة غير ربحيّة، وبيت خبرة مقرّها سياتل في ولاية واشنطن، وترتكز فكرة التصميم الذكيّ على مفاهيمٍ أساسيّةٍ وهي التعقيدات المتخصّصة والتعقيدات غير القابلة للاختزال التي تدّعي بأنّ هناك أنظمةً أحيائيّةً معقّدةً بشكلٍ معيّن، بحيث لا يمكن تكوّنها عبر طرقٍ طبيعيّةٍ عشوائيّةٍ، وهناك أيضاً مفهوم التوافق الدقيق للكون الذي يدّعي بأنّ الكون قد صُقل بعناية ليسمح بظهور الحياة على الأرض.

أثار مفهوم التصميم الذكيّ جدلاً في المجتمع العلميّ بسبب محاولة أنصاره إدخاله إلى مجال التعليم المدرسيّ، إضافةً لجذبه عدداً من العلماء والفلاسفة في المجتمع الغربيّ ومنهم الفيلسوف أنطوني فلو الذي أعلن تأييده للتصميم الذكيّ، وأنّ هناك مصمّماً ذكياً يقف خلف التطوّر، فرجع عن الإلحاد.

فإذا أردنا أن نوضّح هذه النظريّة - وإن لم يكن في هذا اللقاء مجالاً لتفصيل ذلك - نقول على سبيل الإشارة إنّّه في عام 1859 للميلاد أصدر عالم

الأحياء الشهير تشارلز داروين كتابه (أصل الأنواع) الذي صار أشهر الكتب التي تحاول تفسير نشأة الكائنات الحية وأكثرها إثارة للجدل، ويضع داروين في كتابه نظرية تنص على أن جميع الكائنات الحية قد تطوّرت من كائنات حيّة أخرى أقلّ تعقيداً، إذ إنّ الطفرات الوراثية والانتخاب الطبيعيّ قد عملا سوياً على إنشاء كائنات أكثر تطوّراً من أسلافها.

في ذاك الوقت لم يعرف العلماء عن الخلية سوى أنها بقعة بسيطة من الجبلة (البروتوبلازم) تشبه الجليّ، ولم يتغيّر هذا المفهوم حتى خمسينيات القرن العشرين، وعند استكشاف (DNA) الخلية للمرة الأولى من خلال المجهر الإلكترونيّ، ورؤية الخلية بشكل مكبرٍ قد أثار ثورةً في علم الأحياء، إذ اكتشف العلماء أن هنالك عالماً كاملاً داخل الخلية، وأنها أبعد ما تكون عن البساطة، فلو كان العلماء في ذلك الوقت يظنون أن الخلية بدرجة تعقيد سيارة مثلاً، فإن درجة التعقيد المعروفة الآن عن الخلية هي بدرجة تعقيد المجرة.

لذا بدأ العديد من العلماء بالتشكيك فيما كان هذا التعقيد الهائل قد تمّ بناؤه بمحض الصدفة فقط، بل يبدو أنه تمّ تصميمه عن عمدٍ من قبل مصمّم ذكيّ خارق. فإذا وجد أحد علماء الآثار - على سبيل المثال - تمثالاً مصنوعاً من الحجر في حقلٍ، فسيستنتج أن التمثال قد صُنِعَ؛ لأنّ الملامح التي يحملها التمثال تؤكّد أن هناك شخصاً ذكياً قام بإنشائه، ولا نذهب لافتراض أن العوامل المناخية (مثل الأمطار) قامت بنحته ليصبح بهذا الشكل، لكننا لن نبرّر بالادّعاء نفسه إذا وجدنا قطعة صخرية عشوائية الشكل ومن الحجم نفسه.

ومن هنا نستطيع القول إنّ التمثال يحمل "علامات ذكاءٍ" على عكس قطعة الحجر عشوائية الشكل؛ لذا فإنّ مؤيدي التصميم الذكيّ يعملون على البحث عن الأنظمة الأحيائية التي تحمل علامات الذكاء الدالة على أنها لم

تنشأ عن محض الصدفة، ومثل هذه الأنظمة ما يسمى "التعقيد اللا اختزالي" و"التعقيدات المتخصصة".

وقد ناقش الفلاسفة مطوّلًا قضية أنّ التعقيد الموجود في الطبيعة يدلّ على وجود مصمّم (خالقٍ) طبيعيٍّ أو فوق طبيعيٍّ. مثل هذه النقاشات نجدها في الفلسفة الإغريقية حول وجود خالقٍ طبيعيٍّ، ولقد برز هنا مصطلحٌ فلسفيٌّ هو اللوغوس، الذي يشير إلى ترتيبٍ ضمنيٍّ في بنية الكون، ويعزى هذا المصطلح أساسًا لهيراكليطوس في القرن الخامس قبل الميلاد، إذ قام بشرحه في محاضراته في القرن الرابع قبل الميلاد، وقد وضع أفلاطون ما يدعوه "demiurge" للحكمة العليا والذكاء العلويّ كخالقٍ للكون في عمله الشهير "طيمايوس"، وتحدّث أرسطو أيضًا ومطوّلًا عن فكرة الخالق للكون، وغالبًا ما كان يُشير إليه بالمرّكّ البدئيّ، وذلك في كتابه الميتافيزيقا. أمّا شيشرون فيذكر في أعماله (في طبيعة الآلهة) عام 45 ق.م. أنّ «القوّة الإلهيّة موجودةٌ في مبدأ العقل الذي يسيطر على كامل الطبيعة».

وهذا الأسلوب في الاحتجاج والاستنتاج وتطبيقه للوصول لإثبات وجود خالقٍ فوق-طبيعيٍّ عُرف لاحقًا باسم الدليل الغائيّ لوجود الله. والشكل الأكثر أهميّةً لهذه الحجّة نجده في أعمال توما الأكويني، فموضوع التصميم أصبح خامس براهين الأكوينيّ الخمسة لإثبات وجود الله الخالق.

ونستطيع أن نرى هذه الطريقة بالاستدلال في الفلسفة الإسلاميّة، فنجد ابن سينا يشرح ما يسمّيه "العناية" في كتبه المتعدّدة، حيث يقول عن تلك العناية: «ولا سبيل لك إلى أن تنكر الآثار العجيبة في تكوّن العالم، وأجزاء السماويّات، وأجزاء النبات والحيوان، ممّا يصدر اتّفاقًا، بل يقتضي تدبيرًا ما».

ومع غصّ النظر عن كلّ ما ذكرناه فإنّه كما يهاجم الملاحدة المؤمنين بلجوئهم دومًا للقدرة الإلهية لتفسير نشوء الكون والحياة، فإنّ لهؤلاء الملحدّين إلهين لسدّ الثغرات! الإله الأوّل مرتبطٌ بالماضي وهو (ملايين السنين)! فلو سألت أحدًا منهم: كيف نشأت الحياة من العدم؟ لأجابك فورًا: عبر ملايين السنين! ولو سألته كيف أنتجت هذه الحياة الصور الأكثر تعقيدًا؟ أو كيف تنوّعت الكائنات الحيّة؟ فستكون إجابته دائمًا: «عبر ملايين السنين»!

أمّا الإله الثاني فهو العلم نفسه! وهو ما يرتبط بالمستقبل. فلو سألت أحدهم: كيف بدأ الكون؟ أو فسّر لنا النقطة صفر في تاريخ الكون أو غيرها من الأمور التي لم تتكشف بعد لأجابك فورًا: بأنّ العلم سوف يكتشف ذلك مستقبلًا. أليس هذا (علمًا لسدّ الثغرات)؟! إنّما الثغرات في عقول من اعتقد بأنّ الإله إنّما هو إله الثغرات والفجوات.

﴿هل حكم الوجوب في معرفة العقيدة عقليّ أو شرعيّ؟﴾

هذه المسألة تلاحظ من زوايا عديدة:

أولًا: تلاحظ في الضروريّات من معرفة الله وتوحيد ذاته وأسمائه وصفاته وأفعاله وعدله ولزوم إرسال الرسل وإنزال الكتب وتعيين النبيّ بالإعجاز ووجود الحجج في غيبة الرسل وحتمية يوم الجزاء.

فمن الناحية الكلاميّة اختلف أئمة المذاهب والعلماء في مسألة التقليد في العقائد، فعند أهل السنّة قد ذهب كثيرٌ من الأصوليّين والمتكلمين إلى تحريم التقليد، وذهب كثيرٌ من الفقهاء من الحنابلة والظاهرية إلى جواز ذلك، قال الزركشي: «والعلوم نوعان: عقليّ وشرعيّ، الأوّل: العقليّ، وهو

المسائل المتعلقة بوجود الباري وصفاته، واختلفوا فيها، والمختار أنه لا يجوز التقليد، بل يجب تحصيلها بالنظر، وجزم به الأستاذ أبو منصور والشيخ أبو حامد الأسفراييني في تعليقه، وحكاه الأستاذ أبو إسحاق في (شرح الترتيب) عن إجماع أهل العلم من أهل الحق وغيرهم من الطوائف، وقال أبو الحسين بن القطان في كتابه: لا نعلم خلافاً في امتناع التقليد في التوحيد... وحكاه ابن السمعاني عن جميع المتكلمين، وطائفة من الفقهاء. وقالوا: لا يجوز للعائى التقليد فيها، ولا بد أن يعرف ما يعرفه بالدليل». وجزم أبو منصور بوجود النظر، ثم قال: فلو اعتقد من غير معرفة بالدليل، فاختلّفوا فيه، فقال أكثر الأئمة: إنه مؤمن من أهل الشفاعة، وإن فسق بترك الاستدلال، وبه قال أئمة الحديث، وقال الأشعري وجمهور المعتزلة: «لا يكون مؤمناً، حتى يخرج فيها عن جملة المقلّدين». وقال الفخر الرازي: «لا يجوز التقليد في أصول الدين، لا للمجتهد، ولا للعوام، وقال كثير من الفقهاء بجوازه».

وعند أتباع مدرسة أهل البيت فقد قال المرحوم الشيخ محمدرضا المظفر في (عقائد الإمامية): «عقيدتنا في النظر والمعرفة: نعتقد أن الله - تعالى - لما منحنا قوة التفكير ووهب لنا العقل، أمرنا أن نتفكر في خلقه وننظر بالتأمل في آثار صنعه، ونتدبر في حكمته وإتقان تدبيره في آياته في الآفاق وفي أنفسنا، قال تعالى: ﴿سَرُّهُمْ آيَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ [سورة فصلت: 53]. وقد ذمّ المقلّدين لآبائهم بقوله تعالى: ﴿قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [سورة البقرة: 170]، كما ذمّ من يتبع ظنونه فقال: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [سورة الأنعام: 116؛ سورة يونس: 66]. وفي الحقيقة فإنّ الذي نعتده أن عقولنا هي التي فرضت علينا النظر في الخلق ومعرفة خالق الكون، كما فرضت علينا النظر في دعوى من يدعي النبوة وفي معجزته، ولا يصحّ عندها تقليد الغير في ذلك مهما كان لذلك الغير من منزلة وخطرٍ.

وما جاء في القرآن الكريم من الحث على التفكير واتّباع العلم والمعرفة فإنّما جاء مقررًا لهذه الحرّية الفطريّة في العقول التي تطابقت عليها آراء العقلاء، وجاء منبّهًا للنفوس على ما جُبلت عليه من الاستعداد للمعرفة والتفكير، ومفتّحًا للأذهان وموجّهًا لها على ما تقتضيه طبيعة العقول.

فلا يصحّ - والحال هذه - أن يهمل الإنسان نفسه في الأمور الاعتقاديّة، ولا أن يتكل على تقليد المربّين أو أيّ أشخاص آخرين، بل يجب عليه بحسب الفطرة العقلية المؤيّدّة بالنصوص القرآنيّة أن يفحص ويتأمّل وينظر ويتدبّر في أصول اعتقاداته المسماة أصول الدين، التي أهمّها التوحيد والنبوّة والإمامة والمعاد.

ومن قلّد آباءه أو نحوهم في اعتقاد هذه الأصول فقد ارتكب شططًا وزاغ عن الصراط المستقيم ولا يكون معذورًا أبدًا. وبالاختصار عندنا هنا ادّعاءان: الأوّل: وجوب النظر والمعرفة في أصول العقائد، ولا يجوز تقليد الغير فيها. الثاني: أنّ هذا وجوب عقليّ قبل أن يكون وجوبًا شرعيًا، أي لا يستقي علمه من النصوص الدينيّة وإن كان يصحّ أن يكون مؤيّدًا بها بعد دلالة العقل، وليس معنى الوجوب العقليّ إلّا إدراك العقل لضرورة المعرفة ولزوم التفكير والاجتهاد في أصول الاعتقادات» [المظفر، عقائد الإمامية: 30 و31].

والآيات القرآنيّة والروايات الصادرة من المعصومين ما يؤيّد هذا المطلب، فقد ورد في القرآن العشرات من الآيات التي تحثّ على النظر والتفكير والتعقل، مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ

فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ [سورة آل عمران: 190 و191].

ومن السنة أسلوب إمامنا أمير المؤمنين عند استعراضه المطالب العقديّة، فقد روى الشريف الرضي في (نهج البلاغة) عن مولانا أمير المؤمنين أنّه قال: «أَوَّلُ الدِّينِ مَعْرِفَتُهُ، وَكَمَالُ مَعْرِفَتِهِ التَّصَدِّيقُ بِهِ، وَكَمَالُ التَّصَدِّيقِ بِهِ تَوْحِيدُهُ، وَكَمَالُ تَوْحِيدِهِ الْإِخْلَاصُ لَهُ، وَكَمَالُ الْإِخْلَاصِ لَهُ نَفْيُ الصِّفَاتِ عَنْهُ؛ لِشَهَادَةِ كُلِّ صِفَةٍ أَنَّهَا غَيْرُ الْمُوصُوفِ، وَشَهَادَةِ كُلِّ مُوصُوفٍ أَنَّهُ غَيْرُ الصِّفَةِ. فَمَنْ وَصَفَ اللَّهَ - سُبْحَانَهُ - فَقَدْ قَرَنَهُ، وَمَنْ قَرَنَهُ فَقَدْ ثَنَاهُ، وَمَنْ ثَنَاهُ فَقَدْ جَزَّأَهُ، وَمَنْ جَزَّأَهُ فَقَدْ جَهَّلَهُ، وَمَنْ أَشَارَ إِلَيْهِ فَقَدْ حَدَّهُ، وَمَنْ حَدَّهُ فَقَدْ عَدَّهُ، وَمَنْ قَالَ فِيمَ فَقَدْ ضَمَّنَهُ، وَمَنْ قَالَ عَلَامَ فَقَدْ أَخْلَى مِنْهُ. كَأَنَّ لَا عَنْ حَدَثٍ، مَوْجُودٌ لَا عَنْ عَدَمٍ، مَعَ كُلِّ شَيْءٍ لَا بِمُقَارَنَةٍ، وَغَيْرُ كُلِّ شَيْءٍ لَا بِمُزَايَلَةٍ، فَاعِلٌ لَا بِمَعْنَى الْحَرَكَاتِ وَالْأَلَةِ، بَصِيرٌ إِذْ لَا مَنْظُورَ إِلَيْهِ مِنْ خَلْقِهِ، مُتَوَحِّدٌ إِذْ لَا سَكَنَ يَسْتَأْنِسُ بِهِ، وَلَا يَسْتَوْحِشُ لِفَقْدِهِ» [نهج البلاغة، الخطبة 1].

333

ثم إنَّ المطلوب في هذا الحقل من العقائد اليقين، ولا يمكن التقليد في اليقينيّات؛ إذ إنّ الأمور التقليديّة لا تكون إلّا ظنيّة، وهذا بخلاف الشريعة والفقه، فحيث لا يكون المطلوب فيها أكثر من الظنّ.

وثانيًا: في التفاصيل التي ربّما لم يكن المطلوب منها اليقين، كصفات الجنة والنار، ومنازل الآخرة من القبض وزهوق النفس والقبر والسؤال والبرزخ والنشور وتطير الكتب والصراط والميزان والأعراف والحوض والشفاعة وغيرها من التفاصيل الأخرى، أو في مجال آخر كتفاصيل الرجعة وعلائم آخر الزمان والظهور وكيفية ظهور الإمام الحجة وحكومته عليه السلام.

وحيث إنّ قبول هذه الأمور وتلقينها، سواءً كان على مستوى الظنّ أو

الاطمئنان أو اليقين، لا يمسّ ساحةً من ساحات التوحيد أو النبوة أو الإمامة أو المعاد، بحيث يؤدي إلى إخلالٍ بضروريٍّ من ضروريات العقيدة، فالتقليد فيها غير ضارٍّ، وفي كثيرٍ من الساحات لا بدّ منه؛ إذ لا مجال للبرهان العقليّ في عدد أبواب الجنة والنار وغيرها من الجزئيات والتفاصيل المذكورة قرآنيّاً وروائيّاً.

﴿﴾ كما هو معلوم فإنّ الإنسان ابن بيئته وأفكاره، وعقائده تنشأ منها تقليداً، ولا تخضع غالباً للمعايير العلميّة للثبّت من صحتّها، كيف يمكن التنبيه على ضرورة نبذ التقليد الأعمى واتّخاذ منهجٍ معياريٍّ في قبول العقيدة؟

أولاً أنّا لا أتفق أنّ الغالب لا يعتمد في عقائده الصحيحة على المعايير العلميّة، إذا قصدتم بالمعايير العلميّة المعرفة التفصيليّة المنطقيّة والبرهانيّة المدرسيّة، فضرورة كون العقيدة الصحيحة مستندةً إلى العلم بمصطلحات علمي المنطق والفلسفة أوّل الكلام، وأنّ ما يكونه المؤمن في نفسه من المقدمات يكون ملتفتاً إلى أنّه من القياسات الاقترانية أو الاستثنائية أو من أيّ نوع منها.

بل الإنسان بفطرته كالعجوز التي عرفت الله بدولاب مغزها، إنّما إيقافها لذلك الدولاب كان تعبيراً صامتاً لبرهان الحركة الأرسطيّة على وجود الله سبحانه وتعالى .

وأما إذا قصدتم الأمور المرتبطة بتفاصيل العقيدة وعدم الاستناد إلى الأدلة المعتمدة في أصول العقيدة، فلا بدّ من لغةٍ هادئةٍ أخلاقيّةٍ، بحيث لا يؤدي إلى نفور العامة من أصول الدين ولا التشكيك بالمسلّمات العقديّة. وباستخدام حكمةٍ وسياسةٍ وأساليب جذّابةٍ نوجه العوامّ وبعض الخواصّ إلى ما هو الحقّ من أسلوب الاعتقاد وطريقة قبول المفردات العقديّة.

﴿ من العضلات التي تتعلّق بنشر العقيدة أنّ العقائد في كثير من الأحيان تعتمد على مقدّمات معقّدة تصاغ بمصطلحات خاصّة يصعب على عامّة الناس إدراكها، فما هي الطريقة المناسبة لحلّ هذه العضلة؟

أنا أجيب باختصار إنّما هي الطريقة القرآنيّة، فالقرآن كتاب عقيدة حوى أهمّ الأصول والأسس العقديّة والمفردات المعقّدة معنويّاً من المباحث الفلسفيّة، أمّا بلغة يعرفها عامّة معاصري التنزيل بلسان عربيّ مبين، بلغة الفنّ، فالقرآن إعجازه فيّ في الفصاحة والبلاغة، أي الأنماط والأساليب الفنيّة في روعتها وذروتها وجمالها، فاستعمال القرآن الكريم لها جعلها متميّزة بل معجزة في هذا المجال، فأصبحت هدى للمتّقين وكتاباً للعالمين.

فنحن اليوم لا بدّ لنا من أن نستخدم الآليات العصريّة في مجال التواصل من كتابة الروايات والقصص إلى إخراج الأفلام والمسلسلات إلى التسلّيات الإلكترونيّة وغيرها من الآليات والوسائل، فأنا على يقين أنّنا سنتمكن من صناعة المحال بعرض معجز غريب في مجال العقيدة والمعارف الحقّة.

﴿ هناك بعض التيارات المنحرفة فكريّاً تظهر بين الحين والآخر في مجتمعاتنا، وتستغل قضايا من قبيل القضية المهدويّة وغيرها، ما أسباب ظهور تيّارات كهذه؟ وما طرق العلاج الصحيحة لهذه العقائد المنحرفة؟

إنّ من أسباب ظهور مثل هذه التيارات الشعور بالفجوة والثغرة العقديّة الموجودة في صميم مجتمعنا الولائيّ، ولهذا بسبب الجهل وعدم الإحاطة بالأسس والأصول، والابتعاد عن التفسير الصحيح للدين، فالانتهازيون والمستعمرون يستغلّون هذه الثغرة ويحترقون شبابنا وفتياتنا بشعارات رثانيّة وخلافة؛ ممّا يعيشها كلّ موالٍ، وأي شعار أجمل وأروع ممّا يرتبط بإمام زماننا ﷺ؟!

وأما واجبنا فهو الجهاد وإعداد جميع الإمكانيات والآليات لتثقيف الأمة وإبعادها عن كل أنواع الجهل والجهالات، بأن يترعرع في مجتمعنا جيلٌ وبراعم من جيل التوحيد وبراعم الإيمان. والآليات يجب أن تكون منسجمةً ومتناغمةً مع مقتضيات العصر ومستوى المجتمع كما وضّحت في جواب السؤال السابق.

﴿ ما أثر العقيدة في تحقيق الأمن النفسي والفكري للإنسان المعاصر؟ ﴾

البشرية اليوم رغم التقدم التقني والتطور الصناعي وتهيئة كثيرٍ من أسباب الراحة الجسدية والمادية إنما تعيش قلقاً نفسياً واضطراباتٍ روحيةً ومعنويةً قد آلت أن تودي بشبابنا وفتياتنا إلى مهاوي الانطواء والكآبة؛ فما هو الحل؟ الحل هو العقيدة الإيمانية، فقد قال المولى الحكيم سبحانه وتعالى: ﴿ فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ ﴾ [سورة الأنعام: 81 و82]، وقال أيضاً: ﴿ أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ [سورة يونس: 62-64]، وأيضاً: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [سورة الأحقاف: 13]، ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ ﴾ [سورة النحل: 98 - 100]. وعشرات الآيات والروايات تنصّ على ذلك.

﴿ منشأ الاختلاف الديني والمذهبي هو العقيدة والرؤية الكونية، هل من آيةٍ تتبّع في تحجيم الخلاف والتقليل من الاحتقانات الناشئة من ذلك؟ ﴾

الوحدة سواءً كانت إسلاميةً أو أمميةً لها أبعادٌ عديدةٌ من جملتها البعد

العَقْدِيّ ويتجسّد ويتجلّى هذا البعد كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِي﴾ [سورة الأنبياء: 92]، فالذي أراه جديرًا بالتأسي بالقرآن الكريم من خلال:

أولاً: تقليل موارد الخلاف وتكثير نقاط التلاقي والاتفاق، فهذا القرآن - مع كثرة ما يوجد من الخلاف بين الديانة التوحيدية الإسلامية والديانات المحرّفة زمن التنزيل - يقلّل الكثير من موارد الخلاف ويكثر القليل من موارد التلاقي، ويغضي عن المهمّات لأجل إنجاز الأهم: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [سورة آل عمران: 64].

ثانياً: فتح المجال للتبرير والتوجيه ويكون للاحتمال دورٌ في تقليل الاحتقانات بتأويل ما يكون ظاهره كفرةً أو باطلاً، والاكتفاء بإقرار الآخرين، ولا نرمي كلّ من اجتهدنا من كلامه أو فعله ما يتناغم وينسجم مع معتقدنا بالكفر والارتداد: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَصَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ فَمَنَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوا إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [سورة النساء: 94].

وثالثاً وليس أخيراً: فتح باب الحوار في نطاقه الواسع مع الأخلاق في أدب الحوار، وكفانا درساً أدب رسول الله الذي علّمه ربّه في الحوار مع المخالفين دينياً ومذهبياً: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سورة سبأ: 24]، ولم يقل "إنّا لعلّ هدى وأنتم في ضلالٍ مبينٍ"!

والحمد لله ربّ العالمين

مصطلح اليقين

د. كاظم المالكي

أولاً: اليقين لغةً واصطلاحاً

اليقين لغةً

اليقين في اللغة مشتقٌّ من يقن الماء في الحوض أي استقرَّ [انظر: الكفوي، الكليات، ص 980]، فاليقين كنايةٌ عن استقرار العلم وثبوت الحكم، وحيث إنّ استقرار العلم بالشيء يزيل ما ينافيه، والشكّ والتردد ينافي ويناقض الثبوت والاستقرار للحكم؛ فاستقرار العلم وثبوته يزيل الشكّ؛ ولذلك عرّف اللغويون اليقين بأنه إزالة الشكّ وإزاحته [انظر: الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج 18، ص 596، الطبعة الأولى؛ صاحب بن عباد، المحيط في اللغة، ج 6، ص 36]، ويلازم ثبوت الحكم في النفس اطمئنان النفس وسكونها؛ ولهذا عرّف البعض اليقين بأنه سكون الفهم مع ثبات الحكم. [انظر: الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، ص 892]

وحيث إنّ إزاحة شيءٍ من محلٍّ معيّن تستلزم وجوده في ذلك المحلّ، فإزاحة الشكّ وإزالته تفترض وجود شكّ في النفس، ثم يزول الشكّ بالاستدلال والنظر وحصول العلم؛ ولذلك عرّف الفيّوميّ اليقين بأنّه العِلْمُ الحَاصِلُ عَنْ نَظَرٍ وَاسْتِدْلَالٍ. [انظر: الفيّوميّ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، ج 2، ص 681]

ومهما تعدّدت الألفاظ في تعريف اليقين واختلفت، لكنّها تتفق على تحديد معنى واحدٍ لمفهوم اليقين لغة.

اليقين اصطلاحاً

لا يختلف اليقين الاصطلاحيّ عن اليقين اللغويّ من حيث المفهوم، وعدم الاختلاف ليس من جهة كيف يحصل اليقين، بل جهة الحالة النفسية التي تحصل للإنسان والتي تعبّر عن الثبوت والاستقرار، لذلك قال بعضهم: «إنّ الأصل الواحد في المادّة: هو العلم الثابت في النفس بحيث لا يقبل الشكّ، وفيه سكونٌ للنفس وطمأنينةٌ» [المصطفويّ، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، ج 14، ص 263].

فاليقين الاصطلاحيّ تعبيرٌ عن حالة الثبات والاستقرار والاطمئنان التي تحصل للإنسان عندما يحقّق في معرفة مجهولٍ معيّن، فيصل إلى معرفته كما هو عليه في الواقع، فتكون المعرفة غير قابلةٍ للزوال؛ لذلك يعرف اليقين بأنّه المعلوم جزماً الذي لا يقبل التشكيك [انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 14، ص 374]، وهذا الثبات حاصلٌ من أنّ المتيقّن لا يعتقد ولا يرى غير ما يتيقّنه؛ لحصول القطع بالمعلوم وسكون النفس بالحكم؛ لذا قالوا سميّ هذا العلم يقيناً لحصول القطع عليه وسكون النفس إليه، فكلّ يقينٍ علمٌ وليس

كل علم يقيناً؛ وذلك أن اليقين كأنه علم يحصل بعد الاستدلال والنظر لغموض المعلوم المنظور فيه، أو لإشكال ذلك على الناظر؛ ولهذا لا يقال في صفة الله - تعالى - موقن؛ لأن الأشياء كلها في الجلاء عنده على السواء [انظر: الطبرسي، تفسير مجمع البيان، ج 1، ص 87؛ الرازي، تفسير مفاتيح الغيب، ج 6، ص 343]، ولكون اليقين اعتقاد حق مطابقاً للواقع وناجماً من نظرٍ ودليلٍ. وسميت البيّنة يقيناً [انظر: الواحدي، الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج 1، ص 188] لكونها دليلاً، ولكون اليقين كاشفاً عن الحق سميت البصيرة يقيناً، فيقال فلان مستصبر بالامرأي مستيقن [انظر: الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، ج 7، ص 248].

من خلال ما تقدّم يتّضح أن اليقين درجة من العلم أعلى وأسمى من المعرفة والدراية، فهو في أعلى حدود العلم [انظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن ج 1، ص 408]، ويمكن تقسيم خصائص اليقين إلى قسمين: الأول خصائص نفسية، والثاني خصائص معرفية، فاليقين مرتبطٌ بجانبين هما:

1. وصف الفاعل المعرفي وحالته النفسية.

2. وصف القضايا التي تحكي الواقع.

إذن في اليقين حيثان، وصف المدرك، ووصف العالم، والعلاقة بين الحيتين علاقة عموم وخصوص من وجه، أي إذا كان فاعل المعرفة قد توصل إلى اليقين من الحية النفسية، فليس بالضرورة أن يتوصل إلى معرفة العالم الخارجي، والعكس صحيح.

والخصوصية الأولى لا يتّصف بها العلم الإلهي لأنها تلزم التغير في الذات الإلهية، وكذلك تلزم الجهل، فاليقين - وهو العلم الناتج عن النظر

والاستدلال - لا يكون ذاتيًا بل صفةً حادثَةً، واتّصاف الذات المقدّسة به يستلزم أن تكونَ محلًّا للحوادث.

وهنا نشير باختصارٍ إلى تعريف اليقين من وجهة نظر القرآن الكريم وبعض العلوم الأخرى.

أ. اليقين في المنطق

أمّا اليقين في المنطق فقد عرّفه المعلّم الثاني فقال: «اليقين على الإطلاق هو أن يعتقد في الشيء أنّه كذا أو ليس بكذا، ويوافق أن يكون مطابقًا غير مقابل لوجود الشيء من خارج، ويعلم أنّه مطابقٌ له، وأنّه غير ممكن أن لا يكون قد طابقه، أو أن يكون قد قابله، ولا يوجد في وقتٍ من الأوقات مقابلٌ له، وأن يكون ما حصل من هذا حصل لا بالعرض، بل بالذات» [الطباطبائي، نهاية الحكمة، ص 18].

342

فاليقين وفق نظر الفارابيّ نتائجٌ لستّة عناصرٍ أساسيّةٍ هي:

1. الاعتقاد بمفاد القضية أي ثبوت المحمول للموضوع.
2. عدم زوال هذا الاعتقاد.
3. الصدق بمطابقة هذه القضية للواقع.
4. الاعتقاد بعدم إمكان نقيض القضية.
5. الاعتقاد بعدم زوال الاعتقاد الثاني.
6. أن يكون اليقين حاصلًا بالذات لا بالعرض.

ب. اليقين في الفلسفة

اليقين في الفلسفة له أهميّة خاصّة، وحيث إنّ غرض الفلسفة تمييز الحقيقة عن غيرها عرّفت الفلسفة اليقين بـ «الاعتقاد الكاشف عن وجه الواقع من بين الاعتقادات» [الطباطبائي، نهاية الحكمة، ص 18]، ولما كان هذا الاعتقاد الكاشف عن الواقع لا بدّ أن يتّصف بالثبات والقطع؛ عرّف اليقين بالتصديق الجازم الثابت المطابق [انظر: السبزواري، شرح المنظومة، ج 1، ص 323] وهذا التصديق المتّصف بالثبوت والجزم الذي ينقسم إلى مطابق للواقع وغير مطابق والثاني هو الجهل المركّب - يجب أن لا يكون مستنداً للمشهورات؛ فكم من مشهور لا أصل له! فالجزم في هذه الحالة يكون من الظنون أو جهلاً مركّباً، ولا يصحّ أن يكون اليقين هنا معتمداً على قول الآخرين، سواء كانوا ممّن لم يطالبوا بالدليل، أو ممّن يُقبل قولهم من باب التسالم، فلا يصحّ أن يكون اليقين مستنداً إلى المقبولات؛ لأنّها لا توصف بالثبات، فاليقين في الفلسفة يجب أن يعتمد على قضايا بدهيّة، أو نظريّة تنتهي إلى بدهيّات، وعلى هذا فقد عرّف اليقين بأنّه «التصديق الجازم المطابق للواقع الثابت، فباعتبار التصديق لم يشمل (الشكّ) و(الوهم) و(التخيل) وسائر التصورات، وقيد الجزم أخرج (الظنّ) والمطابقة (الجهل المركّب) والثابت (التقليد)» [اليزدي، الحاشية على تهذيب المنطق، ص 111].

ف نجد أنّ العناصر المكوّنة لليقين الفلسفي لا تختلف عن العناصر المكوّنة لليقين المنطقي؛ لذا نجد الغزالي يذكر في تعريف اليقين نفس العناصر التي ذكرت في المنطق [انظر: الغزالي، محكّ النظر، ص 53].

كما أنّ شيخ الإشراق السهرورديّ يعرّف اليقين بقوله: «هو الاعتقاد بأنّ الشيء كذا وأنّه لا يتصوّر أن لا يكون كذا ويطابق الأمر في نفسه»

[السهوردي، مجموعة مصنفات شيخ الإشراق، ج 4، ص 180]. فيحدّد اليقين الفلسفي بالعناصر التي يتشكّل منها اليقين المنطقي.

ج. اليقين في علم الكلام

اهتمّ علماء الكلام باليقين وذكروا تعريفه وحدوده، وسوف نكتفي بذكر أقوال بعض أساطين علم الكلام.

قال العلامة الحليّ في شرحه لقول الطوسي: «العلم وهو إمّا تصوّر أو تصديق جازم مطابق ثابت» [الحليّ، كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد ص 225].

والقسم الثاني من العلم هو الحكم اليقينيّ، ثمّ بدأ ببيان ماهيّة القيود التي ذُكرت في التعريف ليبين الأمور التي سوف تخرج عن حريم اليقين، فذكر أنّ قيد الجزم جيء به ليُخرج الأمور غير الجزميّة كالظنّ، فهو علمٌ لكنّه فاقدٌ للجزم؛ لذلك لا يمتنع فيه احتمال النقيض، وذكر قيد المطابقة لإخراج الجهل المركّب فهو اعتقادٌ جازمٌ يمتنع معه احتمال النقيض، لكنّه اعتقادٌ باطلٌ ناشئٌ من مقدّماتٍ وأمورٍ فاسدةٍ؛ لذلك لا يطابق الواقع. وأمّا قيد الثبات ففائدته إخراج الأمور والاعتقادات الجازمة المطابقة الناشئة من التقليد وما يشبهه، فإنّ هذه الأمور لا تتّصف بالثبات والاستمرار، فإثباتها مرهونٌ ببقاء الاعتقاد بالصدق بالشخص الذي يُقلّد، ومكانته عند المُعتقِد. وبعد توضيح القيود المتقدمة قال العلامة: «أمّا الجامع لهذه الصفات فهو العلم خاصّةً» [الحليّ، كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، ص 225]. والعلم بهذا المعنى يرادف اليقين؛ لذلك قال أحد شرّاح (التجريد) في هذه العبارة قول الشارح: وهو العلم خاصّةً «العلم التصديقيّ له معنًى خاصٌّ وهو المذكور هنا ويُخصّص باسم اليقين» [الطهرانيّ، توضيح المراد، ص 327].

ونفس هذه القيود ذكرها الفاضل المقداد السيوري في شرح كلام العلامة في الباب الحادي عشر حيث قال: «ولا يخفى عليك أنّ الدليل أعمّ من أن يكون يقينياً مفيداً لليقين، وهو الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع» [الفاضل المقداد، الباب الحادي عشر مع شرحه النافع يوم الحشر ومفتاح الباب، ص 73].

وبناءً على ما تقدّم فإنّ اليقين عند العلامة الحليّ يتألف من الأركان التالية:

أ. التصديق بمفاد القضية.

ب. الجزم بالتصديق الأول.

ج. الصدق والمطابقة للواقع.

د. الثبات وعدم الزوال.

وخلاصة القول أنّ المتكلمين يتفقون على أنّ اليقين المستعمل في علم الكلام هو بنفس المعنى الذي يكون في المنطق والفلسفة، فهو يتألف من الأركان الأربعة المتقدمة.

وحيث يشترط في إثبات العقائد الوضوح والجلاء ليجلو الشكّ عن القلوب والاعتقاد؛ حتّى ينكشف الحقّ فتدعن النفوس عُرّف اليقين بأنّه: «العلم الظاهر الجليّ بعد حصول اللبس في معلومه الأوّليّ الذي لا يفتقر في تقديم تصوّر أو تصديق آخر» [الشريف المرتضى، رسائل الشريف المرتضى، ج 2، ص 291].

وكون هذا الاعتقاد لا يشمل الجهل المركّب ولا التقليد الحقّ لاستناده في الاستدلال إلى ما يورث القطع والجزم، فقد عُرّف بأنّه «العلم التصديقيّ الجازم المطابق للواقع الذي يحصل مع البرهان» [الطهراني، توضيح المراد، ص 328]. وفي ضوء

التعريف الأخير ثبت أن اليقين المتبع في إثبات المسائل هو اليقين البرهاني.

فاليقين في علم الكلام لا يختلف عن اليقين المنطقي سوى أن بعض القضايا والقواعد اليقينية في علم الكلام يحصل اليقين بها بالاعتماد على بعض قواعد علم الكلام نفسه، وذلك في المسائل الفرعية من علم الكلام التي لا طريق للعقل في إثباتها أو نفيها، مثل مسألة الرجعة.

د. اليقين في القرآن

اليقين في القرآن يختلف عن باقي أنواع اليقين التي تحصل في سائر العلوم، فاليقين القرآني معرفة خاصة تحصل عن طريق المشاهدة لحقائق الأشياء [انظر: الحيدري، علم الإمام، ص 175]، فاليقين هنا من مصاديق العلم الحضورى، بينما اليقين في سائر العلوم هو من مصاديق العلم الحصى، فاليقين القرآني لا يحصل بكثرة التعلم، بل نور يقذفه الله في قلب من يشاء، فهو من صفات المقرّبين التي لا ينالها إلا ذو حظ عظيم؛ لذلك جاء في الحديث: «وَلَمْ يُقَسِّمْ بَيْنَ النَّاسِ شَيْءٌ أَقْلُ مِنَ الْيَقِينِ» [المجلسي، بحار الأنوار، ج 67، ص 180]. واليقين القرآني يتحقق إذا تحقق سببه ويحصل إذعاناً بمؤداه، فإذا حصلت رؤية ومشاهدة لما وراء الحس، وانكشفت حقائق الأشياء فقد علم بها علماً حضورياً، فيحصل اليقين بها، ففي اليقين القرآني لا يختلف الأثر عن المؤثر، فاليقين يحصل بعد المشاهدة، فكلما حصلت رؤية فقد حصل يقين؛ لذا أطلع الله إبراهيم على ملكوت السماوات والأرض؛ حتى يصل إلى اليقين: ﴿وَكَذَلِكَ نُرِي إِبرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ﴾ [سورة الأنعام: 75]، فالآية تبين أن مشاهدة الملكوت مقدمة لليقين، وأن هذا اليقين دائم ومستمر، فالفعل المضارع يدل على الاستمرار، فمن شاهد شيئاً لا يرتاب به ولا يشك فيه، بل يبقى يقينه ثابتاً مستمراً،

فاليقين علمٌ لا يشوبه شكٌّ بوجهٍ من الوجوه. [انظر: الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، ج 7، ص 94]

لذلك عبّر القرآن عن كلّ أمرٍ لا يُرتاب ولا يُشكّ فيه باليقين، فمثلاً سُمّي الموت يقيناً، قال تعالى: ﴿وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾ [سورة الحجر: 99]، وتسمية الموت باليقين كونه حقيقةً يقينيةً لا يمكن لأيّ إنسانٍ أن ينكرها، قال الشيخ ناصر مكارم (الشيرازي) في معنى ﴿وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾: «المعروف والمشهور بين المفسّرين أنّ المقصود من (اليقين) هنا الموت، وسُمّي باليقين لحتميّته، فربّما يشكّ الإنسان في كلّ شيءٍ، إلّا الموت، فلا يشكّ فيه أحدٌ أبداً» [الشيرازي، الأمثل في تفسير كتاب الله المُنزل، ج 8، ص 119].

هـ. اليقين في أصول الفقه

اليقين يرادف في اصطلاح الأصوليين العلم والقطع [انظر: المشكيني، اصطلاحات الأصول ومعظم أبحاثها، ص 219]، فانكشاف الواقع يقال له علمٌ تارةً وأخرى قطعٌ وثالثةً يقينٌ، وكلٌّ بحسبه، فيسمّى انكشاف الواقع يقيناً لثبوته ودوامه تشبيهاً بيقن الماء وهو ثباته واستقراره، ويسمّى الانكشاف قطعاً للجزم وعدم التردّد بالمنكشف، ويسمّى علماً باعتبار الانكشاف وفي مقابل الجهل [انظر: الخوئي، مصباح الأصول، ج 2، ص 23]. ولما كان علم أصول الفقه يبحث عن العناصر المشتركة في الاستنباط، فاليقين أو القطع أو العلم عنصرٌ أساسيٌّ في عمليّة الاستنباط الشرعيّ، فما لم تثبت حجّة الطرق بالقطع واليقين لا قيمة للاستنباط الحاصل منها، فتعريف اليقين وتحديد ماهيّته في أصول الفقه من أساسيات علم الأصول، فهل هو كاليقين في العلوم الحقيقيّة، أو هما أمران متباينان؟

اليقين في العلوم الحقيقية يُطلق على كل اعتقادٍ جازم مطابقٍ للواقع، بينما اليقين في العلوم الاعتبارية - التي لا يكون ثبوت الموضوع للمحمول ضروريًا، بل يخضع لاعتبار المعتر - فقد يكون اليقين في بعض الموارد كاليقين في العلوم الحقيقية، وذلك إذا كان غرض الأصولي لا يتحقق إلا بانكشاف الواقع وتنجزه انكشافًا تامًا، أو كان الدليل يحرز الحكم ويكشفه كشفًا تامًا، كالأحكام الشرعية التي تثبت بالتواتر، أو الإجماع، فالتواترات والحدسيات من القضايا اليقينية، فيكون العلم واليقين بالحكم الشرعي حاصلًا بدرجة 100٪، فيكون انكشاف الحكم بدرجة لا يشوبها الشك، وعليه يكون تعريف اليقين بأنه ما كان العلم فيه جازمًا لا احتمال معه للنقيض مطلقًا. وقد يكون اليقين عند الأصولي يدور مدار الانكشاف والثبوت والإحراز مهما كانت درجة الانكشاف، لكن الشارع عدّ الظنّ والأمارات المعتمدة علمًا، وحيث إنّ غرض الأصولي هو إحراز الواقع لتنجيز الحكم وتعديره بالإحراز الأعم من الوجداني؛ لذا عرّف اليقين بأنه مطلق الإحراز، بل مطلق ما يوجب التنجيز والمعدورية، سواء كان الموجب لذلك هو العلم الوجداني أو الأمانة أو الأصل، لاشتراك الجميع في أنها توجب الإحراز وتقتضي التنجيز والمعدورية والتعدير والتنجيز [انظر: النائي، فوائد الأصول، ج 4، ص 406].

فاليقين عند الأصولي يدور مدار الانكشاف بأي مرتبة ودرجة كانت بشرط أن يكون الانكشاف معتبرًا شرعًا؛ لذلك عرّف اليقين انكشاف واقع متعلّقه وجدانيًا أو تعبديًا [انظر: الحكيم، الأصول العامة في الفقه المقارن، ص 317]؛ وذلك لأنّ مادّة علم الأصول الأساسية هي أدلة الأحكام الشرعية، وهي أمور اعتبارية، تختلف عن مادّة القياس في الكلام والبرهان؛ لذلك فقد يكون الانكشاف ظنًا في العلوم الحقيقية، لكنّه يكون يقينًا وقطعًا تعبديًا في أصول الفقه في بعض الحالات، ولتأثر البعض بالفلسفة خلط في التعريف بين اليقين

الأصولي واليقين الفلسفي. [انظر: الغزالي، المستصفى في علم الأصول، ج 1، ص 79]

ثم إن اليقين الأصولي ينقسم بحسب الأسباب المؤدية لحصوله إلى قسمين، فقد يكون ناتجاً من مقدمات ومبررات موضوعية عقلانية فيسمى يقيناً موضوعياً، أو يكون ناتجاً من عوامل نفسية كالمنامات والاستخارة والمزاجات، وغيرها من الأمور فيسمى باليقين الذاتي [انظر: السيستاني، الرافد في علم الأصول، ج 1، ص 22]، وقد يسمى القسم الثاني بقطع القطع [انظر: الروحاني، زبدة الأصول، ج 4، ص 86]، فهو نظير الجهل المركب في العلوم الحقيقية.

و. اليقين في العرفان

العرفان نوع من المعرفة مصدرها باطن الإنسان، فمصدرها الإشراق والذوق القلبى، بخلاف المعرفة العقلية التي مصدرها البرهان والاستدلال العقلي [انظر: الشاهرودي، جستارى در قرآن، عرفان و تفاسير عرفانى، ص 137]، فهو أحد العلوم الإلهية وموضوعه معرفة الحق وأسمائه وصفاته [انظر: سجاد جعفر، فوهنگ معارف اسلامى، ج 2، ص 1253]، والعرفان يركّز على الإخلاص وتصفية الباطن بالدرجة الأساس لحصول المشاهدة القلبية [انظر: الآملي، تفسير المحيط الأعظم، ج 4، ص 80]، فهذا النوع من المعرفة يحصل من دون الاعتماد على المعرفة العقلية والتجريبية.

ولليقين في العرفان والتصوّف منزلة عظيمة ومقام شامخ؛ كون العارف يريد أن يصل إلى التوحيد الحقيقي، وهذا الأمر يحتاج إلى نورٍ يستضيء به، واليقين نوراً [انظر: الآمدي، غرر الحكم ودرر الكلم، ص 20]، واليقين علم داغ ومحرك إلى العمل، وبما أن العمل يحقق العبودية والقيام بحقوق الربوبية، وهذا هو الكمال الحقيقي للإنسان كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ

إِلَّا لِيَعْبُدُونِ» [سورة الذاريات: 56]، فاليقين هو أفضل أقسام العلم [انظر: رفيق العجم، موسوعة مصطلحات التصوف الإسلامي، ص 1064] فباليقين تتحقق العبودية وبالعبودية يتحقق الكمال الإنساني وتتفاوت المراتب الكمالية.

ثانيًا. أنواع اليقين

اليقين كسائر المفاهيم يُقسَّم إلى أقسامٍ مختلفةٍ باعتبارٍ مختلفةٍ، فكلّما تغيّر أساس القسمة ظهرت أقسامٌ جديدةٌ، وكذلك يمكن أن تتنوع الأقسام في حالة إضافة قيدٍ أو حذفٍ من قيود المفهوم، فاليقين هو الاعتقاد الجازم، فإن لم يقيد بأي قيدٍ آخر كان يقينًا بالمعنى الأعم، وإن قيد بالجزم والمطابقة للواقع فقط كان يقينًا بالمعنى الخاص، وإن أضيف إلى القيد السابق قيد الثبات سمي يقينًا بالمعنى الأخص.

فأنواع اليقين هي:

1. اليقين بالمعنى الأخص

وهو اليقين المنطقي، أو ما يسمى باليقين المضاعف، أو التصديق التام [الفارابي، المنطقيات، ج 3، ص 297]، قال المولى اليزدي: «اليقين هو التصديق الجازم المطابق للواقع الثابت» [اليزدي، الحاشية على تهذيب المنطق، ص 111]. وقد أشرنا إليه في التعريف المنطقي لليقين.

2. اليقين بالمعنى الخاص

وهذا القسم من اليقين يتفق مع اليقين المنطقي في جميع العناصر إلا عنصر الثبات؛ إذ إنّ هذا القسم يشمل اليقين الحاصل من التقليد الذي خرج عن اليقين المنطقي بقيد الثبات، وبذلك يكون اليقين الخاص أعم

موردًا من اليقين المنطقي، فهذا اليقين لا يشمل اليقين الحاصل من الجهل المركّب، فالصدق والمطابقة للواقع عنصرٌ وركنٌ أساسيٌّ في هذا القسم من اليقين، وكذلك لا يدخل الظنّ في هذا القسم؛ باعتبار أنّ الجزم قيدٌ أساسيٌّ في هذا اليقين، فاليقين بالمعنى الخاصّ هو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع، ولكن قد يتّصف بالثبات وعدم الزوال، وقد لا يتّصف بذلك، فعنصر عدم الزوال في هذا القسم غير مشروطٍ في هذا القسم؛ لذلك فإنّ أغلب اعتقادات الناس تكون من هذا القبيل؛ إذ إنّ الغالب من الناس يجزم ويقطع بالشيء عن طريق تقليد الآخرين.

قال الغزالي: «الحالة الثانية: أن يصدّق به تصديقًا جزمًا لا يتمارى فيه ولا يشعر بنقيضه البتّة، ولو أشعر بنقيضه عسر عليه إذعان نفسه للإصغاء إليه، ولكّنه لو ثبت وأصغى وحكى له نقيض معتقده عمّن هو أعلم الناس وأعدّهم عنده، وقد نقله مثلاً عن النبيّ أورث ذلك في يقينه توقّفًا ما، ولنسمّ هذا الجنس اعتقادًا جزمًا، وهو أكثر اعتقاد عوامّ المسلمين واليهود والنصارى في معتقداتهم وأديانهم ومذاهبهم، بل أكثر اعتقاد المتكلّمين في نصرّة مذاهبهم بطريق الأدلّة، فإنّهم قبلوا المذاهب والأدلّة جميعًا بحسن الظنّ والتصديق من أرباب مذاهبهم الذين حسن فيهم اعتقادهم بكثرة سماعهم الثناء عليهم... فإنّ المستقلّ بالنظر الذي يستوي مثيله في أوّل نظره إلى الكفر والإسلام وسائر المذاهب عزيز» [الغزالي، محكّ النظر، ص 100].

3. اليقين بالمعنى النعمّ

وهو مطلق الاعتقاد الجازم، ففي هذا القسم من اليقين لا يعتبر فيه إلّا الاعتقاد والجزم؛ لذلك لا يدخل في دائرة هذا اليقين الشكّ والظنّ، فالشكّ يخرج بقيد الاعتقاد، والظنّ يخرج بقيد الجزم، ويدخل في دائرته كلّ اعتقادٍ

جازم، سواءً طابق الواقع أم لم يطابق، وسواءً نشأ من مبررات موضوعية أم لم ينشأ، وسواءً نشأ هذا الاعتقاد من مقدمات بديهية يقينية أم من عوامل نفسية، فهو بهذا التعريف يكون شاملاً لليقين اللغوي وهو ما يناقض الشكّ ويزيحه، وشاملاً لليقين الأصولي الشامل للظنون المعتمدة عند الشارع، وشاملاً للجهل المركب الذي يدخل فيه القطع الذاتي عند الأصوليين الذي يسمى بقطع القطع، وهو كل قطع لا ينشأ من مبررات موضوعية، بل ينشأ من عوامل نفسية، وحيث لم يشترط في اليقين بالمعنى الأعم عنصر الثبات يكون قابلاً للزوال، وكذلك قد يكون هذا اليقين ناشئاً من الشبهات والمغالطات كما في الجهل المركب، وهو «عدم العلم بالحق مع اعتقاد نقيضه» [السهروردي، مجموعته مصنفاً شيخ اشراق، ج 1، ص 88]، وذلك عندما يُوقع الإنسان في الشبهات، فيشبه له الباطل حقاً، والجهل علماً، كما في الجدل الذي لا ينتج يقيناً بل ينتج ما يشبه اليقين، قال الشيخ الرئيس: «القياسات أيضاً على مراتب: فمنها ما يوقع اليقين - وهو البرهاني - ومنها ما يوقع شبه اليقين، وهو إما القياس الجدلي، وإما القياس السوفسطي المغالطي» [ابن سينا، الشفاء (المنطق)، البرهان، ص 51 و52]. لكن من لا علم له يظن هذا يقيناً.

كذلك يمكن أن يُقسّم اليقين على أساس استمراره وعدم تقيده بزمان، وتقيده بزمان معين إلى يقين مطلق ودائم وثابت غير مقيّد مثل اليقين بأنّ النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان، فهذا اليقين ثابت في كلّ زمانٍ ومكانٍ، كذلك الحال في اليقين المتعلّق بالقضايا الكليّة، واليقين المتعلّق بالجزئيات غير القابلة للتبدّل والتحوّل مثل وجود الله وعلمه؛ لذا قال بعضهم: «وأما الجزئيات الفاسدة فلا يقين بها؛ لأنّ اليقين دائماً لا يتغيّر، والجزئيات متغيّرة فاسدة فلا يبقى بها عقد دائم، فإنّها إذا تغيّرت وفسدت وزال اتّصافها بالوسط لم يبق اندراجها تحت الكبرى، فلا يبقى اعتقاد النتيجة في حقّها دائماً» [الساوي، البصائر النصيرية في علم المنطق، ص 434].

وهناك يقينٌ لا يتمتع بالثبات، بل هو يقينٌ مقيّدٌ بوقتٍ ما يتبدّل بتبدّل موضوعه، وهذا اليقين على قسمين: الأوّل أن يكون يقيناً في أوّل الأمر، ولكنّه يوجد له مقابلٌ في زمانٍ آخر كاليقين بجلوس زيدٍ في الساعة الثامنة مثلاً، وهذا مقيّدٌ بجلوس زيدٍ؛ لذلك يوجد نقيضه مع قيام زيدٍ، والسبب في زوال هذا اليقين هو أنّ متعلّقه غير ثابتٍ كاليقين المتعلّق بالأمر الجزئية المتبدّلة، الثاني قد لا يكون يقيناً من أوّل الوقت، بل ظناً، لكنّ صاحبه يعتقد أنّه يقينٌ، ولكن يظهر له بعد ذلك خلافه، وذلك عندما يكون اليقين في قضيةٍ - أو رأيٍ ما - لم يحصل من ذات مقدّماتها، بل حصل من مبرراتٍ غير صحيحةٍ، كالمحبّة المفرطة لصاحب الرأي أو العداوة لصاحب الرأي.

[انظر: الفارابي، المنطقيّات، ج 1، ص 353 و356]

وقد يقسّم اليقين على أساس إمكان انفكاك المحمول عن الموضوع وعدم الإمكان إلى يقينٍ غير ضروريٍّ ويقينٍ ضروريٍّ [انظر: آل ياسين، الفارابي في حدوده ورسومه، ص 655]، واليقين الضروري هو اليقين على الإطلاق، ووجه تسميته اليقين على الإطلاق باليقين الضروري؛ باعتبار أنّ وجود المحمول ضروريٌّ للموضوع، ولا يمكن أن يكون بخلاف ما يعتقد المعتقد ولو في حينٍ آخر، واليقين غير الضروري هو اليقين لا على الإطلاق، فهو يقينٌ إلى وقتٍ ما، فوجود الموضوع للمحمول ليس بضروريٍّ بل مقيّدٌ بزمانٍ ما، مثل اليقين بكسوف الشمس، فهذا اليقين ينتهي في وقتٍ معيّن، ولا يمكن أن يكون وجود الكسوف ضرورياً للشمس.

تقسيم اليقين إلى موضوعيٍّ وذاتيٍّ

يُقسّم اليقين على أساس المقدمات والأسباب المؤلدة له إلى موضوعيٍّ وغير موضوعيٍّ.

فاليقين الموضوعي هو القطع والجزم الحاصل في الذهن البشري في الحالات الاعتيادية التي يتصف بها الإنسان من الاتزان وسلامة الذهن. وهذا اليقين يفترض وجود أمرٍ واقعيٍّ تعلّق به اليقين، فاليقين الموضوعي هو اليقين الذي يشتمل على أمرين: الأول مطابقة ما في الذهن للواقع، والثاني أنّ التصديق الذي تعلّق بهذا الأمر يكون في أعلى درجاته.

أمّا اليقين الذاتي فهو القطع الذي لا يشترط في حصوله مبررات موضوعية، بل هو حالة الجزم والقطع التي قد تحصل بسبب شدوّذ في عمل الذهن؛ لذلك لا يشترط في حصول اليقين الذاتي وجود واقعية، فاليقين الذاتي كقطع القطاع في علم الأصول، وهو القطع الحاصل على أساس شدوّذ في عمل الذهن في مجال الحكم والاستنتاج.

قال الشهيد محمدباقر الصدر: «فاليقين الذاتي هو التصديق بأعلى درجة ممكنة، سواءً كانت هناك مبررات موضوعية لهذه الدرجة أم لا. واليقين الموضوعي هو التصديق بأعلى درجة ممكنة، على أن تكون هذه الدرجة متطابقة مع الدرجة التي تفرضها المبررات الموضوعية، أو بتعبيرٍ آخر: إنّ اليقين الموضوعي هو أن تصل الدرجة التي تفرضها المبررات الموضوعية إلى الجزم. وهكذا نعرف أنّ اليقين الموضوعي له طابعٌ موضوعيٌّ مستقلٌّ عن الحالة النفسية والمحتوى السايكولوجي الذي يعيشه هذا الإنسان أو ذاك فعلاً، وأمّا اليقين الذاتي فهو يمثل الجانب السايكولوجي من المعرفة» [الصدر، الأسس المنطقية للاستقراء، ص 360].

قائمة المصادر

القرآن الكريم

- 1- ابن سينا الحسين بن عبد الله، الشفاء (المنطق)، تحقيق سعيد زايد، مكتبة آية الله المرعشي، قم، 1404 هـ
- 2- ابن عاشور، محمد بن طاهر، التحرير والتنوير، مؤسسة التاريخ، بيروت، الطبعة: الأولى.
- 3- ابن عربي، محي الدين، الفتوحات المكيّة، تحقيق سعيد عبد الفتاح، دار صادر، بيروت، ج 2، الطبعة الأولى.
- 4- الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، تحقيق محمدرضا شفيعي كدكني، دار أمّ القراء للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى.
- 5- الآمدي، عبد الواحد بن محمد، غرر الحكم ودرر الكلم، تحقيق سيدمهدي رجائي، دار الكتاب الإسلامي، قم، 1410 هـ، الطبعة الثانية.
- 10- الآملي، حيدر، تفسير المحيط الأعظم، مركز وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي للطباعة والنشر، طهران، 1422 هـ، الطبعة الثالثة.
- 11- ابن حزم الأندلسي، علي بن أحمد بن سعيد، رسائل ابن حزم الأندلسي، تحقيق الدكتور إحسان عباسي، المؤسسة العربية، بيروت، 1980 م.
- 12- الأنصاري، عبد الله، منازل السائرين، تحقيق علي شيرواني، دار العلم، طهران، 1417 هـ، الطبعة الأولى.
- 13- البناء، حسن، نظرات في كتاب الله، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، 1423 هـ - 2002 م.
- 14- الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، دار إحياء التراث العربي، 1422 هـ، الطبعة الأولى.

- 15- الحكيم، محمدتقي بن محمد سعيد، الأصول العامة في الفقه المقارن الناشر، المجمع العالمي لأهل البيت عليه السلام، قم، 1418 هـ، الطبعة الثانية.
- 16- الحلي، الحسن بن يوسف، كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، تصحيح حسن زاده آملی، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، 1413 هـ، الطبعة الرابعة.
- 17- الخوئي، أبو القاسم، مصباح الأصول، تقريرات الواعظ الحسيني محمد سرور بهسودي، مكتبة الداوري، قم، 1417 هـ، الطبعة الخامسة.
- 18- الرازي، محمد بن عمر، تفسير مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1420 هـ، الطبعة الثالثة.
- 19- الرازي، محمد بن عمر، لوامع البينات شرح أسماء الله - تعالى - والصفات، مكتبة الكلبيات الأزهرية، القاهرة، 1406 هـ.
- 20- الراغب الأصفهاني، حسين بن محمد، مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق صفوان عدنان الداودي، دار العلم - لبنان، دار الشامية - سورية، 1412 هـ، الطبعة الأولى.
- 21- الروحاني، محمد صادق، زبدة الأصول، الناشر: حديث دل، طهران، 1424 هـ، الطبعة الثانية.
- 22- الزبيدي، محمد، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق علي شيري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.
- 23- الزركشي، محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، دار المعرفة، بيروت - لبنان، 1410 هـ - 1990 م، الطبعة الأولى.
- 24- الساوي، عمر بن سهلان، البصائر النصيرية في علم المنطق، تقديم حسن المراغي، منشورات شمس التبريزي، طهران، 1383 ش، الطبعة الأولى.
- 25- السبزواري، الحاج هادي، شرح المنظومة، تعليق حسن زاده آملی، تقديم مسعود طالبي، نشر ناب، تهران، 1379، الطبعة الأولى.
- 26- السهروردي، شهاب الدين، مجموعته مصنفات شيخ اشراق، تصحيح هانري

كرين وسيد حسين نصر ونجفقل حبيبي، مؤسّسة المطالعات والتحقيقات الثقافية، طهران، 1375 ش، الطبعة الثانية.

27- السيستاني، علي، الرافد في علم الأصول، تقارير القطيفي، منير، الناشر: مطبعة حميد، قم، 1414 هـ، الطبعة الأولى.

28- الشاهرودي، عبد الوهاب، ارغنون آسماني، جستاري در قرآن، عرفان و تفاسير عرفاني، الناشر: الكتاب المبين، إيران، رشت 1425 هـ، الطبعة الأولى.

29- الشريف المرتضى، رسائل الشريف المرتضى، تحقيق سيدمهدي رجائي، دار القرآن الكريم: قم 1405 هـ، الطبعة الأولى.

30- الشيرازي، صدر المتألهين محمد بن إبراهيم، أسرار الآيات، منتدى الحكمة والفلسفة، طهران، 1360 ش.

31- الشيرازي، صدر المتألهين: محمد بن إبراهيم، شرح أصول الكافي، تصحيح محمد الخواجوي، تحقيق علي عابدي شاهرودي، مؤسّسة المطالعات والتحقيقات الثقافية، طهران، 1366 ش، الطبعة الأولى.

32- صاحب بن عبّاد، إسماعيل بن عبّاد، المحيط في اللغة، تحقيق محمدحسن آل ياسين، عالم الكتاب، بيروت - لبنان.

33- الصدر، محمّدباقر، الأسس المنطقية للاستقراء، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، لبنان، 1981م، الطبعة الثالثة.

34- الطباطبائي، محمدحسين، الميزان في تفسير القرآن، مكتبة النشر الإسلامي، 1417 هـ، الطبعة الخامسة.

35- الطباطبائي، محمدحسين، بداية الحكمة، مؤسّسة النشر الإسلامي، قم.

36- الطباطبائي، محمدحسين، نهاية الحكمة، تصحيح غلامرضا فياضي، مؤسّسة الإمام الخميني التعليمية والبحثية، مطبعة ظهور، 1386 ش، الطبعة الرابعة.

37- الطبرسي، الفضل بن الحسن، تفسير مجمع البيان، تحقيق محمدجواد البلاغي، منشورات ناصر خسرو، طهران، 1413 هـ، الطبعة الثالثة.

- 38 - الطهراني، هاشم الحسيني، توضيح المراد، منشورات المفيد، طهران، 1365 ش، الطبعة الثالثة.
- 39 - الطوسي، نصير الدين محمد بن محمد بن الحسن، أساس الاقتباس تصحيح مدرس رضوي، منشورات جامعة طهران، طهران، 1361 ش، الطبعة الثالثة.
- 40 - العسكري، الحسن بن عبد الله بن سهل، معجم الفروق اللغوية، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم المشرقة، 1412 هـ، الطبعة الأولى.
- 41 - الغراب، محمود محمود، شرح فصوص الحكم من كلام الشيخ الأكبر، دمشق، 1416 هـ، الطبعة الثانية.
- 42 - الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، المستصفى في علم الأصول، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية - بيروت، 1413 هـ، الطبعة الأولى.
- 43 - الغزالي، أبو حامد، محك النظر، تصحيح رفيق العجم، دار الفكر، بيروت، 1994م، الطبعة الأولى.
- 44 - الفارابي، محمد بن محمد بن طرخان، المنطقيات، تحقيق محمدتقي دانش پژو، منشورات مكتبة المرعشي النجفي، قم 1408 هـ، الطبعة الأولى.
- 45 - الفاضل المقداد، المقداد بن عبد الله بن محمد - أبو الفتح بن مخدوم الحسيني، الباب الحادي عشر مع شرحه النافع يوم الحشر ومفتاح الباب، تحقيق الدكتور مهدي محقق، مؤسسه المطالعات الإسلامية، طهران، 1365 ش.
- 46 - الفيومي، أحمد بن محمد المقرئ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، منشورات دار الرضي: قم - إيران.
- 47 - الغنابادي، سلطان محمد، تفسير بيان السعادة في مقامات العبادة، مؤسسة الأعلي للمطبوعات، بيروت، 1408 هـ، الطبعة الثانية.
- 48 - المجلسي، محمدباقر بن محمدتقي، بحار الأنوار، مؤسسة الطبع والنشر، بيروت - لبنان، 1410 هـ، الطبعة الأولى.

- 49- مشكيني، علي، اصطلاحات الأصول ومعظم أبحاثها، نشر الهادي، قم 1416 هـ، الطبعة السادسة.
- 50- النائيني، محمد حسين، فوائد الأصول، تقارير محمد علي الكاظمي الخراساني، الناشر: جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم، 1418 هـ، الطبعة الأولى.
- 51- الواحدي، علي بن أحمد، الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، دار القلم 1415 هـ، بيروت، الطبعة الأولى.
- 52- آل ياسين، جعفر، الفارابي في حدوده ورسومه، بيروت، 1405 هـ، الطبعة الأولى.
- 53- الحسيني اليزدي، عبد الله بن شهاب الدين، الحاشية على تهذيب المنطق، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، 1412 هـ، الطبعة الثانية.
- 54- اليزدي، محمد تقى مصباح، محاضرات في الأيدولوجيا المقارنة، ترجمة عبد المنعم الخاقاني، الناشر مؤسسة في طريق الحق، قم، مطبعة سلمان الفارسي، الطبعة الثانية.
- 55- العجم، رفيق، موسوعة مصطلحات التصوف الإسلامي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 1999م، الطبعة الأولى.
- 56- سجاد جعفر، فرهنگ معارف اسلامي، منشورات جامعة طهران، طهران، 1373 ش، الطبعة الثالثة.

قراءة في كتاب اللوامع الإلهية

د. مصطفى عزيري

كتاب (اللوامع الإلهية في المباحث الكلامية) من تأليف جمال الدين مقداد بن عبد الله الأسدي السيوري الحلبي المعروف بفاضل المقداد المتوفى سنة 826 هـ من تلامذة الشهيد الأول مكي بن محمد بن حامد العاملي الجزيي المستشهد سنة 786 هـ. و(السيور) قرية من قرى الحلة. وقد قام بتحقيقه والتعليق عليه آية الله الشهيد السيد محمد علي القاضي الطباطبائي.

الهدف من تأليف هذا الكتاب القيم هو أنّ المؤلف العلامة الفاضل المقداد أراد أن يبين دورة كاملة من الأبحاث العقديّة والكلامية ويكشف عن أسرارها بشكلٍ معمّق ودقيق، وبمنهج برهانيّ قويّ بحيث يحتوي على الإجابة عن الشبهات والأسئلة المطروحة في كلّ مبحث. ويبدو من مقدّمة هذا الكتاب أنّ أحد تلامذته الأذكياء المؤهّلين في تحصيل العلوم العقلية طلب من العلامة السيوري أن يكتب كتاباً جامعاً في المباحث العقديّة بشكلٍ

رصينٍ ومتقين، فلبّى العلامة طلبته، وألّف هذا الكتاب تلبيةً لدعوة هذا التلميذ الذكي. يقول الفاضل المقداد حول الدافع والحافز الذي شجّعه لتأليف كتاب (اللوامع الإلهية):

«وبعد، فلمّا تطابق العقل والنقل، وتوافق الفرع والأصل على عظم العلم وجلالته قدرًا، وارتفاع أهله في الملائ الأعلى شرفًا وذكرًا كان بالاعتناء والتحصيل أحقّ وأحرى، وكلّ ما كان موضوعه أعلى وأنفس كان بالاقتناء أولى وأقيس. وعلم الكلام من بين هذه العلوم كاشفٌ عن أستار الجبروت، ومطلعٌ على مشاهدات الملك ومغيبات الملكوت، وفارقٌ بين أهل الهداية والضلالة، ومطلعٌ على صفات المختارين للرسالة والإمامة، ومبينٌ أحوال السعداء والأشقياء يوم القيامة. وقد صنّف العلماء في ذلك الجَمّ الغفير، وبالغوا في تنقيح مسائله بالتقرير والتحريّر، فأحببت مزاحمتهم في التقرب إلى ربّ الأرباب، والفوز بوافر الأجر وجزيل الثواب، بتحرير كتابٍ جامعٍ لغرر فرائد العلم المشار إليه، وتقدير نكت فوائد المعوّل فيه عليه، وأرهف عزمي على ذلك التماس من عرفت الذكاء والتحصيل من شأنه، واستنبت السعادة على صفحات وجهه وفلتات لسانه، وتنزل منّي منزلة ولده الأرواح لا ولده الأشباح مبالغًا في الوقوف على أسرار هذا العلم الأسنى، والتشوق إلى الاطلاع على دقائقه الحسنى، فأجبتُ ملتسمه وصنّفت هذا الكتاب الموسوم باللوامع الإلهية في المباحث الكلامية، معتمدًا على الحق في سلوك طريق الصدق، وربّته على لوامع» [الفاضل المقداد، 1422، ص 80].

للمؤلف كتبٌ اعتقاديّةٌ أخرى من بينها:

1. كتاب (الاعتماد في شرح كتاب واجب الاعتقاد) شرح فيه كتاب (واجب الاعتقاد) للعلامة الحليّ.

2. كتاب (إرشاد الطالبين إلى نهج المسترشدين) شرح فيه كتاب العلامة الحليّ المسمّى بـ (نهج المسترشدين في أصول الدين).
3. كتاب (الأنوار الجلالية في شرح الفصول النصيرية) للخواجة نصير الدين الطوسي.
4. (النافع يوم الحشر) في شرح الباب الحادي عشر للعلامة الحليّ.

إطراء العلماء

أشاد العلماء بمنزلة العلامة فاضل المقداد السيوريّ العلميّة، وهنا نشير إلى بعض عباراتهم في إطراء ومدح شخصيته في هذا المجال.

يقول الشيخ الحرّ العامليّ حول الشخصية العلميّة للعلامة فاضل المقداد:

«كان عالمًا فاضلاً متكلمًا محققًا مدققًا، له كتبٌ منها: (شرح نهج المسترشدين في أصول الدين)، و(كنز العرفان في فقه القرآن)، و(التنقيح الرائع في شرح مختصر الشرائع)، و(شرح الباب الحادي عشر)، و(شرح مبادئ الأصول)، وغير ذلك. يروي عن الشهيد محمد بن مكي العامليّ. [الحرّ العامليّ، أمل الآمل، ج 2، ص 253]

قال العلامة المجلسيّ في (البحار): «الشيخ الأجلّ المقداد بن عبد الله، من أجلة الفقهاء، وتصانيفه في نهاية الاعتبار والاشتهار» [المجلسيّ، البحار، ج 1، ص 41].

وأيضًا قال صاحب كتاب (روضات الجنّات): «كان عالمًا فاضلاً متكلمًا محققًا مدققًا» [الخوانساريّ، روضات الجنّات، ج 7، ص 163].

قال العلامة المامقاني في (التنقيح): «كان عالمًا جليلاً، وفاضلاً نبيلًا، محققًا مدققًا، متكلمًا وفقيهاً» [المامقاني، تنقيح المقال، ج 3، ص 245].

قال الشيخ عباس القمي في (الكُنَى والألقاب): «هو الشيخ الأجل أبو عبد الله المقداد بن عبد الله بن محمد بن الحسين بن محمد السيوري الحلبي الأسدي الغروي، كان عالمًا فاضلاً فقيهاً محققًا مدققًا.

له كتبٌ منها (شرح نهج المسترشدين في أصول الدين)، و(كنز العرفان في فقه القرآن)، و(التنقيح الرابع في شرح مختصر الشرائع)، و(شرح الباب الحادي عشر)، و(شرح مبادئ الأصول)، و(شرح ألفية الشهيد)، و(نضد القواعد) رتب فيه قواعد الشهيد، و(شرح فصول الخواجة نصير الدين) و(اللوامع في الكلام) إلى غير ذلك» [القمي، الكنى والألقاب، ج 5، ص 85].

وقال عمر رضا كحالة في كتابه (معجم المؤلفين): «المقداد بن عبد الله فقيه، أصولي، متكلم، مفسر، أخذ عن الشهيد الأول محمد بن مكي وتوفي بالنجف» [عمر رضا كحالة، ج 12، ص 317].

فصول كتاب (اللوامع الإلهية)

كتاب (اللوامع الإلهية) طبع بحجم كبير يشتمل على 680 صفحة في مجلد واحد، بعد طبعة منقحة بتحقيق آية الله الشهيد السيد محمد علي القاضي الطباطبائي. يحتوي هذا الكتاب القيم على مقدمة المؤلف، وقد رتبته على لوامع وهي جمع لـ (لامع)، أي من لمع بمعنى إضاءة الشيء بسرعة، ثم يقاس على ذلك ما يجري مجراه. من ذلك: لمع البرق وغيره، إذا أضاء، فهو لامع. ولمع السيف. [معجم مقاييس اللغة، ج 5، ص 211]

فالكتاب يشتمل على اثني عشر "لامعاً"، وهو اسمٌ للعناوين الأصلية، وهناك عناوين فرعيةٌ مثل الأبحاث والمقاصد والفصول والمرصد والقطب (أو المطلب).

اللامع الأول في مباحث النظر، اللامع الثاني في تقسيم العلوم، اللامع الثالث في الوجوب والامتناع والإمكان والقدم والحدوث، اللامع الرابع في الماهية ولواحقها، اللامع الخامس في تقسيم الممكنات، اللامع السادس في حدوث العالم، اللامع السابع في وجود الصانع - تعالى - وأحكام وجوده، اللامع الثامن في صفاته تعالى، اللامع التاسع في الأفعال، اللامع العاشر في النبوة، اللامع الحادي عشر في الإمامة، اللامع الثاني عشر في الحشر والجزاء. إذا أمعنا النظر في المحاور الأصلية للكتاب، فسنجد أنّ هناك ترتيباً وتنظيماً خاصاً بينها، ويمكن بيان ذلك في عدة أمور:

1. المباحث المنطقية التي تتطرق إلى تعريف الفكر والنظر وتعريف الدليل وأقسامه من حيث المادة والصورة، وهذا البحث مختصرٌ وموجزٌ بحيث لا يتجاوز ست صفحاتٍ.

2. المباحث المتعلقة بنظرية المعرفة، عندما يصل البحث في هذا الكتاب إلى أقسام العرض، وهو إما يختصّ بالأحياء وإما غير مختصّ بهم، يذكر الفاضل المقداد "العلم" في ذيل الأعراض المختصة بالأحياء. ثم يتطرق إلى المباحث المتعلقة بنظرية المعرفة كضرورة مفهوم العلم وأقسامه من الفعلي والانفعالي، والضروري والنظري، واتحاد العاقل بالمعقول، ونظرية المطابقة وغيرها من الأبحاث المعرفية، وهي مهمةٌ جداً في تأصيل الأصول العقديّة.

3. القواعد العامة العقلية والفلسفية التي تنفع في تأصيل العقيدة، وكتاب اللوامع الإلهية يتناول مجموعةً مختصرةً من أمّهات المعارف الفلسفية

وأصولها، مثل مفهوم الوجوب والإمكان والحدوث والقِدَم واعتبارات الماهية والوحدة والكثرة والعلة والمعلول وغيرها من المباحث الضرورية التي تساعد المتعلّم على فهمٍ منطقيٍّ دقيقٍ للاعتقادات.

وجوه الإبداع لكتاب (اللوامع)

1. في هذا الكتاب فصولٌ بالمعنى العامّ سمّيت باللوامع، وهناك فصولٌ تمّ تبويبها في ذيل بعض اللوامع تحت عنوان "فصول". اختيار عنوان "اللوامع" للكتاب وتسمية الفصول الأصلية للكتاب باللوامع من النقاط المميّزة في هذا الكتاب. إذن هناك تطابقٌ بين اسم الكتاب والعناوين الأصلية المندرجة فيه، وهذا يُعدّ في حدّ ذاته ابتكاراً.

2. يدرس المؤلّف جميع أبعاد الموضوع، بحيث لا يفوته جانبٌ من الجوانب المحتملة فيه. فهو يستخرج جميع الاحتمالات والفروض في كلّ مسألةٍ ويجب على الإشكالات المفترضة التي قد تخطر ببال القارئ ويردّ عليها.

بعبارةٍ أخرى يركّز المؤلّف على منهج الدوران بين النفي والإثبات في الاستدلال على المطالب، وهي الطريقة التي تسدّ باب التردد والتشكيك على الإنسان، بحيث يضطرّ إلى أن يلتزم بأحد طرفي النقيض ولا ثالث لهما، وهذا هو الحصر العقليّ الذي لا يفسح مجالاً للخصم من الهروب ويلزمه بأحدهما، خلافاً للحصر الاستقرائيّ الذي فيه مفرٌّ للخصم. وهذه الطريقة راجعةٌ في كلّ المحاور المذكورة للكتاب. فعلى سبيل المثال يستدلّ الفاضل المقداد على نفي الوساطة بين الوجود والعدم، من خلال هذا البيان:

«كلّ ما نعبر عنه إمّا أن يُفرض له تحقّقٌ أو لا، والأوّل موجودٌ وثابتٌ، والثاني معدومٌ ومنفّيٌ، والموجود إمّا أن يُفرض له تحقّقٌ في الخارج أو لا،

والثاني الذهني كجبلٍ من ياقوتٍ وبحرٍ من زئبقٍ، والأول إما أن يكون وجوده من ذاته وهو الواجب، أو من غيره وهو الممكن، والمعدوم إما أن يمكن وجوده أو لا، والثاني هو المستحيل والممتنع، فقد ظهر أنه لا واسطة بين الموجود والمعدوم، وأن الوجود الذهني متحقق وأنه لا شيء للمعدوم خارجاً» [الفاضل المقداد، 1422، ص 87].

3. إتقان المطالب المطروحة من جهة المادّة والصورة، فإنّ القضايا والمقدمات التي يستخدمها المؤلف في إثبات مدّعياته مقدّماتٌ قطعيةٌ يقينيةٌ ترجع إلى البدهيات الأولى، ومن جهة الصورة يعتمد على البرهان العقلي القطعي الذي يرجع إلى الشكل الأول البدهي، وكذلك يستخدم القياس الاستثنائي القطعي الذي يفيد اليقين بحيث لا يشقّ له غبار.

4. منهج المؤلف في أغلب المباحث هو أنه يقوم في الخطوة الأولى بتحليل المفاهيم الأصلية في أصول العقائد، وتحديدّها بقيودٍ دقيقةٍ ومتينةٍ، إذ يعطي تعريفاً جامعاً مانعاً لها، بحيث لا يبقى أمرٌ ضروريٌّ في التعريف إلا ويتعرّض له. ثم بعد ذكر التعريف والتحديد يذكر الفاضل المقداد القيود الاحترازية والتوضيحية في التعريف، ويُخرج ما هو غير متعلّق بالبحث. وعلى سبيل المثال يقول في تعريف (النبي): «النبي هو الإنسان المأمور من السماء بإصلاح الناس في معاشهم ومعادهم، العالم بكيفية ذلك، المستغني في علمه وأمره عن واسطة البشر، المقترنة دعواه بظهور المعجز» [المصدر السابق، ص 239].

ثمّ يشرح قيود هذا التعريف وهي كما يلي: 1. كون النبي إنساناً. 2. كون أمر ذلك الإنسان من السماء. 3. كون هذا الإنسان مستغنياً في علومه عن البشر، وغيرها من القيود.

كذلك في تعريف مفردة "العصمة" يشرحها ويبين قيودها بشكلٍ دقيقٍ ومتمينٍ ويُخرج في ضوء القيود المأخوذة في التعريف الآراء المخالفة والمغايرة للتعريف [المصدر السابق، ص 243]، وهذه ميزةٌ مهمّةٌ من ميزات هذا الكتاب القيم.

ثمّ بعد ذكر التعريف الدقيق للمصطلحات الرئيسة، يستقصي الأحكام واللوازم العقلية المترتبة على ذلك المفهوم من عدّة جهاتٍ، وهذا يشبه العملية العقلية في علم الرياضيات. هذا المنهج الرياضي الذي يستخدمه السيوري في هذا الكتاب من جهةٍ يجعل الطالب متقنَةً رصينةً، ومن جهةٍ أخرى يشحذ ذهن القارئ ويؤثر فيه منهجياً، وهذه نقطةٌ مهمّةٌ علينا أن نأخذها بنظر الاعتبار.

5. الجمع بين الإيجاز والإتقان والرصانة، كما يقول أمير المؤمنين عليّ عليه السلام: «خَيْرُ الْكَلَامِ مَا لَا يُعِلُّ وَلَا يَقِلُّ» [الآمدي، تصنيف غرر الحكم ودرر الكلم، ص 210].

6. من الميزات المهمة والملفتة للنظر في كتاب (اللوامع الإلهية) التمييز بين المفاهيم الاعتبارية والحقيقية. فإن المؤلف يحاول كثيراً أن يفكّك في مطلع البحث بين المعقولات الثانية والمعقولات الأولى. مثلاً عندما يدخل في مبحث الموادّ الثلاث أو الحدوث والقِدَم أو الوحدة والكثرة أو ما شابه ذلك، قبل كلّ شيءٍ يصرّح بأنّ هذه المفاهيم تُعدّ من الاعتباريات والمعقولات الثانية، وقيم البرهان على هذا المدّعى. يقول الفاضل المقداد حول مفهوم الحدوث والقِدَم:

«القِدَم والحدوث اعتباران عقليّان ليس لهما تحقّق في الخارج، وإلاّ لزم التسلسل أو اتّصاف الشيء بنقيضه؛ لأنّ كلّ موجودٍ خارجيّ إمّا قديمٌ أو حادثٌ؛ لما ذكرناه من الحصر العقلي، فلو كان أحدهما موجوداً في الخارج لزم ما ذكرناه» [الفاضل المقداد، 1422، ص 98].

7. الدراسة المقارنة بين المدارس الفكرية من ميزات كتاب (اللوامع الإلهية)، فإن السيوري يؤصل في كل بحث من المباحث الكلامية، ثم يأتي بآراء سائر المدارس الكلامية والفكرية ونظرياتها، ثم ينقدها ويُبطلها ببيانٍ علميٍّ رصينٍ.

8. من أهم الميزات والسمات البارزة في كتاب (اللوامع) هو أن المؤلف في كل مبحثٍ يتطرق إلى الشبهات والأسئلة الافتراضية وموارد النقض التي يمكن أن ترد على ذلك البحث. هذه الميزة تجعل الكتاب متميزاً عن كثيرٍ من الكتب الكلامية، فإن القارئ عندما يطالع هذا الكتاب يرى أن الفاضل المقداد قد أجاب على كثيرٍ من الأسئلة والشبهات المحتملة في البحث، ولا يفوته شيءٌ منها تقريباً. وفي الحقيقة يحتوي هذا الكتاب على نقد الانتقادات التي قد ترد عليه.

9. ذكر كثيراً من الجوانب والأبعاد المقدرة والمحتملة في كل بحثٍ بعبارةٍ موجزةٍ تستوعب جميع جزئياته وتفصيله، بحيث يشعر القارئ أنه لا يفوته شيءٌ من المطالب. والحق ما ذكره صاحب (روضات الجنّات) عندما قال: «كتاب (اللوامع) من أحسن ما كتب في فنّ الكلام على أجمل الوضع وأسدّ النظام، وهو في نحوٍ من أربعة آلاف بيتٍ ليس فيه موضعٌ ليته كان كذا وليت» [الموسوي الخوانساري، روضات الجنّات، ج 7، ص 163].

10. مع أن الفاضل المقداد في كتابه القيم (اللوامع الإلهية) يتبع المنهج العقليّ الفلسفيّ والتحليليّ في المباحث، ولكنّه من ناحية المضمون والمحتوى يحاول أن يميّز بين مدّعيّات الفلاسفة ومدّعيّات المتكلمين. وبعبارةٍ أخرى يدافع السيوري عن المبادئ الكلامية في قبال نظرية الفلاسفة، والشاهد على

ذلك عندما يقسّم الممكنات نراه يضع عنوانين: الأول "تقسيم الممكنات على رأي الحكماء"، والثاني "تقسيم الممكنات على رأي المتكلمين" [الفاضل المقداد، اللوامع الإلهية، ص 113 و127].

كذلك في مبحث حدوث العالم يذكر أدلة الحكماء على قِدَم العالم، ثم يرفضها ويدافع عن نظرية المتكلمين [المصدر السابق، ص 145]، وكذلك الحال في رفض قاعدة "الواحد لا يصدر منه إلا الواحد" [المصدر السابق، ص 107].

11. يعدّ المؤلّف وجود الصانع غنيّاً عن الاستدلال مع ما بيّنه من حدوث العالم؛ فإنّ الضرورة قاضيةٌ بافتقار ما لم يكن ثمّ كان إلى فاعلٍ، وإنّ ذلك مركزٌ في جبلة كلّ ذي إدراكٍ. ولكن من باب التنبيه يستند إلى أدلة عقلية لاثبات وجود الله تعالى.

بالنسبة إلى أدلة إثبات الواجب تعالى، يقسّم الفاضل المقداد الأدلة إلى "بديعة" و"مشهورة"، ومراده من الأدلة البديعة هو الدليل الذي لا يتوقّف على استحالة الدور والتسلسل، والمقصود من الأدلة المشهورة هو الدليل الذي يعتمد على استحالة الدور والتسلسل. ثمّ يذكر السيوري دليلين من الأدلة البديعة وينسب الأول إلى المحقّق الطوسي، والثاني إلى شيخه العلامة القاشاني. [المصدر السابق، ص 152]

لكن بعد التأمل يظهر أنّ كلا الدليلين على إثبات وجود الله - تعالى - يتوقّف على استحالة الدور والتسلسل، خلافاً لما ادّعه فاضل المقداد. أمّا الدليل الأول: «لولا لم يكن الواجب موجوداً لم يكن لشيءٍ من الممكنات وجوداً أصلاً، واللازم كالملزوم في البطلان».

بيان الملازمة: أنَّ الموجود يكون حينئذٍ منحصرًا في الممكن، وليس له وجودٌ من ذاته بل من غيره، فإذا لم يعدَّ ذلك الغير لم يكن للممكن وجودٌ، وإذا لم يكن له وجودٌ لم يكن لغيره عنه وجودٌ، لأنَّ إيجادَه لغيره فرعٌ على وجوده؛ لاستحالة كون المعدوم موجدًا. [المصدر السابق، ص 151]

النقد: قد ورد في هذا الدليل: "فإذا لم يعدَّ ذلك الغير لم يكن للممكن وجودٌ"، نحن ننقل الكلام إلى ذلك "الغير"، هل هو واجبٌ أو ممكنٌ؟ المفروض أنَّه ليس بواجبٍ بل الوجود منحصرٌ في الممكن. فإذا كان ذلك الغير ممكنًا يحتاج إلى غيرٍ آخر وهكذا يتسلسل أو يدور. فلا محيص للمستدل أن يفترض استحالة الدور والتسلسل مسبقًا حتى يصحَّ دليله.

أما الدليل الثاني وهو الدليل الذي أقامه القاشاني:

«تقريره متوقَّفٌ على مقدمتين: إحداهما تصوُّريَّة وهو أنَّ مرادنا بالموجب التامَّ العلة التامة ما يكون كافيًا في وجود أثره. وثانيتهما: تصديقيَّة، وهي أنَّه لا شيء من الممكن بموجب تامٍّ لغيره، لأنَّه لو أوجبه وموجبَّيته له تتوقَّف على موجوديَّته، وهي متوقَّفة على موجوديَّة سببه؛ فلا يكون ذلك الموجب كافيًا في إيجاد غيره. وحينئذٍ نقول: لا شكَّ في وجود موجودٍ، فإن كان واجبًا لذاته فالمطلوب، وإن كان ممكنًا فلا بدَّ له من موجبٍ وليس بممكنٍ؛ لما تقدَّم، فيكون واجبًا لذاته وهو المطلوب» [المصدر السابق، ص 152].

النقد: الإشكال هو هذه المقدمة: "وإن كان ممكنًا فلا بدَّ له من موجبٍ وليس بممكنٍ"، السؤال هو: لماذا لا بدَّ أن يكون للممكن موجبٌ غير ممكنٍ؟! الجواب هو: دفعًا للدور والتسلسل. فتتوقَّف مقدمات هذين الدليلين على استحالة الدور والتسلسل، فليسا دليلين بديعين.

12. ممّا يلفت النظر في كتاب (اللوامع الإلهية) هو منهج العلامة السيوري في نفي التجسيم عن الله - تعالى - وأنه ليس بمرئي. فإنّ طريقته في الإجابة على القائلين بتجسيم الله - تعالى - من أفضل الطرق العلمية في كتب المتكلمين. وقد بحث الفاضل المقداد في أكثر من ثلاثين صفحة نقد أفكار الحشوية والمجسمة من أهل الحديث والفكر الظاهري الذي يجمد على ظواهر الكتاب والسنة، وينفي التأويل.

يرفض العلامة السيوري في البداية بالدليل العقلي أنّ الله - تعالى - مرئي، ولا يستلزم أن يكون في جهة خاصة، وكلّ ذي جهة فهو متحيّز وجسم، وكلّ جسم حادث، وكلّ حادث مفتقر ومحتاج.

ثمّ يدخل في تأويل الآيات التي احتجّ بها المجسمة والمشبّهة في تجسيم الله تعالى، ولكن قبل تأويل ظواهر الآيات المشعرة بالتجسيم، يؤصّل أصلاً مهمّاً وهو: «إذا تعارض العقل والنقل، وجب تأويل النقل، وإلاّ لزم اطراح العقل، فيطرح النقل أيضاً لا طراح أصله» [الفاضل المقداد، ص 165].

ثمّ بعد ذكر هذا الأصل المهمّ، من باب نفي الاستبعاد للتأويل يأتي بمصاديق من التأويل من الكتاب والسنة التي تدعو الضرورة إلى ذلك التأويل، حتّى كبار أهل الحديث كأحمد بن حنبل يعترف بالتأويل في هذه الموارد، كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور: 35]، فكّل عاقل يعلم بالبديهة أنّ إله العالم ليس هو الشيء المنبسط على الجدران والحيطان، ولا هو الفائض من جرم الشمس والقمر، وغيرها من الآيات والروايات التي يجب على كلّ عاقل تأويلها.

ثمّ في الخطوة الثالثة يجعل سورة التوحيد محوراً ومعيّاراً يستند على كلّ كلمة

منها في نفي التجسيم والتشبيه والرؤية، كلفظ "الأحد" و"الصمد" و"لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ". فلو كان الله - تعالى - جسمًا لكان مركَّبًا من جزئين على الأقل، وهو ينافي "الأحد" و"الصمد" في هذه الآية المباركة.

ثمّ في المرحلة الرابعة يأتي الفاضل المقداد بالآيات القرآنيّة والروايات ويصنّفها ويوجب على كلّ صنفٍ من صنوف الآيات، على سبيل المثال ما يدلّ على "الوجه"، ثمّ ما يدلّ على "العين" و"اليد" و"اليمن" و"القبضة" و"الجنب" و"الساق" و"اللقاء" و"الاستواء" و"العلو" وغيرها من الألفاظ المتشابهة، ويؤوّلها بأحسن وجهٍ معقولٍ بما يلائم فهم العرف. [المصدر السابق، ص 170]

فهذا التدرّج في الإجابة والردّ على التقسيم بهذه الصورة الجميلة من إبداعات العلامة الفاضل المقداد، وهو ملفتٌ للنظر.

13. يعتمد مؤلّف (اللوامع الإلهيّة) على قاعدة "امتناع الترجيح بلا مرجّح" أشدّ الاعتماد، بحيث يبطل كثيرًا من الفروض والاحتمالات بسبب استلزامه الترجيح بلا مرجّح. على سبيل المثال في إثبات توحيد الواجب تعالى، وفي مبحث صفاته - تعالى - كالقدرة وغيرها من المعتقدات يرتكز على هذه القاعدة كثيرًا. [المصدر السابق، ص 205]

14. يهتمّ العلامة السيّوريّ في كلّ مبحث بذكر الآراء المخالفة لعقيدته ومذهبه ويقوم بنقدها والردّ عليها كآراء المعتزلة والأشاعرة وأهل الحديث، والخوارج والزيدية والفلاسفة وغيرهم، ويعتني بشكلٍ خاصّ بآراء الأشاعرة وينقدها نقدًا بناءً. ويمكن أن نقول إنّ "الدراسة المقارنة" من ميزات هذا الكتاب؛ فإنّ المؤلّف في كلّ بحثٍ يذكر الآراء المتنافسة والمتخالفة؛ ليكشف للقارئ ما هو الحقّ وما هو الباطل، وهذا من خصائص الدراسة المقارنة.

ففي مبحث الحُسن والقبح العقليّين، والجبر والاختيار، وتعليل أفعال الله - تعالى - بالأغراض، والتكليف بما لا يطاق، والأرزاق، والثواب والعقاب، وغيرها من الأبحاث، [المصدر السابق، ص 209 - 238] يذكر الفاضل المقداد آراء المخالفين من المعتزلة والأشاعرة ويقوم بنقدها وتمييز الصحيح منها من الخطأ.

يقول العلامة السيوريّ حول الأصل الفاسد والمشكلة الرئيسة في الفكر الأشعريّ (الحسن والقبح الشرعيّين):

«واعلم أنّ الأشاعرة لم يوجبوا عليه - تعالى - شيئاً ممّا ذكرنا، بناءً على أصلهم الفاسد من نفي قاعدة الحُسن والقبح وتوهمهم أنّه لا حاكم على أحكم الحاكمين، ولم يعلموا أنّه - سبحانه - بإعطائنا العقول السليمة الحاكمة بذلك هو الحاكم بالحقيقة، تعالى الله عمّا يقول الظالمون علوّاً كبيراً» [المصدر السابق، ص 238].

15. من الميزات الأساسيّة لكتاب (اللوامع الإلهيّة) أنّ هذا الكتاب يحتوي على مبحث (تنزيه الأنبياء) من الشرك والمعصية والمفاسد. فقد ألّف المتكلّمون كتباً كثيرة للردّ على من يتّهم الأنبياء العظام بارتكاب الذنوب والمعاصي استناداً إلى بعض النصوص القرآنيّة. ولكن عندما نراجع كتاب (اللوامع الإلهيّة) نجد أنّ العلامة الفاضل المقداد بذل جهوداً مباركةً لتنزيه الأنبياء بشكلٍ مبسوطٍ وبصورةٍ علميّةٍ رصينةٍ، وقام بتأويل الآيات والنصوص القرآنيّة وتبيينها بحيث لا يرد طعنٌ وتنقيصٌ عليهم.

وقد أورد العلامة السيوريّ خمس عشرة قصّةً من قصص الأنبياء المذكورة في القرآن الكريم، ابتداءً من النبيّ آدم إلى سيّد الأنبياء

محمد ﷺ، ثم استقصى الآيات التي يدلّ ظاهرها على ارتكاب معصية أو ذنب أو خطأ من الأنبياء العظام، ويجب عليها إجابة شافية مقنعة. على سبيل المثال يذكر الفاضل المقداد اثنتي عشرة آية من الآيات القرآنية التي تُوهم بظاھرھا الطعن في عصمة النبيّ الأعظم محمدٍ ويوجب عليها ويؤوّلھا تأويلاً صحيحاً. [المصدر السابق، ص 246] وهذه تعدّ من الميزات والخصائص المميّزة لهذا الكتاب.

16. من خصوصيات هذا الكتاب أيضاً اعتماد العلامة السيوري على قواعد أصول الفقه في تأصيل المعتقدات الحقّة والردّ على المعتقدات المخالفة اعتماداً كثيراً، وهذه نقطة مهمّة علينا أن نأخذها بنظر الاعتبار. فهو يعدّ من المتكلمين ممّن أتقنوا علم أصول الفقه واستخدموا القواعد الأصوليّة، فقد استطاع أن يجيب على الشبهات العقديّة والفكريّة إجابة قويّة مقنعة، وهذا من ثمرات علم الأصول الذي يمنح صاحبه قوةً علميّة ودقّة عميقة للردّ على الشبهات، بحيث يعتقد بعض الأعظم بأنّ من أتقن علم أصول الفقه وتدرّب على استخدامه في إثبات المعتقدات الدينيّة، سوف يصير مجتهداً في علم الكلام بحيث يقدر على ردّ الفرع إلى الأصل أو تطبيق الأصل على الفرع في المباحث العقديّة.

وبما أنّ الفاضل المقداد من تلاميذ الشهيد الأوّل ومن الذين لهم إلمام بعلم أصول الفقه، فقد اعتمد على القواعد الأصوليّة في الأبحاث العقديّة، خاصّة في مبحث النسخ والبداء [المصدر السابق، ص 304]، وقد قام في ضوء القواعد الأصوليّة على نقد المذاهب الباطلة والآراء الفاسدة الموجودة عند اليهود والنصارى والمجوس والثنويّة وعبدّة الأصنام والمنجمين وأهل الطبيعة بشكلٍ دقيقٍ وبطريقة علميّة رصينة [المصدر السابق، ص 303]، فعلى سبيل المثال قاعدة

(تقديم الدليل العقلي القطعي على الدليل الظني عند تعارضهما) من القواعد الأصولية التي يعتمد عليها الفاضل المقداد في الإجابة عن الإشكالات الواردة على عصمة الأنبياء. [ظ: المصدر السابق، ص 271]

17. بالنسبة إلى موضوع الإمامة فقد أحسن العلامة الفاضل المقداد في إقامة الدليل والبيان في إيضاح حقيقة الإمامة، فقد خصّص قرابة مئة صفحة لموضوع الإمامة العامة والخاصة بشكل عميق ودقيق، وينبغي أن يُدرّس هذا القسم بشكل مستقلّ في الأوساط العلمية، وهو من أفضل النصوص في مبحث الإمامة، قال رحمته الله:

«واعلم أنّ بحث الإمامة مبنيٌّ على خمسة مطالب وهي: ما، وهل، وكيف، ولم، ومن. الأول: ما الإمامة؟ والثاني: هل الإمام يكون موجوداً دائماً أو في بعض الأوقات؟ الثالث: لِمَ وجبت الإمامة؟ وهو البحث عن العلة الغائية لوجودها. الرابع: كيف الإمام؟ وهو بحثٌ عما ينبغي أن يكون عليه الإمام من الصفات. الخامس: مَنْ هو الإمام؟ وهو البحث عن تعيينه في كلّ زمانٍ» [المصدر السابق، ص 320].

وقد أثبت العلامة السيوري أنّ أمير المؤمنين عليّاً أفضل الخلق بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله عن طريقين:

1. طريق النصوص القرآنية والروائية.

2. طريق الأفضلية.

ويقسّم الفضائل إلى ثلاثة أقسام: النفسانية، البدنية، الخارجية. وهذا التقسيم للفضائل من إبداعات العلامة الفاضل المقداد وهو تقسيم رائع ومعقول.

الفضائل النفسانية كالسبق إلى الإيمان، والعلم، والعفة، والشجاعة،
والزهد، والسخاء، والحلم، وشرف الخلق وحسنه، والطهارة من الذنوب،
والإخبار بالمغيّبات، وظهور المعجز عنه كقلع باب خير. ويأتي بأدلة وشواهد
على أنّ الإمام عليّاً عليه السلام هو الأمثل والأفضل في كلّ هذه الفضائل والكمالات
النفسانية على سائر الناس. وأمّا الفضائل البدنية كالعبادة والجهاد في سبيل
الله، فالإمام عليّ هو الأفضل فيهما، والفضائل الخارجية كالنسب الشريف
ومصاهرته لرسول الله بزواجه من سيّدة نساء العالمين، والأولاد الأشراف
الذين لم يكن لأحد من الصحابة مثلهم كالحسن والحسين والسجاد والباقر
والصادق وغيرهم من الأئمة الطاهرين عليه السلام. [ظ: المصدر السابق، ص 386]

قائمة المصادر

القرآن الكريم

1. ابن فارس، أحمد، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399 ش.
2. المجلسي، محمدباقر، بحار الأنوار، بيروت، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، 1403 هـ.
3. جمال الدين مقداد بن عبد الله الأسدي السيوري الحلي، اللوامع الإلهية في المباحث الكلامية، تحقيق آية الله الشهيد السيد محمد علي القاضي الطباطبائي، قم، مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة الثانية، 1422 هـ.
4. التميمي الآمدي، عبد الواحد بن محمد، تصنيف غرر الحكم ودرر الكلم، المصحح: درايي، مصطفى، قم، مكتب الإعلام الإسلامي، الطبعة الأولى، 1407 م.
5. الحر العاملي، أمل الآمل، طبع النجف، 1358 ش.
6. الموسوي الخوانساري، محمدباقر، روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، بيروت، الدار الإسلامية، الطبعة الأولى، 1411 هـ.
7. المامقاني، عبد الله، تنقيح المقال، قم، دار مؤسسه آل البيت لإحياء التراث، 1424 هـ، الطبعة الأولى.
8. القمي، عباس، الكنى والألقاب، طهران، مكتبة الصدر.
9. عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1957 م.

التكنولوجيا موجبٌ كافٍ للسعادة: شبهةٌ وردودٌ

د. محمد علي أردكان

الخلاصة

هل نحن بحاجةٍ إلى العقيدة في عصرنا عصر التكنولوجيا وتطور العلوم البشرية المحير للعقول؟ وهل يستطيع الإنسان فعلاً أن يكتفي بالتكنولوجيا والتطورات الحديثة عنصراً يخلق له السعادة والراحة، ويضع العقيدة أو الدين والمذهب جانِباً؟ وهل يمكن حذف العقيدة من الحياة أساساً؟ تحاول هذه المقالة الإجابة عن هذه الأسئلة. وعند إجابتنا عن ذلك عبر المنهج التوصيفي والتحليلي، نرى أنّ العقيدة لها دورٌ محوريٌّ وأساسيٌّ في هوية الإنسان وحياته، وليس هذا فحسب بل تتضاعف حاجة كلّ شخصٍ من أبناء البشر إلى العقيدة كلّما واکب التطور العلمي. ويمكن القول إنّ الوصول إلى السعادة

الحقيقية والأبدية لا يمكن إلا بالتزود من العقيدة الصحيحة والعمل في ضوئها. أضف إلى ذلك أن تصوّر الحياة في عصر التكنولوجيا والإفادة من معطياتها لا يمكن دون الالتزام العملي بخلفياتها الفكرية والعقدية، ومن هنا تتبلور محورية العقيدة وأهميتها من أجل الإفادة المعقولة والمنضبطة من نتاجات العلوم البشرية.

المفردات الدلالية: العقيدة، عصر التكنولوجيا، السعادة، المعنوية، الإنسان.

المقدمة

من أوجد الإنسان وسائر المخلوقات في العالم؟ وما هي علاقته مع خالقه وموجده؟ ما هو الهدف من خلق الإنسان؟ ولماذا يعيش الإنسان في هذه الدنيا المحفوفة بالبلايا والمحن؟ ما هو الطريق إلى السعادة؟ وماذا سيحدث بعد موت الإنسان ومغادرته هذه الحياة؟ هل يستوي الناس بعد مماتهم فتكون عاقبة المؤمنين والملاحدة واحدة؟ أجل، هناك الكثير من الأسئلة يمكن أن تطرح أمام أي إنسان طيلة حياته القصيرة. ويعدّ هاجس هذه الأسئلة نماذج من الأسئلة البنيوية التي تراود الإنسان منذ نعومة أظفاره إلى آخر لحظات عمره. ومن البعيد جداً أن تغيب عن ذهن الإنسان ولم يتأمل ويهتم فيها أو لم تخطر بباله ولو لمرة واحدة في حياته. إنّ الإجابة عن أسئلة كهذه مهمة للغاية بغض النظر عن الدين أو المذهب الذي يعتنقه المرء، وإنّ نتائجها ستؤثّر في طبيعة حياته وكيفية سلوكه على الصعيدين الفردي والاجتماعي؛ ولهذا السبب يمكن القول إنّ الإنسان لم يعيش ولن يعيش - بل لا يمكنه العيش - دون العقيدة، أجل فإنّ حياة الإنسان مملوءة بالمعتقدات، ولا

يمكن أن تخلو منها. ومن هنا يظهر أنَّ الأسئلة الأساسية في حياة كلِّ إنسانٍ بحاجةٍ إلى أجوبةٍ مقنعةٍ ومنطقيةٍ، سواءً كانت عن شعورٍ ووعيٍّ أو لا، وسواءً عاش الإنسان في العصر الحجري أو في عصر التكنولوجيا، وحتى في عصر التطورات العلمية المدهشة.

وربما يُتصوَّر أننا لسنا بحاجةٍ إلى العقيدة في عصر التكنولوجيا والعولمة، ويمكننا تلبية كلِّ الحاجات عبر الاستعانة بالمنتجات التقنية وما توصّلت إليه العلوم الطبيعية حديثاً. ويبدو أنَّ جذور هذا التصوّر غير الصحيح انبثقت منذ عصر النهضة الأوروبية والتحوّل الفكريّ الشامل وتأثير الاكتشافات والاختراعات في العلوم الطبيعية، وانكفاء الفكر الفلسفيّ والعقليّ وضموره في برهةٍ من الزمن [See: Copleston, A History of Philosophy, V.3, ch18]. وتجدر الإشارة إلى أنَّ ظهور وانتشار الإسمائية أو الاسمية (أصالة التسمية = Nominalism)، وإنكار الكلّيات [المنطقية] في القرن الرابع عشر وما تلاه، وكذلك ظهور أشخاص تجريبيين (Empiricists) كديفيد هيوم (David Hume)، وبروز التيارات الإنسانية (Humanism)، وغضّ الطرف عن المسائل الإلهية، وعدم الاهتمام بمسائل ما وراء الطبيعة، والتوجّه صوب التحرّر المفرط؛ أسهم في انحسار الدور الأساسي للعقيدة في عصر التكنولوجيا. أضف إلى ذلك دور المذهب التجريبيّ المفرط الذي عُرف بالمذهب الوضعي (Positivism)، الذي عدّ المفاهيم الاستنتاجية للعلوم مفاهيم غير علمية وليست ذات معنى. فاعتقد أوغوست كونت (Auguste Comte) بالمذهب الوضعي بعد تقسيمه الفكر البشريّ إلى ثلاث مراحل، وهي: الدينية والفلسفية والعلمية (الوضعية) وتبّنى شريعة عبادة الإنسان! ولا ننسى الدور الذي لعبه المذهب البراجماتيّ في هذا المضمار. والنتيجة هي عدم بقاء أيّ

مجالٍ للدين والعقيدة مع هذه الرؤية الحسيّة والتجريبية المفرطة. هذا الاتجاه بمراتبه المختلفة سارٍ في تاريخ الفكر الفلسفيّ الغربيّ، ويُنشر يوماً بعد يومٍ في المراكز العلميّة العالميّة. تركّز هذه المقالة على محوريّة العقيدة في عصر التكنولوجيا من خلال بيان المقصود من أهمّ المفردات الدلاليّة، أي العقيدة والتكنولوجيا، ومن ثمّ بيان علاقة عصر التكنولوجيا بالعقيدة، وضرورة العقيدة ومحوريّتها في هذا العصر.

العقيدة

إنّ كلمة "عقيدة" مأخوذة من الـ (عَقْد)، وهو نقيض الحلّ [ابن منظور، لسان العرب، ج 9، ص 309] بمعنى الإحكام والجزم دون شكّ. ويقال فيما يجب الاعتقاد به، فالْعَقِيدَةُ مَا يَدِينُ الْإِنْسَانُ بِهِ، وَلَهُ (عَقِيدَةٌ) حَسَنَةٌ يَعْنِي سَالِمَةً مِنَ الشَّكِّ [الفيّويّ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعيّ، ج 2، ص 421] وأمّا المقصود من العقيدة بمعناها العامّ في هذا المقال عبارةٌ عمّا يلزم قبوله وتصديقه بحكم الذهن الجازم، وبدون شكّ على أساس الأدلّة الصحيحة، فتخرج العقيدة الباطلة من هذا التعريف.

382

ماهية التكنولوجيا

لقد جرّب التاريخ الفلسفة الغربيّة بوصفها مرحلةً جديدةً بعد فترة القرون الوسطى والتحوّل الفكريّ الشامل في أوربا، وشاهد تحوّلاً عظيماً بعد أفول العقلانيّة التجريديّة من جانبٍ وتطوّر العلوم التجريبية والمنهج التجريبيّ من جانبٍ آخر. فاهتمّ الإنسان في عصر الحداثة بتسخير الطبيعة إلى أقصى حدٍّ خدمةً للإنسان وطموحاته في عالم الطبيعة، وهو يرى أنّ إعادة النظر والفكر في كميّة استخدام الطبيعة تساعد كثيراً في حلّ الشدائد

والمشاكل. فلا بدّ من التعرّض إلى الطبيعة [Heidegger, The Question Concerning Technology and Other Essays, p14]، بحيث تصلح لخدمة آمال البشر؛ لأنّ الإنسان هو محور الخلق وأفضله. فهو دائماً يبحث عن علل الظواهر المادّية، ويغفل عن غاياتها الحقيقيّة. يرى الإنسان المعاصر التكنولوجيا منقّداً يسلك به إلى المدينة الفاضلة.

لقد أثّرت التكنولوجيا تأثيراً هاماً وملفتاً للنظر بما تمتاز به من تطوّر آنيّ وتقدّم هائلٍ وسريع، لا على أفكار الإنسان ومعارفه فقط، بل وعلى ميوله ونزعاته أيضاً، فيلاحظ الإنسان أنّ التكنولوجيا توسّعت بشكلٍ يؤدّي إلى إضعاف دور العقيدة أحياناً وتقليل أهميّتها في حياته. [ظ: أ. واربم العيد وبرج بوعريبيج، البعد الثقافي للعملة وأثره على الهوية الثقافية للشباب العربيّ / الشباب الجامعيّ الجزائريّ نموذجاً، ص 9-25]

فتحوّلت التكنولوجيا في الواقع إلى بوصلةٍ يتحرّك الإنسان وفق ما تشير له، وهي ما يحدّد له منهج حياته ويدير طبيعة سلوكه الفرديّ والاجتماعيّ.

وربّما أدّى هذا التأثير التكنولوجيّ في فترةٍ من تاريخ الفكر الفلسفيّ الغربيّ إلى انحسار دور العقيدة بصورةٍ عامّةٍ، وتغييب مكانة الدين في حياة الإنسان لا سيّما في العالم الغربيّ. إذن يهمنّا دراسة ماهيّة التكنولوجيا والمقصود منها هنا باعتبارها أهمّ المفردات الدلاليّة في هذه المقالة، فدعونا أولاً نبيّن قصدنا من (التكنولوجيا) بصورةٍ أوضح:

عرّف العلماء مفردة التكنولوجيا تعاريف متنوعةً وقام بعضهم بتبويبها [ظ: سيد محمد اعرابي وحسين منتي، استراتژی تکنولوژی، ص 32 - 34؛ George, Religion and Technology in the 21st Century: Faith in the E-World: Faith in e-world, p3؛ Ellul, The Technological System, p23] ولكن ليس من الضروريّ أن نستعرض التعاريف

الموجودة وندرس أجزاء كل تعريف لهذه المفردة. هذه المفردة كسائر المفردات الحديثة والمشابهة لها مثل التجدد [Foucault, Politics, Philosophy, Culture, p34] لم يقصد منها معنى واحد ومتفق عليه، ولكن نبين ما قصدناه منها في هذه المقالة بعد التعريف اللغوي. التكنولوجيا (Technology) في اللغة مركب من مفردتين في اليونانية وهما بمعنى المهارة و بمعنى العلم والمعرفة. وفي معرض بياننا لمعنى التكنولوجيا الاصطلاحيّ يمكن تعريفها بعد إمعان النظر في أجزاء كل من تعاريف التكنولوجيا المتعددة، والالتفات إلى التحوّلات المفهومية لهذه المفردة في القرون الأخيرة، وكذلك النظر إلى نتائج هذه الظاهرة في العصر الحديث فنعرّف التكنولوجيا بمجموعة منظّمة ومنسجمة من الآلات والمهارات والمعلومات والأفعال التي يمكن أن تقع في طور الاستجابة إلى حاجات البشر وتلبيتها، وذلك من خلال إدارة الطبيعة وتغييرها لصالح الإنسان. وقد أشارت التعاريف الموجودة للتكنولوجيا إلى بعض من مؤلّفات تعريفنا. وسنبحث جذور الاختلاف في تعريف التكنولوجيا في مجال فلسفة التكنولوجيا، ويمكن التعرّف عليها من خلال دراسة آثار هايدغر ودون آيدي وغيرهم ممّن تطرّقوا لذلك.

وفي ضوء تعريفنا المختار للتكنولوجيا، يمكن تقسيمها إلى ما يمثل له بأدواتٍ عصريّةٍ ومتطوّرةٍ كالهواتف الذكيّة والحاسبات ومختلف الأجهزة الكهربائية أو ما شابه ذلك. وعندما تطلق التكنولوجيا عادةً يتداعى إلى الذهن هذا القسم، وإلى ما هو أعمّ منه بحيث يمكن أن يعدّ البحث التقنيّ عن الأساليب والمناهج الحديثة في مجال التربية والتعليم والسياسة والاقتصاد وعلم الإدارة وغيرها نماذج للقسم الثاني، وهو مقصود الكتاب في هذه المقالة. ويبقى علينا الاعتراف بأنّ التقنية الحديثة باتت تحيط بجميع شؤون الحياة الإنسانيّة، وتستحوذ على كلّ تفاصيلها.

خصائص التكنولوجيا

من ممّا لم يجرب بعض الآثار الضارة للتكنولوجيا في العصر الحاضر، أو لم يتعرّض إلى مخاطرها، أو لم يسمع بها على الأقل؟! رغم أنّنا لا ننكر بعض فوائدها ومنافعها الظاهرية على الصعيدين الكيفي والكمّي؛ إذ أصبحت من اللوازم التي لا يمكن أن تنفك عن حياة البشر اليومية، ولا بدّ من الاعتراف بأنّ تقدّم البشر العلمي في بعض المجالات وقرّ له خير فرصة لاستخدامها على نطاقٍ واسعٍ في مسير سعادته. أجل، يبقى الكلام في نجاح الإنسان العصري في تحقيق آماله المعنوية بحاجة إلى تحقيقٍ ودراسةٍ. لقد اتفق علماء الإسلام والغرب على الاعتراف بآثار التكنولوجيا السلبية في شتى المجالات، سواءً ما تعلّق منها بالأخلاق أو الثقافة أو البيئة أو الاقتصاد أو السياسة أو غير ذلك، وحذّروا البشرية من الوقوع في مستنقعها ومهالكها! أجل فإنّ للتقنية الحديثة رؤيتها الكونية الخاصة، وليس من الصحيح أن نتصوّر أنّها محايدةٌ تنظر إلى الأشياء والقضايا بتجريديةٍ خالصةٍ. [رفيق، مخاطر العولمة على الهوية الثقافية

للعالم الإسلامي، ص 5-16]

وهنا سنسلط الضوء على طبيعة الخطورة الذاتية للتكنولوجيا؛ لغرض التمهيد للوصول إلى نتيجة البحث في هذه المقالة، وأيضاً من أجل تبين ضرورة العقيدة في عصر التكنولوجيا وأهميّتها، وأمّا الحديث عن طبيعة علاقة الدين بالتكنولوجيا والتقنية الحديثة، فتحتاج إلى بحثٍ مستقلٍّ. وجدير بالذكر أنّنا نبحت التكنولوجيا بمصادقها الحالي، وندع الملفّ مفتوحاً للبحث عن ماهية التكنولوجيا المطلوبة، وإمكانها الذاتي والوقوعي أو عدمه؛ ولذلك بعد غصّ النظر عن بعض منافع التكنولوجيا الظاهرة في العصر الحالي، سنشير إلى بعض النتائج السيئة لعصر التكنولوجيا، وهي:

1. ضيق الوقت وتقلص الفرصة الكافية: إنَّ الإنسان المعاصر وفي عصر التكنولوجيا ليس لديه فرصة كافية للتأمل والتفكير في أهمّ مسائل حياته، وفي الواقع بدأت العلاقات الإنسانية تتعقد منذ القرون الماضية وحتى العصر الحالي، بحيث يُعدّ الوصول إلى الهدوء الفكريّ جنّة مفقودة وكبريتاً أحمر وأملاً بعيداً غير متوقّع الحصول، حتّى لو تضاعف التطوّر التكنولوجي ألف مرّة.

2. ضعف المهارات اللازمة لمواجهة الصراعات المحتدمة والتحديات المعاصرة: على الرغم من تنمية وسائط التواصل الاجتماعيّ وتطورها يوماً بعد يوم، وخلافاً للتوقع العامّ، لم تُحلّ ولم تتضاءل مشاكل البشر وعقباته الاجتماعيّة والأخلاقيّة والثقافيّة و...، وليس لهذا فحسب، بل ازدادت وتعمّقت وتعقدت المضاعلات والصعوبات واحترار الإنسان العصريّ في حياته اليومية، وصار يعجز عن توفير القدرات اللازمة للمواجهة المعقولة والصحيحة للصراعات والتحديات المحتدمة والوقوف أمامها. ومن هذا المنطلق، لم يشهد التاريخ الاجتماعيّ المعاصر توقّفاً عن إحصاء الخسائر والأضرار البشريّة كالانتحار والكآبة والقتل والطلاق وغيرها على الرغم من التطوّر العصريّ للتكنولوجيا، بل تزايد عددها في العصور المتأخّرة.

3. جموح الرغبة في التغيير والتنوّع: إنّ بلوغ الإنسان مرحلة التحكّم في الطبيعة وتسخيرها، ونجاحه نجاحاً باهراً في هذا الإطار، قد طغى على أبعادٍ حياتيّة مختلفة في مسيرته، بحيث غيّر ذلك الكثير من سلوكه ومنهجه الحيّاتيّ بشكلٍ غير متوقّع، وهذه المزايا التي رافقت القفزة الصناعيّة والعلميّة والتجريبيّة المهمّة والكبيرة أثّرت وبشكلٍ كبيرٍ على حدود المعارف البشريّة وطبيعتها، بل استحوذت على مساحةٍ كبيرةٍ ومهمّةٍ من تفكيره، حتّى ساقط الإنسان - وإن من دون شعورٍ أو قصدٍ - إلى مذاهب ومدارس فكريّة

متنوعة. وفي ضوء هذه الرؤية يُعدّ كل ما هو جديدٌ ومتقدّمٌ ذا قيمةٍ، ويحظى بالأولوية في اختياره وتوظيفه، ويفقد ما دون ذلك قدره. والدين والعقيدة ليسا مستثنين من هذه القاعدة! فالإنسان في العصر المتجدّد لا بدّ وأن يكون في حال التغير الدائم؛ طالبًا لما هو جديدٌ، وراغبًا عن القديم.

4. الضعف في مجال الرؤية الكونية: بملاحظة عدم كون الرؤية الكونية الغربية إلهيةً ومستلهمةً من المصادر الحقّة، نشاهد نشوء الكثير من المذاهب والمدارس الفكرية من قبل التيارات المختلفة التي يزداد عددها يومًا بعد آخر. فإنّ الكثير من المذاهب البشرية - إن لم نقل كلّها - يعاني من المباني المعرفية والأنطولوجية والكلامية، ولا يبتني على المعرفة الصحيحة من الإنسان وقيمه الأخلاقية و...؛ ولهذا السبب لا يفيد الإنسان ولا يزيده إلاّ تحيرًا وغيًا وضلالًا. فليس من العجب أن يقع أمثال مونتني في تاريخ الفكر الغربي في مستنقع الشكّ، ويحاول الفلاسفة إنقاذ من أوقع نفسه في تهلكة الشكّ والنسبية خلال قرونٍ.

5. الاستقطاب الهادف للناس إلى الإنجازات العصرية المحيرة للعقول: على الرغم من وجود بعض النتائج السيئة للتكنولوجيا، يتحدّث البعض عن استخدامٍ هادفٍ للتكنولوجيا، ولكن مع أهدافها المحددة سلفًا واستخداماتها اليومية، فهي تسوق البشر نحو استخدامها، بحيث أصبح الكلام عن اختيار التكنولوجيا أو استخدامها وفقًا للاحتياجات البشرية ومقتضى الطبيعة، ومتلائمًا مع ثقافة الشعوب وعاداتها، وأخلاقيات المجتمعات وقواعدها، أصبح شعارًا لا يرى النور في مقام العمل، ومن الصحيح أن نقول: «إنّ التكنولوجيا تغيّر الآداب، أو ببساطةٍ تتناسب مع أدبٍ خاصٍّ» [داوري اردكاني، ملاحظات في باب تكنيك، ص188].

وأخيراً نوّكد أن الاهتمام بخصائص عصر التكنولوجيا ومميزاته وتحليلها يساعدنا على فهم أدقّ وتوضيح أشمل لمكانة العقيدة الصحيحة في عصرنا هذا.

[للتعزّف على ميزاتٍ أخرى انظر: Waters, Modernity: Critical concepts, V.1, pXii -Xiii]

إضافة إلى ذلك فإنّه يمكننا الاطلاع على بعض المشاكل الثقافية والاقتصادية والسياسية وغيرها بواسطة ذلك الاهتمام، وعرض بعض المقترحات لحلّها وعلاجها.

محورية العقيدة في عصر التكنولوجيا

لا ريب في أنّ كلّ إنسانٍ يبحث عن سعادته، ولا يألو جهداً في سبيل الحصول عليها. فإنّ نيل قَمّة الكمال ونهايته يعدّ من آمال البشر القديمة، ولكنّه اتخذ أشكالاً ومصاديق متعدّدة حسب ما تقرّره صفحات تاريخ فكر البشر، ويبدو أنّ عرض المصداق الحقيقي لسعادة الإنسان وتعريفها يكمن في تحليل ماهيّة الإنسان.

الإنسان لا يرضى دون شكّ بأن يُحسب في عداد الحيوانات أو النباتات، أو شكلاً من أشكال الجماد، ولو عُدّ أكثرها تطوّراً وتقدّماً؛ لأنّ أفضليّة الإنسان تعود إلى خصوصيّة امتيازه عن سائر الأنواع، وهو التعقّل الذي يُعدّ أهمّ مزايا نوع الإنسان. فلا محيص من البحث عن سرّ سعادة الإنسان وكماله في التعقّل والالتزام بما يقتضيه، حتّى وإن حكم العقل ببعجزه عن إدراك بعض الحقائق ولزوم الالتجاء إلى حضن الوحي والرسالة. ولا شكّ أنّ دراسة هذا الموضوع تتطلّب مجالاً آخر وأوسع.

العقيدة وسعادة الإنسان

لوهبطت مكانة الإنسان في هذا العالم إلى مستوى حيوانٍ متطورٍ، ستكون الأصالة للتقدم المادّي، ويقتصر التطور في ارتقاء البعد الحيواني للإنسان، وسيغفل عن سائر الأبعاد التي لا تقلّ عن البعد الحيواني أهميّةً وشرفاً. وفي هذه الحالة سيبدل الإنسان كلّ جهده ويصرف همه وقدراته في متابعة هواه، ويسلك سبيل المنفعة المادّية وطلب الدنيا ونيل اللذة والراحة والقدرة، وحتى لو توقّرت له أكثر الإمكانيّات الترفيهيّة تقدّمًا فإنّه سيبقى يلهث وراء التنوع الجامح. فلا يمكن الركون إلى الموارد المذكورة أعلاه للحصول على السعادة الحقيقيّة للإنسان؛ لأنّها ناظرةٌ إلى البعد الحيواني للإنسان.

فالعلوم الحديثة ونتائجها لا تخدم الإنسان إلّا إذا سُخرت لحصوله على ما يضمن سعادته الحقيقيّة. فالإنسان لا يستغني عن العقيدة كلّما تطور في البعد التكنولوجي، ويمكن الإشارة إلى ما هو أبعد من ذلك، وهو ضرورة لجوء الإنسان إلى العقيدة الصحيحة والراسخة؛ ليأمن من آثار التكنولوجيا المهذّمة والخطرة، التي توهم غنى الإنسان عن العقيدة أو التقليل من أهمّيّتها في هذا العصر، ومن مصاديق ذلك الطغيان الذي أشير إليه في الأديان الإلهيّة.

[انظر: سورة العلق: 6 و7 نموذجًا]

يرى كاتب هذه المقالة - ويكرّر ما ذكره من جديد - أنّ الاستفادة الصحيحة من نتائج العلوم التجريبيّة - ولا سيما توظيفها في طريق الوصول إلى السعادة الأبديّة - مطلوبةٌ، بيد أنّه ليس من الصحيح تصوّر أنّ التكنولوجيا بوسعها أن توصل الإنسان إلى المقصود، وتغنيه عن العقيدة الصحيحة. إضافةً إلى ذلك يمكن التوظيف الصحيح للنتائج العلميّة وفقًا للعقيدة الصحيحة، واستخدامها في طريق ارتقاء البعد الإنسانيّ وتطويره.

أصل تقدّم المصالح المعنويّة على المنافع الماديّة

يمكن إضافة نكتة تلعب دوراً هاماً في تبين المسألة وهي أصل تقدّم المصالح المعنويّة على المنافع الماديّة، وتوضيح ذلك أنّه حينما يقع التزاحم بين المنافع الماديّة والمعنويّة، ويقتضي الأمر وضع بعض المنافع جانباً، ماديّة كانت أو معنويّة، ومثال ذلك ما يبذله البعض من وسع وجهه لمضاعفة الربح الماديّ، ويكون ذلك مزاحماً ومنافياً لكرامة الإنسان الذي يعدّ اختصاص جزء من الساعات اليوميّة للاشتغال بالأموال المعنويّة مانعاً من النشاط اليوميّ المستمرّ لجمع المزيد من المال أو القدرة أو الشهرة، وعندما يقتنع بأنّ التأمل والتفكير في مجال العقيدة والاهتمام بها هي مصاديق الحالات المعنويّة، يقع التزاحم بينها وبين المصالح الماديّة. وعليه فإنّ تقدّم المصالح المعنويّة على المنافع الماديّة يقتضي اختصاص الوقت والمال الكافي لهذا المجال المعرفي، ولا سيّما في العصر التكنولوجي. وتتضاعف أهميّة هذه الرؤية بعد الالتفات إلى دور الأمور المعنويّة في تقدّم المصالح الماديّة [سورة الأعراف: 96]. وهنا نوضّح مقصودنا من ذلك على النحو التالي:

390

إنّ حقيقة الإنسان هي نفسه وروحه [ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ج 2، ص 292 و293؛ سورة البقرة: 154؛ سورة آل عمران: 169؛ سورة السجدة: 11؛ سورة الأنعام: 93؛ المجلسي، بحار الأنوار، ج 68، ص 265]، وكمال الحقيقة وما له من قيمة ذاتيّة هو الذي يزيد حظّه الوجودي في المجموع [سورة الأعلى: 14؛ سورة الشمس: 9؛ سورة آل عمران: 130؛ سورة الجمعة: 10]. ويمكن اعتبار القرب إلى الكمال المطلق معياراً لتشخيص كمال الإنسان الاختياريّ [الطوسي، مصباح المتجّد وسلاح المتعبّد، ج 2، ص 850] ولسنا الآن بصدد تبين مصداق السعادة الحقيقيّة، وهو القرب الإلهي عن طريق طاعة الله وعبوديته، وما يسأله المعصومون ﷺ من الله - سبحانه وتعالى - خير شاهدٍ على ذلك [ابن طاووس، الإقبال بالأعمال الحسنة فيما

يُعمل مرةً في السنة، ج 3، ص 337]، فالقرب إلى الله هو غاية سؤلهم [المجلسي، بحار الأنوار، ج 91، ص 148]. ولكن نؤكد على نكتةٍ وهي أنّ إنسانية الإنسان وكماله الحقيقي وما يمتاز به عن سائر الأنواع هو رهن الأمور المعنوية لا المادية المحضة الفانية. وما يقرب الإنسان إلى الله - سبحانه وتعالى - هو عالم المعنى، وما الحياة المادية إلا مقدمةٌ للحصول على ذلك العالم [راجع الروايات الواردة في باب الاستعانة بالدنيا على الآخرة: الكليني، الكافي، ج 9، ص 522 - 528]. فلو لم تؤدّ هذه الحياة دورها في إيصال الإنسان إلى ما خُلق لأجله فإنه سيخسر، وستفقد حياته قيمتها الحقيقية.

فالأصل والمحور في هذه الحياة هو تقدّم المصالح المعنوية على المنافع المادية، ويمكن العثور على قواعد هذا الأصل في النصوص الدينية أيضاً. يقول الله - سبحانه وتعالى - في محكم كتابه: ﴿وَلَن يَجْعَلِ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [سورة النساء: 141]، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة المنافقون: 8]. توضيح ذلك أنّه إذا ما تعرّضت عزّة الأمة الإسلامية وعظمتها للخطر بواسطة العلاقة الاقتصادية مع دولةٍ معينةٍ، فيلزم الحذر من هذه العلاقة أو قطعها. وبهذا المنوال يمكن الاستغناء عن بعض النتاجات التكنولوجية لغرض الحفاظ على العزّة الإسلامية واستقلال المجتمع الإسلامي. ففي الرؤية الإسلامية تعدّ الحياة المادية مقدّمةً للآخرة، والمنافع المادية آلهٌ لتحقيق المصالح المعنوية. فالمال والثروة ليسا هدفاً، بل هما وسيلةٌ تعين الإنسان على سلوك طريق سعادته وإنسانيّته. فلو وقع التزاحم بينهما يلزم تقديم الأمور المعنوية. [ظ: مصباح يزدي، اخلاق در قرآن، ج 3، ص 49 و 50]

وبالإضافة إلى ما سبق، تتبيّن محوريّة العقيدة في عصر التكنولوجيا من خلال النقاط التالية:

1. أن العلوم التجريبية والتكنولوجيا يمكنها الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بـ "الكيف" فقط، دون بعد "اللم" (الأسئلة المتعلقة بـ "لم"). وتوضيح ذلك أنه ليس من شأن العلوم التجريبية أن تقوم بدراسة الإنسان من أين جاء ولماذا يعيش وماذا يقصد من حياته؟ وإلى أين مصيره بعد الموت وماذا سيحدث في نهاية المطاف؟ ما هو الفرق الأساس بين الإنسان والحيوان المتطور؟ ولو فرضنا أن العلوم التجريبية تتصدى للإجابة عن الأسئلة أعلاه وتبين اللمية، فإنها لا تقدر على حلّ المسائل البنيوية أعلاه استناداً إلى العوامل المادية فقط. فلا بدّ لكل إنسانٍ من الإجابة المقنعة عن مثل هذه الأسئلة حتّى لو عاش في عصر التكنولوجيا. ولا شكّ أن هذه الأجوبة لا تُنال إلّا من خلال متابعة العقيدة الصحيحة ومن ضمنها الاعتقاد بما وراء الطبيعة. وهذا يعني محورّية العقيدة في عصر التكنولوجيا.

2. يجرب الإنسان في القرن الحادي والعشرين فترة الظلم وقتل الأبرياء بطرق وحشية وحيوانية متنوّعة، وبسبب إدارة التكنولوجيا غير الصحيحة وقع الإنسان في المهالك ودوامة العنف والدمار، ورغم ذلك كلّه يمكن الوقوف أمام العدو الحقيقي للإنسان بفضل العقيدة الصحيحة. لقد قعدت الذئاب الجائعة الشرسة مترصدة للعقيدة الصحيحة، ترصد غفلة الإنسان عن البرمجة الصحيحة في مسير كماله الحقيقي والأبدّي! لقد أخذت التكنولوجيا مع ما لها من نتائج جذابة ومدهشة فرصة التفكير من الإنسان المعاصر بحيث أضحى لا يجد فرصة إلّا لنسخ الملقّات والمقاطع الصوتية والمرئية والنصوص المستلمة من هنا وهناك، وإعادة إرسالها إلى الآخرين بدون دراسة لصحتها وسقمها. أجل، لا مفرّ من أضرار التكنولوجيا الهالكة والكثيرة إلّا بواسطة العقيدة الصحيحة والتفكير الصائب.

3. يلزم الالتفات إلى أنَّ ملازمة التكنولوجيا والتعلق الشديد بها واستخدامها الخاطئ قد يؤدي إلى العبثية؛ وذلك لأنَّ الانغماس في بحر المعلومات المتلاطم يسلب الإنسان فرصة تمييز الصحيح عن غير الصحيح، ويفقده القدرة على التشخيص؛ وبسبب ذلك سيتعرَّض بعد فترةٍ ليست بطويلةٍ لأزمة الهوية والاعترا ب والانزواء حتَّى عن ذاته. وفي هذه الحالة يحسب حياته غيًّا وباطلاً من دون هدفٍ، ويواجه مشاكل عديدةً ومرهقةً لا تُطاق، ومن ذلك على سبيل المثال التفاعلات الأخلاقية والعنف والاعتداء والاتِّجاه نحو مجموعاتٍ منحرفةٍ وإرهابيةٍ، والابتلاء بالأمراض الروحية والانهزام والخيبة. فالترؤد من العقيدة الصحيحة والتنعم بها يحفظ الإنسان من الوقوع في هذه المآزق.

4. يمكن تقسيم حاجات الإنسان إلى قسمين هما الحاجة المادية والحاجة المعنوية. والتكنولوجيا ومعطياتها قادرةٌ على تلبية بعض الحاجات المادية في عصرنا هذا، أو تتصدَّى لسدّها في القريب العاجل، ولكن لا يسعها بمفردها توفير الكثير من حاجات الإنسان المعنوية أو جميعها. فإنَّ الشعور بالهدوء والسكينة والأمن على صعيدي الفرد والمجتمع، وامتلاك الفرصة بما فيه الكفاية للتفكير والتبصّر واستلام الأجوبة المقنعة للأسئلة البشرية الأساسية، وأمل الحياة السعيدة، وتقلّص الإجرام والانحراف؛ كلّ متاحٍ بإدارة التكنولوجيا الصحيحة، وامتلاك المعتقدات السليمة المطابقة للواقع. ويلزم الانتباه إلى أنَّ سُقام العقيدة وقطّاع طريقها لا يتسكَّعون دون مبالاةٍ، بل يسعون في عرقلة سير الإنسان والوقوف بوجه طريقه إلى الفوز والصلاح، باستخدام التكنولوجيا بعيداً عن الأهداف الإنسانية والأخروية، ويشغلون الناس ويغرونهم بجمال المنتجات العصرية، ولكنَّ العقيدة من شأنها أن تعدَّ أقوى قدرةً باطنيةً رادعةً، وأشدّها تأثيراً وتفاعلاً.

5. من الممكن أن تُحدّ وتضيق حرّية الإنسان في عمله أو تفكيره في بعض الظروف إثر استخدامه للتكنولوجيا؛ وذلك لأنّ التكنولوجيا - رغم فائدها الكبرى - تلازم الأسس الفكرية الخاصة بالضرورة الناشئة بما يقتضيه عصر التجدد. [ظ: شريح، الأسس البنيوية لفكر الحداثة الغربية]

فالتصوّر الآليّ للتكنولوجيا وعدّها أداةً يمكن دراسة قيمتها من خلال كيفية استخدامها غير صحيح. فالتكنولوجيا بمعناها العصريّ وعلى أساس ما وضّحناه في بدء مقالنا هذا ليس من قبيل سكّين تستخدم استخدامًا حسنًا كقطع بعض الفواكه تارةً، وسيّئًا تارةً أخرى لقطع رقاب الأبرياء. [للاطلاع على بعض الاستدلالات للدفاع عن هذه الرؤية ومناقشتها راجع: داوري أردكاني، ملاحظاتي در باب تكنيك، ص 195 - 199] في الحقيقة إنّ التكنولوجيا الصالحة للترويج الذاتيّ تشتمل على عقائد وأسس وقيمٍ خاصّةٍ تحمّلها تدريجيًّا وبصورةٍ غير مباشرةٍ وغير محسوسةٍ على الفكر البشريّ وسلوكه، بحيث يحتاج ظهور آثار سيطرتها على الثقافات زمنًا طويلًا. فمن الضروريّ أن نتعامل مع نتائج العلوم الحديثة معاملةً خاصّةً بمعنى أنّه يلزم مقارنة أبعادها كلّها، والوقوف أمام آثارها بكلّ جدّ واستماتةٍ.

نظرًا لما سبق؛ على الإنسان أن يسخر التكنولوجيا ويطوّعها لخدمته وتحقيق مصالحه الماديّة والمعنويّة بشكلٍ متّزنٍ، ولا يسمح لها أن تسلب إرادته وحماسه في تبني العقيدة الصحيحة والرغبة فيها والالتزام بما تقتضيه، فليس من شأن الإنسان أن يقلّل من منزلته وكرامته إلى مستوى قطعة صغيرةٍ من جهازٍ تكنولوجيٍّ ويُقهر بها؛ لذا من الضروريّ الاهتمام بشكلٍ جدّيٍّ بالعقيدة؛ لأنّها تؤثر تأثيرًا كبيرًا على مصير الإنسان الأبديّ دون أدنى شكٍّ وريبٍ. وانطلاقًا من هذا لا بدّ من طلب الحقّ واقتفاء الطريق الصحيحة في

هذا المسير على أساس الثروات المعرفية المكونة في ضمير كل إنسان لغرض الوصول إلى النتيجة المتوخاة. وجملة القول إن دخول الجنة الموعودة رهينٌ بالعقيدة الراسخة والعمل الصالح.

وأخيراً نقول: لا يمكن الاستغناء عن العقيدة مجالٍ من الأحوال، ولا يوجد شيءٌ يسدّ مسدّها، وغاية ما يمكن النقاش فيه هو كيف نوجد انسجاماً بين ما نعتقد ونؤمن به وبين الوسائل الحديثة لتلقي المعلومات، فإنّ الإنسان كائنٌ يطلب الكمال فطرياً، وطلب الكمال يتوقّف على معرفة الكمال، ولا يمكن معرفة الكمال إلا من خلال البحث عن الرؤى الكونية، والأيدولوجيات المتفرعة عنها؛ ولذلك لا يوجد أيّ خيارٍ آخر للإنسان الباقي على فطرته السليمة غير بحث قضية الدين والعقيدة الحقّة. وهنا نشير إلى قضيةٍ مهمّةٍ في هذا الصدد، وهي أنّ كل إنسانٍ مسؤولٌ على قدر ما أوتي من فهمٍ وقدرةٍ، وهو مسؤولٌ عن مصادر المعرفة التي منحها له الله تعالى. ولا شك أنّ الله يهدي الشخص الذي يبحث الخطى في البحث عن معرفة دينه، وهناك مصاديق تاريخيةٌ كثيرةٌ لما نقول، ويمكن أن نجدها على مرّ الأزمان والعصور. [ظ: أردكان، ضرورة البحث عن الدين والعقيدة.. شبهةٌ وردودٌ، ص 249 - 260]

النتيجة

يبحث الإنسان عن الحقيقة ويطلب السعادة فطرياً، والعصر التكنولوجي مع ما له من ميزاتٍ وخصائص، وبغضّ النظر عن الحكم في نجاحه في حلّ العضلات الحياتية، لا يسعه بمفرده إيصال الإنسان إلى قصر السعادة الأبدية. وبناءً على أصل تقدّم المصالح المعنوية على المنافع المادية العابرة، وتوقّف السعادة الحقيقية والأبدية على العقيدة الصحيحة والعمل وفقاً

لها، تتضح أهميّة العقيدة وضرورتها ومحوريّتها في كلّ عصرٍ، ولا سيّما في عصر التكنولوجيا. ونظرًا للأضرار الناتجة أحيانًا عن التكنولوجيا فيما إذا استُخدمت بشكلٍ غير صحيحٍ، وابتنائها على مبانٍ فلسفيّةٍ فاسدةٍ، وضرورة الإجابة عن الأسئلة الأساسيّة للبشر؛ لا يبقى مجالٌ للشكّ في محوريّة العقيدة في حياة الإنسان المعاصر.

قائمة المصادر

القرآن الكريم.

1. ابن سينا، حسين بن عبد الله، الإشارات والتنبيهات مع الشرح للمحقق الطوسي، ج 2، نشر البلاغة، قم، 1375 ش.
2. ابن طاووس، علي بن موسى، الإقبال بالأعمال الحسنة فيما يُعمل مرّةً في السنة (ط - حديثة)، تحقيق: جواد قيومي أصفهاني، مكتب الإعلام الإسلامي، قم، 1418 هـ.
3. ابن منظور، لسان العرب، ج 9، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، 1419 هـ / 1999 م.
4. أردكان، محمد علي، (ضرورة البحث عن الدين والعقيدة.. شبهةٌ وردودٌ)، مؤسسة الدليل للدراسات والبحوث العقديّة، مجلة الدليل، العدد الأوّل، خريف 2017م.
5. اعرابي، سيد محمد وحسين متّني، استراتژی تکنولوژی، تهران، مهكاه، 1389. ش.
6. أ. ورم العيد وبرج بوعريريج، (البعد الثقافي للعولمة وأثره على الهوية الثقافية للشباب العربي / الشباب الجامعي الجزائري نموذجًا)، مجلّة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، مركز جيل البحث العلمي، العدد الثاني، ص 9 - 25، جوان 2014م.
7. داوری اردكاني، رضا، (ملاحظات در باب تكنيك)، فصلنامه‌ی "نامه فرهنگ"، وزارت فرهنگ و ارشاد اسلامي، تهران، عدد 32-33، 1378 هـ. ش.
8. رفيق، أبو بكر، (مخاطر العولمة على الهوية الثقافية للعالم الإسلامي)، دراسات الجامعة الإسلامية العالمية شيتاغونغ، المجلد الرابع، 2007م.
9. شريح، محمد عادل، الأسس البنيوية لفكر الحداثة الغربية، دار الفكر، دمشق، 1429 هـ.
10. الطوسي، محمد بن الحسن، مصباح المتهدّد وسلاح المتعبّد، مؤسسة فقه الشيعة، بيروت، 1411 هـ.

11. الفيومي، أحمد بن محمد بن عليّ المقرئ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، مؤسسة دار الهجرة، قم، 1414 هـ.
12. الكليتي، محمد بن يعقوب بن إسحاق، الكافي (ط - دار الحديث)، دار الحديث، قم، 1429 هـ.
13. المجلسي، محمدباقر بن محمدتقي، تحقيق جمع من المحققين، الطبعة الثانية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1403 هـ.
14. مصباح (يزدي)، محمدتقي، اخلاق در قرآن، تحقيق ونگارش: محمدحسين اسكندري، مؤسسه‌ی آموزشی و پژوهشی امام خميني، قم، چاپ پنجم، 1391 هـ.ش.

1. Copleston, Frederick C, A history of philosophy, New York: Doubleday, 1985.
2. Ellul, Jacques, the technological system, translated from French by Joachim Neugroschel, New York: Continuum, 1980. pp23 _ 34 .
3. George, Susan Ella, Religion and Technology in the 21st Century: Faith in the E-World: Faith in e-world, London, 2006.
4. Heidegger, Martin, The Question Concerning Technology and Other Essays, Garland Publishing, 1977.
5. Waters, Malcolm, Modernity: Critical concepts, London: ROUTLEDGE, 1998.

الخلاصة الإنجليزية



creedal backgrounds. In view of these facts, the idea of the pivotality and significance of creed is formed for the purpose of getting reasonable and meticulous benefit from the products of human sciences.

It goes without saying that man is always in search for the truth and is naively running behind happiness; so, the present age of technology, along with all its useful features and qualities and apart from deciding whether or not it succeeded to solve all life problems, cannot alone take man to eternal happiness.

In accordance with the primary rule of preferring the mental interests over the transitory material ones and the other primary rule that entails that to win the true and eternal happiness is conditional upon adopting a true creed and acting upon it, the significance, necessity, and centrality of creed in all ages are manifestly proven, especially in the current age of technology. On account of the damages occasionally arising from modern technology when used in the wrong way or for wrong purposes or based on corrupt philosophical grounds, and the necessity of giving adequate answers to people's structural questions, there is no doubt that creed plays a pivotal role in the lives of modern humans.

THE PIVOTALITY OF CREED IN THE AGE OF TECHNOLOGY

Dr. Muhammad Ali Ardakan

Summary

The essay gives answers to such questions as: Do we still need for creed in this age-the age of modern technology and mind-boggling development of human sciences?

Can technology and modern developments be sufficient for man to create happiness and rest for himself; and thus, put aside such things like creed, religion, and religious sect?

Is it principally possible to reduce creed to nothing in life?

The writer of the essay thus uses the descriptive-analytical approach while answering these questions and their likes. Hence, he proves that creed is seen to play a pivotal, vital, and basic role in recognizing man's true identity and life. Moreover, man's need for creed increases with the increase of his keeping up with the scientific development; and this matter includes all individuals of the human race without any exception. It is thus never inaccurate to say that the attainment of true and eternal felicity is possible only through nourishing oneself with sound creed and working according to it. Furthermore, life in the technological age and benefitting for technology cannot be imagined without practical commitment to life's intellectual and

his smartness and powerful desire for continuing on learning this field of knowledge; so, I, having promised him to respond to his request, saw smiles of happiness cover his face and heard words of appreciation coming out of his mouth. In fact, he is to me like a son that my soul, not my body, bore, since he had a great desire to acquaint himself with the mysteries of this superlative science and had been looking forward to be familiar with its most excellent particulars. I thus responded to his request and decided to write down this book, which I entitled: al-Lawami' al-Ilahiyyah fil-Mabahith al-Kalamiyyah, placing my confidence in the All-truth Lord and beseeching Him to guide me to the path of honesty. Thus, I divided the book into a number of lawami's."

smart students who was well-qualified for learning the rational sciences asked his mentor al-Sayyuri to write an all-comprehensive book that would contain all creedal topics and discuss them in the most accurate and masterful writing style. Responding to his smart student's request, the well-versed scholar al-Sayyuri started writing the book involved.

Mentioning the impetus and the incentive for writing his book, al-Fadil al-Miqdad wrote: "When reason and narration, and origin and branch, unanimously agreed on the greatness and magnificence of science in grandeur; and on the loftiness of its people in the sight of the Supreme Assembly and their high honor and reputation; it has been proven that tending to and acquiring science should be preferred to all deeds; hence, the higher and more precious the topic of science, the more preferable its learning. Theology, being one of these sciences, reveals the screens of the World of Omnipotence, gives a perfect idea about the Divine Royalty and the unseen features of Allah's Kingdom, distinguishes the rightly guided people from the straying ones, acquaints with the features of the Divinely chosen Messengers of Allah and Imams, and displays the manners of the happy and the wretched on the Resurrection Day. Scholars have compiled innumerable books on these topics and over-revised and over-commented on the issues related to these topics; therefore, I had the desire to compete with them in this field, aiming at seeking nearness to the Lord of Lords and winning His recompense and opulent rewards, through writing a book that comprises totally the best of the unique topics of the science involved and composing the most exact advantages expected from it. The thing that stirred up my determination was a request made by one whom I recognized

A REVIEW OF THE BOOK “AL-LAWAMI’ AL-ILAHIIYYAH”

Dr. Mustafa Azizi

Summary

The book of “al-Lawami’ al-Ilahiyyah fil-Mabahith al-Kalamiyyah” was authored by Jamal al-Din Miqdad ibn Abdullah al-Asadi al-Sayyuri al-Hilli, famously known as al-Fadil al-Miqdad. This scholar, who died in AH ٨٢٦, was one of the students of the well-versed master scholar, Makki ibn Muhammad ibn Hamid al-Aamili al-Jizzini, who was martyred in the year AH ٧٨٦ and thus famously known as al-Shahid al-Awwal (meaning: the first martyr). The author took his surname, al-Sayyuri, from his hometown, Sayyur, that is situated in the district of Hillah in Iraq. The martyr Ayatollah Sayyid Muhammad Ali al-Qadhi al-Tabataba'i revised and wrote a commentary on the book involved.

The reason for writing this precious book was that its author al-Fadil al-Miqdad wanted to write down a complete course of researches on the topics of creed and theology and to uncover the secrets of these topics as profoundly and precisely as he could, adopting such a downrightly demonstrative approach that would comprise answers to all spurious arguments and questions posed on each particular of the creedal and theological issues.

It is understood from the introduction to the book that one of the author's

constancy, and conviction that happen to man when he investigates a certain unknown issue and then successfully attains knowledge of it as it actually and really is; and the result will be that the knowledge attained is unremovable. For this reason, yaqeen is defined as the thing that is decisively known and is undoubtable.

In brief, yaqeen is the outcome of these six fundamental elements:

1. Belief in the purport of an issue, which is in the terminology of logic expressed as the proof that a subject holds its relevance.
2. A belief's being so fixedly stationed that it never fades away.
3. Belief in the applying of an issue to the reality.
4. Belief in the impossibility of refuting the issue ascertained.
5. Belief in the impossibility of the fading away of the latter belief.
6. Belief that certainty is attained in essence but not accidentally.

THIS ISSUE'S TERM: YAQEEEN

Kadhim al-Maliki

Summary

Despite the big variety and divergence and differences of the definitions give to the Arabic word yaqeen (certainty or conviction), all these definitions agree unanimously on one meaning of this word. Those who define it as removal of doubt still commit to the fact that the attainment of yaqeen (certainty) and the removal of doubt must have been done by a certain way, such as consideration or evidencing. Thus, the attainment of certainty necessitates stability of understanding and constancy of judgment. By the same token, those who define it as the awareness of something that is obtained by a certain way such as consideration or evidencing acknowledge that doubt and ignorance that had existed before the process of evidencing (that led to the acquaintance with certainty) must have now been removed and eliminated; and this again proves that judgment is now constant, and understanding is now stable.

In terminology, yaqeen is an expression of the state of stability,

books, answering questions raised about this topic, refuting all spurious arguments and establishing centers and institutes specialized in creedal studies. Moreover, some of them even worked on supporting the mass media that are focused on creedal issues, such as magazines, newspapers, radio stations and space channels. Your journal is in fact the best example on this matter.

3. As believers, we believe for sure that scientific laws, the way the universe works and the universal laws are the very laws Allah the Almighty has decided for the universe. This is the very way Allah has chosen to show to His creatures how this universe works. He has thus helped us to understand this universe, achieve developments to our lifestyles and then attain certain recognition of Him. Definitely, there is not any kind of contradiction between Almighty Allah and science.

4. Despite the technical progress, the development in industry and the availability of many methods of physical and material luxury, humanity in the present day is still experiencing psychological anxiety and spiritual and mental unrests that are driving our youths to the bottomless abysses of introversion and depression. What is the solution? In fact, the solution to these problems lies in reinforcing and bolstering the creedal faith that is founded on reason and evidence.

THE ISSUE'S INTERVIEW

Summary

The Daleel Intellectual, doctrinal journal has made an interview with His Eminence Sheikh Sadiq Akhawan through which a number of questions were posed. Some of the answers of His Eminence the Sheikh are as follows:

1. Scholars have unanimously agreed that the value of any science followed the value of its subject; so, a science the subject of which is the most valuable of all subjects must be the most valuable of all sciences. Accordingly, the Divine knowledge must be the most valuable of all knowledges, because its subject is Allah the Almighty Who is unquestionably the most valuable of all subjects. That's why the Divine knowledge is the most superior and most required and significant of all knowledges. The Divine knowledge has also had the lion's share and occupied the largest area of the Holy Quran and all the effort-requiring activities of all of Allah's prophets and messengers-especially the Holy Prophet Muhammad (s)-and the Holy Imams from his progeny.

2. Thanks to Allah, all our referential authorities and principals of the religious seminaries are in the present day showing very much interest in the Divine knowledge through a big variety of activities, including writing

show that it is, in fact, two things that must be treated: one is the problem of the doctrinal emptiness, and the other is the problem of the ways to corruption. It has become clear too that there are three basic ways for how to face and fight these two problems. These three ways are: foundational development ways, Preventive protective ways, and treatment ways.

The same treatment ways have been classified in the treatment of doctrinal deviations into two basic methods, the first of which is the theoretical treatment; It is done by treating the causes that have led the corruption of beliefs to be so widespread intellectually and theoretically. The second is the practical treatment; It is done by treating the causes that have led the corruption of beliefs to be so widespread through practical steps and mechanisms to protect the true doctrine, and treat what has been corrupted and aberrated.

Doctrinal Aberrations .. a Discussion of reasons and the Mechanisms of Treatment

Sayyid Abdul Aziz Al-Safi

Summary

This article deals with the phenomenon of doctrinal aberration and shows the most important cognitive, psychological, or social reasons and justifications that are required and needed for its rise and spread.

The purpose of all that is to get to know a methodological treatment appropriate for those reasons and justifications, by trying to get to proved criteria and foundations of the true doctrine on the one hand, and by working to find theoretical and applicable ways and methods able to do away with the phenomenon of doctrinal deviation or limit its harms and bad consequences in our present-day life, on the other. This is the right beginning to diagnose and treat the problem of beliefs deviation.

It has been clear that doctrinal deviations have negative and dangerous consequences and effects appearing in different manifestations and forms whether in individuals or community; to be as symptoms and effects showing that those deviations have actually taken place.

It is important, before all, to diagnose the nature of doctrinal deviation, and

views and disturbance of the intellectual and social thinking.

The writer also gives some scientific and cultural advices and recommendations that are helpful to protect against and treat the problems originated by the relative knowledge, especially in academic centers. Such recommendations include necessary refreshing of the rational sciences, taking much more interest in teaching these sciences and graduating proficient and specialized scientific cadres and other cadres fully trained on the genuine rational culture by means of reforming the educational and cultural systems in the various religious and academic educational centers in order to develop the human societies.

first of which is about the unconditional relativity of the epistemological tools, which is the same widely known epistemological relativity, while the second class is about the most accurate way of understanding the texts, which is the same semantic relativity.

After that, the writer mentions the incentives that led the relativists to choose either the epistemological or the semantic relativities. On top of these incentive is ignorance or negligence of the absolute, primary rational principles.

The writer then moves to presenting the principles of the absolute knowledge and displaying its theme and reality in itself, proving that this absolute knowledge rests on the same intuitive and self-evident rational principles.

He then criticizes the principles of relative knowledge according to the logical and epistemological rules that have already been decided, thus proving that the relative knowledge, in addition to its being self-destructive, leads to nothing but skepticism and sophistication.

In details, the writer sheds light on the positive creedal outcomes of the absolute knowledge and the negative consequences of the relative knowledge.

At the end, the writer sums up the universal results concluded from the research, including establishing principles for the logical and epistemological rules, explaining the motives and attitudes of the advocates of both the absolute and the relative knowledge, the criticisms raised about the approach of the relativity of knowledge, warning against their negative effects on the creedal view, such as elimination of the creed, divergence of

KNOWLEDGE BETWEEN ABSOLUTENESS AND RELATIVITY AND ITS EFFECTS ON THE CREED

Dr. Ayman al-Misri

Summary

The essay touches on an elementary and serious issue that has its great impact on every man's view of the creed. This issue namely is the determination whether human knowledge is absolute or relative. In other words, it discusses the question whether we, human beings, are able to find out things as they actually are in reality or we cannot realize the total features of a thing; rather, we are only able to realize the apparent features the we can see but not as they really are.

In investigating the issues related to this thesis, the writer employs the demonstrative intellect approach; he thus first establishes the substantial principles on which he would rest in the judgment between the two opposite trends and then starts with exhibiting the various divisions of human knowledge in terms of their epistemological tools and their innately natural features in order, in a coming stage, to prove the various epistemological tools as serving as valid arguments and to point to the frame within which these tools act as valid arguments in the issue of revealing the reality of things.

The writer then classifies the relative knowledge into two classes; the

while the process of believing is founded on believing that our knowledge is accurate, it is both natural and necessary that the attitude of the demonstrative intellect to all creeds is the necessity of these creeds, in their origination and in the nature of their contents, being based on the criteria of the demonstrative rational practice.

In order to shed more light on this specific issue as swiftly as possible, the writer of the current study explained briefly what is meant by the theoretical creeds following in action the rational primaries in the criteria of their coming into being and in the nature of their contents. Naturally, this necessitates presenting a set of principles related to the rational primaries, the creeds and the theoretical construction. Hence, when principles are set, it becomes easy to understand the ideas as clearly as they are and it becomes accessible to see how the parts of objections are detached from one another after they have been arisen from either a shortcoming in the image formed about them or a flaw in the spontaneous principle of both their applicable examples and judgments.

reason in issues related to God have based their opposition on their denial of the idea that reason is capable of issuing true judgments absolutely. They thus claim that even the so-called rational primaries are not provably true except in the frame of the tangible things, while it is not known for sure, they believe, whether these primaries are applicable to such topics like God and His creational and administrative acts.

Conversely, those who accepted the primaries of the intellect as true rejected its judgments about further topics than these primaries; and this rejection is based either on their denial of the intellect being capable enough to trace back the hypothetical rational knowledge to the primary knowledge and their distrusting the attempts of others who tried to do so-as is shown in the words of some of them-or on the denial of the applicability of the rational primaries to all topics and existing things, as is shown in the words of others. Throughout centuries, the founders of the Demonstrative Intellect approach who presented it in its educational form have frequently pointed to this issue, but full acquaintance with the Demonstrative Intellect approach alone can solve all these disputes. Hence, not all rational practices can assure the accuracy of its results; rather, there are five types of rational practices, each of which has its own particular purpose. Amongst these five types, only the demonstrative practice is able to explain the regulations of the act of the intellect in a way that ensures the attainment of accurate knowledge when certain principles are present, or stresses on evasion of issuing any judgment when such principles are absent.

As a conclusion, it must be noted that inasmuch as the intellect, when practicing its demonstrative effort, aims at attaining accurate knowledge

THE ROLE OF RATIONAL ESSENTIALS IN THE CREEDAL CONSTRUCTION

Dr. Muhammad Nassir

Summary

The demonstrative intellect has always been introduced as the major, if not the one and only, source of constructing the creeds that are pertaining to God's existence, attributes and creational and lawmaking managing. Thus, many have regarded it as the basis of determining what they should believe in and what they should disbelieve in. On the other hand, there has always been dispute about the intellect's power to produce such beliefs; as some scholars refused to deem the intellect's power to be scientific and objective, they decided surveying this topic to be unscientific and rejected all beliefs arising therefrom, others replaced the intellect (totally or partially) with the narrated and transmitted material that is ascribed to the prophets and leaders of the Divine religions or with other materials that are known as direct bursting of knowledge due to the connection with God and rejected the creed's subordination to the evaluation and judgment of the intellect except within the primary fact, which they expressed as naturals.

It is obvious that those who oppose the absolute foundation of the creeds on

Effect of Illusion in the Doctrinal Vision

Sheikh Falah Al- Aabidi

Summary

Almighty Allah has made in man's nature many cognitive powers that help the self to recognize various subjects. One of these powers is the power of illusion, which helps man to recognize the partial meanings related to material things, and helps him in the judgment on them, and that judgment shall be right. However, the self would go beyond that to judge on abstract subjects, and its judgment here would be wrong, because it judges on abstract subjects according to what has been proved for material objects. In this study, we want to show the negative impact of this power on a doctrinal study; because the axis of such study is the unseen and pure world, which is theology, and how it can lead a researcher to make mistakes by attributing to Almighty Allah what is not appropriate to His majesty and sanctity.

and to prove through perusal whether intuitiveness can or cannot serve as valid argument and then to prove scope of its serving as valid argument.

In order to unmask the truth about this issue, the writer has adopted the descriptive-analytic approach, through which he concluded the following point:

The Gnostic, intuitive knowledge essentially does not differ from the other kinds of knowledge that man can get through other ways, except in rank and means. This kind of knowledge being a valid argument is spontaneous, in the sense that it does not need other matters than itself. Also, it is not a special kind of knowledge, which entails that all people can get it and it can be easily transformed to the others, especially when it is subjected to a certain set of criteria.

As a final point, the writer proves manifestly that the intuitive knowledge's acting as valid argument in creedal issues are the twin of the rational and narrative knowledges, since there is not any sort of contradiction between the two.

The essence of Kasf (mystical unveiling) and its authority in proving of doctrinal questions between rejection and acceptance

Nawfal Benzekri

Summary

In its capacity as the basis on which the entirety of man's knowledge and actions are founded and as the means that defines man's progress in this worldly life and destiny in the Other World, creed plays the most vital role in man's life. In view of this fact, the investigations made for seeking the best ways that take to getting the creeds in their most accurate form have been characterized by utmost importance and sensitivity in the lives of human beings throughout their existence on this globe. Historically, some people sought to restrict these ways to the intellect, while others added the narrative heritage thereto.

As for intuitive knowledge, it has not been given much interest by theologians; and the reason might be traced back to a set of factors, like the ambiguity that usually covers up this kind of knowledge, the mixture between this kind of knowledge and illusions, which has been the reason for eliminating it from the circle of creeds that require very much clarity and certainty.

Consequently, as the writer of this essay deems, it has been necessary to probe the reality of intuitiveness and its relationship with the creedal issues;

THE DOCTRINE OF MONOTHEISM IN THE LIGHT OF THE PROBABILITY CALCULATION

Na'il al -Husseini

Summary

Everyone must someday have had to make a decision; so, he started thinking about that decision, thus putting before his eyes all the probabilities that may affect the decision. As a result of thinking, the final decision would be based on these accumulative probabilities. The totality of this process of thinking, which begins with amassing the parts and ends with making a final decision, is in mathematics termed as the probability calculation.

Before being one of the significant, precise and reason-based mathematical theories that has its own theorists, advocates and laws, the probability calculation theory is initially a traditional and rational theory that people usually use in their ordinary and daily activities, although they, of course, fail to pay attention to its mathematical applications.

The current essay is an attempt to make mathematics, represented by this important theory, exceed its ordinary engagement in man's life affairs and move to the aspect of creed in order to investigate and explore any possibility of employing the probability calculation theory for proving the existence and the unity of the Creator of the universe.

Creed generally and the creed of monotheism particularly are the most important issues that played the most vital role in the building of the epistemological system of human lives. This creed is responsible for sketching the map of man's progress and behavior; and on the light of it, man's view of the world is decided. Because of the great significance of creed, it is inevitable to seek it in such a way that assures decisiveness and certainty in their terminological concepts.

The writer of the essay attempts to make references to this issue through showing the definition and the different kinds of evidence in order to prove which of these kinds of evidence can lead to decisiveness and certainty in their particular senses. He also gives an adequate answer to the following critical questions: Why is it necessary to recognize the creed through certainty in its particular sense only rather than other ranks? What is the way that takes to certainty? What are the types of it? Having answered these questions, the writer focuses only on the types that are useful for proving the obligatory on the light of which the significance of evidence of inherence in argumentation, the method it helps us prove a creed and the fundamentals that help us verify that creed. All these points are proven through the employment of the demonstrative and logical style, plus quoting some words of famous wise people and logicians when necessary.

The writer finally concludes that the evidence of inherence plays the most vital role in proving the creeds and even stands for the one and only evidence through which certainty in its particular sense is attained to prove the existence of the Necessary Existent God and some of His Majestic Attributes.

THE EVIDENCE OF INHERENCE AND SOME OF ITS APPLICABLE EXAMPLES IN THE FIELD OF CREEDAL ARGUMENTATION

Sa'd al - Ghari

Summary

Human beings have been exclusively endowed with the blessing of intellect through which they can take hold of the true knowledges on whose light they can develop and attain self-perfections. However, these knowledges differ in the levels of endorsing, since some kinds of knowledge are advocated through preponderating the preferred side to the less preferred, while other kinds are advocated through the absence of any probability of the otherwise. Of this kind of advocacy is termed as decisiveness on its basis all the epistemological principles are presented as the cornerstone of the other creeds and beliefs.

The faiths that create themselves in the human self are the products of introductions that differ from one person to another according to one's cultural backgrounds and the devices used in the issue. Through these devices, man can get a universal vision suitable to the power of these introductions, the scope of its control over one's self and the result expected therefrom. In this way, they serve as a basis on which one depends in one's practical behavior.

and demonstration, thus proving the scope of the accuracy of this image as well as its compatibility with the reality and man's naive nature.

The Humanism School holds a big number of theoretical setbacks, especially in the image it has given about man, which is in fact a defective, single-sided image that does not tend to all of man's existential aspects, the most important of which is the spiritual and divine aspect. Besides, the Humanism's image of man cannot guarantee worldly happiness of all human beings, because it lacks any supreme referential authority except expectations and fancies that naturally compete with and contradict with the multitudes of human societies and the plurality of human civilizations and cultures. Practically, humanism failed to extinguish the fires of wars; rather, it brought about more devastation and wider colonization of the other peoples and nations.

On the other hand, the accurate creedal format, through its demonstrative approach, seeks to hit on and explore the reality as an attempt to get a true image of man and, depending upon intellect and Divine revelations in their capacity as the most profuse source of knowledge, to treat all of man's existential aspects, since sound reason has proven the demonstrative approach to be valid argument.

On the strength of this fact, the map sketched by the creedal format for achieving man's happiness and self-perfection is utterly attuned with the truth and fully compatible with the reality more than any other map introduced by other schools or theories. It also materializes the true slogans raised by humanism in a way that is very much better than the way chosen by humanism itself, not to mention that humanism sometimes moves towards suppressing and crushing the ends at which it aims.

THIS ISSUE'S SPURIOUS ARGUMENT: CREED AND HUMANISM

Summary

Humanism is an intellectual school that emerged in the West in conjunction with the Western Renaissance. This school emphasizes on the pivotality of human beings rather than Allah, and calls for assuring man's this-worldly rather than the otherworldly happiness through depending totally on the human empirical intellect but not on the Divine revelations. Creed is the mental decisive judgment that proves itself for its holders to be demonstratively true. What is meant by creedal format is the intellectual system that is the outcome of the demonstrative approach, which stands for the argumentative method founded on the bases of structuralism.

The present essay deals with and then treats the problems that overcast the both theoretical and practical aspects of humanism's mistaken view of humanity. This view in fact leads to an identity crisis, negligence and overemphasis in dealing with human beings according to the rational approach. On the other hand, the essay gives a clear depiction of man's image according to the accurate creedal format that is based on structuralism



03

الدليل

AL - DALEEL

مجلة فصلية فكرية تعنى بالدراسات والبحوث العقديّة تصدر عن مؤسسة الدليل
التابعة للعتبة الحسينيّة المقدّسة - العدد الثالث، السنة الأولى، ربيع 2018

محور العدد: الإنسان والخالق (إثبات وجود الإله)

مقالات

- معرفة الخالق بين الإمكان العقلي والعجز البشري
- المعرفة الفطرية.. حقيقتها ونحو دلالتها على وجود الإله
- دور المنهج العقلي في معرفة الله

دراسات

- الأدلة العقلية على إثبات وجود الإله.. قراءة في النصّ الديني
- دراسة نقدية للآراء النافية لدور العقل في معرفة الإله
- دليل النظم بين البداهة وإشكالات الملحدين
- قراءة جديدة لبرهان الإمكان والوجوب عند ابن رشد
- تطور المادية والإلحاد في العصر الحديث

أبواب

- حوار مع العلامة السيّد منير الخبّاز
- المنهج التجريبيّ طريقاً إلى الإلحاد... شبهة وردود
- قراءة في كتاب (الإسلام والعقل)
- الشيخ المفيد ودوره في علم الكلام

مجلة فصلية فكرية تعنى بالدراسات والبحوث العقدية
تصدر عن مؤسسة الدليل التابعة للعتبة الحسينية المقدسة

المشرف العام	سماعة الشيخ صالح الوائلي
رئيس التحرير	الدكتور علي شيخ
مدير التحرير	السيد محمداقر الخрсان
هيئة التحرير	الدكتور صفاء الدين الخزرجي الدكتور فلاح السبيتي الدكتور كمال مسعود ذبيح الدكتور مصطفى عزيزي الدكتور يحيى آل دوخي الدكتور محمدعلي محيطي أردكان
المراجع اللغوي	علي كيم - عبد الله الشاهين
تصميم الغلاف	محمدحسن حسين
الإخراج الفني	فاضل السوداني

magazine@aldaleel-inst.com

البريد الإلكتروني

CONTACT US:
Website: www.aldaleel-inst.com
Email: magazine@aldaleel-inst.com

 Aldaleel.Inst
 aldaleel_com

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق الوطنية العراقية
2265 لسنة 2017
حقوق الطبع والنشر محفوظة

شروط النشر في المجلة

1. تتبني المجلة نشر الموضوعات ذات العلاقة بالبحوث الفكرية العقدية، التي تخضع للمعايير العلمية، وتتوفر فيها شروط النشر المعلن عنها في المجلة.
2. تهتم المجلة بمخاطبة الطبقة المثقفة والمتخصصين في العلوم العقدية.
3. تعتمد المجلة الحوار الهادف والهادئ القائم على أسس علمية سليمة وتدعو له.
4. لا ينشر في المجلة أي موضوع يعتمد الخطاب الطائفي أو القومي، بل وكل ما فيه من إساءة لشخصية أو مؤسسة أو جماعة.
5. تعرض البحوث والمقالات المقدمة للنشر في المجلة على محكمين من ذوي الاختصاص؛ لبيان مدى موافقتها لشروط النشر المعمول بها في المجلة، وصلاحياتها للنشر، ويتم إشعار الكاتب بقبول البحث من عدمه أو تعديله وفقاً لتقارير المحكمين.
6. لا تلتزم المجلة بإعادة النتائج المقدمة للنشر إلى أصحابها، سواء قبلت للنشر أم لم تقبل، كما لا تلتزم المجلة بإبداء الأسباب الداعية لعدم نشر بحث أو مقال.
7. لا يجوز نشر البحث أو المقالة في مكان آخر بعد نشرها في المجلة إلا بعد الحصول على إذن كتبي من رئيس المؤسسة.
8. ترتيب البحوث في المجلة يخضع لاعتبارات فنية، ولا علاقة له بمكانة البحث وقيمه.

محتويات العدد

05

كلمة رئيس التحرير

محور العدد: الإنسان والخالق (إثبات وجود الإله)

مقالات



17

معرفة الخالق بين الإمكان العقلي والعجز البشري
د. صفاء الدين الخرجي

45

المعرفة الفطرية.. حقيقتها ونحو دلالتها على وجود الإله
د. سيّد روح الله الموسوي

79

دور المنهج العقلي في معرفة الإله
د. أيمن المصري

دراسات:

- 113 الأدلة العقلية على إثبات وجود الإله.. قراءة في النص الديني
عقيل البندر
- 149 دراسة نقدية للآراء النافية لدور العقل في معرفة الإله.. كائط نموذجاً
د. محمد علي أردكان
- 181 دليل النظم بين البدهاة وإشكالات الملحدین
د. عادل لغريب
- 217 قراءة جديدة لبرهان الإمكان والوجوب عند ابن رشد
السيد إبراهيم الموسوي
- 249 تطوّر المادّية والإلحاد في العصر الحديث.. مدخل إلى الأسباب والآليات
د. محمد ناصر

أبواب:

- 291 حوارات فكريّة
حوار مع العلامة السيّد منير الخباز
- 321 شبهة العدد
المنهج التجريبيّ وفكرة الإله.. (الفيزياء نموذجاً)
الشيخ محمد آل عليّ
- 357 قراءة في كتاب
الله والعقل
محمد باقر الخراسان
- 379 شخصية العدد
الشيخ المفيد ودوره في علم الكلام
الشيخ صفاء المشهديّ
- 415 الخلاصة الإنجليزيّة



كلمة رئيس التحرير

د. علي شيخ

بعد أن نجحت مجلّة الدليل في العدين الأولين من دراسة موضوع الإنسان والعقيدة بشكلٍ تفصيليٍّ ومعتمٍ، مع تسليط الضوء على أغلب ما يرتبط بهذا الملفّ من بحوثٍ معرفيّةٍ تلامس حاجة المجتمع المعاصر، وإمالة اللثام عن بعض المسائل الجديدة التي تليّ حاجات الإنسان الفكرية بعيدًا عن محاولات التكرار لما كتب سابقًا، جاء الدور لدراسة ملفّ بالغ الأهميّة في زماننا الحاضر ويرتبط بشكلٍ وثيقٍ بفلسفة الحياة والرؤية الكونية للإنسان، فكان عنوانه "الإنسان والخالق"، ووفقًا للخطة التي رسمتها هيئة تحرير المجلّة، ولتغطية أهمّ المسائل الحساسة والجديدة المطروحة في الساحة الفكرية في العراق خصوصًا والعالم عمومًا؛ ارتأت أن تخصّص مجموعة من الأعداد القادمة لهذا الملفّ إلى أن تستوفي أهمّ الموضوعات فيه. فالعنوان الأول الذي سيتمّ تسليط الضوء عليه في هذا العدد يرتبط بدراسة أدلّة وجود الخالق وتحليلها، وبيان المناهج المعرفية الصحيحة التي يمكن من خلالها دراسة هذه المسألة، وكلّ هذا من خلال المقالات والبحوث والأبواب العامة.

ويرتبط بالحديث عن وجود المبدأ الأول مسألة مهمة تسلط الضوء على جانب من المعرفة الفطرية للإنسان بخالقه، وهي طبيعة العلاقة بين الإنسان والخالق، فهناك مقارنة تبحث عن نوع العلاقة بين الإنسان والخالق وكيفيةها، وهل هي علاقة عبودية وطاعة وامتنال، أو أنها علاقة إيمانية تنظر إلى الخالق وكأنه الأب السماوي والإنسان المؤمن هو الابن المطيع؟ ولفهم نوع العلاقة الصحيحة بين الإنسان وخالقه ينبغي فهم معنى كل من المقاربتين بشكل تفصيلي، والفروق الأساسية بينهما، والآثار المترتبة على قبول أي نظرية من النظريتين، والأهم من كل ذلك نوع العلاقة التي يرتضيها الخالق مع الإنسان. الرأي الأول يرى أن العلاقة هي علاقة عبودية وطاعة وامتنال، وتتلخص هذه العبودية في إظهار التذلل والخضوع كما صرح به بعض أرباب اللغة [الراغب الأصفهاني، مفردات في غريب القرآن، ص 319]. أما حقيقة العبودية فهي بمعنى الخضوع والفقر والاحتياج السارية في أعماق الموجودات، وهي السمة التكوينية المتجسدة في كل مخلوقات هذا العالم، وهي ما يطلق عليها أحياناً العبودية التكوينية، فكل شيء في هذا الكون الفسيح خاضع لخالقه يسبحه، والإنسان جزء من هذا الكون، والتسبيح والتنزيه هو نوع من الخضوع والطاعة والعبودية ولكن بمعناها التكويني، ومن المحال تمرد أي مخلوق وتمتعه على إرادة الخالق التكوينية التي أحاطت بالكون بأسره، من أبسط مخلوقاته وأقلها شأنًا، إلى أكرم مخلوقاته وهو الإنسان.

وعبر القرآن الكريم عن هذه الحقيقة بتعبيرات جميلة وصريحة في الكثير من آياته، منها قوله تعالى: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ [سورة الإسراء: 44]، وهذا التسبيح حقيقي ويعني الخضوع والعبودية للخالق، يقول الطباطبائي بهذا الخصوص: «المراد بتسبيحها حقيقة معنى التسبيح دون

المعنى المجازي الذي هو دلالة وجود كل موجود في السماوات والأرض على أن له موجداً منزهاً من كل نقص متصفاً بكل كمال، ودون عموم المجاز، وهو دلالة كل موجود على تنزهه - تعالى - إما بلسان القول كالعقلاء، وإما بلسان الحال كغير العقلاء من الموجودات، وذلك لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾، إذ استدرك أنهم لا يفقهون تسبيحهم، ولو كان المراد بتسبيحهم دلالة وجودهم على وجوده، وهي قيام الحجّة على الناس بوجودهم، أو كان المراد تسبيحهم وتحميدهم بلسان الحال، وذلك ممّا يفقهه الناس؛ لم يكن للاستدراك معنى، فتسبيح ما في السماوات والأرض تسبيحٌ ونطقٌ بالتنزيه بحقيقة معنى الكلمة، وإن كنا لا نفقهه» [الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، ج 19، ص 144]. والآية الأكثر صراحةً في التأكيد على عبودية كل المخلوقات لخالقها ومفيض وجودها قوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ [سورة مريم: 93] فالقرآن يؤكد لنا في هذه الآيات أن كل المخلوقات ومنها الإنسان هم عباد الله من حيث علاقتها التكوينية به، وهذا اللون من العبودية والاستسلام والخضوع يستلزم عبوديةً تكوينيةً أو خضوعاً تكوينياً.

كما أن هناك نوعاً آخر من العبودية وهو المعنى الذي نقصده في كلامنا، وهي العبودية التي يرتبط بها الإنسان بخالقه بإرادته واختياره؛ لكونه كائناً عاقلاً مدركاً يملك إرادةً وقدرةً على الاختيار، فهو يستطيع الارتباط بخالقه وعبادته وامتنال أوامره، كما يستطيع أن يتمرد على كل ذلك، وهذه العبودية التي يختارها الإنسان هي عبودية اختيارية ناشئة من الشعور المعرفي والعقلي بضرورة شكر المنعم وإطاعة من وهب له الوجود والحياة، والاعتقاد بأن الوصايا والتشريعات التي أمر بها الخالق الحكيم هي لمصلحة الإنسان، وأنها تهديه إلى طريق كماله المنشود، وحب الكمال أمر فطري لدى الإنسان،

فهذه العبودية بالحقيقة هي مرقاة في سير الإنسان التكاملي، وهي أتم نوع من العلاقة يمكن تصوّرها بين الإنسان وخالقه، سيما إذا كانت بإخلاص وإيمان ومعرفة، فحقيقة علاقة عبودية الإنسان لخالقه تتمثل في انتظام وتطابق إرادة الإنسان المخلوق مع إرادة الخالق، فالإنسان مملوك لخالقه، لا يملك لنفسه نفعا ولا ضرا ولا موتا ولا حياة ولا نشورا، بل كلها بيد من خلقه كما نبّه على ذلك قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ أَنْفُسَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَاةً وَلَا نُشُورًا﴾ [سورة الفرقان: 3]. فيجب عليه أن يخضع لمشيئة خالقه ويمارس الحياة؛ ليكون بهذا الخضوع عبداً للخالق.

وكذلك يركز مفهوم العبودية والخضوع للخالق على أسس وقواعد نفسية تمنح فكرة العبودية حياةً وحيويةً، وشعورا وجدانياً مؤثرا يدفع الإنسان إلى التعلّق والارتباط بمخالقه، وينتهي به المطاف إلى حبّ خالقه بكلّ وجوده، فتكون عبوديته قائمة في نفسه على أساس الحبّ الخالص لعبوده؛ لأنّه يرى فيه منتهى الكمال والغاية، وإن كان منشأ هذا الحب أحيانا عاطفة والشوق، بل واللذة، بيد أنّه في الوقت نفسه نابع من معرفة عقلية ترشده إلى ضرورة التعلّق الشديد بمخالقه؛ لأنّه الموجود الكامل الذي يجذب كلّ موجود ناقص إليه، والإنسان ينجذب فطرياً - عقلياً - إلى الكمال، وهذا الانجذاب قد يكون هو الحبّ الحقيقي والكامل والمطلوب الذي أشار إليه - تعالى - في قوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ [سورة البقرة: 165].

أما النظرية الثانية فهي علاقة البنوة والأبوة بين الإنسان وخالقه، وهذه النظرية تتبنّاها الديانة المسيحية التي ترى في الخالق أباً للمؤمنين بالمعنى المجازي، فيدعى الخالق أباً في المسيحية، وعلاقة الإنسان بمخالقه هي علاقة الابن بأبيه، وهي اللفظة التي تستعمل في بداية كلّ صلاة عندهم «أبانا الذي في

السموات» [إنجيل متى، 9: 6]. وإن هذه العلاقة تسير في اتجاهين: الأول أبوة الخالق للبشر بالخلق، والثاني أبوة للمؤمنين بالنعمة، فقد خلق الله الإنسان مشابهاً لطبيعته - حسب قولهم - حتى تتحقق بنوته لخالقه، ولكن الخطيئة وقفت حائلاً دون تحقيق هذه الغاية، فكانت أبوة الخالق للإنسان بالنعمة والإيمان، فيُعدّ المؤمنون أبناء الخالق بمعنى خاصّ بهم دون غيرهم، وهذه العلاقة ليست بحسب الطبيعة، ولكنها بالنعمة حسب تفسيراتهم. ولكن يمكن فهم طبيعة هذه العلاقة بمعناها المجازي من خلال كلمات المسيح في الأناجيل التي بين أيدينا، وإنها تعني التبعية والعمل بمقتضى إرادة الخالق وتعاليمه، فالشيطان أب الأشرار كما ذكره كاتب إنجيل يوحنا نقلاً على لسان عيسى المسيح في محاوره مع بعض علماء اليهود، إذ قال لهم: «الحق أقول لكم: إن كل من يعمل الخطيئة هو عبدٌ للخطيئة... أجابوا وقالوا له: أبونا هو إبراهيم، قال لهم يسوع: لو كنتم أولاد إبراهيم، لكنتم تعملون أعمال إبراهيم... أنتم من أب هو إبليس، وشهوات أبيكم تريدون أن تعملوا» [إنجيل يوحنا، 8: 34-44]، ومن كلمات المسيح عليه السلام يتضح أنّ المراد من البنوة والأبوة هنا هو الاتباع والانقياد والطاعة، وهي متطابقة مع مفهوم العبودية كما أشرنا، وهناك بعض الأحاديث والروايات تشير إلى هذا المعنى، منها الحديث عن رسول الله حيث قال: «الخلق كلهم عيال الله، فأحبهم إلى الله - عز وجل - أنفعهم لعياله» [المجلسي، بحار الأنوار، ج 96، ص 118]. وكذلك الحديث المروي عن الإمام الصادق: «قال الله عز وجل: الخلق عيالي، فأحبهم إليّ ألطفهم وأسعاهم في حوائجهم» [الكليني، الكافي، ج 2، ص 119]، فإذا كان الأمر كذلك فلا فرق بين النظريتين من حيث الحقيقة والمعنى، وإن اختلفتا في التعبير عنها، فهما تتفقان على أنّ العلاقة بين الإنسان وخالقه هي علاقة اتباع وخضوع، وأنّ العبودية كما البنوة المجازية تتحقق التحرر الكامل باتباعه لتعاليم خالقه وخضوعه له، وتُشعر الإنسان باكتمال إنسانيته؛ لأنّه يتجه إلى مصدر الخير والكمال.

ولكن تبقى هنا مسألة وهي أنّ الإسلام نهى عن استعمال مصطلح الابن بحق الإنسان واصطلاح الأب على الخالق؛ مخافة الوقوع في الشرك، ولما يورثه من لبسٍ ومعانٍ باطلةٍ، وينبغي الحذر من إطلاق هذه الألفاظ في بيان العلاقة بين الإنسان والخالق؛ لأنها قد توقع الإنسان في المحذور لا سيما ما يتعلّق منها بتوحيد الله تعالى، وأتّاه لم يتّخذ صاحبةً ولا ولدًا، وإفراده في أسمائه وصفاته؛ إذ حقّ الله - تعالى - هو أولى ما يراعى، ومن الضروريّ اجتناب ما يخدشه، ويمكن القول إنّ الصحيح هو منع قول هذه العبارة؛ لأنها تعدّ من الكلام المحرّم الذي نسب الله قائله إلى الكفر، قال تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ﴾ [سورة التوبة: 30]، فإنّ كلّ البشر هم من خلق الخالق وهم عباده. وأخيرًا فإنّ علاقة العبوديّة الاختياريّة توسم بالجوهرية التي يفتخر بها الإنسان على سائر المخلوقات، ومن خلالها يصل إلى أشرف الكمالات وأعلاها؛ لأنها علاقة حبٍّ واتباعٍ وطاعةٍ وخضوعٍ وتكاملٍ؛ ولهذا أولّ صفةٍ تُذكر للنبيّ الخاتم محمّدٍ في الصلاة وهو أشرف الكائنات أنّه عبدُ الله.

وبنظرة سريعةٍ في محتويات العدد يتّضح للقارئ الدقّة في انتخاب عناوين البحوث، وفي الوقت نفسه العمق في المحتوى، والسعي لاستقصاء أهمّ المسائل العلميّة المرتبطة بالموضوع ودراستها، فثمة إشكاليّة تقرّر محدوديّة جهاز الإدراك البشريّ، وعجزه عن إدراك القضايا المطلقة واللامتناهية، ومن هنا فلا يمكن للعقل الإنسانيّ إدراك كُنه الخالق المطلق، مع أنّ العقل نفسه يحكم بوجوب معرفة الخالق، إمّا من جهة وجوب شكر المنعم أو غيرها. وارتأينا تخصيص بحثٍ لدراسة حقيقة المعرفة بالخالق بين الإمكان العقليّ والعجز البشريّ، وذلك من خلال التفكيك بين مراتب معرفة الخالق

الممكنة منها والمحالة؛ لرفع هذا التناقض البُذويّ في أحكام العقل، فمعرفة الخالق من البحوث المحورية في الرؤية الكونية الدينية؛ لأنها تمثل الأساس الذي تقوم عليه جميع المعارف الاعتقادية الأخرى، ومن هنا تُعدّ معرفة المبدأ الأعلى مبدأً لكل المعارف والاعتقادات الأخرى. وتأسيساً على ذلك فإنّ مراتب المعرفة شدة وضعفاً تنعكس بشكلٍ مباشرٍ على سائر اعتقادات الإنسان وسلوكياته وحياته في هذه النشأة، ولكنّ كلّ هذا يتوقّف أولاً على إثبات إمكانية المعرفة بالخالق، إذ تواجه هذه المعرفة إشكالية عجز ذهن البشريّ المتناهي المحدود بطبيعته عن معرفة الموجود اللامتناهي واللامحدود؛ إذ كيف للعقل القاصر المحدود ذاتاً استيعاب الحقيقة المطلقة وكيفية التمييز بين مراتب المعرفة والتفكيك بين دوائرها؟

كذلك أفردنا بحثاً خاصّاً عن حقيقة المعرفة الفطرية بالله ونحو دلالتها على وجود الله، وبيان القيمة المعرفية لهذا النوع من المعرفة، والقراءات المختلفة في دلالتها في إثبات وجود الله عند المفكرين الإسلاميين والغربيين، والإشكالات الموجهة إليهم، ومحاولة فهم النصوص الدينية الدالة على فطرية الدين، لاسيما فطرية التوحيد.

وما كنّا لنغفل في هذا العدد عن ضرورة دراسة الشبهات والآراء النافية لدور العقل في معرفة الإله، لذا جعلناها ضمن أبواب مجلّتنا وتمّ تقييدها بدراسة آراء الفيلسوف عمانوئيل كانط؛ لأنه يُعدّ من العلماء الذين ركّزوا على مسألة المعرفة ونقدوا العقل النظريّ وعدّوه غير مجدٍ ولا فعّالٍ في معرفة الإله. يرى كانط أنّ العقل المحض (الميتافيزيقيّ) عاجزٌ عن إثبات وجود الخالق، فلجأ إلى العقل العمليّ. كما تناولنا بالنقد العلميّ المنهج المعرفيّ عند كانط، وكذلك النقد الخاصّ لقراءة كانط الخاطئة لبراهين وجود الإله. وهناك بحثٌ حول الأدلة العقلية على إثبات وجود الإله: قراءةٌ في النصّ الدينيّ، التي

تناولت أمرين أساسيين، الأول التحري عن الأدلة العقلية المتعلقة بإثبات وجود الله في النصوص الإسلامية، وتحديد هوية تلك الأدلة وماهيتها، والثاني البحث في علاقة النص والعقل ومعرفة حدود تلك العلاقة ومدياتها؛ والبحث في طبيعة العلاقة بين النص والعقل، واستعراض أبرز الآراء الواردة في تحديد طبيعة تلك العلاقة وماهيتها، والكشف عن طبيعة الأدلة التي ساقها النص لإثبات وجود الله، ومعرفة حجم استعانة النص بالعقل للبرهنة على وجود الخالق.

ولما يحظى به برهان النظم من اهتمام كبير من قبل الفلاسفة وعلماء اللاهوت منذ زمن قديم؛ فإن الإجابة عن المعضلات التي تثار حوله لم تنل محل اهتمام من قبل العلماء والباحثين في مجال فلسفة الدين والكلام الجديد، كالاستفهام حول ماهية مفهوم النظم، وأقسامه، وكيف يدلّ النظم على وجود الله تبارك وتعالى، وغيرها من التساؤلات؛ فسلطنا الضوء على هذا الدليل من خلال دراسة مستفيضة باعتباره أحد البراهين المتقنة والمهمة في إثبات وجود الله - تعالى - لدى الكثير من الناس، وهو يضرب بجذوره أعماق التاريخ لينافس عمر الإنسان، وتمّ التطرّق إلى بعض التقارير عن هذا البرهان ومميزاته، ودراسة وجهات النظر المختلفة لبعض المفكرين الغربيين حول برهان النظم ومناقشتها علمياً.

ورأينا في موضوع ملف العدد فرصة لدراسة مسألة الإلحاد في العصر الحديث، والبحث في الأسباب الحقيقية والواقعية لهذه المعضلة، وكذلك بيان آليات معالجتها على نحو مفصل ومستفيض، وتوضيح كيفية تحوّل الاتجاه المادّي في المجتمع الإنساني من اتجاه ضئيل محدود، إلى منظومة كاملة واسعة الانتشار كان لها بالغ الأثر في تعزيز الموقف الإلحادي. وبالوقوف على الأسباب الحقيقية التي مكّنت المادّيين من البروز، وأعانتهم على الانتشار،

والوسائل التي يستخدمونها لبسط أفكارهم المنحرفة، حاولنا وضع اليد على سبل العلاج والحلول التي يحتاجها مجتمعنا البشري لتخطيها، وإنقاذ الإنسان المعاصر من أوهامها.

وبالرغم من إيماننا العميق بضرورة التأصيل لعقيدة الإيمان بوجود الخالق، وبيان ذلك بأدلة مختلفة ومناهج متعددة؛ كنا ملتفتين إلى بعض الشبهات المطروحة بهذا الخصوص، ومنها ما يرتبط ببعض المناهج المعرفية كالمنهج التجريبي، وكيف أصبح طريقاً إلى الإلحاد ونفي وجود الخالق، وتم التأكيد في بحثٍ مستقلٍّ أنَّ المنهج التجريبي المتبني للإلحاد ليس من شأنه من جهة معرفية مناقشة الأدلة العقلية والفلسفية التي اعتمدتها الاتجاهات العقلية والفلسفية أو معارضتها؛ إذ إنَّ دائرة حجّة التجربة محدودةٌ بالأمور المحسوسة، فلها إثبات قانونٍ ما متعلّق بأمرٍ حسّيٍّ، وليس لها إثبات ما هو خارجٌ عن دائرة الأمور المحسوسة أو نفيه؛ ولذا ومن باب هذا العجز التكويني للتجربة حاول الملحدون استغلال هذا المنهج بما هو خارجٌ عن مقدور معرفتهم - خصوصاً أنَّ بعضهم له تخصصٌ فيزيائيٌّ أو أحيائيٌّ - ومناقشة تلك الأصول العقلية والفلسفية وإسقاطها أو معارضتها؛ كي يتسنى لهم بعد نقضها متابعة طريقتهم التجريبية لتفسير كيفية نشوء العالم، محاولين استعاضة فكرة وجود خالقٍ للعالم بفكرة التولّد الذاتيِّ له، فكان لا بدّ من بيان أهمّ المباني والمرتكزات الفكرية في أقوال التجريبيين المشكّكين بأصول المباني التوحيدية وتحليل هذه المباني وعرضها على الميزان المنطقي الصحيح، وبيان مقدار الخطأ في ملازمات مبانيهم، وهذا ما تمّ بحثه في شبهة العدد في المجلة.

مقالات

17

د. صفاء الدين الخزرجي

معرفة الخالق بين الإمكان العقلي
والعجز البشري

45

د. سيّد روح الله الموسويّ

المعرفة الفطريّة.. حقيقتها ونحو
دلالتها على وجود الإله

79

د. أيمن المصريّ

دور المنهج العقلي في معرفة الإله

1887

1887

1887

1887

معرفة الخالق بين الإمكان العقليّ والعجز البشريّ

د. صفاء الدين الخزرجي

الخلاصة

ثمة إشكاليّة تقرّر محدوديّة جهاز الإدراك البشريّ، وعجزه عن إدراك القضايا المطلقة واللامتناهية، ومن هنا فلا يمكن للعقل الإنسانيّ إدراك حقيقة الله المطلقة، مع أنّ العقل نفسه يحكم بوجوب معرفة الباري، إمّا من جهة وجوب شكر المنعم أو غيرها. في هذا المقال نسلّط الضوء على موضوع المعرفة الإلهيّة بين الإمكان العقليّ والعجز البشريّ، وذلك من خلال التفكيك بين مراتب المعرفة الإلهيّة الممكنة منها والمحالة؛ لرفع هذا التناقض البدويّ في أحكام العقل.

المفردات الدلالية: معرفة الخالق، معرفة وجود الواجب، معرفة الذات، معرفة الصفات، معرفة الفعل.

تمهيد

من البحوث المحورية في الرؤية الكونية الإسلامية مسألة "معرفة الله"؛ وذلك لأنها تمثل الأساس الذي تقوم عليه جميع المعارف الاعتقادية الأخرى، كمسألة معرفة النبي ومعرفة الإمام ومعرفة المعاد وسائر ما يتفرع على هذه الأصول من الفروع والتشريعات اللاحقة كالصلاة والصيام والحج ونحوها، ومن هنا تعدّ معرفة المبدأ الأعلى - سبحانه - مبدأً لكل المعارف والاعتقادات الأخرى، ولهذا ما يؤكده الحديث المروي عن الرسول الأكرم الذي قال: «دعامة الدين وأساسه المعرفة بالله عز وجل» [المتقى الهندي، كنز العمال، ج 3، ص 381، ح 7047]، وكذلك ماورد عن أمير المؤمنين عليه السلام: «أول الدين معرفته» [الرضي، نهج البلاغة، الخطبة 1]، وما ورد عن الإمام الرضا عليه السلام: «لا ديانة إلا بعد المعرفة» [الصدوق، التوحيد، ص 40، ح 2].

وتأسيساً على ذلك فإنّ مراتب المعرفة شدةً وضعفاً تنعكس بشكلٍ مباشرٍ على سائر اعتقادات الإنسان وسلوكياته وحياته في هذه النشأة، ومن خلاله يتقرر حاله في النشأة الأخرى. ولكنّ كلّ ذلك يتوقف أولاً على إثبات إمكانية المعرفة بالله سبحانه؛ إذ تواجه هذه المعرفة إشكالية عجز ذهن البشري المتناهي المحدود بطبيعته عن معرفة الموجود اللامتناهي واللامحدود، إذ كيف للعقل القاصر المحدود ذاتاً استيعاب الحقيقة المطلقة؟

يحاول هذا المقال الإجابة عن هذه الإشكالية من خلال التمييز بين مراتب المعرفة والتفكيك بين دوائرها، ثمّ يتمّ بعد ذلك التعرّض لما يترتّب على هذه المعرفة من بحوث نظير ضرورة المعرفة بالخالق وغيرها، وهذا ما يتمّ توضيحه ضمن النقاط التالية:

أولاً: إمكان معرفة الخالق

إنَّ أهمَّ مبحثٍ في المعارف الإلهية والعقدية مسألة معرفة الخالق؛ لأنَّه بمثابة حجر الزاوية لباقي البحوث، ولكنَّ الملاحظ أنَّ هذا البحث قليل التداول - عنواناً ومضموناً - في تراثنا الكلامي والعقدي، إذ يتمُّ التركيز غالباً في الكتب الكلامية والعقدية على عنوانين فقط: أحدهما "إثبات وجود الخالق أو المبدأ الأول أو الواجب"، والآخر عنوان "صفات الخالق"، في حين ثمة عنوانان آخران من الضروريَّ بحثهما في هذا المقام، بحيث تكون مجموع العناوين في معرفة الله أربعةً كالتالي:

1 - معرفة أصل وجود الخالق.

2 - معرفة حقيقته وكنهه.

3 - معرفة صفاته.

4 - معرفة أفعاله.

وهذه العناوين الأربعة عبارةً عن مراتب المعرفة الإلهية التي تجب دراستها بشكلٍ دقيقٍ ومنهجيٍّ في كتبنا الكلامية. وعلى كلِّ حالٍ فنحن في مقام الإجابة عن الإشكالية السابقة، إذ يجب أن نميِّز بين هذه المراتب بشكلٍ جيِّد؛ كي تتضح المعرفة الممكنة من المعرفة المحالة.

المرتبة الأولى: معرفة أصل وجود الخالق

تعدُّ معرفة وجوده - تعالى - من أهمِّ البحوث في المعرفة الدينية؛ لما يمثِّله هذا البحث من معتركٍ فكريٍّ مهمٍّ بين الإلهيين والماديين، فالمادَّيون أو الحسِّيَّون ينطلقون من معيارٍ واحدٍ لمعرفة الحقيقة، ألا وهو الحسُّ والتجربة، ويحاولون إخضاع كلِّ المعارف التصورية والتصديقية إلى ذلك،

ولما كان وجود الله - تعالى - غير خاضع لهذا المعيار فتكون معرفته منعقدة وغير ممكنة طبقاً لهذه الرؤية.

وقد ناقش الإلهيون هذه المقولة وفندوها بوجود أدوات معرفية أخرى غير الحس أهمها العقل [انظر: الصدر، فلسفتنا، ص 64؛ سبحاني، نظرية المعرفة، ص 138] الذي على أساسه أثبتوا وجود الخالق بعدة براهين، كبرهان النظم وبرهان الإمكان وبرهان الحدوث.

نعم، عدّ القرآن الكريم مسألة إثبات وجود الخالق أمراً فطرياً وضرورياً يهتدي إليه الإنسان بالوجدان السليم والفطرة الصحيحة غير المشوهة بالشبهات؛ ولذا لم يطرح القرآن الكريم مسألة إثبات وجود الخالق، وإنما طرح مسألة الشرك وكيفية علاجها؛ لأنها كانت تمثل الإشكالية الأكثر تحدّياً على مرّ الزمان باعتبارها الأقرب مأخذاً لوهم الإنسان وتخيلات آنذاك، وأما إثبات وجوده فقد عدّه أمراً بدهياً وفطرياً [المصدر السابق]، وهذا ما يشير إليه قوله تعالى: ﴿فَظَرَّ اللَّهُ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الروم: 30]، وقوله تعالى أيضاً: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾ [الأعراف: 172]، وقد روي عن رسول الله أنّه قال: «كلّ مولود يولد على الفطرة»، يعني على المعرفة بأنّ الله - عزّ وجلّ - خالقه [الصدوق، التوحيد، ص 331]، كما روي عن الإمام الباقر في تفسير آية الميثاق السابقة قوله: «أخرج من ظهر آدم ذريته إلى يوم القيامة فخرجوا كالذرّ، ولو لا ذلك لم يعرف أحد ربّه» [الكليّ، أصول الكافي، ج 2، ص 13، ح 2]، وقال الإمام الصادق: «فتبنت المعرفة ونسوا الموقف وسيذكرونه، ولو لا ذلك لم يدر أحد من خالقه ورازقه» [علي بن إبراهيم، تفسير القميّ، ج 1: 248].

والدليل على فطرية هذه المعرفة هو الالتجاء التلقائي والعفوي إليه - سبحانه - في حالات الاضطرار من غير سابق تفكير، مما يعني رجوع الإنسان إلى فطرته إذا زالت حجب الشك وانقضت حجب الرين. قال تعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَعِنَ اللَّهُ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْأَرُونَ﴾ [سورة النحل: 53]، وقال تعالى: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلْكِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [سورة العنكبوت: 65] وبهذه المعرفة الفطرية صرح المحققون، قال الفيض الكاشاني: «إن التصديق بوجوده - تعالى - أمر فطري؛ ولذا ترى الناس عند الوقوع في الأهوال وصعاب الأحوال يتوكلون بحسب الحيلة على الله، ويتوجهون توجهًا غريزيًا إلى مسبب الأسباب ومسهل الأمور الصعاب، وإن لم يتفطنوا لذلك» [الفيض الكاشاني، علم البقین، 28].

إشكالية تصوّر الخالق

في ضوء أدوات المعرفة الحسولية القائمة على التصوّر والتصديق، تُطرح الإشكالية السابقة من خلال السؤال التالي: كيف يمكن أن نتصوّر الخالق في أذهاننا حتى يتسنى لنا التصديق به في نفوسنا وعقولنا؟

بيان ذلك: يريد الإنسان أن يؤمن بالخالق ويتعرّف عليه، ولكن أول استفهام يُطرح في هذا المجال هو: هل أنّ البشر قادرون على تصوّر الخالق لكي يؤمنوا به أو لا؟ إذ الاعتقاد والإيمان تصديق، والتصديق فرع التصوّر، وإذا كان تصوّر الخالق غير ممكن فسوف يكون التصديق والاعتقاد به غير ممكن أيضًا.

وهنا يمكن أن يُستدلّ على عدم إمكانية تصوّر الخالق بأنّ تصوّر أي شيء هو لون من الإحاطة العلمية به، والذات الإلهية لا يُحاط بها ذهنيًا ولا خارجيًا؛ لأنّ ذات الباري مطلقة لا يمكن أن ترد في ذهن عن طريق الحواس، وما

يرد إلى الذهن إنّما هو الأمر المحدود؛ وعليه فإنّ إثبات فكرة وجود إلّ خارجةً عن قدرة الفكر البشريّ ولا إمكانيّة للحكم عليه نفيّاً أو إثباتاً [انظر: الطباطبائيّ، أصول الفلسفة والمنهج الواقعيّ (المتن مع تعليقة مطهري)، ج 3، ص 355].

إذن هنا أمران، الأول أصل دعوى أنّ الخالق غير قابلٍ للتصوّر، والثاني الاستدلال على هذه الدعوى.

أمّا الجواب على أصل الدعوى فهو: قد ثبت في محلّه أنّ الذات المقدّسة ليس لها ماهيّة، ومهما كان المقصود بالماهية، فسواءً كان المقصود بها الحقيقة التي من شأنها أن تعقل كما هو مبني مشهور المشائين، أو كونها المفهوم الحاكي عن حدّ مرتبةٍ من مراتب الوجود كما عليه مبني الحكمة المتعالية، فذاته المقدّسة وجودٌ خارجيّ محضٌ لا حدّ له؛ وعليه لا يمكن أن تأتي حقيقته إلى الذهن لتُدرك، نعم يمكن إدراك وجوده بالعرض لا بالذات، أي من حيث كونه محرّك العالم الذي لا يتحرّك أو العلّة الأولى التي تنتهي إليها العلل، أو واجب الوجود الذي يتوقّف عليه وجود الممكنات، وهذه لوازم وجوده المقدّس، فيثبت العقل مفاهيم تصدّق على الذات المقدّسة، وهي ما يُعبّر عنها بالمفاهيم الثانية الفلسفيّة التي تحكي خصائص وجوده لا حقيقة وجوده، من قبيل مفهوم (الواجب) و(القدم) و(العلّيّة)، وهي مفاهيم انتزاعيّة، لكنّ تصوّرنا للخالق - تعالى - مركّب من أكثر من مفهومٍ من هذه المفاهيم، أو مركّب من أحد هذه المفاهيم ومفهومٍ من جنس الماهيات، نظير مفهوم (واجب الوجود) ومفهوم (العلّة الأولى) ومفهوم (خالق الكلّ) ومفهوم (الذات الأزلية) ومفهوم (الكمال المطلق).

إذن نحن نتصوّر الخالق بعنوانٍ انتزاعيّ عامّ نظير (خالق الكلّ)، ولهذا غير

مسألة معرفة كنه ذاته التي يستحيل معرفتها كما سيأتي، وعليه فإن الإشكالية المطروحة لا تتعلق بهذه المرتبة من المعرفة، وهي معرفة أصل وجوده بل مثل هذه المعرفة ممكنة ذاتاً، وإنما تتعلق بالمرتبة الثانية كما سيأتي الكلام عنها.

وأما الجواب على دليل المدعى - أعني كون ذات الواجب ذاتاً مطلقةً وغير متناهية، بينما لا يستطيع الذهن أن يتصور صورةً مطلقةً وغير متناهية، فنقول أولاً إن معرفة أصل وجود الخالق لا تتوقف على تصور صفاته وكونه متناهياً أم غير متناهٍ، واحداً أم كثيراً وما إلى ذلك، بل هذه الأبحاث تحقق بعد إثبات أصل وجوده، ولكن للإجابة عن ذلك يمكن القول إنه يجب تحديد مفهوم المطلق أولاً، فنقول:

الإطلاق اسم مفعول، يعني التحرر من القيد، فمفهوم الإنسان بنفسه مفهومٌ مطلقٌ، ويعم دائرةً واسعةً ولكن ما أن نضيف إليه مفهوم (الأبيض) يكون مقيّداً، ومفهوم (الإنسان الأبيض) يشمل قسمًا من الدائرة الأولى، ويصبح دائرةً داخل الدائرة الكبيرة، وإذا أضفنا مفهوم (العالم) قلنا: (الإنسان الأبيض العالم) تتحدد الدائرة الأولى، وهكذا تزداد تحديدًا كلما ازدادت القيود.

من هنا يتضح أننا ما لم نتصور المطلق لا يمكننا تصور المقيّد، فكل مقيّد يتألف من اجتماع أكثر من مفهومٍ مطلقٍ، وحقيقة كلّ مطلقٍ عبارة عن المقيّد بلا قيد، أي مجرد عدم وجود القيد كافٍ لحصول الإطلاق للمفهوم.

[المصدر السابق، ص 355 - 360]

وهناك إشكالتان طرحهما بعض المفكرين ثم ناقشوا فيهما ونحن نشير إليهما:

الإشكالية الأولى:

قد يقال إنّ الإطلاق في المفاهيم كمفهوم الإنسان والأبيض وغيرها أمرٌ نسبيّ، فهذه المعاني والمفاهيم ذات محدودية ذاتية لا تتجاوزها، فمفهوم الإنسان - مثلاً - لا يشمل بالذات الشجرة، لكنّه مطلق بالنسبة لأفراده، وعليه فهذا المفهوم مطلقٌ من ناحيةٍ ومقيّدٌ من ناحيةٍ أخرى، لكنّ إطلاق ذات الحق ليس إطلاقاً نسبياً، ومن هنا لا يمكن قياسه على إطلاق الأشياء الأخرى.

الإشكالية الثانية:

إنّ إطلاق هذه المفاهيم إطلاقٌ مفهوميّ، إنّها جميعاً مجموعة مفاهيم ذهنيّة، وهي مطلقةٌ بالنسبة لصنفٍ غير محدودٍ من القيود المفهوميّة، لكنّ ذات الحق ليس من سنخ المفاهيم، وحينما نقول إنّ ذات الحق مطلقةٌ لا نعني أنّ ذات الحق هي أعمّ المفاهيم، وأنّ هذا المفهوم غير مقيّد بأيّ قيد، نظير مفهوم (الشيء)، بل نعني الإطلاق الوجوديّ، أي أنّ ذات الحق مطلقةٌ ولا حدّ لها في متن الواقع وظرف الخارج، فليس لها أيّ لونٍ من المحدودية المكانية والزمانية والإمكانية والماهوية؛ وعليه فإنّ تصوّر المفاهيم المطلقة لا يدلّ على إمكان تصوّر المطلق الوجوديّ. [المصدر السابق، ص 355]

الجواب

إنّ حديثنا لا ينصبّ على أنّ إطلاق ذات الحق إطلاقٌ مفهوميّ، بل ينصبّ على كيفية تصوّرنا للإطلاق الوجوديّ لذات الحق في أذهاننا. إنّ تصوّر هذا الإطلاق لا يستلزم أن تكون واقعيته منعكسةً في الذهن أو أن يتحد ذهننا بهذه الواقعية خارجاً، بل نتصوّر هذا الإطلاق بمعونة (النفي) بالشكل التالي: أن نتصوّر مفهوم (الوجود) المشترك، ثمّ نسلب عن ذات الحق مماثلته لسائر الموجودات في المحدودية وفي بعض الجهات الأخرى، وعلى هذا النحو نحصل في

أذهاننا على تصوّر لذات الحق بوصفه وجودًا مطلقًا، وتصور اللامتناهي كذلك، فنفكر مثلاً ونتساءل هل الفضاء متناهٍ أو غير متناهٍ؟ وهذا السؤال بذاته دليلٌ على أنّ في الذهن تصوّرًا عن اللامتناهي كما أنّ لديه تصوّرًا عن المتناهي، بينا إذا أراد الذهن تصوّر مصداق الفضاء اللامتناهي، أي أراد تجسيد اللامتناهي أمامه عندما يكون هذا الفضاء المجسّد ذهنيًا غير متناهٍ واقعًا، فالأمر غير ممكن، أمّا إذا تصوّر الذهن الفضاء المحدود، ثمّ تعقّل مفهوم الفضاء الكليّ ومفهوم المحدوديّة، ثمّ حمل مفهوم النفي والعدم على الفضاء المحدود، فسوف يكون ممكنًا ومعقولًا أن يتصور مفهوم الفضاء اللامحدود.

إنّ الذهن بغية إدراك وتصور الحقائق التي لا يستطيع إدراكها بشكلٍ مباشرٍ يتشبّه بهذه الوسائل، أي يتوقّف على تصوّر معقولٍ وصحيحٍ غير مباشرٍ. [المصدر السابق، ص 362 - 364]

وخلاصة الكلام هو إمكان معرفة أصل وجوده - سبحانه - عقلاً، والعقل يحكم بوجود معرفته من باب وجوب شكر المنعم أو نحو ذلك.

المرتبة الثانية: معرفة كنه الخالق وحقيقته

ذهب أكثر العلماء من الفلاسفة والحكماء والمتكلمين من الإماميّة والمفسّرين والمحدّثين إلى امتناع هذا النوع من المعرفة، فالإنسان عاجزٌ عن اكتناه الذات الإلهيّة، سواءً عن طريق المعرفة العقلية والبرهانية أو عن طريق المعرفة الحضورية والشهودية؛ لأنّه لا يعرف الخالق حقّ معرفته إلّا الخالق نفسه، فنهاية معرفة العارفين هو عجزهم عن المعرفة للذات، ومعرفتهم بالحقيقة أنّهم لا يعرفونه، فقد روي عن رسول الله أنّه قال: «إنّ الله احتجب عن العقول كما احتجب عن الأبصار، وإنّ الملائكة الأعلى يطلبونه كما يطلبونه

أنتم» [انظر: الفيض الكاشاني، علم اليقين، 38 و39]، وهذه المرتبة من العلم ممّا استأثر بها الخالق لنفسه ولم يطلع عليها أنبياءه وأوليائه وملائكته المقربين، وكلّ ما طرحه الفلاسفة والمتكلّمون والعرفاء من أدلّة وبراهين وجهود علميّة كبيرة في مجال المعرفة الإلهيّة إنّما يدور في فلك المرتبة الأولى، أعني إثبات أصل وجوده - تعالى - وليس اكتناه ذاته المقدّسة؛ فلا بدّ من التفكيك بين المرتبتين كما يشير إليه قول أمير المؤمنين: «أعجز الأوهام أن تنال إلّا وجوده، وحجب العقول عن أن تتخيّل ذاته» [المجلسي، بحار الأنوار، 74: 381].

نعم، نُقل عن بعض المتكلّمين - بل جمهورهم من غير الإماميّة - القول بإمكان معرفة حقيقته سبحانه [انظر: المقداد السيوري، اللوامع الإلهيّة، ص 74؛ ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، 3: 222؛ جواد آملّي، التفسير الموضوعي للقرآن الكريم، 2: 35]؛ كما أنّ هذا هو لازم مذهب المجسّمة الذين يقولون بتحديدته من الجهات الست، وأنّ له مقداراً وثقلاً وحيزاً، ويقولون بإمكان معرفته في الدنيا ورؤيته في الآخرة، وكذلك المشبّهة الذين شبهوه بخلقه، فصارت معرفة ذاته عندهم ممكنة، حتّى قيل إنّ التشبيه من أحد عشر وجهاً، ككونه - تعالى - جسماً وجوهرًا وذا أعضاء وذا جهة، وغيره من جهات التشبيه [انظر: ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، 1: 294]، بل قال بعض متكلّمي المجسّمة إنّّه - تعالى - مركّب من أعضاء على حروف المعجم [المصدر السابق 3: 227]، وأمّا عقيدة أهل البيت فهي قائمة على غلق هذا الباب بالكلّيّة، بل اعتبار هذه المعرفة محالة.

واستدلّ بعض المتكلّمين ممّن يرى إمكان معرفة الذات بأنّ وجوده - تعالى - معلوم، وهو نفس حقيقته، فتكون حقيقته معلومة [انظر: المقداد السيوري، اللوامع الإلهيّة، ص 74؛ جواد آملّي، التفسير الموضوعي للقرآن الكريم، 2: 35]. ونوقش فيه بأنّ الوجود المعلوم هو الزائد المقول عليه وعلى غيره بالتشكيك، لا ما هو نفس حقيقته [انظر: المقداد السيوري، اللوامع الإلهيّة، ص 74].

وهناك وجوه أخرى للقول بإمكان معرفة الذات، وبعضها في الحقيقة شبهات حاول البعض طرحها نقضاً على مسألة العجز عن إدراك الذات، ونتعرض لها باختصارٍ كالتالي:

1- أن موسى طلب رؤية الله - تعالى - ومعرفته: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ نَرَاكَ وَلَكِنْ أَنْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة الأعراف: 143]، فيعلم من ذلك إمكان الرؤية، حيث طلب موسى ذلك. [انظر: جوادي آملي، التفسير الموضوعي للقرآن الكريم، 2: 36]

الجواب:

أن القرآن نفى إمكان الرؤية بقوله ﴿لَنْ تَرَانِي﴾، ولما تجلّى الربّ للجبل لم يطق موسى ذلك التجلّي فلم تتحقّق الرؤية بل تمّ نفى إمكانها، بدليل أن الله أوكّل إمكان الرؤية للتجلّي للجبل بشرط أن يطيق ويتحمّل، لكنّ الجبل مع صلابته لم يطق هذا التجلّي وصار دكًّا، فكيف بموسى؟! فعلم بذلك عدم إمكان الرؤية؛ فالآية تدلّ على امتناع الرؤية، والآية لا تشير إلى مسألة إمكان معرفة الذات.

2 - أن الرسول الأعظم وهو الإنسان الكامل قد بلغ إلى مقام ﴿قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ [سورة النجم: 9] بمعنى أنّه قد وصل إلى كنه الذات الربوبية. [انظر: جوادي آملي، التفسير الموضوعي للقرآن الكريم، 2: 36]

الجواب:

أنّه لم يرد تفسير مقام ﴿قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ بمعنى اكتناه الذات الربوبية، كما أنّه لم يُنقل عن النبي ﷺ ادّعاؤه ذلك، وهو رغم بلوغه هذا المقام

العظيم إلا أن المسافة بينه وبين الذات الربوبية اللامتناهية تبقى مسافة لا متناهية، فكما أن جبرائيل مع قربهِ لم يستطع أن يصل إلى ما وصل إليه النبي وقال: «لواقتربت أنملة لاحتَرقت» فكذلك النبي ﷺ بالنسبة لله تعالى، فهناك فواصل ومسافات وجودية بين الممكن والممكن (النبي وجبرائيل) وبين الممكن والواجب. [انظر: المصدر السابق]

3- أن ثمة مقولة تقول: كل إنسان يدرك الذات الربوبية لله - تعالى - بمقدار سعته الوجودية، وهذا يعني إمكان إدراك الذات. [انظر: المصدر السابق]

الجواب:

إن كان المراد من هذه المقولة معرفة الذات والصفات، فهو لا يعدو أن يكون خيالاً صرفاً؛ لأن ذلك يبتني على افتراض أن الخالق قابلٌ للمقدار والكم كالشمس القابلة للمقدار، وكل شخص يقتبس من نورها وشعاعها على حسب مقداره واستعداده؛ باعتبارها قابلةً للتجزئة والتحليل، بيد أن الأمر مختلفٌ في الذات الربوبية؛ فإنها بسيطةٌ لاجزاء لها؛ لأنه بمجرد أن نقول إن العارف بالذات الإلهية عرفها بمقدار سعته ومقداره فقد جزأناه سبحانه [انظر: المصدر السابق].

4- أن برهان الصديقين قائمٌ على التأمل في حقيقة الوجود، ومن خلال ذلك يمكن إثبات الحق تعالى؛ ولذا يمكن الوصول إلى كنه الذات المقدسة. [انظر: المصدر السابق، ص 37]

الجواب: أن هذا البرهان وإن كان يعدّ أتقن البراهين على وجوده سبحانه، إلا أنه برهانٌ حصويٌّ لا يمكن إدراك الذات من خلاله، بل ولا من خلال الطرق الشهودية، والسّر في امتناع معرفة الذات يرجع إلى عدم تناهيها وإلى بساطتها، فهي غير قابلةٍ للتجزئة ولا التبعض ولا التحيث. [انظر: المصدر السابق، ص 38]

وسرّ كل ذلك هو انتفاء الماهية عنه، فهو وجودٌ خارجيٌّ محضٌ لا يمكن حضوره في الأذهان، وإلا لزم الانقلاب.

أما الاستدلال على عدم إمكان اكتناء الذات المقدسة، وعدم إمكان الإحاطة بالذات الإلهية واكتناهاها، فيما يلي:

1- قصور المتناهي المحدود - زماناً ومكاناً وذاتاً وصفات - عن الإحاطة باللامتناهي واللامحدود زماناً ومكاناً وذاتاً وصفات ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [سورة طه: 110].

بيان ذلك: أنه قد ثبت في مباحث الإلهيات أنّ الذات الإلهية وجودٌ غير محدودٍ ولا متناهٍ، وكذلك الأمر في صفاته - تعالى - أيضاً، فهو علمٌ وحياءٌ وقدرةٌ مطلقةٌ غير محدودةٍ ولا متناهيةٍ. وفي قبال هذا الوجود اللامتناهي نجد جميع الموجودات الأخرى متناهية الوجود؛ ولذا يقصر الوجود المحدود عن الإحاطة بالوجود اللامحدود إحاطةً تامّةً، وإتّما يعرفه ويدركه على نحو الإجمال، فهو يعلم أنه موجودٌ عالمٌ قادرٌ حيٌّ، لكنّه يجهل كنه هذه الصفات وحقيقتها؛ ولذا ورد عن الإمام الصادق: «إنّ العقل يعرف الخالق من جهةٍ توجب عليه الإقرار، ولا يعرفه بما يوجب له الإحاطة بصفته» [المجلسي، بحار الأنوار، 3: 147]، وما يوجب له الإقرار هو المعرفة بأصل وجوده وصفاته، أي معرفته بالمرتبة الأولى.

ولا يقف قصور الإنسان على إدراك كنه الذات الربوبية فحسب، بل إنّه يجهل - كما يقول ابن سينا - حقائق الموجودات وفصولها الحقيقية المميّزة لها عن غيرها، وإتّما يعرف لوازم الأنواع وخواصّها التي يعبر عنها بالأعراض الخاصة والعامة [ابن سينا، التعليقات، ص 34]، فالمعرفة الحقيقية عسيرةٌ إن لم تكن محالةً، ولعلّ ابن سينا يشير بمقولته هذه إلى قول الإمام عليّ: «كيف يصف إلهه من

يعجز عن صفة مخلوقٍ مثله؟» [الرضي، نهج البلاغة، الخطبة 112]؛ فإذا كان شأن المحسوسات التي نعرفها ونتعامل معها ذلك، فكيف بما وراء الغيب؟!

إذن المعرفة الحقيقية التامة متعذرة في شأن الخالق؛ وذلك لقصور المقتضي لالخفاء المعلوم؛ بل لشدة ظهوره لا يمكن إدراكه كشعاع الشمس بالنسبة إلى الناظر إليه.

2 - بساطة الذات الإلهية وعدم تركبها من أجزاء خارجية ولا عقلية، الأمر الذي لا يمكن معه تعريفها بالحد المنطقي. وبعبارة أخرى: لو كان له حدٌ لكان له جنسٌ وفصلٌ، فيكون له جزءٌ وهو محالٌ؛ لأنه يلزم افتقاره إلى جزئه، وجزؤه غيره فيكون مفتقرًا إلى غيره؛ ولذا يستحيل عليه التركيب مطلقًا، عقليًا كان أو خارجيًا، كما لا يمكن تعريفه بالرسم أيضًا؛ لأنه تعريفٌ بالعوارض، وهو لا تعرضه العوارض، وكذلك العوارض تعرض الماهيات ولا ماهية له. [المقداد السيوري، اللوامع الإلهية، ص 73]

فالعقل إنما يمكنه اكتناه الماهيات، ويتصورها بكنه حقائقها، ولما كان - تعالى - لا ماهية، فلا يستطيع العقل اكتناه ذاته المقدسة؛ إذ يمتنع ارتسام الحقيقة الواجبة في الأذهان. [صدر المتألهين، المبدأ والمعاد، ص 132]

3 - أن معلومية شيءٍ لشيءٍ بالكنه لا زمة لمعلوليته له، وهي منتفية في حق الواجب تعالى. وهذا البيان قريبٌ من قول البعض (على مباني صدر المتألهين): إن العلم بكنه حقيقة الشيء لا يحصل إلا لنفس ذلك الشيء، أو لعلته، فإن حصول الشيء لنفسه وحصوله لعلته مستلزمٌ للعلم بالكنه، وما عدا هذين الحصولين فليس حصولًا لكنّه تلك الحقيقة حقيقة؛ لأن الحصول الحقيقي المستلزم لمعرفة الكنه إمّا حصول الشيء لنفسه أو حصوله لعلته. [المصدر السابق: 135]

4 - ومّا يدلّ على عدم إمكان مثل هذه المعرفة أنّ الله - سبحانه - عندما عرّف نفسه في القرآن الكريم لعموم خلقه وخواصهم عرّفهم بصفاته وأفعاله؛ ولذا ورد عن أمير المؤمنين أنّه قال: «...الذي سُئلت الأنبياء عنه فلم تصفه بحِدٍ ولا ببعض، بل وصفته بفعاله، ودلّت عليه بآياته» [الكليّني، الكافي 1: 141، ح 7].

5 - النصوص الكثيرة الصريحة في نفي إمكان المعرفة بكنهه الخالق، وهي من الكتاب قوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ﴾ [سورة البقرة: 255]، فإذا كانوا لا يحيطون بشيءٍ من علمه فكيف بذاته تعالى؟! وقوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [سورة طه: 110]، كما أنّ قوله تعالى: ﴿وَيُخَذَّرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ [سورة آل عمران: 28] يدلّ على ذلك. [جوادي آملي، التفسير الموضوعيّ للقرآن الكريم، 2: 34]

وأما الروايات في ذلك فهي على طوائف:

الطائفة الأولى: الروايات النافية لإمكان معرفة كنهه تعالى.

وهذه الروايات على كثرتها مطلقة تنفي إمكان المعرفة حتّى بالنسبة إلى الرسول والأئمّة عليهم السلام، وهي نظير النصوص التالية:

1- ما ورد في الدعاء المرويّ عن الرسول صلّى الله عليه وآله: «يا من لا يعلم ما هو إلّا هو» [الكفعمي، المصباح، ص 349؛ الأحسائي، عوالي اللآلي، ج 4: 132].

2 - وقول الإمام عليّ عليه السلام: «الحمد لله الذي أظهر من آثار سلطانه وجلال كبريائه ما حير مقل العقول من عجائب قدرته، وردع خطرات همام النفوس عن عرفان كنه صفته» [الرضي، نهج البلاغة، الخطبة 195].

3 - وعنه عليه السلام قال: «فلسنا نعلم كنه عظمتك، إلّا أنّنا نعلم أنّك حيّ قيّوم لا تأخذك سنة ولا نوم، لم ينته إليك نظرٌ، ولم يدركك بصرٌ» [المصدر السابق: الخطبة 160].

4- وعنه عليه السلام: «كَلَّتْ الأوهام عن تفسير صفتك... وانحسرت العقول عن كنه عظمتك... وكلّ دون ذلك تحبير اللغات، وضلّ هنالك التدبير في تصاريّف الصفات، فمن تفكّر في ذلك رجع طرفه إليه حسيّرًا، وعقله مبهورًا، وتفكّره متحيّرًا» [المجلسي، بحار الأنوار، 95: 243، رقم 31].

والروايات في ذلك كثيرة جدًا. [انظر: الريشهري، موسوعة العقائد الإسلامية، 3: 319]

الطائفة الثانية: الروايات الناهية عن التفكّر في ذات الله.

وهي كثيرة جدًا في النهي والتحذير من مسألة التفكّر في ذاته العلية، وإليك شطرًا من هذه الروايات:

1- قال رسول الله صلى الله عليه وآله في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ إِلَى رَبِّكَ الْمُنتَهَى﴾ [سورة النجم: 42]: «لا فكرة في الرب» [الدر المنثور 7: 662].

2- وقال صلى الله عليه وآله: «تفكّروا في كلّ شيء، ولا تفكّروا في الله تعالى» [الصدق، التوحيد: 455، رقم 2].

3- وعن ابن عباس رضي الله عنه: «دخل علينا رسول الله ونحن في المسجد خلق خلق، قال لنا رسول الله صلى الله عليه وآله: فيم أنتم؟ قلنا: نتفكّر في الشمس كيف طلعت، وكيف غربت. قال: أحسنتم! كونوا هكذا، تفكّروا في المخلوق ولا تفكّروا في الخالق» [المجلسي، بحار الأنوار، 57: 348، ح 44].

4- وقال الإمام الباقر عليه السلام: «إياكم والتفكّر في الله، ولكن إذا أردتم أن تنظروا إلى عظمته فانظروا إلى عظيم خلقه» [الكليني، الكافي 1: 93، ح 7].

5- وقال عليه السلام: «تكلّموا في خلق الله ولا تتكلّموا في الله؛ فإنّ الكلام في الله لا يزداد صاحبه إلّا تحيّرًا» [الكليني، الكافي 1: 92، ح 1].

وخلاصة الكلام في هذه المرتبة هو استحالة تعلّق المعرفة العقلية بذاته سبحانه؛ لقصور العقل البشري عن ذلك ذاتاً، وهذا معناه التفصيل بين المعرفة في المرتبة الأولى وهي معرفة وجوده، فإنّها ممكنة، وبين المعرفة في هذه المرتبة وهي معرفة ذاته، فإنّها غير ممكنة، وهذا هو ما أشار إليه الإمام الصادق بقوله: «إنّ العقل يعرف الخالق من جهةٍ توجب عليه الإقرار، ولا يعرفه بما يوجب له الإحاطة بصفته... فإن قالوا فكيف يكلف العبد الضعيف معرفته بالعقل اللطيف، ولا يحيط به؟ قيل لهم إنّما كلف العباد من ذلك ما في طاقتهم أن يبلغوه، وهو أن يوقنوا به ويقفوا عند أمره ونهيه، ولم يكلفوا الإحاطة بصفته، كما أنّ الملك لا يكلف رعيته أن يعلموا أطول هو أم قصير، وأبيض هو أم أسمر، وإنّما يكلفهم الإذعان لسلطانه، والانتهاه إلى أمره. ألا ترى أنّ رجلاً لو أتى باب الملك، فقال: أعرض عليّ نفسك حتّى اتقصى معرفتك، وآلا لم أسمع لك كان قد أحلّ نفسه بالعقوبة... فكذا القائل إنّّه لا يقرّ بالخالق سبحانه حتّى يحيط بكنهه متعرّض لسخطه... فإن قالوا: أوليس قد نصفه؟ فنقول هو العزيز الحكيم الجواد الكريم؟ قيل لهم كلّ هذه صفات إقرار، وليست صفات إحاطة، فإنّا نعلم أنّه حكيم، ولا نعلم بكنهه ذلك منه، وكذلك قدير وجواد وسائر صفاته، كما قد نرى السماء، فلا ندري ما جوهرها، ونرى البحر ولا ندري أين منتهاه، بل فوق هذا المثال بما لا نهاية له، ولأنّ الأمثال كلّها تقصر عنه، ولكنّها تقود العقل إلى معرفته» [الجعفي، التوحيد، ص 118].

المرتبة الثالثة: معرفة صفات الخالق

يوجد في معرفة الصفات الإلهية إمكانًا واستحالةً ثلاثة اتجاهات [انظر: سبحاني، الإلهيات، ص 87]:

الاتجاه الأول: التعطيل وعدم إمكان المعرفة؛ لأنّ كلّ صفة نتصوّرها فإنّا

نستوحىها من مخلوق؛ لأننا نتعامل مع المخلوقات مباشرة، فإذا عددنا الخالق بهذه الصفة أيضاً فقد اعترفنا بوجود صفةٍ مشتركةٍ بين المخلوق والخالق، وذات الله - تعالى - لا يمكن تشبيهها بأي مخلوق ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [سورة الشورى: 11].

وعن الإمام الباقر عليه السلام: «كل ما ميّزتموه بأوهامكم في أدق معانيه مخلوق مصنوعٌ مثلكم، مردودٌ إليكم» [المجلسي، بحار الأنوار، ج 66، ص 293]، وبالرغم - حسب أصحاب هذا الاتجاه - من ورود صفاته في القرآن كالعليم والقدير ونحوها، ولكن علينا أن نجرد هذه الأسماء من المعاني التي تحصل في أذهاننا، فمعاني هذه الألفاظ في أذهاننا هي عين ما نشقه من المخلوقات، أمّا المعاني الواقعية فيعرفها الله - تعالى - فقط، وهذا هو مذهب المعطلة، فهم يثبتون أصل الصفة ولكنهم يفسرونها بالضد منها، فالعلم يعني عدم الجهل، والقدرة عدم العجز وهكذا، وعليه فإن معرفة كنه الصفات غير ممكن، وإنما نعرف أضدادها فقط لا أكثر.

الاتجاه الثاني: إمكان المعرفة لكن مع التشبيه، بمعنى قياس الذات المقدسة على الإنسان في كيفية الاتصاف بهذه الصفات، وهذا هو مذهب المشبهة، فهم يُجرون الصفات على الله بالمعاني المرتكزة في أذهان الناس من دون أي تصرف فيها، وحسب هذا الاتجاه، فإنه يمكن معرفة كنه الصفات الإلهية كما كان يقول به المشبهة والمجسمة في معرفة كنه الذات الإلهية.

الاتجاه الثالث: القول بإمكان المعرفة لكن مع التنزيه وعدم التشبيه والتجسيم، وهذا ما ذهب إليه الامامية. ومنشأ الإشكالية التي على أساسها وجدت هذه الاتجاهات يكمن في كيفية انطباق مثل هذه المفاهيم والصفات - كالعلم والحياة - على المصداق الواجب اللامتناهي وهو الله سبحانه، وعلى الممكن المتناهي في آن واحد، وقد تفصّلت نظرية الإمامية من

هذه الإشكالية بأن هذه الصفات والمفاهيم وإن كانت مشتركة على نحو الاشتراك المعنوي، إلا أن الاختلاف واقع في المصادق، فالواجب بالذات لا مشارك له في شيء من هذه المفاهيم من حيث المصادق، بمعنى أن هذه المفاهيم والصفات - كالعلم والحياة والقدرة - مصداقها في الواجب هو عين الواجب تعالى، فهي غير زائدة عليه، بينما هي في الممكنات زائدة عليها، وأيضاً مصداقها في الواجب غير متناه ولا محدود، بينما في الممكنات متناه ومحدود ومشوبٌ بالنقص والعدم. [انظر: الطباطبائي، نهاية الحكمة (بتعليقة الفياضي) 4: 1101، الفصل السابع من المرحلة الثانية عشرة؛ مصباح يزدي، تعليقة على نهاية الحكمة، ص 437]

فينبغي إذن التمييز جيداً بين عالم المفاهيم وعالم المصاديق، وربما كان أحد معاني إخراجه - سبحانه - عن حدي التعطيل والتشبيه وسلوك الصراط السوي في المعرفة التوحيدية هو أن المفهوم معلوم للإدراك البشري عبر الاشتراك المعنوي، لكن المصادق مجهول الكنه.

وعليه، فإن أصل إدراك الصفات الإلهية وثبوتها للذات المقدسة وإن كان ثابتاً ومّا يطاله الإدراك البشري، ولكنّه إدراكٌ للمفهوم الكلي للصفات، وأمّا إدراك تلك الصفات على حقيقتها وكنهها فمتعذّر بل محال [مصباح يزدي، تعليقة على نهاية الحكمة، ص 406]؛ لخروجها عن قدرة الإدراك العقلي بناءً على مذهب الإمامية من عينية الصفات مع الذات، وحينئذ تأتي جميع الأدلة السابقة في امتناع معرفة الذات هنا أيضاً لاتّحاد الذات والصفات، كما أن الإدراك الكلي للصفات مقيّد بقيدين:

الأول، التنزيه عن التشبيه والتجسيم. والثاني، الإطلاق واللامحدودية في ثبوتها للحق سبحانه؛ وذلك لأن الصفات بالنسبة إليه لا تخلو من محدودية، وهو - تعالى - أعظم من أن يحيط به حد؛ لأن كل مفهوم مسلوب عن غيره

منعزلٌ عما سواه، وهذا لا يلائم الإطلاق الذاتي لحقيقة الواجب وصفاته؛ ولهذا يتوسل العقل إلى رفع هذه النقيصة بشيء من النعوت السلبية تنزيهاً، ككونه - تعالى - أكبر من أن يوصف وأعظم من أن يحيط به تقييداً؛ ولذا فإن النبي والأئمة عندما يبيّنون هذه الصفات والمفاهيم يُقرونها دائماً بلفظ التنزيه عن المشابهة لصفات المخلوقين، وأنه - تعالى - عالم لا كعلمنا، وقادر لا كقدرتنا، وهذا معنى قول الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [سورة الشورى: 11]. [انظر: الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، ج 8: 57؛ مصباح يزدي، المنهج الجديد في تعليم الفلسفة، ص 424]، وقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [سورة النحل: 60]، وقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [سورة الإخلاص: 4].

وقد دلّت على ذلك الروايات أيضاً، وإليك بعض النصوص منها:

1- قال الإمام الرضا عليه السلام: «إنَّ الخالق لا يُوصف إلا بما وصف به نفسه، وكيف يوصف الخالق الذي تعجز الحواس أن تدركه، والأوهام أن تناله، والخطرات أن تحده، والأبصار عن الإحاطة به، جلّ عما يصفه الواصفون... والواصفون لا يبلغون نعته، ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾» [الأربلي، كشف الغمّة 3: 176].

2- وقال أمير المؤمنين عليه السلام: «ليست له صفة تنال، ولا حدّ تضرب له فيه الأمثال، كلّ دون صفاته تحبير اللغات، وضلّ هناك تصارييف الصفات، وحرار في ملكوته عميقات مذاهب التفكير، وانقطع دون الرسوخ في علمه جوامع التفسير، وحال دون غيبه المكنون حجب من الغيوب، تاهت في أدنى أدانيها طامحات العقول في لطيفات الأمور» [الكليّني، الكافي 1: 134، رقم 1].

وقد وردت نصوص تأمر بالتوقّف على ما وصف الله به نفسه في القرآن وعدم تجاوز ذلك، مثل قول الإمام علي عليه السلام لرجلٍ سأله أن يصف له ربه:

«فانظر أيها السائل، فما ذلك القرآن عليه من صفته فائتم به واستضي بنور هدايته، وما كلّفك الشيطان علمه ممّا ليس في القرآن عليك فرضه، ولا في سنة النبي وأئمة الهدى أثره، فكل علمه إلى الله سبحانه، فإنّ ذلك منتهى حقّ الله عليك» [الرضي، نهج البلاغة، الخطبة 91].

وقال الإمام الحسين عليه السلام: «أصف إلهي بما وصف به نفسه، وأعرّفه بما عرّف به نفسه: لا يُدرك بالحواس، ولا يقاس بالناس» [الصدوق، التوحيد، ص 80].

وخلاصة البحث في هذه المرتبة هي إمكانية معرفة صفاته - تعالى - من حيث المفهوم دون الحقيقة والمصادق، فلا استحالة عقلية في ذلك لكن بشرط التنزيه.

المرتبة الرابعة: معرفة فعل الخالق

قسّم القرآن الكريم فعل الله سبحانه - وهو كلّ ما سواه - إلى قسمين كما في قوله تعالى: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾ [سورة الرعد: 9].

1- ما يتعلّق بعالم الغيب.

2- ما يتعلّق بعالم الشهادة، أي: عالم الطبيعة وعالم المحسوسات.

وللفلاسفة تقسيم آخر لعالم الوجود هو:

1- عالم العقل.

2- عالم المثال.

3- عالم المادّة.

ويندرج الأوّل والثاني تحت عالم الغيب.

والسؤال المطروح هو: هل أنّ فعل الله - تعالى - بأقسامه السالفة قابلٌ للإدراك والمعرفة البشريّة أو لا؟

والجواب على ذلك بالإيجاب، فإنّ المعرفة البشريّة يمكن لها أن تعتمد أربعة طرقٍ في ذلك:

الأوّل: الطريق الحسيّ والتجريبيّ لمعرفة عالم الطبيعة والمادّة (عالم الشهادة)، وكتب الطبيعيات القديمة والحديثة والكشوفات العلميّة الحديثة خير شاهدٍ على إمكانية مثل هذه المعرفة.

الثاني: الطريق العقليّ والتحليليّ لمعرفة عالم العقول والمثال، وتشهد لإمكانية مثل هذه المعرفة كتب الفلاسفة في تحليل عالم العقول الطولية والعرضيّة وعالم المثال.

الثالث: الطريق النقليّ لمعرفة عالم الغيب، والكتاب والسنة ناطقان بإمكانية مثل هذه المعرفة من خلال الآيات والروايات التي تفتح آفاق العقل البشريّ على نوافذ الغيب وما وراء الطبيعة.

الرابع: الطريق الشهوديّ لمعرفة عالم الغيب، ولهذا ما تشهد به تجارب الأنبياء الوحيانيّة وتجارب الأولياء والعرفاء.

ولا شكّ في اختلاف درجة المعرفة ومستواها في كلّ واحدٍ من هذه الطرق بحسب ذات الطريق وبحسب السالك فيه، فالطريق الحسيّ رغم تطوّره وتقدّمه واكتشافه للكثير من أسرار الخلق والوجود، إلّا أنّ ثمة غوامض علميّة ليس فيها للعلم الحديث تصوّرٌ فضلاً أن يكون له فيها تصديقٌ.

وعلى كلّ حالٍ، فإنّ المعرفة بعالم الخلق وفعل الخالق متفاوتةٌ، فربّما

تكون تفصيلية في بعض الموارد، وربما تكون إجمالية وعامة في موارد أخرى، وربما تكون منعدمة أصلاً في موارد ثالثة، إلا أن أصل المعرفة بشكل عام وفي أكثر الموارد ممكن ومتحقق؛ ولذا أمر - سبحانه - في كتابه بالنظر في الآيات الأفقية والأنفسية، فإن الأمر بذلك فرع إمكان المعرفة بالمأمور بها.

ثانياً: الأدوات المعرفية لمعرفة الخالق

بعد أن وقفنا على مراتب المعرفة الإلهية الممكنة منها والمحالة، فلا بد من البحث حينئذٍ عن الأدوات المعرفية في تلك المراتب، وكما أشرنا آنفاً فإن أدوات المعرفة التي تمكن الإنسان من معرفة المجهول يمكن تلخيصها في أداتين رئيسيتين هي العقل والحس، والحس بدوره يمكن تقسيمه إلى قسمين: الحس الظاهر وهو يشمل الحواس الخمس والتجربة، ويدخل كذلك في هذا القسم النص، والحس الباطني ونعني به المشاهدة القلبية، وقد نبه القرآن الكريم إلى طريقتين للوصول إلى معرفة الخالق هما:

1- الطريق الأفقي

2- الطريق الأنفسي

وأشار إلى هذين الطريقتين في قوله تعالى: ﴿سَرُّهُمْ آيَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [سورة فصلت: 53]، وقوله تعالى: ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [سورة الذاريات: 20 و21].

والمراد بالأولى: النظر في الآثار والآيات الأفقية، أي في الظواهر الكونية، للاهتمام من خلالها إلى معرفة الخالق وأسمائه وصفاته ككونه حياً وقادراً وعالماً ومالِكاً لكل شيء وخالقاً له.

والمراد بالثانية: النظر في الآيات الأنفسية وأسرار خلقة النفس الإنسانية

وكوامنها وفي أسرار خلقة البدن الإنساني أيضًا وكوامنه؛ وعليه يكون المراد بقوله: ﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ﴾ أي في وجودكم بشطريه المادي والروحي. [انظر: الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، ج 6: 171]

وقد وردت أحاديث كثيرة تؤكد أهمية المعرفة الأنفسية وتشير إلى العلاقة والتلازم بين معرفة النفس ومعرفة الرب، ومنها ما ورد عن أمير المؤمنين: «من عرف نفسه عرف ربه» [الآمدي، غرر الحكم، 7946]. وكذلك ورد عنه: «عجبت لمن يجهل نفسه كيف يعرف ربه؟» [البيهي الواسطي، عيون الحكم والمواعظ، ص 329].

وفي ضوء ذلك فإن السير الأنفسي أنفع من السير الآفاقي، كما يدل عليه قول أمير المؤمنين: «المعرفة بالنفس أنفع المعرفتين»، ولعل السبب هو أحد أمرين كما ذهب إليه الطباطبائي حيث يقول: «إن النظر إلى آيات النفس لا يخلو من التعرف على ذات النفس وقواها وأدواتها الروحية والبدنية، وما يعرضها من الاعتدال في أمرها أو طغيانها أو خمودها، وكذلك معرفة الملكات الفاضلة أو الرذيلة، والأحوال الحسنة أو السيئة التي تقارن بها. واشتغال الإنسان بمعرفة هذه الأمور والإذعان بما يلزمها لا ينفك من أن يعرف به الداء والدواء من قريب، فيشتغل بإصلاح الفاسد منها والالتزام بصحيحها، بخلاف النظر في الآيات الآفاقية، فإنه وإن دعا إلى إصلاح النفس وتطهيرها من سفاسف الأخلاق ورذائلها، وتحليلتها بالفضائل الروحية، لكنه ينادي لذلك من مكان بعيد!

وهناك معنى آخر أدق مستخرج من نتائج الأبحاث الحقيقية في علم النفس، وهو أن النظر في الآيات الآفاقية والمعرفة الحاصلة من ذلك نظراً فكرياً وعلماً حصولياً بخلاف النظر في النفس وقواها وأطوار وجودها والمعرفة

المتجلية منها، فإنه نظرٌ شهوديٌّ وعلمٌ حضوريٌّ، والتصديق الفكريّ يحتاج في تحقيقه إلى نظم الأقيسة واستعمال البراهين، وهو باقٍ ما دام الإنسان متوجّهاً إلى مقدّماته غير ذاهلٍ عنها ولا مشغولٍ بغيرها؛ ولذلك يزول العلم بزوال الإشراف على دليله، وتكثر فيه الشبهات ويعتريه الاختلاف. وهذا بخلاف العلم النفسانيّ بالنفس وقواها وأطوار وجودها، فإنه من العيان، فإذا اشتغل الإنسان بالنظر إلى آيات نفسه، وشاهد فقرها إلى ربّها، وحاجتها في جميع أطوار وجودها، وجد أمرًا عجيبًا؛ وجد نفسه متعلّقةً بالعظمة والكبرياء، متّصلةً - في وجودها وحياتها وعلمها وقدرتها وسمعتها وبصرها وإرادتها وحبّها وسائر صفاتها وأفعالها - بما لا يتناهى بهاءً وسناءً وجمالاً وجلالاً وكمالاً من الوجود والحياة والعلم والقدرة، وغيرها من كلّ كمالٍ [انظر: الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، ج 6: 170 - 175].

وقد رُوي عن عبد الأعلى عن الصادق قال: «ومن زعم أنّه يعرف الله بحجابٍ أو بصورةٍ أو بمثالٍ فهو مشركٌ؛ لأنّ الحجاب والصورة والمثال غيره، وإنّما هو واحدٌ موحدٌ، فكيف يوحد من زعم أنّه يوحد بغيره، إنّما عرف الله من عرفه بالله، فمن لم يعرفه به فليس يعرفه إنّما يعرف غيره» [الأمدي، غرر الحكم، ص 7856].

وعليه، فإنّ النظر في آيات الأنفس أنفُس وأعلى قيمةً، وأنّه هو المنتج لحقيقة المعرفة فحسب، وعلى هذه فعده إيّاها أنفع المعرفتين، لأنّ العامّة من الناس قاصرون عن نيلها، وقد أطبق الكتاب والسنة وجرت السيرة الطاهرة النبويّة وسيرة أهل بيته الطاهرين على قبول من آمن بالله عن طريق النظر الآفاقي، وهو النظر الشائع بين المؤمنين، فالطريقان نافعان جميعاً لكنّ النفع في طريق النفس أتمّ وأغزر. [انظر: الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، ج 6: 170 - 175]

النتيجة والخاتمة

1- اتضح ممّا سبق ضرورة التفصيل في معرفة الله بين مراتب المعرفة الإلهيّة، فبعضها ممكنٌ بل واجبٌ بحكم العقل، وهي المرتبة الأولى - أعني معرفة أصل وجوده - وكذلك المرتبة الثالثة والرابعة (معرفة صفاته ومعرفة أفعاله)، وبعضها ممتنعٌ عقلاً وهي المرتبة الثانية (معرفة الذات)، وهذه المعرفة ممتنعةٌ عقلاً ونقلًا كما تقدّم، فالإمكان والعجز في المعرفة الإلهيّة يدور في فلك هذه المراتب الأربع جوازًا ومنعًا.

2 - أنّ المعرفة الآفاقية والأنفسية هما نوعان من المعرفة اللوالب تعالى، والمعرفة الحاصلة من النظر في آيات الأنفس أنفع من الآيات الآفاقية.

قائمة المصادر

1. ابن أبي الحديد المعتزلي، عبد الحميد، شرح نهج البلاغة، تحقيق محمد أبو الفضل، مؤسسة إحياء الكتب العربية، قم، 1402 هـ.
2. ابن سينا، الحسين، التعليقات، مكتب الإعلام الإسلامي، ط 4، 1379 ش.
3. الأحسائي، محمد، عوالي اللئالي، تحقيق مجتبي العراقي، ط 1، مطبعة سيد الشهداء، 1403 هـ، قم.
4. الأربلي، علي، كشف الغمة، دار الأضواء، بيروت، 1998 م.
5. الجعفي، المفضل، التوحيد، تحقيق كاظم المظفر، مؤسسة الوفاء، بيروت، ط 2، 1404 هـ.
6. الحائري، كاظم، أصول الدين، دار البشير، ط 2، 1425 هـ.
7. الحزائي، حسن، تحف العقول، تحقيق علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، 1404.
8. الحيدري، كمال، التوحيد، دار فرقد، ط 3، 2009 م.
9. سبحاني، جعفر، نظرية المعرفة، مركز الدراسات الإسلامية، ط 1، 1411 هـ.
10. السبزواري، هادي، غرر الفرائد (شرح المنظومة)، طهران، 1360 ش.
11. السيوري، مقداد، اللوامع الإلهية، تحقيق محمد علي القاضي، إيران، 1396 هـ.
12. السيوطي، عبد الرحمن، الدر المنثور، دار المعرفة، بيروت، ط 1، 1365 هـ.
13. الصدر، محمد باقر، فلسفتنا، دار التعارف، ط 10، 1400 هـ.
14. الصدوق، محمد بن علي، التوحيد، تحقيق هاشم الحسيني، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، 1378 ش.

15. الطباطبائي، محمدحسين، أصول الفلسفة والمنهج الواقعي، تعليق مرتضى مطهري، ترجمة عمار أبو رغيف، مؤسسة أم القرى، ط 1، بيروت، 1421.
16. الطباطبائي، محمدحسين، الميزان في تفسير القرآن، قم، مؤسسة النشر الإسلامي، 1378ش.
17. الطبرسي، أحمد، الاحتجاج، نشر المرتضى، مشهد، 1403 هـ.
18. الفيض الكاشاني، محمدحسن، مؤسسة بيدار، قم، 1358 ش.
19. القمي، علي، تفسير القمي، تحقيق طيب الموسوي الجزائري، مؤسسة دار الكتاب، قم، 1376ش.
20. الكفعمي، إبراهيم، تحقيق حسين الأعلي، مؤسسة الأعلي، ط 1، 1414 هـ.
21. الكليني، محمد، أصول الكافي، تحقيق علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية، ط 2، طهران، 1365 ش.
22. المتقي الهندي، علي، كنز العمال، تحقيق بكري حياتي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1409 هـ.
23. المجلسي، محمدباقر، بحار الأنوار، مؤسسة الوفاء، ط 1، 1405 هـ.
24. مصباح يزدي، محمدتقي، ترجمة محمد عبد المنعم الخاقاني، مؤسسة النشر الإسلامي، ط 1، 1409 هـ.
25. مصباح يزدي، محمدتقي، تعليقة على نهاية الحكمة، ط 1، مؤسسة طريق الحق، قم، 1415 هـ.

المعرفة الفطرية.. حقيقتها ونحو دلائلها على وجود الإله

د. سيد روح الله الموسوي

الخلاصة

حاولنا في هذا المقال أن نسلط الضوء على أهم الجوانب لمسألة المعرفة الفطرية بالله، وبعد معالجة الموضوع تاريخياً ورصد تطوّر المسألة مع مضيّ الزمان، تطرّقنا إليها من وجهة نظر النصّ الدينيّ وبحسنا القيمة المعرفيّة لهذا النوع من المعرفة، والتقارير المختلفة في دلائلها في إثبات وجود الإله عند المفكرين الإسلاميين والغربيين والإشكالات الموجهة إليهم. وبناءً على نتائج هذا المقال، فإنّ التقارير الغربيّة لبرهان الفطرة تعاني من بعض المشاكل المعرفيّة التي عالجها المفكّرون المسلمون بعد أن بحثوها بدقّة، وقدّموا تقارير تخلو منها؛ ولذلك يمكن التمسك بالفطرة بوصفها طريقاً إلى معرفة الإله وإثبات وجوده.

المفردات الدلالية: نظرية الفطرة، المعرفة الفطرية، العلم الحضوري، آية الفطرة، آية الميثاق، إثبات وجود الإله، برهان الإجماع العام.

المقدمة

أكدت النصوص الدينية على فطرة الدين، لا سيما فطرة التوحيد، بحيث تشير بعض الروايات إلى أنه لو لم يكن الدين فطرياً، ولو لم يقع الميثاق في عالم الذر، لم يعرف أحد ربه [الكلي، الكافي، ج 2، ص 13]. ومن جانب آخر، يعدّ بحث الفطرة من الموضوعات المشتركة التي تعنى بالبحث في مختلف فروع العلوم الإنسانية والإسلامية، كتفسير القرآن الكريم وعلم اللاهوت (التيولوجيا) (Theology)، وعلم النفس (السيكولوجيا) (Psychology)، والعلوم التربوية، وعلم الاجتماع^(*) (السوسيولوجيا) (Sociology) [أبو ترابي، ببش نیازهای مفهوم شناسانه «نظریه ی فطرت»، ص 8]. ونظراً لارتباط نظرية الفطرة بمحقل معرفة الإنسان (الأنثربولوجيا)؛ فإن لها تأثيراً كبيراً على العلوم الإنسانية. يكفي في تجلية أهمية هذا البحث أن يعتبر الأستاذ مطهري نظرية الفطرة مبدأ المبادئ (المبدأ الأم) تارةً [مطهري، مجموعه ی آثار، ج 2، ص 39]، وعدّها مسألةً مصيريةً من بين المعارف الإسلامية الأخرى تارةً أخرى [مطهري، نقدی بر مارکسیسم، ص 298] وأبدى أسفه لعدم وجود دراساتٍ تولى هذا البحث أهميةً خاصّةً في مختلف حقول العلوم الإسلامية من التفسير وعلوم الحديث والفلسفة [المصدر السابق]. سنحاول إلقاء الضوء على مختلف أبعاد هذه المسألة الهامة بقدر مقتضيات المقالة.

(*) ما هو الذي يصنع حقيقة الإنسان؟ المجتمع أو الفطرة؟ راجع كتاب "جامعه وتاریخ" بقلم الشهيد مطهري، منشورات صدرا، ص 105 و 106. بدوره، يُرجع السيد العلامة الطباطبائي القارئ في كثير من البحوث الاجتماعية إلى الفطرة مثل العدالة والفطرة، المالكية والفطرة، الحرية والفطرة، نظرية الاستخدام والفطرة و...

التطور التاريخي للبحث

لبحث الفطرة والمعرفة الفطرية تاريخٌ عريقٌ كالتاريخ المكتوب للإنسان. فمنهج سقراط (469 ق.م - 399 ق.م) في المعرفة التي يعتبر فيها سقراط نفسه بمنزلة قابلة الأفكار، وكذلك نظرية التذكر الأفلاطونية، كلاهما نظريتان في الفطرة، ولم نعثر على مفكرٍ إلا وأقرّ - بشكلٍ أو بآخر - بالمعرفة الفطرية، حتى أولئك الذين ينكرونها بصراحةٍ. فأمثال جون لوك (John Locke) (1632 م - 1704 م) الذي نفى التصوّرات والتصديقات الفطرية في الذهن وشبّهه بصفحةٍ بيضاء، وديفيد هيوم (David Hume) (1711 م - 1776 م)، الذي رفض التصوّرات الفطرية منطلقاً من نظريته في الانطباعات والتصوّرات، كلّهم يقرّون بالمعرفة الفطرية بشكلٍ غير مباشرٍ.

[أميد، نظريه فطرت، ص 193 - 243]

أمّا بالنسبة إلى فطرية معرفة الإله في الغرب، فصّرح بها بعض الفلاسفة المسيحيين أمثال كلمن الإسكندراتي (150 - 215)، وأوغسطين (Augustinus) (354 م - 430 م)، وبويثيوس (Boethius) (480-524 م) [المصدر السابق]، واستند بعضهم أمثال هربرت تشربري (Herbert Cherbury) (1583 م - 1648 م)، وأفلاطونيو كامبريج (Cambridge Platonists) (أواسط القرن 17)، وغروتيوس (Hugo Grotius) (1583 م - 1645 م) وكثيرٌ من المتكلمين المشهورين من المدرستين الكاثوليكية والبروتستانتية؛ إلى برهان الإجماع العام لإثبات وجود الله، وهذا البرهان يشبه كثيراً برهان الفطرة الموجود في التراث الإسلامي. [محمد

رضائي، الهيات فلسفي، ص 360]

وعلى الرغم من أن القرآن الكريم قد صرح بفطرية الدين (*) إلا أن الحكماء المسلمين ومع تصريحهم بفطرية بعض الأمور - كالفارابي (260هـ - 339هـ) الذي اعتقد بفطرية الميل إلى النظم والحياة الاجتماعية (**) [الفارابي، كتاب الحروف، ص 142] - لم يعالجوا نظرية الفطرة بوصفها مسألة فلسفية مستقلة حتى ظهور إخوان الصفا في القرن الثالث الهجري، الذين بحثوها وبينوها في مواضع متعددة لأول مرة في كتاب فلسفي، إذ ذهبوا إلى القول بضرورة فطرية معرفة الله والميل إليه؛ لأن ذلك مقتضى الحكمة الإلهية. [غفوري نژاد، تطور تاريخي نظريه فطرت، 101]

ومع أن ابن سينا (370هـ - 427هـ) لم يتطرق في آثاره الفلسفية إلى المعرفة الفطرية بالله إلا أن آثاره العرفانية لم تخل من الإشارة إلى هذه المسألة، نظير ما نستشفه من مباحث (مناسبة النفس مع العوالم العالية) (***) [ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ص 141] و(سريان العشق في جميع الهويات) (****) [ابن سينا، رسائل ابن سينا، ص 373 - 396].

ويمكننا إدراك الميل الفطري لله عند شيخ الإشراق السهروردي (549هـ - 586هـ) عن طريق ما عرضه من عشق الأنوار السافلة للأنوار العالية

(*) { فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ } [سورة الروم: 30].

(**) نصه: «... لما في فطرة الإنسان من تحري الترتيب والنظام في كل شيء».

(***) يقول الشيخ الرئيس في المصدر المذكور: «والنفوس السليمة التي هي على الفطرة... إذا سمعت ذكراً روحانياً يشير إلى أحوال المفارقات... أصابها وجدٌ مبرحٌ مع لذّة مفرجة يقضي ذلك إلى حيرةٍ ودهيش».

(****) طرح ابن سينا هذا البحث في فصل عنوانه: «في ذكر سريان قوة العشق في كل واحد من الهويات».

تارة^(*) [السهوردي، كتاب التلويحات، ص 136 - 137]، وتارة أخرى عن طريق حبّ الكمال المكنون في كلّ الموجودات، ومن بينها حبّ الإنسان لله سبحانه وتعالى [السهوردي، مجموعته مصنفات، ج 3، ص 329]، غير أنّه لم يول اهتماماً خاصاً بالمعرفة الفطرية بالله سبحانه [غفوري نژاد، تطور تاريخي نظريه فطرت، 105]. أما ابن عربي (558 هـ - 638 هـ) فقد عرّف مفهوم الفطرة وفق نظريته في الوحدة الشخصية للوجود [المصدر السابق]. ولشدة اعتقاده بالمعرفة الفطرية بالله، رتب عليها آثاراً دنيوية وأخروية مثل وجوب صلاة الجنابة على أطفال الكافرين [ابن عربي، الفتوحات المكيّة، ج 1، ص 536]، وانقطاع العذاب عن المشركين في الآخرة. [المصدر السابق]

وفي ضوء القرآن الكريم اعتقد صدر المتألهين الشيرازي (980 هـ - 1050 هـ) بالمعرفة الفطرية بالله تعالى، إذ استدلّ عليها بحالات الإنسان في الشدائد والمصائب. وقدم بياناً فلسفياً لكيفية حصول هذه المعرفة الفطرية أولميتها إمّا طبق نظريته في بيان الإدراك بحضور مرتبة من وجود المدرك عند المدرك، أو وفق رؤيته الخاصة حول حقيقة مبدأ العلّية (إرجاع العلّية إلى التشنؤن)، ونتيجة ذلك أنّ الملاً صدرا يثبت العلم الحضورّي البسيط للإنسان - بل لكلّ الموجودات - بالعلّة المفيضة (الله تعالى) [صدر المتألهين، الحكمة المتعالية، ج 1، ص 117]. كما أنّه أشار عبر كتاباته المختلفة إلى الميول الفطرية نظير حبّ الكمال الفطري، وحبّ الحقيقة الفطري، وفطرية الانقياد للدين، والميل الفطري إلى الطاعة، والتنقّر الفطري عن المعصية. [غفوري نژاد، تطور تاريخي نظريه فطرت، ص 106] وكان لآراء الشيخ الشاه آبادي (1292 هـ - 1362 هـ) الذي أحدث منعطفاً كبيراً في هذه النظرية من خلال تأكيده على الفطرة في إثبات وجود الله بتعابير

(*) «الأنوار اذا تكثرت، فللعالي على السافل قهرٌ، وللسافل إلى العالي شوقٌ وعشقٌ».

وصيغ مختلفة، وسعيه إلى إثبات كل الأصول الاعتقادية في كتابه (الإنسان والفطرة) تأثير كبير في جلب اهتمام المفكرين المعاصرين نحو نظرية الفطرة ودراساتهم لها. من هؤلاء الذين تأثروا بالشاه آبادي في هذا الحقل - ولكن بنظرة اجتهادية - تلميذه الإمام الخميني (1320 هـ - 1409 هـ) الذي أثبت التوحيد وسائر الصفات الإلهية بفطرة حب الكمال والتنفر عن النقص [الموسوي الخميني، شرح جهل حديث، ص 185] وأثبت فطرية كل معارف الدين ببيان يختلف عما ذكره الشاه آبادي [الموسوي الخميني، شرح حديث جنود عقل و جهل، ص 79 - 81 و 98]. بدوره أتى السيد الطباطبائي (1321 هـ - 1402 هـ) بتقريرات جديدة حول فطرية معرفة الله على أساس العلم بثبات الواقعية مثلاً [الطباطبائي، شيعه در اسلام، ص 102]، أو حول فطرية الميل إلى الله، ووسع في دائرة نظرية الفطرة إلى مختلف حقول العلوم الإنسانية. ومن الذين ساهموا في هذا المشوار مجدية، الشهيد مطهري (1338 هـ - 1399 هـ) الذي بحث موضوع الفطرة بصورة مستقلة وبنظرة عقلية بحثية، فهو أول من قسم الأمور الفطرية إلى المعارف الفطرية [مطهري، فطرت، ص 47] والميول والنزعات الفطرية [مطهري، فطرت، ص 59]، وأول من حاول أن يميز بين الأمور الفطرية والأمور غير الفطرية [مطهري، فطرت، ص 29 - 32] وقام باستقصاء معايير تمييز الأمور الفطرية [مطهري، يادداشت ها، ج 4، ص 208] ووسع في دائرة توظيف نظرية الفطرة في مختلف حقول العلوم الإنسانية والإسلامية بشكل كبير.

1- معنى الفطرة

أ- المعنى اللغوي

«الأصل هو الفطر بمعنى الشق» [ابن منظور، لسان العرب، ج 4، ص 92] «فطر الشيء يَفْطُرُهُ فَطْرًا فانْفَطَرَ وفَطَرَهُ: شَقَّه» [المصدر السابق]. ولكن أي نحو من الشق

هو الفطر؟ يقول الراغب في مفرداته: أصل الفطر: الشَّقُّ طولاً [الراغب الإصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، ص 460]. ولكنَّ هناك معني آخر للفطر ذكره اللغويون وهو الخلق: فَطَرَهُ يَفْطُرُهُ بالضم فَطَرًا: أي خلقه [الطريحي، مجمع البحرين، ج 3، ص 380، ابن منظور، لسان العرب، ج 4، ص 92]. ولكنَّ أي نوع من الخلق هو الفطر؟ التدقيق في كلام اللغويين يسوقنا إلى أنَّ هناك نوعاً من الإبداع والاختراع والابتداء في الفطر، قال ابن منظور: «فَطَرَ اللَّهُ الْخُلُقَ يَفْطُرُهُم: خلقهم وبدأهم. والفِطْرَةُ: الابتداء والاختراع [ابن منظور، لسان العرب، ج 4، ص 92؛ الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، ص 640؛ ابن أثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج 3، ص 457]. وهناك سؤال آخر هو: ما هو الربط بين المعنى الأول للفطر أعني «الشق» والمعنى الثاني له أعني «الخلق»؟ قال البعض «سمي الخلق فطرًا لأنَّ الله يخلق الموجودات بالشق، فينشق بيض الطير ونطفة الدواب وتولد صغارها منه وتنشق حبوب النباتات تحت التراب وتنبت» [المصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، ج 9، ص 113]. ويمكننا أن نقول إنَّ هذه المادة تدلُّ على صورة خاصة من الخلق؛ وذلك أنَّ ذات المخلوق زُودت بمجموعة من الصفات حين الإيجاد، كأنَّ الله شقَّ الشيء المخلوق طولاً ليجعل تلك الصفات في كلِّ أجزاء ذاته، وسيجد الإنسان تلك الصفات إن سبر أغوار ذاته. أمَّا مصدر الفطرة، فهو مصدرٌ نوعيٌّ [الطباطبائي، الميزان، ج 16، ص 178] أو مصدر الهيئة [الصافي، الجدول، 21، ص 43] أو اسم الهيئة، والمصدر النوعي هو المصدر الذي يُذكر لبيان نوع الفعل أو صفته، فيأتي على وزن فِعْلَةٍ إذا كان من الثلاثي، مثل: مات ميتةً سيئةً [الصافي، الجدول، ج 17، ص 36]. فالفطرة تعني هيئةً خاصَّةً أو نوعاً خاصاً من فعل «فطر». فإذا كانت مادة «فطر» - كما مرَّ بنا - بمعنى إيجاد الشيء وتوقُّره على صفات ذاتية خاصة، فالفطرة تكون بمعنى نوع خاص من هذا الإيجاد. وتكمن تلك الخصوصية في خلقه الإنسان الخاصة [مطهرى، فطرت، ص 19].

ب - المعنى الاصطلاحي

بالنسبة إلى التعريف الاصطلاحي، هناك تفسيرات وتعاريف متعدّدة ذكرت للفطرة وفقاً للمدارس الفكرية والفلسفية المختلفة [راجع: يثري، فطرى بودن دين، ص 110 - 118]. ولكن لكي نجنب الإشكالات الواردة على بعض هذه التعريفات من الجانب المعرفي، ولأجنبية بعضها عن الفكر الإسلامي الذي هو موضع اهتمامنا في هذا المقال، ولكي نعرّف الفطرة مع النظر إلى معناها اللغوي ولا نعرّفها بلوازمها بل بذاتها؛ نقول: الفطرة هي «طبيعة الإنسان الخاصة أو خلقته الخاصة به» [مطهرى، فطرت، ص 19؛ شيرواني، سرشت انسان، ص 446]. فخلق الإنسان بمواصفات خاصة يمتاز بها عن الحيوان مثل حبه للجمال والكمال، ونعبر عن هذا البعد الخاص لخلق الإنسان بالفطرة. والظاهر أنّ القرآن هو أوّل من استخدم كلمة «فطرة» في مورد الإنسان [مطهرى، فطرت، ص 45] فأصبح المعنى الاصطلاحي للفطرة في الثقافة القرآنية، بل صار المعنى المتبادر عرفاً من هذه الكلمة بمرور الزمان.

2 - تمييز مفهوم الفطرة عن المفاهيم المشابهة

أ - الطبيعة

الطبيعة تُستخدم في النبات والحيوان وحتى الإنسان، لكن في الحيوان والإنسان ينحصر استعمالها في الصفات التي تشترك فيها الكائنات الحية مع الجمادات [المصدر السابق]، بخلاف الفطرة التي تُستخدم في الأمور الخاصة بالإنسان.

ب - الغريزة

يُستعمل مصطلح «الغريزة» في ذلك النوع من الميول والرغبات الداخلية التي لا تتوقّر على خصيصة السمو والتعالي. بل غالباً ما تكون ذات بُعد

مشارك بين الإنسان والحيوان مثل «الميل الجنسيّة» و«حبّ النفس»، ومن هذا المنطلق نجد أنّ مصطلح الغريزة يُطلق غالبًا على الميل الحيوانية [سبحاني، الفكر الخالد في بيان العقائد، ج 2، ص 53]. ومع هذا فإننا نجد أنّ مصطلح «الأُمور الفطرية» يُطلق على ذلك النوع من الميول والرغبات المتعالية والسامية للإنسان في أغلب الأحيان [المصدر السابق].

ج - الشاكلة

شاكلة الإنسان: شَكْلُهُ وناحيته وطريقته [ابن سيدة، المحكم والمحيط الأعظم، ج 6، ص 685]، وفي التنزيل: ﴿قُلْ كُلُّ يَعْمَلْ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾ [سورة الإسراء: 84] أي: على طريقته ومذهبه [المصدر السابق] أو على ناحيته وجهته وخليقته بناءً على الأخفش [ابن منظور، لسان العرب، ج 11، ص 357].

من الفوارق بين الشاكلة والفطرة:

- 1 - أن الفطرة موهبةٌ والشاكلة كسبيّةٌ.
- 2 - الفطرة إلهيّةٌ حنيفّةٌ دومًا، ولكنّ الشاكلة يمكن أن تكون متمايلةً إلى الحقّ أو إلى الباطل.

3 - تستند الفطرة إلى الله وتستند الشاكلة إلى الإنسان.

- 4 - الفطرة غير قابلةٍ للتبديل بخلاف الشاكلة التي تتبدّل لأنّها ملكةٌ إنسانيّةٌ [جوادى آملى، تبين براهين اثبات خدا، ص 184 - 192].

د - الصبغة

(الصَّبْغَةُ): مَا يُصْبَغُ بِهِ، وقد اختلف اللغويون في معناها في الاصطلاح القرآني: «صبغة الله» فُفُسِّرَتْ بِفِطْرَةِ اللَّهِ أَوْ دِينِ اللَّهِ [الفَيَوِي، المصباح المنير، ج 2، ص 332] أو العقل المتميّز به عن البهائم كالفطرة [الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، ص 475] أو التطهير؛ لأنّ الإيمان يطهر

النفوس [الطريحي، مجمع البحرين، ج 5، ص 12] أو الشريعة والخليفة، وقيل: هي كل ما تُقَرَّب به [ابن منظور، لسان العرب، ج 8، ص 438] أو الختانة [الزبيدي، تاج العروس، ج 12، ص 38؛ الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ج 3، ص 145]. ولكن النظر في سياق آيات القرآن يوضح تعلق «صبغة الله» بكل من «أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ» - «أَصْطَفَى لَكُمْ الَّذِينَ» - «نَعْبُدُ إِلَهَكَ...» - «بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ» - «آمَنَّا بِاللَّهِ...» «آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ» والكل راجع إلى الإسلام [صادق، الفرقان في تفسير القرآن، ج 2، ص 170]. فصبغة الله هو الدين الإسلامي المتميز بالتوحيد. وقد رُوي عن الصادق عليه السلام قال: «يعني به الإسلام» [الطبرسي، مجمع البيان، ج 1، ص 407]. فالصبغة هي الفطرة مصداقًا في الاصطلاح القرآني، وإن تختلف عنها مفهومًا [مطهرى، فطرت، ص 23].

3 - خصوصيات الأمور الفطرية

تتميز الأمور الفطرية بمجموعة من الخصوصيات التي تكشف عن حدّها العام وتفصلها عن الأمور غير الفطرية، نذكرها على النحو التالي:

أ- العمومية والشمولية: إنّ ذات الإنسان مجبولة بالأمر الفطرية، ولا يوجد بشرٌ خالٍ عن هذه الأمور في ذاته [جوادى آملى، فطرت در قرآن، ص 9؛ مصباح، آموزش فلسفه، ص 93]. وبعبارة أخرى بما أنّ الفطريات تنبعث من ذات الإنسان، فإننا نجدها عند كلّ الناس وفي أيّ زمانٍ ومكانٍ، وإن كانت تتغيّر فيما بينهم من حيث الشدّة والضعف.

ب- عدم الحاجة إلى التعليم والتعلّم: الأمور الفطرية ليست تعليميّة، بل هي مجعولة في ذات الإنسان [المصدر السابق]. فلأنتها نتيجة للعلم الحضورى فهي لا تحتاج في تحقيقها إلى علّة غير وجود الإنسان، وإن كانت لا تستغني من أجل رشدّها وازدهارها عن العناية بها وهدايتها؛ ولذلك غُدِّ إهمالها والغفلة عنها عاملاً مؤثراً في خمودها وضعفها.

ج- الأمور الفطرية غير قابلة للزوال: لا تزول الأمور الفطرية ولا تتلاشى بالفرض والإجبار أبداً، بل هي ثابتةً وراسخةً في الذات الإنسانية. نعم، يمكن أن تشتت وتضعف [المصدر السابق]، وفي ضوء ذلك تتحدد سعادة الإنسان أو شقاوته.

د - اختصاصها بالإنسان: بما أنّ فطرة الإنسان متوجهة نحو الوجود والكمال المطلقين، وبما أنّها ذات قيمة حقيقية وسبب تعالي الإنسان وملاك تمايزه عن الحيوان [جوادي الآمي، فطرت در قرآن، ص 9]، فإنّ الأمور الفطرية تُعد من الفضائل الإنسانية. وبالمقابل لا تُعد الشرور الأخلاقية والردائل من الأمور الفطرية.

بعدما تعرّفنا على خصائص الأمور الفطرية، يُطرح هذا السؤال: هل هذه الأمور تنطبق على المعرفة بالإله أولاً؟ فإن كانت الإجابة بالإيجاب، فكيف نستطيع أن نثبت أنّ هذه الخصوصيات متوقّرة في المعرفة الفطرية بالله؟ للإجابة عن هذه التساؤلات نقول:

أولاً: حينما ندقق في معرفة الإنسان بالإله نجد أنّ خصوصيات الأمور الفطرية التي ذكرناها متواجدة في هذه المعرفة، وأوّل شاهدٍ على ذلك هو الإنسان نفسه، فكلّنا نشعر بوجود الله بالعلم الوجداني، خصوصاً في المآزق والأزمات، ونجد أنّ كلّ خصوصيات الأمور الفطرية المذكورة موجودة في هذه المعرفة أيضاً.

ثانياً: لا يوجد دينٌ إلّا وفيه الاعتقاد بحقيقة غائية (الكمال المطلق)، فالاعتقاد بالله من السمات المشتركة لكلّ الأديان تقريباً، مع أنّ هذا الاعتقاد يظهر بأشكالٍ وتجلياتٍ مختلفة [Dhavamony, Phenomenology of Religion, p. 111]، فحتى الديانة البوذية التي تُعرف بأنّها دينٌ بلا إله، لم تُنكر وجود الله، بل تعترف بنوع من الحقيقة الغائية المسماة بـ«نيرفانا» والتي تتميز بصفات

تختص بالله [Bugayong, Pluralistic Portrait of God, p. 65]. لهذا من جانب، ومن جانب آخر فإن اكتشافات علم الآثار (Archaeology) وعلم الاجتماع (Sociology) وعلم الإنسان (Anthropology) جعلت المحققين يعتقدون بعدم وجود قوم من دون دين. فما اكتشفه علماء الآثار يؤيد وجود اعتقادات وآمال وطقوس دينية للإنسان في مختلف الأقوام على مر التاريخ، بحيث لا نستطيع أن نجد قومًا ليس لهم معتقد ديني [هيوم، اديان زنده، ص 17 و 18]. ويقال إن كريستوفر ماينرز هو أول من أيد هذه الحقيقة [التاريخية] و[بناءً عليه] اعتقد بأن الإنسان مجبول في طبيعته على الدين [خرمشاهی، دين پژوهی، ص 122]. كما أن دراسات علم الاجتماع وعلم الإنسان أيضًا تذهب إلى القول بفطرية الدين. فأحدث دراسات علم الاجتماع تشير إلى أن خمسًا وتسعين بالمئة من الناس سواء في المجتمعات المتطورة أو غير المتطورة يؤمنون بوجود الله [انكلهارت، تحول فرهنگي، ص 216].

ثالثًا: تشير بحوث علم الإنسان الفلسفي (philosophical anthropology) ودراسات علم النفس إلى أن التعقّق في أغوار النفس الإنسانية يكشف عن أن الشعور الديني هو واحد من العناصر الأولية للروح الإنسانية، بل أكثرها أصالة وأهمها ماهية. بحيث يُعدّ كالمقولة الرابعة في جانب مقولات الجمال والخير والصدق. [دوكتن، حس ديني، ص 386]

4 - نوعية المعرفة الفطرية بالإله

هناك تفسيران مختلفان عن فطرية معرفة الله، وعلى أساسهما تنقسم المعرفة الفطرية بالله إلى قسمين حضورية وحصولية.

أ - المعرفة الفطرية الحضورية بالإله: المراد من المعرفة الفطرية الحضورية بالإله هو أن لقلب الإنسان (نفسه الناطقة) صلة عميقة وثيقة مع خالقه،

فحينما يتوجّه الإنسان إلى أعماق قلبه فإنّه يجد هذه الصلة وهذه العلاقة. لكن نتيجة أنّ أغلب الناس منشغلون في أوقات الحياة المعتادة بأمور دنياهم فإنّهم غافلون عن هذه الصلة ولا يلتفتون إليها إلّا حينما ينقطعون عن كلّ الأشياء وتقفط آمالهم عن كلّ الأسباب [مصباح، قرآن شناسی، ج 1، ص 35 - 36]. إنّ درجة من هذا النوع من المعرفة موجودة عند كلّ الناس، ويمكن السبب في ذلك في علم المعلول الحضوريّ - الذي له مرتبة من التجرد - بعلة المجردة؛ وهذا يبتني على ما ثبت في مباني الحكمة المتعالية بأنّ المعلول المجرد - بأيّ درجة من درجات التجرد - له درجة من العلم الحضوريّ بالنسبة إلى علته الموجدة [الطباطبائي، نهاية الحكمة، ص 318]. وبما أنّ الله علّة العلل وخالق الخلق - ومن جملة الخلائق نفس الإنسان - فلنفس الإنسان المجردة مرتبة من العلم الحضوريّ بالله، والتي نعدّها نوعاً من المعرفة الفطرية بالله. نعم، يشتدّ هذا العلم ويتكامل إثر تكامل النفس، وتوجّه القلب إلى ساحة القدس الإلهيّة، وأداء العبادات والأعمال الصالحة، إلى أن يبلغ لدى أولياء الله إلى درجة من الوضوح يرون معها بأنّ الله أظهر من أيّ شيء آخر، كما جاء في دعاء عرفة: «أكون لغيرك من الظهور ما ليس لك حتّى يكون هو المظهر لك» [مصباح، آموزش فلسفه، ج 2، ص 359].

ب - المعرفة الفطريّة الحصوليّة بالإله: المقصود من المعرفة الفطريّة الحصوليّة بالإله هو أنّ عقل الإنسان لا يحتاج إلى بذل جهد كبير للتصديق بوجود الإله، بل يدرك بسهولة أنّ الإنسان وكلّ ظواهر العالم محتاج و فقير إلى الله. فهناك إله غني يغنيهم ويسدّ حاجتهم [مصباح، قرآن شناسی، ج 1، ص 45]. فالمعرفة الفطريّة بهذا المعنى ليست من البدهيات الأولى ولا من البدهيات

الثانوية - المبحوث عنها في المنطق^(*) - فحسب، بل تشمل المعرفة النظرية القريبة من البديهيات. بمعنى أنّ كلّ إنسان ولو كان عامياً وأمياً يمكنه أن يصل إلى هذه المعرفة من خلال استدلال بسيط دون الحاجة إلى البراهين المعقدة. يبيد أنّ قربه إلى البدهاة ليس بمعنى عدم حاجته إلى البرهان، بل بمعنى سهولة الاستدلال عليه [مصباح، آموزش فلسفه، ج 1، ص 359].

5 - القيمة المعرفية للمعرفة الفطرية بالإنسنة

إذا أردنا أن ندرس الفطرة من زاوية أبستمولوجية (معرفية) فعلينا أن نتأمل عدّة مسائل: فما هي حقيقة المعرفة الفطرية وما هو نوعها؟ هل نستطيع أن نعدّ الفطرة مصدرًا من مصادر معرفة الله إلى جانب منابع خاصّة من قبيل الوحي والإلهام أو منابع عامّة مثل العقل؟ لو فرضنا الفطرة مصدرًا من مصادر المعرفة، فهل هي منبع مستقل في عرض سائر المنابع أو لا؟ وفي النهاية هل يمكن إثبات وجود الله عن طريق المعرفة والميل الفطري بالله أم لا يمكن ذلك؟ [حسين زاده، معرفت شناسی دینی، ص 231 و 232] هذه المسائل لو نظرنا إليها بدقّة فإننا نستطيع أن نحكم بأنّ البحث حول الفطرة يقع ضمن مجموعة البحوث الأبستمولوجية، كيف لا ومحور البحث هنا هو الفطرة باعتبارها سبيلًا نحو نوع خاص من المعرفة نسميه المعرفة الفطرية. فالمعرفة الفطرية - بما أنّها معرفة - تخضع للعديد من النقاشات والتساؤلات في حقل نظرية المعرفة، غير أنّ حديثنا ستركز أكثر حول المعرفة الفطرية بالله - سبحانه وتعالى - دون غيره من الأمور، وعلى هذا الأساس سيتمّ طرح البحث ضمن بعدين: أولاً البحث حول القيمة المعرفية للمعرفة الفطرية

(*) البديهيات الأولية هي القضايا التي لا يحتاج تصديقها إلى أكثر من تصوّر الموضوع والمحمول، في حين تحتاج البديهيات الثانوية إلى استخدام حسّ الظاهر أو الباطن أيضًا. تنحصر البديهيات الأولية في الأوليات، ولكن تشمل البديهيات الثانوية سائر اليقينيّات من المشاهدات (الحسيّات) والوجدانيّات والمجرّبات والمتواترات والفطريّات.

ومعقوليّة الاعتقاد بالله - تعالى - على أساس المنهج الواقعيّ، وثانيًا حول مكانة المعرفة الفطرية بين سائر مصادر المعرفة.

بالنسبة لحقيقة المعرفة الفطرية بالله، فقد ذكرنا سابقًا تفسيرين مختلفين للمعرفة الفطرية من خلال إرجاعها إلى العلم الحضوريّ أو العلم الحسوليّ؛ وذلك لو فسرنا المعرفة الفطرية بالله بالعلم الحضوريّ بالله، فإنّ علينا أن نحكم بعدم إمكانية الخطأ في هذه المعرفة؛ لأنّه ليس هناك واسطة في العلم الحضوريّ تحكي عن الواقع - عند العالم - حتّى نتكلّم عن تطابق الواسطة مع الواقع (في المعرفة الصحيحة) أو عدم تطابقها (في المعرفة الكاذبة)، بل الواقع بنفسه حاضرٌ عند العالم، فليس هناك معنى للكذب بمعنى عدم المطابقة مع الواقع [مصباح، آموزش فلسفه، ص 175]. من جانبٍ آخر بما أنّ الإنسان لا يحتاج في العلم الحضوريّ إلى آلة إدراكية خاصة أو قوة خاصة لوجدان المعلوم، بل يدرك المعلوم ويمجده بذاته وحقيقته [الطباطبائي، اصول فلسفه، ج 2، ص 44 و 45]، فكذلك الحال في علمه الحضوريّ بالله.

59

وأخيرًا بما أنّ العلم الحضوريّ قابلٌ للشدّة والضعف [السهرورديّ، مجموعه مصنفات، ص 72]، فإنّه في حال شدّته يكون الإنسان ملتفتًا إلى الله، ومع ضعفه فإنّه يغفل عنه، إذ يحتاج إلى مذكّرٍ كالبلاء؛ لكي يستيقظ من هذه الغفلة.

أمّا لو فسرنا المعرفة الفطرية بالعلم الحسوليّ، فإننا نحكم بسهولة الاستدلال على وجود الله وفهمه وعدم الحاجة إلى الاستدلالات المعقّدة والمطوّلة. غير أنّ البعض انتقد فطرية هذه المعرفة - أي تفسيرها بالعلم الحسوليّ - لأنّه بهذا المعنى ستكون المعرفة الفطرية غير مودّعة في الإنسان مع خلقته مباشرة، بل لا بدّ أن يكتسبها بنفسه عن طريق الاستدلال.

[حسين زاده، معرفت شناسی دینی، ص 248]

وأجيب عن هذا الإشكال بالقول إنّ معرفة الله من الوجدانيّات، وهي لا تحتاج إلى الفكر وبذل الجهد لإثباتها؛ ولذلك يصحّ تسميتها بالمعرفة الفطرية

وإن كانت حصوليةً [حسين زاده، معرفت شناسی دینی، ص 249 و 250]. وهكذا يتّضح عدم استقلالية الفطرة بوصفها منبعاً معرفياً إلى جانب سائر منابع المعرفة الأخرى نظير الشهود أو العقل، بل المعرفة الفطرية هي مرتبةٌ من مراتب العلم الحضورّي (الشهودي) إن كان المقصود منها العلم الحضورّي، أو أنها العقل إن كان المقصود منها العلم الحسوليّ. [حسين زاده، معرفت شناسی دینی، ص 250]

6 - المعرفة الفطرية بالله في النصوص الإسلامية

أ - المعرفة الفطرية بالله - تعالى - في القرآن

يستند الباحثون في بحث المعرفة الفطرية بالله إلى بعض الآيات القرآنية، نذكر هنا أهمّها، وهما آية الفطرة وآية الميثاق.

أولاً - آية الفطرة: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [سورة الروم: 30]. يوجد تفسيران لهذه الآية:

الأول: في الآية إشارة إلى أنّ دين الإسلام الذي يجب إقامة الوجه له، هو الذي تهتف به الخلقة، وتهدي إليه الفطرة الإلهية التي لا تبدل لها [الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، ص 16، ص 178]. على أساس هذا التفسير، الدين عبارةٌ عن مجموعة من القوانين والأحكام المتوافقة مع الفطرة، ومن جملة هذه الأحكام عبادة الله.

الثاني: الدين الموافق للفطرة هو التسليم والانقياد أمام الله - سبحانه وتعالى - بدليل قوله: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ فالانقياد أمرٌ فطريٌّ وليست الآية بصدد القول إنّ جزئيات الأحكام والقوانين موافقٌ للفطرة [مصباح، قرآن شناسی، ج 1، ص 42 - 44]. هذان التفسيران مشتركان في أنّ الآية تشير إلى الميل الفطريّ لعبادة الله بالدلالة المطابقة، ولكن بناءً على استحالة وجود الميل دون متعلّقه، يجب عقلياً أن نلتزم بفطرية معرفة الله؛ لكي يصحّ

تعلّق الميل إلى عبادته [المصدر السابق، ص 44]، فالآية بالدلالة الالتزامية تشير إلى فطرية معرفة الله.

ثانياً - آية الميثاق: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾ [سورة الأعراف: 172].

وبالرغم من وجود إبهامات حول مداليل هذه الآية، ولكنها تدلّ بوضوح على وقوع وتحقيق لقاء بين الله والإنسان، بحيث ما ترك من عذر للخطأ في التطبيق (بأنّ الرّب هو الله)، ولم يحصل هذا اللقاء الذي ينفي الخطأ في التطبيق إلا بالعلم الحضورى والشهود القلبى؛ لأنّ الاستدلالات العقلية تحكم بوجود خالقٍ قادرٍ وحكيمٍ للعالم فقط، ولكن هذه كلّها مفاهيم كئيّة ولا تعين حقيقته؟ لو لم تكن معرفةً شهوديّةً موجودةً لما عرفنا الله بشخصه. فهذا التفسير المدعوم بالروايات يصدّق بأنّ الإنسان له معرفةً شهوديّةً بالله تعالى [مصباح، قرآن شناسى، ج 1، ص 105 و 106].

ب - المعرفة الفطرية في الروايات

بناءً على الأحاديث والروايات الإسلامية، فإنّ للإنسان أموراً فطرية يمكن تقسيمها ضمن الاعتقادات والأعمال والأخلاق [برنجكار، فطرت در احاديث، ص 33]، لكننا نركّز هنا على فطرية معرفة الله في الاعتقادات من منظر الروايات فقط، ونقسّم هذه الروايات ضمن ثلاث محاور تبعاً لبعض الباحثين:

أولاً - عموميّة الفطرة

قال الإمام الباقر عليه السلام: «قال رسول الله ﷺ: كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، يَغْنِي الْمَعْرِفَةَ بِأَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - خَالِقُهُ» [الكليني، الكافي، ج 3، ص 35].
قال الإمام علي عليه السلام في (نهج البلاغة): «اللَّهُمَّ... جابل القلوب على فطرتها» [الشريف الرضي، نهج البلاغة، ص 100].

وكذلك قال الإمام الصادق عليه السلام: «إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - خَلَقَ النَّاسَ كُلَّهُمْ عَلَى الْفِطْرَةِ الَّتِي فَطَرَهُمْ عَلَيْهَا» [الكليني، الكافي، ج 2، ص 417].

ثانياً - معرفة الإله الفطرية

قال الإمام علي عليه السلام: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمُلْهِمِ عِبَادَهُ حَمْدَهُ وَقَاطِرِهِمْ عَلَى مَعْرِفَةِ رَبُّوبِيَّتِهِ» [الكليني، الكافي، ج 1، ص 139؛ ابن بابويه، التوحيد، ص 56].
وقال الإمام الحسين عليه السلام في دعاء عرفه: «أَوْجَبْتَ عَلَيَّ حُجَّتَكَ بِأَنْ أَلْهَمْتَنِي مَعْرِفَتَكَ» [ابن طاووس، إقبال الأعمال، ج 1، ص 340].

وقال الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام: «يُصْنَعُ اللَّهُ يُسْتَدَلُّ عَلَيْهِ، وَبِالْعُقُولِ يُعْتَقَدُ مَعْرِفَتُهُ، وَبِالْفِطْرَةِ تُثَبِّتُ حُجَّتُهُ» [ابن بابويه، إقبال الأعمال، ص 35].
الملفت للنظر في الروايات التي تذكر الفطرة، هو استخدام كلمة «المعرفة» وعدم استخدام كلمات مثل «الحب والميل والشوق»، كأن الإنسان بفطرته يعرف الله ويحمده مباشرة، فلا يحتاج إلى الاستدلال بالميل والشوق الفطري إلى الله - تعالى - لإثبات وجوده كما فعل بعضهم [برنجكار، فطرت در احاديث، ص 136].

ثالثاً - توحيد الإله الفطري

«عن زُرَّارَةَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فِطْرَتِ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾، قَالَ: فَطَرَهُمْ جَمِيعًا عَلَى التَّوْحِيدِ» [الكليني، الكافي، ج 2، ص 12].

وعد الإمام علي عليه السلام كلمة الإخلاص وهي قول «لا إله إلا الله» الفطرة وقال: «وَكَلِمَةُ الْإِخْلَاصِ، فَإِنَّهَا الْفِطْرَةُ» [ابن بابويه، من لا يحضره الفقيه، ج 1، ص 205].

7- دلالة المعرفة الفطرية على وجوده سبحانه وتعالى

بعدما قبلنا وجود معرفة فطرية بالله أو ميل فطري في الإنسان إليه ﷺ، السؤال الذي يطرح نفسه هو: كيف يمكن الاستدلال بهذه المعرفة أو الميل

الفطريين على وجود الله سبحانه وتعالى؟ وبعبارة أخرى هل نستطيع أن نستدل بنظرية الفطرة ونعدها من جملة البراهين على وجوده سبحانه وتعالى؟ هناك رؤيتان، فالبعض يعتقد بأن الفطرة هي طريقٌ لمعرفة الله فحسب، وليس برهاناً أو مقدمة برهانٍ على وجود الله، ويعتقد الآخرون بإمكانية بناء البرهان عليها لإثبات وجود الله إضافةً إلى كونها طريقةً لمعرفة الله.

[شيرواني، سرشت انسان، ص 137]

المهم هنا بيان أدلة القائلين بإمكانية صياغة البرهان على أساس نظرية الفطرة؛ ولذلك نشير هنا إلى أهمّ تقارير برهان الفطرة على وجود الله:

أ - تضاف المحبّ والمحبوب، والراجي والمرجوّ

اعتمد بعض العلماء الذين يعتقدون بإمكانية صياغة البرهان على أساس نظرية الفطرة على تضاف المحبّ والمحبوب [الموسويّ الحمينيّ، شرح حديث جنود عقل و جهل، ص 79 - 81 و 98] والبعض على تضاف الراجي والمرجوّ [الطباطبائيّ، الميزان في تفسير القرآن، ج 12، ص 272]، والآخرون على كلا الطريقتين [جوادى آمل، تبين براهين اثبات خدا، ص 294 - 296]، ونحن أيضاً نأتي بهما ضمن دليل واحدٍ لمشابهتهما:

المحبّ والمحبوب متضايقان وكذلك الراجي والمرجوّ، والمتضايقان أمران وجوديّان يمتنع تعقّل أحدهما دون الآخر، ومتساويان من جهة الوجود والعدم، وأيضاً من جهة القوّة والفعل بمعنى استحالة وجود أحدهما مع عدم الآخر، وفعليّة أحدهما وقوّة الآخر. من جانب آخر الإنسان محبٌّ للكمال المطلق أو راجٍ لمبدئٍ غيبيّ في الشدائد على الأقلّ، فاذا كان المحبّ أو الراجي - وهو الإنسان - موجوداً، يجب أن يكون المحبوب والمرجوّ وهو الكمال المطلق والقادر الذي لا يُغلب (الله) موجوداً؛ لتساوي حكم المتضايقين في الوجود والفعليّة. [شيرواني، سرشت انسان، ص 146 - 149 و 153 - 155]

الإشكال والجواب: يمكن أن يُشكل بأنّ المحبوب بالذات هو تصوّر الكمال المطلق، والتضاييف يثبت وجود صورة الكمال المطلق، ووجود الصورة العلميّة لشيء في صقع النفس ليس دليلاً على الوجود العينيّ الخارجيّ لتلك الصورة. ولكن أجابوا بأنّ المحبوب لا يمكن أن يكون موهوماً أو متخيلاً؛ لأنّ كلّ موهوم ناقص، ولكنّ الفطرة متوجّهة إلى الكامل [المطلق]، فحبّ الكامل المطلق يلزم وجوده^(*) [الموسويّ الخميني، شرح جهل حديث، ص 158]. والجواب الثاني لهذا الإشكال هو أننا لا نعتمد في هذا البرهان على العلم الحصريّ للأفراد، أو على ردّ فعلهم الذهنيّ بالنسبة إلى المحبوب والمطلوب، بل على الحبّ الحقيقيّ للكمال المطلق في الإنسان. فالحبّ الذي يكون منشئاً للأثر ويؤمّن الجهد المتواصل في الحياة لا يتعلّق بصورة ذهنيّة، بل بحقيقة تستخدم الصور الذهنيّة لكشفها والتعرّف عليها، مثل العطش الذي يتعلّق بالماء الخارجيّ وليس الماء الذهنيّ. وحتىّ إن تعقّب شخص السراب لعطشه، فليس هذا بمعنى عدم وجود الماء، بل من باب الخطأ في التطبيق [جوادى آملي، تبين براهين اثبات خدا، ص 300 و301]. فالمحسوب بالذات هو الأمر العينيّ الخارجيّ.

من هنا يعرف جوابهم لمن يقول إنّ الإنسان قد يتوهّم الكمال المطلق في غير الله، كمن يعبد الشمس والقمر و...، فهل يلزم حبّه للكمال المطلق ما يتوهّمه كمالاً مطلقاً بالتضاييف؟ فإنّ المتوهّم وقع في الخطأ في التطبيق، وعليه أن يلتفت بأنّ كلّ ما سوى الله ناقصٌ بشكلٍ أو بآخر، فالإنسان يحبّ الكمال المطلق ولا يحبّ الآخرين.

(*) ما تتوجّه إليه الفطرة يجب أن يكون «واحدًا» و«أحدًا»؛ لنقص كلّ كثيرٍ ومركّب. ولا يمكن للكثير أن يكون غير محدود. والناقص منفورٌ فطريّاً وليس ممّا تُقبل الفطرة عليه. فثبت من هاتين الفطرتين - فطرة التعلّق بالكمال وفطرة التنفّر عن النقص - التوحيد أيضًا.

ب - كون الرجاء والحبّ من الأمور الإضافيّة

الحبّ الدائم إلى الكمال المطلق والرجاء إلى قدرة غير متناهية لا سيّما في الشدائد هما من الحالات الحقيقية الموجودة في النفس الإنسانية. والرجاء والحبّ من المقولات الإضافيّة التي لا بدّ لها من متعلّق، فإذا كان الحبّ والرجاء موجودين فمتعلّقهما موجوداً أيضاً. يقول العلامة الطباطبائي: «فمن الضروريّ أنّ تحقّق ما لا يخلو من معنى التعلّق كالحبّ والبغض والإرادة والكراهة والجذب ونظائرها في الخارج لا يمكن إلّا مع تحقّق طرف تعلّقه في الخارج... فتعلّق الرجاء من الإنسان بالتخلّص من البليّة عند انقطاع الأسباب دليلٌ على أنّه يرى أنّ هناك سبباً فوق هذه الأسباب... هو السبب الذي فوق كلّ سببٍ، وهو الله عزّ اسمه» [الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، ج 12، ص 272].

من الواضح أنّه لا يوجد فرقٌ جوهريٌّ بين الطريقتين المذكورين آنفاً، إلّا أنّ الطريق الأوّل يؤكّد على أمرين متضايّفين (المحبّ والمحبوب أو الراجي والمرجوّ)، في حين أنّ الطريق الثاني يؤكّد على أمرٍ إضافيّ ذي متعلّق (الحبّ والرجاء). [شبرواني، سرشت انسان، ص 156]

ج - صيانة الفطرة عن الخطأ

كلّ ميلٍ متجنّزٍ في ذات الإنسان له ما يجيبه في عالم الخارج، وإلّا كان عبثاً ولا يوجد ميلٌ عبثيّ في الإنسان. على سبيل المثال إن شعر الإنسان بالميل الجنسيّ، فهناك جنسٌ مخالف للإنسان في العالم الخارجيّ لإرضاء هذا الميل. ولكنّ أشكلوا على هذا البرهان بعدم الدليل على عدم عبثيّة كلّ ميلٍ في الإنسان، واللجوء إلى حكمة الله لدفع العبثيّة ينجز إلى الدور [المصدر السابق، ص 158 و159]. ممّا يجدر الإشارة إليه أنّ هذه التقارير التي مرّت بنا لإثبات وجود الواجب كانت مبنيةً على المعرفة الفطرية الحضورية، فحاول العلماء أن يملئوا فراغاً

معرفيًا، وهو كَيْفِيَّة ارتباط المعرفة الحضورية بشيء أو بالميل إليه مع وجود ذلك الشيء. أما بناءً على المعرفة الفطرية الحسولية، فإننا نعرف المبدأ بنفس الاستدلال البسيط الذي ثبت وجوده - تعالى - به فلا يوجد مثل هذا الفراغ المعرفي، فلا نحتاج إلى مثل هذه التقارير، ولكن امتياز المعرفة الحضورية بالله على المعرفة الحسولية به هي أنها تثبت وجود المبدأ بأحد التقارير المذكورة بصورة جزئية وشخصية في مقابل المعرفة الحسولية التي تثبت وجود المبدأ بصورة كلية.

8 - برهان الفطرة عند الغربيين

هناك عدة براهين عند الغربيين تشبه برهان الفطرة لإثبات وجود الله، نذكر هنا أهمها، ثم نقارن بين الآراء الغربية والإسلامية حول برهان الفطرة في النتيجة:

أ - برهان الإجماع العام (Common consent arguments for the existence of God)

هناك تقريران عن برهان الإجماع العام وهما:

➤ التقرير البايولوجي

➤ التقرير ذو الحدين (ديليما) ضد الشكّاية

والفرق بينهما هو أنه في حين يؤكّد التقرير الأول على الاستفادة من عمومية الاعتقاد بالله في الناس للبرهنة على وجود الله، يستفاد في التقرير الثاني علاوةً على ذلك من الاستدلال العقلي أيضًا. نعرض هنا باختصارٍ هذين التقريرين وأهم الإشكالات التي سُجّلت عليهما.

أولاً - التقارير البيولوجية عن برهان الإجماع العام (Biological forms of the argument)

يعتمد هذا النوع من البراهين على عمومية الاعتقاد بوجود الله، وعلى أساس ذلك يتم إثبات فطرية هذا الاعتقاد وغريزيته، أو تبعيته للرغبات والميول الغريزية، وبهذا الإثبات يتم استنتاج صدق حقيقة هذا الاعتقاد، والتقارير البيولوجية عن برهان الإجماع العام بدورها تنقسم إلى قسمين:

➤ الاعتقاد الفطري بالله

➤ الاشتياق الفطري إلى الله

بالنسبة إلى التقرير الأول يقول سنكا (Seneca): «تعودنا على الاهتمام بمعتقد الناس العام وقبلناه برهاناً مقنعاً، ونستنبط من الإحساس الموجود في أذهان الناس وضائرتهم أنّ هناك آلهة؛ لأنه لم يوجد قومٌ أو شعبٌ يُنكر وجودها» [Scott, Recollection and Experience, p. 179].

بعبارة أخرى، الاعتقاد بوجود الله فطريٌّ وغريزيٌّ وكلّ اعتقادٍ فطريٍّ صحيحٌ ومطابقٌ للواقع، فالاعتقاد بوجود الله صادقٌ ومطابقٌ للواقع [Yu, The Blackwell Dictionary of Western Philosophy, p. 133].

أما هوج (Hodge) فيطرح التقرير الثاني بهذه الصورة: لكلّ قوانا وأحاسيسنا - الذهنية منها والبدنية - متعلقاتٌ تتناسب معها، ويوجب وجود هذه القوى وجود تلك المتعلقات. فالعين بصياغتها توجب النور لكي ترى، والأذن لا تبيّن ولا تدرك دون وجود الصوت، كذلك إحساسنا وميلنا الديني يوجب وجود الله [Walton, Appeal to Popular Opinion, p. 159]. وبعبارة أخرى: للناس اشتياقٌ فطريٌّ إلى الله، ولكلّ اشتياقٍ فطريٍّ في الإنسان متعلّقٌ خاصٌ في الخارج، فمتعلّق اشتياق الإنسان الفطريّ إلى الله موجودٌ في الخارج، وهو الله [عبدلّ، بررسى تطبيقي برهان فطرت، ص 182].

أشكّل جون لوك (John Locke) على التقرير الأول بالتشكيك في عمومية الاعتقاد بالله لوجود الملحدّين في الأقوام الماضين، واكتشاف قبائل بدائية

لا يوجد لديهم تصوّر عن الله [Palmer, Freud and Jung on Religion, p. 182]. ولكن يمكن القول إنّ الاعتقاد عموميّ بالقوّة وليس بالفعل؛ فالاعتقاد بالله موجودٌ بالقوّة في كلّ الناس دون الحاجة إلى التعليم والتعلّم. ويصير فعليّاً حينما يقع عرضةٌ للحوادث الخاصّة. وأشكّل لك على التقرير الأوّل أيضاً بأنّ عموميّة التصوّر أو الاعتقاد لا يثبت فطريّتهما، ولكن هناك تقارير (مثل التقرير الثاني) لا يورد عليها هذا الإشكال.

إلا أنّهم أشكلوا على اعتماد التقرير الثاني على التمثيل، في حين هناك فارقٌ بين متعلّق الشوق إلى الله ومتعلّق شعور العين والأذن. ومن جهةٍ أخرى، أشكلوا عليه أيضاً بأنّ القول يجعل هذه القوى في أنفسنا أو القول بلزوم وجود متعلّق هذه القوى مع وجودها، أيّ منهما يستلزم الاعتقاد السابق بوجود مصمّم وناظم حيّ، فيستلزم الدور [Walton, Appeal to Popular Opinion, p. 158].

ثانياً - تقرير برهان ذي الحدين (ديليما) ضدّ الشكّاية

قرّر جي. أنش. جويس (G. H. Joyce) فيلسوف الدين البريطانيّ هذا البرهان على النحو التالي: الناس عشاق الحرّيّة، وحسب طبعهم لا يحبّون أن يكونوا تحت تسلّط الآخرين، ولكنّ كلّ الناس تقريباً يعتقدون بوجود مدبّرٍ مطلقٍ وهو الله. من هنا يتّضح أنّ هذا الاعتقاد ممّا نادى به العقل الصريح، فنحن إن قبلنا هذا الإلزام العقليّ أثبتنا وجود الله، وإن لم نقبل به حكمنا بخطأ كلّ الناس في هذا الحكم العقليّ، ومنه يستنتج نقص عقولهم أجمعين. وهذا يوجي بعدم جدوى البحث عن الحقيقة، وينجرّ إلى الارتواء في هاوية الشكّاية، فعلياً أن نعتقد بصدق قضيّة «الله موجود» أو نشكّ في كلّ القضايا، وبما أنّنا لا نستطيع أن نشكّ في كلّ القضايا، فعلياً أن نقبل بصدق قضيّة «الله موجود» [Joyce, Principles of Natural Theology, p. 179]. لكن ناقش بعضهم في كون الاعتقاد المنبعث عن العقل عامّاً لدى كلّ الناس،

بل من الممكن اعتناق الكثيرين هذا الاعتقاد إثر التلقين [Yu, The Blackwell Dictionary of Western Philosophy, p. 133]، بل لا يقبل بعض اللاهوتيين من أتباع المدرسة الإيمانية والقائلين بالتقرير الأوّل لهذا البرهان، وأشكّلوا في هذا التقرير على ادّعاء حبّ الإنسان المطلق بالنسبة إلى الحرّية، بل قالوا بميل الإنسان إلى تحديد حرّيته، وأشكّلوا عليه أيضاً بأنّ إنكار حكم عقليّ واحد لا يستلزم إنكار كلّ الأحكام العقلية حتّى ينتهي إلى الوقوع في الشكّاكية. [محمد رضائي، الهبات فلسفي، ص 367].

ب - برهان التجربة الدينية

أحد البراهين الرائجة في اللاهوت المسيحيّ لإثبات وجود الله هو برهان «التجربة الدينية» الذي طرحه شلاير ماخر لأوّل مرّة وقام الآخرون من فلاسفة الدين ببسطه. هناك تقارير مختلفة عن التجربة الدينية، ولكنّ التجربة الدينية في أشمل تقاريرها تتضمّن أيّة تجربة مرتبطة بالحياة الدينية؛ فبهذا المعنى ليس الاستدلال بالتجربة الدينية برهاناً مستقلاً عن برهان الفطرة [راجع: هيك، اثبات وجود خداوند، ص 187 - 200].

لكن قد تُقصد من التجربة الدينية الحالات والكرامات والتجارب العرفانية الخاصة، وحينها تعتبر التجربة الدينية برهاناً مستقلاً يختلف عن برهان الفطرة في إثبات وجود الله. [يوسفان، كلام جديد، ص 98]

كذلك هناك تقارير مختلفة عن برهان التجربة الدينية في إثبات وجود الله، منها: يقول كثير من الناس في مختلف الأزمنة والأمكنة بأنّهم شعروا أو جرّبوا وجود الله، ومن جانب آخر، تصوّر اغترار كلّ الناس أو توهّمهم غير معقول، فالنتيجة أنّ الله الذي وقع مورد تجربة الناس وموضوع شعورهم

موجودٌ في الخارج. والتقريب الآخر يقول إنّ الناس يشعرون بحضور الله، وأحياناً بتعارض إرادته مع إرادتهم بالوجدان، ويشعرون أيضاً بالطمأنينة حين قبول الأمر الإلهي، ولهذا برهانٌ محكمٌ على وجود الله [شيرواني، سرشت انسان، ص 167]. لكن أشكلوا على هذا النوع من البراهين بأنّ المنكرين لوجود الله لن يقبلوا صدق هذه الأحاسيس وحقيقتها، وسيعدّوها توهّماتٍ كاذبةً. [المصدر السابق، ص 168]

جـ - نظرية أساسية الاعتقاد بالله

يعتقد ألفين بلانتينغا (Alvin Plantinga) أنّ الاعتقاد بالله هو عقيدةٌ أساسيةٌ واقعاً بمعنى عدم ابتنائها على قضايا أخرى مع عدم اعتبارها بأنّها غير عقلانية. يعدّ بلانتينغا براهين إثبات وجود الله مقنعةً وقيمةً، ولكن يعدّ اعتقاده بالله أقوى من هذه البراهين. يصرّح بلانتينغا بأننا حينما نشاهد زهرةً أو ننظري نظرةً إلى السماء المليئة بالنجوم والكواكب، نجد في أنفسنا الميل إلى قبول قضايا مثل: الله خلق هذه الزهرة، الله خلق هذا العالم الواسع المعقد. فإنّه لا يثبت وجود الله بسبب الزهرة بل يجدها ويراهها مخلوقةً لله حينما ينظر إليها [بترسون، عقل واعتقاد ديني، ص 123 و 236]. هذه النظرية تشبه كثيراً البرهان الفطريّ على وجود الله. وقد أشكلوا على بلانتينغا بأنّ أساسية الاعتقاد واقعاً لا يضمن صدق ذلك الاعتقاد، وأجاب بلانتينغا بأنّ هذا الاعتقاد يشبه الاعتقاد بالعالم الخارجي، ومن الصعب أن نلزم شخصاً بإنكار العالم الخارجي، كذلك الاعتقاد الأساسيّ فإنّه عقلائيٌّ ما دام العقل لم يجد دليلاً عقلياً على ردّه [محمد رضائي، الهيات فلسفي، ص 376]. من جانبٍ آخر، يقول بلانتينغا إنّ فرض أساسية الاعتقاد بوجود الله ليس دليلاً لإثبات وجود الله

بوجه، بل إنّه صرف بيان أنّ الاعتقاد بالله مع عدم وجود الدليل ليس أمراً غير معقول أبداً^(*).

النتيجة

1- الفطرة بمعناها الاصطلاحيّ عبارةٌ عن الطبيعة الخاصّة والخلق الخاصّ للإنسان. والأمور الفطريّة هي الأمور المنبعثة عن الخلق الخاصّ للإنسان، وتتميّز بالعموميّة والشموليّة وعدم الحاجة إلى التعليم والتعلّم، وعدم الانعدام، واختصاصها بالإنسان. والإنسان مع علمه الحضوريّ بنفسه أو مع سائر الشواهد العمليّة يجد معرفة الله تتّصف بهذه الخصوصيّات ومن ثمّ تعدّ المعرفة بالله من الأمور الفطريّة.

2- هناك تفسيران مختلفان عن المعرفة الفطريّة بالله هما المعرفة الفطريّة الحضوريّة والمعرفة الفطريّة الحصوليّة. مع أنّ المعرفة الفطريّة الحضوريّة هي معرفةٌ نظريّةٌ، إلّا أنّها لا تحتاج للوصول إليها إلى بذل أيّ جهدٍ، بل تحصل بسهولةٍ لكلّ إنسانٍ ولو كان عاميّاً.

3- المعرفة الفطريّة ليست معرفةً مستقلّةً عن سائر منابع المعرفة، بل هي مرتبةٌ من العلم الحضوريّ (الشهوديّ) بناءً على التفسير الأوّل، أو أنّها العقل بناءً على التفسير الثاني لها.

4- من المفكرين من يعتقد بأنّ الفطرة طريقٌ لمعرفة الله فحسب، والآخرين قائلون بإمكانية صياغة البرهان لإثبات وجود الله إضافةً إلى دورها المعرفيّ. الفئة الثانية تستند إمّا إلى حبّ الإنسان بالنسبة إلى الكمال المطلق أو رجائه بالنسبة إلى مبدأٍ غيبيٍّ في الشدائد، ويستندون إلى تضاييف المحبّ

(*) . هذا نصّ جواب بلاتينغا على السؤال الذي أرسله كاتب المقالة إليه:

Taking the existence of God as basic isn't any kind of a proof for the existence of God. It's instead just the comment that believing in God without arguments isn't as such irrational.

والمحسوب، أو تضاييف الراجي والمرجؤ.

5- توجد عدة براهين في الغرب تشبه برهان الفطرة في عالمنا الإسلامي، منها برهان الإجماع العام، وبرهان التجربة الدينية، وبرهان أساسية الاعتقاد بالله. أمّا برهان الإجماع العام فلم يستطع أن يسدّ الفراغ معرفيًا بين المعرفة بالله وإثبات وجوده الخارجي، وبرهان التجربة الدينية بدوره يعاني من العجز المعرفي لإثبات حجّة المعرفة الحاصلة من التجربة الشهودية والبرهنة عليها، فضلاً عن إثبات متعلّق المعرفة في الخارج، وأمّا برهان أساسية الاعتقاد بالله فلا يثبت وجود الله في الخارج، ولا يدّعي صاحب النظرية إمكانية إثبات الوجود لهذا البرهان أيضاً. أمّا برهان الفطرة في العالم الإسلامي فإنه بريء من هذه المشاكل؛ لأنها مع إرجاع الفطرة بالعلم الحضورّي مباشرة أو بالواسطة يثبت حجّيتها معرفيًا، ومع الاستناد إلى التضاييف يسدّ الفراغ بين المعرفة الحضورية بالله ووجوده في الخارج، وبإمكانه أن يقوم دليلاً على وجود الله.

قائمة المصادر

المصادر العربية

1. ابن أثير الجزري، مبارك بن محمد، النهاية في غريب الحديث والأثر، مؤسسة إسماعيليان للطبوعات، قم، الطبعة الرابعة، 1409.
2. ابن بابويه، محمد بن علي، التوحيد (للصدوق)، جامعة المدرّسين، قم، الطبعة الأولى، 1398 ش.
3. ابن بابويه، محمد بن علي، من لا يحضره الفقيه، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرّسين بقم، قم، الطبعة الثانية، 1413.
4. ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، 1998م.
5. ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، نشر البلاغة، قم، 1417.
6. ابن سينا، رسائل ابن سينا، منشورات بيدار، قم، 1400.
7. ابن طاووس، علي بن موسى، إقبال الأعمال (ط - قديمة)، دار الكتب الإسلامية، طهران، الطبعة الثانية، 1409.
8. ابن عربي، محيي الدين، الفتوحات المكيّة (أربعة أجزاء)، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، 1987م.
9. ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - دار صادر - بيروت، الطبعة الثالثة، 1414.
10. ابوترابي، احمد، پيش نيازهای مفهوم شناسانه «نظريّه ی فطرت»؛ معرفت کلامی، السنة الخامسة، الرقم الثاني، 1393 ش.
11. اميد، مسعود، «نظريّه ی فطرت، سير تاريخی در غرب از يونان تا دوره ی معاصر»؛ معرفت فلسفی، صيف 1387 ش.

12. انگلهارت، رونالد، تحول فرهنگی در جامعه ی پیشرفته ی صنعتی، ترجمته ی
الفارسیة: مریم وتر، کویر، طهران، 1382ش.
13. برنجکار، رضا، فطرت در احادیث، مجلة قبسات، رقم 36، 1384ش.
14. بطرسون، مايكل والآخرون، عقل واعتقاد ديني، در آمدی بر فلسفه ی دين،
ترجمه إلى الفارسیة: احمد نراق و ابراهيم سلطانی، طرح نو، طهران، الطبعة
السادسة، 1388ش.
15. جوادى آملی، عبدالله، تبیین براهین اثبات خدا، اسراء، قم، الطبعة الخامسة،
1386ش.
16. جوادى آملی، عبدالله، فطرت در قرآن، اسراء، قم، 1384ش.
17. حسین زاده، محمد، معرفت شناسی دینی، نگاهی معرفت شناختی به وحی،
الهام، تجربه ی دینی و عرفانی و فطرت، مؤسسه ی آموزشی و پژوهشی امام
خمینی، قم، 1390ش.
18. الحسینی الزبيدي، محمد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، دار
الفکر، بيروت، الطبعة الأولى، 1414.
19. خرمشاهی، بهاء الدين (مترجم). دين پژوهی، به انضمام سالشمار زندگی میرجا
الباده، مؤسسه ی مطالعات و تحقیقات فرهنگی (پژوهشگاه)، طهران، الطبعة
الأولى، 1372ش.
20. دو کنتن، تانجي، حس دینی یا بعد چهارم روح انسانی، ترجمه إلى الفارسیة:
مهندس عليقلي بياني، مجله ی فرهنگ تشیع، الرقم التجريبي، اردیبهشت
1338ش.
21. الراغب الأصفهاني، حسين بن محمد، مفردات ألفاظ القرآن، دار القلم، الدار
الشامیة، بيروت - دمشق، الطبعة الأولى، 1412.
22. سبحانی، جعفر، الفكر الخالد في بيان العقائد، مؤسسه الإمام الصادق، قم،
الطبعة الأولى، 1425.

23. السهرودي، شهاب الدين، كتاب التلويحات (مصنّفات شيخ اشراق ج 1)، مؤسسة الأبحاث والدراسات الثقافية، طهران، 1417.
24. السهرودي، شهاب الدين، مجموعة مصنّفات شيخ الإشراق، مؤسسة الأبحاث والدراسات الإسلامية، طهران، 1417.
25. الشريف الرضي، محمد بن حسين، نهج البلاغة (لصبيح صالح)، الهجرة، قم، الطبعة الأولى، 1414.
26. شيرواني، علي، سرشت انسان، پژوهشی در خدانشناسی فطری، معاونت امور اساتید و دروس معارف اسلامی، قم، الطبعة الأولى، 1376 ش.
27. صادق تهراني، محمد، الفرقان في تفسير القرآن بالقرآن والسنة، فرهنگ اسلامي، قم، الطبعة الثانية، 1406.
28. صافي، محمود بن عبد الرحيم، الجدول في إعراب القرآن الكريم، دار الرشيد، دمشق، 1418.
29. صدر المتألهين، صدر الدين الشيرازي، الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة، دار إحياء التراث، بيروت، 1981.
30. الطباطبائي، محمد حسين، اصول فلسفه و روش رئاليسم، مع تعليقات الشهيد مطهري، نشر صدرا، الطبعة السادسة، طهران، 1368.
31. الطباطبائي، محمد حسين، شيعه در اسلام، بوستان كتاب، قم، 1388 ش.
32. الطباطبائي، محمد حسين، الميزان في تفسير القرآن، مؤسسة الأعلي للمطبوعات، بيروت، 1390.
33. الطباطبائي، محمد حسين، نهاية الحكمة، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، 1424.
34. الطبرسي، فضل بن حسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، ناصر خسرو، طهران، الطبعة الثالثة، 1372 ش.
35. الطريحي، فخر الدين بن محمد، مجمع البحرين، المرتضوي، طهران، الطبعة الثالثة، 1417.

36. عبدلی مهرجردی، حمیدرضا و محمد حسین دهقانی محمود آبادی، بررسی تطبیقی برهان فطرت و برهان اجماع عام در اثبات وجود خدا، فصلنامه ی الهیات تطبیقی، ربیع و صیف 1393 ش.
37. غفوری نژاد، محمد، تطور تاریخی نظریه ی فطرت در فلسفه و عرفان اسلامی، فصلنامه آئین معرفت، خریف 1389 ش.
38. الفارابی، أبو نصر، کتاب الحروف، دار المشرق، بیروت، 1986.
39. الفیروزآبادی، محمد بن یعقوب، القاموس المحیط، دارالکتب العلمیة، بیروت، لبنان.
40. الفیومی، أحمد بن محمد، المصباح المنیر فی غریب الشرح الکبیر للرافعی، مؤسسه دار الهجرة، قم، الطبعة الثانية، 1414.
41. الکلینی، محمد بن یعقوب بن إسحاق، الکافی (ط - الإسلامية)، دار الکتب الإسلامية، طهران، الطبعة الرابعة، 1407.
42. محمد رضایی، محمد، الهیات فلسفی، بوستان کتاب، قم، 1391 ش.
43. مصباح یزدی، محمدتقی، آموزش فلسفه، شرکت چاپ و نشر بین الملل، تهران، الطبعة الثالثة عشرة، 1392 ش.
44. مصباح یزدی، محمدتقی، ارزش شناخت، دومین یادنامه ی علامه ی طباطبائی، طهران، مؤسسه مطالعات و تحقیقات فرهنگی، 1363 ش.
45. مصباح یزدی، محمدتقی، پیش نیازهای مدیریت اسلامی، تحقیق و نگارش: غلامرضا متقی فر، قم، انتشارات مؤسسه آموزشی و پژوهشی امام خمینی 1391 ش.
46. مصباح یزدی، محمدتقی، قرآن شناسی جلد اول (مجموعه کتب آموزشی معارف قرآن)، تحقیق و نگارش: محمود رجبی، انتشارات مؤسسه آموزشی و پژوهشی امام خمینی (ره)، قم، 1394 ش.

47. المصطفوي، حسن، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، طهران، الطبعة الأولى، 1410.
48. مطهری، مرتضی، فطرت، انتشارات صدرا، طهران، 1387 ش.
49. المصطفوي، حسن، مجموعه ی آثار، صدرا، تهران، 1390 ش.
50. المصطفوي، حسن، یادداشت های استاد مطهری، صدرا، تهران، 1377 ش.
51. المصطفوي، حسن، نقدي بر مارکسیسم؛ صدرا، تهران، 1389 ش.
52. الموسوي الخميني، السيد روح الله، شرح چهل حديث، مؤسسه ی تنظيم ونشر آثار امام خميني، تهران، 1394 ش.
53. الموسوي الخميني، السيد روح الله، شرح حديث جنود عقل و جهل، مؤسسه تنظيم ونشر آثار امام خميني ره، طهران، 1388 ش.
54. هيک، جان، اثبات وجود خداوند، ترجمه عبد الرحيم گواهی، دفتر نشر فرهنگ اسلامی، 1382 ش.
55. هيوم، رابرت، ادیان زنده ی جهان، ترجمه عبد الرحيم گواهی، نشر علم، طهران، 1391 ش.
56. يثري، سيد يحيى، فطرى بودن دين از دیدگاه معرفت شناسی، فصلنامه ی روش شناسی علوم انسانی، الرقم 9، زمستان 1375 ش.
57. يوسفیان، حسن، کلام جديد، سازمان مطالعه و تدوين کتب علوم انسانی دانشگاه ها (سمت)، تهران، الطبعة الثالثة، 1390 ش.

المصادر الأجنبية

1. Bugayong Lisa, Pluralistic Portrait of God, Strategic Book Publishing, 2012.
2. Dhavamony Mariasusai, Phenomenology of Religion, Gregorian Biblical BookShop, 1973.
3. Joyce George Hayward, Principles of Natural Theology, Longmans, Green & Company, 1957.
4. Palmer Michael, Freud and Jung on Religion, Routledge, 2003.
5. Scott Dominic, Recollection and Experience: Plato's Theory of Learning and Its Successors, Cambridge University Press, 1995.
6. Walton Douglas, Appeal to Popular Opinion, Penn State Press, 2010.
7. Yu Jiyuan & Nicholas Bunnin, The Blackwell Dictionary of Western Philosophy, John Wiley & Sons publication, 2008.

دور المنهج العقليّ في معرفة الإله

د. أيمن المصريّ

الخلاصة

يدور البحث حول استكشاف المنهج المعرفيّ الصحيح والمعتبر في معرفة البارئ تعالى، من بين المناهج المعرفيّة المتعدّدة؛ من أجل الوصول إلى المعرفة اليقينيّة الواقعيّة لمبدأ الوجود سبحانه وتعالى، الذي تبتني على معرفته سائر المعارف الفلسفيّة، والأخلاقيّة والاجتماعيّة.

والمسألة الرئيسيّة الّتي نسعى لتحقيقها في هذا البحث، هي إثبات الصلاحيّة العلميّة التامّة للعقل البرهانيّ في معرفة الإله، في قبال المناهج المعرفيّة الأخرى.

وقد اعتمدنا في هذا البحث على المنهج العقليّ البرهانيّ التحليليّ في تأصيل المطالب العلميّة ونقدها، بالإضافة إلى المنهج النقليّ التوصيفيّ في اقتباس النصوص العلميّة من المصادر المعتمدة للمدارس المعرفيّة الّتي لا تعتمد على المنهج العقليّ.

وقد توصلنا في نهاية البحث إلى إثبات صلاحية المنهج العقلي البرهاني وحاكميته في معرفة البارئ تعالى، بعد أن أثبتنا صلاحيته المنطقية، وحدوده المعرفية، وحاكميته على سائر الأدوات المعرفية النقلية والقلبية والتجريبية. كما توصلنا إلى بيان المعالم الكلية للتوحيد العقلي البرهاني، وإثبات صفاته وأفعاله - تعالى - بنحو يليق بجناحه وجلاله، وفي المقابل بينّا العواقب الوخيمة التي نشأت من المعرفة اللاعقلانية للبارئ تعالى، من قبل الاتجاهات المادية والكلامية والأخباريّة والعرفانية الصوفيّة، من الإلحاد، واللا دينيّة، والتشبيه، والجبر والتفويض، والخرافات العقدية الأخرى.

المفردات الدلالية: المعرفة، المنهج المعرفي، المنهج العقلي، معرفة الإله.

المقدمة

إنّ الحياة التفكيرية هي أبرز مظاهر الإنسانية في هذه الحياة، ولذلك لا تخلو حياة أيّ إنسانٍ عن محاولاتٍ للفحص والبحث والتحقيق لاستكشاف مجاهيل العالم الذي يعيش فيه، وكأنّ الفضول العلمي والمعرفي قد غرّز في فطرته الإنسانية، وهو من أجل ذلك نراه يسعى دائماً لتطوير حياته الشخصية والاجتماعية، وتسخير الطبيعة ومقدّراتها لصالحه.

وقد حقّق الإنسان منذ وجوده على الأرض نجاحاتٍ كبيرةً في تطوير ما كله ومشربه وملبسه ومسكنه، ووسائل نقله وارتباطاته، بينما ظلّت سائر الحيوانات على ما هي عليه منذ القدم، وكلّ ذلك ببركة وجود العقل الإنسانيّ الذي يمثل روح الحياة التفكيرية.

ولا يتوقّف النشاط العقلي للإنسان عند هذا الحدّ المتعلّق بالمسائل الطبيعية، بل يتجاوزه إلى ما وراء الطبيعة، فيسأل نفسه أو غيره منذ نعومة أظافره عن مبدأ وجوده ومنتهاه، وعن الغاية من الحياة، وعن مصيره بعد الموت، وهي كلّها أسئلةً طبيعيّةً ومشروعةً من أجل استجلاء حقائق الوجود في هذا العالم الغريب.

وحينها يتلقى الإنسان أجوبةً متعددةً عن هذه الأسئلة الفلسفية في طبيعتها، أجوبةً تختلف وتتعدد بتعدد البيئة التي نشأ وترعرع فيها، وغالبًا ما تكون أجوبةً ارتجاليةً نابعةً من الأعراف والعادات والتقاليد العائلية والاجتماعية الحاكمة، أو مجرد استحسانات واجتهادات شخصية انفعالية. والإنسان العاقل عندما يدرك أهمية هذه الأسئلة المصيرية، وخطورة مثل هذه الأجوبة في تعيين رؤيته العامة وفلسفته عن الحياة، ومدى تأثيرها على أسلوب حياته الشخصية والاجتماعية، لن يكتفي بمثل هذه الأجوبة الارتجالية التي لا تتمتع بالضمانة المنطقية اللازمة للصدق، بل سيبحث ويفتّش عن الطرق المنطقية التي يمكن أن تضمن له الإجابات الواقعية دون الوهمية والخيالية.

وهذه المقالة تبحث عن المنهج المعرفي الصحيح، الذي يمكن أن يعتمد عليه الإنسان العاقل لتحقيق الإجابة المنطقية على أهم سؤال من أسئلة الفلسفة، والذي يتفرّع منه سائر الإجابات، وهو الجواب المتعلق بالمبدأ الإلهي العظيم الذي خلق الإنسان والعالم؛ لأنه بمعرفته بالنحو الصحيح نتعرّف على سرّ وجودنا هنا، وعلى فلسفة الحياة والموت.

وتكمن أهمية هذا البحث في هداية الإنسان إلى الميزان المعرفي الصحيح الذي يمكن أن يعتمد عليه في بناء رؤيته الكونية الفلسفية، ومنظومته القيمية الأخلاقية والاجتماعية، بنحوٍ واقعيٍّ مجرّدٍ عن الظنون والأوهام، ويرشده إلى الطريق القويم الذي يمكن أن يسلكه في هذه الحياة من أجل الوصول إلى برّ الأمان وشاطئ السعادة الحقيقية.

ولا شك في وجود بحوث كثيرة حول هذا الموضوع؛ نظرًا لأهميته القصوى، ولكنّ الغالب في مثل هذه الأبحاث الفلسفية - نتيجة لعدم اعتمادها على المنهج العقلي القويم - هو عدم اعتماد الدقة العلمية والموضوعية في البحث

والتحقيق؛ مما يتنافى مع تحقيق الغرض المنشود في معرفة الواقع كما هو، لا كما نحب ونهوى، وهذا لا يضمنه إلا الاعتماد على المنهج العقلي البرهاني النابع من الفطرة الإنسانية دون سائر المناهج الأخرى، وهذا هو ما سنسعى إلى بيانه وإثباته في هذه المقالة.

وقد شرعنا في البداية ببيان القواعد العامّة للتفكير الصحيح لتكون مبدأً ننطلق منه لبيان الصلاحية العلمية، والحجية الذاتية للمنهج العقلي البرهاني وحدوده المعرفية، وكيفية تشكيل الحكومة العقلية المعرفية في مملكة الإنسان، بالاستعانة بالأدوات المعرفية الأخرى.

ثمّ انتقلنا بعد ذلك إلى بيان معالم المعرفة العقلية للباري تعالى، ومحاسنها الواقعية، وحدودها المعرفية، كما ثبتت في الفلسفة الإلهية. وفي الختام أشرنا إلى الآثار الوخيمة للمعرفة اللاعقلانية للباري تعالى، على المستوى الفردي والاجتماعي.

التعريفات

قبل الدخول في متن المقالة، ينبغي التعرّض أولاً لبيان سلسلة المفاهيم والاصطلاحات الكلية المستعملة فيها، والتي تشكّل المبادئ التصورية للبحث، إذ إنّ الأحكام العلمية متوقّفة عليها، والتصديق فرع التصوّر كما يقولون.

المعرفة: قد يُقصد من المعرفة الإدراك الحسي الظاهري الجزئي في قبال العلم العقليّ الكليّ [ابن سينا، برهان الشفاء، ص 58]. وقد يطلقه العرفاء من الصوفيّة أيضًا على الإدراك الحسيّ الباطنيّ الحضوريّ الجزئيّ (الوجدانيّ)؛ ولذلك يسمّون صاحب هذه المعرفة بالعارف [الفناريّ، مصباح الأنس، ص 36].

ولكنّ مقصودنا من المعرفة في هذا البحث بنحو عامّ العلم الحسوليّ الذهنيّ الكاشف عن الأشياء، سواءً كان حسّيّاً أم عقليّاً، بدهياً أم غير بدهيّ، نظريّاً أم عمليّاً، واقعياً أم غير واقعيّ، وسواءً كان يقينيّاً أم

ظنيًا، ثابتًا أم متغيّرًا، مطلقًا كان أم نسبيًا، وبنحوٍ أخصّ هو العلم الحسولي العقلي اليقيني المطلق الثابت.

المنهج المعرفي: المقصود منه هو الأداة المعرفية من حيث الاعتماد عليها في الاستدلال لكشف الواقع، كالحسّ، والتجربة، والعقل، والنقل، والقلب.

المنهج العقلي البرهاني: ونقصد به العقل الخاصّ الذي يمثل المرتبة العقلية الأعلى - كما سيتبيّن لاحقًا - والمبني في أحكامه من حيث المادة على المبادئ العقلية البديهية الأولى، النابعة من الفطرة الإنسانية، ومن حيث الصورة على القياس الافتراضي أو الاستثنائي الملزم للنتيجة بنحوٍ يقينيٍّ صادقٍ.

الإله: ونقصد به الباري تعالى، واجب الوجود بذاته لذاته، والذي لا يشدّ عنه أيّ كمالٍ وجوديٍّ، من العلم والقدرة، والإرادة، والحكمة، والحياة، وغيرها من الكمالات الوجودية الحقيقية والمطلقة، والذي خلق الإنسان في أحسن تقويم، وأبدع هذا العالم على أحسن صورةٍ ونظامٍ.

القواعد العامة الصورية والخاصة المادية للتفكير الصحيح

لا شك أنّ الإنسان - كما يقول الحكماء - حيوانٌ ناطقٌ، بمعنى أنّه مفكّرٌ، فهو يميّز عن سائر الكائنات بعملية التفكير، ولبيان طبيعة التفكير عند الإنسان، نقول:

قد يتحرّك ذهن الإنسان في الصور الحسّية، وهذه التي تسمّى بالمشاهدات، وقد يتحرّك الذهن في الصور الخيالية، وتسمّى بالتخيّل، وقد تكون الحركة في المعقولات، وهي المسماة بالتفكير، فالتفكير هو حركة الذهن الإرادية في المعقولات من المعلوم إلى المجهول.

قال الفارابي: «الفكر تطرّق الذهن لمعرفة مجهولٍ من معلومٍ» [الفارابي، المنطقيات، ص 25]. أي أنّ التفكير هو لاكتساب المجهول بالمعلوم.

وقد أشار ابن سينا لعملية التفكير بقوله: «أعني بالفكرها هنا ما يكون

عند إجماع الإنسان أن ينتقل عن أمورٍ حاضرة في ذهنه متصورة أو مصدقٍ بها... إلى أمورٍ غير حاضرة فيه» [ابن سينا، شرح الإشارات والتنبيهات، ص 10].

قوله: «متصورة أو مصدقٍ بها» إشارةً لنحوي المعلوم، حيث ينقسم إلى معلومٍ تصوّريٍّ يتعلّق بالفهم التفصيلي للمعاني، ومعلومٍ تصديقيٍّ يتعلّق بالأحكام العقلية على القضايا، ومن هنا يحبس اللبيب أنّ التفكير مطلقاً لا اكتساب المجهول يجب أن يكون مسبوقاً بالمعلوم الذي يشكّل رأس مال المفكر، ولهذا معنى قول الحكماء: «إنّ كلّ تعليم وتعلّم فبعلّم قد سبق».

وقال أيضاً: «وكّل تعليم وتعلّم ذهني وفكريّ فإنّما يحصل بعلمٍ قد سبق؛ وذلك لأنّ التصديق والتصور الكائنين بهما إنّما يكونان بعد قولٍ قد تقدّم مسموع أو معقول، ويجب أن يكون ذلك القول معلوماً أولاً» [ابن سينا، برهان الشفاء، ص 57].

وهذه الحركة التفكيرية مؤلفة في الواقع من حركتين، حركة أولى لانتخاب المعلومات المناسبة للمطلوب، تتبعها حركة ثانية لترتيب هذه المعلومات على الصورة المطلوبة.

قال صاحب (المحاكمات): «فبالحركة الأولى تحصل مادة الفكر، وبالثانية الصورة، ولا بدّ منهما في الفكر الصناعي، أمّا الحركة الأولى فلاّ أنّ المطلوب ليس يحصل من أيّ مبدأ اتفق، بل لا يحصل إلّا من مبادئ مناسبة له، ولا الحركة الثانية، فلاّ أنّ المبادئ لا تنساق إلى المطلوب كيفما اتفقت، بل إذا وقعت على ترتيبٍ وهيئةٍ مخصوصةٍ، ولا شك أنّ تحصيل المواد المناسبة وترتيبها على وجهٍ يؤدّي إلى المطالب لا يتّان إلّا بالمنطق» [القطب الرازي، حاشية شرح الإشارات والتنبيهات، ص 10].

والخطأ في التفكير قد يقع من جهة طبيعة المواد المنتخبة، أو من جهة ترتيبها على الصورة الصحيحة؛ ولذلك فقد مسّت الحاجة إلى صناعة علمية معيارية ضابطة تبين لنا كيفية انتخاب المواد المناسبة للمطلوب، وكيفية

ترتيبها على الصورة الصحيحة، ألا وهي صناعة المنطق.

والمنطق الصوريّ معنيٌّ ببيان القواعد العامّة لترتيب المعلومات، والمنطق المادّيّ أو ما يسمّى بالصناعات الخمس معنيٌّ ببيان القواعد الخاصّة في انتخاب الموادّ الصحيحة بحسب كلّ صناعةٍ على حدة.

وسوف نتعرّض باختصارٍ لهذه القواعد انطلاقًا من بيان الوظائف الكلّية للعقل الإنسانيّ المدبّر لعملية التفكير، وكما يلي:

أولاً: الوظائف التصوريّة:

وسنبيّنها بحسب الترتيب الطبيعيّ بينها:

1- التجريد: ويمثّل الخطوة الأولى من التعقّل، وهو انتزاع العقل للمعنى الكلّيّ من جزئياته المادّيّة المتخيّلة، فبعد ارتسام الصور الجزئية في الخيال، يقوم العقل بتجريدّها عن العوارض المادّيّة لا على أن يستخرج المعنى الكلّيّ من داخلها، بل بعد ارتسامها في الخيال وتوجّه العقل إليها يفاض عليه المعنى الكلّيّ المسانخ لها من العقل الفعّال، وهذه العملية لا تحتاج من العقل أكثر من التوجّه للجزئيّات.

قال ابن سينا: «إنّ القوّة العقلية إذا اطلّعت على الجزئيّات الّتي في الخيال، وأشرق عليها نور العقل الفعّال فينّا الذي ذكرناه، استحات مجرّدة عن المادّة وعلائقها، وانطبعت في النفس الناطقة، لا على أنّها أنفسها تنتقل من التخيّل إلى العقل منا، ولا على أنّ المعنى المغمور في العلائق وهو في نفسه واعتباره في ذاته مجرّد يفعل مثل نفسه، بل على معنى أنّ مطالعتها تعدّ النفس لأن يفيض عليها المجرّد من العقل الفعّال. فإنّ الأفكار والتأمّلات حركات معدّة للنفس نحو قبول الفيض، كما أنّ الحدود الوسطى معدّة بنحوٍ أشدّ تأكيداً لقبول النتيجة، وإن كان الأوّل على سبيلٍ والثاني على سبيلٍ أخرى، كما ستقف عليه. فتكون

النفس الناطقة إذا وقعت لها نسبةٌ ما إلى هذه الصورة بتوسط إشراق العقل الفعال حدث فيها منه شيءٌ من جنسها من وجه» [ابن سينا، نفس الشفاء، ص 209].

2 - التمييز: وهو يمثل الخطوة الثانية للتعقل، والخطوة الأولى لعملية التفكير، إذ يتحرك العقل بين هذه الأشخاص المعقولة ليميز أولاً بين التشابهات منها والمتباينات، ثم يتحرك بين التشابهات منها ليميز بين الأوصاف المقومة الثابتة لها، وهي الذاتيات، وبين الأوصاف المتغيرة اللاحقة غير المقومة لها وهي العرضيات.

وهذه العملية هي التي نسميها بعملية التقسيم أو التحليل العقلي، وهو تكثير الواحد، والتي تكون مقدمةً ضروريةً بعد ذلك لعملية التركيب، الذي هو توحيد الكثير، وهاتان العمليتان - التقسيم والتركيب - هما العمودان الرئيسان في التعليم في المراكز الأكاديمية والعلمية.

وقال أيضاً: «فأول ما يميز عند العقل الإنساني أمر الذاتيّ منها والعرضيّ، وما به تتشابه تلك الخيالات وما به تختلف، فتصير المعاني التي لا تختلف تلك بها معنىً واحداً في ذات العقل بالقياس إلى التشابه، لكنّها فيها بالقياس إلى ما تختلف به تصير معاني كثيرة، فتكون للعقل قدرةً على تكثير الواحد من المعاني وعلى توحيد الكثير، أمّا توحيد الكثير فمن وجهين: أحدهما بأن تصير المعاني الكثيرة المختلفة في المتخيلات بالعدد، إذا كانت لا تختلف في الحدّ معنىً واحداً. والوجه الثاني بأن يركّب من معاني الأجناس والفصول معنىً واحداً بالحدّ، ويكون وجه التكثير بعكس هذين الوجهين. فهذه من خواصّ العقل الإنساني، وليس ذلك لغيره من القوى» [ابن سينا، المصدر السابق].

وهذا الكلام يحتاج إلى مزيد بيان، فنقول:

إنّ عملية التقسيم العقليّ متقدّمةٌ بطبعها على التركيب العقليّ، والتقسيم إمّا يكون بتقسيم الكلّ إلى أجزائه العقلية، ويسمّى بالتحليل العقليّ، وهو

المرحلة الأولى من مراحل التفكير الإنساني كما قلنا، وهي خطوةٌ ضروريةٌ أوليةٌ لعملية التصوّر والتصديق كما سيأتي، وإما أن يكون بتقسيم المعنى الكلّي إلى جزئياته، ويسمّى بالتقسيم المنطقيّ، وهي عمليةٌ ضروريةٌ في تقسيم المقولات العشر إلى أنواعها المختلفة، وتقسيم العلوم والمعارف الإنسانية، كتقسيمها الإجماليّ إلى الحكمة النظرية والعملية، ثمّ تقسيمها التفصيليّ إلى علومٍ جزئيةٍ وأبوابٍ وفصولٍ، هذا بالإضافة إلى مدخليتها الهامة في الأقيسة العقلية الاستثنائية المنفصلة.

أمّا التركيب، فهو على العكس من ذلك، ويكون إمّا بتركيب الجزئيات وإدراجها تحت معنىٍ كلّيٍّ واحدٍ، ويسمّى بالتصنيف، ويلعب دورًا هامًا في تصنيف العلوم والكتب والمكتبات العلمية، والمدارس والاتجاهات الفكرية والعلمية المختلفة، أو يكون بتركيب الأجزاء العقلية في معنىٍ عقليٍّ واحدٍ، كتركيب أجزاء الأقوال الشارحة لاكتساب المجهول التصوريّ، أو تركيب القضايا في مقدّمات الأقيسة لاكتساب المجهول التصديقيّ، وكيفية تركيب هذه الأجزاء العقلية مادّةً وصورةً هي على عهدة صناعة المنطق كما قلنا من قبل.

3- اكتساب المجهول التصوريّ: وذلك بتركيب أجزاء الأقوال الشارحة كما سبق، ويكون إمّا بتركيب الأجزاء الذاتية للشيء في معنىٍ واحدٍ، ويسمّى بالحدّ، أو بتركيب الأجزاء العرضيّة وحدها أو مع الأجزاء الذاتية، ويسمّى بالرسم.

ثانيًا: الوظائف التصديقيّة

إنّ الوظيفة التصديقيّة الوحيدة للعقل هي الاستدلال، وهي عبارة عن انتقالٍ من قضيةٍ معلومةٍ لإثبات قضيةٍ مجهولةٍ بينهما تناسبٌ ما؛ لكون المدلول لازماً عن الدليل، ممّا يستلزم التناسب بينهما بناءً على قانوني العلّة والسنخية،

وبما أنّ القضية إمّا كليّة أوجزئية، فلا يتصوّر إلّا أربعة أنحاء من الاستدلال، بحسب القسمة العقلية الحاصرة، ويرجعان إلى ثلاثة أنحاء كما سنبين، إذ إنّ الجزئيّ هنا هو الجزئيّ الأعمّ من الإضافيّ الذي هو كليّ في نفسه أو الحقيقي:

الأول: من الكليّ إلى الجزئيّ الذي تحته، وهو القياس.

الثاني: من الجزئيّ إلى الكليّ الذي فوقه، وهو الاستقراء.

الثالث: من الجزئيّ إلى الجزئيّ المشابه له، وهو التمثيل.

ولذلك فقد قال ابن سينا: «أصناف ما يحتجّ به في إثبات شيء..... ثلاثة:

أحدها القياس، والثاني الاستقراء وما معه، والثالث التمثيل وما معه» [ابن

سينا، شرح الإشارات والتنبيهات، ص 229].

ومن هنا يتبيّن أن لا معنى لتصوّر نحو آخر من الأدلّة وراء هذه الأدلّة

الثلاثة، كما قد يتوهم البعض ذلك. [زكي نجيب محمود، المنطق الوضعي، ص 270]

وقد ذهب المنطقة إلى أنّ العمدة في الاستدلال صورة القياس دون

الاستقراء والتمثيل؛ لأنّ صورة القياس ملزمة للنتيجة بالضرورة العقلية

على خلاف الآخرين.

قال ابن سينا: «وأما القياس فهو العمدة، وهو قول مؤلّف من أقوال إذا

سلّم ما أورد فيه من القضايا لزم عنه لذاته قول آخر» [ابن سينا، شرح الإشارات

والتنبيهات، ص 233].

والسرّ في ذلك أمران:

الأول: أنّ الحكم على موضوع كليّ يسري إلى جزئياته التي يُقال عليها

بالضرورة، إذ إنّ الجزئيّ ليس إلّا نفس الكليّ المقيّد، على خلاف الاستقراء

والتمثيل، إذ لا توجد ضرورة عقلية ملزمة لإسراء حكم الجزئيّ للكليّ أو

للجزئيّ الآخر؛ لاحتمال مدخلية خصوصيات الفرد الجزئيّ في الحكم.

نعم في الاستقراء ونتيجة تكرّر وجود الحكم في الجزئيات المتماثلة يرجّح

العقل رجوع هذا الحكم إلى الطبيعة الكلية المشتركة بينها بنحوٍ ظنيٍّ، وكذلك لوجود الشبه بين الأصل والفرع يرجح العقل إسراء حكم الأصل إلى الفرع بنحوٍ ظنيٍّ أيضًا، لا بنحوٍ يقينيٍّ ملزم.

الثاني: أنَّ كلاً من الاستقراء والتمثيل - وإن كنا نختلفان القياس في بداية السلوك الاستدلالي - يرجعان في حقيقتهما إلى القياس.

قال المحقق الطوسي: «القياس والاستقراء يختلفان بتبادل الأصغر والأوسط، فالقياس أن تقول: كل إنسان وفريس وطائر حيوان، وكل حيوان يحرك فكّه الأسفل. والاستقراء أن تقول: كل حيوان إما إنسان أو فرس أو طائر، وكلها يحرك فكّه الأسفل، فالخلل فيه يقع من جهة الصغرى، والاستقراء على الحصر تام، وغيره ناقص، والاسم يقع مطلقاً على الناقص، والذي بيّنه الشيخ وهو لا يفيد غير الظن، فاستعماله في البرهان مغالطة، وفي الجدل ليس بمغالطة ولا يمنع إلّا بإيراد النقض. وما في الكتاب ظاهر» [الطوسي، شرح الإشارات والتنبيهات، ص 231].

ثم قال عن التمثيل: «بعض المتكلمين والفقهاء يستعملون التمثيل، أما المتكلمون ففي مثل قولهم للسماء محدث؛ لكونه متشكلاً كالبيت ويسمّون البيت، وما يقوم مقامه شاهداً والسماء غائباً والمتشكّل معنًى وجامعاً والمحدث حكماً، ولا بدّ في التمثيل التام من هذه الأربع، والفقهاء لا يخالفونهم إلّا في اصطلاحات. وإذا ردّ التمثيل إلى صورة القياس صار هكذا السماء متشكّل وكلّ متشكّل فهو محدث كالبيت فيكون الخلل من جهة الكبرى» [المصدر السابق، ص 232].

قوله: «إنّ الاستقراء يرجع إلى قيايس مختل الصغرى، والتمثيل يرجع إلى قيايس مختل الكبرى» لأنّ صورة الصغرى في الاستقراء، وصورة الكبرى في التمثيل حقهما أن تكونا جزئيتين، لا كليتين.

والسرّ في انحصار حقيقة الدليل في القياس هو أنّ لزوم النتيجة عن الدليل،

إما أن يكون لزومًا داخليًا، ببيان معني في الدليل لازم لطرفي النتيجة، وهو الحد الأوسط في القياس الاقتراضي، أو يكون لزومًا خارجيًا، ببيان معني يكون وجوده ملازمًا لوجود النتيجة، كما في القياس الاستثنائي. ولا يتصور نحو آخر من الاستنتاج غير هذين المعنيين.

ومن هنا يتبين مدى تهافت من يتوهم إمكان استبدال القياس بالاستقراء أو أي دليل آخر مزعوم.

قال زكي نجيب محمود: «كاد الرأي التقليدي يجمع على أنّ القياس في صورته التي أسلفناها هو وحده النموذج للاستدلال الصحيح... وقد عني برادلي عناية كبرى بمناقشة هذا المبدأ مناقشةً مستفيضةً؛ ليبين أنه أضيق من أن يشمل كلّ أنواع الاستدلال، فضلًا عما به من أوجه النقص التي لا تجعله هو نفسه صالحًا للاستدلال بمعناه الصحيح» [زكي نجيب محمود، المنطق الوضعي، ص 270].

والغريب أنّ هؤلاء حينما يُشكلون على القياس يعتمدون على القياس نفسه، مما يؤكد أنّ القياس هو السبيل الوحيد للاستدلال أو النقض، فتأمل! قال جون لوك في انتقاده الساخر للقياس الأرسطيّ معتمدًا على القياس الأرسطيّ الاستثنائيّ نفسه: «لوجب اعتبار القياس الأداة الوحيدة للعقل للوصول إلى الحقيقة، للزم ألا يوجد أحدٌ قبل أرسطو يعلم أو يستطيع أن يعلم شيئًا ما بالفعل». ثم قال: «ولكنّ الله لم يكن ضئيلاً بمواهبه على البشر إلى حدّ أن يقنع بإيجاد مخلوقات ذوات قدمين، ويدع لأرسطو العناية بجعلهم مخلوقاتٍ عاقلة». وأضاف أيضًا: «إنّ قواعد القياس ليست هي التي تُعلم الاستدلال، والقياس لا يفيد في كشف الخطأ في الحجج وفي زيادة معارفنا» [يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الحديثة، ص 143].

ومن الجدير بالذكر أنّ الوظيفة التصديقيّة التي ذكرناها للعقل هي الوظيفة الصوريّة المتعلقة بصورة الدليل لا مادّته، أي هيئة ترتيب

المعلومات الذهنية، أما البحث حول كيفية الاستدلال المادّي، أي انتخاب المواد المناسبة للمطلوب فيُبحث عنها في باب الصناعات الخمس، ويمكن تلخيصها كالآتي:

قال ابن سينا: «أصناف القضايا المستعملة فيما بين القائلين ومن يجري مجراهم أربعة: مسلّمات، ومظنونات وما معها، ومشبهاتٌ بغيرها، ومخيّلاتٌ» [ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ص 213].

ثم شرع في التفصيل، حيث قسّم المسلّمات إلى واجب قبولها ومشهورة ومقبولة وموهومة.

ونحن نقول إنّ الصورة المعتمدة والمشاركة بين هذه الصناعات الخمس هي صورة القياس، والاختلاف بينها إنّما يكون في المواد المستعملة فيها، وانتخاب هذه المواد من طرف المستدلّ إنّما تحددها الغاية من الاستدلال. فإن كانت الغاية هي الوصول للحقيقة فينتخب المستدلّ القضايا البينة الواجبة القبول أو المبيّنة بها؛ لأنّها هي القضايا الصادقة بذاتها، كما في صناعة البرهان، وإن كانت الغاية إلزام الخصم فيستعين بالمشهورات والمسلّمات كما في صناعة الجدل، وأمّا إن أراد إقناع الجمهور فيكتفي بالمظنونات والمشهورات عندهم؛ لأنّ الجمهور يكتفون في سيرتهم العرفية بالمظنونات والمقبولات في ترتيب الأثر العملي المطلوب، وتلك هي صناعة الخطابة، وأمّا إن أراد تحريك المشاعر فيعتمد القضايا المخيلة المحركة للعواطف والأحاسيس في صناعة الشعر، وإذا أراد التضييل فليس أمامه إلا أن يختار القضايا المشبهة في صناعة المغالطة.

ومن هنا يتبيّن أنّ صناعة البرهان هي أتمّ الصناعات وأشرفها؛ لأنّها هي التي توصلنا إلى الحقيقة، لكونها مركّبة من مادّة وصورة معصومتين من الخطأ. قال العلامة الحلي: «البرهان قياس مؤلّف من يقينيّاتٍ ينتج يقينيّاً بالذات

اضطراراً، والقياس صورته واليقينيات مادته واليقين المستفاد غايته، فكلّ حجة لا بدّ فيها من مقدّمتين، وتانك المقدّمتان قد تكونان يقينيتين، وقد لا تكونان، ونعني باليقين اعتقاد الشيء على ما هو عليه مع اعتقاد امتناع النقيض، فكلّ حجة مؤلفة من مقدّمتين يقينيتين لإنتاج يقينيّ يسمّى برهاناً [الحليّ، الجوهر النضيد، ص 199].

وهذه القواعد المكتشفة تمثّل في الواقع الوظائف الفيزيولوجيّة الطبيعيّة للعقل الإنسانيّ بوصفها جزءاً من وجود الإنسان، وتمثّل الحالة الصحيّة العقليّة له، والذي يسبّب الانحراف عنها الاضطرابات الفكرية والأمراض العقليّة التي تنعكس سلبيّاً على حياة الإنسان الشخصيّة والاجتماعيّة.

الصلاحية العلميّة للمنهج العقليّ البرهانيّ

في هذه المسألة نريد أن نشير إلى بحثٍ بديعٍ ببيانٍ جديدٍ حول المراتب الحكميّة للعقل العامّ؛ لنستخلص منها العقل الخاصّ المقصود لنا في هذا البحث، فنقول:

بعد أن فرغنا من بيان الوظائف تصوّريّة والتصديقيّة للعقل، يتبيّن لنا أنّ العقل بمعناه العامّ هو الحاكم الأوّل والأخير في مملكة الإنسان، بمعنى مطلق إثبات شيءٍ لشيءٍ أو نفيه عنه، ولكنّ بألحاحٍ ومراتب متعدّدة يمكن ملاحظتها بنحويّن من الاعتبار:

الاعتبار الأوّل بلحاظ نحو الإدراك، فالعقل قد يحكم بنفسه كما في القضايا الأوّليّة، وقد يحكم بالاستعانة بغيره من الأدوات المعرفيّة، فتارةً يستعين بالحسّ، كحكمه بأنّ هذه الشمس طالعةٌ، وتارةً يستعين بالتجربة، كحكمه بأنّ الحديد يتمدّد بالحرارة، وتارةً أخرى يستعين بالنقل، كحكمه بأنّ الخمر حرامٌ.

ومن هنا يتبين أنّ ما يسمّى بالدليل الحسيّ أو الدليل التجريبيّ أو الدليل النقليّ ليس إلّا الدليل العقليّ بمعناه العامّ، إذ إنّ الحاكم هو العقل لا غير. أمّا الاعتبار الثاني فبلحاظ طبيعة الدليل من حيث المادّة أو الصورة، فنقول: إنّ العقل قد يحكم حكمًا قطعيًّا، وقد يحكم حكمًا ظنيًّا، ثمّ إنّ حكمه القطعيّ قد يكون صادقًا مطابقًا للواقع، وقد يكون كاذبًا كما في الجهل المركّب.

وأما حكمه القطعيّ الصادق فقد يكون ثابتًا، وقد يكون متغيّرًا، والثاني يسمّى بشبه اليقين أو اليقين بالمعنى الأعمّ، وسرّ تغير اليقين فيه هو كون الشيء غير معلوم من أسبابه الذاتية الموجبة للاعتقاد به، بل حصل الاعتقاد والتصديق به من أسبابٍ أخرى كالمشهورات والمقبولات، أمّا الأول فيسمّى باليقين بالمعنى الأخصّ، وسبب ثباته هو أنّه معلومٌ من جهة أسبابه الذاتية الموجبة له، فلا يمكن أن ينفكّ عنها، وذلك هو معنى قولهم إنّ ذوات الأسباب لا تُعلم إلّا عن طريق أسبابها الذاتية [ابن سينا، برهان الشفاء، ص 85]، وهذا هو الدليل العقليّ البرهانيّ الذي يكون فيه الحدّ الأوسط واسطةً في الإثبات والاثبات معًا، على خلاف سائر الأدلّة غير البرهانيّة.

فالعقل الذي يحكم بنفسه حكمًا قطعيًّا صادقًا وثابتًا هو العقل البرهانيّ الخاصّ، فمن توهم وجود دليلٍ آخر غير الدليل البرهانيّ يمكن أن يؤمّن لنا هذا اليقين الخاصّ، فقد ارتكب شططًا.

ومن هنا نكون قد استخلصنا من باطن العقل العامّ بمراتبه المختلفة هذا العقل الخاصّ، الذي هو العقل البرهانيّ المعصوم مادّةً وصورةً، والذي يدرك الأشياء من جهة أسبابها الذاتية لا غير.

وأحكام هذا العقل البرهانيّ وشرائطه المختلفة مذكورٌ في صناعة البرهان بنحوٍ تفصيليّ، ولا يسعنا أن نتعرّض لها في هذا البحث، ولكنّ الذي يهمّنا

منها، والذي يشكّل روح البرهان وحقيقته، هو أن يكون المحمول ذاتياً للموضوع في المقدمتين، بمعنى أن يكون المحمول مأخوذاً في حدّ الموضوع أو يكون الموضوع مأخوذاً في حدّ المحمول، وبذلك يكون مجرد تصوّر المحمول والموضوع كافيّاً في التصديق بالقضية، ويكون الحدّ الأوسط علّةً موجبةً بالذات للنتيجة.

وإلى هنا نكون قد توصلنا إلى أنّ حجّة العقل البرهانيّ تامّةٌ وذاتيةٌ، بمعنى أنّ كاشفيّته ومشروعّيته العلميّة من ذاته؛ لأنّه يبتني على مقدّماتٍ ذاتية الصدق، وصورةً بدهيّة الإنتاج.

ولولا البرهان لانتفى وجود الميزان المعرفي المعصوم الذي يمكن الاعتماد عليه في التصويب أو التخطئة، ولوقعنا في مستنقع النسبيّة والسفسطة بالضرورة. ومن هنا يتبيّن لنا سخافة من يسعى لنقض البرهان أو تضعيفه باستدلالاتٍ غير برهانيّة، سواءً كانت خطائيّةً أو مغالطيّةً، لا تستحقّ حتّى مجرد النظر فيها بعد أن عرفنا معنى البرهان ومراتب أحكام العقل العام.

حدود العقل البرهانيّ

بعد أن فرغنا من بيان الحجّة الذاتية للعقل البرهانيّ، يصل الدور إلى بيان حدوده المعرفيّة، أي: إلى أيّ مدى يمكن أن يكشف لنا الواقع، أو بعبارة أخرى، ما هو حريم العقل البرهانيّ؟ وما هي المنطقة الخارجة عن حريم حكمه؟

وقبل الإجابة عن هذا السؤال، ينبغي الإشارة إلى أمرين:

الأول: هو أنّ العقل البرهانيّ بما أنّه أعلى وأشرف مراتب العقل العام، لا يقبل من أيّ مرتبةٍ من المراتب العقلية الدانية تحته أن تضع له حدوده، بل هو الذي يعيّن حدوده ويرسمها لنفسه.

ومن هنا يتبين لنا خطأ من يحاول أن يُجّعم العقل البرهاني بالعقل التجريبي أو الجدي أو الخطابي أو الاستقرائي، كما يفعل الحسيون والأخباريون والمتكلمون والصوفيّة.

الثاني: أنّ حدود العقل البرهاني ليست حدوداً اعتباريّة يمكن التفاوض حولها، بل هي حدودٌ تكوينيّة، بمعنى أنّ العقل يعجز عن تحطّيتها.

أمّا ما هي تلك الحدود، فيتّضح ببيان حريم العقل البرهاني، فنقول: إنّ الأحكام العقلية البرهانية إنّما تتعلّق بنحوين من القضايا، وهما القضايا الكليّة دون الجزئية المتغيرة، والقضايا الحقيقية دون الاعتبارية العملية، وسنعرّض لكلّ قسم على حدته إن شاء الله - تعالى - فنقول: أولاً: القضايا الكليّة: إنّ من الشرائط الضرورية في مقدّمات البرهان أن تكون كليّة، لا جزئية متغيرة.

قال ابن سينا: «ولأنّ المقدّمات البرهانية قيل فيها إنّها يجب أن تكون كليّة، فلنبيّن كيف يكون المقول على الكلّ في المقدّمات البرهانية» [ابن سينا، برهان الشفاء، ص 123].

وقد توهم البعض بأنّ شرط الكليّة إنّما هو في المطالب الكليّة، ولا بأس بأن تكون المقدّمات البرهانية جزئية في المطالب الجزئية، وهذا وهم كبير. بيان ذلك: إنّ من الشروط اللازمة والمميّزة الخاصّة للمقدّمات البرهانية أن تكون محمولاتها ذاتيّة لموضوعاتها؛ حتّى تكون بينةً وموجبةً للنتيجة بالذات كما سبق وأن بيّنا، والحال أنّ المحمول الذاتي البرهاني لا يكون إلّا للطبائع الكليّة الثابتة كالإنسان، لا الشخصية المتغيرة كزيد؛ والسّر في ذلك أنّ المحمول الذاتي في باب البرهان هو ما أخذ في حدّ موضوعه أو أخذ موضوعه في حدّه، والجزئي المتغير لا حدّ له بالذات، وهذا معنى قولهم إنّ الجزئي ليس بكاسٍ ولا مكتسبٍ، أي لا يؤخذ في حدّ شيءٍ، ولا شيء يؤخذ في حدّه، بل الحدّ للماهية الكليّة وبالماهية.

وبالتالي فالعقل البرهاني لا سبيل له إلى معرفة أحكام الجزئي بما هو جزئي متغير، أي بما يحتف به من العوارض الغريبة، بل بما هو كلي ثابت. ثانيًا: القضايا الحقيقية: ومعنى القضايا الحقيقية هي التي توجد لا باختيارنا كالإنسان والمثلث والجسم والعقل والباري تعالى، والتي هي موضوعات العلوم النظرية الحقيقية كالمنطق والرياضيات والطبيعات والفلسفة، على عكس القضايا الاعتبارية التي توجد باختيارنا، كحسن الأمانة وقبح الخيانة، وسائر الأحكام العملية التي تشكل موضوعات الحكمة العملية من الأخلاق والسياسة.

قال ابن سينا في مدخل (منطق الشفاء): «والأشياء الموجودة إمّا أشياء موجودة ليس وجودها باختيارنا وفعلنا، وإمّا أشياء وجودها باختيارنا وفعلنا، ومعرفة الأمور التي من القسم الأول تسمى فلسفة نظرية، ومعرفة الأمور التي من القسم الثاني تسمى فلسفة عملية» [ابن سينا، منطق الشفاء، ص 12]. والسّر في ذلك أنّ ملاكات الأحكام الاعتبارية التي هي بمثابة الحدود الوسطى لها إنّما هي في يد من اعتبرها، كسائر التشريعات والقوانين الإلهية أو الوضعية، وبالتالي فلا سبيل للعقل البرهاني إليها.

فقد تبين ممّا تقدّم أنّ القضايا الجزئية المتغيرة والقضايا الاعتبارية العملية كلاهما خارجان عن حريم العقل البرهاني، وواقعان في منطقة الفراغ العقلي بحسب ما اصطالحناه.

وهذه المنطقة الواسعة لا سبيل للعقل البرهاني إليها بنفسه، ويكون السالك فيها على خطرٍ عظيم بعد فقدان الحصانة البرهانية، ولكن مع ذلك فإنّ العقل البرهاني لا يكل صاحبه إلى نفسه في هذه المنطقة الخطيرة، ولكن يهديه بعنايته إلى أدوات معرفية أخرى يستعين بها على وعورة الطريق، ويحتفظ لنفسه بحق الإشراف الكلي كما سنبين ذلك في المحور الأخير.

الحكومة العقلية

بعد أن أثبتنا العصمة والحجّة الذاتية للعقل البرهاني، وأنه أشرف مراتب العقل العامّ الذي هو الحاكم المطلق في مملكة الإنسان، ثبتت حاكميّة العقل البرهاني وولايته المعرفيّة على سائر مراتب الأحكام العقلية الأخرى. ولكن بعد أن أثبتنا محدوديته وبيّنا حدوده الطبيعية وحريم أحكامه الخاصة به، واتّضحت منطقة الفراغ العقلي، يبقى السؤال حول كيفية إدارة العقل البرهاني لمنطقة الفراغ العقلي، والاستعانة بالأدوات المعرفيّة الأخرى ملء هذه المنطقة بنحوٍ منطقيّ لا يتعارض مع أحكامه الذاتية، فنقول:

أولاً: بالنسبة إلى إدراك الجزئيات المتغيرة من حيث هي متغيرة، فيضعها العقل على عهدة الحسّ الذي يكون على اتصالٍ مباشرٍ معها، وينقل الحسّ عوارضها المادّية للذهن كما وقعت عليه؛ لينتزع منها العقل المعاني الكليّة. ومن هنا نعلم أنّ الحسّ ليس إلّا ناقلاً أميناً للعوارض المادّية، وأنّ العقل بالاستعانة بالحسّ هو الحاكم بنحوٍ جزئيّ على وجود الأشياء وأنحاء وجودها في الخارج؛ لأنّ الحكم ليس أمراً محسوساً، بل معقولاً.

ثانياً: بالنسبة لإدراك الجزئيات المتغيرة من حيث هي ثابتة كليّة، فيستعين فيه العقل بالتجربة، التي يمكن أن نعرّفها باختصارٍ بأنها تكرار المشاهدات الحسيّة لصدور الأثر عن المؤثر تحت ظروفٍ مختلفة؛ لإحراز التلازم الذاتي بين الأثر والمؤثر.

والتجربة وإن كانت تعتمد على البدهيات العقلية الأولى في مبادئها مثل أصل امتناع اجتماع النقيضين وأصل العلّية، وأصل أنّ الاتفاق لا يكون دائماً ولا أكثرّياً، إلّا أنّها لا ترقى إلى مستوى البرهان العقلي المحض، ولا تفيد إلّا اليقين الكليّ المشروط بكون موضوع الحكم ليس بأعمّ من موضوع التجربة، وهو شرطٌ عسيرٌ.

يقول ابن سينا: «ولو كانت التجربة مع القياس الذي يصحبها تمنع أن يكون الموجود بالنظر التجريبي عن معنى أخص، لكانت التجربة وحدها توقع اليقين بالكلية المطلقة لا بالكلية المقيدة فقط... فبالحري أن التجربة بما هي تجربة لا تفيد ذلك، فهذا هو الحق، ومن قال غير هذا فلم ينصف، أو هو ضعيف التمييز لا يفرق بين ما يعسر الشك فيه لكثرة دلائله وجزئياته، وبين اليقين، فإنّ ها هنا عقائد تشبه اليقين وليست باليقين» [ابن سينا، برهان الشفاء، ص 97]. ومن أجل ذلك فنحن نخرجها عن حريم العقل البرهاني، ونضعها في موضعها الطبيعي المناسب لها.

ومن الجدير بالذكر أن حريم التجربة منحصرٌ تبعاً لحدود الحس في إدراك العوارض المادية لا غير، ولا شأن لها ببواطن الأمور المادية فضلاً عما وراء المادة. إذن فالحس يفيد حكماً يقينياً جزئياً والاستقراء الحسي غير المقرون بالقياس العقلي البرهاني يفيد حكماً كلياً ظنيّاً، وأمّا التجربة فتفيد حكماً كلياً يقينياً مشروطاً بالشرط المذكور.

قال ابن سينا: «فالفرق بين المحسوس والمستقري والمجرب، أن المحسوس لا يفيد رأياً كلياً البتّة، وهذان قد يفيدان، والفرق بين المستقري والمجرب، أن المستقري لا يفيد كليّة بشرط أو غير شرط، بل يوقع ظناً غالباً، اللهم إلا أن يؤول إلى التجربة، والمجرب يوجب كليّة بالشرط المذكور» [ابن سينا، المصدر السابق، ص 98] أي يقيناً كلياً مشروطاً.

ثالثاً: أمّا القضايا الاعتبارية العملية فيוכלها العقل البرهاني إلى نصوص الوحي الإلهي المشتملة على بيان سائر الحقوق الفردية والاجتماعية (عبادات ومعاملات) اللازمة لتحقيق العدالة الإنسانية، إذ يعجز العقل عن معرفة هذه الحقوق بنفسه، أمّا القضايا الاعتبارية العملية غير الشرعية كتفاصيل المسائل الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، فيוכלها العقل إلى الاستقراء الحسيّ، ويرجع فيها إلى مقبولات أهل الخبرة.

وهنا ينبغي الإشارة إلى أنّ العقل البرهاني وبناءً على رؤيته الكونية الفلسفية المستقلة عن الإنسان والعالم والمبدأ والمعاد، يقوم بانتخاب الدين والمذهب والقراءة المطابقة له في المبادئ والأصول، ويرفض سائر الأديان والمذاهب والقراءات المخالفة له، وهذا معنى أصالة العقل المعرفية وتقدمه على الدين.

صلاحية المنهج العقلي في معرفة الإله

إنّ معرفة المبدأ الإلهي من أشرف المعارف الإنسانية، وشتان بين من يعيش مؤمناً بالله - تعالى - بارئ الخلائق أجمعين، وبين من يعيش منكراً جاحداً لأنعمه. فالأول يعيش حياةً مطمئنة هادئة، والثاني يعيش حياةً عبثيةً مضطربة.

ولكنّ الأهم في الموضوع هو معرفته - تعالى - بالنحو اليقيني الموضوعي الواقعي الذي يليق بشأنه جلّ جلاله؛ لأنّ المعرفة الخاطئة للباري تعالى، بالإضافة إلى أنها معرفة وهمية، فربّما تكون في بعض الأحيان أسوأ حالاً من إنكاره.

ومن أجل ذلك فقد مسّت الحاجة إلى اعتماد منهج معرفي دقيق موضوعي نتعرّف من خلاله على وجود هذا المبدأ الإلهي العظيم، وعلى صفاته الذاتية والفعليّة.

وبناءً على ما قدّمناه من قواعد منطقيّة صوريّة عامّة ومادّية خاصّة، ومراتب الأحكام العقليّة، وصلاحيتها وحدودها المعرفيّة، يمكننا بسهولة أن نستخرج المنهج المعرفي الذي يمكن اعتماده في معرفة الباري سبحانه وتعالى، فنقول:

إذا لاحظنا القواعد المنطقيّة الصوريّة للدليل، يتبيّن لنا أنّ الدليل القياسي، هو الدليل الصوريّ الوحيد الذي يمكن اعتماده للوصول إلى نتيجة

لازمة لزوماً ضرورياً يقينياً عن مقدمات الدليل، في حين نجد أنّ كلاً من الدليل الاستقرائي والتشليلي لا يفيدان إلا الاستنتاج الظني لا غير، فيكون الدليل القياسي الاقتراضي أو الاستثنائي هو الدليل الوحيد من جهة الصورة، الذي يمكننا الاعتماد عليه في تحصيل التصديق اليقيني.

وأما إذا لاحظنا القواعد المنطقية المادية للدليل في باب الصناعات الخمس، يتبين لنا أنّ الدليل العقلي القياسي البرهاني المؤلف من الأوليات العقلية، هو الدليل الوحيد الذي يفيدنا التصديق اليقيني الصادق الثابت المطلق، تبعاً لمبادئه البديهية اليقينية الصادقة بالذات، على خلاف الأقيسة الجدلية والخطائية المبتنية على المظنون والمقبولات والمشهورات، وهي مبادئ ظنية، أو نسبية متغيرة من حيث هي كذلك.

وكذلك تبين لنا في بحث الحكومة العقلية أنّ الحكم العقلي البرهاني الخاص يمثل أعلى مراتب أحكام العقل العام، وأنه يتمتع بالحجية المعرفية الذاتية، دون سائر المراتب العقلية الأخرى.

ومما تقدم يتبين لنا أنّ المنهج العقلي القياسي البرهاني هو المنهج المعرفي الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه في معرفة المبدأ الإلهي الأول سبحانه وتعالى، بنحو يقيني صادق وثابت ومطلق، بعيداً عن الظنون والأوهام.

معالم المعرفة العقلية البرهانية للباري - تعالى - ومحاسنها
إنّ البراهين العقلية المتقنة التي استخدمها الحكماء من أجل معرفة الباري تعالى، وصفاته وأفعاله في الفلسفة الإلهية، من برهان الحركة، والنظم، والإمكان، وبرهان الصديقين، وغيرها من البراهين العقلية الموجودة في كتب الفلسفة الإلهية - مثل (الشفاء) و(الإشارات) - قد توصلت إلى النتائج التوحيدية التالية:

أنّ الباري - تعالى - واجب الوجود لذاته بذاته: وهو أفضل وأدق تعريف

لذات البارئ تعالى، وهو الذي مهد الطريق أمام معرفة سائر صفاته الذاتية والفعليّة الشبوتيّة منها والسلبية، من حيث كونها جميعاً من اللوازم الذاتية للطبيعة الوجوبية. لهذا في قبال معرفته من حيث كونه صانعاً، أو خالقاً، كما في الاتجاهات الكلامية والأخباريّة، كما سنوضحها بعد ذلك.

أنّه - تعالى - لا يشذّ عنه أيّ كمالٍ وجوديّ حقيقيّ، من العلم، والقدرة، والحياة، والحكمة، والإرادة، وأنها كلّها عين ذاته تعالى، من حيث كون وجوده عين ذاته، فكذلك سائر الصفات الكمالية الوجودية.

أنّه - تعالى - لا ماهية له، أي صرف الوجود، ما عُبر عنها في الذكر الحكيم بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [سورة الشورى: 11]، وهي من أعظم المعارف العقلية الإلهية التي فتحت الأبواب أمام تنزيهه - تعالى - عن سائر الصفات الإمكانية المحدودة مطلقاً، وعلى رأسها نفى الشريك واستحالة وجوده ونديته للبارئ تعالى، وبالتالي إثبات وحدانيته المطلقة، وكذلك بساطته الكاملة، ونفي الجسميّة، والتغيّر، والحركة، والتركيب، وغيرها من صفات النقص الإمكانية.

بيان مراتب صدور سائر الموجودات الإمكانية على أفضل صورة، على طبق النظام الأصلح في العناية الإلهية، والمتمثل في علمه - تعالى - منذ الأزل، وتعلّق سائر الموجودات به - تعالى - حدوداً وبقاءً، ومنه تتبيّن حكمته وعدالته في وضع الأشياء في مواضعها، وإعطاء كلّ ذي حقّ حقه في نظام الخلقة والتكوين، ممّا يمهد الأرضية لنفي شبهات الجبر والتفويض والشرور. بيان مراتب التوحيد الثلاث الرئيسة، وهي:

توحيد الخالقيّة: بمعنى ألاّ خالق إلاّ الله تعالى، ولا شريك له في الخلق، من باب كونه واجب الوجود بذاته، ووجوده عين ذاته، وصرف الوجود لا يتثنّى ولا يتكرّر، وكلّ من ليس كذلك من الممكنات فوجودها عارضٌ على ذاتها، وكلّ عرضيّ معلّل، فوجودها، ووجود غيرها من الممكنات من وجوده تعالى؛ لأنّ فاقده الشيء لا يعطيه.

توحيد الربوبية: بمعنى ألا مدبر للكون إلا الله تعالى، وهو فرع توحيد الخالقية؛ لأن التدبير فرع الإيجاد، وبالتالي فلا فاعل بالذات إلا هو، ولكن اقتضت حكمته ألا يفعل إلا بنظام الأسباب، وعلى طبق مراتب الوجود التي صدرت عنه تعالى، فهو مسبب الأسباب.

ومن هنا يتبين لنا ألا جبر ولا تفويض، وأن التوسل بالأسباب مع الإيمان بأنه مسببها ومدبرها لا يتنافى مع التوحيد، كما يتوهم السلفيون الوهابيون في زماننا هذا، وكذلك إثبات فاعلية الأسباب القريبة كما اكتشفها العلم الحديث لا تتنافى مع التدبير وتوحيد الربوبية، كما يتوهم الحداثيون المعاصرون.

توحيد الألوهية: بمعنى ألا معبود يستحق العبادة إلا الله، وهو فرع توحيد الربوبية؛ لأن وحدة الرب المدبر تقتضي وحدة المولى المنعم الرازق، والنافع والضرار، والذي بيده مقاليد الأمور، مما يستلزم انحصار العبودية المولوية له سبحانه وتعالى.

وقد جاءت دعوة الأنبياء جميعاً بتوحيد الألوهية دون الخلقية والربوبية، من حيث استلزام توحيد الألوهية لهما، وترتيب الأثر العملي عليها، كما جاء عن النبي: «أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي: "لا إله إلا الله"» [الغزالي، إحياء علوم الدين، ج 1، ص 297].

تعلق الإرادة التكوينية للباري - تعالى - بمقتضى حكمته وعنايته، بكون الإنسان موجوداً مختاراً مستكماً بأفعاله الاختيارية، يستلزم تعلق إرادته التشريعية بتنظيم الأفعال الاختيارية للإنسان وترشيدها، مما يقتضي إرسال الرسل، وإنزال الشرائع السماوية؛ لهداية الإنسان في هذه الحياة الدنيا، وإعداده للحياة الأخرى، الأمر الذي يكشف فلسفة التشريع، وأته في الواقع تشريفاً وتوجيهاً ومعاونة، وليس فرضاً وقهراً وتحميلاً كما يتوهم العلمانيون. إثبات العدالة الإلهية بعد الموت بإثبات أن الثواب والجزاء من جنس

العمل، ولوازمه الذاتية، وهي تمثل قمة العدالة والإنصاف، وتكون مصداقاً لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تُحْزَنُونَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [سورة التحريم: 7].

حدود المعرفة العقلية للإله

لقد أثبت الحكماء بالبراهين العقلية أنّ الباري - تعالى - لا ماهية له، من حيث كونه واجب الوجود بذاته، والماهية تستلزم الإمكان، وبناءً عليه ثبت أنّه - تعالى - وجودٌ محضٌ، وأنّ حقيقته المقدسة في الأعيان، وبالتالي لا يمكن أن تتمثل في الأذهان، والعقل يدرك هذا الأمر جيّداً، ويعلم من ذاته أن ما يمكنه التعرف عليه، والعلم به، هي أنحاء وجوده - تعالى - عن طريق التحليلات واللوازم العقلية الفلسفية لطبيعة مفهوم واجب الوجود الحاكية بنحوٍ من الأنحاء عن نحو وجوده تعالى، فهي بمثابة شرح الاسم لذاته، لا كنه ذاته المستعصية عن الإدراك العقلي.

ومما تقدّم يتبيّن لنا وهن ما توهمه الأخباريون والإيمانويون المحدثون، من أنّ العقل عاجزٌ عن معرفة الباري تعالى، وأنّ معرفته - تعالى - نقليّةٌ أوجدانيّةٌ؛ لأنّنا نقول إنّ عدم معرفة الكنه هو حكمٌ عقليٌّ لا نقليٌّ أو وجدانيٌّ، وإنّها لا تستلزم المجهولية المطلقة، بل للعقل أن يعرفه - تعالى - معرفةً واقعيّةً صحيحةً، وبصفاته الذاتية والفعليّة، كما تبين ذلك بالتفصيل في الفلسفة الإلهية.

الآثار الوخيمة لإقصاء العقل عن معرفة الإله

إنّ السعي لإبدال المعرفة العقلية البرهانية للباري تعالى، بمناهج معرفيّة أخرى أدّى إلى تحريف الدين والرؤية الكونية الواقعيّة، ودخول البشريّة في نفقٍ مظلمٍ، انعكس سلباً على الحياة الفردية والاجتماعية داخل المجتمعات البشرية. وسنشير هنا إلى أمرين، يتعلّقان بهذه المسألة:

أولاً: الأسباب التي أدت إلى إعراضهم عن المنهج العقلي البرهاني
الجهل بطبيعة المنهج العقلي البرهاني، نتيجة الجهل بصناعة المنطق العقلي،
وغاياته العليا، والناس أعداء ما جهلوا، فتوهم البعض أنّ العقل عاجزٌ عن
اكتشاف ما وراء الطبيعة، وتوهم الآخرون أنّه مجرد أحكام واستحسانات
شخصية خاضعة للمزاج البشري، وظنّ آخرون أنّها مجرد ظلالٍ للحقيقة،
وقشورٍ للواقع.

استصعب طريق المعرفة العقلية، واستسهل غيرها، سواءً كانت عن
طريق الحسّ والتجربة الملموسة والقريبة للذهن البشري العام، أو الأفكار
الجاهزة والمعلّبة التي يمكن تحصيلها بسهولةٍ وتلقائيةٍ من الأعراف
الاجتماعية، وكلام الأكابر من أهل الخبرة في الحياة.

الخوف من انفضاح اعتقاداتهم المأنوسة أو المقدّسة عندهم، عند عرضها
على ميزان العقل القويم، إذ ينكشف زيفها، وبعد أن ارتبطوا بها نفسياً،
أو اجتماعياً، أو سياسياً، الأمر الذي يمكن أن يؤلمهم نفسياً، أو يفقدهم
مراكزهم الاجتماعية، أو مناصبهم السياسية.

هناك انطباعٌ عامٌ في الوعي أو اللاوعي بأنّ العقلانية تُعطي نحواً من
الاستقلالية في التفكير، ممّا يمنع انقياد الناس لهم بسهولةٍ، وهذا يتنافى مع
رغبتهم الجارحة في الهيمنة على الشعوب.

ثانياً: مظاهر الانحراف الفكري للاتجاهات اللاعقلانية، وعواقبها
الوخيمة على المجتمع البشري

الاتجاه المادّي: وهو الذي اختزل المعرفة البشرية في الحسّ والتجربة الحسية،
الذين لا يُدركان إلا المادّيات المحسوسة، وبالتالي زعموا أنّ الاعتقاد العلمي
لا يتعلّق إلا بالموجودات الحسية، وأنّ أيّ موجودٍ غير محسوس، ولا يمكن
إخضاعه للتجربة الحسية، لا ينبغي الاعتقاد به، وأنّه مجرد وهم أو خيال، ممّا

دعاهم إلى إنكار المبدأ الإلهي للكون والإنسان، أو إنكار ربوبيته، أو ألوهيته، وإرجاع كل شيء إلى الأسباب الطبيعية القريبة، والصدفة، والتصرفات العشوائية للطبيعة، مما أدى إلى تفشي النزعات الإلحادية (atheism) واللا دينية (deism)، أو العلمانية العلمية المتطرفة (scientism).

قال هيوم: «إذا ما تأبطنا هذه المبادئ واقتحمنا المكتبات، فأبي الرزايا نحن منزلوها بها! سنسأل إذا ما أمسكنا بأي مجلدٍ من مجلاتها في الإلهيات أو فيما وراءيات المدرسة مثل: هل في ذلك أي استدلالٍ مجردٍ حول الكم أو العدد؟ كلا، هل في ذلك أي استدلالٍ تجريبيٍّ، حول الوقائع والوجود العيني؟ كلا، ألا ألق به إذن إلى ضرام النار، فليس يكون فيه إلا سفسطةٌ أو وهمٌ» [ديفيد هيوم، تحقيقٌ في ذهن البشري، ف 12].

الاتجاه الديني الأخباري: وهو الذي اعتمد أصالة النص الديني أداةً وحيدةً لمعرفة الباري - تعالى - بنحوٍ تفصيليٍّ، واعتمد الظهور العرفي المخلوط بالثقافات والأعراف الاجتماعية سبيلاً وحيدةً لفهم هذه النصوص الدينية، والأنكى من ذلك، اعتبر معرفته الشخصية لتلك النصوص عين الدين، ومراد الشارع المقدس، ولم يفكك بين الدين والمعرفة الدينية، الأمر الذي أضفى القدسية على معرفتهم الدينية، ورفعوها فوق العقل، وجعلوها فوق النقد، على أساس أنها معرفةٌ إلهيةٌ مقدسةٌ، في حين أن المعرفة العقلية معرفةٌ بشريةٌ خاضعةٌ للمزاج الشخصي الإنساني.

قال الأمين الاسترادي: «لا يعصم عن الخطأ في مادة المواد في العلوم التي مبادئها بعيدة عن الإحساس إلا أصحاب العصمة، ومن أن القواعد المنطقية غير نافعة في هذا الباب، وإنما نفعها في صور الأفكار، كإيجاب الصغرى، وكلية الكبرى» [الاسترادي، الفوائد المدنية، ص 471].

وقد أدى ذلك بالإضافة إلى تحريف الدين ومقاصده العليا، إلى ظهور التيارات الدينية المتطرفة، والحركات التكفيرية الإرهابية كما هو الحال في التيارات السلفية المعاصرة.

الاتجاه الدينيّ الكلامي: الذي اعتمد على النقل أساسًا، وعلى العقل مؤيدًا له، ومدافعًا عنه، وقياس الغائب على الشاهد، كما هو عند العامة من المتكلمين، وقد أدى ذلك إلى تحريف التوحيد، وتشبيه الباري - تعالى - في صفاته بخلقه من الممكنات، ووقع في مستنقع الجبر والتفويض.

قال الفتازاني: «يتميّز الكلام عن الإلهي - أي الفلسفة - بأنّ البحث فيه إنّما يكون على قانون الإسلام، أي الطريقة المعهودة المسماة باللّذين والملة، والقواعد المعلومة قطعًا من الكتاب والسنة والإجماع، مثل كون الواحد موجدًا للكثير، وكون الملّك نازلًا من السماء، وكون العالم مسبقًا بالعدم وفانيًا بعد الوجود، إلى غير ذلك من القواعد التي يقطع بها في الإسلام دون الفلسفة، وإلى هذا أشار من قال: الأصل في هذا العلم التمسك بالكتاب والسنة» [الفتازاني، شرح المقاصد، ص 39].

الاتجاه الصوفيّ العرفاني: وقد انتقص أيضًا من قيمة العقل والعلم، وأنّ المعرفة العقلية للباري - تعالى - متعذّرة، واعتبر المعرفة الحقيقية تحصل عن طريق المشاهدات العينية، والإشراقات الحضورية، عن طريق السلوك العرفانيّ للمريد. قال صدر الدين القنوي: «اعلموا أيّها الإخوان - تولاكم الله بما تولى به عباده المقربين - أنّ إقامة الأدلة النظرية على المطالب وإثباتها بالحجج العقلية على وجه سالم من الشكوك الفكرية والاعتراضات الجدلية متعذّرة» [القنوي، إعجاز البيان، ص 15].

ولم يستطيعوا أن يضعوا ميزانًا علميًا موضوعيًا يميّز بين المكاشفات الصحيحة والوهمية، فأضحت المكاشفات مجرد طرق ذوقية فاقدة للميزان العلمي الموضوعي، الأمر الذي أدى ببعضهم إلى إنكار وجود الممكنات، وحصر الوجود في الله تعالى، وأنه ليس في الدار غيره ديارًا، كما أدى إلى ظهور البدع والخرافات الدينية، وتفشي الدجل والشعوذة بين صفوفهم.

نتائج البحث

لقد خرجنا من هذا البحث بسلسلةٍ من النتائج المعرفية والعقدية التي يمكن إجمالها في الآتي:

1. أن القواعد العقلية العامة في التفكير، تمثل القوانين الطبيعية للعقل الإنساني، وبالتالي، هي مظهر الصحة العقلية عند الإنسان.
2. أن المنهج العقلي البرهاني، يمثل أعلى مراتب الأحكام العقلية العامة؛ لابتناؤه على المبادئ العقلية البديهية الأولية، الواضحة والصادقة بذاتها، ولذلك فهو يفيدنا الاعتقاد اليقيني الصادق والثابت والمطلق.
3. أن حريم العقل البرهاني يتعلّق بالموضوعات الكلية الحقيقية، لا الجزئية المتغيرة، أو الاعتبارية الواقعة في منطقة الفراغ العقلي البرهاني.
4. أن العقل البرهاني هو الحاكم الأعلى، لسائر الأحكام العقلية الحسية والتجريبية والنقلية والشهودية، إذ تُعدّ جميعها أدواته في منطق فراغه، ووزراء حكومته المعرفية.
5. أن المعرفة العقلية للباري - تعالى - هي المعرفة اليقينية الواقعية، التي يمكن أن نبني عليها نظرتنا التوحيدية الحقيقية بمراتبها الثلاث، والتي تليق بشأنه جلّ جلاله.
6. أن المعرفة اللاعقلانية للباري - تعالى - قد ترتبت عليها عواقب وخيمة على المستوى الفردي والاجتماعي، من الإلحاد، واللا دينية والتجسيم، والتشبيه، والجبر والتفويض، وإنكار وجود المخلوقات ممكنة الوجود، وغيرها من الخرافات العقدية الموهومة.

التوصيات

في الختام نودّ أن نقدّم بعض التوصيات المتعلّقة بهذا البحث المختصر، وهي كالآتي:

نتمنّى على المراكز العلميّة الأكاديميّة أن تُدخل العلوم العقليّة في مناهجها، ولا تكتفي بمجرد العلوم التجريبية والرياضيّة الحسيّة. نرجو من هذه المراكز العلميّة أيضًا ألاّ تعدّ المنطق الأرسطيّ، مجرد تاريخ قد انتهت صلاحيّته العلميّة، وعليها ألاّ تتعامل مع الفلسفة الإلهيّة على أنّها مجرد تاريخ للممارسات الذهنيّة المثاليّة، واعتبارها في مصافّ العلوم الأدبيّة والذوقيّة.

نتمنّى على الحوزات والمعاهد الدينيّة أن تعتني أكثر بالعلوم العقليّة والفلسفيّة في المباحث العقديّة ولا تكتفي بالعلوم النقلية التلقينيّة، والتي تنتج لنا عناصر سلفيّة جامدة الفكر، وعديمة المنطق، أو عناصر خرافيّة انعزاليّة، عاجزة عن الانسجام مع أحكام الزمان المعاصر، الأمر الذي يؤدي إلى العزلة، وانحسار الدين، وظهور الحركات الدينيّة المتطرّفة.

قائمة المصادر

1. إحياء علوم الدين، الغزالي، أبو حامد، دار المعرفة، بيروت، 1998.
2. الإشارات والتنبيهات، الخواجه نصير الدين الطوسي، الناشر: نشر البلاغة، 2012.
3. إعجاز البيان، صدر الدين القونوي، تصحيح: جلال الدين الأشتياني، إيران، مكتب الأعلام الإسلامي، ط 1، 1423 هـ.
4. برهان الشفاء، الشيخ الرئيس ابن سينا، نشر ذوي القربى، الطبعة الأولى: سنة 1430 هـ.
5. تاريخ الفلسفة الغربية الحديثة، يوسف كرم، القاهرة: دار العرف، ط 5، 1986.
6. تحقيق في ذهن البشري، ديفيد هيوم، ترجمة محمد مجبو، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، 2008.
7. الجوهر النضيد، الخواجه نصير الدين الطوسي، نشر: انتشارات بيدار، 1997م.
8. شرح المقاصد، سعد الدين التفتازاني، الطبعة الأولى، نشر: منشورات الشريف الرضي، 1989.
9. الفوائد المدنية، محمد أمين الأسترآبادي، نشر: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الثانية، 1426 هـ.
10. مصباح الأنس، محمد بن حمزة الفناري، تحقيق: محمد خواجوي، إيران، انتشارات، مولي، 1426 هـ.
11. منطق الشفاء، ابن سينا، تحقيق: الأب قنواني - محمود الخضيرتي - فؤاد الأهواني، وزارة المعارف العمومية، 1352 هـ.
12. المنطق الوضعي، الدكتور زكي نجيب محمود، الطبعة الخامسة، الناشر: المكتبة الإنجلو مصرية، 1973.
13. المنطقيات، الفارابي، أبو نصر، تحقيق رفيق العجم، دار الشروق، بيروت، 1985.
14. النفس من كتاب الشفاء، الحسين بن عبد الله ابن سينا، تحقيق: حسن زاده آملي، إيران مكتب الإعلام الإسلامي ط 1، 1417 هـ.

دراسات

113

عقيل البندر

الأدلة العقلية على إثبات وجود الإله.. قراءة
في النصّ الدينيّ

149

د. محمد علي أردكان

دراسة نقدية للآراء النافية لدور العقل في
معرفة الإله (كانط نموذجاً)

181

د. عادل لغريب

دليل النظم بين البداهة وإشكالات الملحدّين

217

السيد إبراهيم الموسوي

قراءة جديدة لبرهان الإمكان والوجوب عند
ابن رشد

249

د. محمد ناصر

تطور المادية والإلحاد في العصر الحديث
مدخل إلى الأسباب والآليات

الأدلة العقلية على إثبات وجود الإله.. قراءة في النص الديني

عقيل البندر

الخلاصة

مهمة هذه الدراسة تقع في أمرين أساسيين، الأول: التحرّي عن الأدلة العقلية المتعلقة بإثبات وجود الله في النصوص الإسلامية، وتحديد هوية تلك الأدلة وماهيتها، والثاني البحث في علاقة النص والعقل ومعرفة حدود تلك العلاقة ومدياتها؛ لذا وضعت خريطة البحث في مقدّمة وفقرتين أساسيتين وخاتمة، أمّا المقدّمة فقد احتوت على تعريف عامّ بالدراسة، بالإضافة إلى الإشارة إلى تاريخ البحث عن هذا الموضوع وانطلاقاته الأولى، وأمّا الفقرة الأولى: فهي البحث في طبيعة العلاقة بين النص والعقل، واستعراض أبرز الآراء الواردة في تحديد طبيعة تلك العلاقة وماهيتها، وأمّا الثانية: فهي قراءة في النص الديني والبحث فيه عن الأدلة العقلية لإثبات الصانع، وسيدور البحث في هذه الفقرة ضمن حقلين: الأول: استنطاق الدليل العقلي من

الآية، والثاني: استنطاق الدليل العقلي من الرواية، وأخيرًا الحديث عن ماهية هذه الأدلة؛ هل هي براهين عقلية صرفةً فعلاً أو من قبيل شهادة الحاضر على الغائب؟ أو هي طريقة خاصة انفرد بها النص في تناول موضوع إثبات الصانع؟ وذلك في محاولة لتشخيص هوية الأدلة المذكورة في النص الديني. وكانت الخاتمة استعراضاً سريعاً لأهم ما ورد في الدراسة من مطالب. المفردات الدلالية: النص، العقل، إثبات الصانع، قياس الغائب على الشاهد.

المقدمة

يعود موضوع تعرض النص الديني لإثبات وجود الله إلى ولادة النص الديني نفسه، فمع انبثاق الرسالة وانتشار تعاليمها صار التدليل على وجود الله والاستفهام عنه حاضراً وإن اختلفت الأساليب والصور والأشكال المتعلقة بذلك، وقضية إثبات الصانع واحدة من أهم القضايا التي شغلت ذهن البشري بشكل عام والذهن الديني الفلسفي بشكل خاص، وأصبح اختيار الأدوات المناسبة لإثبات هذه القضية همّاً كبيراً لدى الحكماء والمتكلمين، ومن أبرز الأدوات التي استعان بها هؤلاء لإثبات الصانع هو النص الديني، الذي دارت حوله عمليات تحرر وتفسيرات كبيرة من أجل استخراج ما يدل على هذه القضية.

يحاول هذا البحث الكشف عن طبيعة الأدلة التي ساقها النص لإثبات وجود الله، ويسعى لمعرفة حجم استعانة النص بالعقل للبرهنة على هذه المسألة. فهل استعان النص - سواءً كان قرآنياً أم نبوياً - بالعقل للاستدلال على إثبات وجود الله أم لا؟ وما هو السبيل الذي سلكه النص المقدس لبيان ذلك؟ لقد تم استعراض جملة من الآيات والروايات التي تعرضت لهذه المسألة، وسنحاول كشف طبيعة الاستدلال فيها، ولكن قبل ذلك سوف نحاول

بيان جملة من المقدمات المتعلقة بهذه المسألة، كطبيعة العلاقة بين النص والعقل؛ إذ ما لم نحدد هوية هذه العلاقة فقد لا يتسنى لنا الحديث بوضوح عن ماهية استعانة النص بالعقل لإثبات الصانع. كما سنحاول استعراض بعض الأقوال التي حاولت أن تقرأ الدليل العقلي على إثبات الصانع في النص الديني، ومن ثم دراستها وتحليلها وبيان ما يمكن الوقوف عليه منها.

طبيعة العلاقة بين النص والعقل

ما نحاول تسليط الضوء عليه هنا - وقبل الدخول في تفاصيل الأدلة - هو طبيعة العلاقة بين النص والعقل، وماهية الارتباط بينهما، حتى يستنى لنا تبرير استخدام النص للعقل، وكيفية توظيفه.

ويمكن بيان ذلك باستعراض المجالات التي يتحرك في ضوئها النص أو العقل، والميادين التي ينشطان في فضاءها، ومن ثم التحري عما يمكن أن يشترك فيه النص والعقل من مجالات، وعلى النحو التالي:

مجال العقل وفضاؤه: وهو الأحكام والقضايا العقلية، ويمكن أن ينقسم إلى حقلين: الأول ما يتعلق بالمعارف والعلوم العامة كالطبيعيات والرياضيات والمنطق. وموقف النص هنا هو الصمت والحياد أو الإمضاء أحياناً. والثاني: ما يرتبط بالمعارف الدينية وهو البراهين العقلية القطعية الدالة على وجود الله وصفاته، وموقف النص هنا هو إمضاء فحوى تلك البراهين، ففي هذين الحقلين يكون العقل هو الرائد للإنسان في التفسير والبرهنة والإثبات. [انظر: مصباح يزدي، أصول المعارف الإنسانية، ص 98 و 99؛ العريفي، الأدلة العقلية النقلية على أصول الاعتقاد، ص 37]

مجال النص وفضاؤه: وهو الأحكام والقضايا التي أفصح عنها النص دون أن يكون العقل معنياً ببلورتها وصناعتها أو متاحاً له التدخل فيها، ويمكن تبويبها في حقلين أيضاً: الأول، ما يتعلق بالمسائل الغيبية الخاصة (العقائد الجزئية) بتفاصيل القبر والمعاد، والثاني: ما يتعلق بالمسائل التعبديّة الخاصة

بعلل الأحكام الشرعية، فليس للعقل في هذين المجالين أن يعلم أو يفسّر، لولا إخبار الشرع بذلك؛ فالعقل يعلم ويفسّر ولكن بواسطة النصّ لا مباشرة، وليس أمامه سوى الإذعان والتسليم. [انظر: المصدر السابق]

المجال المشترك بين النصّ والعقل: وهنا يمكن ذكر مثالين أيضًا لدائرة الاشتراك بينهما، وهما: الأول، أصل المعاد دون تفاصيله، فهو أمر يمكن للعقل إثباته ببرهان الحكمة والعدل، وكذلك هو شأن أفصح عنه النصّ في أكثر من مناسبة. والثاني، أصول الأخلاق العامة، كقبح الظلم وحسن العدل، فهو ممّا يمكن أن يدركه العقل ويقرّبه، وقد أخبر عنه وحثّ عليه الشرع أيضًا. [انظر: المصدر السابق]

ويكاد يتفق أغلب علماء اللاهوت والشرعية على أنّ العقل بوصفه أداة معرفيّة تعبّر عن فهم الإنسان وإدراكه، وتختلف سعة هذا الفهم والإدراك انبساطًا وانكماشًا باختلاف دائرة الكشف والحجّة المفعولة تكويّنًا فيه، وإنّ النصّ بوصفه أداة معرفيّة هو المعين الذي يمكن من خلاله الكشف عن سعة علم الخالق وتخطيه لحدود العقل، ومن هنا فقد اعتمدوا على النصّ في بيان المسائل المتعلقة بالغيب التي تخرج موضوعاتها عن إدراكات العقل، وقالوا إنّ للعقل الخوض في المسائل المتعلقة بالإنسان وتجربته والمسائل الكلّية المتعلقة بالذات والمعاد، بخلاف غيرهم - كالمعتزلة - الذين أعطوا للعقل مساحة أكبر للبحث والتساؤل والمناورة كما سيّضح لاحقًا.

بعض محاولات تفسير العلاقة بين النصّ والعقل

كان موضوع الإنصاح عن طبيعة العلاقة وهويّة الارتباط بين النصّ والعقل هاجسًا مقلقًا لبعض علماء المسلمين، الأمر الذي دعاهم للاهتمام بمجدّد بتفسير ماهيّتها وبيان حقيقتها، وفيما يلي بعض المحاولات المتعلقة بذلك:

محاولات المواءمة (نزعة التوفيق بين النص والعقل)

نظرًا لتعدد المذاهب والآراء في تفسير النص وفهمه، التي أسهمت إلى حدٍّ ما في إيجاد هوة شاسعة بين متبنيات العقل وفحوى النصوص، حاول البعض إيجاد أواصر مشتركة بين النص والعقل، وتجلّت هذه المحاولات بشكلٍ جدّيٍّ على أيدي رواد التنظير العقلي من المعتزلة، عندما أظهروا رغبةً حثيثةً في الاعتماد على العقل في تفسير النصوص وفهمها، بل وتقديمه عليها أحيانًا، فقالوا بحجّية العقل وتقديم المعرفة العقلية على السمعية. [حسني، العقل عند المعتزلة، ص 18 و 19]

ثمّ جاء يعقوب بن إسحاق الكندي الذي أصرّ على وجود العلاقة الوثيقة بين النصّ والعقل، وقال: «إنّ صدق المعارف الدينية يعرف بالمقاييس العقلية» [ابن رشد، فصل المقال وتقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال، ص 14].

وذهب إلى أنّ علم الأشياء بحقائقها هو ما يؤيّده الحكمة والدين؛ ولذا جاءت الرسل، وبعث الأنبياء. [انظر: أبوريدة، رسائل الكندي الفلسفية القسم الأول، ص 35؛ انظر، كوربان، تاريخ الفلسفة الإسلامية، ص 238]

وجاء الفارابيّ ليعطي لطبيعة الارتباط والعلاقة بين النصّ والعقل لونًا وشكلًا آخر ليقول إنّ ما في الدين هو تجلّيات للحكمة، وإسقاطات عن الفلسفة، ويعتبر الدين والملة الصحيحة تلك القائمة على الفلسفة اليقينية وهي الحكمة الحقيقية، دون القائمة على الفلسفة المظنونة [انظر، الفارابي، كتاب الحروف، ص 154]. ومن جهةٍ أخرى فهو يقرب بين الحكمة والشريعة على أساس التفسير الفلسفي القائم على أنّ الحقائق الأولية الهابطة على المخيلة القويّة الصافية يمكن أن تتجلّى في النبيّ فيعبر عنها برموزٍ حسّية، واعتبر النفس المطمئنة يمكن أن ترى الحق في كلّ شيء. [انظر: الفارابي، فصوص الحكم وشرحه، ص 105 و 106].

وراح ابن سينا هو الآخر يواصل منهج التوفيق هذا في ضوء ما كان يعتقد من أنّ قضية العلاقة بين النصّ والعقل يمكن تحطّيتها من خلال العمل على

إيجاد أجوبة فلسفية لقضايا العقيدة الدينية [انظر، المقدمة التحليلية لمحمد عابد الجابري لكتاب (فصل المقال في تقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال) لابن رشد، ص 38]، واعتبر أن أقصى درجات تكامل الإنسان هي في اتصاله بالسماء عن طريق العقل القدسي، وهو أسمى درجات العقل بحسب تعبيره، وهذا ضرب من النبوة، بل أعلى قوى النبوة. والأولى أن تُسمى هذه القوة قوةً قدسيةً، وهي أعلى مراتب القوى الإنسانية. [انظر: ابن سينا، النجاة من الغرق في بحر الضلالات، ص 339 و340]

ويبدو أن أكثر من اهتم بهاجس التقريب بين العقل والنص الديني في تلك الحقبة هو القاضي ابن رشد أبو الوليد محمد بن أحمد، عندما كتب تصانيف خاصة عن هذه المسألة، فقد صنف كتاب (فصل المقال وتقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال)، وكتاب (الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة) وكتاب (تهافت التهافت)، وصرّح أن الغرض من تصنيف بعضها هو التحري عن رأي النص الديني والشريعة الإسلامية في النظر في الفلسفة وعلوم المنطق وأدوات البرهان العقلي [انظر: ابن رشد، فصل المقال وتقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال، ص 27]، وقال: «إنّ فعل الفلسفة (= العقل) ليس شيئاً أكثر من النظر في الموجودات واعتبارها من جهة دلالتها على الصانع، إذ كلما كانت المعرفة بمصنوعاته أكثر وأدق كانت المعرفة بالصانع أتم وأجلى، لا سيما وأنّ الشارع حتّى على النظر والتدبر والتفكر والبحث والتقصّي في الكون في آيات قرآنية شتى» [انظر: المصدر السابق، ص 27 و28].

محاولات تهميش العقل

هناك محاولات أخرى شهدتها التراث الديني الإسلامي سعت إلى تحجيم دور العقل في الميدان المعرفي، معتبرة أنّ النص يمكن أن يلعب الدور الأهم والأكبر في تحصيل المعرفة، لحجج شتى:

منها أنّ عقول البشر غير متفكّية على تصحيح المعارف أو إبطالها؛ لأنّها

مختلفة في مراتب الإدراك، ولا تقف عند حدٍّ معيّن، فترى مثلاً دليلاً واحداً يُستدلّ به لإثبات الواجب يقبله جماعة من الناس ويرفضه آخرون [البحراني، الحدائق الناضرة، ج 1، ص 127].

ومنها، أنّ الإنسان كلّهُ نقصٌ من حيث القوى المعرفية، وحواشيه عاجزةٌ عن تغذيته بالمعرفة، وحتى لو توقّرت له الظروف الملائمة فإنّ عقله قاصرٌ عن أن يطال ميادين المعرفة وسبلها، فإنّ العقل يتحرّك في فضاءٍ محدودٍ ومقيّدٍ، وليس لديه القدرة على بلوغ الكثير من المعارف؛ لذا لا يمكنه إدراك حقائق الأشياء وجوهرها، وليس التعارض والاختلاف بين أرباب المذاهب والملل إلاّ تجليّاً لذلك. [انظر: الرازي، فخر الدين، تفسير مفاتيح الغيب، ج 2، ص 78؛ انظر: حسين زاده، معرفت ديني، عقلانيت و منابع، ص 236 و 237].

تقديم العقل على النصّ

لا زال الحديث عن طبيعة العلاقة بين العقل والنصّ، وهنا نتحدّث عن نمط هذه العلاقة في ضوء ما رسمه التراث الديني الإسلامي. في مقابل المحاولات السابقة، هناك محاولاتٌ أخرى جادةٌ أيضاً أكّدت على دور العقل وأهمّيته، وقدمته على النصّ في التفتيش عن المعرفة، ويبدو أنّ أبا بكرٍ محمد بن زكريّا الرازي (ت 311 هـ) أحد أبرز من دعا إلى ذلك وقال: «إنّ العقل هو السبيل الأهمّ في تحقيق السعادة البشريّة والحصول على الفلاح» [انظر: جملة من الباحثين، درآمدي بر تاريخ فلسفه اسلامي، ج 1، ص 178].

فدافع عن دور العقل ومكانته بشدّة، واعتبره المصدر الأوّل في ميدان المعرفة وانتصر له، وذهب إلى أنّ العقل البشريّ هو الذي يجعلنا نتميّز المضارّ من المنافع في هذه الحياة [راجع: المصدر السابق: 195]. واعتبر أنّ الأنفس التي لم تتحقّق بالفلسفة تتيه بعد الموت [انظر: كوربان، تاريخ الفلسفة الإسلاميّة، ص 219]، فقد جعل العقل حاكماً ولم يرتض كونه محكوماً، وقال بضرورة رجوع

الأُمور إليه واعتبارها به واعتمادها عليه، فتمضي على إِمضائه وتوقّف على إيقافه. [راجع: أبو بكر الرازي، محمّد بن زكريّا، الرسائل الفلسفيّة، ص 18]

إثبات الإله في القرآن الكريم .. قراءةٌ للراء التي تعرّضت لذلك

ربّما يكون أوّل موضوع يتمّ تناوله في هذه القضية هو: هل أنّ القرآن استدلّ على إثبات وجود الإله أو لا؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب، فما هو السبيل الذي سلكه القرآن الكريم لصياغة ذلك الدليل؟ هل هو برهانٌ عقليٌّ فلسفيٌّ صرفٌ أو هو برهانٌ تمّت صياغته بطريقةٍ ومنهجيةٍ خاصّةٍ تجلّت بسبيلٍ وطرقٍ غير مباشرةٍ؟

اختلفت وجهات النظر بين المفسّرين والحكماء إزاء استيضاح الدليل العقليّ على إثبات الصانع في النصّ القرآنيّ [انظر: مصباح يزدي، معارف القرآن، ج 1، ص 26]، ويمكن إيجاز الرؤى التي خاضت غمار هذه القضية في قولين:

الأوّل: خلوّ القرآن من البرهان العقليّ على وجود الإله

ذهب طيفٌ من العلماء إلى أنّ القرآن الكريم لم يتعرّض إلى موضوع إثبات وجود الإله حتّى يوظّف العقل في بيانه واستخراجه، بل كان اهتمامه متمحورًا على إثبات موضوع التوحيد وبيان صفاته تعالى؛ وذلك لأنّ القرآن يعتبر قضية إثبات الصانع أمرًا بيّنًا وبدهيًا لا يحتاج إلى برهنةٍ أو استدلال، يقول الطباطبائي: «إنّ القرآن الشريف يعدّ أصل وجوده - تبارك وتعالى - بدهيًا لا يتوقّف في التصديق العقليّ به، وإنّما يعني عنايته بإثبات الصفات، كالوحدة، والفاطرية، والعلم، والقدرة، وغير ذلك» [الطباطبائي، تفسير الميزان، ج 1، ص 395]، مستندين في ذلك إلى بعض الآيات الشريفة كقوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتُم مِّنْ خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لِيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ [سورة العنكبوت: 61].

وأشار بعضهم إلى أن النص القرآني كان يخاطب المشركين الذين شككوا في وحدانية الإله، غير أنهم أذعنوا بوجوده، والآيات القرآنية إنما جاءت لمعالجة الشك الذي خالغ صدورهم [انظر: بهشتي، خدا از دیدگاه قرآن، ص 44]، غير أنه ذهب إلى أن قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [سورة إبراهيم: 10] ناظرٌ إلى موضوع إثبات الصانع، بتقريب أن كلمة (فاطر) تعني الخالق، وقد عبروا عن شكهم فيه، وليس قول الرسل هنا إلا لمعالجة الشك في وجود الخالق وليس في صفاته. [انظر: المصدر السابق، ص 45 و 46].

وقد ذكر الأملي في هذا السياق أيضًا أن القرآن الكريم لم يتعرّض بشكلٍ تفصيليٍّ إلى أصل العالم الخارجي، فقد اعتبر أصل الذات المقدسة لله - تعالى - أمرًا مفروغ التحقّق والثبوت، وجميع الأبحاث التي طُرحت في القرآن الكريم حول الذات الإلهية إنما هي حول الأسماء والصفات الأسمى له تعالى، من حيث كونه صمدًا وحياً وسميعاً وظاهرًا وباطنًا وفاطرًا وخالقًا ومُبدئًا ومعيدًا وناظرًا ومدبّرًا ومديرًا ونحوه. [انظر: جوادى آملي، نظرية المعرفة في القرآن، ص: 74]

الثاني: تعرّض القرآن الكريم إلى الدليل العقلي على وجود الإله

وذهب طيف آخر من الحكماء والمفسّرين إلى أن القرآن الكريم قصد إثبات وجود الإله عن طريق العقل، وقد استخدم أدلةً عقليةً عديدةً للبرهنة على إثبات الصانع، وقد عبّر هذا الطيف عن ذلك بأشكالٍ وأساليبٍ مختلفةٍ نذكر هنا بعضها:

الأول: ما ذكره ابن رشد (ت 595 هـ) حينما اعتمد على برهان العناية والاختراع بتقريب: اتنا حينما نلاحظ الآيات القرآنية ونبحث فيها عن الأدلة على وجود الله نجدها تنحصر في طريقين:

1- طريق العناية بالإنسان وخلق جميع الموجودات لهذا الغرض: وهذا الطريق يقوم على مقدّمتين:

الأولى: أن جميع الموجودات التي نشاهدها متوافقة ومنسجمة مع وجود الكائن البشري. وهو بَيِّن من خلال توافق الليل والنهار والشمس والقمر والفصول الأربعة، وتسخير الكثير من الحيوان والنباتات والجمادات وخيرات الأرض كلها لوجود وحياة الإنسان [سورة النبا: 6 - 16] ونحوها كثيرٌ.

الثانية: أن هذه الموافقة والتناغم ضرورةً انبثقت من فاعلي قاصدٍ لما يفعل؛ لاستحالة الانسجام والتوافق على سبيل الجفاف.

فإذا تم ذلك وجب أن يكون لهذا الخلق صانعٌ.

2 - طريق الاختراع يعني إيجاد الحيوان بأصنافه المختلفة والنبات كذلك وابتداع السماوات والأرض، وهو طريقٌ يقوم على مقدمتين أيضًا:

الأولى: أن هذه الموجودات مخترعة ومبتكرة لم تخلقها الصدفة أو الطبيعة، وهذا ظاهرٌ في ألوان الخلق المختلفة، حتى في أتفه المخلوقات. قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾ [سورة الحج: 73]، ونحوها كثيرٌ، فخلق السماوات وما فيها من تفاصيل مذهلة، والأرضين وما تحويها من آياتٍ خارقةٍ دليلٌ دامعٌ على براعة الاختراع ودقته.

الثانية: هي أن لكل مخترعٍ مخترعًا.

وفي ضوء ذلك انتهى ابن رشدٍ إلى أن لهذا الوجود فاعلاً وخالقاً، ومن ثم استعان بالآيات القرآنية العديدة لتعضيد ما ذهب إليه، واعتبرها منحصرةً في هذين الجنسين من الأدلة. [انظر: ابن رشد، الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة،

ص 118 - 120، و 79 و 80]

الثاني: ما ذهب إليه أبو حامدٍ الغزالي (ت 505 هـ) عندما استدلّ بقوله - تعالى - على لسان إبراهيم: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ﴾ [سورة الأنعام: 76]، ليقول: «الميزان الأوسط أيضًا للخليل حيث قال: ﴿لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ﴾ وكمال صورة هذا أن الكوكب أفل، والإله ليس بأفل، فالكوكب ليس بإله. (وهذا قياسٌ مضمرٌ من الشكل

الأول محذوف الكبرى)، ولكن القرآن الكريم على الإيجاز والإضمار مبناه، ولكن العلم بنفي الإلهية عن القمر لا يصير ضروريًا إلا بمعرفة هذين الأصلين، وهو أن القمر (آفل) وأن الإله (ليس بآفل)، إذا عرفت الأصلين صار العلم بنفي الإلهية عن القمر ضروريًا. ويمكن القول إن لحن هذه الآية هو نفي صفة الألوهية؛ وما هو إله لا يطرأ عليه الأفول والتغير؛ لأن ما هو كذلك يكون حادثًا، والحادث ليس بإله حتمًا، وليست الآية بصدد الحديث عن أصل وجود الصانع والإله.

فمن خلال تحقيق نفي صفة الألوهية عن الكوكب الآفل العاجز عن البقاء، وكذا الشمس التي غربت، يُثبت الخليل صفة الوجود والبقاء لخالقي واجب، وحيث إن بيان القرآن مبني على الإضمار والاختصار، لم يتعرض لأطراف القياس الأخرى بحسب الغزالي لأبو حامد الغزالي، القسطاس المستقيم، ص 28]. وهذا الكتاب يُعدّ انعطافةً مهمةً في فكر الغزالي وتجربته الغنية بعد رفضه للفلسفة ونقده اللاذع لشخصها، لا سيما توظيفهم لها في المسائل والقضايا الدينية، وهو غير خافٍ على من يطالع كتابه الشهير (تهافت الفلاسفة)؛ إذ يكشف الغزالي في هذا الكتاب أن البراهين العقلية والقواعد المنطقية يمكن استقاؤها من القرآن الكريم، وبيان الحد الأوسط في الأقيسة البرهانية مستعينًا بجملة من الآيات، أما نجاح الغزالي أو فشله في ذلك فهو بحاجة إلى دراسة منفردة.

الثالث: ما يظهر من فخر الدين الرازي (ت 606 هـ) في قوله تعالى: ﴿قُلْ لِمَنْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلْ لِلَّهِ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ لِيَجْمَعَ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا رَبَّ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [سورة الأنعام: 12]. إذ قال: «في الآية مسائل: المسألة الأولى: اعلم أن المقصود من تقرير هذه الآية تقرير إثبات الصانع، وتقرير المعاد وتقرير النبوة. وبيانه أن أحوال العالم

الْعُلُوبِيَّ وَالسُّفْلِيَّ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ جَمِيعَ هَذِهِ الْأَجْسَامِ مَوْصُوفَةٌ بِصِفَاتٍ كَانَ يَجُوزُ عَلَيْهَا اتِّصَافُهَا بِأَصْدَادِهَا وَمُقَابَلَاتِهَا، وَمَتَى كَانَ كَذَلِكَ، فَاخْتِصَاصُ كُلِّ جُزْءٍ مِنَ الْأَجْزَاءِ الْجُسْمَانِيَّةِ بِصِفَتِهِ الْمُعَيَّنَةِ لَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ لِأَجْلِ أَنَّ الصَّانِعَ الْحَكِيمَ الْقَادِرَ الْمُخْتَارَ خَصَّهُ بِتِلْكَ الصِّفَةِ الْمُعَيَّنَةِ، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْعَالَمَ مَعَ كُلِّ مَا فِيهِ مَمْلُوكٌ لِلَّهِ تَعَالَى» [فخر الدين الرازي، التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) ج 12، ص 488].

وما يبدو من كلام الرازي أَنَّ اختصاص كل مخلوق بصفةٍ ونعتٍ ومزيةٍ لا بدَّ أن يعود إلى علّةٍ وسببٍ؛ لجواز أن يتّصف بغيرها من الصفات والنوعات من دونها، وتعيّتها على هذه الشاكلة والهيئة دون علّةٍ سيكون ترجيحاً من غير مرجّح وهو محالٌ، وبذلك يكون اختصاص المخلوقات وتمايزها عن غيرها عائداً إلى خالقٍ حكيمٍ مختارٍ، فمن خلال الآية المتقدمة وما شابهها أثبت الرازي وجود الصانع وهو الله تعالى.

الرابع: الموقف الذي أشار إليه السيّد محمد باقر الصدر من أَنَّ القرآن الكريم يخاطب في العديد من الآيات فطرة الإنسان وعقله السويّ كما في قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ﴾ [سورة الواقعة: الآيات 58 و59 و63 و64 و71 و72]. وكذا قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ﴾ [سورة الروم: 20]، معتبراً أَنَّ الإنسان توصّل إلى الإيمان بالله منذ أبعد الأزمان، وعَبَدَهُ وأخلص إليه وأحسن ارتباطه العميق به قبل أن يصل إلى مرحلة التجريد الفكري والفلسفي، أو الفهم الناضج في أساليب الاستدلال. [انظر: الصدر، الرسول والمرسل والرسالة، ص 3 و ص 48]

ثم يُشير إلى أَنَّ الحاجة إلى الاستدلال العميق على إثبات وجود الله جاءت

في مرحلة متأخرة من الزمن بعد التعقيد الملحوظ الذي أصاب حياة الإنسان، وسطوة الفكر الحديث الذي أسرف فهم الإنسان ووجدانه، في حين كان إقناع الإنسان بشكل أسهل من الوقت الراهن بكثير، وكانت تكفي الإنسان أبسط أنواع الاستدلال على الصانع الحكيم: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمْ الْخَالِقُونَ﴾ [سورة الطور: 35]. [المصدر السابق: 8]

أهم النصوص التي تشير إلى إثبات الصانع عقلاً

لقد حفل التراث الإسلامي بالأدلة الكثيرة والمتنوعة على إثبات الصانع، وأسهب علماء الحكمة والكلام في شرح ذلك وبسطه، وكان النص الديني مادةً أساسيةً محوريةً استعان بها هؤلاء لإثبات مقصودهم، وما يعيننا هنا هو الوقوف على النص، سواءً كان آيةً أو روايةً، بغض النظر عما رافقه من تفاسير أو إسقاطاتٍ أو رؤى مسبقة؛ لنرى هل أن النص أرشد العقل فعلاً إلى هذا الغرض أو لا، وإن كان قد وظفه فبأي طريقة وبأي أسلوب؟ أجل سوف تتضمن الفقرة القادمة بعض الآراء التي تعرضت لتسخير بعض النصوص لإثبات أدلة عقلية على وجود الله، ومن هنا سوف تكون الفقرة القادمة منشطرةً إلى طريقتين: الأول طريق الآية، والثاني طريق الرواية، في قراءة جادة لبعض الآيات والروايات المتعرضة لذلك بشكل مباشر، وهذه القراءة تختلف عما قدمناه في استعراض الأقوال، فقد كنّا نقرأ طبيعة الدليل العقلي على إثبات وجود الله من خلال فهم الفلاسفة والمتكلمين والمفسرين وقراءتهم للنص، أما الآن فنسعى إلى قراءة النص نفسه واستنطاق ما يريد، بعيداً عن الإسقاطات القبلية على النص.

الدليل العقلي على إثبات وجود الله بين الآية والرواية

ما يميّز العرض القرآني للتعريف بوجود الصانع هو الاختصار والإشارة

دون الدخول في تفاصيل البرهان أو الشرح المطول للتدليل على ذلك، فتجد أن الآيات المتعرّضة لموضوع إثبات الصانع نَهَتْ على ذلك عبر استخدام مقدمات تبدو إلى حدٍّ كبيرٍ بدهيةً مركوزةً، ومعطيات عقلية راسخة دون التعرّض إلى تنظيمها بشكلٍ منطقيٍّ أو دقّيٍّ فلسفيٍّ.

وفي هذا الصدد يقول أبو بكر الرازي: «وأما الطريق الوارد في القرآن فحاصله راجعٌ إلى طريقٍ واحدٍ، وهو المنع من التعمّق، والاحتراز عن فتح باب القيل والقال، وحمل الفهم والعقل على الاستكثار من دلائل العالم الأعلى والأسفل، ومن ترك التعصّب» [فخر الدين الرازي، المطالب العالية من العلم الإلهي، ج 1، ص 236 و 216].

وأما ما يميّز النصوص الروائية عن النصوص القرآنية المقدّسة هو أنّها أكثر شرحاً وتفصيلاً وبيّناً لحضور العقل والاستدلال به على وجود الله، بخلاف النصّ القرآني الذي كان طابعه العام هو الاختصار والإشارة والإلماح، وهي تحتوي على حواراتٍ مباشرةٍ بين المعصوم وبين من أنكر وجود الله؛ ولذلك لا ينبغي الشكّ في أنّها تحكي البرهنة على وجود الله، أو أنّها تحمل وجهًا ومقصودًا آخر غير ذلك، فإنّ بعضها صريحٌ على أقلّ تقدير في أنّ السؤال والجواب والحوار قائمٌ على محورية إثبات الصانع وجوده، دون غيره من الاحتمالات. وفيما يلي بعض البراهين العقلية التي يمكن أن تحاكي بعض الآيات الشريفة:

1 - برهان العلّية

قال تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ [سورة الطور: 35].

وتقريب الاستدلال على برهان العلّية باستعراض عناصر القياس الاستثنائي المنفصل (ويُطلق عليها أيضًا طريقة السبر والتقسيم أو برهان الدوران والترديد الذي ذكر في علم المنطق وتقريبه عبر المثال التالي: العدد

إما زوج أو فرد، هذا العدد زوج - كأن يكون العدد 4 مثلاً - فليس هذا العدد بفرد. [انظر: المظفر، المنطق، ص 293]

ويمكن اقتباسه من هذه الآية على النحو التالي:

هنا مقدمة شرطية فيها أطراف ثلاثة، وهي: إما أن يكون الخالق هو الإله، فإن لم يكن الخالق هو الإله، فلدينا فرضان هما: إما أن يكونوا قد خلقوا من عدم أو من أنفسهم، والفرضان باطلان؛ لأنّ الخلق من عدم محال لاستحالة أن يعطي العدم وجوداً؛ ولأنّ الشيء لا يوجد نفسه لاستحالة الدور، فيلزم ثبوت كونهم مخلوقين من قبل إله.

وأما صيغة القياس الاستثنائي منها كما يلي:

إن لم يكونوا مخلوقين من الإله الواجب فهم مخلوقون من لا شيء أو من أنفسهم لكنّ خلقهم من لا شيء أو من أنفسهم محال فثبت أنهم مخلوقون من الإله الواجب.

وقد ذكر تقريره على النحو التالي:

إما أن يكون الإنسان قد جاء بذاته ومن دون خالق، وإما أن يكون هو الذي خلق نفسه، وإما أن يكون له خالق آخر، لكنّ الأول والثاني باطلان؛ لأنّ العقل لا يمكنه القبول بهما، فلا بدّ أن يكون الفرض الثالث هو الصحيح. [انظر: مصباح يزدي، معارف القرآن، ج 1، ص 27]

فهنا ثلاثة احتمالات يمكن أن تُتصوّر في موضوع خلق الإنسان وإيجاده، تمّ التوصل إليها من خلال التحليل العقلي ارتكازاً على الموردين الأولين اللذين ذكرهما القرآن الكريم في هذه الآية، ومن خلال إبطال الثلاثة الأولى

منها تم إثبات الاحتمال الأخير وهو الصحيح الذي تطمئن له النفس، وهو مقصود الاستفهام الذي ذكر هنا بطريقة القياس الاستثنائي العقلي. وبعبارة أخرى، إن النص القرآني هنا تطرق إلى صغرى القياس فقط دون كبراه؛ لأنها بدهية فطرية، على اعتبار أن القرآن هو كتاب هداية وتنبيه وليس كتاباً فلسفياً تُصاغ بواسطته القواعد المنطقية بشكل تفصيلي. قال في (الأمثل): «وهذه العبارة الموجزة والمقتضبة في الحقيقة هي إشارة إلى (برهان العلّية) المعروف الوارد في الفلسفة وعلم الكلام لإثبات وجود الله، وهو أن العالم الذي نعيش فيه - ممّا لا شكّ فيه - حادث؛ لأنّه في تغيير دائم، وكلّ ما هو متغيّر فهو في معرض الحوادث، وكلّ ما هو في معرض الحوادث محال أن يكون قديماً وأزلياً» [مكارم الشيرازي، الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، ج 17، 187 و 188].

وقد اعتمد المتكلمون على هذا البرهان بشكل أساسي في إثبات وجود الله. [انظر: الطباطبائي، أصول الفلسفة والمنهج الواقعي، ج 2، ص 648]. بتقريب: أنّ الإنسان وسائر المخلوقات على صفحة الكون هي أمورٌ حادثَةٌ؛ لأنها متغيرةٌ متبدلةٌ، ولا بدّ أن ينتهي كلّ منها إلى علّةٍ موجدةٍ محدثةٍ، ويستحيل أن يوجد من دون علّةٍ واجبةٍ. [انظر: رباني غلبايجاني، الإلهيات في مدرسة أهل البيت، ص 40] وهناك آياتٌ أخرى تشابه الآيات المتقدمة فيما يمكن الاستدلال بها على وجود الله نكتفي بذكرها هنا، وهي:

الآيات الكريمة: ﴿أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ﴾ ﴿أَأَنْتُمْ تَرْزُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الرَّازِقُونَ﴾ ﴿أَأَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنْزِلُونَ﴾ ﴿أَأَنْتُمْ أَنْشَأْتُمْ شَجَرَتَهَا أَمْ نَحْنُ الْمُنْشِئُونَ﴾. [سورة الواقعة: 59 و 64 و 69 و 72] وقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ ثُمَّ لِتَكُونُوا شُيُوخًا وَمِنْكُمْ مَنْ يُوْتَوِّي مِنْ قَبْلُ وَلِتَبْلُغُوا أَجَلاً مُّسَمًّى وَلَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [سورة غافر: 67].

وأما الروايات التي تعرّضت لهذا البرهان فهي على النحو التالي:

ما ورد في جواب الإمام الصادق على سؤال أبي شاذان الديصاني حينما سأله: «مَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ لَكَ صَانِعًا؟ فَقَالَ: وَجَدْتُ نَفْسِي لَا تَخْلُو مِنْ إِحْدَى جِهَتَيْنِ: إِمَّا أَنْ أَكُونَ صَنَعْتُهَا أَنَا أَوْ صَنَعَهَا غَيْرِي، فَإِنْ كُنْتُ صَنَعْتُهَا أَنَا فَلَا أَخْلُو مِنْ أَحَدٍ مَعْنَيْنٍ: إِمَّا أَنْ أَكُونَ صَنَعْتُهَا وَكَانَتْ مَوْجُودَةً، أَوْ صَنَعْتُهَا وَكَانَتْ مَعْدُومَةً، فَإِنْ كُنْتُ صَنَعْتُهَا وَكَانَتْ مَوْجُودَةً فَقَدْ اسْتَعْنَتْ بِوُجُودِهَا عَنْ صَنَعَتِهَا، وَإِنْ كَانَتْ مَعْدُومَةً فَإِنَّكَ تَعْلَمُ أَنَّ الْمَعْدُومَ لَا يُحْدِثُ شَيْئًا، فَقَدْ ثَبَتَ الْمَعْنَى الثَّالِثُ أَنَّ لِي صَانِعًا وَهُوَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ» [الصدوق، التوحيد، ص 290].

وعن الإمام الرضا «أَنَّهُ دَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ لَهُ: يَا بَنَ رَسُولِ اللَّهِ، مَا الدَّلِيلُ عَلَى حَدَثِ الْعَالَمِ؟ قَالَ: أَنْتَ لَمْ تَكُنْ ثُمَّ كُنْتَ، وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّكَ لَمْ تُكُونَ نَفْسَكَ وَلَا كَوْنَكَ مَنْ هُوَ مِثْلُكَ، إِنَّ الْأَشْيَاءَ تَدُلُّ عَلَى حُدُوثِهَا مِنْ دَوْرَانِ الْفَلَكَ بِمَا فِيهِ، وَهِيَ سَبْعَةُ أَفْلَاقٍ، وَتَحْرُكُ الْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا، وَانْقِلَابِ الْأَزْمَنَةِ وَاخْتِلَافِ الْوَقْتِ وَالْحَوَادِثِ الَّتِي تَحْدُثُ فِي الْعَالَمِ مِنْ زِيَادَةِ وَنَقْصَانِ وَمَوْتٍ وَبَلَى وَاضْطِرَارِ النَّفْسِ إِلَى الْإِفْرَارِ بِأَنَّ لَهَا صَانِعًا وَمُدَبِّرًا، أَلَا تَرَى الْخَلْقَ يُصِيرُ حَامِضًا وَالْعَذْبَ مُرًّا وَالْجَدِيدَ بَالِيًا وَكُلٌّ إِلَى تَغْيِيرٍ وَفَنَاءٍ»

[المصدر السابق، ص 93؛ انظر: الطبرسي، الاحتجاج، ج 2، ص 396].

وقال الإمام علي: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَا تُدْرِكُهُ الشَّوَاهِدُ، وَلَا تَحْوِيهِ الْمَشَاهِدُ، وَلَا تَرَاهُ التَّوَاطُرُ، وَلَا تَحْجُبُهُ السَّوَاتِرُ، الدَّالُّ عَلَى قَدَمِهِ بِحُدُوثِ خَلْقِهِ، وَبِحُدُوثِ خَلْقِهِ عَلَى وُجُودِهِ» [ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج 13، ص 44].

وهذه النصوص وما شابهها تبدو واضحة الدلالة - إلى حد كبير - على إثبات الصانع، ومن يقرأ سياقها العام والمناخ الذي وردت فيه يستشف أن المعصوم بصدد البرهنة على وجود الله، واستخدامه البرهان العقلي والمركبات الذهنية

[انظر: الميرداماد، التعليقة على كتاب الكافي، ص 180]، ولكن يبقى القول إنّ صياغة المعصوم للبرهان العقليّ على وجود الصانع، وإن كانت أكثر تفصيلاً ووضوحاً وقصدًا، إلّا أنّها ليست في ضوء العرض المنطقيّ وقياسات البرهان العقليّ، بل على استدلال وبيان القواعد العقلية المثبتة للمقصود، بطريقة تعتبر مفصلة إذا ما قيسَت بالصياغة القرآنية، إذ توصل المطلوب إلى السامع أو السائل.

ففي الرواية الأخيرة والرواية الثانية توظيف واضح للمعطى العقليّ للبرهنة على وجود الله، وهذا المعطى العقليّ هو حدوث الخلق الدالّ على وجود المحدث. ومن الرواية الأولى يمكن اقتباس جملة من القواعد العقلية بسهولة:

الأولى: قوله: «وَجَدْتُ نَفْسِي لَا تَخْلُو مِنْ إِحْدَى جِهَتَيْنِ إِمَّا أَنْ أَكُونَ صَنَعْتُهَا أَنَا أَوْ صَنَعَهَا غَيْرِي» فيه إشارة واضحة إلى قاعدة الحصر العقليّ، الأمر الذي يظهر من مطلع الرواية الثانية.

الثانية: «فَإِنْ كُنْتُ صَنَعْتُهَا وَكَانَتْ مُوجُودَةً فَقَدْ اسْتَعْنَتْ بِوُجُودِهَا عَنْ صَنَعَتِهَا» وهو ما يعبر عنه بقاعدة تحصيل الحاصل، الأمر الذي أبطله العقل.

الثالثة: «وَإِنْ كَانَتْ مَعْدُومَةً فَإِنَّكَ تَعْلَمُ أَنَّ الْمَعْدُومَ لَا يُحْدِثُ شَيْئًا» وفي ذلك معطى فلسفيّ، وهو أنّ المعدوم لا يؤثر، أو أنّ فاقده شيء لا يعطيه.

2 - برهان النظم

﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَخْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [سورة البقرة: 164].

هذه الآية والآيات الأخرى المبينة لتدبير الكون وتفاصيل الحياة الدقيقة وحركتها المتقنة ونظامها العجيب السائد من الذرة إلى المجرة تشير إلى أنّ

العقل يدرك دون شك أن ذلك لم يكن صدفةً أو جزافاً، بل لا بد أن يعود إلى خالقٍ حكيمٍ ومدبّرٍ، ﴿صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [سورة النمل: 88] ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَافُوتٍ﴾ [سورة الملك: 3]. [انظر: المصدر السابق: ص 52] وما يميّز هذه الآيات أنها تحاكي سائر أصناف الناس وعوامهم ودون فرقي بين المتعلّم أو غيره، فهي تثير في النفس والعقل مبادئ بدهيةً كامنةً، وهي أن هذا الخلق وهذا النظام العجيب لا بد أن ينتهي إلى ناظمٍ وخالقٍ ومدبّرٍ. ويمكن تصوير البرهان العقلي هنا في ضوء الآيات التي تناولت النظم في الكون على النحو التالي:

مقدمةٌ صغرى: إن لهذا العالم نظاماً (وهو ما نشاهده بالتجربة والعيان) مقدمةٌ كبرى: وكلّ نظامٍ يحتاج إلى علّةٍ ناظميةٍ (وهو ما يدركه العقل بالضرورة، وربما يكون قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ إشارةً إلى ذلك. النتيجة: فهذا العالم لا بد أن ينتهي إلى علّةٍ ناظميةٍ. [انظر: مطهرى، مجموعته آثار شهيد مطهرى، ج 6، ص 940 وما بعدها]

وقد توقّف بعض الحكماء في إثبات مثل هذا البرهان لذاته تعالى، أو البرهنة على وجوب الذات عن طريقه، وقالوا إن غاية ما يمكن أن يثبتته هذا البرهان هو وجود النظم والإتقان في الخلق، ودحضه للصدفة وضرورة أن يعود هذا النظم إلى ناظمٍ ومدبّرٍ، إمّا كونه واجباً أو ممكنًا، فمثل هذا البرهان عاجزٌ عن ذلك.

فقد ذهب ابن سينا (ت 427 هـ) إلى أن هذا البرهان يثبت صفة العلم والإحاطة للعلّة الأولى، فقال: «ولا لك أن تُنكر الآثار العجيبة في تكوّن العالم وأجزاء السماوات وأجزاء الحيوان والنبات ممّا لا يصدر ذلك اتفاقاً، بل يقتضي تدبيراً ما، فيجب أن يُعلم أن العناية هي كون الأول عالمًا لذاته بما عليه الوجود في نظام الخير» [ابن سينا، الشفاء (الإلهيات)، المقالة التاسعة في صدور الأشياء، ص 415].

من هنا اعتبر البعض أنّ هذا البرهان قياسٌ جدليٌّ يُستعمل في إقناع عوامّ الناس، وهو قياسٌ لا يرتقي للسبك المنطقيّ البرهاني؛ لذلك لم يتعرّض فلاسفة المسلمين إليه في إثبات الصانع. [انظر: خرمان، قواعد عقل در قلمرو روایات، ص 58] وسواءً اعتُبر استدلالاً جدليّاً أو برهانياً لعوامّ الناس أو لخواصّهم، فبعد الإمعان في مثل تلك الآيات والتدبّر فيها وضمّ بعضها إلى بعض يمكن القول إنّ القرآن الكريم أرشد على طريقته إلى جمال الخلق وتكامل صنعه، وعلى الإنسان أن يستنتج ما يلزم ذلك بنفسه، بما منحه من قوّة فهمٍ ورجاحة عقلي، سواءً إثبات الصانع أو توحيده أو علمه، فتجد الآيات المتعرّضة لهذه المعاني تحتتم بعض آياتها بمادّة العقل، كالآيات: 5: الجاثية، و 164: البقرة، و 90: آل عمران، وبعضها الآخر بمادّة التفكّر، كالآيات: 3: الرعد، و 11 و 69: النحل، و 21: الروم.

وهناك جملةٌ من النصوص الروائية استدلّت بجمال الخلق وبإتقان الصنع ودهشة تفاصيل التدبير، وبدقّة النظم في هذا الكون ولطافة إعداده؛ على إثبات الصانع، ونكتفي هنا بروايةٍ واحدةٍ:

132

من حديث الإمام الصادق للمفضّل بن عمر: «يا مفضّل، أوّل العِبَر والأدلة على الباري - جلّ قدسه - تهيئة هذا العالم وتأليف أجزائه ونظمها على ما هي عليه، فإنّك إذا تأملت العالم بفكرك وميّزته بعقلك، وجدته كالبيت المبنيّ المُعدّ فيه جميع ما يحتاج إليه عباده، فالسمااء مرفوعةٌ كالسقف، والأرض ممدودةٌ كالسطح، والنجوم منضودةٌ كالمصابيح، والجواهر مخزونةٌ كالذخائر، وكلّ شيءٍ فيها لشأنه مُعدّ، والإنسان كالمالك ذلك البيت، والمخوّل جميع ما فيه. وضروب النبات مهيأةٌ لأمره، وصنوف الحيوان مصروفةٌ في مصالحه ومنافعه، ففي هذا دلالةٌ واضحةٌ على أنّ العالم مخلوقٌ بتقديرٍ وحكمةٍ، ونظامٍ وملاءمةٍ، وأنّ الخالق له واحدٌ وهو الذي ألّفه ونظمه بعضاً إلى بعضٍ» [المجلسي، بحار الأنوار، ج 3، ص 61].

«فكر يا مفضل في أعضاء البدن أجمع، وتدبير كل منها للإرب، فاليدان للعلاج، والرجلان للسعي، والعينان للاهتمام، والفم للاغتذاء، والمعدة للهضم، والكبد للتخليص، والمنافذ لتنفيذ الفضول، والأوعية لحملها، والفرج لإقامة النسل، وكذلك جميع الأعضاء إذا تأملتها وأعملت فكرك فيها ونظرك وجدت كل شيء منها قد قُدر لشيء على صوابٍ وحكمة. قال المفضل: فقلت: يا مولاي، إن قومًا يزعمون أن هذا من فعل الطبيعة. فقال: سلهم عن هذه الطبيعة، أهي شيء له علمٌ وقدرةٌ على مثل هذه الأفعال، أم ليست كذلك؟ فإن أوجبوا لها العلم والقدرة فما يمنعهم من إثبات الخالق؟ فإن هذه صنعته، وإن زعموا أنها تفعل هذه الأفعال بغير علمٍ ولا عمدٍ وكان في أفعالها ما قد تراه من الصواب والحكمة، علم أن هذا الفعل للخالق الحكيم، وأن الذي سمّوه طبيعةً هو سنته في خلقه، الجارية على ما أجزاها عليه» [المصدر السابق: ص 67].

ووضح الاستعانة بالمعطيات العقلية على إثبات وجود الله في مثل هذه النصوص يأتي بناءً على قاعدة التلازم بين الفعل والأثر المتقن والمتوازن، وبين كون صانعه مؤثرًا وقادرًا وحكيماً، وذلك يعني جزمية نهاية هذا العالم ورجوعه لموجدٍ وخالقٍ، فلا بناء من دون بناء. [انظر: رباني كلبايگاني، الإلهيات في مدرسة أهل البيت، ص 69]

3 - برهان الفقر والحاجة (الإمكان)

بعد الإمعان والتدقيق في النصوص الدينية - ولا سيما القرآن الكريم - يمكن القول إنَّ لبعض النصوص القابلية للانطباق على أكثر من دليل على إثبات الصانع، وتحوي على أكثر من وجه، وبعض الآيات من هذا القبيل، ففي الوقت الذي تشير إلى عظمة الخالق وبديع النظم، تشير أيضًا إلى كون

جميع المخلوقات ممكنة، وهي بحاجة إلى الله من خروجها من الإمكان إلى الوجود، ومنها قوله تعالى:

﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَمِن كُلِّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُونَ حَلِيَّةً تَلْبَسُونَهَا * وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَوَاجِرَ لَتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ * يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى * ذَلِكَمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ * وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ * إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دَعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ * وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بَشِرِكُمْ * وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ * يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ * إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [سورة فاطر: 12 - 15].

هذه الآيات ونحوها تثبت أن الإنسان وسائر الموجودات مفتقرة إلى الله - تعالى - في وجودها ومحتاجة في ذواتها وآثارها، فهي محتاجة إليه في الإيجاد والخلق وفي البقاء واستمرار الحياة، وما تحتاجها من لوازم من أجل ذلك من طعام وشراب واجتماع أو تكاثر، والشفاء من الأمراض والعلل والخلاص من الأخطار، وهذه الحاجة تعني أنها ممكنة ليست واجبة تتساوى فيها نسبة الوجود والعدم، وهي عين التعلق بالعلّة الموجدة، ولا بد أن تكون تلك العلة واجبة الوجود غير مفتقرة، وهي الله تبارك الله تعالى.

وهذه النصوص تشير إلى جملة من القواعد العقلية وهي: حاجة المخلوق إلى الخالق، وافتقار المعلول إلى علته، واضطرار وجود الممكن إلى وجود الواجب، وهو أصل يذعن له الذهن ويسلم به العقل دون شك، لذا نجد أن المتكلم والفيلسوف والعارف استعان بها لإثبات الواجب، حسب الأدوات والقواعد والأطر التي يتبناها، وفي ضوء الصياغة والاصطلاحات التي يراها مناسبة. فتجد أن المتكلم وظف موضوع الحدوث في إطار مسعاه للاستدلال بهذا

البرهان لإثبات الصانع، وبحث الفيلسوف هذا البرهان في إطار الإمكان الماهوي، واستعانت الحكمة المتعالية بالإمكان الفقري (برهان الصديقين) [انظر، خرمان، قواعد عقل در قلمرو روایات ص 35]. فقال المتكلمون: إن المعلول يحتاج إلى علته حدوداً فقط، وقال الفلاسفة: بل وبقاءً أيضاً. [انظر: ابن سينا، الشفاء (الإلهيات)، ص 264؛ صدر الدين الشيرازي، الحكمة المتعالية، ج 2، ص 214 و 215؛ الفخر الرازي، شرح الإشارات والتنبيهات، ج 2، ص 385؛ العلامة الحلي، كشف المراد، ص 115 و 116؛ الفياض اللاهيجي، شوارق الإلهام، ج 1، ص 138 و 139]

وهناك طائفة أخرى من النصوص الواردة عن أئمة أهل البيت ارتكزت على عنصر فقر الموجودات وحاجتها بوصفه دليلاً على رجوع هذا الخلق لخالق، وعودة الكون لصانع، وهي عديدة، نذكر منها ثلاثاً:

عن الإمام الصادق أنه قال: «فَإِنَّا لَا نَشْكُ فِي اللَّهِ أَبَدًا، أَمَا تَرَى الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَاللَّيْلَ وَالنَّهَارَ يَلْجَانِ وَلَا يَشْتَبِهَانِ، يَذْهَبَانِ وَيَرْجِعَانِ، قَدْ اضْطَرَّا لَيْسَ لَهُمَا مَكَانٌ إِلَّا مَكَائُهُمَا، فَإِنْ كَانَا يَقْدِرَانِ عَلَى أَنْ يَذْهَبَا فَلَا يَرْجِعَانِ فَلِمَ يَرْجِعَانِ؟! وَإِنْ لَمْ يَكُونَا مُضْطَرَّيْنِ فَلِمَ لَا يَصِيرُ اللَّيْلُ نَهَارًا وَالنَّهَارُ لَيْلًا؟! اضْطَرَّا وَاللَّهِ يَا أَخَا أَهْلِ مِصْرَ إِلَى دَوَامِهِمَا، وَالَّذِي اضْطَرَّهُمَا أَحْكَمُ مِنْهُمَا وَأَكْبَرُ مِنْهُمَا» [الصدوق، التوحيد، ص 294 و 295].

ويمكن عرض البرهان الذي استخدمه الإمام هنا بطريقة القياس الاستثنائي المتصل الذي أنتج هنا من خلال استثناء نقيض التالي لينتج نقيض المقدم. [المظفر، المنطق، ص 292]

ويمكن صياغته بالشكل التالي:

المقدمة الأولى: لو لم يكن الشمس والقمر والليل والنهار مضطرين للرجوع لم يرجعوا.

المقدمة الثانية: لكنهم رجعوا إلى النقطة التي بدأوا منها.

النتيجة: فهم مضطرون ومحتاجون لذلك.

وسُئل الإمام الصادق عن الدليل على وجود الله فقال: «مَا بِالْخَلْقِ مِنَ الْحَاجَةِ» [المجلسي، بحار الأنوار، ج 75، ص 262]. ومثله ما سيأتي عن الإمام الحسين: «كَيْفَ يُسْتَدَلُّ عَلَيْكَ بِمَا هُوَ فِي وُجُودِهِ مُفْتَقِرٌ إِلَيْكَ». وجاء عن الإمام السجاد: «اللَّهُ هُوَ الَّذِي يَتَأَلَّهُ إِلَيْهِ عِنْدَ الْحَوَائِجِ وَالشَّدَائِدِ كُلُّ مَخْلُوقٍ عِنْدَ انْقِطَاعِ الرَّجَاءِ مِنْ كُلِّ مَنْ هُوَ دُونَهُ، وَتَقَطُّعِ الْأَسْبَابِ مِنْ جَمِيعِ مَا سِوَاهُ» [الصدوق، التوحيد، ص 4].

4 - برهان الصديقين

الصديق: هو الذي لم يدع شيئاً مما أظهره باللسان إلا حققه بقلبه وعمله [الجرجاني، التعريفات، ص 58] والصديقون اصطلاحاً استخدمه صدر المتألهين في حكمته المتعالية، وعنى به أولئك المتعمقين الذين لا يستندون في الاستدلال على ذاته - تعالى - إلا به، وقال عن برهان الصديقين: «وهو سبيل الصديقين الذين يستشهدون به - تعالى - عليه، ثم يستشهدون بذاته على صفاته، وبصفاته على أفعاله واحداً بعد واحد، وغير هؤلاء كالمتكلمين والطبيعيين وغيرهم يتوسلون إلى معرفته - تعالى - وصفاته بواسطة اعتبار أمرٍ آخر غيره، كالإمكان للماهية، والحدوث للخلق، والحركة للجسم، أو غير ذلك، وهي أيضاً دلائل على ذاته، وشواهد على صفاته، لكن هذا المنهج أحكم وأشرف» [صدر الدين الشيرازي، الحكمة العقلية في الأسفار العقلية الأربعة، ج 6، ص 13 و 14].

وقد اختلف صدر الدين الشيرازي مع البرهان الذي اخترعه ابن سينا بعد أن أشار إليه الفارابي كما ستأتي الإشارة إلى ذلك بعد قليل، وفيما يلي بعض الآيات التي أشارت إلى هذا البرهان:

قال تعالى: ﴿سَرَّيْهِمْ آيَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [سورة فصلت: 53].

وقال أيضًا: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾

[سورة الحديد: 3].

هذه الطائفة من الآيات الكريمة تشير إلى لحنٍ آخر ربّما يختلف عما ذكر في الطوائف الأخرى، والتي أشارت إلى آثار الذات المقدسة؛ لأننا يمكن أن نفهم أنّ الذات المقدسة فيها هي الفاعل في الهداية إلى مبدع الوجود ومخترع الأشياء، وهو ذاته - سبحانه - المظهر لذلك من دون توسيط الخلق، والآثار والموجودات كما تقدّم في الآيات التي ذكرت للتدليل على وجود الله.

وقد تقدّم أنّ المتكلمين استعانوا بالحدوث على إثبات الصانع، وجعل قدماء الفلاسفة الحركة دليلاً على وجود علّة العلل، وبعض حكماء المسلمين سخر الإمكان للبرهنة على وجود الواجب.

إلا أنّ بعضهم برهن على وجود الصانع من دون توسيط شيء من ذلك، بل ذهب إلى الاستدلال بالواجب على الواجب، وبالذات على الذات مستعيناً بهذا الطيف من الآيات.

وقد أشار الفارابي إلى هذه الآيات ملحقاً إلى استفادة هذا البرهان منها بقوله: «لك أن تلحظ عالم الخلق فترى فيه أمارات الصنعة، ولك أن تعرض عنه وتلحظ عالم الوجود المحض، وتعلم أنّه لا بدّ من وجود بالذات، وتعلم كيف ينبغي أن يكون عليه الوجود بالذات. فإن اعتبرت عالم الخلق فأنت صاعدٌ، وإن اعتبرت عالم الوجود المحض فأنت نازلٌ؛ تعرف بالنزول أن ليس هذا ذاك، وتعرف بالصعود أنّ هذا هذا، ﴿سَرُّهُمْ آيَاتِنَا فِي الْأَقَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [الفارابي، فصوص الحكم، فص 18، ص 62 و63].

واستعان الشيخ ابن سينا أيضاً بهذه الآيات مبيّناً صياغته في برهان الصديقين بعدما اعتمد على عنصر الموجود نفسه لإثبات الواجب بهذا البرهان. قال ابن

سينا: «تنبيه» [في بيان ترجيح طريقة الإلهيين على طريقة المتكلمين والحكماء في إثبات واجب الوجود]: تأمل كيف لم يحتج بياننا لثبوت الأول ووحدايته وبرأته عن الصمات، إلى تأملٍ لغير نفس الوجود، ولم يحتج إلى اعتبار من خلقه وفعله، وإن كان ذلك دليلاً عليه؛ لكن هذا الباب أوثق وأشرف، أي إذا اعتبرنا حال الوجود فشهد به الوجود من حيث هو وجودٌ وهو يشهد بعد ذلك على سائر ما بعده في الواجب. إلى مثل هذا أُشير في الكتاب الإلهي: «سُريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق. أقول إن هذا حكمٌ لقوم. ثم يقول: «أولم يكف بربك أنه على كل شيء شهيدٌ». أقول: إن هذا حكمٌ للصديقين الذين يستشهدون به لا عليه» [ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ص 102؛ انظر ابن سينا، كتاب النجاة من الغرق في بحر الضلالات، ص 547].

وقال الفاضل المقداد (ت 826): «وتقريره أن هنا موجوداً بالضرورة، فإن كان واجباً فهو المطلوب، وإن كان ممكناً افتقر إلى مؤثرٍ، فإن كان واجباً فالمطلوب، وإن كان ممكناً دار وتسلسل، وكلاهما محالٌ كما تقدم، وقالوا: وهذه طريقة شريفة أُشير إليها في الكتاب العزيز بقوله: «أولم يكف بربك أنه على كل شيء شهيدٌ». (وتقريره: ألم يكف بربك أنه دليلٌ على كل شيء) وهو برهانٌ لمي؛ لأنه استدلالٌ به تعالى على غيره [الفاضل المقداد، اللوامع الإلهية في المباحث الكلامية، ص 152 و153].

كذلك اعتبر صدر الدين الشيرازي أن هذا البرهان هو أكمل وأسدّ البراهين، بناءً على ما تنبأه من قواعد وحدة الوجود وبساطاته وأصالته، فقال: «وأسدّ البراهين وأشرفها إليه هو الذي لا يكون الوسط في البرهان غيره بالحقيقة، فيكون الطريق إلى المقصود هو عين المقصود، وهو سبيل الصديقين الذين يستشهدون به - تعالى - عليه، ثم يستشهدون بذاته على صفاته، وبصفاته على أفعاله واحداً بعد واحدٍ، وغير هؤلاء كالتكلمين والطبيعيين

وغيرهم يتوسلون إلى معرفته - تعالى - وصفاته بواسطة اعتبار أمرٍ آخر غيره، كالإمكان للماهية، والحدوث للخلق، والحركة للجسم، أو غير ذلك، وهي أيضًا دلائل على ذاته، وشواهد على صفاته، لكنّ هذا المنهج أحكم وأشرف. وقد أُشير في الكتاب الإلهي إلى تلك الطرق بقوله تعالى: ﴿سُرِّيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [صدر الدين الشيرازي، الحكمة العقلية في الأسفار العقلية الأربعة: ج 6، ص 13 و14]. والتقرير الذي أورده الشيرازي لهذا البرهان بحاجة إلى تأملٍ ودقّة لفهمه، لا سيّما بعد الاختلاف في تفسيره على أكثر من صياغةٍ وعرض. إلّا أنّ التفصيل في ذلك يخرجنا عن حدود هذه الدراسة.

وإلى جانب النصوص المتقدمة هناك نصوصٌ روائيةٌ أكدت هي الأخرى على ظهور الخالق وحضوره في تفاصيل الكون؛ الأمر الذي لا يحتاج إلى الاستدلال على إثباته سوى التأمل في ذاته، ومن دون الحاجة إلى جعل وسائط بين الخالق وبين من يروم لقاءه والتعرّف عليه، وهذه النصوص عديدةٌ نذكر منها روايتين:

قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ: «اغْرِفُوا اللَّهَ بِاللَّهِ وَالرَّسُولَ بِالرَّسَالَةِ وَأُولِي الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ» [الصدق، التوحيد، ص 286].

وجاء في بعض فقرات دعاء عرفة المنسوب للإمام الحسين عليه السلام: «إِلَهِي تَرَدَّدِي فِي الْأَثَارِ يُوجِبُ بَعْدَ الْمَزَارِ، فَاجْمَعِي عَلَيَّكَ بِخِدْمَةٍ تُوصِلُنِي إِلَيْكَ، كَيْفَ يُسْتَدَلُّ عَلَيْكَ بِمَا هُوَ فِي وُجُودِهِ مُفْتَقِرٌ إِلَيْكَ، أَيْكُونُ لِعَيْنِكَ مِنَ الظُّهُورِ مَا لَيْسَ لَكَ، حَتَّىٰ يَكُونُ هُوَ الْمُظْهَرُ لَكَ، مَتَىٰ غِبْتَ حَتَّىٰ تَحْتَاجَ إِلَىٰ دَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَيْكَ، وَمَتَىٰ بَعُدْتَ حَتَّىٰ تَكُونُ الْأَثَارُ هِيَ الَّتِي تُوصِلُ إِلَيْكَ» [الفتي، مفاتيح الجنان، دعاء عرفة، ص 425].

هوية الأدلة العقلية التي أوردتها النصوص

يبدو أنّ توظيف النصوص الدينية للعقل في الاستدلال على إثبات الصانع - سواءً كان بشكل مباشر أو غير مباشر - أمرٌ لا محيد عنه، بل لا يمكن أن يرشد النص إلى أمرٍ دون الاستعانة بالعقل، كيف لا وهدف النص هو مخاطبة العقول ومحاجة الألباب وإرشاد الأذهان؟ ولكن ما ينبغي أن يُسأل هنا هو: عن طبيعة هذا التوظيف وعن طريقة الاستخدام وماهية الاستدلال العقلي الذي وظفته النصوص، وقد أشرنا في هذا البحث إلى أنّ الاستدلال العقلي الذي ذكر فيها ليس على سبيل البرهان المنطقي والدليل الفلسفي، ونقصد بهذه الإشارة أنّ القرآن الكريم كتاب هداية وإرشاد، فهو غير معنيّ باستعراض ما يقصد على الطريقة والسبيل الذي ذكره بعض من استنبط وبيّن وشرح بعض النصوص على هيئة القياسات المنطقية الصرفة، وإنّما احترزنا عن ذلك لأننا نرى في بعضها على الأقلّ لوّنًا من التكلّف في استعراض المعطيات العقلية التي أوردتها النصوص للدلالة على إثبات الصانع.

140

وهذا واضح لا سيّما في النصوص القرآنية والروايات السابقة التي تعرّضت لموضوعة إثبات الصانع، ويسوغ لنا القول هنا إنّ أقصى ما يمكن نعت تلك الاستدلالات بأنّها طرقٌ خاصّةٌ استخدمها النصّ بحسب مقتضيات المناسبة والزمان؛ للإرشاد إلى مراده، وهو هنا إثبات وجود الله اعتمادًا على مسلمات ذهنية ودعائم عقلية راسخة. أجل، حاول الحكماء والمتكلمون والمفسّرون وضع تلك الدلالات النصوصية في قوالب تحاكي قناعاتهم وفهمهم ومنهجهم للبرهنة على إثبات الصانع، يقول ابن سينا في تعداد أقسام الحكمة النظرية: «وحكمة تتعلّق بما وجوده مستغن عن مخالطة التغيّر، فلا يخالطه أصلًا، وإن خالطه فبالعرض، لا أنّ ذاته مفترقة في تحقيق الوجود إليه، وهي الفلسفة الأوليّة، والفلسفة الإلهية جزءٌ منها، وهي معرفة الربوبية، ومبادئ هذه

الأقسام التي للفلسفة النظرية مستفادة من أرباب الملة الإلهية على سبيل التنبيه، ومتصرفاً على تحصيلها بالكمال بالقوة العقلية على سبيل الحجة» [ابن سينا، عيون الحكمة، ص 17].

وتبقى كل المحاولات التي تعاطت مع النص الديني لإثبات وجود الإله عقلياً ومحاولاتٍ جديرةً بالاهتمام والمذاكرة، وقابلةً للتساؤل والاستدراك. إلا أننا نتساءل عن هذه الصياغة الخاصة التي استخدمتها النصوص، هل يمكن لنا أن ننعثها بنعتٍ أو نَصِفها باصطلاحٍ يمكن من خلاله وضع طبيعة البرهنة على إثبات وجوده في النص الديني في قالبٍ معيّن ومفهومٍ خاصٍ نستطيع تداوله في ميدان البحث والمناقشة؟

وفي جواب ذلك يمكننا القول: وبناءً على القاعدة العامة للاستدلال، لا بدّ أن يكون لكل برهانٍ حدٌّ وسَطٌ لإثبات مطلوبه، فقد استدَل المتكلمون لإثبات وجود الله عن طريق حدوث العالم، واتخذوه واسطةً للوصول إلى ذلك؛ على اعتبار أن الله - تعالى - هو محدث الأشياء، في حين استعان الأرسطيون بالحركة بناءً على أنّ كل حركةٍ تتطلب محرّكاً، وكل المحرّكين يجب أن ينتهوا إلى محرّكٍ واحدٍ غير متحرّك، وبذلك أثبتوا وجود الله، وفي كلّ هذه الاستدلالات وما شابهها اتخذ عالم المخلوقات واسطةً في الاستدلال يتم الانتقال فيه من الشاهد إلى الغائب ومن العيان إلى الخفاء. [انظر: الطباطبائي،

أصول الفلسفة والمنهج الواقعي، ج 2، ص 648 و649]

أجل ما يبدو من النصوص المتقدمة أنّها استعانت لتبرهن على المقصود بشهودٍ عيانيةٍ تدلّ على أمورٍ مخفيةٍ خارج إدراك الحواس وتوظيف الوسائط المشتركة بين الشاهد والغائب؛ لتبرهن على ما للأخير من خصوصيةٍ، فموضوع النظم مثلاً وتكامل الحلقة وجمال الطبيعة أمرٌ مشهودٌ بين وظفته النصوص للوصول إلى وجود الخالق وجماله وبهائه استعانةً بالعقل الذي يحكم باللازمة بين النظم والناظم.

الخاتمة

هناك فئتان من المفسرين لاحظتا الدليل العقلي على وجود الله في القرآن الكريم، لكنهما اختلفتا في توظيفه حسب ما تفهمانه من النص القرآني: الأولى: وهي الفئة التي كانت مهتمةً بالجانب الكلامي العقدي، اعتبرت أنّ هناك آيات قرآنية عديدة تهدف إلى إثبات وجود الله، وصاغوها على شكل براهين عقلية قد تتفرّع إلى براهين مختلفة ومتنوعة وقد تعود إلى براهين عقلية محدودة كعودة بعض البراهين إلى برهان النظم.

الثانية: اعتبرت النص القرآني خاليًا من القصدية والغرضية لإثبات الصانع، بل حسب هذا النص فإنّ أمر وجود الله أمر مفروغ عنه مسلم به لا حاجة للخوض في إثباته والبرهنة عليه. وأرجعت كلّ البراهين التي زعمتها الفئة الأولى إما إلى قصدية إثبات التوحيد وتنزيهه من الشرك، وإما أنّها ليست معروضة في النص القرآني بشكل براهين، فالمفسرون هم من قام بليّ عنقها وتقييدها على شكل براهين عقلية فلسفية أو كلامية عقديّة عبر ضمنية بعض المقدمات المنطقية. [انظر: مصباح يزدي، معارف القرآن، ص 26]

142

وربما يكون الوصول إلى نتائج أكثر جدوى في تحديد موقف كلّ إزاء توظيف النص القرآني والنصوص الروائية للاستدلال العقلي للتدليل على وجود الله واستيضاح رؤيته بعد ملاحظة أمرين:

الأول: ينبغي دراسة الأبعاد والقيود والمرحلة التي أحاطت بالنصوص المراد توظيفها لهذا الغرض والفئة المخاطبة التي استهدفها، وليس ملاحظتها بنحو تجريديّ مقفل حتى يتسنى للباحث معرفة طبيعة القصدية القرآنية بشكل أكثر وأوضح.

الثاني: أنّ قراءة الآيات والروايات التي استُدل بها على إثبات ونفي ما نحن فيه من دون قراءة وتفسير الآيات الأخرى أو الغفلة عن مقاصد النص

القرآنيّ العامّة، قد يخلّ في الوصول إلى نتائج واضحة في مثل هذه البحوث، ومن الملاحظ أنّ الآراء التي تناولت النصّ للبرهنة على استخدام العقل في إثبات وجود الله قد أخذت أكثر الآيات القرآنية بطابع تجريبيّ منفرد، وليس بطريقة موضوعيّة توحيدية، فقد يكون تناول الآيات المتعرّضة لهذا الموضوع وربط مدلولات بعضها ببعض أجدى في خلق تفسير وبيان قرآنيّ موحدٍ إزاءه. [انظر: الصدر، المدرسة القرآنية، ص 10 - 12]

ومن الواضح أنّ التفصيل أكثر في كلا الأمرين وما يتعلّق بهما من القولين السابقين يخرجنا عن محلّ البحث في هذه الدراسة؛ لأنّ بعض ما ذكر مرتبط بعلم القرآن وفلسفة التأويل، فيمكن بسط الحديث عن ذلك هناك. ولكنّ ما لا يمكن إنكاره هنا أنّ النصّ بوصفه مصدراً معرفياً أرشد العقل بشكليّ جليّ في التدليل على الخالق وآثاره ونعمه، وربّما يكون من السذاجة التشكيك في أصل ذلك، فإنّه حتّى العقول على التدبّر في أسرار الخلق وألغازها، وإن اختلفت السبل والطرق في بيان ذلك، وهي طرق اختصّ بها القرآن للتدليل على قضاياه ومقاصده.

قائمة المصادر

القرآن الكريم

1. ابن حزم الأندلسي، أبو محمد علي، الفصل في الملل والأهواء والنحل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1416 هـ.
2. ابن رشد، محمد بن أحمد، الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة، تقديم: محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: 1998 م.
3. ابن رشد، محمد بن أحمد، فصل المقال وتقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال، دار المشرق، بيروت - لبنان، 2001 م.
4. ابن رشد، محمد بن أحمد، فصل المقال في تقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة: 2002 م.
5. ابن رشد، محمد بن أحمد، تهافت التهافت، دار الفكر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: 1993 م.
6. ابن سينا، أبو عليّ حسين بن عبد الله، النجاة من الغرق في بحر الضلالات، منشورات جامعة طهران، م 1378 ش.
7. ابن سينا، أبو عليّ حسين بن عبد الله، الإشارات والتنبيهات، نشر بلاغة، 1377 ش.
8. ابن سينا، أبو عليّ حسين بن عبد الله، الشفاء (الإلهيات) مكتبة آية الله المرعشي، 1373 ش.
9. أبو ريذة، محمد عبد الهادي، رسائل الكندي الفلسفية، القسم الأول، دار الفكر العربي، القاهرة - مصر، الطبعة الثانية: 1978 م.

10. الأحسائي، محمد بن أبي جمهور، كشف البراهين في شرح رسالة زاد المسافرين، مؤسسة أم القرى (دار الهدى)، الطبعة الأولى: 2001 م.
11. البحراي، يوسف، الحقائق الناطرة، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، 1374 ش.
12. بهشتي، د. محمد، خدا از دیدگاه قرآن، بنیاد نشر آثار و اندیشه های آیت الله شهید دکتر بهشتی - تهران، 1387 ش.
13. جوادي آملي، عبد الله، نظرية المعرفة في القرآن، ترجمة دار الإسرائ للتحقيق والنشر، دار الصفوة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: 1996 م.
14. حسين زاده، محمد، معرفت ديني، عقلانيت و منابع، مؤسسه امام خميني، الطبعة الأولى: 1389.
15. الحلي، الحسن بن يوسف، كشف المراد، تحقيق: حسن زاده آملي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم - إيران، الطبعة الرابعة: 1413 هـ.
16. خرميان، جواد، قواعد عقلي در قلمرو روايات، دار السهروردي للبحوث والنشر، الطبعة الأولى: 1388 ش.
17. الداماد، محمدباقر، التعليقة على كتاب الكافي، تحقيق: مهدي رجائي، مطبعة الخيام، 1387 ش.
18. الرازي، أبو بكر، محمد بن زكريا، الرسائل الفلسفية، دار الآفاق الجديدة، بيروت - لبنان، الطبعة الخامسة: 1982.
19. الرازي، محمد فخر الدين، تفسير مفاتيح الغيب، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى: 1421 هـ - 2000 م.
20. الرازي، محمد فخر الدين، التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة: 1420 هـ.
21. الرازي، محمد فخر الدين، المطالب العالية من العلم الإلهي، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: 1407 هـ.
22. الرازي، محمد فخر الدين، شرح الإشارات والتنبيهات، تقديم الدكتور نجف

زاده، منتدى الآثار والمفاخر الثقافية، طهران - إيران، الطبعة الأولى: 1426 هـ.

23. رباني گلپایگانی، علي، الإلهيات في مدرسة أهل البيت، لوح محفوظ، قم - إيران، الطبعة الأولى: 2000 م.

24. زينة، حسني، العقل عند المعتزلة، دار الآفاق الجديدة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: 1978 م.

25. الصدر، محمداقر، الرسول - المرسل - الرسالة، دار المعارف للمطبوعات، بيروت - لبنان، 1992 م.

26. الصدر، محمداقر، المدرسة القرآنية، دار الكتاب الإسلامي، الطبعة الثانية: 2013.

27. صدر الدين الشيرازي، محمد بن إبراهيم، الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة، دار إحياء التراث، 1998 م.

28. الصدوق، أبو جعفر محمد بن علي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم - إيران، الطبعة الأولى: 1398 هـ.

29. الطباطبائي، محمد حسين، أصول الفلسفة والمنهج الواقعي، تعليق وتقديم: مرتضى مطهري، ترجمة: عمار أبو رغيف، المؤسسة العراقية للنشر والتوزيع، 2003 م.

30. الطباطبائي، محمد حسين، الميزان في تفسير القرآن، اسماعيليان، قم - إيران، الطبعة الثانية: 1413 هـ.

31. الطبرسي، أحمد بن علي، الاحتجاج، نشر المرتضى، مشهد - إيران، الطبعة الأولى: 1403 هـ.

32. العريفي، سعود بن عبد العزيز، الأدلة العقلية النقلية على أصول الاعتقاد، دار علم الفوائد، مكة المكرمة - السعودية، الطبعة الأولى: 1419 هـ.

33. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، القسطاس المستقيم، الموازين الخمسة

- للمعرفة في القرآن، قراءة وتعليق: محمود بيجو، المطبعة العلمية، دمشق - سوريا، 1993 هـ
34. الفارابي، أبو النصر بن محمد بن طرخان، كتاب الحروف، تحقيق: محسن مهدي، دار المشرق: بيروت - لبنان، الطبعة الثانية: 1986 م.
35. الفارابي، أبو نصر محمد بن طرخان، فصوص الحكم وشرحه، منتدى الآثار والمفاخر الثقافية.
36. الفاضل المقداد، جمال الدين، اللوامع الإلهية في المباحث الكلامية، مكتب النشر الإسلامي، قم - إيران، الطبعة الثانية: 1422 هـ
37. الفياض اللاهيجي، عبد الرزاق علي بن الحسين، شوارق الإلهام، منشورات المهدي، أصفهان - إيران، 1372 ش.
38. القاضي عبد الجبار، المغني في أبواب التوحيد والعدل، الدار المصرية، القاهرة، تحقيق جورج قنواقي، 1965 م.
39. كوربان، هنري، تاريخ الفلسفة الإسلامية، عويدات للطباعة والنشر، بيروت - لبنان: 1978 م.
40. المجلسي، محمدباقر، مؤسسه الوفاء، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية المصححة 1403 هـ
41. مجموعة من الباحثين، درآمدی بر تاریخ فلسفه‌ی اسلامی، سمت ومؤسسه‌ی امام خميني، قم - إيران، الطبعة الثالثة: 1395 ش.
42. مصباح يزدي، محمدتقي، معارف القرآن، تعريب، عبد المنعم الخاقاني، الدار الإسلامية، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية: 1988.
43. مصباح يزدي، محمدتقي، أصول المعارف الإنسانية، جمعية المعارف الإسلامية الثقافية، الطبعة الأولى: 2001 م.
44. مطهری، مرتضی، مقدمه بر جهانبینی اسلامی، انشارات صدرا، قم - ایران، 1384 ش.

45. مطهری، مرتضی، مجموعه آثار شهید مطهری، صدرا، تهران - ایران، چاپ هشتم: 1377 ش.
46. المظفر، محمدرضا، المنطق، مؤسسة النشر الإسلامي، قم - إيران، الطبعة الثالثة: 1424 هـ.
47. مكارم الشيرازي، ناصر، الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، مدرسة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، الطبعة الأولى، التصحيح الثالث: 1426 هـ.

دراسة نقدية للآراء النافية لدور العقل في معرفة الإله.. كانط نموذجًا

د. محمد علي اردكان

الخلاصة

يعدّ كانط من العلماء الذين ركّزوا على مسألة المعرفة ونقدوا من خلالها العقل، وقد عدّ كانط العقل النظريّ غير مجديّ ولا فعّالٍ في معرفة الإله. ولما كانت رؤيته هذه، نتيجة منطقية لنظريّته المعرفية، فقد سلّط كاتب هذه السطور الضوء على آراء كانط المعرفية بالمنهج الوصفيّ - التحليليّ، ثمّ تطرّق في المرحلة التالية إلى دور العقل في معرفة الإله عند كانط. لقد سلك الكاتب في هذا البحث الذي بين أيديكم منهجًا ينتقد فيه آراء كانط المعرفية في مجال دور العقل النظريّ في معرفة الإله، مع غصّ النظر عن برهان كانط الأخلاقيّ على وجود الإله، ورؤاه في فلسفة الأخلاق. وأمّا العقلانيّة العلمانيّة لكانط فقد بُحِثت ونوقشت في مجالين:

النقد العام، أي النقد الذي وُجّه إلى النظام المعرفي لكانط.
النقد الخاص، أي النقد الذي وُجّه إلى قراءة كانط الخاصة لبراهين وجود الإله.
المفردات الدلالية: كانط، نظرية المعرفة، نقد العقل المحض، معرفة الإله،
البرهان الوجودي، برهان الإمكان، البرهان الطبيعي - الكلامي.

مقدمة

إنّ أحد الأسئلة الأساسية التي يطرحها الإنسان - منذ بداية خلقه - هو سؤاله عن المبدأ، ومع أنّ عقل الإنسان لا يستطيع إدراك كنه ذات الباري تعالى بسبب محدوديته، بيد أنّه يستطيع باستخدام نعمة العقل إدراك بعض صفات الله - جلّ في علاه - ككونه واجب الوجود، وأنه كامل مطلق، وأنه الخالق والناظم والمحرك غير المتحرك وغير ذلك. ومن خلال نافذة العقل ومراجعة المتون الدينية يمكن تطبيق تلك الصفات عليه سبحانه. ولقد بُحث هذه القابلية في الفلسفة الإسلامية وعلم الكلام والعرفان الإسلامي وكذلك في الفلسفة الغربية.

ويعدّ كانط (1724-1804) من أهمّ الفلاسفة الغربيين في القرون الثلاثة الأخيرة، ومن خلال آرائه المعرفية يتّضح لنا أنّه يرى العقل المحض عاجزاً عن إثبات وجود الخالق، فلجأ إلى العقل العملي؛ ومن هنا يمكن أن نعدّ كانط من الوجوه البارزة والمؤثرة في موضوع معرفة الإله في الفلسفة الغربية. ومع أنّ المدارس النافية لدور العقل في معرفة الإله بينت آراءها استناداً إلى مبانيها وأصولها الخاصة، بيد أنّه بالنظر إلى التأثير الواضح لكانط في تاريخ الفلسفة الجديدة للغرب من ناحية [Copleston, A history of philosophy, v.4, p.54]، وإلى الأهمية التي تحظى بها فلسفة كانط على صعيد نظرية المعرفة، خصوصاً في موضوع دور العقل في معرفة

الإله، ركّز هذا البحث الذي بين أيديكم على تبين ومناقشة أفكار كانط فيما يتعلق بدور العقل في معرفة الإله مستخدماً المنهج الوصفي - التحليلي. وقد بدت لكانط ضرورة المسألة التي نحن بصدها حين رأى نفسه في مواجهة الأزمة المعرفية في الفلسفة الأوروبية؛ إذ كانت في عصره نخلتان من العقلانيين - مع اتجاهات فلسفية مختلفة للفلاسفة كغوتفريد لايبنتس (Baruch / Gottfried Wilhelm Leibniz / 1646-1716) وباروخ سبينوزا (1632-1677 / Spinoza) ونيقولا مالبرانش (1638 / Nicolas Malebranche) والتجريبيين كديفيد هيوم (1715 / David Hume / 1711-1776)؛ وكانت هذه الأزمة متجسدة في مسائل مثل العلاقة بين الذهن والعين (الخارج)، وفي مسائل ما وراء الطبيعة (ميتافيزيقا) بصورة كلية؛ إذ وصلت الأمور فيها إلى تعارض واضح بين الفلاسفة، وقد وصف كانط وضعيّة البحث في ما وراء الطبيعة في عصره قائلاً:

«مرّ عصرٌ كانت [علوم] ما وراء الطبيعة تُلقَّب بملكة العلوم... أمّا الآن فقد تغيّرت الأحوال، فأذهلّ الزمان وصارت كعجوزٍ تنتظر أجلها كهيكوبا^(*) (Hecuba / Ἑκάβη) التي كانت تصرخ [وتعاتب الزمن] قائلةً: وا حسرتاه على أيام المجد! لقد كنتُ مع بنين وبناتٍ كثيرٍ كنتُ أعولُ عليهم، وهأ أنا ذي مشرّدة مسكينة غريبة!» [Kant, Critique of Pure Reason, A IX]. ومن أجل أن يتهرّب كانط من التحدّي بين العقلانية والتجربة من جهة وبين ما وراء الطبيعة في عصره من جهة أخرى، أكّد على الدور الأساسي الذي تلعبه البنية الذهنية في اكتساب المعرفة، مع أنّه عدّ التجربة أوّل المعرفة، واعتقد أنّه «لا شكّ في أنّ كلّ المعرفة تبدأ مع التجربة الحسيّة... بيد أنّه لا يلزم أن تكون المعرفة في كلّ مراحلها ناشئة عن التجربة» [Kant, Critique of Pure Reason, B 1].

(*) زوجة أفريام، فقدت زوجها وأبناءها في حرب طروادة.

ورأى كانط أنّ المذهب التجريبيّ لهيوم ونقده لأموّر كالعليّة والضرورة والكلّيّة أيقظه من "سبات عميق" (Dogmatic Slumber)، واضطرّه إلى الولوج في بحث إمكان العلم الطبيعيّ. [كانط، تمهيدات، ص 89]

وكان كانط يتصوّر أنّه قد خدم علم الكلام من خلال فلسفته النقدية، وأنّه حفظه من الاعتراضات الناشئة عن القطعية في الفكر [المصدر السابق، ص 9]. إنّ المسألة الرئيسة في فلسفة كانط النقدية (Criticism) هي: ما إمكانيّة ذهن البشريّ في الوصول إلى المعرفة؟ وما مدى نجاحه في ذلك؟ وما هو دوره وتأثيره في المعرفة؟

لقد سعى كانط في كتابه "نقد العقل المحض" (Kritik der reinen Vernunft) أن يُسقط الشكّ المعرفيّ في النظام التجريبيّ لهيوم [المصدر السابق، ص 153]، ويقبل اعتبار المعرفة، ويثبت عدم إمكانيّة ما وراء الطبيعة.

وكان كانط من خلال مشاهدته للتقدّم الحاصل في العلوم التجريبية بصدد إيجاد إجابة عن السؤال التالي: هل يمكن أن يكون ما وراء الطبيعة علمًا كالطبيعيّات والرياضيّات؟ وهل يمكن لما وراء الطبيعة أن يرتقي إلى مرتبة (العلم) أساسًا؟ [Copleston, Kant, Critique of Pure Reason, B XVI]

[A history of philosophy, v.6, p.224]

ولقد فهم كانط بشكلٍ صحيح أنّ السير وفق المذهب التجريبيّ لهيوم سيؤدّي إلى إنكار المعرفة. ومع التمسك برؤيته المبتنية على حصر الحصول على المعرفة بالتجربة، وإلى جانب [إقرار كانط] بالقضايا التحليليّة(*)

(*) على أساس ما بيّنه كانط في كتابه (نقد العقل المحض) تكون العلاقة بين الموضوع والمحمول بطريقتين: إمّا أن يندرج المحمول في الموضوع أو يقع المحمول خارج مفهوم الموضوع تمامًا على الرغم من ارتباطه به. وقد أسمى كانط الحكم في الحالة الأولى تحليليًا وفي الحالة الثانية تأليفًا ويصف الأحكام من النوع الأوّل بأنها أحكامٌ شارحةٌ لا يضيف المحمول فيها شيئًا إلى مفهوم الموضوع، على العكس من الأحكام الثانية، فهي موسّعةٌ ولا يمكن استخلاص المحمول من الموضوع عن طريق التحليل. [Kant, Critique of Pure Reason, A 7 = B 11].

القبليّة^(*) (مثل «جميع الأجسام ممتدة») والقضايا التاليفيّة البعدية (مثل «جميع الأجسام ثقيلة»؛ أقر كانط بنوع ثالث من القضايا أسماها «القضايا التاليفيّة القبليّة» مثل $(7+5=12)$ ، وهو ما أنكره الوضعيون المنطقيون وعدّوه عديم المعنى. وقد عدّ كانط قضية وجود الإله قضيةً من النوع الثالث؛ لأنها قضيةٌ تتعلق بعالم الواقع، ومن هنا فإنّها قضيةٌ تأليفيةٌ، ولأنّ إثباتها غير مشروطٍ بتأييد التجربة، فإنّها قضيةٌ ضروريةٌ، ومن هنا فإنّها قضيةٌ قبليّةٌ. وكان كانط قد طرح بحث (الجدل المُجاوز. Transzendental) بهدف الإجابة عن كيفية كون هذا الحكم التاليفي القبلي ممكناً في ما وراء الطبيعة، وكيف يمكن أن نعدّه صحيحاً ومعتبراً؟ [هارثناك، نظريته معرفت در فلسفه كانط، ص 23-37]

وكان كانط قد طرح قبل هذا موضوع المفاهيم المحضة للفاهمة، أي المفاهيم العارية عن المحتوى التجريبي، بوصفها استنتاجاً مُجاوِزاً، وسعى إلى تبين ابتناء المعرفة على المقولات (Categories) الاثنتي عشرة، وحاول توجيه استخدامها بوصفها شرطاً لازماً للحصول على المعرفة. [المصدر السابق، ص 73 و74]

وقد قام كانط بتنظيم مقولاته الاثنتي عشرة على أساس صور الأحكام المصنّفة في أقسامها الأربعة وهي الكميّة والكيفيّة والإضافة والجهة، واعتقد كانط أنّ مقولات الوحدة والكثرة والإجمال مستقاة بالترتيب من الأحكام الكليّة والجزئية والمفردة؛ وأنّ مقولات الواقعيّة والسلب والحصر مستقاة بالترتيب من الأحكام الإيجابية والسلبية والعدوليّة. وكذلك يمكن الوصول من خلال الأحكام الحملية والشرطيّة الاتصالية والانفصالية إلى مقولات الجوهر والعليّة والمشاركة (التبادل)، ومن خلال الأحكام الاحتمالية والإخبارية والقطعيّة إلى مقولات (الإمكان والامتناع) و(الوجود والعدم)

(*) يعني ليست حكماً يعود إلى التجربة.

و(الضرورة والإمكان الخاص) (*) [المصدر السابق، ص 55 - 86]، وأما الكيفية التي استُخرجت وفقها المقولات الاثنتي عشرة فيتطلب بحثها مجالاً آخر. ولكن إذا أردنا نموذجاً عن مقولة العلية فيمكننا القول إنّ صدور الحكم الشرطي في قضية "إذا هطل المطر ابتلت الأرض" غير ممكن بدون مفهوم العلية، ولولم يكن مفهوم العلية فإن الشيء الوحيد الذي يمكن إدراكه هو تعاقب الزمان، وليس شيئاً أكثر من ذلك؛ ولهذا فإن النظام المنطقي للقضايا الشرطية وصورتها مبيّنان لمقولة العلية. [المصدر السابق، ص 68]

والمسألة المهمة التي صرح بها كانط مراراً هي أنّ المقولات المذكورة صالحة للاستخدام في نطاق الزمان والمكان؛ فإذا كان ثمة شيء خارج نطاق الزمان والمكان فلا يمكن أن نحصل على معرفة حوله [من خلال المقولات المشار إليها آنفاً]. [المصدر السابق، ص 120] وبعبارة أخرى فإنّ الزمان والمكان في فلسفة

(*) جدول مقولات كانط:

من حيث...	الأحكام	المقولات	المثال (ليس من كانط بالضرورة)
الكمية	الكلية	الوحدة	كل الناس يموتون
	الجزئية	الكثرة	بعض الكتب مفيدة
	المفردة (الشخصية)	الإجمال	كانط فيلسوف
الكيفية	الإيجابية	الواقعية	الإنسان يموت
	السلبية	السلب	ليس الجو بارداً
	العدولية	الحصر	النفس لا مادية
الإضافة	الحملية	الجوهر	رئيس المؤسسة أو نائب رئيس المؤسسة يعلن موعد الجلسة
	الشرطية الاتصالية	العلية	إذا هطل المطر ابتلت الأرض
	الشرطية الانفصالية	المشاركة (التبادل)	النجار أو البناء يعمل غداً في هذا المحل.
الجهة	الاحتمالية	الإمكان	عمري قد يتجاوز مئة سنة
	الإخبارية	الوجود	وُلد كانط سنة 1724
	القطعية	الضرورة	"أ" "ب" بالضرورة

كانط يمثلان الأساس في المعرفة؛ ولذلك فإنّ الأشياء التي تعلق في شبكة ذهن المُدرِك هي الأشياء المحدودة بالزمان والمكان.

وعلى هذا الأساس فإنّه لا يمكن إصدار أيّ حكم دون استعمال هذه المفاهيم، فالمقولات بوصفها شرطًا لازمًا للمعرفة لها دورٌ أساسٌ في نظرية كانط المعرفية، وجديرٌ بالذكر أنّ هذه المفاهيم لم تأت عن طريق التجربة، بل إنّها شرطٌ وفرصٌ مسبقٌ لفهم التجربة، وتطلق هذه المقولات في النظام المعرفي لكانط على المعطيات الزمانية والمكانية. ولا يمكن حصول أيّ معرفة دون العيان (الحِـدس) (*) والفاهمة التي تعمل على استعمال المفاهيم (المقولات الاثنتي عشرة) وإطلاقها على المشهود لإصدار الحكم. وباعتقاد كانط، إنّ المفاهيم بدون المحتوى فارغة، وإنّ العيان بدون المفاهيم أعمى. [Kant,

[Critique of Pure Reason, A 51 =B 75

ومن الجدير بالذكر أنّ كانط في نظرية المعرفة - وبموجب ادّعائه - لم يكن مثاليًا محضًا، بل إنّهُ تطرّق إلى ردّ هذه الرؤية ونفيها في كتابه (نقد العقل المحض). ويرى كانط أنّ مادّة المعرفة تؤمّن من الخارج ثمّ تأخذ طريقها نحو النظام الذهنيّ للشخص؛ ولذلك فإنّ كلّ المعرفة لا تتمحور على الشخص، كما أنّها لا توجد في الواقع بكاملها؛ بل لا يمكن معرفة الواقع كما هو بسبب وجود البنى الذهنية المختلفة، ومثال ذلك الشخص الذي يضع نظارةً ملوّنةً على عينيه؛ إذ يرى الأشياء باللون الذي تعكسه النظارة لعينيه، وليس له رؤية الأشياء كما هي، وستوضّح هذه المسألة فيما سيأتي من بحثٍ.

(*) intuition = Anschauung. يبدو أنّ المقصود من هذا المصطلح في عبارات كانط هو الإدراك المباشر بدون الاستدلال، وترجم بأشكالٍ مختلفةٍ كالعيان والشهود والحِـدس والمشاهدة والبداهة و..

الانقلاب الكوبرنيكوسي لكانط

وكما أنّ كوبرنيكوس (Mikołaj Kopernik) انقلب على نظرية مركزية الأرض بطرحه لنظرية مركزية الشمس، فإنّ فيلسوف كونيغسبرغ (Königsberg) - أي كانط - انقلب على نظرية مطابقة المعرفة للخارج بطرحه نظرية فهم الأشياء على أساس النظام الذهني للإنسان [Kant, Critique of Pure Reason, B XVI؛ كانط، تمهيدات، ص 133 و134]، إذ وضع كانط «الواقعية التي تصنعها القوى الإدراكية للإنسان» محلّ «الواقعية المستقلة عن الإدراك» في المعرفة الإنسانية. والمسألة الملفتة للنظر هنا هي أنّ كانط - وعلى أساس رؤيته الخاصة في المعرفة الإنسانية لنفس الأمر والظواهر المختلفة - يعدّ (عالم العين) العالم الذي يصنعه الذهن والقوى الإدراكية للإنسان؛ إذ يعتقد أنّ الشيء في نفسه (Noumena) لا يُتصوّر، بل ولا يمكن معرفته [Kant, Critique of Pure Reason, A 30]. إذن كانت نتيجة الانقلاب الكوبرنيكوسي عدم إمكان إدراك الواقع كما هو.

وبدل أن يعدّ كانط الأخلاق مبتنية على الدين وعلى ما وراء الطبيعة، اعتقد أنّ الدين ابني على الأخلاق، وحاول أن يصل إلى نتائج كخلود النفس والاختيار والإله من خلال الأحكام الأخلاقية. [كانط، دين طبيعي، ص 299 و300] كان كانط يعتقد بوجوب ترك (المعرفة الجزئية الميتافيزيقية)؛ ليمنح فسح المجال للإيمان [Kant, Critique of Pure Reason, B XXX]، وقد شرح بشكل مفصّل ابتناء ما وراء الطبيعة على الأخلاق - وليس العكس - في كتابه نقد العقل العملي (Critique of practical reason). وقد ألقت هذه الرؤية بظلالها على آراء سورين كيركغور (Søren Kierkegaard / 1855 - 1813) الفيلسوف الوجودي المعروف، الذي يقولها صراحة: «إنّ فيلسوفي المفضّل هو كانط» [Mircea Eliade, The Encyclopedia of Religion, v.11، p.299]. ولا يخفى هذا التأثير على المظلمين على أفكار كيركغور.

ويرى كانط أنَّ القضايا الرياضية قضايا تأليفيةً قبليةً، وكذا أصول الطبيعيات قضايا تأليفيةً قبليةً لأنَّ مقولات الفاهمة هي الفروض المسبقة لكلِّ إدراكٍ. وأمَّا ما بعد الطبيعة فلا يمكن لنا أن نصدر أيَّ حكمٍ تألفيٍّ قبليٍّ فيها. ويعتقد كانط أنَّ العقل أحيانًا لا يستخدم المقولات المستخدمة في الأمور الزمانية والمكانية في حلِّه للمسائل الميتافيزيقية، فلا يصل إلى نتيجة سوى الوقوع في التوهّم المُجاوِز؛ لأنَّ العقل في هذه الموارد سيَتقبَّل أشياء خارج الأطر المعيّنة له. [هارثناك، نظريه معرفت در فلسفه كانط، ص 133 و 134]

التوهّم المُجاوِز في معرفة الإله

لقد أطلق كانط على التصورات الثلاثة المرتبطة بـ (النفس والعالم والإله) اصطلاح (التصورات المُجاوِزة)، واعتقد أنَّ الفاهمة لا تحمل أيَّ تصوّرٍ عنها؛ إذ إنَّها لا تحمل أيَّ مدلولٍ تجريبيٍّ.

وعلاوةً على ذلك فإنَّ النظام المعرفي للإنسان عند كانط يستطيع إدراك الفينومينون (*) (Phänomen) فقط؛ لأنَّ لها وجودًا فينا (in-Us) (**). فيمكن التعرّف عليها، بخلاف الأشياء في نفسها؛ إذ إنَّ لها وجودًا في نفسها (in-themselves)؛ فلا تقع متعلِّقًا للمعرفة. [Kant, Critique of Pure Reason, A 44= B 62؛ ibid، A 30] يقول كانط: «إذا كان المراد من الطبيعة هو حقائق الأشياء في ذاتها، فليس لنا أن نعرفها مقدّمةً على التجربة ولا مؤخّرةً عنها» [كانط، تمهيدات، ص 133 و 134].

(*) والمقصود منه هو ظواهر الأشياء وما يستقبله الحسّ ويقابله الشيء في ذاته، وكما هو موجودٌ خارج الذهن مع قطع النظر عمّا يترأى للإنسان. وكانط يفرّق بين حقيقة الشيء (النومينون) وظاهره (الفينومينون)، ويعتقد أنّه لا يمكن معرفة النومينون أو الشيء في نفسه، بل إنَّ ما نعرفه من الواقع هو ما يتركّب مع المعطيات الحسّية في مرحلتي الحسّاسية والفاهمة، وإنّا نعرف ما يظهر لنا لا ما هو واقع.

(**) الظواهر تصدم بالحواسّ فيحصل بعد ذلك الحدس الذي يشكّل التجربة.

وعلى هذا الأساس لا يمكن معرفة الإله - حتى إذا كان له وجودٌ خارجيٌّ - في إطار العقل النظري؛ لأنّه من جنس النومينون لا من جنس الفينومينون. وإذا قبلنا هذا التفسير للتمايز الموجود بين الظواهر (الفينومينون) والأشياء (في نفسها) وفي حالة القول بعدم إمكان إثبات وجود الإله أو نفي وجوده من خلال العقل النظريّ، فلن تكون هناك إمكانية لطرح سائر المسائل المرتبطة بمعرفة الإله والمعاد.

إنّ تأثير هذا التمايز في التفكيك بين (الدين) و(فهم الإنسان للدين) واضحٌ للعيان، فالدين أمرٌ من قبيل (الأشياء في نفسها)، وهو ليس في متناول يد المعرفة فلا يمكن الحصول عليه، وإنّ فهم الإنسان للدين كظاهرة لا يمكن تقديسها وإضفاء الصبغة الإلهية عليها بأي شكلٍ من الأشكال. ويبدو أنّ نظريّاتٍ مثل القبض والبسط في الشريعة وقعت تحت تأثير فكر كانط أو أشباهه. ويمكن عدّ الأفكار المناوئة للعقل أو تلك التي تقلّل من شأنه في تبين التعاليم الدينية، وكذا النظرة السطحية التي تصوّر الدين بأنّه قضايا فقهيةٌ وعباديةٌ صرفةٌ نظرةً ناجمةً عن إهمال العقل النظريّ وتحجيم دوره، وهي بالتالي متأثرةٌ بأفكار كانط وأمثاله.

ويعتقد كانط أنّ المفاهيم الثلاثة المذكورة وهي "النفس والعالم والإله" لها دورٌ في توحيد المعارف الإنسانية، بيد أنّه لا يمكن عدّها تصوراتٍ لها ما بإزاء في الخارج، وبتعبيرٍ آخر في ضوء المفاهيم التي استخدمها كانط، فإنّ العقل يستخدم هذه المفاهيم استخداماً تنظيمياً (Regulative) لا تأسيسياً (Constitutive). [ibid, A 703 = B 731 : Kant, Critique of Pure Reason, A 644 = B 672]

وقد عدّ كانط فكرة (العقل المحض) استنتاجاً مغلوّطاً يمكن على أساسه أن نتصوّر وجوداً خارجياً للإله، وبعبارةٍ أخرى فإنّ تصوّر وجود الإله بوصفه الموجود الأكمل والأكثر حقيقةً تصوّرٌ ناجمٌ عن تحليقاتٍ عاليةٍ للعقل الإنساني. [ibid, A 321- A 332 = B 378- B 389]

وفي فلسفة كانط تختلف قضية "الإله موجودٌ" عن قضية "للمثلث ثلاث زوايا" اختلافًا جوهريًا؛ إذ إنَّ للقضية الثانية ضرورةً منطقيةً، وإنَّ سلب محمول هذه القضية عن موضوعها يؤدي إلى التناقض. والحال أنَّ منكري وجود الخالق تصوّروا وجوده ولا يشعرون بالتناقض إذا نفوا وجوده. وعلاوةً على ذلك فإنّه يمكن أن نتصوّر أننا حتّى إذا قبلنا الضرورة المنطقية لوجود الإله، فإنَّ هذا لا يُثبت الوجود الخارجي للإله، كما هو الحال في ضرورة كون المثلث ذا ثلاث زوايا، فهي لا تعني وجود المثلث في الخارج [Kant, Critique of Pure Reason, A 594 - A 595 = B 622 - B 623]؛ فقضية "الإله موجودٌ" لا تدلّ على ضرورة وجود الإله في الخارج، بل ولا تبين للإله وجودًا خارجيًا. ويعتقد كانط أنّه إذا عُدَّ مفهوم (الإله) مفهومًا ذا تحقّقٍ عينيٍّ وواقعيٍّ في الخارج، فإنَّ العقل قد توهم؛ لأنّه لا يمكن في عالم التجربة فرض مفهوم يحوي كلّ الكمالات الإيجابية. ويوضّح كانط المسألة بأننا نستعمل المحمولات الإثباتية أو السلبية في مقام توصيف كلّ شيءٍ موجودٍ؛ لأنَّ أيّ شيءٍ إمّا أن يتّصف بوصفٍ معيّنٍ أو أن يكون نقيض ذلك الوصف قابلاً للحمل عليه. ومن هنا فإنّه يمكن أن نعرف (لا أ) إذا كان (أ) معروفًا، ويعتقد كانط أنّه لو اعتُبر تصوّر كلّ المحمولات الإثباتية القابلة للتعلّق بوصفها الوجود الأعلى والأرفع حقيقةً [ibid, A 576 = B 604] - لا تصوّرًا فحسب - فإنَّ العقل قد وقع في الوهم بلا شكَّ [ibid, A 580 = B 608]؛ لأنَّ متعلّق العيان محدودٌ وتجريّ دائمًا، وليس مثالًا مُجاوزًا. وقد سعى كانط إلى إثبات خطأ العقل في البراهين العقلية الثلاثة على وجود الإله (البرهان الوجودي، والبرهان الطبيعي - الكلاسي، وبرهان الإمكان) [هارثناك، نظريه معرفت در فلسفه كانط، ص 171 - 183].

مع ذلك لا يمكن عدُّ كانط ملحدًا حاول أن يضعف أسس ما وراء الطبيعة عمدًا. فلعلّه كان يسعى لإيضاح دور الإيمان - كما يدّعي - من

خلال انتقاد العقل المحض وتشخيص حدود فهم العقل البشري. وبحسب عقيدة كانط فعلى الرغم من أن براهين إثبات وجود الإله تقف عاجزة عن إثبات مثل هذا الموجود، لكن نتيجة عجز العقل عن إثبات وجود الإله ليس هو إنكار وجوده، وباللحاظ المنطقي فإن العقل النظري كما هو عاجز عن إثبات وجود الإله فهو عاجز أيضاً عن نفي هذا الموجود [المصدر نفسه، ص181]. وانطلاقاً من هذه الرؤية نفسها يدعن بوجود الإله في نقد العقل العملي. ويبدو أنه حتى لو عجز كانط عن إثبات وجود الإله عن طريق العقل العملي أيضاً، فسوف يبقى شكاً ولن يدخل في زمرة الملحدّين.

استعراض براهين إثبات وجود الإله في رؤية كانط

وفيما يلي نستعرض أهمّ براهين إثبات وجود الإله في رؤية كانط وهي:

أ- البرهان الوجودي (Ontological argument)

كلّما ذُكر البرهان الوجودي يخطر في الأذهان اسم أنسلم (St. Anselm / 1109-1033) - رائد الفلسفة المدرسية - رغم أنه لم يستعمل هذا الاصطلاح في صياغته لهذا البرهان. وفي الصياغات المختلفة المقدّمة للبرهان الوجودي يتمّ السعي عن طريق مفهوم الإله الكامل المطلق - أو بعض آخر من المفاهيم المشابهة - لإثبات الوجود الخارجي للإله، أو في بعض الصياغات إثبات ضرورة وجوده ووحدانيّته.

وعلى أساس صياغة كانط للبرهان الوجودي، فإنّ الموجود الذي يمتلك جميع أوصافه الثبوتية يجب أن يكون له صفة الوجود أيضاً، ومن هنا يكون واجب الوجود، وإنكار مثل هذا الموجود يستلزم التناقض؛ لأنّه موجود بما أنّه يمتلك جميع الكمالات والأوصاف الثبوتية وغير موجود فيما لو أنكرنا وجوده. وحينما تصدّى كانط لنفي هذا الدليل لجأ إلى مسألة تأليفية (Synthetic) والهلّيات

البسيطة؛ وتوضيح ذلك أنه يرى أن إنكار وجود موضوع مثل هذه القضايا (كقضية «الإله موجود») لا يستلزم التناقض، وأن الوجود لا يمكنه أن يكون داخلاً في مفهوم موضوع الهلّيات البسيطة؛ لأنّه حتّى إذا لم يتحقّق الموضوع، لا يتّجه أيّ ضررٍ لمفهوم الموضوع، وبعبارةٍ أخرى يصحّ فيه السلب. ومن هنا فإنّ قضية «الإله ليس موجوداً» لا تستلزم التناقض. [راجع: المصدر السابق، ص 173 -174] وبعبارةٍ أخرى يعتقد كانط أنّه إذا كان واجب الوجود متحقّقاً فإنّ إنكاره ينتهي إلى التناقض، لكن إذا قيل إنّ الموجود الذي وجوده واجب ليس متحقّقاً فلا يوجد تناقض في البين؛ لأنّه تمّ رفع الموضوع مع المحمول دفعةً واحدةً. ولذا، كما أن إنكار وجود المثلث لا يستلزم التناقض [بخلاف إنكار كونه ذا ثلاث زوايا] فكذلك إنكار وجود الواجب لا يستلزم التناقض [kant, Critique of Pure Reason, A 595- A 596 =B 623-B 624].

يعتقد كانط أنّه في البرهان الوجودي ليس الوجود مقوّمًا مفهوميًا للموضوع، وبالنتيجة فإنّ قضية "الإله موجود" ليست تحليليّة (Analytic). وبناءً عليه فإنّ كانط مثل راسل لم ير أنّ الوجود صفةٌ ومحمولٌ حقيقيّ، وإنّما يرى أنّه محمولٌ منطقيّ [رابط / Copula] وبهدف وضع الموضوع (وبتعبير بعض الفلاسفة الإسلاميين: الحمل الأولي) [ibid, A 599 =B 627]، وبحسب رؤيته فإنّ المحمول الذي يمكن أن يكون حقيقيًا هو الذي يضيف شيئًا إلى الموضوع، ويشتمل على معلوماتٍ جديدةٍ. ومثل هذه القضايا يمكن أن تُسمّى قضيةً تأليفيّةً أو توسيعيّةً (Ampliative) [كانط، تمهيدات، ص 96 - 104]. يعتقد كانط أنّه في حالة كون الوجود جزءًا من الموضوع لا يمكنه حينما يصبح محمولًا أن يضيف خاصيّةً إلى الموضوع. ومن هنا فهو يرى أنّ مثل هذه القضايا توتولوجيّة (tautology) [تكرار] وبلا فائدة [kant, Critique of Pure Reason, A 598 =B 626]. ولا ننسى أنّ ادّعاء تأليفيّة القضايا الوجوديّة لا

ينسجم مع القول بأن الوجود لا يُعدُّ محمولاً حقيقياً، والتحقيق في رأي كانط حول هذه المسألة في ضوء مؤلفاته يتطلب مجالاً آخر.

إن شرط تحقق المعرفة الحقيقية في نظام كانط المعرفي هو تطابق [تماثل] المفهوم وما بإزائه الخارجي، وإنما يمكن العلم بشيءٍ فيما لو كانت صورة أو مفهوم ذاك الشيء نفسه عند الإنسان. فإذا كان الوجود يضيف شيئاً إلى الموضوع، وبعبارة أخرى، كان المحمول محمولاً حقيقياً، فموضوع الهلّيات البسيطة لن يكون الشيء المتحقق نفسه في الخارج؛ لأنّ هذا المفهوم غير ذلك الشيء الذي يكون في الخارج مصاحباً للوجود. وكذلك بحمل الوجود على شيء يتّصف بكلّ الكمالات سوى واحدٍ، لا يرفع ذلك النقص، ويبقى نفس ذلك الشيء «الموجود» الناقص. وعليه لا يمكن للوجود أن يكون ذلك الكمال المفقود للشيء المذكور؛ ولذلك فإنّ الوجود ليس صفةً وكمالاً حقيقياً وبالنتيجة ليس محمولاً حقيقياً، ولا يحقق إضافةً للشيء [Kant, Critique of Pure Reason, A 600 = B 628]. وعلى هذا الأساس، لا يمكن لكانط تصديق مقدّمة البرهان الوجودي، وهي أنّ الموجود المتّصف بكلّ الكمالات يلزم أن يتّصف بـ «الوجود» أيضاً ويتحقق في الخارج. [هارثناك، نظريته معرفت در فلسفة كانت، ص 176-173، Kant, Critique of Pure Reason, A 602 = B 630]؛ ولهذا السبب بالضبط فإنّه وفقاً للرؤية كانط ما يزال هذا السؤال باقياً: هل الإله موجود؟

ب - برهان الإمكان [Cosmological Argument]

في ضوء برهان الإمكان بما أنّه يصدق «أنا» موجودٌ، فيجب كذلك وجود الواجب المطلق [ibid, A 604- A 606 = B 632-B 634]؛ لأنّه في عالم التجربة كلّ حادثٍ - وهو ممكنٌ طبعاً - معلولٌ لحادثٍ متقدّم عليه، وهذه السلسلة بالضرورة تستلزم أكثر وجود حقيقيّ، وتستلزم تحقق موجودٍ يمتلك جميع

الكلمات ومنها الوجود. وكما يبدو من هذه الصياغة فإنّ برهان الإمكان يستلزم البرهان الوجودي، وكانط بإنكاره البرهان الوجودي لم يبق أمامه طريقاً لقبول برهان الإمكان [ibid, A 607 =B 635]. وبالإضافة إلى المناقشة في وجود الأمر غير المشروط والعلّة الأولى - الإله - فإنّ كانط في بحث الجدل المُجاوِز يرى أنّه ليس ثمة معنىّ للقبول بعلّة فوق الزمان والمكان، ويسعى إلى إيضاح امتناع ما وراء الطبيعة [هارثناك، نظريه معرفت در فلسفه كانت، ص 176 - 178].

ج - البرهان الطبيعيّ - الكلاميّ [برهان النظم -/ Physico [Theological proof]

رغم أنّ كانط يصرّح بأفضليّة هذا البرهان على البراهين الأخرى من بعض الجهات، ويصرّ على قوّته [Kant, Critique of Pure Reason, A 624]، لكنّ عدم منطقيّة القبول بالأمر غير المشروط والمطلق في رؤيته شكّل عقبة كبيرة أمام قبوله بالبرهان الطبيعيّ الكلاميّ، فهو يعتقد أنّه رغم أنّ مشاهدة نظم الطبيعة بالتجربة الإنسانيّة المحدودة شاهدٌ على المعمار القادر الحكيم، لكنّ لن يُستنتج منه وجود الإله الخالق الذي يمتلك الحكمة والقدرة المطلقتين، ولا يمكن من خلال البرهان أعلاه إثبات أكثر من الوجود الحقيقيّ والوجود الكامل المطلق [ibid, A 627 =B 655]، وكذلك بناء هذا البرهان أيضاً على البرهان الوجوديّ يضاعف الإشكال [هارثناك، نظريه معرفت در فلسفه كانت، ص 178 و 179].

وكما تقدّمت الإشارة إليه فإنّ عدم قدرة العقل النظريّ على إثبات وجود الإله لا يعني إنكار وجوده، بل في فلسفة كانط هناك أصولٌ من قبيل الحرّيّة، وإنّ وجود الإله وخلود النفس يلزم القبول بالأحكام الأخلاقيّة، وأحكام العقل العمليّ تشمل هذه الأصول بالدلالة التضمينيّة. وبناءً على هذا فإنّ كانط

يقبل وجود الإله بحكم العقل العملي، وفي ضوء هذه الرؤية فهو يعتقد بأن القبول بوجود الإله أمرٌ باطنيٌّ قائمٌ على أساس الضرورة الأخلاقية؛ ولهذا السبب يرى أن الإنسان لا يحتاج إلى الدين من أجل تنظيم سلوكياته كما أن الأخلاق أيضًا ليست مبنيةً على الدين [Kant, Religion within the Limits of Reason Alone, P.3]. إن إسناد الدين الطبيعي إلى كانط أقرب إلى الواقع، ولهذا السبب لم يكن في تدينه أي مكانٍ للآداب الدينية الظاهرية ولم يعط أي أهمية خاصة للعبادة والدعاء، وبحسب قول أحد شراح كتبه «يرى كانط أن العبادات الظاهرية كلها عبث... لقد كان كانط معتقدًا بأنه يمكن للشخص أن يكون متدينًا حقًا دون أن يكون شريكًا في عقائد أتباع أي دين منتظم، وقد قضى هو نفسه عمرًا على هذا المنوال» [Korner, Kant, p.170]. يرى كانط أن الحكم الأخلاقي الذي يدعو الإنسان إلى الحركة نحو الخير الأسمى يستلزم وجود الإله؛ إذ يكون التكليف و«الإلزام» مبررًا فيما لو كانت هناك إمكانية لأداء متعلق التكليف والإلزام. وإذا لم يكن الإله - أسمى مراتب الخير - موجودًا فليس هناك معنى للإلزام الأخلاقي بالحركة نحوه.

يمكن أن يقال لكانط إنه فيما لو كان تحقق التوحيدين أو معرفته يواجه محذورًا عقليًا كالتناقض، فإن وجود الإله ليس عدم إمكان إثباته على أساس العقل النظري فحسب، بل لن يمكن إثباته والقبول به في نطاق العقل العملي أيضًا. لكنّه لا يعتقد بوجود مفاهيم من قبيل الإله وجودًا خارجيًا ومحسوسًا؛ لكي يكون وجودها في نفسها غير الوجود في نفسه ويلزم منه التناقض، وبعبارة أخرى يحدث انقلاب الخارج إلى الذهن. وفي الوقت ذاته يمكن طرح هذه الأحجية للفلسفة النقدية مرةً أخرى، وهي: كيف يمكن إثبات الإله بالعقل العملي، والحال أنه لم يكن ممكنًا إثباته بالعقل النظري؟ وهل حقًا تتسع معرفة الإنسان عن طريق العقل العملي؟ في رؤية كانط، الجواب

هو النفي، مع أنه - كما يبدو - يستعمل مقولة الوجود في مورد الإله، ومن المستبعد أن يمكنه إرادة مفهوم آخر من الوجود، وأنه بصدد الإثبات العملي للإله على أساس العقل العملي. ويبدو أن هذه الأهمية - رغم جهود كانط لحلها - لم تجد لها حلاً في فلسفة كانط لحد الآن. طبيعي أننا في هذه المقالة لسنا في صدد بيان الانتقادات الموجهة للبرهان الأخلاقي الذي أقامه كانط، وإنما نبحث حول آراء كانط السلبية في نطاق العقل المحض بما تقتضيه مقالاتنا.

النقد

نسعى في هذا الجزء من المقالة إلى تقسيم الانتقادات إلى فئتين:
أ- الانتقادات العامة، أي الانتقادات التي ترد على نظام كانط المعرفي.
ب- الانتقادات الخاصة، أي الانتقادات التي ترد على قراءة كانط الخاصة لبراهين إثبات وجود الإله. ويجب الالتفات إلى ملاحظة وهي أن الكثير من المفاهيم المستعملة في فلسفة كانط، وإن كانت مشتركة مع المفاهيم المستعملة في الفلسفة التقليدية الإسلامية، لكن هذا الاشتراك مجرد اشتراك لفظي، ويبدو أن فهم كانط للوجود، مثل بقية المعقولات الثانية الفلسفية والمنطقية، يختلف عن فهم الفلاسفة الإسلاميين. ومن هنا فإن تبين آراء كانط في مجال المفاهيم ودراساتها، وذكر الانتقادات البنيوية، خارج عما تحتمله مقالاتنا هذه، وسنقتصر في بحثنا على فئة من آرائه، وهي التي أشير إليها في نص المقالة، وعلى صلة وثيقة بموضوع بحثنا.

وبنظرة عامة، يبدو أنه على الرغم من أن كانط كان يسعى للتغلب على شكوكية ديفيد هيوم [كانط، تمهيدات، ص 91، 153]، لكن كما يقول الشهيد مطهري: «إن مسلك كانط هو مسلك الشك» [مطهري، مجموعه آثار، ج 6، ص 191 و 192] يقول كانط في إحدى فقرات كتابه (نقد العقل المحض):

«في مجال ارتباط الإدراك الحسيّ بعلته، يبقى هذا الأمر مشكوكًا باستمرارٍ وهو: هل هذه العلة داخليةٌ أو خارجيةٌ، يعني: ألا تعدو جميع المتعلقات الحسية الخارجية عن كونها مجرد لعبةٍ لإحساسنا الداخلي؟» [Kant, Critique of

[Pure Reason, A 368

ورغم أنّ كانط كان ناجحًا في معرفة الآفات التي أصابت ما وراء الطبيعة في عصره إلى حدٍّ ما، لكنّه لم يستطع وضع ما وراء الطبيعة في موضعه الأصلي، ولا أداء حقّ العقل النظريّ. حتّى أنّ كانط نفسه لم يكن يتصوّر أنّ رؤاه سوف تُدرس وتُناقش في المحافل العلميّة على هذا النطاق الواسع؛ لأنّه كان يعتقد أنّ قبول آرائه كان غير ممكنٍ في بداية الأمر، لكنّ مثل هذه النتيجة يمكن أن تتحقّق في نهاية المطاف [كانط، تمهيدات، ص 90]. وعلى أيّ حالٍ فإنّ بعض الإبهامات أو الانتقادات الواردة على رؤية كانط حول دور العقل في معرفة الإله يمكن تلخيصها بما يلي:

أ- الانتقادات العامّة

لا شكّ أنّ رؤية كانط حول إنكار دور العقل النظريّ في معرفة الإله نشأت من نظريّته (المعرفة العامّة)، وهذه الرؤية حصيلة ذاك النظام المعرفيّ العام والواسع. فلا يمكن نقد رؤيته هذه بدون ملاحظة ما أدّى إليها من مقدّماتٍ وأصولٍ. فالمناقشة في مبادئ هذه النظرية تُعدّ الخطوة الأولى في دراسة دور العقل في معرفة الإله عند كانط، وقد بيّنا في طيّات بحثنا هذا الدور الذي تلعبه كلّ من الأسس الفكرية والمعرفية لكانط. فلنبدأ بدراسة هذه الأسس والمبادئ في نقاطٍ وهي:

1. لقد انطلق كانط في فلسفته من المنطق بدلاً من المعرفة، في حين أنّه ما لم تتحقّق المعرفة أو المعارف لا يمكن صيّها في قوالب منطقيّة، وتصنيفها ضمن الكميّة، والكيفيّة، والنسبة، والجهة، والقيام باستخراج المقولات

الاثنتي عشرة. وبناءً على هذا فإن استخراج مفاهيم من قبيل العلية من الحكم الشرطي ليس في محله [راجع: أحمدي، بن لايه هاى شناخت، ص 2 و 3]. وكما بين بعض الفلاسفة الإسلاميين فإن مفاهيم من قبيل العلية يمكن الحصول عليها عن طريق العلم الحضوري [مطهرى، مجموعه آثار، ج 6، ص 304 و 305؛ مصباح يزدي، آموزش فلسفه، ج 1، ص 227 - 230 و ص 311 - 313]. وحتى لو لم يُقبل هذا المنحى في ظهور مفهوم العلية، فلا يمكن القبول بتأثر الذهن بالخارج دون القبول بمبدأ العلية ومسبوبيته، وفي الواقع لم يكن كانط من أجل الوصول إلى العلية بحاجة إلى القيام بعملية معقدة لاستخراج العلية من القضايا الشرطية.

2. يمكن النقاش في الرؤية الكانطية التي تدعي أن القضايا الوجودية أو الهلّيات البسيطة، وبعبارة ثالثة «كان التامة»، ليست مفيدة للمعرفة، فقضية «الإله موجود» تعني أن الإله له ما يزاء في الخارج وليس مجرد تصوّر محض. ومن هنا فإن مثل هذه القضية تعادل قضية «عليّ عالم» من جهة التأثير المعرفي لمحمول القضية [راجع: أحمدي، بن لايه هاى شناخت، ص 187 و 188]. وبمنظرة أشمل إلى عقائد كانط فإن الوجود المحمولى لا يوسع الموضوع، ولا يضيف إليه شيئاً، بينما تكون زيادة المعرفة تجاه الموضوع، والتغاير المفهومي بين الموضوع والمحمول، وتحقق آثارٍ وواقعيةٍ جديدةٍ في الخارج كاشفٌ عن أن الوجود المحمولى واقعيٌ ومفيدٌ للمعرفة. نعم، فيما لو كان مقصود كانط هو الحمل الانضمامي للوجود في الخارج، فالوجود لا يمكن أن يُعدَّ محمولاً حقيقياً. لكن المدافعين عن البرهان الوجودي لم يدعوا مثل هذا الكلام. [أفضل، نقد وبررسی دیدگاه کانت درباره برهان وجودی، ص 103 - 109].

3. كانت توتولوجية (Tautologie) قضايا من قبيل «الإله موجود» مورداً للنقد من منظارٍ آخر؛ لأنه لم يؤخذ الوجود في الموضوع مطلقاً، وبعبارة أخرى لا يُلاحظ جزءٌ من الموضوع، كما أن كون مجموع زوايا المثلث 180

درجةً، أو أنّ مجموع الزوايا الداخلية للمثلث يساوي مجموع زاويتين قائمتين هو من لوازم المثلث وليس جزءاً منه، والذي نصل إليه بالاستدلال، فكذلك التحقق الخارجي (كون الشيء موجوداً) لم يكن جزءاً من الموضوع ولا يؤخذ في تعريف الإله، بل هو لازم لكونه واجب الوجود أو كونه كاملاً مطلقاً ويثبت بالبرهان. وبهذا البيان يرتفع إشكال المصادرة عن البرهان الوجودي. وبناءً عليه فإنّ قضية «الإله موجود» تشبه قضية «مجموع زوايا المثلث الداخلية 180 درجة»، أو قضية «مجموع زوايا المثلث الداخلية تساوي زاويتين قائمتين» وليست قضيةً توتولوجيةً ولا فائدة فيها.

4. على أساس نظام كانط المعرفي فإنّ المعطيات الزمانية والمكانية، وفي الحقيقة المعطيات الحسية، هي فقط التي يمكن التعرف عليها بواسطة الذهن، وبهذا فإنّ نتيجة المعرفة مهما كانت يجب أن تمرّ عبر بوابة الحسّ. ومن هنا يمكن أن ننسب إلى كانط حصر المعرفة بالحسية، وهذا لا ينسجم مع قبوله القضايا القبلية وهي ليست حسيةً. وعلى هذا الأساس وعلى فرض القبول بأنّ بداية معرفة الإنسان تكون عن طريق الحسّ، ومع أنّ كانط قَبِلَ بالمعرفة القبلية بالنسبة للرياضيات، ولكن لا يمكن القبول بادّعاءاته الضمنيّ القائل بحصر المعرفة في المعرفة الحسية؛ لأنّ هذا الادّعاء على الأقلّ ليس حسياً، وطبيعيّ أنّ قبولنا لانهيار المعرفة بالحسّ لا يكون دليلاً على الحصر الواقعي للمعرفة بالحسّ.

5. على أساس كون العلم بالعالم الخارجي حضورياً، فإنّ فلسفة كانط والمشاكل الناشئة عنها تزول نهائياً، وسوف لا تبقى أيّ مشكلة في علمنا بالعالم الخارجي. مثلاً مع العلم الحضورّي بالنار الحارقة، لن يبقى مجالّ لكلام كانط القائل بأنّ التجربة لا يمكنها إيجاد الضرورة؛ إذ مع عدم إمكانية تطرّق الخطأ للعلم الحضورّي، فليس من الممكن أن تكون تلك النار العينية المتعلقة بتجربتي غير حارقة [راجع: أحمدى، بن لايه هاى شناخت، ص 49].

6. بالاستفادة من العلم الحضورى يمكن إبطال ادعاء مجهولية النومينون وعدم إمكان معرفته بشكلٍ تامٍّ، وعلى أساس هذا الجواب الحليّ في الفلسفة الإسلامية فإنّ العلم الحضورى الذي هو معرفة بدون توسّط الصور والمفاهيم الذهنية يتعلّق بالمعلوم نفسه، والمعلوم يحضر عند العالم دون واسطة، فلا مجال للخطأ في مثل هذا النوع من العلم. ولذا، حتّى لو كان الإدراك في ميدانيّ الحسّاسيّة [الإحساس] والفاهمة قائمًا على البنى الذهنيّة القبليّة، فإنّ مثل هذا التبيين يُمكن أن يُطرح في العلم الحضورى فقط. وطبيعيّ أنّه بملاحظة الانتقادات المتقدّمة، فإنّ تبيين كانتط لدور الذهن في المعرفة غير مقبولٍ حتّى في العلم الحضورى. فعلى أساس المعارف العقليّة السامية المطروحة في الفلسفة الإسلاميّة، فإنّه لا شيء من المعقولات (المفاهيم الكلّيّة) معلوماتٌ مسبقة للذهن. وبالإضافة إلى ذلك فمن خلال إرجاع القضايا النظرية إلى القضايا البدهيّة (من قبيل البدهيات الأولى والوجدانيّات) وتبيين كيفية حكاية البدهيات عن الواقعيّة يمكن الخلاص من مستنقع فلسفة كانتط المعرفي في مجال واقعيّة القضايا. وتفصيل الكلام في التأسيسية (Foundationalism) المذكورة يتطلّب مجالاً آخر.

7. لا يمكن القبول بالفينومينون دون القبول بإمكان حمل الوجود على النومينون وتحقيقه خارجاً، ولا يمكن القبول بالموصوف أو الموضوع عبر التوسّل بأصل الموضوع. فإذا كان الفينومينون ناشئاً عن النومينون (بمعنى الواقعيّة المستقلّة عن الإنسان) فلا معنى حينئذٍ لادعاء عدم إمكان معرفة متعلّق أو ما بإزاء الفينومينون [Kant, Critique of Pure Reason, A 387] وهذا الادعاء يبدو متناقضاً. وأساساً كيف يمكن، مع الحفاظ على ادعاء عدم إمكانية معرفة الأشياء في نفسها، القول بالاختلاف بين الفينومينون والنومينون؟ وبالإضافة إلى ذلك مع فرض النومينون وبالنتيجة عدم إمكان معرفته فلا يمكن الخلاص من فخ المثاليّة، وجهود كانتط للإجابة عن ذلك

ما تزال بلا نتيجة كما يبدو، رغم أنه سعى إلى رفض المثالية. ينقل ويل ديورانت كلاماً عن بول ري (Paul Ree) يشير فيه إلى عدم الانسجام الداخلي في رؤى كانط، فيقول فيه:

«إذا قرأت مؤلفات كانط فإنكم تتصورون أنفسكم في سوق الهرج [سوق الجمعة]، تجد فيه كل ما تريد: ففيه الجبر وفيه الاختيار، وفيه المثالية وفيه نفيها، وفيه إنكار وجود الإله وكذلك الاعتقاد به. وكانط شبيهٌ بالساحر الذي يقف على المسرح ويخيّر المشاهدين فيُخرج من قبعة التكليف مفاهيم الإله والاختيار وبقاء الروح» (Will Durant, The story of philosophy: the lives)

[and opinions of the great philosophers of the Western world, p.219].

وكانط في رأي فيشته (Johann Gottlieb Fichte) أيضاً هو فيلسوفٌ يسعى في كل شيءٍ إلى الحفاظ على الطرفين المتعارضين، «لهذا السبب فقد أوقع [كانط] نفسه في تناقضاتٍ مؤسفةٍ» [Copleston, A history of philosophy, v.6, p.431].

8. الحقيقة هي أنه بغض النظر عن الإشكال المذكور، فإن مراد كانط من التمايز بين النومينون والفينومينون ما زال حتى يومنا هذا محل نقاش بين الفلاسفة، وأحياناً تُذكر تفاسير مختلفة تماماً لهذه الرؤية (هارثناك، نظريته معرفت در فلسفة كانت، ص 49-54). وعلى أساس بعض التفاسير فإنّ القبول بنظريات كانط المعرفية لا ينسجم مع القبول بالنومينون كموجودٍ وعلّة للفينومينون، وعلى أساس بعضٍ آخر من التفاسير فإنّ المثالية هي أوضح نتائج التمايز المذكور.

9. أخذ الزمان في مفاهيم من قبيل العلية [Kant, Critique of Pure Reason, A 189] من الإشكالات الأساسية في فلسفة كانط. كما هو مبين في الفلسفة الإسلامية، العلية هي من المعقولات الثانية الفلسفية، وحتى أنّ بعض الفلاسفة بين كيفية انتزاعها - كسائر المفاهيم الفلسفية - من العلوم

الحضورية [مطهرى، مجموعه ی آثار، ج 6، ص 304 و 305؛ مصباح يزدي، آموزش فلسفه، ج 1، ص 227 - 230 و ص 311 - 313].

10. إطلاق المعرفة على الظواهر (الفيثومينون) لا يخلو من إشكال؛ لأنّ الصّدق بمعنى مطابقة الواقع من مقومات وأركان المعرفة. لكنّ البحث في مسألة تعريف الصّدق وارتباطه بالمعرفة يتطلّب مجالاً آخر.

11. نظرية كائط القائلة بأنّ أصل العلّية إنّما يجري في العالم المحسوس وعالم التجربة فقط، خاطئة. وفي حالة أنّ كائط كان مؤمناً حقّاً بهذه الرؤية، ويرى أنّ مقولة العلّية من البنى الذهنية، فلن يستطيع بحالٍ من الأحوال إثبات العالم الخارجيّ [العالم خارجاً عنه] وسيسقط في مستنقع الذاتية [الأنا وحدي] (msispilos). واللطيف هو أنّه نفسه صرّح في كلامه بتأثير (Affecting) الأعيان في حواسّ الإنسان، وقيل لا شعورياً بنوع من العلّية الخارجيّة خلافاً لمبناه Copleston, A: Kant, Critique of Pure Reason, B 1 [history of philosophy, v.6, p217 & p.430-431] وقد ألقى بنفسه في فخ «الذاتوية» وليس ذلك ناشئاً من رؤيته حول العلّية فحسب، بل بسبب نظامه الفلسفيّ بشكلٍ عامّ. وبحسب قوله: «الأشياء التي نتعامل معها، ليست أشياء بنفسها، بل هي ظواهر فقط، يعني تمثّلات... المكان نفسه مع جميع مظاهره، كتمثّلاتٍ يوجد فقط فيّ أنا» [Kant, Critique of Pure Reason, A 375] وقد بيّن بشكلٍ واضح الاعتقاد بكون الأجسام وحركتها ما هي إلّا تصوّر محض، حسب قوله في هذه العبارة:

«الأجسام والحركة ليست أموراً موجودةً خارجنا، بل هي مجرّد تصوّراتٍ وتمثّلاتٍ فينا. وعلى هذا الأساس فإنّ حركة المادّة ليست علّةً للتصوّرات فينا، بل نفس الحركة (وبالنتيجة، المادّة أيضاً التي تجعل نفسها معلومةً بواسطة الحركة) ما هي الا تمثّل» [ibid, A 387].

12. تقسيم القضايا بلحاظ الكمّ، والكيف، والإضافة، والجهة ثمّ التقسيم الثلاثيّ لكلّ منها فيه تكلفٌ، وبحاجةٍ إلى تفسيرٍ منطقيّ.

13. ربّما يمكن المناقشة في تفسير كائط للقضايا (التحليليّة القبليّة، والتأليفيّة القبليّة، والتأليفيّة البعديّة) وكذلك الأمثلة التي ذكرها كائط لها،

ورعايةً للاختصار نكتفي بذكر نموذج واحد. كما تقدّم فإنّ كانط يرى أنّ القضايا الرياضية والهندسيّة من قبيل $(5+7=12)$ تأليفيّةٌ قبليةٌ؛ إذ أوّلاً: المحمول ليس مندرجاً وكمّاً في $5+7$ ويمكن أن يحصل من $6+6$ ، $8+4$ وغيرها، ومن هنا هي تأليفيّةٌ، وثانياً: أنّ هذه القضية لم تأت من التجربة ومن هنا فهي قبليةٌ. لكن يبدو أنّ المحمول [يساوي 12 أو 12] حاصلٌ من تحليل «مجموع $5+7$ » ومن هنا فهي قضيةٌ تحليليّةٌ لا تركيبيةٌ. وأمّا كون العدد 12 يحصل أيضاً من مجموع أخرى فلا يضرُّ بكون القضية المبحوث فيها تحليليّةً، وملاك التحليليّة في مثل هذه القضايا تامٌّ.

14. يبدو أنّ نظام كانط المعرفي قبل أن يكون برهانياً ويمكن الدفاع عنه، فهو مجموعةٌ من الادّعاءات الإبداعية والمبتكرة التي بدلاً من أن تقوم ببناء المعرفة على أسس قويّة كالعلم الحضورّي والبدهيّات الواقعيّة، تتحرّك نحو الوراثة مؤكّدةً على عجز العقل النظريّ في معرفة بعض الأمور. ومن أجل نقد جزئيّات نظريّة كانط المعرفيّة يجب طرحها بشكلٍ مفصّل، والقيام بمقارنتها مع آراء الفلاسفة الإسلاميين؛ لكي تتضح نقاط ضعف آراء كانط ونقاط قوّة الفلسفة الإسلاميّة.

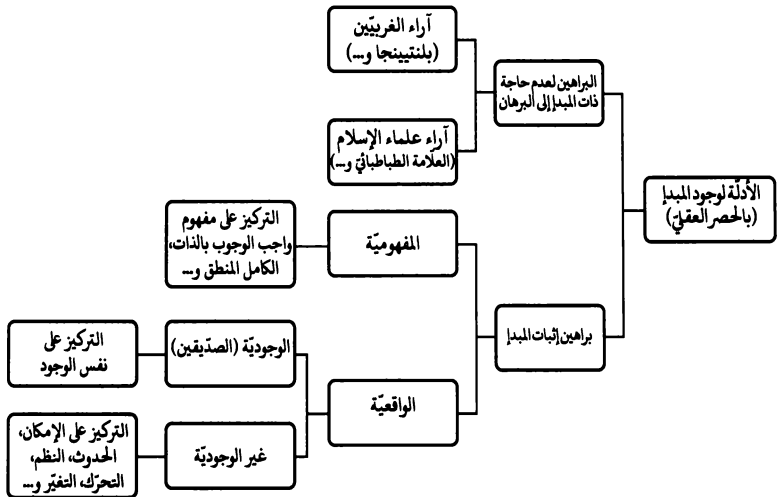
ب - الانتقادات الخاصّة

15. يعتقد كانط أنّه استعرض جميع طُرُق إثبات وجود الإله وحصرها بثلاثة براهين وهي: برهان الطبعيّ الكلاميّ [Physikotheologischer Beweis] / برهان النظم، وبرهان الإمكان (Kosmologischer Beweis)، والبرهان الوجوديّ (Ontologischer Beweis). وبحسب قوله: «لا يوجد براهين أكثر من ذلك، بل لا يمكن وجودها» [ibid, A 591 = B 619]. يسعى كانط، من خلال إرجاعه بُرْهانيّ النظم والإمكان إلى البرهان الوجوديّ والكشف عن ضعف البرهان الوجوديّ، إلى القول بأنّ جميع البراهين لا فائدة فيها، وهو بذلك ينفي دور العقل في معرفة الإله. بينما أوّلاً: هناك عدّة صياغاتٍ للبرهان الوجوديّ

لإثبات وجود الإله^(*)، ولا يتأتى الحكم حول اعتبارها إلا بعد استقصائها جميعاً، وبعبارة أخرى براهين إثبات وجود الإله لا تنحصر بالبراهين الثلاثة أعلاه، كما أنها لا تنحصر بصياغات كانط لهذه البراهين.

16. نتيجة عدم الضرورة المنطقية لقضايا من قبيل "الإله موجود" ليس هو نفي وجود الواجب؛ لأنه على أساس برهان الإمكان والوجوب بمجرد الخروج من السفسطة والشك، يثبت واجب الوجود في الخارج. ومن هنا فإن الوجود المحقق في الخارج محقق بالضرورة. ضرورة الأحكام التي تثبت لله - سبحانه - هي من نوع الضرورة الأزلية. وعلى أساس برهان الصديقين الذي طرح في الفلسفة الإسلامية فإن ضرورة وجود الله - سبحانه - هي ضرورة أزلية^(**).

(*) . للتفصيل أكثر حول تبويب أدلة وجود الإله انظر: عبوديت، النظام الفلسفي لمدرسة الحكمة المتعالية، ج 3، الفصل 11.



(**) «وهو كون المحمول ضرورياً للموضوع لذاته - من دون أي قيدٍ وشرطٍ حتى الوجود - وتختص بما إذا كان ذات الموضوع - وجوداً قائماً بنفسه بحثاً لا يشوبه عدمٌ ولا تحده ماهيةٌ - وهو الوجود الواجب تعالي وتقدس - فيما يوصف به من صفاته التي هي عين ذاته.» [الطباطبائي، نهاية الحكمة، ص 46].

مضافاً إلى أنّ نقطة بداية برهان الصديقيين هي الوجود والواقعية العينية لا مفهوم الوجود^(*).

وعلى أساس صياغة برهان الصديقيين فإنّ قضية «الواقعية حقّ»، صادقة في الفروض جميعاً دون أيّ شرط، يعني أنّها تتصف بالضرورة الأزليّة بحيث يكون حتى إنكار الواقعية أو الشكّ فيها، بمعنى صدق أو قطعية قضية «الواقعية ليست حقّاً» أو «كون الواقعية حقّاً مشكوكاً فيه» وهو مستلزم لقبول واقعية لا تتطابق لهذه القضية معها، أو على الأقلّ يُشكّ في التطابق. وأمّا هذه الواقعية لا يمكنها أن تكون هي الممكنات المحدودة، أو مجموعها؛ لأنّه من جهة إنكار الممكنات المحدودة لا يؤدّي إلى السفسطة، وهي أمرٌ ممكنٌ بل ومحقّق، ومن جهةٍ أخرى فإنّ مجموعها لا يعدو كونه أمراً ذهنياً. وتلك الواقعية هي ذلك الواحد الذي ترتبط به جميع الممكنات [صدر المتألهين، الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة، ج 6، ص 14، تعليقة 3؛ جوادي آملي، عين نضاح، ج 3، ص 323 - 329، مطهرى، مجموعه آثار، ج 6، ص 982 - 994].

ينبغي أن يقال: بناءً على ما ذكر فإنّ الاعتقاد بوجود الإله لا يحتاج إلى استدلال، لكن نؤكد على إمكان - بل ضرورة - إقامة البرهان على وجود الله سبحانه؛ لأنّه مع هذا الكمّ الهائل من الشبهات التي يلقيها الملحدون خاصّةً في عصرنا الراهن، وبعد انتشار الشبهات في العالم الافتراضيّ وقنوات التواصل الاجتماعيّ؛ يجب القيام بخطواتٍ راسخة في سبيل إقامة البرهان على إثبات وجود الإله أيضاً؛ لكي تُوضع في متناول المشكّكين بوجود الإله أو الذين يمتلكون مستوى منخفضاً من المعرفة بالإله.

(*) هناك صياغاتٌ مختلفةٌ من برهان الصديقيين، وقد ذكرنا صياغةً واحدةً في نصّ المقالة، ويمكن الرجوع أيضاً إلى ما ذكره ابن سينا في إثبات واجب الوجود عن طريق برهان الصديقيين، ثمّ تبين أنّ حيثيّة ثبوت ذات الشيء وذاتيّاته ولوازمه من الحيثيّة الإطلاقيّة. وفي الحقيقة يبدو أنّ كانط يجهل بالحيثيّات الثلاثة، أعني الحيثيّة الإطلاقيّة والحيثيّة التعليليّة والحيثيّة التقيدية، وبالتالي فإنّه لا يعلم أنّ «الإله موجودٌ» حيثيّةً إطلاقيّةً. ثمّ إنّ أخذ الوجود بالمعنى الاعتباري. تفصيل هذه النقطة بحاجةٍ إلى مجالٍ أوسع.

17. وكما بيّنا، يستدلّ كانط على أنه يحمل الوجود على الشيء المشتمل على الكمالات جميعًا باستثناء الوجود لا يزيل نقصه، ويبقى «الموجود» ذلك الشيء الناقص نفسه. وعليه فإنّ الوجود لا يمكنه أن يكون ذاك الكمال المفقود للشيء المذكور؛ ولذا فإنّ الوجود ليس صفةً وكمالاً حقيقياً، ومن هنا لا يكون محمولاً حقيقياً ولا يضيف أمراً إلى الشيء [Kant, Critique of Pure Reason, A 600 = B 628] وبالتدقيق في هذا الاستدلال يتّضح أنّ كانط، في تبين نفي كون الوجود كمالاً، استند إلى عدم كمالية الوجود، وبعبارة أخرى، إنّ استدلاله فيه مصادرةً على المطلوب؛ لأنّه طبيعيّ أن يكون مقصوده من الكمال المفقود ليس الوجود، وإلاّ فإنّه، بحمل الوجود على ذلك الشيء، يزول نقصه. وعليه فإنّ مقصوده من ذلك هو الكمال الذي يفقده ذلك الشيء غير الوجود؛ لأنّ الوجود - بحسب رأيه - ليس كمالاً أساساً. يسعى كانط من هذا البيان إلى إثبات عدم كون الوجود كمالاً! [افضلى، نقد وبررسى ديدگاه كانت درباره ی برهان وجودی، ص 96].

18. في مقام تقويم براهين إثبات وجود الإله يجب الالتفات إلى هذه النقطة وهي أنّ كلّ برهانٍ له رسالةٌ خاصّةٌ، ويثبت صفاتٍ خاصّةً لله - سبحانه - بما ينسجم مع مقدّماته، وعليه فلا ينبغي توقّع إثبات وجود الإله وجميع صفاته ببرهانٍ واحدٍ كبرهان النظم. فالشخص الذي يستدلّ ببرهان النظم لإثبات وجود الإله يصل إلى مبدإٍ للعالم يمتلك العلم والحكمة [والقدرة]، وهدفه من إقامة هذا البرهان هو نفي نشوء هذا العالم المنظم عن المادّة عديمة الشعور. ومثل هذا الشخص المستدلّ لا يسعى إلى إثبات وجود الإله وجميع صفاته بهذا البرهان، وليس ذلك فحسب بل ربّما لا يسعى به إلى إثبات الحكمة والعلم المطلقين واللامتناهيين لله سبحانه. وبهذا البيان يتّضح أنّ كانط لم يدرك مورد استعمال برهان النظم بشكلٍ صحيحٍ.

النتيجة

نظرًا لأهميّة فلسفة كانط وتأثيرها على نمط رؤية الإنسان تجاه التعاليم الدينية، فإنّ دراسة آراء كانط المعرفيّة حتّى في عصرنا الراهن جذبت اهتمام الكثير من المفكرين المسلمين والغربيين. وكما لوحظ فهو من خلال تقديم نظامه المعرفي يسعى إلى تعيين حدود العقل النظريّ، وإذا أردنا أن نكون أكثر دقّة في حكمنا، فينبغي القول: إنّهُ أراد تقييده والحجر عليه.

بالرغم من أنّ كانط - كما هو الحال مع هيوم - كان يرى أنّ كلّ المعرفة تبدأ مع التجربة، لكنّه بطرحه الزمان والمكان بعنوان صور العيان القبليّة، واشترطه توظيف المفاهيم الأساسيّة للفاهمة [المقولات الاثنتي عشرة] يؤكّد على دور بنية الذهن في المعرفة. وبعبارة أخرى، حسب اعتقاد كانط فإنّ الإدراك في كلتا مرحلتيه مرتبطٌ بالمفاهيم أو بالصور القبليّة، في مرحلة الحساسيّة [الإحساس] الزمان والمكان، وفي مرحلة الفاهمة تكون المقولات الاثنتي عشرة قالبًا لبنى الذهن القبليّة، ومن هنا لا يمكن الإدراك بدونها. وعلى أساس الثورة الكوبرنيكوسيّة لدى كانط فإنّ النومينون لا يمكن معرفته، والأشياء تقع في مجال المعرفة وفقًا لبنية الذهن وتكون بصورة الظاهرة (الفينومينون).

لقد فشل كانط في الجدل المجاوز في مجال السعي لدراسة إمكانيّة الحكم التأليفيّ القبليّ «الإله موجود»، وبملاحظة عدم استعمال المقولات في الأمور غير الزمانيّة والمكانيّة فهو يرى قصور يد العقل المحض عن إثبات وجود الإله. وعليه فإنّ ذهن الإنسان لا يمتلك أداة أو وسيلة لمعرفة الحقائق العينيّة المجردة، ومن هنا سيمتنع معرفة ما وراء الطبيعة بمعنى معرفة أمورٍ من قبيل الإله والنفس والاختيار. وفي رأي كانط فإنّ مفهوم «الإله» لا يمكن أن يُلاحظ كتصورٍ له ما بإزاء عينيّ وخارجيّ، وسلب المحمول في قضية «الإله موجود» - بخلاف سلب الثلاثة أضلاع من المثلث - لا يستلزم التناقض. وقد سعى

مستنداً إلى نظريته المعرفية التجريبية إلى إثبات وهم العقل في إثبات الوجود العيني للإله باعتباره أعلى الوجودات وأكثرها حقيقيةً، وتبعاً لذلك يرى خطأ العقل في ثلاث فئاتٍ من البراهين لإثبات وجود الإله «البرهان الوجودي، وبرهان الإمكان، وبرهان النظم».

وبما أنّ كانط في أهمّ مدّعياته يرى أنّ الوجود ليس كمّالاً ولا محمولاً حقيقياً، فلا يمكنه التصديق بمقدّمة البرهان الوجودي القائلة بأنّ الموجود الذي يمتلك جميع الكمالات يجب أن يتّصف بالوجود أيضاً، وأن يكون موجوداً خارجاً. وبناءً براهين إثبات وجود الإله الأخرى على البرهان الوجودي وعجز برهان النظم عن إثبات أكثر وجودي حقيقي هي من ضمن العوامل التي دفعت كانط إلى يأسه من قدرة العقل النظري على إثبات وجود الإله، ومن ثمّ كان العقل العملي هو الوحيد القادر على الحفاظ على بصيص النور في شُعلة الدين والميتافيزيقيا.

من أهمّ الانتقادات الواردة على رؤية كانط في مجال اللاهوت الفلسفي هي: بقاء الشكوكية، وهبوط مقام العقل النظري، وعدم القدرة على التبيين الصحيح لمفاهيم من قبيل العلّية، والخطأ في فهم حقيقة الهلّيات البسيطة وحكايتها عن الواقع، والاستقراء الناقص لمصادر المعرفة، والخطأ في تعيين حدود المعرفة الحسيّة، وعدم إدراك حقيقة العلم الحضورّي، والوقوع في فخّ المثالية، وعدم النجاح في التفسير المنطقي للعلاقة المعرفية بين النومينيون والفينومينيون، والفهم الناقص غير الصحيح لبراهين إثبات وجود الإله - بخاصّة البرهان الوجودي - وعدم ملاحظة الرسالة الخاصة لكلّ برهان. بينما نجد في الفلسفة الإسلامية - بل وحتى في الفلسفة الغربية - أنّ الأمر لم يقتصر على القبول بالبراهين العديدة على إثبات وجود الإله، بل أقام بعض المفكرين برهاناً يُثبت بداهة وجود الإله وعدم احتياج وجوده إلى إثبات.

قائمة المصادر

المصادر العربية

1. احمدى، احمد، بن لايه هاى شناخت، طهران، انتشارات سمت، ط 3، 1392 هـ ش.
2. افضلی، علی موسى، نقد و بررسی دیدگاه کانت درباره ی برهان وجودی [نقد رؤیة کانت حول البرهان الوجودی ودراستها]، مجله ی فلسفه، دانشگاه تهران، بهار و تابستان 1384 هـ ش.
3. جوادى آملی، عبدالله، عین نضاح (تحریر تمهید القواعد)، تحقیق و تنظیم حمید پارسانیا، قم، اسراء، 1387 هـ ش.
4. صدر المتألهین، الحکمة المتعالیة فی الأسفار العقلیة الأربعة، بیروت، دار إحياء التراث، ط 3، 1981 م.
5. الطباطبائی، محمدحسین، نهاية الحکمة، قم، مؤسسة النشر الإسلامی التابعة لجماعة المدرّسين بقم، بلا تأریخ.
6. عبودیّت، عبد الرسول، النظام الفلسفی لمدرسة الحکمة المتعالیة، تعریب علی الموسوی، بیروت، مرکز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامی، 2010 م.
7. کانت، عمانویل، تمهیدات: مقدمه ای برای هر مابعدالطبیعة آینده که به عنوان یک علم عرضه شود [التمهیدات: مقدّمة لكل ما وراء الطبيعة في المستقبل يُعرض على أنّه علم]، ترجمه غلامعلی حداد عادل، تهران، مرکز نشر دانشگاهی، 1370 هـ ش.
8. کانت، عمانویل، دین طبیعی، ترجمه منوچهر صانعی دره بیدی، فصلنامه ی ارغنون، ش 5 و 6، بهار و تابستان 1374 هـ ش.
9. مصباح یزدی، آموزش فلسفه، تهران، سازمان تبلیغات اسلامی، چاپ و نشر بین الملل، 1378 هـ ش.
10. مطهری، مرتضی، مجموعه ی آثار استاد شهید مطهری، تهران، صدرا، ط 8، 1377 هـ ش.
11. هارثناک، یوستوس، نظریه ی معرفت در فلسفه ی کانت، ترجمه ی غلامعلی حداد عادل، طهران، فکر روز، 1378 هـ ش.

المصادر الأجنبية

1. Copleston, Frederick C, A history of philosophy, New York: Doubleday, 1985.
2. Durant, Will, The story of philosophy: the lives and opinions of the great philosophers of the Western world, New York: Simon and Schuster, 1961.
3. Eliade, Mircea, The encyclopedia of religion, Edited by Mircea Eliade...[et al.]; editors, Charles J. Adams... [et al.]; associate editor, Lawrence E. Sullivan; William K. Mahony, assistant editor, New York: Macmillan Publishing Company, 1993.
4. Kant, Immanuel, Critique of Pure Reason, translated by Werner S. Pluhar; introduction by Patricia Kitcher, Unified edition (with all variants from the 1781 and 1787 editions), Indianapolis: Hackett Publishing Company, 1996.
5. Kant, Immanuel, Religion within the Limits of Reason Alone, (Die Religion innerhalb der Grenzen der bloßen Vernunft), contributor: Hudson, Hoyt H // Greene, Theodore M // Silber, John R, New York: HARPER TORCHBOOKS, 1960.
6. Korner, S, Kant, New York: Penguin Books, 1955.



دليل النظم بين البدهة وإشكالات الملحدین

د. عادل لغریب

الخلاصة

یحظى برهان النظم باهتمامٍ كبيرٍ من قبل الفلاسفة وعلماء اللاهوت - خصوصًا الغربيين - منذ زمنٍ قديمٍ وإلى اليوم؛ إذ لم تزل الإجابة عن المعضلات التي تُثار حوله محلَّ اهتمام من قبل العلماء والباحثين في مجال فلسفة الدين والكلام الجديد، كالاستفهام حول ماهية مفهوم النظم، وأقسامه، وكيف يدلّ النظم على وجود الله تبارك وتعالى؟

تحاول هذه المقالة - بعد عرض بعض الآراء المختلفة حول تحليل مفهوم النظم وذكر أقسامه وبعض التقريرات عن برهانه ومميزاته - دراسة وجهات النظر المختلفة لبعض المفكرين الغربيين حول برهان النظم ومناقشتها.

المفردات الدلالية: النظم، دليل النظم، النظم الغائي، النظم الجمالي، إثبات وجود الله.

المقدمة

إنّ دليل النظم هو أحد البراهين المتقنة والمهمّة في إثبات وجود الله - تعالى - لدى الكثير من الناس، وهو يضرب بجذوره أعماق التاريخ لينافس عمر الإنسان ويوازيه، فالبشرية ما فتئت منذ شاهدت مختلف الظواهر المنظّمة والمتناسقة تبحث عن سرّ النظم والتجانس الكائن، وتتساءل: هل أنّ الأجزاء نفسها هي التي تآلفت فيما بينها وأفرزت هذا النظم؟ أو أنّ هناك ناظرًا عالمًا قام بهندسة هذه الأجزاء وتنظيمها بتدبيره؟

وقبل التطرّق إلى مختلف تقارير دليل النظم التي سعى الفلاسفة والمفكّرون اللاهوتيّون إلى عرضها، يجدر بنا في مستهلّ البحث تقديم صورة مفهوميّة عن النظم نفسه.

تعريف النظم

قبل التعرّض إلى رسم صورة مفهوميّة عن النظم تجدر الإشارة إلى هذه المقدمة:

عندما يدخل شخص إلى قسمٍ دراسيّ ويرى أنّ كلّ شيءٍ مُرتّبٍ في مكانه يقول: هذا الصّف منظّم، والآن إذا طلب أحدٌ منه أن يذكر الأشياء الموجودة في هذا الصف، بماذا يجيب؟ هل يجيب بأنّ هناك منضدةً وكراسيّ وسبّورة وطباشير... ونظرًا؟! لا شكّ أنّ الشخص يدرك بأنّ النظم لا يكون بجانب أشياء هذا المدرس ولا يسانحها، بمعنى أنّ النظم ليس له ما يبرزه خاصّ به مثل المنضدة والكراسيّ و...، فالنظم لا يُشار إليه بالبنان ولا يُدرك بآلة الحسّ البتّة، بخلاف المنضدة التي يُشار إليها بالبنان وهي حسّيّة؛ لأنّ لها ماهيّة ولها ما يبرزه في الخارج، ويُقال إنّ هذا الشيء الخارجيّ المحسوس هو المنضدة، ولكنّ لا يوجد شيءٌ خارجيّ محسوس يُقال إنّّه نظم؛ لأنّ النظم لا

ماهية له، ولكن مع ذلك توصف الأشياء الموجودة في هذا القسم الدراسي بأنها منتظمة فيقال إن النظم حيثية في مقابل تلك الأشياء التي لها ماهية. وعلى هذا فإننا نرى النظم موجوداً في الخارج لأننا نصف الأشياء الموجودة في الخارج بأنها منتظمة، فمفهوم النظم ننتزعه من الخارج فنقول إن منشأ انتزاعه الخارج بخلاف المفاهيم التي نصف بها الأشياء الذهنية، ويكون منشأ انتزاعها ذهن، فالنتيجة أن النظم أمر خارجي ينتزع من الخارج، وليس له ما بإزاء في الخارج وهذا ما نسميه بالمعقول الثانوي الفلسفي.

وعلى هذا الأساس يُعدّ النظم من سنخ المعقولات الثانوية الفلسفية التي ليس لها ما بإزاء مستقل خارج ذهن بيد أن لها منشأ انتزاع، وحتى تتمكن من انتزاع مفهوم النظم يتوجب أن تتوضع عناصر مجموعة معينة إلى جانب بعضها البعض وتري بمجموعها بلوغ هدف معين. وبهذا يتضح أن النظم هو مفهوم ومعقول ثان فلسفي، يركز على ثلاثة عناصر أساسية وهي: كونه مشتقاً على عدة أجزاء، وكونه متناسقاً، وكونه هادفاً. وهذه الشروط الثلاثة شروط ضرورية لتحقيق هذا المفهوم وليست كافية.

من هنا عرّف النظم بأنه عبارة عن التناسق والترابط الموجود بين عدة أشياء؛ من أجل الوصول إلى هدف معين، على أن تكون لكل واحدٍ من تلك الأشياء دخالة في الوصول إلى ذلك الهدف المنشود، بحيث لا يمكن حصول ذلك الهدف وتحقيقه بافتقاد وتخلّف أحد تلك الأشياء. [الهادي، الله خالق الكون، ص 157]

ينقسم النظم إلى ثلاثة أقسام:

أ. النظم الجمالي: هو توضع مجموعة من العناصر والأجزاء إلى جانب بعضها البعض بطريقة خاصة، بحيث يؤدي إدراكها أو التأمل فيها إلى الشعور باللذة، كنظم اللوحة الزيتية أو النجوم في الليلة القمرية.

ب. النظم العليّ: ويمكن الحديث عن هذا النظم في حالة ما إذا حدث تقارنٌ زمنيٌّ ومكانيٌّ بين عناصر خاصّة.

ج. النظم الغائيّ: هو التراكيب المنسجمة التي ترمي بلوغ هدفٍ وغايةٍ مهمّة، وأفضل نموذج له الكائنات الحيّة.

يكن الفرق بين النظم العليّ والنظم الغائيّ في أنّ الأخير لديه هدُفٌ وقيمةٌ متوخّاة، بينما لا يُلاحظ هذا الأمر في النظام العليّ. وإذا لم يؤخذ هذا الفرق بعين الاعتبار فستكون كلّ علاقة علّةٍ ومعلولٍ صورةً عن النظم الغائيّ. فالقول إنّ حركة الريح تُثير الغبار في الهواء مثلاً، وقولنا تركيبة العين ونظامها تؤدّي إلى الرؤية، هما على نفس المرتبة من الصّحة، غير أنّ المورد الثاني يُعدّ نموذجاً عن النظم الغائيّ، في حين أنّ المثال الأوّل ليس كذلك، فللرؤية عندنا أهميّةٌ خاصّةٌ لا نجدها عند حركة الغبار في الهواء. وبعبارةٍ أخرى إذا نظرت إلى العين على أنّها جهازٌ يتركّب من أجزاءٍ داخليةٍ فهي عليّة، أمّا إذا نظرت إليها بلحاظ الإبصار الذي هو أمرٌ زائدٌ على الجهاز، وليس من أجزائها فهي غائيّة. [مجموعة من المؤلّفين، دراساتٌ في الكلام الجديد، ص 2]

إنّ نسيج العلاقات بين مختلف الأشياء لازمٌ وشرطٌ لظهور مفهوم النظم، وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم النظم إلى ثلاثة أقسام:

1 - النظم الاعتباري: يخضع هذا النوع من النظم إلى اعتبار الجاعل والمعتبر، وتختلف حالاته في كثيرٍ من الأحيان، كنظم الكتب في المكتبة، حيث تُصنّف وتُبوّب وفق أنماطٍ معيّنة، وللمنظم الحرّيّة المطلقة في التغيير.

2 - النظم الصناعي: يُصاغ هذا النظم وفق قواعد علميّة لبلوغ هدفٍ معيّن، كالنظم المهيمن على الساعة والحاسوب والطائرة.

3 - النظم الطبيعيّ والتكوينيّ: كالنظم الكائن في بدن الإنسان، والحيوانات والنباتات والكائنات الحيّة. وهذا النظم نتيجة ارتباط وترتيب طبيعيّ وتكوينيّ مهمين على ظاهرة طبيعيّة معيّنة، وليس ناشئاً عن تصنيف اعتباريّ أو تنظيم صناعيّ وأجزائيّ. [جوادي، تبين براهين إثبات الله، ص 228]

وبملاحظة أنواع النظم وأقسامه يمكن القول إنّ جميعها يمثل نموذجاً يصدّق على كلّ منها عنوان النظم. أي أنّ النظم هو أمرٌ مشككٌ وذو مراتب، ولديه مصاديق متعدّدة بعضها كثيرة التعقيد، فيما يتميّز البعض الآخر بالبساطة. ثمّ إننا لو دقّقنا فيها بوصفها وحدة واحدة، فسيظهر لنا أنّ هناك عنصرين لا يمكن الاستغناء عنهما في أيّ قسم من الأقسام وهما:

أ. التخطيط والهندسة الدقيقة.

ب. الهدفيّة.

ولو أنّ أيّ قسمٍ أو مجموعةٍ خلت من أحد هذين العنصرين، فلا يمكن أن تكون مجموعةً منظّمةً.

يُقسم النظم أحياناً باعتبار ارتباط الأشياء المختلفة بصورةٍ أخرى، على النحو التالي:

أ. النظم الطبيعيّ: أيّ النظم القائم على طبائع الأشياء التي يكون تأليف أجزائها في مجموعةٍ منتظمةٍ راجعاً إلى خصائصها الطبيعيّة، ففي النظم الطبيعيّ لا يكون الانتظام راجعاً إلى أمرٍ خارجٍ واكتسابيّ.

ب. النظم القسريّ: وهو أن يكون تأليف الأجزاء في هذا النظم نتيجة إرادةٍ وتدبيرٍ بشريّ، وليس راجعاً إلى الخاصيّة الطبيعيّة لها. فالقوة الخارجيّة

هي التي عملت على وضع الأجزاء مرتبةً ومتناسقةً فيما بينها، وفي هذه الحالة يكون الانتظام صفةً ثانويةً وزائدةً.

صحيحٌ أنّ كلا النظمين نتج عن تدبيرٍ، إلّا أنّ التدبير على صنفين: التدبير الذي يتوافق ويتواءم مع الحلقة المودعة في طبائع الأشياء، والتدبير الذي يكون بعد الحلقة وبواسطة مدبّرٍ يقوم بتأليف الموجودات.

في هذا التقسيم للنظم، يكون النظم الطبيعي متناسبًا مع برهان النظم، فلو أمكن إثبات أنّ العالم له نظمٌ طبيعيٌّ لتمّ إثبات الناظم، بل يتمّ إثبات الخالق أيضًا. [مطهري، علل النزوع إلى المادّة، ج 7، ص 191]

وعلى أيّ حالٍ، يمكن عرض دليل النظم - أو كما يحلو للبعض تسميته دليل التصميم - في صورةٍ مبسّطةٍ على النحو التالي:

المقدّمة الأولى: أنّ عالم الطبيعة ظاهرةٌ منظمّة، أو هناك ظواهر منظمّة في عالم الطبيعة.

المقدّمة الثانية: كلّ نظمٍ بالبداهة العقلية هو لناظمٍ حيٍّ وحكيمٍ وعالمٍ، صمّم أجزاء هذه الظاهرة المنظمّة بشكلٍ متناسقيٍّ ومتجانسيٍّ بغرض بلوغ هدفٍ معيّنٍ حسب علمه وحكمته؛ وعليه فإنّ عالم الطبيعة قد نتج عن تصميمٍ وتدبيرٍ لناظمٍ عالمٍ حيٍّ. [راجع: الكلباگانی، محاضرات في الإلهيات، ص 22]

وبعد أن تعرّفنا على مفهوم النظم وأنواعه، نرى من الضرورة التطرّق إلى بيان خصائص دليل النظم وحيثياته.

خصائص دليل النظم

1. إحدى مقدّمات دليل النظم قريبةٌ إلى الحسّ والمقدّمة الأخرى عقليةٌ، فالقريبة إلى الحسّ بهذا المعنى، وهو أنّ الإنسان يشاهد الظواهر - التي تُعدّ

منشأ انتزاع النظم - بواسطة حواسّه. أمّا العقليّة فهي بمعنى أنّ الإنسان على أساس قاعدة السنخية بين العلة والمعلول يُدرك أنّ الظاهرة المنظّمة لديها هدفٌ - بمعونة الحسّ يكتشف العقل ترتّب الأجزاء لأجل الوصول إلى هدفٍ معيّن، فينتزع وجود النظم بين تلك الأجزاء، ثمّ تكمل بمقدّمة عقليّة بحثيّة هي صدور النظام عن ناظمٍ لديه شعورٌ وحكيمٌ بحسب ضرورة وجود سنخية العلة والمعلول - ويتوجّب أن تصدر عن ناظمٍ حكيمٍ وعالمٍ.

2. دليل النظم ليس بحاجةٍ إلى إثبات وجود نظمٍ بين كلّ أجزاء العالم، بل إنّ بعض الموجودات إذا أدركت النظم في ذاتها على الأقلّ أو فيما حولها، فهذا كافٍ للوصول إلى النتيجة المتوخّاة.

3. دليل النظم عبارةٌ عن دليلٍ حيويّ، فكّلما تحرّكت عجلة التقدّم العلميّ والتطوّر التكنولوجي بوتيرةٍ أكبر كلّما انكشفت أسرار تناسق الكائنات، وأبهرت البشرية أمام هذه التركيبات المنظّمة والمعقّدة.

4. اهتمّت الأديان الإلهيّة وخاصّة القرآن الكريم والروايات بهذا الدليل، ومن بين الآيات الواردة في هذا الصدد قوله تعالى في الآية الثانية من سورة الفرقان: ﴿خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾ وقال تعالى: ﴿إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ * وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَابَّةٍ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ * وَاختِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ * تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ تَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ اللَّهِ وَآيَاتِهِ يُؤْمِنُونَ﴾ [سورة الجاثية 3-6].

يقول أمير المؤمنين عليه السلام في إحدى خطبه: «أَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى صَغِيرِ مَا خَلَقَ، كَيْفَ أَحْكَمَ خَلْقَهُ، وَاتَّقَنَ تَرْكِيبَهُ، وَفَلَقَ لَهُ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ، وَسَوَّى لَهُ الْعَظْمَ

وَالْبَشَرَ! انْظُرُوا إِلَى الثَّمَلَةِ فِي صَغَرِ جُثَّتَيْهَا وَلَطَافَةِ هَيْئَتِهَا... وَلَوْ فَكَّرْتَ فِي
تَحَارِي أَكْلِهَا فِي غُلُوبِهَا وَسُفْلِهَا وَمَا فِي الْجَوْفِ مِنْ شَرَّاسِيفَ بَطْنِهَا وَمَا فِي
الرَّأْسِ مِنْ عَيْنِهَا وَأُذُنَيْهَا - لَقَضَيْتَ مِنْ خَلْقِهَا عَجَبًا... فَانْظُرْ إِلَى الشَّمْسِ
وَالْقَمَرِ وَالتَّيَّابِ وَالشَّجَرِ وَالْمَاءِ وَالْحَجَرِ وَاخْتِلَافِ هَذَا اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَتَفَجُّرِ
هَذِهِ الْبِحَارِ، وَكَثْرَةِ هَذِهِ الْجِبَالِ، وَطُولِ هَذِهِ الْقِلَالِ وَتَفَرُّقِ هَذِهِ اللُّغَاتِ،
وَالْأَلْسُنِ الْمُخْتَلِفَاتِ» [نهج البلاغة، الخطبة 227].

من خلال الآيات والروايات المذكورة يتجلى بوضوح تام أن البشرية إن
استخدمت قوتها الذهنية، وشاهدت من خلالها مختلف الظواهر والكائنات
المنتظمة، فستدرك بلا ريب يد القدرة خلف هذه الموجودات، فتراه ناظرًا
حكيماً مدبراً، فتطلق عليه اسم الله.

ولا شك أن رؤى المفكرين المسلمين تختلف حول براهين إثبات وجود
الله تعالى بصفة عامة، وحول دليل النظم بصفة خاصة.

آراء المفكرين حول دليل النظم

بعد هذه المقدمات يأتي الدور لعرض مختلف التفسيرات التي قدمها الفلاسفة
الغربيون لدليل النظم؛ مع أن الفلاسفة المسلمين لم يولوه اهتماماً كبيراً.

نعم، استخدم الفلاسفة المسلمون دليل النظم في إثبات العلم والوحدانية
والأوصاف الإلهية الأخرى، وليس في إثبات وجود الله. فالخواجة نصير الدين
الطوسي سعى من خلال هذا الدليل إلى إثبات علم الله تعالى، إذ يقول:
«والإحكام والتجرد واستناد كل شيء إليه دلائل العلم» [نصير الدين الطوسي، كشف
المراد في شرح تجريد الاعتقاد، ص 19]. إن رؤية الفلاسفة المسلمين هذه إنما ترجع إلى
المحدودية التي رأوها في هذا الدليل، فأقصى ما يثبت دليل النظم حسبهم هو

أن هناك ناظمًا للعالم، وليس أن له خالقًا وموجدًا للأجزاء المنتظمة (الله). وثمة فرق بين الناظم لأجزاء العالم والموجد له. فالناظم هو موجد نفسه بحاجة إلى موجدٍ يوجده لا إلى ناظمٍ آخر. وبهذا لا يتكفل دليل النظم بنفسه إثبات الله، بل لا بد من ضمّ براهين أخرى إليه منعًا للدور والتسلسل.

لكنّ الفلاسفة الغربيين اعتبروا هذا الدليل واحدًا من البراهين الكلاسيكية الثلاثة في إثبات وجود الله، والدليلان الآخران هما: دليل معرفة العالم ودليل معرفة الوجود.

لدليل النظم تفاسير مختلفة في الغرب، كما أطلقت عليه أسماء عديدة، ولما كان بعض الفلاسفة يعتقدون أن هذه الأسماء المتعددة هي تعابير مختلفة لدليل واحد، يرى البعض الآخر أنها مختلفة فيما بينها، حتى وإن كان هذا التفاوت قليلًا.

تقريرات دليل النظم

تتمثل أسماء براهين النظم في:

1. دليل الهدفية أو الهادف.
2. دليل النظم أو التصميم والتدبير.
3. دليل الغاية.
4. الدليل الطبيعي الكلاسي.

نستعرض أولًا هذه البراهين، ثم نذكر مختلف الإشكالات الواردة عليها، وفي نهاية المطاف نحاول تحليلها ونقدها:

دليل الهدفية

ذكر الفيلسوف واللاهوتي المسيحي الكبير توما الأكويني (1225 - 1274)^(*) في كتاب (الخلاصة اللاهوتية) خمسة طرق لإثبات وجود الله، مستقاة من الفلسفة الأرسطية والثقافات الأفلاطونية المحدثة، والمسيحية، والإسلامية، وهي: برهان الحركة أو التغيير [The Argument From Change]، وبرهان العلّة [The Argument From Causation]، وبرهان الإمكان [The Argument From Contingency]، وبرهان درجات الكمال [From Degrees of Excellence]، والخامس منها أطلق عليه اسم (الطريق الهادف) [The Argument From Harmony] أو (برهان النظم) وشرحه كالتالي:

«المنهج الخامس من جهة تدبير الأشياء، فإننا نرى أنّ بعض الموجودات الخالية من المعرفة - وهي الأجرام الطبيعية - تفعل لغاية، وهذا ظاهر من أنّها تفعل دائماً أو في الأكثر على نهج واحد إلى أن تدرك النهاية في ذلك، وبهذا يتضح أنّها لا تدرك الغاية اتفاقاً بل قصداً. على أنّ ما يخلو من المعرفة

190

(*) إنّ الإحكام هو كون المصنوع بحيث يترتب عليه ما أراده الصانع أن يترتب عليه من دون زيادة ونقص، وكان على الحدّ الذي ينبغي أن يكون عليه، وإذا تأملنا في كلّ مصنع في العالم وجدناه كذلك. فالله - تعالى - فعل الأفعال المحكّمة، وكلّ من كان كذلك فهو عالمٌ. كما أنّه - تعالى - مجرّد، وكلّ مجرّد عالمٌ بذاته وبغيره. والأشياء باعتبارها ممكنة لا بدّ أن تستند إلى الواجب، وكلّ مستند إليه لا بدّ أن يكون عالماً به؛ لأنّ العلم بالعلّة يستلزم العلم بالمعلول، والله - تعالى - عالمٌ بذاته فهو عالمٌ بغيره.

- توما الأكويني (1225 - 1274) Tommaso d'Aquino - قسيسٌ وقديسٌ كنوليكيّ إيطاليّ من الرهبانية الدومينيكانية، وهو فيلسوفٌ ولاهوتيّ مؤثّرٌ ضمن تقليد الفلسفة المدرسية. أحد معلّمي الكنيسة الثلاثة والثلثين، ويُعرف بالعالم الملائكيّ والعالم المحيط. عادةً ما يُشار إليه باسم توما، والأكوينيّ نسبةً إلى محلّ إقامته في أكوين. كان أحد الشخصيات المؤثرة في مذهب اللاهوت الطبيعيّ، وهو أبو المدرسة التوماوية في الفلسفة واللاهوت. تأثيره واسعٌ على الفلسفة الغربية، وكثيرٌ من أفكار الفلسفة الغربية الحديثة إمّا ثوراً ضدّ أفكاره أو اتفاقاً معها، خصوصاً في مسائل الأخلاق والقانون الطبيعيّ ونظرية السياسة.

ليس يتجه إلى غايةٍ ما لم يُسَدَّد إليها من موجودٍ عارفٍ وعاقِلٍ كما يُسَدَّد السهم من الرامي. فإذاً يوجد موجودٌ عاقلٌ يسدّد جميع الأشياء الطبيعيّة إلى الغاية وهذا الذي نسميه الله» [توما الأكويني، الخلاصة اللاهوتية، ج 1، ص 34؛ يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الأوربيّة في العصر الوسيط، ص 158 (بتصرف)].

يشير الأكويني في قوله إلى: أنّ الموجودات الطبيعيّة تفعل دائماً أو في أكثر الأحيان على نهجٍ واحدٍ، إلّا أنّ الاستثناءات التي تحدث صدفةً لا تلحق ضرراً في النظم. [إتيان جيلسون، أسس الفلسفة المسيحيّة، ص 127]

تتميّز فرضيّات هذه المسألة ومعطياتها بالبساطة، فنحن في عالمٍ مليءٍ بالحوادث والفعاليّات الدالّة على النظم، بحيث لا يمكن أن تكون وليدة الصدفة. ومن جهةٍ أخرى نرى أنّ الكثير من الحوادث والفعاليّات تنشأ من موجوداتٍ تفتقد العلم والوعي. ولا يمكن أن تكون علّة هذا النظم وغائيّته الموجودة في العالم كامنةً داخل موجوداتٍ نفسها. إذن لا مناص من أن يكون خارج دائرة هذه الموجودات موجودٌ آخر يمتلك العلم، ويهدي به بقيّة الكائنات التي تفتقد الوعي نحو غايتها، نظير السهم الذي يهتدي إلى الهدف بفضل الرامي. [إتيان جيلسون، أسس الفلسفة المسيحيّة، ص 128]

دليل النظم والتدبير أو التصميم

يرى ديفيد بايلين (Pailin David) (1936-) (*) أنّ دليل النظم غير دليل الغاية؛ ولذا ذكر لهما عنوانين مختلفين، وسنتطرّق إلى كليهما ونشرع بدليل النظم:

يهدينا التأمّل في حوادث عالم الطبيعة وموجوداتها إلى أنّها آياتٌ وعلاماتٌ

(*) ديفيد بايلين (David Arthur Pailin) فيلسوفٌ ولاهوتيٌّ يحاضر الآن في فلسفة الدين في جامعة مانشستر.

واقعةً تحت هيمنة نظمٍ دقيقٍ، وهذا النظم لا يمكن أن يحصل بذاته. وعليه تكشف هذه الحيثية التي يتميز بها الكون على وجود عالمٍ متعالٍ هو علةٌ إيجاد أجزاء هذا العالم، حيث يُعرف هذا الموجود المتعالى باسم الله، والذين يدعمون هذا الدليل يستدلّون عليه بمختلف الاكتشافات العلمية الحديثة، ويرون أنّها مصداقٌ بارزٌ للنظم.

لقد وقع دليل النظم موضع قبول الجميع في الحقبة الأولى من العلم الجديد، فالانبهار الذي أحدثته الاكتشافات العلمية الجديدة أخذت ألباب الناس، فاعتبروا أنّها دلائل وآياتٌ جليّةٌ عن الحكمة والقدرة الإلهية. [مجموعة من المؤلفين، دراسات في الكلام الجديد، ص 9]

فبعضهم - كجون ري - رأى دليل حكمة الخالق في هيكل نقار الخشب وقدميه ومنقاره، فهي منسجمةٌ مع صعوده الشجرة وحظه على جذوعها.

يعتقد ويليام درهام (Durham William) (1873-1912) أنّ مدار السيّارات والكواكب والنجوم المتعاقبة يُثبت أنّ المنظومة الشمسية قائمةٌ على أساس هندسيةٍ وتدبيرٍ، وليست وليدة ضرورة الطبيعة أو الصدفة. كما اعتبر خلقه المعدة وعملها آيةً عجيبةً ومرآةً ليد الخالق المبدع. [المصدر السابق]

وبحث ويليام بيلي^(*) (1743 - 1805) (William Paley) أشياء من قبيل آلية عمل العين، والعضلات والغدد الصفراوية، وجمال الأشياء الطبيعية، وتركيب النور، وتنوع الحيوانات، واستنتج بأنّها دليلٌ متينٌ على النظم لا يمكن غضّ الطرف عنه.

(*) ويليام بيلي كان تبريرياً مسيحياً إنجليزياً، فيلسوفاً يؤمن بمذهب النفعية. وهو معروفٌ لتقدمه حجة وجود خالقي للكون عبر مفهوم العلة الغائية؛ وذلك في عمله العلة الغائية الطبيعية، التي استعملت في المثال المشهور لحجة النظام في الوجود، أو حجة صانع الساعة التي طوّرها بعد ذلك دعاة التصميم الذكي إلى مفهوم التعقيد غير القابل للاختزال.

فقد أكد على تركيبة العين بصورة خاصة؛ إذ تحدث فيها مجموعة من الفعاليات المعقدة بين مختلف الأجزاء حتى تتم الرؤية، واستدل بأن تبين ذلك لا يتحقق إلا في حالة فرض ناظم ومدبر خلف الطبيعة نسق بين الأجزاء لأجل هدف الرؤية. وهذا الادعاء بأن التناسق يمكن أن يقع فقط في حالة احتمال وجود ناظم، هو صميم وروح دليل النظم.

يقارن ببلي العين بالساعة ويستدل بأنه لو كان هناك شخص يعيش في جزيرة لوحده، وإذا بساعة يد تسقط أمامه، فإنه سيدعن بفرضية أن هذه الساعة مصنوعة من قبل عالم ذكي. والشيء نفسه يُقال عن العالم الطبيعي، فمثلما أن أجزاء الساعة متناسقة فيما بينها لتحديد الوقت، ونحن نفهم من ذلك أن هذا التناسق إنما هو وليد صانع ومخترع، كذلك العالم الطبيعي، غير أننا في الأخير لا نشاهد أي ناظم أو مهندس؛ ولهذا افترضنا أن يكون هناك ناظم ومهندس متخف وراء هذا العالم. [مجموعة من المؤلفين، دراسا في الكلام الجديد، ص 10]. وهكذا يقول إنه لا بد للنظم من ناظم، وهذا الناظم يتوجب أن يكون شخصا، وذلك الشخص هو الله.

وينبّه ببلي إلى أنه لا يجب علينا فهم كيفية عمل كل جزء من الأجزاء على حدته، أو إدراك كيفية عمل الهيكل ككل حتى نرى أنه وليد النظم، ففقدرة الموجود على صنع نفسه مجدداً هو علامة على نظم خلّاق ودقيق، حتى وإن برزت بعض موارد النقص أو اللانظم في البناء، فإن ذلك أيضاً لا يدل على أنها من دون ناظم. [المصدر السابق]

دليل الغاية

يقرّر ديفيد بايلين هذا الدليل بهذه الصورة:

يذكر الكثير دليل الغاية على أنه شكل من أشكال دليل النظم، لكن من

الأفضل أن نجعله دليلاً مستقلاً بذاته، فدليل النظم يرتكز على العلامات الظاهرية التي تبدو من خلال الموجودات الطبيعية، بينما لا يهتم دليل الغاية بالنظر والتأمل في البناء وواقعيته، بل يروم الهدف والغاية بالأساس.

يقوم دليل الغاية على ركيزتين:

الأولى: النظم والنسيج العام للكون يرمي تحقيق هدفٍ وغايةٍ مناسبة.

الثانية: من الصعب جداً الاعتقاد بأنّ هذا العالم بهذا البناء العجيب هو وليد قوىٍ عمياء وأحداثٍ عشوائيةٍ.

فالميزة الأساسية للعالم تشير بدقةٍ إلى أنّه وليد إرادةٍ عالمةٍ تسوقه نحو هدفٍ وغايةٍ قيّمةٍ، وهذا الأمر يقبله العقل السليم. [مجموعةٌ من المؤلفين، دراساتٌ في الكلام الجديد، ص 12]

قدم فردريك تيننت (Frederick Robert Tennant) (*) (1866-1957) عرضاً قوياً لدليل الغاية في كتابه (الفلسفة الإلهية).

فقد أذعن فيه بأنّ الموارد الجزئية التي تُستخدم دليلاً في برهان النظم يمكن أن توضّح بإرجاع كلّ واحدةٍ منها إلى العلل القريبة الحالة في النظم الطبيعي. إنّ قوّة دليل الغاية تكمن أكثر في ذلك الذي جعله تيننت تعاون العلل التي لا تُعدّ والتي تعمل بشكلٍ مترابطٍ ومتضادّ، حيث تنتج وتحفظ النظم العام للطبيعة. وقد ذكر تيننت خمسة عوامل تنتهي في الأخير إلى نتيجةٍ مهمّةٍ مفادها: الميل إلى التوحيد الإلهي، هو أكثر الفرضيات التي يمكن تبنيها لفهم العالم باعتباره إفراز عقلٍ وتصميمٍ وهدفٍ إلهيٍّ، وهي:

1. التكيّف الدقيق بين الفكر (الذهن) والأشياء (العالم الخارجي)، بحيث إنّ الطبيعة هي عبارةٌ عن بناءٍ معقولٍ قابلٍ للفهم.

(*) فيلسوف دينٍ ولاهوتيٍّ بريطانيٍّ من كتبه: (اللاهوت الفلسفي).

2. السعي نحو التطوّر والتكامل والرقى لمختلف الحوادث وهدايتها جميعاً.

3. الاستعداد الظاهري للعالم غير الآلي، فهو مرآة ومظهر لبروز الحياة وبقيائها، ومن البعيد جداً أن يكون قد نتج عن الصدفة والاتفاق.

4. عامل البعد الجمالي: يتميّز العالم في نظر تننت بمظاهر جمالية عالية، ويحمل الكثير من القيم، وليس معنى هذا الكلام أنه يفرز أشياء ذات قيمة «كالتراب الذي يمكن أن يتحوّل إلى العقيق والحجر الكريم» فحسب، بل إنه يمثل بنفسه مظهرًا جماليًا راقياً. وهذا العالم الجميل لا ينبع إلا من خلال الترابط مع موجوداتٍ تحمل هذا الحسّ الجمالي، ففي حين يمكن الإشارة إلى أن بناء العالم قائمٌ على قوّة عاقلةٍ هائلةٍ يكفي النظر إلى القيم الذاتية للعالم فقط؛ كي تسوقنا نحو معنى العالم.

5. بما أن الطبيعة توجد موجوداتٍ أخلاقيةً، فهي مؤثّرةٌ في الحياة الأخلاقية كذلك... وبوسيلة الفواعل الأخلاقية التي تسير نحو المثل فهي قابلة للتغيّر. وبعبارة أخرى: يساعد هذا العالم الحياة الأخلاقية الإنسانية، أو يمكن اعتبار كل عملية طبيعية بصورة عقلانية على أنها آلة لتغيّر الموجودات الأخلاقية والعاقلة وتطوّرها.

ويستنتج في الأخير أن هذه العوامل الخمسة إذا أخذناها وحدةً واحدةً، سنخلص لا محالة إلى أن هذا العالم وليد النظم الإلهي، وبما أن هذا النظم ممزوّج بالعرض الإلهي فسيكون ذا قيمة مرضية. أي أن هذه العوامل الخمسة تشير إلى التكاتف والتلاحم والتناغم في العالم، بحيث يقودنا هذا التكاتف إلى أن هناك مدبرًا وناظمًا وقادرًا يختفي وراء هذا العالم.

من هنا يظهر الفرق بين دليل النظم ودليل الغاية، إذ إن الأخير لا يركّز على أنواع الأحداث الفردية، بل ينظر إلى العالم على أنه وحدةٌ كليّةٌ واحدةٌ.

[المصدر السابق، ص 13]

يطرح بول إدواردز (1923 - 2004) (*) (Paul Edwards) دليل الغاية تحت عنوان "الدليل الناظر إلى العالم بنظرة كَلْبِيَّة" فيقول: «بدلاً من دراسة الموارد الجزئية للنظم الكائن في العالم، يمكننا التعاطي معه على أنه وحدة واحدة، فيسهل طرح الادّعاءات المخالفة. وهناك طرقٌ مختلفةٌ للقيام بهذا العمل، إذ يمكننا النظر إلى كلّ العالم على أنه وسيلةٌ لأجل هدفٍ متعالٍ، وفي مقدورنا أيضاً ملاحظة العالم كنسيجٍ من البناءات المترابطة بنمطٍ واحدٍ وبشكلٍ متماسكٍ، ممّا يؤدي إلى الحفاظ على نظمها.

تقودنا رؤية العالم على أنه وسيلةٌ لهدفٍ سامٍ إلى اتقن البراهين، فمصنوعاتٌ من قبيل الساعة والبيت والسفينة أنتجت لأجل تحقيق أغراضٍ خارجةٍ عن نظامها الداخلي، كما أنّ لكلٍّ منها هدفاً خاصّاً ترومه، أمّا إذا أخذنا العالم بنظرة كَلْبِيَّةٍ كوحدةٍ واحدةٍ يروم هدفاً عامّاً يناسبه، فسنجد أنّ هذا التشبيه هو دليلٌ متينٌ ومتمقنٌ، ولو حمل هذا الهدف أسمى وأرقى القيم، فسيكون لدينا مبدأٌ ننسب من خلاله الخير المطلق إلى ناظم العالم» [كانط، نقد العقل المحض، ص 685].

ولكن كيف يمكننا ردّ الأطروحات العلمية المخالفة والمنافسة؟ يجيب بول إدواردز قائلاً:

«إذا فرضنا بناء العالم على أنه وحدةٌ واحدةٌ، فلا يمكن للعلوم التجريبية أن تُبدي رأياً في هذا المورد؛ ذلك لأنّ مجال العلوم التجريبية محدودٌ بأجزاء من النظم الداخلي للعالم المادّي.

يعجز العلم التجريبي عن الإجابة عن السؤال: لماذا العالم وحدةٌ واحدةٌ؟ ولماذا هو بهذا الشكل وليس بشكلٍ آخر؟ لأنّ المجال الوحيد الذي في استطاعة العلم التجريبي الردّ فيه على الأسئلة هو الحقل الذي تتأقّق فيه التجربة، أين

(*) بول إدواردز فيلسوفٌ أخلاقيٌّ أمريكيٌّ نمساويٌّ، صاحب مشروع (موسوعة الفلسفة).

يمكن للإنسان أن يلحظ العلاقة الكائنة بين ظاهرتين مختلفتين كدرجة الحرارة والغليان، أما أن يلحظ العلاقة بين العالم المادّي كوحدةٍ واحدةٍ وبين أمرٍ خارجٍ عنه فهذا صعبٌ مستصعبٌ لا يناله البيان العلمي، وإنما تتعهد بذلك النظرة التوحيدية، إذ هي السبيل الوحيد في ذلك» [المصدر السابق].

ومجمل القول هو أنّ دليل النظم ينطلق من موارد جزئية للنظم، بينما يشرع دليل الغاية من النظام الكلّي للعالم ليشقّ كلّ منهما طريقه نحو الناظم.

الدليل الطبيعيّ الكلاميّ

يقول الفيلسوف الغربيّ الشهير إيمانويل كانط (Immanuel Kant) (1724 - 1804) (*): «إذا لم تكن البراهين الوجوديّة ومعرفة العالم أساساً كافياً لتبيين دليل وجود الله، ففي مقدورنا ذلك من سبيلٍ واحدٍ، هو نظم أشياء العالم وتركيباتها، ثمّ نبحث: هل يمكننا على أساسه أن نقدّم استدلالاً متيناً؟ وأتى أطلق على مثل هذا الاستدلال: "الدليل الطبيعيّ - الكلاميّ أو معرفة الله"؟ ولو عجز هذا الدليل عن ذلك، فليس في استطاعة العقل النظريّ إثبات وجود الله».

ويضيف قائلاً: «إذا ذكر دليل النظم فما على الرؤوس إلا أن تنحني احتراماً له، فهو أقدم البراهين وأوضحها وهو الدليل المناسب لجميع العقلاء، ويضفي روحانيّةً على مطالعة الطبيعة. فالعالم الحاليّ بما يحتويه من النظم والجمال والهدفية يفتح في وجوهنا، بحيث يبقى المرء أمامه حائراً عاجزاً لسانه عن وصف الكثير من الأمور العجيبة».

(*) هوفيلسوف ألمانيّ من القرن الثامن عشر يُعدّ آخر الفلاسفة المؤثّرين في الثقافة الأوربيّة الحديثة، وأحد أهمّ الفلاسفة الذين كتبوا في نظرية المعرفة الكلاسيكية، كما أنّه آخر فلاسفة عصر التنوير. من أهمّ مؤلفاته: نقد العقل المحض، ونقد العقل العملي، ونقد ملكة الحكم.

أما المراحل الأساسية لهذا الدليل فهي عبارة عن:

1. كل نقطة من العالم فيها علامات واضحة على النظم، حيث تتضمن أشياء وأهدافاً وأغراضاً معينة.

2. هذه الأشياء المنتظمة (انسجام الأجزاء نحو الغاية) لا يمكن أن تكون بنفسها علّة النظم، وإتّما النظم فيها أمرٌ معطى وممكنٌ. وبعبارة أخرى: إذا لم تنظم وترتب الأشياء بواسطة مبدأ عقلائيٍّ أو ناظمٍ قام بذلك، فلا يمكن لها أن تحقق النظم بالتكاتف مع بعضها البعض.

3. إذن هناك علّة واحدة (أو أكثر) حكيمة ومتعالية هي علّة العالم؛ إذ الطبيعة العمياء بمفردها عاجزة عن أن تُحدث التطور والنمو، بل يختفي وراءها عالمٌ ومختارٌ يدير كل ذلك.

4. قطعاً يمكن استنتاج وحدة هذه العلّة عن طريق وحدة العلاقة المتبادلة بين أجزاء العالم، وكأنّها أعضاء بناءٍ مصنوع بين الأشياء التي تقع في مجال رؤيتنا. فهذه النتيجة يمكن للجميع ملاحظتها ويعبدها أي نوع من مبادئ القياس التمثيلي. [مجموعة من المؤلفين، دراسات في الكلام الجديد، ص 14]

يُستنتج من تقارير دليل النظم أنّ النظم القائم في العالم لا يرجع إلى عالم المادة نفسه، بل يعود إلى يد القوة والقدرة التي يطلق عليها الجميع اسم "الله".

لذا يمكن القول أنّ هدف دليل النظم هو نقلنا من سطح الطبيعة والعالم المادّي إلى ما وراءها، إته يوصلنا إلى العليم الحكيم، وفي هذا المجال يقوم هذا الدليل بأداء وظيفته بشكلٍ فعّالٍ، وفي هذا الإطار نجد القرآن الكريم يقول:

﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ * وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ * وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ * وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ * فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ *

لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ﴾ [سورة الغاشية: الآية 17 - 21]

فالإنسان إذا ما طالع موارد النظم وتشعبات الخلقه سيبلى عالم ما وراء المادّة مباشرةً، ويدرك أنّ العناصر الأساسيّة للطبيعة المادّيّة أعجز من أن توجد هذا النظام وهذا النسيج المتقن والرفيع.

هذا وقد تعرّض دليل النظم إلى هزّاتٍ عنيفةٍ من قبل بعض الفلاسفة الغربيّين، فاستشكل عليه كلّ من الإنجليزيّ ديفيد هيوم (David Hume) (*)، والألمانيّ إيمانويل كانط، وجون هاسبرز، وسنحاول دراسة ذلك بالتحليل والنقد.

إشكاليّات دليل النظم

إشكال جون هاسبرز (**) John Hospers (1918 2011)

مفهوم النظم ليس جليّاً وواضحاً لكلّ البشر، فكّل إنسانٍ ينتزع صورةً معيّنةً عنه تختلف عمّا يستقيه إنسانٌ آخر. فقد يرى أحدهم النظم في ظاهرةٍ معيّنةٍ بينما لا يراه آخر فيها، بل على العكس يشاهدها خلاف ذلك. فلوحةٌ فنيّةٌ معيّنةٌ قد تبدو لمُشاهدٍ معيّنٍ أنّها منظّمةٌ بينما لا تتجلّى لآخر كذلك.

[محمد رضائي، الإلهيّات الفلسفيّة، ص 305]

ويتّضح الجواب على هذا الإشكال من خلال ما عرضناه سابقاً من أنواع النظم الثلاثة (النظم الجماليّ، والعليّ، والغائيّ).

أ. النظم الجماليّ: كنظم اللوحة الزيتيّة أو الترغيب في وجود الله عن طريق النجوم في الليلة المقمرة.

ب. النظم العليّ: كالتقارن الزمانيّ والمكانيّ بين الأشياء المختلفة.

(*) ديفيد هيوم: فيلسوفٌ إنكليزيّ اسكتلنديّ المولد، ولد عام: 1711 للميلاد، وتوفي عام 1776 للميلاد، وكان يُعدّ من أكبر الفلاسفة المشكّكين.

(**) فيلسوفٌ وسياسيّ أمريكيّ من مؤلّفاتِه: (معنى وحقيقة الفنّ) ومقدّمةٌ للتحليل الفلسفيّ).

ج. النظم الغائي: كالكائنات الحيّة أو الأشياء الّتي تُركّب فيما بينها من أجل نتيجة أو غاية معيّنة.

فالدقّة في الأقسام المختلفة للنظم تكشف من دون أدنى شكّ أنّ هناك موارد منه، تتكاتف فيها الأجزاء فيما بينها بصورة متناغمة ومتجانسة من أجل بلوغ غاية معيّنة، كالكائنات الحيّة مثلاً. فمن دون شكّ أنّ هذه الموارد تفرق عن الصورة الّتي يراها البعض منظّمةً وجميلةً بينما يراها البعض الآخر مشوشةً وقبيحةً.

أضف إلى ذلك أنّ كافّة اللوحات الفنّية ليست جميلةً عند البعض قبيحةً عند البعض الآخر، بل هي على صنفين: صنف يتشاطر فيه الجميع الرأي في كونها منظّمةً، وصنف آخر يختلفون فيما بينهم حولها، وقد تكون مصداقاً للاستفهام السابق، وهنا يُطرح التساؤل: أيّمكن تعميم الحكم من أحد الأصناف إلى البقية؟ إنّ ذلك لا يمكن أبداً.

إشكالات هيوم على دليل النظم:

في كتاب (محاورات في الدين الطبيعي^(*)) يورد هيوم العديد من الإشكالات على دليل النظم، أهمّها ما لحّصه الناقد جي. أل. مكي^(**) (John Leslie Mackie) (1917-1981) في كتاب (معجزة الإلهيين) بقوله: أورد هيوم انتقاداته لدليل النظم مفصّلةً، ونحن نعرض هنا خمس نقاطٍ أساسيّةٍ من هذه الإيرادات:

1. من الخطأ تشبيه الإنجازات الإنسانيّة المنظّمة وتمثيلها مع الموجودات الطبيعيّة؛ لأنّ لهذا التمثيل ضعيفٌ ونتيجته مبهمّةٌ.

(*) مؤلّف على شكل حوار بين شخصين افتراضيين، أحدهما يُمثّل مُشكّكاً في برهان النظم باسم فيلون، والآخر يُمثّل المدافع عن هذا البرهان باسم كلثانتس.
(**) فيلسوف أستراليّ قدّم إسهاماتٍ كبيرةً في فلسفة الدين وفلسفة اللغة وفلسفة الأخلاق.

2. هناك فرضيّاتٌ أخرى مخالفةٌ لتفسير نظام العالم الطبيعيّ، فقد يكون العالم قد ظهر نتيجة التوالد الحيواني والنباتي، وربما يكون العالم ككلّ قد نتج عن شيءٍ شبيهٍ بالتوالد والتناسل، أو لعلّه نتيجة صدامٍ بين أجزاءٍ من طبيعتها الحركة الدائمة، وقد يكون حصيلة كثرة موجودات ما فوق الطبيعة، أو ثمرة روح العالم، فيكون هذا العالم المادّي بالنسبة إليه كالبدن والجسد.

3. حتّى لو رأينا أنّ النظم الإلهيّ لا يُفسّر إلّا من خلال العلم الإلهيّ، فيتوجّب الاعتراف بأنّ العلم الإلهيّ متشعّبٌ ومعقّدٌ وتفسيره يحتاج بدوره إلى شطريّ من نظام العالم. وإذا قلنا إنّ النظم في العلم الإلهيّ ذاتيٌّ ويستغني عن التفسير، فلماذا لا نفرض أنّ النظم ذاتيٌّ في نفس العالم؟

4. مقولة الشرور: فمن الصعوبة بمكانٍ استخلاص الصفات الإلهيّة الأخلاقيّة أو الناظم الإلهيّ من هذا العالم المادّي.

5. لا يمكننا بتاتاً الحصول على نتائج أخرى حول العالم الحاليّ، أو تجربتنا المستقبلية التي تفوق كثيراً المعطيات والفرضيّات التي نجربها. [مجموعةٌ من المؤلّفين، دراساتٌ في الكلام الجديد، ص 17]

ويمكن صياغة هذه الإشكالات على النحو التالي:

1. هل التشبيه بين العالم الطبيعيّ والإنجازات البشريّة كافٍ للاعتقاد بأنّه وليد النظرة الإلهيّة التوحيدية؟

2. إذا كان الردّ بالإيجاب، فهناك فرضيّاتٌ بديلةٌ تُضعف من تعزيد وإثبات وجود الله.

3. حتّى لو سلّمنا بالفرضيّة التوحيدية في تفسير نظم العالم، فإنّ العلم الإلهيّ نفسه يحتاج إلى تفسيرٍ بالمقدار نفسه الذي يحتاجه نظم العالم.

4. إذا سلّمنا بالشروط الثلاثة السابقة، فكيف نفسّر الصفات الأخلاقية الإلهية مع وجود الشرور المنتشرة عبر العالم، أو على الأقلّ يمتزج الشر والخير في هذا العالم.

5. حتّى لو قلنا بالشرائط الأربعة السابقة وسلّمنا بالردود التي قيلت فيها، فسنواجه معضلةً أخرى، وهي أنّ هذه الفرضية لا يمكنها تفسير خصوصيات العالم وحياتنا، مثلاً: التوقّعات حول السير المستقبلي للطبيعة وتلبية الدعاء وسعادة المتديّنين والحياة بعد الموت.

الردّ على انتقادات هيوم

1. يدّعي هيوم أنّه لا يوجد شبه وتماثل بين الإنجازات البشرية والآثار الطبيعية حتّى نستنتج أنّ كون المصنوعات البشرية قد تمّ إنجازها على أساس تفكير مسبق، فالآثار الطبيعية قد خلّقت على أساس العلم والفكر.

فنحن عن طريق التجربة أدركنا أنّ الإنجازات البشرية هي نتيجة التصميم والعلم، لكنّنا لم نجرب ذلك على الآثار الطبيعية حتّى نعلم كيف جاءت. [محمد رضائي، الإلهيات الفلسفية، ص 308]

بالرغم من أنّنا نعتقد أنّ الإنجازات البشرية في دليل النظم تحتاج إلى مهندسين وناظمين، وأنّ الكائنات الطبيعية هي كذلك، بيد أنّ الخلفية في هذا الشبه ليست صرف التمثيل حتّى يرد إشكال هيوم، بل الدعامة الحقيقية في هذه الموارد هي السنخية بين العلة والمعلول، يعني أنّ معلولاً معيناً يلزم أن ينشأ عن علةٍ خاصّة وليس عن أيّ علةٍ كانت، فلا يمكن لشخص أيّ أو غير متخصص أن يحطّ كتاباً رياضياً معاصراً. إنّ قاعدة السنخية هي قاعدة عقلية لا يمكن إخضاعها للتجربة، وعلى سبيل المثال في مقدورنا الادّعاء

حسب مبدأ العلية أنَّ الموجود الفقير الضعيف لا بدَّ أن يستند في تحقُّقه إلى موجودٍ آخر، وهذه نتيجةٌ عقليةٌ على أساس مبدأ العلة والمعلول، فالقاعدة لا تخضع للتجربة، ولا يمكن الخدش في حكمها الكليّ، وإن كان إخضاع مصادقها للتجربة مقدورًا.

ونحن عندما نقول إنَّ الإنجازات البشرية هي أحد مصاديق المعلول المنظم، فبحكم قاعدة السنخية؛ لأنَّ المعلول المنظم يتوجَّب أن يصدر عن علّةٍ عالميةٍ وحكيمةٍ. ونفس هذه القاعدة صادقةٌ وتجري في ما يخصُّ الطبيعة وظواهرها. فلأنَّ المعلول منظمٌ يتوجَّب طبقًا لقاعدة السنخية أن يكون قد صدر عن علّةٍ عالميةٍ وحكيمةٍ، فالإنجازات البشرية والموجودات الطبيعية هي مصاديق لقاعدة السنخية، وأمّا التشبيه والتمثيل فليس هو أساس الشبه بينها.

تجدر الإشارة هنا إلى أنَّ هيوم تجرّي المشرب؛ ولهذا لا يعتقد بالكثير من المبادئ العقلية التي يؤمن بها المفكّرون العقلانيون، وهذه المسألة تعود إلى المباني والأسس المعرفية، ولا بدَّ من بحثها في مجالٍ غير هذا، ونحن نستنتج أنَّ المدافعين عن دليل النظم لم يستخدموا مجرّد التمثيل.

2. يقول هيوم إنَّ إنجاز المصنوعات على أساس التصميم الإنساني ليست بالذات أكثر معقوليّةً من إيجاد الموجودات عن طريق التوالد، ويسأل لماذا تقبلون الأوّل وليس الثاني نموذجًا لخلق العالم؟ وحتى لو قبلنا بأنَّ العالم يحكي النظم، فما هو الدليل على أنَّ فرضيّة كون خالق العالم موجودًا عالمًا ومصنّمًا هي أكثر تبريرًا من فرضيّة أنَّ العالم هو نتيجة توالدٍ جنسيٍّ بين عالَمين آخرين هما بمكانة الأب والأمّ لهذا العالم.

يمكن القول في جواب هيوم: لعلّ القول بالخلقة أكثر قناعةً ومتانةً من

الاعتقاد بتوليد النسل؛ لأن توليد النسل هو عبارة عن تكثير الأفراد من نفس النوع. فإذا تساءلنا عن سر امتلاك الأرنب لفروٍ يناسبه، فلعلنا سمعنا الإجابة في أنه قد ولد لأرنبٍ آخر يتناسب معه بدنيًا. غير أن هذا الجواب لا يبدو مقنعًا؛ لأن القول بأنه ذاتيٌ وطبيعيٌ قد خلق على تلك الحال، بحيث يوقر الفرو له ما يناسبه ويرفع عنه حاجياته، في مقابل القول بأنه قد وُجد بهذا الشكل على أساس هندسة تصميم ناظمٍ وحكيم؛ لا يستويان، فالأخير أكثر إقناعًا، وهو الإجابة المناسبة والصائبة.

ويقال الشيء نفسه عن الفرضيات الأخرى؛ لأن القول بالصدفة والاتفاق بين العناصر الأولية يخالف الأسس العقلية.

3. لو يبين نظم العالم على أساس العلم الإلهي، فالذهن الإلهي هو أحد مصاديق النظم أيضًا، ويحتاج إلى تفسيرٍ بمقدار ما يحتاجه نظم العالم، ولو ادعينا أن النظم في العلم الإلهي ذاتيٌ، فلماذا لا نقول ذلك حول نظم العالم؟! 204

في الرد على هذا الانتقاد يمكن القول:

بالرغم من أن هذا التفسير تتبعه معضلاتٌ، غير أن هذه المعضلة ليست كسابقتها، ولو أننا نرد أي تفسيرٍ لأنه يفرض مشكلاتٍ جديدةً فنسزع كافة العلوم جانبًا. أضف إلى ذلك أن أصل الإشكال في نفسه محل تأملٍ، فقد ثبت في محله أن كل صفةٍ أو كمالٍ هي إما ممكنة الوجود وإما واجبةٌ. فالموجودات بعبارةٍ أخرى تنقسم إلى قسمين: فإما واجبة الوجود ومستقلة عن أي موجودٍ آخر، وإما أنها ممكنة الوجود وتتعلق في وجودها بموجودٍ آخر. ولكلٍ من هذين القسمين خصائص ومميزات يتحلّى بها. فلو أخذنا بحثنا الحالي على سبيل المثال، فإن النظم إذا أراد أن يكون ذاتيًا لموجودٍ يتحلّى بخصائص معينة بحيث

لا يمكن للعناصر المادّية لهذا العالم أن تتّصف بها - أي أن تكون عالمةً قادرةً حيّةً - فيتوجّب علينا لا محالة القول إنّ النظم ليس ذاتيّ هذا العالم؛ وعليه فالنظم ذاتيّ موجودٍ آخر لا تعتريه خصوصيّة المادّية.

ويمكن الجواب عليه بأنّ نقول حتّى لو كان النظم ذاتيّاً للعالم، فإنّ هذا لا يُبطل الدليل؛ لأنّ الذاتيّ هو ما لا يحتاج إلى علّةٍ في ثبوته إلى ذي الذاتيّ لا مطلقاً، فإنّ وجود شيءٍ منظمٍ يمكن تصوّره على نحوين: أن يكون قد وُجد ثمّ نظم، أو أن يكون قد وُجد منظّماً، فثبوت وجود النظام في العالم ومقتضى السنخية بين العلّة والمعلول لا يمكن معه أن نقول إنّ العالم وُجد هكذا منظّماً بدون علّةٍ، بل كون النظام ذاتيّاً له يقتضي أن يكون له علّةٌ أوجدته بهذا الشكل من النظام.

4. يقول هيوم: في العالم شرٌّ؛ ولذا لا يمكن بواسطة دليل النظم أن ننسب الصفات الأخلاقية إلى الناظم الإلهيّ.

يقال في الردّ على هذا الانتقاد: إنّنا نريد من خلال دليل النظم أن نثبت العلم والشعور إلى ناظم هذا العالم فقط، وأمّا صفاته الأخرى فنبرهن عليها بواسطة طرقٍ واستدلالاتٍ أخرى. ولو ذهبنا إلى أبعد من ذلك وقيل إنّ وجود الشرور في العالم يمنعنا عن نسبة العلم المطلق - اللا محدود - إلى الناظم الإلهيّ، لقلنا أولاً: إنّ هناك سبلاً عديدةً قد ذُكرت لحلّ مسألة الشرور، كما أنّ ذلك لا يُعترف به على أنّه إشكالٌ على براهين إثبات الله. ثمّ إنّنا لسنا بصدد إثبات العلم المطلق لله، بل نثبت هذا المقدار فحسب، وهو أنّ الناظم يحيط بنظمه الذي أوجده. ومن جهةٍ أخرى كلّ صفةٍ كماليةٍ ثبتت لله، فهي بنحوٍ بحيث يكون ذلك الكمال لها غير متناهٍ مطلقاً - وهذا يقتضي دليلاً آخر. فإثبات إطلاق العلم لا يكون عن طريق دليل النظم.

وبالرغم من وجود مسألة الشرّ إلى جانب الموجودات الحيّة والعالم، مع ذلك فإنّها لا تزال تحكي عن علم الناظم وشعوره. ولعلّ الاستعانة بالمثال التالي تقرب إلينا المسألة: لو شاهدنا كتاباً علمياً دقيقاً يتضمّن عدّة فصولٍ قد حُطّ بعبقريّة بالغة، غير أنّنا لاحظنا بعض العبارات فيه غير مفهومة، فهل يا ترى سنغيّر رأينا في أنّ هذا الكتاب قد خطّه مؤلّفٌ بارعٌ؟ هيّهات!

فحتّى لو أقررنا فرضاً بوجود الشرور في العالم إلّا أنّ دليل النظم يبقى محافظاً على وظيفته بشكلٍ جيّدٍ في المجموع.

5. تعرّض هيوم في انتقاده الخامس إلى أنّ دليل النظم عاجزٌ عن إثبات بعض النتائج الكلاميّة كاستشراف مستقبل الطبيعة وسعادة الناس الدنيويّة والأخرويّة، ومسألة الحياة بعد الموت، ويتوجّب القول في الردّ على ذلك: هذا الإشكال ناتجٌ عن عدم الاطلاع على مقدار ما يمكن لدليل النظم أن يثبتّه. فلدليل النظم وظيفةٌ خاصّةٌ يتعهّد بها، وقد أداها بشكلٍ مناسبٍ على ما يظهر، وليس عليه أن يوغل في إثبات خصوصيّات الحياة بعد الموت، ولماذا لا يثبت هذه المسائل؟ يقال إنّّه غير فعّالٍ. [محمد رضائي، الإلهيات الفلسفيّة، 311]

تجدر الإشارة إلى بعض إشكاليّات هيوم الأخرى غصّ عنها جي. أل. ماكي الطرف، ونذكرها هنا بشكلٍ مختصرٍ:

ليس في مقدورنا إثبات وحدة الله عن طريق دليل النظم؛ لأنّ أقصى ما يمكننا بلوغه من خلال هذا الدليل هو أنّ كلّ موردٍ من النظم يكون قد نتج عن فعاليّة ناظمٍ ومصمّمٍ عالمٍ. ولذا لا يمكن لهذا الدليل أن يُثبت أنّ كافّة الموارد هي فعل ناظمٍ واحدٍ ليس إلّا.

للردّ على هذا الإشكال نقول إنّنا لا نبتغي من دليل النظم أكثر من إثبات قدرة

وعلم الناظم، انطلاقاً من الموجود المنظم الذي خلقه. ويمكن إثبات وحدانية الناظم من مسالك أخرى، فلوفرنا أننا توصلنا في إحدى المراتب إلى أن هناك ناظمين ومصممين كثيرًا، ففي المرتبة التي تأتي بعدها نثبت هذه النقطة وهي أن كثرة الناظمين هي بنفسها مصداقٌ عن النظم، وقد نشأت عن ناظم نظمٍ إلهيٍّ؛ وعليه لا يمكن اعتبار هذا الإشكال نقصاً في دليل النظم، كما أننا لا نتوقع إثبات كافة خصائص الناظم وحيثياته من خلال دليل النظم.

6. عرض هيوم إشكالاً آخر بهذه الصورة: لو فرضنا أن هذا العالم هو نتاجٌ كاملٌ وتامٌ، فمن غير المعلوم أن في مقدورنا نسبة كل فضائل ذلك النتاج إلى صانعه، وتكون هذه النسبة صادقةً بحقٍّ، فلوأخذنا سفينةً كعينةٍ ودرسناها، فإننا سنقدّر الفكر العبقريّ والعقل الوقاد لمبدع هذه الآلية المعقدة والمفيدة والرائعة، بيد أننا إذا عرفنا أنه ميكانيكيٌّ قد صنعاه غيره، وأنّ إنجاز هذا كان نتاج اختباراتٍ وإصلاحاتٍ وقياساتٍ وتدقيقاتٍ عميقةٍ أُجريت له على مرّ العصور والأزمنة، إلى أن وصل إلى ما هو عليه، فهل سنبقى على الحكم نفسه أم أن شعورنا نحوه سرعان ما يتغيّر؟ لعلّ هذا النظام المشاهد اليوم هو من إفراز الكثير من العوالم التي خضعت إلى التطوّر والازدهار شيئاً فشيئاً عبر العصور والأزمنة الغابرة إلى أن أنتجت هذا العالم. وبالتالي من يجرؤ على تبين الحقيقة في هذه المسائل؟ ومن يمكنه أن يحبس بالفرضية الراجعة من بين الكثير من الاحتمالات والاقتراحات الموجودة ويكشف لنا عن معيار حدسه هذا؟

وللردّ على هذا الإشكال يمكن القول إنّ الدور المنوط بدليل النظم هو إثبات قدرة ناظم هذا العالم وعلمه، وقد قام بما أنيط به من دورٍ وأثبت هذا المقدار كما يظهر من كلام هيوم. وأمّا من أين العلم والوعي لهذا الناظم؟

فهذه المسألة يتوجب فصلها عن دليل النظم وبحثها في محل آخر. وهل يليق التغير والتبدل بالناظم الإلهي أو لا؟ هل أن الفقر والنقص يسريان إلى ساحته أو لا؟ لا شك أن هذه المسائل خارجة عن محل النزاع، ولا بد من دراستها في موضع آخر.

لكن يمكننا أن نبين المسألة بصورة مجملة: هي أن ناظم العالم - لكونه غير مادي ومنزهًا عن الخصائص المادية - لا يجوز عليه التغير والتبدل، وإذ إنه فوق الزمان فلا يصح أن يتحلّى بكمالٍ حدث في طول الزمان. ولو كان ناقصًا لكان ممكنًا، وهو إذ ذاك يفتقر إلى واجب الوجود، وإن كان ممكنًا كان مخلوقًا لموجود أعلى وأفضل، فيكون هذا الأخير هو الناظم الحقيقي وليس الموجود الناقص المتغير.

نظرية التطور الداروينية ودليل النظم

تذهب نظرية داروين^(*) إلى أن هياكل الكائنات الحية المشاهدة اليوم هي من إفراز عملية طبيعيةٍ بحتةٍ نشأت عن موجوداتٍ أبسط منها، وقد تضمنت هذه النظرية عند ظهورها عنصرين هامّين هما:

1. الطفرة.

2. كثرة التوالد.

تحدث الطفرة حالما يكون هناك اختلافٌ بين الوالدين والولد، فينتقل هذا التغير عبر الأجيال اللاحقة، فالطفرة هي تغيرٌ جينيٌّ - في الجينات - يتميز بالثبات نوعًا ما، ويمكن توضيح آلية عمل هذه العوامل من خلال أحد

(*) تشارلز روبرت داروين (1809-1882) (Charles Robert Darwin) عالم التاريخ والجيولوجي البريطاني الشهير، وهو من أشهر علماء الأحياء، مؤسس نظرية التطور التي تتحدث عن أصل الأنواع.

الموارد المناسبة المذكورة، فلو عدنا إلى الماضي الغابر وشاهدنا السلالة الأولى لفصيلة الكلاب، لوجدناها كلاباً أذناها متدليّةً وليست قائمةً، وعليه نَحْتَمِلُ أَنَّ هناك طفرةً قد حدثت، بحيث إنّ أحد الكلاب تغيّرت أذناه عن الحدّ المألوف آنذاك واستقامت، وإذا سلّمنا بأنّ الكائنات تتكاثر بوتيرةٍ كبيرةٍ إن كانت تعيش في محيطٍ ملائمٍ، وتتسابق بشدّةٍ من أجل كسب الغذاء المتوفّر وادّخاره، فإنّ كلّ فصيلةٍ تكون أقوى من غيرها في توفير الغذاء، أو لا تتمكن بقيّة الكائنات من اصطياها والتغلّب عليها، فسُكِّت لها فرصة النجاة والبقاء حيّةً، وبالتالي تنتقل خصوصيّاته إلى السلالات اللاحقة من نوعه، وبهذا سنشاهد فيما يأتي من الفصائل كلاباً أذناها قائمةً تكون بديلةً عن الكلاب الأخرى، ويُكتب لها البقاء، وإذا إنّ الطفرات لا تظهر بصورةٍ دوريّةٍ وإنّما تحدث في فتراتٍ زمنيّةٍ متباعدةٍ، ولَمَّا كان بعضها مؤثراً ومفيداً لأفراد النوع، فسنصل إلى مجموعةٍ من العوامل الطبيعيّة المحضة، ومن خلال فعالّيتها المختلفة يحدث التغيّر بكثرةٍ في العالم الحيّ إلى أن يوصل إلى التوازن المنشود. [محمد رضائي، الإلهيات الفلسفيّة، ص 314]

لا يسع نظريّة داروين هذه أن تعطينا تفسيراً جليّاً عن وجود النظام الغائي في العالم، بل أقصى ما يمكن أن تمدّنا به هو آليّة تحقّق بعض الكائنات (كائناتٍ حيّة معقّدة) عن بعضٍ آخر (كائناتٍ حيّة بسيطة)، ولا يمكنها أن تبدي وجهة نظرٍ حول منشأ وأصل أبسط الكائنات، وعلى هذا الأساس ليس في مقدورها أن تحتلّ مكانة التفسير التوحيديّ.

أضف إلى ذلك: هل في إمكان الموضوعات والنظريّات العلميّة تحديد رأيٍ حول نتيجةٍ فلسفيّةٍ معيّنة، أو أنّها أمام ذلك ستبقى على الحياد؟

إنّ عجز العلماء سرعان ما ينكشف عند مواجهة هذه المعضلة، فما بين

أيديهم ليس سوى دراسة العلاقة والتأثير المتبادل بين ظاهرتين تجريبتين، أما وراء ذلك فليس في مقدورهم الكلام عنه كلمة واحدة، وهذا يجري في نظرية داروين لو أخذناها كعينة عن بقية الظواهر.

حتى وإن سلّمنا بصحة هذه النظرية - مع أنّ هناك قرائن وأدلة كثيرة عكس هذه النظرية، وعلماء الطبيعة في صدد ردّها - فأقصى ما يمكن للعلماء قوله لنا هو أنّهم شاهدوا مجموعة من الكائنات الحية المعقدة ظهرت من كائنات حية بسيطة، ولا يذكرون أنّ قولهم هذا هو التفسير والتبرير الوحيد للمسألة.

ولنفرض أنّ أحدهم ادّعى أنّ ذلك هو التفسير الوحيد لظهور الكائنات الحية المعقدة، أو أنّ هذه الفرضية هي أجود الاحتمالات لذلك، فهذا القول يكون قد أبدى رأياً خارج مجال تخصصه فولج في حقل الرؤى الفلسفية وتعدّى نطاق العلوم التجريبية. وبعبارة أخرى، إنّهُ يعتقد أنّ الصورة الفريدة التي يمكن رسمها للعالم لا تتحقّق إلّا في نطاق التجربة فحسب، من دون تدخل عوامل خارجية أخرى. يبدو أنّه من الصعب جدّاً استنتاج نتيجة كهذه من نظرية داروين، بل من أيّ نظرية علمية كانت.

فلا قدرة لنظرية داروين على أن تمدّنا بتفسيرٍ - إيجابياً كان أم سلبياً - عن مجالٍ ليس بمجالها، وأما مجرى التطوّر وهل يفتقر إلى ناظمٍ أو لا؟ فهذه مسألة أخرى لا بدّ من فصلها تماماً عن ذلك.

بل حتى وإن صحّت نظرية داروين فذلك لا يعني ردّ نظرية الناظم الإلهي؛ لأنّ أتباع هذا التيار الأخير إلى الآن لديهم اعتقاد أنّ الناظم الإلهي أخذ في حسابانه نماذج آنيّة وقصيرة المدى في تصميمه، وفي إمكانهم القول إنّ

الناظم الإلهي قد انتخب تصميمًا بعيد المدى لخلق العالم فيه الكائنات الحية المعقدة، وليس من الصائب أن يزول أصل الحاجة إلى الناظم بمجرد قصر أو طول المدة الزمنية.

فعلى سبيل المثال لو أنّ تصميمًا ومشروعًا عمرانيًا أو دائرة معارف كبرى كُتبت في مدّة زمنيّة قصيرة نحكم بأنّه يحتاج إلى مهندسين معماريّ وكتيّب، أمّا إن طال به الزمان وكتبه في مدّة أطول من المعتاد، فنقول إنّّه يستغني عن ذلك. إنّ هذه الأحكام مجحفة لأنّ قصر المدة الزمنية وطولها لا يقف عائقًا أمام أصل الحاجة إلى وجود الناظم.

ولو ذهبنا إلى أبعد من هذه النظرية، وقلنا بفرضية الفيلسوف اليوناني أبيقوراس التي تذكر أنّ علّة الحوادث والكائنات المنظّمة في هذا العالم ليست شيئًا عدا الحركات العمياء والعبثية للذرات المادّية الصلبة التي تتحرّك في الفضاء، حيث حدثت بينها ارتطاماتٌ وتصادماتٌ من دون أي تخصيص أو توجيه مسبقٍ ما أفضى إلى تبلور مثل هذه الظواهر المنتظمة؛ أو قلنا بأيّ نظريّة أخرى تشابهها.

لقلنا في جوابها: نعم، إنّ هذه ليست إلّا فرضيّة، لكنّها احتمالٌ لا يقبله أيّ عقلٍ سليمٍ؛ إذ ليس تفسير الظواهر وتوجيهها مجرد الإدلاء بفرضياتٍ فقط، حتّى وإن كانت هشّةً ولا أساس لها، بل لا بدّ أن تتحلّى بشيءٍ من المعقوليّة والقوّة على الأقلّ.

إنّ أجود فرضيّة يمكن استنتاجها لتفسير نظم العالم هي فرضيّة الحاجة إلى ناظمٍ إلهيٍّ أوجده بيد الإبداع على هذا النحو.

إشكالات كانط على دليل النظم

أورد كانط في كتابه (نقد العقل النظري)^(*) ثلاثة إشكالاتٍ على دليل النظم، وهي عبارةٌ عما يلي:

أ. لا يسع دليل النظم سوى إثبات إمكان صورة العالم وحدوثه وليس مادّته؛ إذ يتوجّب لإثبات إمكان هذه الأخيرة أن يبرهن على أنّ تمام أشياء العالم عاجزةٌ وقاصرةٌ عن إيجاد هذا النظم والتجانس، أو أن يثبت أنّها معلولةٌ لعلّةٍ أعلى بلحاظ الجوهر. وهو ما يقتضي دليلًا آخر غير هذا الدليل، أي الحاجة إلى دليل معرفة العالم.

ب. أقصى ما يمكن لدليل النظم أن يثبته هو وجود معمار العالم وليس خالقه، فهو نتيجة استعداد الموادّ البنائية التي أمكنته من منح صورة العالم، في حين أنّنا نوّد أن نثبت موجودًا قائمًا بذاته، وإذا أردنا إثبات مادّة العالم فلا مناص من اللجوء إلى استدلالٍ استعلائيٍّ - مبدأ العلة - وهو ما أردنا اجتنابه في هذا الدليل.

ج. أنّ تجارب الإنسان محدودةٌ، وعليه فإنّ منتهى ما يقودنا إليه هذا الدليل هو أنّ الله مصوّر هذا العالم، لديه عقلٌ وقادٌّ، وليس عقلًا مطلقًا غير متناهٍ (سنخية العلة والمعلول). [إيمانويل كانط، نقد العقل المحض، ص 189]

مناقشة إشكالات كانط

إنّ العقبة التي لم يتمكن كانط من تحطّيتها هي اعتقاده أنّ بالإمكان الاستدلال على كلّ الصفات الإلهية من خلال دليل النظم، في حين أنّنا نتوقع نتيجةً معيّنة من كلّ دليلٍ، فمن خلال أحد الاستدلالات ننتظر إثبات الخالقية، وعن دليلٍ آخر نقيمه نتوقع إثبات إطلاق العلم الإلهي، أمّا ما

(*) أو (نقد العقل المحض) كما يحلّو للبعض ترجمته.

نتوقّعه من دليل النظم فليس سوى إثبات أنّ أصل العالم ومبدأه ذو شعورٍ وعلمٍ، لا أنّه مادّةٌ عَمِيَاءُ عَارِيَةٌ عن العلم والحكمة، فإنّها ليست قادرةً عن تحقيق هذا النظم الأخاذ وهذه التعقيدات العجيبة.

إذن لا نبتغي من هذا الدليل أن ندلّل على العقل والحكمة المطلقة لله حتّى يقول قائلٌ إنّ هذا الدليل عاجزٌ عن إثبات ذلك؛ لأنّ إطلاق العلم بحثٌ آخر يقتضي دليلاً غير هذا، وغاية دليل النظم أن يقودنا إلى خارج حدود الطبيعة، ولعلّه في أداء هذا الدور متينٌ ومحكمٌ ولا يستعين بأيّ دليلٍ آخر.

نتيجة البحث

نستخلص أنّ الاعتراضات المذكورة خارجةٌ عن محلّ النزاع، وما كان لها أن تخرج من طيّ العدم لو أنّ حدود دليل النظم وقدرته قد اتّضحت بصورةٍ جليّةٍ وشفافيّةٍ.

وعليه يمكننا الانتقال عبر دليل النظم وتعقيدات عالم الخلقة إلى علم المبدأ وشعوره، ونقول إنّ وراء عالم المادّة ناظماً حكيمًا وعالمًا يدبّر النظم الموجود في الإنسان والعالم، ونحن خاضعون أمامه.

إنّ طبيعة النظم وماهيّته في الأشياء التي نراها تعكس صورة فاعلٍ شاعرٍ وخالقٍ عاقلٍ، وهذا هو ما يجعل العقل يزعم بوجود مثل هذا الخالق، ومن دون الالتفات إلى ماهيّة النظم وأقسامه وغايته وخصائص برهانه، فإنّ الغموض والإبهام سيكتنفه، ممّا سيثير الإشكالات التي تمّت مناقشتها آنفًا.

قائمة المصادر

القرآن الكريم

1. الأكويني، توما، الخلاصة اللاهوتية، ترجمة الخوري بولس عواد، دار صادر، بيروت، 1998 م.
2. جوادي آملي، عبد الله، تبين براهين إثبات الله، مركز نشر إسرائ، ط 2، قم، 1996 م.
3. جيلسون، إتيان، أسس الفلسفة المسيحية، مكتب الإعلام والتبليغ، قم، 1996 م.
4. الرباني الكلبايكاني، علي، محاضرات في الإلهيات، مؤسسة الإمام الصادق، ط 11، قم، 1428 هـ.
5. رضائي، محمد، الإلهيات الفلسفية، بوستان كتاب، ط 1، قم، 2012 م.
6. رضائي، محمد، الكلام الجديد: رؤية مقارنة، منشورات المعارف، ط 1، قم، 2011 م.
7. الطوسي، نصير الدين، كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، 1381 ش.
8. كانط، إيمانويل، نقد العقل المحض، جامعة شيكاغو، 1992 م.
9. كرم، يوسف، تاريخ الفلسفة الأوربية في العصر الوسيط، ط 3، مصر، مكتبة الدراسات العلمية، 1994 م.
10. مجموعة من المؤلفين، دراسات في الكلام الجديد، سمت، ط 1، قم، 2002 م.
11. مطهري، مرتضى، شرح المنظومة، منشورات الحكمة، طهران، 1373 ش.

12. مطهري، مرتضى، علل النزوع إلى المادّية، صدرا، قم، 1375 ش.

13. الهادي، جعفر، الله خالق الكون، مؤسسة الإمام الصادق، ط 2، قم، 1423 هـ.

قراءة جديدة لبرهان الإمكان والوجوب عند ابن رشد

السيد إبراهيم الموسوي

الخلاصة

موضوع هذه المقالة هو دراسة تقرير الحكيم ابن رشد لبرهان الإمكان والوجوب، وهو تقرير صُنف من قبل بعض الحكماء ضمن تقارير برهان الإمكان والوجوب، مع إغفالهم نقد ابن رشد لتقرير ابن سينا للبرهان، وأما الباحثون في فلسفة ابن رشد، فهم يصنّفونه ضمن الناقدين لبرهان الإمكان؛ وذلك لنقده تقرير ابن سينا، مع إغفالهم تقريره للبرهان.

والمسألة الغامضة هي كيفية الجمع بين هذين الأمرين؛ خصوصاً مع ملاحظة أنّ بعض إشكالاته على تقرير ابن سينا للبرهان هي انتقادات غريبة عن طريقة الحكماء ومبانيهم.

وهدف هذه المقالة إعطاء قراءة جديدة لتقرير ابن رشد للبرهان، هي قراءة جامعة بين نقده وبين تقريره الخاص له، ومما يترتب عليها إدراج برهانه ضمن برهان المتكلمين المعروف ببرهان إمكان الصفات، لا برهان الحكماء، وفتح آفاق تحقيقات جديدة في فهم جملة من البراهين المشابهة له في الفلسفة الغربية أمثال برهان توما الأكويني وغيره، وهي قراءة استندنا فيها لدراسة جملة من القرائن والأبحاث الأخرى في فلسفة ابن رشد.

المفردات الدلالية: الإلهيات الطبيعية، برهان الإمكان والوجوب، إمكان الصفات، ابن رشد.

تمهيد

الدراسات التحقيقية لنصوص الفلاسفة القدامى ليست دراساتٍ تمثل جانباً من الترف الفكري أو مجرد قراءة لاسترجاع التراث وإعادة صياغاته، وإنما هي قراءة لأسس الأفكار الحاضرة للفلسفة، فتاريخ الفلسفة تاريخٌ سيّالٌ مستمرٌّ، وليس حلقاتٍ منفصلةً عن بعضها أو منضمةً، فالحاضر مولودٌ من فكرٍ سابقٍ ومرتبطةً به، فيكون تحقيق السابق كاشفاً عن الكثير من أسرار الحاضر؛ وموضّحاً له، ممّا ينتج أنّ الفصل بينهما هو قطع الوجود الواحد عن بعضه، وينتهي حتماً لجملة من الأخطاء، سواءً في نسبة الفكر وتاريخه، أم في فهمه وقراءته الدقيقة، وهي آثارٌ يلحظها المتتبع الدقيق في دراساته الفلسفية؛ لعدم الاهتمام الوافي والكافي في هذه الدراسات التاريخية.

والفيلسوف الإسلامي ابن رشد واحدٌ من رموز الفلسفة الذين سطع نورهم في القرون السابقة، وخصوصاً في القرون الوسطى، ومع ذلك فإنّ البعض من أفكاره لا زال ينتابها الغموض، ومنها تقريره لبرهان الإمكان والوجوب، فإنّ

أغلبية الباحثين عدّوا ابن رشدٍ من جملة ناقدين البرهان فقط؛ وذلك لنقده له في بعض المواضع، والبعض الآخر عدّوه من مقرري البرهان فقط؛ ذلك لتقريره له، مع أنّ ابن رشدٍ جمع بين الأمرين؛ ممّا اقتضى ضرورة الجمع في فهم تقريره ونقده، وهي الجهة التي كشفتها هذه المقالة بوضوح، مسلّطة الضوء على جملة من المسائل المهمّة في فهم برهان الإمكان والوجوب، عند الحكماء والمتكلمين والفوارق بينهم.

مسألة إثبات وجود الله في فلسفة ابن رشدٍ

من أهمّ المسائل التي شغلت أذهان الحكماء عموماً والفلسفة الإسلامية بالخصوص، هي كيفية إثبات وجود المبدأ، وهي مسألة لا يمكن أن نؤرّخ لها زماناً، فإنّ تاريخها هو تاريخ الفكر الفلسفي؛ لأنّ قضية وجود مبدأ الكون وعلته الأولى ليست قضيةً عرضيّة في الفكر الفلسفي، وإنّما هي مسألة ذاتيّة عدّها بعض الحكماء روح الفلسفة وتما موضوعها [الكندي، رسائل الكندي الفلسفية، ص 30]، وعدّها البعض الآخر واحدةً من أهمّ مسائلها وأكبر غاياتها. [ابن سينا، الشفاء (الإلهيات)، ص 4؛ التراقي، شرح الإلهيات من كتاب الشفاء، ج 1، ص 9؛ الطباطبائي، بداية الحكمة، ص 7]

وللفكر الفلسفي الإسلامي في هذا المجال القسم الأوفر والأعظم من بين الفلسفات الأخرى، ممّا يرجع سرّه للدين الإسلامي، والتأكيد المحوري فيه لمسألة التوحيد ومعرفة الله؛ ممّا أعطى تسابقاً بين الفلاسفة والمتكلمين في الوصول لأحسن الطرق وأيقنها وأخصرها، وهو تسابقٌ انتهى إلى عرض مجموعة من أهمّ البراهين في ذلك.

ومن جملة ما عرضه الحكيم ابن رشدٍ في هذا السباق ثلاثة براهين،

برهان العناية، وبرهان الاختراع، وبرهان الإمكان والوجوب، وهي براهين تعتمد على التأمل العقلي في الموجودات الخارجيّة وحالاتها وصفاتها، من قبيل وجود العناية الواضحة في خلقها وإحكامها وبديع الصنع فيها، وانسجامها الدقيق مع أشرف الموجودات وهو الإنسان، وهو برهانٌ استقاه الحكيم من الكثير من آيات القرآن الكريم، مثل قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهَادًا * وَالْجِبَالَ أَوْتَادًا * وَخَلَقْنَاكُمْ أَزْوَاجًا * وَجَعَلْنَا بَيْنَكُمْ سُبُلًا * وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا * وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا * وَبَنَيْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعًا شِدَادًا * وَجَعَلْنَا سِرَاجًا وَهَّاجًا * وَأَنْزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ مَاءً ثَجَّاجًا * لِنُخْرِجَ بِهِ حَبًّا وَنَبَاتًا * وَجَنَّاتٍ أَلْفَافًا﴾ [سورة النبا: 6-16]. وهذه العناية ممّا يدلّ على ضرورة وجود المبدئ تعالى؛ لأنّ الحدوث الاتفاقي لهذه العناية ممّا يرفضه العقل السليم طبقاً لمبدئ العلية الفطريّ في حياة الإنسان، وإلاّ إن أمكن فرضاً في صورة جزئية في خصوص بعض الموجودات، فهو لا يتمّ على مجموعة الموجودات تماماً، ولتّم انقطاعه في فترة زمنيّة وجيزة، وعدم استدامته، طبقاً لمبدئ أنّ الاتفاق لا يدوم ولا يكون أكثرّياً، فتكون استدامته شاهد عناية المبدئ - تعالى - وقصده وإرادته.

أوبرهان الاختراع، وهو برهانٌ ينطلق من الإبداع الإلهيّ نفسه، واختراع الحياة في الموجودات المادّيّة وغيرها بعد ما لم تكن شيئاً، ممّا يدلّ على ضرورة وجود المبدع والمخترع لها، مثل قوله تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ * خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ﴾ [سورة الطارق: 5 و6]، وقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ * وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ * وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ * وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾ [سورة الغاشية: 17 - 20]. [ظ: ابن رشد، الكشف عن

مناهج الأدلّة في عقائد الملة، ص 118 - 120]

برهان الإمكان والوجوب في فلسفة ابن رشد

ذكر ابن رشد هذا البرهان في كتبٍ متعدّدة، منها: كتاب تهافت التهافت، وقد أسهب البحث فيه حول البرهان وفروعه، ومنها: كتاب (الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة).

قال ابن رشد: «الموجودات الممكنة لا بدّ لها من عللي تتقدّم عليها، فإن كانت العلل ممكنة، لزم أن يكون لها عللٌ وممرّ الأمر إلى غير النهاية، وإن ممرّ الأمر إلى غير النهاية لم يكن هنالك علّة، فلزم وجود الممكن بلا علّة، وذلك مستحيل، فلا بدّ أن ينتهي الأمر إلى علّة ضروريّة، فإذا انتهى الأمر إلى علّة ضروريّة لم تخل هذه العلّة الضروريّة أن تكون بسببٍ أو بغير سببٍ، فإن كانت بسببٍ، سئل أيضًا في ذلك السبب، فإمّا أن تمرّ الأسباب إلى غير النهاية، فيلزم أن يوجد بغير سببٍ ما وضع أنّه موجود بسببٍ، وذلك محال، فلا بدّ أن ينتهي الأمر إلى سببٍ ضروريٍّ بلا سببٍ، أي بنفسه، وهذا هو واجب الوجود ضرورةً» [ابن رشد، تهافت التهافت، ص 317].

تقرير البرهان

يرتكز هذا البيان، كما هو واضح، على عدّة مقدّمات: 1- الموجودات الممكنة لا بدّ لها من عللي تتقدّم عليها. 2- أنّ العلل إذا كانت موجوداتٍ ممكنةً فقط يلزم التسلسل لا إلى نهاية. 3- بطلان التسلسل في العلل الممكنة، وضرورة الانتهاء إلى العلّة الضروريّة. 4- العلّة الضروريّة تنقسم إلى قسمين: ضروريّة بسببٍ، وبغير سببٍ. 5- بطلان التسلسل في العلل الضروريّة بسببٍ. 6- لا بدّ من وجود علّة ضروريّة بلا سببٍ، وهي واجب الوجود ضرورةً.

النقطة المهمّة في هذا البرهان هي: التفريق بين الممكن وبين الضروري

بالغير، وتطبيق التسلسل عليهما معاً، مع أنَّ المسلم به في الفلسفة الإسلامية أنَّ الممكن بالذات لا يختلف عن الواجب بالغير؛ ذلك لأنَّ الإمكان ناظرٌ لسلب ضرورة الوجود والعدم عن الذات (الإمكان الذاتي) حسب أصالة الماهية، أو كون الوجود يقبل أن يخلفه العدم، أو كون الوجود ضعيفاً (الإمكان الفقري) طبق أصالة الوجود، والوجوب بالغير ناظرٌ لكون وجود الشيء ليس من ذاته بل من العلة، فهما شيءٌ واحدٌ ذاتاً والاختلاف في الحيثية، وحينئذٍ كيف يمكن التفريق بينهما في البرهان، وتطبيق التسلسل عليهما معاً؟

وهذا (التفريق) ينعكس على توضيح المراد من الإمكان، والموجودات الممكنة، فهل يراد منه المعنى المتداول للإمكان في فلسفتنا المعاصرة أو معنى آخر؟

والوجه البدائي في حلِّ هذه المسألة تعليل ذلك بالتسامح وعدم الدقة، وهو شيءٌ واضحٌ خصوصاً إذا لاحظنا أنَّ البراهين يراد فيها التوضيح للغير ورفع كلِّ الشقوق المحتملة.

ولكن عند ملاحظة جملةٍ من المسائل والقرائن سوف يتبين أنَّ هذا التعليل غير تامٍّ؛ وأنَّ التسلسل مطروحٌ في كليهما معاً، وهو طرحٌ دالٌّ على إرادة برهانٍ آخر.

وتوضيح هذا التقرير يستدعي الوقوف على جملةٍ من المسائل والمقدمات؛ حتَّى تتضح حقيقة هذا البرهان، خصوصاً مع ملاحظة نقده وإشكالاته لبرهان الإمكان عند ابن سينا.

جمع الحكيم ابن رشد بين أمرين: الأوّل: التقرير السابق للبرهان، والثاني: نقد تقرير ابن سينا، وهي انتقاداتٌ غريبةٌ عن طريقة الحكماء ومبانيهم تماماً كما ستأتي الإشارة لها؛ لذلك لا يصحّ بحالٍ من الأحوال إغفال تقريره، وتصنيفه ضمن الناقدين للبرهان فقط، وهو الأمر الملاحظ بوضوح

في مراجعة كلمات الباحثين [ماجد فخري، ابن رشدٍ فيلسوف قرطبة، ص 81؛ عاطف العراقي، ثورة العقل في الفلسفة العربية، ص 113]، ولا يمكن إغفال نقده لابن سينا، وتصنيفه من المقرّرين له فقط، كما هو الملاحظ في أوساط بعض الحكماء وبيانهم لبرهانه وتقريره [جوادي آملي، تبين براهين إثبات وجود خدا، ص 153]، بل إنّ ابن رشدٍ هو مقرّرٌ وناقِدٌ، وملاحظة هُذين معاً تقتضي ضرورة فهم برهانه ضمن المسارين معاً، وإلا فلا يمكن فهمه تماماً، كما وقع فيها الطرفان.

أولاً: لمحاتٌ عن برهان الإمكان والوجوب

1 - البداية التاريخية لبرهان الإمكان والوجوب عند الحكماء

برهان الإمكان والوجوب أحد البراهين المعروفة في الفلسفة والكلام، وهو ذو تاريخٍ عريقٍ في كلتا الفلسفتين (الإسلامية والغربية)، ويعدّ من البراهين العقلية المحضة في مقابل البراهين الطبيعية وغيرها، وقد اختلف فيه من جهة بداية نشوئه وإبداعه، وطريقة انتقاله للفلسفة الغربية؛ لأنّ من المسلّم به بين الباحثين والمؤرخين أنّ بداية ولادته هي الفلسفة الإسلامية، وإنّما حصل الاختلاف في كونه من إبداعات ابن سينا أو لا؟ وهو الرأي المعروف في الأوساط الحوزوية [جوادي آملي، تبين براهين إثبات وجود خدا، ص 153؛ حسن زاده آملي، نصوص الحكم بر فصوص الحكم، ص 95؛ محمد حسين زاده، فلسفه‌ی دین، ص 192؛ غلام رضا فياضی، نهاية الحكمة، ج 4، ص 1051] أو من إبداعات المعلم الثاني الفارابي، وهو ما عليه الكثير من المؤرخين، والخلاف الآخر هو كيفية انتقاله للفلسفة الغربية في القرون الوسطى، وهو خلافٌ في رأيين، الأول: انتقال البرهان عن طريق ترجمة آثار ابن سينا. [ميخائيل ضومط، توما الأكويني، ص 31؛ عبد الرحمن بدوي، الموسوعة الفلسفية، ج 1، ص 428 - 430؛ أميل برهية، تاريخ فلسفه،

ص 220؛ محمد حسين زاده، فلسفه‌ی دین، ص 305]

والرأي الثاني: انتقاله عن طريق فلسفة ابن رشد. [جواد آملی، تبیین براهین إثبات وجود خدا، ص 153؛ محمد لطفي جمعة، ابن رشد تاريخه وفلسفته، ص 118؛ ملكيان، تاريخ فلسفة غرب، ج 2، ص 102؛ محمد سعیدی مهر، فلسفه‌ی دین، ص 239]

والتتبع التاريخي لبرهان الإمكان يثبت أنّ هذا البرهان من إبداعات الفارابي، قد طرحه في كثير من كتبه، من خلال عدّة تقارير له، ورتّب عليه جملةً من المسائل الفلسفية في بحث الإلهيات، وفي بعض كتبه أشار إليه إشارةً كما في (التعليقات) [الفارابي، التعليقات، ص 376]، وفي بعضها أشار لمقدماته ونتائجها كما في كتاب (عيون المسائل) [عبد الرحمن بدوي، الموسوعة الفلسفية، ج 2، ص 102؛ محمد عاطف العراقي، ثورة العقل في الفلسفة العربية، ص 95؛ محمد عابد الجابري، بنية العقل العربي، ص 450 - 457]، وفي كتاب ثالث استوفى البحث فيه بصورة مفصلة لمقدماته وفروعه، كما في كتابه (رسالة زينون الكبير) [عبد الرحمن بدوي، الموسوعة الفلسفية، ج 2، ص 102؛ إبراهيم العاني، الإنسان في فلسفة الفارابي، ص 62]، وفي كتابه (الفصوص) طرح تقريراً وشكلاً آخر للبرهان غير ما طرحه في كتبه السابقة، شبيهاً بما يُطرح عند المتأخرين من تقرير برهان الصديقين. [الفارابي، فصوص الحكم، ص 62]

إنّ السبب الأساسي في النسبة الخاطئة للبرهان لابن سينا، هو ما أشرنا إليه من ضعف الدراسات التاريخية في الأوساط العلمية، وإن كان ابن سينا ذا حظّ وافٍ في تطوّر البرهان من خلال إضافة تقارير جديدة له، ولا يُنكر فضله، ولكنّ جملةً من تقارير الشيخ الرئيس قد جاءت بصورة مشابهة لبيان الفارابي [ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ج 3، ص 18 - 20] كما هو الأمر في مسائل فلسفية أخرى؛ ممّا يُعطي تأثيره الواضح بالفارابي.

2 - صورة إجمالية عن بعض تقارير برهان الحكماء

لبرهان الحكماء تقاريراً مختلفة ومتعددة خصوصاً في الفلسفة الإسلامية، ونكتفي بالإشارة إلى بعض منها تاركين التفصيل في بيانها.

من تقارير البرهان المشهورة، وهو ما يُنسب عادةً في كلمات الفلاسفة والكتب الكلامية إلى ابن سينا، وهو التقرير الذي يُعتمد فيه مباشرةً على تقسيم الموجود إلى الواجب والممكن فيقال: إنّ الموجود لا يخلو من أحد هذين القسمين، إمّا يدركه العقل بنحو أنّ ذاته تكفي في وجوده ولا يحتاج إلى علّة في وجوده وهو الواجب، وإمّا أنّ ذاته لا تكفي في وجوده ويحتاج إلى الغير، وأنّ ذلك الغير إمّا واجبٌ وإمّا ممكنٌ، فإن كان واجباً فهو المطلوب، وإن كان ممكنًا فإمّا أن ينتهي إلى الواجب وينتج المطلوب، وإمّا أن لا ينتهي إلى الواجب، وحينئذٍ يلزم إمّا التسلسل أو الدور، وكلاهما باطل؛ إذن يلزم الانتهاء إلى الواجب، وهو العلّة للموجودات الممكنة. [ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ج 3، ص 18 - 20؛ مصباح يزدي، المنهج الجديد في تعليم الفلسفة، ج 2، ص 393 و394]

ومن تقريراته الأخرى التقرير الذي يركّز على قاعدة أنّ الممكن ما لم يجب لم يوجد، وأنّ هذا الوجوب غيري، وكلّ وجوبٍ غيري فهو معلولٌ لعلّة، ومع لحاظ بطلان التسلسل والدور، يثبت ضرورة الانتهاء إلى واجب وجود ضرورته ذاتيةً ونابعةً من ذاته نفسها. [الطباطبائي، بداية الحكمة، ص 156؛ مصباح يزدي، المنهج الجديد في تعليم الفلسفة، ج 2، ص 391]

وبعض تقاريره سعت إلى الاستغناء عن مقدّمتي بطلان التسلسل والدور، وهو البناء على استحالة الإيجاد من الموجود الممكن، وأنّ الفعل المستطاع له هو التركيب والصنع لا الإيجاد من العدم، فهذه الموجودات الممكنة لا يمكن تعليل وجودها بالعلّة الممكنة حتّى تنتهي إلى التسلسل أو الدور؛ فيلزم الانتهاء إلى الواجب وهو العلّة لكلّ ممكن.

ومن تفريراته الاعتماد على إثبات إمكان كل العالم، وأن جملة الموجودات المتسلسلة هي موجود ممكن، وحينئذ علّتها لا بد أن تكون خارجة عنها، ويحتم كونه الواجب؛ لأن كل ممكن مفروض فهو داخل في السلسلة نفسها. [صدر التأليف، الحكمة المتعالية، ج 6، ص 30]

3 - برهان الإمكان والوجوب عند متقدمي المتكلمين

المشهور والمعروف في الأوساط العلمية أن برهان المتكلمين هو برهان الحدوث، في قبال برهان الحكماء وهو الإمكان؛ وذلك يرجع إلى لبث المعروف في الأبحاث الفلسفية عن مناط العلّية، فالتكلمون اختاروا الحدوث مناطًا للحاجة، فأصبحت براهينهم دائرة مداره، والمراد منه أن عملية انتقال الشيء من الوجود إلى العدم أو العكس تحتاج للعلّة، والحكماء اختاروا الإمكان، والمراد منه أن الوجود الفقري للشيء، أو خلوه في ذاته من الوجود والعدم هو سبب حاجته للعلّة؛ لذلك أصبحت براهينهم دائرة مداره. [الطباطبائي، بداية الحكمة، ص 52؛ مصباح يزدي، المنهج الجديد في تعليم الفلسفة، ج 2، ص 26 و27]

226

أما الحديث عن برهان مخصوص للمتكلمين بعنوان برهان الإمكان والوجوب، فهو مما لم يُشر إليه الكثير من الحكماء المتأخرين والمعاصرين؛ ولعل سر ذلك عائد إلى ضعف برهانهم في الأوساط الحكيمية، وهجرانه كما سوف يتبين.

ولكن عند المطالعة والرجوع إلى البحث التاريخي وكلمات الفلاسفة والمتكلمين القدامى، وخصوصًا الفخر الرازي نظير برهان للمتكلمين، شبيه من جهة مقدماته وتسميته ببرهان الحكماء، وهو ما أطلق عليه الفخر الرازي في أكثر كتبه (برهان إمكان الصفات والأعراض) في قبال برهان الحكماء

وسمّاه إمكان الذوات؛ ذلك لأنه ينظر إلى ذوات الأشياء ونفس وجوداتها، أمّا برهان إمكان الصفات فهو ناظرٌ إلى صفات الأشياء وحالاتها. [الفخر الرازي، المباحث المشرقية، ص 342؛ ابن رشد، الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة، ص 55]

ويشتركان طبق بعض تقاريرهما في عدّة من المفاهيم، كمفهوم الممكن والضروري، والضروري بالذات وبالغير، والعليّة ورجوعها للإمكان وغيرها، ولكنّها أشبه بالمشتركات اللفظيّة لا أكثر؛ لذلك كان ما يُطرح في كلّ منهما يُراد منه معنًى مغايرٌ للآخر، كما سيأتي توضيح الفوارق بينها.

وعدم التوجّه لاختلاف المعنى جعل من البرهانين برهاناً واحداً عند الكثير من الباحثين [ماجد فخري، ابن رشد فيلسوف قرطبة، ص 81]، بل إنّ ابن رشدٍ وتبعه جمعٌ من الباحثين في فلسفته عدّوا البرهان المطروح في الفلسفة برهان المتكلمين نفسه، أو مأخوذاً منه مع نقل معناه للذوات [ابن رشد، تهافت التهافت، ص 317؛ ابن رشد، الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة، ص 56؛ ماجد فخري، ابن رشد فيلسوف قرطبة، ص 81؛ عاطف العراقي، ثورة العقل في الفلسفة العربيّة، ص 113]، وما ذلك إلّا للاشتراك في المفاهيم السابقة، أو الاشتراك في صياغة بعض القضايا ومقدّمات البرهان، مثل كون العالم ممكناً، فإنّ هذه المقدّمة عند ملاحظة بعض تقارير البرهانين قد جاءت في كلّ منهما.

ولعلّ أوّل مبتكرٍ للبرهان هو إمام الحرمين الجويني، فقد أشار له في كتابه (العقيدة النظاميّة في الأركان الإسلاميّة) [الجويني، العقيدة النظاميّة في الأركان الإسلاميّة، ص 16؛ ابن رشد، الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة، ص 55]. وقد نُسب عند بعض الباحثين إلى الباقلاني (338 - 402 هـ) وهو معاصرٌ سابقٌ له. [ماجد

فخري، ابن رشد فيلسوف قرطبة، ص 81]

وعند مراجعة كتب المتقدمين - وخصوصاً الفخر الرازي ومن تأثر به وأخذ عنه - نجد للبرهان تقريراتٍ متعددة، طُبّق الكثير منها على آيات القرآن كذلك [الفخر الرازي، المباحث المشرقية، ج 12، ص 488، ج 14، ص 256]، بعضٌ منها مختصرٌ جداً، ومعتمدٌ على الإيمان مقدّمةً، وبعضها لم يُشر إلى الإيمان بلفظه، وإنما يؤتي باصطلاح الجواز، وهو اصطلاحٌ مرادفٌ لاصطلاح الإيمان، والمقدمة المشتركة بين أكثر تقريراته، هي إمكان الصفات والأعراض وجوازها، وبعض تقريراته أطلقتها بصورة عامة وشاملة، وهي أنّ جميع الموجودات داخلةٌ تحت قانون الجواز، وأنّ جميع حالات الأشياء أمورٌ ممكنةٌ وجائزة التغير، وبعضٌ آخر من التقريرات خصّصت هذه المقدمة في خصوص الأجسام، وأنها أمورٌ متماثلةٌ فيما بينها، ومن الممكن أن تتّصف بأيّ شكلٍ من الصفات.

قال الجويني: «العالم: كلّ موجودٍ سوى الله تعالى، وهو أجسامٌ محدودةٌ، متناهية المنقطعات، وأعراضٌ قائمةٌ بها، كألوانها، وهيئاتها، في تركيبها، وسائر صفاتها، متساويةٌ في ثبوت حكم الجواز لها... لا يستحيل فرض تشكّلها على هيئةٍ أخرى.. فإذا لزم العالم حكم الجواز استحال القضاء بقدمه، وتقرّر أنه مفتقرٌ إلى مقتضى اقتضاه على ما هو عليه» [الجويني، العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، ص 16].

قال الفخر الرازي: «إنّ الأجسام متساويةٌ في الجسميّة، فاختصاص كلّ واحدٍ منها بما له من الصفات ممكنٌ؛ لأنّ كلّ ما صحّ على الشيء صحّ على مثله، والإمكان محوَجٌ إلى المؤثر على ما تقدّم» [الرازي، المباحث المشرقية، ص 342].

واستعانت بعض تقريراته بمقدّمات برهان إمكان الحكماء لتكملة الاستدلال، وهو أنّ مدبّر العالم إن كان واجب الوجود فهو المطلوب، وإلا كان ممكناً فله مؤثّر ويعود الكلام فيه، ويلزم إمّا الدور أو التسلسل، وكلاهما

باطل، وإما الانتهاء إلى مؤثر واجب الوجود لذاته، وهو المطلوب. [المصدر السابق]

والمتحصّل من مجموع كلماتهم أن يُقرّر البرهان بهذا الشكل:

أ- الأجسام متماثلة في الجسميّة ومتخالفة في الصفات القائمة بها، كما أنّ بعضها حارّة وبعضها باردّة وبعضها رطبة وبعضها يابسة.

ب- إمكان هذه الصفات - كما ثبت في محله - وجوازها محتاج إلى المؤثر والعلّة.

ج- المؤثر في وجود هذه الصفات المختلفة يمنع أن يكون جسمًا؛ لأنّ ما به الاشتراك لا يمكن أن يكون علّة لما به الامتياز؛ فلا بدّ من وجود شيء آخر يؤثّر في حصول هذه الصفات المختلفة.

د- أنّ المؤثر إن كان جسمًا عاد الكلام الأوّل إليه، ويلزم التسلسل، وهو محال.

هـ- أنّ المؤثر شيء آخر سوى هذه الأجسام، وهو ليس بجسم ولا جسمانيّ. [الفخر الرازي، المسائل الخمسون في أصول الدين، ص 26]

4- معيار برهان الحكماء والمتكلّمين

الملاك والمعيّار في كلّ برهان عبارة عن الحدّ الأوسط، وهو الرابط للأكبر بالأصغر، كما أنّ وحدة البراهين واختلافها مستند لاختلاف الملاكات الحاكمة فيها.

أ- معيار برهان الإمكان عند الحكماء

أشار بعض الباحثين إلى تعدّد ملاك برهان الإمكان عند الحكماء حسب رؤية القدماء والمعاصرين، ويدلّ تتبّع كلمات القدماء على أنّ الملاك هو

الاستدلال بوجود الممكن، وأمّا عند المعاصرين فهو الاستفادة بنحوٍ من أنحاء مسألة الممكن في البرهان. [محسن جوادى، درآمدى بر خدا شناسى فلسفى، ص 15]

وبالإمكان المناقشة في كلا هذين المعيارين - إضافةً لعدم صحّة هذه النسبة للحكماء - أمّا المعيار الأوّل؛ فإنّ من الضروريّ التفرقة بين أمرين، الأوّل: الاستدلال بوجود الممكن على الواجب، وهو معيارٌ صحيحٌ كما سوف نبينه، والثاني: شروع الاستدلال من وجود الممكن، وهو معيارٌ غير تامٍّ؛ لأنّ مجرد شروع الاستدلال بوجود الممكن لا يستلزم أن يكون البرهان هو برهان الإمكان؛ لأنّ الإمكان قد يذكر مقدّمةً لإثبات شيءٍ آخر كما يحصل في تقرير برهان الحدوث عند المعاصرين، وهو أن يُستفاد من الإمكان في إثبات الحدوث، فيقال إنّ هذا الموجود ممكنٌ وكلّ ممكنٍ حادثٌ وكلّ حادثٍ يحتاج إلى المُحدث، كما يُستفاد من الحدوث في إثبات الإمكان في بعض تقريراته، وهو تفاعلٌ واضحٌ بينهما في كتب المتكلّمين كثيرًا. [الفخر الرازي، المسائل الخمسون في أصول الدين، ص 20 - 34]

230

أمّا المعيار الثاني، فإنّ الاستفادة بنحوٍ من الأنحاء من مسألة الممكن لا تفيد كذلك؛ لما تقدّم في ردّ المعيار الأوّل، بل لا بدّ أن يُنظر إلى نوعيّة الاستفادة، فإن كانت واسطةً لإثبات شيءٍ آخر كالحديث مثلاً أو إثبات الوسطيّة كما هو في برهان الوسط والطرف، فيقال إنّ جميع الأطراف في السلسلة ممكنة، وإنّ عدم تحقّق الواجب لازمه تحقّق الوسط بلا طرفٍ وهو محالٌ، فإنّ هذه الاستعانة دورها الأساسيّ هو إثبات الوسطيّة لا أكثر؛ والبرهان هو برهان الوسط والطرف، لذلك من الممكن الاستعاضة عنه بالحدوث من دون أيّ تغيّرٍ في برهان الوسط والطرف؛ وهو أن يقال إنّ تحقّق الأطراف من دون الواجب لازمه تحقّق الموجودات الحادثة من دون القديم، وهو تحقّق للوسط بلا طرفٍ، وهو محالٌ.

إنَّ المعيار والملاك هو الاستناد إلى الإمكان بوصفه حدًّا أوسط لإثبات الواجب، سواءً ذُكر بعنوان موجودٍ معيَّن كأن يقال: زيدٌ من الناس موجودٌ ممكنٌ، أو الأجسام ممكنةٌ، أو مجموع الممكنات أمرٌ ممكنٌ؛ أو يقال: إنَّ الموجود إمَّا ممكنٌ أو واجبٌ، فإنَّه في كلِّ هذه الطرق، يُعدَّ الإمكان هو محور البرهان وحدَه الأوسط.

وبيانٍ آخر نقول: إنَّ جعل الإمكان حدًّا أوسط معناه أنَّ الإمكان له موضوعيةٌ في الإثبات لا طريقةً لإثبات بعض مقدمات الدليل.

ب - معيار برهان الإمكان عند المتكلمين

التأمّل في التقارير السابقة وغيرها دالٌّ بوضوح على أنَّ جميعها تشترك بملاكٍ واحدٍ واضحٍ، وهو التركيز على صفات الأشياء وحالاتها، وأنَّ هذه الصفات والحالات أمورٌ ممكنةٌ وجائزة التحقّق لموضوعاتها، وأنَّ الأشياء بالنسبة إليها قابلةٌ أيضًا، فيكون اتّصافها محتاجًا لعلّةٍ ولسببٍ، وفي بعض تقاريره الاعتماد على التخصيص، أي أنَّ حصول هذه الصفة لهذا الجسم مثلاً دون الصفة الأخرى، أو حصولها لهذا الجسم دون الآخر مع قابليّته لها وإمكان حصولها لكلٍّ منهما محتاجٌ لعلّةٍ مخصّصةٍ.

فالملاك هو الاعتماد على إمكان حصول الصفة للجسم دون جسمٍ، وإمكان عرضٍ دون عرضٍ، وحاجة ذلك للمخصّص.

ثانيًا: الفوارق الرئيسة بين البرهانين

الأوّل: برهان الحكماء - طبق الإمكان الذاتي - يركّز على وجودات الأشياء، ونسبة هذه الوجودات إلى ذوات الأشياء وماهيّاتها، وطبق الإمكان الوجودي

يُنظر إلى وجودات الأشياء من جهة الوجود نفسه، وإلى كون هذا الوجود أمراً ممكن التحقق أم ضرورياً وواجباً، أو أنه وجودٌ محتاجٌ إلى الغير أو مستغني عنه. وبرهان المتكلمين يركّز على الأشياء ونسبة الحالات والصفات والأعراض إليها، وعلى أنّ أيّاً منها ممكنة التحقق لها، وأيّاً منها ضروريةٌ، وإنّ الحالات الممكنة محتاجةٌ إلى العلة.

وبعبارة فلسفيةٍ مختصرةٍ يركّز برهان الحكماء على الوجود المحموليّ للشيء، ويسأل عن ضرورته وإمكانه، ويركّز برهان المتكلمين على الوجود الرابط بين الجوهر وأعراضه، والسؤال عن ضرورة العرض وإمكانه. فالأول نسبة الماهية في نفسها للوجود، أو الوجود في نسبه لنفسه، والثاني نسبة الماهية العرضية لماهية أخرى طبق بعض تقريراتهما.

الثاني: أنّ النسبة طبق برهان الحكماء لا تخرج من أحد شيئين: إمّا الوجوب أو الإمكان كما هو واضحٌ في كتب الحكمة؛ وذلك للحرص العقليّ، فالموجود في نفسه إن كان وجوده يمكن أن يخلفه العدم فهو ممكنٌ وإلا فهو واجبٌ بذاته، وطبق برهان المتكلمين تتعدّد إلى ثلاثة؛ وذلك أنّ الشيء من الممكن أن يتّصف بكونه ضرورياً مطلقاً من كلّ الجهات كما هو الواجب عندهم، ومن الممكن أن يكون ممكناً مطلقاً من كلّ الجهات كما هي الأجسام المادّية، ومن الممكن أن يكون ضرورياً من جهة صفةٍ معيّنة كما إذا كانت من لوازم ذاته، وممكناً من جهة صفةٍ أخرى، ويسمّى ضرورياً بالغير لا ممكناً حقيقياً من كلّ الجهات، كما يطرح في الأجرام الفلكية وحركتها وغيرها من الأمور، بخلاف الأجسام العنصرية، وستأتي الإشارة إليها في بعض نصوص ابن رشد. [ابن رشد، تهافت التهافت، ط 1، ص 427]

الثالث: اتحاد ممكن الوجود والضروري بالغير في برهان الحكماء أمرٌ بدهيٌّ و يقينيٌّ؛ ذلك أن كل واجب بالغير ممكنٌ في نفسه بلحاظ ذاته، واجبٌ بلحاظ علته [الطباطبائي، بداية الحكمة، ص 49]، بخلافه في برهان المتكلمين؛ فإن المغايرة والتعدد بلحاظ الواقع - طبق بعض المباني، و طبق بعض تقارير البرهان - متعيّنة؛ كما هي في فرضية الأجسام الفلكية و فرقتها عن الأجسام العنصرية، فتعتبر تلك الموجودات بلحاظ جسيّتها ضروريةً وليست ممكنةً بالإمكان الحقيقي، بخلاف العنصرية وإمكانية كل الصفات لها.

قال ابن رشد: «إن الممكن الوجود في الجوهر الجسماني يجب أن يتقدّمه واجب الوجود في الجوهر الجسماني، و واجب الوجود في الجوهر الجسماني يجب أن يتقدّمه واجب الوجود بإطلاق... مثال ذلك أن الجرم السماوي قد ظهر من أمره أنه واجب الوجود في الجوهر الجسماني... وأجزاء العالم الأزليّة إنّما هي واجبة الوجود في الجوهر إمّا بالكلية كالحال في الأسطقسات الأربع، وأمّا بالشخص كالحال في الأجرام السماوية» [ابن رشد، تهافت التهافت، ص 427].

الرابع: العلة في برهان الحكماء علةٌ موجدةٌ ومفيضةٌ، بخلافه هنا فهي علةٌ مخصّصةٌ، أو مبيّنةٌ، أو موجبةٌ، أو علةٌ موجدةٌ بالنسبة إلى نفس الصفات والأعراض، ومشخصّةٌ بالنسبة للمعروض، وهي نقطة واضحة من البراهين السابقة.

الخامس: إمكان كل ما سوى الله وإمكان العالم - سواءً بالإمكان الماهويّ أو الفقريّ - مسلّمٌ و يقينيٌّ طبق برهان الحكماء، وهو مقتضى براهين توحيد الواجب، أمّا طبق برهان المتكلمين، فإن هذه القضية مشكوكةٌ طبق بعض تقارير البرهان؛ وهو واضح؛ ذلك لأن بعض صفات الأجسام ضروريةٌ ولا تحتاج للمخصّص، أو لعدم اليقين بأن كل ما في العالم قابلٌ للتغير إلى غير حالته. [ابن رشد، الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة، ص 55]

قال ابن رشد في نقد برهان ابن سينا: «هو قولٌ جيدٌ ليس فيه كذبٌ، إلا ما وضعوا من أنَّ العالم بأسره ممكنٌ فإنَّ هذا ليس معروفاً بنفسه» [ابن رشد، تهافت التهافت، ص 317].

لكنَّ بعض تقارير البرهان الأخرى اعتمدت عليها، كما هو في التقرير الذي نقله ابن رشد عن المتكلمين فقال: «إنَّه يعتمد على مقدّمتين الأولى منها هي: أنَّ العالم بجميع ما فيه جائزٌ أن يكون على مقابل ما هو عليه... وفي بعضها الاعتماد على مقدّمة إمكان عالم الأجسام» [ابن رشد، الكشف عن مناهج الأدلّة في عقائد الملة، ص 55؛ ابن ميمون، دلالة الحائرين، ص 207 - 211].

السادس: يمتاز برهان الحكماء بالقبول والبداهة عند أكثر الحكماء من المتقدمين والمتأخرين، وهو قبولٌ واضحٌ لبداهة مبانيه الحكيمية، بخلاف برهان المتكلمين، فهو مرفوضٌ عند أكثر الحكماء والمتكلمين المتأخرين مبنائياً [نصير الدين الطوسي، تلخيص المحصل، ص 245؛ صدر المتألمين، شرح أصول الكافي، ج 1، ص 270]، بل تمّ الإعراض عنه في أكثر الكتب الكلاميّة، بخلافه عند المتقدمين، فهو مقبولٌ عندهم. [سيف الدين أمدّي، أبحاث الأفكار في أصول الدين، ج 2، ص 262؛ جمال الدين الحليّ، تسليك النفس إلى حضرة القدس، ص 133].

ثالثاً: نقد ابن رشد لبرهان ابن سينا

أشار ابن رشد لجملةٍ من الاعتراضات لبرهان ابن سينا، تُنبئ عن تلقّي البرهانين من خلال فهمٍ واحدٍ، وبالإمكان خلاصتها في جملةٍ من المسائل.

الأولى: أنَّ برهان الشيخ الرئيس هو صيغةٌ أخرى عن برهان المتكلمين، مع تغييرٍ مفهوميٍّ أبداه الشيخ الرئيس له، وهو ما تجلّى أولاً من خلال نقل مفهوم الإمكان من حالات الأشياء إلى ذواتها، وثانياً: من إعطاء معنىٍ جديدٍ للإمكان وهو المحتاج للعلة.

قال: «إِنَّ أَوَّلَ مَنْ نقله إلى الفلسفة ابن سينا على أنه طريقٌ خيرٌ من طريق القدماء لأنه زعم أنه من جوهر الموجود، وأن طرق القوم من أعراض تابعة للمبدأ الأول وهو طريقٌ أخذه ابن سينا من المتكلمين» [ابن رشد، تهافت التهافت، ص 317 - 319].

الثانية: رفض تقسيم الموجود للواجب والممكن

أساس برهان الحكماء مبنيٌّ على المقدمة الأولى فيه، وهي تقسيم الموجود للواجب والممكن، وهي مقدمة أشار ابن رشد في عدة مواضع لنقدها، معتبراً عدم صحة الحصر فيها، وعدم انتهائها لإثبات الواجب وإمكان ما سواه.

قال ابن رشد عن برهان ابن سينا: «إِنَّ البرهان ... إذا أخرج المخرج الذي أخرج ابن سينا فليس بصحيح من وجوه، ... وقسمة الموجود أولاً إلى ما هو ممكن وإلى ما هو غير ممكن ليس بصحيح، أعني: أنها ليست قسمةً تحصر الموجود بما هو موجود» [ابن رشد، تهافت التهافت، ص 319].

الثالثة: إمكان ما سوى الله

هذه المسألة، مثلما تُعدّ واحدةً من مقدمات برهان الإمكان، فهي واحدةٌ من نتائج توحيد واجب الوجود، وهو أن كل ما سوى الله فهو ممكن الوجود.

وهي مسألة فهمها ابن رشد طبق المعنى الكلامي المتقدم لها في برهان إمكان وجواز الصفات [ابن رشد، الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة، ص 55]، عاداً قبول ابن سينا في برهانه لها إذعائاً بهذه المقدمة الكلامية.

قال ابن رشد: «هو قولٌ جيّدٌ ليس فيه كذبٌ إلّا ما وضعوا من أن العالم بأسره ممكن، فإنّ لهذا ليس معروفاً بنفسه، فأراد ابن سينا أن يعمّم هذه

القضية ويجعل المفهوم من الممكن ما له علّة كما ذكر أبو حامد، وإذا سُمح في هذه التسمية لم تنته القسمة إلى ما أراد» [ابن رشد، تهافت التهافت، ص 317].

الرابعة: اتحاد الممكن بالذات والواجب بالغير

من مقدّمات البرهان البدهيّة أنّ وحدة الإمكان بالذات والوجوب بالغير مصداقاً، وقد أشرنا إلى أنّ جملة من تقارير برهان الإمكان المعروفة، هي البناء على قاعدة أنّ الممكن ما لم يجب لم يوجد، لكنّ الملاحظ في كلمات ابن رشد هو إنكار هذه المقدّمة واصفاً إياها أنّها قولٌ في غاية السقوط، وهو نقدٌ مبنيٌّ على فهمها طبق المعنى الكلامي للإمكان والوجوب بالغير.

قال ابن رشد عند بيانه لبرهان المتكلمين ومقدّمته الأولى (العالم أمرٌ ممكنٌ): «وقد نجد ابن سينا يذعن لهذه المقدّمة بوجه ما، وذلك أنّه يرى أنّ كلّ موجودٍ ما سوى الفاعل فهو إذا اعتبر بذاته ممكنٌ وجائزٌ، وإنّ هذه الجائزات صنفان: صنفٌ هو جائزٌ باعتبار فاعله، وصنفٌ هو واجبٌ باعتبار فاعله ممكنٌ باعتبار ذاته، وإنّ الواجب بجميع الجهات هو الفاعل الأوّل، وهذا قولٌ في غاية السقوط، وذلك أنّ الممكن في ذاته وفي جوهره ليس يمكن أن يعود ضرورياً من قبل فاعله إلّا لو انقلبت طبيعة الممكن إلى طبيعة الضروري» [ابن رشد، الكشف عن مناهج الأدلّة في عقائد الملة، ص 55 و56].

236

رابعاً: نقد اعتراضات ابن رشد

الأوّل: سرّ الخطأ في كلّ الاعتراضات السابقة لابن رشد هو فهم البرهانين ضمن مسارٍ واحدٍ، وهو راجعٌ للتشابه الاصطلاحيّ والشكليّ بين البرهانين، وهذا ما يتّضح في نصوص ابن رشد السابقة بوضوح كاملٍ.

قال ابن رشد: «وقد نجد ابن سينا يذعن لهذه المقدمة بوجه ما، وذلك أنه يرى أن كل موجود ما سوى الفاعل فهو إذا اعتبر بذاته ممكنٌ وجائزٌ» [ابن رشد، تهافت التهافت، ص 317]، وقوله «وهو طريق أخذه ابن سينا من المتكلمين؛ وذلك لأن المتكلمين ترى أن من المعلوم بنفسه أن الموجود ينقسم إلى ممكنٍ وضروريٍّ» [المصدر السابق].

وهو تعليلٌ واضحٌ دالٌّ على أن منشأ الحكم هو التشابه في الرؤية والحكم، مع أن هذا الاشتراك والتشابه كما بيّنا، ما هو إلا من قبيل الاشتراك اللفظي لا غير. الثاني: اعتبار ابن سينا أول ناقلٍ للبرهان من المتكلمين، هو حكمٌ خاطئٌ بوضوح؛ وذلك لأمرين:

1- أن برهان الإمكان والوجوب برهانٌ من إبداعات الفارابي، وهو سابقٌ لابن سينا بقرنين كاملين، وللجويني بقرنين تمامًا، وهو مما يبطل القول إن البرهان منقولٌ من المتكلمين، بل لو صحَّ الأخذ والنقل لكان العكس هو الصحيح.

2- أن ابن سينا سبق على الجويني؛ إذ ولد عام 370 هـ، والجويني عام 419 هـ، فالحكم بأخذ ابن سينا البرهان عن الجويني هو حكمٌ باطلٌ، بل لا تشابه في صياغة البرهان ومقدماته بينهما تمامًا، إلا من جهة لفظ الإمكان والجواز، وإنما برهان الشيخ الرئيس مشابهٌ تمامًا لبرهان الفارابي كما تقدّمت الإشارة إليه.

وهذا الادعاء مما تفرّد به ابن رشد وبعض الباحثين في فلسفته فقط دون بقيّة الحكماء، مع أن الفخر الرازي أكثر من قرّر وفصل البرهانين في كتبه، ولم يدع ذلك تمامًا.

وأكبر الظن أن ابن رشد لم يعتمد في فهمه لبرهان ابن سينا على الرجوع لكتبه، وإلا لا يمكن تعقل هذا الخطأ الكبير منه.

وما ذكره ابن رشد من وجه لاستحالة اجتماع الممكن بالذات مع الواجب بالغير، إذ أرجع ذلك إلى انقلاب الطبيعة من الإمكان إلى الضرورة أو بالعكس، غير صحيح؛ لأنَّ إمكان الوجود ووجوبه من المفاهيم الفلسفية التي يحكي طبيعة وجود الشيء، ومن الممكن أن تكون طبيعة وجود الشيء الإمكان من حيث ذاته، ولكنَّه الضرورة من حيث علته، وليست هي مفاهيم ماهوية تحكي عن طبائع نفس الأشياء حتى يلزم الانقلاب المذكور.

خامساً: برهان ابن رشد هو برهان المتكلمين

من مجموع الفوارق بين البرهانين، ونقد ابن رشد السابق، يتبين أنَّ تقريره لبرهان الإمكان هو تقرير لبرهان المتكلمين، وهو تقرير فلسفي طبق مباني الحكمة المتقدمة، شبيهة من جهة مقدماته وصياغاته ببرهان الحكماء، وإنَّ التفريق السابق في مقدماته بين الإمكان والوجوب بالغير، وتطبيق التسلسل عليهما معاً - وهو ما أشرنا له سابقاً - هو تطبيق حقيقي مبنائي، وليس تسامحياً كما يبدو من ظاهره.

238

ولهذا الاستنتاج تدعمه جملة من الشواهد والأبحاث المختلفة التي أشار فيها لطريقة برهان الإمكان والوجوب حسب طريقته، من أهمها بحث إثبات نفي الجسمية عن الواجب، وإثبات بساطته.

قال ابن رشد: «ولكن إذا حققت طريقة واجب الوجود عندي على ما أصفه كانت حقاً، وإن كان فيها إجمالاً يحتاج إلى تفصيل وهو أن يتقدمها العلم بأصناف الممكنات الوجود في الجوهر، والعلم بأصناف الواجبة الوجود في الجوهر، وهذه الطريقة هي أن نقول إنَّ الممكن الوجود في الجوهر الجسماني يجب أن يتقدمه واجب الوجود في الجوهر الجسماني، وواجب الوجود في الجوهر الجسماني يجب أن يتقدمه واجب الوجود بإطلاق، وهو الذي لا قوة فيه أصلاً لا في الجوهر ولا في غير ذلك من أنواع الحركات، وما هو هكذا

فليس بجسمٍ، مثال ذلك أنَّ الجرم السماويَّ قد ظهر من أمره أنه واجب الوجود في الجوهر الجسماني، وإلاَّ لزم أن يكون هنالك جسمٌ أقدم منه، وظهر من أمره أنه ممكن الوجود في الحركة التي في المكان، فوجب أن يكون المحرك له واجب الوجود في الجوهر، وإلاَّ يكون فيه قوَّةٌ أصلاً لا على الحركة ولا على غيرها فلا يوصف بحركةٍ ولا سكونٍ ولا بغير ذلك من أنواع التغيّرات، وما هو بهذه الصفة فليس بجسمٍ أصلاً، ولا قوَّةٌ في جسمٍ وأجزاء العالم الأزليَّة، إمَّا هي واجبة الوجود في الجوهر، إمَّا بالكلّيَّة كالحال في الأسطقسات الأربع، وأمَّا بالشخص كالحال في الأجرام السماويَّة» [ابن رشدٍ، تهافت التهافت، ص 427].

وقال في موضعٍ آخر: «إنَّ برهان ابن سينا في واجب الوجود متى لم يفصل هذا التفصيل وعين هذا التعيين كان من طبيعة الأقاويل الجدليَّة، ومتى فصل كان من طبيعة الأقاويل البرهانيَّة» [ابن رشدٍ، تهافت التهافت، ص 319، 405 - 407].

ولا شكَّ أنَّ هذه الطريقة الخاصَّة بابن رشدٍ صريحةٌ في بيان المراد من مقدّمات البرهان السابق، وتوضيحٌ كاملٌ له، رافعٌ لكلَّ شكٍّ وشبهةٍ فيه، فالمراد من الإمكان هو الإمكان في الجوهر الجسماني وحالاته، والضروريُّ هو الضروريُّ في جوهره، وتقسيمه للضروريِّ بالإطلاق وهو الذي لا قوَّة فيه أصلاً، والضروريُّ في جوهره الجسماني فقط - وهي الأسطقسات الأربع (الماء والتراب والهواء والنار) والأجرام السماويَّة - منطبقٌ تمامًا على ما تقدّم من الفوارق بين البرهانين، وهو بيانٌ صريحٌ بالمغايرة بين الممكن والواجب بالغير.

برهان توما الأكويني

البيان السابق لبرهان ابن رشدٍ، تترتّب عليه جملةٌ من الآثار المعرفيّة والكلاميَّة، واحدةٌ منها فهم أحد البراهين المنقولة عن توما الأكويني، وهو برهانٌ شبيهٌ في مقدّماته لتقرير ابن رشدٍ.

قال توما الأكويني: «إنَّ وجود الله يمكن إثباته من جهة الممكن والواجب؛ وذلك لأننا نجد في الأشياء ما يمكن وجوده وعدمه، إذ منها ما يُرى معروضاً للكون والفساد، وهذا ممكن وجوده وعدمه، وكل ما كان كذلك فيمتنع وجوده دائماً؛ لأنَّ ما يمكن أن لا يوجد فهو معدوم حيناً ما، فإذا لو كان عدم الوجود ممكناً في جميع الأشياء للزم أنَّه لم يكن حيناً ما شيئاً، ولو صحَّ ذلك لم يكن الآن شيئاً؛ لأنَّ ما ليس موجوداً لا يبتدئ أن يوجد إلا بشيءٍ موجود، فإذا لو لم يكن شيءٌ موجوداً لاستحال أن يبدأ شيءٌ أن يوجد، فلم يكن الآن شيءٌ، وهذا بين البطلان، فإذا ليست جميع الموجودات ممكنة، بل لا بدَّ أن يكون في الأشياء شيءٌ واجبٌ، والواجب إمَّا بذاته أو لغيره، والتسلسل في الواجبات لغيرها محال، كاستحالته في العلل المؤثرة على ما مرَّ قريباً، فإذا لا بدَّ من إثبات شيءٍ واجبٍ لذاته ليس واجباً بعلةٍ أخرى بل غيره واجبٌ به، وهذا ما يسمِّيه الجميع الله» [توما الأكويني، الخلاصة اللاهوتية، ج 1، ف 1، ص 33؛ إبراهيم عاتي، الإنسان في فلسفة الفارابي، ص 75؛ بلانسينجا، فلسفهى دين، ص 138 و139].

تقرير الدليل

- 1- وجود بعض الممكنات، وهو ما استدلَّ عليه من خلال كونها معروضةً للكون والفساد.
- 2- الشيء إذا كان ممكناً فهو غير سرمدى؛ لأنَّ ما يمكن أن لا يوجد فهو معدومٌ حيناً ما.
- 3- إذا كانت جميع الموجودات ممكنة، لزم تحقُّق العدم لجميع الموجودات حيناً ما؛ لأنَّ كلَّ ممكنٍ فهو معدومٌ حيناً ما.

4 - إذا كانت الموجودات معدومة حينًا ما، لزم عدم وجود شيء منها الآن، واستدل عليها بقوله: «لأنَّ ما ليس موجودًا لا يبتدئ أن يوجد إلَّا بشيء موجود، فإذاً لو لم يكن شيء موجودًا لاستحال أن يبتدئ شيء أن يوجد، فلم يكن الآن شيء وهذا بين البطلان»، وهو عبارة عن حاجة الممكن في وجوده للعلّة.

5 - بطلان التالي (عدم وجود شيء الآن)؛ ذلك لوجود الأشياء حولنا، فينتج بطلان المقدم وهو (انحصار الموجودات بالممكنات فقط).

6 - عدم انحصار الموجودات في الممكنات يقتضي وجود الواجب.

7 - الموجود الواجب إمّا واجب بذاته أو لغيره.

8 - الموجودات إذا كانت واجبة بالغير فقط لزم التسلسل وهو محال.

9 - إذن لا بد من وجود موجود هو واجب لذاته وليس واجبًا بعلّة أخرى، بل غيره واجب به، وهذا ما يسمّيه الجميع الله. [بلانتينجا، فلسفه‌ی دین، ص 139 و140؛ بدوي، مدخل جديد إلى الفلسفة، ص 225 و226]

واجه هذا البرهان جملة من الملاحظات بعضها عامّة لبراهين الإمكان، وبعضها خاصّة في هذا التقرير، ومن جملة هذه الملاحظات، الملاحظة المتعلّقة بالمقدّمتين السادسة والسابعة، فإنّ الظاهر من ذلك هو المغايرة بين وجود الممكنات والواجب بالغير، مع أنّه طبق المباني الفلسفيّة البدهيّة يكون الممكن الموجود هو عين الواجب بالغير.

وهذه الملاحظة تعبّر عن الملاحظة المطروحة في تقرير ابن رشد السابق، وتنتهي إلى سؤال مفاده هل وقع توما الأكويني بما وقع به ابن رشد؛ ذلك

لأخذه البرهان عنه، ويكون برهانه برهان المتكلمين، أو أنّ برهانه برهان الحكماء، وهو مأخوذٌ من طريق ابن سينا؟ إنّ ملاحظة بعض القرائن مؤيّدةً بصورة واضحة أنّ هذا التقرير منطبقٌ تمامًا مع تقرير ابن رشد.

ولكن في حقيقة الأمر، إنّ ظاهر عبارة توما الأكويني أنّه فرّق بين الواجب بالذات والواجب بالغير؛ ولهذا أخذهما كاحتمالين في البرهان، فعلى أحدهما وهو الواجب بالغير لا يصحّ الوجود، وعلى الآخر وهو الواجب بالذات يصحّ الوجود، وهذا يدلّ صراحةً أنّه كان يفرّق بينهما.

النتيجة

من خلال ما استعرضناه من بحوثٍ، تتضح جملةٌ من النتائج أهمّها:

1 - اصطلاح "برهان الإمكان والوجوب" عند المتقدمين من الحكماء والمتكلمين، هو اصطلاحٌ مشتركٌ بين برهانين، برهان الحكماء المعروف عن الفارابي وابن سينا، وبرهان المتكلمين، وهو المعروف عن الجويني والفخر الرازي خصوصًا. والفرق بينهما حسب اصطلاحات الفخر الرازي أنّ برهان الحكماء هو برهان إمكان الذوات، وبرهان المتكلمين هو إمكان الصفات والأعراض.

2 - أنّ حقيقة هذين البرهانين مختلفةٌ تمامًا، ولكلّ مقدّماته ومبانيه، وإتّما بينهما تشابهٌ في بعض المقدمات من جهة الصياغة، وبعض المباني فقط.

3 - أنّ المشكلة الحقيقية عند ابن رشد هي عدم التفريق بين الوجوب بالذات والوجوب بالغير طبق المعنى الفلسفي، لا الكلامي، وعلى هذا الأساس أنكر إمكان اجتماع الوجوب الغيري والإمكان الذاتي في مصداقٍ واحدٍ بلحاظ أمرٍ واحدٍ.

وعلى هذا الأساس احتاج إلى التطويل المذكور في عبارته، وافترض أنّ الممكنات منها ما هو ممكنٌ في جوهره وأعراضه وهو عالم العناصر، ومنها ما هو واجبٌ في جوهره ولكنّه ممكنٌ في أعراضه وهي العناصر الأربعة والأفلاك، وهذا وهم سببه عدم فهم الوجوب، وتقسيمه إلى الوجوب بالذات والوجوب بالغير.

4 - أنّ قراءة تقرير ابن رشدٍ بهذه الطريقة، وهي قراءة منطبقةٌ على جملةٍ من القرائن والأبحاث التي أشار إليها، تُحلّ بها مشكلة الجمع بين نقد برهان الإمكان بانتقاداتٍ غريبةٍ عن مباني الحكماء، وبين تقريره الخاصّ له.

قائمة المصادر

1. إبراهيم عاتي، الإنسان في فلسفة الفارابي، دار النبوغ، ط الأولى، 1998م.
2. ابن رشد، الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة، دار مكتبة التبرية، 1987م.
3. ابن رشد، تهافت التهافت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط الأولى، 1998م.
4. ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، نشر البلاغة، قم، ط الأولى، 1375 ش.
5. ابن سينا، الشفاء (الإلهيات)، قم، مكتبة المرعشي، 1404 ق.
6. ابن ميمون، دلالة الحائرين، مكتبة الثقافة الدينية، 1972م.
7. الآمدي، سيف الدين، أبنكار الأفكار في أصول الدين، دار الكتب، 1423 ق.
8. بدوي، عبد الرحمن، الموسوعة الفلسفية، الموسوعة العربية للدراسات والنشر، ط الأولى، 1996م.
9. بدوي، عبد الرحمن، مدخل جديد إلى الفلسفة، الكويت، وكالة المطبوعات، ط الثانية، 1978م.
10. برهيه، اميل، تاريخ فلسفه، ترجمه ي محي مهدي، شركت سهاى انتشارات خوارزمي، چاپ يك، 1377 ش.
11. پلانتيـنجا، الوين، فلسفه دين، ترجمه ي دكتور سعيد مهر، قم، مؤسسه ي فرهنگي طاها، چاپ يك، 1376 ش.
12. الجابري، محمد عابد، بنية العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط السادسة، 2000م.
13. جوادى آمل، عبدالله، تبين براهين إثبات وجود خدا، نشر اسراء، ط الثالثة، 1378 ش.

14. جوادي، درآمدی بر خدا شناسی فلسفی، معاونت أمور اساتید و دروس معارف اسلامی، ط الأولى، 1375 ش.
15. حسن زاده آملی، نصوص الحكم بر فصوص الحكم، مركز فرهنگي نشر رجاء، ط الأولى، 1375 ش.
16. حسين زاده، محمد، فلسفه‌ی دين، قم، دفتر تبليغات اسلامی، ط الأولى، 1376 ش.
17. الحليّ، جمال الدين، تسليك النفس إلى حضرة القدس، قم، مؤسّسة الإمام الصادق، ط الأولى، 1426 ق.
18. الرازيّ، فخر الدين، المباحث المشرقيّة، انتشارات بيدار، ط الثانية، 1411 ق.
19. الرازيّ، فخر الدين، المحضّل، تحقيق حسين آتاي، منشورات الشريف الرضيّ، ط الأولى، 1411 ق.
20. الرازيّ، فخر الدين، المطالب العالية في العلم الإلهيّ، تحقيق أحمد حجازي السقا، دار الكتاب العربيّ، ط الأولى، 1987 م.
21. الرازيّ، فخر الدين، معالم أصول الدين، تعليق سميح دغيم، دار الفكر اللبناني، ط الأولى، 1996 م.
22. صدر المتألهين، 1410 ق، الحكمة المتعالية، دار إحياء التراث العربيّ، ط الرابعة، 1410 ق.
23. صدر المتألهين، شرح أصول الكافي، مؤسسه‌ی مطالعات و تحقيقات فرهنگي، ط الأولى، 1366 ش.
24. ضومط، توما الأكوينيّ، دار المشرق، ط الثالثة، 1992 م.
25. الطباطبائيّ، بداية الحكمة، قم، مؤسّسة النشر الإسلاميّ، ط العاشرة، 1414 ق.

26. الطوسي، تلخيص المحصل، دار الأضواء، ط الثانية، 1405 ق.
27. العراقي، المنهج النقدي في فلسفة ابن رشد، دار المعارف، ط الأولى، 1980 م.
28. العراقي، محمد عاطف، ثورة العقل في الفلسفة العربيّة، دار المعارف، ط الخامسة، 1984 م.
29. الفارابي، أبو نصر، فصوص الحكم، تحقيق محمد حسين آل ياسين، انتشارات بيدار، ط الثانية، 1405 ق.
30. الفارابي، الأعمال الفلسفيّة (رسالة التعليقات)، تحقيق الدكتور جعفر آل ياسين، بيروت، دار المناهل، ط الأولى 1413 ق.
31. الفخر الرازي، المسائل الخمسون في أصول الدين، تحقيق أحمد حجازي السقا، المكتب الثقافي، ط الأولى، 1989 م.
32. فخري، ماجد، ابن رشد فيلسوف قرطبة، دار المشرق، ط الثالثة، 1992 م.
33. فياضي، غلام رضا، نهاية الحكمة، قم، مؤسّسة الإمام الخميني للتعليم والبحث، ط الأولى، 1382 ش.
34. الكندي، رسائل الكندي الفلسفيّة، دار الفكر العربي، ط الثانية، 1998 م.
35. مايكل بترسون، ويليام هاسكر، بروس رايشنباخ، ديويدي بازينجر، عقل واعتقاد ديني، مترجم احمد نراقى و ابراهيم سلطاني، انتشارات طرح نو، چاپ سوّم، 1379 ش.
36. محمد لطفي جمعة، ابن رشد تاريخه وفلسفته، منشورات دار المعارف (تونس).
37. مصباح يزدي، محمديتي، المنهج الجديد في تعليم الفلسفة، قم، مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرّسين، ط الأولى، 1409 ق.
38. ملكيان، مصطفى، تاريخ فلسفة غرب، پژوهشكده حوزه و دانشگاه، 1379 ش.

39. النراقي، الملا مهدي، شرح الإلهيات من كتاب الشفاء، انتشارات مؤسسه مطالعات اسلامي دانشگاه مك كيل و دانشگاه تهران، 1365 ش.

40. هيكل، جون فلسفه دين، ترجمه بهزاد سالكي، انتشارات بين المللي هدى، ط الثالثة، 1381 ش.

تطوّر المادّية والإلحاد في العصر الحديث.. مدخل إلى الأسباب والآليات

د. محمد ناصر

الخلاصة

تسعى هذه المقالة إلى إلقاء بعض الضوء على كيفية تحوّل الاتجاه المادّي في المجتمع الإنسانيّ من اتّجاهٍ ضئيلٍ محدودٍ، إلى منظومةٍ كاملةٍ واسعة الانتشار، كان لها بالغ الأثر في تعزيز الموقف الإلحاديّ. وقد بان خلال الكلام أنّ بداية هذا التحوّل قد حصلت في الغرب الأوربيّ؛ وذلك لأسبابٍ وظروفٍ لم تتوفّر من قبل في أيّ مكانٍ آخر، ثمّ منه بدأ الانتشار إلى سائر الأمكنة والأزمنة؛ ولذلك كان التركيز منصبّاً على أمرين رئيسين: الأوّل: الأسباب الحقيقيّة التي وقعت في الغرب الأوربيّ ومكّنت المادّيّين من البروز وأعانتهم على الانتشار. الثاني: الوسائل التي استخدموها ويستخدمونها في نشر أنفسهم وبسط سيطرتهم.

المفردات الدلالية: المادّية، الإلحاد، المنهج الحسّي، المتديّتون.

المقدمة

في سبيل السعي لدراسة الحالة الإلحادية من جوانبها كافة، تمهيداً لوضع اليد على سبل العلاج والحلّ الذي يحتاجه مجتمعنا البشري لتخطيها؛ كان لا بدّ من العودة إلى البداية، إلى أوائل المراحل التي بدأت فيها المادّية بالتحوّل من مجرد فكر ضئيل محدود، إلى منظومة كاملة واسعة الانتشار، والبحث عن الأسباب التي أدّت إلى ذلك، وتدقيق المراحل التي مرّت بها، وتقصي الأمور الأساسية التي شكّلت عصب السيطرة المادّية، واستقراء الوسائل التي استخدمتها في الوصول إلى ما نحن عليه.

إنّ الكلام عن انتشار المادّية والحالة الإلحادية قد يتركز على واقعنا العربيّ والإسلاميّ، وقد ينحصر بالعالم الغربيّ، ولكن لا يمكن فهم انتشاره في العالم العربيّ والإسلاميّ إلّا في طول فهم كيف ولماذا انتشر في الغرب؛ لأنّه من هناك جاء ودخل. إلّا أنّ فهم ذلك يحتاج إلى العودة إلى البداية إلى الوقت الذي لم يكن فيه الإلحاد والمادّية إلّا رأيًا شاذًّا وغريبًا ينجل من التصريح به ويخاف من التهمة به، فما الذي حصل وما الذي تغيّر إذن؟ تسعى هذه المقالة حصراً إلى إيلاء هذه المرحلة قسطاً من العناية؛ عسى أن يكون كافياً وممهّداً لدراسة أسباب الانتشار في الواقع العربيّ والإسلاميّ، ومقدمةً لوضع اليد على سبل العلاج.

تبدأ المقالة بعرض الحالات الأولى والبدائية للمادّية والإلحاد، ومحاولة فهم كيف أنّ فقدان مقتضيات الانتشار، فضلاً عن وجود موانعه، هما المسؤولان عن استمرار حالته البدائية إلى حين تغيّر الظروف والأحوال، وبداية وجود المقتضيات وارتفاع الموانع مع مستهلّ الألفية الميلادية الثانية. وهذا ما قاد إلى التعرّف على طريق الازدهار المادّي من خلال عرض المهمّات

التي كان يتطلع إليها الملحد، وصولاً إلى إنجازها، وبالتالي تحقق الازدهار الفعلي للمادية. وقد أوجب هذا ملاحظةً طفيفةً لمحاولات الدفاع النظري من قبل أعداء المادية، والمتمثلة بالحركات المثالية والصوفية والنصوصية والاضطلاع بكيفية مساهمتها المباشرة وغير المباشرة في إعانة المادية والإلحاد. وبطبيعة الحال، كان لا بدّ من التعرّيج على الوسائل التي استخدمها المادّيون لتحقيق السيطرة الاجتماعية على مقاليد المجتمع، وبالتالي النجاح في الوصول إلى ما يطمحون إليه، ثمّ التطرّق إلى مظاهر هذا النجاح وتجلياته في عموم المجتمع.

وبما أنّ الشروع في ملاحظة البداية الأولى للمادية والإلحاد، وكيفية تبريرها لنفسها وعملها على الانتشار، يحتاج مسبقاً إلى الدراية التصورية بكلّ من المادية والإلحاد، وعلاقتهما بالممارسة المعرفية وحقيقة اختلافهما عن مضاداتهما من المؤهّلين والمتدينين؛ كان لا بدّ من البدء ببيانها.

العلاقة بين المادية والإلحاد وارتباطهما بالمذهب الشكّي

يطلق مصطلح المادية للدلالة على المذهب القائل بحصر الموجودات في حدود المحسوس، وما هو جسمٌ أو جسمانيٌّ [George Novack, The Origins of Materialism, p:4,5]. ونتيجةً لذلك لم يعتقد المادّيون بوجود مصدرٍ غير مادّي للعالم المادّي، أي مصدرٍ ليس بجسمٍ ولا جسمانيٍّ. وكما هو الحال في أيّ مذهبٍ فكريٍّ وأيّ موقفٍ أو رأيٍ يتبنّاه إنسانٌ، لا يمكن فصل الرؤية النظرية عن المعيار المعرفي الذي يلجأ إليه المرء ويعتمد عليه ويعتبره مسوّغاً للركون إليه في استقاء الأفكار والآراء؛ ولذلك كانت المادية عقيدة ورؤية تفسّر الكون والعالم على أساس منهج معرفيٍّ يمكن أن يسمّى بالمنهج الحسيّ المتطرّف الذي

يتركّب من قسمين: الأول التشكيك في المعرفة العقلية الخالصة، والثاني: الاعتراف بالحسّ فقط مصدرًا مباشرًا للمعرفة [المصدر السابق، ص 17 و18]. وبما أنّ الحسّ لا ينفعل إلّا بما هو جسمٌ أو جسمانيٌّ، كانت النتيجة الطبيعية لذلك حصر الموجود بالمحسوس، سواءً كان محسوسًا بأدوات الحسّ المباشرة، أو من خلال الأدوات والأجهزة الحديثة.

إنّما كانت المادّية ملازمةً للمذهب الحسّي المتطرّف ونتيجةً طبيعياً له؛ لأنّه سواءً أضيف إلى الحسّ النّصّ الدينيّ أو الشهود الصوفيّ أو المعرفة العقلية الخالصة، ففي كلّ الأحوال لن يكون بالإمكان الاحتفاظ بالمادّية بوصفها رؤيةً كونيةً؛ لأنّ كلّاً من هذه المصادر الثلاثة (النّصّ الدينيّ، والشهود الصوفيّ والعقل) تقود بنحوٍ ما - ادّعاءً أو حقيقةً - إلى الاعتراف بمصدرٍ غير ماديٍّ للعالم والموجودات كلّاً. إذ إنّ مصادر المعرفة التي نملكها - أو يدعى أنّنا نملكها - محصورةٌ في هذه، والماديّ اقتصر منها على الحسّ، واعتبر العقل مجرد آلة تنظيم وترتيبٍ وتوظيفٍ للمعلومات الحسّية دون أن يكون له أيّ مدركاتٍ وأحكامٍ خاصّةٍ مستقلةٍ في نشوء التصديق بها وحدوده عن الحسّ والتجربة الحسّية، ولم يقبل بالنّصّ الدينيّ ولا بالشهود الصوفيّ، ولا بالمعرفة العقلية الخالصة والمستقلة في مسوّغها وحدودها عن التبعية للحسّ. [المصدر السابق، ص 17 - 35]

وبالجملة كانت المادّية نتيجةً منطقيةً وطبيعيةً للمنهج المعرفيّ المشكّك بالمعرفة العقلية الخالصة والمقتصر على الحسّ؛ ولذلك كانت مجرد تعبيرٍ عن الرؤية النظرية التي يقود إليها المنهج التشكيكيّ والحسّي.

وفي قبال الرؤية المادّية [المصدر السابق، ص 18]، توجد الرؤية الإلهية التي تقول إنّ مصدر ومنشأ العالم الماديّ عبارةٌ عن موجودٍ لا يتّصف بصفات المادّيات من الأجسام والجسمانيّات، وهو ما يسمّى أحياناً بإله العالم. وقد

اختلف البشر في تقرير مصدر هذه الرؤية بين: لاجئ إلى نصوص دينية، ومستند إلى تجربة صوفية، ومعتمد على استدلال عقلية.

ومن هنا، عندما تقع المادية في مواجهة الرؤية الإلهية، يجد المادي نفسه في مقام المضادة معها، إذ تقضي ماديته الإعراض عن الاعتقاد بوجود إله أو مصدر غير مادي للعالم والكون؛ وبذلك يكون ملحدًا، ويكون موقفه إلحاديًا؛ فليس الإلحاد إلا موقفًا سلبيًا يتخذه المادي من مسألة وجود إله مجرد عن المادة يعدّ منشأً ومصدرًا لكل ما هو مادي. وبما أن المادية بنت التشكيك بالمعرفة العقلية الخالصة، وريبة المنهج الحسي المتطرف، فلن يكون الإلحاد - إذا ما كان مبنياً على الفكر - إلا ثمرة من ثمراته أيضًا، وتفصيلًا صغيرًا في لوحة المنظومة المادية ككل. وإثما قلت إذا كان مبنياً على الفكر؛ لأنّ هناك من يتخذ من الإلحاد موقفًا نتيجة أسباب نفسية سبق التعرّض لها بشيء من التفصيل في موضع آخر [محمد ناصر، الإلحاد أسبابه ومفاتيح العلاج، ص 276].

بدايات المادية والإلحاد

بالنظر إلى ما تمّ توضيحه حول العلاقة بين المادية والإلحاد والمنهج المعرفي، فمن الواضح أنّ الكلام عن بدايات الإلحاد لن ينفصل عن الكلام عن بدايات الفكر المادي في المجتمع البشري، كما أنّ الكلام عن بدايات الفكر المادي لن ينفصل عن الكلام عن بدايات المنهج التشكيكي في المعرفة العقلية. ومن هنا، وبالرجوع إلى التاريخ المكتوب نجد أنّ الاتجاه الشكي في المعرفة العقلية، قد وجد منذ القدم وفي جميع الأمم التي وصلتنا أنبأؤها بدءًا من الصين والهند [راجع: كولر، الفكر الشرقي القديم، ص 201 - 203 وما بعدها، و 368 - 377]، مرورًا باليونان والرومان، وصولًا إلى الأمم الأوربية المتأخرة [يوسف

كرم، تاريخ الفلسفة اليونانية وتاريخ الفلسفة الحديثة ص 311؛ On Academic Scepticism p: 3؛ The History of scepticism From Savonarola to Bayle p: 17. غير أنه وكما هو الحال في سائر المذاهب المعرفية والفكرية التي لم تكن إلا من نصيب الفئات الخاصة في المجتمعات البشرية، فلم تتعد إلى عوالم الناس الذين كانوا في الغالب مجرد أتباع ومقلدين فيما يجدون به نفعاً لهم أو موافقةً لأهوائهم ورغباتهم. ومع ذلك، فإن ضعف الإدراك العقلي عند عوالم الناس، والرغبة التلقائية الانفعالية بالتفلسف من أي قيد والزام، قد يكون منشأً لماديتهم والاقتران على ما تراه أعينهم وما يناسب تلقائيتهم؛ ولذلك إذا ما لاحظنا الحوارات التي حكاها القرآن الكريم بين بعض الأنبياء وأممهم، كنوح مثلاً، يظهر كيف أن الماديين كانوا موجودين كشعوب وأمم، وليس مجرد حالات فردية أو فئات خاصة من الناس، وهو ما يكشف عن أحد أمرين إما تدني المستوى العقلي النظري إلى الحد الذي أوجب انحصار الإدراك وانحصاره على المادة، وإما إلى تدني المستوى العقلي العملي إلى الحد الذي أوجب إما الخضوع للرغبة التلقائية الانفعالية بالتفلسف من أي تقييد، أو الانقياد والاتباع لأرباب الفكر المادي القائم على التشكيك المعرفي، وذلك جرياً وراء التوافق مع الأهواء والنوازع التلقائية. بل إذا ما لاحظنا ما يذكره الشاعر والمفكر أبو العلاء المعري [راجع: المعري، رسالة الغفران، ص 430 وما بعدها] في (رسالة الغفران) في رده على (رسالة ابن القارح)، نجد أن المادية الناشئة عن التدني العقلي والنفسي كانت موجودة في نفوس الكثير من عامة الناس، مصاحبةً للسذاجة التي كانت تجعل منهم أتباعاً مهللين ينعقون مع كل ناعق.

وبعيداً عن هذا وذاك، وبالرجوع إلى الأمم المتأخرة نسبياً، نجد أن الشيوع والانتشار في أوساط العامة والخاصة من الناس، قد كان من نصيب

الاعتقاد بالوجود الإلهي وبالأديان، سواءً تلك التي تسمّى بالوثنيّة^(*) أو التي تسمّى بالأديان «التوحيدية» أو غيرها من البوذية والطاوية والهندوسية؛ إذ لا نجد المادّية والإلحاد إلا عند أولئك الذين كانوا من المروّجين للاتّجاه الشكّي في المعرفة، والنفعي في السلوك، الذين راح العديد منهم يحاول تفسير اختلافهم عن باقي الناس من خلال اقتراح سيناريوهات نشأة التّأليه والتدين في المجتمع البشريّ كما فعل كريتياس الأثينيّ في تصويره لكيفيّة بدء الاعتقاد بالوجود الإلهيّ [Ancilla to the Pre-Socratic Philosophers Kathleen Freeman, p 157, n 25]. وكما فعل أبيقور في نقضه على فكرة العناية الإلهيّة [The Epicurus Reader: Selected Writings and Testimonia, Lloyd P. Gerson, Brad, p.97]. وفيما عدا هذه النماذج القليلة من البشر، كان الاتّجاه العامّ في المجتمع البشريّ قائمًا إمّا على التّأليه المجرّد عن الدين، أو المقرون بالدين.

ثمّ إنّّه ومضافًا إلى أنّ الطابع العامّ للمجتمعات قد استقرّ على التّأليه والتدين، فإنّ المادّيين والملحدين من الشكّاكين لم يستطيعوا أو لم يتسنّ لهم القيام بتصدير رؤاهم ونشرها؛ وذلك لأنّ عوامل انتشارها وقبول الناس بها لم تكن متوقّرةً بالنحو الكافي، كما أنّ موانع انتشارها كانت قائمةً في مواجهتها.

(*) هناك الكثير الذي يمكن قوله في مواجهة الفكرة المشهورة، بل ربما المجمع عليها، حول أنّ الأديان الوثنيّة تعتقد بتعدّد الآلهة؛ وذلك لأسباب كثيرة منها ملاحظة أبداها أبو الريحان البيرونيّ حول استعمال الأمم لألفاظ تطلقها على الذات الإلهيّة بنحوٍ مشتركٍ مع إطلاقها على غيرها، وأنّه بالنسبة إلى العرب كانوا يطلقون مصطلح الربّ، وبالنسبة إلى غيرهم كانوا يطلقون مصطلح الأب، وبالنسبة إلى آخرين ومنهم الهنود كانوا يطلقون مصطلح الإله. وخصوصًا إذا ما لاحظنا ما يذكره أرسطو طاليس في كتاب الخطابة عن كيفيّة صيرورة العظماء عند عامّة الناس آلهة، بمعنى أنّهم يلجؤون إليهم ويقدمون القرابين. ولكنّ التوسّع في هذا الأمر يحتاج إلى دراسةٍ مستقلّة، تكشف عن سوء التفسير الذي منيت به الأديان المسماة بالوثنيّة أو التعدّدية.

أما فقدان العوامل فيبدو أنه يرجع:

أولاً: إلى طبيعة ما يستند المادّيون إليه في رؤيتهم المادّية، وهو التشكيك بالمعرفة العقلية الخالصة، فإنّ تشكيكاتهم مخالفة لما هو مألوف ومشهور، ولما يرونه ويعاينونه في حياتهم العادية، كما أنّ موقفهم المادّي مخالف لمشهورات المجتمع ودين الدولة وملوكها. ومن الطبيعي أن تؤدّي هذه المخالفة إلى إغراض الناس عنها، وإن وجدت لها موافقاً في النزعة التلقائية إلى التفلّت من كلّ قيد.

ثانياً: إلى أنّ ما يتوخّى المادّيون رفضه ومواجهته - وهو الدين - لم يكن بالنسبة إلى عامّة الناس مصدرًا يحتاج إلى بديل؛ وذلك لأنّهم لم يكونوا بعد قد عانوا من وطأة القائمين عليه والمرّوجين له، ولا كان فساد الحكّام والملوك مكتسباً لباس الدين والمشروعية الإلهية، بل يبدو أنّ لائمة المشكلات والحروب السياسيّة كانت تلقى على عاتق العائلات الحاكمة والشخصيات المسيطرة بالقوّة، ولم تكن لتأخذ طابعاً دينيّاً محضاً؛ ولذلك لم ينقل لنا التاريخ المكتوب تأثير صراعات الملوك والحكّام على أصل إيمان الناس ودينهم، على الأقلّ على نحوٍ واسع.

256

ثالثاً: إلى أنّ المادّيين والملحدين لم يكونوا في موقع تقديم بديل والسعي إلى تغيير الواقع القائم وتحويله نحو الأفضل والأرقى، بل كانت كلماتهم ومحاوراتهم^(*) مجرّد نقوض ينظر إليها على أنّها مشاغبيّة وسفسطائيّة. ولم يكونوا بصدد تقديم نظمٍ بديلة، بل كان المؤلّهون من الفلاسفة والحكماء هم الذين يقومون بالاهتمام بدراسة كيفية التنظيم والإدارة والتدبير، كما هو معلوم عن سقراط وأفلاطون وأرسطو والرواقيين والإسكندرانيين ومن أتى بعدهم من الفلاسفة البرهانيين.

(*) كلماتهم الواردة في المصادر السابقة كفيّة في إظهار هذا الأمر.

أما وجود الموانع، فيرجع فيما يبدو إلى أنّ السلطات الحاكمة والمسيطرة لم تكن لترضى بتبديل الدين الذي يحكم عقول الناس؛ وذلك إمّا لأنها تعتقده وتتبناه، أو تخاف الهرج والمرج، وإمّا لأنّ تدبّن الناس بالدين يعدّ بالنسبة للحكومات والملوك وسيلةً فعالةً لتجييشهم وتشجيعهم والتأثير عليهم وكبح جماحهم؛ ولذلك سيكون عمل الشكّاكين والمادّيين والملحدين منافياً لمصلحة الدولة والمملكة، وليس مجرد رأيٍ فكريٍّ ونقاشٍ علميٍّ. أضف إلى ذلك أنّ للنظم والأفكار التي تقدّمها الأديان تأثيراً إيجابياً على سلوك المتديّنين، وعاملاً علاجياً لآلامهم، ومصدراً لأحلام سعيدة وآمالٍ شديدةٍ تبعث فيهم الراحة والطمأنينة أمام انسداد الآفاق والسبل في الحياة العادية، وسيطرة الظالمين والمفسدين، أو التعرّض لما لا يمكن تجنّبه من محنٍ ومصائب. فكلّ هذه الأمور لم تكن المادية لتجد لها بديلاً، وغنها محيِّداً، وعليها معيّنًا؛ ولذلك لم تكن لتكون موضع ترحابٍ وإقبالٍ.

257

وبالجملة لم يكن في البين ما يمكن أن يجعل من موقف المادّيين والملحدين موقفاً شعبياً وعاماً؛ ولذلك استمرّ الحال على ما هو عليه إلى أن بدأت الظروف والأمور الاجتماعيّة بالتغيّر، وإلى أن بدأ دور الدين وتأثيره بالتغيّر، فعند ذلك وجد المادّيّون والملحدون عوامل نشر أفكارهم وسبل رفع وتغيير الموانع والعوائق. كيف حصل ذلك؟! وما الذي جرى؟! هذا ما عليّ فيما يلي أن أقوم بتلمّس جوابه.

على طريق الزدهار

استناداً إلى ما قدّمته يمكنني القول إنّ الواقع الاجتماعي والفكريّ العام بدأ بشكلٍ طبيعيٍّ بالتحوّل نحو انتشار المادية والإلحاد، عندما بدأت العوامل

المؤدية إلى انتشاره بالتوفر، وشرعت الموانع التي تقف أمامه بالزوال. وقد انطلقت شرارة هذا الأمر مع بدايات الألفية الثانية للميلاد، وذلك عندما تم إعطاء صبغة التقديس للإمبراطورية الرومانية (1157 م). ثم تأججت بقوة خلال عملية نزاع الأندلس من أيدي المسلمين التي استمرت حتى عام (1492 م) ثم خرجت المادية الإلحادية عن السيطرة مع سقوط القسطنطينية (1453 م). فهذه الأحداث - ورغم كونها سياسية - تضمنت وأعقت تحولات اجتماعية وفكرية وثقافية جمّة كما هو الحال عادة، أدت إلى توفير العناصر الخاصة بتحويل المادية والإلحاد من مجرد حالة محدودة إلى حالة جمعية تسير نحو التعاظم والانتشار؛ ولأجل ذلك لا بد من تسليط الضوء باختصار شديد مناسب للمقام على الأحداث التاريخية بنحو يربطها بالتحولات الفكرية والاجتماعية حتى تصير الرؤية على قدر من الوضوح الذي نحتاجه لمعرفة الأسباب الحقيقية وراء وصول المادية والإلحاد إلى الحال الذي هي عليه الآن.

ويمكنني في البداية أن أجمل العوامل التي تراكمت على مرّ القرون الماضية، وأدت في النهاية إلى تطور الظاهرة الإلحادية، في ما يلي (*):

الأول: انقسام الكنيسة المسيحية إلى شرقية أرثوذكسية، وغربية كاثوليكية (1054 م)، وإعلان رأس الهرم في الكنيسة الغربية الكاثوليكية قيام الإمبراطورية الرومانية المقدسة في منتصف القرن الثاني عشر للميلاد، ومن ثم عملت هذه الإمبراطورية على جعل عقيدتها العقيدة الوحيدة الصحيحة والمقبولة، والتي تضمنت فيما تضمنته اعتبار السلطة البابوية هي

(*) هذه الأمور جميعاً مبنوثة في كل كتب التاريخ التي أرخت لتلك الفترة، ويجدها الباحث بسهولة. ومن هذه المصادر (عصر الثورة) لأريك هوبزباوم و(أزمة الوعي الأوربي) لبول هازار، Foundations of Western Civilization - Robert Bucholz وفي هذا الكتاب مصادر كثيرة يمكن الرجوع إليها، وسوف يجد القارئ في لائحة المصادر عناوين أخرى.

السلطة الشاملة والمطلقة. فسعت إلى إعدامها عبر إلغاء كلّ الرؤى الأخرى دينيّة كانت أو غير دينيّة، ماديّة كانت أو إلهيّة. ورغم أنّ النزعة الشموليّة لم تكن أمرًا جديدًا على الفكر المسيحيّ، بل سبق وأن بدأت في القرن الثالث الميلاديّ وتعرّزت بعد أن أصبحت المسيحيّة الدين الرسميّ للإمبراطوريّة الرومانيّة في عهد قسطنطين الذي اعتنق الدين المسيحيّ، وكانت لديه رغبة بتوحيد الرؤى والعقائد، وهذا ما تحقّق من خلال المجامع المسكونيّة التي انعقدت أكثر من مرّة خلال القرون الستّة الأولى لتطوّر المسيحيّة لحلّ الخلافات المسيحيّة الداخلية حول طبيعة المسيح والكتاب المقدّس ومصدر العقيدة وغيرها من الأمور.

الثاني: بعد تأسيس الإمبراطوريّة الرومانيّة المقدّسة، تمّ تسخير كلّ مقدّرات الممالك الأوربيّة لخدمة أهداف الكنيسة، ومن ضمنها:

- شنّ الحروب الصليبيّة التي استنزفت القوّة الاقتصاديّة والبشريّة للعالم الأوربيّ، وسبّبت ما سبّبت من مشاكل اجتماعيّة.
- العمل على تعميم الرؤية الكاثوليكيّة بوصفها عقيدةً موحّدة، فربطت سلطان الملوك والحكّام على أراضيهم بمدى خدمتهم لتحقيق انتشار هذه الرؤية ومجابهتهم ومحاربتهم لأصحاب الآراء الأخرى، وقد كانت بداية ذلك في مواجهة المسلمين واليهود والمادّيين، خصوصًا بعد سقوط الدولة الأمويّة في إسبانيا. وقد بلغت السلطة البابويّة ذروتها على يدي البابا (أنسنت الثالث) في القرن الثالث عشر للميلاد، وقد أدخلت الكنيسة في عهده مبدأً جديدًا إلى القانون الأوربيّ يقضي بأنّه ليس للحاكم الاحتفاظ بعرشه إلّا إذا استأصل جميع المهرطقين والمناهضين لفكر الكنيسة.

وإن حدث أن تردّد أميرٌ أو ملكٌ في تنفيذ أمر البابا بتعذيب هؤلاء المخالفين، فإنّه يضطهده فوراً وتصادر أراضيه وتباح أملاكه لأعوان الكنيسة الذين تحرّضهم على مهاجمته [راجع: بيوري، حرّية الفكر، ص 53 وما بعدها].

الثالث^(*): ترجمة التراث العلميّ الذي خلفه اليونانيون والرومان والمسلمون إلى اللغة اللاتينية، ومن ثمّ بدء العمل على تأسيس علم الكلام المسيحيّ اعتماداً على الكتاب المقدّس وعلى كتابات الآباء في الموروث الفلسفيّ. إلّا أنّ الترجمة شملت الموافق والمخالف لأهداف الكنيسة فعادت إلى الواجهة الخلافات المسيحية التي كانت سائدة في بدايات تأسيس المسيحية، وقد تجلّى ذلك أكثر بعد سقوط القسطنطينية وهجرة المثقفين والأدباء والفنانين منها إلى بقية مناطق أوربّا، كما نشأت خلافاتٌ جديدةٌ ماثلةٌ للتي كانت سائدةً بين المذاهب الإسلامية واليهودية تبعاً لترجمة التراث الذي خلفه المسلمون واليهود، والذي كان أهمّه من هذه الجهة كتب ابن سينا وابن رشد وابن الهيثم والفارابي وابن باجة والغزالي وابن ميمون، مضافاً إلى كتب أرسطو وأفلاطون.

260

ومن جهةٍ أخرى بدأت محاولاتٌ عديدةٌ لإكمال مسيرة العلوم التجريبية من حيث انتهى اليونانيون والرومان واليهود والمسلمون، وكذلك بالنسبة إلى الفن والأدب. ونتيجةً لذلك كلّه، وجدت الكنيسة نفسها أمام العديد من الاتّجاهات التي تنحى خلافاً لتوجّعاتها، سواءً في فهم الدين والعقيدة والكتاب المقدّس، أو في الاهتمام بالعلوم المختلفة خارج سلطة التعليم المدرسيّ الرسميّ التي تسيطر عليه. وكلّ ذلك كان مقصوراً على فئة المتعلّمين القادرين

(*) لقد تحدّث أيضاً عن هذه النقطة والنقاط اللاحقة بشيء من التفصيل مع الإشارة إلى المصادر في كتاب (الفلسفة.. تأسيسها - تلوينها - تحريفها) في المبحث الثالث، الفلسفة على فراش الموت، ص 57.

على الوصول إلى الكتب واستنساخها، ولكن باختراع الطباعة أصبح الأمر مختلفاً، بل أخذت المعرفة تنتشر شيئاً فشيئاً، وأصبحت الاتجاهات المختلفة قادرةً على بثّ أفكارها ونشرها، بعد أن سيطرت الكنيسة على مقاليد التعليم، وانحصر تداول العلوم من خلال مدارسها الخاصّة التي كانت تقتصر على ما يخدم توجّهاتها الدينيّة، ويتناسب مع أهدافها.

الرابع: نشوب صراعاتٍ فكريّةٍ حادّةٍ بين الكنسية بقراءتها الكلاميّة للفلسفة الأرسطية المزوجة بالأفلاطونيّة والأفلوطينيّة من جهة، وبين ما عرف بالرشديّة تبعاً لابن رشد الذي ترجمت كتبه بما فيها تلك التي تهاجم المتكلّمين المسلمين وأهل الحديث، وكذا شروحاته وتلخيصاته لكتب أرسطو التي اختلفت في العديد من مسائلها عن النظرة الكاثوليكيّة السائدة. وانضمّ إلى الصراع ما يسمّى بالاتّجاه النصّيّ أو الوحيانيّ (الأخباريّ)، الذي روج للشكّ المعرفيّ في آليات العقل، ورأى عجزه المطلق عن الخوض في قضايا الدين، وبالتالي ضرورة الاقتصار على منقولات الوحي في أخذ العقيدة والتعويل على الإيمان القلبيّ بدل الدليل العقليّ، ورفض الاحتكار في فهم الكتاب المقدس للكنيسة وتفسيره، وهذا ما عرف بالحركة الاعتراضية أو البروتستانتيّة التي قادها مارتن لوثر (ت 1564 م).

الخامس: اتّخاذ الكنيسة الكاثوليكيّة مجموعة تدابير وقائيّة ودفاعيّة في مواجهتها للتيّارات الفكرية، فحرّمت تداول كلّ الأفكار المنافية، وحظرت نشر الكتب المخالفة، والدراسات المناوئة لها، وعمدت إلى توسيع عمل محاكم التفتيش التي بدأت أساساً في إسبانيا بعد استعادة الأندلس من أيدي المسلمين، وألزمت كلّ القوى الحاكمة في المقاطعات الأوربيّة بإيكال حلّ الأمور المتعلّقة بحماية العقيدة إليهم، فأنزلت العقوبات القاسية والحادّة بمن

يثبت تورّطه، كالوضع على الخوازيق، والتعليق على أعمدة التشهير، والسجن، والإحراق، والنفي، وحرمان الذرّة من الإرث إلى جيلين أو ثلاثة، وحثّت عامة الناس على الوشاية بكلّ من يعلمون تورّطه بأفكار الهرطقة والضلال المنافية لتعاليم الكنيسة. [المصدر السابق]

السادس: ونتيجةً لإمعان محاكم التفتيش في عملها، بدأ التملل من الإرهاب الفكريّ ينمو شيئاً فشيئاً، حتّى برزت إلى السطح دعوات الحرّية الدينيّة وحرّية العقيدة، فراحت تتشكّل هنا وهناك جماعاتٌ مناهضةٌ تدعو إلى رفع الحظر والقيود عن الاعتقاد الدينيّ، وقد اقتصرّت في بداياتها على خصوص الطوائف والمذاهب المسيحيّة، وشملت لاحقاً اليهود والمسلمين، إلّا أنّها بقيت بالنسبة إلى الملحدّين محلّ اتّفاقٍ ورصٍّ، حتّى أنّ جون لوك نفسه قد استثنى الملحدّين في دعوته إلى التسامح والحرّية الدينيّة. فنشبت حروبٌ أهليّةٌ ودينيّةٌ وسياسيّةٌ في العديد من المناطق كبريطانيا وفرنسا، قادت في النهاية إلى رفع قيود النشر والطباعة إلّا عن الكتب التي تمسّ أصل التدين والذات الإلهيّة وقدسيّة المسيح. وبارتفاع الحظر عن النشر والطباعة لم يعد باستطاعة الكنيسة الكاثوليكيّة ضبط الأمور، وخسرت سيطرتها في العديد من المواطن لصالح المذهب البروتستانتيّ الذي قام الحكّام المتعاطفون معه أو المنتمون إليه بعد استلامهم لمقاليده الحكم بتكرار التجربة الكاثوليكيّة في تحقيق الشموليّة الفكرية، فلاقى نفس المصير الذي لاقتّه الكاثوليكيّة، ولكن هذه المرّة في مواجهة المؤلّفين غير الدينيين؛ إذ برزت جماعاتٌ جديدةٌ من المؤلّفين - خصوصاً في بريطانيا - تدعو إلى اعتماد العقل حصراً، فانهالت على التعاليم الدينيّة النظرية والعملية نقدًا وتفنيديًا، حتّى وصل الأمر إلى رفض واقعيّة الوحي، واستبدالها بالدعوة إلى الدين الطبيعيّ الذي يعتمد على العقل حصراً.

لقد استطاع هذا الاتجاه أن يفتت هيبة الكنيسة وعقائدها بكل تياراتها، ويعي من دور العقل وأهمية العلوم الطبيعية، وسعى إلى إيجاد بدائل جديدة عن النظم الدينية للفرد والمجتمع، فنادوا بعقلية الاعتقاد بالوجود الإلهي والأخلاق واستقلالهما عن الدين، وبالحرية الفكرية المطلقة والقيمة الإنسانية الموحدة، ورفض التمييز الديني بكل أشكاله، فسادت النظرة المتساوية إلى كل الجنس البشري، واعتبار العالم الإنساني دولة واحدة تجمع في كنفها كل أنواع البشر على اختلافهم. لقد استطاع الإلهيون الرافضون للوحي والدين المسيحي فرض أنفسهم بقوة على الساحة الاجتماعية والفكرية والسياسية، ولكن الأمر لم يستمر على هذه الشاكلة؛ لأن تياراً آخر كان في طريقه إلى الاستفادة الفاعلة من كل ذلك لصالحه وهو الاتجاه الشكي المادي. وفيما يلي بيان ذلك مع تفصيل ما أجمل سابقاً.

ازدهار المادية

رغم أن التيار الشكي في بدايات نشوئه في أوربا كان على يدي المسيحيين النصيين والصوفيّين من أمثال أوكام ومونتاني وباسكال، الذين شككوا في المعرفة العقلية للوجود الإلهي وقضايا الدين، غير أن رفع القيود عن الفكر والصحافة سمح ببروز القسم الآخر من الشكاكين، وهم الماديّون الذين اتفقوا مع الأخباريين والصوفيّين في رفض المعرفة العقلية في القضايا الدينية ومسألة الوجود الإلهي والأخلاق، بيد أنهم رفضوا أيضاً القبول بالوحي والمنقولات الدينية، واختاروا بدلاً عن ذلك العلوم التجريبية بديلاً حصرياً للمعرفة البشرية. فمع تطور العلوم التجريبية التي استقلت عن السيطرة الكنسية على أيدي المؤهّلة العقلين (الروبيين) الذين تابعوا مسيرة بناء العلوم التي خلفها المسلمون والرومان واليونانيون، وبعد صراعات حادة مع نظرياتهم

المخالفة لظاهر النصوص المقدّسة، خصوصًا تلك المتعلقة بعلم الفلك كما حصل مع غاليليو وكوبرنيكوس وغيرهما؛ كانت نتيجتها الأخيرة خلع القداسة عن الكنيسة ومقدّساتها، والهجوم الفكريّ على تعاليمها ونصوص كتابها، والتي أدّت في النهاية إلى ضعفها وهوانها لصالح المؤلّفة العقليّين أتباع العلم الإنسانيّ، ومن أبرز هذه المحاولات محاولة إدوارد جيبون في كتابه (اضمحلال الإمبراطوريّة الرومانيّة وسقوطها)، إذ تعرّض فيه إلى أصل المسيحيّة وكيفيّة نشوئها وقيمة تعاليمها، وكان له الأثر البالغ في تضعيع الموقف الكنسيّ وقيّمته عند الناس^(*).

أمام هذا الواقع، أصبحت الطريق أمام الشكّاكين المادّيين معبّدةً، فصبّوا جام أفكارهم على نقد كلّ من المعرفة العقليّة والمعرفة النقلية عن الوحي، وهذا ما تمّ تنويجه بكلّ من أعمال يبيّر شارون [Academic Skepticism in Seventeenth-Century French Philosophy, The Charronian Legacy 1601–1662, 2014] الذي يعدّ مؤسس مدرسة الشكّ في القرن السابع عشر، وقد تجلّى دوره المناهض للكنيسة في كتابه (فن الحكمة) الذي هاجم فيه المسيحيّة بكلّ مبادئها. وأعمال ديفيد هيوم خصوصًا آخرها (محاورات في الدين الطبيعيّ) الذي نقد فيه كلًّا من الوحي والمعرفة العقليّة بالوجود الإلهيّ، وأعمال ديدرو خصوصًا دائرة المعارف التي جمع فيها بالتعاون مع مفكرين آخرين كلّ الآراء المناقضة والمخالفة للكنيسة، وسعى إلى تحويل الناس إلى المادّيّة والعلوم البشريّة عبر نقده للنظم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتربويّة والتعليميّة التي خلفتها الكنيسة.

(*) راجع: Atheism and Deism Revalued, Heterodox Religious Identities in: Britain, 1650-1800 By Wayne Hudson, Diego Lucci, p 229. كما يمكن الرجوع إليه لملاحظة أحوال باقي الشخصيات المذكورة.

الدفاع عن الدين باختراع المثالية

لقد أدى انتشار هذه المحاولات التشكيكية المادية المفرطة إلى أن يذهب بعض المتدينين إلى اتجاهٍ مقلوبٍ، فبدل أن يقوموا بالدفاع من خلال إعادة التأسيس للمعرفة العقلية، وحلّ المشكلات المعرفية، ذهبوا بعيداً في ضرب مطلق المعرفة العقلية والحسية المادية معاً، فرفضوا واقعية العالم بوصفه عالمًا ماديًا؛ وذلك رغبةً في تصحيح الإيمان الديني، فتمّ تأسيس ما عرف بالمثالية^(*) على يدي جورج باركلي، وزادت الأزمة المعرفية حول قيمة المعرفة العقلية التي حاول مجموعة من العقليين - كما ستأتي الإشارة - الحفاظ عليها، سواءً على الطريقة الكاثوليكية أو على الطريقة الأرسطية الرشدية، أو على الطريقة الديكارتية.

بيد أنّ التشكيك كان أنجح؛ لأنه أسهل، فاستمرّ في الانتشار أكثر فأكثر حتّى تمّ تنويعه على يدي إيمانويل كانط الذي سعى إلى إنقاذ الإيمان والأخلاق ومهاجمة العقليين والمتدينين الطقوسيين معاً، فسطر مبادئه الشكّية في المعرفة الإنسانية، ونقد أدلّة الوجود الإلهي التي ضمّنها في كتابه بأسلوبٍ مؤثّرٍ وجذابٍ، ممّا جعله قبلة المادّيين الذين رفعوا من شأنه وشأن هيوم؛ لما قدّمه هذان الرجلان من خدمةٍ جليّةٍ لمذهب الشكّ المادّي الذي انتصر اجتماعياً وسياسياً في النهاية على الاتجاهات الأخرى كالمذهب الكلامي على

(*) يبدو لي أنّه تمّ التمهيد تاريخياً لاختراع المثالية من خلال اتجاهين: الأول هو الأفكار الصوفيّة المتطرّفة حول الواقع والكون، إذ اعتبرت كلّ ما خلا الله وهمًا وسرابًا. والثاني المشكّكون في المعرفة الحسية من أصحاب الشكّ المتطرّف الذين وُجدوا في عصر الانحطاط للحضارة اليونانية وانقلاب الأكاديمية الأفلاطونية إلى أكاديميّة للشكّ. فكلّ من هذين الاتجاهين - مع وجود الدافع الشديد لنصرة الدين أمام التشكيكات التي مارسها المادّيون حول أصل الدين وأصالته - أدّى إلى الهروب إلى الأمام من خلال القبول بالتشكيك المطلق واعتبار كلّ شيءٍ في العقل ومن العقل، وأنّ الله هو الفاعل في هذا العقل. [راجع كتاب (محاورات باركلي) وكتاب (نقد العقل المنحصر لكانت)].

الطريقة الكاثوليكية، والمذهب الشكّي الأخباري أو الصوفي البروتستاني، والمذهب العقلي الخالص عند المؤهّلة اللادينيين مثل ماتيو تندال، وإيرل شافستيري، وباروخ اسبينوزا، وأصحاب النزعة التوفيقية كما هو عند لايبنتز وكريستيان فولف.

لقد لعبت كلّ هذه الأحداث (وغيرها ممّا لم أشر إليه بداعي الاختصار)، بنحوٍ متشابكٍ في تمهيد الطريق أمام صعود المادّية والإلحاد وتطوّرها. وفي المقابل عملت المادّية بدورها على الاستفادة من كلّ ذلك لبسط أفكارها ونشرها والسيطرة أكثر على المجتمع البشري؛ إذ سعى أنصارها إلى تدعيم موقفهم التشكيكي من المعرفة العقلية الخالصة، وموقفهم المنكر للمعرفة النقلية الدينية، مستفيدين من الشكّكين المتدينين في نقد العقل، ومن العقليين المؤهّلة في نقد الدين، وبذلوا قصارى جهدهم للتحفيز على استبدال كلّ ذلك بالمعرفة التجريبية لتأسيس العلوم الإنسانية الوضعية والطبيعية - التي أزكاها وأكمل مسيرتها العقليون المؤهّلون، بعد أن تمّ نقلها من العالم الإسلامي - ثمّ عملوا مجدّدًا على إيجاد البدائل الفكرية والعملية على كلّ الصعد. وهكذا، بدأت مرحلة جديدة من الفكر في الأرض الأوربية تسعى المادّيون فيها إلى تقديم منظومة متكاملة وشاملة متمثلة بالمنهج المعرفي الحسّي المتطّرف، والأخلاق النفعية، لتكون أساسًا سلوكيًا وتشريعيًا، والرؤية الليبرالية في الاجتماع والسياسة، والنظرة المادّية الذرية التركيبية في دراسة الطبيعة والكون والإنسان. تبعها فيما بعد محاولات لتأسيس نظام اقتصاديٍّ تأرجح بين الاشتراكية والرأسمالية قبل أن تنتصر الأخيرة لاحقًا. وخلال كلّ ذلك سعى المادّيون إلى تغيير نظم التعليم والتربية بالنحو المتوافق ومبادئهم، حتّى تحقّق لهم ذلك في العقود الأولى من القرن العشرين من خلال تأسيس منظمة اليونسكو.

تلخيص العوامل التي أدت إلى ازدهار المادية

ومحصلة كل ما مرّ، يتبين أنّ العوامل التي كانت وراء تطور المادية والإلحاد وازدهارهما، تنقسم إلى قسمين:

الأول: عوامل أوجدها أعداء المنظومة المادية أنفسهم

وتتلخص في ثلاثة:

أولاً: الأداء المعرفي والسلوكي للاتجاه الكلاسيكي الكاثوليكي الذي تلبس بزي العقل والفلسفة الأرسطية المختلطة بالأفلاطونية والأفلوطينية، واقتصر من الفلسفة على ما يخدم توجهاته وحرّم ما ينافيها.

ثانياً: الأداء المعرفي والسلوكي للاتجاهين الأخباري والصوفي، فيما عرف بالمذهب البروتستانتي، الذي كان من المتصدّرين لترويج المنهج الشكّي في المعرفة العقلية.

ثالثاً: الأداء المعرفي للمؤلّفة المنكرين للوحي، الذي قام بهدم القيمة المعرفية لمصادر الوحي، واعتبار العقل مستقلاً وسيلة لبناء النظام العقدي والسلوكي، وتنظيم الحياة البشرية الفردية والاجتماعية والسياسية، ولكن من دون بيان أي منهج واضح ومنضبط لكيفية عمل هذا العقل، بحيث يضمن استقامته بوصفه بديلاً حقيقياً، ويحميه من الانهيار أمام حملة التشكيك التي مارسها المادّيون. بل بقيت الدعوة إلى العقل والاستقلال العقلي غائمة لا يفهم منها إلا الاستقلالية الفكرية عن النصوص الدينية والتقاليد والأعراف الاجتماعية، ممّا مهّد الطريق لانتحال الانتماء إلى العقل لاحقاً من قبل الملحدّين والمادّيين أنفسهم.

الثاني: عوامل أوجدها الماديّون أنفسهم

وتتلخّص أيضًا في ثلاثة أمور:

أولاً: التأسيس النظريّ التدريجيّ لمنظومة ماديّة شاملة في المنهج والفلسفة والسلوك الفرديّ والاجتماعيّ والسياسيّ والاقتصاديّ، وهذا ما تحقّق بنحوٍ جليّ رغم الانتكاسات التي منيت بها واستطاعت إمّا تداركها أو إخفاءها.

ثانيًا: تنمية العلوم النظرية التجريبية على خلفية معرفية شكاكية وتجريبية متطرّفة، وفلسفية ماديّة، وهذا ما مكّنهم من وضع النظريات الماديّة حول الإنسان والكون في لباسٍ علميٍّ تجريبيٍّ، ومن ثمّ تقديم العلم والعقل في مواجهة الدين.

ثالثًا: السيطرة على مقاليد التعليم والاقتصاد وإغراق المجتمعات البشرية بالهموم والطموحات الماديّة التي أنهكت عامّة الناس، وحصرت توجهاتهم وتطلّعاتهم بتحقيق ضرورات المعيشة أو رفاهيتها، وكرّست جعل العلم وسيلةً لأجل ذلك.

تلخيص الأهداف، آليات الإنجاز، ووسائل الترويج

بدايةً لا بدّ من أن نضع في الحسبان أنّ عمل الماديين للسيطرة على مقاليد الاجتماع والسياسة والتعليم والاقتصاد، هو الذي قادهم - في ظلّ ضعف خصومهم - إلى تحقيق الانتصار العمليّ والتحكم بمقاليد الأمور وسيرها خلال القرن المنصرم، وقد تمّ ذلك على مراحل، وبداعيّ تحقيق ثلاث مهمّاتٍ. وحتىّ نفهم الوسائل التي اعتمدها؛ لا بدّ من أن نقوم بالتوسّع قليلاً في الكشف عمّا أضمر سابقاً، وذلك بالإشارة إلى هذه المهمّات والأهداف

التي وضعها الماديون أمامهم، ورأوا أنّ انتصارهم يتمّ من خلالها، ويتوقّف نجاحهم على تحقيقها. وهذه المهمّات هي:

المهمّة الأولى: وتقضي بالتخلّص من السيطرة السياسيّة والاجتماعيّة والعلميّة للإلهيين عمومًا والدينيين بشكلٍ خاصّ، سواءً الكاثوليكين أو البروتستانت، وذلك بشكلٍ كامل من خلال خطوتين:

الأولى: هدم الأسس المعرفيّة والعقليّة للكنيسة الكاثوليكيّة والإلهيين عمومًا، وذلك من خلال التشكيك بالمعرفة العقليّة، وبالتالي اعتبار ما يسمّى بالفلسفة الأولى أو الميتافيزيقا بحثًا فاقده للقيمة العلميّة، وذلك على ידי بيير شارون وديفيد هيوم وجماعة فيينا لاحقًا، وقد صرّح اللاحق منهم بأنّه متممٌ لعمل السابق. وقد استفادوا كثيرًا - كما سبقت الإشارة - في عملهم هذا من الأعمال التي قدّمها الشكاكون المتدينون من قبيل مونتاني وباسكال وبرونو وجون لوك وباركلي وإيمانويل كانط. بل إنّ الشكاكين المتدينين قد أنجزوا من هذه المهمة أكثر ممّا أنجزها الماديون؛ ولذلك تمّ اعتبار هذه المهمة بحكم المنجزة والمنتهية منذ محاولة إيمانويل كانط، وتمّ تكريس العقلانيّة بوصفها مظهرًا من مظاهر الماديّة.

والثانية: نقد منقولات الوحي والدين وكسر الحصانة والهبة التي تتمتع بها نصوصه وتعاليمه، وتصويره بمظهرٍ بشريٍّ محضٍ في نشوئه وتطوّره، وملاحقة كلّ ما يمكن اعتباره سلبياً ومشيناً في مبادئه أو أحكامه أو ممارسات أتباعه. وهذا ما تجلّى أيضًا في كتابات الذين ذكّرتهم سابقًا، مضافًا إلى كتابات ديديرو وجيبون. وقد استفاد هؤلاء كثيرًا وبشكلٍ عميقٍ ممّا قام به الإلهيون الذين أنشؤوا ما يسمّى بالدين الطبيعي ورفضوا الوحي الإلهي. إلّا أنّ عمق الارتباط بين عامّة الناس والمصادر الدينيّة لم يكن قابلاً للكسر والإزالة

بسهولة؛ ولذلك كان لا بدّ من اللجوء إلى دراسة الدين بوصفه حالةً بشريّةً، وجعل هذه الدراسة جزءاً من الدراسات الاجتماعية والنفسية أو ما يسمّى بالإنثروبولوجيا، فكانت النتيجة تفرغ الدين من أيّ قيمةٍ إلهيّةٍ وجعله مجرد تجلّياتٍ غير موضوعيّةٍ للأحوال الداخليّة والخارجيّة التي تعترض النفس البشريّة، وذلك بعد قيام المنظرين بدراسة الآثار والوثائق والقبائل البدائيّة والحالات الدينيّة عبر التاريخ وتفسيرها، ثمّ عمل المقارنات والمقابلات لإدراك التشابهات والاختلافات بين الأديان؛ تمهيداً لاستخلاص تفسيراتٍ كليّةٍ وشموليّةٍ تخدم الرؤية المادّيّة للعالم والحياة.

وقد استمرّ العمل على إنجاز هذه المهمّة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين وإلى الآن^(*)، وكانت الرؤى والنظريّات والتفسيرات التي خرج بها المنظرون مصدر استفادةٍ كبيرةٍ من قبل الملحدّين الجدد^(**).

المهمّة الثانية: تقضي بإيجاد البديل عن المنظومة الدينيّة المنهارة. وقد سبق المادّيّين قيام المؤلّهُ اللادينيّين بمحاولة تأسيس هذا البديل، حيث عملوا على إخراج الأخلاق الفاضلة من كنف الأساس الدينيّ وإرجاعها إلى حضن العقل، وعملوا على إيجاد عقيدٍ اجتماعيّ جديدٍ يرفع الحرّيّة الدينيّة والسياسيّة. بيد أنّهم كانوا مجرد حلقةٍ فاصلةٍ قصيرةٍ مهّدت عن غير قصدٍ نحو تربّع المادّيّة على عرش التغيير، منطلقين من منهجهم التشكيكيّ في المعرفة العقلية، فرسموا لأنفسهم خريطةً شاملةً تمثّلت بما يلي:

(*) أشهر المنظرين في هذا الحقل هم: Gustave Le Bon Robert, Ranulph Marett, Ernst Cassirer, Edward Burnett Tylor, Mircea Eliade, Karl Marx, Sigmund Freud, Émile Durkheim, Max Weber.

(**) من قبيل ميشال أونفري في كتابه (نفي اللاهوت)، وريتشارد دوكينز في كتابه (وهم الإله)، وسام هريس في كتابه (رسالة إلى الأمة المسيحيّة)، ودانيال دنت في كتابه (كسر التعويذة)، وغيرهم.

أولاً: ترويج المنهج التجريبي المتطرف ليكون منهجاً معرفياً وحيداً، مستفيدين من خدمات الشكاكين الدينيين؛ وذلك ليكون بديلاً عن المنهج العقلي والمنهج النقلي والمنهج الصوفي، وبالتالي اعتبار العلوم الطبيعية والإنسانية الوضعية مصدراً وحيداً للمعرفة العلمية؛ وذلك بعد أن نالت هذه العلوم مجدها وشهرتها على يدي المؤهلين، أو من ليس منخرطاً أصلاً في حلبة الصراع حول الدين والألوهية؛ وذلك لتكون بديلاً عن الكتب المقدسة وكتابات الآباء والرهبان.

ثانياً: اعتناق الليبرالية منهجاً سياسياً واجتماعياً مستفيدين مما قدمه جون لوك في رسالة التسامح وغيرها؛ وذلك لتكون بديلاً عن المنظومة الدينية الاستبدادية الحاكمة على مقاليد الحياة السياسية والاجتماعية.

ثالثاً: إعادة إحياء مذهب اللذة ليكون منهجاً أخلاقياً تشريعياً تحت اسم «النفعية»، وذلك على يدي جرمي بنتام وجون ستيوارت مل؛ وذلك ليكون بديلاً عن الرؤية المسيحية للغايات السلوكية والأخلاقية التي كانت حاکمة على الأعراف الاجتماعية والقوانين التشريعية.

رابعاً: تأسيس الرأسمالية بصفقتها نظاماً اقتصادياً بعد تغلبه على الاشتراكية؛ وذلك لتوجيه الأنظار نحو الاهتمام بالتملك والتجارة وتحصيل الرفاهية في العيش، بعد أن كانت الرؤية المسيحية تزدرى العمل الدنيوي، وتوجه النفوس نحو الاقتصار على الغايات الدينية والأخروية.

خامساً: تكريس النظرة إلى العلماء والمتخصصين في العلوم الطبيعية ليكونوا مرجعياتٍ حصريّةٍ لعامة الناس في أخذ المعرفة، وليكونوا رموزاً تملك الاحترام والتبجيل العام والأهلية والجدارة كي تكون قدوة؛ حتى

يكونوا بديلاً عن الآباء والقديسين والرهبان وسائر الشخصيات الدينية التي تحظى بالقداسة والاحترام لدى عامة الناس.

سادساً وأخيراً: ابتداء الانتماء القومي والوطني ليكون علقه ورابطة اجتماعية ونفسية، بحيث يصير بديلاً عن الرابطة الدينية والانتماء الديني والمذهبي.

المهمة الثالثة: ترويج وترسيخ كل ذلك - أي ترويج بطلان المنظومة الدينية وفسادها - ونجاح وحسن المنظومة المادية بلباس العقل والعلم والأخلاق الإنسانية، وذلك بنشرها وتقريبها من نفوس الناس وتوفير البدائل النفسية التي يحتاجها عامة الناس؛ لتكون عوضاً عن مثيلاتها التي كانت توفرها المنظومة الدينية - وهي القدوة - معنى الحياة وقيمتها، وذلك تمهيداً لإخراج المنظومة الدينية برمّتها من المجتمع الإنساني بأكمله، وليس فقط الإخراج السياسي والعلمي والتشريعي والاقتصادي، بل والاجتماعي والفردى لتصير الحالة التلقائية الطبيعية عند الفرد بأن يكون مادياً. فبعد إعلان انحلال الإمبراطورية الرومانية المقدسة في منتصف العقد الأول من القرن التاسع عشر، وبالتالي إخراج المنظومة اللاهوتية رسمياً من الواقع السياسي والعلمي والتشريعي والاقتصادي، بقي أمام الماديين مهمة إخراجها من المجتمع برمّته، إلا بالقدر الذي يكون وجودها مفيداً ونافعاً، وهذا ما توقف تحقّقه على امتلاك السيطرة على القنوات التي يتمّ من خلالها الوصول إلى أذهانهم ونفوسهم، وليس ذلك إلا التعليم والإعلام.

272

آليات الإنجاز

بما أنّ التعليم يرفد من العلم التجريبي العملي والنظري الذي يجب أن يتمّ إظهار فضله وعظمته، وبما أنّ العلم التجريبي النظري بني على أسس

معرفية وفلسفية خاصة تحتاج إلى ترويض وترسيخ، فمن هنا وجد الماديون أن تحقيق المهمة الثالثة في مواجهة المتدينين، تحتاج منهم إلى أن يقوموا بالعمل على ثلاثة مستويات، الأول علمي، والثاني تعليمي، والثالث إعلامي.

أما على المستوى العلمي فبأن لا يكتفوا بإظهار تعارض النظرة العلمية إلى الكون مع النظرة الدينية - وهو أمر تحقق قبل انتعاش المادية، ولعب دوراً في التمهيد لسلب الكتب الدينية موثوقيتها، وهذا ما استفاد منه الماديون والإلهيون اللادينيون على حدٍ سواء - بل أن يقوموا أيضاً بعدة أمورٍ أخرى أشد تأثيراً وهي:

أولاً: أن يظهروا العلم الطبيعي النظري بمظهر الموافق والمؤيد والداعم للرؤية المادية، وهذا ما تحقق من خلال دخول الماديين في الميادين العلمية النظرية بشكلٍ واسع، وبنائهم لبحوثهم العلمية ونظرياتهم الناتجة عنها في علوم النفس والاجتماع والفيزياء النظرية والبيولوجيا النظرية، على خلفية مادية اختلط فيها ما هو علمي تجريبي بحث بما هو من نتائج النظرة الفلسفية المادية، دون أن يكون عامة الناس - بل حتى المتخصصين في العلوم التجريبية العملية - على دراية بأيٍّ من ذلك.

وثانياً: أن يكرسوا النظرة المادية إلى الفلسفة الأولى والميتافيزيقا واعتبارها فاقدة للعلمية، وهذا ما تحقق بقوة على يدي جماعة فيينا والاتجاه الوضعي عموماً، بعد أن مهد لهم الطريق كلٌّ من لوك وهيوم وكانط. ومن ثم تراهم عملوا ويعملون على ادعاء قدرة العلوم التجريبية على التصدي لحلّ كلّ المشكلات التي كانت تاريخياً تبحث من قبل الفلاسفة.

وثالثًا: أن يكرّسوا النظرة إلى علم المنطق على أنه علمٌ صوريٌّ بحثٌ، لا يقود إلى تمييز الصواب من الخطأ، بل هو قابلٌ للاستعمال في كليهما، وهذا ما ساهم فيما بعد في ترميزه وجعل دوره مقصورًا على العلوم التطبيقية التقنية. أما ما يسمّى بالمنطق المضمونيّ أو البرهان المنطقيّ، فقد تمّ إقصاؤه بالكليّة بذريعة أنه مبنيٌّ على مبادئ ميتافيزيقية كفكرة الماهية والجوهر ووجود مبادئ عقلية أولية، وبما أنّ جميع هذه محلّ خلافٍ ونقدٍ، بدءًا من جون لوك مرورًا بديفيد هيوم وصولًا إلى إيمانويل كانط ولاحقًا حلقة فيينا وبرتراند راسل، فهذا يعني أنه ليس منطقيًا ولا يوجد شيء اسمه منطقٌ ماديٌّ - كما صرح بذلك كانط وراسل - وإنما منطقٌ صوريٌّ فقط، وهذا ما يعتقده كلّ الدارسين له بعد أن تمّت السيطرة على المستوى التعليمي، وفيما يلي بيان ذلك^(*).

أما على المستوى التعليمي، فقد تمّ ذلك من خلال امتلاكهم السيطرة الرسمية على المدارس والجامعات من خلال منظمة اليونيسكو، فحدّثوا ما يدرس وما لا يدرس، ووضعوا المعالم العامّة للمراحل التعليمية وأهدافها وغاياتها، وموادّها بالنحو المتوافق مع الرؤية المادية، حتى أصبح التعليم وسيلةً نفعيّة، ولعلّ نظرةً سريعةً على مناهج التعليم تكفي لإدراك ذلك.

(*) لم يعد هذا هو الرأي الوحيد السائد في الغرب، بل وبدءًا من أواخر القرن الماضي ومع مطلع القرن الحالي، بدأت واستمرّت محاولات التأسيس للمنطق اللاصوري إما تحت عنوان المنطق اللاصوريّ INFORMAL LOGIC، أو تحت عنوان: ART OF ARGUMENTATION أو تحت عنوان CRITICAL THINKING SKILLS أو تحت عنوان THE LOGIC OF DAILY LIFE. وقد عقدت المؤتمرات وأسست المجالات خلال العقدين الأخيرين فقط لأجل تطوير هذا الأمر على خلفية الاحساس الشديد والكبير بالحاجة إلى منطق يعطي المتعلّمين آلياتٍ لفحص ما يعرض عليهم ويعطيهم أدوات بناء الأدلة الصحيحة والأفكار السليمة، ولكنّ العمل لا زال في بداياته، ويواجه صعوبات ومشكلات أهمّها في رأيي استمرار سيطرة المشهورات العصرية التي بدأت من عند جون لوك وديفيد هيوم وكانط، واستمرار الأخطاء التي ارتكبتها المنظرون للمنطق الصوريّ الرياضي والرمزي؛ ولأجل ذلك لا زال أكبر التركيز في ذلك على ما يتعلّق بالمغالطات أو أنماط الاستنتاج، ولا زال الرجوع إلى التأسيس التاريخيّ والمضبوط لصناعة البرهان خجولًا جدًّا سواء فيما يتعلّق بأسطره أو شراحه أو المطوّرين والمكتملين لمشروعه من أمثال الفارابي. ولتفصيل الكلام موضوع آخر بإذن الله.

أما على المستوى الإعلامي، فرغم النجاح الذي حقّقته المنظومة المادّيّة على المستوى التعليمي بأن صارت مناهجها ورؤاها هي السائدة في كل أصقاع الأرض، إلّا أنّها كانت محتاجةً إلى ما هو أزيد من ذلك، وهو السيطرة على المستوى الإعلامي، والوصول إلى الشريحة الأكبر من الناس.

وسائل الترويج: العلم الشعبي

ومن هنا، عمدوا إلى تأسيس فروع جامعيّة لما سموه بالعلم الشعبي (popular science) وتفرّع العديد من المتخصّصين للعمل على تنزيل الخطاب العلميّ لأفهام عامّة الناس، واختراع السبل التوضيحيّة التي تقرب المادّة العلميّة إلى المستوى الذي يمكن أن يدركه الإنسان العاديّ، فألفت الكتب الكثيرة في شتّى المجالات العلميّة، وتمّ العمل على نشرها وترويجها. لا يحتاج المرء إلى بحثٍ كثيرٍ كي يرى أنّ جملةً من رموز الملحنين والمادّيين من المتخصّصين في بعض المجالات العلميّة، كانوا ولا زالوا من المتصدّين لتحقيق هذه المهمة، أمثال ريتشارد دوكنيز، ولورانس ستراوس، وستيفن هوكينغ، وغيرهم الكثير.

ومن الغريب المثير للعجب، أنّ المتخصّصين سواءً كانوا من الملحنين أو غيرهم، تراهم جميعاً يقرّون أنّ تنزيل الخطاب إلى فهم عامّة الناس يقود إلى إعطاء نظرة خاطئة ومشوّهة عن الحقائق العلميّة، وأنّه لا يمكن تفادي ذلك، ومع ذلك فإنّ منفعة هذا التنزيل والتذليل للمطالب العلميّة وهو الطريق الوحيد لربط الناس بالعلوم وجعلهم يلجؤون فيها إلى المتخصّصين بها. كما أنّهم يقبلون فكرة استغلال العلوم والمعرفة لمصالح نفعيّة وغير أخلاقيّة، بل يشكون من ذلك خصوصاً في ما يتعلّق بعلم النفس الشعبي [راجع خمسون خرافة في علم النفس: المقدّمة]. وفي المقابل لا يقبلون على الإطلاق

فكرة أن يكون الدين في خطابه لعامة الناس قد استعمل الأسلوب نفسه في التواصل مع عامة الناس الذين تفرض قابليتهم المحدودة على الفهم وعلى التأثر أن تتم مخاطبتهم على قدر عقولهم، وبالتالي كانت الحكمة تقتضي بالضرورة الاقتصار على التلميح والتقريب مع التركيز على الجانب الأهم بحسب حالهم، وهو الالتزام العملي بالسلوكيات الخلقية بالأسلوب الذي يفهمونه ويؤثر فيهم بحسب اختلاف مراتبهم. كما أنهم يرفضون أن تكون الأديان قد تعرضت للاستغلال والتحريف من قبل البشر كما هو الحال في سائر المجالات العلمية والعملية، حيث تتدخل الأهواء البشرية لتقوّل الصواب على شاكلة المرغوب^(*).

وسائل الترويج: الفن والسينما

وكيفما كان، فمضافاً إلى تأسيس أقسام في الجامعات تعنى بصياغة العلوم بأساليب وحدود مفهومة لعامة الناس، تم تأسيس جمعيات وأقسام في الجامعات تعنى بكتابة القصص المسماة بالخيال العلمي، والتي تقوم بإبراز المدى الإبداعي والجميل الذي يطمح إليه العلماء والمتخصصون ويعنى بزيادة ارتباط عامة الناس بالعلم التجريبي ومتخصصيه، ونتيجة لذلك، كثيراً ما صار يختلط على القارئ ما هو حقيقي بما هو محال نتيجة هذه القصص، خصوصاً عندما يتم تحويل القصص إلى أفلام سينمائية ومسلسلات تلفزيونية.

ومضافاً إلى هذا وذاك، كثيراً ما تم صناعة أفلام وثائقية باحتراف عالٍ

(*) راجع المقال التالي ليكشف لك كيف كان ما يسمى بالعلم الشعبي مصدراً مضللاً ووسيلةً جماهيريةً.

حول التاريخ المتعلّق بالدين أو بالنهضة التي حدثت في أوربّا، مروّجين من خلال ذلك للأفكار المادّية وما يخدمها وما يجعل لها الموثوقيّة العليا في نفوسهم. لهذا مضافاً إلى الأفلام السينمائيّة الكثيرة التي كرّست لترويج الرّؤى المادّية في العقيدة والسلوك، ووجدت لها الجماهير الغفيرة والمتابعين الكثر في شتّى أنحاء العالم بكلّ لغاتهم.

وسائل الترويج: إيجاد القدوة

هذا كلّّه بالنسبة إلى ما يتعلّق بإيصال خطابهم بنحوٍ مؤثّرٍ إلى عامّة الناس، أمّا بالنسبة إلى إيجاد القدوة، فلم يعجزهم الأمر؛ إذ عمدوا إلى إخراج مجموعةٍ من المتخصّصين في العلوم المختلفة من المادّيين والملحدين من الأجواء الأكاديميّة التخصّصيّة، وإبرازهم لعامّة الناس من خلال أفلامٍ وثائقيّةٍ ومقابلاتٍ تلفازيّةٍ ومهرجاناتٍ ولقاءاتٍ ومحاضراتٍ، يقومون خلال كلّ ذلك بتوجيه الناس وإيجاد العلاقة العاطفيّة والنفسيّة معهم، بحيث يصير هؤلاء قدوةً موجّهةً بديلةً عن القساوسة والرهبان أو ما يسمّى برجال الدين؛ كي يسدّوا بذلك فراغاً يحتاج إلى أن يملأ في نفوس عامّة الناس. وهذا بدوره جعل فكرة المعارضة والتنافي بين الدين والعلم تطفو على السطح، وكأنتها مسلّمةٌ من المسلّمات التي فرغ عن النزاع حولها. وقد انضمّ إلى كلّ ذلك الاستفادة من التطوّر الحاصل على مستوى وسائل التواصل والاتصال، إذ أصبح إيصال الأفكار ونشرها إلى كلّ العالم سهلاً يسيراً، وأصبح التأثير على النفوس يأخذ مداه الواسع إلى داخل البيوت والغرف دون أن يحتاج المرء إلى الخروج من بيته. لهذا باختصارٍ ما يتعلّق بالآليات التي اعتمدها المادّيون في حركتهم بدءاً من القرن السابع عشر وإلى الآن.

تجليات النجاح المادي في الحياة الفردية والاجتماعية

لا ينظر المرء اليوم إلى الواقع الذي نعيشه إلا ويرى مقدار النجاح الذي حققته المنظومة المادية على كل الصعد، سواءً في العالم الذي ازدهرت فيه أو في مجتمعاتنا؛ إذ إن جميع ما تكلمنا عنه من عناصر تتشكل منها هذه المنظومة، نجد شائعاً سائداً في بلادنا وبين ظهرانينا من التعليم إلى الاقتصاد إلى السياسة إلى الاجتماع وإلى الإعلام. ومن الطبيعي أن يكون شكل الحياة الاجتماعية والفردية المبنية على أسس المنظومة المادية، مختلفاً تماماً عما تقتضيه الحياة المبنية على أساس غير مادي. ولأجل ذلك كانت لسيطرة المادية نتائج عصبية وخطيرة على المجتمع، وعلى غايات الأفراد واهتماماتهم وعلى تحديد ما له قيمة وليس له قيمة، وبالتالي على مسار الحياة الفكري والعملية بشكل كامل.

وكيفما كان، وبالرجوع إلى ملاحظة النتائج التي خلفها نجاح المنظومة المادية في المجتمعات، نلاحظ ما يلي:

278

أولاً: نلاحظ من خلال التتبع لحال البشر عموماً في مجتمعاتنا أنه - ونتيجةً لسيطرة النظام الرأسمالي بقيمه وقوانينه سيطرةً تامةً على مفصل الحياة الاقتصادية للدول والأفراد - أصبح الطابع العام لسلوكهم يتأرجح بين: الانهماك الكلي في السعي إلى زيادة الثروة أو تحقيق الشهرة والجاه أو نيل السلطة، أو الانهماك الكلي في السعي إلى تأمين الرفاهية والتسلية بالحصول على كل ما هو جديد من الصناعات المتطورة المختلفة، أو الانهماك الكلي في تأمين المستلزمات الضرورية لكرامة العيش التي تثقل كاهل الطبقتين الفقيرة والوسطى اللتين تضمّان القسم الأغلب من الناس. أو الانهماك الكلي في ممارسة اللعب واللهو في الرياضات التي تحولت إلى سلج يتاجر بها وبلاعبيها ومشجعيها أصحاب رؤوس الأموال.

ونتيجةً لهذا الانهماك والاستغراق المبني على تأسيس نظريٍّ مسيطرٍ، وليس مجرد حالةٍ عابرةٍ، أصبح العلم والتعليم مجرد أدواتٍ لذلك، بل لم يعد الدين في أغلب الأحيان إلا وسيلةً يتبعها أغلب المتدينين لتأمين تلك الأهداف، بحيث لا تجد العلم أو الله حاضرًا في الغالب إلا لأجل ذلك. وهو ما دأبت الأدبيات الدينية على تسميته بالغفلة.

وقد أدى ذلك بشكلٍ مباشرٍ إلى تعويم الدين، وخواء النفوس، وهشاشة البنية المعرفية والعقدية والأخلاقية عند الغالبية من الناس، وبالتالي لم يعد الارتباط بالدين في أذهان الناس ونفوسهم قائمًا على أسس متينة وموضوعية، بل تحول ليصير مجرد تقاليد وطقوس وأعرافٍ لا يجذب الإنسان إليها إلا تحت سلطان العاطفة والأنس، أو بداعي المصلحة المادية التي فرضتها المنظومة الرأسمالية. وهذا بدوره جعل دين الناس هشًا قابلاً للتفريغ من مضمونه وسريع التأثير بالنقد والتشكيك؛ تمهيدًا لإبداله بالرؤية المادية للحياة لا أقل على المستوى العملي والسلوكي، بحيث لا يعود الله والقيم العلمية والأخلاقية حاضرة في طموحات وهموم الإنسان إلا نزرًا وبنحو خجولٍ ومقصورٍ على أفرادٍ محددين أو جماعاتٍ صغيرةٍ قليلةٍ.

وقد كان لهذا الأمر مجرد ذاته تمهيدًا فعليًا للهجوم النظري على الدين والارتباط بالإله وتغييبه من النفوس والعقول، بعد أن تم تغييبه من الواقع العملي والمعيشي إلا لأغراضٍ نفعيةٍ ضيقةٍ.

ثانيًا: إذا ما لاحظنا تأثير كلٍّ من الرؤيتين الليبرالية والنفعية المسيطرتين على التعليم والسياسة والإعلام، نجد أنهما كانتا منشأً لصيرورة مجموعةٍ من

الأفكار مشهوراتٍ عصريّةً، ولهذا ما عنى طغيان النزعة الاستقلالية للفرد الإنساني بنحوٍ مفرطٍ، واختزال الشرّ والفساد والرذيلة في حدود الإضرار بالغير، بحيث مهما كنت تفعل ومهما كانت اختياراتك فالمهم أنك لا تضرّ مباشرةً بالآخرين إضراراً نفسياً أو جسدياً فقط؛ وفيما عدا ذلك فليس من حقّ أحدٍ أن يميّ عليك ما تكوّنه وما تفعله إلّا في حدود القانون الوضعيّ المدني؛ وبالتالي تمّت شرعنة الانسحاق التلقائيّ وراء الشهوات والرغبات، وترويج مثيراتها ومحفّزاتها دون أن يكون هناك أيّ اعتبارٍ للأضرار الأخلاقية والمعرفية إلّا في الحدود المخلة بالقانون والموجبة للمهرج والمرج. والأمر عينه يقال بالنسبة إلى العديد من الرؤى المتعلقة بآلية الوصول إلى السلطة وتحديد من يحكم الناس، والمتعلّقة بدور الرجل والمرأة والشباب في الأسرة والمجتمع والسياسة، إذ تمّ عزل الوظائف والأدوار عن مضامينها وأهدافها وغاياتها ومقوّمات نجاحها، وتركيز النظر على الاعتبارات الشكلية والظاهرية.

ثمّ، ونتيجةً لتسويق كلّ هذه الأفكار من خلال البرامج والمسلسلات والأفلام، أصبحت هذه الأفكار والرؤى مشهوراتٍ راسخةً يشنّع على من يخالفها أو ينتقدها، وهذا ما أدّى بدوره إلى حصول الاصطدام بين التعاليم والأهداف الدينية من جهةٍ والمشهورات المعاصرة من جهةٍ أخرى، بل أدّى إلى اعتبار الأخيرة حقّاً وصواباً بالنسبة إلى عصرنا استناداً إلى الرؤية الاجتماعية الأخلاقية النسبية، وبدأت محاكمة التعاليم الدينية وفقاً لمشهورات العصر التي صارت مخالفة الدين لها تحلقاً ورجعيةً، وهذا ما أدّى في نهاية الأمر إلى لجوء العديد من المتديّنين أو المنظرين في المسائل الدينية إلى تحويل وتبديل المعايير الدينية لتصير متوافقةً معها، بما فيها من إفراطٍ وتفريطٍ بدل العمل على تهذيبها وتنقيتها منهما.

ومع اجتياح هذه الأفكار لكل طبقات المجتمع، امتلك الكثير من عامة الناس الجراءة على تقييم التعاليم السلوكية العقلية والشرعية من منظور مقبولات الرؤية المعاصرة ومشهوراتها، بما فيها من إفراطٍ وتفريطٍ، فنشأت حالات التشنيع والاستقباح لكثيرٍ من الأحكام والرؤى التي يقود إليها العقل أو يهدي إليها الشرع، وبالتالي شيئاً فشيئاً صارت القضايا العقلية العملية والقضايا الشرعية موضوعات جدلٍ ونقاشٍ واسع بين عامة الناس، ولهذا ما أدى إلى انتهاك الحرمة وكسر الهيبة التي كانت تتمتع بها، تمهيداً إلى عزلها والغائها من ساحة الحياة أو تحويل الدين إلى مجرد ثقافة متوائمة مع الواقع المعاصر المنحوت على قياس الآمال والطموحات التي ترمي إليها المنظومة المادية.

ثالثاً: نتيجةً للنجاح الباهر في العلوم التجريبية والتطبيقية ودورها في تأمين الحاجات المادية البشرية، ونتيجةً للسيطرة الرسمية على مقاليد التعليم ومراكز البحوث العلمية، تمّ تكريس النظرة إلى العلوم المعتمدة رسمياً على أنها وحدها التي تملك الموثوقية، وبالتالي تمّ رفع شعار العقلانية العلمية بوصفها صفةً مميزةً لمنهج هذه العلوم، في قبال ما ليس علماً بل مجرد جهدٍ إنسانيٍّ مبذولٍ تاريخياً ولا موضوعيةً له، وجعلوا كلاً من الفلسفة الأولى (الميتافيزيقا) والفلسفة العملية والتعاليم الدينية مجوفاً من هذا النوع. وقد أصبحت هذه النظرة إلى العلوم مكرسةً في كلّ الأبواق الإعلامية بدءاً من المدرسة وصولاً إلى المذيع والتلفاز، ثم الإنترنت، وأصبح المتخصصون في هذه العلوم وحدهم الذين يملكون أهلية الوصف بالعلماء، وصار إطلاق اللفظ ينصرف إليهم كما أنّ مصطلح العلم ينصرف إلى العلوم التجريبية. وإذا أصبح المتخصصون في العلوم الأكاديمية يملكون هذه الخصيصة والمكانة في

نفوس عامّة الناس كما أرادها القائلون على سياسة المجتمع ثقافيًا وتعليميًا، لم يكن أمام الناس إلّا اللجوء إليهم في كلّ مناحي الحياة، وبالأخص فيما يتعلّق بهمومهم اليومية وسلوكياتهم العادية في المجتمع والأسرة وعلى الصعيد الفردي، إذ يتمّ اللجوء إلى المتخصّصين لأخذ التعليمات والاستشارات والتوجيهات في كلّ الأمور السلوكيّة، سواءً فيما يتعلّق بعلم النفس أو علم الاجتماع، أو علم التربية، فضلًا عن القانون الوضعي المتعلّق بالمعاملات التجارية والصناعيّة وما شاكلها. ومن هنا، لم يكن هذا كلّه ليعني إلّا إخراج الدين عن أن يكون محلّ حاجة في أيّ شأنٍ من شؤون الحياة الحقيقيّة الجادّة، فسقطت مرجعيّته على المستوى العمليّ عند كثيرين، إلّا فيما يتعلّق بالجانب العباديّ الذي انحصر اهتمام أكثر الناس بالدين من خلاله فقط، وذلك لما لعبته العبادات من دور الملاذ والملجأ في حالات المحن والمصائب، وصارت وسيلةً مريحةً وغير مكلفة، لمحاولة تحقيق الآمال المادّيّة من مالٍ وجاهٍ وصحّةٍ بدنيّةٍ وهلمّ جرًّا.

رابعًا: بعد أن حصل التطوّر الكبير على مستوى أدوات التواصل في العالم أجمع، وانكبّ الناس خاصّةً وعمّةً عليها، أصبح المجتمع بكلّ أطيافه في حالةٍ من التلقّي التلقائيّ لكلّ ما شيّدته وروّجته وتروّجه المنظومة المادّيّة من أفكارٍ ورؤى؛ فزادت هشاشة النفوس وانغماسها أكثر وأكثر في الحياة المادّيّة، وأحاط بها ضعفها عن فهم الخلل الكامن في منظومتها، فانساق من انساق في الخفاء والعلن نحو الالتحاق بركبها نظريًا وفكريًا بعد الاكتساح العمليّ، وبقي كثيرون بل الأكثر محكومين بالانهماك في شؤون الحياة وهمومها، وهؤلاء كانوا بين قسمين أكبرهما أولئك الذين تعاطوا بلا مبالاة مع كلّ

فكرٍ نظريٍّ ، سواءً كان ماديًّا أو غير ماديٍّ ، وبقوا على ما اعتادوه وألفوه وأحبّوه بحكم التربية والعادة من خليطٍ بين المادية والدين ؛ وأصغرهما أولئك الذين اعتنوا بقدر طاقتهم بالجانب النظريِّ ، وتشبّثوا بأديانهم وخاضوا غمار المواجهة المباشرة أو غير المباشرة مع المادّيين والملاحدين ، فنشأت حالةٌ من الهياج والبلبلة الفكرية والمعرفية ، لا زالت أصدائها تسمع إلى الآن ، بل هي في طريقها نحو التجدد والازدياد.

وفي المحصلة ، يمكننا القول إنّ نجاح المنظومة المادية قد كان متمثلاً في تحقيق أمرين : الأول ، حصد الأنصار المعتنقين لأفكارها والمنساقين وفقاً لها. والثاني : عزل أكثر الناس في كلّ المجتمعات عن أن يكونوا أصحاب دورٍ فاعلٍ في الحياة الفكرية بعد أن أدّت النظم المادية في الاقتصاد والتعليم والسياسة والإعلام إلى إنهاكهم بضرورات كرامة العيش ، أو إلهائهم بملهيات اللعب والمتعة الآنية. وهذا يعني أنّها قد استطاعت أن تعزل أكثر الناس عن دينهم ، إمّا كليًّا وعلى المستويين النظريِّ والعلميِّ ، وإمّا جزئيًّا وعلى المستوى العمليِّ فقط. والنتيجة هي التمهيد شيئًا فشيئًا لصيرورة التدين شيئًا من التاريخ ، وفي أحسن الأحوال مجرّد عاداتٍ وتقاليد!

لقد استطاعت المادية أن تنجح إلى حدٍّ كبيرٍ في تحقيق ما تسعى إليه ، إلّا أنّ الأمر لم يقف عند هذا الحدّ ولا بقي عنده ، بل هناك مرحلةٌ أخرى لاحقةٌ يمكن تسميتها بمرحلة إعادة التوضع ، عمد فيها الماديّون إلى محاولة تدارك المشكلات التي قاد إليها التفريط والإفراط في مسارات التطبيق لنظمهم ، وجرى البحث عن محاولاتٍ من خارج الرؤية المادية ، يمكن من خلالها التخلص من المشكلات التي يعاني منها المجتمع ، ولكن

بقالبٍ عصريٍّ إمّا مع إشارةٍ زهيدةٍ إلى المصادر التي أخذت منها، أو إلى المصادر التي بدأ طرحها فيها، بعد تغيير الأسلوب وطرق العرض وإيهام التجديد والإبداع مع جعلها متوافقةً مع الخطوط العامة للمادّية، كما حصل مع ما يسمّى بالتنمية البشرية الذهنية والعملية والبرمجة اللغوية العصبية؛ وإمّا بالإشارة الصريحة والأخذ المباشر والترويج لنظمٍ أخرى دينيةٍ قديمةٍ، ولكنّها بعيدةٌ كلّ البعد عن الأديان الثلاثة التي يريدون عزّلها عن السيطرة الاجتماعية، وهذا ما حصل من خلال استقدام رياضيي اليوغا والتاي تشي وغيرهما، بل حصل ما هو أخطر من ذلك. وللكلام تنمّة، وفي المقام تفاصيل كثيرةٌ لا يناسب المقام ذكرها.

الخاتمة

إنّ ما يلوح له هذا المقال القصير موضوعٌ حيويٌّ وخطيرٌ، وكثير التفاصيل، وإنّ هناك ترابطاً وثيقاً بين سوء الممارسة الدينية والحكم الفاسد والإدارة الفاشلة تحت اسم الإله وشعار الدين، وبين صعود نجم النقد والتشكيك الذي سيعمل على تقويض مشروعية الحكم والإدارة الدينية وصولاً إلى مسألة مشروعية الدين نفسه. وهذا الارتباط يضاف إليه ارتباط آخر بين الضعف المعرفي والمنطقي عند المتدينين في بناء منظومتهم، وفي بنائهم لحيل يتدبّن عن تعقّلٍ ودرايةٍ لا عن تقليدٍ وتبعيةٍ، واختلال كيفية تأثيرهم على أتباعهم، وبين تمكن المادّيين من اختراق مجتمعاتهم وضعف ثقة الجمهور برعاتهم اللاهوتيين. لقد تبين أنّ المادّية هي بنت المنهج الحسي المتطرّف، وبالخصوص ذلك الجانب المتعلّق بالتشكيك بقدرة العقل وحدود معرفته

وموثوقية معاييرها، كما تبين أن انتشار المادية ونموها وتربيتها كان في حضيض الضعف والخلل المعرفي والفلسفي والسلوكي للمتدينين، سواءً في بناء رؤاهم أو في ترويجها. وهذا يقود إلى نقطة خطيرة وبالغة الأهمية، وهي مقدار ما ساهم ويساهم المتدينون أنفسهم في دعم المادية والإلحاد من خلال تبنيهم للمنهج الشكّي بلبائس لاهوتيّ ودينيّ صوفيّ أو نصوبيّ. هذا وغيره من الأسئلة أترك مهمة الإجابة عنها لفرصة أخرى.

وبعد تبقى مهمة دراسة مقدار سيطرة المنظومة المادية بين ظهرانينا وأسبابها ومراحلها، فعسى أن يكون ذلك في فرصة أخرى.

قائمة المصادر

المصادر العربية

1. أبو العلاء المعري، رسالة الغفران، تحقيق عائشة عبد الرحمن، دار المعارف، 1977.
2. أرسطو طاليس، كتاب الخطابة، تحقيق عبد الرحمن بدوي، مطابع الرسالة، 1980.
3. إيمانويل كانط، نقد العقل المحض، ترجمة غانم هنا، المنظمة العربية للترجمة، 2013.
4. برتراند راسل، تاريخ الفلسفة الغربية، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، 1978.
5. برتراند راسل، حكمة الغرب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت، ترجمة فؤاد زكريا، الطبعة الأولى 1983.
6. بول هازار، أزمة الوعي الأوروبي، المنظمة العربية للترجمة، ترجمة يوسف عاصي ويسام بركة، الطبعة الأولى، 2009.
7. توفيق الطويل، قصة الصراع بين الدين والفلسفة، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، 1979.
8. ج. بيوري، حرّية الفكر، تعريب محمد عبد العزيز إسحاق، المركز القومي للترجمة، 2016.
9. جورج باركلي، المحاورات الثلاث بين هيلاس وفيلونوس، ترجمة يحيى هويدي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1998.
10. جوزيف نسيم يوسف، تاريخ العصور الوسطى الأوروبية وحضارتها، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1987.
11. جون جريبين، البحث عن قطرة شرودنجر، ترجمة: فطحل الله الشيخ، 2010.
12. جون ديوي، إعادة بناء الفلسفة، المركز القومي للترجمة، ترجمة: أحمد الأنصاري، الطبعة الأولى، 2010.

13. جوناثان ريلي سميث، الحملة الصليبيّة الأولى وفكرة الحروب الصليبيّة، ترجمة: محمد فتحي الشاعر، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، 1999.
14. درزويل، تاريخ عصر النهضة في أوربّا، ترجمة وتحقيق نور الدين حاطوم، 1968.
15. ديفيد لندلي، مبدأ الريبة: أينشتاين، هازينبرج، بور والصراع من أجل روح العلم، ترجمة: نجيب الحصادي، 2007.
16. ديفيد هيوم، تحقيق في الذهن البشريّ، ترجمة: محمد محجوب، المنظّمة العربيّة للترجمة، 2010.
17. ريتشارد دوكنيز، صانع الساعات الأعمى، ترجمة: مصطفى إبراهيم فهمي، 2002.
18. ريتشارد دوكنيز، وهم الإله، ترجمة: بسام البغدادي، 2009.
19. عادل ضاهر، الفلسفة والمسألة الدينيّة، دار نلسن، 2008.
20. غنار سكريبك، تاريخ الفكر الغربيّ من اليونان القديمة وحتى القرن العشرين، المنظّمة العربيّة للترجمة، ترجمة: حيدر حاج إسماعيل، الطبعة الأولى، 2012.
21. محمد ناصر، الإلحاد أسبابه ومفاتيح العلاج، مؤسّسة الدليل، 2017.
22. محمد ناصر، الفلسفة.. تأسيسها - تلويثها - تحريفها، نشر أكاديميّة الحكمة العقلية، 2014.
23. نجيب إسطفيفان، صراعات الكنيسة وسقوط القسطنطينيّة، التكوين للطباعة والنشر، 2011.
24. يوسف كرم، الفلسفة الأوربيّة في العصر الوسيط، دار القلم، الطبعة الأولى، 1988.
25. يوسف كرم، الفلسفة الحديثة، دار المعارف، الطبعة الخامسة، 1986.
26. يوسف كرم، الفلسفة اليونانيّة، دار القلم، الطبعة الأولى، 1990.

المصادر الأجنبية

1. Cicero, On Academic Scepticism Marcus Tullius, Charles Brittain (translator), 2006.
2. George Novack, The Origins of Materialism, 1965.
3. Kathleen Freeman, Ancilla to the Pre-Socratic Philosophers, A Complete Translation of the Fragments in Diels, Fragmente der Vorsokratiker, 2003.
4. Lloyd P. Gerson, Brad, The Epicurus Reader: Selected Writings and Testimonia, 1994.
5. Neto, Jos R. Maia, Academic Skepticism in Seventeenth-Century French Philosophy, The Charronian Legacy 1601-1662, 2014.
6. - Richard H. Popkin, The History of scepticism From Savonarola to Bayle, 2003.
7. - Robert Bucholz, Foundations of Western Civilization II, 2006.
8. - Wayne Hudson, Diego Lucci, Atheism and Deism Revalued, Heterodox Religious Identities in Britain, 1650-1800, 2014.

أبواب

291

التحرير

حوار العدد: حوار مع العلامة السيّد
منير الخبّاز

321

الشيخ محمد آل عليّ

شبهة العدد: المنهج التجريبيّ وفكرة
الإله.. الفيزياء نموذجًا

357

محمد باقر الخرسان

قراءة في كتاب (الله والعقل)

379

الشيخ صفاء المشهدي

شخصيّة العدد: الشيخ المفيد ودوره
في علم الكلام

حوار مع العلامة السيّد منير الخبّاز

أُجرت مجلّة الدليل حوارًا مع الأستاذ العلامة السيّد منير الخبّاز وهو من أساتذة البحث الخارج المعروفين في الحوزة العلميّة، ومتخصّص في البحوث الكلاميّة والعقدية، وكان محور الحوار يركّز حول موضوع إثبات وجود الإله، ومسألة الإلحاد وأسبابها وطرق معالجتها، فكانت الأجوبة علميّة ورصينة وذات فائدة كبيرة، وفيما يلي نصّ الحوار:

ابتداءً نتقدّم إليكم بوافر الشكر والامتنان لقبولكم عناء إجراء هذا الحوار مع مجلّة الدليل.

﴿﴾ سماحة السيّد لو سمحتم قدّموا لنا لمحةً عن حياتكم وسيرتكم العلميّة.

ولدت في عام 1965م في القطيف، وبعد أن درست في المدرسة الرسميّة المرحلتين الابتدائيّة والمتوسطة في القطيف ذهبت إلى النجف الأشرف، وكان عمري آنذاك ثلاث عشرة سنة، وفي عام 1978م درست في النجف الأشرف

المقدمات والسطوح العليا، وكان من أساتذتي في السطوح العليا المرحوم آية الله الشيخ مرتضى البروجرديّ، والعلامة الحجة السيّد حبيب حسينيّان، ومن أساتذتي أيضًا العلامة السيّد رضا المرعشيّ. عندما انتهت السطوح حضرت البحث الخارج لدى جمع من العلماء منهم السيّد الخوئيّ والسيّد السبزواريّ والشيخ عليّ الغرويّ والشيخ بشير النجفيّ، ثم اقتصر في الحضور في الأصول على السيّد السيستانيّ (دام ظلّه)، وفي الفقه على السيّد الخوئيّ (قدس سرّه) مع السيّد السيستانيّ. وعندما جئت الى قم المقدّسة بعد رحيل السيّد الخوئيّ حضرت فترةً في بحث آية الله الشيخ الوحيد الخراسانيّ، ثم بحث آية الله الشيخ التبريزيّ، وبقيت مع الشيخ التبريزيّ اثني عشرة سنة حتّى وفاته.

﴿سماحة السيّد، كانت وما زالت مسألة وجود الخالق والإله تأخذ حيّزًا كبيرًا في تأملات الفكر الإنسانيّ، ونجد أنّ الكثير من النصوص الشرعيّة تؤكّد أنّ معرفة الله - تعالى - وتوحيده والتعلّق به هو أمرٌ مركّزٌ في فطرة الإنسان، وربما يعبر بعضها عنه بميثاق الفطرة، كيف يتسوّى لنا توظيف هذه النصوص في مسار التأملات العقليّة؟﴾

292

إنّ معرفة الخالق ﷻ على أقسام ثلاثة: المعرفة الفطريّة والمعرفة العقليّة والمعرفة الفلسفيّة، أمّا المعرفة الفطريّة فهي عبارة عن ما غرسه الله في قلب كلّ إنسان وفي وجدانه من الشعور بقوة خارقة، والتعلّق بها في وقت الخوف والخرج والاضطرار، إذ يجد الإنسان - حتّى الملحد الذي لا يؤمن بالله - أنّ في غريزته وعمق وجدانه تعلّقًا بقوة غيبية خارقة عندما تطرأ عليه عوامل الخوف، ولهذا ما أشار إليه القرآن الكريم بقوله: ﴿فَإِذَا زَكَّيْنَا فِي الْفُلِّكَ دَعَاؤُا اللَّهِ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾، وقال تبارك وتعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا * فِطْرَتِ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا * لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ * ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

القسم الثاني هو المعرفة العقلية، وهي عبارة عن الوصول إلى الله - تبارك وتعالى - عبر الاستدلال العقلي المبني على مقدّمات ونتيجة، وقد أشار القرآن الكريم إلى هذا القسم من المعرفة في عدّة آيات منها قوله تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾، وهو إشارة إلى استحالة وجود الإنسان من لا شيء، أو إيجاد الإنسان لنفسه المستلزم للدور. وقال تبارك وتعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾، وهي عبارة عن دليل إنيّ يتشكّل بالاستدلال من الأثر على المؤثر، وقال تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ﴾ إشارة إلى أنّ شرارة الحياة لا يمكن أن يصنعها الإنسان، وإنّما يصنعها من كان نبعاً ومصدراً للحياة.

والقسم الثالث من المعرفة هو المعرفة الفلسفية، وهي المعرفة التي تحتاج إلى ربط بين المنظومات الفكرية المختلفة، فعندما يتأمّل الإنسان في منظومات فكرية متعدّدة، ويقوم بالربط فيما بينها، ويصل إلى نتيجة من خلال هذا الربط، فهذا نسّميه بالمعرفة الفلسفية التأملية، وقد أشار القرآن الكريم إلى هذا النوع من المعرفة في قوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا * وَهُوَ الْعَزِيزُ الْغَفُورُ﴾ فعندما يلاحظ الذهن مفهوم الملك ومفهوم القدرة ومفهوم الحياة والموت، يرى أنّ الحياة والموت - أي اقتران الحياة بالموت واجتماع الحياة والموت في هذا العالم المادّي - دليل على القدرة المسيطرة الجبروتية على أرجاء هذا الكون، وعندما يتأمّل في مفهوم القدرة التي من أجل مصاديقها الحياة والموت، ينتقل منها إلى مفهوم الملك؛ فإنّ الملك الحقيقي هو ملك القدرة على السيطرة على الكون والقدرة من أجل مصاديقها ومظاهرها، إنّ من يملك الحياة ومن يملك الموت؛ ولذلك نجد ارتباطاً بين هذه المنظومات وهذه المفردات يظهر بالتأمّل والتدبّر.

وعندما نلاحظ قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ * أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ﴾ ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ * أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ﴾ ﴿أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ * أَأَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنْزِلُونَ﴾ فإن قيام ذهن بتحليل هذه المفردات والربط فيما بينها يوصله إلى أن هناك جامعاً بين هذه المظاهر كلها، وهو شرارة الحياة، ففي المادة المنوية شرارة الحياة، وفي الحرث والنبت شرارة الحياة، وفي الماء مصدرٌ ومنبعٌ للحياة، فالجامع بين هذه المظاهر الثلاثة هو نبع الحياة وشرارة الحياة؛ لذلك إنما استشهد بها مع حقارتها بنظر ذهن البشري الساذج لأنه يريد أن ينطلق من هذه المظاهر الثلاثة للاستدلال على أن هناك ماءً ونفساً واحداً وهو نفس الحياة لا يصدر إلا من الحي القيوم، كما في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ * لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ * لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾. فهناك أيضاً ربطٌ بين القيومية وبين قوله لا تأخذه سنة ولا نوم، وهناك ربطٌ بين الوجدانية وقوله تعالى: ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾، وهناك ربطٌ ما بين هذين الأمرين وهما القيومية والوجدانية وبين الحياة، فإن الذي يكون متصفاً بالوجدانية والقيومية إنما يكون حياً ومنبعاً للحياة، فهذه أقسام المعرفة الإلهية التي نستقيها من القرآن الكريم.

﴿﴾ هناك شبهة متداولة عند الملحدين، وهي أن الإيمان بوجود خالقٍ للكون والإنسان كان في مرحلة قبل الاكتشافات العلمية، حينما كان هناك فراغٌ علمي، أما ونحن نعيش اليوم عصر التكنولوجيا والاكتشافات العلمية فقد انتفت الحاجة إلى الإله أو ما يسمى بإله الثغرات. كيف تجيبون عن هذه الشبهة؟

بيانه بذكر وجهين، الوجه الأول أن هناك فرقاً بين العلل الإعدادية والعلل المفيضة، فالعلل الإعدادية ما به الوجود، والعلل المفيضة ما منه الوجود،

مثلاً إذا أراد الإنسان أن يمشي فإنّ تحقّق المشي منه يفترق إلى قدرة منبثّة في عضلات جسمه، لكنّ هذه القدرة علّة إعداديّة لوجود المشي، فيها يتحقّق وجود المشي، لكنّ العلّة المفيضة - وهي ما منه الوجود - ليست هذه القدرة المبنوثة في العضلات، وإنّما هي الروح التي هي منبع الحياة، فالروح التي تبتّ الحياة في هذا الجسم هي بنفسها تبعث القدرة والإرادة بشكل متجدّد؛ ليتحقّق بهذين العاملين (القدرة والإرادة) تحقّق المشي خارجاً، فالروح ما منه الوجود، بينما القدرة ما به الوجود، وكذلك الإنسان إذا غرس البذرة في التربة وحفّها بالسماد وسقاها بالماء فتولّدت الشجرة المثمرة من تلك البذرة، فإنّ البذرة علّة إعداديّة، بمعنى ما بها الوجود، ولكنّ العلّة المفيضة وهي شرارة الحياة هي ما منه الوجود، فلا بدّ من التفريق الدقيق بين ما به الوجود وما منه الوجود، والعلّة الإعداديّة والعلّة المفيضة؛ ولذلك نقول عندما يكشف علم الفيزياء أنّ نظام هذا الكون والحركة الوجوديّة في هذا الكون تقتقر إلى القوى الأربع، القوّة النوويّة الشديدة، والقوّة النوويّة الضعيفة، والقوّة الكهرومغناطيسيّة، وقوّة الجاذبيّة، بحيث لولا هذه القوى الأربع التي تحكم مسيرة الكون لما ائتلفت أنظمتها، ولما ثبتت قوانينه، ولكن اكتشاف علم الفيزياء لهذه القوى الأربع لا يعني لغويّة البحث عن الإله الخالق؛ لأنّ هذه القوى الأربع هي علل إعداديّة ممّا به الوجود، ولكنّ ما منه الوجود وهو العلّة الأولى، والسبب الذي ليس وراءه سبب لا يمكن أن يصل علم الفيزياء إلى نفيه؛ لذلك فالكشف أنّ هذا الكون يسير بأنظمة علميّة دقيقة لا يغني عن الاعتقاد بأنّ وراء شرارة الكون قوّة غيبية فجّرت هذا الكون بالعلم والقدرة والحكمة، فإنّ تلك القوة هي ما منه الوجود بينما القوى التي تحكم هذا الكون هي ما به الوجود.

الوجه الثاني أنّ هناك فرقاً بين دور الفلسفة ودور العلم، فقيام هذه النظريات الآلية التي قامت عليها فيزياء نيوتن وأنشتاين ونظرية فيزياء الكم التي تتحدث عن الجسيمات تحت الذرية التي لا تحكمها القوانين الآلية التي توصل إليها نيوتن وأمثاله، والنظرية البيولوجية، وهي نظرية تطوّر الأنواع ورجوع كلّ الكائنات الحية إلى سلفٍ مشتركٍ (المعبر عنها بالنظرية الداروينية)، كلّ هذه النظريات لا تجيب عن مسألة الخالق، بل مسألة وجود الخالق خارجة عنها موضوعاً وتخصّصاً؛ لأنّ جميع هذه النظريات تجيب عن سؤال كيف هو؟ وأمّا السؤال لم هو؟ فلا يمكن أن تجيب عنه هذه النظريات العلمية، فيمكن للعالم الفيزيائي من حقل فيزياء الكم أن يتحدث عن حركة الإلكترون حول نواة الذرة، فهو محدّثه يجيب عن سؤال كيف هو؟ أي كيف هي الحركة. إلّا أن هذا يقع في جواب كيف هو؟ فعندما نتساءل كيف حركة الوجود وكيف انطلق الوجود من نقطة التفرد إلى نقطة هذا الوجود المنتظم بمجرّاته ونجومه وذراته؟ فإنّ هذا هو موضوع العلوم الآلية والفيزيائية والبيولوجية، ولكن عندما نطرح السؤال لم هذا الوجود أي ما هو مبدأ المبادئ وما هو علّة العلل؟ نحن نعرف أنّ الماء إذا بلغت درجة حرارته مئة فإثّه يغلي وتتفرّق أجزاؤه نتيجة انتشار الحرارة بين أجزائه، لكن لم هذا الوجود؟ لم وجدت النار وهي تحمل في باطنها الحرارة؟ لم وجد الماء بهذا النحو الذي يقبل تفرّق أجزائه إذا بلغت درجة حرارته مئة؟ عندما نقف عند هذا السؤال لم هذا الوجود؟ فإنّنا نسأل عن تأثير مبدأ المبادئ وعلّة العلل، وهذا سؤال لا يجيب عنه إلّا علم الفلسفة، وليس العلم التجريبيّ الطبيعيّ، من ذلك نعرف أنّ ما عبّر عنه دوكنز في (وهم الإله) من أنّ الله عزّ وجلّ هو إله الشغرات، إنّما هو كلمةٌ خطابيّةٌ ومغالطةٌ واضحةٌ؛ لأنّ البحث عن الإله أجنبيٌّ عن البحث عن تفسير كينيّة الوجود، فالبحث عن

الإله بحثٌ عمّا منه الوجود، والبحث عن تفسير مسيرة الوجود بحثٌ عمّا به الوجود، والبحث عن مبدأ المبادئ بحثٌ يقع في جواب لم الوجود؟ والبحث عن العلاقات التي تحكم مسيرة الكون هو بحث عن كَيْفِيَّة الوجود، فلا ربط لأحد الباحثين بالآخر، وحيث يؤمن الإنسان بعقله الفطريّ بمبدأ السببية، وأنّ جميع الأسباب لا بدّ أن ترجع إلى سببٍ سببيّته ذاتيّة له بحيث لا يحتاج إلى سببٍ آخر، فهذا الإيمان فطريٌّ يتكفّل بتفسير حقيقة الإله ولا يغني عنه أيّ اكتشافٍ أو تفسيرٍ علميٍّ آخر.

﴿ العالم بأسره يتّجه نحو المنهج الحسّي، وتعدّ المعطيات الحسّيّة هي الحقائق المطلقة، يا ترى ما هي قيمة هذا المنهج بمقارنته مع المنهج العقليّ في الوصول إلى الحقائق الكونيّة؟ ﴾

لقد ظهرت المدرسة الوضعيّة في القرن التاسع عشر وفي الربع الأوّل من القرن العشرين، حيث اجتمع ثمانية من علماء الغرب في فيينا وأصدروا بياناً سمّوه الفهم العلميّ للعالم، وقرروا من خلال البيان أنّ العالم إنّما تحكمه القوانين العلميّة والطبيعيّة، فلا حاجة فيه إلى فرضيّة الخالق، وتطوّر هذا المنطق إلى قاعدة، وهي أنّ كلّ نظريّة لا يمكن إثبات مضمونها فهي قضيةٌ لا معنى لها، والمقصود بذلك أنّ كلّ ما لا يمكن إثبات صحّة مضمونه بالدليل التجريبيّ الحسّيّ فهي قضيةٌ لا معنى لها؛ ولذلك ما يطرحه الفلاسفة من أنّ لكلّ جوهرٍ وجوداً وراء أعراضه - فالتفاحة لها أعراض كاللون والطعم والرائحة، ولها جوهرٌ وراء هذه الأعراض - هذه القضية لا معنى لها؛ إذ لا يمكن إثباتها بالمعطيات الحسّيّة، وهكذا حال سائر القضايا الفلسفيّة، وبما أنّ وجود الخالق من القضايا التي لا يمكن إثباتها بالمعطيات الحسّيّة، فهي من القضايا التي لا معنى لها عندهم، واستدلّوا بأنّه لو أنكرنا وجود الخالق فإنّ الكون سيسير

على كلِّ حالٍ طبق أنظمة وقوانين، سواءً فرضنا خالقاً لها أم لم نفرض، وهذه الأطروحة هي الإرث الذي بني عليه قانون المعرفة في العصر الحديث، وهذه نقطة جوهرية بين المدرسة الوضعية والمدرسة الفلسفية؛ إذ يمكن المناقشة في هذه القاعدة، بأن يقال: ما هو المقصود بأن للقضية معنى؟ يوجد احتمالان.

الاحتمال الأول: أنَّ الميزان في كون القضية ذات معنى أن تكون قضيةً حسيّةً، فقضية نزول المطر في الشتاء قضية ذات معنى؛ لأنه يمكن إثبات صدقها بالمعطيات الحسيّة. فإن كان مقصود المدرسة الوضعية من هذه القاعدة هو هذا، فلا يمكن إثبات القوى الأربع التي تحكم الكون وهي القوى النووية الشديدة والقوى النووية الضعيفة والقوى الكهرومغناطيسية وقوى الجاذبية؛ لأننا لا نرى لها معطى حسيّاً.

الاحتمال الثاني: أن يكون الميزان هو وجود أثرٍ حسيٍّ للقضية، وإن لم تكن نفسها ذات معطى حسيٍّ كالجاذبية مثلاً؛ فلذلك نعدّ وجود الجاذبية قضيةً صادقة؛ لأنّ لها أثراً حسيّاً، فإن كان مقصود المدرسة الوضعية هو هذا، إذن فقضية الله خالق الكون مصداقٌ لهذه الضابطة؛ لأنها وإن لم يكن لها مضمونٌ حسيٌّ لكنّها آثاراً حسيّةً، ومن أجل توضيح ذلك نرجع إلى البرهان الرياضي المعبر عنه بدليل حساب الاحتمالات ونتحدّث عنه باختصارٍ، مثلاً إذا نظرنا إلى عوامل الحياة في كوكب الأرض، فإنّ الحياة عليها لم توجد صدفةً واعتباطاً، بل توجد عوامل لولا وجودها لما تحقّقت الحياة على الأرض، ومن هذه العوامل حجم الأرض، فإنّه لو زاد لمنعتنا الجاذبية من الحركة، ولو نقص لما ثبتت الأشياء على الأرض بل تبعثرت في الهواء، ومنها الغلاف الجوي المحيط بالأرض الذي مقداره 800 كيلومتر، فلو كان أكثر لما كان للإنسان أن يتحرّر منه، ولو كان أقلّ لتعرّضنا إلى خطر النيازك، ومنها المسافة بين الأرض والشمس، إذ لا يمكننا أن نعيش على



أرض بلا شمس، لكنّ المسافة بيننا وبين الشمس محدودة برقم معيّن، وهو 39 مليون ميل، فلو كانت المسافة أقلّ لاحترق كلّ شيء، ولو كانت أكثر لتجمّد كلّ شيء، ومنها نسبة الأوكسجين في الغلاف الجوّي، إذ يشكّل 21 بالمئة منه، والنيتروجين الذي يشكّل 78 بالمئة، ولو قلّت النسبة لما أمكننا التنفّس، ولو زادت لاحتترقت الموادّ القابلة للاشتعال، ومنها نسبة الماء والتراب، إذ لو زادت أو نقصت لأثر ذلك على الحياة على الأرض، فمن مجموع هذه الأمور نتساءل: من الذي وضع الأمور بهذه الدقّة؟ ومن الذي وضع هذه النسب الدقيقة التي لولاها ماتت الحياة على الأرض؟ وهل يمكن أن يحدث هذا صدفة؟ وهل يمكن عقلاً اجتماع هذه العوامل والأمور صدفةً هكذا من دون سببٍ وبلا قوّةٍ حكيمة؟ هذا حال نظامٍ واحدٍ وهو الأرض، فكيف بحال الكون بمجموع مجرّاته وذراته؟! فعندما نلاحظ خريطة الكون كلّ نرى أنّ في كلّ ذرّةٍ منه عالماً مؤسّساً على نظامٍ دقيقٍ، فالشمس تحكمها قوانين، والنبات يحكمه قوانين، والذرّة تحكمها قوانين، وما تحت الذرّة من البروتون والنيترون والإلكترون تحكمها قوانين؛ لذلك فاحتمال حصول هذا الكون عن صدفةٍ احتمال واحدٍ بالمليار، وهذا الاحتمال ليس له قيمةٌ رياضيّةٌ، وبعبارةٍ أخرى كلّما ضربنا هذا الاحتمال فيما هو أعلى منه، سوف تتراكم الاحتمالات حتّى نصل إلى حدّ اليقين الرياضي بوجود قوّةٍ حكيمةٍ، وهذا يعني أنّ قضية (الله خالق) ذات آثارٍ حسيّةٍ يمكن إثباتها بدليل حساب الاحتمالات، والنتيجة أنّ المدرسة الوضعيّة تؤمن بأنّ القضية ما لم تكن حسيّةً لا قيمة لها، وفي المقابل تقول القاعدة الفلسفيّة إنّّه لا يمكن للتجربة الحسيّة أن تثبت قانوناً واحداً ما لم تستند إلى مبادئٍ عقليّةٍ، فهذا الكون يقوم على مجموعةٍ من القوانين الذكيّة، وهذه القوانين نكتشفها بالتجربة، إلّا أنّ التجربة لا يمكن أن تكشف لنا هذه القوانين الذكيّة إلّا بأربعة مبادئٍ عقليّةٍ، وهي العليّة والحتميّة والسنخية والحاجة الذاتيّة، ومن أجل توضيح هذه الفكرة نضرب مثلاً فنقول:

من القوانين الذكيّة الموجودة في هذا الكون أنّ كلّ ماءٍ تبلغ درجة حرارته مئةً يغلي في الظروف العاديّة، وقد اكتشف البشر هذا القانون بالتجربة مع أنّهم لم يقيموا التجربة على كلّ ماءٍ، وإنّما أقاموها على مليون عيّنةٍ من الماء أو أكثر، فكيف وصلوا إلى هذه القاعدة الكلّيّة؟

إنّ الوصول لهذا القانون الكلّيّ اعتمد على أربعة مبادئ:

المبدأ الأوّل: السببيّة، وقد ذكر بعض علماء الغرب أنّه لا يؤمن بهذا المبدأ، وإنّما يؤمن بأنّ لكلّ أثرٍ مؤثّرًا، ومن الواضح أنّ هذا لا يغيّر من المعنى شيئًا، سواءً قلنا لكلّ مسبّبٍ سببٌ أو لكلّ أثرٍ مؤثّرٌ، فالمعنى واحدٌ وهو أنّ الشيء لا يمكن أن يولد من لا شيء؛ لذلك لا بدّ للغليان من سببٍ وهو وصول درجة الحرارة إلى مئةٍ، ومن غير الإيمان بمبدأ السببيّة لا يمكن الوصول إلى السبب الكلّي.

300

كما أنّ من يدّعي أنّ العلاقة بين الحوادث في الكون هي مجرد علاقة التقارن، فمثلاً حركة اليد تقترن بها حركة المفتاح، ويقترن بحركة المفتاح انفتاح الباب من دون أن يكون بين هذه الحركات الثلاث سببيّةٌ ومُسبّبيّةٌ، فلو قلنا بهذا لما تمكّنا بأيّ تجربةٍ ذات معطياتٍ حسيّةٍ أن نكتشف قانونًا، ما لم نؤمن بمبدأ السببيّة في مرتبةٍ سابقةٍ.

المبدأ الثاني: الحتميّة، فلو كان هذا القانون المبنيّ على العلّيّة غير حتميٍّ، بمعنى أنّه قد يصيب تارةً ويخطئ أخرى بشكلٍ عشوائيّ، لما أمكننا أن نؤمن بأيّ قانونٍ كلّّيٍّ، فلا بدّ أن نؤمن أنّ العلّيّة علّيّةٌ حتميّةٌ لا تختلف ولا تتخلّف.

المبدأ الثالث: السنخيّة، أي لا بدّ من وجود تناسبٍ بين العلة والمعلول،

بمعنى أنّ المعلول هو وجودُ نازلٍ من رحم العلة ومن صميم وجودها، ولا يمكن أن يخرج شيءٌ من رحم شيءٍ ومن صميم وجوده من دون تناسبٍ بينهما، فلولا الإيمان بالسّنخية لما استطعنا أن نستنتج القوانين الكليّة أيضًا. وبعبارة أخرى: السّنخية هي الحيثيّة المصحّحة لصدور المعلول من هذا الموجود دون ذلك الموجود.

ولهذا الاحتمال لا يمكن نفية ما لم نؤمن بالسّنخية؛ إذ إنّ الغليان مسانحٌ للحرارة لا لحركة الرياح، ولا للإشارات الكهربائيّة بأيّ جهازٍ آخر؛ لأنّ الغليان من سنخ الحرارة، فقلنا إنّهُ معلولٌ لها.

المبدأ الرابع: حاجة المعلول إلى العلة حاجةً ذاتيّةً، وليست مجرد حاجةٍ حدوثيّةٍ، فمثلاً ضوء المصباح له علةٌ وهي القوة الكهربائيّة، ولو انفصلت هذه القوة آناً لانتفى الضوء، وكذا علاقة الضوء بالشمس، وكذا علاقة أيّ مسببٍ بسببه، فإنّها علاقة فيضٍ ومددٍ، ولا بدّ أن يبقى فيض العلة متواصلًا كي لا ينقضي المعلول، وإلاّ لا يتصوّر بقاءٌ للمعلول دون بقاء مدد العلة؛ لذلك لا يتصوّر أن يتولّد الغليان عند بلوغ درجة حرارة الماء مئةً ما لم يكن لبلوغ درجة الحرارة نبعٌ من المدد والفيض الذي يوجد هذه الظاهرة. فالنتيجة أنّنا لا بدّ أن نرتكز على أنّ للقضايا معنًى وراء المعطيات الحسيّة، ومنها قضيّة خالقية الله عزّ وجلّ للكون.

﴿سماحة السيّد هل الأدلّة العقلية على إثبات وجود الإله والخالق كلّها على مستوًى واحدٍ من حيث القيمة المعرفيّة، أو هناك تفاضلٌ بينها؟ بمعنى آخر هل هناك دليلٌ عقليٌّ على إثبات واجب الوجود أقوى من دليلٍ عقليٍّ آخر بحيث يحصل للإنسان من خلاله اليقين الثابت غير المتزلزل؟﴾

أهم الأدلة على وجود الخالق:

الأول: برهان الاختراع، وهو يعتمد على مقدمة حسيّة، إذ إنّ المشهود بالوجدان أنّ كلّ شيءٍ في عالم المادّة يخرج من القوّة إلى الفعل، ومقدّمة عقلية وهي أنّه لما كان الشيء لا يعقل أن يخرج نفسه فلا بدّ من سببٍ خارجيّ نقله من القوّة إلى الفعل، ولهذا السبب إمّا موجودٌ بالقوّة فيحتاج إلى سببٍ آخر، أو ينتهي إلى سببٍ بالفعل من كلّ الجهات، ولما كان الفرض الأوّل يستلزم التسلسل، فيتعيّن الفرض الثاني وهو انتهاء الأسباب إلى سببٍ بالفعل من كلّ الجهات.

الثاني: برهان الإمكان وهو ما يعتمد على التسليم بأصل الواقعيّة، وأنّ هناك موجوداً ما، ونفس ذاتنا تدرك ذلك الواقع، ويتألّف هذا البرهان من مقدّمتين عقليّتين:

المقدمة الأولى: أنّ هذا الموجود المفترض مردّد عقلاً بين كونه واجب الوجود، أي أنّ الوجود عين ذاته، أو ممكن الوجود، أي أنّ الوجود عارضٌ على ذاته، فهو مؤلّف من ذاتٍ ووجودٍ، ممّا يعني أنّ عروض الوجود على هذه الذات يستبطن أنّها في نفسها خاليةٌ عنه، ومتساوية النسبة إلى طرفي الوجود والعدم.

المقدمة الثانية: أنّ هذا الموجود إن كان واجباً فقد ثبت المطلوب، وإن كان ممكن الوجود لزم أنّه محتاجٌ في اتّصافه بالوجود إلى الغير؛ لأنّ الوصف العارض على الشيء يحتاج الشيء لاتّصافه به إلى غيره، فإن كان ذلك الغير واجب الوجود - أي أنّ وجوده ذاتيّ له - فهو المطلوب، وإن كان ممكن الوجود احتاج إلى غيره، وما لم ينته إلى واجب الوجود لزم التسلسل المحال.

الثالث: برهان النظم الذي يعتمد على عنصرين:

عنصر السببية: فلكلّ حادثٍ وعنصرٍ فعَلٌ محكّمٌ، والمراد به أنّ هناك عناصر وقوانين ومادّةً وهيئةً، فتطويع القوانين لتطوير المادّة إلى هيئاتٍ متعدّدةٍ يترتّب عليه الأثر، وهو الفعل المحكّم، وهو بذاته يدلّ على قوّةٍ قادرةٍ عالميّةٍ.

مقارنةً: اذا قمنا بالمقارنة بين البراهين الثلاثة وجدنا أنّ أقواها من الناحية العقلية هو برهان الإمكان، ولكنّ أقربها للذهنية الرياضية الفيزيائية الحديثة هو برهان النظم؛ ولذلك ركّز جمعٌ من الأعلام على برهان النظم كالسيد الشهيد الصدر في مقدّمة الفتاوى الواضحة، ويمكن لنا صياغة هذا البرهان بأسلوبٍ ينسجم مع الذهنية الرياضية، ونقول: إنّ كون برهان النظم برهاناً منتجاً يعتمد بشكلٍ رئيسٍ على دليل حساب الاحتمالات، وهو يتألّف من خطواتٍ، الأولى جمع الظواهر، والثانية المقارنة بين الفرضيات، والثالثة التناسب العكسي، بمعنى أنّه كلّما تضاءلت درجة احتمال الفرضية الثانية تصاعدت درجة احتمال الفرضية الأولى، فإذا افترضنا أنّ الفرضية الثانية ضئيلةٌ بحيث تكون نسبة تحقّقها واحداً بالمئة، فإنّ احتمال الفرضية الأولى يصل إلى تسعةً وتسعين بالمئة، فهل يمكن تطبيق دليل حساب الاحتمالات؟ وكيف نطبّق دليل حساب الاحتمالات على الظواهر الكونية لإثبات الوجود الإلهي؟ وهنا زاويتان، الزاوية الأولى مميّزات الكون، إنّ كوننا الذي نعيش فيه يتميز بثلاث صفاتٍ، الأولى أنّه قابلٌ للفهم، وهذا ما تحدّث عنه أينشتاين عندما قال: إنّ أكثر الأمور استعصاءً على الفهم أنّ الكون قابلٌ للفهم، إنّ كوننا فوضويّاً لا يمكن إدراك أحداثه ولا التنبؤ بمساره هو النتيجة البديهية للانفجار الكوني الأعظم، فالنظام والقابليّة للفهم والتوقع الذي تظهره جاذبيّة نيوتن مبهرٌ ومعجزةٌ لا يمكن توقّعه من سيناريو بداية الكون،

والصفة الثانية أنّ الكون قابلٌ للفهم الرياضي بالذات، وهذا ما تحدّث عنه بول ديورز حيث قال: ليس الكون قابلاً للفهم فحسب، بل هو قابلٌ للفهم الرياضي أيضاً، بمعنى أنّ بإمكاننا أن نتوصّل إلى قوانين بحساباتٍ رياضيّةٍ قائمةٍ في أذهاننا، ومع ذلك نرى أنّ هذه الحسابات والمعادلات الرياضية تتطابق مع واقع الكون؛ ولذلك توصل أينشتاين إلى نظريّة النسبيّة العامّة عبر معادلاتٍ رياضيّةٍ رأى أنّها تتناسب مع حقيقة الكون، ممّا يؤكّد فهم الكون فهماً رياضياً. الصفة الثالثة: التوافق بين العقل البشري والكون كما ذكر «بنروز» (Roger Penrose) حيث يقول: أنا لا أستطيع أن أقنع أنّ هذه النظريّات الرائعة نشأت بشكلٍ تلقائيٍّ، فالأنسب جدّاً أنّه لا يمكن نسبتها إلى التلقائيّة، إذن لا بدّ أن يكون هناك عقلٌ شديد الذكاء ربط بين الفيزياء والرياضيات وهو الذي مكّننا من فهم العالم فهماً رياضياً حتّى صار انضباط الكون رياضياً من بدهيات العلم الأولى.

والحاصل أنّ الكون يتميّز بأنّه قابلٌ لفهمٍ رياضيٍّ دقيقٍ يكشف عن توافقٍ بين عقولنا وواقع الكون، ولهذا التوافق يؤدّي إلى أن نكتشف أنّ وراء تصميم الكون وخلقه وجوداً عاقلاً. الزاوية الثانية تطبيق دليل حساب الاحتمالات على الكون، وهنا نرجع إلى كتاب (ستّة أرقام فقط) لمارتين ريتس حيث ذكر أنّ هناك ستّة ثوابت رياضيّة مضبوطة بدقّةٍ عاليةٍ، ترتبط بصفاتٍ كونيّةٍ فيزيائيّةٍ هي المسؤولة عن نشأة هذا الكون واستمرار الحياة فيه. الثابت الأوّل ما يتعلّق بالتمدّد، والثابت الثاني ما يتعلّق بنشأة المجرات، والثالث ما يتعلّق بقوة الجاذبيّة، والرابع ما يتعلّق بالطاقة الصادرة من النجوم، والخامس ما يتعلّق بنسبة الروابط الكهربائيّة إلى قوّة الجاذبيّة، والسادس ما يتعلّق بنسبة بنية الكون الفراغيّة.

وبما أنّ للكون ستّة ثوابت رياضيّة لها حدودٌ دقيقةٌ لا تزيد ولا تنقص

فهل حصلت جميع هذه الثوابت بهذه الأرقام الرياضية الدقيقة صدفة؟ عندما نعرض ذلك على دليل حساب الاحتمالات نقول يوجد عندنا احتمالات، إمّا أن تكون هذه الظواهر قد نشأت عن وجود عاقل، وإمّا أن تكون قد نشأت صدفةً، بمعنى أنّ وجود كلّ ظاهرة صدفةً، وكونها بهذه النسب الرياضية الدقيقة صدفةً، واجتماعها في كونٍ واحدٍ صدفةً، والتناسق فيما بينها في العمل صدفةً، ومن الواضح أنّ هذا الاحتمال لا قيمة له، فعندما نقارن احتمال أن يكون وجود هذه الثوابت صدفةً بالنحو الذي ذكرناه، مع احتمال أن يكون ذلك من خلق قوّة عاقلة، نجد أنّ الاحتمال الأوّل ضئيلٌ جدًّا، وقوّة الاحتمال الثاني له تناسب منطقي مع هذه الثوابت، فلا مقايضة أصلاً بين احتمال الصدفة واحتمال الخالق القدير: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ وقال تعالى: ﴿سُرِّيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ * أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾.

﴿حاول ريتشارد دوكنز صاحب كتاب (وهم الإله) وغيره من الملحدّين التشكيك في الأدلّة العقلية على وجود الخالق، وعدّوها فاقدةً للقيمة المعرفيّة من وجهة نظرهم، نرجو من سماحتكم بيان كيفية نقد تلك التشكيكات؟﴾

من أهمّ الأمور التي ركّز عليها دوكنز في كتابه (وهم الإله) هو استغلال نظرية الانتخاب الطبيعي (نظرية التطور) التي ذهب إليها دارون، وهي عبارة عن وجود سلفٍ مشتركٍ لكل الكائنات الحيّة الحيوانية، وبسبب تغيّر الظروف تولدت طفراتٌ جينيةٌ متمايضةٌ بشكلٍ تدريجيٍّ، بعضها يثمر في تكيف الكائن الحيّ مع المحيط وبعضها متلفٌ ضارٌّ، وتتكفّل الطبيعة باقتضائها إبقاء

التمييزات النافعة ونبذ الضارة، ثم تتوارث الكائنات الحية هذه الجينات الجديدة التي تصبح بدورها مصدرًا لأنواع متعددة من الكائنات الحية. فقد ذكر دوكنز في كتابه (وهم الإله) كيفية استغلاله لهذه النظرية بقوله إن حجة الاحتمالية تنص على أن الأشياء المعقدة لا تأتي بالصدفة، بمعنى أنها لا تأتي بدون غاية لتصميمها؛ ولذلك فليس من المفاجئ أن يتصور بأن الاحتمالية هي دليل على التصميم. إن الانتخاب الطبيعي الدارويني يظهر لنا خطأ حجة الاحتمالية عند اعتبار عدم الاحتماليات فيما يتعلق بالبيولوجيا.

وعلى الرغم من أن الداروينية لا تتعلق بشكل مباشر بالأشياء الجامدة كعلم الكون مثلاً، فإنها ترفع مستوى الوعي خارج نطاق مجالاتها المحصورة بالبيولوجيا. وقال: ومرة أخرى التصميم الذكي ليس البديل الصحيح للصدفة، إن الانتخاب الطبيعي ليس حلاً معقولاً فقط، بل إنه الحل الفعال الوحيد الذي تم طرحه حتى الآن بديلاً للصدفة المقترحة منذ الأزل. فهو يريد استغلال هذه النظرية لإثبات أن الكون أيضاً لا يدور مدار خطين فقط وهما إما الصدفة أو التصميم، بل كما أن الكائن الحي انطلق في مسيرته عبر الانتخاب الطبيعي من دون أن يلجأ لسيناريو الصدفة ولا لمنهج التصميم، كذلك يمكن أن تكون ولادة الكون بهذا النحو ناشئة عن الانتخاب الكوني لا عن الصدفة ولا عن التصميم؛ لذلك كلامه محل مناقشة في تطبيق نظرية الانتخاب على الكائنات الحية، فضلاً عن تطبيقها على الكون بأسره، وذلك من خلال عدة ملاحظات:

الملاحظة الأولى: أنه تصور احتمالاً ثالثاً بين الصدفة والتصميم، وهو الانتخاب الطبيعي، بينما هذا التصور غير منطقي، والسري في ذلك أن المحال لا يتغير من كونه قد حدث دفعةً أو حدث تدريجياً، وعلى نحو التدرج السريع

أو على نحو التدرّج البطيء، فلا يمكن أن يقال: إذا تحوّلت الخلية الأولى إلى بعوضةٍ عبر ملايين السنين فهو أمرٌ ممكنٌ، وأمّا إذا تحوّلت دفعةً إلى إنسانٍ أو طيرٍ فهذا محال، فإنّ المحال يبقى محالاً سواءً حصل دفعةً واحدةً أو حصل بالتدرّج البطيء. إنّ الخلية الأولى إمّا واجدةٌ لجينات هذه الكائنات المتعدّدة أو غير واجدةٍ، فإن كانت واجدةً لها فتولّدها منها أمرٌ ممكنٌ دفعةً أو تدريجاً، سريعاً أو بطيئاً، وإن لم تكن واجدةً لجيناتها فلا يمكن تولّدها منها ولو عبر التدرّج البطيء لآلاف السنين، إذن ليس هناك احتمالٌ ثالثٌ وراء الصدفة والتصميم يعبر عنه بالانتخاب، هذه هي الملاحظة الأولى.

الملاحظة الثانية: أنّ الانتخاب إمّا هادفٌ ناشئٌ عن تصميمٍ أولاً، فإن كان الأول كان تصميمًا لا انتخابًا، وإن كان الثاني كان صدفةً، إذن وجود الشيء بنفسه من دون سببٍ خارجٍ عن ذاته محالٌ، سواءً كان ذلك دفعةً أم تدريجاً.

الملاحظة الثالثة: أنّه كيف استطاعت المادّة العمياء أن تميّز بين أن تفرز التمايزات النافعة أو المميّزات النافعة من المميّزات الضارة، بحيث تتوارث جيناتها هذه المميّزات النافعة دون المميّزات أو الصفات أو السمات الضارة.

الملاحظة الرابعة: أنّ المادّة إمّا واجدةٌ لطاقة التطوّر للأفضل أولاً، فإن كانت واجدةً لطاقة التطوّر للأفضل صحّ التطوّر بلا حاجةٍ للتراكم البطيء كما في تطوّر الجنين في بطن أمّه من نطفةٍ إلى إنسانٍ متكاملٍ، ﴿ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ* فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ وإن لم تكن واجدةً لطاقة التطوّر فتحوّلا لإنسانٍ متكاملٍ محالٌ، ولا يجدي في ذلك التراكم ملايين السنين.

الملاحظة الخامسة: أنّ وجود سلفٍ مشتركٍ للكائنات الحيّة وتطوّرها عن طريق الصراع بين ما يقتضيه طبع الكائن الحيّ وما تقتضيه عوامل الظروف

المحيطة، لا يلغي البحث عن الحاجة للمبدأ الأول الذي هو منبع شرارة الحياة، فهو ليس مادة ولا طاقة، وإنما هو قوة وعقل وعلم؛ ولذلك قال فرانسيس كولينز رئيس مشروع الجينوم البشري في الولايات المتحدة: من الذي يمنع الله عن استعمال آلية التطور في الخلق؟! فالتطور آلية يستعملها الإله تمامًا كما يستعمل آلية الخلق الخاص.

والمناقشة الأخيرة: أن الحياة ليست أمرًا ماديًا يقع نتيجة للصراع بين المادة العمياء وبين العوامل المحيطة بهذه المادة، بل الحياة عقل وشعور وإدراك، ولتعميق هذه الجهة نقول إن الحياة ظاهرة معلوماتية وليست ظاهرة كيميائية. يقول أستاذ البايولوجيا الأمريكي كوفمان المولود عام 1939: إذا أخبرك أي إنسان أنه يعرف كيف نشأت الحياة على كوكب الأرض منذ حوالي ثلاثة مليارات وسبعمائة مليون سنة، فإنه إما جاهل غبي أو محتال، فلا أحد يعلم من أين جاءت المعلومات اللازمة لنشأة الحياة، ولا أحد يعلم كيف جاءت هذه المعلومات التي أحدثت هذا التنوع الهائل أثناء الانفجار الحيائي الكامبري.

308

لذلك يرد السؤال: كيف استطاعت الطبيعة دون تصميم وتوجيه أن توفر المعلومات الهائلة المطلوبة لنشأة الحياة والتي تبلغ ملايين بيتز في أبسط الكائنات الحية، فضلًا عن الكائنات المعقدة كالإنسان.

ومما يدل على ذلك أنه في العشرين من أيار عام 2010 أعلن عالم البايولوجيا الجزيئية الأمريكي الكبير وينتر أن فريقه البحثي قد حقق بعد خمسة عشر عامًا من الجهد إنجازًا علميًا كبيرًا يتلخص في أنهم تمكنوا من تجميع الشفرة الوراثية DNA لإحدى الخلايا البكتيرية من مكوناتها الأولية، ووضعوا هذه الشفرة في جسم خلية بكتيرية حية من نوع آخر بعد

نزع شفرتها الوراثية، فإذا بالخلية تمارس وظائفها الحيوية كبناء البروتينات تبعاً للشفرة الجديدة، واعتقد أنهم بذلك أصبحوا قادرين على صنع الحياة وقادرين على تخليق الخلية الحية، مع أنّ ما قاموا به مجرد استبدالٍ لمرَكَبٍ كيميائيٍّ معيّن وهو c-DNA بمرَكَبٍ كيميائيٍّ آخر مصنّع هو m-DNA.

فالـ DNA الذي استبدلوه ليس هو منبع الحياة، إنّهُ فقط المعلومات المطلوبة لبناء بروتينات الخلية وانقسامها، أما الخلية نفسها فقد جاءوا بها بكلّ مكوّناتها؛ لذلك بما أنّ الحياة ظاهرةٌ معلوماتيّةٌ فإنّه لا يمكن أن تفرزها المادّة العمياء، وهذا ما يؤكده القرآن الكريم عندما يقول: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ﴾، والتمثيل بالذباب ليس لأنّه المخلوق المعقّد فقط، بل لأنّه يحمل شرارة الحياة. فالإنسان لا يمكنه أن يخلق أو أن يصنع حبة قمح تدبّ فيها الحياة، فضلاً عن أن يصنع ذباباً يحمل أسرار الحياة؛ ولذلك نرى القرآن الكريم يركّز على مسألة صنع الحياة. ومن أجل ترسيخ هذه النقطة نذكر أنّه منذ أن تمّ اكتشاف بنية الـ DNA وطريقة أدائه لوظائفه عام 1953 وما تبعه من تأسيس علم البايولوجيا الجزيئية، أدرك العلماء أنّهم يتعاملون مع علمٍ يقوم على أربعة حروفٍ، لا أنّهم يقومون مع مختبرٍ كيميائيٍّ مجرد. والسؤال المطروح كيف تمّ ترتيب هذه الحروف الأربعة؟ بحيث أصبحت مصدراً لحياة الكائن الحيّ؟ ولذلك يضع جورج جونسون في كتابه (هل كان دارون مصيباً) الداروينيّين أمام مفارقةٍ فيقول: إذا هبطت علينا من الفضاء الخارجيّ أسطوانةٌ مدجّجةٌ تحمل المعلومات المسجّلة في شفرة أحد الكائنات الوراثية، فإنّ كلّ من يتلقّى ذلك يقطع فوراً بنسبة ألفٍ في ألفٍ على وجود ذكاءٍ في الكون خارج كوكب الأرض، فكيف إذا قرأنا هذه المعلومات مسجّلةً في الشفرة الوراثية للإنسان؟ فهل نقول إنّها وجدت صدفةً

أو نتيجة التراكم التدريجي البطيء؟ ولذلك فإنّ كولنز مدير مشروع الحينوم البشري عندما تمّ الانتهاء من قراءة الخريطة الجينية، وما تمّ التوصل إليه من المعلومات ممّا يساوي خمسة وسبعين فاصلة أربعمئة وخمسين صفحة من صفحات جرائدنا اليومية قال: الآن علّمنا الله اللغة التي خلق بها الحياة.

﴿ماذا تمثّل عقيدة إثبات وجود الله في الرؤية الكونية؟ وماذا يترتب على معرفتها من الآثار على المستوى الأيدولوجي والسلوك الإنساني؟﴾

تأثير العقيدة بوجود الخالق عزّ لها تأثيرٌ على ثلاثة مستويات، على المستوى المعرفي والرؤية الكونية، وعلى المستوى الأيدولوجي في مجال إقامة الحضارة، وعلى مستوى السلوك الإنساني والقيم البشرية.

أما على المستوى الأول، فإنّ هذا يتجلى لنا في أمرين:

الأمر الأول: من القواعد العقلية الواضحة أنّ لكلّ وجودٍ مادّيّ عللاً أربعاً، فاعليّة ومادّيّة وصوريّة وغائيّة. وحيث إنّ الكون الذي نعيش فيه وجودٌ مادّيّ فمن الطبيعي أن يتّجه العقل إلى معرفة العلل الأربع لهذا الكون، ولا تعدّ رؤية الكون رؤيةً متكاملةً ما لم تكن محيطةً بالعلل الأربع، ما منه الوجود وما به الوجود وما به فعليّة الوجود، وما هو غاية الوجود ومنتهى الوجود. فلأجل ذلك كانت المعرفة الإلهيّة للكون والرؤية الفلسفيّة للوجود معرفةً متكاملةً، بينما ما يصرّ عليه بعض علماء الفيزياء من أنّ العلم هو معرفة نظم الكون وأسراره الطبيعيّة وعلاقاته وقوانينه النافذة الحاكمة فيه، فإنّ هذا تقوُّعٌ في حقٍّ معيّن من المعرفة، وحصراً للمعرفة في النطاق المادّي لعلاقات الكون، لكنّها ليست معرفةً متكاملةً ما لم تكن محيطةً بالعلل الأربع؛ ولذلك فإنّ هناك فرقاً بين النظرة الموضوعيّة للكون والنظرة الآيويّة للكون، فمن يقرأ الكون لذاته على أساس أنّه وجودٌ مادّيّ بحث، فهذه نظرة

موضوعيّة لن يتجاوز بها حدود المادّة، ولن تكون معرفته بالكون معرفةً متكاملةً، وأمّا من قرأ الكون بما هو دليلٌ على علله الأربع، وأهمّها علته الفاعليّة التي منها وجوده، وعلته الغائيّة التي هي خاتمته ومنتهاه، فقد سبر الكون بما هو آيةٌ من آيات القدرة والعلم والحكمة، وهذا ما أشار إليه القرآن الكريم في حديثه عن النبي إبراهيم الخليل عليه السلام: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَىٰ كَوْكَبًا * قَالَ هَٰذَا رَبِّي * فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ * فَلَمَّا رَأَىٰ الْقَمَرَ بَازِعًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي * فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَئِنْ لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ * فَلَمَّا رَأَىٰ الشَّمْسُ بَازِعَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي هَٰذَا أَكْبَرُ * فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ * إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾. وقال تبارك وتعالى: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾.

فالمعرفة الإلهيّة تجيب عن أسئلةٍ فطريّةٍ يلتفت إليها ذهن البشريّ، وهذه الأسئلة التي أشار إليها المعصوم في ما ورد عنه: «رحم الله أمراً عرف من أين وفي أين وإلى أين» فالعلم الذي لا يجيب عن هذه الأسئلة الفطريّة الملحّة يعدّ علماً ناقصاً ومعرفةً مبتورةً، وأمّا المعرفة التي تجيب عن هذه الأسئلة الضروريّة فهي المعرفة المتكاملة، وهذا ما يعني تأثير العقيدة الإلهيّة على مستوى الرؤية الكونيّة.

الأمر الثاني: توأمية العلم والعقيدة: لا نقول إنّ العلم لا يستطيع أن يصل إلى تحديد السبب الأول والعلّة الأولى نفيّاً أو إثباتاً فقط، بل نقول هناك توأميةٌ بين العلم وبين الإيمان، فلولا الإيمان لما استطاع العلم أن يخطو خطواته نحو البحث والمعرفة.

قال أينشتاين: إنّ أعظم الأشياء استعصاءً على الفهم في الكون أنّه مفهومٌ، وقال سونبرن أستاذ الفلسفة المناهض للإلحاد في أكسفورد: عندما أتحدث عن الإله فإنّني لا أطرح إلهاً لسدّ الشغرات التي لم يجب عنها العلم حتّى الآن، فأنا لا أنكر قدرة العلم على استكمال التفسير، لكنّني أطرح الوجود الإلهي لأفسّر لماذا صار العلم قادراً على التفسير، وهذه المقالات تعني أنّ الإيمان يقف عوناً للعلم في اكتشاف الحقائق، وأنّه لولا الإيمان لم يتمكن العلم من الوصول إلى تفسير الحقائق تفسيراً متكاملاً. ومن أجل بيان هذه النقطة نذكر أنّ أيّ مسيرة علميّة اختراعيّة تقوم على أربعة عناصر:

العنصر الأول: الانتظام، ما لم يؤمن الإنسان بأنّ الأمور منتظمة فإنّه لا يمكن أن يستمرّ أو أن يشرع في أيّ حقلي علميٍّ، فمثلاً ما لم يؤمن الإنسان أنّ مكان عمله ما زال باقياً وأنّ الطريق إليه ما زال سالماً، وأنّ سيّارته ما زالت تحمل الوقود الذي يمكنه من الوصول إلى مقصده، فإنّه لن يتحرّك ما لم يؤمن بانتظام الأمور كما كانت؛ ولذلك يقول ديوز: إذا كانت الشمس تظهر من الشرق منذ أن وعينا، فليس لدينا دليلٌ جازمٌ على أنّها ستفعل ذلك غداً، وهذا يعني أنّه ما لم يكن إيمانٌ بانتظام الطبيعة، فإنّه لا دافع ولا محرّك نحو المسيرة العلميّة.

العنصر الثاني: الثبات، يقول استيفن هوكينغ: كلّما ازدادت معرفتنا بالكون تأكّد يقيننا بأنّه محكومٌ بالقوانين. ويقول فيلمان عالم الفيزياء المشهور: إنّ وجود قوانين منضبطة أمرٌ معجزٌ، إنّ هذا الانضباط لا تفسير له، لكنّه يمكننا من التنبؤ، فهو يخبرك بما تتوقع حدوثه في التجربة قبل أن تجربها، وكذلك ذكر أينشتاين أنّ كلّ إنسانٍ يهتمّ بالعلم بصورة جادّة يدرك

أنّ قوانين الطبيعة تعكس روح كلّ أسمى من الإنسان كثيرًا ، ولو لم يؤمن العالم أو المكتشف أو المخترع أو الباحث أنّ هناك ثباتًا للقوانين، أي أنّ هناك قوّة تحكم هذه القوانين وتضفي عليها الثبات، لما سار في أيّ مسيرة علميّة يعتمد الاكتشاف بها على قوانين ثابتة.

العنصر الثالث: فاعليّة الرياضيات. توصّل العلم الحديث إلى أنّ كيان العالم وبنية الكون قائمٌ على التحديد عبر المعادلات الرياضيّة؛ ولذلك يقول ديراك عالم الفيزياء البريطاني: إنّ الإله خالقٌ حسيّبٌ، أي أنّه دقيقٌ في وضع القوانين والأنظمة على ضوء المعادلات الرياضيّة الدقيقة. ولهذا يقود إلى أنّ قوانين الطبيعة جعل لها خالقها تفسيرًا وتحديدًا عبر ما يتوصّل إليه العقل البشريّ من الحدود والمعادلات الرياضيّة، فالذي خلق الكون خلق عقلًا يفهم الكون، والذي وضع القوانين الدقيقة لمسيرة الكون وضع عقلًا يتمكن من اكتشافها عبر المعادلات الرياضيّة، وهذه هي التوأمة بين الإيمان بالعقيدة الإلهيّة وبين المسيرة العلميّة.

العنصر الرابع: أنّه لا يمكن للإنسان أن يكتشف أو يخترع أو يفسر حقيقةً من حقائق الكون حتّى يؤمن في رتبةٍ سابقةٍ بأنّ عقله قادرٌ على فهم ذلك، وأنّ ما يقوله له عقله من تحديدٍ وتفسيرٍ فهو صادقٌ فيه، أي أنّ هناك انسجامًا وتوائماً بين بنية الكون وبين القدرات العقلية المعرفيّة.

إنّ الإيمان بهذه العناصر الأربعة بوصفها قوامًا لكيان الكون، وقوامًا لأيّ مسيرة علميّة اكتشافيّة هو بنفسه إيمانٌ بأنّ العقيدة الإلهيّة هي العصب في مجال المعرفة العلميّة، ولهذا ما يقود إلى عقيدة التوحيد، حيث لا

يمكن للإنسان أن يؤمن بتوقّر هذه العناصر الأربعة بهذه الدقة اللامتناهية ما لم يؤمن أن هناك إلهاً واحداً وراء ضبط هذه العناصر، وضبط القوانين التي وراءها، وهذا ما ترشد إليه الآية القرآنية: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ فسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ؛ لذلك قال بعض العلماء: لقد تبنى الإنسان العلم عندما توقع أن الطبيعة تتّبع قوانين، وقد حدث ذلك عندما آمن بالإله الواحد واضع القوانين، هذا كلّه على المستوى المعرفي والرؤية الكونية.

المستوى الأيديولوجي: إنّ الفارق بين الحضارة الدينية والحضارة المادّية يكمن في نظرية الخلافة، إذ إنّ الحضارة المادّية تركز على أصالة الإنسان، وأنّ الإنسان هو قوام هذا الكون وهو ركنه الركين، وهو ركيزته الأساسية؛ ولذلك فالإنسان هو المشرّع وهو المنقذ وهو المستثمر وهو المستهلك، وهو الذي يشكل مبدأ المسيرة ومنتهاها، بينما الحضارة الدينية تركز على نظرية الخلافة، أي أن الإنسان خليفة في هذا الكون ووكيل ونائب وليس أصيلاً. قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ قالوا: أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ * قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ.

والخلافة تركز على ثلاث دعائم، الأولى: أن النظام الاقتصادي الذي هو عصب الحضارة والنظام التربوي والإداري يستند إلى المستخلف لا إلى فكر الخليفة، فإنّ الإنسان مهما بلغ من قوة العقل ووفور الفطنة، فإنّ عقله محدود لا يستطيع أن يستوعب تمام المصالح والمفاسد التي لا يحدها زمان ولا مكان ولا مجتمع، بحيث يضع أنظمة وافية بتمام المصالح والمفاسد جامعة

للشرائط فاقدة للموانع، بينما من خلق الوجود هو الأعرف بالمصالح التامة الجامعة للشرائط، قال تبارك وتعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ* مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ* سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾، فالمدار في الحضارة الدينية على نظام المستخلف لا على النظام البشري المخترع من قبل الخليفة.

والدعامة الثانية أنّ الحضارة الدينية تقوم على العلاقات الأخوية، فليست العلاقة بين أبناء المجتمع الواحد وأفراد الحضارة الواحدة علاقة مادية، ليست علاقة مستثمر ومستهلك، أو علاقة منتج ومستورد، بل هي علاقة أخوية قائمة على التعاون والإيثار والتضحية والبذل، وإن لم يكن نصيب مادي في المقابل. قال تبارك وتعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾، وقال تعالى: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾، وقال تبارك وتعالى: ﴿وَالْعَصْرِ* إِنَّ الْإِنْسَانَ لَنِحْسٍ* إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾.

والدعامة الثالثة أن الكون يمرّ بعوالم، عالم التقرير وعالم الوجود المادي وعالم الآخرة، فلا بد أن ترتكز الحضارة على الربط بين هذه العوالم لا على التوقع والانحصار في عالم المادة العالم القصير الذي يطويه الإنسان ثم يرحل إلى العوالم الأخرى، فمن دعائم الحضارة أن تكون تعاليمها وقوانينها وعمرانها ومواردها الاقتصادية مبنية على الربط بين هذه العوالم المختلفة. قال تبارك وتعالى: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا﴾.

المستوى السلوكي: يعتمد الدين على أركان ثلاثة: عقيدة وشرعية وقيم، وحديثنا هنا عن المنظومة القيمية التي تنبع من العقيدة الإلهية. فإنّ القيم التي يؤكّد عليها الدين منحدرّة عن صميم الفطرة الإنسانية، ممّا يؤكّد انسجام الدين مع البنية الفطرية والشخصية الطبيعية للإنسان، ولو عزل

الإنسان عن هذه القيم الدينية لأصبح متوحشاً خطيراً، لا يفكر إلا في إشباع نهمه المادّي، ولا يكون عنصراً فاعلاً في نشر المحبة والأمن والسلام الاجتماعي، فلدينا عدّة علماء أكّدوا على أنّ المفاهيم الأخلاقية التي نادى بها الدين هي أمورٌ فطريةٌ كامنةٌ في شخصية الإنسان، فهذا جيمس واتسون ذكر في كتابه (DNA) أنّ المفاهيم الأخلاقية مطبوعةٌ في جينات الإنسان منذ نشأته، وكذا روبرت ونستون رئيس الاتحاد البريطاني لتقدّم العلوم، إذ قال في كتابه (الفطرة البشرية): إنّ الحسّ الديني جزءٌ من بنيتنا النفسية، وهو مسجّلٌ في جيناتنا، ويتراوح قوّة وضعفًا من إنسانٍ إلى آخر. وبول بلوم أستاذ علم النفس بجامعة بيل بالولايات المتحدة يقول: إنّنا كائناتٌ ثنائيةٌ من جسدٍ وروح، طُبع في جيناتنا الإيمان بحياةٍ أخرى تحيا فيها الروح بعد مغادرة الجسد الثاني. لا شكّ أنّ هذا الإيمان هو أصل الفطرة الدينية. وكذلك دين هامر رئيس وحدة أبحاث الجينات بالمعهد القوي للسرطان بالولايات المتحدة يرى في كتابه جين الألوهية أنّ الإنسان يرث مجموعةً من الجينات التي تجعله مستعدّاً لتقبّل مفاهيم الألوهية. ومن أجل تأكيد هذه النقطة وهي التواءم بين القيم الدينية والشخصية الفطرية للإنسان. يقول كولنجر أستاذ علم النفس والطبّ وعلوم الوراثة بجامعة واشنطن في نظرية المزاجات والأخلاق الوراثة: إنّ هناك أخلاقاً فطريةً هي قوام شخصية الإنسان.

الأول منها مصداقية الذات، ويعني وضوح الأهداف وثقة الإنسان بنفسه أنّه قادرٌ على تحقيق هذه الأهداف، وهذا ما يؤكده القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾، ويقول تبارك وتعالى: ﴿بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ﴾، كذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى * وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى﴾.

والثاني: التعاون، ويعني استعداد الإنسان لمساعدة الآخرين وتحملهم، والعزوف عن الانتقام قال تبارك وتعالى: ﴿وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ * وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ وقال تبارك وتعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى * وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾.

والثالث: تجاوز الذات أو السمو النفسي، الذي يعني إنكار الذات والمسير نحو الإبداع والعطاء والبعد عن برائن المادّة، وهذا ما يؤكده القرآن الكريم في قوله: ﴿وَيُؤْتِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾.

إنّ لهذا التوافق بين بنية الدين وبين الفطرة البشريّة يمتدّ إلى بايولوجيا الجسم الإنساني، وينعكس بشكلٍ إيجابيٍّ على صحّته الجسديّة والعقليّة والنفسيّة، يقول احد علماء الفيزياء بمركز الطبّ الخلويّ بنيوكاسل بإنجلترا: إنّ الآثار الإيجابية للإيمان الدينيّ على الصّحة الجسديّة والعقليّة والنفسيّة من أهمّ أسرار علم النفس والطبّ بصفةٍ عامّةٍ.

كلّ ذلك يؤكّد لنا أنّ هناك أبعاداً ثلاثة تكمن في شخصيّة الإنسان، وهي الأنانيّة الناشئة عن حبّ النفس، والإيثار هو البعد الناشئ عن الروح الاجتماعيّة التي يملكها كلّ إنسان، والضمير وهو عبارة عن القوّة الرقابية التي أودعها الله في الإنسان لتحكم مسيرته، قال تبارك وتعالى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا * فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا * قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا * وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا﴾. إنّ التوازن بين هذه الأبعاد الثلاثة في شخصيّة الإنسان ممّا تتكفّله القيم الدينيّة التي توقّر للإنسان شخصيّة معطاءة وعادلة متوازنة، وشخصيّة حضاريّة تجمع بين العطاء الماديّ والعلاقات الأخويّة والربط بين العوالم الوجوديّة المختلفة.

﴿ يتعرّض المجتمع الإسلامي بين فترةٍ وأخرى إلى موجاتٍ وتياراتٍ فكريةٍ تتعارض مع عقيدته ودينه كالشيعية والعلمانية بصورها المختلفة، وازداد الحديث في الآونة الأخيرة عن وجود ظاهرةٍ سلبيةٍ خطيرةٍ في الجانب العقدي والفكري انتشرت في أوساط بعض المثقفين ممن تستهويهم المضامين، وهي ظاهرة الإلحاد واللا دينية، ما هي معلوماتكم حول حجم هذه الظاهرة؟ وما هي الآليات الكفيلة بمعالجتها؟

إنّ ظاهرة الإلحاد التي بدأت تنتشر بسرعةٍ واضحةٍ في المجتمعات الإسلامية تستند إلى عدّة عوامل بعضها فكريةٌ وبعضها إعلاميةٌ وبعضها نفسيةٌ وبعضها اجتماعيةٌ.

1- العوامل الفكرية: إنّ أغلب من يتأثر بالأفكار الإلحادية لا يمتلك ثقافةً واضحةً بالأسس والركائز الفلسفية، كمبدأ العلية والسنخية والحتمية، وعدم التفريق بين العلل المعدّة والعلّة بالأصالة، وعدم الإحاطة باستحالة التسلسل، وإنّ الاتفاق لا يكون أكثرًا ولا دائمًا، والخلط بين ما بالعرض وما بالذات، وعدم قراءة البحوث التي كتبها أعلام الفكر في المذهب الإمامي حول فلسفة الشر والخير في العالم، أو الانفتاح على قراءة الفلسفة الغربية دون المقارنة بالفلسفة الإسلامية، والانبهار بالأسماء اللامعة في الثقافة العلمانية، وعدم القدرة على التمييز ووضع النقاط على الحروف.

2- الإعلام: إنّ الإعلام المروج للإلحاد واللا دينية والأدريّة إعلامٌ مدعومٌ بالمال والوسائل المختلفة، فهناك قنواتٌ ومواقعٌ وبحوثٌ وأساتذة جامعاتٍ وأقلامٌ تستमित في الدفاع عن الفكر الإلحادي، بل حتّى على مستوى بعض الجامعات في أمريكا وأوربّا يفضل الأستاذ الملحد على الأستاذ

المؤمن إذا تقدّم كلاهما إلى الجامعة وكنا متساويين في الكفاءة. وفي المقابل نرى ضعف الإعلام الديني، حيث لا نجد اهتماماً في مجال الإعلام الديني بنقد الفلسفة المادّية أو مواجهة الثقافة الإلحادية بالمنطق العلمي الرصين، وقلّة المتصدّين في هذا الحقل وعدم قدرة كثيرٍ ممّن يتصدّى إلى دحض الشبهات والاجابة المقنعة عن الاستفهامات المتعلقة بالعقيدة الدينية.

3 - الأسباب الاجتماعية: ومنها تعرّض مسيرة بعض الأحزاب الدينية، وسوء سمعتها في مجال الحكم والإدارة، وانشغال المجتمعات الدينية بالخلافات الداخلية التي تصل إلى مستوى العداوة والكيد من البعض تجاه بعضهم الآخر، والتركيز على القضايا الثانوية دون الأولوية في مجال الإعلام، والاهتمام بالظواهر على حساب المعتقدات، وعدم تبني الحوزة العلمية تطوير علم الكلام بما ينسجم مع دحض الشبهات المستشرية في مادة الإلحاد واللاأدرية، وبيان قوّة الدين وأهمّيته في حياة الإنسان.

4 - الأسباب النفسية: ومنها الرغبة في التحرّر من القيود والقيم الأخلاقية، ومنها كما هو ملاحظ في الغرب عدم القدرة على تطبيق الأحكام الدينية بشكل متكامل في ضوء الحضارة المادّية التي تركز على لذّة الإنسان ومتعته وإشباع شهواته وغرائزه بمختلف الوسائل الإعلامية المتاحة، ومنها المرور بأزماتٍ وآلامٍ نفسيّة لا يجد الإنسان لها حلاً في الثقافة الدينية بحسب ما يتلقاه من وسائل الإعلام ووسائل التواصل المختلفة، والنفور من بعض تصرّفات المحسوبين على الدين والتدين في الأموال أو في العلاقات الاجتماعية المختلفة، فهذه العوامل بمجموعها مهّدت وعبّدت الطريق أمام انتشار ظاهرة الإلحاد بأوضح صورها.

the first of these is the fact that the
the second is the fact that the
the third is the fact that the

the fourth is the fact that the
the fifth is the fact that the
the sixth is the fact that the

the seventh is the fact that the
the eighth is the fact that the
the ninth is the fact that the

the tenth is the fact that the
the eleventh is the fact that the
the twelfth is the fact that the

the thirteenth is the fact that the
the fourteenth is the fact that the
the fifteenth is the fact that the

the sixteenth is the fact that the
the seventeenth is the fact that the
the eighteenth is the fact that the

the nineteenth is the fact that the
the twentieth is the fact that the
the twenty-first is the fact that the

the twenty-second is the fact that the
the twenty-third is the fact that the
the twenty-fourth is the fact that the

the twenty-fifth is the fact that the
the twenty-sixth is the fact that the
the twenty-seventh is the fact that the

the twenty-eighth is the fact that the
the twenty-ninth is the fact that the
the thirtieth is the fact that the

the thirty-first is the fact that the
the thirty-second is the fact that the
the thirty-third is the fact that the

the thirty-fourth is the fact that the
the thirty-fifth is the fact that the
the thirty-sixth is the fact that the

the thirty-seventh is the fact that the
the thirty-eighth is the fact that the
the thirty-ninth is the fact that the

المنهج التجريبي وفكرة الإله.. الفيزياء نموذجًا

الشيخ محمد آل علي

الخلاصة

من الملاحظ أنَّ المنهج التجريبي المتبني للإلحاد ليس من شأن تجربته من جهة معرفية مناقشة أو معارضة الأدلة العقلية والفلسفية والفطرية التي اعتمدتها الاتجاهات العقلية والفلسفية؛ إذ إنَّ دائرة حجّة التجربة محدودةٌ بالأُمور المحسوسة، فلها إثبات قانونٍ ما متعلّق بأمرٍ حسيّ، وليس لها إثبات ما هو خارج عن دائرة الأُمور المحسوسة أو نفيه؛ ولذا ومن باب هذا العجز التكويني للتجربة حاول علماء الفيزياء التجريبيون - بما هو خارجٌ عن مقدور معرفتهم - مناقشة تلك الأصول العقلية والفلسفية أو معارضتها وإسقاطها؛ كي يتسنى لهم بعد نقضها متابعة طريقتهم التجريبية لتفسير كيفية نشوء العالم، محاولين استعاضة فكرة وجود خالقٍ للعالم بفكرة التولّد



- الذاتي له؛ فلذا نستطيع القول إنّ بناء نظريّتهم متقومٌ بعاملين:
- أ- عامل النقض على الأصول العقلية والفلسفية المبينة عليها أدلة التوحيد.
 - ب- عامل التفسير الطبيعيّ لكيفية تولّد العالم ونشوئه.
- وطريقتنا في المقال تعتمد على:
- 1- بيان أهمّ المصطلحات المستخدمة في كلماتهم، والتي قد يكون لها أثرٌ في الوقوع في الغلط.
 - 2- بيان أهمّ المباني والمرتكزات الفكرية في أقوال التجريبيين المشكّكين بأصول المباني التوحيدية، مستشهدين على وجودها من كتبهم ومقالاتهم وما وصل إلينا من آثارهم.
 - 3- تحليل هذه المباني وعرضها على الميزان المنطقيّ الصحيح، بل أكثرها لا تحتاج لأكثر من الأحكام ضرورية الصدق.
 - 4- بيان مقدار الخطأ في ملازمات مبانيهم.
- وأما ما يتعلّق بالعامل الثاني - التفسير الطبيعيّ لكيفية تولّد العالم ونشوئه - فهو من الأمور التجريبية والحسّية، ولا يحقّ لنا معارضتها إلّا بأمرٍ تجريبيّ حسيّ، وأيّاً ما كانت نتيجته عندهم فلا نراها معارضةً لفكرة وجود الإله بحسب حاكمية الأدلة العقلية، ولهذا ما سيّضح في طيّات البحث في المقال.

المقدّمة

وفيها أمورٌ:

الأمر الأول: مسألة إثبات الإله كانت ولا زالت لا تحتاج برهاناً معقّداً، وكان يكفي أدنى متعلّل أن يستشهد بالمغزل والأثر فيثبت وجوداً أسمى من عالمه، لا لبساسة تفكيره وسذاجة مدلولاته كما يصورها البعض، بل لكفاية دلالتها ووضوح إيصالها.

فالحقّ في مسألة إثبات الخالق لا يحتاج إلى مزيد عناءٍ وكسبٍ وتفكيرٍ،

ولا يحتاج إلى أكثر من فطرة سليمة متأملة لما حولها وما في نفسها، ولكن لما كثر التشكيك، ولبس المشكك الثوب القشيب لما أبداه من براعة في بعض جوانب الحياة والتحضّر؛ صار لبعض تشكيكه من الأثر في نفوس البعض، متغزلاً بجانب براعته الأخرى التي أضفت نجاحاً على فشله الذريع في الجانب الإلهي والروحي والأخلاقي.

ومحاولة بيان افتضاح أمر بعضهم في هذا المقال لم تكن نابعة من جهة متانة قولهم، وقوة منهجهم وبراعة استدلالهم الذي تعرّضوا فيه لإسقاط أدلة التوحيد، ولا أنّ كلامهم في هذا المجال لا يستحقّ النظر، والعامل لا يؤيّل اهتماماً لكل ما يقال، ولكن أردنا التمييز بين جهتي المتبنيّ للإلحاد، جهة كلامه في الإله والخالق، ومن أين جاء العالم؟ وجهة علمه التجريبي ومهارة نجاحه فيه.

الأمر الثاني: لما كان البحث معقوداً بما يتعلّق بشبهات بعض الفيزيائيين حول مسألة التوحيد، وذكرنا في خلاصة القول اعتمادهم في إثباتهم ونفيهم على المنهج التجريبي، فسنذكر بالمقصود بمنهج التجريبيّ، وبيان معرفيّة هذا المنهج ودائرة حجّيته.

فالتجربة تطلق ويراد بها أسلوب نتوصّل من خلاله لمجموعة من الأحكام بعد الاعتماد على ركني تكرر المشاهدة والقياس الخفيّ، ومن خلاله نقطع بحصول التلازم بين الأثر والمؤثر، وحاصل هذا القياس هو أنّ تكرر تلازم الأثر والمؤثر على نهج واحد في مشاهدات متكرّرة لا يكون اتفاقاً؛ إذ إنّ الاتفاق لا يكون أكثر من ولا دائماً، وعليه يكون هذا التلازم مستنداً إلى علّة واقعيّة تمثّل العلاقة بين الأثر والمؤثر وإن لم نعلم هويّتها؛ إذ علمنا بتكرّر الأثر إنّما هو مستند إلى علمنا بوجود المؤثر لا إلى علمنا بماهيّة المؤثر، فالجهل به لا يسري إلى القطع بوجود الملازمة.

ومن هنا يتبين أنه ما من معرفة طبيعية تجريبية إلا وفي جنبها معرفة عقلية قطعية، لولاها لكانت التجربة عقيمة غير مفيدة. ومنه قالوا: إن التجربة ليست بمعنى أن تكرر المشاهدات يفيد اليقين، وإنما المشاهدات - العملية - تفيد اليقين بضميمة قياس عقلي. [انظر: ابن سينا، منطق الشفاء، ص 69]. ولما كان هذا الأسلوب هو المعتمد في الموضوعات الحسية الفيزيائية أُطلق على علماء الفيزياء ومن ماثلهم بالتجريبيين، وإن كانوا هم أنفسهم ينكرون اعتماد التجربة على القياس العقلي، ولكن إنكارهم النظري لا يغير الحقيقة على ما عليه من الواقع ونفس الأمر، والبحث فيه طويل، ونرجع القارئ إلى أبحاث المنطق والمعرفة فيه، وخلاصة ما قدّمناه.

وبعد التعرف إجمالاً على حقيقة التجربة، فحقها المعرفي ودائرة حجيتها أن لا تتعدى أكثر من معرفة علاقة الظواهر الطبيعية فيما بينها، المنعكسة على الحواس المعبر عنها بالكيفيات الحسية، ولا سبيل لها لمعرفة علاقات ما بعد الطبيعة من معرفة حقائق الأشياء أو أجناسها أو فصولها أو معرفة حقيقة ما لا يقع موضوعه ضمن الإدراك الحسي، ومنه يعلم أن ليس للمجرب ومن اتخذ من التجربة منهجاً أن ينكر إمكان التوصل إلى حقائق الأشياء بحجة عدم إمكان توصل التجربة لذلك، وكذا ليس له إنكار عوالم ما بعد الطبيعة والحس، بحجة عدم منال التجربة له؛ فالتجربة لها إثبات الظواهر الحسية ومعرفة العلاقة بينها، وليس لها حق إنكار ما لا يدخل في حريم موضوعها أو إثباته.

الأمر الثالث: معنى الإلحاد

للإلحاد في اللغة معنى واحد وهو الميل عن الشيء، ومنه أطلقوه على اللحد في القبر؛ لأنه مال عن استقامة الحفر [لسان العرب: مادة لحد].

وأما اصطلاحاً (في علم الكلام والتفسير) فقد استعمل في عدة مقاصد :

- 1- الميل عن الاعتقاد الحق بخصوص الإله وكيفية الاعتقاد به وتعيين مصداقه.
 - 2- الميل عن الاعتقاد بتفصيلات أسمائه وصفاته بعد صحة الاعتقاد بأصل وجوده، قال تعالى: ﴿وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾ [سورة الأعراف: 180]. [ظ: الفخر الرازي، لوايح البيانات شرح أسماء الله - تعالى - وصفاته، ص 47]
 - 3- الميل عن صحة العمل، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْخَادِ يَظْلَمْ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [سورة الحج: 25]. [ظ: الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، ج 14، ص 367]
 - 4- الميل عن الفهم الصحيح لكلام الله في القرآن، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا﴾ [سورة فصلت: 40]. [ظ: الطوسي، التبيان في تفسير القرآن، ج 5، ص 39]
- وما نقصده من البحث هنا هو الميل عن الاعتقاد بوجود الإله كليًا، وعن تاريخ البحث وبعض دوافعه.

أولًا: مراحل الفكر الإلحادي

لوراجعنا أحوال الأمم فسنجد ظاهرة الأديان والاعتقاد بوجود الخالق من الظواهر الأساسية في حياتهم، ولا تخلو أمة من دين واعتقاد بوجود الخالق بغض النظر عن مقدار صحتها في تفصيلات الاعتقاد وعدم صحتها، وخصوصًا إذا تبيننا كون نشوء البشرية من نبي الله آدم على ما عليه الحق، فظاهرة الإلحاد من الظواهر الدخيلة على المجتمعات البشرية.

وإذا ما أردنا مطالعة ما وصلنا من اعتقادات الأمم السابقة، فلعل أقدم من نستطيع تصفح أحوال اعتقاداتهم هو المجتمع الهندي والصيني واليوناني والفارسي من جهة أن لهم تأسيسًا وتأسيسًا ومؤلفات في نظرياتهم، وأسسوا لذلك بنحو الدليل، وصنعوا من توجهاتهم مدارس معرفية، سواء في ذلك الفكر الإلحادي أو الفكر الإيماني. نعم، هناك من سبقهم من الحضارات القديمة، لكن لم يكن لهم أو لم يصلنا من تأسيساتهم ونظرياتهم في الفكر

الإلحاديّ أو الإيمانّي سوى النقل التاريخيّ بشكلٍ قصصيّ، أو كلماتٍ متفرّقة، لكنّ ما نشاهده كظاهرة عامّة أنّ الاعتقاد بوجود إلهٍ ما، هو الوضع السائد في كلّ تلك الحضارات، وأنّ ظاهرة إنكار وجود أيّ خالقٍ مطلقاً كانت من الأفكار الدخيلة على البشريّة عموماً، وكان يعتقد بها بعض الأشخاص فرداً بعد فرد، وهناك بعض من نظر لفكرة الإلحاد بنحوٍ لم يأخذ انتشاراً واسعاً في أوساطه لضعف تنظيره وركاكة معرفته.

ولعلّ أوّل ما عُثر عليه هو ما كان بنحوٍ أشبه بالتشكيك ظهر في الأوساط الهندية القديمة، وكانت عبارةً عن تساؤلاتٍ تشكيكيةٍ لم تجزم بإثبات الخالق ولا بنفيه، وإنّما كانت تتّصف بعدم إمكان تحصيل اليقين في البحث عنه وإثباته. [كيم كونت، الهندوسيّة، ص 178]

وبعدها ظهور الاتجاه البوذيّ (500 ق.م) الذي أهمل النظر في مسألة الإله وحاول التركيز على الفرد وحلّ معاناته في الحياة. [كولد لفسون، البوذية، ص 41]

وفي اعتقادي أنّ كلا الاتجاهين لا يمكن عدّهما من مصطلح الإلحاد المراد مناقشته في هذا المقال، وما عليه التداول من مصطلح اليوم؛ إذ إنّ كثيراً من كلماتهم وطريقة تدينهم من عبادة الرجال والأوثان تُظهر أنهم كانوا يعتقدون بوجود خالقٍ لهذا العالم إليه مصير النفس وهي تحت تصرّفه، وإنّ النفس لها حياةٌ وكمالٌ بعد هذا العالم، لكنّهم اخطؤوا في تعيين مصداق خالق العالم باتّخاذهم صنماً أو رجلاً أو غيره ليعبدوه، وهذا غير ما نحن فيه من الإلحاد بمعنى إنكار وجود الإله مطلقاً.

وأما أرض اليونان فكانت زاخرةً بديانة التوحيد وإثبات الإله، ولكن لم تخل من محاولاتٍ في الإلحاد، فلعلّ من أبرز من نظر لفكرة الإلحاد أو كان منشأً لمن أتى بعده هو الفيلسوف اليوناني أبيقور (270-341 ق.م) صاحب المدرسة (الأبيقورية)، إذ كان يعتقد أنّ المصدر الوحيد للمعرفة هو الحسّ مع

توفّر المحسوس وتحقق شرائط إدراكه حسًّا، فأدّى به مثل هذا التنظير المعرفي لإنكار الخالق لعدم إدراكه حسًّا، أو لم يتعرّض لإثباته فصار مدّعاء المعرفي طريقًا لتأسيس طريق إنكار الخالق من بعده. [السعيد، أبيقور.. الرسائل والحكم، ص45] ولكن المتأمل أيضًا في كلماته وما عرضه من المجادلة بين الخير والشرّ، وما انتهى بها سيجد أنّ أبيقور لم يكن ملحدًا بحسب مصطلح اليوم، بل انتهى به الأمر إلى الاعتقاد بوجود إلهين: إله الخير وإله الشر.

وهكذا توالى الأحداث وتكرّرت الصور بين الحضارات والأمم إلى أن وصلت النوبة لعصرنا الحديث، وإن كان ليس من السهل تحديد الظهور الأوّلي للإلحاد بشكلٍ دقيقٍ، لكن يمكن أن يُقال إنّ نواة بذرته ظهرت بعد تلك المعاناة التي قاستها الشعوب من رؤوس دياناتهم، وخصوصًا ما كانت عليه الديانة المسيحيّة وسلطة الكنيسة. فبعد اندلاع الثورة الفرنسيّة عام 1799، ظهر لدوافع متعدّدة سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة ونفسيّة وعلميّة، وكان من أشهر منظّريه كارل ماركس وتشارلز داروين وفريدريك نيتشه وسيغموند فرويد بتوالي بعضهم بعد بعضٍ على تفصيلاتٍ في تنظيراتهم، لا يهمنّا كثيرًا التعرّض لها لخروجها عن مقصد المقال.

إلاّ أنّه في الفترة الأخيرة صارت فكرة الإلحاد تأخذ أثرها بنحوٍ مزينٍ بالتنظير العلميّ التجريبيّ والفلكيّ والفلسفيّ المتطرّف الذي أبهر عيون مرتقبيه لشدة أناقته ورونقه، فقد برز مثل هذا الاتجاه من أشهر علماء هذا العصر أمثال: لورنس كراوس الفيزيائيّ والفلكيّ، وريتشارد دوكنيز عالم البايولوجيا التطوريّة والإيثولوجيا، والفيلسوف الأمريكيّ دانيال دينيت، والعالم الفيزيائيّ ستيفن هوكينغ، وأمثالهم كثيرون، وأمثال هؤلاء بحسب أقوالهم ونظريّاتهم يصدق عليهم مصطلح الإلحاد الحديث بمعنى إنكار الإله. وسنتناول في المقال منهم الجانب العلميّ الفيزيائيّ الذي اعتمده في دليل إنكار وجود الخالق مطلقًا.

ثانيًا: أسس الفكر التجريبي ومبادئه

لما كان بحثنا منعقدًا بما يتعلّق والجانب الفيزيائي وكيفية توظيفه لإثبات الإلحاد؛ فسنقتصر على هذا الجانب دون غيره.

وأهم ما تتنغم به كلمات الملحدين هو حديثهم حول نظريات تكوّن العالم ونشوئه، وتعدّد بياناتهم في ذلك، فبعض ذهب إلى تكوّن العالم من العدم تلقائيًا ولم يخلقه خالق على ما ذكره العالم برتراند راسل [راسل، النظرة العلمية، ص 108]، وادّعى بيتر أتكينز بأنّ الكون (الزمان) قد شكّل نفسه بنفسه [عمر شريف، خرافة الإلحاد، ص 111].

وذهب ستيفن هوكينغ أنّ الكون خلق نفسه من العدم بفضل قوانينه [المصدر السابق، ص 361]، وهي التي تسبّب نشوء الكون المشهور بمقولته: «الأكوّان نشأت عفويًا من العدم» [ستيفن: نصّ مقابلة قفاة: سي أن أن]، وقال أيضًا: «لطالما أنّه يوجد قانونٌ كالجاذبيّة، فالكون يستطيع وسيقوم بخلق نفسه من لا شيء... الخلق التلقائي هو سبب وجود شيء بدلًا من لا شيء... ليس لازماً أن نقحم وجود إله ليبدأ عمل الكون» [علال، نقد العقل الملحد، ص 98].

وذكر أيضًا: «لا أحد يستطيع إثبات وجود الخالق، ولكن يمكن التفكير في كيفية نشوء الكون بشكلٍ عفويّ، ونحن نعلم أنّه لا يمكن تقديم تفسير عقليّ إلاّ عن طريق العلم» [راسل، النظرة العلمية، ص 109].

وقال أيضًا: «وبذلك يمكن أن نعتبر الكون ذا مكوّنين فقط، هما الطاقة والفراغ، والسؤال لا زال مطروحًا، من أين جاء هذان المكوّنان؟ والإجابة جاءت عبر عقودٍ من جهود العلماء، والفراغ والطاقة قد تمّ إنتاجهما عن طريق حدثٍ عشوائيٍّ يعرف الآن لنا باسم الانفجار العظيم، ففي لحظة الانفجار العظيم كوّن كاملٌ مليءٌ بالطاقة جاء إلى الوجود ومعه فراغٌ، وكلّ شيءٍ بداخله يظهر ببساطةٍ من العدم» [اللواتي، المصمّ الأعظم، ص 101].

فالملاك الأساس الذي اعتمدوه هو تفسيرهم لكيفية نشوء العالم ومراحل تكوّنه، ولما وجدوا أنّ ثمة عنصراً مادّياً مشتملاً على قابليّة تأهّله لنشوء النظام من نفسه وظهور العالم المعقّد من بساطته تلقائيّاً اضطرّهم للقول إنّ العالم لا يحتاج إلى خالقٍ أوجده، ولكن كي يتحرّر الإنسان من اعتقاده بوجود الخالق، وانتقاله لمرحلة الإنكار، والمخاطرة بمستقبله المجهول، يتعيّن عليهم بيان الربط والملازمة بنحوٍ يقينيٍّ غير قابلٍ للتزلزل بين ما استكشفوه وما توصّلوا إليه من إنكار الخالق، بل وقبل هذا عليهم أن يثبتوا صحّة تفسيرهم يقيناً لما اقترحوه من نظريّات تكوّن العالم. وعلى أيّ حالٍ فنحن لسنا معيّنين بمناقشة هذا الأمر الأخير؛ لعدم توقّر عناصر نقاشه لدينا؛ لكونه بيد المتخصّصين وعلينا احترام تخصّصهم، ولكن على فرض تسلّمه منهم لنوع ثقةٍ متّنا بمنجزاتهم التجريبيّة وإنجازاتهم العلميّة، فسنتصرّ في مناقشتهم بالأمر الأوّل مبينين هل لملازمتهم قدّم راسخةً في أرض العلم أو أنّها سرابٌ موهومٌ يحسبه الظمآن ماءً؟!

ومناقشتهم تعتمد على بيان المرتكزات المبتنية عليها أقوالهم، والمآخذ العلميّة في نظريّاتهم، وهي على وجوه عدّة:

1_ اعتمادهم على إمكان تولّد الموجود من العدم، أو خلق الموجود نفسه

ولا يخفى على ذي لبّ ضعف مثل هذا القول الذي يناقض بدهيّات العقل النظريّ ومرتكزات الفطرة السليمة، فالعدم لا شيء فكيف يولّد شيئاً؟ وهل النقيض ينتج نقيضه؟! فالقول بمثل هذا الحكم يلزمه مخالفة أوضح البدهيّات من إمكان اجتماع النقيضين، ولا يعزّ على عقلٍ سليمٍ عدم قبول مثل ذلك، وعلى أقلّ تقدير لو تنزّلنا عن مقتضيات أحكام معرفتنا فمنهجهم

لا يمكنه الوصول لمثل ذلك؛ لكونه معتمداً على قبول القوانين والتصديق بالأحكام المرهون إثباتها بالحسّ والتجربة، وكلاهما لا يوصلان إلى إمكان تولّد الشيء من العدم؛ إذ لم يثبت الحسّ أو التجربة وقوع ذلك، أو إمكان اجتماع النقيضين، فليس في تجربتهم ما وقع مثل هذا حتّى يتسنّى لهم القول به، وكتب نظريّاتهم المعرفيّة مليئةً بمثل هذه البيانات من كون ما لا يدركه الحسّ أو التجربة لا يمكننا الوثوق به، فكيف لهم التفوّه بمثل هذه الأحكام، وغاية ما توصّلوا إليه في استكشافاتهم في موضوع خلق الكون، وكيفيّة تولّد الحياة على الأرض - على فرض صحّته والتسليم به - أنّ ثمة جسمًا بسيطًا تولّد منه العالم بعد توالي سلسلةٍ من التغيّرات التلقائيّة عليه عبّروا عنها بالانفجار، أو ما قارب مثل هذه النظريّات على المستوى الكونيّ أو الأحيائيّ، وعلى وفق مدّعاهم المعرفيّ في نظريّة المعرفة هو أن يتوقّفوا إلى هذا الحدّ من الاستكشاف؛ إذ ما بعد هذا لم يقع في تجربتهم بعد، أو لا يمكن أن يقع إذا كان الموضوع هو العدم كما هو مفروض مدّعاهم، وهل وقع منهم أن جرّبوا العدم وعرفوا أحكامه وتوصّلوا إلى إمكان تولّد موجودٍ من عدمٍ محض؟! أو هل لاحظوا في تجاربهم إمكان جمع النقيضين؟! ولنؤكّد على ما يقتضيه منهجهم وما يحكم به العقل الحقّ، أنّ وجود سلسلةٍ من التغيّرات في الشيء لا يدلّ على أنّها موجودةٌ من العدم، وهذا ما صرّح به العالم الفيزيائيّ بول ديفيز عندما قال: «العمليّات الموصوفة هنا لا تشير إلى خلق مادّةٍ من عدم، وإنّما إلى تحوّلٍ للطاقة من صورةٍ إلى صورة المادّة، ما زلنا بحاجةٍ إلى معرفة مصدر الطاقة من الأساس» [Davies, God and the New Physics p. 3.]، فالتجربة والحسّ لا يكشفان إلّا عن وجود طاقةٍ ما، وأنّ ثمة تحوّلًا طرأ عليها، ولا ينال ما هو أبعد من ذلك.

وهذا ما يختصّ بالجانب الأوّل.

وأما الجانب الثاني وهو إمكان خلق الشيء لنفسه، فإن كان قصدهم أنّ الشيء الموجود بغض النظر عن أصل وجوده قابلاً لأن تطرأ عليه تغيرات توصله إلى شيء يعدّ من تكامله، فهذا ممّا لا خلاف فيه، وشواهد الحس والتجربة مليئة به، بل لا نجد شيئاً محسوساً لنا إلّا ويسير نحو تكامله هكذا، فأصل الإنسان نطفة، وأصل الشجر بذرة، وأصل النفط عظام أو صخر، توالى عليها التغيرات وتكاملت بنحوٍ من التكامل إلى أن انتهت بنوع من أنواع الموجودات.

وإن كان قصدهم أنّ الشيء لا من شيء أوجد نفسه، فيعود الكلام كما كان في النحو الأول - الوجود من العدم - من مخالفته لواضح الضروريات، وخروجه عن مدعى نظرية معرفتهم.

2 - إنكارهم لقانون السببية

331

وكيفية إنكارهم هو أنّ بعضهم صوّر أنّ غاية ما تعطيه الظواهر المترابطة هو فكرة الترابط والتقارن والعلاقة بين أمرين، ولا يكشف هذا عن قانونٍ واقعيٍّ حتميٍّ بين الأمور نسميه بقانون السببية أو العلّية والعلولية، ويكون حاكماً في تفسير العالم والموجودات، ولعلّ أول من تفوّه بذلك على مستوى الفلسفة الأوربية هو هيوم عندما قال:

«رؤية أيّ شيئين أو فعلين، مهما تكن العلاقة بينهما، لا يمكن أن تعطينا أيّ فكرة عن قوّة، أو ارتباطٍ بينهما، وأنّ هذه الفكرة تنشأ عن تكرار وجودهما معاً، وأنّ التكرار لا يكشف ولا يحدث أيّ شيء في الموضوعات، وإنّما يؤثّر فقط في العقل بذلك الانتقال المعتاد الذي يحدثه، وأنّ هذا الانتقال المعتاد من العلّة إلى المعلول هو القوّة والضرورة».

ثم يقول: «وليست لدينا أي فكرة عن العلة والمعلول غير فكرة عن أشياء كانت مرتبطة دائماً، وفي جميع الأحوال الماضية بدت غير منفصلة بعضها عن بعض، وليس في وسعنا النفوذ إلى سبب هذا الارتباط. وإنما نحن نلاحظ هذه الواقعة فقط، ونجد أنه تبعاً لهذا الارتباط المستمر فإن الأشياء تتحد بالضرورة في الخيال. فإذا حضر انطباع الواحد كوّنا نحن في الحال فكرة زميله المرتبط به في العادة» [بدوي، موسوعة الفلسفة، ج2، ص 615].

وأمثال هذه الأقوال وإن لم يلزم منها إنكار الخالق بشكل مباشر وصريح، ولكنها أعطت الجرأة النفسية والمفتاح العلمي - بحسب قبولهم - للقول بأنه ليس من الضرورة أن يكون لمثل الذرات أو الجسيمات الأولى التي بدأ منها التركيب والتكّم في تكون مظاهر الحياة سبب وراء وجودها؛ لذا نجد أنّ أمثال العالم ستيفن يصرّح أنه ليس بالضرورة إقحام إله يقف خلف هذا العالم ويكون مبدأ له كما نقلنا عبارته فيما تقدّم.

وذهب راسل - اعتماداً على إنكار قانون السببية ما لم يقم على إثبات العلاقة، والسببية دليل حسيّ - إلى كون فرض وجود إله ليس بأولى من فرض عدمه، وأودى به ذلك إلى منزلق إنكار الخالق؛ لعدم إمكان توثيق كون مبدأ العالم محتاجاً لعلّة بدليل حسيّ، فقال: «فهل لنا أن نستنتج من ذلك أنّ العالم من صنع خالق؟ الجواب كلاً، إذا استمسكنا بقوانين الاستنتاجات العلمية، ونحن لا نجد مبرراً لفرض فكرة أنّ الكون بدأ تلقائياً، إلّا أن يكون حدوث ذلك عجباً، بيد أنه ليس من قانون في الطبيعة يقول: إنّ ما يبدو عجباً لا يمكن أن يحدث. إنّ استنتاج خالق هو استنتاج علّة، ولا يُسَلَم بالاستنتاجات العلّية في العلم إلّا حين تبدأ من قوانين علّية محسوسة، والخلق من عدم أمر لم يره أحد، وإذن فليس من مبرر للظن بأنّ العالم من صنع خالق يرجح ما بُرّر الظنّ بأنه غير ذي علّة، فهما يتعارضان على سواء بقوانين العلّة التي نستطيع مشاهدتها» [راسل، النظرة العلمية، ص 108].

والحال أن إنكار قانون العلّية - كما في تصوّرات هيوم المتقدّمة - لكلّ موجود، لا يدلّ بحسب طبيعة وجوده على كونه واجب الوجود وموجودًا بذاته، بل يلزمه اجتماع النقيضين كما قدّمناه في الردّ على إمكان تولّد الموجود من العدم، أو خلق الموجود نفسه، ولا يقال لا يرد عليهم ما ذكرنا لعدم التزامهم باستحالة اجتماع النقيضين؛ لأنّ إنكاره يعني عدم العلم وعبثيّة التعلّم، وهم لا يلتزمون بذلك، وعلى أيّ حال فهم يلتزمون بقانون العلّية والمعلوليّة، والشاهد على ذلك بذلهم الجهد لمعرفة أسباب الشيء في العلوم الطبيعيّة كالفيزياء والفلك والأحياء، وتراهم بعد ذلك يعمّمون الحكم على ما لم يقع تحت حسابان تجربتهم، وليس وراء هذا المرتكز العمليّ غير الاطمئنان والجري على قاعدة الأسباب والمسبّبات، وإلاّ من أين يأتون بإمكان تحقّق قوانينهم على أفراد الطبائع التي لم يجربوها، فمن جرب في مختبره أنّ النار تذيب الثلج، فمن أين له نقل الحكم للأفراد التي لم تقع تحت تجربته؟

333

والحقّ الذي نريد بيانه في قانون السببيّة كي يتّضح مفهومه لدى هؤلاء وغيرهم، هو أنّ السببيّة والمُسببيّة والعلّيّة والمعلوليّة عبارة عن إدراك عقليّ لمفهوم علاقةٍ نعتّربها عن الارتباطات الخارجيّة بين الأشياء إذا كان بينها نحو ارتباط فيه تأثيرٌ وتأثّرٌ؛ ولهذا التأثير والتأثر منشأٌ في طبائعها، لا مطلقًا، ولو كان بنحو الاتفاق ومحض المصادفة، وليس المراد هو أنّ العلّيّة والمعلوليّة هي شيءٌ محسوسٌ موجودٌ في طيّات المحسوسات يؤثّر أثر الارتباط على ما قد يتصوّرونه وما اعتادوا عليه من أنّ المفهوم إن كان له مقابلٌ حسيّ فهو مفهومٌ علميّ، وإن لم يكن له مقابلٌ حسيّ فهو مفهومٌ فارغٌ ميتافيزيقيّ على حدّ توصيفاتهم، ولعلّ هذا من مناشئ رفضهم لقانون السببيّة كما قد يفهم من قول هيوم المتقدّم.

ومن حقيقة قانون العلّية أيضًا وجود مبدإ في كلّ علّة ينشأ منه تحديد الطبيعة المعلوليّة التي تنشأ منه، المعبر عنه بمصحح الصدور، ومثل هذا القانون يحدّد لنا صدور طبيعّة أو طبائع محدودة من كلّ علّة، ولا يصدر من كلّ شيء كلّ شيء؛ ولذا نجد صدور الإرواء من الماء، ولا يصدر الإرواء من التراب، ويصدر من التراب الغبار، ولا يصدر الغبار من الماء، وهكذا في كلّ صفحة الوجود والعالم لو أخذناها مثالاً.

ومن هذا القانون الواقعيّ الوجوديّ نجد أنّ الظواهر الواقعة التي بينها تزامنٌ أو توالٍ بعد بعض، إمّا أن تكون دائميّة، ككون وجود النار يتبعه صدور الحرارة، أو أكثرّيّاً كإنبات شجرة الزيتون من حبة الزيتون، أو أقلّيّاً كما لو نعنق الغراب وقع الشرّ، وسرّه وجود قانون السببيّة، حيث النمط الأوّل والثاني سبب تحقّقه بهذا النحو وجود قانون السببيّة فيه، بخلاف الثالث الذي لا سببيّة بين طرفيه.

وملخصاً نقول: قانون السببيّة عبارة عن مفهوم وإدراكٍ عقليّ يكشف عن الترابط التكوينيّ بين أمرين لوجود أمرٍ واقعيّ بينهما يعطيها صفة الترابط هذه.

3 - فرض الإله يلزمه الخضوع لقانون الطبيعة

وممّا أوقعهم في مغالطة جعلتهم ينكرون وجود إله، هو أنّنا لو فرضنا وجود إله خلّف هذا العالم، للزم انطباق قانون العالم عليه، وبالتالي لا بدّ له من سببٍ أوجده، فيفقد خصوصيّة كونه إلهًا، وإنّما ستكون الألوهيّة لمن أوجده، وهكذا في الباقي، وفرض كهذا ليس بأولى من القول بكون هذا العالم نشأ تلقائيّاً وعفويّاً من ذاته.

وصرح بهذا القول برتراند راسل (Bertrand Russell) حيث قال: «لربّما كانت قضية المُسبّب الأوّل هي أسهل النظريّات قابليّةً للفهم، وهي تعني

أنّ كلّ شيءٍ نراه في هذا العالم له سببه، وعندما تذهب إلى أبعد حلقات هذه السببية ستجد المُسبّب الأوّل وهو ما يُسمّى الله، إنّ هذه الفرضيّة باعقادي لا تحمل مصداقيّة قويّة هذه الأيّام؛ لأنّه وفي المقام الأوّل السبب ليس واضحًا كما يصوّره البعض. إنّ الفلاسفة ورجال العلم خاضوا في هذه السببية، وهي ليست بالصلاحية المرجوة منها التي كانت تؤتي أكلها في الماضي، ولكن وبمعزلٍ عن كلّ هذا سنجد أنّ فرضيّة السببية ليست على مستوى عالٍ من المصداقية.

لربّما قلت إنّني حين كنت شابًا كنت أجادل بخصوص هذه الأسئلة وبكلّ ما أوتي عقلي من طاقة، ولقد قبلت لوقتٍ طويلٍ بفرضيّة المُسبّب الأوّل، حتّى جاء اليوم الذي تخلّيت عن هذه النظريّة، وذلك بعد قراءتي لسيرة حياة جون ستيوارت ميل، حيث قال فيها: «لقد علّمني والذي إجابة السؤال عمّن خلّقي، وبعدها مباشرةً طرحت سؤالاً أبعد من هذا، مَنْ خلق الإله؟» إنّ هذه الجملة علّمتني إلى الآن كيف أنّ مبدأ السبب الأوّل هو مبدأ مغالطٍ ومفسّطٍ، فإذا كان لكلّ شيءٍ مُسبّبٍ، فيجب أن يكون لله مُسبّبٌ أيضًا» [علّال، نقد العقل الملحد، ص 108].

وقال دوكينز: «لأنّ فرضيّة المصمّ ستطرح فورًا نظريّة مصمّ المصمّ» [دوكينز، وهم الإله، ص 76].

ولكنّ هذا الفرض من غريب الأقوال والملازمات، وإن دلّ على شيءٍ فيدلّ على ضعف الفهم لرفض وجود خالقٍ ومنطلقات هذا الفرض، إذ إنّ أصل الاستدلال مبنيٌّ على ملاحظة كون العالم بأجمعه كيفما كانت تفسيرات نشوئه عاجزًا عن إيجاد نفسه بنفسه، وعاجزًا عن إيجاد هذا النظم العجيب فيه؛ لقصور المادّة ذاتًا عن تغيير حالتها ما لم يؤثر فيها مؤثّرٌ خارجيّ، ولعدم

تملكها للعلم وخصوصًا لما فيه جانب التحسّب المستقبليّ في نظم الأشياء، وعدم إمكان إثبات أزليّة المادّة على ما سنوافيه من البيان التفصيلي، وهذا كلّه يقتضي لزوم فرض موجود ليس بمادّيّ وخارج عن قانون المادّة أوجد المادّة وما فيها من نظم، وليس محكومًا بخصائص المادّة، وإلاّ للزم عدم انقطاع السؤال عن الموجد، والسبب الأعلى لوجود العالم المساوق لعدم وجوده، وبالتالي عدم وجود العالم بأكمله، وهذا خلاف يقينيّة وجود العالم على ما هو مشهودٌ لنا ابتداءً من وجود أنفسنا ووجود الأشياء من حولنا، فهذا ما يحكم به العقل ويجزم به بناءً على ملازماته المنطلقة من ملاحظة وجود العالم وتحقّقه، لا أنّه إذا فرضناه نجعله محكومًا بقوانين العالم ونسأل عن خالقه أيضًا؛ إذ إنّ مثل هذا السؤال يخالف ما يحكم به العقل، بل يخالف مفروض السؤال إذ السؤال كان عن خالقٍ لا عن مخلوقٍ مثلنا!

ولا يقال: هذا الفرض مخالفٌ لقاعدة وقانون السببيّة، فكيف يمكن تصوّر وجود موجودٍ لا سبب له، كما تساءل بعضهم؟

336

والحقّ أنّ قولهم هذا يرجع لسوء فهم الفرض ولسوء فهم قانون السببيّة، فالفرض العقليّ يحتم وجود موجودٍ خارج هذا العالم وقوانينه ينتهي إليه وجود هذا العالم، ومن دونه لا يمكن التوصل لكيفيّة تحقّق هذا العالم، بل لا يتحقّق وجود هذا العالم، فلو فرضناه واقعًا تحت قانون هذا العالم لما كان خالقًا للعالم.

وأما عدم فهمهم لقانون السببيّة فإنّ موضوعه هو المُسبّب أو ما نعتّر عنه بالموجود الممكن، وعدم جريانه على السبب الأوّل لخروج موضوعه عن مورد القاعدة، وإلاّ لما كان سببًا أوّلًا ويكون خلاف الفرض، هذا من جهة، ومن

جهةٍ أخرى فهو داخلٌ في هذا القانون، لكن من جهةٍ كونه سبب الموافق لموضوعية فرضه.

والمحصل من الكلّ أنّه بعد قيام الدليل على لزوم وجود خالق لهذا العالم لا بدّ وأن نفرضه خارج العالم وغير محكوم بقوانين هذا العالم وآلا للزم وجود العالم من عدمٍ أو هو من أوجد نفسه أو يكون ما فرضناه خالقًا مخلوقًا والجميع باطلٌ بما بيناه.

ولتقريب فكرة أنّ خالق العالم خارجٌ عن قانون العالم وغير محكوم بكلّ قوانينه نذكر مثالًا يقرب الفكرة للأذهان.

فمن المعروف أنّ الشجرة تنبت من البذرة، والبذرة تتولّد من الشجرة، فلو قلنا إنّ هذا الحكم يسري على كلّ بذرةٍ وشجرةٍ، فهل ترانا سنحصل على شجرةٍ موجودةٍ أو بذرةٍ؟

الجواب كلّاً؛ لأنّنا إذا ما وضعنا اليد على كلّ شجرةٍ نقول لا تكون موجودةً إلاّ بوجود بذرةٍ قبلها، ولو وضعنا اليد على كلّ بذرةٍ نقول لا تكون موجودةً إلاّ وهناك شجرةٌ قبلها، فبالتالي لا شجرةٍ موجودةٍ ولا بذرةٍ، ولكنّ هذا يكذبهُ الواقع، فالعالم مليءٌ بالبذور والأشجار، وحينها يجزم العقل بلزوم وجود أحدهما الذي هو غير مسبوقٍ بالآخر، فإمّا أنّ هناك شجرةً غير نابتةٍ من بذرةٍ تكون هي أصل تولّد البذور والأشجار من بعدها، أو أنّ هناك بذرةً أولى غير متولّدةٍ من شجرةٍ تكون هي أصل وجود الأشجار والبذور من بعدها، فلاحظ كيف يحكم العقل بلزوم خروج واحدٍ من الأمرين عن القانون العامّ لكلّ ما بعده كي يتصحّح فرض وجود الكلّ، فهكذا خالق العالم، وإن كان المثال معه قياساً مع الفارق. نعم، كي لا نفرض إلهاً لا بدّ أن نفرض كون

الأصل المادّي للعالم أزليًا أبدّيًا كي يتصّح وجود العالم، ولكن إثبات ذلك محالٌ عقلاً على ما سنبينه في لاحق المناقشات، وخارجٌ عن دائرة الإثبات التجريبي، كما سنبينه لاحقاً في مناقشة منهجهم المعرفي.

4 - رفضهم لبدهيّات العقل

وبعدّ هذا من النقاشات المعرفيّة في أصل تولّد المعرفة عند الإنسان، والذي يراد من بدهيّات العقل هي تلك المفاهيم التصوريّة والتصديقيّة التي نؤمن بها ابتداءً دون الحاجة إلى تكسّب معرفيٍّ، وما لم نؤمن بتحققها لا يمكننا بناء معرفةٍ من المعارف؛ إذ لو كان كلّ شيءٍ مجهولاً ويحتاج إلى تكسّبٍ لما انتهى بنا الحال إلى معرفة شيءٍ أصلاً، فلو أردت أن أعرف حكماً في مسألةٍ ما، فيما أن لا يكون في الذهن شيءٌ من المعلومات، أو يكون شيءٌ منها، وعلى الفرض الأوّل لا يمكن التفكير والتوصّل إلى شيءٍ؛ إذ لا يوجد ما يُبتدأ به في التفكير، وعلى الفرض الثاني فهذه المعلومات إمّا أن تكون حاصلّةً بنفسها فيثبت مطلوبنا وهو وجود البدهيّات، أو أنّها محتاجةٌ إلى غيرها قبلها، وهذا الغير أيضاً يجري فيه نفس الكلام، فيما أنّه لا يحتاج فيثبت المطلوب أو يحتاج، وهكذا في كلّ فرضٍ إمّا أن تثبت وجود البدهيّات أو يتسلسل الأمر إلى لا نهاية، وحينها - على فرض اللانهاية - من أراد أن يعلم شيئاً واحداً عليه أن يعرف ما لا يتناهى من العلم قبله، وهذا محالٌ ويفضي إلى عدم إمكان معرفة شيءٍ أصلاً، والوجدان والتحقّق الخارجيّ يكذّبه، فالبشر يعلمون كثيراً من العلوم والحقائق.

ولمّا التفت بعضهم إلى ما تملي عليه فطرته ووجدانه والتفاتته إلى التنبيهات التي أقامها العلماء على ضرورة وجود البدهيّات من أمثال الدليل المتقدّم،

اعترفوا ببعض أقسام وجود البدهيات دون بعضها، كالحسّيات والوجدانيات وبعض الأوليات، إلّا أنّ الأمر فيها ليس عمليةً انتقائيّةً واختيارًا ذاتيًا، فلا بدّ من التأمل الذاتي الصحيح للقبول والرفض، أو مراجعة أقسام ما ذكره من البدهيات كي يتسوّى لهم موضوعاتها والتأمل فيها، ولكنّ البحث فيها طويل الذيل يخرجنا عن عداد المقال لغايته، ومن أراد الرجوع في هذا الموضوع فعليه مراجعة كتب نظرية المعرفة وكتب المنطق من مصادرها التفصيليّة.

5 - عدم تحديد موضوعيّة الإله

من الواضح لمن خاض الأبحاث العلميّة وكانت له الخبرة فيها أنّه يجد الكثير من الاختلافات في الأحكام والنظريات والأقوال، وهذا راجعٌ إلى عدم بيان حقيقة الموضوع المُناقش فيه، والذي اختلفت أحكامهم إزاءه، والاختلاف هنا لا أخاله يخرج عن عدم تحديد موضوعيّة الإله الذي قصدوه نفياً مع الذين تعرّضوا له إثباتاً، فالمتتبع لكلماتهم والعارف بمنهجهم - الناصّ على أنّ ما لا يناله الحسّ فهو غير موجود - يجد أنّ ما نفوه هو الإله المادّي الذي لم يجدوا لمادّيته أثراً في نشوء العالم بأسسهم المعرفيّة، والذي لم يلاحظوا سيره التفاعليّ والفيزيائيّ في أجرام الكون ومركباتها، ولم يجدوا ذلك الشيء الأزليّ الموجود دون سببٍ - وإن كان بعضهم ادّعى أزليّة المادّة، ولكن سيأتي الكلام فيه بتفصيلٍ - ولم يجدوا تلك المادّة الموجودة في السماء والأرض على حدّ سواء، ولم يجدوا ذلك المصدر الواحد للطاقة الممدّ لوجود كلّ الكائنات دفعةً واحدةً ولم ولم...

وخصوصاً إذا ما تعرّفنا على ارتكازاتهم الدينيّة المستقاة من كتبهم التوحيدية كالتوراة والإنجيل، التي تصوّر الإله بشكلٍ ماديّ جسمانيّ له صورةً

كصورة البشريلد ويأكل ويشرب، أو حتّى لو لاحظوا التوجّهات الإسلاميّة الرسميّة التي تعرض الفكرة الدينيّة الإسلاميّة حول الإله ولا تفترق كثيراً عمّا هو موجودٌ عندهم من حيث الطبيعة الإلهيّة المادّيّة الجسمانيّة إذ يجلس ﷺ على كرسيٍّ واسع ويدير الأمور بيده العضويّة ورجله الجسمانيّة.

فلو كان منظورهم نفي مثل هذا الإله المتحقّق بمثل هذه الموضوعيّة فلا أشكّ بأنّه قد نطق القدس على ألسنتهم، باتت كلماتهم عين كلمات الموحّدين، فلا صوت مسموع له ولا أين ولا كيف ولا متى، وليس كمثله شيءٌ ولا يناله السمع أو البصر أو الحسّ، ولا إثبات له في حسّ أو تجربة؛ إذ هو غير محسوس ولا يتكرّر كي يكون مجرّباً، فلا يوجد إلهٌ بهذا الوصف، ولهم الحقّ أن يقولوا لا إله مادّيّاً محسوساً ومجرّباً يناله منهج معرفتنا.

وهذا الإله بخلاف الإله الذي ندّعيه ويثبته العقل وتثبته الديانات الحقّة الواصلة إلينا، فإنّنا ندّعي موضوعيّة إلهٍ لا تدركه الأبصار، ليس بمادّيٍّ، خارج عن العالم، لا يكون محكوماً بأحكام المادّة، لا من شيءٍ أوجد العالم، أثبتناه بمقتضى الضرورة العقليّة، أزليٌّ أبديٌّ لا أوّل له ولا آخر، لم يخلقه شيءٌ موجودٌ بذاته، سببٌ أوّلٍ وقديمٌ للعالم.

فما قصدناه لم ينفوه وما نفوه لم نقصده والبحث مفترقٌ.

نعم لهم جانبٌ آخر في كلماتهم لا يمكننا حمله محل الصحّة والصواب بأيّ شيءٍ كان، ويمثّل الجانب الإلحاديّ في كلماتهم بخلاف ما تعاملنا مع الجانب الأوّل في كلامهم وألحقناه بكلمات الموحّدين، وحاصله ما قدّمناه من كلامهم، وما اشتهرت به كلماتهم «ما لا نستطيع أن نرصده بحواسنا فلا وجود له» [عمرو شريف، رحلة العقل، ص 81]، فلا يمكن تسليمه حتّى على

مستوى التسليم بمادّية الإله - تعالى شأنه عن ذلك علوًّا كبيرًا - فغاية ما يمكنهم قوله التوقّف عن إنكاره والشكّ بمعنى التساوي في الإثبات ونفيه، فالحواس لا تثبت إلّا ما تناله ولا تنكر ما لا تناله، فالإنسان قبل مئات السنين ليس له أن ينكر الجاذبيّة بحجّة أنّ الحسّ لم ينلها، وليس له إنكار الطاقة والذرات والإلكترونات بهذه الحجّة، نعم لو طرحت أمامه ولم يكن قد نالها بحسّه فليس له إنكارها واتّخاذ الموقف الجازم من عدم وجودها، فهذا خطأ معرفيٌّ عندهم، فكيف لو كان المدّعي - كما عليه القول بوجود الإله - يدّعي الخروج الموضوعي لموضوع إثباته عن القاعدة؟ فيلزمهم حينها عدم التعرّض إليه بمقتضى أداتهم بإثباتٍ فضلًا عن النفي.

6 - اعتمادهم على الظنّ والشكّ والاحتمال في بناء نظريّتهم الإلحادية

من الواضح كون العلم التصديقيّ ذا درجاتٍ متعدّدة في مقدار تصديق النفس به تبعًا لدليل إثباته، وهو على درجتين العلم التصديقيّ اليقينيّ، والعلم التصديقيّ الظنيّ، والمقوم لتحصيلها نوع الدليل لحصول التصديق بقضيتيّهما، فالأول يُكتسب بالبرهان قائمٌ على الضروريّات والمؤكّد منها الأوّليات، المرتكز على معرفة الشيء من جهة أسبابه الذاتية، والثاني يُكتسب بغير البرهان من الخطابة والجدل القائمين على المشهورات والمقبولات.

وأيضًا ليس كلّ موضوع يستعمل له كلّ مستوى تصديقيّ كان، فالموضوعات الحقيقيّة الّتي يمكن معرفة أسبابها وعللها ينحصر طريق المعرفة بها باليقين التصديقيّ، ولا معنى لتعلّق العلم بها والمعرفة بنحو ظنيّ، فليس من المستساغ دراسة الرياضيّات بنحو ظنيّ، وكذا الفلك والفيزياء والكيمياء

وعلم الأحياء والطب والإلهيات وغيرها، فليس من العلم أن يقال $2+2$ أظنه يساوي أربعة!

فما نحن فيه من إثبات الإله والمعبر عنه بالعلم الإلهي موضوعه من الموضوعات الحقيقية التي يمكن معرفة علل إثباته من خلال التحليلات والملازمات العقلية، فيكون التعامل معه بنحو ظني واحتمالي خروجاً عن الإنصاف العلمي والمنهج البحثي، فإمّا أن يُعرف بنحو يقيني ونتمكن من معرفته بهذه الصفة، أو يكون السكوت عنه أولى، فلا معنى أن أقول بظنيّة وجود الإله وأرتّب رأيي الكونية المشتملة على السلوك المناسب مع هذه الرؤية مع تحمّل مشاقّها وتأثيراتها الدنيويّة والأخرويّة، وفي نهاية مطافها تكون ظنيّة الوقوع مع احتمالية الخلاف في واقعيتها، فكلّنا يجد بالوجدان أنّ مثل هذا المقدار التصديقي لا يوجب تحريكاً نحو الفعل وخصوصاً في الأمور المصيرية، فالظن لا يغني عن الحق شيئاً.

342

وأيضاً ليس من الصواب والإنصاف أن أنكر وجود الإله ظناً، وما يترتب عليه من مهلكة وجودية وخسران أبدي لا يطاق لو كان واقعاً اعتماداً على الظن والاحتمال في إنكاره، ألا ترى لو أخبرك طفل صغير بوجود مفترسات في الطريق يفترسن كلّ من مرّ بها على طريقها، فلا يمكنك إهمال هذا الخبر اعتماداً على ظنك بكذبه أو احتمالية تفرّقها عن الطريق؟!

فالمحدد إن أراد إنكار الإله والمخاطرة بمصيره بعد هذا الوضوح الصريح لدى البشرية في أكثر أعدادها، وبعد البراهين اليقينية والتنبيهات النبوية التي يصعب إنكارها، فعليه باليقين من الأدلة، وأن لا يعتمد على المشهورات والتسليم لقول غيره اعتماداً على حسن بعض ظاهريهم، كما عليه العامة من

الملحدون الذين هم ليسوا بعلماء، أو اعتمادهم الظنّ والاحتمال والفرض في نظرياتهم العلميّة كما عليه أكثر كلمات العلماء المادّيين والتجريبيين الحسّيين، فما لكم كيف تحكمون؟! فلو سألنا العالم المنكر لوجود الإله، من أين لك يقينٌ في إمكان خلق الشيء من العدم الذي بنيت عليه مدعاك؟ والحال أنّ الضرورة والحسّ يكذّبه، ومن أين لك يقينيّة القول بأنّ الشيء يخلق نفسه؟ أليس هذا خلاف ما جرّبه أنت وما ناله حسّك؟ وخلاف الضرورة القاضية بعدمه ولزوم اجتماع النقيضين منه؟

وإليك بعض نماذج القول من كلماتهم التي تكشف عن صواب توصيفنا لحالهم من الاعتماد على الظنّ والشكّ.

قال دوكينز: «أتمنّى أن يجيب الفصل الرابع: لماذا من المؤكّد تقريبًا عدم وجود الله؟» [دوكينز، وهم الإله، ص 41].

ولهذا يناقض عنوان كتابه (وهم الإله)، فالعنوان منطق منطوق الإنكار اليقينيّ، ولسان البحث والاستدلال لسان الظنّ والاحتمال.

وقال في غير هذا الموضوع: «إني أعتقد أنّ الكون نشأ تلقائيًا من العدم» [شريف، رحلة العقل، ط 4، ص 41]، والاعتقاد بحسب استعماله هنا بمعنى الفرض والاحتمال على ما عليه سياق كلامه.

وقال أيضًا بما مضمونه نقلًا عن مجلّة (البراهين): «لو أنّك متّ وقدمت أبواب الجنّة، ماذا ستقول لله لكي تبرّر إلحادك الذي لا زمك مدى الحياة؟ فكان جوابه: «سوف أستشهد ببرتراند راسل: لم يكن هناك أدلّة كافية، لم يكن هناك أدلّة كافية» [جيتنغ، بلانتنغا، هل الإلحاد لا عقلاني؟ مجلّة براهين، هدية

العدد، ص1 و2، والجواب يعكس الحالة النفسية لمقدار اطمئنانهم لأدلتهم، فلو كانت كافيةً لكانت هي منطلق جوابه واحتجابه، ولكن مجرد عدم قيام الدليل بحسب نظره تمسك بالإلحاد تمسك المتيقن، ولهذا مما لم نعهده في العلوم عامةً فضلاً عن العلوم اليقينية التي يتحدد بها مصير البشرية.

وقال العالم الفيزيائي ستيفن: «لا أحد يستطيع إثبات الخالق... ولكنّه عندما سُئل، هل تؤمن بوجود الإله أو لا؟ أجاب قد يكون الخالق موجوداً» [المصدر السابق]. فكيف لا يستطيع أحد إثباته من دون أن يتردد فيه، وبعد ذلك يحتمل وجود الخالق، فإن دلّ كلامهم لهذا وتناقضهم على شيءٍ فإنما يدلّ على عدم الثبات واليقين فيما يقولون، فلا أدري كيف يؤمنون ويجزمون بما يفترضونه ويحتملونه وبينون رؤيتهم عليه، ويخاطرون بمصيرهم على موجهه، وكأنّه إحدى النظريات الفيزيائية التي يحتمل فيها الخطأ وتبيان الأمور بعد ذلك، كما حصل لكثيرٍ من النظريات التجريبية.

344

قال حينما كان يوصّف حال نفسه: «إنّه كان يتمنّى نظرية الكون الغابت الأزلي، لأنّها أكثر جذابيّةً، وأبعد عمّا نادت به الأديان» [هيثم، كبسولات إسكات الملحد، ص 72]، وكأنّ الاعتقاد ينال بالتمني، وردّة الفعل تجاه الأديان عندهم لمّا عاثت بمقدّرات حياتهم.

ويقول العالم الفيزيائي البريطاني دينيس شياما: «لم أَدافع عن نظرية الكون المتسقّر لكونها صحيحةً، بل لرغبتني في كونها صحيحةً، لكن بعد أن تراكمت الأدلة تبين لنا أنّ اللعبة قد انتهت» [المصدر السابق]، ومن المعلوم الرغبة لا تثير إلّا وهماً غالباً واحتمالاً ضعيفاً.

7 - اعتمادهم على كون وجود أسبابٍ طبيعيّةٍ للشيء يلزمه الاستغناء عن الخالق

ولهذا من غريب التفكير، فإننا لا ندعي من فرض وجود الإله انتفاء قوانين العلم والعالم، كي يقال: وبما أننا استكشفنا وجود القانون الذي تتولّد على أساسه الأشياء وتتطور تكشف عن كذب ادّعاء وجود الإله، بل على العكس تمامًا، فإنّ النظم الموجود والتدبير من خلال الأسباب والمسببات ممّا نادت به العقول والديانات دليلٌ لإثبات وجود الخالق وحسن تدبيره وفق الحكمة، ولا يعني وجود الإله جريان الأمور على وفق قانون الإعجاز من دون نظمٍ وأسبابٍ.

فبناؤهم وارتكازهم لنفي وجود الخالق جاء من منطلق أنّه كي يكون الشيء مخلوقاً لله فينبغي أن لا تكون لوجوده أسبابٌ طبيعيّةٌ، فإذا اكتشفنا وجود الأسباب الطبيعيّة لا حاجة حينها لفرض وجود إله خلف هذا العالم، حتّى وصل الأمر إلى أن يصرّح بعضهم بكون الاعتقاد بوجود إله كان يعتمد على الغموض العلميّ في تفسير الأشياء فنفرض لها إلهًا، ولكن وبعد التعرّف على تلك الأسباب لم نعد بحاجةٍ لفرض إلهٍ.

والحقّ أنّ الملازمة المذكورة ليست بلازمةً، هذا من جهةٍ، ومن جهةٍ أخرى لم يكن الارتكاز العرفيّ أو العقليّ في إثبات وجود الخالق قائمًا على عدم معرفة الأسباب في تفسير تولّد الأشياء كي يكون تعرّفها ناقصًا لدليل التوحيد.

أمّا الجهة الأولى فكون الشيء له سببٌ فلا يخلو أمر سببه إمّا أن يكون له سببٌ أو لا سبب وراءه، وهكذا بالنسبة للثاني والثالث إلى حيث الوصول لسببٍ لا سبب وراءه هو مبدأ سلسلة الأسباب - وهذا هو مرادنا من الشق الثاني فلا نكرّره - بغضّ النظر عن توصّلنا فعليًا له أو عدم توصّلنا، فلنا

إمكان فرضه، والسمة التي تميّز هذا السبب عن باقي مجموع الأسباب أنّ وجوده غير مسبّب عن غيره بخلاف باقي السلسلة فيما دونه، فوجودها مُسبّب عن غيرها، ومن هنا قسّم الفلاسفة الموجودات إلى قسمين بنحو الحصر العقلي، موجوداتٍ وجودها ذاتيّ لها وغير مُسبّب عن غيرها، وأسموها بواجبة الوجود، وموجوداتٍ وجودها مُسبّب عن غيرها، وأسموها بممكنة الوجود، فالملازمة التي ذكروها (معرفة الأسباب تغني عن فرض إله) إنّما تتمّ لو صحّ فرض السبب الأخير واجب الوجود في نفسه الذي يلزمه الأزليّة والقدم الذاتي، بل على هذا الفرض تكون معرفة الأسباب وصفة الأسباب تفضي إلى معرفة الإله؛ إذ ليس مرادنا من الإله إلّا ذاك الواجب القديم الأزليّ. نعم، يبقى الفرق بين الملحد والموحد في تعيين المصدق، فكلاهما يبحث عن الواجب الذي ليس لوجوده سبب القديم الأزليّ.

وهنا سنتحوّل الدراسة إلى دراسة موضوعيّة تحدّد أهليّة المصدق المفترض في صحّة فرضه إلهاً أم لا؟ بمعنى وجوده واجبٌ أم لا، قديمٌ أم لا، أزليٌّ أم لا.

فهل ما فرضوه من الكون ذي الحال الثابت، أو المادّة ذات الانفجار العظيم مؤهّلٌ لذلك أو لا؟ وهذا ما سنقف على بيانه تفصيلاً في النقاش التالي.

ولنلفت النظر أكثر في هذه القاعدة التي كانت تنصّ على أنّ معرفة الأسباب تغني عن فرض الإله، فقد تبين أنّ معرفة الأسباب من حيث التأثير والسببيّة لا علاقة لها بالإله أصلاً لا إثباتاً ولا نفيّاً، وإنّما معرفة الأسباب من حيث طبيعة وجودها من كونها مستغنيّة أم لا ترتبط بإثبات الإله أو نفيه، والحقّ من هذه الجهة يأبى إلّا أن يثبت إلهاً ما: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [سورة إبراهيم: 10].

وأما الجهة الثانية فلم يكن الارتكاز العائني والعلمي قائماً على ما ذكروا، بل كانا قائمين على ما ذكرناه من جهة البحث الأول؛ لذا إن جئت للعرف وقلت إن الله أنزل المطر، وهم يعلمون أن المطر ينزل بعد تبخر الماء وتكون الغيوم وإثارة الريح له وغيرها من الأسباب، لا يجدون حرجاً في ذلك، وأما التحليل العقلي الفلسفي فما قدمناه هو الحق الذي اعتمدوا عليه ولم يكتفوا بمجرد فرض السبب ليصححوا فرض وجود العالم، ومنه قسموا الموجودات للقسمين السابقين مما ذكرنا، فتأمل تجد الحق واضحاً.

8 - اعتمادهم على مبدأ أزلية المادة الأولى

والمراد من الأزلية أن الشيء لا أول له فهو موجود منذ القدم، بحيث لا تتصور عدم في حقه قبل وجوده، بل لا قبل لوجوده فكل ما نتصوره من الزمان وتحقيق الوجود فهو موجود وقائم فيه، ومثل هذا المعنى قد تصوره بعض الفيزيائيين في حق المادة للخروج من حيرة من أوجد العالم، فانتهى نظرهم عندما لم يعثروا على السبب المادي وراء تكون ما انبثق منه العالم فقالوا بقدم المادة التي توصلوا إليها، وكونها مبدأ تكون العالم، وهذا الفرض في أول وهلة يبدو مقبولاً من جهة أن ثمة موجوداً أزلياً غير متكون من غيره كان مبدأ لهذا العالم، بل لا مناص من فرضه وقبوله لدى العقل السليم من الجهة التي ذكرناها، ولكن يبقى هذا السؤال وهو: ما مقدار أهلية مصداق المادة التي افترضوها، سواء على نظرية الانفجار الكبير أو نظرية الكون الثابت، بحيث تمثل مصداقاً لتلك الضرورة العقلية القائلة إن ثمة موجوداً أزلياً غير متكون من غيره كان مبدأ لهذا العالم؟ فنحن نتفق معهم بهذا المقدار ونعترف بلزومه، ولكن يبدو أن الخلاف معهم في تحديد المصداق، وسننتقل من نتائجهم الفيزيائية وما قاربها في الوصول إلى النتيجة وقطف ثمارها.

وحسم هذا الأمر يتوقف على أمرين:



الأمر الأول: عرض النظريتين لمعرفة فرضهم.

الأمر الثاني: مناقشة أهلية ما فرضوه في النظريتين.

بعدما تم اكتشاف العديد من الظواهر الكونية التي من أهمها أنّ المجرات تتباعد تباعدًا كبيرًا فيما بينها، ولكن ليس تباعدها بالنحو المألوف كتحرك جسمين عن بعضهما، بل بنحو توسع الفضاء الذي يحوي المجرات، كتمدد بالون ما فينتج عنه تباعد نقطتين مرسومتين عليه، وأيضًا شاهد علماء الفلك والرصد أطيافًا حمراء اللون تشير إلى وجود أجرام تباعد عنا، حيث إنّ الطيف الأحمر هو الشعاع الصادر من أجسام بعيدة مبتعدة عنا.

وهذه الاكتشافات وغيرها مما يدلّ على حركة المجرات والأجرام السماوية وتباعدها عن بعضها، فحاول علماء الفيزياء تفسير ذلك، ونتج عن مجمل تفسيراتهم مجموعة من النظريات كان أهمها نظريتين تعدّان من أحدث النظريات الفيزيائية في تفسير كيفية نشوء العالم:

إحدهما: نظرية (الخلق المستمر) أو ماتسّي بنظرية (الكون ذي الحال الثابت)

وتنصّ على أنّ الكون لما كان على تباعدٍ مستمرٍّ منذ بلايين السنين، فيفترض اليوم أن لا نرى شيئًا ممّا نراه اليوم، ولكنّا نراه اليوم، فلا بدّ من افتراض وجود مادةٍ جديدةٍ تحلّ محلّ المادة المتباعدة، وبهذا يضلّ الكون محتفظًا بكثافته على الرغم من تباعده.

واستنتجوا من ذلك أنّ الكون على الرغم من ازدياد مادته إلا أنّه على حالٍ ثابتةٍ من الأزل لا بداية له.

إلا أنّ هذه النظرية لاقت مناقصًا فيزيائيًا من أنّ الكون في حال تغيرٍ ولا ثبات له، فذلك عدل منها إلى نظريةٍ أخرى أكثر تطورًا منها في تفسير تلك

الظواهر. [ظ: إدريس، كتاب الفيزياء ووجود الخالق، ص 83]

ثانيهما: نظرية الانفجار العظيم

وتنصّ على أنّ الكون لو تصوّرناه على حال كون مجراته تتقارب من بعضها

فستقلّ المسافات بينها وتزداد الجاذبية بين أجرامها، وبالتالي ستتلاصق فيزداد الضغط بينها وتنعدم المسافات وتندمج مع بعضها إلى أن تصل المادة الأولى لحدّ ذرّة واحدة، وبفعل الضغط الكبير قد يصل حجمها قريباً من الصفر تقريباً، فبداية الكون كان مادةً صغيرةً جداً تعرّضت للانفجار وتبدّدت بصور إشعاع تولّد منها العالم برّمته بما فيه الزمان والمكان. [ظ: ستيفن هوكينغ، التصميم العظيم، ص 216؛ هوكينغ، تاريخ الزمان، ص 1211]

النتيجة

ما أريد التوصل إليه من خلال عرض نظريّاتهم هو التوصل إلى نقطة مشتركة بين القولين بغضّ النظر عن تفاصيل تفسيريهما ومقدار الاختلاف بينهما، لكنّهما قد توصّلا لفرض واحدٍ في نهاية المطاف، وهو وجود شيءٍ واحدٍ فاردٍ موصوفٍ بالأزليّة وغير مسبوقٍ بإيجادٍ قبله من غيره. والذي يلفت نظري هو أزليّة تلك المادة المفترضة، سواءً من صرّح بأزليّتها كأصحاب النظرية الأولى، أو من لزم من قوله ذلك كما في أصحاب النظرية الثانية بعد فرض الزمن التخيليّ وتعدّد الأكوان الأزليّ [ظ: نقد العقل الملحد، ص 132 وما بعدها]، فهل يا ترى في ضمن القانون الفيزيائيّ يمكن فرض أزليّتها، أو أزليّة المجموع غير المتناهي من الأكوان أم لا؟

والأمر الثاني يبدأ حيث تنتهي الأسئلة السابقة بعد مجمل العرض في الأمر الأوّل، فبغضّ النظر عن المفروض، فإنّ أمر الموجود لا يخلو من حالين بحسب الفرض العقليّ بما يقتضيه الحصر، إمّا أن يكون موجوداً تامّ الوجود ليس له حالة يكون بعدها، بمعنى ليس له حالة استعداديّة لأن يكون شيئاً آخر، كالعلم الحاصل عند الإنسان فحقيقته أنّه علمٌ وليس هناك ما يُنتظر من حقيقته على أن يصير حقيقةً أخرى؛ أو موجوداً غير تامّ الوجود وله حالة

أخرى يكون بعدها، بمعنى أنّ له استعداداً لأن يكون شيئاً آخر، كالتراب فهو موجود بالفعل ولكن فيه استعداداً لأن يكون طيناً والطين يكون طابوقاً، وله أن يكون حجرًا، وهكذا فيما يعرفه الفيزيائيون من التحولات الممكنة للتراب بعد توقّف اللازم له من الطاقة والزمن والمؤثرات الأخرى.

وهنا نأتي للفرض الذي فرضوه وجعلوه مبدأ للعالم، نجد أنّه منطبقٌ عليه الفرض الثاني من أنحاء الموجودات؛ لكونه بنفسه طرأت عليه التغيّرات فخرج منه العالم. وحيث إنهم قالوا بأزليّته وقدمه أو يلزمهم ذلك، وغير مقيّد بزماننا الفعليّ، بل منه نشأ الزمان، بحيث نحتاج لزمانٍ تخيّلٍ لتصور قدم وجوده، ومهما مددنا ذلك الزمان التخيّل، فهو موجودٌ فيه، وهنا يلزم أنّ جميع الاستعدادات الكامنة فيه قد أخذت الفرصة الكافية من الزمان منذ الأزل لظهور ما هو ظاهرٌ منها الآن منذ الأزل، ويلزمه نفاذ ما فيه من استعدادٍ، ووصوله لحدّ ما يصفونه من مرحلة النفاذ والتساوي والنضوب، ولكنّ وجود الاستعداد الكبير في العالم الذي قد يحتاج لبلايين السنين أو أكثر من ذلك، يشير إلى عدم أزليّة ما فرضوه وحدوثه، وعدم قدمه وبالتالي لا يكون واجبًا، ووجوده من ذاته لا من سببٍ آخر، فيلزمه موجودٌ وراءه يتّصف بهذه الصفات وهو ما نسّميه بالـإله (الله)، وليس الله غير ذلك الواجب القديم الأزليّ الذي لا يحتاج لتدخّل غيره في وجوده، والملحدون يعترفون بجميع هذه الصفات التي ينبغي أن يتّصف بها مبدأ العالم، لكنّهم أخطؤوا في تعيين مصداقه، فالحقّ أنّهم مشركون لا ملحدون لكنّ الشرك هنا له ثوبٌ جديدٌ، فكان الشرك سابقاً أن جعلوا مع الله إلهاً آخر، وهنا استبدلوا بمصداق الله إلهاً آخر.

الخاتمة

1 - معنى الإلحاد المطروح في نقاش المقال، هو بمعنى الميل عن الاعتقاد بوجود الخالق كليًا.

2 - للإلحاد من جهة فكرية ومعرفية نظرية مراحل عدة مرّ بها، فمنها ما كان على صعيد عدم القدرة على إثبات الخالق من خلال إظهار تساؤلات تشكيكية انتهت بهم إلى كون إثبات الخالق خارجًا عن قدرة البشر، ولم يتعرّضوا لدليل نفيه. ومنها إهمال النظر في الإله سلبيًا وإيجابيًا والتركيز على الفرد، كما هو الفكر البوذي. ومنها نفي وجود الإله وعدم الحاجة لفرضه على ما عليه الفكر الإلحاديّ اليوم.

3 - هناك جملة من الأسس العلمية (بحسب اعتقادهم) اعتمدها أصحاب الفكر الإلحاديّ لتأسيس نقض لفكرة وجود الإله:

أ - إمكان تولّد الموجود من العدم، أو خلق الشيء لنفسه. ورددنا بكونه مخالفًا لأبده البدهيات، من كون العدم لا شيء فكيف يولّد شيئًا؟! وكذلك النقيض (العدم) لا يولّد نقيضه (الوجود).

ب - إنكار قانون السببية، واستبداله بفكرة الترابط، ورددناه بكون ما تسمّونه بفكرة الترابط إمّا أن يكون لها منشأ في طبائع الأشياء أو لا يكون لها منشأ، فإن كان لها منشأ فهذا ما نقصده بالسببية، وإن لم يكن لها منشأ لصحّ ارتباط كلّ شيء بكلّ شيء، وهذا واضح البطلان. جـ لو بنينا على فكرة وجود الإله للزم خضوعه للقوانين الطبيعية، وبالتالي لا بدّ من سبب أوجده، فيفقد خصوصية كونه إلهًا، وهذه الفكرة ليست بأولى من فرض أنّ العالم أوجد نفسه. ورددناه بكون العالم برمته محتاجًا للخالق بحكم العقل على ما نراه من خصوصياته، ونفس العقل يحكم

بلزوم وجود خالقٍ له خارج عن طبيعة قوانينه كي يوجد العالم، فما ذكرتموه من كونه خاضعاً لقوانين العالم خلاف أصل الاستدلال.

د- رفضهم لبهديات العقل. ورددناه؛ إذ لو لم نقل بوجود بهدياتٍ للعقل لما أمكن لنا الابتداء بالتفكير بأيّ نحوٍ كان.

هـ- اعتمادهم موضوعيّة إله لم يبيّنوا حقيقة تلك الموضوعيّة. وخلصنا إلى كونهم يتكلمون عن إلهٍ مختلفٍ موضوعاً عما تقصده الأديان وما يفرضه العقل ويوجبه، فهم ينكرون أن يكون هناك إلهٌ مادّي يقف وراء مادّيات هذا العالم وهو محرّكٌ لها، ووافقناهم على ذلك واعتبرناه جانباً توحيدياً لا إلحادياً. نعم، لهم جانبٌ إلحاديٌّ آخر في كلماتهم أحياناً، وهو إنكار مطلق القوّة التي تقف خلف هذا العالم.

و- اعتمادهم على الظنّ والاحتمال والشك في بناء نظريّتهم الإلحادية، وقلنا إنّ الموضوعات الحقيقيّة لا ينفع معها مثل هذه الطرق غير الموصلة للواقع، ونظرنا بالمسائل الرياضيّة التي لا يغني الظنّ فيها عن الحقّ.

ز- تصوّرهم أن وجود أسبابٍ طبيعيّةٍ للشيء تغنيه عن فكرة الاحتياج للخالق، وقلنا إنّنا لا ننكر وجود سلسلةٍ من الأسباب الطبيعيّة للأشياء في عالمنا، لكنّه لا يلزم إنكار الخالق؛ إذ الكلام في ذات المسبّبات هل كونها من ذاتها أم لا؟

ح- اعتمادهم على مبدأ أزليّة المادّة الأولى. ورددنا بأن لو كان أزليّاً لتحقيق فيه ما هو مستعدّ له منذ الأزل، وهذا خلاف ما نراه من وجود التغيّرات.

4- النتيجة التي توصلنا إليها هي أنّ: للعالم من ورائه موجوداً، يتّصف بالألوهيّة ونسمّيه بالإله (الله)، وليس الله غير ذلك الواجب القديم الأزليّ الذي لا يحتاج لتدخّل غيره في وجوده، والملاحدون يعترفون بكلّ هذه

الصفات التي ينبغي أن يتّصف بها مبدأ العالم، لكنّهم أخطؤوا في تعيين مصداقه، فالحقّ أنّهم مشركون لا ملحدون، لكنّ الشرك هنا له ثوبٌ جديدٌ، فكان الشرك سابقًا أن جعلوا مع الله إلهاً آخر، وهنا استبدلوا بمصداق الله إلهاً آخر.

قائمة المصادر

1. ابن كثير، بداية خلق الكون، تحقيق عادل أبو المعاطي، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، دار البشير، القاهرة، سنة 1998.
2. إدريس جعفر شيخ، الفيزياء ووجود الخالق، الرياض، الطبعة الأولى، سنة 2001 م.
3. برتراند راسل: النظرة العلمية، ترجمة عثمان نويه، مؤسسة المدى، سنة 2008.
4. برتراند راسل، النظرة العلمية، ترجمة عثمان نويه، مؤسسة المدى، بغداد، 2007 م.
5. جلال الدين السعيد، أبيقور.. الرسائل والحكم، تونس: الدار العربية للكتاب، سنة 1991.
6. حسن بن أحمد اللواتي، المصمّ الأعظم، علّق عليه محمد بن رضا اللواتي، بيروت، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2009 م.
7. خالد كبير علال، نقد العقل الملحد، دار المحتسب، 2010 م.
8. ريتشارد دوكينز، وهم الإله، نقلنا ترجمته من كتاب خالد كبير علال، نقد العقل الملحد، 2010 م.
9. ستيفن: نصّ من مقابلة ستيفن هوكينغ من المذيع لاري بقناة سي أن أن، موقع الحارة العمانية، على الشبكة العنكبوتية.
10. عمر شريف، خرافة الإلحاد، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى، سنة 2014.
11. عمرو شريف، رحلة العقل، مكتبة شروق الدولية، القاهرة، 2011.

12. غاري جيتنغ، وألفن بلانتنغا، هل الإلحاد لا عقلاني؟ تحقيق وتعليق: عبدالله بن سعيد الشهري، مجلّة براهين، هديّة العدد.
13. كولد لفنسون: البوذية، ترجمة محمد علي مقلّد، دار الكتاب الجديد، الطبعة الأولى، سنة 2008.
14. كيم نوت، الهندوسيّة، ترجمة أميرة علي عبد الصادق، مؤسّسة هنداوي، الطبعة الأولى، سنة 2016.

15. Davies, p. (1983) God and the New Physics, Pocket. Book, p

قراءة في كتاب الله والعقل

محمد باقر الخرسان

أولاً: حياة المؤلف

يعدّ مؤلف الكتاب العلامة الشيخ محمد جواد مغنية من أبرز علماء لبنان، وعلمًا من أعلامها، كان غزير العطاء والإنتاج العلمي، انعكس ذلك في تنوع مؤلفاته التي أغنت المكتبة الإسلامية بكلّ صنوف العلوم الإسلامية، وهنا أرى من المناسب أن نقف بشكلٍ مختصرٍ على مراحل حياته قبل بيان القراءة في كتابه المذكور.

1 . ولادته وحياته

ولد الشيخ محمد جواد مغنية سنة (1322 هـ - 1904 م) في قرية طيردبا في قضاء صور من جبل عامل، درس على شيوخ قريته ثم سافر إلى النجف، وأنهى هناك دراسته. ثم عاد إلى جبل عامل وسكن طيردبا، ثم عين قاضياً

شرعياً في بيروت، ثمّ مستشاراً للمحكمة الشرعيّة العليا، فرئيساً لها بالوكالة، إلى أن أُحيل على التقاعد.

والشيخ من الذين أبدعوا في الميادين العلميّة والاجتماعيّة، والميزة التي ميّزته عن العلماء الآخرين هي التوجّه بإنتاجه وأفكاره بصورة خاصّة إلى جيل الشباب، فكان يعالج في كتبه المشاكل والمسائل التي تمسّ واقعهم الفكريّ والعقديّ والاجتماعيّ، وكان يذبّ عن تعاليم الإسلام وعن المذهب الحقّ بقلمه ضدّ التجيّي والافتراءات، بالإضافة إلى سعيه الدؤوب ومنهجه الواعي في التقريب بين مختلف المذاهب الإسلاميّة.

2. فترة التعليم وأهمّ أساتذته

درس الشيخ مغنية في صغرسه عند شيوخ قريته، وفي عام (1343هـ - 1925) سافر إلى النجف الأشرف لإكمال دراسته الدينيّة العالية، وتتلّمذ على يد أكابر العلماء، منهم السيّد أبو القاسم الخوئيّ والسيّد محمد سعيد فضل الله والشيخ محمد حسين الكربلائيّ وغيرهم، ومكث في النجف أحد عشر عامًا ليركها عام 1936 م.

كان محبًّا للدرس والتأليف، فأمضى جلّ وقته بين الكتب باحثًا ومؤلفًا، وسيرته تشهد له بموهبته ونهمه العلميّ، وحده ذكائه تتجلى في مؤلفاته عبر دقة الملاحظة العلميّة، ومقاربة المواضيع التي يبحثها، وعرض مجمل الأفكار والمقارنة والتحليل بموضوعيّة، كما يتمتع بسعة اطلاع وشموليّة، بالإضافة إلى أسلوبه السلس البسيط غير المتكلفّ، والذي يدلّ على مقدرة وبلاغة.

3. مؤلفاته

كان للشيخ مؤلفاتٌ كثيرةٌ ومتنوعةٌ في مختلف المجالات العلميّة والفقهية والأدبية والتاريخية تجاوزت السّتين عنوانًا، وكان أول مؤلفاته التي نشرت كتابٌ بعنوان (الوضع الحاضر في جبل عامل)، وآخرها كتاب (المختصر الجامع في فقه جعفر الصادق) ولم يكتمل الكتاب بسبب وفاته، ومن مؤلفاته أيضًا هذا الكتاب الذي نروم دراسته (الله والعقل)، الذي يقع ضمن سلسلة كتبٍ حول العقل والاعتقادات الإسلامية، والتي قال عنها المؤلف: «سلسة أعرض فيها الدليل العقلي على أصول الإسلام»، وسعى من خلالها إلى ردّ الشبهات المطروحة على هذه الأصول في عصره.

4. وفاته

توفي الشيخ رحمه الله ليلة السبت في التاسع عشر من محرم الحرام سنة 1400هـ (1979 م)، ونقل جثمانه إلى النجف الأشرف وشيّع تشييعًا باهرًا وصلّى عليه المرجع الديني السيّد أبو القاسم الخوئي، ودفن في الصحن العلوي الشريف في النجف الأشرف.

ثانيًا: هوية الكتاب

كما ذكرت آنفًا فإنّ المؤلف كتب سلسلةً تتناول دراسة بعض العقائد الإسلامية وبيانها وإثباتها ودفع الشبهات عنها من خلال العقل، وهذه السلسلة ضمت خمسة مباحث أو كتيباتٍ طبعت بشكلٍ مستقلٍّ، بادئ الأمر كانت عناوينها على النحو التالي (الله والعقل) و(النبوة والعقل) و(الآخرة والعقل) و(إمامة عليّ عليه السلام والعقل)، وآخرها بعنوان (المهدي المنتظر ﷺ).

والعقل)، ولكنها بعد ذلك تمّ تجميعها في كتابٍ واحدٍ تحت عنوان (الإسلام والعقل). يقول الشيخ مغنية في مقدّمة الكتاب: «وضعت سلسلةً أعرض فيها الدليل العقليّ على أصول الإسلام ودعائمه الأولى، جنباً إلى جنبٍ مع الإحساس القلبيّ في عبارةٍ سهلةٍ واضحةٍ، مكتفياً من الموضوع بمعاله الرئيسة مجتنباً كلّ ما يعوق الفهم، ويأباه العقل... وقد وقّفت - بحمد الله - إلى ما قصدت إليه من تقوية الروح الدنيّة وتثبيتها بالمنهج العقليّ في نفوس كثيرٍ من الشباب، وقد حقّقت السلسلة نجاحاً كبيراً، فطبع بعضها أربع مرّاتٍ، وبعضها الآخر ثلاثاً... وبعد أن نفذت النسخ من كلّ الطباعات رأينا أن نجمع الحلقات الخمس ونخرجها في كتابٍ واحدٍ باسم (الإسلام والعقل)؛ تسهيلاً على الراغبين، ومساهمةً في نشر الثقافة الدنيّة، والفلسفة الإسلاميّة».

تمّ طبع هذه السلسلة الجديدة سنة 1984 في بيروت من قبل دار ومكتبة الهلال ودار الجواد للطباعة في كتابٍ واحدٍ عدد صفحاته 274 صفحةً، ولا يسعني دراسة الكتاب بعنوانيه المختلفة في هذه العجالة، بل سأكتفي بقراءة الكتاب الأوّل منه، وهو (الله والعقل) الذي عدد صفحاته (59)، وقد تسنح الفرصة لقراءة الأجزاء الأخرى ودراستها في وقتٍ آخر.

ثالثاً: منهجيّة الكتاب

كما هو واضحٌ من عنوان الكتاب فإنّه يتبنّى المنهج العقليّ في إثبات العقائد الأساسيّة، بل يؤكّد على هذا المنهج وأنّه لن يجيد عنه، فيقول في مقدمة الكتاب (الله والعقل) ما نصّه: «في هذا الكتاب قد أخذت على نفسي أن أتقيّد بحكم العقل لا رائد لي سواه، فاسمه (الله والعقل) وسأحاول أن لا أحيّد قيد شعرةً عمّا يدلّ عليه اللفظ، وما أحوجنا اليوم إلى معالجة هذا

الموضوع الهام، حيث طغى تيار الإلحاد على كل شيء، وتفتش روحه في كل قطرٍ» [مغنية، الله والعقل، المقدمة، ص 11].

وجاء تأكيد هذا الأمر كذلك في مقدمة سلسلة (الإسلام والعقل) الذي كان كتاب (الله والعقل) ضمنها فيقول الشيخ مغنية: «جاء في الحديث الشريف عن الرسول الأعظم ﷺ "أصل ديني العقل" ودين محمدٍ يقوم على دعائم ثلاث: الإيمان بالله، والنبوة، واليوم الآخر، وتتفرع الإمامة عن النبوة؛ لأنها رئاسة عامة في أمور الدين والدنيا عن النبي... ووضعت سلسلة أعرض فيها الدليل العقلي على أصول الاسلام ودعائمه الأولى... في عبارة سهلة واضحة... مجتنباً كل ما يعوق الفهم ويأباه العقل» [مغنية، الإسلام والعقل، المقدمة، ص 5].

ومن خلال هذه المقدمة يتضح للقارئ أنّ منهجية الكتاب عقليةٌ برهانيةٌ، وإن كان في بعض كتب السلسلة قد استعان المؤلف بالمنهج النقلي؛ لما تقتضيه طبيعة بعض المسائل، إلّا أنّه التزم في كتابه (الله والعقل) بالمنهج العقلي المحض في إثبات وجهة نظره.

رابعاً: محتوى الكتاب

اشتمل كتاب (الله والعقل) على مقدمة وبعض المباحث العلمية التي تتناول الموضوع المطروح وهنا نقدّم على عجلة نظرة سريعة عن تلك المباحث:

1 - سبب المعرفة (الحواس الخمس، الملاحظة والتجربة)

يبدأ المؤلف في بيان نظرية المعرفة على نحو موجز وبسيط، وهنا يشرع

في بيان القيمة المعرفية للحواس، وكذلك التجربة، ولكنه يوضح بطلان القول بأن كل ما وراء التجربة والملاحظة لا وجود له، وأن الأقيسة المنطقية والاستنتاجات العقلية تركيب ألفاظ، وصور خيالية لا يربطها بالواقع أي رابط، فيقول: «ترسم في أذهاننا صوراً عن موجودات هذه الطبيعة من المادة الجامدة أو الحية، كتصورنا بأن الأرض كروية متحركة... وترسم أيضاً في أذهاننا صوراً عن موجودات غير مادية، لا تمت إلى هذه الطبيعة بسبب، كتصورنا وجود قوة تكمن وراء هذا الكون، وهي التي تديره وتدبره، وقد تأتي هذه الصور من الإلهام والتخيل، أو التقليد والمحاكاة، أو النقل والسماع، أو الاستنتاجات العقلية، أو التجربة الشخصية والمشاهدة الحسية، فهل هذه التصورات بكاملها علمٌ وحقائق، أو جهلٌ وأوهامٌ، أو أن بعضها حقٌ، وبعضها الآخر باطلٌ؟ ذهب فريقٌ من الفلاسفة إلى أن كل صورة ترسم في ذهنك لا تكون علماً صحيحاً ومعرفةً حقّةً إلا إذا أتت عن طريق الحواس الخمس: البصر والسمع والشمّ واللمس والذوق، فما تذوقه أو تلمسه أو تشمّه أو تسمعه أو تراه تحكم بأنه موجودٌ وحقيقةٌ واقعةٌ، وما عدا ذلك يجب أن تقف منه موقفاً سلبيّاً... ولكنّ الحواس كثيراً ما تخدعنا، وإنّ المعاني والحقائق أكثر ممّا يرى ويسمع وممّا يؤكل ويشمّ ويلمس، فكما نعرف كثيراً من الأمور بواسطة الحواس معرفةً مباشرةً، كذلك نتوصّل إلى معرفة أمورٍ أخرى بصورة غير مباشرة عن طريق الاستنتاج، قال أفلاطون: «إذا كانت الحقيقة لا تثبت إلا بالحواس الظاهرة فيجب أن يكون القرد والفيلسوف الحكيم سواءً بسواءٍ؛ لأنهما يشتركان في هذه الإحساسات». وقال آخرون: إنّ أسباب المعرفة والكشف عن الحقيقة لا تنحصر بهذه الحواس الخمس، بل تشمل الملاحظة والتجربة، والمراد بالملاحظة مشاهدة الأشياء على ما هي عليه في الطبيعة، كملاحظة النجوم وغيرها من الأجرام السماوية دون أن تمتسها يد التجربة، أمّا التجربة فهي مشاهدة الأشياء في ظروفٍ خاصّةٍ يهيئها العالم،

ويتصرّف بها حسب إرادته، ويرتّبها بآلاته العلميّة الدقيقة، وما يخرج عن هذه الدائرة فلا وجود له، وهذا القول قريبٌ من سابقه، غير أنّه أعمّ وأوسع؛ لأنّه يشمل الأشياء الّتي لا تُرى ولا تُلمس، والنتيجة الحتميّة لهذا القول أنّ الإلهيّة وما يتّصل بها من إرسال الرسل وإنزال الكتب والبعث والنشر ما هي إلّا أسماءٌ لا تعبّر عن حقيقة؛ لأنّ كلّ ما وراء التجربة والملاحظة لا وجود له، وأنّ الأقيسة المنطقيّة والاستنتاجات العقلية تركيب ألفاظ، وصورٌ خياليّة لا يربطها بالواقع أيّ رابطٍ» [مغنية، الله والعقل، ص 15 و 16]. ثمّ يشرع المؤلّف في الردّ على هذا الرأى ويبين فساده فيقول: «يردّ على هذا القول أولاً: أنّ التجربة تختصّ بحادثة جزئيّة، ولا يمكن أن تثبت بها قاعدةً كليّة عامّة، هذا مضافاً إلى أنّها لن تكون حقيقةً مثّة بالمثّة، فقد يجزم العالم بحقيقة ما عن طريق التجربة، ثمّ تظهر له حادثة أخرى يستكشف منها أنّ التجربة الأولى كانت خاطئة وغير صالحة لتفسير ما كان يفسّره بها من الحوادث... وثانياً: ليس من شكّ أنّ للتجربة مزايا لا توجد في غيرها، وأنّه كان لها وما زال الفضل الأوّل في تقدّم العلوم، ولكن ليس معنى هذا أنّ التجربة هي كلّ المعرفة، وأنّ غيرها ليس بشيء؛ لأنّ العالم لا يمكنه إجراء تجاربه في جميع الموضوعات الّتي تعرض له، طبيعيّة كانت أو غير طبيعيّة، فقد يعتمد على الملاحظة وحدها، كما هي الحال في علم الفلك وعلم الحياة، حيث لا يستطيع الإنسان أنّ يجري أيّ تجربة على حركات الأفلاك، كما أنّه لا يستطيع أن يخلق الحياة، أو يعيدها بعد الموت؛ لذا يقتصر في علم الفلك وعلم الحياة على المشاهدة والملاحظة فقط، كما هي الحال في الأمور العقلية المجردة عن المادّة والعالم المحسوس، حيث لا مجال للتجربة ولا للمشاهدة ولا أيّ شيء سوى العقل ومنطقه السليم واستنتاجاته الصحيحة، وإنّما تصحّ وتصدق هذه الاستنتاجات إذا كانت مقدّماتها صادقة لم يكذبها العيان والتجربة، ولا تستلزم شيئاً من المحالات العقلية، ولو أسقطنا العقل عن الاعتبار فهل

يبقى الإنسان على إنسانيته؟ وبماذا نميّزه عن الحيوانات والحشرات، ونعرف الصحيح من الفاسد، والخير من الشرّ، والجمال من القبح، بل وكيف نشاهد ونجرب، ثم ننفي أو نثبت صدق التجربة إذا طرحنا العقل جانباً؟ وإذا تنازل غيرنا عن عقله فراراً من الإيمان بما وراء الطبيعة فنحن غير مستعدين لمثل هذا التنازل مهما كانت الحال، بل نعتمد على خبرة العقل تمامًا كما نعتمد على خبرة التجريب والمشاهدة... ومرة ثانية نكرّر القول ونؤكد أنه لا مفرّ من تفسيرات العقل والتزاماته بصدق هذه الفكرة أو كذبها، ولا نعرف قولاً بلغ من العبث واللغو ما بلغه القول بطرح العقل وعدم الثقة به، وما أبعد ما بين هذا الرأي، وبين رأي من قال: إنّ الموجود هو المدرك بالعقل فقط، وكلّ ما لا يدركه العقل لا وجود له» [مغنية، الله والعقل، ص 17 و 18].

2 - أسالوا أهل العلم

هنا يتناول المؤلف مسألة مهمّة وهي الرجوع إلى أصحاب التخصص في كلّ علمٍ من العلوم، ويوضّح أنّه من المحال على أيّ عبقرٍ أن يجمع بين كلّ علوم هذا العصر؛ لذا فمن الواجب الرجوع إلى المتخصص في كلّ علمٍ على حدة، يقول الشيخ مغنية بهذا الخصوص: «إنّ للكون مظاهر شتى لا يجمعها علمٌ واحد؛ لأنّها تفوق الحصر... لذا اضطرّ العلماء إلى الاقتصار والاختصاص... فإذا سألت أحد العلماء عن مسألة لا تدخل في الفرع الذي تخصص به يجيبك بأنّ هذا خارج عن دائرة اختصاصه... إذن ما بال بعض الشباب من الذين درسوا الحقوق أو الطبّ أو الآداب، ولم يدرسوا فلسفة ما وراء الطبيعة، ما بال هؤلاء يقفون موقف المنكر المعاند، ويصدرون أحكاماً في أشياء لا يعرفون منها كثيراً ولا قليلاً؟!» [مغنية، الله والعقل، ص 21].

ثمّ يوضّح هذه المسألة بالقول: «إنّ المتخصص في أمور ما وراء الطبيعة

هم الفلاسفة الذين يبحثون عن علّة العلل، والسبب الغامض البعيد عن المادّة والمحرّك الأوّل لها، فألى هؤلاء وحدهم يجب أن نرجع في معرفة الفكرة عن الله، وأما أن نجحد ونعاند دون أن نستمع إلى أرباب العقول من ذوي الاختصاص، فقد جادلنا بغير علم ولا هدى» [مغنية، الله والعقل، ص 22].

3 - تساؤلات الملحدين وأوهامهم

في هذا الفصل تناول المؤلف بعض التساؤلات الناشئة عن حالة موجودة لدى الإنسان تحته على الجدل والنقاش والسؤال، ويستشهد على ذلك بقول الله تعالى: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ [سورة الكهف: 45]، فيشرع في ذكر لمحات من جدل الملحدين وأوهامهم.

أ. من خلق الله؟

القضية الأخرى التي يثيرها المؤلف في كتابه هذا هي مسألة من خلق الله؟ ويرى أن هذا السؤال إتما يطرحه السدّج من الناس وهو قولهم: إذا كان الله قد خلق العالم فمن خلق الله؟ وقبل الإجابة عن هذا السؤال ينبّه إلى أنّ هذا التساؤل هو من مخلفات عهد الطفولة، وعلى حدّ تعبيره: «السنّ السؤل»، ثم يقول في معرض الإجابة عن هذا التساؤل: «لو قلنا: إنّ كلّ كائن لا بدّ أن يستمدّ وجوده من غيره، للزم أن لا يوجد شيء أبداً؛ لأنّ معنى قولنا لا يوجد من يعطي إلّا بعد أن يأخذ، معناه أنّه لا أحد يعطي أبداً، ومثلاً آخر: تعلّمت نظرية النسبية من أستاذك، وتعلّمتها هو من أستاذه، وهكذا إلى أن يصل الدور إلى أينشتاين الذي اكتشفها بنفسه، ولو افترضنا أنّ أحداً لم يكتشفها من تلقائه لكانت هذه النظرية مجهولة حتّى اليوم، وهكذا علم النحو وسائر العلوم لا بدّ أن تنتهي إلى شخص معيّن، وإلّا لم يكن لها عين ولا أثر».

وبتقريبٍ ثانٍ، ليس من شكٍّ أنَّه قد وجد شيءٌ كالأرض والنجوم، وإذا وجد شيءٌ وجب أن يكون قد وجد شيءٌ ما بالضرورة يحمل في ذاته علّةً كافيةً لوجوده منذ الأزل؛ لأنَّ كلَّ ما يوجد إمّا أنّه وجد بذاته دون أن يتلقّى وجوده من غيره، وإمّا أن يكون قد تلقّاه من موجودٍ آخر، فإذا كان وجوده من ذاته لا من غيره فهو موجودٌ بالضرورة، وهو الله، وأمّا إذا كان تلقّاه من غيره، فلا بدّ أن يكون هذا الغير قد وجد بالضرورة ولم يستمدّ وجوده من أحدٍ.

وبتعبيرٍ ثالثٍ: أنَّ الباحث العلمي إذا لم يدرك سبب الحوادث مباشرةً لجأ إلى الافتراض، فيفترض وجود شيءٍ يفسّر الحادث على أساسه، ثمّ يختبر هذا التفسير، وهنا افتراضان لا ثالث لهما، الأوّل أن نفترض أنَّ كلَّ موجودٍ يتلقّى وجوده من غيره بحيث لا يوجد شيءٌ بدون سببٍ، والثاني وجود شيءٍ بذاته ولم يتلقّ وجوده من غيره، والفرض الأوّل باطلٌ، حيث يلزم منه عدم وجود شيءٍ، فيتعيّن الثاني وهو وجود علّةٍ أولى تعطي ولا تأخذ، ومن هنا قال فولتير: «إنَّ الرأي القائل بأنَّ الله غير موجودٍ ينطوي على أمورٍ محالّةٍ». أي يلزم منه أن لا يوجد شيءٌ أبداً، وهو خلاف المشاهد بالبديهة، وبالتالي فإنَّ الأدلّة العقلية تحملنا على الاعتقاد بوجود كائنٍ بالضرورة وهو الله تبارك وتعالى، وتوهم الملاحدون أنَّ الكون لا يحتاج إلى مُوجدٍ؛ لأنّهم لم يدركوه بالحسّ، ولم يستعملوا في معرفته العقل، ونذكر طرقيّاً من أقوالهم للتدليل على أنَّها أوهامٌ وتضليلٌ» [مغنية، الله والعقل، ص 25].

ب. الطبيعة هي الله

ومن تساؤلاتهم وأوهامهم كذلك التي أشار إليها المؤلّف هي قولهم إنَّ الطبيعة قد وجدت دون مُوجدٍ؛ لأنّها تحمل علّة وجودها بذاتها، لا أنّها مخلوقة من قبل كائنٍ يتميّز عنها بالاستقلال والقدم والكمال، أي أنَّ الطبيعة هي الله، والله هو الطبيعة، ولا شيءٌ غيرها.

يجيب المؤلف عن ذلك بقوله:

«أولاً: أن لازم هذا القول إن ما في الكون من نظام وانسجام، وفنّ وجمال، وروعة وجلال قد صدر عن قوّة عبياء صماء لا علم لها ولا مشيئة، تفعل عبثاً، وتترك لا لسببٍ موجبٍ، ولا لحكمةٍ وغايةٍ، وهي مع ذلك تخلق إنساناً مستوي الخلقة تهبه العقل والعلم والشعور، وتضع كلّ شيءٍ في مقرّه ومكانه لا تخطئ ولا تنحرف، مهما طال الزمن، وبديهة أن البرودة لا تلتمس في اللهب، والحرارة في الثلوج؛ ولذا قيل: إنّ فاقد الشيء لا يعطيه.

ثانياً: قال علماء الطبيعة إنّ المادة تتلاشى وتتبخّر إلى شحناتٍ كهربائيةٍ، وإنّها تفقد بذلك وزنها وطولها وعرضها وعمقها، وسائر الخصائص التي تمتاز بها، ولو كان وجودها ذاتياً وضرورياً لاستحال أن تتغيّر وتتبدّل؛ لأنّ الذي يحمل علّته بنفسه لا يزول إلّا بزوال علّته، وزوالها يعني أنّها غير ذاتيةٍ، ولذا قيل: إنّ ما بالذات لا يتغيّر، ثمّ إننا نرجع بعض الحوادث إلى حوادث أخرى، ونعتبرها السبب الفاعل، وأنّ بينهما ارتباطاً وثيقاً، ولو كان كلّ شيءٍ يحمل علّة وجوده بالذات لما كان هناك عللٌ ومعلولاتٌ، وأسبابٌ ومسبباتٌ» [مغنية، الله والعقل، ص 26].

ج - الألوهية فكرة

وهنا يتناول المؤلف وهماً آخر من أوهام الملحدّين، وهو قولهم إنّ الألوهية فكرةٌ ابتدعتها الإنسان؛ ليفسّر بها المجهول، وقد تطوّرت من عبادة الشمس والنار والبقر إلى عبادة الحياة والشجر، إلى الملائكة والأرواح، إلى إلهٍ حكيم يكمن وراء الطبيعة، وأخيراً أدرك الإنسان الحقيقة، وعلل الحوادث بحوادث طبيعيةٍ مثلها، وهذه هي غاية العلم الحديث الذي يهدف إلى معرفة الأشياء كما هي. ثمّ يجيب عن هذه الشبهة بقوله:

«إننا نعلّل بعض الحوادث بما نراه من الأسباب القريبة، ولكن هناك وراء هذه أسبابٌ أخرى بعيدةٌ فبماذا نفّسها؟ مثلاً نرجع وجود الشجرة إلى الأرض، والأرض إلى الشمس، ولكن بماذا نفّس وجود الشمس، وإلى أي شيء نرجعها؟ أنرجعها إلى المادة الأولى، وما هي هذه المادة؟ هل هي الأثير - مثلاً - ونحن على الرغم من أننا نجهل ما هو الأثير، وهل هو نوعٌ من المادة أو لا ماديٌّ؟ وهل هو حقيقةٌ تحلّ المشكلات أو خرافةٌ ابتدعت لإخفاء الجهل؟ نتساءل: من أين جاء هذا الأثير؟ وكيف وجد؟ ومن أوجده؟ وهل هو من الكائنات الحية أو الجوامد؟ وكيف تجمع وتكتل؟ وهل يسير إلى هدفٍ معيّن أو على غير هدًى؟

أمّا الجواب عن هذه الأسئلة فلا نجده في علم الطبيعة على الرغم من تقدّمه يوماً بعد يوم؛ لأنه عاجزٌ عن الوصول إلى معرفة الحقيقة المطلقة. إنّه لا يعرف شيئاً إلّا عن طريق المشاهدة والتجربة، وهي أبعد ما تكون عنهما، كما أننا لا نجد الجواب عند علماء النفس والاجتماع؛ لأنّهم يرفضون اليوم ما آمنوا به في الأمس. لا نجد الجواب إلّا عند الفلاسفة الذين يبحثون عن سرّ الكون وأصله، والسبب الأوّل له وهو الإله القدير الحكيم، قال فرنسيس بيكون: «إنّ عقل الإنسان قد يقف عندما يصادفه من أسبابٍ ثانويةٍ مبعثرة، فلا يتابع السير وراءها، ولكنّه إذا أمعن النظر فشهد سلسلة الأسباب كيف تتصل حلقاتها لا يجد بداً من التسليم بالله» [مغنية، الله والعقل، ص 28].

د - أين يوجد الله؟

وهذا التساؤل الساذج كذلك يطرحه بعض المشكّكين بوجود الله تعالى، وهنا يجيب الشيخ بقوله: «السؤال يحتوي على مغالطةٍ منطقيةٍ في الواقع؛ لأنّ الذي يسأل عن مكان وجوده هو الذي وجد بعد أن كان معدوماً، أي لم يكن،

ثمَّ كان، أما الأزلي القديم الذي وجد - إن صحَّ التعبير - حيث لا زمان ولا مكان، أما الأوَّل بلا أوَّل كان قبله، والآخر بلا آخر يكون بعده، أما الذي لا يحتاج وجوده إلى علَّة فلا يقال أين كان؟ والمفروض أنَّ علَّة وجود الخالق ذاتيَّة لا تنفك عنه بحالٍ، وما هو من لوازم الذات لا يسأل عنه بزمانٍ أو مكانٍ، فلا يقال متى كانت النار حارَّة؟ وأين توجد الحرارة فيها؟ فكذلك سؤال (أين يوجد الله؟ ومتى وجد؟) إذ متى لم يوجد حتَّى يقال متى وجد؟ وأي مكانٍ لا يوجد فيه أثره حتَّى يقال أين يوجد؟ إنَّه دائمٌ لا بزمنٍ، وكائنٌ لا بحلولٍ، إنَّ وجود الله - سبحانه وتعالى - مباینٌ لوجود الكائنات التي توجد في مكانٍ دون مكانٍ، ولو شغل مكانًا خاصًا لخلت منه بقيَّة الأمكنة، ولكان جسمًا مفتقرًا إلى حيز مع أنَّه غنيٌّ عن كلِّ شيءٍ.

ثم يعقَّب على قوله هذا: «بقي أن نتساءل: ماذا أراد المؤلِّهون من قولهم: «إنَّ الله لا مكان له، وهو موجودٌ في كلِّ مكانٍ»، ألا يدلُّ هذا القول على أنَّ الله موجودٌ وغير موجود؟ أليس هذا جمعًا بين الشيء ونقيضه، مع أنَّ اجتماع النقيضين محالٌ كارتفاعهما؟ ومن تدبَّر ما قدَّمناه من الأدلَّة على أنَّ الله لا يمكن أن يوجد في مكانٍ، أدرك أنَّ المراد من وجوده في كلِّ مكانٍ وجود قدرته وعظمته، وأنَّ الأشياء كلها تشهد بوجود خالق الكون ومدبِّره، وبالتالي فإنَّ الدليل على عدم حلول الله وتحيزه في مكانٍ خاصٍّ يدلُّ بنفسه أيضًا على عدم تحيزه في كلِّ مكانٍ، إذن معنى لا مكان له أنَّه غير حالٍّ في مكانٍ، ومعنى وجوده في كلِّ مكانٍ أنَّ آثار عظمته وجلاله تملأ كلَّ مكانٍ، ومع اختلاف الجهة بالسلب والإيجاب يرتفع التناقض» [المصدر السابق، ص 29].

وغيرها من الأسئلة والأوهام التي طرحها الملحدون مثل أين يوجد الله؟ من رأى الله؟ كيف يخفى الله وهو أوضح من الشمس؟ وقد أجاب عليها المؤلِّف بما لا مزيد عليه؛ فراجع.

4 - الإله الذي نعبد

بعد أن دحض أوهام الملحدين شرع المؤلف في بيان حقيقة الإله الذي نعبد، ويدعو دين الإسلام إلى عبادته، وينفي التصور الخاطئ عن الإله في أذهان بعض المشككين، ويستشهد على ذلك بقول مصطفى محمود في كتابه (الله والإنسان) حيث يقول ما نصّه: «الله عند جدي يتمثل في شخص طيب رحيم غفور تواب يداوي الروماتيزم ويقوّي المفاصل، وهو عند أمي مأذون يجمع رؤوس نباتها على رؤوس عرسان أغنياء في الحلال، وهو عند الأطفال يشبه عروسة المولد، وهو عند أينشتاين معادلة رياضية، وقانون تخضع له الأشياء بالضرورة، وهو عند عاشق مثلي حب، وهو عند مشايخ الصوفية وزير أوقاف يوزع الكساوي والإعانات والمعاشات، وهو عند الملحد موضوع دراسة، وعند المؤمن موضوع عبادة، وهو دائماً شيء حتى عند الذي ينكره» [مصطفى محمود، الله والإنسان، ص 100]. ثم يعلّق المؤلف على هذه المقولة: «نحن رجال الدين نلتقي مع الكاتب في أنّ هذا الرب الذي تصوّره الأطفال وهؤلاء المتصوّفون لا وجود له، وأظنّ أنّ الكاتب أيضاً يلتقي مع الراشدين من أهل الإيمان لو عرف كما عرفوه بأوصافه وأفعاله على حقيقتها... ولا أدري كيف اعتمد مصطفى محمود وأمثاله لنفي الخالق على تخیلات العجائز والأطفال، وتجاهلوا أفكار الأقطاب الكبار الذين يعبدون إلهاً لم تبتدعه الخواطر والظنون، بل تجلّى للعقول النيرة» [مغنية، الله والعقل، ص 34].

370

5 - العقل وعالم ما بعد الموت

هنا في هذا الفصل يتناول المؤلف مسألة العقل والموت بشكل إجماليّ دون الخوض في تفاصيلها، ويعطي مساحةً من البحث حول حرّية الفكر، وأنه من حقّ الإنسان التساؤل والنقاش حتّى في الأديان والمعتقدات، ولكنّ هذا

الحق لا يعطى لأي إنسان في كل التخصصات، بل أحياناً يكون الإنسان كالطفل الجاهل الذي يسأل عن أمورٍ بسبب جهله وقلة بضاعته، فيقول: «لا يحق للفيلسوف أن ينكر على الفلاح معرفته بالزراعة تماماً، كما لا يسوغ للفلاح أن يناقش الفيلسوف في منطقهِ واستنتاجه، فكلُّ منهما عالمٌ بما يجهل الآخر... إذن حرّية الفكر تعطى لأصحاب الفكر الذين يمتازون بالقدرة على الملاحظة ومعرفة المقاييس، أمّا الجاهل فهو كالطفل الذي لا يتّسع فكره لإدراك الحقيقة». [مغنية، الله والعقل، ص 36].

ثمّ يشرع في ذكر بعض آراء مصطفى محمود في مسألة الموت حيث يقول عن مسألة خلود النفس: «النفس ظاهرةٌ من ظواهر الجسم، إنها الحرارة المنبعثة من الفرن. وإذا انطفأ الفرن وتحول إلى رمادٍ انطفأت وضاعت، إنّ دعوى الخلود الشخصي لا يستند لها العلم» [مصطفى محمود، الله والإنسان، ص 118].

ثمّ يضيف المؤلّف قولاً آخر للنافين لعالم الآخرة فيقول: «إنّ فريقاً من الذين أنكروا اليوم الآخر قد اعتمدوا الإنكارهم على أنّ العقل نوعٌ من المادّة، وأنّه في جميع وظائفه جزءٌ من الجسم ينمو بنموّه، ويفنى بفنائنه» [مغنية، الله والعقل، ص 39].

وهنا يجيب المؤلّف عن هذا التساؤل بالقول:

«أولاً: إذا نظرنا إلى أدلّة القائلين بأنّ العقل نوعٌ من المادّة نجدّها مصادرةً على المطلوب، حيث يتّخذون أدلّتهم من الدعوى نفسها، ومع الموافقة والتسليم بأنّ العقل جسمٌ، فإن كثيراً من العلماء ذهبوا إلى أنّ الجسم لا يفنى، وأنّ التغيرات التي تحدث فيه إن هي إلّا انتقالٌ وتحولٌ من صورةٍ إلى أخرى بطريقةٍ مطّردةٍ.

ثانياً: من المعلوم لدى الجميع أنّ عمل العقل هو ملاحظة الحوادث، وتمييز

بعضها عن بعض، والبحث عن عللها وأسبابها، ثم استنتاج الحقائق، وكثيراً ما تنتقل من حقيقة عقلية إلى أخرى مثلها، فتكون العملية ذهنية تأملية صرفة، بحيث لا يمكن مجال أن ترجعها - من غير جدلٍ ونقاشٍ - إلى المادة؛ لأنّ المادّة لا تدرك نفسها بنفسها.

ثالثاً: أنّ العلماء قارنوا مقارنةً دقيقةً بين قوى الإدراك ووزن المتخ، ومقدار سطحه، وعدد تلافيفه فلم يجدوا فرقاً بين رأس أينشتاين ورأس أيّ همجيّ، ولو كان العقل هو المتخ لتنوّعت الرؤوس بتنوّع العقول، ولوجب أن نجد فجواتٍ وآفاقاً في المتخ إذا نسي بعد الحفظ، وأن يحصل الالتئام إذا تذكر بعد النسيان. أمّا القول بأنّ العقل لا يوجد من غير متخّ فأمر لا أستطيع الجزم به، وكلّ ما أعلمه أنّ الجسم لا يدرك من غير عقلٍ، وأنّ العقل اسمٌ مجردٌ نطلقه على عملية التفكير والنظر، وأتّه يغيّر المادّة، والمادّة تغيّره.

وبالتالي، فإنّ مصطفى محمود أنكر العالم الآخر؛ لأنّه عجز عن رسم خريطةٍ أو صورةٍ هندسيّةٍ له، أمّا سقراط وأمثاله من أرباب الذكاء والفكر فقد حكموا على الذين جحدوا يوم الحساب والجزاء بما يعملون من خيرٍ أو شرٍّ، حكموا عليهم بأنّهم أمواتٌ في صورٍ متحرّكةٍ كصور الأفلام» [المصدر السابق، ص 40 و 41].

6 - الأديان وتطور الوعي

هنا في هذا الفصل يشير المؤلّف إلى مقولةٍ أخرى من تساؤلات مصطفى محمود حول الإله والدين، فهو يقول: «إنّ الأديان تمرّ بمرحلة انهيارٍ تشبه المرحلة التي مرّت بها ديانة الإغريق. وهناك صفحةٌ ثانيةٌ في طريقها لأن تطوى. والسبب هو نفس السبب في الحالين. هو العلم وتطوّر الوعي وظهور المعارف الجديدة» [مصطفى محمود، الله والإنسان، ص 118].

وكأنه يشير إلى إشكالية إله الفجوات التي تطرح حديثاً، والتي تؤكد أنه كلما استطاع الإنسان من خلال تطوّر وعيه اكتشاف غوامض الطبيعة وظواهرها، قلّت الحاجة إلى الاعتقاد بوجود إله خالق للكون والعالم، وأنه كلما تقدّمت العلوم تأخّرت الأديان.

هنا يتوقّف المؤلّف عند هذه المغالطة، وهي تشبيه الإسلام بدين الإغريق فيقول: «ذكرني هذا القول بمنطق السفسطائيين وأقيستهم الماحجة! رأى سفسطائيٌّ شاباً، فقال له: هل تحبّ أن أبرهن لك بالعقل على أنّك حمار؟ قال الشاب: تفضّل واتحف السمع. قال السفسطائيّ للشاب: أنا لستُ أنت، أليس كذلك؟ الشاب: أجل، أنت غيري، وأنا غيرك. السفسطائي: وأنا لست حماراً. الشاب: بكلّ تأكيد أنّ الحماريمشي على أربع، وأنت تمشي على رجلين. السفسطائي، وقد امتلأ سروراً بهذا الانتصار: إذن أنت حمارٌ.

ولا فرق بين هذا القياس، وبين تشبيه الإسلام - مثلاً - بديانة الإغريق. لقد قضى العلم على عقيدة الإغريقيّين؛ لأنّهم عبدوا أعضاء التناسل والنبات والحيوان والإنسان، وارتكب بعض آلهتهم - وهو زيوس - أسوأ العيوب وأقبح الجرائم، أمّا الإسلام فقد حارب الوثنيّة بشقّي ألوانها، وبكلّ وسيلة، ودعا إلى الفضيلة ومكارم الأخلاق، وحثّ على العلم، وأثنى على الراسخين فيه، وذمّ التقليد وشبه الجهل بظلماتٍ بعضها فوق بعض، والجاهل بالميت... ولو صح قول هذا الكاتب بأنّ العلم إذا تقدّم تأخّر الدين لكان العلم عدوّ نفسه. والحقيقة أنّ العدو الأوّل للعلم هو الذي يتكلّم عن الدين والعلم بلا دين ولا علم، فلقد تحدّث الكاتب عن الأديان، وهو لا يعلم عنها إلّا أنّ ديانة الإغريق قد زالت من الوجود، وإذا زالت هذه من الوجود فلا بدّ أن تزول جميع الأديان، ومنها الإسلام... لقد أكثر القرآن من الحثّ على طلب

العلم: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [سورة طه: 114] وأوجهه الرسول الأعظم ﷺ على الذكور والإناث وأمر بإرسال البعثات العلمية "اطلبوا العلم ولو بالصين"، وقال الإمام علي بن أبي طالب: "العلم دينٌ يدان به .. وأعلمُ الناس مَنْ جمع علوم الناس إلى علمه" [الرضي، نهج البلاغة، الحكمة 144].

أمر الإسلام أتباعه أن يجمعوا علوم الناس إلى علومهم؛ ليسيروا في طليعة الأمم، وليزدادوا يقيناً بعقيدتهم [مغنية، الله والعقل، ص 54].

7 - إله أيزنهاور

هذا العنوان منقول عن الفصل الخاص في آخر كتاب مصطفى محمود (الله والإنسان)، فيقول فيه: «لم ينزل القرآن في نيويورك، ولا الإنجيل في هوليوود، ولا التوراة في كابري، فلم هذا القول من جون بول والعمّ سام على تراثنا الديني؟ إن في الأمر سرّاً! إن الذي يدافع عنه أيزنهاور ليس هو إله الإسلام، ولا إله المسيحية، وإنما هو عضوٌ في مجلس إدارة شركة الزيوت العراقية، إننا نعلن سقوط الربّ الوثني الذي يدعوه إيزنهاور». [مصطفى محمود، الله والإنسان، ص 129].

يعلق المؤلف على هذا الكلام بقوله: «لقد أصاب كبد الحقيقة... أجل يا أستاذ، وأي سرّاً! إنه عميقٌ جدّاً عمق ينابيع البترول، وخطيرٌ كشركات شل وفالكوم، نحن نعلم جيداً أنّ المستعمرين وأعوانهم لا يهتمّون بالدين إلّا إذا خافوا على مصالحهم، فعندها يصرخون بحماسة: الدين في خطر...» [مغنية، الله والعقل، ص 57].

ثم يعرّج المؤلف على بيان خدع الاستعمار في استحمار الشعوب، وكذلك يضرب بشدة كلّ الشعارات الزائفة بالقومية والاشتراكية.

8 - عقائد المفكرين

هنا يذكر المؤلف أولاً أنّ فكرة وجود خالقٍ للكون قديمةٌ ومتأصلةٌ يقترن تاريخها بتاريخ الإنسان، ولو أراد الإنسان دراسة تاريخ الأديان لظهرت أمامه صوراً شتى تختلف في المظهر، وتتفق على وجود خالقٍ قديرٍ. وهنا يشير إلى بعض العلماء الذين يؤمنون بوجود خالقٍ للكون، ويصرّح المؤلف أنّه اقتبس تجارب بعض العلماء الذين يعتقدون بدافعٍ من تفكيرهم وتجاربهم الخاصة بوجود قوةٍ وراء الكون تديره بحكمةٍ ونظامٍ من كتاب للأستاذ العقاد اسمه (عقائد المفكرين في القرن العشرين). [المصدر السابق، ص 63]

خامساً: دراسة نقدية للكتاب

بالحقيقة هناك نقاطٌ إيجابيةٌ كثيرةٌ في الكتاب يمكن تلخيصها بما يلي:

1- من يطالع الكتاب يجده ممتعاً في المحتوى والأسلوب وغزارة المعلومات المطروحة ودقة المناقشة والقدرة على الإقناع بشكلٍ علميٍّ رصينٍ بعيدٍ عن الجدل العقيم الذي لا يسمن ولا يغني من جوع.

2- الالتزام العلميّ بمنهج البحث ودون الحياء عنه، كما ذكر المؤلف في مقدمة الكتاب، وهو منهج العقل والحجة والبرهان، وهذه ميزةٌ مهمةٌ في الكتاب.

3- الكتاب فيه ردٌّ على بعض شبهات الملحدين، ويتناول في الوقت نفسه بعض المسائل المتصلة بالشبهات التي طرحها الملحدون حول تعاليم الدين بشكلٍ عامٍّ، وللمؤلف منهجٌ قويمٌ وجديدٌ في الوقت نفسه للردّ على تلك الشبهات. ومن خصائص منهجه إثارة التساؤلات، وإيقاظ الفطرة السليمة، والاستعانة بالعلوم الحديثة في عصره، بالإضافة إلى الاعتماد على المنهج

العقلي وبراعته في بيان مغالطات الملحدّين، وأحياناً يستخدم - بالإضافة إلى البراهين والأدلة - الأسلوب الهزليّ لبيان وهن الشبهة وعدم دقة المشكك، وغيرها من المناهج التي أضفت طابعاً علمياً دقيقاً بأسلوبٍ شيقٍ جميلٍ.

وغیرها من الإيجائيات التي يكتشفها القارئ بسهولةٍ عند قراءة الكتاب، والتي تجعله متميزاً عن غيره من الكتب في هذا المجال، ولكن في الوقت نفسه يمكن ذكر بعض المسائل التي إن كانت في تضاعيف الكتاب لزادت من حسنه وميّزته، ومنها:

1 - عند الحديث عن مناهج المعرفة والفصل الذي جعله تحت عنوان (سبب المعرفة) أرى أنه بحاجةٍ إلى توسّع أكثر، فقد اكتفى المؤلف بذكر الحواس الخمس والتجربة، وأشار إلى العقل بشكلٍ مختصرٍ، وإن كان قد أصاب كبد الحقيقة، ولكن لأنّ هذا الكتاب كما ذكر المؤلف هو للردّ على بعض شبهات الملحدّين، وهو يناسب فئة الشباب؛ كان الأجدر بيان مناهج المعرفة بشكلٍ أوسع، وبيان القيمة المعرفية لكلٍ منها بشكلٍ مختصرٍ، والتأكيد على حاكمية المنهج العقليّ على بقية المناهج في حال حصل التعارض فيما بينها؛ لأنّ هذه البحوث هي الأساس الذي يمكن أن نبني عليه معرفتنا بالشكل الصحيح والسليم.

2 - يجد القارئ أحياناً عدم وجود ترابطٍ منطقيّ بين بعض العناوين التي ذكرها المؤلف، فمثلاً ذكر عنوان (العقل وعالم ما بعد الموت) وهو لا يرتبط بشكلٍ مباشرٍ ببحثه، وإن كان قد أشار إلى أنه سيبحث هذه المسألة في سلسلة (الآخرة والعقل) ولكّته خارجٌ عن عنوان كتابه هذا (الله والعقل).

كانت أكثر مناقشات المؤلف تتّجه نحو أقوال مصطفى محمود في كتابه

(الله والإنسان)، وإن كان هذا الأمر من حق المؤلف في اختيار الهدف من بحثه، ولكن لو توسّع المؤلف في ردّ بعض الشبهات الأخرى المطروحة في هذا المجال من قبل الملحدّين الغربيّين لكان فيه فائدةً أكثر، خصوصاً وأنّ الكاتب المصريّ الملحد مصطفى محمود قد تراجع عن إلحاده (*).

(*) لقد ألّف مصطفى محمود في عام 1956 في مرحلة إلحاده كتابه (الله والإنسان)، وهو الكتاب الذي صادره الأزهر وكان أوّلًا مقالاتٍ تنشر مسلسلةً في مجلّة (روزاليوسف). وفي عام 1970 أصدر كتابه (رحلتي من الشك إلى الإيمان) وهو كتابٌ فكريٌّ يعرض بعض المواضيع والتساؤلات الفكرية المتعلقة بخلق الإنسان، ويتحدّث بشكلٍ تفصيليٍّ عن رحلته الطويلة من الشك وصولًا إلى الإيمان.

الشيخ المفيد ودوره في علم الكلام

الشيخ صفاء المشهدي

تمهيد

تميّز المتقدّمون من علماء الإماميّة بالاهتمام بالبحوث الكلاميّة والعقديّة على قدر اهتمامهم بالبحوث الفقهيّة والشرعيّة وغيرها، سيّما في القرنين الرابع والخامس الهجريّين، إذ تكاملت الهويّة العلميّة للمذهب، وتقرّرت أصوله وأساسه بشكلٍ علميّ ومنهجيٍّ أكثر ممّا مضى، وكان للشيخ المفيد ومدرسته العملاقة القدح المعلّى في هذا المضمار، وهذا ما يلمسه الباحث بوضوح في التراث العلميّ للشيخ المفيد، سيّما التراث الكلاميّ، وقد كانت فترة حياته فترة تكوين المذاهب الفكرية والعقديّة وغيرها.

ومن المعلوم أنّ الشيخ المفيد يُعدّ شخصيّةً فذةً قلّ نظيرها في مصافّ

العلماء، وعالمًا كبيرًا برع ففاق أهل زمانه، بل ومن جاء بعدهم، فهو آيةٌ في العلم والنبوغ، وآيةٌ في العمل والعبادة والاجتهاد على حدٍّ سواءٍ. وبذلك جمعت شخصيته الفذة جميع المزايا العلمية والعملية. لقد صاغت هذه الخصائص من شخصية الشيخ المفيد كنزًا ثمينًا وشخصيةً رائعةً لا تدانيها ولا تضاهيها شخصيةٌ أخرى، فالجميع ينحني أمام هذه الشخصية إجلالًا وتعظيمًا لما يجدونه من وقع عظيم وهيبةٍ كبيرةٍ لها في النفوس، حتى قيل: «إنَّ له على كلِّ إمامٍ منَّةً» [ابن حجر، لسان الميزان 5: 416]. والمقال الحاضر يسلط الضوء على جانبٍ من سيرته الفردية والعلمية في حقل العقيدة والكلام.

1 - اسمه وكنيته ولقبه

هو الشيخ محمد بن محمد بن النعمان بن عبد السلام بن جابر بن النعمان بن سعيد بن جبير - وهو غير سعيد بن جبير التابعي المفسر - بن وهيب بن هلال بن أوس بن سعيد بن سنان بن عبد الدار بن الريان بن قَطر بن زياد بن الحارث بن مالك بن ربيعة بن كعب بن الحارث بن كعب بن عُلة بن خلد بن مالك بن أدد بن زيد بن يشجب بن عريب بن زيد بن كهلان بن سبيل بن يشجب بن يعرب بن قحطان [النجاشي، رجال النجاشي: 399].

والمعروف أنَّ كنيته (أبو عبد الله) بل هو المتبادر عند إطلاقها من بين جماعة يكتون بذلك وهم: الحسين بن عبيد الله الغضائري وأحمد بن عبدون [بحر العلوم، الفوائد الرجالية 4: 108].

لقَّب بـ(المفيد) لغزارة علمه وكثرة إفاداته، وعرف أيضًا بابن المعلم لمهنة أبيه في التعليم [ابن حجر، لسان الميزان 5: 368]، كما يلقَّب أيضًا بالبغدادي

والعُكبري نسبةً إلى مسقط رأسه في (عُكبرا)، وبالحارثي نسبة إلى الحارث بن كعب.

والمعروف أنَّ الذي لقَّبه بالمفيد هو علي بن عيسى الرَّمَّاني من علماء بغداد ومتكلميها، وذلك في عنفوان شباب الشيخ وأخذه العلم. والسبب في تسميته - كما يرويه ابن إدريس - هو أنَّ الشيخ المفيد عندما كان يقرأ على شيخه أبي ياسر أشار عليه بأن يقرأ على علي بن عيسى الرَّمَّاني، وأرسل معه من يدلّه على مجلسه، يقول الشيخ: فلما دخلتُ قعدتُ حيث انتهى بي المجلس الذي كان غاصًّا بأهله ومليئًا بالحاضرين، فلما خَفَّ الناس اقتربت من مجلسه، فدخل عليه في هذه الأثناء رجلٌ من أهل البصرة، فأكرمه الرَّمَّاني وطال الحديث بينهما، فقال الرجل لعلي بن عيسى: ما تقول في يوم الغدير والغار؟ فقال: أمّا خبر الغار فدرايةٌ، وأمّا خبر الغدير فروايةٌ، والرواية ما توجب ما توجبه الدراية - قال: - وانصرف البصري ولم يحر خطابًا يورد إليه.

قال المفيد: فقلت: أيّها الشيخ، مسألة! فقال: هات مسألتك. فقلت: ما تقول في من قاتل الإمام العادل؟ قال: يكون كافرًا، ثم استدرك فقال: فاسقًا. فقلت: ما تقول في أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)؟ قال: إمامٌ - قال: - قلت: فما تقول في يوم الجمل وطلحة والزبير؟ فقال: تابا. فقلت: أمّا خبر الجمل فدرايةٌ، وأمّا خبر التوبة فروايةٌ. فقال لي: كنت حاضرًا وقد سألتني البصري؟ فقلت: نعم، روايةٌ بروايةٍ ودرايةٌ بدرايةٍ! فقال: بمن تُعرف وعلى من تقرأ؟ قلت: أعرف بابن المعلم، وأقرأ على الشيخ أبي عبد الله الجعَل. فقال: موضعك، ودخل منزله وخرج ومعه رقعةٌ قد كتبها وألصقها، فقال لي: أوصل هذه الرقعة إلى أبي عبد الله، فجنّت بها إليه، فقرأها ولم يزل يضحك بينه

وبين نفسه، ثم قال: أيش(*) جرى لك في مجلسه؟ فقد وصّاني بك ولقّبك المفيد، فذكرت المجلس بقصته فتبسّم [ابن إدريس، السرائر (المستطرفات) 3: 648].

ولكن ذكر ابن شهر آشوب أنّ الذي لقّبه بالمفيد هو الإمام الحجّة عليه السلام ثم قال: «إنّه قد ذكر سبب ذلك في كتابه (مناقب آل أبي طالب)» [ابن شهر آشوب، معالم العلماء: 112]. ومقصوده التوقيعان الصادران عن الناحية المقدّسة الوارد فيهما مخاطبته بالمفيد: «للأخ السديد، والوليّ الرشيد، الشيخ المفيد، أبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان، أدام الله إعزازه» [الطبرسي، الاحتجاج 2: 495]. إلّا أنّه لم يعثر على ما ذكره ابن شهر آشوب في كتابه (المناقب) [الخوئي، معجم رجال الحديث 17: 209].

2 - مولده وشمائله

ولد الشيخ المفيد في «عكبرا» من نواحي الدجيل بالعراق في الحادي عشر من ذي القعدة سنة 336 هـ بحسب ما ذكره تلميذه الشيخ النجاشي [النجاشي، رجال النجاشي: 402]، إلّا أنّه نقل قولاً بأنّ سنة ولادته هي 338 هـ، وهو قول الشيخ الطوسي [الطوسي، الفهرست: 158] وابن النديم، الفهرست: 247، وتبعهما عليه ابن شهر آشوب [ابن شهر آشوب، معالم العلماء: 112].

وثمّة قول ثالث لصاحب (الرياض) ذهب فيه إلى أنّ سنة ولادته هي 333 هـ [الأصفهاني، رياض العلماء: 5: 177].

وأما صفته وشمائله: فقد وصفه المؤرخون بأنّه كان ربعةً، نحيفاً، أسمر، قويّ النفس، كثير البرّ والصدقات، عظيم الخشوع، كثير الصلاة والصوم،

(*) يعني أي شيء.

يلبس الحسن من الثياب، كثير التقشّف والتخشّع والإكباب على طلب العلم [الذهبي، سيرة أعلام النبلاء 17: 344، نقلًا عن ابن أبي طيٍّ في (تاريخ الإمامية)]. وذكر صهره الشريف أبو يعلى الجعفري: أنّه «ما كان ينام من الليل إلّا هجعة، ثم يقوم يصلي أو يطالع أو يتلو القرآن» [ابن حجر، لسان الميزان 5: 416].

3 - مشايخه

عُرف الشيخ المفيد بحبّه للعلم منذ صباه، فقد نال إجازة الحديث من شيخه ابن أبي الياس (م 341 هـ) وهو في الخامسة من عمره، كما روى بالإجازة عن ابن السّمّاك (م 344 هـ) وله من العمر حين موته سبع سنين وأربعة أشهر [المفيد، أمالي المفيد: 340؛ البغدادي، تاريخ بغداد 11: 302]، وتحمل الرواية أيضًا عن جماعة من محدّثين وهو بعد لم يتجاوز الاثني عشر عامًا [المفيد، أمالي المفيد: 2، 3، 17؛ البغدادي، تاريخ بغداد 12: 81؛ النجاشي، رجال النجاشي: الرقم 7].

وروى أيضًا عن أبي عليّ الصوليّ وعليّ بن بلال المهلبيّ وابن الجعابيّ (م 355 هـ) في سنّ السادسة عشرة، وعن الحسن بن حمزة بن عليّ المرعشيّ في الثامنة عشرة أو العشرين [المفيد، الأمالي: 101؛ البغداديّ، تاريخ بغداد 3: 26؛ النجاشي، رجال النجاشي: الأرقام 150، 1049، 1055؛ الطوسي، الفهرست: رقم 184 نقلًا عن مجموعة المقالات والرسالات 9: 8].

وسوف نشير إجمالاً إلى أهمّ من تأثّر بهم، ويأتي على رأسهم شيخه ابن قولويه (م 368 هـ) الذي أخذ عنه الفقه [النجاشي، رجال النجاشي: 123. الرقم 318]، وكان آية في العلم والفقاهة، يصفه النجاشي فيقول: «وكلّ ما يوصف به الناس من جميل وثقة وفقه فهو فوقه» [المصدر السابق].

ومن أساتذته في الحديث الشيخ الصدوق، لقيه عندما قدم إلى بغداد سنة 356 هـ، ومن عيون أساتذته في الكلام عليّ بن عيسى الرّمانيّ، وأبو ياسرٍ غلام أبي الجيش البلخيّ، وأبو عبد الله المعروف بالجعل [وزّام، الخواطر ونزهة النواظر 1: 302].

وقد ذكر المحدث النوريّ خمسين شيخًا من أساتذته، وزاد عليهم العلامة السيّد الخراسان أحد عشر اسمًا فصاروا 61 شخصًا [الطبرسيّ، خاتمة المستدرک 3: 518؛ وانظر: الخراسان، مقدّمة تهذيب الشيعة]، وزاد عليهم السيّد محمّد جواد الشبيريّ عشرة أسماءٍ فأضحوا 71 نفسًا [مجموعة المقالات والرسالات (سلسلة إصدارات المؤتمر العالميّ لألفيّة الشيخ المفيد) 9: 10 (إطالةٌ على حياة الشيخ المفيد). انظر للتفصيل عن أساتذته: الحزرجيّ، صفاء الدين، فقهاء الإماميّة، ج 2، ص 342].

4 - تلامذته

تخرّج من مدرسة الشيخ المفيد جملةً من الجهابذة والعلماء والنوابغ نشير إلى بعضهم بنحو الاختصار [انظر للتفصيل عن تلامذته: الحزرجيّ، فقهاء الإماميّة، ج 2، ص 350].

1 - السيّد المرتضى علّم الهدى، عليّ بن الحسين بن موسى (م 436 هـ). كان أكثر تلامذته علماً وفضلاً ووجاهةً، يقول عنه النجاشيّ وهو زميله في التلمذ على يد الشيخ المفيد: «حاز من العلوم ما لم يدان فيه أحدٌ في زمانه، وسمع من الحديث فأكثر، وكان متكلمًا شاعرًا أديبًا عظيم المنزلة في العلم والدين والدنيا» [النجاشيّ، رجال النجاشي: 270، الرقم 708].

وكان الشيخ المفيد معجبًا بشخصيّة السيّد المرتضى، ويكّن له احترامًا خاصًا، فقد نقل الشهيد الأوّل في ذلك أنّه: «حضر المفيد مجلس السيّد يومًا،

فقام من موضعه وأجلسه فيه وجلس بين يديه، فأشار المفيد بأن يدرّس في حضوره، وكان يعجبه كلامه إذا تكلم» [الأصفهاني، رياض العلماء 4: 23].

2 - الشريف الرضيّ محمّد بن الحسين بن موسى (م 406 هـ). أخو المرتضى، ونقيب العلويّين ببغداد، وكان شاعرًا مبرّرًا. [النجاشي، رجال النجاشي: 398، الرقم 1065]

3 - الشيخ الطوسيّ المعروف بشيخ الطائفة، محمّد بن الحسن (م 460 هـ). كان مقدّمًا في العلوم ومؤسسًا فيها، ومصنّفًا بكلّ ما يتعلّق بالمذهب أصولًا وفروعًا، درس على الشيخ المفيد خمس سنوات.

4 - الشيخ أبو الفتح الكراجكيّ محمّد بن عليّ بن عثمان بن عليّ (م 449 هـ). كان متضلّعًا في الفقه والكلام والحكمة والرياضيات والطب والنجوم واللغة [انظر: الصدر، تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام: 386]، قال عنه العماد الحنبليّ: «رأس الشيعة، صاحب التصانيف» [الحنبلي، شذرات الذهب 3: 283، في حوادث سنة 499]. وتبلغ مصنّفاته زهاء التسعين كتابًا.

5 - الشريف محمّد بن الحسن بن حمزة، أبو يعلى الجعفريّ الطالبيّ (م 463 هـ). وهو صهر الشيخ المفيد والجالس مجلسه عند غيابه، وكان من الفقهاء العلماء والمتكلمين. [المصدر السابق]

6 - سalar بن عبد العزيز الديلميّ (م 448 هـ). قال عنه العلامة: «شيخنا المقدّم في الفقه والأدب وغيرهما، كان ثقةً وجهًا» [العلامة الحليّ، الخلاصة: 86]. ووصفه ابن داوود بالفقاهة والجلالة والعظمة. [انظر: ابن داوود، رجال ابن داوود: 104]

7 - محمّد بن محمّد بن أحمد البُصرويّ (م 443 هـ). قال عنه الشيخ الحرّ: «فقيه، فاضل، نقلوا له أقوالًا في كتب الاستدلال» [العالمي، تذكرة المتبحرين: 903].

8- أحمد بن علي بن أحمد النجاشي، المكنى بأبي العباس (م 372-450 هـ).

9- أحمد بن علي بن قدامة القاضي، أبو المعالي (م 486 هـ).

10- إسحاق بن الحسن بن محمد البغدادي. [ابن حجر، لسان الميزان 1: 36،

الرقم 106]

11- جعفر بن محمد الدوريسي، أبو عبد الله (كان حياً عام 473 هـ).

[الرازي، فهرست الشيخ منتجب الدين: 66]

12- الحسن بن علي الرقي، أبو محمد. نقل في الرملة في شوال من سنة

423 هـ قصة منام الشيخ المفيد حول حديث الغار التي وردت في (كنز

الفوائد) للكراجكي. [الكراجكي، كنز الفوائد 2: 50؛ الطبرسي، الاحتجاج: 499 - 502]

13- الحسن بن عنبس بن مسعود بن سالم بن محمد شريك الرافقي، أبو

محمد. [ابن حجر، لسان الميزان 2: 242، الرقم 1118]

14- الحسين بن أحمد بن محمد بن القطان. [المصدر السابق: 267، الرقم 1115]

15- الحسين بن علي النيشابوري، من رواة (أمالى المفيد).

16- ذو الفقار بن معبد الحسيني، أبو الصمصام (*). [المجلسي، بحار الأنوار

[107: 156]

17- عبد الرحمن، أبو محمد شقيق راوي (أمالى المفيد). [المفيد، الأمالي،

بداية المجلس 17 و 20؛ وكذا في مستهل المجلس 18]

(*) لكن في إجازة الشيخ إبراهيم القطيفي يروي أبو الصمصام ابن معبد عن المفيد بواسطة الشيخ الطوسي. [المجلسي، البحار 108: 109]

18 - علي بن محمد الدقاق، أبو الحسن. [الطهراني، الذريعة 1: 246]

19 - المظفر بن علي بن حسين الحمداني، أبو الفرج. [الرازي، فهرست الشيخ
طبرستان: 101]

20 - يحيى بن الحسين بن هارون الحسيني، أبو طالب. [اسفنديار، تاريخ
طبرستان: 101]

21 - أبو الفوارس ابن راوي (أماي المفيد). [المفيد، الأمالي، مستهل المجالس
4 - 7، 17 - 21، 26 - 31]

22 - أبو الوفاء المحمدي الموصلي.

5 - لمحة عاقمة عن الجهود الكلامية للشيخ المفيد

شكّلت الغيبة الكبرى منعطفاً كبيراً في تاريخ التشيع، إذ دبّ الشكّ والتشكّك إلى حدّ ما بين صفوف القواعد الشيعية، فبين متوقّف على إمامة الإمام العسكري عليه السلام، قد أنكر إمامة الإمام الثاني عشر - ولعلّ ذلك بسبب طمع بعض وكلاء الإمام العسكري بأمواله - وبين مغالٍ مدّعٍ للسفارة عن الإمام الحجة عليه السلام كذباً وزوراً، ولم يكن ذلك لولا الفراغ الحاصل - ظاهراً - في موقع القيادة والإمامة، ولم يكن يملأ هذا الفراغ سوى العلماء الذين انتقلت في تلك الحقبة مسؤوليّة الدفاع عن المذهب والدين إليهم، وتشكّلت الحواضر العلمية بقمّ والري وبغداد وبرز فيها جهازة كبار كالقديمين والصدوقين والشيخين والسّيدين والنوختيين وغيرهم؛ ولذا نلاحظ أنّهم ركّزوا كثيراً على قضية الغيبة لكونها أمراً مستجدّاً في الواقع الشيعي، فكتب النعماني والشيخ الطوسي فيها، وكان للشيخ المفيد قصب السبق في ذلك،

إذ صُفِّت عدّة مصتَفاتٍ أو رسائل مثل كتب (الغيبة) و(المسائل العشر في الغيبة) و(مسألة في سبب استتار الحجة) وغيرها. [النجاشي، رجال النجاشي، الرقم 1067؛ الطهراني، الذريعة، ج 20، ص 361 و388 و355 و395]

وفي القرن الرابع تمثّلت الحواضر العلميّة للشيعة بالريّ وقمّ وبغداد، ولكن لكل مدرسةٍ منهجها الخاصّ بها، فمدرستا الريّ وقمّ مدرستان للحديث والأثر، سواءً في الأصول أو الفروع، بينما مدرسة بغداد هي مدرسة النظر والمنهج العقليّ، إضافةً للمنهج النقليّ بالطبع؛ لذا يقول السيّد المرتضى في هذا المجال: «إنّ جماعةً من معتقدي التشيع عندي غير عارفين في الحقيقة، وإنّما يعتقدون الديانة على ظاهر القول بالتقليد والاسترسال دون النظر في الأدلّة والعمل على الحاجة، ومن كان بهذه المنزلة لم يحصل له الثواب الدائم» [المرتضى، الفصول المختارة، ص 78].

ولولا جهود الشيخ المفيد ومدرسته لكانت الصبغة الأخباريّة هي الحاكمة على العقائد لدى الشيعة، إذ كانت مدرسة قمّ بزعامة الشيخ الصدوق تنتهج المنهج الأثريّ في التعامل مع العقائد، ولا تسمح للعقل بالنظر فيها سوى في مساحةٍ محدودةٍ جدًّا؛ ولذا بدأ الشيخ بخطوتين أساسيتين:

الأولى: تأصيل المنهج العقليّ في الأصول والفروع معًا.

الثانية: تصحيح المنهج والمسار المتبع في بعض الحواضر الشيعة كقمّ، حيث ردّ على الشيخ الصدوق في (تصحيح الاعتقاد) وناقش الجاروديّة والزيدية والإسماعيلية التي تعدّ فرقًا من الشيعة لها حضورها الفكريّ في تلك الآونة.

ولم ينشغل الشيخ المفيد بالواقع الفكريّ الشيعيّ، بل اهتمّ كثيرًا بالفرق

والتيارات العقديّة الأخرى خارج المذهب، وفيما يلي نشير إلى بعض تلك المدارس والتيارات على وجه الاختصار:

أ: المعتزلة

تُعَدّ المعتزلة من أعرف الفرق الّتي اعتمدت العقل مصدرًا رئيسًا لفكرها؛ ولذا اهتمّ الشيخ المفيد بها، وأخذت حيزًا من كتاباته ونتاجاته العلميّة، سيّما في المسائل المختلف فيها بيننا وبينهم، كمسألة الإمامة والعصمة، واحتياج العقل إلى النقل وعدمه، وقد خالفهم الشيخ المفيد في كتاب (أوائل المقالات) في ثمانية وسبعين موضعًا [المقالات والرسالات الرقم 18، الأنصاري الزنجاني، 39، ص 7]، بل يُفهم من مقدّمة الشيخ المفيد لهذا الكتاب أنّه صنّفه أساسًا لبيان الفرق بين الشيعة والمعتزلة، وإن اشتمل على بحوثٍ أخرى.

كما أنّه نقض فكرهم من خلال عدّة كتبٍ ردّ فيها عليهم، وهي أكثر من عشرة مصنّفاتٍ مثل الردّ على أبي عليّ الجبائيّ، والكلام على الجبائيّ في المعدوم، والنقض على عليّ بن عيسى الرمانيّ، وعمدٌ مختصرةٌ على المعتزلة في الوعيد، وغيرها ممّا ورد في فهرست كتبه.

ب: المرجئة

وهي من أخطر الفرق الكلاميّة على الإسلام، حيث تهدف إلى تفرّيع العقيدة من محتواها والحوّل دون تأثيرها.

حيث تدعو هذه الفرقة إلى كفاية الإيمان القلبيّ مهما كان السلوك منحرفًا، وقد تصدّى الشيخ المفيد لهذه الدعوة في كتابه (أوائل المقالات).

6 - تراثه الكلامي والفلسفي

لقد تجسّد العطاء العلمي للشيخ المفيد بثلاثة أمورٍ رئيسة:

الأول: تربية جيلٍ من العلماء الأفذاذ الذين تخرّجوا من مدرسته.

الثاني: كتبه ومؤلفاته المهمة من الناحية الكميّة والكيفيّة.

الثالث: مناظراته وحواراته.

وقد تقدّم الكلام عن الأمر الأوّل، وسوف نتكلّم عن الأمر الثاني والثالث بالترتيب، فنقول: [انظر: الخرجي، فقهاء الإماميّة، ج 2، ص 353] إنّ مؤلّفات الشيخ المفيد البالغة مئتي مؤلفٍ تعدّ بحقٍّ من مفاخر مدرسته العظيمة، فهي عطاءٌ علميٌّ ثرٌّ جمع بين العمق والتنوّع والمنهجية والأصالة.

لقد جاءت مؤلّفات الشيخ المفيد تأسيسيّة من رجلٍ مؤسّس في قرنٍ عُدّ فاصلاً ومؤسّساً لما بعده من القرون، وإنّ اعتماد المنهج العلمي لدى الشيخ في مؤلّفاتِه قد أدخل عمليّة التصنيف (الإمامي) في كلّ اتّجاهاته مرحلةً حديثةً من التأليف والتصنيف غير ما عرفته مدرسة الحديث من عمليّات الجمع والتبويب والعنونة وتجريد الأسانيد التي لا تنفذ إلى عمق المادّة العلميّة؛ لتحليلها ودراستها دراسةً علميّةً موضوعيّةً تخضع لأصول البحث العلمي وقواعده، وقد كان لهذا المنهج شاملاً ويغطي جميع العلوم التي تناولها وبجثها الشيخ المفيد.

وتتسم مؤلّفات الشيخ المفيد بالشموليّة والاستيعاب لكثيرٍ من العلوم الشائعة آنذاك، إلّا أنّ السمة الغالبة فيها التركيز على علمي الفقه والكلام بوصفهما ركنين مهمّين في التكوين المذهبي لأيّ مذهبٍ.

إنّ الملاحظ لمصنّفات الشيخ المفيد يلمس بوضوح الموسوعيّة العلميّة التي تتمتع بها هذه الشخصيّة الفدّة، فهو المتكلّم والفقيه والمحدّث والأصولي.

يقول الشيخ عبد الله نعمة: «ترك المفيد مؤلفاتٍ متنوّعةً وفي شتّى المواضيع، كانت طبيعة عصره بحاجة ملحة إليها، وأكثرها في العقائد والرود أو النقوض التي كانت صدّى لروح العصر الذي عاشه، وانعكاساً واضحاً لطبيعة تلك الحقبة الصاخبة بالجدل الدينيّ والمناظرات المذهبيّة، ويمثّل أبرز ثورة عقديّة عرفها المسلمون يوم كانت بغداد مسرحاً رحباً لعقائد وآراءٍ ونزعاتٍ ومذاهبٍ في مختلف أشكالها وألوانها، وهي في نقاشٍ وجدلٍ مستمرّين يحتضن كلّ ذلك حرّيّةً واسعة تتّسع حتّى للملحدين والزنادقة».

ثمّ يضيف قائلاً: «وكان على المفيد - وهو زعيم الشيعة الإماميّة العلميّ والفكريّ - أن ينبري لمصارعة زعماء تلك المذاهب والنزعات بما وهبه الله من طاقةٍ علميّةٍ حيّة، وفكرٍ واجٍ رحبٍ، ومن هنا كانت مؤلفاته - على الأكثر - ذات طابعٍ متميّزٍ عن مؤلفاتٍ سواه، يظهر عليها روح الجدل والمناظرة، أو روح الدفاع العقديّ أو التقرير» [نعمة، فلاسفة الشيعة.. حياتهم وآراؤهم: 454].

وعلى كلّ حالٍ فقد كان الشيخ المفيد معروفاً بتصانيفه الغزيرة التي انتشرت بين الناس، وذاعت بينهم، فكان يُعرف بـ «صاحب التصانيف الكثيرة» [الذهبي، العبر 3: 114؛ الذهبي، دول الإسلام 1: 216]. ويُنعت بأته: «كثير التصنيف» [البغدادي، تاريخ بغداد 3: 231؛ الذهبي، ميزان الاعتدال 4: 26]. ويقال إنّ «له أكثر من مئتي مصنّف» [الذهبي، سير أعلام النبلاء 17: 345؛ اليافعي، مرآة الجنان 3: 28].

وتنقسم مصنّفات الشيخ المفيد بشكلٍ عامٍّ إلى ثلاثة أقسامٍ رئيسة:

1 - قسم المؤلّفات الخاصّة في موضوعٍ خاصّ.

2 - قسم الأجوبة عن الأسئلة الواردة عليه من أصقاع العالم الإسلاميّ.

3 - قسم الردود والنقوض على الآراء الباطلة.

ويبلغ مجموع هذه المؤلفات نحو مئتي مؤلف كما ذكره مترجموه [الطوسي،
الفهرست: 157].

والذي يهمنّا هو التعرّض لمؤلفاته العقديّة والكلاميّة التي قد ناهزت
التسعين مؤلفاً، وهي تقرب من نصف مجموع مؤلفاته، والمتصفّح لعناوين
كتبه الكلاميّة يقف بوضوح على سعة الأبعاد الكلاميّة في شخصيّته.

7 - مؤلفاته في الكلام:

1 - الإفصاح في الإمامة [النجاشي، رجال النجاشي: 399].

ينقسم الكتاب إلى قسمين رئيسين: الأوّل في إمامة الإمام أمير المؤمنين
عليّ بن أبي طالب عليه السلام، والثاني في إمامة غيره. وهو في حقيقته بحث علمي
مقارن بين الإمامتين استوفى فيه ما استدل به على الإمامة عند الفريقين سيّما
عند الجمهور، ووعده بكتابة بحث مستقل وشامل في إمامة أمير المؤمنين عليه السلام في
القرآن والسنة الشريفة. طبعه المؤتمر الخاصّ به في ذكره الألفيّة في المجلّد
الثامن من الصفحة 25 إلى 243.

2 - أقسام المولى في اللسان [المصدر السابق، 401].

وهو دراسة لغويّة وافية لأقسام كلمة المولى الواردة في حديث النبي صلى الله عليه وآله
«من كنت مولاه فهذا عليّ مولاه» في حديث الغدير. وله رسالة أخرى في معنى
المولى سيأتي التعرّض لها إن شاء الله تعالى. وقد طبعت أقسام المولى في المجلّد
الثامن من إصدارات المؤتمر في 16 مجلّداً.

3 - أوائل المقالات في المذاهب المختارات [المصدر السابق، 400].

بحث مفصّل في عقائد المذهب الإمامي مع ذكر من يوافقهم من سائر الفرق، وهو كتابٌ كلامي قيّم في الكلام المقارن. طبع في المجلد الرابع من سلسلة مصنفات الشيخ المفيد.

4 - آي القرآن المنزلة في أمير المؤمنين عليه السلام [المصدر السابق] - مفقود.

قال في أوله: «أنا بمشيئة الله وعونه أفرد في ما تعتمد الشيعية في إمامة أمير المؤمنين من آيات القرآن المحكمات والأخبار الصادقة». وقد كان هذا الكتاب عند السيّد ابن طاووس في القرن السابع، وينقل عنه في (سعد السعود) [ابن طاووس، سعد السعود: 11 و 116] باسم: (كتاب ما نزل من القرآن في أهل البيت عليه السلام)، كما نقل عنه في البحار [المجلسي، بحار الأنوار: 53: 93] ولكن أطلق عليه في (الذريعة) اسم (تيسير آي القرآن المنزلة في أمير المؤمنين عليه السلام).

5 - الأركان في دعائم الدين [النجاشي، رجال النجاشي: 399] - مفقود.

6 - أحكام أهل الجمل [الطوسي، الفهرست: 158] - مفقود.

لا يبعد أن يكون المراد الأحكام، من جهة كلاميّة وفقهيّة، وهو غير كتاب (الجمل).

7 - الإيضاح في الإمامة [النجاشي، رجال النجاشي: 401] - مفقود.

8 - الإقناع في وجوب الدعوة [المصدر السابق، 400] - مفقود.

يقرب أن يكون موضوعه في الكلام.

9 - الباهر من المعجزات.

ذكره الشيخ المفيد في آخر كتاب (الفصول العشرة) أو (المسائل العشر) [المرتضى، الفصول العشرة: 124] وذكر النجاشي له: (الزاهر في المعجزات) [النجاشي، رجال النجاشي: 401]، ويحتمل اتحادهما.

10 - البيان عن وجوه الأحكام [المصدر السابق، 400] - مفقود.

يقرب أن يكون موضوعه في الكلام.

11 - تصحيح الاعتقاد.

لم يذكره النجاشي ولا الشيخ في كتابيهما. ولكن ذكر النجاشي له: (الردّ على ابن بابويه)، ويحتل قوياً اتحادهما. وهو شرحٌ لكتاب (الاعتقاد) للشيخ الصدوق، وقد ناقشه في بعض الآراء. وقد ترجم إلى الإنجليزىة والفارسيّة، وطبعه المؤتمر في المجلد الخامس.

12 - تفضيل أمير المؤمنين عليه السلام على سائر الصحابة أو على سائر أصحابه عليهم السلام [المصدر السابق، 401]. طبع في المجلد التاسع من إصدارات المؤتمر العالميّ لألفيّة الشيخ المفيد.

13 - تفضيل الأئمة عليهم السلام على الملائكة [المصدر السابق] - مفقود.

14 - تقرير الأحكام [ابن شهر آشوب، معالم العلماء: 114] - مفقود.

تعرّض الشيخ المفيد لذكره في (العيون والمحاسن)، كما نقل عنه ذلك السيد المرتضى في (الفصول المختارة من العيون والمحاسن) [المرتضى، الفصول المختارة: 159 و 167] بما يُفهم منه أنّه من الكتب الكلاميّة.

15 - جوابات أبي جعفر القمي [النجاشي، رجال النجاشي: 400] - مفقود.

ولعلّه نفسه كتاب الردّ على ابن بابويه، ويتردّد موضوعه بين الكلام والفقه.

16 - جواب أبي جعفر الخراساني [ابن شهر آشوب، معالم العلماء: 114].

ولعلّ المراد به الشيخ الطوسي، كما يتردّد موضوعه بين الكلام والفقه.

17 - جوابات أبي الحسن سبط المعافي بن زكريّا في إعجاز القرآن [النجاشي،

رجال النجاشي: 400] - مفقود.

18 - جوابات الكرماني في فضل النبي ﷺ على سائر الأنبياء [المصدر السابق،

402] - مفقود.

19 - جوابات الفارقيّين في الغيبة [المصدر السابق، 400] - مفقود.

20 - جوابات مسائل اللطيف من الكلام [المصدر السابق] - مفقود.

21 - الحكايات.

جمعها الشريف المرتضى عن شيخه المفيد في الكلام، وجواب الشبهات من أمالي المفيد في مجالسه ومحاضراته، وهي ملحقة في بعض المخطوطات بأوائل المقالات، وفي بعض آخر بالفصول المختارة، والمرجح أنّها جزءٌ متمم للأخير، وليست كتابًا مستقلًا. [انظر: مجموعة المقالات والرسالات 1: 250]

وقد طبعت في المجلّد العاشر من إصدارات المؤتمر.

22 - الردّ على ابن الأخشيد في الإمامة [النجاشي، رجال النجاشي: 402] -

مفقود.

والمراد به أحمد بن علي بن بيغجور ابن الأخشيد البغدادي المعتزلي (المتوفى 326 هـ).

23 - الرد على ابن رشيد في الإمامة [المصدر السابق] - مفقود.

24 - الرد على ابن عون في المخلوق [المصدر السابق، 201] - مفقود.

لعلّه في القول بخلق الأعمال وعقيدة الجبريّة، وابن عون هو محمد بن جعفر بن عون الكوفي ساكن الري المتوفى 312 هـ، وكان يقول بمذهب الجبريّة. [المصدر السابق، رقم 1020]

25 - الرد على ابن كُلاب في الصفات. [المصدر السابق، 400]

26 - الرد على أبي عبد الله البصري في تفضيل الملائكة [المصدر السابق: 402] - مفقود.

وهو الحسين بن عليّ المعتزلي شيخ المفيد المعروف بالجعل، المتوفى 369 هـ والظاهر أنّ موضوع الكتاب في إثبات أفضليّة الأئمة على الملائكة.

27 - الرد على أصحاب الحلاج [المصدر السابق: 401] - مفقود.

وهو الرد على آراء الصوفيّة.

28 - الرد على عثمانية الجاحظ [المصدر السابق: 399] - مفقود.

29 - الرد على الخالدي في الإمامة [المصدر السابق: 401] - مفقود.

وهو أبو الطيّب محمد بن إبراهيم بن شهاب الخالدي؛ المتوفى 351 هـ [ابن النديم، الفهرست: 174] وكان فقيهاً متكلماً، وهو بغدادي المذهب. [مارتن، نظريات علم الكلام عند الشيخ المفيد: 66]

30 - الردّ على العتيقيّ في الشورى [النجاشي، رجال النجاشي: 401] - مفقود.

31 - الردّ على الكرابيسيّ في الإمامة [المصدر السابق: 400] - مفقود.

استظهر الأستاذ مارتن مكدرموت أنّ المراد به المحدث والفقيه السيّ أبو عليّ الحسين بن عليّ بن زيد الكرابيسيّ المتوفّى 248 هـ، نسب له ابن النديم كتاب (الإمامة)، وقال عنه: إنّه كان يبغض عليّاً عليه السلام [ابن النديم، الفهرس: 174].

32 - الرسالة إلى الأمير أبي عبد الله وأبي طاهر ابني ناصر الدولة في مجلس جرى في الإمامة [النجاشي، رجال النجاشي: 402] - مفقود.

وهما ابنا ناصر الدولة الحسن بن عبد الله بن حمدان الحمداني ملك الموصل، وناصر الدولة هو الأخ الأكبر لسيف الدولة الحمداني.

33 - رسالة في عدم سهو النبي ﷺ.

397

لم يذكرها الشيخ الطوسي ولا النجاشي. ولكن ذكر له ابن شهر آشوب (الردّ على ابن بابويه) فيمكن اتّحادهما. وقد طبعت هذه في المجلد العاشر من سلسلة مؤلّفات الشيخ المفيد.

34 - الرسالة الكافية في إبطال توبة الخاطئة.

35 - رسالة في معنى المولى.

انفرد بذكرها المحقّق الطهرانيّ باسم (مناظرة الشيخ المفيد مع الرجل البهشمي)، طبعت في المجلد الثامن من السلسلة من إصدارات المؤتمر.

36 - الرسالة المقنعة في وفاق البغداديين من المعتزلة لما رُوي عن

الأئمة عليهم السلام. [النجاشي، رجال النجاشي: 400]

37 - رسالة إلى أهل التقليد [المصدر السابق] - مفقود.

38 - الزاهر في المعجزات [المصدر السابق: 401] - مفقود.

39 - عقود الدين [ابن شهر آشوب، معالم العلماء: 114] - مفقود.

وقد أشار إليه في (تصحيح الاعتقاد)، وأنه ذكر فيه جملة روايات في توحيده - سبحانه - ونفي التشبيه عنه { والتزيه والتقديس [المفيد، تصحيح الاعتقاد: 56].

40 - العمد في الإمامة [النجاشي، رجال النجاشي: 402] - مفقود.

41 - عمدٌ مختصرة على المعتزلة في الوعيد [المصدر السابق] - مفقود.

42 - العيون والمحاسن [المصدر السابق: 399] - مفقود.

وذكر الشيخ الطوسي وابن شهر آشوب كتاباً آخر هو (الفصول من العيون والمحاسن) وهو الآخر مفقود. وإنما الموجود هو ما اختاره السيّد من (العيون والمحاسن) باسم (الفصول المختارة من العيون والمحاسن).

وقد أشار الشيخ المفيد في كتاب (الإفصاح) إلى ما يكشف عن طبيعة كتاب (العيون والمحاسن) الكلاميّة، وثمة بحثٌ عند المحققين يدور حول اتّحاد (العيون والمحاسن) مع كتاب (الاختصاص) [انظر: مارتن، نظريات علم الكلام عند الشيخ المفيد: 57، ومجموعة المقالات والرسالات 9: 142]، وكتاب (العيون والمحاسن) قد وصل إلى السيّد ابن طاووس في القرن السابع الهجريّ.

43 - الغيبة.

وهي عبارة عن أربع رسائل في الغيبة. وقد ذكر النجاشي للشيخ المفيد الجوابات في خروج الإمام المهديّ ﷺ، والظاهر أنها غير هذه الرسائل موضوعاً.

وعلى كل حال فإنّ الرسالة الأولى مطبوعة في المجلّد السابع من إصدارات المؤتمر. وطُبعت الثانية ثلاث مرّات، وكذلك الثالثة والرابعة.

44 - شرح المنام.

لم يُذكر هذا في عداد مؤلفاته. وإنّما هي مناظرة في عالم المنام ناظر فيها حول آية الغار، وقصّها الشيخ المفيد على الشيخ أبي الحسن عليّ بن محمّد بن بنان فرواها عنه ودوّنها. وقد طُبعت في المجلّد الثامن من سلسلة مصنّفات الشيخ المفيد.

45 - الفصول من العيون والمحاسن. [النجاشي، رجال النجاشي: 399]

ويرى صاحب (الذريعة) [الطهراني، الذريعة 16: 245] أنّ هذا الكتاب غير (الفصول المختارة من العيون والمحاسن) الذي اختاره السيّد المرتضى، وأنّه من تأليف الشيخ المفيد نفسه.

46 - قضية العقل على الأفعال [النجاشي، رجال النجاشي: 401] - مفقود.

47 - المسائل الجارودية.

48 - كتاب الكامل في علوم الدين [ابن شهر آشوب، معالم العلماء: 114] - مفقود.

وقد ذكر الشيخ المفيد في (الفصول) بأنّه ذكر فيه عناوين كتب المتكلمين الإماميّة الأوائل. [المرتضى، الفصول المختارة: 284]

لم يذكره النجاشي ولا الشيخ الطوسي بهذا الاسم، ولكن ذكر النجاشي كتابين للشيخ المفيد قريبين من موضوعه وهما: (مسائل الزيدية) و(مسألة على الزيدية). وقد جزم المحقق الطهراني باتّحاد الأولى منهما مع المسائل الجارودية [الطهراني، الذريعة 20: 342 و351]. فقد جاء في أوّل هذه المسائل: «أما

بعد فقد اتفقت الشيعة العلوية من الإمامية والزيدية الجارودية على أنّ الإمامة كانت عند وفاة النبي ﷺ لأمر المؤمنين « وعناوينه: (قالت الجارودية وقالت الإمامية)، وقد طُبع هذا الكتاب من قبل المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد في المجلد السابع من سلسلة إصداراته. [انظر: مجموعة المقالات والرسالات 1: 274]

49 - المسائل العشر في الغيبة أو الفصول العشرة في الغيبة.

ذكرها ابن شهر آشوب باسم (أجوبة المسائل العشر) وذكرها المحقق الطهراني بهذا الاسم في الميم [الطهراني، الذريعة 20: 358]، وسُميت في مخطوطة كُتبت في القرن السابع الهجري: (شرح الأجوبة عن المسائل في العشرة فصولٍ عما يتعلق بمهدي آل الرسول ﷺ).

وهي عشر مسائل حرّرها بعضهم، وسأل فيها الشيخ المفيد. ولما كانت هذه المسائل منسقةً في عشرة فصولٍ، وكلّ مسألةٍ معنونة بفصلٍ؛ فقد طُبعت لأول مرةٍ في النجف باسم (الفصول العشرة في الغيبة). كما طُبعت في المجلد الثالث من إصدارات المؤتمر [مجموعة المقالات والرسالات 1: 280].

50 - المسائل السروية. [ابن شهر آشوب، معالم العلماء: 113]

وهي إحدى عشرة مسألةً عن:

1 - المتعة والرجعة.

2 - الأشباح والذّرّ وعالم الأرواح.

3 - ماهية الروح.

4 - ماهية الإنسان.

5 - عذاب القبر.

6 - حياة الشهداء.

7 - المجبرة.

8 - اختلاف الروايات.

9 - القرآن أهو ما بين الدفتين؟

10 - نكاح عمر وأمّ كلثوم، وتزويج عثمان وزينب ورقية.

11 - أصحاب الكبائر.

وقد طُبعت في المجلّد السابع من سلسلة مصتفات الشيخ المفيد من إصدارات المؤتمر.

51 - جوابات أبي الليث الأواني. [النجاشي، رجال النجاشي: 400]

المشتهرة بالمسائل العُكبريّة أو جوابات المسائل العُكبريّة. وتسمّى أيضًا بالمسائل الحاجيّة. وهي إحدى وخمسون مسألةً كلاميّة. وقد طُبعت ضمن المجلّد السابع من سلسلة مصتفات الشيخ المفيد.

52 - مسألة في النّصّ الجليّ. [المصدر السابق: 401]

وقد نشرها العلامة محمّد حسن آل ياسين في سلسلة (نفائس المخطوطات) بهذا الاسم. وذكر ابن شهر آشوب من مصتفات الشيخ المفيد (المسألة المقنعة في إثبات النّصّ على أمير المؤمنين عليه السلام). وذكر له النجاشي (المقنعة في إمامة أمير المؤمنين عليه السلام).

وقد وصلتنا من كتب الشيخ المفيد مسألتان في النصّ على عليٍّ عليه السلام،
فهل هما نفس ما ذكرهما النجاشي وابن شهر آشوب أو هما شيء آخر غير
الواصل إلينا؟

وهاتان الرسالتان هما:

53 - مسألة في النصّ على عليٍّ عليه السلام.

وقد صدرت في المجلّد السابع من سلسلة إصدارات المؤتمر.

54 - مسألة أخرى في النصّ على عليٍّ عليه السلام. [المصدر السابق: 400]

وسُمّيت في مخطوطةٍ في مكتبة آية الله السيّد الحكيم رحمته (إبطال الشبهة)
وفي أخرى (مناظرة الباقلاني)، إذ كانت عبارةً عن مناظرة سأل فيها القاضي
الباقلاني الشيخ المفيد عن النصّ على إمامة الإمام عليٍّ عليه السلام، وقد طبعها
المؤتمر في المجلّد السابع أيضًا.

402

55 - مسألة في الإرادة. [المصدر السابق: 399]

وهي بحثٌ مختصرٌ حول إرادة الله سبحانه، وقد طُبعت في المجلّد العاشر
من إصدارات المؤتمر.

56 - مسألة في وجوب الجنة لمن تُنسب ولادته إلى النبي صلى الله عليه وآله [المصدر

السابق: 402] - مفقود.

57 - مسألة في الأصلح [المصدر السابق: 399] - مفقود.

58 - مسألة في أقضى الصحابة [المصدر السابق: 401] - مفقود.

ويُحتمل اتحاد هذه الرسالة مع الرسالة الموجودة في مكتبة السيّد ابن طاووس (ت 664 هـ) باسم (مسألة في قول النبي ﷺ: «عليّ أفضاكم»). [ابن طاووس، فرج المهموم: 53]

59 - مسألة منع انشقاق القمر وتكليم الذراع [النجاشي، رجال النجاشي: 402] - مفقود.

60 - مسألة في رجوع الشمس [المصدر السابق: 402] - مفقود.

61 - المسألة على الزيدية [المصدر السابق: 400] - مفقود.

وقد تقدّم له المسائل الجارودية أو الزيدية.

62 - مسألة في عصمة الأنبياء ﷺ - مفقود.

403 وقد كانت نسخة منه في مكتبة السيّد ابن طاووس (م 664 هـ)، ولم يذكرها النجاشي والطوسي وابن شهر آشوب.

63 - المسألة المقنعة في إمامة أمير المؤمنين ﷺ [المصدر السابق: 402] - مفقود.

64 - مسألة في المعراج [المصدر السابق: 400] - مفقود.

65 - مسألة في معنى «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى».

66 - مسألة في معنى قوله ﷺ: «إني مخلّف فيكم الثقلين» [المصدر السابق: 401] - مفقود.

67 - المجالس المحفوظة في فنون الكلام [المصدر السابق: 400] - مفقود.

68 - الكامل في علوم الدين [المصدر السابق: 401] - مفقود.

تعرض لذكره الشيخ المفيد في (تصحيح الاعتقاد) [المفيد، تصحيح الاعتقاد: 72]، و(الفصول المختارة) [المرتضى، الفصول المختارة: 75] و(الحكايات) [النجاشي، رجال النجاشي: 401].

69 - الكلام في حدوث القرآن [المصدر السابق] - مفقود.

70 - الكلام في وجوه إعجاز القرآن [المصدر السابق: 400] - مفقود.

71 - المنير في الإمامة [الطوسي، فهرست: 158] - مفقود.

72 - الموضح في الوعيد [النجاشي، رجال النجاشي: 399] - مفقود.

73 - النكت الاعتقادية.

لم يرد في شيء من المصادر المتقدمة، وإنما نسب للشيخ المفيد (*).

74 - النكت في مقدمات الأصول. [النجاشي، رجال النجاشي: 399]

وهو غير النكت الاعتقادية، وثمة كلام في نسبته إلى الشيخ المفيد [المصدر السابق: 402]. وقد طبعه المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد في المجلد العاشر من سلسلة إصداراته.

75 - النصر لسيّد العترة في أحكام البغاة عليه في البصرة [المصدر السابق]

- مفقود.

(*) ويراجع للمزيد: مجموعة المقالات والرسالات 1: 300؛ نظريات علم الكلام عند الشيخ المفيد (لمارتين مكدرموت) تعريب علي هاشم: 85.81. وقد طبع في المجلد العاشر من إصدارات المؤتمر.

وقد تناول فيه أحكام البغاة في حرب الجمل من الزاوية الكلامية والفقهية.

76 - نقض الخمس عشرة مسألة على البلخي [المصدر السابق: 400] - مفقود.

77 - النقض على ابن قتيبة على الحكاية والمحكي [الطوسي، الفهرست: 239]

- مفقود.

وسمّاه النجاشي (الردّ على القتيبي في الحكاية والمحكي) [النجاشي، رجال النجاشي: 401]. وابن قتيبة هو أبو محمد ابن عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري اللغوي الأديب.

والمحكي هو القرآن وحكايته تلاوته، وهو ما اشتهر في حينه عن جماعة قولهم لفظ القرآن مخلوق. [انظر: مجموعة المقالات والرسالات 1: 306]

78 - نقض الإمامة على جعفر بن حرب [النجاشي، رجال النجاشي: 400] - مفقود.

79 - النقض على ابن عباد في الإمامة. [المصدر السابق].

80 - النقض على الجاحظ في فضيلة المعتزلة [المصدر السابق] - مفقود.

81 - النقض على الطلحي في الغيبة [المصدر السابق] - مفقود.

82 - النقض على علي بن عيسى الرماني [المصدر السابق: 399] - مفقود.

83 - النقض على القصيبي في الإمامة [المصدر السابق: 401] - مفقود.

وهو إبراهيم بن علي بن سعيد بن علي بن زوبعة أبو أسحاق القصيبي المعتزلي البغدادي.

84 - النقض على الواسطي [المصدر السابق: 400] - مفقود.

- ولعلّ المراد به محمد بن زيد الواسطي (م 306 هـ) من تلامذة الجبائي.
- 85 - نقض فضيلة المعتزلة [المصدر السابق: 399] - مفقود.
- 86 - نقض كتاب الأصمّ في الإمامة [المصدر السابق: 400] - مفقود.
- وهو عبد الرحمن بن كيسان الأصمّ البصريّ المعتزليّ (م 200 هـ).
- 87 - نقض المروانيّة [المصدر السابق: 399] - مفقود.
- 88 - النقض على غلام البحرانيّ (علّام البحرانيّ) في الإمامة [المصدر السابق: 401] - مفقود.
- 89 - نهج البيان عن سبل (سبيل) الإيمان [المصدر السابق: 402] - مفقود.
- 90 - نهج الحقّ [ابن طاووس، اليقين: 174 و 457] - مفقود.
- واحتمل المحقق الطهرانيّ اتّحاده مع سابقه [الطهرانيّ، الذريعة 24: 414].
- 8 - مؤلفاته الفلسفيّة
- 1 - جوابات الفيلسوف في الاتّحاد [النجاشيّ، رجال النجاشيّ: 400].
- 2 - الكلام في أنّ المكان لا يخلو من متمكن [المصدر السابق: 402] - مفقود.
- 3 - الكلام على الجبائيّ في المعدم [المصدر السابق: 400] - مفقود.
- 4 - الكلام في المعدم [المصدر السابق] - مفقود.
- 5 - الكلام على الإنسان [الطهرانيّ، الذريعة: 389] - مفقود. والظاهر أنّه في تحليل ماهيّة الإنسان.

6 - مسألة في ماهية الإنسان (المسألة الرابعة من المسائل السروية).

7 - مسألة في ماهية الروح (المسألة الثالثة من المسائل السروية).

ولا يخفى أنّ مباحث هذه الكتب كانت تصنّف في علم الكلام سابقاً، ولكنّها تدخل اليوم في الفلسفة، وإن كان البعض منها يشترك البحث فيها في كلا العلمين.

9 - مناظراته

اهتمّ الشيخ المفيد بموضوع المناظرة، وهي من دلائل تفوّقه العلميّ سيّما مع معتزلة بغداد المشهود لهم بدقّة النظر وقوّة الجدل، فقد ناظر مشايخ المعتزلة كأبي عمر الشطوي والشيخ العزّالة وأبي الحسن الحياط وغيرهم. [المرتضى، العيون والمحاسن، ص 7، 45، 49، 70، 78، 88، 94، 103]

وهناك نحو من أسلوب المناظرات الافتراضية سلكه الشيخ المفيد في كتابه (الإفصاح في إمامة عليّ بن أبي طالب عليه السلام) حيث يتقمّص شخصيّة الخصم ويطرح شبهاتهم.

وهذا - عزيزي القارئ - نموذج من مناظراته:

«قال رجلٌ من أصحاب الحديث - ممّن يذهب إلى مذهب الكرابيسي - للشيخ المفيد: ما رأيت أجسر من الشيعة فيما يدّعون من المحال، وذلك أنّهم زعموا أنّ قول الله سبحانه: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ نزلت في عليّ وفاطمة والحسن والحسين مع ما في ظاهر الآية من أنّها نزلت في أزواج رسول الله ﷺ. وذلك أنّك إذا تأملت الآية من أولها إلى آخرها وجدتّها منتظمة لذكر الأزواج خاصّة، ولم نجد لمن

ادّعوها له ذكراً. فقال له الشيخ أيده الله: أجسر الناس على ارتكاب الباطل وأبتهتهم وأشدّهم إنكاراً للحقّ وأجهلهم، من قام مقامك في هذا الاحتجاج ودفع ما عليه الإجماع والاتفاق، وذلك أنّه لا خلاف بين الأمة أنّ الآية من القرآن قد يأتي أوّلها في شيءٍ وآخرها في غيره، ووسطها في معنيٍّ وأوّلها في سواه، وليس طريق الاتفاق في معنى إحاطة وصف الكلام بالآي.

وقد نقل المخالف والموافق أنّ هذه الآية نزلت في بيت أمّ سلمة رضي الله عنها ورسول الله في البيت ومعه عليّ وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام وقد جلّ لهم بعبادة خيريّة وقال: اللهم هؤلاء أهل بيتي. فأنزل الله عزّ وجلّ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾، فتلاها رسول الله صلى الله عليه وآله فقالت له أمّ سلمة رضي الله عنها: يا رسول الله أأنت من أهل بيتك؟ فقال لها: إنك إلى خيرٍ ولم يقل إنك من أهل بيتي. حتّى روى أصحاب الحديث أنّ عمر سئل عن هذه الآية فقال: سلوا عنها عائشة. فقالت عائشة: إنّها نزلت في بيت أختي أمّ سلمة فاسألوها عنها فإنّها أعلم بها مني. فلم يختلف أصحاب الحديث من الناصبة ولا أصحاب الحديث من الشيعة في خصوصها في من عددناه، وحمل القرآن في التأويل على ما جاء به الأثر أولى من حمله على الظنّ والترجيم. مع أنّ الله - سبحانه - قد دلّ على صحّة ذلك بمتضمّن الآية، حيث يقول جلّ وعلا: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾، وإذهاب الرجس لا يكون إلّا بالعصمة من الذنوب؛ لأنّ الذنوب من أرجس الرجس، والخبر عن الإرادة هنا إنّما هو خبرٌ عن وقوع الفعل خاصّة دون الإرادة التي يكون بها لفظ الأمر أمراً، لا سيّما على ما أذهب إليه في وصف القديم بالإرادة، وأفرق بين الخبر عن الإرادة ها هنا والخبر عن الإرادة في قوله: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ وقوله: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا

يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ)، إذ لو جرت مجزئ واحدًا لم يكن لتخصيص أهل البيت بها معنى؛ إذ الإرادة التي يقتضي الخبر والبيان يعمّ الخلق كلّهم على وجهها في التفسير ومعناها، فلما خصّ الله أهل البيت ﷺ بإرادة إذهاب الرجس عنهم دلّ على ما وصفناه من وقوع إذهابه عنهم، وذلك موجب للعصمة على ما ذكرناه، وفي الاتفاق على ارتفاع العصمة عن الأزواج دليل على بطلان مقال من زعم أنها فيهنّ.

مع أنّ من عرف شيئاً من اللسان وأصله، لا يرتكب هذا القول ولا توهم صحته؛ وذلك أنّه لا خلاف بين أهل العربيّة أنّ جمع المذكر بالميم وجمع المؤنث بالنون، وأنّ الفصل بينهما بهاتين العلامتين، ولا يجوز في لغة القوم وضع علامة المؤنث على المذكر، ولا وضع علامة المذكر على المؤنث، ولا استعملوا ذلك في حقيقة ولا مجاز، ولما وجدنا الله - سبحانه - قد بدأ في هذه الآية بخطاب النساء فأورد علامة جمعهنّ من النون في خطابهنّ فقال: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنَّ أَتَقَيُّنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ﴾ إلى قوله: ﴿وَأَطِئْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾، ثم عدل بالكلام عنهنّ بعد هذا الفصل إلى جمع المذكر فقال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾، فلما جاء بالميم وأسقط النون علمنا أنّه لم يتوجّه هذا القول إلى المذكور الأوّل بما بيّناه من أصل العربيّة وحقيقتها، ثم رجع بعد ذلك إلى الأزواج فقال: ﴿وَأَذْكُرَنَّ مَا يُثْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا﴾.

فدلّ ذلك على أفراد من ذكرناه من آل محمد ﷺ بما علّقه عليهم من حكم الطهارة الموجبة للعصمة وجليل الفضيلة.

وليس يمكنكم معشر المخالفين أن تدّعوا أنّه كان في الأزواج مذكوراً رجلاً غير النساء، وذكر ليس برجلٍ فيصحّ التعلّق منكم بتغليب المذكر على المؤنث إذا كان في الجمع ذكر، وإذا لم يمكن ادّعاء ذلك وبطل أن يتوجّه إلى الأزواج، فلا غير لهنّ توجّهت إليه إلّا من ذكرناه ممّن جاء فيه الأثر على ما بيّناه» [المرتضى، الفصول المختارة: 29].

10 - وفاة الشيخ المفيد

لقد كان يوماً مشهوداً ومدهشاً ذلك اليوم الذي رحل فيه شيخ بغداد في سنة 413 هـ. فها هي بغداد تقف خاشعةً تودّع جثماناً ساكناً مطمئناً بقضاء الله وقدره، طالما بعثت روحه في جناباتها الحركة والحياة بعلمه المتدقّ ومناظراته وسجلاته المفعمة بالنشاط والقوّة. أجل لقد خرجت بغداد بثمانين ألف مشيّع ومودّع في يومٍ مشهودٍ كيوم الحشر - كما يصفه بعض من حضره - من وفرة الحاضرين الذين حضروا لوداع شيخ بغداد، من كلّ المسلمين والفرق الإسلاميّة، حتّى ضاقت بهم أكبر ساحات بغداد في (ميدان الأشنان)، ولم يُرَ يومٌ أكبر منه لشدّة زحام الناس للصلاة عليه، ومن كثرة بكاء المؤالف والمخالف [الطوسي، الفهرست: 187]، وقد صلّى عليه تلميذه وخليفته الشريف المرتضى، ودُفن في داره بضعة سنواتٍ، ثمّ نُقل إلى مقابر قريش بجوار أستاذه أبو جعفر بن قولويه ممّا يلي رجلي الإمام الجواد عليه السلام في الكاظميّة. [النجاشي، رجال النجاشي: 403]

لقد رحل الشيخ المفيد ولكن بقيت جهوده ومدرسته معطاء خالدة تمدّ العلماء والباحثين بفنون العلم وأنواع الثقافة والمعرفة على مدى ألف عام أو يزيد... وانبعثت قرائح نوابغ الشعر مؤبنةً ورائيةً ومشيدةً بمفاخره العلميّة

وسجاياه الخلقية وهي تتفجر لوعةً وشجناً لفراقه.. فانطلق تلميذه المرتضى في ألفيته التي يبت فيها لوعته، ويذكر بمعالي أستاذه وصولاته العلمية وأجاده العظيمة عاذلاً على الموت مخاطباً له:

أيها الموت كم حططت علياً	سامي الأطراف أو جبت سناما؟
فخذ اليوم من دموعي وقد كـ	نّ جموداً على المصاب سجاما
إنّ شيخ الإسلام والدين والعُد	م تولى فأزعج الإسلاما
والذي كان غرّة في دُجى الأيّا	م أودى فأوحش الأيّا
كم جلوت الشكوك تعرض في نـ	صّ وصيّ وكـ نصرت إماما
وخصوم لُدّ ملأتهم بالـ	قّ في حومة الخصام خصاما
عابنوا منك مُصيّتاً تُغرة التّـ	ر وما أرسلت يداك سهاما
وشجاعاً يفري المرائر ما كـ	لّ شجاع يفري الطلي والهاما
من إذا مال جانبٌ من بناء الدـ	ين كانت له يدهاء دعا ما
من يُنير العقول من بعد ما كـ	نّ هُموداً ويُنتج الأنهاما
من يعبر الصديق رأياً إذا ما	سلّه في الخطوب كان حساما
فامض صفراً من العيوب فكم با	ن رجال أثروا عيوباً وذاما؟

[ديوان الشريف المرتضى 3: 204]

قائمة المصادر

1. ابن إدريس، محمد، مستطرفات السرائر، تحقيق محمد مهدي الخرسان، العتبة العلوية، 1429.
2. ابن العماد الحنبلي، عبد الحي، شذرات الذهب، دار إحياء التراث، بيروت.
3. ابن النديم، محمد بن إسحاق، الفهرست، بيروت، دار المعرفة، 1997.
4. ابن حجر، أحمد، لسان الميزان، مؤسسة الأعلمي، ط 2، 1390، لبنان.
5. ابن داوود الحلي، أبو محمد الحسن، رجال ابن داوود، النجف، دار المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف، 1975.
6. ابن شهر آشوب، محمد بن علي، معالم العلماء، النجف، دار المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف، 1980.
7. ابن طاووس، علي، سعد السعود، منشورات الرضي، قم المقدسة، 1363 ش.
8. ابن طاووس، علي، نفس [فرج] المهموم، منشورات الرضي، قم المقدسة، 1363 ش.
9. الأصفهاني، الميرزا عبد الله، رياض العلماء وحياض الفضلاء، قم المقدسة، مطبعة الخيام، 1401 هـ.
10. آقا بزرگ تهراني، الذريعة إلى تصانيف الشيعة، بيروت، دار الأضواء، 1975.
11. بحر العلوم، مهدي، تحقيق محمد صادق بحر العلوم، مكتبة الصادق، 1363، طهران.
12. الخوئي، أبو القاسم، معجم رجال الحديث، قم، مركز نشر الثقافة الإسلامية في العالم، 1372 هـ.

13. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، العبر في خبر من غبر، تحقيق فؤاد سيّد، دار التراث العربي.
14. الطوسي، محمد بن الحسن، الفهرست، إيران، مطبعة المكتبة المرتضوية، 1376 هـ.
15. العلامة الحليّ، حسن بن يوسف، خلاصة الأقوال في معرفة أحوال الرجال، قم، مؤسسة نشر الفقاهة، 1417 هـ.
16. القمي، عباس، سفينة البحار، إيران، بنياد پژوهشهای اسلامی آستان قدس رضوی، 1375 هـ.
17. المجلسي، محمّد باقر، بحار الأنوار، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1413 هـ.
18. المرتضى، الفصول المختارة، المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، بلا تاريخ.
19. المرتضى، عليّ بن الحسين بن موسى، ديوان الشريف المرتضى، دار إحياء الكتب العربيّة.
20. المفيد، محمد بن محمد بن النعمان، تصحيح الاعتقاد، تحقيق حسين درگاهي، دار المفيد، 1414 هـ.
21. مؤتمر الشيخ المفيد، مجموعة المقالات والرسالات، المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد.
22. النجاشي، أحمد بن عليّ، رجال النجاشي، بيروت، مؤسسة النشر الإسلامي، 1375 هـ.
23. اليافعي، عبد الله، مرآت الجنان، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، بيروت، 1997.

الخلاصة الإنجليزية



his magnificent personality included all scientific and practical features to present him as a precious treasure of knowledge that no other personality can ever be a peer or a match of. All people bow down before this personality to express honor and respect for him as a result of his great impact on all hearts.

The current essay sheds light on one of the aspects of Sheikh al -Mufid's scientific and personal conduct in the domain of creed and Islamic scholastic theology.

Shaykh al-Mufid and his role in Theology

Sheikh Safa al-Mashhadi

Summary

Our ancient master scholars were characterized by their very much interest in theological and doctrinal topics, which was equivalent to their interest in jurisprudential and Islamic Law studies, especially the scholars of the fourth and fifth centuries of Hegira when the scientific identity of Shiism was completed, and its principles and foundations were decided more scientifically and more methodologically than ever. Sheikh al-Mufid and his magnificent school was the fire iron that ignited the fire of theological studies—a fact can obviously be noticed through the simplest review of Sheikh al-Mufid's scientific heritage, especially his essays and writings in the field of Islamic scholastic theology. Thus, Sheikh al-Mufid's lifetime witnessed the composition of many schools of intellectual knowledge, doctrinal researches, and many other fields of religious studies..

It goes without saying the Sheikh al-Mufid is one of the superb personalities whose like can rarely be found in the list of master scholars. Moreover, he was such a great scholar who mastered all sciences and thus excelled all of his contemporaries and even those who came after them. He was such a marvelous personality who combined knowledge, skill, practice, devotion, and painstaking contributions altogether equally. Thus,

Islam. Moreover, the author even emphasized on this approach, declaring that he would not resort to any other approach. In his introduction to God and Intellect, the author wrote: "Upon my determination on writing this book, I took upon myself to commit to the judgment of reason, considering it to be my one and only pioneer; so, I entitled the book: God and Intellect, trying my best not to swerve even one inch from what this title suggests. In fact, we in the present day need more urgently than any other time for posing and discussing such an important topic, since the trend of atheism is now controlling over all things and extending irrepressibly to all corners." [p. 11]

The author's stress on this approach was also declared in his introduction to the book: Islam and Intellect, which included his book under discussion: God and Intellect. In the introduction, Sheikh Mughniyah wrote: "The Holy Prophet is reported to have said: 'The origin of my faith is intellect.' Thus, the religion brought by Muhammad is based on three posts; belief in God, belief in Prophethood, and belief in the Hereafter. Imamate (i.e. the Divinely ordained leadership of certain persons) is a branch of the principle of prophethood, because it represents a general leadership of all mundane and religious affairs received from the Holy Prophet as succession to him... I have thus written a series of books in which I provide rational and reason-based points of evidence to prove the accuracy, validity, and authenticity of the principles and primary cornerstones of Islam... through easy-to-understand and obvious statements, thus trying to avoid whatever may intercept sound understanding and is rejected by good reason."

From this introduction, it is understood that the author's methodology in the book is purely demonstrative and rational, although he elsewhere provided some texts, thus depending upon the narrative methodology. Yet, that was because certain issues required resorting to some narrations and reported texts. However, in his book: God and Intellect, the author committed absolutely to the pure rational methodology for proving his viewpoint.

A Perusal into Sheikh Muhammad Jawad Mughniyah's Book "God and Intellect"

Mohammad Baqir al-Khirsan

Summary

One of the most prominent Lebanese authors and men-of-letters, Sheikh Muhammad Jawad Mughniyah was such a prolific writer who authored a very big quantity of books. His writings were so multifarious that contributed greatly to enriching the Islamic library with books on various Islamic sciences and fields of knowledge.

The author wrote a series of books on some Islamic creeds. He thus explained, defended, and refuted the spurious arguments that were aroused about some Islamic beliefs and creeds, depending mainly on reason-based and rational points of evidence. This series included five researches, or booklets, that were first published independently under these titles: 1. God and Intellect, 2. Prophethood and Intellect, 3. The Hereafter and Intellect, 4. Imam Ali's Divinely Commissioned Leadership and Intellect, and finally 5. The Awaited Mahdi and Intellect.

Later on, these five independent small books were gathered in one book and then published under the title: Islam and Intellect.

An elaborate discussion of this all-comprehensive books requires very much time and effort; therefore, the writer of the current essay has decided to investigate, survey, and analyze one of the five topics of the book; namely, God and Intellect.

The title of the book obviously demands that the author depended on the rational approach for proving validity and soundness of the basic beliefs of

2. Natural interpretation of the method of the generation and rise of the world.

The methodology of this essay is based on the following:

1. Revealing the most important intellectual principles and cornerstones in the words of the skeptic empiricists who doubt the principles and cornerstones of monotheism. The writer of the essay thus poses examples from the available books, essays, and writings of such empiricists.

2. Analyzing these principles and then weighing them up on the scale of good sense. In fact, the majority of such principles do not need more than necessarily true judgments.

3. An explanation of the most important terms used by the empiricists, since some of these terms might be reasons for falling into mistakes.

Concerning the second factor (i.e. natural interpretation of the method of the generation and rise of the world), it is in fact one of the experimental and tangible issues that no one has the right to object to except through a purely experimental and tangible discussion. No matter what the result is for them, this idea does not seem to be opposing the notion of the existence of God if the acceptability and authoritativeness of the rational proofs are taken into consideration. This point will be proven in the essay under discussion.

The Empirical Approach and Belief in God (physics as an example)

Mohammad Aal-Ali

Summary

Noticeably, the empirical approach that endorses the notion of atheism is epistemologically not concerned at all with discussing or opposing the rational, philosophical, and natural proofs adopted by the different rational and philosophical approaches, since the circle of accepting experiment as a valid argument is circumscribed by the tangibles. Hence, they may prove a law related to a tangible thing, but they can neither prove nor disprove anything that is outside the frame of tangibility. As a result of this natural inability of experiment, empirical physicists tried to surpass their tangible frame and discuss, or oppose, these rational and philosophical principles in order to controvert them and then refute them by use of their empirical method of explaining the origin of the world. By so doing, they tried to substitute the idea of the existence of a creator with the idea of the universe's anomalous (or spontaneous) generation.

Briefly, their theory is based on these two factors:

1. Refutation of the rational and philosophical principles on which the proofs of monotheism are based.

both (the heavens and the earth) had been disordered.) This is an argument formed by reasoning that an effect comes from a cause. Almighty God also says in the Qur'an: (those on whom you call beside Allah will never create a fly though they should all gather for it.) And this means that can never be able to make the spark of life, but it can only be made by Him Who is the source of life.

The third is the philosophical recognition, that needs to correlation between various intellectual systems. When one contemplates many intellectual systems, correlates them and arrives at some result through this correlation, this is called contemplative philosophical recognition. The Holy Qur'an refers to this kind of recognition by saying, (Blessed is He in Whose hand is the kingdom, and He has power over all things, Who created death and life that He may try you -- which of you is best in deeds.) so, when the mind perceives the concepts of kingdom, power, and life and death, it sees life and death, that is the association of life with death, and the meeting of life and death in this material world, as a demonstration of the dominant power over the universe, and when it contemplates the concept of power, whose clearest example is life and death, it moves from it to the concept of kingdom; where the real kingdom is the possession of the power to control the universe. And the clearest manifestation of this power is that it is He Who possesses life and death; therefore, we find that there is some kind of correlation between these systems and these concepts that appears through contemplation and reflection.

Interview with His Eminence Sayyid Munir Al-Khabbaz

Summary

Al-Daleel Magazine has made an interview with Sayyid Munir al-Khabbaz, a professor in the Hawza, specialized in theological and doctrinal studies. The interview focuses on arguments showing the existence of God, and on atheism, its causes and the methods of dealing with it. The answers were scientific and useful. Here are some of his answers:

The recognition of the Creator is divided into three sections: innate recognition, mental recognition, and philosophical recognition. Innate recognition is that which God has planted in every man's heart and soul, where man—even atheists—would find in the deep of his heart and soul adherence to an extraordinary metaphysical power when facing any kind of fear.

The second is mental recognition which is the access to God through mental reasoning that is based on assumptions and conclusions. The Holy Qur'an has pointed to this kind of knowledge in several verses, such as this one (or were they created by nothing, or were they the creators [of themselves]?), which means the impossibility of the existence of man by nothing or that man has created himself, and this leads to the theory of "vicious circle". The Qur'an also says: (If there were therein gods beside Allah, then verily

the essay studies the earliest stages when materialism began to change from a very limited and insignificant view into a perfect and widely known system and studies the reasons so resulting. Also, the essay investigates the basic issues that formed the substance of the sway of materialism and reviews that methods used by materialism for reaching at such a highly developed stage.

The talk about the spread of materialism and atheism could be focused on the Islamic and Arab world and could be restricted to the West. Nevertheless, it seems impossible to understand the spread of atheism in Islamic and Arab world unless we understand richly how and why it had found its way in the West originally, because it came to the Islamic and Arab world from the West, where it had been originated. However, to understand this matter fully needs returning to the beginning and, more precisely, to the time when materialism and atheism were no more than unfamiliarly weird and shameful views that it was too disgraceful to express. Besides, accusations would be launched at any one who might express such unwanted views. The essay thus studies what took place and what changed to turn this weird view into such a widely known opinion that is embraced by a good number of people throughout the world. More exclusively, the essay pays much attention to the earliest stage of the emergence of materialism in order to introduce to a further study about the reasons of the spread of materialism and atheism in the Islamic and Arab worlds and to another study of finding solutions to this problem.

Growth of Materiality and Atheism in the Modern Times

An Introduction to Reasons and Mechanisms

Dr. Mohammad Nasir

Summary

The current essay is an attempt to shed some light on the way materialism in the human community developed itself from a limited and tiny trend into an integrated and widespread system that had a great impact on augmenting the attitude to atheism. The essay thus shows that this development and change first took place in the European west as a result of certain reasons and circumstances that had not been available anywhere else. Thus, from that very place, atheism began to invade other territories and times. Accordingly, the essay concentrated on two major points; first, the actual conditions that paved the way to the growth of materialism in the European west and granted materialists a golden opportunity to rise forcefully and to enlarge the circle of their approach. Second, the means employed by materialists for spreading and controlling.

As an attempt to survey the state of atheism for all aspects in order to come across the best remedy and the most successful solutions needed by human communities so that they should be able to survive the dangers of atheism, it was necessary to check the matter from its very beginning; so,

of theologians, known as the argument of potentiality of attributes, not the argument of the sage. The study also aims at opening the door to new studies for understanding some similar arguments in Western philosophy, such as the argument of Thomas Aquinas and others. In this perusal we have studied many other evidences and delved into many studies of Ibn Rushd's philosophy.

A new perusal of Ibn Rushd(Averroes)'s Argument of Potentiality and Necessity

Ibrahim Al-Musawi

Summary

This article studies the Sage Ibn Rushd (Averroes)'s affirmation of the argument of Potentiality and Necessity, an affirmation that has been classified by some sages to be among the affirmations of the Argument of Potentiality and Necessity, while ignoring Ibn Rushd's critique of Ibn Sina (Avicenna)'s affirmation the same argument. As for those, who have studied Ibn Rushd's philosophy, they consider him as one the critics of the Argument of Potentiality and Necessity for his critique to Ibn Sina's affirmation, while ignoring his own affirmation of the argument.

The ambiguous question is how to reconcile between these two matters, especially with noting that some of his critiques to Ibn Sina's affirmation of the argument are strange to the way and principles that the sage follow in this concern.

The purpose of this article is to give a new perusal of Ibn Rushd's affirmation of the Argument. It is a comprehensive perusal of his criticism, as well as his own affirmation, putting his rgument among the argument

After reviewing a number of the different opinions about an analysis of design as a concept, its different parts, and its method of argumentation and its distinctive features, the essay attempts to study the different opinions of the Western thinkers about the form and discussions of the teleological argument.

The Teleological Argument (The argument from design)

Dr. Adil L-Ghreeb

Summary

The teleological argument has always been enjoying a very much interest by philosophers and scholars of Scholasticism, especially the Westerns, since the most ancient times and up to the present day. In fact, the answers to the questions aroused about this kind of argument is still widely preoccupying the minds of scholars and researchers of religious philosophy and neo-theology, such as questions about the essence of the teleological argument as a conception, the divisions and parts of this argument, and the method this argument provides overwhelming evidence on the existence of God.

In its capacity as one of the most important and dexterous proofs provided by many people for proving the existence of God, the teleological argument is traced back to the deepest point in the history of humanity, since it is at least as ancient as man's existence on the earth. Since the first day human beings witnessed the big variety of the well-designed and well-coordinated phenomena in nature, they started searching for the secret beyond such design and harmony, thus asking: Was it that these very parts created harmony amongst themselves and produced such well-designed order, or was there a universal designer who, out of an order that he created and fashioned, geometrized and designed these parts?

comprehend some of God's attributes, such as that He is a Necessary Being, most Perfect, most Absolute, and that He is the Creator, the Designer, non-moving Mover, and so on. Through mind, and through reviewing of religious texts, one can apply those attributes to Almighty God. In fact, I have studied this probability in Islamic philosophy, theology, Islamic Gnosticism, and in Western Philosophy.

Kant (1804-1724) is one of the most important Western philosophers in the last three centuries. Through his cognitive views, it seems clear that he sees pure reason incapable of demonstrating the existence of the Creator, and so he resorts to practical reason. Hence, we can consider Kant as one of the most prominent and influential scholars concerning the knowing of God in Western Philosophy. Although the schools of thought that deny the role of reason in the recognition of God have shown their views according to their own foundations and fundamentals, but given the apparent influence of Kant in the history of the new philosophy of the West and the importance of his philosophy in the field of epistemology, especially the role of reason in the knowing of God, this article has focused on Kant's ideas regarding the role of reason for knowing God, using the descriptive-analytical approach.

A critical study on the views that deny the role of reason in knowing God ... Kant as an example

Dr. Mohammad Ali Muhiti Ardakan

Summary

Kant is one of the scholars who focused on knowledge and through which they critiqued reason. Kant considered theoretical reason as useless and ineffective in knowing God. And since his view was a logical consequence of his cognitive theory, the author of this article sheds lights on his (Kant's) cognitive views in a descriptive-analytical approach. After that, the author talks about the role of reason for knowing God according to Kant. In this study, the author has followed an approach in which he critiques Kant's cognitive views on the role of theoretical reason in knowing God, regardless of his ethical arguments for knowing God, and his views on the philosophy of ethics. As for Kant's secular rationalism, it has been discussed in two fields:

A: general criticism to Kant's cognitive system

B: Special criticism to Kant's own special reading of the arguments for the existence of God

One of the basic questions asked by man –since the beginning of his creation– is the question about the beginning. Although man's mind cannot comprehend the essence of the Creator, due to the limitedness of mind, he can, by using his mind,

beginning, and since the very advent of the Mission. The reasoning for the existence of Allah was clear through the Qur'anic verses in different ways. Proving the existence of the Creator is one of the most important matters that have occupied man's mind in general, and religious philosophical mentality in particular. Choosing appropriate tools to prove this matter has become a great concern to sages and theologians, and the most prominent tools used by them to prove the existence of the Creator is religious texts, which have been deeply studied and interpreted in order to conclude what might lead to this matter.

This study tries to show the nature of the arguments found in religious texts that prove the existence of God, and know the correlation between religious texts and reason for proving this matter. So have the religious texts – Quranic Verses and prophetic traditions – relied on reason to infer the existence of God or not? And what is the way that holy texts have followed to show that?

Mental Arguments for the Existence of God A study of religious text

Aqeel Al-Bandar

Summary

This study deals with two main things: First, the seeking of mental arguments in the Islamic texts that prove the existence of God, and defining the essence and nature of these arguments. The second is the study of the relation between text and reason, and knowing the limits and dimensions of this relation. The study comes in an introduction, two main sections, and a conclusion. The introduction contains a general definition of the study, with reference to the history of discussing this subject and its first steps. The first section discusses the nature of the relation between text and reason, reviewing the most prominent views that define the essence and nature of that relation, while the second section reviews the religious texts to find out mental arguments for the existence of the Creator. In this section, the discussion comes in two fields: the first is to deduce mental arguments from Qur'anic verses, and the second is to deduce mental arguments from traditions (hadiths), and finally the talk about the arguments, whether they are pure mental arguments or like a witness of an unseen thing, or they represent a special way of nothing other than the text in dealing with the matter of proving the existence of the Creator, in an attempt to identify the nature of the arguments mentioned in religious texts. And then comes the conclusion to show the main points discussed in the study.

Religious texts have tried to prove the existence of God since the

evidential rational approach in the issue of the recognition of God. Before that, the writer proves that the logic-based validity of the approach as well as its epistemological limits and its authority over the other narrative, sentimental, and experimental epistemological tools.

The writer also reaches at an explanation of the universal features of monotheism that is based on the evidential rational approach and proving the attributes and deeds of God in a way that is proper to Him. On the other hand, the writer sheds light on the disastrous consequences that arose from the irrational recognition of God, such as materialistic, theological, narrative, and mystic Sufi trends of atheism, irreligiosity, anthropomorphism, fatalism and indeterminism, and as well other creedal falsities.

The Role of the Intellectual Approach in the Recognition of God

Dr. Ayman al-Misri

Summary

The essay is focused on reviewing all the approaches that theorized the issue of recognition of God in order to define the most accurate and authentic epistemological approach from amongst these approaches and to identify the certain and realistic epistemological approach of the principle of the existence of God. Of course, all the other philosophical, ethical and social principles are founded on the recognition of God.

The major issue to be investigated in the essay is to prove the evidential rational approach's perfect scientific validity in the recognition of God in the face of other epistemological approaches.

The essay is thus based on the analytic evidential rational approach in establishing and then criticizing the scientific topics. Besides, the descriptive narrative approach is also adopted in the essay in the process of quoting the scientific texts from their reliable sources, especially with regard to the epistemological schools that do not adopt the evidential rational approach.

At the end, the writer of the essay proves the validity and authority of the

of Humanities and Islamic sciences like Qur'an interpretation, theology, psychology, pedagogy, and sociology. Anyhow, the relation between the theory of nature and anthropology has a big impact on humanities. In this article, we try to shed light on the various dimensions of this important topic as possible as required in this article.

The innate recognition of God; its reality and indication to the existence of God

Dr. Roohullah Musawi

Summary

In this article, we have tried to shed light on all important aspects of the innate recognition of God. After dealing with the subject historically, and looking into its evolution over ages, we study it from the viewpoint of religious texts and discuss the cognitive value of this kind of knowledge and different works by Muslim and western scholars on the existence of God, beside the objections aroused against them. According to the findings of this article, Western reports on the demonstration of nature suffer from some cognitive problems that Muslim thinkers have dealt with, studied them thoroughly, and then, offered studies without them. Thus, one can keep to nature as a way to knowing God and proving His existence.

Religious texts emphasized on nativism of religion, especially nativism of monotheism, where some traditions (hadiths) suggest that if religion had not been innate, and the covenant had not been made between God and man (in the world of spirits), no one would ever know his Lord. However, nature is one of common topics that are concerned in studying of different branches

fasting, Hajj pilgrimage and so on. At the strength of this fact, the recognition of the Supreme Principle is the wellspring of all other recognitions and beliefs. This fact can easily be understood from the Holy Prophet who is reported to have said: "Recognition of God is the support and basis of the religion."

On the basis of this, the ranks of recognition directly reflect powerfully or weakly on the other beliefs, behaviors and lifestyle of man in this worldly life. Likewise, on account of man's ranks of recognition, his situation in the Hereafter is decided. However, the validity of all these suppositions primarily depends on proving the possibility of man's recognizing the Creator, since this issue is challenged by the problematic of human mentality's inability to recognize the Absolute God, since man's mentality and intellect are finite, restricted, and too failing to recognize the Infinite, Absolute Being. Thus, it is impossible for the finite and restricted intellect to comprehend the Absolute Fact.

The current essay is an attempt to give adequate answers to this problematic by means of distinguishing between the ranks of recognition and disintegrating its circles. As a next step, the essay reviews the researches resulting therefrom, such as the necessity of recognizing the Creator and many other studies.

Knowing the Creator between rational possibility and human inability

Dr. Safa' al-Din al-Khazraji

Summary

There is a problematic entailing that the human perceptual system is not only limited but also unable to perceive the absolute and eternal issues; therefore, human intelligence is impossible to realize and perceive the absolute reality of God although human intelligence itself deems necessary to recognize the Creator, either because it is rationally obligatory to thank the munificent power or because of many other reasons.

The current essay sheds light on the issue of the recognition of God between rational possibility and human inability, through disintegrating the ranks of the recognition of God, both the possible and the impossible, in order to remove this apparent contradiction that are appertained to the intelligence.

The recognition of God is one of the central issues of the Islamic view of the world, since this issue stands for the foundation on which all other creedal and doctrinal issues are based, such as the issues of the recognition of the Prophet, the recognition of the Imam, and eschatology as well as all other secondary issues and laws that branch from these major ones, such as prayer,

Summary

